



الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

وَدَارَةُ الشَّعْبِ لِيَمَّ الْعَالِي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(١٤٢٣)

كلية الشريعة - قسم الفقه

مَخْتَصَرُ الْبُوطَيْطِيِّ

لِلْإِمَامِ أَبِي يَعْقُوبَ يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى الْبُوطَيْطِيِّ

(ت: ٢٣١ هـ)

(برحه الله)

دراسة وتحقيقا

رِسَالَةً عِلْمِيَّةً مُقَدِّمَةً لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْعَالِمِيَّةِ (الماجستير)

إعداد الطالب

أَيْمَنُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ نَافِثِ السَّلَامَةِ

إشرافاً فضيلة الشيخ

أ.د. حَمْدُ بْنُ حَمَّادٍ الْحَمَّادِ

حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

العام الجامعي

١٤٣٠ - ١٤٣١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

- الافتتاحية.
- أسباب اختيار الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

المقدمة

إن الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلِّ وسلِّم على سيِّدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه، كلِّما ذكَّره الذاكرون، وصلِّ وسلِّم عليه كلِّما غفلَ عن ذكره الغافلون، وصلِّ وسلِّم عليه في الأولين والآخرين، أفضَّل وأكثَر وأزكى ما صلَّيت على أحدٍ من خلقك^(١).
أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم إن الله قد رفع العلم وأهله فقال عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الر: ١٩]. ولم يأمر تبارك وتعالى نبيه ﷺ بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم، فقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤].

وإن من حقِّ العلماء السابقين على طلاب العلم.. أن يحملوا علمهم وينشروه، ومن أهم الأمور في ذلك.. تحقيق كُتُبهم ونشرها مع العناية بها، لا سيما وأن ذلك طريقٌ من طرق تحصيل العلم.

ولما كان من المقرر على طلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية أن يكتبوا في مجال من مجالات البحث أو التحقيق.. فقد رأيت أن أختار لنفسي القيام بتحقيق كتاب معدود في كتب مجدد المائة الثانية، الإمام محمد بن إدريس القرشي المنطلي الشافعي؛ لأن مصنفه -وهو الإمام البويطي- اختصره من علم شيخه الشافعي وكلامه، وعرضه وقرأه عليه، ورواه عنه، ذلكم هو المختصر المشهور بـ: «مختصر البويطي».

وكُفِيَ الشَّافِعِيُّ مَدْحًا أَنَّهُ الشَّافِعِيُّ.
وكُفِيَ «مُخْتَصَرُ الْبُؤَيْطِيِّ» نَقْرِيظًا أَنَّهُ مِنْ عِلْمِ الشَّافِعِيِّ.

(١) مقتبس بتصريف من مقدمة الإمام الشافعي لكتابه «الرسالة» (ص ١٦).

وَكَفَّايَ فَخْرًا أَنْ تُشْرَيْنَ الثَّامِسَ عَلَّمَ الشَّافِعِيَّ^(١).
«مَعَ إِعْلَامِهِمْ نَهَيْ عَنْ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدَ غَيْرِهِ»^(٢).
وذلك مع فتاعني بأبي لستُ أهلاً لذلك، ولا من فرسان تلك المسالك، والله أسألُ العونَ
والتوفيقَ والتسديدَ، وهو أهلُ ذلك، والقادرُ عليه.

أسباب اختيار الموضوع.

مما شجعتني على اختيار الموضوع أسبابٌ أجملها فيما يأتي:

- ١- أن الكتاب معدود في كتب الإمام الشافعي، ومصدر من مصادر مذهبه الجديد، فهو عمدة في ذكر أقوال الشافعي في الجديد.
- ٢- أنه من رواية أكر تلاميذ الإمام الشافعي المصريين وأجلهم، أعني به الإمام البويطي.
- ٣- أنه من أقدم كتب الشافعية، وتم عرضه على الإمام الشافعي نفسه^(٣).
- ٤- اشتمال الكتاب على أبواب الفقه كلها باستثناء كتاب الفرائض، وإن كان قد تعرض لمسائل كثيرة منه في أبواب مختلفة، وفي هذا إفادة أننا بالمرور على جميع أبواب الفقه، ومحاولة لضبط أصول مسائله في مرحلة التخصص هذه.
- ٥- اعتماد كبار أئمة الشافعية عليه في كتبهم؛ ولا أظن أن هناك كتاباً ممن يعني بذكر أقوال الشافعي مع عزوها، إلا ويأخذ منه ويرجع وينسب إليه.
- ٦- أن الكتاب وإن كان في الفقه المذهبي، إلا أن صاحبه لما كان هو إمام المذهب.. كانت أقواله وآراؤه اجتهادات لم يقلد فيها أحداً، ولم يتعصب لأحد، وهذا -لا شك- لا يساويه أن تكون الأقوال تقليداً أو حتى تقريباً على أصول إمام معين.
- ٧- أنه ذكرَ أقوالاً كثيرة للأئمة أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وابن أبي ليلى، وكذا لبعض الصحابة والسلف -رحمهم الله تعالى-.
- ٨- حرصني على تحقيق الكتب، وخاصة كتب العلماء المتقدمين الذين جمعوا بين الفقه والحديث والاعتقاد الصحيح ونصرة السنة، لأفيد من هذا الجمع في دراستي.

(١) اقتباس بتصرف من مقدمة الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ لِتَحْقِيقِهِ لَكِتَابِ «الرَّسَالَةُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (ص ٥).

(٢) اقتباس من كلام الإمام المزني رَحِمَهُ اللهُ، وهي أول جملة في مختصره المشهور.

(٣) انظر: طبقات ابن الصلاح (٦٨٤/٢) وطبقات الاسنوي (٢١/١) ..

٩- تحقيق هذا المصنف القيم الذي ظل مخطوطاً مدة اثني عشر قرناً، حيث إن نشره يفيد المكتبة الإسلامية في معرفة وتوثيق أقوال الإمام الشافعي الجديدة، خاصة المشتغلين بتحقيق كتب الشافعية.

١٠- اشتماله على باب في هأيته بعنوان «الرسالة»، وفيه قواعد أصولية، ومناهج للاستنباط وضوابط لفهم النص، فيكون الكتاب قد جمع بين الفقه الشافعي وفقه الخلاف وأصول فقهية.

١١- تضمن الكتاب مناقشات تُدرَّبُ طالب العلم على الاستنباط ومنهج التعامل مع الأدلة.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وقسمين، قسم في الدراسة وقسم في التحقيق.
فأما المقدمة فاشتملت على الافتتاحية، وأسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث ومنهجه.

القسم الأول: الدراسة، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب؛ وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلاميذه.

المبحث الرابع: محنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محنته.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبه إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

القسم الثاني: النص المحقق [الكتاب كاملاً].

الفهارس العلمية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الكلمات الغريبة.

٤- فهرس المصطلحات العلمية.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- جدول الموضوعات.

منهج البحث

بمشيئة الله تعالى سوف أسير في تحقيق الكتاب وفق المنهج الآتي:

أولاً: الاجتهاد في إخراج نص الكتاب على أقرب صورة وضعه عليها المؤلف.

ثانياً: الاعتماد في تحقيق النص على نسخة مكتبة مراد ملا، والرمز لها بـ(أ)، مع مقارنتها بغيرها من النسخ.

ثالثاً: نسخ الكتاب من النسخة (أ) حسب القواعد الإملائية الحديثة، ومقابلة النسخ مع الأصل المنسوخ منه.

رابعاً: ما انفردت به نسخة مكتبة مراد ملا (أ)، فهي أضع تحتها خطاً متقطعاً هكذا، ومعنى ذلك أنه لا يوجد في (ب) أي: النسخة الأخرى نسخة أحمد الثالث.

وما انفردت به نسخة (ب) (نسخة أحمد الثالث) فهي أضعه بين معقوفين هكذا []، وأكتفي بذلك عن الإشارة إلى ذلك في الهامش، فَيُعلم أن كل ما بين معقوفين ولم يشر في الهامش إلى شيء يوضحه.. فهو مما انفردت به نسخة (ب)، وكل ما تحت خط متقطع.. فهو مما انفردت به نسخة (أ).

وأما النقص الذي في النسخة المصرية (م) فهي لا أشير إليه وكذا الزيادة، إلا إن كانت هناك فائدة لذلك، وذلك لأن المصرية (م) فرع عن نسخة مراد ملا (أ)، فكتابة الفروق بينهما في الغالب عبث؛ لأننا نقطع أنها من وهم الناسخ، وحيث إن الأصل بين أيدينا.. فلا نحتاج إلى ذكر ذلك.

خامساً: كتابة الصواب في المتن مع الإشارة إلى ما في النسخ الأخرى في الحاشية.

سادساً: تصويب ما جُرم بخطه في جميع النسخ ووضعه بين قوسين هكذا ()، وبيان ذلك في الهامش مع بيان سبب الخطأ إن احتيج لذلك.

سابعاً: وضع خط مائل هكذا (/) للدلالة على نهاية اللوحة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

ثامناً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان أرقامها وكتابتها بالرسم العثماني.

تاسعاً: عزو الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فيكتفى بذلك، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما فيتم عزوه إلى كتب الحديث المعتمدة، مع بيان حكم الأئمة عليه.

عاشراً: توثيق الآثار من مصادرها من كتب الآثار والخلاف.

الحادي عشر: توثيق الأقوال التي ذكرها المؤلف عن الإمام الشافعي -رحمه الله-، والإشارة إلى القول الذي اعتمد عند الشافعية.

الثاني عشر: توثيق النقول التي ذكرها المؤلف عن بقية المذاهب من كتبهم.

الثالث عشر: توثيق القواعد والضوابط الفقهية التي أشار إليها المؤلف من الكتب المختصة.

الرابع عشر: التعريف بالكلمات الغريبة والمصطلحات الواردة في الكتاب التي تحتاج إلى بيان تعريفاً موجزاً.

الخامس عشر: ترجمة الأعلام المذكورين في المخطوط ترجمة مختصرة.

السادس عشر: الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

السابع عشر: وضع فهرس علمية مقربة ل محتويات الكتاب كما هو موضح في الخطة.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.



القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول:

التعريف بمؤلف الكتاب

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلاميذه.

المبحث الرابع: محنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محنته.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

الفصل الثاني:

دراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبه إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

المبحث الأول: حياته الشخصية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المبحث الرابع: محنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

المبحث الأول: اسمه ونسبه^(١).

هو الإمام العلامة الجليل، سيد الفقهاء، صاحب الشافعي، وخليفته في حلقة، أبو يعقوب، يوسف بن يحيى البويطي المصري القرشي مولاها، ولم ينسبه من ترجم له بأكثر من هذا. وانفرد المحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب - فيما اطلعت عليه - بكونه من قريش مولاها^(٢)، وغيره ينسبه إلى قريش ويسكت، أو لا يتعرض لنسبه لقريش أصلاً. وهو منسوب إلى «بويط» وهي قرية من قرى صعيد مصر الأدنى.

قال ياقوت الحموي: «بُوَيْط» - بالضم ثم بالفتح - قرية بصعيد مصر، قرب «بوصير قوربدس»... و«بويط» أيضاً: قرية في كورة «سيوط» بالصعيد أيضاً، وإلى إحداها ينسب أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري الفقيه صاحب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وَآلَهُ وَسَلَّمَ والمدرس بعده^(٣).

(١) من مصادر ترجمته:

الرحم والتعديل لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧) (٢٣٥/٩)، تاريخ ابن يونس (ت: ٣٤٧) (٥١٤/١)، كتاب الولا وكتاب القضاء للكندي (ت: ٣٥٥) (ص: ٣٢٠) الفهرست للنعم (ت: ٤٣٨) (ص: ٢٦٢)، طبقات الشافعية للعبادي (ت: ٤٥٨) (ص: ٧)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) (٢٩٩/١٤)، الانتقاء لابن عبد البر (ت: ٤٦٣) (ص: ١٦٨)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ت: ٤٧٦) (ص: ٩٨)، الأنساب للسماعاني (ت: ٥٦٢) (٣٣٩/٢)، المنتظم لابن الجوزي (ت: ٥٩٧) (١٧٤/١١)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠) (١٨٩/١)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت: ٦٣٠) (١٠٣/٦)، طبقات الشافعية لابن الصلاح (ت: ٦٤٣) (٦٨١/٢)، وفیات الأعيان لابن خلكان (ت: ٦٨١) (٦١/٧)، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء صاحب حماة (ت: ٧٣٢) (٣٦/٢)، تهذيب الكمال للمزي (ت: ٧٤٢) (٤٧٢/٣٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (ت: ٧٤٨) (٥٨/١٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (ت: ٧٤٨) (٤٢٢/١٧)، العمر في غير من للذهبي (ت: ٧٤٨) (٣٣٢/١)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت: ٧٧١) (١٦٢/٢)، طبقات الشافعية للاستوي (ت: ٧٧٢) (٢٠/١)، المهمات للاستوي (١٤٢/١)، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (ت: ٧٧٤) (١٥٩/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١) (٧٠/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (ت: ٨٥٢) (٤٦٣/٤)، تقريب التهذيب لابن حجر (ت: ٨٥٢) (ص: ١٠٩٦)، إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (ت: ٨٥٢)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسبكي (ت: ٩١١) (٣٠٦/١)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ت: ١٠١٤) (١٦/ص)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩) (٧١/٢) وغيرها.

وأستغني بإثباتها هنا عن ذكرها عند كل مطلب ومبحث، إلا ما انفردت بذكره بعض المصادر فلاي أوثقه.

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص: ١٠٩٦).

ولم تسعنا المصادر بأكثر من هذا، والله المستعان.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

يولد العظماء، ولا يؤرخ لنشأة كثير منهم، ولو علم الناس أهم سيكونون من أئمة الإسلام ودواوين العلم.. لما فرطوا في تقييد هذا وتبعية، فليس غريباً أن نضبط المصادر علينا بذكر ولادة الإمام البويطي، أو أن تبخل فلا تعطينا شيئاً عن نشأته رَحِمَهُ اللهُ، فكل هذا مجهول بالنسبة لنا. غير أنه قد عُرِفَ أنه رَحِمَهُ اللهُ كان على مذهب الإمام مالك قبل قدوم الشافعي مصر، وبنَّه لعلومه فيها، وقبل أن يتخذه حلقة الإمام الشافعي -رحمهم الله جميعاً-.

"قال أبو بكر الصمري^(١) في كتابه «شرح اختلاف الشافعي ومالك رَحِمَهُمَا اللهُ»، عن البويطي: «قدوم علينا الشافعي بمصر، فأكثر الرَّدَّ على مالك.. فأنهضته، ونفيت مُنَحْزِراً، فكنتُ أَكْثَرُ الصلاة والدعاء، رجاء أن يُرَبِّيَ اللهُ الحقَّ معَ آبهما.. فرأيتُ في منامي أن الحقَّ مع الشافعي، فذهب ما كنتُ أَجْذُهُ».

قال -أي: أبو بكر الصمري-: «البويطي مشهورٌ أنه كان يرى رأيَ مالك قبل أن يقول بقول الشافعي. وَذَكَرَ فيه أيضاً أن المزني كان يرى رأيَ أهل العراق...»
وذكر -أي: الصمري- أن البويطي هو القاتل في كتاب «اختلافه ومالك»: سألت الشافعي، وقلت للشافعي، وأن الربيع رواه من نسخته فاستقل أن يُغَيَّرَ منه «سألت» و: «قلت»، وقد روي عنه أيضاً: «سُئِلَ الشافعي»...^(٢).

(١) انظر: معجم البلدان (٥١٣/١).

وفي الأنساب للسمعاني (٣٣٩/٢):

"البويطي أيضاً لقب محمد بن عمر بن عبد الله بن الليث الشيرازي أبي عبد الله القمي البويطي، ذكره أبو القاسم الشيرازي في تاريخ شيراز.

وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن ثابت البويطي الصعدي، ذكره أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الطحان المصري فقال: حدثونا عنه، ولد ببويط سنة تسع وسبعين ومائتين، وتوفي في رجب سنة أربع وخمسين وثلاثمائة". وانظر: الباب في تهذيب الأنساب (١٨٩/١).

(٢) محمد بن عبد الله، من أصحاب الوجوه، ومن تلاميذ ابن سريج، (ت: ٣٣٠)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٨٦/٣).

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٦٨٢/٢-٦٨٣).

وكان البويطي كبير السن عظيم القدر لما تحوّل إلى مذهب الإمام الشافعي، قال ابن عبد الر: "وبمئذ أخذ عنه (أي: الشافعي) أيضا بمصر: أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي؛ في كبير سنّه، وخلافة قدره وقسطه وثبته"^(١).

وأما وفاته: فإن المصادر تكاد تجمع على أنه قد توفي رحمه الله في بغداد في السجن والقيّد في الحنة، سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وزاد بعضهم: أن ذلك كان في شهر رجب، وانفرد ابن يونس، فقال: سنة اثنين وثلاثين^(٢)، والأول هو الصواب، كما صحّحه غير واحد من الأئمة، كالخطيب البغدادي؛ فإنه روى بسنده عن موسى بن هارون أنه قال: "مات أبو يعقوب البويطي في رجب سنة إحدى وثلاثين ومائتين، قال موسى: وشهدت جنازته، حبس في القرآن فلم يجب"^(٣)، وكذا صحّحه ابن الجوزي، والمزي، وابن كثير^(٤).

ومن غريب ما ذكره السمعاني أن البويطي قد دفن مقيّداً، فإنه قال: "حمل إلى بغداد مقيّداً في فتنة خلق القرآن، ومات في السجن مقيّداً، ودلّن كذلك".

ثم قال: "وقال الشافعي: البويطي يموت في الحديد، قال الربيع: دخلت على البويطي أيام الحنة فرأيت مقيّداً إلى أنصاف ساقيه، مغلوله يده إلى عنقه"^(٥).

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

أشرت إلى شخّ المادة التاريخية المتعلقة بنشأة الإمام البويطي، وهذا مما أثر على معرفتنا بشيوخه، والمعروف من شيوخه:

١- الإمام محمد بن إدريس الشافعي، لازمه مدة وجوده في مصر، وتخرّج به، ونافق الأقران، وكان البويطي شديد الأسف على الشافعي وما فاتته من علمه.

(١) الانتقاء (ص ١٦٨).

(٢) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، تاريخ بغداد (٣٠٣/١٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٩٦)، وغيرها.

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٣/١٤).

(٤) انظر: المنتظم (١٧٥/١١)، تهذيب الكمال (٤٧٦/٣٢) طبقات الشافعيين (١٦٠/١).

(٥) انظر: الأنساب (٣٣٩/٢)، اللباب في تهذيب الأنساب (١٨٩/١).

"قال الربيع: ومن كثرة ما كنت أرى البويطي بأسف على الشافعي وما فاتته، قلت له: يا أبا يعقوب، قد كان الشافعي لك عباً يقدمك على أصحابه، وكنت أراك شديد الهيبة له، فما منعك أن تسأله عن كل ما كنت تريد؟ فقال لي: قد رأيت الشافعي ولينه وتواضعه، والله ما كلمته في شيء قط إلا وأنا كالمقشعر من هيئته"^(١).

٢- الإمام عبد الله بن وهب، وحديث عنه^(٢).

٣- بشر بن بكر التميمي^(٣).

المطلب الثاني: تلاميذه.

جلس البويطي للتدريس بعد وفاة شيخه الشافعي، حيث استخلفه على حلفته، فتلمذ عليه خلائق، حلوا فقه وعلم الشافعي ونشروه في الآفاق، وهم كثر، ومن هؤلاء التلاميذ الذين عُرفوا أسماءهم ورووا عنه:

١- أبو بكر الأثرم.

٢- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي.

٣- الربيع بن سليمان المرادي.

٤- أبو الوليد موسى بن أبي الجارود المكي.

٥- إبراهيم بن إسحاق الحربي.

٦- أحمد بن منصور الرمادي.

٧- أبو الطاهر خير بن عرفة المصري الخولاني.

٨- صالح بن محمد الرازي.

٩- عثمان بن سعيد الدارمي^(٤).

١٠- القاسم بن عبد الله بن المغيرة الجوهري.

١١- القاسم بن هاشم السعسار.

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٦٢).

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني (٢/٣٣٩)، تهذيب الكمال (٣٢/٤٧٢)، تهذيب التهذيب (٤/٤٦٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٧/٣٧٧)، وترجمة بشر في سير أعلام النبلاء (٩/٥٠٧).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٠٣).

- ١٠- أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي.
 ١١- محمد بن عامر المصيصي.
 ١٢- محمد بن عبد الله بن سعيد الأندلسي الجوهري.
 ١٣- أبو سهل عمود بن النضر بن واصل البخاري الباهلي (و هو أول من حل كتب الشافعي إلى بخارى).
 ١٤- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي.
 وغيرهم^(١).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٩٩/١٤)، الأنساب للسمعاني (٣٣٩/٢)، وفات الأعيان (٦١/٧)، تهذيب الكمال (٤٧٣/٣٢).

المبحث الرابع: محنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محنته.

سعى به قاضي مصر أبو بكر محمد بن أبي الليث^(١)، فكتب فيه ابن أبي دؤاد إلى والي مصر فامتحنه في مسألة خلق القرآن، فلم يجب، وكان الوالي حسن الرأي فيه، فقال: قل فيما بيني وبينك،

(١) انظر في ترجمته وذكر امتحانه للفقهاء وأهل العلم بخلق القرآن، وبعض ما ذكره العلماء في حقه:

تاريخ ابن يونس المصري (٢٢٣/٢)، وأخبار القضاة (٢٤٠/٣) لو كيع، فإنه قد قال: "وكان ابن أبي الليث رجل سوء"، وكتاب الولاة وكتاب القضاة لأبي عمر الكندي (ص ٣٢٠) و(ص ٣٢٢) فإنه قد روى عن أبي خيثمة علي بن عمرو بن خالد، أنه قال: "لما استخلف الواثق ورد كتابه على محمد بن أبي الليث بامتحان الناس أجمع، فلم يبق أحد من فقيه، ولا محدث، ولا مؤذن، ولا معلم حتى أخذ بالحنة، فهرب كثير من الناس، وملكت السجون ممن أنكر الحنة، وأمر ابن أبي الليث بالاككتاب على المساجد: «لا إله إلا الله رب القرآن المحلوق»". وانظر: (ص ٣٣٣) منه، فقد روى بسنده عن عتبة بن بسطام، قال: سألت محمد بن أبي الليث عن مذهبه في القدر، فأجابني بقول أهل السنة، قال: وندمت ألا أكون سألته عن مذهبه في القرآن لأبي كنت أظن فعله ذلك كأن لأمر السلطان، فلم أسأله.

وانظر كذلك: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٥٦/٤) للقاضي عياض، حيث قال: "القاضي ابن أبي الليث الأصم، وكان معتزلاً، وقد امتحن بني عبد الحكم مع سائر الفقهاء، وأهل الفضل في القرآن". وروى أبو العرب الإفريقي في المحن (ص ٤٥٧) عن زهير بن عمار، أنه قال: سَلِّتُ والحمدُ لِمَا مِنْ ابْنِ أَبِي اللَّيْثِ؛ حَيْثُ لَمْ يَسْتَجِبْ فِي الْقُرْآنِ.

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٥٠/١٦): "وَوَلَّى محمد بن أبي اللَّيْث الحارث بن شاذان الإبادي الجهمي الخوارزمي، وبقي في القضاء نحواً من عشر سنين، ولم يكن محمود السيرة في أحكامه. وقد امتحن الفقهاء بمصر في القرآن... وفيها بعث المتوكل إلى نائب مصر أن يخلق حجة قاضي القضاة بمصر أبي بكر محمد بن أبي الليث، وأن يضربه، ويطوف به على حمار، ففعل ذلك به في شهر رمضان، وسجن، فإِذَا لَوْ وَإِنَّا إِلَهُ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ لَا تَاجِرُهُ فِي مَصِيئَتِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ ظَالِمًا مِنْ رُؤُوسِ الْجَهْمِيَّةِ".

وانظر: تاريخ الإسلام - أنبأ - (٢٢/١٧) و(٤٢٣/١٨)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢٤٦/٢) ليوسف بن تغري بردي الحنفي، وفي (٢٨٩/٢) منه قال: "كان القاضي المذكور من رؤوس الجهمية".

وانظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٥٣)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣٩/٢) [طبعة مير محمد كتب خانة كراتشي]، فقيه: "لما استخلف الواثق ورد كتابه على محمد بن أبي الليث القاضي بامتحان الناس وأمر بالكتابة على أبواب المساجد «لا إله إلا الله رب القرآن وخالقه» فامتنح الناس وملكت السجون من الناس". وانظر: رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٩).

فقال: إنه يقتدي بي هائة ألف، ولا يدرون المعنى، وكان قد أمر أن يحمل إلى بغداد في أربعين رطل حديد^(١).

قال أبو عمر الكندي: "حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثني ابن قُذيد، قال: «... كتب ابن أبي دؤاد إلى محمد بن أبي الليث يأمره بالقيام في المحنة وذلك قبل ولايته القضاء، وكان رأساً في القيام بذلك، فحمل نُعيم بن حُماد، والبُوَيْطِي، وخُشْنَم المحدث في جمع كثير سواهم»^(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر: "وكان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر بحسده ويعاديه، فأخرجته في وقت المحنة في القرآن فبمن أخرج من أهل مصر إلى بغداد، ولم يخرج من أصحاب الشافعي غيره"^(٣).

وقال أبو عمرو المستملي: حضرنا مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقرأ علينا كتاب البويطي إليه، وإذا فيه: «والذي أسألك أن تعرض حالي على إخواننا أهل الحديث، لعل الله يُخَلِّصني بدعائهم؛ فإني في الحديد، وقد عجزت عن أداء الفرائض من الطهارة والصلاة، فضجُّ الناس بالبكاء والدعاء له».

قال ابن السبكي: "انظر إلى هذا الحر رَجَمَ الله لم يكن أسفُهُ إلا على أداء الفرائض، ولم يتأثر بالقيد ولا بالسجن، فرضي الله عنه وجزاه عن صبره خير"^(٤).

وقال الربيع بن سليمان: "رأيت البويطي على بغل في عنقه غِلٌّ، وفي رجله قيد، وبين الغِلِّ والقيد سلسلة حديد فيها طوبة وزحاً أربعون رطلاً، وهو يقول: «إِنَّمَا خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ بِـ» كنه إذا كانت وكنه غلوقه... فَكَأَنَّ غُلُوقاً خَلَقَ غُلُوقاً، فَوَاللهُ لَأَمُوتَنَّ في حديدي هذا حتى يأتي من بعدي قومٌ يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم، ولئن أُدْخِلْتُ إليه لأُصَدِّقَهُ» - يعني الواصل -"^(٥).

قال ابن السبكي: "يرحمُ الله أبا يعقوب، لقد قام مقام الصَّديقين"^(٦).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢)، وانظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤).

(٢) كتاب الولاية وكتاب القضاء للكندي (ص ٣٢٠).

(٣) انظر: الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء (ص ١٦٩)، وانظر: طبقات الإسنوي (٢١/١)، وفيها: "كان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر بحسده فسمي به إلى الواصل بالله أيام المحنة بالقول بتخل القرآن".

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢)، وانظر: طبقات الشافعيين (ص ١٦٢).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، المنتظم (١٧٥/١١).

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢).

وقال العبادي: "ولما حضر الشافعي ما كتب الله تعالى على خلقه.. نظر إلى أبي يعقوب وقال: «تموت في حديدك»، فأشخص سنة الفتنه مُصَفِّدًا مغلولاً يده اليمنى، وكَلَّفَ أن يقول بخلق القرآن فأباه، وقال: «خلق الله الخلق بـ»كن« أقرى أنه خلقهم بمخلوق؟ والله تعالى يقول بعد فناء الخلائق: «لمن الملك اليوم» ولا عجب ولا داعي، فيقول تعالى: «الله الواحد القهار» فلو كان مخلوقاً بجبا لفتي حتى لا يجيب»^(١).

قال النووي: "وجرى له في السجن أشياء عجيبة"^(٢).

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن الربيع بن سليمان المرادي، أنه قال: "كنا جلوساً بين يدي الشافعي، أنا والبيوطي والمزني، فنظر إلي البيوطي فقال: «ترون هذا، إنه لن يموت إلا في حديد»، ثم نظر إلي المزني فقال: «ترون هذا، أما إنه سيأتي عليه زمان لا يفسر شيئاً فيخطئه»، ثم نظر إلي فقال: «أما إنه ما في القوم أحد أنفع لي منه، ولوددت أبي حشوته العلم حشواً»^(٣). وذكر الإمام النووي هذا ثم قال: "فكان كما نفّس، جرى لكل واحد ما ذكره"^(٤).

وروى الحافظ ابن كثير قول الشافعي للبيوطي: «أنت تموت في الحديد»، وعلق عليه بقوله: "قلت: هذا من كرامات الشافعي، ومناقب البيوطي"^(٥).

وقال السيوطي: "وكان الشافعي له كرامة يقول له: «أنت تموت في الحديد»"^(٦).

وقال ابن الصلاح: "البيوطي أحد العلماء الذين صبروا على البلاء في محنة القرآن على قلوبهم، فإنما هم: هو، وأحمد ابن حنبل، وأحمد بن نصر الخزازي، وعمد بن نوح، ونعيم بن حنّاد، والأذرمي، ومن لم يجب، ولكن لم يبتل كابناء الأولين: أبو نعيم بن دكين، وعفان، ويحيى الحماني، وإسماعيل ابن أبي أويس، وأبو مصعب المدنيان، في شذمة قليلين، وأجاب عامة من العلماء مكرهين... تجاوز الله عنا وعنهم"^(٧).

(١) انظر: طبقات الشافعية للعبادي (ص ٨).

(٢) انظر: المجموع (١٥٦/١) - (١٠٧/١ - دار الفكر).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، المنتظم (١٧٥/١١)، تهذيب الكمال (٤٧٥/٣٢).

(٤) انظر: المجموع (١٥٧/١).

(٥) طبقات الفقهاء الشافعيين (١٦١/١).

(٦) انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٣٠٧/١).

(٧) طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨١/٢).

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

ليس بغريب أن نرى ثناء العلماء على من هو في منزلة الإمام البويطي، بل على من هو دونه بكثير، وهو شيء يكرّم المرء من أجله ويُعظّم، فكيف إذا كان الثناء عليه من أعلام الأمة؟ ذاك لا شك أنه ادعى لأن توضع الثقة فيه، وتستقر المحبة له، ويكثر الدعاء له. ومن أتى عليه:

شيخه الإمام الشافعي، فإنه قال: "ليس في أصحابي أحد أعلم من البويطي"، وقال أيضاً: "أبو يعقوب لساني"^(١).

وقال فيه الإمام أحمد: "ما أذكى البويطي، دخل عليّ في الحبس، ولكن ليس له علم بالحديث"^(٢).

وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «صدوق»^(٣).

وقال ابن يونس في تاريخه: "كان من أصحاب الشافعي، وكان متقشفاً"^(٤).

وأثنى عليه الربيع بن سليمان، فقال: "كان البويطي أبداً يُحرّك شفتيه بذكر الله، وما أبصرت أحداً أنزع بحجّة من كتاب الله من البويطي"^(٥).

وقال أيضاً: "وكان له من الشافعي منزلة، وكان الرجل ربما يسأله عن المسألة فيقول -أي الشافعي-: سل أبا يعقوب، فإذا أجاب.. أخبره، فيقول: هو كما قال، وربما جاء إلى الشافعي رسول صاحب الشرطة، فيوجّه الشافعي أبا يعقوب البويطي ويقول: هذا لساني، وخلف الشافعي في حلقته بعده، قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب وليس أحد من أصحابي أعلم منه"^(٦).

(١) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، سير أعلام النبلاء (٥٩/١٢).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨٤/٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣٥/٩).

(٤) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١) ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥٩/١٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، الأنساب للسمعاني (٣٣٩/٢)، تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٢).

وهذه شهادة جاره وقريبه الإمام أبي الوليد ابن أبي الجارود، قال: "كان البيهقي جاري، فما كنت أنتبه ساعة من الليل إلا سمعته يقرأ ويصلي"^(١).

وقال ابن عبد البر: "كان من أهل الدين والعلم والفهم والثقة صلًا في السنة، فمرد على أهل البدع، وكان حسن النظر"^(٢).

وقال أيضاً: "وكان علماً فقيهاً لطيفاً في أسبابه، يُدِّيُّ الرِّبَاءَ وَيُقَرِّبُهُمْ إِذَا قَدَّمُوا لِلطَّلَبِ"^(٣). وجاء في المنتظم لابن الجوزي: "كان الشافعي رضي الله عنه يُقَرِّبُهُ وَيُؤَثِّرُهُ، وجلس بعده في مكانه وكان فقيهاً نقة، وكان متعبداً زاهداً"^(٤).

وأثنى عليه السمعاني بقوله: "الإمام الصابر في المحنة، الباذل روحه في السنة... صاحب الشافعي رحمه الله، وخليفته بعده"^(٥).

وقال ابن الأثير: "صاحب الشافعي"، وكان قد حُبِسَ في عنة الناس بحلق القرآن، فلم يُجِبْ، وكان من الصالحين"^(٦).

وقال ابن خلكان: "صاحب الشافعي رضي الله عنه؛ كان واسطة عقد جماعته، وأظهرهم نجابة، احتصن به في حياته، وقام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته... وكان صالحاً متنسكاً عابداً زاهداً"^(٧).

وقال فيه الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: "خليفة الشافعي في حلقته، وأجل أصحابه المنسوبين إليه"^(٨)، وقال في مقدمة المجموع إن البيهقي أجَلُّ من المزي والربيع المرادي^(٩)، وقال في روحه الطالبين إنه "أجل من الربيع، وأقدم من المزي، وأخص بالشافعي منه"^(١٠).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، وروى القصة وقول الربيع -من طريق الخطيب- صاحب المنتظم (١٧٤/١١)، وتذهيب الكمال (٤٧٣/٣٢).

(٢) انظر: تذهيب الكمال (٤٧٥/٣٢)، تذهيب التهذيب (٤٦٣/٤)، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١٦٠/١).

(٣) انظر: الانتقاء (ص ١٦٨).

(٤) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٧٤/١١).

(٥) انظر: الأسساب (٣٣٩/٢).

(٦) انظر: الكامل في التاريخ (١٠٣/٦).

(٧) انظر: وفيات الأعيان (٦١/٧-٦٢).

(٨) انظر: دقائق المنهاج (ص ١٤٨).

وقال الذهبي: "كان إماماً في العلم، قدوة في العمل، زاهداً ربانياً، متهجداً، دائم الذكر والعكوف على الفقه"^(٣).

وقال أيضاً: "وكان عابداً مجتهداً دائم الذكر كبير القدير. قال الشافعي: ليس في أصحابي أعلم من البويطي. وقال أحمد العجلي: ثقة صاحب سنة"^(٤).

وقال ابن السبكي: "كان إماماً جليلاً عابداً زاهداً فقيهاً عظيماً مناظراً جليلاً من جبال العلم والدين، غالب أوقاته الذكر والتشغل بالعلم، غالب ليله التهجد والتلاوة سريع الدمعة، ثقة على الشافعي واختص بصحته"^(٥).

وكان أبو يعقوب إذا سمع المؤذن وهو في السجن يوم الجمعة اغتسل ولبس ثيابه ومشى حتى يبلغ باب الحبس، فيقول له السحان: أين تريد؟ فيقول: حيث داعي الله، فيقول: ارجع عافاك الله، فيقول أبو يعقوب: اللهم إنك تعلم أي قد أجبت داعيك فتمنوني^(٦).

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه من أهل السنة مات في المحنة"، وأشار إلى أنه روى له أبو داود في المسائل، والترمذي في سننه^(٧).

(١) انظر: المجموع (١/١١١).

(٢) انظر: روضة الطالبين (١/١١٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٩).

(٤) انظر: المعجم في شرح من غير (١/٣٢٣).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦٢).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦٥)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٢٢).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦٩١).

روى له أبو داود في المسائل (ص ٣٥٩)، قال: "سمعت الربيع بن سليمان المؤذن، قال: سمعت أبا يعقوب البويطي يقول: من قال: «القرآن مخلوق».. فهو كافر".

وأما رواية الترمذي له فإنه قد روى ثقة الشافعي وأقواله عن أبي إسحاق الترمذي عن البويطي عن الشافعي، فإنه قد قال في سننه في مطلع كتاب العلل (٥/٧٣٦-٧٣٧): "وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء... ما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخبرنا به الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي، وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعي... ومنه ما حدثنا به أبو إسحاق الترمذي حدثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي، وذكر منه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا".

صفاته وعبادته وأخلاقه:

تكاد تجمع مصادر ترجمة الإمام البويطي على ذكر زهده وورعه وعبادته وصلاحه وتقشفه

وصيره.

فهذا ابن يونس يصفه فيقول: "كان من أصحاب الشافعي، وكان متقشفاً"^(١).

ويصفه الخطيب البغدادي بقوله: "وكان صالحاً متعبداً زاهداً"^(٢).

وكان صابراً على البلاء، بوصي بطلاب العلم خيراً حتى وهو في القيد والمحنة، "قال الربيع: وكتب إلي من السجن: إنه ليأتي علي أوقات ما أحس بالحديد أنه على بدني حتى تمسه يدي، فإذا قرأت كتابي هذا فأحسن خلقك مع أهل حلقك، واستوص بالغرباء خاصة خيراً، فكثيراً ما كنت أسمع الشافعي يتمثل بهذا البيت

أهين هم نفسي لكي يكرموا
ولا تكسر النفس التي لا تمسها"^(٣).

"قال الساجي: كان أبو يعقوب إذا سمع المؤذن وهو في السجن يوم الجمعة اغتسل ولبس ثيابه ومشى حتى يبلغ باب الحبس، فيقول له السجنان: أين تريد؟ فيقول: حيث داعي الله، فيقول: ارجع عافاك الله، فيقول أبو يعقوب: اللهم إنك تعلم أي قد أجبت داعيك فمعتوي"^(٤).

وكان رحمه الله من يفتي بالحديث إن صح، ولو خالف فتوى الإمام الشافعي، كما كان بوصي بذلك شيخه، قال أبو بكر الأثرم صاحب الإمام أحمد: "كنا في مجلس البويطي فقرأ علينا عن الشافعي أن التيمم ضربتان، فقلت له: قد ثبت حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن التيمم ضربة واحدة"^(٥)، فحُكَّ من كتابه ضربتين، وضربة ضربة على حديث

(١) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١) ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤).

(٢) تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، الانتفاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ٩١)، المنتظم (١١/١٧٥)،

طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢).

(٤) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨).

(٥) متفق عليه، رواه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

عمار، وقال: قال الشافعي: إذا رأيت من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السنة، فاضربوا على فولي، وارجعوا إلى الحديث، وخذوا به، فإنه قولي^(١).

قال النووي: "ومن حكى عنه من أصحابنا الإفتاء على مذهب الشافعي بالحديث خلاف نصح: أبو يعقوب البويطي، وأبو القاسم الداركي"^(٢).

قال السبكي: "وكانت الفتاوى ترد على البويطي من السلطان فَمَنْ دونه وهو مُتَنَوِّعٌ في صنائع المعروف كثير الثَّلاوة لا يمر يوم ليلة غالباً حتى يختم"^(٣).

وقال فيه الإسوي: "وكان متقشفاً كثير القراءة وأعمال الخير"^(٤).

المبحث الخامس: فتنه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

فقهه:

نشأ الإمام البويطي مالكي المذهب، حتى استقرَّ الشافعي في مصر وبدأ يُثِّبُ علومه، فكان من جملة المُتَحَوِّلِينَ إلى مذهب الشافعي، حتى أصبح أعظم تلاميذه والأخدين عنه والناشرين لعلمه، فهو ممن جمع علم مالك وعلم الشافعي رَحِمَهُمُ اللهُ.

وهو "من أكر أصحاب الشافعي رَحِمَهُمُ اللهُ وفقهائهم، ومن المفتين في زمانه، يرجع إليه الناس، ويعتمده الشافعي رَحِمَهُمُ اللهُ في الفتوى، ويحل عليه إذا جاءت مسألة، ويقرأ ما خطَّه ويصوّبه، ونا جمع أمير مصر الأكابر؛ مثل محمد بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو.. بعث إلى الشافعي رَحِمَهُمُ اللهُ، فأرسل أبا يعقوب مكانه، وقال -يعني الشافعي-: ما رأيت أحداً أنزع لحجة من كتاب الله تعالى مثل أبي يعقوب"^(٥).

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية (٦٨١/٢-٦٨٢)، تاريخ الإسلام (٤٢٤/١٧)، طبقات الفقهاء الشافعيين (١٦٢/١)، مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص ٥٩).

(٢) انظر: التتبع في شرح الوسيط (٨٨/١) مع الوسيط.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٤) طبقات الشافعية للإسنوي (٢١/١).

(٥) طبقات الشافعية للعبادي (ص ٧).

"واستخلفه على أصحابه بعد موته فَنَحَرُجَتْ على يديه أئمةٌ تفرقوا في البلاد، ونشروا علم الشافعي في الآفاق، وقال الربيع كان أبو يعقوب من الشافعي بمكانٍ مكيٍّ"^(١).
قال السبكي: "وكانت الفتاوى ترد على البويطي من السلطان فمن دونه"^(٢).
وأثنى على ذكائه الإمام أحمد لكنه لم يذكره بعلم الحديث؛ فقال رَجَمَ اللَّهُ: "ما أذكى البويطي، دخل عليّ في الحبس، ولكن ليس له علمٌ بالحديث"^(٣).
وتجدر الإشارة إلى أن البويطي من رجال التهذيبين والتقريب^(٤)، فقد روى له أبو داود في المسائل والترمذي في سننه، وليس في ذلك رواية عنه للأحاديث المرفوعة، وإنما روى أبو داود في مسأله للإمام أحمد^(٥) قولَ البويطي نفسه، حيث قال: "سمعت الربيع بن سليمان المؤذن قال: سمعت أبا يعقوب البويطي يقول: «من قال: القرآن مخلوق.. فهو كافر»".
وأما رواية الترمذي له.. فإنه قد روى فقهَ الشافعي وأقواله عن أبي إسماعيل الترمذي عن البويطي عن الشافعي، حيث قال رَجَمَ اللَّهُ في آخر سننه؛ في مطلع كتاب العلل: "وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء... ما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخبرنا به الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي، وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعي، ومنه ما حدثنا به أبو إسماعيل الترمذي حدثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي، وذكر منه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا"^(٦).
مصنفاته:

قال ابن يونس: "وقد كُتِبَ عنه شيء يسير"^(٧).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨٤/٢).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٤٧٢/٣٢)، تهذيب التهذيب (٤٦٣/٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٩٦).

(٥) انظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص ٣٥٩).

(٦) انظر: سنن الترمذي - كتاب العلل (٧٣٧-٧٣٦/٥).

(٧) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤) والمزي في تهذيب الكمال

(٤٧٦/٣٢)، لكن الذي نقله ابن الصلاح في طبقاته (٦٨١/٢) عن ابن يونس أنه قال: "وقد كتب شيئاً كثيراً" كذا في المطبوع والظاهر أنه تصحيف.

قال النديم: وللبيوطي من الكتب: كتاب «المختصر الكبير»، كتاب «المختصر الصغير»، «كتاب الفرائض»^(١).

قلت: والظاهر أن المختصر الذي بين أيدينا هو المختصر الصغير، وأما الكتابان الآخران فلا علم لنا بهما، ولم أر من ذكرهما قبله.

قال ابن السبكي: "وله المختصر المشهور الذي اختصره من كلام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، قال أبو عاصم: هو في غاية الحسن على نظم أبواب «الميسوط»^(٢)، قلت -أي ابن السبكي-: وقت عليه وهو مشهور"^(٣).

ونسب صاحب «كشف الظنون»^(٤)، وتبعه صاحب «هدية العارفين»^(٥) إلى البيوطي كتاب «الترهة الزهية» في النحو، وسمياه بجمال الدين البيوطي، ولم ينسبه إليه أحد قبلهم -فيما اطلعت عليه- فالظاهر أنه وهم.

خلافته للشافعي في درسه:

لما توفي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جلس في حلقة بعده أبو يعقوب البيوطي، وذلك باستخلاف الشافعي له على أصحابه، حتى حمل في أيام الحنة إلى العراق مقيداً.

قال العبادي: "واستخلفه على أصحابه بعد موته، وَتَخَرَّجَ على يديه أئمةٌ تَفَرَّقُوا في البلاد، ونشروا علم الشافعي في الآفاق"^(٦).

وأما قصة استخلاف الشافعي له على حلقة فيذكرها لنا الخطيب البغدادي بسنده، قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "لما مرض الشافعي مرضه الذي توفي فيه.. جاء محمد بن عبد الحكم ينازع البيوطي مجلس

(١) انظر: الفهرست للنديم (ص ٢٦٢)، وانظر: كشف الظنون (١٦٢٥/٢)، هدية العارفين (٥٤٩/٢).

(٢) وكتاب «الميسوط» من كتب الشافعي، قال النديم في الفهرست (ص: ٢٦٠) أثناء حديثه عن الإمام الشافعي: "وله من الكتب كتاب «الميسوط» في الفقه، رواه عنه الربيع بن سليمان والزرعاني ويحتوي هذا الكتاب على...، ثم ذكر ما يحتويه الكتاب، ولكن ترتب نسخ «مختصر البيوطي» التي بين أيدينا تختلف عن هذا، والله تعالى أعلم، وقال في (ص: ٢٦١) عند ذكره للربيع المرادي: "روى عن الشافعي كتب الأصول ويسمى ما رواه «الميسوط»".

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٤) انظر: كشف الظنون (١٩٤٢/٢-١٩٤٣).

(٥) انظر: هدية العارفين (٥٤٩/٢).

(٦) طبقات الشافعية للعبادي (ص ٧).

الشافعي، فقال البويطي: أنا أحق به منك، وقال ابن عبد الحكم: أنا أحق بمجلسه منك، فجاء الحميدي - وكان في تلك الأيام بمصر - فقال، قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى، وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال له ابن عبد الحكم: كذبت، فقال له الحميدي: كذبت أنت وكذب أبوك وكذبت أمك، وغضب ابن عبد الحكم، فترك مجلس الشافعي، وتقدم فجلس في الطاق الثالث، وترك طاقاً بين مجلس الشافعي ومجلسه، وجلس البويطي في مجلس الشافعي في الطاق الذي كان يجلس^(١).

وعن الربيع، رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: كان البويطي حين مرض الشافعي بمصر، هو، وابن عبد الحكم، والنزري، فاحتلفوا في الحلقة؛ أَيُّهُمْ يَقَعْدُ فِيهَا، فبلغ الشافعي، فقال: «الحلقة للبويطي»، فل هذا اعتزل ابن عبد الحكم الشافعي وأصحابه، وكانت أعظم حلقة في المسجد^(٢).
ولا تعارض بين القصتين إن ثبتت الثانية، فيكون إخبار الحميدي بقول الشافعي أولاً، ثم بعدها كانت مراجعتهم للإمام الشافعي في الأمر، فأخبرهم بأن الحلقة للبويطي.

(١) تاريخ بغداد (٣٠١/١٤)، الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٦٨)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١٦١/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

الفصل الثاني: دراسة الكتاب،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

اسم الكتاب: لم يثبت أن الإمام البويطي قد سُمّي كتابه باسم مُحَدِّدٍ، وإنما اشتهر كتابه بين العلماء باسم «مختصر البويطي»، وكان هذا الأمر مألوفًا فيما مضى، فكان العالم يُؤَلِّفُ كتابه، ثم ينتشر عنه فيُسَمَّى بصفته، فهذا الكتاب ليس من المُبسوطات، بل من المختصرات، فيسُمَّى مختصرًا، وينسب إلى مصنفه فيقال: «مختصر البويطي»، ولأن صاحب الكتاب لم يُسمَّه.. فقد اختلفت تسمية العلماء لهذا الكتاب وتعددت.

أسماء الكتاب التي اشتهر بها:

- ١ - «مختصر البويطي»، وهو أشهر أسمائه التي يعرف بها.
- ٢ - «مختصر البويطي والربيع»، وذلك لأن البويطي لما صَنَعَهُ، قام بعرضه وقراءته على الإمام الشافعي بحضرة الربيع، فرواه الربيع عن الشافعي مباشرة؛ إذ إنه قد قرئ عليه وهو يسمع، فهذا الكتاب من رواية البويطي عن الشافعي، وهو من رواية الربيع عن الشافعي أيضًا، وهذه التسمية يُكثِّرُ منها البيهقي^(١).
- ٣ - «مختصر البويطي والربيع وموسى ابن أبي الجارود»، وأبو الوليد موسى بن أبي الجارود^(٢) من تلاميذ الشافعي، وقد رواه عن الشافعي أيضًا فَجُمِعَ اسمه مع اسميهما^(٣)، وقد سماه البيهقي بهذا الاسم في أكثر من موضع، وقال مرة: "... في مختصر البويطي، والربيع، ورواية أبي الوليد موسى بن أبي الجارود عن

(١) انظر على سبيل المثال: معرفة السنن والآثار (١/٢٦٠، ٤/٩١، ٤/١٤٨)، الكلام في بيع الفضولي للعلائي (ص٢٩).

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٧٠)، طبقات الشافعيين لابن كثير (١/١٥٨).

(٣) انظر على سبيل المثال: معرفة السنن والآثار (٣/٨٣، ٢٣٧، ٨/٢٨٩) روضة الطالبين (٢/٢٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/٨٨).

الشافعي...^(١)، وسماه النووي مرة فقال: "... نص عليه في البويطي في رواية الربيع وموسى بن أبي الجارود"^(٢).

- ٤- «مختصر البويطي وصاحبه»، وهو قريب من الاسم السابق، بل هو اختصار له، ذكره البيهقي^(٣).
- ٥- ويطلق عليه أيضاً: «كتاب البويطي».
- ٦- وأيضاً: «البويطي»، هكذا باسم مؤلفه، فيقال: قال في «البويطي».

نسبته إلى الإمام البويطي **رَحِمَهُ اللهُ** :

لا شك في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام البويطي، وإثبات نسبه إليه من الشكوف. ● فلا تكاد تجد شافعيًّا ألفَ إلا وقد ذكر البويطيَّ وكتابه أو عزا إليه، ولو أردتُ أن أدكرُ كُلَّ مَنْ نَقَلَ عنه، وأماكن النقل لخرجنا عن المقصد المراد من هذا البحث، ويكفي من القلادة ما أحاط بالحق، فأكتفي بذكر عدد من كبار أئمة الشافعية الذين اعتمدوا عليه وعزروا إليه، ومنهم:

- ١- أبو الطيب الطبري في التعليقة الكرى^(٤).
- ٢- وابن الصباغ في الشامل.
- ٣- والبيهقي في كتبه، وخصوصاً «معرفة السنن والآثار».
- ٤- والشيرازي في المنهذب.
- ٥- وإمام الحرمين في نهاية المطلب.
- ٦- والفزاري في البسيط والوسيط.
- ٧- والشاشي القفال في الحلية.
- ٨- والبغوي في التهذيب.

(١) كما في معرفة السنن (٢٨٩/٨)، وبحوها في رسالته لأبي محمد الجويني (ص ٧٦).

(٢) المجموع (٣٣١/٥).

(٣) قد سماه البيهقي بهذا في معرفة السنن والآثار (٨٤/٣).

(٤) سنأتي الإشارة إلى مواضع تلك النقول في كتبهم، في أثناء تحقيق الكتاب، عند المرور بالنصوص التي نقلها هؤلاء الأئمة والعلماء عن هذا الكتاب، أعني: «مختصر البويطي».

- ٩- والعمراني في البيان.
 - ١٠- والرافعي في العزيز.
 - ١١- والنوري في المجموع والروضة والمنهاج.
 - ١٢- وابن الرفعة في المطلب العالي وفي كفاية النبيه.
 - ١٣- والحافظ ابن حجر في فتح الباري.
 - ١٤- والدميري في النجم الوهاج.
 - ١٥- والسبكي في تكملة للمجموع، وعذّه من مصادره.
 - ١٦- وزكريا الأنصاري في فتح الوهاب.
 - ١٧- والإسنوي في المهمات.
 - ١٨- والزررکشي.
 - ١٩- والمخطيب الشريبي.
 - ٢٠- وابن حجر الميمني.
 - ٢١- والرملي، أربعتهم في شروحه على المنهاج.
 - ٢٢- والمحضني في كفاية الأعيان.
 - ٢٣- والسيوطي في الأشباه والناظر.
 - ٢٤- والديماطي في إغانة الطالبين.
- وغيرهم كثير -رحمهم الله-، بل لا أظن أن هناك كتاباً ممن يعتني بذكر أقوال الشافعي مع عزوها، إلا يأخذ منه ويرجع وينسب إليه.
- رُنِسَبَهُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مَنْ تَرَجَمَ لَهُ.
 - قال النوري: "... وقوله -أي صاحب المذهب- (قال في البويطي) معناه: قال الشافعي في الكتاب الذي رواه البويطي عنه"^(١).
 - وما يثبت النسبة إليه: ما كتب على أغلفة النسخ الخطية، من التصريح بنسبته إليه.
 - وما جاء في ثنايا الكتاب من التصريح بكتبه، هكذا، "قال أبو يعقوب".
- وهناك ما هو أهم من نسبة الكتاب إلى المؤلف: وهو إثبات أن الذي بين أيدينا هو الكتاب نفسه الذي أُلْفَهُ البويطي.

(١) المجموع (١/١٥٨).

وكثيرٌ من الدراسات تعطي اهتماماً بإثبات الأمر الأول، ولا تتعرض للأمر الثاني، أو لا تعطيه حقّه، فما الفائدة من إثبات أن ذلك العالم قد ألف كتاباً اسمه (كذا)، دون إثبات أن ذلك الكتاب هو بعينه الذي بين أيدينا؟

وإن مما يثبت أن الذي بين أيدينا هو مختصر البويطي نفسه: ما سيراه القارئ في التعليق على كثير من فقرات هذا الكتاب، التي نقلها عن البويطي معزّوةً إليه أكابرُ العلماء، ولقد حرصت على ذكر ذلك في كل موضع اطلعت على ناقل له عن البويطي، وهي مواضع كثيرة جداً، بل ربما أفدت في إقامة النص وصحة قراءتي له، من تلك النقولات عنه -والتي كثيراً ما تكون بحرفها عنه-.

هل هذا الكتاب هو مختصر البويطي أم مختصر الربيع؟

كيف يكون هذا الكتاب هو مختصر البويطي بينما نجد من يرويه عن الشافعي هو الربيع بن سليمان المرادي؟ فهل هذا هو مختصر البويطي أو مختصر الربيع؟!
يقفز هذا السؤال إلى ذهن المطالع لهذا الكتاب، وينقدح في خاطره عندما يرى أن الربيع المرادي -وعلى طول الكتاب- هو الراوي له، بينما لا يكاد يرى تصريحاً برواية البويطي له. وللجواب عن هذا الإشكال يقال:

إن الإمام البويطي لما جمع هذا الكتاب مما سمعه من الشافعي وما عرفه من أقواله وعلومه.. قرأه على شيوخه الإمام الشافعي؛ زيادة في التثبت، وطلباً للتوثق، وكان تلك القراءة بحضرة الربيع المرادي، فلما قرأ البويطي ما دونه من أقوال الشافعي وعلومه، وأقر الشافعي ذلك ووافق عليه - وربما عدّل وصحح بعض ذلك - لما حصل ذلك على مرأى ومسمع الربيع.. كان ذلك مُستَوْعاً ومُخَوَّراً لأن يروي الربيع هذا الكتاب عن الإمام الشافعي؛ إذ إنه هو المصنف الحقيقي لهذا الكتاب، فهو علمه وقوله، وما البويطي إلا مُدَوِّن له وجامع، والقراءة على الشيخ من طرق التحمل.. فجاز حينئذ أن يرويه الربيع وكذا ابن أبي الجارود عن الإمام الشافعي مباشرة، وهذا هو ما يفسر لنا صريح كثير من ترجم للشافعي من عُدِّهم «مختصر البويطي» من كتب الإمام الشافعي ومؤلفاته.
وخلاصة الأمر أن كتاب «مختصر البويطي» ينسب للشافعي باعتباره جامعاً لعلومه وأقواله، وينسب للبويطي باعتباره جامعاً ومُدَوِّناً له، وينسب للربيع وابن أبي الجارود باعتبار كلٍّ منهما راوياً له.

ولما كان الربيع هو راوية كتب الشافعي -ومنها «مختصر البويطي»- أكثر من سائر تلاميذه.. كان الانتشار لها، ولعلمه لم يصلنا غيرها.

ويوضح هذا أن اسم الكتاب كما هو على غلاف النسخة (أ) و(م):
 "كتاب مختصر البويطي، ورواه الربيع بن سليمان عن أبي عبد الله محمد بن إدريس
 الشافعي أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".
 وهذا الذي أراه أن يثبت على غلاف الكتاب والرسالة، بعد أن يوضح أكثر فيكون
 العنوان كالآتي:

ومختصر البويطي

للإمام أبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي
 رواية عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي،

ورواه الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونقل هنا ما قاله ابن الصلاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طبقاته، حيث قال:

"ومختصر البويطي" رواه الربيع عن الشافعي، وأظن هذا أو نحوه هو الذي أوقع الحاكم أبا
 عبد الله الحافظ في أن قال: والذي أراه الحق ما رأيته عن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي
 مطر القاضي الإسكندري قال: صنف أبو يعقوب البويطي هذا الكتاب، وقرأه على الشافعي -رضي
 الله عنه- بحضرة الربيع بن سليمان -رحمهما الله- فحصل سماعاً للربيع، وأحضرنا به عن الشافعي
 رضي الله عنه^(١).

ونقل الإسكندر هذا الكلام عن ابن الصلاح مُقَرَّراً له، حيث قال عن الإمام البويطي: "ثنا
 صنف مختصره المعروف قرأه على الشافعي بحضرة الربيع؛ فلهذا يروى أيضاً عن الربيع كما قال ابن
 الصلاح"^(٢).

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومنزلته بين كتب الفقه

الشافعي.

كُتِبَ الشافعية كتيرة جداً، وهي ما بين مُطَوَّلٍ ومُتَوَسِّطٍ ومختصر، ولا شك أن أعلاها منزلة
 هي كتب الإمام الشافعي نفسه، التي حوت اجتهاداته واستنباطاته، وضمت ما أفاضه الله عليه من

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (٢/٦٨٤).

(٢) طبقات الشافعية للإسكندر (١/٢١١).

علوم الوحيين، وكتب الشافعي الجديدة مقدمة على القديمة، فإذا عرفنا هذا وعرفنا معه أن «مختصر البويطي» من الكتب الجديدة التي تنسب إلى الشافعي باعتبارها حاوية لكلامه وعلمه، وإنما البويطي رابرة وجامع لعلم شيخه، وأضفنا إلى ذلك أن البويطي أجّل تلاميذ الشافعي الذين روروا عنه مذهبه الجديد.. عرفنا حينئذ أن هذا الكتاب في أعلى المنازل بين كتب الشافعية.

فهذا الكتاب أصل من أصول مذهب الشافعي الجديد، وهو منسوب للإمام الشافعي باعتباره من علمه وكلامه، وقد قرئ عليه فأقره، ومنسوب للبويطي باعتباره الجامع والمُؤدّر له مما سمعه من شيخه وتلقاه عنه.

وهو كتاب شامل لجميع أبواب الفقه تقريباً.

قال ابن السبكي: "وله -أي البويطي- المختصر المشهور الذي اختصره من كلام الشافعي -رضي الله عنه-، قال أبو عاصم: هو في غاية الحسن على نظم أبواب المبسوط، قلت -أي ابن السبكي-: وقتت عليه وهو مشهور"^(١).

وقال محمد بن يعقوب أبو العباس الأصم: "رأيت أبي في الشام، فقال لي: يا بني عليك بكتاب البويطي؛ فليس في الكتب أقل خطأ منه"^(٢).

وقال محمد بن وارة الرازي: "قلت لأحمد بن حنبل: إني كتبت الحديث وأكثرته منه، فلا بد لي من النظر في الرأي، فقال أحمد بن حنبل: لا تفعل، فقلت: لا بُدّ أكتب رأي الأوزاعي أو رأي الثوري أو رأي مالك، قال: إن كنت لا بُدّ كاتباً للرأي.. فاكبت رأي الشافعي، وعليك بالبويطي فاسمعه منه، فإن فاتك.. فأبو الوليد بن أبي الجارود بمكة"^(٣).

ولقد اهتم هذا الكتاب كثير من الفقهاء حتى سُمّي بعضهم به، كأحمد بن محمد بن فحاق الدمشقي الفقاقي شهاب الدين، قال الحافظ العسقلاني: "قال ابن حجي: كان يستحضر البويطي، وسمعتُ البلقيني يسميه البويطي لكثرة استحضاره له"^(٤).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٠١/١٤)، غريب الكمال (٤٧٤/٣٢-٤٧٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧١/١).

(٣) انظر: الانتفاع في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ١٢٨)، إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٦٢/٢).

(٤) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٦٢/٢)، ولا أدري هل الذي سمع البلقيني يسميه هكذا هو الحافظ أم ابن حجي.

وذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مسألة عن الشافعي، فقال: " قاله -أي الشافعي- في البُوطيقي وهو كتاب مبصري، من أحواد كلامه"^(١).

وهو كتاب مُدَّعَم بالأدلة، وفيه ذِكرٌ للخلاف في كثير من المسائل، ولقد استعرضت ما بساوي نصف الكتاب أو أزيد بقليل، أي (٥٨) لوحة من (١٠٧) حسب النسخة (ب)، وأحصيت ما فيه من أدلة وخلاف فتحصل لي ما يأتي:

تم إحصاء (٨٠٣) ثلاث ومئاثمة دليل في نصف الكتاب، وذُكر فيه -أي نصفه- ما يزيد على (٢٥٦) قولاً من أقوال الأئمة والفقهاء والسلف، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

ورد الاستدلال من القرآن الكريم في (١٢٤) مرة.

ومن السنة النبوية المطهرة (٤٠٥) مرة.

ومن الإجماع (٣١) مرة.

ومن القياس (٢٢) مرة.

ومن أقوال الصحابة (٨١) مرة.

ومن النظر والتعليل والاستدلال (١٤٠) مرة.

وتفصيل ذكر خلاف العلماء وأقوالهم في نصف الكتاب الذي تمت قراءته واستعراضه كما يأتي:

ذُكر قولٌ للصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في (١) مسألة واحدة.

وذُكر قولٌ للصحابي الجليل عبد الله بن الزبير رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في (١) مسألة واحدة.

وذُكر قولٌ للإمام الحسن رَحِمَهُ اللهُ في (١) مسألة واحدة.

وذُكر قولٌ للإمام سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللهُ في (٢) مسائلين.

وذُكر قولٌ للإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ في (٣٥) مسألة.

وذُكر قولٌ للإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في (١٠٩) مسائل.

وذُكر قولٌ للإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ في (٢٥) مسألة.

وذُكر قولٌ للإمام ابن أبي ليلى رَحِمَهُ اللهُ في (٦) مسائل.

وذُكر قولٌ للإمام الليث في (١) مسألة واحدة.

وذُكر قولٌ للإمام أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ في (١٠) مسائل.

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص)، القواعد النورانية (ص٣٢٨)، مجموع الفتاوى (٢٦٦/٣٥).

وذكر قول الإمام محمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ اللهُ فِي (١) مسألة واحدة.
وحكي الخلاف دون تصريح بصاحبه فِي (٦٤) مسألة.
وهذا الإحصاء، وهذه الأرقام إنما هو فِي نصف الكتاب فقط.

رواة «مختصر البويطي»:

روى هذا الكتاب عن الشافعي كُلُّ من:

١- البويطي، ٢- والربيع، ٣- وموسى بن أبي الجارود.

ورواه عن الربيع:

١- أبو حاتم الرازي، والنسخة (أ) من روايته.

٢- أبو العباس الأصم، ومن طريقه رواه البيهقي^(١).

٣- محمد بن بشر بن عبد الله الزبيري أبو بكر المعروف بالعكري، من أهل

مصر^(٢).

٤- موسى بن جعفر بن محمد بن عثمان أبو الحسن العثماني، يعرف بابن قرين^(٣).

ولا أعلم من رواه عن البويطي أو موسى بن أبي الجارود.

إذا كان مختصر البويطي بهذه القيمة بين الكتب الشافعية، فلماذا

نجد فيه مسائل غير معتمدة فِي المذهب؟

يتبادر إلى الذهن سؤال عندما نجد جملة من المسائل فِي «مختصر البويطي» على خلاف ما
استقرَّ عليه الاعتماد فِي المذهب الشافعي، وهذا السؤال هو: أليس هذا الأمر منقضا لقيمة الكتاب
وعمالفا لما ذكر من فضله وجودته ونفاسته، فكيف يكون بذلك الشكاة ثم يخالفه الشافعية أنفسهم فِي
جملة من المسائل ويعتمدوا غيره؟؟

والجواب على هذا السؤال أن يقال:

(١) انظر: معرفة السنن والآثار (١/٢٦٠).

(٢) انظر: طبقات الشافعية ابن الصلاح (١/١٠٣).

(٣) الإكمال لابن ماكولا (٧/١٠٨).

إن ما تقرر من قيمة هذا الكتاب، ومزله بين سائر كتب الشافعية.. لا ينافيه إطلاقاً، ولا يشوش عليه أبداً ما يراه القارئ من مسائل غير معتمدة في المذهب؛ وذلك لعدة أمور:

١- أننا إذا نظرنا إلى عدد المسائل غير المعتمدة فيه مقارنة بالآلاف المسائل المعتمدة الواردة في الكتاب.. فإننا نجد نسبة قليلة ومعقولة.

٢- أنه ليس معنى أن الكتاب ذا قيمة عالية في المذهب أن يكون هو المرجح دائماً في حال تعارض ما فيه مع كتب الشافعي الأخرى.

٣- كتب الشافعي النعمة عن المذهب الجديد كثيرة، منها: «كتاب الأم»، و«مختصر المزني»، و«مختصر البويطي»، و«الإملاء»، و«الأمانى»، وغيرها من الكتب المصرية الجديدة، وهذه الكتب تنفق في أكثر المسائل المعروضة فيها، ولكنها في بعض المسائل تختلف وتعارض؛ إذ إن مذهب الشافعي الجديد ليس قولاً واحداً كما قد يتوهم، فقد يكون في الجديد قولان أو ثلاثة، لذا نرى كثيراً من المسائل يختلف قول الشافعي فيها في كتاب الأم، عن كلامه في مختصر المزني، أو مختصر البويطي، فيكون في المسألة قولان أو أكثر، وكلها من الجديد؛ إذ إن الشافعي لم يتوقف عن التمحيص والتفقيح والاجتهاد في مصر، وهذا شأن العالم الناصح، فلذلك ليس من الضروري أن يكون كل ما في البويطي أو كل ما في الأم معتمد.

٤- لو كان وجود مسائل على خلاف المعتمد في الكتاب منافياً للقيمة العلمية له، ومعارضاً لأهميته.. لسقطت القيمة العلمية لكتاب الأم ومختصر المزني أيضاً؛ فكم من مسألة في هذه الكتب على خلاف المعتمد، بل إن من المسائل ما يكون المعتمد فيها على خلاف ما في الكتب الثلاثة؛ الأم والمزني والبويطي، فهذا الأمر وهو وجود مسائل على خلاف المعتمد ليس خاصاً بمختصر البويطي.

٥- أن المسائل غير المعتمدة في البويطي إما أن يكون المعتمد فيها هو ما قاله الشافعي في كتبه الأخرى.. وحينئذ لا إشكال، فلم يقل أحد إن ما في البويطي مقدم على سائر ما في كتب الشافعي الأخرى، وليس هذا بلزام القول بأن للكتاب قيمة عالية في المذهب.

والقسم الثاني من المسائل غير المعتمدة في البويطي هو ما لم يقف الشيخان على قول الشافعي فيه، وطلبوا أن المسألة ذات أوجه لا أقوال، وهذا ليس فيه عيب على مختصر البويطي أو غيره من كتب الإمام الشافعي، بل فيه دليل على أهمية الكتاب في تصحيح وتقيح المذهب، وأن المعتمد في بعض المسائل غير صحيح؛ لمخالفته

لنصوص الشافعي، فكيف يكون المعتمد في مذهب الشافعي وجهاً لأصحابه بخالفه نص الإمام المذهب نفسه؟

ونقل هنا كلاماً نفسياً للإمام الإسوي في مقدمة كتابه العظيم «المهمات في شرح الروضة والرافعي»، وهو كتاب قد ألفه لذكر ما وقع في الكتابين -العزير والروضة- من خطأ أو سهو أو نحو ذلك، فقال وهو يذكر الأنواع التي اشتمل عليها كتابه:

"النوع الرابع: بيان المواضع التي خالفاً -أي الرافعي والنووي- فيها نص الشافعي؛ بأن ذهلاً عن النص فأجاباً بما وجدناه لبعض الأصحاب، وهو كثير جداً؛ فإن الرافعي لم يقف على كتب الإمام الشافعي وإنما ينقل عنها بواسطة غيره، ولهذا يقول: «وعن نصه في الأم كذا»، «وعن نصه في البويطي كذا» ونحو ذلك، وهذه عبارته فيما ينقله بالوسائط؛ وذلك لشدة ورعه واحترازه، نعم ظفر النووي مع المختصر بـ«الأم» و«مختصر البويطي» إلا أنه إنما ينقل عنهما أحياناً قليلة، ولم يتتبعهما كما فعل ابن الرقعة في «المطلب» فإنه تتبع مسائل «الأم» ولم يفته منها إلا القليل، والنووي امتاز على الرافعي بهذا النوع»^(١).

٦- أن المعتمد في المذهب الشافعي هو ما رجحه الشيخان -الرافعي والنووي- أو أحدهما، فإن اختلفا فالتعمد ما رجحه النووي من أقوال الشافعي وأوجه الأصحاب، وهذا ليس معناه أنهما حكمان على الإمام الشافعي والمذهب، بل إننا إن رأينا ترجيحاً لهما بخالف نصوص الإمام الشافعي.. حكمنا على ترجيحهما بالخطأ، فيكون النقد موجهاً لترجيحهما لا لكتب الشافعي.

٧- أن التوثيق للأقوال غير المعتمدة مما قاله الإمام الشافعي أمر ذو أهمية كبرى، فليس ت القيمة العلمية فيما اعتمد من أقواله فحسب، لأن الترجيح في اختيار المعتمد في المذهب مسألة اجتهادية تختلف فيها أنظار العلماء، لذلك فمن الضروري معرفة أقوال الإمام الشافعي الأخرى، وهو أمر لا تخفى قيمته العلمية.

٨- يباي في التعليق على المسألة أنها على خلاف المعتمد لا يعني موافقة أو مخالفة لهذا ولا لذلك، وإنما إخبار بأن المعتمد عند الشافعية هو خلاف ما في البويطي، وقد يكون هذه المخالفة وجهاً وقد لا يكون، وإنما هي مسألة اصطلاح، وليس معنى ذلك أيضاً

(١) انظر: المهمات (١/١٠٢-١٠٣).

تضعيف لهذا القول من حيث الدليل، ففرق بين الراجح في المذهب، وبين الراجح من حيث الدليل.

خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي المختلفة في المسألة

الواحدة:

ولعل من تمام حل الإشكالية السابقة ذكر خلاصة قواعد الترجيح فيما إذا تعددت أقوال الإمام الشافعي في المسألة الواحدة، وهذه المسألة مهمة جداً لمعرفة المعتمد في المذهب:

خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي:

- ١- القولُ المتأخرُ مُقَدَّمٌ على المتقدم، وناسخٌ له، وهذا إن علم التاريخ.
- ٢- فإن لم يعلم التاريخ، أو قالهما الإمام الشافعي معاً.. فما رجحه الشافعي بأي قرينة من قرائن الترجيح مُقَدَّمٌ على غيره.
- ٣- فإن لم يرحح الشافعي أحدهما.. فَيَرْجَحُ القولُ الذي معه قوة الدليل والندرك حسب أصول المذهب.

- وهذا من عمل المجتهد في المذهب القادر على التخريج عليه.
- أما غير المجتهد.. فليُنْقَلِ الترجيح عن الأصحاب الموصوفين بتلك الصفة، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق.. توقف^(١).

ومن قواعد الترجيح لغير المجتهد بين القولين المنقولين:

- ١- يُقَدَّمُ القولُ الذي صَحَّحَهُ أَكْثَرُ الأصحاب على غيره^(٢).
- ٢- الترجيح بالنظر إلى صفات الناقلين للقول^(٣).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٠/١)، المجموع (١١٠/١)، روضة الطالبين (١١١/١).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٤/١)، روضة الطالبين (١١٢/١)، المنهاج (ص٦٤)، المهمات للإسنوي (١٠١/١)، مغني المحتاج (١٠/١)، شفاة المحتاج (٤٠/١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٥/١)، المجموع (١١١/١): وفيه: "فإن لم يجد ترجيحاً عن أحد.. اعتبر صفات الناقلين للقولين والقاتلين للوجهين؛ فما رواه البويطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي مقدم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي وحرمله، كما نقله أبو سليمان الخطابي عن أصحابنا في أول معالم السنن، إلا أنه لم يذكر البويطي، فألحقته أنا؛ لكونه أجل من الربيع المرادي والمزني، وكتابه مشهور فيحتاج إلى ذكره".

٣- الترجيح بما وافق أئمة المذاهب الأخرى^(١).

٤- الترجيح بكون القول قد دُكر في بابه ومُطَبَّه، بخلاف ما ذكر استطراداً في غير بابه^(٢).

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: "ليس للمتنصب إلى مذهب الشافعي في المسألة ذات القولين أو الوجهين أن يتخير فيعمل أو يفتي بأيهما شاء؛ بل عليه في القولين:

- إن علم المتأخر منهما كما في الجديد مع القديم.. أن يتبع المتأخر، فإنه ناسخ للمتقدم.
- وإن ذكرهما الشافعي جميعاً ولم يتقدم أحدهما، لكن رجح أحدهما.. كان الاعتماد على الذي رجحه.

- وإن جمع بينهما في حالة واحدة من غير ترجيح منه لأحدهما -وقد قيل: إنه لم يوجد منه ذلك إلا في ستة عشر، أو سبعة عشر موضعاً- أو نقل عنه قولان ولم يعلم حالهما فيما ذكرناه.. فعليه البحث عن الأرجح الأصح منهما متعرفاً ذلك من أصول مذهبه غير متجاوز في الترجيح قواعد مذهبه إلى غيرها، هذا إن كان ذا اجتهاد في مذهبه أهلاً للتحريح عليه، فإن لم يكن أهلاً لذلك.. فليقله عن بعض أهل التحريح من أئمة المذهب، وإن لم يجد شيئاً من ذلك.. فليتوقف"^(٣).

سبب مخالفة الأصحاب لكلام الشافعي

ولعل سائلاً يقول ما هو سبب مخالفة بعض الشافعية لكلام الإمام الشافعي والخطأ في ذلك مع أن كُتِبَ مَدُونَةٌ؟

وللجواب عن ذلك أنقل ما قاله أبو شامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول»، حيث يقول:

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٦/١)، المجموع (١١١/١).

(٢) انظر: المجموع (١١٢/١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٠/١).

وقد استغدت كثيراً في مسألة قواعد الترجيح وغيرها من كتاب «المعتمد عند الشافعية»، وهو من أفضل ما رأيت في التعريف بالمذهب، وتاريخه واصطلاحاته، وهي رسالة ماجستير للسيد: محمد بن عمر الكاف، ولم تطبع بعد، وقد حصلت على نسخة الكترونية لرسالته منه، وفقه الله تعالى لكل خير.

"ثم إن المصنفين من أصحابنا المتصنفين بالصفات المتقدمة من الاتكال على نصوص إمامهم معتمدون عليها اعتماد الأئمة قبلهم على الأصوليين الكتاب والسنة.. قد وقع في مصنفاتهم خلل كثير من وجهين عظيمين:

الأول: أنهم يختلفون كثيرا فيما ينقلونه من نصوص الشافعي وفيما يصححونه منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية.

فترى هؤلاء ينقلون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء والرجع في هذا كله إلى إمام واحد، وكتبه مَذُونَةً مَرْوِيَّةً موجودة، أفلا كانوا يرجعون إليها وينقون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها؟" (١)

فعدم الرجوع إليها هو سبب مخالفتها، وهو الذي صرح به الإسنوي حيث قال في «المهمات»: "وقد رأيت في تعليق البندنجي... «وكثيرا ما يخالف الأصحاب النص، لا عن قصد، ولكن لعدم اطلاعهم عليه»، هذا كلامه" (٢).

وأما سبب عدم الرجوع إليها، فيقول الإسنوي: "والسبب في وقوع المخالفة من الأصحاب لإمامهم.. أن كُتِبَ غير مرتبة المسائل، وكثيرا ما يُترجم للباب وتكون غالب مسائله من أبواب أخرى متفرقة... فلذا قل استعمال الأصحاب لها" (٣). وهذا يقودنا إلى مسألة ترتيب أبواب البويطي.

اختلاف النسخ في ترتيب أبواب كتاب مختصر البويطي

تختلف النسخة (أ) عن النسخة (ب) في الترتيب اختلافا كبيرا، وأنا قد اعتمدت ترتيب النسخة (أ) وفرعها (م)؛ وذلك لأنها أحسن ترتيبا، وهي أعتق النسخ وأحسنها، وفي الحقيقة لا أدري ما سبب هذا الاختلاف في الترتيب، ولكن لعل النسخ قد اجتهدوا في ترتيبه لما رأوه بحاجة إلى ذلك، فاختلعت اجتهداتهم، أو أن إحداها على الترتيب الأصلي والأخرى على ترتيب صنعه من أتى بعد البويطي، وعلى كل حال فالأمر يسير، والاختلاف في نسخ البويطي قديم؛ فإن الإسنوي قد

(١) انظر: مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص ٤٨)، وهو مطبوع باسم: مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول. ط صلاح الدين مقبول أحمد.

(٢) انظر: المهمات (١/١٠٣).

(٣) انظر: المهمات (١/١١٤).

أشار إلى ذلك، حيث قال في «المهمات»: "ثم إنني إذا ذكرت النص فأذكره غالباً بمعرفه، مبالغا في تعريفه؛ فأذكر كتابه ثم بابه ثم إن اتسع الباب فبعدد أوراقه؛ فإن وقع الباب الواحد مكرراً وهو كثير جداً عرفته غالباً بالباب الذي قبله أو بعده... إلا أن يكون الباب المكرر من كتاب تكون نسخه مختلفة الترتيب، كمختصر البويطي، فإن تعريفه بما ذكرت لا يفيد"^(١).

التكرار في بعض المسائل في مختصر البويطي

من الأمور التي تلفت انتباه القارئ لهذا الكتاب وجود التكرار في بعض مسائله، والتكرار الذي نراه في الكتاب يمكن تقسيمه وبيان طريقة التعامل معه إلى ما يلي:

- ١- تكرار في تراجم الأبواب، فيذكر -مثلاً- باب زكاة الفطر مرتين، والبابان مختلفان، والبابان في جميع النسخ، وفي هذه الحالة أثبت البابين كما هما، وأراعي ترتيب النسخة (أ).
- ٢- تكرار في المسائل بنفس الصيغة أو بصيغة قريبة، ويكون التكرار موجوداً في جميع النسخ، وفي هذه الحالة فلاي أثبت كما هو.
- ٣- تكرار في المسائل يظهر عند الجمع بين النسخ فيكون الموضوع الأول قد ذُكرت فيه المسألة في النسخة (أ)، ولم تُذكر في النسخة (ب)، وفي الموضوع الثاني ذُكرت المسألة في النسخة (ب)، ولم تذكر في النسخة (أ)، وفي هذه الحالة فلاي أثبت ما في (أ)، وأشير في الهامش إلى أن هذه الفقرة أو المسألة موجودة في (ب) ولكن في موضع (كذا)، وإن اختلف النصاب في شيء بثبته.

ما هو سبب هذا التكرار؟

ليس من الضروري أن نجد سبباً لهذا التكرار حتى تثبت، فحيث قد اتفقت النسخ على إثباته فإنه يُثبت، فهكذا ألف المصنف كتابه، وما علينا إلا أن نُثبت بتكراره على الصورة التي وضعه عليها المصنف، ولكن هذا ليس مانعاً لنا من البحث عن سبب لهذا التكرار.

ولعل السبب فيما يبدو لي، هو: عدم ترتيب الكتاب ترتيباً تاماً كاملاً، بحيث فُتتحت مسائل كل باب منه في مكان واحد، وليس هذا عيباً؛ إذ إن الترتيب لكتب الفقه وأبوابه الذي نراه اليوم إنما هو حصيلة جهود تراكمية كبيرة للعلماء، ولا ننسى أن «مختصر البويطي» من أوائل كتب الفقه

(١) انظر: المهمات (١٠٣/١).

الشافعي، بل من أوائل كتب الفقه الإسلامي بشكل عام، حيث لم تكن قد نضجت مسألة الترتيب كما نراه اليوم، ويصعب على المؤلف حينئذٍ تذكُّرُ كُلِّ مسألةٍ قد ذكرها في كتابه. وما قد يكون سبباً أيضاً، أن البويطي قد يكون أَلَفَ الكتابَ على طريقة تدوين ما يسمعه من مجالس الشافعي المختلفة المنفرقة، وقد يكرر الشافعي المسألة في دروسه، فيكرِّرها البويطي تبعاً له.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

وَلَقَّتْ بِفَضْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِلْحَصُولِ عَلَى صُورٍ عَنْ ثَلَاثِ نَسَخٍ لِلْكِتَابِ، وَهَذِهِ النُّسخُ

هي:

١- نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملا بتركيا برقم (١١٨٩)، تقع في (١٩٦) ورقة، وعدد السطور فيها (٢٣) سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (٩-١١) كلمة تقريباً، كتبت سنة ٦٢٥، بخط نسخي نفيس وميل متقن، بها آثار الأرضة في أطرافها بما لا يؤثر على قراءتها إلا في القليل، ورمزت لها (بـ)؛ حيث إنها أقدم النسخ، ولأن أبوابها مرتبة ترتيباً جيداً بخلاف النسخة (ب)، وهي نسخة مقابلة ومصححة كما هو مثبت في آخرها، حيث كتب عليها: "قَوْلُي وَصَحَّحْتُ عَلَى الْأَصْلِ بِقَدْرِ الْإِفْكَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ".

وهي برواية أبي حاتم الرازي عن الربيع، وفيها زيادات قليلة للإمام أبي حاتم الرازي، فتارة يروي حديثاً بسنده، وتارة يثبت اختياره الفقهي، وتارة يشرح معنى كلمة غريبة، وهذه الزيادات ليست في النسخة (ب)، ووضعت قبلها هذا الرمز (❁)، للتنبيه على ذلك، وهي زيادات لها قيمتها العلمية.

كتب على غلافها عنوان الكتاب هكذا:

«كتاب مختصر البويطي، ورواه الربيع بن سليمان عن أبي عبد الله محمد بن إدريس

الشافعي أيضاً رَحِمَهُمُ اللَّهُ»

وعلى الغلاف مملكات للكتاب، بعضها مقروء، وبعضها غير مقروء.

وعلى رأس الصفحة كتب: من كتب العبدوسي، هو مختصر البويطي لا شك.

ثم عنوان الكتاب، وعلى الغلاف أيضاً:

● مختصر..... فإن الربيع رواه عن.....

● ملكه العبد محمد بن أحمد بن محمد الرملي الشافعي

• الحمد لله، ملكه محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون الشهر بابت ولي الله غفر الله لهم
ولسائر المسلمين، والحمد لله وحده.

• انتقل إلى ملك محمد سالم العجلوني.

ثم كتب على الغلاف أيضًا:

قال الغزالي في الإحياء في باب آداب الصحبة عند ذكر الحق السابع من حقوق الأخوة وهو
الوفاء، أن الشافعي رضي الله عنه لما أضر في مرض موته بالجلوس بعده إلى البويطي أن البويطي أثر
الزهد والخمول ولم يعجبه الجمع والجلوس في الحلقة واشتغل بالعبادة وصنف كتاب الأم الذي
ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويعرف به، وإنما صنّفه البويطي ولكن لم يذكر نفسه فيه، ولم
ينسبه إلى نفسه، فزاد الربيع فيه وتصرف وأظهره^(١).

وعلق عليه بخط مخالف: وهذا غريب، والظاهر أنه أخذه من قوت القلوب لأبي طالب المكي،
فإنه ذكره كذلك.

وكتب على الغلاف أيضًا:

• مات المزي رحمه الله سنة أربع وستين، ومات الربيع رحمه الله سنة سبعين ومائتين، وكانا
رضيعين بينهما ستة أشهر.

• لأبي يحيى زكريا الساجي، قال سمعت أبا بشر عبد الرحمن بن الجارود يقول
سمعت أبا يعقوب البويطي الربيع بن سليمان في الشافعي أثبت مني.

ثم كتب: يؤخذ منه أنه إذا تعارض نقله ونقل الربيع يقدم الربيع.

ثم كتب: قال الشافعي والاختيار في الإمام أربعون فصيح اللسان حسن البيان مرتلا
للقرآن .

ثم ختم الواقف، وفيه:

وقفه لوجه الله تعالى أفر الوري أبو الخير أحمد الشهر بداماد زادة عفا الله عنه وعن أسلافه
وأحفاده سنة ١١٩٩؟؟

ثم كتب بجانبه

استنسخه الفقير أبو الخير لنفسه عفا الله عنه

ثم كتب: نقلت من طبقات الفقهاء ل.....

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١٨٨/٢)، قوت القلوب (٣٨١/٢).

قال الشيخ تقي الدين -يعني ابن الصلاح

"و**مختصر البويطي**» رواه الربيع عن الشافعي، قال: وأظن هذا ونحوه هو الذي أوقع الحاكم أبا عبد الله الحافظ في أن قال: والذي أراه الحق ما رأيته عن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي مطر القاضي الإسكندري قال: صنف أبو يعقوب البويطي هذا الكتاب، وقرأه على الشافعي -رضي الله عنه- بحضرة الربيع بن سليمان -رحمهما الله- فحصل سماعا للربيع، وأخبرنا به عن الشافعي رضي الله عنه^(١).

وعلى ظهر الورقة الأخيرة، كتب:

"قد استنسخت من هذه النسخة وأنا الفقير إليه سبحانه، عبد الرؤف القرافي في اليوم السابع من جمادى الآخرة لسنة ١٣٢٥".

٢- نسخة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستنبول برقم (١٠٧٨) تقع في (١٠٧) لوحة، ومقاسها (١٩ × ٢٧ سم) عدد السطور فيها (٣١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٤-١٦) كلمة، كتبت سنة ٨٦٨، بخط نسخي نفيس، واضح في الأغلب، وهي في حالة جيدة ليس فيها خروم ولا تآكل، والحمد لله الحافظ، ولم أعر على اسم ناسخها. يختلف ترتيبها عن ترتيب النسخة (أ)، وعند الاختلاف أُبين مواضع أباها في الحاشية. حصلت على صورتها من قسم المخطوطات من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ورمزت لها بـ (ب).

والظاهر أنها من رواية غير أبي حاتم الرازي؛ إذ ليس فيها زياداته.

٣- نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (طلعت-٢٠٨) رقم الميكروفلم (٣٩٤١)، تقع في ٤٣٠ صفحة، بواقع (٢١٥ ورقة، + ٤ ورقات فهرس)، عدد سطورها: ١٩ سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٢-١٤) كلمة.

على غلافها حتم الواقف ونقش فيه: وقف هذا الكتاب السيد أحمد الحسيني بن السيد أحمد بن السيد يوسف الحسيني ١٣٣٣.

الناسخ: عبد الرؤف القرافي.

(١) انظره في طبقات الفقهاء الشافعية (٦٨٤/٢).

تاريخ النسخ: السابع من جمادى الآخرة لسنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف
(١٣٢٥).

وعلى الغلاف عنوان الكتاب كما هو في (أ).

وهي منسوخة من نسخة مكتبة مراد ملا (أ)، كما هو مكتوب على غلاف
الآخرة، ورمزت لها بـ (م).

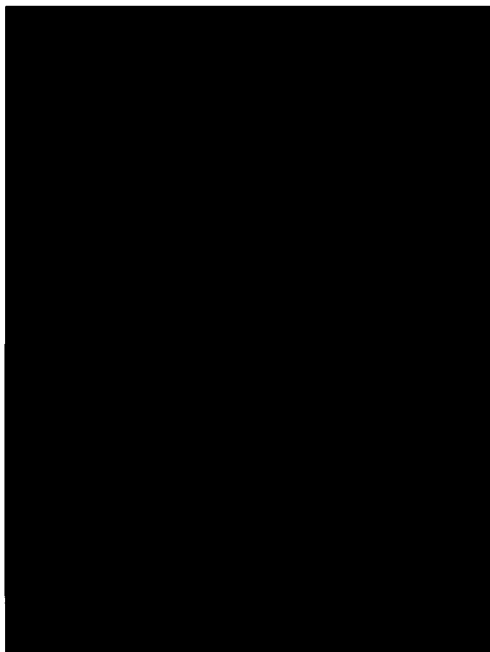
نماذج من
النسخ النخعية



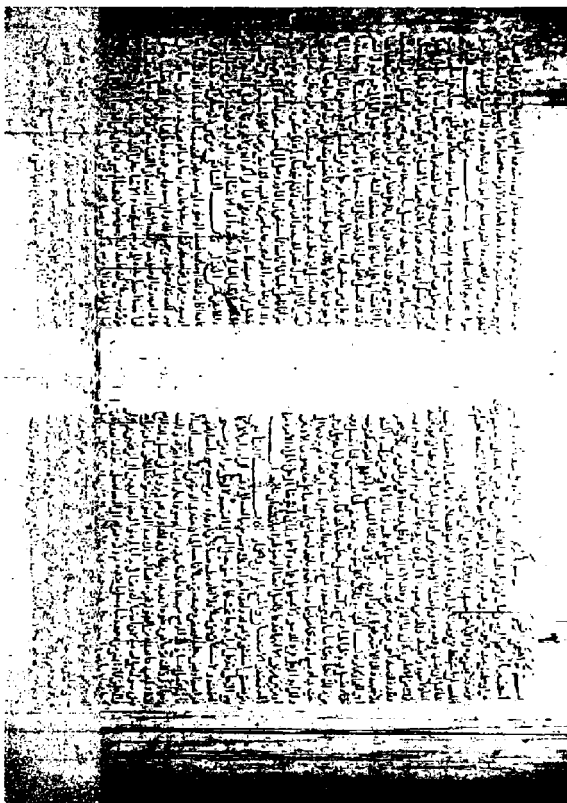
غلاف نسخة مكتبة مراد ملا (أ)



بداية نسخة مكتبة مراد ملا (أ)

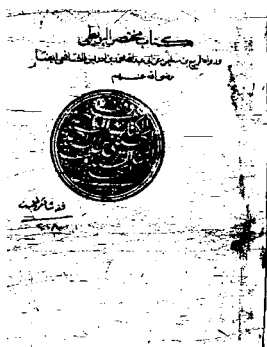


نهاية نسخة مكتبة مراد ملا (أ)





خاية نسخة مكتبة أحمد الثالث (ب)



غلاف نسخة دار الكتب المصرية (م)

القسم الثاني:
النَّصُّ الْمَحَقَّقُ
[الكتاب كاملاً]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[رَبِّ يَسِّرْ يَا كَرِيمٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ]

اكتاب الطهارة^(١)

١ - حدثنا أبو عمران موسى بن هلال^(١)، قال: حدثنا أبو حاتم محمد بن^(٢) إدريس^(٣)، قال: "أخبرنا [أبو محمد] الربيع بن سليمان المصري^(٤)^(٥)، قال: أخبرنا^(٦) الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، أبو عبد الله المطلبي، ابن عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال^(٧): أخبرنا^(٨) سفيان بن عيينة^(٩)، عن

(١) لم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه، وله ذِكرٌ في معجم السفر للسلمي (ص ٣٦١) ونسبه فقال: الهلالي، وأنه من ثغر سُلَاس، وقال: "يروي عن عمر بن شبة النميري ونظرائه".

(٢) تكررت في (أ): "بن".

(٣) هو: الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الخنظلي، أبو حاتم الرازي، ولد سنة ١٩٥، أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المشهورين بالعلم، المذكورين بالفضل، روى عن أحمد بن حنبل، ويوسف بن يحيى البويطي، والربيع بن سليمان المرادي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وخلق سواهم، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه في التفسير، وآخرون، ثقة من أهل الأمانة والمعرفة، توفي سنة ٢٧٧، قال ابن حجر: أحد الحفاظ. انظر: تهذيب الكمال (٣٨١/٢٤-٣٩٠) تهذيب التهذيب (٣/٥٠-٥٠٢) تقريب التهذيب (ص ٨٢٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٧-٢٦٩).

(٤) من البدلية إلى هنا: ليس في (ب).

(٥) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، أبو محمد المصري المؤدّن، صاحب الشافعي، وراوي كتب الأمهات عنه، ولد سنة أربع وسبعين ومائة، روى له أصحاب السنن، قال ابن حجر: ثقة. توفي سنة سبعين بعد المائتين. انظر: تهذيب الكمال (٨٧/٩-٨٩) التقريب (ص ٣٢)، السير (١٢/٥٨٧-٥٩١).

(٦) في (ب) زيادة: "قراءة عليه"، ولا ندري منّ واوي التسعة (ب) عن الربيع، والظاهر أنه غير أبي حاتم الرازي، فلذلك لم يُبَيَّنْها.

(٧) في (ب): "أنا"، وهي اختصار: أخبرنا.

(٨) من قوله: "بن العباس" إلى هنا: ليس في (ب).

(٩) في (ب): "أنا".

الزهرري^(٢)، عن أبي سلمة بن^(٣) عبد الرحمن^(٤)، عن أبي هريرة^(٥)، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا اسْتَقْبَلْتُمْ أَحَدَكُمْ مِنْ نَوْمِهِ.. فَلَا يَقْبَسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا^(٦) ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذُرِي أَتَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٧).

(١) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، المكي، ولد سنة ١٠٧، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دُلِسَ؛ لكن عن الثقات، توفي سنة ١٩٨. انظر: التقریب (ص ٣٩٥)، السير (٤٥٤/٨-٤٧٥).

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرري القرشي المدني، الإمام العالم، حافظ زمانه، ولد سنة ٥٠، وقيل: ٥١، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة ١٢٤. انظر: السير (٣٢٦/٥-٣٥٠) التقریب (ص ٨٩٦).

(٣) في (أ) و(ب): عن.

(٤) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهرري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه وكنيته واحد، ولد سنة بضع وعشرين، روى عن: أبيه، وعثمان بن عفان، وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه: ابنه عمر، والزهرري وخلق كثير، وروى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة مكثر، اختلف في وفاته، فقيل: توفي سنة ٩٤، وقيل: ١٠٤. انظر: تهذيب التهذيب (٥٣١/٤-٥٣٢)، التقریب (ص ١١٥٥).

(٥) أبو هريرة الدؤوبي البجلي، حافظ الصحابة، وأكثرهم حديثاً، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وأشهر ذلك أنه: عبد الرحمن بن منبر، أسلم عام حجير، فلزم رسول الله ﷺ، اختلف في وفاته، فقيل: سنة ٥٧، وقيل: ٥٨، وقيل: ٥٩، وهو ابن ثمانٍ وسبعين سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: الإصابة (٤٢٥/٧-٤٤٤) تهذيب التهذيب (٦٠١/٤-٦٠٣).

(٦) في (ب): يغسلها.

(٧) رواه الشافعي بهذا الإسناد في الأم (٣٣/٢، ٥٣)، وهو حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الموضوع، ب: الاستجمار وتراً، (١٦٢)، وعنده: «فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه»، وليس عنده لفظ «ثلاثاً»، ورواه مسلم بلفظ المصنف، ك: الطهارة، ب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، (٢٧٨)، وعنده من طرق وألفاظ أخرى.

وتابع الشافعي في روايته عن سفيان بهذا الإسناد حتى جمع منهم:

أحمد (٢٢٥/١٢: ٧٢٨٠) والبيهقي (٤٢٢/٢: ٩٥١)، وأبو نعيم، رواه عنه الداودي (٢١٦/١: ٧٦٦)، وأبو بكر بن أبي شبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، ثلاثهم روى عنهم مسلم (٢٧٨)، وثقة بن سعيد، رواه عنه الترمذي ك: الطهارة، ب: تأويل قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، (١: ٦/١)، وعبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، رواه بسنده عنهما ابن عزيمة (٥٢/١: ٩٩).

٢- قال الشافعي: فَأُجِبَ^(١١) «بِكُلِّ مَنْ» استيقظ من نومه؛ قائلة^(١٢) أو غيرها، وأراد الوضوء للصلاة، أو لما تحت إزاره فقط^(١٣).. [أن] يغسل يديه^(١٤) ثلاثاً قبل أن يدخلهما^(١٥) في وضوئه^(١٦)، فإن لم يغسلها^(١٧) إلا مرةً أو مرتين^(١٨)، أو لم يغسلها أصلاً حتى أدخلها في وضوئه.. فقد أساء، ولا يعود^(١٩).

٣- ولا يُغسَلُ ذلك^(٢٠) وضوءه^(٢١)؛

٤- إلا أن يكون في يديه نجاسة من دم أو بول أو رجيع^(٢٢) أو غير ذلك من الأنجاس، ويكون الماء الذي في ذلك الإناء الذي أدخل يده [فيه] أقل من قلتي^(٢٣) من قلل حجر -وقدر ذلك عندنا: خمس قزب^(٢٤)..- فينجس^(٢٥) بمحدث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢٦).

(١) في (أ) و(م): وأحب.

(٢) في (ب): لمن.

(٣) القائلة: وقت القبولة؛ أي: الظهيرة؛ يقال: أتاها عند القائلة، وقد تأني معنى القبولة أيضاً، وهي: النوم في الظهيرة. انظر: معجم مقاييس اللغة (ص، ٨٤)، مختار الصحاح (ص ٤٨٥)، الصباح المنير (ص ٤٢٥).

(٤) أي: للاستنجاء.

(٥) في (ب): يده.

(٦) في (ب): "يغسلها" أ.

(٧) انظر: الأم (٥٣/٢)، اللباب (ص ٦٠).

(٨) فيما نقله عنه في طرح الشريب: "يغسلهما" في كلا الموضعين، وعنده أيضاً: "أدخلهما" بدل "أدخلها".

(٩) في (أ) و(م): "أشئين"، والحق من (ب) وطرح الشريب.

(١٠) انظر: الأم (٥٣/٢)، روضة الطالبين (٥٨/١) للإعلام لابن الملقن (٢٥٦/١) -وعزياه إلى البيهقي-، كثر الراغبين (٥٢/١)، طرح الشريب (٤٢/٢) ونقل آخر هذه الفقرة عنه.

(١١) في (ب) زيادة: من.

(١٢) انظر: الأم (٥٣/٢).

(١٣) في (أ) و(م): راحية، وكتب في هامشهما: "لعله: راحة"، هكذا صورتها في (أ): لُحْبَةِ.

والرجيع، هو: العذرة والروث. انظر: النهاية (٢٠٣/٢)، الصباح (١٢١٧/٣).

(١٤) الفلتان تساوي مكعب طول ضلعه: فراع وربع، وفي الوقت الحاضر تساوي: ٣٠٧ لثراً تقريباً. انظر:

الجواهر النقية (ص ٣٢)، الإيضاحات المعصرة (ص ٣٠٧).

٥- فأما^(١) إذا كان خمس قُربٍ أو أكثر من ذلك.. فلا^(٢) يُنَجِّسُهُ ذلك إلا أن يتغير^(٣) طعمُ أو لونُ أو ريحُ^(٤).

٦- وسواءُ كانَ ذلك الماءَ معينا^(٥) أو لم يكن^(٦).

٧- والقُربُ كقُدرٍ قُربٍ^(٧) [أهلُ الحجاز، كبار]^{(٨) (٩)}.

٨- [قال الشافعي:] فَأَجِبْ لكل متوضي أن يتمضمض ثلاثاً، ويستنشق ثلاثاً، ويغسل وجهه ثلاثاً، (١/ب) ويغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً، [ويعمسح رأسه]، ويغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً^(١٠)، لما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك نصاً^(١١)، وقياساً لما روي عنه^(١٢).

(١) انظر: الأم (١١/٢) وفيه: "قال ابن جريح: وقد رأيت القلتين من قلال هجر، فالقلة تسع قربتين وشئنا، قال الشافعي: كان مسلم يذهب إلى أن ذلك أقل من نصف قربة أو نصف قربة، فيقول: خمس قرب هو أكثر ما تسع قلتين، وقد تكون القلتان أكثر من خمس قرب، وفي قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا كان الماء قلتين.. لم يحمل نجساً» دلالة على أن ما دون قلتين من الماء يحمل النجس".

(٢) انظر: الأم (١١/٢) و٥٣-٥٤، كفاية المحتاج (١٨٥/١)، حاشية قليوبي (٥٢/١).

(٣) وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا كان الماء قلتين.. لم يحمل نجساً» رواه الشافعي في الأم (٩/٢-١٠-٢٢ و٢٣)، وأحمد (٢١١/٨: ٤٦٦٥)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: ما ينجس من الماء، (٦٣)، والترمذي ك: الطهارة، ب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء آخر، (٦٧)، والنسائي ك: الطهارة، ب: التوقيت في الماء، (٥٢) و٣٢٨، وابن ماجه ك: الطهارة، ب: مقدار الماء الذي لا ينجس (٥١٧)، قال ابن عبد الهادي رحمه الله: "صححه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغير واحد من الأئمة، وتكلم فيه ابن عبد البر وغيره، وقيل: الصواب وقفه، وقال الحاكم: هو صحيح على شرط الشيخين". كما في المحرر (ص ٣٤).

(٤) في (أ) و(ز): "كل ماء".

(٥) في (أ) و(ز) ولا.

(٦) في (أ): نقط أو ما غير واضح، في (ز): تتغير، في (ب): يتغير.

(٧) انظر: الأم (٢٢/٢) و٥٤.

(٨) ماءً مبيعاً: ظاهرُ ثَرَاءِ العَيْنِ جاريًا على وَجْهِ الأرض. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٥٥/٣٥).

(٩) في (أ) و(ز) زيادة هي تكرار وهذا نصها: "والقرب كقرب الحجاز كبار، فينجس بإحدى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأما إذا كان خمس قرب أو أكثر.. فلا ينجسه؛ كان ذلك الماء معينا أو لم يكن".

(١٠) في (ب): كقرب.

(١١) كفاية (ص ٢) من (ز)، وهي أول صفحة في المخطوط.

(١٢) انظر: الأم (١١/٢).

- ٩- ويمسحُ رأسَهُ، يبدأ بمَقْدَمِ رأسِهِ إلى قفاه، ثم يَرُدُّها إلى حيث بدأ منه^(٤).
- ١٠- ويمسحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهما وبَاطِنَهما^(٥).
- ١١- ويأخذُ لصِمَاطِي^(٦) أُذُنَيْهِ ماءً على جِدَّةِ سَوى ماءِ الأذنين^(٧).
- ١٢- والمرأةُ والرجلُ في ذلكِ سواءُ.
- ١٣- ولا يمسحُ على عِمَامَةٍ^(٨) ولا خِمارٍ.
- ١٤- فإن لم يتوضأ الرجل والمرأة إلا (مَرَّةً مَرَّةً، أو مرَّتين مرَّتين)^(٩) إلا أنهما قد عَمَّا بالغسل أعضاءَ الوضوء.. أجزأهما ذلك، إن شاء الله^(١٠).

باب المضمضة والاستنشاق والمسح بالرأس والخمار

- ١٥- "أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي^(١): من^(٢) تمضمض واستنشق في غَرَفَةٍ واحدةٍ.. أجزأه ذلك، وتفريقهما^(٣) أحبُّ إلى^(٤).

- (١) انظر: الأم (٦٩/٢)، المنهاج (٧٥)، كثر الراغبين (٥٣/١).
- (٢) متفق عليه، رواه البخاري، ك: الوضوء، ب: الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١٥٩)، ومسلم، ك: الطهارة، ب: مئة الوضوء وكسالة، (٢٢٦)، عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه الشافعي في الأم (٦٨/٢-٦٩).
- (٣) لعله يقصد بذلك: قياس التلث في مسح الرأس على التلث في غيره من الأعضاء.
- (٤) انظر: الأم (٥٨/٢) واستدل بحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسنده.
- (٥) انظر: الأم (٥٩/٢)، اللباب (٦٠).
- (٦) في (أ) و(و): "لصماتيه"، والصمات: بالكسر - خرق الأذن، وقيل: هو الأذن نفسها، والسين لغة فيه. انظر: مختار الصحاح (ص٣٢٨).
- (٧) انظر: الأم (٥٩/٢)، وسأله عنه في التلعة الكبرى ك: الطهارة (ص٤٦٥) وقال: "وهذا كما قال، لأن داخل الأذنين ثقب غير ظاهرهما، فهو بمزلة العم والأنف ولما كان ثقب الأنف غير ثقب العم... أخذ لكل واحد منهما ماء جديداً".
- (٨) انظر: الأم (٥٨/٢).
- (٩) في (أ) و(و): "مرة أو مرَّتين أو مرة مرة".
- (١٠) انظر: الأم (٦٩/٢).
- (١١) بدل هذا في (ب): قال الشافعي.

١٦- وَمَسَحُ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا كَمَلَّةٌ، كَمَا يَمْسَحُ الرَّجُلُ، وَتُدْخِلُ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا^(١) تَحْتَ حِمَارِهَا حَتَّى يَصِلَ الْمَسْحُ إِلَى الشَّعْرِ، كَالرَّجُلِ سِوَاهُ^(٢).

١٧- وَمَنْ نَسِيَ الْمَضْمَعَةَ وَالِاسْتِشْقَاءَ حَتَّى صَلَّى.. فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ حَتَّى كَانَ أَوْ غَيْرَهُ^(٣).

١٨- قَالَ: وَمَنْ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ، أَوْ بَعْضَ ذِرَاعَيْهِ، أَوْ بَعْضَ رِجْلَيْهِ، أَوْ بَعْضَ وَجْهِهِ حَتَّى صَلَّى.. فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَدَيَّ الْوُضُوءَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَيَعِذَّ الصَّلَاةَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَغَسَلَ^(٤) ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بَعِينَهُ، وَأَعَادَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ.. أَجَزَّهُ ذَلِكَ^(٥).

١٩- وَسِوَاهُ ذَكَرَ ذَلِكَ قَرِيبًا مِنْ وَضُوئِهِ، أَوْ بَعْدَ أَنْ تَطَاوَلَ^(٦) ذَلِكَ.

٢٠- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ يَغْسِلَ^(٧) ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَقَطْ، وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْوُضُوءِ.. لَمْ يَجِزْهُ^(٨) الصَّلَاةَ^(٩) بِهَذَا الْوُضُوءِ^(١٠)، لِأَنَّهُ تَوَضَّأَ خِلَافَ مَا قَرَضَهُ^(١١) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَسَنَّ رَسُولُ

(١) فِي (ب): وَمِنْ.

(٢) فِي (أ) وَ(ج): وَتَرَدَّدَهَا.

(٣) خِلَافَ الْمُعْتَمِدِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا هُوَ الْأَفْضَلُ؛ نَصُّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٥٤/٢) وَمُخْتَصَرُ الْمَرْبِيِّ (ص٢)، وَعَاتَمَدَةُ النَّوَوِيِّ فِي الْمَهَاجِ (ص٧٥)، لَكِنْ رَجَحَ الرَّافِعِيُّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا. انْظُرْ: الْمَهَاجِ (ص٧٥)، الْعَزِيزُ (١٢٣/١).

وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُيْهَقِيِّ أَبِي الطَّيِّبِ الطُّيْبِيِّ فِي التَّعْلِيقَةِ الْكُبْرَى لَك: الطَّهَارَةُ (ص٣٧٩)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَيْضًا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ (١/٦٦)، وَقَالَ: "اِخْتَلَفَ أَثَمَتَانِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ... وَقَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ: مَا نَقَلَهُ الْمَرْبِيُّ.. مَحْمُولٌ عَلَى الْأَقْلَى، وَمَا نَقَلَهُ الْبُيْهَقِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَكْمَلِ".

(٤) فِي (أ) وَ(ج): يَدُهَا.

(٥) انْظُرْ: الْأَمِّ (٥٨/٢) وَفِيهِ: "إِنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ دُونَ الرَّأْسِ.. لَمْ يَجِزْهُ ذَلِكَ".

(٦) انْظُرْ: الْأَمِّ (٥٤/٢)، الْعَزِيزُ (١٨٩/١).

(٧) فِي (أ) وَ(ج): "غَسَلَ"، بِدُونِ الْوَاوِ.

(٨) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْلَاةَ غَيْرَ وَاجِبَةٍ. انْظُرْ: الْأَمِّ (٦٥/٢)، الْعَزِيزُ (١٣١/١).

(٩) فِي (ب): يَتَطَاوَلُ.

(١٠) فِي (أ) وَ(ج): عَلَى غَسْلِ.

(١١) فِي (أ) وَ(ج): يَجِزُهُ.

(١٢) فِي (ب): زِيَادَةً؛ بِذَلِكَ.

(١٣) لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ وَاجِبًا وَهُوَ التَّرْتِيبُ. وَانْظُرْ: الْأَمِّ (٦٥/٢)، الْعَزِيزُ (١١٧/١).

الله^(١) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لأن الله 'جَلَّ ثَنَاؤُهُ'^(٢) بدأ 'في الوضوء'^(٣) بالوجه واليدين [إلى المرفعين]، ثم الرأس والرجلين، فإذا نسي من وجهه شيئاً وغسل ما بعده، ثم ذكّره، فَرَجَعَ إلى الوجه فغَسَلَهُ، وترك ما بَعْدَهُ.. كَانَ كَرَجُلٍ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ^(٤) ورأسه ورجليه/ قبل وجهه.. وهذا خلافتُ لما^(٥) نصَّ القرآن والسنة؛ فكما لا يميز الرجل أن يرمي الحمرة^(٦) الوسطى قبل الأولى، فإن فَعَلَ أعاد رمي الأولى، وأعاد الوسطى.. فكذلك^(٧) الوضوء؛ لا يُقَدِّمُ منه شيء [قبل شيء]؛ 'فإن قَدَّمَهُ'.. أعاده وما بعده؛ كالجمار سواء^(٨).

٢١- قال الشافعي: 'قَدْ ذَكَرَ'^(١) حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ^(٢) وغيره، عن يحيى بن سعيد^(٣)، عن محمد بن إبراهيم [بن الحارث التيمي]^(٤)، عن علقمة بن وقاص الليثي^(٥)، قال: سمعت عمر [بن الخطاب]^(٦) يقول، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»^(٧).

(١) في (ب): فرض.

(٢) في (ب): رسول.

(٣) في (ب): تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

(٤) في (ب): بالوضوء.

(٥) نهاية (ص ٣) من (٢).

(٦) في (ب): ما.

(٧) في (ب): حجة.

(٨) في (ب) وكذلك.

(٩) في (ب): "وإن فعل".

(١٠) انظر: الأم (٦٥/٢)، وقاسه فيه أيضاً على من بدأ بالمرورة في السعي.. فإنه يلغى طوافاً حتى يكون بدؤه بالصفا.

(١١) في (ب): وروي عن، والثبت من (أ) و(و) وكما في المعرفة للبيهقي.

(١٢) هو: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق، مولى آل جرير بن حازم، ولد سنة ٩٨، قال عبد الرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان بالكوفة، ومالك بالحبشة، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة، روى عن ثابت البناني، وعاصم الأحول، وغيرهما، وعنه ابن المبارك، وابن عيينة، وخلق آخرون، توفي سنة ١٧٩، روى له أصحاب الكتب السنة، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. انظر: تهذيب التهذيب (٤٨٠/١-٤٨١)، التعريب (ص ٢٦٨).

(١) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد المدني القاضي، روى عن أنس بن مالك، وعبد الله بن عامر، وخلق سواهم، وعنه الزهري، ومالك، وآخرون، ثقة كثير الحديث حجة ثبت، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٤٤ أو بعدها، قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: تهذيب التهذيب (٣٦٠/٤)، التقريب (ص ١٠٥٦).

(٢) هو: محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي النخعي، أبو عبد الله المدني، روى عن أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وغيرهم، وعنه الزهري، وهشام بن عروة، وخلق، قال الذهبي: كان فقيهاً ثقة جليل القدر وهو صاحب حديث نية الأعمال، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٢٠ على الصحيح، قال ابن حجر: ثقة له أفراد. انظر: تذكرة الحفاظ (١٢٤/١) التقريب (ص ٨١٩).

(٣) هو: علقمة بن وقاص بن محصن الليثي المدني، أبو يحيى (وقيل غير ذلك في كتبه)، حدث عن عمر، وعائشة، وطائفة، له أحاديث ليست بالكثيرة، روى عنه: الزهري وعمرو بن يحيى المازني، توفي في خلافة عبد الملك بالمدينة، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: سير أعلام النبلاء (٦١/٤)، التقريب (ص ٦٨٩).

(٤) هو: الخليفة الراشد، أمير المؤمنين، أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، مشهوراً، جُمُ المناقب، كان إسلامه فتحاً على المسلمين وفرجاً لهم من الضيق، ولُذ بعد القيل بثلاث عشرة سنة، حدثه عند أصحاب الكتب الستة، قتل شهيداً سنة ٢٣. انظر: الاستيعاب (١١٤٤/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٨٤/٤).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في مواضع، منها: ك: مناقب الأنصار، ب: هجرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه إلى المدينة، (٣٨٩٨) عن مُسَدَّد عن حماد، به، وفي ك: الحبل، ب: في ترك الحبل، رقم (٦٩٥٣) عن أبي النعمان عن حماد، به، ومسلم، ك: الإمارة، ب: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إنما الأعمال بالنية» (١٩٠٧) عن جمع منهم أبو الربيع العتكي، عن حماد، به.

وتابع حماد عند البخاري: سفيان ومالك وعبد الوهاب الثقفي، ورواه مسلم عن ثمانية غير حماد، منهم مالك واليث وابن المبارك وسفيان ويزيد بن هارون.

وهذا الإسناد من الثقات، فإنه وإن كان مُعَلَّقاً... فإن الشافعي لم يروه في شيء من كتبه إلا هنا، وهو مُعَلَّق بالجزم.

ونقل هذه الفقرة البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٦٠/١-٢٦١)، ولكن عنده: «الأعمال بالنية»، بدون «إنما».

ثم ذكر بسنده عن أحمد بن منصور الرمادي، أنه قال: «سمعت البويطي يقول: سمعت الشافعي يقول: "يدخل في حديث «الأعمال بالنيات» ثلث العلم». اهـ. من المعرفة (١٦٣/١).

٢٢- * قال^(١) أبو حاتم: حدثنا عبد الله بن مسلمة القنعني^(٢)، عن مالك^(٣)، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ^(٤)مَنْ

٢٣- قال الشافعي: من^(٥) توضأ لا ينوي بوضوئه ذلك/^(٦) الطهارة؛ مثل أن ينوي به تبرداً، أو إمالة غبار، أو ما أشبه هذا.. لم يجزه أن يصلي به^(٧).

٢٤- وإن^(٨) نوى به الطهارة^(٩) ولم ينو به صلاة مكتوبة، ولا نافلة، ولا جنازة، ولا قراءة مصحف.. أجزأه أن يصلي به^(١٠).

٢٥- وإن نواه لجنازة.. أجزأته المكتوبة^(١١).

٢٦- وإن نوى للطهارة والتبريد معاً.. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(١٢).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب)، وهو مما يدل أنها من رواية غير أبي حاتم الرازي عن الربيع.

(٢) هو: عبد الله بن مسلمة بن قنبل القنعني الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، روى عن: أبيه، ومالك، وشعبة، وغيرهم، وعنه: البخاري ومسلم وآخرون، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدّمان عليه في الموطأ أحداً، روى له أصحاب الكتب إلا ابن ماجه، مات سنة ٢٢١ بمكة. انظر: تهذيب التهذيب (٤٣٣/٢) - (٤٣٤)، التقریب (ص ٥٤٧).

(٣) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المشيخين، حتى قال البخاري: أضح الأسانيد كلها؛ مالك عن نافع عن ابن عمر، ولد سنة ٩٣، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٩٧. انظر: التقریب (٩١٣).

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني عنه (ص ٣٤١: ٩٨٣)، وليس في غيره من الموطآت، ورواية القنعني عنه في البخاري ك: الإيمان، ب: ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة، (٥٤)، ومسلم ك: الإمارة، ب: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأعمال بالنية» (١٩٠٧).

(٥) في (ب): ومن.

(٦) نهاية (أ/ب) من (ب).

(٧) انظر: الأم (٦٢/٢-٦٣-٨٩)، مغني المحتاج (٤٩/١).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) انظر: التعليقة لأبي الطيب الطبري، ك: الطهارة (ص ٣٤٢-٣٤٣)، فإنه نقله عنه وعلق عليه.

(١٠) انظر: الأم (٦٢/٢-٦٣)، المنهاج (ص ٧٣).

(١١) الأم (٦٢/٢-٦٣-٨٩).

٢٧- وكذلك الغسلُ من الجنابة.. مثل^(١) الوضوء سواء، لا يميزه إلا بالنية، كما وصفنا^(٢).

باب الاغتسال من الجنابة

٢٨- "أبو حاتم"^(٣): حدثنا الربيع قال الشافعي: ويبدأ الجنب بغسل يديه، ثم يغسل فرجه، ثم يتوضأ مثل وضوئه للصلاة، فإذا بلغ رأسه.. أدخل أصابعه العشر^(٤) [في] الماء، ثم غلّ لها أصول الشعر^(٥)، ثم غرّف على رأسه ثلاث غرقات؛ حتى يغمّ رأسه^(٦) بالماء ويصل إلى أصول شعره، ثم يغسل أذنيه ظاهرهما وباطنهما، يغمهما بالغسل؛ حتى لا يبقى منهما^(٧) شيء ظهر ولا بطن إلا غسله، ويأخذ [ماء] لصماخي^(٨) أذنيه على جذع^(٩)، ثم يغسل سائر جسده^(١٠) (١١).

٢٩- وأقل ما يميزه في الغسل: أن^(١٢) يُمرّ الماء على جسده ورأسه حتى يغمّ (٢/ب) ذلك بالماء كله^(١٣).

٣٠- وإن كانت^(١) للرجل^(٢) صفائر^(٣)/، أو^(٤) للمرأة، وهما جُنبان، أو كانت ممتشطّة؛ فإنها إذا أفاضت الماء على رأسها كما وصفنا.. تضغط^(٥) المُشط والصفائر حتى يصل الماء إلى جميع أصول الشعر^(٦)، وكذلك الغسل للحائض إذا طهرت.. مثل الجنب سواء^(٧).

(١) انظر: مغني المحتاج (٤٩/١)، ونقله عنه في التلعة الكبرى، ك: الطهارة (ص ٣٤٩).

(٢) في (أ) و(ج): بل.

(٣) انظر: الأم (٨٩/٢).

(٤) سقطت من (ج).

(٥) في (ب) العشرة.

(٦) في (ب): شعره.

(٧) في (أ) و(ج): شعره.

(٨) في (أ) و(ج): "منها".

(٩) في (أ) و(ج): لسماخي.

(١٠) انظر: الأم (٨٨/٢).

(١١) في (ب) زيادة: شيء، وهكذا صورتها: تح.

(١٢) انظر: الأم (٨٦/٢).

(١٣) غير واضحة في (أ) بسبب مخزق الورقة.

(١٤) انظر: الأم (٨٥/٢ و ٨٩)، العزيز (١٨٨/١).

٣١- فإذا فرغا من غسلهما.. غَسَلَا أَرْجُلَهُمَا عندما يخرجان من مُقْتَسِلَهما، وإن غسلها بعدما يخرجان من المُقْتَسِل، أو مع وضوءهما قبل أن يفيضاً^(١) الماء على جلدِهما^(٢).. أجزأها ذلك.

٣٢- وإن دخلَ الجنبُ نحرًا^١ واغتسل فيه^(١)، أو انغمس فيه.. أجزأه^(٢).

٣٣- وأحبُّ إليَّ لو تَوَضَّأَ وضوءه للصلاة قبل أن يدخله، [ثم] يُبْرِ يدَيْه على جسديه كُلِّه حيثُ يبلغان^(٣) مِنْ ظَهْرٍ وبطنٍ، وَيُخَلِّلُ شعْرَهُ؛ يَصِلُ الماءُ إلى أَصُولِ شعرِ الجسدِ والرأس؛ فإن لم يتوضَّأ، أو^(٤) لم يُخَلِّلْ شعْرَهُ، ولم يُبْرِ يدَيْه على جلديه ودخلَ نحرًا، أو أفاض^(٥) عليه الماءَ إفاضةً، فاستيقن أن الماءَ قد وصلَ إلى أَصُولِ شعرِ رأسِهِ، وإلى جميعِ بدنه.. أجزأه ذلك، إن شاء الله.

٣٤- والمرأةُ يميزُها لما يميزُ الجنب^(١)، والحائضُ في هذا كُلِّه.. كالجنبِ سواء^(٢).

(١) في (ب): كان.

(٢) في (أ) و(ج): لرجل.

(٣) "حنفاؤُ المرأة: ذواتها المضمورة، واحدتها حنفورة، إذا أدخلَ بعضُها في بعضٍ نسجًا". ٨١. من الزاهر (ص ٥١).

(٤) نهاية (ص ٤) من (ج).

(٥) في (أ) و(ج): والمرأة.

(٦) في (أ) و(ج): تَضَعْتُ أ.

(٧) انظر: الأم (٨٦/٢)، العزيز (١٨٩/١).

(٨) انظر: الأم (٨٦/٢ و ٩٥).

(٩) في (أ) و(ج): "يَفِضُ"، وفي (ب): "يَفِضَانُ"، وهو منصوبٌ يحذفُ النونَ، وإثباتُ النونِ لغةٌ قليلةٌ فيه، ولو ثبتَ عندي أنه من كلامِ الشافعيِّ لأثبتُه، ولكنَّ لغةً من تصرفُ النساخ. انظر: المقامد الشافية. (٢٢٢/١).

(١٠) في (ب): جلودهما.

(١١) في (ب): فاغتسل منه.

(١٢) انظر: الأم (٨٩/٢).

(١٣) في (ب): يُلْغَا.

(١٤) في (ب): (و).

(١٥) في (ب): فَأَافَضَ.

(١٦) في (أ) و(ج): ما يميزُه.

(١٧) انظر: الأم (٨٦/٢).

٣٥- وأُكْرِهَ للجنب أن يختسل في البئر فعيبة كانت أو دائمة^(١)، وفي الماء الراكد [الذي لا يجري]، فإن فعل.. أجزأه ذلك^(٢) ولم ينحس الماء، وسواء^(٣) قليل الماء الراكد وكثيره.. أكرهه الاغتسال فيه والبول فيه^(٤)؛ للحديث^(٥).

٣٦- ولا بأس بالوضوء بفضل الجنب والحائض^(٦).

٣٧- * قال^(٧) أبو حاتم: سمعت ابن أبي أُوَيْسٍ^(٨) يقول: «الماء الدائم، هو: الماء الذي له نبع، والماء الراكد، هو: الذي لا نبع له».

باب في مس الذكر

٣٨- أبو حاتم عن الربيع^(٩) قال الشافعي: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ^(١٠) بطن كَفَّ، مفضياً إليه [ها]؛ عامداً كان ذلك أو ساهياً.. فعليه الوضوء^(١١)».

(١) الماء الدائم، هو: الساكن الذي لا يجري. انظر: الزاهر (ص ٦٠)، تاج العروس (١٨٠/٣٢).

(٢) في (ب): فإن فعل ذلك أجزأه.

(٣) في (أ) و(م) زيادة: كان.

(٤) انظر: العزيز (١٩٥/١)، المجموع (٢٢٧/٢)، وذكر النووي هذه الفقرة، معزوًة للبيهقي.

(٥) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: البول في الماء الدائم، (٢٣٩)، ومسلم ك: الطهارة، ب: النهي عن البول في الماء الراكد، (٢٨١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَخْتَسِلُ فِيهِ»، وعند مسلم: «منه».

(٦) قال الشافعي: «ولو توضأ بفضل غيره.. أجزأه». ٨١. من الأم (٦٤/٢)، وانظر: العزيز (١٨٧/١)، وروضة الطالبين (٨٧/١).

(٧) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٨) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أُوَيْس المدني (ابن أخت الإمام مالك، ونسبه)، ولد سنة ١٣٩، قرأ القرآن وجوَّده على الإمام نافع، روى عن: أبيه، وأخيه أبي بكر، وعنه الإمام مالك، وغيرهم، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، وعُثْمَانُ سِوَاهِم، وحديثه عند الجماعة إلا الثَّوَالِي، مات سنة ٢٢٦، قال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٩١-٣٩٥)، تهذيب التهذيب (١٥٧/١)، تقريب التهذيب (ص ١٤١).

(٩) ليس في (ب) و(م).

(١٠) في (ب): ذكره.

٣٩- فإن^(٦٦) مَسَّهُ بظَهْر كَفِّهِ مُقْضِيًا/ إليه؛ عامدًا [كان ذلك] أو ساهيًا، أو مَسَّهُ من فوق ثوبه بظَهْر كَفِّهِ أو بطنها؛ عامدًا أو ساهيًا، أو بِخَرْفِ يَدِهِ، أو بِخَرْفِ أَصَابِعِهِ مِمَّا يَلِي ظَهْرَ الْكَفِّ... فلا وضوء عليه في جميع ذلك^(٦٧).

٤٠- وإن مَسَّهُ وليس دونه حائلٌ مما يَلِي بطن الكف/ ^(٦٨).. فعليه الوضوء.

٤١- وإنما أهدرت الوضوء عنه في هذه الأشياء، وألزمته إذا أفضى بطن كفه.. لأن رسول الله ﷺ قال: وإذا أفضى أخذكم بيده^(٦٩) إلى فرجه.. فَلْيَتَوَضَّأْ^(٧٠)، والإفضاء.. يَبْطِنُ الْكَفُّ، ليس بظاهرها^(٧١).

٤٢- وإن مَسَّ ذَكَرَهُ من فوق ثوب بطن كَفِّهِ عامدًا.. فلا وضوء عليه؛ لأن هذا لم يَنْسُ ذَكَرَهُ، وإنما مَسَّ الثوب الذي على ذَكَرِهِ^(٧٢).

(١) انظر: الأم (٤٤/٢)، مختصر المزي (ص ٣-٤)، اللباب (ص ٦٣)، المنهاج (ص ٧٠-٧١).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) نهاية (ص ٥) من (٢).

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (أ) و(ج): يده.

(٧) رواه الشافعي في الأم (٤٣-٤٤)، وأحمد (١٣٠/١٤)، وابن حبان (٤٠٢/٣: ١١١٨)، والطبراني في الأوسط (٣٧٢/٨: ٨٩٠٩)، والبيهقي (١٣١/٢)، من حديث أبي هريرة.

ورواه النسائي لك: التسل والتيمم: ب: الوضوء من مس الذكرة (٤٤٥)، والبيهقي (١٣٢/١)، والحاكم (١٣٦/١)، من حديث بسرة بنت صفوان، وهو حديث صحيح، قال ابن عبد البر في التمهيد (١٧/١٩٥): "رواه عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم القارئ.. وهو إسناده صالح إن شاء الله"، وصححه الألباني، وذكره في الصحيحة (٢٣٧/٣: ١٢٣٥) من رواية النسائي، وقال: "هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين". وانظر: التلخيص الجليل (٣٤٧/١)، وله شواهد أخرى.

(٨) انظر: الأم (٤٤/٢)، مغني المحتاج (٣٥/١).

وقال الجوهري: "أفضى بيده إلى الأرض: إذا مَسَّهَا بباطن راحته في سجوده". اه. من الصحاح (٦/٢٤٥٥).

وانظر: القاموس مع تاج العروس (٣٩/٢٤٢).

(٩) انظر: الأم (٤٦/٢)، مغني المحتاج (٣٥/١).

٤٣- وقد قيل: إنَّ قياسَ هذا أنَّ^(١١) من فُسِّ دُبُرُهُ [أو قُبُلِ امرأَتِهِ أو دبرِها أو فُسِّ ذلك من صبي].. فعليه^(١٢) الوضوء^(١٣)؛ لأنه فَرَجٌ، والذكرُ فَرَجٌ، وأزْلَى [الأشياء] أن يَقيَسَ بعضها على بعضٍ.. الفرجُ بالفرج.

٤٤- و[من] فُسِّ أنثيهِ أو إبطيهِ^(١٤) أو إنيهِ [إلى] ما دون الشرج.. فلا وضوء عليه^(١٥).

٤٥- ولا وضوءٌ على من أكل طعامًا أو [شرب] شربًا مَسْتَتًا النار^(١٦).

باب المسح على الخفين

٤٦- أبو حاتم عن الربيع^(١٧) قال الشافعي: ويمسحُ المسافرُ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ، والمقيمُ يومًا^(١٨) وليلةً^(١٩)؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢٠) /^(٢١).

٤٧- ويمسحُ من حين يُحدِثُ إلى مثل تلك الساعة من الغد، ليس إنما يحسب ذلك من حين يمسخ^(٢٢)، ولا من حين يلبس^(٢٣)، ولا من حين يصلي^(٢٤).

(١) في (ب) زيادة: "من مس ذكره أو مس ذلك من امرأته أن عليه الوضوء و".

(٢) في (ب): وجب عليه.

(٣) انظر: الأم (٤٤/٢)، مختصر المزني (ص٤)، مغني المحتاج (٣٥/١).

(٤) في (ب): يبطه.

(٥) انظر: الأم (٤٤/٢)، مغني المحتاج (٣٥/١-٣٦).

(٦) انظر: الأم (٤٦/٢)، مختصر المزني (ص٤)، الوجيز والعزير (١٥٢/١-١٥٣).

(٧) ليس في (ب) و(د).

(٨) في (أ) و(د): يوم.

(٩) انظر: الأم (٧٦/٢)، مختصر المزني (ص٩)، أسنى المطالب (٩٨/١).

(١٠) رواه الشافعي في الأم (٧٥-٧٤/٢)، ومختصر المزني (ص٩) عن أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه مسلم في الطهارة، ب: التوقيت في المسح على الخفين، (٢٧٦)، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «جعل رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ للمسافرِ ويومًا وليلةً للمقيم».

(١١) نهاية (أ/٢) من (ب).

(١٢) في (ب): يلبس.

(١٣) في (ب): يمسخ.

٤٨- فَإِنْ مَسَحَ الْمَقِيمُ^(١) أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، أَوْ مَسَحَ الْمُسَافِرُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِمْ وَصَلَّيَا.. أَعَادَا كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّيَاهَا لِمَا^(٢) رَأَى عَلَى ذَلِكَ^(٣).

٤٩- وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي 'السَّفَرِ وَالْحَضَرِ'^(٤) إِلَّا مَنْ ثَمَّتْ طَهَارَتُهُ قَبْلَ أَنْ يَلْبِسَ أَخَذَ^(٥) خُفَّيْهِ، فَأَمَّا مَنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ^(٦) إِيْحَذَى رِجْلَيْهِ ثُمَّ أَلْبَسَهَا الْخُفَّ ثُمَّ وَضَّأَ^(٧) الْآخَرَى بَعْدَ وَأَلْبَسَهَا الْخُفَّ الْآخَرَى.. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ/ (ب/٣) لَهُ أَنْ يَمْسَحَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْخُفَّ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ^(٨) طَهَارَةُ الرَّجُلِ الْآخَرَى^(٩).

٥٠- وَمَنْ لَبَسَ خُفَّيْهِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِمَا ثُمَّ نَزَعَهُمَا.. فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَدَبَّعَ الْوُضُوءَ مِنْ أَوَّلِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَطْ، وَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ بِالسَّحْبِ.. أَجْزَأُ ذَلِكَ^(١٠).

(١) انظر: الأم (٧٦/٢)، مختصر المزني (ص٩)، المجموع (٥١١/١-٥١٢)، كثر الراغبين (٥٧/١)، أسنى المطالب (٩٩/١)، وجاء في المجموع: "وقال الأوزاعي وأبو ثور: ابتداء المدة من حين مسح بعد الحدث، وهو رواية عن أحمد وداود، وهو المختار الراجح دليلاً واختاره ابن المنذر، وحكي نحوه عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

(٢) في (أ) و(ز) مقيم.

(٣) في (ب): يصلّيها بما.

(٤) انظر: الأم (٧٦/٢ و٧٧)، مختصر المزني (ص٩).

(٥) في (ب): الحضر والسفر.

(٦) في (أ) و(ز) و(ح): إحدى.

(٧) في (ب): فغسل.

(٨) في (أ) و(ز) و(ح): توضعاً.

(٩) في (ب): تكمّل.

(١٠) انظر: الأم (٧١/٢-٧٢)، مختصر المزني (ص٩)، كثر الراغبين (٥٨/١)، أسنى المطالب (٩٥/١-٩٦)، واختار المزني خلافاً، فقال: "كيفما مسح على طهر.. جاز له المسح عندي".

(١١) وهو المعتمد، وهو قوله في القدم، ونصّه في اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٣٠/٨)، وفي مختصر المزني (ص١٠).

والقول الثاني: أنه ينتقض وضوؤه، وهو نصّه في الأم (٧٨/٢).

٥١- وسواء غَسَلَهُمَا بِقُرْبِ نَزْعِهِ أَوْ بَعْدَهُ، مَا لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءَ^(١)، لَمَّا [قَدْ] رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ ثُمَّ دُعِيَ إِلَى حَنَازَةٍ.. فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، -أَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ- وَصَلَّى^(٢).

٥٢- [قال:] وَتَنْتَرِعُ اللَّابِسُ الْخُفَّ -فِي الْيَوْمِ لِلْمَقِيمِ^(٣) وَفِي الثَّلَاثِ لِلْمَسَافِرِ^(٤)- خُفَّهُ لِلجَنَابَةِ نَصْبَهُ^(٥) لَا بُدَّ^(٦)، وَلَقَسَلِ الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْإِحْرَامَ^(٧)، وَلَكَيْلَ مَوْضِعِ أَمْرٍ فِيهِ بِالْفِصْلِ فِي حَجٍّ^(٨) أَوْ عَمْرَةٍ^(٩).

٥٣- [قال:] وَالرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِيمَا وَصَفْتُ^(١٠) مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ^(١١) سَوَاءٌ.

انظر: كثر الراغبين (٦١/١)، المذهب والمجموع (٥٥٣/١) وما بعدها، وَنُقِلَ هَذِهِ الْفَقْرَةُ، وَقَالَ: "هَذَا نَصُهُ فِي الْبُوطَيْي"، وَقَالَ فِي (٥٥٧/١) "لِلْعُلَمَاءِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ... الرَّابِعُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَا غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا غَيْرَهُ بَلْ طَهَارَتُهُ صَحِيحَةٌ يَصْلِي بِهَا مَا لَمْ يَحْدُثْ كَمَا لَوْ لَمْ يَخْلَعْ، وَاسْتَنَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَهُوَ الْمَخَارِ الْأَفْوَى". (١) نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ عَنِ الْبُوطَيْي النَّوَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ (٥٥٣/١)، وَقَالَ فِي (٥٥٦/١): "ثُمَّ إِذَا قُلْنَا بِكُمُ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ فَعَسَلُهُمَا غَفَبَ التَّرْعُ.. أَجْرَاهُ، فَإِنْ أَشْرَ غَسَلَهُمَا حَتَّى طَالَ الزَّمَانُ.. فَفِيهِ قَوْلَا تَعْرِيقُ الْوُضُوءِ". يعني: هل تَجِبُ الْمَوَالَاةُ فِيهِ أَوْ لَا؟

(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٦١/١-٣٧: ٤٣) عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دُعِيَ لِحَنَازَةٍ يُصَلِّيُ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ.. فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثُمَّ مَثَلَى عَلَيْهَا، وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٦٧/٢).

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٤/١) وَقَالَ: "هَذَا صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو".

(٣) فِي (أ) وَ(ب): الْمَقِيمِ.

(٤) مُبَايَ (ص ٦) مِنْ (ب).

(٥) فِي (أ) وَ(ب): نَصْبِهِ.

(٦) انظر: الْأَمِّ (٧٤/٢).

(٧) فِي (أ) وَ(ب): وَلِلْإِحْرَامِ.

(٨) فِي (ب): حِجَّةً.

(٩) انظر: كثر الراغبين (٥٧/١) أَسْنَى الْمَطَالِبِ (٩٩/١-١٠٠).

(١٠) فِي (ب): وَصَفْنَا.

(١١) فِي (ب) زِيَادَةٌ: فِيهِمَا.

٥٤- وترغ المرأة خفيها للطهر من الجنابة والحيض، والعبدن؛ حضرت المصلي أو لم تغضر، وللجمعة إن حضرتها، وإلا.. فلا، ولطهور دخول مكة، والإحرام، والوقوف بعرفة، والمزدلفة، ومنى، مثل الرجل سواء.

٥٥- وبأخذ الذي يريد أن يمسح.. الماء بيديه، ثم يرسله، ثم يضع يداً من^(١) تحت الخف، وبذا [من] فوقه، ثم يمسح مسحاً واحدة، ويبلغ يده^(٢) السفلى [إلى] الكعبين حذو الوضوء^(٣).

٥٦- فإن لم يزد على أن يمسح ظهر خفيه.. أجزأه ذلك^(٤).

٥٧- فإن^(٥) مسح أسفله، ولم يمسح أعلاه.. أعاد كل صلاة صلاتها^(٦) بهذا المسح^(٧).

باب التيمم

٥٨- "أبو حاتم عن الربيع"^(٨) قال الشافعي: ومن لم يجد الماء في سفره.. فليتييم، وسواء قصر السفر وطويله، وليس كالسفر [في قصر الصلاة]^(٩)؛ لأن أصحاب 'رسول الله'^(١٠) صلى الله عليه وسلم أخذوا^(١١) ذلك السفر.. ما يكون أربعة برزج^(١٢)، ولم يحدوا^(١٣) في التيمم، وقول الله تبارك وتعالى

(١) في (أ) و(ج): له.

(٢) في (ب): يده.

(٣) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، كثر الراغبين (٦٠/١)، أسنى المطالب (٩٨/١)، قال الشافعي في مختصر المزني: "وأجيب أن يغمس يديه في الماء، ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف، وكفه اليمنى على أطراف أصابعه، ثم يمر اليمنى إلى ساقه، واليسرى إلى أطراف أصابعه".

(٤) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، أسنى المطالب (٩٨/١).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (أ) و(ج): صلى.

(٧) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، كثر الراغبين (٦١/١).

(٨) ليس في (ب) و(ج).

(٩) في (أ) و(ج): للصلاة.

(١٠) في (ب): النبي.

(١١) هكذا صورتها في (أ): فحدوا، و(ج): وجدوا.

(١٢) الريد: اثنا عشر ميلاً، وهي أربعة فراسخ، وأربعة برد: ثمانية وأربعون ميلاً. الزاهر (ص ١١١).

(٣) [فيه] مطلق، ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [السا: ٤٣، والالدة: ٦]، فكلُّ ما وقع عليه اسمُ سفرٍ.. فليَتِمُّ^(٤) فيه إذا أُعْوزَ الماءُ^(٥).

٥٩- [وقد قيل: لا يَتِمُّ إلا في سفرٍ تُقْصَرُ فيه الصلاة]^(٦).

٦٠- [وإذا احتاج الرجل في السفر إلى التيمم بإعواز الماء]؛ فإن كان ذلك في طريق يدرُّكهُ الماء في آخر الوقت بمعرفة أو بخبر غيره.. فليُؤخَّرْ^(٧) إلى ذلك [الوقت]، وإن كان يقطعُ بالماء مع المارَّة

(١) في ذلك آثار عن ابن عباس وغيرهما، رَوَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روى بعضها: الشافعي في الأم (٣٦٢/٢) - (٣٦٣)، ومالك (١٤٧/١ - ١٤٨: ١١) عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، و(١٢) و(١٤) عن نافع عن ابن عمر، و(١٥) بلاغاً عن ابن عباس، وعبد الوزاري (٥٢٨ - ٥٢٤/٢)، وابن أبي شيبه (٤٤٣/٢) - (٤٤٦)، والبيهقي (١٣٦/٣).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (١١٧/٢) عن إسناده الشافعي لحديث ابن عباس: "إسناده صحيح"، وهو أنه سئل: أَتُقْصَرُ الصلاةُ إلى عرفة؟ فقال: هـا، ولكن إلى عُسْمان، وإلى جدة، وإلى الطائف، قال الشافعي: "وأقرب هذا من مكة ستة وأربعون ميلاً بالأمال الماشية، وهي مسيرة ليلتين قاصدتين ذهاب الأقدام وسير القفل". ١. من الأم (٦٣٦/٢).

(٢) في (أ) و(ج) ولم يبدوا.

(٣) في (ب): عز وجل.

(٤) في (ب): يتيمم.

(٥) انظر: الأم (٩٧/٢)، مختصر المزني (ص٧)، البيان (٢٨٦/١)، العزيز (٢٦١/١ - ٢٦٢).

(٦) حكاؤه عنه وَتَقَلَّهَ بِتَصَرُّفٍ القاضي أبو الطيب في التعليقة الكبرى لك: الطهارة، (ص٩٠٨)، وانظر: البيان (٢٨٦/١)، وفيه: "أكثر أصحابنا قالوا: يجوز قولاً واحداً، وحكى ابن الصباغ والشيخ أبو نصر أن فيه قولين... الثاني: يجوز، وهو الصحيح... وإنما يختلف الحكم في الإعادة".

وقال النووي: "قال الشافعي في البوطي: «وقد قيل: لا يتمم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة» فمن أصحابنا من جعل هذا قولاً للشافعي، فقال: في قصر السفر قولان، ومن سلك هذه الطريقة المصنف - يعني صاحب المذهب - وقال الأكثر: القصير كالطويل بلا خلاف، وإنما حكى الشافعي مذهب غيره، وهذا هو المذهب". ١. من المجموع (٣٥١/٢)، وانظر: القواعد، للحصني (٣١١/١).

وهذه الفقرة زيادة من (ب)، وليست في (أ) و(ج)، ولكن كُتِبَ في هامش (ج) ونُظِطَ مُغَايِرَ ما نصُّه: "وقد قيل إنه لا يجوز التيمم إلا بالطويل"، وتَحَتَّى لها علامة إحقاق بعد قول المصنف في أول الباب: "وسواء قصر السفر وطوله".

(٧) في (ب): "فليؤخر الصلاة"، في (ج): "فليؤخر".

في طريق على ما يعرف في آخر الوقت.. فليؤخّر التيمم إلى ذلك^(١)، فإن تيمم وصلى في أول الوقت ولم ينتظر ذلك.. فلا شيء عليه^(٢).

٦١- وإن أصاب الماء مع المأثرة في آخر الوقت.. فليتوضأ [به] لما يستقبل.

٦٢- وإن كان في طريق ليس^(٣) بطمع [فيها] ماء ولا مأثرة.. فليتيمم في أول الوقت^(٤).

٦٣- وإن^(٥) كان معه في رحله ماء، فطلبه فلم يجده، فتيمم، ثم صلى^(٦) في أول الوقت أو آخره.. فعليه الإعادة؛ لأنه مالك للماء حين تيمم، وعيّر محول بينه وبين الماء إلا بالنسيان، والنسيان لا يزيل القروض^(٧).

٦٤- وإن^(٨) كان في رحل أصحابه ماء، فلم يطلبه منهم حتى تيمم وصلى في أول الوقت أو آخره.. فعليه الإعادة؛ لأن التيمم لا يجوز له إلا بعد طلب الماء، وهو لم يطلبه منهم^(٩)، وسواء لو قالوا له: «لو سألنا معناك»، أو: «أعطيناك»، لأنه تيمم قبل الطلب.

٦٥- وكذلك البئر تكون^(١٠) إلى جنب المسافر، أو الركعة في الموضع الذي عليه فيه أن يطلب الماء، فيبلغه^(١١) قبل تيممه، فيتيمم^(١٢) وهو لا يعلم به، ثم يعلم [به].. فعليه الإعادة.

(١) انظر: الأم (٩٧/٢-٩٨).

(٢) انظر: المهذب والمجموع (٣٠٠/٢-٣٠١).

(٣) في (أ) و(م): ليس في طريق.

(٤) انظر: مختصر المزني (ص ٧-٨)، المهذب والمجموع (٣٠٠/٢-٣٠٢).

(٥) في (أ) و(م): ومن.

(٦) في (ب): ولم.

(٧) في (ب): و.

(٨) نهاية (ص ٧) من (م).

(٩) انظر: الأم (٩٨/٢)، مختصر المزني (ص ٨)، المهذب والمجموع (٣٠٤/٢-٣٠٥). وفيه: أن القدم أنه لا إعادة عليه، وهو من رواية أبي ثور عن الشافعي.

(١٠) في (أ) و(م): ومن.

(١١) انظر: المجموع (٢٨٩/٢).

(١٢) في (أ) و(م): يكون.

(١٣) في (ب): ويبلغه.

٦٦- [قال الربيع بن سليمان، "وقد قال الشافعي: «إن طلب الماء.. فلا إعادة عليه»، وهو أصح القولين]^(١).

٦٧- وإن طلب المسافر من رفائيه الماء فلم يُعطوه، أو كان يرى الماء مباحاً وبينه وبينه حائل من شئ أو^(٢) نار أو^(٣) حبل^(٤)/صائِل، وكان^(٥) أمر الأغلب منه خوف تلف نفسه، فتيَّم وصلى.. أجزأه [ذلك]؛ لأن ذلك غير واجب للماء^(٦)، ويصلي بالتيمم في أوّل الوقت وآخره.

٦٨- وإن أعوز^(٧) المسافر الماء، ثم أصاب بئراً بعيدة الرشاء^(٨)، لا يقدر على الوصول إلى مائها بئزول، ولا معه شيء يصل به إلى أخذ مائها؛ فإن وصل إلى طَرَح بعض ثيابه فيها حتى يتشرب الماء ثم يعصره^(٩) ويتوضأ [به].. فلْيَفْعَلْ^(١٠).

٦٩- فإن^(١١) لم يقدر على شيء من هذا.. فلا يَتَيَّم إلا في آخر الوقت.

(١) في (ب): فتيَّم.

(٢) انظر: الأم (٩٨/٢)، ونصه: "إن علم أن بئراً كانت منه قريباً يقدر على مائها لو علمها.. لم يكن عليه إعادة، ولو أعاد.. كان احتياطاً"، والتصحيح لهذا القول من كلام الربيع.

وقال النووي: "إذا لم يعلم البئر أصلاً، ثم علمها بعد صلاته بالتيمم... فقال الشافعي في الأم: «لا إعادة»، وقال في البويطي: «حب إعادة»، قالوا: وأراد بالأول.. إذا كانت البئر خفية، وبالقائي.. إذا كانت ظاهرة، وذكر صاحب الحاوي فيها ثلاثة أوجه... والثالث: إن كانت ظاهرة الأعلام، بيّنة الآثار.. وجبت إعادة؛ لتقصيره، وإن كانت خفية.. لم تجب؛ لعدم نقصيره، وهذا الثالث هو الصحيح". اهـ. من المجموع (٣٠٦/٢).

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): و.

(٥) نهاية (ب/٢) من (ب).

(٦) في (ب): وكل.

(٧) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٨) العوز: الحاجة، وعوز الشيء: عوزاً: لم يوجد، وأعوزه الشيء: إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه. انظر: القاموس مع تاج العروس (٢٥١/١٥).

(٩) الرشاء: الخيل، والجص: أرضية، ومُراده هنا: أن قعرها بعيد. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٥٤/٣٨).

(١٠) في (أ) و(م): بعصرها.

(١١) انظر: الأم (٩٨/٢).

٧٠- فَإِنْ تَيْشَمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَصَلَّى وَأَمَكَنَهُ رِشَاءٌ فِي آخِرِ الْوَقْتِ.. فَأَخْبُ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ^(١) [ولا يلزمه ذلك].

٧١- وَمَنْ أَعُوْزَهُ أَلْنَاءُ مِنْ كَلْسَافِرِينَ/ (٤/ب) فَاصَابَ مَاءُ يُبَاغُ.. فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ وَاحِدًا لَمَنْ ذَلِكَ فِي سَفَرِهِ، أَوْ كَانَ وَاحِدًا لَهُ فِي أَهْلِهِ وَرَضِيَ صَاحِبُ أَلْنَاءِ^(٢) [يُبَاغُ] بِقِيَمَتِهِ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ تَيْشَمَ وَصَلَّى وَقَدْ أَمَكَنَهُ أَلْنَاءُ بِإِعْطَائِهِ بِالْقِيَمَةِ أَوْ^(٣) [يُبَاغِيهِ]^(٤) هَا، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ ثَمَنُهُ^(٥).. فَلَا يَجِزُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ صَاحِبُ الْمَاءِ إِلَّا بِضِعْفِ الْقِيَمَةِ^(٦).. فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ/ (٨)، وَأَقْبَحُ يَجِزُّهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٧).

٧٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَلَى الْكَلْسَافِرِ أَنْ يَنْحَرِفَ إِلَى أَلْنَاءِ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقِهِ أَوْ قَرْنَهَا؛ بِالْأَمْرِ أَلَّذِي لَا يَضُرُّ بِهِ ذَلِكَ فِي التَّخَلُّفِ عَنْ أَصْحَابِهِ، وَالْإِنْقِطَاعِ عَنْهُمْ، وَعَنْى الطَّرِيقِ عَلَيْهِ، وَالْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهِ لِلْوَحْدَةِ^(١٠)، وَأَلْعَلَّةَ بِيَدِهِ وَدَابَّتِهِ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَوْ بَعْضُهَا.. وَسَبْعَةٌ^(١١) أَلْقِيَمِ^(١٢).

(١) فِي (أ) وَ(ج): وَإِنْ.

(٢) فِي (أ) وَ(ج): يَعِيدُهُ.

(٣) فِي (ب): الْمَالِ.

(٤) فِي (أ) وَ(ج): وَ.

(٥) فِي (ب): انْتِجَاعُهُ.

(٦) فِي (أ) وَ(ج): مَاءٍ.

(٧) فِي (ب) زِيَادَةٌ: "أَوْ أَعْطَاهُ بِالْقِيَمَةِ أَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ".

(٨) نَجَاةٌ (ص ٨) مِنْ (ج).

(٩) انْظُرْ: الْأَمَّ (٩٨/٢) يَحْتَصِرُ الْمَرْيَ (ص ٨)، وَفِيهِ: "وَإِنْ أَعْطَاهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْقِيَمِ.. لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، وَيَتَيْمَمَ".

(١٠) فِي (ج): الْوَحْدَةُ.

(١١) فِي (ج): وَمَنْعُهُ.

(١٢) انْظُرْ: الْأَمَّ (٩٨/٢)، الْعَرِيزَ (٢٠٩/١).

٧٣- وطلب كَتَبِم الماء، هو: أن ينظر في الموضع الذي يحتاج فيه إلى الماء يمينا وشمالاً وبين يديه وخلفه، إن كان في سهل من الأرض ولا حائل دون نظره من جبل ولا كدية^(١) ولا غره^(٢).

٧٤- فإن كان ثم حائل دون نظره قريباً لا يضُرُّ به في شيء ممَّا وصفا له في العذر إذا هو عدل إليه.. أتاه فطلب الماء فوقه أو تحته أو قرْبته، فإن رأى ماءً قريباً لا يضُرُّ به انحرافه إليه -لقربه منه- في شيء مما وصفا.. فلا يجزئه إلا الانحراف إليه، وإن كان بضر به في شيء ممَّا وصفا^(٣).. فالتَّيَمُّمُ يجزئُه^(٤).

٧٥- فإن لم يستحضر مَنْ يظفرُّ به مِمَّنْ يظن أن عنده علم بماء ذلك الموضع، أو لم ينظر للطلب يمينا وشمالاً، ولم ينظر بين يديه ولا خلفه إن كان في فضاء من الأرض، ولم يأت ما حال دون نظره من جبل وكدية إن كانت قريباً لا يضُرُّ به^(٥) فيطلب الماء، أو^(٦) ترك خَلَّةً من هذه الجلال لَمْ يطلب بها، ثُمَّ تَيَمَّمَ وَصَلَّى.. أعاد، وَخَذَ الماءَ أو لم يجد، لأنه^(٧) تَيَمَّمَ قبل الطلب^(٨).

٧٦- وليس على المسافر أن يدور لطلب الماء، لأن ذلك أكثر ضرراً عليه فيما وصفا من انتباه^(٩) الماء في الموضع البعيد من طريقه، وليس ذلك^(١٠) عليه عند أخذ^(١١)، وهو^(١٢) لو غُيِبَ هذا^(١٣).. وَخَذَ الماءَ، وقد يطلب فلا^(١٤) يجد الماء، وإنما أطلب بالنظر^(١٥) وأُلسأله في موضعه ذلك.

(١) الكُدْيَةُ، هي: الأرض المرتفعة، وقيل: الأرض الغليظة، وقيل: هي الصفاة العظيمة الشديدة، وقيل: هو شيء مُتَلَبِّ بين الحجارة والطين. انظر: المحكم (١٠٣/٧)، القاموس مع تاج العروس (٣٨٠/٣٩).

(٢) انظر: البيان (٢٩٠/١)، التعليقة الكبرى ل: الطهارة (ص ٩٠٥).

(٣) في (أ) و(ز) وصفت.

(٤) انظر: التعليقة الكبرى ل: الطهارة (ص ٩٠٥)، وحكاها بمعناه عنه.

(٥) في (ب): يضره.

(٦) في (ب): و.

(٧) غير واضحة في (أ) بسبب التمزق، في (ز): فإنه.

(٨) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٩) في (ب) و البيان والتحفة: إتيانه.

وَأَتَانَهُمْ آبِيَانَا: إِذَا قَصَدَهُمْ، وَأَتَاهُمْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣١٧/٤).

(١٠) أي: طلب الماء في الموضع البعيد.

باب: الصعيد ما هو؟

٧٧- "أبو حاتم عن الربيع^(٧) قال الشافعي: ولا يُتِمُّ بُنْوَرة^(٨) ولا زَرْنيخ^(٩) ولا كَبِيرَت^(١٠) ولا ياقوت^(١١) ولا لؤلؤ^(١٢) ولا مسك^(١٣) ولا عنبر ولا حجارة مسحوقة ولا خرف^(١٤) ولا طوب^(١٥) أحر ولا مغرة^(١٦) مدقوقة^(١٧)؛ -لأن الخرف والطوب الأحمر وإن كان أصلها الصعيد.. فقد زال

(١) -حكاه عنه بمعناه في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (٩٠٥)، وفيه، "قال الشافعي في مختصر البوطي: «لا يجب عليه أن يدور حول الجبل لأن في ذلك مشقة»".

ومن قوله: "وليس على المسافر" إلى قوله: "في الموضع البعيد".. نقله عنه صاحب البيان (٢٩٠/١)، وإلى هذا الموضع.. نقله النووي في المجموع (٢٨٨/٢)، والهيتمي في شفة المحتاج (٣٣٠/١).

(٢) في (أ) و(ب): فهو.

(٣) غناء الأمر: أقمه، وعني به عناية -مبني للمفعول-. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٢٠/٣٩-١٢١).

(٤) في (أ) و(ب): في هذا.

(٥) في (أ) و(ب): ولا.

(٦) في (ب): في النظر.

(٧) .

(٨) الثورة، يضم النون: حجر الكلس، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنخ وغيره وتستعمل لإزالة الشعر. انظر: المصباح المنير (ص ٥١٥)، وفي حاشية الجمل (٢١٤/١): "هي: الجير قبل الطهي".

(٩) الزرنخ، بكسر الزاي، هو حجر معروف، منه أبيض وأحمر وأصفر، وهو فارسي معرب. انظر: المحكم

(٣٣٦/٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٦٣/٧)، حاشية الجمل (٢١٤/١).

(١٠) هو من الحجارة الموقد بها. انظر: القاموس مع تاج العروس (٥٤/٥).

(١١) نهاية (ص ٩) من (٢).

(١٢) في (ب): ولا لؤلؤ ولا ياقوت.

(١٣) في (أ) و(ب): خرف.

(١٤) الطوب: الأحمر، وهو طين الطين، لغة مصرية أو شامية أو رومية، لا عربية. انظر: المحكم (٢٤٦/٩)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٩/٣) و(٢٩/١٠).

(١٥) المفرة، والمفرة: طين أحمر تصبغ به الثياب. انظر: المحكم (٥٢٥/٥)، القاموس مع تاج العروس (١٤٢/١٤)، النهاية (٣٤٥/٤).

(١٦) انظر: الأم (١٠٦/٢)، العزيز (٢٣٠/١)، المنهاج (ص ٨٤)، كثر الراغبين (٨٧/١).

عُنُومًا ذَلِكَ الْأَسْمُ إِلَى غَيْرِهِ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا أَبَدًا أَسْمُ صَعِيدٍ^(١) - وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا ذَرِيرَةٍ^(٢) [وَلَا وَرْسٍ^(٣)] وَلَا شَيْءٍ مِنْ أَفْوَاهِ الطَّيْبِ.

٧٨ - وَلَا يُتَيَّمُّ إِلَّا بِالصَّعِيدِ الْخَلُوقِ غَيْرِ مُتَغَيِّرٍ بِصَنْعَةٍ عَمَّا خُلِقَ عَلَيْهِ بِالطَّبَخِ أَوْ^(٤) غَيْرِهِ بِمَا يُزِيلُ عَنْهُ أَسْمُ الصَّعِيدِ^(٥).

٧٩ - وَيُتَيَّمُّ بِالطُّوبِ النَّيِّءِ^(٦) إِذَا حُتَّ مِنْهُ تَرَابٌ^(٧).

٨٠ - وَبِكُلِّ^(٨) التَّرَابِ كَانَ ذَلِكَ^(٩) عَلَى تَبْدِ^(١٠) أَوْ ثَوْبٍ^(١١)، وَكُلٌّ مَا إِذَا ضُرِبَتْ [بِدَكٍّ] عَلَيْهِ عُلُقٌ عَلَى يَدَيْكَ مِنْ غَابِرِهِ مَا يُتَيَّمُّ بِهِ، لِأَنَّ التَّيْمَ إِنَّمَا هُوَ بِمَا يَعْلُقُ فِي الْيَدِ.

٨١ - وَكَذَلِكَ الْحِجَارَةُ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا التَّرَابُ أَوْ الْخِصَا أَوْ الطُّوبُ الْأَحْمَرُ^(١٢)، إِذَا كَانَ التَّرَابُ الَّذِي عَلَيْهَا تَرَابًا مَخْلُوقًا لَمْ يَطْبَخْ، وَكَذَلِكَ ظَهَرَ الْخَصِرُ وَالْبَسَاطُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِحَاسَةٍ^(١٣).

(١) انظر: الأم (١٠٥/٢).

(٢) الذَّرِيرَةُ: مَا اخْتُ مِنْ قَصَبِ الطَّيْبِ، وَقِيلَ: نَوْحٌ مِنَ الطَّيْبِ مُجْتَمِعٌ مِنْ أَخْلَاطٍ. انظر: المحكم (٤٥٠/١٠)، النهاية (١٥٧/٢)، تاج العروس (٣٦٧/١).

(٣) الْوَرْسُ: نَبَاتٌ أَصْفَرُ كَالسَّمْسَمِ يَصْبِغُ بِهِ. النهاية (١٧٢/٥)، القاموس مع تاج العروس (٨/١٧).

(٤) فِي (أ) وَ(د): "و".

(٥) انظر: الأم (١٠٦/٢).

(٦) أَثْبَا اللَّحْمِ: لَمْ يُضَيِّجْ، وَالْحَمُّ نَبِيءٌ - كَنِيْعٌ - لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ، أَوْ طَبَخَ أَدْنَى طَبَخٍ، وَلَمْ يُضَيِّجْ، وَالْعَرَبُ يَقُولُ: حَمُّ نَبِيءٍ، فَيَحْذِفُونَ الْمِزَّ، وَأَصْلُهُ الْمِزَّ، وَالْعَرَبُ يَقُولُ: لَيْلُنَ الْمَحْضِيِّ نَبِيءٍ، فَإِذَا خُشِنَ.. فَهوَ مُضَيِّجٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٧٦/١-٤٧٧). وَمُرَادُهُ هُنَا بِالطُّوبِ النَّيِّءِ: الَّذِي لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) قَالَ فِي الْأَمِّ (١٠٦/٢): "وَإِذَا حُتَّ التَّرَابُ مِنَ الْجِدَارِ قَتِيْمٌ بِهِ أَجْزَاهُ".

(٨) فِي (أ) وَ(د): بِكُلِّ.

(٩) فِي (أ) وَ(د): كَذَلِكَ.

(١٠) اللَّبْدُ، يَفْتَحُ الْبَاءُ: الصُّوْفُ، وَاللَّبْدُ، يَتَسَكَّنُ الْبَاءُ: بِسَاطٌ مَعْرُوفٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس

(١٢٨/٩).

(١١) انظر: الأم (١٠٥/٢)، العزيز (٢٣١/١).

٨٢- ولا يجوز التيمم بالتراب النجس^(٣).

٨٣- وليس^(٤) يزيل النجاسة عن التراب الشمس ولا الريح ولا الثدى ولا المطر، إلا أن يكون كثيراً كالماء الذي يُصبُّ على ذلك الموضع ليطهر به، وذلك أن يكون كثيراً حتى^(٥) يزيل تراب النجاسة، فإن لم يزل الماء.. فلا يكون^(٦) له أن يتيمم به حتى يُنحَى ذلك التراب، ويأخذ ما تحته مما يعلم^(٧/٥) أن النجاسة لا تصل إلى مثله، ويتيمم به^(٧)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ على بول الأعراقي ذنوباً أو ذنوبين من ماء^(٨).

باب طهارة الماء

٨٤- "أبو حاتم عن الربيع" قال الشافعي: [أصل] كل لثاء [على] الطهارة^(١٠٠)^(١١)، والوضوء بها جائز، ما كان منها^(١٢) في جُبٍّ أو خَرَّةٍ^(١) أو مِسْقَاةٍ^(٢) [على طريق] الناس، أو تقع^(٣) في

(١) انظر: الأم (١٠٥/٢).

(٢) انظر: الأم (١٠٧/٢)، وفيه: "وَيَتِيمٌ بِغَارٍ مِنْ أَيْنَ كَانَ".

(٣) انظر: الأم (١٠٥/٢ و ١٠٧)، المنهاج (ص ٨٤)، كثر الراغبين (٨٦/١).

(٤) نهاية (٣/٣) من (ب).

(٥) في (أ) و(ج) حين.

(٦) في (ب): يجوز.

(٧) انظر: الأم (١٠٧/٢).

(٨) رواه الشافعي في الأم (١١٠/٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «أَمَرَ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ سَجَلٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرَقَ عَلَيْهِ»، ورواه في (١١١/٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «صَبَّوْا عَلَيْهِ دُلُوءًا مِنْ مَاءٍ».

وهو متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الوضوء، ب: صب الماء على البول في المسجد، (٢٢١)، ومسلم ك: الطهارة ب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، (٢٨٤).

ورواه البخاري في نفس الموضع برقم (٢٢٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) ليس في (ب) و(ج).

(١٠) في (أ) و(ج): ظاهرة.

(١١) انظر: الأم (٥/٢ و ٧).

(١٢) في (ب): منه.

صحراء، أو^(٥) مطر في^(٦) حوض؛ صغير أو كبير، أو أرض، أو حوض حمام، أو غيره، والوضوء^(٧) بذلك كله.. جائز - ما لم يعلم بخاسة وقعت فيه^(٨) /^(٩) من مئة أو دم أو حر أو بول أو رجيع - [فالوضوء به جائز، متغيراً^(١٠) كان أو غير متغيراً] وإن كان أقل من خمس قرب تَوْضُأً^(١١).

٨٥ - فإذا وقع في شيء من ذلك بخاسة وكان أقل من خمس قرب.. لم يُتَوَضَّأَ به^(١٢)، ولم يُغسَلْ به ثوب^(١٣)، غير ذلك طعمه أو ريحه أو لونه أو لم يُغَيَّرْ، ومن صُلِّيَ به.. أعاد، ومن أصاب ثوبه منه شيء.. غسله، وإن كان خمس قرب أو أكثر من خمس [قرب] فوقع فيه [من] الأبخاس ما كان، ولم يُغَيَّرْ طعمه، ولا ريحه ولا لونه.. فهو طاهر^(١٤).

(١) في (ب): "سرة"، والخُرَّةُ مِنَ الْأَرْضَيْنِ: الصَّلْبَةُ الغليظة التي أَلَسْتَهَا كُلُّهَا حِجَارَةً سَوْدَ لَبِيزَةٍ، كَأَنَّهَا مَطْرَتْ. انظر: المحكم (٥١٩/٢).

(٢) الْمِسْقَاةُ: الْمَوْضِعُ التَّخَذُ فِيهِ الشَّرَابُ فِي الْمَوَاسِمِ وَغَيْرِهَا. المحكم (٤٨٨/٦)، القاموس مع تاج العروس (٢٩١/٣٨).

(٣) في (أ) وضع قبل "على" علامة إلحاق، وكتب في الهامش: "يعني: طريق"، وفي (م): "يعني طريق على"، هكذا صورناها في (أ): عَلَيَّ النَّاسِ لَيْفَمَ.

(٤) الشَّقْعُ: الْمَاءُ النَّاتِجُ، وَهُوَ الْمُسْتَقْبَعُ، الْمُجْتَمِعُ. انظر: المحكم (٢٢٩/١)، النهاية (١٠٧/٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٧٢/٢٢).

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ب): أو.

(٧) في (ب): فالوضوء.

(٨) انظر: الأم (٦/٢).

(٩) نهاية (ص ١٠) من (م).

(١٠) أي: متغيراً بظاهر، مما لا يمكن الانفكاك عنه؛ كالتطحال وأوراق الشجر والتراب ونحو ذلك.

(١١) أي: حتى لو كان المتغير بالطاهر أقل من خمس قرب.. جاز الوضوء به. وانظر: الأم (٦/٢ و ٢١١).

(١٢) انظر: الأم (٨/٢ و ٩)، كثر الراغبين (٢٢/١).

(١٣) في (ب): ثوبا.

(١٤) انظر: الأم (٩/٢ و ١١)، كثر الراغبين (٢١/١).

٨٦- وإن كانت^(١) تلك النجاسة التي وقعت فيه شيئاً مستحسداً^(٢)، ظاهر^(٣) على الماء..
 "أحييت إذا كانت جيفة" أن تُترَع^(٤) وما غُتِها؛ ثُمَّ لم ينحس الماء^(٥) إذا كان أكثر من خمس قرب
 إلا بتغير الطعم أو الريح أو اللون مما وقع فيه من الأنجاس^(٦).

٨٧- وإذا^(٧) لم يقع في الماء نجاسة، وتغير بطولٍ مُكْتَبٍ في الجُرَّة أو غيرها، أو بالحماة^(٨) أو بغير
 ذلك من غير الأنجاس.. فلا^(٩) بأس بالوضوء منه؛ كان أقل من خمس قرب أو أكثر^(١٠).

٨٨- وإذا وقع في الماء الطاهر زعفران، أو وَرْس، أو مسك، أو عنبر، أو عصفور، أو بان^(١١)، أو
 دهن، أو نبيذ حلال، أو ماءٌ بُلٍ فيه عيز^(١٢)، أو وقع فيه فطران^(١٣)، أو ماءٌ وَرْدٍ، أو زِفْت^(١٤)،

(١) في (ب): كان.

(٢) في (ب): مستحسد، في (أ) و(ج): "مستحسد، قال أبو حاتم: هكذا قال، وإنما هو مستحسد".

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط للطاء.

(٤) في (ب): إذا كانت جيفة أحييت.

(٥) في (أ) و(ج): يترع.

(٦) في (ب): "إِنْ لم يفعل.. لم ينحس الماء".

(٧) انظر: الأم (٩/٢٢ و ٢٢).

(٨) في (ب): فإذا.

(٩) الحَسَاءُ: الطين الأسود الممتن. انظر: المحكم (٤١١/٣)، القاموس مع تاج العروس (٢٠٠/١).

(١٠) في (أ) و(ج): ولا.

(١١) انظر: الأم (٢١/٢)، كثر الراغبين (١٩/١).

(١٢) أَلْبَانٌ: منب من الشجر، واحدتها: بانه، ومنه دهن البان. لسان العرب (٦١/١٣).

(١٣) في (أ) و(ج): عيزاً.

(١٤) القَطْرَان، يفتح القاف وكسرهما مع تسكين الطاء، ويفتح القاف مع كسر الطاء: عُصَاةُ الأَنْهَلِ والأَرْزِ،
 وهو غمر الصنوبر، ونحوها، يُطْبَخُ فَيَتَحَلَّب. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٤٣/١٣).

(١٥) في (ب): "أو و".

(١٦) الزُّفْتُ: كالتفر، وقيل هو القار، شيء أسود، يُشْتَرَبُ به الرُّقَاقُ للنعمر. انظر: الصحاح (٢٤٩/١)، تاج

العروس (٥٢٨/٤).

أو نحو ذلك من الحلال، فغلب^(١) لو أن ما وقع في الماء من هذه الأشياء أو طعمه أو ريحه لو أن الماء وطعمه و/ ريحه.. فلا يتوضأ به، ومن توضأ به.. أعاد.

٨٩- [قال:]: وإن كان الذي وقع في الماء من هذه الأشياء لم يغلب الطعم ولا اللون ولا الريح على الماء، وكان الحكم في الطعم واللون والريح للماء.. فلا بأس بالوضوء منه، إن شاء الله^(٢).

٩٠- [قال الشافعي:]: وكل^(٣) ماء مضاف إلى غيره؛ لا يقال له ماء مطلق إلا بإضافة^(٤) إلى ما لا يجوز الوضوء بما يضاف إليه مفرداً، مثل: ماء الكرّفس^(٥) وماء الوزر^(٦) وماء الزعفران، وماء الشجر^(٧) /^(٨)، وغيره^(٩).. فلا يجوز الوضوء به حتى يكون يقع عليه اسم ماء مخلوق بغير إضافة إلى شيء^(١٠).

(١) في (أ): فغلبت، في (ج): نقطها بتحتانية، ومثناة فوقية ثم ضرب على النقط.

(٢) في (أ) و(د) زيادة: ذلك.

(٣) قال في المحاج (ص٦٧): "ولا يضر تغير لا يمنع الاسم، ولا متغير بمكث وطين وطحلب، وما في مقرة ومعه، وكذا متغير بمجاور كمود ودهن".

وجاء في الأم (٢١/٢): "ولو صب فيه دهن طيب أو ألقي فيه عنب أو عود أو شيء ذو ريح لا يختلط بالماء فظهر ريحه في الماء.. توضأ به؛ لأنه ليس في الماء شيء منه يسمى الماء عوثاً به، ولو كان صب فيه مسك أو ذريرة أو شيء ينماح في الماء حتى يصير الماء غير متميز منه فظهر فيه ريح.. لم يتوضأ به؛ لأنه حيثل ماء عثوض به، وإنما يقال له: ماء مسك عثوض وذريرة عثوضة"، وفي مختصر المزني (ص٩): "وإن وقع في الماء القليل ما لا يختلط به؛ مثل: العنبر أو العود أو الدهن الطيب.. فلا بأس به؛ لأنه ليس عوثاً به".

وفي التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص٢١٩) أن في التغير الماء بالعود والعنبر والدهن قولان، أحدهما رواه البويطي: أن هذه الأشياء إذا غُثرت الماء.. لم ينز التطهر به، والثاني رواه الربيع وغيره: أن تغير الماء بالعود والعنبر والدهن.. تغير مجاورة لا تغير مخالطة؛ فلذلك لم يمنع الطهارة" وانظر: الأم (٢١/٢-٢٢ و٣٢)، كثر الراغبين (١٨/١-١٩).

(٤) في (ب): كل.

(٥) في (ب): بالإضافة.

(٦) الكرّفس: بقلة من آخر القول. انظر: المحكم (١٦٢/٧)، القاموس مع تاج العروس (٤٤١/١٦).

(٧) في (ب): وماء الشجر وماء الزعفران.

(٨) نهاية (ص١١) من (ج).

(٩) في (ب): ونحوه.

(١٠) انظر: الأم (٨-٧/٢ و٢١-٢٢)، كثر الراغبين (١٨/١).

باب ما ينقض الوضوء سوى الغائط والبول

٩١- قال الشافعي: ومن خرج من دبره دود^(١) أو حصى^(٢) أو ريح، أو من فرج المرأة - فإنه يكون خفلاً ريحاً، فينفض ويخرج^(٣) من الفرج - .. (فعليهما)^(٤) الوضوء؛ خرج مع^(٥) ذلك رجيعٌ أو بولٌ أو لم يخرج^(٦).

باب الاستنجاء

٩٢- أبو حاتم عن الربيع^(٧) قال الشافعي: ومن غوط أو بال فلم^(٨) يغتسل^(٩) الغائط الشرج ولم يغتسل البول عزرجه^(١٠).. أجزأه أن يستنجي بثلاثة أحجار نقيات غير رجيعات^(١١).

٩٣- فإن لم يفعل، وتوضأ وصلى.. عاد إلى ذلك فمسحته؛ فإن أمكنه ذلك بلا أن يمس ذكره ولا دبره وكان على وضوئه الأول.. لم يزد على مسحهما، وصلى بذلك الوضوء، فإن لم يمكنه إلا أن يمس^(١٢) ذكره أو دبره.. فعليه الوضوء بمس ذكره^(١٣).

(١) في (أ) و(ج): دوداً.

(٢) في (ب): حصاة.

(٣) في (ب): فيخرج.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): فعليهما.

(٥) في (أ) و(ج): من.

(٦) انظر: الأم (٤٠/٢)، كثر الراغبين (٢٩/١-٣٠)، وقال النووي في المجموع (٤/٢): "مس عليه الشافعي رحمه الله في الأم، وأثقف عليه الأصحاب".

(٧) ليس في (ب) و(ج).

(٨) في (ب): ولم.

(٩) في (أ) و(ج): "بعدوا"، في هذا المكان والذي بعده.

(١٠) انظر: الأم (٥٠/٢-٥١).

(١١) انظر: الأم (٤٩/٢ و ٥٠)، المنهاج (ص ٧٢)، فتح الوهاب (٩٧/١).

وقوله: غير رجيعات، المراد منه: أن لا يستنجي بالرجيع وهو الروث. انظر: القاموس مع تاج العروس

(٧٢/٢١).

(١٢) في (ب): يمس.

٩٤- [وإذا نيم ثم استحي.. لم يجزئه ذلك حتى يكون التيمم بعد الاستنجاء]^(٢).

٩٥- ويمزئ الرجل أن يتمسح^(٣) من الغائط والبول بثلاث أحجار نقيات غير رجيمات.

٩٦- فإن مسح^(٤) بخرق أو^(٥) عَزَفٍ^(٦) أو ثراب أو جلد ذكي مدبوغ أو غير مدبوغ^(٧) أو مَذْبُور غير ذلك^(٨) من جميع الأشياء^(٩) [كُلُّهَا] التي تُنْفِي^(١٠) إبقاء الحجارة.. [أجزأه]^(١١).

(١) انظر: المجموع (١١٣/٢)، -وعزاه للبويطي- وأسن المطالب (٥٤/١)، لكن جاء في حاشية قليوبي (٤٥/١) عند ذكره لشروط الوضوء: "وتقديم استنجائه".

(٢) انظر: الأم (٥١/٢)، وفيه: "قال الربيع: وفيه قول ثانٍ للشافعي: يجزئه التيمم قبل الاستنجاء"، وانظر: المجموع (١١٣/٢)، -وعزاه للبويطي- نهاية المحتاج (٢٧٣/١) وفيه: "وهو المعتمد؛ لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع"، ونقله عنه في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٦١٧) وقال: "وجه القول الأول -وهو عدم الإجزاء- أنه تيمم في وقت لا تستباح فيه الصلاة.. فأشبهه تيممه بصلاة قبل وقتها".

(٣) في (أ) و(د): مسح.

(٤) في (أ) و(د): مسح.

(٥) في (ب): و.

(٦) في (د) و(ب): حرف.

(٧) غير معتمد، والمعتمد: أن جلد الذكي غير المدبوغ لا يجزئ الاستنجاء به، وهو نصه في الأم (٥٠/٢)، وجعله في معنى العظم وقال: "إنه ليس بنظيف وإن كان طاهرًا"، وفي نهاية المطالب (١٠٧/١): "أما الاستنجاء بالجلد الطاهر الجاف؛ فقد نقل حاملة امتناعه، ونقل البويطي أنه يجوز الاستنجاء به، ونقل الربيع أنه إن كان قبل الدباغ.. لم يجزئه، وإن كان بعده.. يجوز... ووجه المنع بأنه من المأكولات، ووجه التحليل بكونه طاهرًا منشفًا غير عتزم؛ فإن استعمال الجلد في النجاسة غير محرم، ومن فصل قال: الجلد قبل الدباغ دسم غير نشاف، وإذا دُيغ.. فهو نشاف"، ونقله عن البويطي في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٦٠٧)، وقال: "يجوز؛ لأنه كالخرف".

وعبارة المنهاج (ص ٧٢): "وفي معنى الحجر... جلد ذئب دون غيره في الأظهر"، وقال جلال الدين المحلي في الشرح (٤٣/١): "وجه عدم الإجزاء في غير المدبوغ.. أنه مطعوم"، وانظر: فتح الوهاب (٩٦/١) مع حاشية الجمل.

(٨) في (ب) زيادة: أو.

(٩) نهاية (٣/ب) من ب.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (د): ينقي.

(١١) انظر: الأم (٤٩/٢) مختصر المزني (ص ٣) المنهاج (٤٣/١).

٩٧- إلا العظم والرؤث.

٩٨- وأجلد^(١) الذي ليس بذكي^(٢) إذا كان غير مدبوغ.. [في معنى العظم]، فإن دُبِغ.. فلا بأس.

٩٩- ولا يُستنجى بعظم ذكي ولا ميت، للنهي عن العظم مطلقاً^(٣).

١٠٠- [ولا بِحُمَمَةٍ^(٤)] ^(٥).

١٠١- وكلُّ شيء -سوى ما وصفنا^(٦)- لم يكن نجساً، وأنقى^(٧) إنقاء/ (٦/ب) الحجارة أو أكثر.. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(٨).

(١) في (أ) و(ج): أو الجلد.

(٢) أي: جلد الحيوان الذي لم يُذَكَّ، أو كان لا يُذَكَّى أصلاً.

(٣) في حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قيل له: قد عَلَنَكُم نُبُكُم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ شيءٍ حتى الجُرَاعَةُ، فقال: وأجل، لقد هَئَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الثَّيْلَةَ لِعَانِطٍ أَوْ بُولٍ أَوْ أَنْ نَسْتَجِيَّ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِيَّ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِيَّ بِرَجِيمٍ أَوْ بِعَظْمٍ. رواه مسلم عنه، لك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٢).

(٤) الحُمَمَةُ: الفحم، تجمع على: حُمَم. انظر: الحكم (٥٥٤/٢).



وهي زيادة من (ب)، وهكذا صورها فيها: ، والتثبت كما حكاه عن البويطي إمام الحرمين في حاشية المطلب والقاضي أبو الطيب في تعليقه.

(٥) قال الإمام النووي: "أما الفحم: فقطع العراقيون بأنه لا يجزئ، وقال الخراسانيون: اختلف نصُّ الشافعي فيه، قالوا: وفيه طريقتان، الصحيح منهما: أنه على حالتين؛ فإن كان صلباً لا يفتت... أجزأ الاستنجاء به، وإن كان رخواً يفتت... لم يجزئه... والصواب التفصيل؛ فإنه لم يصحَّ الحديث بالنهي... فتضمن التفصيل بين الرخو والصلب". اهـ. من المجموع (١٣٤/٢).

وانظر: حاشية المطلب (١٠٦/١) فإنه حكاه عن البويطي، ثم قال: "قطع المَحْصُلُونَ بِتَثْبِيتِ التَّصْنِيعِ عَلَى حَالَيْنِ"، وحكاه عن البويطي في التعليقة الكبرى لك: الطهارة (٥٩٥)، وقال: "وهذا صحيح... لأن الفحم لا يحصل به الانقَاء".

(٦) في (ب): وصفت، في (ج): سوى ماء وصفنا.

(٧) في (أ) و(ج): "وإن نقى به".

(٨) قال في الأم (٥٠/٢): "ولا يستنجى بروثه للحر فيه، فإنما من الأنجاس؛ لأنها رجيع، وكذلك كل رجيع نجس، ولا بعظم للحر فيه؛ فإنه وإن كان غير نجس... فليس بنظيف، وإنما الطهارة بنظيف طاهر، ولا أعلم

باب مسح الرأس

١٠٢- أبو حاتم عن الربيع^(١) قال الشافعي: وَمَنْ مَسَحَ بِكُلِّ رَأْسِهِ كَمَا وَصَفْنَا.. كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ^(٢)، فإن لم يمسح إلا بعض^(٣) رأسه.. أجزأه ذلك^(٤)، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [البقرة: ٦].

١٠٣- فإن قيل، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾^(٥).

١٠٤- قيل: أمان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن بعض الرأس يجزئ؛ لأنه روي عنه أنه توضأ وعليه عمامته^(٦)، فلما بلغ رأسه.. نزع العمامة ومسح مَقْدَمَ^(٧) رأسه^(٨)، [وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح

شيئاً في معنى العظم.. إلا جلد ذكي غير مديوع؛ فإنه ليس بنظيف وإن كان طاهرًا، فأما الجلد المديوع.. فنظيف طاهر.. فلا بأس أن يستنجي به". وانظر مختصر المزني (ص ٣)، غاية المطلب (١٠٦/١) القاضي حسين في تعليقه (٣١٩/١)، وانظر: الملهذ والمجموع (١٣٣/٢-١٣٤).

(١) ليس في (ب) و(ز).

(٢) انظر: الأم (٥٨/٢)، مختصر المزني (ص ٢)، المنهاج (ص ٧٥).

(٣) في (ب): بعض.

(٤) انظر: الأم (٥٦/٢)، مختصر المزني (ص ٢)، المنهاج (ص ٧٤).

(٥) في النسخ الثلاث: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ وهي هكذا، بالياء، في مسح الوجه في التيمم، ولكن سياق كلامه يدل

على أنه أراد آية الوضوء، فلذلك أثبتها بدون الياء، وهي جزء من قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ الْمَائِدَةُ

فَامْسَحْ بِهَا رَأْسَكَ وَكُلِّ وَأَمْسَحْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَلْجُودُكُمْ إِلَى الْأَكْمَامِ﴾ إلى قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَمِيمُوا صَدِيدًا فَامْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ وَأَلْجُودُكُمْ إِلَى الْأَكْمَامِ﴾ [البقرة: ٦].

ولعل في الكلام سقطاً أو تصحيفاً -احتمالاً لا لزوماً-؛ ففي مختصر المزني (ص ٣): "قال الشافعي: والفرق بين ما يجزئ من مسح بعض الرأس، ولا يجزئ إلا مسح كل الوجه في التيمم.. أن مسح الوجه بدل من الغسل بقوم مقامه، ومسح بعض الرأس أصل لا يدل على غيره".

(٦) في (ب): عمامة.

(٧) في (ب): بمقدم.

ناصيته ومسح على العمامة^(٢)، وروي عنه أنه غسل رأسه^(٣)، وروي عنه أنه/ غسل جميع وجهه، ولم يرو عنه قط بعض الوجه، وكل^(٤) يقول: يجزئ مسح بعض الرأس^(٥)، ولا يقول أحد: يجزئ غسل بعض الوجه.

١٠٥- فإن^(٦) غسل الأُمرء وجهه.. غَسَلَهُ كُلَّهُ وَلَحِيَّتَهُ^(٨) وَصُدْعَتَهُ^(٩) إِلَى أَصْلِ أُذُنَيْهِ^(١٠).

١٠٦- وإذا غسل الملتحي وجهه.. غَسَلَ مَا أَقْبَلَ مِنْ شَعْرِ اللَّحْيَةِ إِلَى وَجْهِهِ، وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى الصَّدْعِ وَمَا خَلْفَ الصَّدْعِ إِلَى الْأُذُنِ؛ فَإِنْ تَرَكَ مِنْ هَذَا شَيْئًا.. أَعَادَهُ^(١)، وَأَعَادَ مَا بَعْدَهُ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ^(٢).

(١) رواه الشافعي في الأم (٥٧/٢)، وعبد الرزاق (١٨٩/١)، وابن أبي شيبة (٢٣/١)، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (٦١/١)، وفي المعرفة (٢٧٥/١)، زَوَّاهُ كُلَّهُمْ مُرْسَلًا عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ (رواية: فَرَفَعَ) العمامة، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ.

قال البيهقي: "هذا مرسل، وقد روينا معناه موصولاً في حديث المغيرة بن شعبة". قلت: لكن في حديث المغيرة رَحِمَهُ اللَّهُ زِيَادَةً: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ.

(٢) رواه الشافعي في الأم (٥٧/٢)، ومسلم ك: الطهارة، ب: المسح على الناحية والعمامة، (٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) لم أجد رواية في غَسَلَ الرَّأْسِ في الوضوء، ولكن ورد مسح جميع الرأس، في حديث عبد الله بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ المتفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: مسح الرأس كله، (١٨٥)، ومسلم ك: الطهارة، ب: في وضوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٢٣٥).

(٤) نهاية (ص) (١٢) من (٢).

(٥) في (أ) و(ز): وكان.

(٦) يقصد -والله أعلم-: أن من أوجب مسح جميع الرأس.. أجاز مسح بعضه وإكمال المسح على العمامة، ولم يقل أحد: إن له أن يغسل بعض الوجه ويكمل بالمسح على الرقعة؛ وإلا.. فالخلاف في المسألة لا ينفي على الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، كيف وهو في هذه الجملة فإنما يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ، وَيَتَصَبَّرُ لِمَا بَرَاهُ صَوَابًا.

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) اللَّحْيَتَيْنِ: قَبِيتُ اللَّحْيَةِ، وَقَمَا... لَحْيَانِ، وَقَمَا: الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا الْأَسْنَانُ. انظر: المحكم (٤٤٤/٣).

القاموس مع تاج العروس (٤٤٢/٣٩).

(٩) الصَّدْعُ، بِالضَّمِّ: مَا أَتَدْرَجُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى مَرَكَبِ اللَّحْيَتَيْنِ، وَقِيلَ: مَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ. القاموس مع تاج

العروس (٥٢٤/٢٢)، الصَّحاح (١٣٢٣/٤).

(١٠) انظر: الأم (٥٤/٢-٥٥)، مختصر المزني (ص) (٢)، وليس فيهما غسل الصَّدْعَيْنِ.

١٠٧- وأَجِبْ للموضي: أَنْ يُخَلَّلَ لِحْتُهُ^(٣).

١٠٨- وَإِنْ كَانَ أَجْلَحَ^(٤).. أَنْ يُبْرَأَ أَلْمَاءُ عَلَى مَوْضِعِ الْجَلْحَةِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٥).

باب التيمم كيف هو؟

١٠٩- أبو حاتم عن الربيع^(٦) قال الشافعي: والتيمم أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى الصَّعِيدِ، وَيَفْرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٧)؛ حَتَّى يَصِلَ التُّرَابَ فِيمَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ يَرْفَعُهُمَا غَيْرَ قَابِضٍ بِمَا شِئْنَا مِنَ التُّرَابِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِمَا وَجْهَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً^(٨)، ثُمَّ يُبْرَأُ التُّرَابَ عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضوءِ مِنْ وَجْهِهِ^(٩)، ثُمَّ يَعِيدُ يَدَيْهِ كَذَلِكَ إِلَى الصَّعِيدِ، فَيَضْرِبُ ضَرْبَةً أُخْرَى [كَذَلِكَ]^(١٠)، فَيَمْسَحُ بِمَا^(١١) يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ^(١٢)،

(١) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): أَعَادَ.

(٢) انظر: الأَمُّ (٥٥/٢)، المنهاج (ص٧٣-٧٤)، وَقَالَ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ (٥١/١): "وَأَمَّا الصَّدْغَانُ... فَالْأَصْحَحُ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الرَّوْحَةِ" وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْعَزِيزِ (١٠٥/١)، وَفِي مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٥١/١): "وَمِنْ الرَّأْسِ أَيْضًا الصَّدْغَانُ وَهُمَا فَوْقَ الْأُذُنَيْنِ مُتَصِلَانِ بِالْعِزَّازَيْنِ لِدُخُولِهِمَا فِي تَدْوِيرِ الرَّأْسِ، وَيَسْنُ غَسْلُ مَوْضِعٍ... وَالصَّدْغَيْنِ مَعَ الرَّوْحَةِ لِلصَّلَافِ فِي وَجْهِهَا فِي غَسْلِهِ".

قلت: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَ الشَّافِعِيِّ بِالصَّدْغِ فِي نَصِّهِ هُنَا هُوَ مَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ، وَإِلَّا.. فَإِنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى خِلَافِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) انظر: الأَمُّ (٥٥/٢)، الْبَيَانُ (١٤٢/١)، الْمُنْهَاجُ (ص٧٥).

(٤) الْجَلْحُ: أَنْتَسَارُ الشَّعْرِ عَنْ جَانِبِي الرَّأْسِ، وَقِيلَ: ذَهَابُهُ عَنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: إِذَا زَادَ قَلِيلًا عَلَى التَّرَعَّةِ، وَاتَّعَتْ: أَجْلَحَ وَجَلَسَاءُ، وَأَسْمُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ جَلْمَةٌ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِذَا أَخْسَرَ الشَّعْرُ عَنْ جَانِبِي الْجَبْهَةِ.. فَهُوَ أَنْزَعٌ، فَإِذَا زَادَ قَلِيلًا.. فَهُوَ أَجْلَحُ، فَإِذَا بَلَغَ النِّصْفَ وَخَوَّه.. فَهُوَ أَجْلَى، ثُمَّ هُوَ أَجْلَحٌ. انظر: الصَّحَاحُ (٣٥٩/١)، الْحَكَمُ (٨٢/٣)، الْقَامُوسُ مَعَ تَاجِ الْعُرُوسِ (٣٤٢/٦).

(٥) انظر: الأَمُّ (٥٥/٢)، الْمُنْهَاجُ (ص٧٣).

(٦) لَيْسَ فِي (ب) وَ(ج).

(٧) اسْتِحْبَابًا. انظر: مختصر المزني (ص٦)، الْمُنْهَاجُ (ص٨٥)، الْبَيَانُ (٢٧٩/١).

(٨) انظر: الأَمُّ (١٠٣/٢) الْمُنْهَاجُ (ص٨٥).

(٩) انظر: مختصر المزني (ص٦)، الْبَيَانُ (٢٨٠/١)، كِفَايَةُ الْأَخْيَارِ (ص٥٦).

(١٠) انظر: مختصر المزني (ص٦)، الْبَيَانُ (٢٦٤/١) الْمُنْهَاجُ (ص٨٥).

(١١) فِي (أ) وَ(ب): "مَا".

(١٢) انظر: الأَمُّ (١٠٤/٢) مختصر المزني (ص٦) الْبَيَانُ (٢٦٤/١) الْمُنْهَاجُ (ص٨٥) كِفَايَةُ الْأَخْيَارِ (ص٥٦).

اليمنى باليسرى، واليسرى باليمن من فوق اليد وبطن اليد، حتى لا يبقى من يديه وأصابعهما وذراعيه ظهورهما وبطونهما/ شيء إلا أمرُ التراب عليهما^(١)، فذلك يجزئه للطهارة من الوضوء والجنابة^(٢).

١١٠- فإن ترك من ذلك شيئاً لم يُجرِ التراب عليه، وصَلَّى... أعاد التراب عليه، وعلى ما بعده، وأعاد الصلاة^(٣).

١١١- ومن توضأ أو نيم، ثم أخذ من لحيته أو شاربه، أو قَلَمَ أظفاره، أو قَطِعتْ يده أو رجلاه... فليس عليه أن يُمسَّ شيئاً من ذلك الماء ولا التراب، إلا موضعاً^(٤) إن أصابه دمٌ... فيغسله بالماء، وهو على طهارته الأولى^(٥).

١١٢- ومن نَسِمَ ودخل في الصلاة ثم اَطَّلَعَ^(٦) عليه الماء... فليُشِضْ في^(٧) صلاته، ولا إعادة عليه^(٨)؛ لأن النيسم فرضٌ مُتَقَضٍ^(٩) بدخوله في الصلاة^(١٠)، كما إذا أكملَ الشهرين في الظهار [أو دخل فيه] ثم وجد رقبته... لم يعتق، وكذلك^(١١) لو وجد الماء بعدما صَلَّى.. فلا إعادة عليه، ويتوضأ لِمَا^(١٢) يُستقبل^(١٣).

(١) هكذا في النسخ الثلاث، وأنظر: الأم (١٠٣/٢-١٠٤)، مختصر المزني (ص٦)، كفاية الأخيار (ص٥٦).

(٢) انظر: البيان (٢٦٧/١).

(٣) انظر: الأم (١٠٣/٢)، مختصر المزني (ص٦)، البيان (٢٨٤/١).

(٤) في النسخ الثلاث: موضع.

(٥) انظر: الأم (٤٧/٢)، روضة الطالبين (٥٣/١).

(٦) في (ب): دخل.

(٧) في (أ) و(م): على.

(٨) انظر: الأم (١٠١/٢)، مختصر المزني (ص٦)، اللباب (ص٧٥)، البيان (٣٢٥/١)، العزيز (٢٤٧/١)، المنهاج

(ص٨٥)، واختار المزني أن ذلك يبطل النيسم.

(٩) في (أ): "منقضى"، ونقط الباء فوقها، في (ب): "منقضى"، في (م): "منقضى"، هكذا صورها في (أ): **فَيُشِضْ مَنْقَضٌ بِحِلْهٍ** وهكذا صورها في (ب): **فَيُشِضْ مَنْقَضٌ بِحِلْهٍ**.

(١٠) انظر: الأم (١٠١/٢)، العزيز (٢٤٧/١).

(١١) نهاية (ص١٣) من (م).

(١٢) في (أ) و(م): فيما.

١١٣- وإن نيم ثم وجد الماء قبل الدعول^(١) في الصلاة.. كان عليه أن يتوضأ، ولا يجزئه غير ذلك^(٢).

١١٤- ومن لم يجد الماء^(٣)، وَوَجَدَ نِيْذًا أَوْ عَسَلًا أَوْ مَاءً وَرِدَّ أَوْ شَيْئًا مِمَّا رَصَفَتْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ.. فَلْيَتَيْمَّمْ، وَلَا يَتَوَضَّأْ بِهِ.

١١٥- ومن أصاب حسدته نجاسة أو انتقض وضوؤه.. تَيْمَّمْ لَا تَقْضِ الْوُضُوءَ، ولم يجزئه أن يُزِيلَ 'نجاسة البدن'^(٤) بالتراب^(٥)، وصَلَّى بِذَلِكَ التيمم، فإذا وجد الماء غسل النجاسة التي في جسده بالماء وتوضأ إن بقي بعد ذلك ماء، وتَيْمَّمْ إِنْ لَمْ يَبْقَ بعد غسل النجاسة ماءً، وأعاد الصلاة^(٦).

١١٦- وإن كانت النجاسة في ثوبه؛ فقد قيل: يُصَلِّي بِهِ^(٧) ويعيد إذا وجد الماء، وقد قيل: يُصَلِّي عَرِيَانًا وَلَا يَصَلِّي 'في الثوب' النجس^(٨).

١١٧- ومن أصابه حَذَرِيٌّ^(٩) في السفر أو الحضر، أو كانت^(١٠) به جراحات، فأجنب وهو للماء، فخاف^(١١) إن أصابه الماء أن يموت أو تُتَرَفِّقَ^(١٢) عِلَّتُهُ^(١٣) إلى ما هو أكثر منها^(١٤)، وكان^(١٥) /^(١٦)

(١) انظر: الباب (٧٦)، البيان (٣٢١/١)، المنهاج (ص ٨٥).

(٢) في (ب): دسوله.

(٣) انظر: الأم (١٠٠/٢)، البيان (٣٢٠/١)، العزيز (٢٤٧/١)، المنهاج (ص ٨٥).

(٤) في (ب): ماء.

(٥) في (ب): النجاسة.

(٦) انظر: الأم (٩٠/٢) و ٩٤ و ١٢٤، البيان (٢٦٩/١).

(٧) انظر: الأم (٩٠/٢) و ٩٤ و ١٢٤، مختصر المزني (ص ٧)، ثم قال المزني: "قَالَ عَلَى قَوْلِهِ دِمَّ يَخَافُ إِنْ غَسَلَهَا.. كَمَنْ لَيْسَ بِهِ نَجَسٌ".

(٨) في (ب): فيه.

(٩) في (ب): بالثوب.

(١٠) الثاني هو العَصْد. قال الشافعي في الأم (١٢٤/٢): "... صَلَّى عَرِيَانًا وَلَا يَعِدُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ نَجَالٌ"، وفي روضة الطالبين (٢٨٨/١): "قَوْلَانِ، أَطْهَرُهُمَا: يَصَلِّي عَرِيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ، وَالثَّانِي: يَصَلِّي فِيهِ وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ". وانظر (١٢٣/١) منه.

(١١) هو أَسْمُ لَفْرُوحٍ فِي الْبَدَنِ تَنْجِيحٌ، وَتَنْفُطٌ عَنِ الْجِلْدِ مَمْلُوءَةٌ مَاءً، وَهُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَأْخُذُ النَّاسَ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ. القاموس مع تاج العروس (٣٨٠/١٠).

الأغلب من ذلك خوف هذين الأمرين.. تَيْسَمُ وَصَلَى، ولا إعادة عليه؛ وإن كان من أهل الحضر^(٨)؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ أباح للمريض (٧/ب) التيمم^(٩) (١١).

١١٨- [قد] قيل: «ذلك المرض^(١١): الجراح والجدري»، وما كان في معناهما من أضرار عندى.. مثلهما، وليس أحمى وما أشبهها -من الرَّمَدِ وغيره- عندى، مثل ذلك^(١٢).

١١٩- ومن أصابته جنابة في سفر أو حضر وهو واحد للماء فخاف الموت أو العلة وكان الأغلب ذلك -وليس يكون ذلك إلا في بلاد التلوج-.. تَيْسَمُ وَصَلَى وَأَعَادَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ^(١٣).

(١) في (ب): كان.

(٢) في (ب): يخاف.

(٣) في (أ) و(ب): "يترقا"، في (ج): "يترقا"، بلا نقط لغير القاف، وهكذا مسورها في (أ): "أَدْبَرَتْ لَعْنَتَهُ وَهَكَذَا" في (ب): "أَدْبَرَتْ لَعْنَتَهُ"، ولعل المكتب هو الصواب.

(٤) في (ب): عليه.

(٥) في (أ) و(ج): منهما.

(٦) في (أ) و(ج): وإن كان.

(٧) غاية (٤/أ) من (ب).

(٨) انظر: الأم (٩٠/٢)، المنهاج (ص ٨٦).

(٩) وذلك في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ

أَلَيْسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. [النساء: ٤٣، المائدة: ٦].

(١٠) انظر: الأم (٩٠/٢)، مختصر المزني (ص ٧)، البيان (٣٠٦/١).

وأما إذا كان المريض مما لا يخاف من استعمال الماء فيه ولكن يخاف منه إبطاء البرء أو زيادة الألم؛ ففيها قولان:

الأول: وهو نصه في الأم (٩٣/٢)، والمزني (ص ٧): لا يجوز له أن يتيمم.

والثاني: وقاله في ثلاث كتب: القديم والإمام والبيهقي: يجوز له أن يتيمم. وهو المعتمد. ومصححه أبو الطيب في

التلخيص الكبرى ك: الطهارة (ص ٩٢١)، وحكاه عن البيهقي، وحكاه عنه أيضا صاحب البيان (٣٠٧/١)،

وقال النووي في المنهاج (ص ٨٣) إنه الأظهر، ونقل البيهقي في أحكام القرآن (٤٩/١)، من قوله "خفاف إن

أصابه الماء أن يموت" إل هنا، وليس فيه: "وإن كان الأغلب من ذلك خوف هذين الأمرين"، وفيه زيادة

وهي ما أثبتته أعلاه.

(١١) في (ب): المريض.

(١٢) زيادة مما نقله البيهقي في أحكام القرآن (٤٩/١) عن نصه هنا.

١٢٠- والفرق بين هذا والأول في الإعادة: أن^(٦) هذا ليس بمريض، وإنما أرخص^(٧) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في التيمم للمريض والسافر لا يقدر على الماء؛ لأنه [غير] واجد للماء^(٨).

١٢١- وقد قيل: من أحبب في السفر فخاف^(٩) على نفسه... فَلْيَتِمِّمْ ولا يغتسل ولا يعيد، وهو خلاف الذي يخاف على نفسه في الحضر^(١٠).

١٢٢- وكذلك الرجل المخبوس في المصر، أو المرأة التي لا تفرج، والمريض غير المجدور والمجروح؛ إذا حضر وقت الصلاة ولم يقدر^(١١) هؤلاء على ماء... تَبِمُّوا وصلُّوا وأعادوا إذا ما قدروا على الماء.

١٢٣- وقد قيل: مَنْ كَانَ مريضاً فلم يجد من يُناوِلُهُ الماءَ، وخاف فوت الوقت... فليتمم، وبصلي^(١٢) ويعيد^(١٣).

(١) وهو المعتمد.

(٢) في (ب): لأن.

(٣) في (ب): رخص.

(٤) انظر: الأم (٩٥/٢).

(٥) في (ب): وخاف.

(٦) غير معتمد، وانظر: الأم (٩٠/٢)، كثر الراغبين (٩٧/١)، مغني المحتاج (١٠٧/١)، غاية المحتاج (٣٢٠/١)، وحكى أبو الطيب القولين عن البويطي في التعليقة الكبرى ل: الطهارة (ص ٩٢٧)، المنهاج (ص ٨٦).

(٧) في (ب): بقدرُوا.

(٨) في (ب): ولصلي.

(٩) وهو المعتمد. قال النووي في المجموع (٣٣٢/٢): "يلزمه تحصيل من يوضئه بأجرة أو غيرها؛ فإن لم يجد، وقدر على التيمم... وجب عليه أن يتيمم وبصلي ثم يعيد، كذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يذكر غيره وكذا حكاه آخرون عن النص ومرجح به أيضاً جماعات من الأصحاب... وخذ صاحب البيان (٣١٣/١) عن الأصحاب فقال: «بصلي علي حسب حاله ويعيد ولا يتيمم؛ لأنه واجد للماء» وهذا الذي قاله غلط فاحش، مخالف لنص الشافعي والأصحاب والدليل؛ لأنه عاجز عن استعماله، فهو كما لو حال بينهما سبب، وإنما وجبت الإعادة لندوره. والله أعلم."

[[الحيض]]^(١)

١٢٤- وليس على الحائض غَسْلُ ثوبها؛ إلا أن يكون أصاب شيئاً منه دَمٌ.. فتغسل ذلك الموضع بعينه^(٢)، وإن أصابته نجاسة، واستيقنت ذلك، وأشكَلُ ذلك الموضع عليها.. غسلت الثوب كله^(٣).

١٢٥- ومن أراد النوم وقد أصابته نجاسة.. فليتوضأ قبل أن ينام وضوءاً للصلاة^(٤)، وليس ذلك على الحائض^(٥).

١٢٦- والمستحاضة، هي: التي يطول بها الدم، ويمارُز أيامَ حيضها، ويستمرُّ بها الدَّمُ بأيامَ حيضها أكثرَ من خمسة^(٦) عشرَ يوماً، فأما إذا^(٧) استمر بها [الدم] بأيام^(٨) حيضها فانقطع^(٩) قبل خمسة عشر [يوماً].. فهذه أيامُ^(١٠) حيضةٍ مُتَتَقِلَةٍ^(١١)، وتلك الأيام لها حيضة^(١٢).

(١) انظر: الأم (١٤٦/٢ و ١٩٩).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢٧٣/١) وفيه: "وجب غسل الجميع، ولا يميزه التحري".

(٣) انظر: الباب (ص ٥٩).

(٤) نقله بلغظه في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٧٨٩)، وقال: "أما الحائض.. فلا يُستحب لها ذلك؛ لأن وضوءها لا يغيث شيئاً، وليس كذلك وضوء الجنب؛ فإنه يخفف الجنبات ويبيلها عن أعضاء الوضوء ويطهرها؛ فذلُّ على الفرق بينهما".

(٥) في (أ) و(م): "خمسة"، وكذلك في جميع المواضع التالية في هذا الباب، والتثبت في جميعها من: (ب).

(٦) في (ب): فإذا.

(٧) في (ب): في أيام.

(٨) في (ب): وانقطع.

(٩) في (ب): فهي.

(١٠) في (ب): متتقلة.

(١١) "الاستحاضة، قد تطلق على: كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس، سواء اتصل بالحيض المجاوز أكثره أم لم يتصل، كالذي تراه لسبع سنين مثلاً، وقد تطلق على: المتصل به نجاسةٌ ويُسَمَّى غيره دمٌ فساد، ولا تختلف الأحكام في جميع ذلك". اهـ. من روضة الطالبين (١٣٧/١). وقال في معني المحتاج (١٠٨/١): "الاستحاضة: دم عِلَّةٌ يسيل من عرقٍ من أدنى الرحم، يقال له العاذل.

وأنظر: انظر: البیان (٣٦٥/١-٣٦٦)، روضة الطالبين (١٤٨/١)، المنهاج (ص ٨٨).

١٢٧- وإذا ^(١) استمر أكثر من خمسة عشر.. نظرت إلى عدد الليالي والأيام التي كانت قيصتها من الشهر، فتمسكت فيهن ^(٢) عن الصلاة، ثمغتسل بعد ذلك، ثم تنوضاً ^(٣) لكل صلاة ^(٤).

١٢٨- 'وإن كانت' / امرأة لم تحض قط، فبدأ حيضها استحاضة فاستمر ^(٥) بها الدم.. أمسكت عن الصلاة ما ^(٦) بينها وبين خمسة عشر يوماً؛ فإن انقطع [الدم].. فهو حيض كله، وإن استمر بها الدم بعد ذلك.. أعادت صلاة أربعة عشر يوماً، ^(٨) وجعلنا حيضها أقل الحيض؛ يوماً وليلة ^(٩)، وطهرها خمسة عشر يوماً؛ وهو أقل الطهر ^(١٠)، وكذلك يفعل ^(١١) فيما يستقبل ^(١٢) تمسك عن يوماً وليلة، وتصلّي ^(١٣) خمسة عشر يوماً؛ فإن انقطع حيضها في أقل من خمسة عشر يوماً، أو خمسة عشر.. كان ذلك أيام حيضها.

-
- (١) في (ب): فإذا.
 (٢) في (ب): فيها.
 (٣) في (أ) و(ج): بنوضاً.
 (٤) انظر: البيان (٣٦٣-٣٦٤)، المنهاج (ص ٨٧-٨٨).
 (٥) مكررة في أول الوجه التالي من (أ).
 (٦) في (ب): واستمر.
 (٧) في (ب): فيما.
 (٨) من هنا إلى قوله: "وهو أقل الطهر" ساقط من (ج).
 (٩) انظر: الأم (١٣٦/٢ و ١٤٧)، مختصر المزني (ص ١١)، البيان (٣٥٤/١).
 (١٠) غير معتمد، ووصفه النووي بأنه شاذ ضعيف غريب، قال النووي: "الصحيح: أن طهرها تسع وعشرون تمّة الشهر، والثاني: أنه ثلاث وعشرون أو أربع وعشرون، والثالث، وهو نص غريب للشافعي رحمه الله أنه أقل الطهر، فعلى هذا دورها ستة عشر، وهو شاذ ضعيف". هـ. من روضة الطالبين (١/١٤٤)، وأنظر: البيان (٣٥٤/١).

(١١) هكذا صورتها في (أ) بعد أن استقبلت، هكذا صورتها في (ب) بعد أن استقبلت.

(١٢) في (أ) و(ج) زيادة: "ثم".

(١٣) في (أ) و(ج) و(د): وصلّي!

١٢٩- ويستمتع من الخائض بما فوق الإزار، ولا يقرب أسفلها^(١)؛ لسنة رسول الله ﷺ^(٢).

١٣٠- ولا بأس بالنوم معها إذا شئت عليها إزارها^(٣).

١٣١- ولا بأس بقرعها إذا أصاب زوجها^(٤).

باب غسل الجمعة

١٣٢- وغسل الجمعة سنة^(٥)، ومن اغتسل بعد طلوع الفجر [يوم الجمعة] تنويه^(٦) للجمعة^(٧) أو الجمعة والجنابة والحيض والعبد... أجزأه ذلك إن شاء الله^(٨).

(١) انظر: الأم (١٢٩/٢)، حاشية المطلب (٣١٦/١)، البيان (٣٣٩/١)، المنهاج (ص ٨٧)، مغني المحتاج (١١٠/١)، وفيه: "وقيل: لا يجرم غير الوطء، واختاره -أي الإمام النووي- في التحقيق؛ لحرم مسلم، بجمعه مُنْصَصًا لمفهوم خبر أبي داود"، وقال في كفاية الأخيار (ص ٧٥)، عن اختيار النووي: "وهذا قولٌ قدّم للشافعي". قال في المجموع (٣٩٣/٢): "وهو الأقوى من حيث الدليل".

وعبر مسلم، هو ما رواه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «أَمْسَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْكُحْلَ»، رواه في ك: الطهارة، ب: جواز غسل الخائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سورها، والاتكاء في حجرها وقرأة القرآن فيه، (٣٠٢).

وعبر أبي داود، هو حديث عبد الله بن سعد الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل رسول الله ﷺ: «ما نيل لي من امرأتي وهي حائض؟»، قال: «ذلك ما فوق الإزار»، رواه في ك: الطهارة، ب: في المذي (٢١٢)، قال النووي في الخلاصة: "رواه أبو داود بإسناد جيد".

(٢) في الحديث المتفق عليه عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كانت إحْدَانَا إذا كانت حائضًا فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها.. أَمَرَهَا أَنْ تَتَرَفَّزَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يَبَاسِرُهَا، رواه البخاري ك: الحيض، ب: مباشرة الخائض، (٣٠٢)، ومسلم ك: الحيض، ب: مباشرة الخائض فوق الإزار، (٢٩٣). وللحديث المتفق عليه أيضًا، عن أم المؤمنين ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه البخاري (٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤).

(٣) انظر: المجموع (٥٦١/٢).

(٤) انظر: الأم (١٣٢/٢)، المجموع (٥٦١/٢)، وفيه: "... وهذا كله متفق عليه، وقد نقل ابن جرير إجماع المسلمين على هذا"، وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٣٨).

(٥) انظر: الأم (٨٣/٢)، مختصر المزي (ص ١٠)، حاشية المطلب (٣٠٨/١)، المنهاج (ص ١٣٥)، مغني المحتاج (٢٩٠/١)، كفاية الأخيار (ص ٤٣).

١٣٣- ولا وضوء للصلاة من قُبِحَ ولا ذَمَّ ولا قُبِيَ ولا قُلِبَ^(١) ولا رُعَابٌ ولا [مِنْ] شيءٍ يخرج من غيرِ الفرجين^(٢)؛ الذكر والدَّبر^(٣).

١٣٤- ومن نام مضطجعا أو راکعا أو ساجدا.. فليتوضأ^(٤).

(١) في (ب): ينوي.

(٢) مختصر المرئي (ص ١٠)، المنهاج ص ١٣٥ مغني المحتاج (٢٩١/١) كفاية الأستبار (ص ٤٣).

(٣) مختصر المرئي (ص ١٠)، نهاية المطلب (٣٠٨/١)، المنهاج (ص ٧٩)، مغني المحتاج (٧٦-٧٥/١).

(٤) القُلِبَ، يتسكين اللام، وقيل: يتحركها بالفتح: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقي، فإن عاد.. فهو القيء. انظر: المحكم (٢٣٢/٦)، النهاية (١٠٠/٤)، القاموس مع تاج العروس (٣٩١/١٦).

(٥) في (ب): "الفرج وب".

(٦) انظر: الأم (٤٠/٢)، نهاية المطلب (١١٩/١)، المجموع (٦٢/٢)، روضة الطالبين (٧٢/١)، كفاية الأستبار (ص ٣٥).

(٧) انظر: الأم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٣/١)، روضة الطالبين (٧٤/١).

وقال إمام الحرمين في نهاية المطلب (١٢٣/١): "أما أبو حنيفة.. فإنه قال: «من نام على هيئة من هيئات المسلمين قائما أو راکعا أو ساجدا.. لم يطل وضوءه»، وظاهر مذهب الشافعي أن الوضوء ينتقض بالنوم على هذه الحالات، وحكى البويطي قولاً للشافعي مثل مذهب أبي حنيفة، وغلطه معظم الأئمة فيه"، وزد عليه الإمام النووي فقال في المجموع (١٦٧-١٧) أثناء تعديده للأقوال المنقولة عن الإمام الشافعي: "القاضي: أنه ينتقض بكل حال، وهذا نصه في البويطي... وتأول أصحابنا نصه في البويطي على أن المراد أنه نام غير ممكن، وقال إمام الحرمين، قال الأئمة: غلط البويطي، وهذا الذي قاله الإمام ليس بجيد، والبويطي يرتفع عن التغليب، بل الصواب تأويل النص وهو محتمل للتأويل وهذا نصه في البويطي (ثم ذكره، وقال) هذا نصه بحروفه في البويطي، ومنه نقلته، فقلته: «إن نام جالساً فزال مقعدته.. فعليه الوضوء».. دليل على أن من لم تزل.. لا وضوء عليه، فيتأول باقي كلامه على النائم غير ممكن، والله أعلم".

قلت: لكن هذا يصلح أن يكون زداً على من زعم أن البويطي نص على النقض بكل حال، وأنه لم يفرق بين الجالس الممكن وغيره، وإمام الحرمين إنما نسب إلى البويطي أنه حكى قولاً للشافعي مثل مذهب أبي حنيفة، وليس في مختصر البويطي ما يشير إلى ذلك حتى نزول كلامه، بل كلامه يدل على خلاف ما قاله إمام الحرمين، ولعل نسخة الإمام تصحفت من "فليتوضأ"، إلى "فلا يتوضأ". والله تعالى أعلم.

ثم رأيت ابن الرفعة في "المطلب العالي" يقول -بعد أن ذكر زد الإمام النووي- "قلت: ما نقله من لفظه -أي البويطي- صحيح، إذ هو كذلك في باب غسل الجمعة، وتعقبه في الأم، وهو يخالف لما حكى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالرَّدُّ على الإمام من هذا الطريق أَوْجَهُ". اهـ. من المطلب العالي، (ك: الطهارة من ٢-ب: الاستبراء إلى ٤-ب: الفسل)، (ص ٣٩١).

١٣٥ - وإن^(١) نام جالساً، فزالت مقعدته عن موضع جلوسه وهو نائم.. فعليه الوضوء^(٢).

١٣٦ - وإن^(٣) نام قائماً فزالت قدماء عن موضع قيامه لَوْسَن^(٤) النوم.. فعليه الوضوء^(٥).

١٣٧ - * قال^(٦) الربيع: من نام قائماً، أو نام جالساً^(٧).. أعاد الوضوء، وهو قول الشافعي، ومن نام قائماً أو نام جالساً وكان مُوطَّأً^(٨) بالأرض.. فليس عليه^(٩).

والنص الذي نقله النووي من البويطي^(١٠) وقال فيه: «هذا نص بخروفيه»، ونسب عليه ابن الرفعة بقوله: «ما نقله من لفظه صحيح؛ إذ هو كذلك في باب غسل الجمعة»، هذا النص نقله النووي كالتالي: نقل الفقرة (١٣٤)، ثم فقرة (١٣٦)، دون قوله "لَوْسَنَ النوم"، ثم فقرة (١٣٥)، ثم فقرة (١٣٨)، دون قوله: "غير موطأ" ثم فقرة (١٤٠)، ثم فقرة (١٤١)، دون لفظ "رأى"، ودون الزيادة التي في (ب) وهي لفظ "أنه"، ولم يذكر فقرة (١٣٧).

(١) في (ب): ومن.

(٢) انظر: الأُم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٤/١ و ١٢٥)، المجموع (١٨/٢)، روضة الطالبين (٧٤/١)، كفاية الأخيار (ص ٣٦).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) السُّنَّةُ وَالْوُسْطَةُ وَالْوَسْنُ: نَعَلَةُ النِّوَمِ وشدته، وقيل: الثَّعَّاسُ، وقيل: أَوَّلُ الثَّوَمِ. المحكم (٦١٥/٨)، القاموس مع تاج العروس (٢٥٥/٣٦).

(٥) انظر: الأُم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٢/١)، ولكنه ذكر الوضوء من النوم قائماً مطلقاً، وقال ابن الرفعة في المطلب العالي ك: الطهارة (من ٢-ب: الاستنجاء، إلى ٤-الغسل) (ص ٣٩١-٣٩٢): "وقد خُرجَ بعض الأصحاب من قوله: «وإن نام قائماً فزالت قدماء عن موضع قيامه.. فعليه الوضوء» قولاً أنه إذا نام قائماً في الصلاة أو في غيرها.. لا وضوء عليه؛ لأنه لو لم يكن كذلك.. لم يكن لقوله «فزالت قدماء إلى آخره» معنى، وأجاب الورائي عنه بأنه: إنما قال ذلك لأنه إذا كان قائماً لا توجد حقيقة النوم، وإنما توجد إذا زالت قدماء.. فلماذا خص النص بهذه الحالة".

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) "أي غير موطأ؛ لأنه صريح به بعد" هكذا كتب في هامش (ز).

(٨) في (أ): "مطأ"، في (ز): "موطأ"، وكان قد كتبها "مطأ"، ثم أصلحت بزيادة الواو، هكذا صورها في (ز): **موطأ بالأرض فليس عليه من نام جالساً غير موطأ**، وفي هامش (أ): "مطأ يعني منتزعا"، يقصد: منتزعا، وهذه صورها **مُطَّأً بِأَرْضٍ**، وفي هامش (ز): "قوله موطأ، أي: مثبتاً مقعده بالأرض".

(٩) وَطَّأَ الشَّيْءَ: بَطَّاهُ وَطَّأً وَطَّأً وَطَّأً، فهو وَطَّيٌّ وَطَّيَّةٌ وَطَّيَّةٌ، وَطَّأَهُ وَطَّأَهُ، وَطَّأَهُ وَطَّأَهُ، وَطَّأَهُ وَطَّأَهُ. انظر:

المحكم (٢٣٠/٩)، النهاية (٢٠٤/٥)، القاموس مع تاج العروس (٣٠٢-٣٠٣/٩)

١٣٨- ومن نام جالساً غير مُوطَّأ^(١) أو قاتماً فرأى رؤيا.. وجب عليه الوضوء^(٢).

١٣٩- ومن رأى في منامه أنه يجامع، أو^(٣) أنه (٨/ب) أُمّتي، ولم يخرج منه ماء دافقاً.. فلا غسل عليه^(٤)، إنما الغسل لخروج الماء الدافق^(٥).

١٤٠- ومن شكَّ أنام^(٦) جالساً أو قاتماً ؟ أو لم ينام ؟.. فليس عليه شيء حتى يستيقظ النوم^(٧).

١٤١- وإن^(٨) ذكر أنه رأى رؤيا، وشكَّ^(٩) أنام أم لا؟.. فعليه الوضوء؛ لأن الرؤيا لا إلا بنوم^(١٠).

١٤٢- ولا يستقبل القبلة ولا يستديرها في القياي^(١١) لغائط^(١٢) أو^(١٣) بول، وذلك في^(١٤) المنيّة.. خفيف^(١٥) إن شاء الله^(١٦)؛ لأن ابن عمر^(١٧) روى عن النبي ﷺ أنه رآه على ظهر بيت مستقبل^(١٨) بيت المقدس^(١٩).

(١) انظر: الأم (٣٦-٣٥/٢)، نهاية المطلب (١٢٤/١)، روضة الطالبين (٧٤/١)، كفاية الأختيار (ص٣٥).

(٢) في (أ): مطد، في (ج): موطدا، وكان قد كتبها: مطد، ثم أصلحت.

(٣) انظر: الأم (٣٦/٢).

(٤) في (ب): و.

(٥) انظر: الأم (٨٢/٢)، الإجماع لابن المنذر (ص٣٧).

(٦) انظر: الأم (٧٩/٢).

(٧) في (ب): "أنه نام"، والمثبت من (أ) و(ج) والمجموع (١٧/٢).

(٨) انظر: الأم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٥/١)، والمجموع (١٨/٢)، روضة الطالبين (٧٤/١).

(٩) في (ب): فإذن، والمثبت من (أ) و(ج) والمجموع (١٧/٢).

(١٠) في (أ) و(ج) زيادة: "أنه".

(١١) في (أ) و(ج): يكون.

(١٢) انظر: الأم (٣٦/٢)، المجموع (١٨/٢)، وفيه: "نص عليه في الأم والبيوطي".

(١٣) القياي: المرادي الواسعة، جمع فيقاء. النهاية (٤٨٥/٣).

(١٤) في (ب): ولا.

(١٥) نهاية (ب/٤) من ب.

(١٦) الكنيف: الخلاء. انظر: المحكم (٦٠/٧).

- ١٤٣- ولا يمس مصحفًا ولا يجمعه إلا طاهرًا^(١).
- ١٤٤- ولا يقرأ الجنب ولا الخائض^(٢)، ولا يميلان^(٣) المصحف^(٤).
- ١٤٥- ويجب الغسل إذا جاوز الختان الختان؛ أنزل أو لم ينزل^(٥).
- ١٤٦- ولو تَفَحَّدَ ولم يُجَاوِزِ الختانَ الختانَ، ولم يُنْزِلِ الماءَ الدافق.. فلا غسل عليه^(٦)، وعليه الوضوء للمباشرة^{(٧) (٨) (٩)}.
- ١٤٧- ومن قَبَّلَ امرأته أو حَسَّها بيده مفضيًا إليها؛ لشهوة أو لغمر شهوة^(١٠).. فعليه الوضوء وعليها^(١١).

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) انظر: اختلاف الحديث (٢٢٠/١٠)، مختصر المزني (ص٣).

(٣) هو: الصحابي الجليل، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نُعَيْل، القرشي، العدوي، المدني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أسلم مع أبيه قبل بلوغه، وهاجر قبله، كان أول مشاهده الخندق، أحد المكثرين من الرواة، من أهل العلم والورع، كثير الإتيان آثار المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه، توفي بمكة سنة (٧٣). انظر: الاستيعاب (٩٥٠/٣)، والإصابة (١٥٥/٤).

(٤) في (ب): مستقبلاً.

(٥) يعني: وهو يقضي حاجته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحديث متفق عليه، رواه البخاري لك: الوضوء، ب: من تَرَزَّ على لبنتين، (١٤٥)، وفي (ب): التبرز في البيوت، (١٤٨) و(١٤٩)، ومسلم لك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٦).

(٦) انظر: الأم (٥٤٦/٢)، مختصر المزني (ص٣)، الحاوي (١٤٣/١)، المجموع (٧٩/٢)، روضة الطالبين (٧٩/١).

(٧) مختصر المزني (ص٣)، الحاوي (٣٨٤/١)، روضة الطالبين (٨٥/١).

(٨) في (أ) و(ب): يَحْمَلُ.

(٩) انظر: الحاوي (١٤٥/١).

(١٠) انظر: الأم (٧٩/٢)، نهاية المطلب (١٤٢/١)، الحاوي (٢٠٨/١)، روضة الطالبين (٨١/١).

(١١) انظر: الأم (٨١/٢)، الحاوي (٢١١/١).

(١٢) في (أ) و(ب): للباس.

(١٣) انظر: الأم (٣٧/٢)، (٨١).

(١٤) في (أ) و(ب): غيره.

١٤٨- وكذلك جاريته.

١٤٩- وإذا مسَّت المرأةُ فرجها^(٦٦) مُغْضِيَةً^(٦٧) 'اليدَ إليه'^(٦٨)، أو قَبِلَتْ زوجها.. 'فعلِها وعليه'^(٦٩) الوضوء^(٧٠).

١٥٠- وإن قَبِلَ رجلٌ امرأته^(٧١) أو مَسَّها^(٧٢) أو مَسَّتْهُ^(٧٣) أو قَبَّلَتْهُ^(٧٤) أو مَسَّ فرجها أو مَسَّتْ فرجَه من فوق ثوب.. فلا وضوء على واحد منهما^(٧٥)؛ لأنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، وقال ابن عمر: وَقَبَّلَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ وَجَسَّهَا يَبْدُو.. مِنْ الْمَلَامَةِ^(٧٦)، وهذا لم يَمَسَّ امرأته، ولم يُعْلِلْها، إنما قَبِلَ^(٧٧) الثوبَ وَجَسَّهُ^(٧٨).

(١) انظر: الأم (٣٧/٢)، حاشية المطلب (١٢٥/١ و ١٢٦)، روضة الطالبين (٧٤/١-٧٥)، المجموع (٣٠/٢)، وقال في مسألة انتقاض وضوء الممسوس: "قال الشيخ أبو حامد: نُقِلَ حرمة: «أنه لا ينتقض»، ونَصُّ الشافعي في مختصر المزني والأم والبويطي والإملاء والقدم وسائر كتبه: «أنه ينتقض»، وكذا قال المحاملي وغيره".

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): "فرجها"، ولعل الصواب: "فرجه"، أي: زوجها؛ لأنه قال في آخر كلامه: "... فعليها وعليه الوضوء"، والله أعلم.

(٣) في (ب): إليه اليد.

(٤) في (ب): فعله وعليها.

(٥) انظر: الأم (٣٧/٢ و ٤٥).

وانظر لمسألة الوضوء من لمس المرأة مطلقاً: روضة الطالبين (٧٤/١-٧٥).

وانظر لمسألة نقض الوضوء من مس الفرج: الأم (٤٤/٢)، حاشية المطلب (١٢٨/١)، الروضة (٧٥/١).

(٦) في (ب): امرأة.

(٧) في (أ) و(ج): مستها.

(٨) في (ب): و.

(٩) في (أ) و(ج): قبلها.

(١٠) انظر: الأم (٣٨/٢) مختصر المزني (٩٦/٨) المجموع (٣٢/٢) إرشاد) كفاية الأعيان ص ٣٧.

(١١) رواه الإمام الشافعي في الأم (٣٧/٢)، عن الإمام مالك وهو عنده في الموطأ (٤٣/١: ٦٤)، عن الزهري

سالم عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه النووي في الخلاصة (١٣٤/١).

وهو بمعناه عند عبد الرزاق (١٣٢/١: ٤٩٦)، وابن أبي شعبة (٤٥/١).

(١٢) في (أ) و(ج): يقبل، بلا نقط لأولها.

١٥١- ومن كان به جرحٌ سائلٌ فأصاب ثوبه شيءٌ.. فليُغسل ذلك عند كلِّ صلاةٍ، ولا يجزئه غير ذلك، وتجزئه صلاته وإن كان سائلاً؛ لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك؛ كالاستحاضة تنوضاً لكلِّ صلاةٍ، وتصلّي والدم قائم^(١).

١٥٢- وكذلك من استنكحه^(٢) المذّي^(٣) والبول^(٤) والوذّي^(٥) -قال الربيع، وكان الشافعي يقول: الوذي بالذال- يتوضأ^(٦) لكلِّ صلاةٍ، ويغسل ما أصاب ثوبه لكلِّ صلاةٍ، ولا يجزئه غير ذلك؛/ كالاستحاضة^(٧).

١٥٣- ذَكَرَ^(٨) سفيان عن 'معمر'^(٩) عن الزهري^(١٠) أن زيد بن ثابت^(١١) سَبَسَ^(١٢) عليه البول، فكان^(١٣) يتوضأ لكلِّ صلاةٍ^(١٤).

-
- (١) انظر: الأم: (٣٨/٢)، المجموع (٣٢/٢)، وفيه: "لا ينتقض لعدم حقيقة الملازمة".
 (٢) انظر: الحاوي (٤٤٦/١)، وفيه: "فعليه أن يغسله عند كلِّ فريضة، ويشده، مكتنفاً به من غير وضوء؛ لأن خروج الدم من الجسد يوجب غسل محله من غير وضوء"، وانظر: المجموع (٥٦٠/٢).
 (٣) أي: غَلَّبه، وهو من الجاز، يقال: نَكَحَ الثَّعَالُ عَيْتَهُ: غَلَّيْهَا، وكذلك استنكح الثَّوْمُ عَيْتَهُ. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٩٧/٧).
 (٤) المَذْيُ: ماءٌ رقيقٌ يخرج عند الملاعبة، ويضرب إلى البياض، فيه ثلاث لغات: الأولى: يسكون الذال، والثانية: بكسرهما مع ثقيل الياء، والثالثة كسر الذال مع تنفيف الياء. انظر: المصباح المنير (٤٦٣).
 (٥) انظر: مختصر المزني (ص ١١).
 (٦) في (ب): الوذي.
 (٧) الوذّي، -لغة في الوذي-: ماءٌ أبيضٌ تُنخِشُ تَخرجُ بعد البول، يُنْفَفُ ويثقل. انظر: المصباح المنير (ص ٥٣٧).
 تاج العروس (١٨٦/٤٠).
 (٨) في (ب): فيتوضأ.
 (٩) انظر: مختصر المزني (ص ١١)، -نصٌ على المذّي فقط- الحاوي (٤٤٦/١)، العزيز (٢٩٩/١)، المجموع (٥٦٠-٥٥٩/٢).
 (١٠) في (أ) و(ب): "وذكر عن"، والمثبت من (ب) ومن المعرفة للبيهقي.

(١١) هو: الإمام معمر بن راشد، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عمرو بن أبي عمرو الأزدي، مولاهم البصري، نزيل اليمن، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، شهد جنازة الحسن البصري، طلب العلم وهو خَذْتُ، ثقة ثبت فاضل، خَذْتُ عَنْ: قتادة، والزهري، وعمرو بن دينار، كان من أوعية العلم، مع الصدق والتحرّي، والورع

١٥٤- ومن [كان] به جرح ليس بمائل، فدخل في الصلاة، فأنفجر عليه.. فلينصرف ويغسل ما أصاب جسدَهُ من دمه، ويتنئذ الصلاة من أولها.

١٥٥- ولا بأس بفضل الهر والسباع كلها، والوحش كلها، والدواب كلها، والأنعام كلها، والدجاج والوزج^(١)، إلا أن يكون في مناقير الطير أو أفواه السباع والدواب نجاسة ويكون الماء أقل من خمس قرب.. فلا يجوز الوضوء به^(٢).

١٥٦- وإذا ولغ الكلب في إناء^(٣).. غُسل سبعة^(٤)؛ أو لاهن أو أحراهن بالتراب، لا يُطهرُهُ غير ذلك^(٥)، وكذلك روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦).

والجلاة، وحسن التصنيف، وحدث عنه: أيوب، وأبو إسحاق، وعمرو بن دينار، وخلق سواهم. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٧)، تقريب التهذيب (ص ٩٦١).

(١) في (ب): "الزهرى عن معمر"، والثبت كما في (أ) والمعرفة للبيهقي، وهو الصواب كما لا يخفى.
(٢) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي ثم التجاري، أبو سعيد، وقيل في كنيته غير ذلك، كان عمره لما قدم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة إحدى عشرة سنة، استغفره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم بدر فرّقه، شهد أحد، وقيل: لم يشهدا وإنما كان الخندق أول مشاهدته، من كتاب الوحي لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمره النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتعلم السريانية فتعلمها، وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر وعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، روى عنه من الصحابة: ابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وغيرهم، توفي سنة خمس وأربعين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (١٢٦/٢).

(٣) سَلَسٌ: سهّل ولان، فهو سَلَسٌ، وسَلَسَ البول: استرساله وعدم استمساكه؛ لحدوث مرض بصاحبه، وصاحبه: سَلَسٌ. انظر: المصباح المنير (ص ٢٣٤).

(٤) في (ب): "وكان".

(٥) رواه البیهقي في المعرفة (١٣٧/٢) فقال، "قال الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ذكر سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهرى، أن زيد بن ثابت سلس عليه البول، فكان يتوضأ لكل صلاة.

وهو فيما أجاز لي أبو عبد الله الحافظ روايته عنه، أن أبا العباس حدثهم قال: أخبرنا الربيع، عن الشافعي، بذلك". قلت: ولم يصرح أنه في البويطي، لكن هذا هو سنده في رواية مختصر البويطي، كما في المعرفة (٢٦٠/١).

وروى عبد الرزاق (١٥١/١: ٥٨٢)، وابن أبي شيبه (٢٠١/١)، والدرقطني (٢٠٢/١)، والبيهقي (٣٥٦/١)، وفي المعرفة (١٧٣/١-١٧٤)، نحوه عن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٦) انظر: الأم (١٣/٢)، الوجيز والعزیز (٦٩/١)، المجموع (٢٢٥/١).

(٧) انظر: الأم (١٤/٢)، الوجيز والعزیز (٦٩/١-٧٠)، المجموع (٢٢٢/١).

(٨) في (ب): الإناء.

(١) في (أ) و(ب): سبع.

(٢) انظر: الأم (١٣/٢ و ١٤)، وفيه: "أولاهن أو أخراهن"، مختصر المزني (ص ٨)، وفيه: "أولاهن بتراب"، الحاوي (٣٠٦/١)، الوجيز والعزیز (٦٦/١) وفيهما: "إحداهن".

ونقل ابن السبكي هذه الفقرة والفقرتين بعدها عن البويطي، فقال: "وهذه غرائب استخرجتها أنا، فأقول، قال في البويطي: (ثم ذكرها)، ثم قال: "وهذا نصٌ وقفت عليه في حياة الموالد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وكتبته إذ ذاك في شرح مناج البضاوي، ثم كتبت في شرح مختصر ابن الحاجب، ولم أزل أغتبط به، ثم قال: "ومن العجب أن النووي في المثوبات مع بخره لغرائب البويطي لم يذكر هذا النص، وذكر السؤال المشهور على الأصحاب في اقتصارهم على السبعة في إحداهن من غير تعيين الأولى والأخرى في المطلق على المقيّد، وأجاب عنه، ولم يشغل بذكر هذا النص، فما أظنه وقف عليه، وقد بينا بعد الكشف أن هذا النص أمر مفروغ منه عند المتقدمين ثابت في كل الروايات". ٨١. من طبقات الشافعية الكبرى (١٦٧/٢ - ١٦٨).

قلت: لم يتفرّد به البويطي، بل هو في الأم أيضاً (١٣/٢)، وكأن ابن السبكي لم يتقف عليه.

(٣) رواه الشافعي في الأم (١٤٢/٢ - ١٦) بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات؛ أولاهن أو أخراهن بتراب»، والبخاري ك: الموضوع، ب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، (١٧٢)، بلفظ: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً»، ومسلم ك: الطهارة، ب: حكم ولوغ الكلب، (٢٧٩/٨٩)، بزيادة «فليرقه»، وفي (٢٧٩/٩١)، بزيادة: «أولاهن بالتراب»، وفي (٢٨٠/٩٣) بزيادة: «وعفوه الثامنة بالتراب»، وأما رواية: «أولاهن أو أخراهن فرواها الشافعي في الأم (١٤٢/٢ - ١٦)، والترمذي ك: الطهارة، ب: ما جاء في سؤر الكلب، (٩١) وقال: حسن صحيح.

قال الحافظ في فتح الباري (٢٧٥/١ - ٢٧٦): "طريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال: «إحداهن».. مهمة، وه أولاهن وه السابعة.. معينة، وه أوه؛ إن كانت في نفس الخير.. فهي للخير، فمقتضى حمل المطلق على المقيّد: أن يحمل على أحدهما؛ لأن فيه زيادة على الرواية المعينة، وهو الذي نص عليه الشافعي في الأم والبويطي، وصرح به المرعشي وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثاً، وهو منصوص كما ذكرنا.

وإن كانت أوه شكاً من الراوي.. فرواية من عثين ولم يشك.. أولى من رواية من أجم أو شك، فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة، ورواية أولاهن أرجح، من حيث الأكتوبة والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً؛ لأن ترويب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه، وقد نص الشافعي في حرملة على أن الأولى أولى. والله أعلم". وانظر: الإعلام لابن الملقن (٣١٢/١ - ٣١٣).

(٤) انظر: الأم (١٧/٢)، البيان (٤٣٦/١)، الوجيز والعزیز (٦٦/١)، المجموع (٦٠٤/٢)، وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: "واعلم أن الواجب من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا

١٥٨- ويهراق ما ولغ فيه الخنزير والكلب من ماء أو سمن [أو غسل] أو لبن أو غير ذلك [إذا كان] ذائباً^(١)، فإن^(٢) كان حامداً.. أُلْقِيَ [ما] حول ما أكله وأُكِلَ ما بقي^(٣).

١٥٩- وإذا وقعت الفأرة في جُب^(٤) زيت أو في شيء ذائب، فعاتت فيه.. لم يؤكل، ولم يمل بيعه.

١٦٠- ولا بأس أن يُسْتَصْبَحَ به، ويُذَهَنَ به الخشب والجلود، ويُطَبِّعُ الهائم^(٥).

١٦١- ومن فسَّه في استصباح أو غيره، أو أصاب ثوبه.. فليغسل موضعه قُبْلَ أن يوصل؛ فإن^(٦) صُلِّيَ به -في ثوب أو بدن-.. غَسَلَهُ، وأعاد الصلاة؛ لأنه صُلِّيَ^(٧) بمجته^(٨).

١٦٢- ومن أصابه كسر في يد أو رجل أو غير ذلك من مواضع ألوضوء فجعل عليها عصائب، أو جباير، فخاف^(٩) نزعها؛ لتلف نفسه، أو خوف أزدیاد العلة خوفاً يتيماً.. فلا^(١٠) يزعها^(١١)،

بنحاسة الخنزير، وهذا هو المختار؛ لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع، لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعدد.

(١) المجموع (٦٠٦/٢).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) البهان (٤٣٦/١)، المجموع (٦٠٥/٢)، وفيه: "قال أصحابنا: ضابط الجامد أنه إذا أخذ منه قطعة.. لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع القطعة على القرب، فإن تراد.. فهو مائع"، ومن قوله: "وإذا ولغ الكلب" إلى هنا.. نقله ابن السكيت في طوقه (١٦٧/٢).

وستأتي المسألة في باب اختلاف مالك والشافعي.

(٤) وهي: المُرَادَةُ يُخِطُّ بِمَعْشَرٍ إِلَى بَعْضٍ. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٢١/٢).

(٥) المجموع (٢٩٩/١).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ج): صلاة.

(٨) أي: بالزيت المتنجس بسبب وقوع الميتة فيه.

(٩) في (أ) و(ج): "و".

(١٠) في (أ) و(ج): تناف.

(١١) في (أ) و(ج): لا.

(١٢) انظر: روضة الطالبين (١٠٤/١).

وليوضئ ما ليس عليه جبائر ولا عصائب، ويمسح على الجبائر والعصائب^(١)، ويتيمم مع هذا، لا يُحْزِرُهُ غَيْرُ ذَلِكَ^(٢).

١٦٣- وقد قيل: يمسح على الجبائر^(٣).

١٦٤- ومن توضحاً في ذلك جلد ميتة غير مدبوغ.. أعاد الوضوء، وَغَسَلَ ما أَصَابَتْهُ (ب/٩)، وما أَصَابَ حَسَدَهُ مِتَّهُ، وأعاد الصلاة إِنْ كَانَ صَلَّى^(٤).

١٦٥- وكذلك الوضوء مِنْ إِنْاءٍ عاجٍ^(٥)، وَالْأَذْهَانُ وَالْأَمْشَاطُ بِالْعَاجِ^(٦).. يَقْسِلُ ما أَصَابَ ثِيَابَهُ أَوْ حَسَدَهُ، وَيَعِيدُ إِنْ كَانَ صَلَّى^(٨)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَطَبَّ يَابِسًا، وَرَأْسُهُ يَابِسًا^(٩)، وَالْمُدَّهَنَةُ^(١٠) يَابِسَةً، وَفِيهَا ذَرِيرَةٌ^(١١) يَابِسَةً.. فلا يكون عليه شيءٌ إِلَّا كراهي له الانتفاخ بالثيبة في شيءٍ يَبْسُهُ بَذَنُهُ^(١٢)، وَإِنْ كَانَتْ يَابِسَةً^(١٣).

(١) قال في العزيز (٢٢٢/١): "وحكى أبو عبد الله الخطاطي قولاً أنه: لا يمسح ويكفيه التيمم".

(٢) انظر: الأم (٩٢/٢)، الوجيز والعزيز (٢٢٠/١-٢٢٣)، روضة الطالبين (١٠٤/١-١٠٥).

(٣) يعني: يمسح على الجبائر، ولا يجب عليه التيمم. وهو غير معتمد، وحكى هذا القول في العزيز (٢٢٣/١) قال: "وفي وجوبه -أي التيمم- مع الغسل والمسح طريقتان، أظهرهما أن فيه قولين، أحدهما: لا يجب؛ لأن المسح على الجبيرة نأب عما شئتفا فلا حاجة إلى بدل آخر كالتمسح على الخف" ثم قال: "واعلم أن المشهور عند أئمة أصحاب الطريقة الأولى أن المسألة على قولين وحكوهما جميعاً عن البيهقي، وَزَوَّرَا عن الأئمة: أنه يتيمم، وعن القدم: أنه لا يتيمم". وانظر: روضة الطالبين (١٠٥/١).

(٤) انظر: الأم (٢٩/٢-٣٠).

(٥) انظر: الأم (٣٠/٢)، التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٢٨٤)، المجموع (٢٩٨/١-٢٩٩).

(٦) انظر: المجموع (٢٩٨/٢).

(٧) في (ب): و.

(٨) انظر: الأم (٣٠/٢) التعليقة الكبرى، لك: الطهارة (ص ٢٨٤).

(٩) في (أ) و(ب) و(ج): يابس.

(١٠) الْمُدَّهَنَةُ: ما يُجْعَلُ فِيهِ الدَّهْن. النهاية (١٤٦/٢).

(١١) في (ب): كزبرة، هكذا صورتها في (ب) ^{الزبدية} ^{الزبدية}.

(١٢) في (ب): تمسه يده.

(١٣) انظر: التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٢٨٤)، المجموع (٢٩٨/١)، روضة الطالبين (٤٤/١).

١٦٦- [قال]: فأما^(١) إذا كانت يده^(٢) رطبة، والمذفنة، أو ما فيها.. غُسلَ ما أصابه من ذلك، وأعاد إن^(٣) كان صلي^(٤).

١٦٧- وأُكره الوضوء بآنية الفضة كُلِّها، والذهب^(٥)، والأكلَ فيها^(٦)، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ [الذَّهَبِ] أَلْفِضَةً.. إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ^(٧) نَارَ جَهَنَّمَ»^(٨).

-
- (١) في (ب): وأما.
 (٢) في (أ) و(م): ندية.
 (٣) نهاية (أ) من (ب).
 (٤) انظر: المجموع (٢٩٨/٢).
 (٥) في (ب): والأكل للذهب.
 (٦) في (أ) و(م): فيها.
 (٧) انظر: الأم (٣٠/٢، ٣١)، العزيز (٩٠/١)، روضة الطالبين (٤٤/١)، المجموع (٣٠٥/١)، والمكراهة هنا للتحريم والوضوء صحيح، كما في المجموع (٣٠٧/٢).
 (٨) في (ب): جوفه، والثبت من (أ) و(م)، وهو الموافق لما في الصحيحين.
 (٩) متفق عليه من حديث أم المؤمنين أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه الشافعي في الأم (٣٠/٢)، والبخاري ك: الأشربة، ب: آنية الفضة، (٥٦٣٤)، كلاهما بلفظ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ، ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء، (٢٠٦٥/١)، بلفظ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، وفي حديث علي بن مسهر: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ»، قال مسلم: "وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا في حديث ابن مسهر". وفي رواية أخرى عند مسلم برقم (٢٠٦٥/٢): «من شرب في إناء من ذهب أو فضة.. فَإِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ».
 وفي الحديث المتفق عليه، عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ، أَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ك: الأطعمة، ب: الأكل في إناء مفضض، (٥٤٢٦)، ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، (٢٠٦٧/٥).

[التيمم^(١)]

١٦٨- وَمَنْ تَيَمَّمَ لِمَكْتُوبَةٍ.. فلا يُجزئه إلا نِيَّةٌ^(١)، فإن نَوَى [تَيَمُّمًا] المكتوبة مفردة.. فلا يجوز^(٢) أن يُصَلِّيَ بذلك [التيمم] نافلة قبل المكتوبة ويصلي نافلة بعدها^(٣).

١٦٩- وإن نَوَى تَيَمُّمَهُ المكتوبة والنافلة^(٤) [جميعًا].. أجزأه أن يُصَلِّيَ قبلها و^(٥) بعدها بذلك التيمم^(٦)، فأما قبلها: فلأن^(٧) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيما أُن - تَيَمَّمَ فَصَلَّى^(٨) ركعتي الفجر والصبح^(٩)، وأما بعدها: فهذا ما لا أعلم له^(١٠) مخالفًا^(١١)، ولو لم يكن فيما قبلها سنة.. لكان قياسًا على ما^(١٢) أجمعوا^(١٣) بعدها [عليه].

(١) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٣٦/١)، المجموع (٢٤٤/٢)، روضة الطالبين (١١٠/١).

(٢) في (ب): فلا بأس.

(٣) غير معتمد، والمعتمد: جواز النافلة قبلها وبعدها، وهو نصه في الأم، ونص في المزني على: جواز النوافل العبدية، ولم يتعرض للنبيلة، وقال إمام الحرمين: تَيَمَّمَ بعد الفريضة، وقبلها: قولان، المنصوص عليه: أنه يتنفل، وهو القياس، ونص في الإملاء على امتناع ذلك، وقال النووي في الروضة: "فتباح الفريضة، وكلنا النافلة قبلها على الأظهر، وبعدها على المذهب في الوقت، وكلنا بعده على الأصح".

انظر: الأم (١٠٠/٢)، مختصر المزني (ص٧)، العزيز (٢٥٣/١)، روضة الطالبين (١١٠-١١١)، نهاية المطلب (١٦٦/١)، المجموع (٢٥٨/٢ و٢٥٩)، الحاوي (٢٤٥/١).

(٤) في (أ) و(م): ونافلة.

(٥) (ب): لأن.

(٦) في (ب): أو.

(٧) نهاية المطلب (١٦٥/١)، العزيز (٢٣٧/١)، المجموع (٢٥٩/٢)، روضة الطالبين (١١٠/١). وفي العزيز: "حكى عن نفيه في رواية البوطي".

قلت: ذكر هنا حالتين من حالات النية، وبقيت حالتان:

الحالة الثالثة: "أن ينوي النفل فلا يستحب به الفرض على المشهور، وقيل قطعاً".

الحالة الرابعة: "أن ينوي الصلاة فحسب.. فله حكم التيمم للنفل على الأصح". اهـ. من روضة الطالبين (١١١/١).

(٨) في (أ) و(م): فإن.

(٩) في (أ) و(م): وصلى.

(١٠) لم أجد هذا الحديث، والشافعي لم يبرز بثبوته.

(١١) في (ب): فيه.

١٧٠- وَمَنْ تَيْسَمَ لِمَكْتُوبَةٍ، وَنَوَى الْمَكْتُوبَتَيْنِ.. لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا لِصَلَاةٍ^(١٢) وَاحِدَةٍ^(١٣)، وَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ أَتَيْسَمَ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى^(١٤)؛ لِقَوْلِ اللَّهِ (جَلَّ شَأْؤُهُ^(١٥)): ﴿قَلَّمَ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ الْمَاءِ^(١٦)، فَعَلَيْهِ طَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(١٧).

١٧١- وَالطَّلَبُ: مَا^(١٨) قَدْ وَصَفْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(١٩)، وَإِذَا صَلَّى صَلَاتَيْنِ يَتَيَمَّمَ وَاحِدَةً.. فَقَدْ صَلَّى الْآخِرَةَ قَبْلَ 'طَلَبِ الْمَاءِ'^(٢٠).

١٧٢- فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَطْلُبُ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ وَقَدْ طَلَبَ لِأَوَّلِ صَلَاةٍ فَلَمْ يَجِدْ؟.

١٧٣- قِيلَ: لِأَنَّهُ قَدْ يَطْلُبُ لِأَوَّلِ صَلَاةٍ^(٢١) وَلَا^(٢٢) يُصِيبُ، ثُمَّ يَطْلُقُ عَلَيْهِ رَجُلٌ مَاءً، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ: لَا يَجِدُ أَوَّلًا مِنْ يَسْتَخْبِرُهُ عَنِ الْمَاءِ،/ ثُمَّ يَجِدُهُ^(٢٣) فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ: يَكُونُ قُرْبُهُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ "أَنْ لَوْ رَأَاهُ"^(٢٤) أَوَّلًا [أَنْ] يَصِيرَ إِلَيْهِ.. فَلَا يَرَاهُ أَوَّلًا، وَيَرَاهُ آخِرًا^(٢٥).

(١) فِي (أ) وَ(م): خِلَافًا.

(٢) فِي (أ) وَ(م): لَأَ.

(٣) فِي (ب): اجْتَمَعُوا.

(٤) فِي (أ): بِبَدَايَةِ الْكَلِمَةِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ، فِي (م): الصَّلَاةِ.

(٥) انظر: نهاية المطلب (١/١٦٨)، العزيز (١/٢٥٠)، روضة الطالبين (١/١١٦)، المجموع (٢/٢٥٥)، ونقله عن البويطي.

(٦) انظر: الأم (٢/٩٩)، مختصر المزني (ص٧).

(٧) فِي (ب): عَزَّجَلَّ.

(٨) انظر: الأم (٢/٩٩)، مختصر المزني (ص٧).

(٩) انظر: الأم (٢/٩٩)، مختصر المزني (ص٧).

(١٠) فِي (أ) وَ(م): لَأَ.

(١١) انظر فقرة رقم: (٣٢).

(١٢) فِي (ب): الطَّلَبُ.

(١٣) فِي (أ) وَ(م): صَلَاتِهِ.

(١٤) فِي (ب): فَلَا.

(١٥) فِي (ب): يَوْجَدُ.

(١٦) فِي (أ) وَ(م): "أَلَوْ رَأَاهُ"، أَيْ: "أَنْ لَوْ رَأَاهُ".

١٧٤- فإذا^(٦) كانت هذه الأضياء يمكن أن يوجد في مثلها الماء.. فعليه الطلب في كل صلاة، وسواء^(٧) صلاتين جَمَعَ بينهما في سفر^(٨)، أو^(٩) فائتين أراد قضاءهما أو غير ذلك^(١٠).

١٧٥- ذكر عن^(١١) ابن عمر والحسن: «التَّيَمُّ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^(١٢).

١٧٦- فإذا^(١٣) تَيَمَّمَ لِنَافِلَةٍ.. أَجْزَأُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ النَّوَافِلَ^(١٤)، و^(١٥) يقرأ في المصحف، وَيُصَلِّيُ الْجَنَازَةَ^(١٦).

١٧٧- وإذا تيمم في السفر لقراءة مصحف أو جنازة أو نافلة.. لم يُجْزَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ [به] مكتوبة^(١٧)؛ إلا أن ينوي المكتوبة في تيممه مع [قراءته] المصحف والجنازة والنافلة^(١٨).

(١) في (أ) و(ج): آخر.

(٢) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (ب): ولا ينوي.

(٥) انظر: الأم (٩٩/٢)، المجموع (٢٧٦/٢).

(٦) في (ب): و.

(٧) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٣٨/١)، روضة الطالبين (١١١/١) و (١١٦).

(٨) ليست في (ج).

(٩) أما أبو ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فرواه عنه البيهقي (٢٢١/١)، والمعركة (٣٣/٢)، بلفظ: «تيمم لكل صلاة، وإن لم يُحدث»، وقال: «إسناده صحيح، وقد روي عن عمرو بن العاص، وعن ابن عباس»، وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي (٢٢١/١) وضعفه وضعف آثار الباب.

وأما أبو الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فلم أحده، بل وجدت النقل عن الحسن بخلاف ذلك، فروى عبد الوزاري (٢١٥/١): ٨٣٥ و (٨٣٦)، عنه أنه قال: «تيمم، وتجزئه الصلوات كلها ما لم يحدث، هو بمذلة الماء»، وروى عنه ابن أبي شيبه (١٦٠/١) أنه قال: «لا ينقض التيمم إلا الحدث»، وابن حزم في المحلى (١٢٨/٢) المسألة: ٢٣٦.

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): نوافل.

(١٢) في (ب): أو.

(١٣) انظر: المذهب (٢٥٧/٢)، -ونقله عن الويعطي- المجموع (٢٥٧/٢).

(١٤) انظر: الأم (٩٩/٢)، الحاوي (٢٤٤/١)، العزيز (٢٣٩/١)، روضة الطالبين (١١١/١)، المجموع

(١٥) (٢٣٧/١)، روضة الطالبين (١١٠/١).

١٧٨- والفرق بين هذا والمكتوبين إذا نواهما: أنه ليس لأخذ يُحْجُزُ أَنْ يَتَّيَمَ إِلَّا عِنْدَمَا يَرِيدُ الصلاة بعد طلب^(١) الماء، وبعد دُخُولِ الوقت.

١٧٩- وإذا تَيَمَّمْ لمكتوبين.. فقد تَيَمَّمْ للآخر^(٢) قبل أن يريز صلاتهما؛ لأن الغرض عليه في عقد التيمم أن يبدأ بالأولى منهما^(٣).. فصار يُصَلِّي الآخرة قبل طلب الماء لها يَتَيَمَّمْ كان لها قبل [أن] يُريز صلاتها.

١٨٠- فإن قيل: فقد يكونا فائتين، فيجوز له تقديم واحدة قبل صاحبها.

١٨١- قيل: يدخله أيضا أنه عقَد الآخرة منهما يَتَيَمَّمْ قَبْلَ يَقْعِدُ^(٤) صلاتها، وقيل^(٥) طلب الماء لها، لأن الغرض عليه صلاتهما، وإن كان له تقديم واحدة قبل صاحبها^(٦).

١٨٢- والتيمم للنافلة والمكتوبة معاً، إنما يجوز ذلك -مع ما روي فيه وما قسنا عليه- لأن كُلاً يُزْعَمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَيَمَّمْ لنافلة^(٧) أَجْزَأَهُ أَنْ يُصَلِّيَ [بعدها] نوافل^(٨) كثيرة.

١٨٣- وإذا تيمم لمكتوبة.. أَجْزَأَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بعدها نوافل^(٩) كثيرة؛ نواها أو لم ينوها.

١٨٤- وَقَدْ يَدْخُلُ هذا ما^(١٠) يدخل المسألة قبله، مِنْ تَعْجِيلِ التَّيَمُّمِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي النَافِلَةِ الَّتِي يَصَلِّيها آخِرًا^(١١) قبل^(١٢) طلب الماء لها، ولم ينفذوا إلى ذلك في النوافل، وذلك له في النافلة التي يصلّيها

(١) في (ب): طلبه.

(٢) في (أ) و(م): للأخرى.

(٣) في (أ) و(م): بأولى منها.

(٤) الأشهر أن يقال: "قَبْلَ أَنْ يَقْعِدَ"، وحذف "أَنْ" في مثل هذا الموضع جائز قياساً على قول، واختلف في إعراب الفعل حيث؛ فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذف، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذف بقي عملها. انظر مع المراجع (١٧/٢) "أهـ". من كلام العلامة الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على مثل هذا الموضع في الرسالة (ص ٤٩).

(٥) في (أ) و(م): وقد.

(٦) انظر: العزيز (٢٥٩/١)، روضة الطالبين (١١١/١).

(٧) في (ب): للنافلة.

(٨) في (ب): نوافلاً.

(٩) في (ب): نوافلاً.

(٤١) قبل المكتوبة أن^(٤٠) بدعها ويبدأ بالمكتوبة، ففرض التيمم.. إنما وقع على الفريضة (١٠/ب) التي نواها بعد النافلة، وفرض التيمم في المكتوبتين.. إنما وقع على الأولى، والآخرة.

١٨٥- ألا ترى أنه لو^(٤٢) نوى مكتوبة ولم يتو نافلة.. جاز له أن يصلي نوافل^(٤٣) بنية تيمم المكتوبة، وكذلك^(٤٤) يجوز له أن يصلي نافلة قبلها؛ نواها أو لم ينوها، والمكتوبتين.. عليه أن يطلب [الماء] للآخرة^(٤٥) كما يطلب للأولى، بعضها قياساً على بعض^(٤٦)، فإن لم يجد.. تيمم لها كالأولى، والنافلة قبل المكتوبة ليس عليه طلب الماء لها ولا التيمم لها، فإذا طلب الماء للمكتوبة^(٤٧) وحضر وقتها وتيمم لها ونوى للنافلة^(٤٨) قبلها.. فحكم التيمم وفرضه للمكتوبة؛ لأن كلاً يزعم أن له - وإن نوى كذلك^(٤٩) /^(٥٠) - أن يبدأ بالمكتوبة، فيحزته.

١٨٦- وليس يجوز لأحد أن يتيمم مكتوبة إلا بعد حلول وقتها^(٥١)، فإن^(٥٢) تيمم قبل الوقت فصلي^(٥٣).. أبعاد^(٥٤).

(١) في (ب) زيادة: لم.

(٢) في (أ) و(م): اجزاء.

(٣) في (أ) و(م): وقد.

(٤) في (أ) زيادة، هكذا مسوّرهما: أحراً، وهي في (م): اجزاء، وليست في (ب).

(٥) في (ب): أو.

(٦) في (أ) و(م): لو أنه.

(٧) في (أ) و(م) زيادة: نافلة.

(٨) في (ب): فكذا.

(٩) في (أ) و(م): الآخرة.

(١٠) نهاية (٥/ب) من (ب).

(١١) في (أ) و(م): للمكتوبة.

(١٢) في (ب): النافلة.

(١٣) في (ب): لذلك.

(١٤) نهاية (ص ٢٠) من (م).

(١٥) سقط من (م)، من قوله: "أن يبدأ بالمكتوبة" إلى هنا.

(١٦) في (ب): وإن.

١٨٧- وإن^(٦) تيمم بعد الطلب في أول الوقت، وأُخِّرَ الصلاةَ إلى آخر الوقت.. أجزأه ذلك^(٧)،
وتعجيلها أخبُّ إلي^(٨) إذا أعوز الماء ولم يكن يطمع به^(٩).

١٨٨- ومن تيمم لنافلة في الوقت الذي مُهِيَ^(١٠) عن صلاحها فيه.. لم يجزئه ذلك^(١١)، ولا إعادة
عليه إن كان صَلَّى به^(١٢).

١٨٩- وإن تيمم في وقت يُجِلُّ له صلاة نافلة فيه^(١٣)، وتأخرت^(١٤) صلاته^(١٥) عن ذلك قليل أو
كثير^(١٦).. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(١٧).

(١) في (ب): وصل.

(٢) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٥٨/١)، روضة الطالبين (١١٩/١)، المجموع (٢٧٥/٢).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) نقله عنه صاحب البيان (٢٩٠/١)، وانظر: العزيز (٢٥٩/١)، روضة الطالبين (١٢٠/١)، المجموع
(٢٧٦/٢).

(٥) انظر: مختصر المزني (ص٧).

(٦) في (ب): فيه.

(٧) في (أ) و(ج): "فأ" هكذا رسمت، في (ب): "فهي".

(٨) انظر: العزيز (٢٦٠/١)، روضة الطالبين (١٢٠/١)، المجموع (٢٧٥/٢)، ونقله عن البويطي.

(٩) انظر: المجموع (٢٧٧/٢)، ونقله عن البويطي.

(١٠) في (ب): تحل الصلاة فيه نافلة.

(١١) في (أ) و(ج): "تأخر".

(١٢) في (ب): صلواته.

(١٣) هكذا في النسخ الثلاث، ولما وجه.

(١٤) انظر: روضة الطالبين (١٢٠/١).

باب الصلاة

١٩٠- أبو حاتم قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال: أول وقت الظهر: إذا زالت الشمس^(١).

١٩١- وآخر وقتها: إذا صار^(٢) ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثله بعد^(٣) القدر^(٤) الذي زالت عليه الشمس^(٥).

١٩٢- وأول وقت العصر: إذا صار^(٦) ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثله بعد الزوال.

١٩٣- وآخر وقتها: إذا صار^(٧) ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثله^(٨) بعد القدر^(٩) الذي زالت عليه الشمس^(١٠).

١٩٤- ووقت صلاة المغرب: غيبوبة الشمس، وقتاً واحداً لا تؤخر^(١١) عنه^(١٢).

(١) الزوال هو: زيادة الظل بعد استواء الشمس، أو حدوثه إن لم يكن عند الاستواء ظل، وهو الدلوك، وسيأتي ذكره قريباً. انظر: روضة الطالبين (١٨٠/١).

(٢) في (ب): كان.

(٣) في (أ) و(ج) زيادة: الزوال.

(٤) في (أ): غير واضحة، وفي (ب) و(ج): القدر.

(٥) انظر: الأم (١٥٧/٢)، الوجيز والعزیز (٣٦٨-٣٦٩/١)، روضة الطالبين (١٨٠/١).

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (ب): كان.

(٨) ساقطة في (ج).

(٩) في (ب): "مثله".

(١٠) في (ب): الزوال للقدر.

(١١) انظر: الأم (١٦٠/٢-١٦١)، الوجيز والعزیز (٣٦٨-٣٦٩)، روضة الطالبين (١٨٠/١)، وكلهم على أن هذا هو نهاية وقت الاختيار، وفي العزیز (٣٦٩/١) وجه عن أبي سعيد الإمطعري أنه يخرج وقتها إذا صار ظل الشيء مثله، وضَعَفَ النووي في روضة الطالبين.

(١٢) غير واضحة في (أ)، في (ج): يؤخر.

(١٣) انظر: الأم (١٦٢/٢)، الوجيز والعزیز (٣٧٠/١-٣٧١)، وَصَرَّحَ في العزیز أنَّ الحديد مثل ما في البويطي، وأنَّ القدر أنه يمتد إلى غيبوبة الشفق، وقال الإمام النووي في روضة الطالبين (١٨٠/١-١٨١): "الأحاديث

١٩٥- وأوّلُ وقتِ العشاء: مغيبُ الشفق - وهي الحمرة^(١) - التي تكون في المغرب بعد مغيب الشمس، ليس اليأس^(٢).

١٩٦- وآخر وقتها: ثلث الليل^(٣).

الصحيفة مُصَرَّحَةٌ بما قاله في القدم، وتأويل بعضها متعذر، فهو الصواب، ومن اختاره من أصحابنا: ابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، والغزالي في الإحياء، والغبوي في التهذيب، وغيرهم. والله أعلم.

وهو من المسائل المدوَّدة فيما يُحقّق به على القدم، وهذا استثناء من الأصل.

قلت: بل هو جديدٌ أيضاً، فقد علّق الشافعيُّ في الإملاء القولَ به على ثبوت الحديث، قال الإمام النووي: قد ثبت الحديث بل أحاديث، وهالإملاء من كتب الشافعي الجديدة، فيكون منصوباً عليه في القدم والجديد، وهذا كله مع القاعدة العامة التي أومى بها الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ خِلَافَ قَوْلِهِ.. يترك قوله ويعمل بالحديث". ٨١. من المجموع (٣/٣٤-٣٥). والله تعالى أعلم.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: "كلُّ مسألةٍ فيها قولان للشافعي رَحِمَهُ اللهُ قَدَّمَ وجديّ.. فالجديد هو الصحيح، وعليه العمل؛ لأنَّ القَدَمَ مرجوحٌ عنه، واستثنى جماعة من أصحابنا نحو عشرين مسألة أو أكثر، وقالوا: يُحقّق فيها بالقديم، وقد يختلفون في كثير منها"، ثم ذكر هذه المسألة منها، ثم ذكر سبب استثناء هذه المسائل وهو أنه قد "صَحَّ الْأَصْحَابُ أو أَكْثَرُهُم أو كَثِيرٌ مِنْهُمْ فيها القديم".

والقديم في هذه المسائل فضلاً عن غيرها لا ينسب للشافعي؛ لأنَّه رجع عنه، فلم يبق مذهباً له، قال الإمام النووي: "هذا هو الصواب الذي قاله المحققون، وحزم به المتقنون من أصحابنا وغيرهم"، ثم قال: "فإذا علمت حال القدم وجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القديم.. حملنا ذلك على أَنَّهُ اجْتَهَادُهُمْ إِلَى الْقَدَمِ؛ لظهور دليله، وهم يجتهدون.. فأفتوا به، ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي، ولم يقل أحد من المتقدمين في هذه المسائل إلماً مذهب الشافعي أو إنه استأهاها، قال أبو عمرو -يعني: ابن الصلاح-: "فيكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعي إذا أَثَّاهُ اجْتَهَادُهُ إِلَيْهِ"، وأعلم أَن قولهم: «القديم ليس مذهباً للشافعي، أو مرجوحاً عنه، أو لا تنوَّى عليه».. المراد به: قَدَّمَ نَصُّ في الجديد على خلافه، أما قَدَّمَ لم يتخلَّه في الجديد، أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد.. فهو مذهب الشافعي واعتقاده ويُعمل به ويحقّق عليه؛ فإنه قاله ولم يرجع عنه، وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة... وإلماً أطلقوا أن القديم مرجوح عنه ولا عمل عليه.. لكون غالبه كذلك" ٨١. من المجموع (١٠٨/١-١١٠). وهذه أول مسألة في البويطي بما يُحقّق به بالقديم، فلذلك أطلت في النقل ليكون قاعدة أعزَّز إليها كلما جاءت مسألة من تلك المسائل.

(١) انظر: الوجيز والعريز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨١/١).

(٢) انظر: الوجيز والعريز (٣٧٢/١).

١٩٧- وقد روي إلى نصف الليل فيما أحسب عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣٠٢).

١٩٨- وأول وقت الصبح^(٤١): اطلاع الفجر^(٥).

١٩٩- وآخر وقتها الإسفار^(٦).

٢٠٠- وأحب لأهل المساجد؛ مسجد^(٧) جماعة كان^(٨) أو مسجد قوم في ناديهم^(٩) أو مسجد قبيل^(١٠) أو لمصل^(١١) وحذته في الحضر والسفر.. أن يُصلوا الصلوات كلها في أول الوقت^(١٢).

(١) انظر: الأم (١٥٧/٢ و١٦٤)، الوجيز (٣٧٢/١)، العزيز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨٢/١) وفيه: "أما وقت الاختيار للعشاء؛ فيمتد إلى ثلث الليل على الأظهر، وإلى نصفه على الثاني، وينتهي وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني على الصحيح".

(٢) انظر: الوجيز والعزيز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨٢/١). وقال الشافعي في الأم (١٦٤/٢-١٦٥): "ولم يأت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها شيء يدل على أنها لا تموت إلا بعد ذلك الوقت" - يعني ثلث الليل -.

(٣) متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أخر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى، ثم قال: "قد صلى الناس وتاموا، أما إنكم في صلاة ما انتظروها". رواه البخاري ك: مواقيت الصلاة، ب: وقت العشاء إلى نصف الليل، (٥٧٢) ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: وقت العشاء وتأخيرها، (٦٤٠).

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل"، رواه مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: أوقات الصلوات الخمس، (٦١٢).

(٤) ساقطة في (ز).

(٥) الأم (١٦٥/٢) مختصر المزني (١٠٤/٨)، الوجيز (٣٧٣/١)، العزيز (٣٧٣/١)، روضة الطالبين (١٨٢/١).

(٦) قال في الأم: "ولا تموت حتى تطلع الشمس قبل أن يصلي منها ركعة". وفي الروضة أن وقت الاختيار: إلى الإسفار، ووقت الجواز: إلى طلوع الشمس على الصحيح، وقال المصطخري: وقت الجواز إلى الإسفار. انظر: الأم (١٦٥/٢)، الوجيز والعزيز (٣٧٣/١-٣٧٤)، روضة الطالبين (١٨٢/١).

(٧) في (ب): مساجد.

(٨) في (ب): كانت.

(٩) في (ب): باديهم.

(١٠) غير واضحة في (أ)، في (ب): قبيلة.

(١١) في (أ) و(ز): لمصلي، في (ب): مصلي.

(١٢) انظر: مختصر المزني (ص ١٣)، الوجيز والعزيز (٣٧٨/١)، روضة الطالبين (١٨٣/١).

لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى / ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمَاءِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ودلوكمها: مثلاً^(١)، ولقوله جل ثناؤه: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، والحفاظة على الشيء تعجيله^(٢)، ولقوله: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤].

٢٠١- ولأن تعجيل الفروض^(٣) أفضل من تأخيرها، لما يحدث في تأخيرها من الحائل دوماً من الموت^(٤) والعذر^(٥) والغلبة على العقل وغير ذلك^(٦) من العذر^(٧)، ولقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَوَّلُ أَلْوَتْ رَحْمَانُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ»^(٨)، ولنغليش^(٩) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصبح،

(١) روى ذلك الإمام مالك (١١/١) عن نافع عن ابن عمر موقوفاً.
والدلوك: الزوال، يقال: ذَلَكْتُ الشَّمْسُ: زالت عن الاستواء، وهو ميلها عن كبد السماء إلى جهة المغرب. انظر: البيان (٢٠/٢)، مقاييس اللغة (ص ٣٤٤)، وختار الصحاح (ص ١٩٤)، والمصباح المنير (ص ١٦٧):

(٢) اختلاف الحديث (١٠/١٦٤).

(٣) في (ب): القرائض.

(٤) في (ب): موت.

(٥) في (م): الغدر، وهكذا صورها في (أ): «تَجَلَّى»، وكتابة رأس العين معناه: أنها مهملة لا معجمة.

(٦) نهاية (ص ٢١) من (م).

(٧) انظر: اختلاف الحديث (١٠/١٦٥)، مختصر المزني (ص ١٣).

(٨) ذكره في مختصر المزني (ص ١٣)، واختلاف الحديث (١٠/١٦٤)، بغير إسناد، ثم قال: وأثبت الحجج وأولاهها ما ذكرنا من أمر الله بالحفاظة على الصلوات ثم قول رسول الله وأول الوقت رضوان الله، وقوله إذ سئل أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلوة في أول وقتها».

والحديث أخرجه الترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل، (١٧٢)، والداوقني (٢٤٩/١)، والبيهقي (٤٣٥/١)، وفي المعرفة (٢٨٨/٢-٢٨٩) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروي عن غيره من طرق أخرى.

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: "من روى هذا؟ ليس هذا يثبت". كما في التحقيق لابن الجوزي (٢٨٧/١)، وقال: "أما حديث ابن عمر نفيه... يعقوب بن الوليد، قال أحمد: كان من الكذابين الكبار يضع الحديث"، وانظر: تنقيح التحقيق (٢/٢٦٦).

وقال البيهقي في المعرفة (٢٨٩/٢): "هذا الحديث يعرف يعقوب بن الوليد المدني، وهو متكرر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ، وقد روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيف".

وينصرف النساء^(١) مُتَفَلِّعَاتٍ بِمُرُوطِيهِنَّ مَا يُعْرِقْنَ مِنَ الْفُلْسِ^(٢)، ولا يقع أسم العفو [على من أتى الاختيار، إنما يقع أسم العفو]^(٣) على من ترك ما هو أفضل^(٤).

٢٠٢- فتعجيل الصلاة في أول وقتها أحب إلي؛ لما وصفت؛ إلا في الموضع الذي أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتأخير الصلاة [إليه]، وهو قوله وإذا أشدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة؛ فإنَّ شِدَّةَ الحرِّ من فيج جهنم^(٥)، فإذا^(٦) كانت البلاد مؤذية الحرِّ، مثل الحجاز^(٧) وبعض العراق.. أخبرت في شدة الحر، كما أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في مسجد الجماعات التي تُشْتَبُّ من البعد، فأما مسجد [في] نادي^(٨) قوم، أو في قبيل، أو لمُصَلٍّ^(٩) وحده.. فإنه لا ضرر على أولئك في تعجيلها، لأنَّ الأغلب أهم لا يتأبون من البعد^(١٠).

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٩٠/١): "هو حديث لا يصح من جميع طرقه، قال أحمد: ليس هذا بثبت، وقال الحاكم: لا أحفظه مرفوعاً من وجه يصح، ولا عن أحد من الصحابة، إنما الرواية فيه عن أبي جعفر الباقر". يعني من قوله، كما في المعرفة.

وضعفه الإمام النووي في الخلاصة (٢٥٨/١)، والحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ص٥٦).

(١) الْفُلْسُ: ظلمة آخر الليل إذا احتلظت بضوء الصباح، والتغليس: السير من الليل بغلس، وكذلك إذا قُبِلَتْ الصلاة بغلس. انظر: الصحاح (٩٥٦/٣)، النهاية (٣٧٧/٤).

(٢) في (ب): والنساء.

(٣) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه البخاري ك: مواقيت الصلاة، ب: وقت الفجر،

(٤٧٨)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس،

(٦٤٥)، ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (١٦٢/١٠).

(٤) في (أ) و(ج) زيادة: "إلا"، وأغنى عنها ما أثبتته من (ب)، فصار إثباتها مُجِبُّاً بالمعنى.

(٥) قال في مختصر المزني (ص١٣): "ورضوان الله إنما يكون للمحسنين، والمعفو يشبه أن يكون للمقصرين، والله أعلم".

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: مواقيت الصلاة، ب: الإبراد بالظهر في شدة

الحر، (٥٣٦)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن مضى

إلى جماعة، وبناله الحر في طريقه، (٦١٥)، ورواه الشافعي في الأم (١٥٩/٢).

(٧) في (أ) و(ج): وإذا.

(٨) انظر: الأم (١٦٠/٢).

(٩) في (ب): بادي.

٢٠٣- وتمجّلها أحبُّ إليّ؛ ومعنى أمر النبي ^(ص) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تأخيرها في الحر: توسعة منه، ورفقاً ^(١) للذين يتأبّوها؛ كتوسعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجمع بين الصلاتين ليلة المطر ^(٢).

٢٠٤- فإن قيل: فقد يُجمع في مساجد القبائل في المطر، كمسجد الجماعة.

٢٠٥- قيل: ذلك لأنَّ وحلَّ المطر -قليلُهُ وكثيرُهُ- مؤذٍ ^(٣)، وكثيرُ الحرِّ مؤذٍ ^(٤)، والأغلبُ أنَّ لا يؤذي.

٢٠٦- وقد قيل: إنه لا يُصَلَّى في شدة الحرِّ في مسجد قبيل ولا غيره حتى يُبرِّد ^(٥).

باب الأذان

٢٠٧- أبو حاتم عن الربيع ^(١) (ب/١١) قال الشافعي: ولا يُنادى للصلاة ^(٢) إلا عند ^(٣) وقتها إلا الفجر ^(٤)؛ لأنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بالنداء لها قبل الوقت ^(٥).

(١) في (أ) و(ب) و(ج): لمصلي.

(٢) وهو المعتد: وانظر: الأم ^(١٥٩/٢)، مختصر المزني (ص ١٣)، الوجيز ^(٣٧٨/١)، العزيز ^(٣٨٠/١)، وروضة الطالبين ^(١٨٤/١).

(٣) في (ب): رسول الله.

(٤) في (أ) و(ج): الذي يتأبّوها.

(٥) غير معتد، والمعتد: استحباب الإبراد، لا أنه رخصة. قال الإمام النووي تبعاً للرافعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ: "يستحب الإبراد على الصحيح المعروف، وفيه وجهٌ شاذٌّ أن الإبراد رخصة، وأنه لو حُمِلَ المشقة وصَلَّى في أوَّل الوقت.. كان أفضل، والصواب: أن الإبراد سنة، وهو: أن يُؤخَّر إقامة الجماعة عن أوَّل الوقت في المسجد الذي يأتيه الناس من بُعد، بقدر ما يَنفَع للحيطان ظلٌّ يمشي فيه طالبُ الجماعة، ولا يُؤخَّر عن النصف الأوَّل من الوقت". انظر: العزيز ^(٣٨١/١)، روضة الطالبين ^(١٨٤/١). قلت: هذا الذي وَصَفَهُ الإمام النووي بأنه وجهٌ شاذٌّ.. هو نصّه هنا في البوطي، فهو قولٌ لا وجه، ولم أر للشافعي نصّاً في المسألة غير هذا؛ ففي وصفه بالشذوذ نظر. والله تعالى أعلم.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): مؤذٍ.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): مؤذٍ.

(٨) غير معتد. وانظر: العزيز ^(٣٨١/١)، روضة الطالبين ^(١٨٤/١).

(٩) في (ب): لصلاة.

(١٠) في (ب): بعد.

٢٠٨- فمن نادى للصلاة قبل وقتها.. فعليه أن يعيد الأذان^(١) بعد الوقت^(٢)، إلا أن يكون قد صلى تلك الصلاة بعد وقتها.. فلا يكون عليه إعادة الأذان.

٢٠٩- ولا بأس أن يؤذن الرجل في السفر^(٣) راكباً.

٢١٠- ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا العيدين ولا الاستسقاء ولا الكسوف^(٤)، ولا الصلوات الفائتات التي قد فات وقتها^(٥)، فإن كان في وقت صلاة منها.. أُذِّنَ للتي هو في وقتها فقط، وبقيم لكل صلاة فاتت الوقت^(٦)، وهذا معنى ما فعل رسول الله ﷺ يوم الحندق^(٧).

(١) انظر: الأم (١٨٢/٢).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري ك: الأذان، ب: أذان الأعمى إذا كان له من يخبره (٦١٧) ومسلم ك: الصيام، ب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، ح (١٠٩٢). ورواه

الشافعي في الأم (١٨١/٢-١٨٢)

(٣) نهاية (٦/١) من (ب).

(٤) انظر: الأم (١٨٣/٢).

(٥) في (ب): سفره.

(٦) انظر: الأم (١٨١/٢).

(٧) من أراد قضاء الفوائت دفعة واحدة.. أقام لكل واحدة بلا خلاف، ولا خلاف أنه لا يؤذن لغير الأولى منهن، وهل يؤذن للأولى؟ في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: يقيم لها ولا يؤذن، وهذا هو الجديد، وهو المذكور هنا، وفي الأم والمزني، ورجحه الواعلي.

الثاني: يؤذن ويقيم للأولى وحدها، ويقيم للتي بعدها، وهو القديم، وهو الذي اعتمدته النووي.

الثالث: إن أُمِّلَ اجتماع الناس.. أُذِّنَ وأقام، وإن لم يؤمِّل.. أقام، وهو الذي في "الإملاء".

انظر: الأم (١٩٢/٢)، مختصر المزني (ص١٢)، الباب (ص١١١)، المهذب والمجموع (٩٠-٩٢/٣)، المنهاج (ص٩٢)، وفيه من زيادته: "القديم أظهر"، وقال في روضة الطالبين (١٩٧/١): "الأظهر أنه يؤذن للفائتة، وقد ثبت ذلك في الصحيح عن فعل رسول الله ﷺ وصحبة كثير من أصحابنا" وفي المجموع (٩٢/٣): "قال أصحابنا: الأذان في الجديد: حتى الوقت، وفي القديم: حتى الفريضة، وفي الإملاء: حتى الجماعة".

وهذه من المسائل التي يُفْقَى بها على القديم.

(٨) صورة المسألة فيما إذا أراد صلاة فريضة الوقت ثم الفائتات، مختصر المزني (ص١٢)، الباب (ص١١١)، روضة الطالبين (١٩٧/١)، وقال في المجموع (٩٢/٣): "ولو والى بين فريضة الوقت ومقضية؛ فإن قُدِّمَ فريضة الوقت.. أُذِّنَ لها، وأقام للمقضية ولم يؤذن".

٢١١- وإنما الأذان لمن أراد صلاةً هو في وقتها في غير مصر قد أُذِّن فيه لها وصَلَّى؛ فأما إن أراد صلاحها في مسجد قد أُذِّن فيه لتلك الصلاة.. فإقامة^(٣) ثمزته^(٤)؛ غير المسجد الذي صَلَّيْتُ فيه بلا أذان^(٥)، ويجزئه أن يصلِّيها^(٦) بلا أذان ولا إقامة في المسجد الذي قد صَلَّيْتُ فيه، ويُقيم أحبُّ ٢١٢- وإنما يؤذن لها من كان خارجاً من المصير الذي [قد] أُذِّن فيه لها.

٢١٣- ولا يؤذن الرجل جالساً.

٢١٤- ولا يُتَوَبُّ بالفجر^(٨) ^(٩)، ولكن يُعَجَّلُ بعضُ المؤذنين قبل الفجر، 'ويُؤخَّرُ بعضهم'^(١)، يُؤذِّنُونَ عند إطلاع الفجر؛ يَسْمَعُ^(٢) النائمُ ولِتَأْتَهُبُ^(٣) الْمُصَلِّي للصلاة^(٤)، وقد كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤذنان^(٥) في الصبح^(٦)، أحدهما يُؤذِّنُ في اللَّيْلِ، والآخرُ بعد إطلاع الفجر^(٧).

(١) في (ب): النبي.

(٢) رواه الشافعي في الأم (١٩١/٢)، وأحمد (٢٩٣/١٧: ١١١٩٨)، والنسائي ك: الأذان، ب: الأذان للتواتر من الصلوات، (٦٦١)، والدارمي (٤٣٠/١: ١٥٢٤)، وابن مخزومة (٩٩٦/٢: ٩٩٦)، وابن حبان (١٤٧/٧: ٢٨٩٠)، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال النووي في المجموع (٩١/٣): "إسناد صحيح".

وفي الحديث أنه أمر بلالاً فأقام الظهر ثم أقام العصر ثم أقام المغرب ثم أقام العشاء، ولم يذكر أذاناً.

(٣) في (ب): والإقامة.

(٤) في (أ) و(ج): يجزيه.

(٥) أي: فإنه يؤذن فيه ويقيم.

(٦) في (أ) و(ج): يصلِّيها.

(٧) انظر: الأم (١٨٥/٢) وفيه: "وإن دخل مسجداً أقمت فيه الصلاة.. أحييت له أن يؤذن ويقيم في نفسه".

(٨) قد نهي هنا عن التثويب في الفجر، وسيأتي استحباب قول: «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر، ووجه الجمع بينهما -والله أعلم- أنه أراد بالتثويب هنا، ما ذكره بعض الفقهاء من استحسان أن يقول المؤذن: «حي على الصلاة حي على الفلاح» مرتين، بين الأذان والإقامة في الفجر خاصة، قال أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "والتثويب في الفجر: «حي على الصلاة، حي على الفلاح» مرتين، بين الإذان والإقامة.. حسنٌ، وكره في سائر الصلوات". هـ. ١. من الجامع الصغير محمد بن الحسن (ص ٨٣).

(٩) التثويب: هو قول المؤذن في أذانه للفجر: «الصلاة خير من النوم» مرتين، وَكُلُّ نَاعِ ثُوبٍ، وقيل: إنما سُمِّيَ ثوباً من ثاب ثوباً.. إذا رجع، فهو رجوعٌ إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة؛ لأن المؤذن إذا قال: «حي على

- ٢١٥- والنداء الواجب يوم الجمعة - وهو يجزئ من غيره - وهو [النداء] الذي يكون والإمام على النحر، يكون المؤذنون يستفتحون بالأذان^(٨) فوق النارة حُمْلَةً حين يجلس الإمام على النحر/ بسمع^(٩)، فيأتون إلى المسجد، فإذا فرغوا.. خطب [بهم] الإمام^(١٠).
- ٢١٦- ويمنع [الإمام] الناس من البيع والشراء [في] تلك الساعة^(١١)، ومن باع أو^(١٢) اشترى.. فقد أساء ولا يُفسخ بيعه.
- ٢١٧- * قال^(١٣) أبو حاتم: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُفْسَخَ.

-
- الصلاة.. فقد دعاهم إليها، وإذا قال بعدها: «الصلاة خير من النوم».. فقد رجع إلى كلام معناه: المبادرة إليها.
- وقد يأتي التوبيخ بمعنى آخر، وهو: أن يقول المؤذن بين الأذان والإقامة: «الصلاة رحمكم الله»، أو غيرها من العبارات.
- والثاني هو المراد في هذا الموضع. والله تعالى أعلم. انظر: الزاهر (ص ٨٠)، النهاية (٢٢٦/١).
- (١) في (أ) و(ج): ويؤذن بعض.
- (٢) في (أ) و(ج): يسمع.
- (٣) في (أ) و(ج): لتأهب.
- (٤) انظر: الأم (١٨٢/٢).
- (٥) في (أ) و(ج): مؤذنين.
- (٦) انظر: الأم (١٨١/٢)، مختصر المزني (ص ١٣)، وهو حديث متفق عليه، وقد سبق شرحه.
- (٧) في الحاشية كلام غير مقروء، وهو بنط مغاير وصغير وغير واضح، ولم ينقله في (ج).
- (٨) في (ب) والجموع: "الأذان".
- (٩) الذي نقله النووي في المجموع عن نص البويطي: "لسمع الناس فيأتون".
- (١٠) انظر: الأم (٣٩٠/٢)، المجموع (١٣٢/٣)، ونقل النووي الفقرة عن البويطي وقال: "هذا نصٌ بمرئوف"، وأشار إليها الحافظ في فتح الباري (٣٩٥/٢) في ك: الجمعة، ب: المؤذن الواحد يوم الجمعة، عند بحثه لعدد المؤذنين يوم الجمعة.
- (١١) انظر: الأم (٣٩٠/٢).
- (١٢) في (ب): و.
- (١٣) هذه الفقرة ليست في (ب).

٢١٨- وأُجِبَ للرجل إذا صَلَّى في صحراء أو بادية ليس فيها مؤذنٌ.. [أَنْ] يُؤْذَنَ للصلاة^(١)، ويرفع بذلك صوته^(٢)، فإنه يُروى أنه لا يسمع صوته حجرٌ ولا شيءٌ إلا شهد له يوم القيامة^(٣).

٢١٩- والأذان:

٢٢٠- «الله أكبر، الله أكبر، «الله أكبر، «الله أكبر».

٢٢١- «أشهد أن لا إله إلا الله»، «أشهد أن لا إله إلا الله».

٢٢٢- «أشهد أن محمدًا رسول الله»، «أشهد أن محمدًا رسول الله».

٢٢٣- ثم ترجع وتمد من صوتك-

٢٢٤- «أشهد أن لا إله إلا الله»، «أشهد أن لا إله إلا الله».

٢٢٥- «أشهد أن محمدًا رسول الله»، «أشهد أن محمدًا رسول الله».

٢٢٦- «حي على الصلاة»، «حي على الصلاة».

٢٢٧- «حي على الفلاح»، «حي على الفلاح».

٢٢٨- «الله أكبر، الله أكبر»، «لا إله إلا الله»^(٤).

٢٢٩- ويزيد في الصبح بعد حي على الفلاح: «والصلاة خير من النوم»، «والصلاة خير من النوم»^(٥)، «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله».

(١) انظر: الأم (١٩٥/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

(٢) انظر: الأم (١٩٥/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

(٣) رواه الشافعي في الأم (١٩٥/٢) بلفظ: «فإنه لا يسمع صوتك جنٌ ولا إنسٌ إلا شهد لك يوم القيامة»، والبخاري ك: الأذان، ب: رفع الصوت بالثناء، (٦٠٩)، وتكرر برقم: (٣٢٩٦)، و(٧٥٤٨). وفي جميع المواضع بلفظ: «... جنٌ ولا إنسٌ ولا شيءٌ...».

وأما لفظ: «الحجر» فهو عند ابن ماجه ك: الأذان والسنة فيها، ب: فضل الأذان وثواب المؤذنين، (٧٢٣) بلفظ: «لا يسمعه جن ولا إنس ولا حجر ولا حبر إلا شهد له»، وقال الألباني: «مصحح»، ورواه ابن خزيمة (٢٠٣/١: ٣٨٩) بلفظ: «لا يسمع صوته حجر، ولا مدر، ولا حجر، ولا جن، ولا إنس إلا شهد له»،

والبيهقي في المعرفة (٢٣٢/٢) من طريق الشافعي.

(٤) انظر: الأم (١٨٦/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

٢٣٠- والإقامة:

٢٣١- «الله أكبر، الله أكبر».

٢٣٢- «أشهد أن لا إله إلا الله»^(٢)، «أشهد أن محمداً رسول الله».

٢٣٣- «حي على الصلاة»، «حي على الفلاح».

٢٣٤- «قد قامت الصلاة»، «قد قامت الصلاة».

٢٣٥- «الله أكبر، الله أكبر»، «لا إله إلا الله»^(٣).

٢٣٦- وهذا معنى ما رُوِيَ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علم أبا محذورة^(٤) (٥).

٢٣٧- وأجِبُ أن لا يكون المؤذنون ولا الأئمة إلا فقهاء الناس وأفضلهم^(٦) (٧)، لا طلاعهم^(٨)

على عورات المسلمين^(٩)، وأماناتهم على صلواتهم^(١٠) وأوقاتهم^(١١)، وهو من [أفضل] أعمال البر^(١٢)،

(١) وهو المعتمد، وموافق للقديم: أن التثويب سنة، ومخالف لما في الأم والمزني من عدم استحبابه، وهذه من المسائل التي قيل إنما يُثَبِّت بها على القدم، ولكن البويطي من الكتب الجديدة، وقد قصر على استحبابه كما ترى... فلا يكون مما يُثَبِّت به على القدم، بل هو قديم وفقه جديد أيضاً. انظر: الأم (١٨٧/٢)، مختصر المزني (ص ١٢)، وقال المزني: "قياسُ قوله: أن الزيادة أولى به في الأخبار"، وقال النووي: "هو سنة، على المذهب الذي قطع به الأكثرون" ٨١. من روضة الطالبين (١/١٩٩)، ونقل القاضي أبو الطيب ومصاحبه الشامل عن البويطي استحبابه، كما حكاه عنهما في المجموع (١٠١/٣)، وقال: "فيكون منصوباً في القدم والجديد".

(٢) في (أ) زيادة: «أشهد أن لا إله إلا الله هنا».

(٣) الأم (١٨٧/٢) مختصر المزني (١٠٥/٨).

(٤) أبو محذورة: هو أوس بن معمر بن لوفان الجمحي القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، غلبت عليه كنيته، واختلف في اسمه، مؤذن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة، أمره بالأذان بما مُتَّصِرُهُ من حُثَيْن، قال ابن خزيمة: رأيت أبا محذورة صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وله شعر فقلت: يا عم ألا تأخذ من شعرك؟ فقال: ما كنت لأخذ شعراً مسح عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعا فيه بالركة، توفي بمكة سنة تسع وخمسين، وقيل: سنة تسع وسبعين. انظر: الاستيعاب (١٧٥١/٤)، أسد الغابة (٢٧٨/٦).

(٥) رواه الشافعي في الأم (١٨٥/٢-١٨٦) ومسلم ك: الصلاة، ب: صفة الأذان (٣٧٩).

(٦) في (ب): أفاضلهم.

(٧) انظر: الأم (١٨٤/٢) مختصر المزني (ص ١٢).

للأحاديث التي رويت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فضل ذلك، منها أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه.. لفعلوا، ولو علم الناس ما في العشاء والصبح.. لأتوهما وتواخيا»^(١).

٢٣٨- فأحب إليَّ الرغبة في الأذان والصف/ (١٢/ب) الأول وشهود العشاء والصبح؛ لحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢٣٩- ومن سمع المؤذن.. فليقل كما يقول^(٢)، فإن له من الأجر مثل ما له، وقد كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل ذلك ويأمر به^(٣).

(١) في (ب): للاطلاع.

(٢) انظر: مختصر المزني (ص ١٢).

(٣) في (ب): صلواتهم.

(٤) انظر: الأم (ص ١٢).

(٥) قال الشافعي: «أحب الأذان لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اغفر للمؤذنين»، وأكره الإمامة للضمان»^(١). من الأم (٢/٣٠٥)، وقال في مختصر المزني (ص ١٣): «وأجيب الأذان؛ لما جاء فيه، قال رسول الله: والأئمة ضمنا، والمؤذنون أمتاء، فأرشد الله الأئمة، وغفر للمؤذنين».

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الأذان، ب: الاستهام في الأذان، (٦١٥)، ومسلم ك: الصلاة، ب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها وتقديم أولي الفضل وتقريبهم من الإمام، (٤٣٧).

(٧) انظر: الأم (١٩٨/٢) مختصر المزني (ص ١٢).

(٨) أما أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك: فمتفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الأذان، ب: ما يقول إذا سمع المنادي، (٦١١)، ومسلم ك: الصلاة ب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمع ثم يصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يسأل الله له الوسيلة (٣٨٣). ورواه الشافعي في الأم (١٩٦-١٩٧).

وأما فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فرواه معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديثه عند البخاري ك: الأذان، ب: ما يقول إذا سمع المنادي، (٦١٢) و(٦١٣) وفي ك: الجمعة، ب: نيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء. ورواه الشافعي في الأم (١٩٧/٢ و ١٩٨).

باب/ (١) إمامة النساء وما عليهن في الأذان والإقامة

٢٤٠- أبو حاتم عن الربيع^(٢) قال الشافعي: "تؤم المرأة النساء"^(٣) في المكتوبة والنافلة^(٤)، وتقوم^(٥) وسقط^(٦)، وكذلك روي أن أم سلمة^(٧) زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت تؤم^(٨) النساء وتقوم^(٩) وسقط^(١٠).

٢٤١- وليس على النساء أذان ولا إقامة^(١١)، فإن أذُنَ رَأْفَمَنْ^(١٢).. لم أكره ذلك^(١٣)، لأن ذلك محيد، ولا أكره للمرأة أن تُمَجِّدَ^(١٤) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٥).

(١) نهاية (ب/٦) من (ب).

(٢) ليس في (ب) و(ز).

(٣) في (أ) و(ز): للنساء.

(٤) انظر: الأم (٣٢٢/٢) مختصر المزني (ص ٢٤).

(٥) في (ب): وتكون.

(٦) انظر: الأم (٣٢٢/٢) مختصر المزني (١١٧/٨).

(٧) هي: أم المؤمنين، هند بنت أبي أمية بن المغيرة القرشية المخزومية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تزوجها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جمادى الآخرة سنة أربع، وقبل سنة ثلاث، وكانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها، وهاجرا إلى الحبشة، ثم قدما مكة وهاجرا إلى المدينة، كانت موصوفة بالجمال البارع والعقل البالغ والرأي الصائب وإشارتها على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الحديبية تدل على وفور عقلها ومصاب رأبها، روت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبي سلمة وقاطمة الزهراء، وروى عنها: ابنها عمر وزينب، وأخوها عامر، وآخرون، ماتت في شوال سنة تسع وخمسين، وقيل: في آخر سنة إحدى وستين، بعدما جاءها نعي الحسين، وصلى عليها أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل في وفاتها غير ذلك، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً. انظر: أسد الغابة (٣٤٠/٦)، الإصابة (٤٠٤/٨).

(٨) في (أ) و(ز): يؤم.

(٩) في (أ) و(ز): يقوم.

(١٠) رواه الشافعي في الأم (٣٢١/٢)، وعبد الوزاري في المصنف (١٤٠/٣: ٥٠٨٢)، وابن أبي شيبة (٨٨/٢) - ٨٩، وابن حزم في المحلى (٢١٩/٤ - ٢٢٠) وقال: "هذا إسناده كالثوب"، ومسح النووي إسناده في المجموع (١٧٢/٤) الفكي.

(١١) انظر: الأم (١٨٤/٢) وفيه: "وليس على النساء أذان"، وقال في (١٨٥/٢): "وإن كنت أحب أن تقيم"، وقال في مختصر المزني (ص ١٢): "وأحب للمرأة أن تقيم".

٢٤٢- غَيْرَ أَنِّي لَا أُحِبُّ أَنَّهُ أَنْ يَرْفَعَنَّ أَصَوَاتَهُنَّ بِالْأَذَانِ، وَتُسْمِعُ^(٥) الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا^(٦)، لِأَنَّ الصَّوْتَ يُشْتَهَى.

باب رفع اليدين في الصلاة^(٧)

٢٤٣- أبو حاتم عن الربيع^(٨) قال الشافعي: وإذا كَبَّرَ الرَّحْلُ فِي صَلَاتِهِ^(٩).. رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ.. رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ [رَأْسَهُ] مِنَ الرُّكُوعِ.. رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا^(١٠).

٢٤٤- ولا يفعل ذلك بين السجدين، ولا إذا أهوى^(١١) للسجود،^(١٢) ولا إذا رفع رأسه من السجود للقيام^(١٣)، وهو^(١٤) معنى ما رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٥).

(١) في (أ): "أَذْنُوا أَوْ أَقَامُوا"، في (م): "أَذْنُوا وَأَقَامُوا".

(٢) الأم (١٨٤/٢) قلت: يعني يؤذنون لأنفسهم لا للرجال لأنه قال في نفس الصفحة: "وإن أذنت لرجال لم ييزر عنهم أذاناً".

(٣) في (أ) و(م): يمجّد.

(٤) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٥) في (ب): لتسمع.

(٦) الأم (١٨٤/٢-١٨٥) وقال: وتسمع صواحيها إذا أذنت

(٧) في (ب): رفع اليدين.

(٨) ليس في (ب) و(م).

(٩) في (أ) و(م): صلاة.

(١٠) انظر: الأم (٢٣٨/٢ ٢٣٨) مختصر المزي (ص ١٤).

(١١) في (ب): هوي،

(١٢) في (ب): ولا إذا رفع للسجود للقيام.

(١٣) الأم (٢٣٨/٢) مختصر المزي (ص ١٥).

(١٤) في (ب) زيادة: "في".

(١٥) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري ك: الأذان، ب: رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع

وإذا رفع، (٧٣٦)، ومسلم ك: الصلاة، ب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام

والركوع وفي الرفع من الركوع وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود، (٣٩٠)، ورواه الشافعي في الأم

باب قول المصلي عند الإحرام

٢٤٥- "أبو حاتم حدثنا الربيع قال"، قال الشافعي: ويقول المُصَلِّي بعد الإحرام: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك»^(١)، «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً مسلماً»^(٢) وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحامي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين»^(٣)، «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت»^(٤)./

٢٤٦- وهذا الذي أختار للمُصَلِّي أن يقول بعد الإحرام وقبل القراءة^(٥)؛ فإن^(٦) تركه تارك فاستفتح^(٧) القراءة بعد الإحرام.. كبرهت ذلك له، ولا شيء عليه إلا ترك الاختيار^(٨)؛ لأنه روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل معنى هذا قبل القراءة.

(٢٣٤/٢).

- (١) ليست في (ب)، وهي ثابتة في (م) دون قوله: "أبو حاتم".
- (٢) وهو مروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه النسائي ك: الانفتاح، ب: نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، (٨٩٩)، قال الألباني: "مصحح".
- (٣) كلمة: "مسلمًا".. لم ترد في الأم ولا في المزني ولا في صحيح مسلم، وليست هي في آية سورة الأنعام رقم ٧٩.

- (٤) انظر: الأم (٢٤٠/٢)، مختصر المزني (ص ١٤).
- وذلك للحديث الذي أخرجه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٥) للحديث المتفق عليه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري، ك: التهجّد، ب: التهجّد بالليل، وقوله عَزَّيْلٌ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ. نَافِلَةً لَّكَ﴾، (١١٢٠)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٦٩).

(٦) انظر: الأم (٢٤١/٢).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): استفتح.

(٩) انظر: الأم (٢٤١/٢).

باب الجهر بـ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ وقراءة الحمد

٢٤٧- «ثنا أبو حاتم حدثنا الربيع^(١) قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ] ويجهر بـ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قبل «أم القرآن»^(٢) وقبل السورة^(٣).

٢٤٨- «فإن تركها تارك»^(٤) وحذو، أو مع إمام^(٥) فيما أسر الإمام [وجهر].. أعاد الصلاة^(٦)، لأن أبا هريرة روى أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.. فَهِيَ عَدَاجٌ»، فقال له حامل حديثه هذا^(٧): «إِنِّي [أحياناً] أَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ»، فقال له^(٨): «اقْرَأْهَا يَا فَارِسِيُّ فِي نَفْسِكَ»^(٩)، وأبو هريرة حَمَلَ الحديثَ عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو أولُ بتفسيره، لأنه قد سمعه، وقد يكون شَهِدَ مِنْ تَفْسِيرِهِ ما لم يشهد غيره من [لم] يسمعه^(١٠).

(١) ليست في (ب)، وسقط من (م): «ثنا أبو حاتم».

(٢) في (ب): أم الكتاب.

(٣) انظر: اختلاف العراقيين من «الأم» (٣٣٠/٨).

(٤) هنا زيادة في (ب): «يريد أم القرآن».

(٥) في (ب): الإمام.

(٦) انظر: الأم (٢٤٤/٢).

(٧) أي الراوي عنه، وهو: أبو السائب مولى هشام بن زهرة، كما في رواية أبي داود الآتية في شرح الحديث.

(٨) في (ب): قال.

(٩) رواه الشافعي في الأم (٢٤٣/٢-٢٤٤) دون القصة والكلام بين أبي هريرة والراوي عنه، ومسلم كذا: الصلاة

ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تسر له من غيرها،

(٣٩٥) بلفظ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن.. فهي عداج -ثلاثاً- غير تمام»، فقيل لأبي هريرة:

«إنا نكون وراء الإمام»، فقال: «اقرأها في نفسك».

وروى أبو داود، كذا: الصلاة، ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، (٨٢١) عن أبي السائب مولى هشام

بن زهرة يقول سمعت أبا هريرة يقول، (فذكر الحديث) ثم قال: ، فقلت: يا أبا هريرة إني أكون أحياناً وراء

الإمام؟ قال: فغمز ذراعي وقال: «اقرأها يا فارسي في نفسك»، وصححه الألباني.

(١٠) في (أ) و(م): سمعه.

٢٤٩- وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ [فِيهَا] بِأَمِّ الْقُرْآنِ »^(١).

٢٥٠- [قال الربيع] قال أبو يعقوب^(٢): «لَأَنْ غَيْرَ وَاحِدٍ أَحْرَبَنِي عَنْ حِفْصِ بْنِ غِيَاثٍ^(٣)، - وقال- عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٤)، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ^(٥)، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَدَأَ بِ: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّحْلَيْنِ الرَّحِيمِ﴾ بَعْدَهَا آيَةً، ثُمَّ قَرَأَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [فَلَمَّا بَدَأَ] بَعْدَهَا سِتَّةَ آيَاتٍ^(٦)».

(١) متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري لك: الأذان، ب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يتيهر فيها وما يخاف، (٧٥٦)، ومسلم لك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر من غيرها، (٣٩٤)، ورواه الشافعي في الأم (٢٤٣/٢).

(٢) هو البويطي.

(٣) هو حفص بن غِيَاث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي، القاضي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وروى عنه ابنه عمر وأهل العراق، توفي سنة ١٩٤، وقيل: ١٩٥، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر. انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٦٠)، التفات (٢٠٠/٦).

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي مولاها المكي، صاحب التصانيف، أحد الأعلام، روى عن مجاهد يسيراً، وعن عطاء بن أبي رباح فأكثر، وعن خلق كثير، وعنه السفينان، وابن عُلَيْكَةَ، وأُمُّ سَوَاهِم، أدرك مصغار الصحابة ولم ينفذ عنهم، توفي سنة: ١٥٠، أو بعدها، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. انظر:

تقريب التهذيب (٦٢٤)، تذكرة الحفاظ (١٦٩/١).

(٥) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة النخعي المدني، الإمام، شيخ الحرم، كان قاضياً لعبد الله بن الزبير وموذاً له، أدرك ثلاثين من الصحابة، روى عن: عائشة وأم سلمة وابن عباس وخلق سواهم، وروى عنه أيوب السخيتاني، وعطاء، والليث بن سعد، توفي سنة: ١١٧، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه. انظر: تهذيب الكمال (٢٥٦/١٥)، تقريب التهذيب (ص ٥٢٤)، تذكرة الحفاظ (١٠١/١).

(٦) نقل البيهقي في المعرفة (٣٦٢/٢) هذه الفقرة وعزاها إلى البويطي.

أما حديث حفص بن غِيَاث فرواه ابن أبي شيبة (٥٢٠/٢)، قال: حدثنا حفص، وعن أبي شيبة رواه أبو يعلى في مسنده (٣٥٠-٣٥١: ٦٩٢٠)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني (٣٩٢/٢٣: ٩٣٧)،

٢٥١- وقد رَوَى الليث بن سعد^(٢)، عن خالد بن يزيد^(١)، عن سعيد بن أبي هلال^(٣)، عن نعيم بن عبد الله^(٤)، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾

والحاكم (٣٥٦/١)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، وعنه البيهقي في المعرفة (٣٦٢/٢-٣٦٣) وقال: "ومعناه رواه جماعة عن ابن جريج".

ولفظه عند ابن أبي شبة وأبي يعلى والطبراني "كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، يعني: حرفاً حرفاً" إلا أنه عند الطبراني بلفظ: "إن النبي" بدل: "كان رسول الله"، وعند الحاكم "يقطعها حرفاً حرفاً" وعند البيهقي "ويقطعها حرفاً حرفاً يعني آية آية".

ورواه أبو داود ك: الحروف والقراءات، باب (٤٠٠١)، عن سعيد بن نبين الأموي عن أبيه عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها ذكرت -أو كلمة غيرها- قراءة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، يَقْطَعُ قِرَاءَةَ آيَةِ آيَةٍ.

وروي بلفظ قريب لما في البيهقي عن عمر بن حارون عن ابن جريج؛ أخرجه ابن خزيمة (٢٤٨/١-٢٤٩: ٤٩٣) والحاكم (٣٥٦/١) والبيهقي (٤٤/٢) وفي الصغرى (٢٤٨/١) بلفظ: "قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فَقَدْهَا آيَةً، الحمد لله رب العالمين آيتين، [الرحمن الرحيم ثلاث آيات، مالك يوم الدين أربع آيات، وقال هكذا: إياك نعبد] وإياك نستعين، وجمع خمس أصابعه"، وما جعلته بين معقوفتين.. ليس عند ابن خزيمة.

ومن طريق عمر بن حارون -أيضاً- أخرجه الدارقطني (٣٠٧/١)، والبيهقي في المعرفة (٣٦٢/٢-٣٦٣)، بلفظ: "كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، ههنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فَقَطَّعَهَا آيَةً آيَةً، وَعَدَّهَا عَدَّ الْأَعْرَابِ، وَعَدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةً، وَلَمْ يَعُدَّ (عليهم)" قال البيهقي: "هذا التفسير يوافق جملة ما رواه أصحاب ابن جريج عن ابن جريج".

وروي بطرق وألفاظ أخرى.

قال الألباني في الإرواء (٥٩/٢: ٣٤٣) حديث أم سلمة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية" (صحيح).

(١) في هذا الموضع في (ب): فقرة، هي في (أ) و(م): بعد سطور، وسأنتها هناك، وأشار لذلك.

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، والزهرى، وخلق كثير، وعنه: محمد بن عجلان -وهو شيخه- وابن وهب، وخلق، قال فيه الشافعي: «هو أفقه من مالك؛ إلا أن أصحابه لم يقوموا به»، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقه إمام مشهور، توفي في شعبان سنة ٧٥، روى له أصحاب الكتب السنة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٨١٧)، تذكرة الحفاظ (٢٢٤/١).

قبل أم القرآن وقبل السورة، وكَثُرَ في الحفص والرفع، وقال: وأنا أُشبهُكم صلاة رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم^(٥).

(١) هو خالد بن يزيد الجُمَحي، ويقال السُكسُكي، أبو عبد الرحيم المصري، مولى بني جُمَيح، روى عن عطاء، وروى عنه الليث، قال ابن حجر: ثقة فقيه، مات سنة ٣٩، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: التقريب (ص ٢٩٣)، الفقات (٢٦٥/٦).

(٢) هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، روى عن: جابر، وعن أنس مرسلًا وخلق، وعنه سعيد المقرئ، وخالد بن يزيد البصري وغيرهم، قال الحافظ: صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، مات بعد ١٣٠، وقيل: قبلها، وقيل: قبل الخمسين بسنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: التقريب (ص ٣٩٠)، تهذيب التهذيب (٤٨/٢)، قال ابن حزم عنه في الفصل (٢٨٥/٢): "ليس بالقوي قد ذكره بالتعليق يحمي وأحمد بن حنبل".

(٣) في (ب): "عبد الرحمن"، والمثبت من (أ) و(م)، وكما هو في ترجمته.

(٤) نعيم بن عبد الله المَجْمَر، أبو عبد الله المدني، مولى آل عمر بن الخطاب، سمي المَجْمَر لأنه كان يتمر بالمسجد، روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعنه: مالك بن أنس، وبكير بن عبد الله بن الأشج، قال الحافظ: ثقة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تهذيب الكمال (٤٨٨/٢٩)، التقريب (ص ١٠٠٧).

(٥) أخرجه النسائي ك: الافتتاح، ب: قراءة ﴿يَسُرُّ آلِهَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، (٩٠٥)، بنحوه من طريق الليث بالإسناد المذكور، وابن خزيمة (٢٥١/١: ٤٩٩) أيضًا من طريق الليث به، بنحو لفظ النسائي، وكذلك في (٣٤٢/١: ٦٨٨) من طريق حيوة عن خالد بن يزيد به، بنحو وفيه زيادات، وعنه ابن حبان (١٠٤/٥: ١٨٠١) من طريق الليث به، وفي (١٠٠/٥: ١٧٩٧) من طريق حيوة عن خالد به، والحاكم (٣٥٧/١) من طريق الليث به، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، والبيهقي (٤٦/٢)، وقال: "وهو إسناده صحيح وله شواهد"، وفي (٥٨/٢)، وفي المعرفة (٣٦٩/٢)، وذكر احتجاج البويطي به، وقال الحافظ في الفتح (٢٦٧/٢): "هو أصح حديث ورد في ذلك"، وقال في التكت على ابن الصلاح: "وهو حديث صحيح لا علة له، ففي هذا ردُّ على من نفاها البتة، وتأيد لتأويل الشافعي -رضي الله تعالى عنه- لكنه غير صريح [في المطبوع: صحيح] في ثبوت الجمهور؛ لاحتمال أن يكون سماع نعيم لما من أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- حال مخافتة؛ لقربه منه، فهذه تنفق الروايات كلها". [الورقة ١٣٨/أ] من نسخة مكتبة جامعة الرياض، رقم (١٢٩٤)، وهو في المطبوع بتحقيق د. ربيع المدخلي (٧٧٠/٢)، ومع أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها محقق التكت، لكن جاء عنده: "لكنه غير صحيح"، وهكذا صورناها في المخطوط: [] . ثم وجدناها في ط. طارق عوض الله (٢٥١/٣) كما هي في المخطوط.

قال ابن عبد المادي في المحرر (ص ١١٠): "رواه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب

٢٥٢- ❁ قال^(١) أبو حاتم: والمذهب عندنا أنه لا يجهر بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾؛
لحديث أنس بن مالك^(٢) عن النبي (١٣/ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر وعثمان، وحديث ابن

وصححوه، وقد أُعْلِمَ ذِكْرُ البسمة".

قال الألباني في التعليق على النسائي: "ضعيف الإسناد" وضعفه كذلك في التعليقات الحسان (٣٠٤/٣) و(٣٠٦/٣).

وقال في تمام المنة (ص ١٦٨): "... بعض المحدثين قد أعل ذكر البسمة فيه بالشذوذ، وعائلة جميع الثقات الذين رووا الحديث عن أبي هريرة ولم يذكروها فيه... وقد أطال في بيان ذلك الزيلعي في «نصب الرتبة» فراجع".

ثم قال (ص ١٦٩): "والحق أنه ليس في الجهر بالبسمة حديث صريح صحيح، بل صرح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإسرار بما من حديث أنس، وقد وقت له على عشرة طرق ذكرها في تخرجه كتابي «صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» أكثرها صحيحة الأسانيد، وفي بعض ألفاظها التصريح بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يجهر بها، وسندها صحيح على شرط مسلم، وهو مذهب جمهور الفقهاء، وأكثر أصحاب الحديث، وهو الحق الذي لا ريب فيه، ومن شاء التوسع في هذا البحث فليراجع «فتاوى شيخ الإسلام» (٨١/١)، فيها مقنع لكل عاقل منصف".

قال الزيلعي (٣٣٥/١): "والجواب عنه من وجوه: أحدها: أنه حديث معلول فإن ذكر البسمة فيه مما تمرد به نعم الجهر من بين أصحاب أبي هريرة وهم ثمانية ما بين صاحب وتابع ولا ثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه السلام كان يجهر بالبسمة في الصلاة وقد أعرض عن ذكر البسمة في حديث أبي هريرة صاحبها الصحيح".

وقال في (٣٣٧/١) "الوجه الثاني: أن قوله: "فقرأ"، أو: "قال"... ليس بصريح أنه سمع منه، إذ يجوز أن يكون أبو هريرة أخبر نعيماً بأنه قرأها سرّاً، ويجوز أن يكون سمعها منه في عاقبة لقربه منه، كما روى عنه من أنواع الاستفتاح وألفاظ الذكر في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده".

وفي (٣٣٨/١) "الوجه الثالث: أن قوله: إني لأشبهكم صلاة برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أراد به أتم الصلاة ومقاديرها وهيئتها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب الأفعال، وذلك متحقق في التكبير وغيره دون البسمة".

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: ما يقول بعد التكبير، (٧٤٣) عن أنس: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبا بكر وعمر كانوا يفتحون الصلاة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ومسلم ك: الصلاة، ب: حجة من قال لا يجهر بالبسمة، (٣٩٩) عن أنس قال: سلبت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مُفْعَلٌ^(١)، وعائشة^(٢) في ذلك أبضاً، وهو الذي يختاره^(٣).

وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وأخرجه الشافعي في الأم (٢٤٤/٢).

(١) هو: عبد الله بن مُفْعَل بن عبد لم بن عفيف المزني، صحابي جليل من أهل بعة الرضوان، وكان يقول: إني لمن رفع عن رسول الله ﷺ من أغصان الشجرة يومئذ، له عدة أحاديث، حدث عنه: الحسن البصري، ومطرف بن الشخير، وغيرهم، قال الحسن البصري: كان عبد الله بن مفعل أحد العشرة الذين بعثهم إلينا عمر بن الخطاب يُفَقِّهون الناس، توفي سنة ستين، وكان أبوه من الصحابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قيل: كان عبد الله من البكائين. سير أعلام النبلاء (٤٨٣/٢-٤٨٤).

(٢) أخرجه النسائي ك: الافتتاح، ب: ترك الجهر بـ: ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، (٩٠٨) عن ابن عبد الله بن مفعل قال: كان عبد الله بن مفعل إذا سمع أحداً يقرأ ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ يقول: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فما سمعت أحداً منهم قرأ ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وأخرجه الترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في ترك الجهر بـ: ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، (٢٤٤) بنحوه، وقال: «حدث عبد الله بن مفعل حديث حسن»، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: افتتاح القراءة، (٨١٥)، وأحمد (١٧٥/٢٤: ٢٠٥٥٨) وزاد الثلاثة «عثمان» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وضعه الألباني في أحكامه على سنن النسائي والترمذي وابن ماجه، وقال محققو المسند: إسناده حسن في الشواهد.

(٣) هي أم المؤمنين، الطاهرة المُرَّة، عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، ولدت بعد المبعث بأربع سنين، تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة، وهي بنت سبع سنين، ودخل بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة، وهي بنت تسع، أحب نساء النبي إليه، لم ينكح بكراً، ولا امرأة أبواها مهاجران غيرها، وتوفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بنتها، وبين يديها، ودفن في حجرها، توفيت سنة ثمان وخمسين بالمدينة، ودفنت في البقيع. انظر: الاستيعاب (١٨٨١/٤)، الإصابة (٢٣١/٨).

(٤) أخرجه مسلم ك: الصلاة، ب: ما يجمع مئة الصلاة وما يفتح به وينتم به....، (٤٩٨)، قالت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالكبير والقراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٥) هكذا في النسختين (أ) و(ب)، وهو قول أبي حاتم، فلما أن يكون تصحف من "تنتاره"، أو يكون من قول أبي عمران راوي الكتاب عن أبي حاتم.

٢٥٣- ❖ قال^(١): وَلَا تَغِيبُ عَلَى مَنْ جَهَرَ.

٢٥٤- قال الربيع: وكان الشافعي يَرَى القراءةَ خَلْفَ الإمامِ فيما أَسْرَ وجهر فيه.

٢٥٥- وقال، قال الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ^(٢): ﴿وَلَقَدْ مَآئِنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَافِي وَالْقُرْآنَاتِ الْعَظِيمِ﴾

[المحر: ٨٧]، وهي أم القرآن^(٣)، فَأَوَّلُهَا^(٤): ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّحْلَيْنِ الرَّجِيمِ﴾.

٢٥٦- وَرَوَى عن ابن مسعود^(٥) [أنه] قال: «يُخْفِي الإمامُ ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّحْلَيْنِ الرَّجِيمِ﴾

﴿^(٦)، وبه يقول الكوفيون^(٧)».

٢٥٧- وروى عن ابن عمر أنه كان يقرأ ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّحْلَيْنِ الرَّجِيمِ﴾، قبل الحمد [ش]،

وقبل السورة^(٨).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) هذه هي الفقرة التي تقدم موضعها في (ب)، وأثبتها هنا مراعاةً لترتيب (أ)، وهي بنحوها وهذا نصُّها في (ب): "قال أبو محمد: قال الشافعي: نرى القراءة خلف الإمام فيما أَسْرُ فيه الإمام وفيما جهر بأم القرآن".

(٣) في (ب): عز وجل.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري (١٣٢/١٧)، ورواه الشافعي في الأم (٢٤٤/٢)، وعبد الرزاق (٩٠/٢) عن سعيد بن جبير رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٥) في (ب): وأولها.

(٦) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي، أسلم قبل عمر، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أول من جهر بالقرآن بمكة، أخذَه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد إسلامه لخدمته، هاجر المجرتين؛ إلى الحبشة وإلى المدينة، وصلى إلى القبلتين، شهد المشاهد كلها مع المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشهد اليرموك، روى عنه من الصحابة: ابن عباس، وابن عمر، وأبو موسى، وغيرهم، توفي سنة اثنتين وثلاثين، وصلى عليه عثمان، وقيل غيره. انظر: أسد الغابة (٢٨٠/٣)، الاستيعاب (٩٨٧/٣).

(٧) رواه ابن أبي شعبة (٤١١/١) عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يخفي ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّحْلَيْنِ الرَّجِيمِ﴾، والاستعاذه، و «ربنا لك الحمد».

(٨) يقصد بها حنيفة وأصحابه. انظر: الأمل وهو المبسوط محمد بن الحسن (٣/١)، بدائع الصنائع (٢٠٤/١).

(٩) أخرجه الشافعي في الأم (٢٤٧/٢) وعبد الرزاق (٩٠/٢: ٢٦٠٨) وابن أبي شعبة (٤١٢/١) والبيهقي

٢٥٨- [قال أبو يعقوب وأبو محمد] وقد روى عمر بن ذر^(١) عن أبيه^(٢) عن رجل سمعه^(٣) عن [سعيد بن]^(٤) [عبد الرحمن] بن^(٥) أبي^(٦) عن أبيه^(٧) قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] فكَانَ يَجْهَرُ بِـ: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْزَيْنِ الرَّجِيمَيْنِ﴾^(٨).

(٢/٤٣)، ورواه من طريق الشافعي في المعرفة (٣٧٥/٢) بلفظ "كان لا يدع ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْزَيْنِ الرَّجِيمَيْنِ﴾

﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْزَيْنِ الرَّجِيمَيْنِ﴾".

(١) هو: عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهذلي، المُرْهَبِي، أبو ذر الكوفي، روى عن سعيد بن جبير، وأبي وائل وجعاعة، وعنه: أبان بن تغلب، وأبو حنيفة، وآخرون، توفي سنة مائة وثلاث وخمسين، وقيل غير ذلك، وهو من الذين عاصروا صفار التابعين، روى له: البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير، قال الحافظ: ثقة، روي بالإرجاء. التقريب (ص ٧١٨)، تهذيب التهذيب (٣/٢٢٣).

(٢) ذر بن عبد الله المُرْهَبِي، روى عن: سعيد بن جبير، وعبد الله بن شداد، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى، وغيرهم، وعنه ابنه عمر، والأعمش، وجعاعة، توفي قبل المائة، وهو من الذين عاصروا صفار التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، قال الحافظ: ثقة عابد روي بالإرجاء. التقريب (ص ٣١٣)، تهذيب التهذيب (١/٥٧٩).

(٣) وقع في مصادر التخریج رواية ذر عن ابن أبيزى بلا وساطة هذا المجهول.

(٤) نهاية (٧/١) من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): "ابن أبيزى"، في (ب): "عبد الرحمن بن أبيزى"، والصواب أن ابن أبيزى هنا هو: "سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى"، فلذلك زدت "سعيد بن".

(٦) هو: سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم، الكوفي، روى عن: أبيه وعن ابن عباس، ورواه، وعنه: عطاء بن السائب، وقادة بن دعامة، وغيرهم، ثقة، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب. انظر: التقريب (ص ٣٨٢)، تهذيب التهذيب (٢/٢٩).

(٧) هو عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الكوفي، من صفار الصحابة - وَكَلَّمَهُمْ كِبَارُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وكان في عهد عمر رجلاً، وهو الذي استعمله نافع بن عبد الحارث على مكة، وقال عنه لِعُمَرَ مَا لَيْقَهُ بِمُسْتَأْنٍ: إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض، وكان على خراسان زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: الاستيعاب (٢/٨٢٢)، الإصابة (٤/٢٣٨).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٤١٢) قال: حدثنا خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه أن عمر جهر بـ: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْزَيْنِ الرَّجِيمَيْنِ﴾، وأخرجه البيهقي (٤٨/٤) وفي المعرفة (٢/٣٧٢) بسنده عن عمر (في المطبوع: عمرو) بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه

٢٥٩- وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ ^(١) عَطَاءٍ ^(٢)، عَنْ أَبِيهِ ^(٣)، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُلُّهُمْ يَجْهَرُونَ بِ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ^(٥).

قال: "صليت خلف عمر بن الخطاب فجهر بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، ثم قال: "وكان ذكر أبيه سقط من كتابي والله أعلم"، يعني: والد عمر بن ذر، وقال في (٣٧١/٢) من المعرفة: "ورواه البويطي عن عمر بن الخطاب، وعن رجال من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، يعني هذا الحديث والذي يليه، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٠/١) بسنده عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال: صليت خلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجهر بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وكان أبي يجهر بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾."

وقال صاحب نصب الراية (٣٥٦/١) "وهذا الأثر مخالف للصحيح الثابت عن عمر: أنه كان لا يجهر، كما رواه أنس، وقد روى عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن أبيه أيضًا عدم الجهر، وروى الطحاوي بإسناده عن أبي وائل قال: كان عمر وعلي لا يجهران بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، فإن ثبت هذا عن عمر.. يُحْتَمَلُ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَهُ مَرَّةً أَوْ بَعْضَ أَهْلِيانَ"، وقال الحافظ في الدرابة (١٣٥/١): "وبارضه حديث أنس".

- (١) في (ب): عن، والثبت من (أ) و(٢) ومراجع التوثيق.
- (٢) هو: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي، روى عن: أبيه، وخالده بن كيسان، وغيرهم، وعنه: شعبة، والسفيانان، وآخرون، توفي سنة مائة وخمس وخمسون، من متابعي التابعين، قال الحافظ: ضعيف، روى له النسائي. انظر: التعريب (ص ١٠٨٩)، تهذيب التهذيب (٤/٤٤٥).
- (٣) هو: عطاء بن أبي رباح - واسمه: أسلم - القرشي مولاها المكي، أبو محمد، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه، ت: سنة ١١٤ على المشهور، وقيل: بعدها، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب. انظر: التعريب (ص ٦٧٧).
- (٤) في (ب): رسول الله.

(٥) أخرجه الخطيب (لعله في كتاب الجهر بالسملة له)، عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٥٧/١) فقال: "... ومنها ما أخرجه الخطيب أيضًا عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه قال: صليت خلف علي بن أبي طالب وعدة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم يجهرون بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وهذا أيضًا لا يثبت، وعطاء بن أبي رباح لم يلق عليًا، ولا صلى خلفه قط، والحمل فيه على ابنه يعقوب، فقد ضعفه غير واحد من الأئمة" وقال البيهقي في المعرفة (٣٧١/٢) "وروى البويطي عن عمر بن الخطاب

٢٦٠- و[قد] رَوَى عن العَطَّافِ بن خالد^(١)، عن نافع^(٢)، عن^(٣) ابن عمر أنه كان يقرأ^(٤) ﴿

يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ إذا استفتح بالقراءة^(٥)، وإذا قرأ السورة التي بعدها^(٦).

٢٦١- قال الشافعي: فعلى كُلِّ مُصَلٍّ خلف إمام^(٧) أن يقرأ خلفه - في كل ما أسر فيه الإمام من الصلاة التي يجهر في بعضها، والصلاة التي يسر فيها كلها - بأَمِّ القرآن وسورة في الأُولَيْنِ^(٨)، وأَمِّ القرآن في الآخرَتَيْنِ^(٩)،^(١٠).

وعن رجال من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال الزبلي (٣٥٧/١) "وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، لأن الشيعة ترى الجهر، وهم أكذب الطوائف، فوضعوا في ذلك أحاديث، وكان أبو علي بن أبي هريرة، أحد أعيان أصحاب الشافعي يرى ترك الجهر ها، ويقول: الجهر ها صار من شعار الروافض، وغالب أحاديث الجهر نجد في رواها من هو منسوب إلى التشيع".

(١) هو: عَطَّاف بن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي، المدني، أبو صفوان، من كبار أتباع التابعين، روى عن أبيه، وزيد بن أسلم ونافع، وغيرهم، وعنه: قتية بن سعيد، وسعيد بن منصور، وغيرهم، توفي قبل مالك - أي قبل سنة مائة وتسع وسبعين -، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في القدر، والترمذي والنسائي، قال الحافظ: صدوق بهم. انظر: التقريب (ص ٦٨٠)، تهذيب التهذيب (١١٢/٣).

(٢) هو: نافع المدني مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الله، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن: ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعنه: الزهري، ومالك، والأوزاعي، والليث، توفي سنة مائة وسبعة عشر، أو بعد ذلك، قال الحافظ: ثمة ثبت فقيه مشهور، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء (٩٥/٥)، التقريب (ص ٩٩٦).

(٣) في (ب): "ابن". فتكون العبارة فيها هكذا: "نافع ابن ابن عمر".

(٤) في (ب): بيسم، بزيادة الباء قبل البسملة.

(٥) في (ب): القراءة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٩٠/٢: ٢٦٠٨) عن ابن جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يدع ﴿يُسِرُّ

لِلَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، ينتهج القراءة بـ: ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، والشافعي في الأم (٢٤٧/٢)،

والبيهقي في المعرفة (٣٧٥/٢) من طريق الشافعي عن مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يدع ﴿يُسِرُّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ لأَمِّ القرآن والسورة التي بعدها، ثم ذكر جماعة رَوَوْا ذلك عن نافع عن ابن عمر، قال: "وفي رواية عبيد الله بن جهره ها في الفاتحة والسورة جميعاً"، ثم أخرجه من طريق يزيد القفري عن ابن عمر، ورواه في السنن الكبرى (٤٣/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٠/١).

(١) في (أ) و(ب) و(م): مصلي.

(٢) في (ب): الإمام.

(٣) في (ب): الأولتين، في (أ): بلا نقط لما بعد اللام، في (م): الأولين.

(٤) في (ب): الآخرين، في (أ) و(م): بلا نقط لما بعد الراء.

(٥) في هذه الفقرة عدة مسائل:

✽ أولاً: حكم قراءة المأموم للفاضة، وفيها قولان عن الإمام الشافعي:

القول الأول: نيب عليه في كل ركعة، في السرية والجهرة، وهو قوله في الأم والبويطي كما ذكر صاحب المذهب، وحكاها المزني من رواية الربيع عن الشافعي، وهو المذهب الصحيح كما ذكر الإمام محيي الدين النووي رَحِمَهُ اللهُ.

القول الثاني: نيب عليه في السرية ولا نيب عليه في الجهرية، وهو المذهب القديم، وقوله في الإملاء -وهو من كتب المذهب الجديد- وهو الذي ذكره المزني من روايته عن الشافعي، وقال عنه النووي: قول ضعيف.

انظر: الأم (٢٣٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٥)، نهاية المطلب (١٣٩/٢)، المذهب (٣٢٠/٣)، البيان (١٩٤/٢)، العزيز (٤٩٢/١)، المجموع (٣٢١/٣)، الروضة (٢٤١/١)، العباب (١٩٥/١)، وقال الرافعي: "وأصحهما أنه نيب عليه أيضاً... وهذا القول يعرف بالجديد، ولم يسمعه المزني من الشافعي رَحِمَهُ اللهُ فَقَدْ نقله عن بعض أصحابنا عنه، يقال إنه أراد الربيع، وأما القول الأول فقد نقله سماعاً عن الشافعي".

قلت: كلام البويطي هنا يتضمن أنه لا يقرأ إلا فيما يسر فيه الإمام، لكنه سيأتي صريحاً بالحكم.

✽ ثانياً: حكم قراءة السورة للمأموم:

لا يقرأ المأموم في الجهرية، ويقرأ في السرية، وكذلك إذا لم يسمع الإمام في الجهرية فإنه يقرأ في الأصح. انظر: المذهب (٣٥٠/٣)، المجموع (٣٥٠/٣)، العباب (٢٠٠/١).

✽ ثالثاً: مشروعية قراءة السورة لغير المأموم، في الأولتين. انظر: الأم (٢٣٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٦)، المجموع (٣٥٠/٣).

✽ رابعاً: قراءة السورة في الركعتين الآخرين وفيها قولان:

الأول: لا يستحب، وهو نص في القديم، ونصه هنا في البويطي وفي المزني، وهو المعتمد.

الثاني: يستحب، وهو نص في الأم والإملاء.

قال النووي في المجموع (٣٥١/٣): "وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الأصح وبه أفق الأكثرين وجعلوا المسألة من المسائل التي يبقى فيها على القديم، قلت: وليس هو قديماً فقط، بل معه نصان في الجديد".

انظر: الأم (٢٥٠/٢) مختصر المزني (ص ١٦) العباب (٢٠٠/١).

٢٦٢- إلا أن يدخل والإمام راكم.. فإنه يجوز أن يُحَرِّمَ قَاتِمًا ويركع معه بلا^(١) قراءة^(٢)،
للضرورة، ولقول 'رسول الله' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ..
فَارْكَعُوا»^(٣).

٢٦٣- فإن ترك السورة وقرأ بأَمِّ القرآن.. أجزأه^(٤).

٢٦٤- وإن^(٥) ترك أَمَّ القرآن، أو ﴿يَسِيرَ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، أو حرفاً من أَمِّ القرآن^(٦)،
-عامداً أو سهواً-^(٧).

٢٦٥- أو نَكَسَ قراءةَ أَمِّ القرآن، أو^(٨) قرأ أولها أو^(٩) آخرها ثم عاد إلى وسطها فقرأه^(١٠)..
فعليه الإعادة في كل ركعة فعل (هذا فيها)^(١١).

(١) في (أ) و(ب): فلا.

(٢) انظر: الأم (٢٥٦/٢)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٢٤/٨)، تحاية المطلب (٣٩٠/٢)، العزيز (٢٠٢/١)،
المجموع (٣١٧/٣)، روضة الطالبين (٢٤٣/١). ولم أجده في المزي مرفئاً، لكن يفهم من قوله: "وإذا أحسنُ
الإمامُ بِرَئِي" وهو راكم.. لم ينتظره، ولكن ملاءمةً خالصةً لله". اهـ. من مختصر المزي (ص٢٢).

(٣) في (ب): النبي.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: إقامة الصف من تمام
الصلاة، (٧٢٢)، ومسلم ك: الصلاة، ب: النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، (٤١٧).

(٥) انظر: الأم (٢٤٤/٢).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) الروضة (٢٤٢/١).

(٨) في من ترك الفأفة ناسياً قولان:

الأول -وهو المعتمد-: أنه لا تسقط عنه القراءة؛ لأن ما كان ركناً في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان، كالركوع
والسجود، وهو أصحهما باتفاق الأصحاب وهو الجديد كما قال النووي.

الثاني: تسقط عنه القراءة بالنسيان، وهو المقدم.

انظر: الأم (٢٤٤/٢)، روضة الطالبين (٢٤٤/١).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): فقرأ.

٢٦٦- قال: فإن كان فعلها^(٣) في الصلاة^(١) كُلَّها.. فعليه إعادتها/كُلَّها.

٢٦٧- قال أبو يعقوب: ذكر يزيد بن زُرَيْع^(٥)، عن خالد الحذاء^(٦)، عن أبي قلابة^(٧)، عن [عمد] بن أبي عائشة^(٨)، عن من شهد ذلك، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لهم: «اتَّقِرُّوْنَ عِظْفِي» وأنا أقرأ؟» فأجابوه بِشْيءٍ، قال: «فَلْيَقْرَأْ أَحَدُكُمْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي نَفْسِهِ»^(٩).

(١) في (ب): فيها هذا.

(٢) انظر: الأم (٢٤٤/٢ - ٢٤٨)، الحاوي (١٠٩/٢)، الروضة (٢٤٣/١).

(٣) في (ب): فعله.

(٤) في (ب): الصلوات.

(٥) هو: يزيد بن زريع، أبو معاوية، البصري، روى عن سليمان التيمي، وحيد الطويل، وغيرهم، وعنه: ابن المبارك، وابن مهدي وآخرون، ثقة ليس، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة مائة واثنان وثمانون، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تهذيب التهذيب (٤١٢/٤)، التريب (ص١٧٤).

(٦) هو خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل، البصري، مولى قريش، وقيل مولى بني مُجاشع، الحذاء، قيل له ذلك؛ لأنه كان عندهم، وقيل: لأنه كان يقول: أخذ على هذا النحو، ثقة يرسل، رأى أنس بن مالك، وروى عن عبد الله بن شقيق وأبي رجاء العطاردي وأبي عثمان التهذي، وجماعة، وعنه الحمادان والثوري وشعبة وخلق، توفي سنة مائة وأربعة عشر، وقيل غير ذلك، وكان قد استعمل على العصور بالبصرة. انظر: تهذيب التهذيب (٥٣٣/١ - ٥٣٤)، تريب التهذيب (ص٢٩٢).

(٧) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، أبو قلابة، أحد الأعلام، روى عن ثابت بن الضحاك الأنصاري، وسمرة بن جندب، وأبي زيد عمرو الخطيب، وغيرهم، وعنه أيوب وخالد الحذاء، وأبو رجاء سلمان مولى أبي قلابة، وطائفة، ثقة كثير الحديث، من الفقهاء ذوي الألباب، توفي سنة (١٠٤هـ). ينظر: تهذيب التهذيب (٢٣٩/٢).

(٨) هو عماد بن أبي عائشة المدني، مولى بني أمية، يقال اسم أبيه: عبد الرحمن، روى عن: أبي هريرة وجابر وغيرهم، وروى عنه: حسان بن عطية وأبو قلابة وغيرهم، له في صحيح مسلم حديث واحد في الدعاء بعد التشهد. انظر: تهذيب التهذيب (٥٩٩/٣)، تريب التهذيب (ص٨٥٨).

(٩) لم أف على لفظ المصنف بهذا الإسناد، لكن وجدته بالإسناد الذي ذكره بعده، ولفظه مطابق تقريباً للفظه.

أما رواية يزيد بن زريع فأخرجها: مسدد (٧٧/٢ - ١٠٦٩) -إتأف الخيرة المهرة قال: ثنا يزيد بن زريع، به، بلفظ: صلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلما قضى صلاته قال: «اتَّقِرُّوْنَ والإمام يقرأ؟» قال: فسكتوا، قال: «اتَّقِرُّوْنَ والإمام يقرأ؟» قالوا: «إنا لنفعل». قال: «فلا تعملوا إلا أن يقرأ أحدكم بأَمِّ الكتاب في نفسه»،

٢٦٨- [قال أبو يعقوب]: وروي أيضا عن [وهيب^(١)، عن أيوب^(٢)]، عن أبي قلابه، عن [٣]^(٣) النبي^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوه^(٥).

وبنحوه البخاري في جزء القراءة (ص ٦٠: ٧٣) عن عبدان عن يزيد بن زريع، به، والبيهقي في المعرفة (٨٣/٣) بسنده عن يزيد بن زريع به.

وتابعه: سفیان الثوري: أخرج حديثه عبد الوزاري (١٢٧/٢-١٢٨-٢٧٦٦)، وعنه أحمد (٦١١/٢٩: ١٨٠٧٠) ورواه أحمد أيضا عن يحيى بن آدم، عن سفیان، به، كما في (٢٠٥/٣٤: ٢٠٦٠٠) وعن عبد الله بن الوليد العدني عن سفیان، به، كما في (٤٦٥/٣٨: ٢٣٤٨١)، والبيهقي (١٦٦/٢) وقال: "هذا إسناد جيد وقد قبل: عن أبي قلابه عن أنس بن مالك، وليس محفوظ"، وكذلك أخرجه في المعرفة (٨٣/٣-٨٤)، ثم قال: "وهذا إسناد صحيح وأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم ثقة فتروك ذكر أئمتناهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه".

وتابعه: شعيب: وأخرج حديثه أحمد (٣٦٤/٣٤: ٢٠٧٦٥).

وتابعه: مسلمة بن محمد الثقفي: وأخرج حديثه ابن أبي عمر العدني (٧٧/٢: ١٠٦٩- إتحاف الخيرة المهرة).

(١) هو: وهيب بن خالد بن عجلان، أبو بكر الباهلي، الحافظ الثبت الإمام، مولاهم البصري الكرابيسي، حدث عن: منصور بن المعتمر، وأيوب، وعبد الله بن طاوس، وطبقته، وعنه: إسماعيل بن علية، وعفان، ومسلم بن إبراهيم، وآخرون، قال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، ثقة ثبت؛ لكن تغير قليلا بآخرة، وهو في الفقه والعلم نظير حماد بن زيد، ورحمة الله عليهم، توفي سنة خمس وستين ومائة. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٣/٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٤٥).

(٢) هو: أيوب بن أبي حمزة كيسان السعدي أبو بكر البصري، مولى عزة، ويقال: مولى جهة، رأى أنس بن مالك، وروى عن: عمرو بن سلمة الجرمي، وحيد بن هلال، وأبي قلابه، وغيرهم، وعنه: الأعمش، وقتادة، والحمادان، والصفيانان، وخلق كثير، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبادة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون سنة. انظر: تهذيب التهذيب (١/٢٠٠)، تقريب التهذيب (ص ١٥٨).

(٣) ذكر البيهقي في المعرفة (٨٣/٣) هذه الفقرة بما فيها من زيادة من (ب)، قال: "وفي مختصر البويطي... وروي أيضا عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوه".

(٤) في (ب): رسول الله.

(٥) أخرجه عبد الوزاري (١٢٧/٢: ٢٧٦٥) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه: «أنفروا معي وأنا أقرا؟» قال: فسكتوا، حتى سألهم ثلاثا، قالوا: نعم، يا رسول الله! قال: «فلا تفعلوا ذلك، ليقرا أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه سرا»، والبيهقي (١٦٦/٢) بسنده عن حماد بن سلمة عن أيوب به، وبسنده عن إسماعيل بن علية عن أيوب به.

وأخرجه ابن حبان (١٦٢/٥: ١٨٥٢) بسنده عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن أيوب عن أبي قلابه عن أنس، ثم

٢٦٩- قال الشافعي: وهكذا أَحِبُّ لِكُلِّ مَنْ صَلَّى ^(١) خَلْفَ إِمَامٍ ^(٢) فيما يجهر ^(٣) فيه الإمام.. أن يقرأ بأَم القرآن.

٢٧٠- وأَحِبُّ أن يكون ذلك في سَكَنَةِ الإمام قَبْلَ أن يقرأ ^(٤)؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٥).

٢٧١- وقال ^(٦) أبو يعقوب يوسف بن يحيى: وكذلك يقول الليث بن سعد والأوزاعي ^(٧) ^(٨).

قال - رحمه الله -: "سمع هذا الخبر أبو قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن بعض أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسمعه من أنس بن مالك، فالطريقان -جيباً- محفوظان، والبيهقي (١٦٦/٢) بسنده عن عبد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس. قال الألباني: ضعيف بهذا السياق. انظر: التعليقات الحسان (٣/٣٣٢).

(١) في (ب): أحب إلى أن يصلى.

(٢) في (ب): الإمام.

(٣) في (ب): جهراً.

(٤) المجموع (٣/٣٦٢)، العزيز (١/٤٩٢)، روضة الطالبين (١/٢٤٣).

(٥) وهو حديث الحسن عن سَفَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه أبو داود ك: الصلاة، ب: السكنة عند الافتتاح، (٧٧٩) و(٧٨٠)، والترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في السكتين، (٢٥١)، وَخَصَّهُ، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في سكتي الإمام، (٨٤٤)، وأحمد (٣٣/٣٨٧: ٢٠٢٤٥) وفي (٣٣/٣٩٥: ٢٠٢٦٥).

وَأَعْلَهُ الدارقطني (١/٣٣٦) بالانقطاع؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقبة.

وقال الحافظ في حديث آخر للحسن عن سمرة: "وقال في «الإمام» من يعمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال.. يصحح هذا الحديث، قلت -أي الحافظ-: وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم، وقيل: لم يسمع منه إلا حديث العقبة وهو قول البزار وغيره". اهـ. من التلخيص الجبر (٢/١٦٤)، ومصححه النووي في الخلاصة (١/٣٧٣)، وضعفه الألباني في الضعيفة (٢/٢٥٥: ٥٤٧).

(٦) في (ب): قال.

(٧) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، الدمشقي، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عمرو، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، والقاسم بن عيمرة، وشداد أبي عمار، وخلق.. حدث عنه: شعبة، وابن المبارك، والوليد بن مسلم، وخلائق، سكن في آخر عمره بيروت مرابطاً، ومها توفي سنة مائة وسبع وخمسين، كانت صنعة الكتابة والترسل، فرائله تؤثر. انظر: تذكرة الحفاظ (١/١٧٨)، تقريب التهذيب (ص ٥٩٣).

(٨) حكاه عنهما في المجموع (٣/٣١٢-٣١٣) الفكي والمقني (٢/٢٦٠).

٢٧٢- قال الشافعي: ومن صَلَّى وحده؛ صلاةً جهرٍ أو صلاةً سِرًّا^(١).. فليقرأ في الأولتين أم القرآن^(٢) وسورة^(٣)، وفي^(٤) الأخرتين^(٥) بأم القرآن، فإن لم يقرأ إلا بأم القرآن في كل ركعة وفيها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.. أجزأه ذلك، وتترك موضع الفضل والاختيار، ولم يَنْبِ لي أن عليه الإعادة.

باب القراءة في صلاة الصبح وغيرها

٢٧٣- أبو حاتم عن الربيع^(٦) قال الشافعي: والقراءة في الصبح بطوالِ المُفَصَّل^(٧) ^(٨)، وفي الظهر بنحو ذلك^(٩)، وفي العصر بدون ذلك^(١٠)، وفي المغرب بقصار المفضل^(١١)، وفي العشاء: ﴿وَأَشْمَتِينَ وَحُصْنَهَا﴾، وغو ذلك^(١٢)، وهكذا معنى ما أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذ بن جبل في العشاء^(١٣).

(١) في (ب): سرا.

(٢) في (ب): أم القرآن في الأولتين.

(٣) في (ب): وسورة.

(٤) في (ب): في.

(٥) في (ب): الأخرتين.

(٦) ليس في (ب) و(٢).

(٧) "القرآن العزيز أربعة أقسام: الطُّولُ، واليُوقُ، والمُتَانِي، والمُفَصَّلُ... والمُفَصَّلُ: ما يلي المتاني من قصار السور؛ سُمِّيَ مُفَصَّلًا لكثرة الفصول التي بين السور بيسم الله الرحمن الرحيم، وقيل: لقلة المنسوخ فيه، وآخره: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، وفي أوله اثنا عشر قولاً... والصحيح عند أهل الأثر أن أوله في" أ١. من البرهان في علوم القرآن (٢٤٤/١-٢٤٦).

لكن صَحَّح النووي أنه من الحجرات إلى آخر الحتمة. انظر: دقائق المنهاج (ص٩٨).

وطوله -أي: المفضل-: إلى ﴿عَمَّ﴾، وأوسطه: منها إلى ﴿الضُّحَى﴾، ومنها إلى آخر القرآن: قصاره، هذا

أقرب ما قيل فيه" أ١. من الإتيان (٢٢٢/١).

(٨) انظر: مختصر المزني (ص١٨)، روضة الطالبين (٢٤٨/١)، المنهاج (ص٩٨).

(٩) أي: بطوال المفضل. انظر: مختصر المزني (ص١٨)، روضة الطالبين (٢٤٨/١)، المنهاج (ص٩٨).

(١٠) وقال في مختصر المزني (ص١٨): "وفي العصر نحوًا مما يقرأه في العشاء، وأحب أن يقرأ في العشاء بسورة

٢٧٤- ويجهر الإمام فيما يجهر به جهراً يُسمع الناس.

٢٧٥- ولا بأس بتلقيح الإمام في الصلاة^(١).

٢٧٦- وإذا كثّر الإمام [في الصلاة] للإحرام.. لم يُكثّر من خلفه حتى يسكت^(٢)، فإن أحرم أخذ معه فكان^(٣) إحرأهما^(٤) سواء؛ لم يفرغ الإمام قبله، أو كثّر قبل الإمام.. فليقطع بسلام، ثم يُحرّم بعد الإمام؛ فإن لم يفعل وصلى.. أعاد.

٢٧٧- ومن أحزم^(٥) فهو^(٦) بالإحرام، ففرغ منه متحياً للركوع، أو في ركوعه^(٧)،

٢٧٨- أو أحزم قاتماً^(٨) بتويبه للإحرام^(٩)، والركوع؛ مثل الذي (١٤/ب) يجد الإمام راكعاً فيكبر

الجمعة ﴿وإذا جاءك المنافقون﴾، وما أشبهها في الطول، وهذه من طوال الفصل، وفي روضة الطالبين (٢٤٨/١)، والمنهاج (ص٩٨) أنه يقرأ بأواسط الفصل.

(١) قال في مختصر المزني (ص١٨): "وفي المغرب: ﴿العاديات﴾ وما أشبهها". وهي من قصار الفصل، وانظر: روضة الطالبين (٢٤٨/١)، المنهاج (ص٩٨).

(٢) قال في مختصر المزني (ص١٨): "في العشاء: بسورة الجمعة و﴿إذا جاءك المنافقون﴾"، وهذه من الطوال. والمعتمد أنه يقرأ بأواسطه كما في روضة الطالبين (٢٤٨/١)، المنهاج (ص٩٨).

(٣) متفق عليه، رواه البخاري ك: الأذان، ب: من شكى إمامه إذا طول، (٧٠٥)، بلفظ: «فلولا صليت بـ: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، «والشمس وضحاها﴾، «والليل إذا يغشى﴾؛ فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في العشاء، (٤٦٥).

(٤) وهي مسألة الفتح على الإمام، وهو مستحب. انظر: المذهب (١٣٤/٤)، المجموع (١٣٤/٤)، روضة الطالبين (٢٩١/١)، حاشية الجمل (٤٣٠/١).

(٥) انظر: البيان (١٧١/٢)، المنهاج (ص١٢٥)، كثر الراغبين (٢٤٧/١)، النجم الوهاج (٣٩٢/٢).

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (أ) و(ز): اخرجهما.

(٨) هنا في (ب) زيادة: "قبل الإمام".

(٩) في (ب): فهو.

(١٠) انظر: الأم (٢٢٨/٢)، المجموع (٢٤٦/٣)، وفيه: "لم تتعد صلاته فرضاً بلا خلاف، وفي انعقادها تلاً.. الخلاف السابق".

(١١) في (ب): يتوي به الاحرام.

تكبيرة بنوي بها^(١) تكبيرة الإحرام والركوع.. لم يميزه ذلك لتكبيرة الإحرام^(٢)، وتُبلغ ما قد صُلِّي، وليقطع^(٣) بسلام^(٤)، ويندئ إحراماً وهو قائم معتدل^(٥) لا يهوي به، وينويه^(٦) للمكتوبة مفرداً، فإن لم يفعل وصَلَّى بإحرام كما وصفنا.. أعاد.

باب في التأمين وقول: «سمع الله لمن حمده»

٢٧٩ - /^(٨) ثنا أبو حاتم، أخبرنا الربيع قال، قال الشافعي: وإذا^(٩) قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ٧] فقال: آمين.. قال^(١٠) من خلفه: «وآمين»^(١١)، وقالوا رجل إن صُلِّي وَحْدَهُ^(١٢).

٢٨٠ - وإن قال الإمام: «سمع الله لمن حمده».. قال: «ربنا ولك الحمد»^(١٣)، وقال من خلفه: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»^(١٤)، كما يقول الإمام سواءً لأنه جعل يُشيع، وكذلك يقول الرجل إن صُلِّي وَحْدَهُ^(١٥).

(١) هنا في (ب) زيادة: "معه".

(٢) في (أ): "لتكبيرة الإحرام"، وفي (ب): "لتكبيرة"، في (ج): "لتكبيرة الإحرام".

(٣) انظر: الأم (٢٢٨/٢)، البيان (١٧١/٢)، وفي أنها لا تجزئه عن القرض وهل تجزئه عن النفل؟ وجهان، روضة الطالبين (٣٧٤/١) وفيه: "فلا تعتقد فرضاً، ولا نفلاً أيضاً على الصحيح".

(٤) في (أ) و(ج): ويقطع.

(٥) انظر: الأم (٢٢٨/٢)، وهذا فيمن كُثِرَ هاوياً للركوع، أما من نوى تكبيرة الإحرام والركوع.. فإنه عدّه غير داخل في الصلاة.. فلا يحتاج حينئذٍ إلى تسليم. وفي روضة الطالبين (٣٧٤/١) أنها لا تعتقد صلاته نفلاً ولا فرضاً، ومقتضاه أنه لا يسلم.

(٦) في (ب): قائماً معتدلاً.

(٧) في (ب): وينوي به.

(٨) نهاية (ب/٧) من (ب).

(٩) في (أ) و(ج): إذا.

(١٠) في (أ) و(ج): وقال.

(١١) انظر: الأم (٢٤٩/٢)، مختصر المزني (ص ١٤).

(١٢) انظر: الأم (٢٥٠/٢).

(١٣) في (ب): لك.

(١٤) انظر: الأم (٢٥٧/٢) مختصر المزني (ص ١٤).

٢٨١- * قال^(٩) أبو حاتم: يقولهما جميعاً أحب إليّ.

٢٨٢- * حدثنا^(١٠) أبو حاتم، قال: ثنا سعيد الله^(١١) بن داود أبو صالح الحراني^(١٢)، قال: حدثنا موسى بن أعين^(١٣)، عن مطرف^(١٤)، عن الشعبي^(١٥)، قال: «يقول الإمام «سمع الله لمن حده، اللهم ربنا ولك الحمد»، ويقول المأموم «ربنا لك الحمد»»^(١٦).

(١) في (ب): لك.

(٢) انظر: الأم (٢٥٧/٢) مختصر المزي (ص ١٤).

(٣) في (ب): إذا.

(٤) انظر: الأم (٢٥٧/٢).

(٥) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هكذا في المخطوطتين: "عبد الله"، وليس في التراجم، والمذكور في التراجم: عبد الغفار بن داود أبو صالح الحراني؛ فإنه من شيوخ أبي حاتم، وذكره له أخا اسمه عبد الله، ولم يذكره بالعلم والتحديث، قال الذهبي عن عبد الغفار: "وكان يكره أن يقال له: "الحراني"، وإنما سُمّي بذلك لأن أخوه: عبد الله وعبد العزيز ولنا خبران، ولهم ثروة ونعمة". ٨١. من سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٠)، فاقه أعلم.

(٨) إن كان هو عبد الغفار، فهو: ابن داود بن مهران بن زياد، الامام المحدث الصادق، أبو صالح البكري، الحراني، ثم المصري، الافريقي المولد، ولد سنة أربعين ومئة، سمع: حماد بن سلمة، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهم، وحدث عنه: البخاري، وأبو بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وخلق كثير، وكان من أهل العلم والجلالة والحشمة، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً على مذهب أبي حنيفة، وكان أحد وجوه المصريين، توفي بمصر في شعبان سنة أربع وعشرين ومئتين، وله أربع ومئتان سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٨/١٠)، التقريب (ص ٦١٧).

(٩) موسى بن أعين الجزري، مولى قريش، أبو سعيد، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد، والأوزاعي، وجماعة، وعنه: ابنه محمد، وسعيد بن أبي أيوب، وآخرون، كان الإمام أحمد يسنن إسناده عليه، ثقة عابد، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة مائة وخمس وسبعين، أو سبع وسبعين، روى له أصحاب الكتب إلا الترمذي، انظر: التقريب (ص ٩٧٨)، تهذيب التهذيب (١٧٠/٤).

(١٠) هو مطرف بن طريف الكوفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، روى عن الشعبي وأبي إسحاق السبيعي، وعنه، وعنه أبو عوانة، وهشيم، وآخرون، ثقة فاضل، من الذين عاصروا مفاخر التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة مائة وإحدى وأربعين، أو بعد ذلك. انظر: التقريب (ص ٩٤٨)، تهذيب التهذيب (٩٠/٤).

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، روى عن علي وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة

باب الجلوس في الصلاة

٢٨٣- "لنا أبو حاتم" حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: ويجلس المصلي في جلوسه بين السجدين على صدر قدميه، ويستقبل^(٣) بصدور قدميه القبلة^(٤)، وكذلك روي^(٥).

والتابعين، وعنه: أبو إسحاق السبيعي، وعاصم الأحول، وجماعات، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، توفي بعد المائة، وعمره نحو من الثمانين. انظر: التقریب (ص ٤٧٥)، تحذيب التهذيب (٢/٢٦٤).

(١) حكى البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣/٣) عن الشعبي أن المأموم يقتصر على الحمد، ولم يذكر عنه ما يقوله الإمام، وفي المعني (١٨٦/٢ و ١٨٩) مثل قوله هنا.

لكن حكى النووي في المجموع (٣٩٣/٣) نقلاً عن ابن المنذر أن مذهب الشعبي أن الإمام ينتص بـ: «سمع الله لمن حمده» ولا يقول غيرها، ومنتص المأموم بـ: «ربنا ولك الحمد» فقط.

(٢) ليس في (ب) و(ج).

(٣) في (أ) و(ج): وليستقبل، والمثبت من (ب) ومعرفة السنن للبيهقي.

(٤) المعتمد: استحباب الاقتراف بين السجدين، كما هو نصه في الأم (٢/٢٦٦) وعنصر المزي (ص ١٤).

والقول الثاني: أنه يجلس على عقبه -وهو الإقواء المشروع- وهو نصه هنا في البويطي، وفي الإقواء حيث قال هناك: "والقعود من السجدة التي يرجع منها إلى السجدة على العقين" نقله عنه البيهقي في المعرفة (٣/٣٧).

انظر: معرفة السنن والآثار (٣٧/٣)، البيان (٢/٢٢٤)، روضة الطالبين (١/٢٦٠)، وفيه: "وفي قول شاذ ضعيف:

يضع قدميه ويجلس على صدرهما"، والمجموع (٤/٤١٤) وقال في (٣/٤١٦): "وقد استحبه الشافعي في

الجلوس بين السجدين في الإقواء والبويطي"، ونهاية المحتاج (١/٥١٧)، معني المحتاج (١/١٧١)، النجم

الرواج (٢/١٥٢)، وعزاء الأخيرين للبويطي، حاشية الجمل (١/٣٧٩-٣٨٠)، وفيه: "هو نوع من الإقواء

المستحب هنا".

(٥) رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما مسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: جواز الإقواء على العقين،

(٥٣٦)، بسنده عن طائوس أنه قال: قلنا لابن عباس في الإقواء على القدمين، فقال: "هي السنة"، قلنا له:

إنا نراه جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: "بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم"، وذكر البيهقي في المعرفة

(٣/٣٧) نص الشافعي هذا، وعزاه للبويطي، ثم قال: "ولعله أراد بما روي في ذلك" ثم ذكر حديث مسلم

السابق بسنده، وأخرج ابن أبي طيبة (١/٢٨٥) من فعل جابر وأبي سعيد وابن عمر وعن العبادلة: عبد الله

بن الزبير وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم .. أنهم كانوا يقيمون بين السجدين في الصلاة، وعبد الوزاري

(٢/١٩١: ٣٠٢٩ و ٣٠٣٣) عن العبادلة الثلاثة.

وجمع البيهقي بين الأحاديث الناهية عن الإقواء وبين هذا فقال في معرفة السنن والآثار (٣/٣٨): "يشتمل أن يكون

٢٨٤- وَيَتَجَنَّبُ^(١) فِي سُجُودِهِ، وَلَا يَجْعَلُ مَرْقَبَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ^(٢).

٢٨٥- وَالْجُلُوسَةُ الْأُولَى: (٣) يَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيَمَنِيَّ، وَيُثَبِّتُ رِجْلَهُ الْيَسْرَى، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا^(٤).

٢٨٦- وَالْجُلُوسَةُ الْآخِرَةُ: (٥) يَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيَمَنِيَّ كَمَا وَصَفْتُ فِي الْجُلُوسَةِ الْأُولَى، وَيُضْطِئُ بِوَرَكِهِ الْأَيْسَرَ إِلَى الْأَرْضِ، وَيُخْرِجُ قَدَمَهُ الْيَسْرَى^(٦) حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ صَدْرِ^(٧) قَدَمِهِ الْيَمَنِيَّ مَبْطُوحَةً^(٨) الصَّدْرِ^(٩).

٢٨٧- وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ نَافِلَةً -فَطَالَ سُجُودُهُ- فَقَدْ قِيلَ: يَتَعَبَّدُ بِمَرْقَبِهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، لِيَطُولَ السُّجُودُ.

٢٨٨- وَيَنْظُرُ الْمُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ^(١)، وَإِنْ رَمَى بَصَرَهُ أَمَامَهُ... كَانَ خَفِيفًا، وَالْخَشْوَعُ أَفْضَلُ.

حديث عائشة -التي عن عقب الشيطان-.. في القعود للشاهد، وحديث حمزة وغيره.. في الإتياء الذي نُسره أبو عبيد حكاية عن أبي عبيدة، وهو جلوس الإنسان على إتيائه ناصباً ففعله مثل إتياء الكلب والسبع، والمراد بما روينا عن ابن عباس أن يضع أطراف أصابع رجله على الأرض ويضع إتيائه على عقبه ويضع ركبته بالأرض وفي هذا جمع بين الأخبار.

(١) التجنّب، هو: أن يرفع ساعديه في السجود عن الأرض، ولا يفتقرشهما، ويتأفها عن جانبيه، ويعتمد على كفيه، فيصيران له مثل جناحي الطائر. النهاية (٣٠٥/١).

(٢) انظر: الأم (٢٦٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠٢).

(٣) في (ب) زيادة "أن".

(٤) وتسمى هذه الهيئة: الافتراش، وهي سنة في كل جلسات الصلاة إلا الأخيرة. انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر

المزني (ص ١٥)، روضة الطالبين (٢٦١/١).

(٥) في (ب): الأخرى، وبعدها زيادة: "أن".

(٦) في (ب): الأيسر.

(٧) في (ب): ممدور.

(٨) في (أ) و(م): مطبوعة.

ويطبعة: بَسْطَةً، وَأَلْقَاءً عَلَى وَجْهِهِ. مختار الصحاح (ص ٦٢)، المصباح المنير (ص ٥٢).

(٩) وتسمى هذه الهيئة: التورك، وهي سنة في التشهد الأخير ويستثنى من ذلك المسبوق ومن عليه سجود سهو،

الأم (٢٦٧/٢) مختصر المزني (١٠٨/٨) روضة الطالبين (٢٦١/١).

(١) انظر: المنهاج (ص ١٠٤)، كثر الراغبين (١٧٢/١)، النجم الوهاج (١٧٦/٢)، مغني المحتاج (١٨٠/١) نهاية

٢٨٩- ولا يلتفت في صلاته يمينا ولا شمالا^(١).

٢٩٠- وإن جاء رجلٌ والإمام في التشهد الآخر؛ فإن أحرم قائما وجلس معه حتى يسلم.. قام بلا إحرام، وصلى بإحرامه الأول^(٢)، وإن بدأ بالإحرام فلم يُتِمَّ قائما وهوى به حتى جلس به فتمَّ إحرامه بعدما جلس.. لم يميزه ذلك، وابتدأ إحراما جديدا قائما معتدلا^(٣)، بعد أن يقطع بسلام^(٤)؛ فإن صَلَّى بهذا الإحرام.. أعاد الصلاة.

٢٩١- وإذا ركع الرجل وضع يديه على ركبتيه^(٥)، وفرَّجَ بين أصابعه^(٦)، وعدل ظهره؛ ولا^(٧) يدعه منحنيًا^(٨).

٢٩٢- وإذا رفع اعتدل قائما^(٩).

٢٩٣- فإن لم يفعل، ولم يطمئن راکعًا، ولم يعتدل رافعا.. أعاد.

٢٩٤- وإذا سجد الرجلُ فقفر^(١٠)، ولم يطمئن جالسا بين السجود والارتفاع في السجود، ولا في التشهد.. أعاد الصلاة^(١١).

المحتاج (٥٤٦/١).

(١) انظر: المنهاج (ص ١٠٩)، "يكبر الالتفات لا الحاجة"، معني المحتاج (٢٠١/١).

(٢) في (ب): الأولي.

(٣) لأنه لا يكون داخلًا في الصلاة المكتوبة إلا بأن يكبر قائما، فإن كبر وهو غير قائم.. انعقدت نافلة، ولم تُزَيَّج عن المكتوبة. انظر: الأم (٢٢٨/٢)، وسبقت المسألة قريبًا.

(٤) لأنه قد انعقدت الصلاة في حق نافلة كما سبق. انظر: الأم (٢٢٨/٢).

(٥) انظر: الأم (٢٥٥/٢)، مختصر المزني (١٠٧/٨)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٦) انظر: مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٧) في (ب): لا.

(٨) انظر: الأم (٢٥٦/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٩) انظر: الأم (٢٥٨/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١)، المنهاج (ص ٩٩).

(١٠) في (أ): ففرا.

(١١) من قوله: "لم يطمئن راکعًا" إلى هنا.. ساقط من (م).

(٣) انظر في مسألة الطمأنينة في السجود: الأم (٢٦٢/٢)، المنهاج (ص ٩٩).

٢٩٥- ومن لم يتكلم بالإحرام^(١) ونواه بقلبه ولم يحرك^(٢) به لسانه^(٣)، أو لم يقرأ بأَم القرآن^(٤) "أو بـ"^(٥) ﴿يَسِّرْ لِلَّهِ الرَّحِيْنَ الرَّحِيْمَ﴾ ونواه بقلبه^(٦)، أو لم يُسَلِّمْ ونواه بقلبه^(٧)، أو^(٨) قرأ بأَم القرآن قراءةً مُتَمَتَّةً ليست بمفهومة؛ وكان يقدر على غير ذلك^(٩).. فَصَلَّى^(١٠) [على ذلك].. أعاد، حتى يلفظ بذلك ويبيته^(١١).

٢٩٦- يضع المُصَلِّي يديه على ركبتيه بين السجود^(١) وفي الجلستين^(٢)، ويقبض أصابع يده اليمنى^(٣)، ويشير بالسبابة بالدعاء^(٤)، ويسقط كفه اليسرى على فخذيه اليسرى^(٥).

وفي مسألة الطمأنينة بين السجدين: الأم (٢٦٢/٢)، مختصر المزني (ص ١٥)، الخلاصة (ص ١٠٢)، المجموع (٤١٨/٤)، المنهاج (ص ٩٩)، وفيه: "حتى يعودَ كُلُّ عَضْوٍ منه إلى مفصله".

(١) في (ب): بالقرآن، والمقصود: تكبيرة الإحرام.

(٢) في (أ) و(ج): تحرك.

(٣) انظر: الحاوي (٩٢/٢)، المذهب والمجموع (٢٥٦/٣)، وحكى النووي عن الإمام الشافعي قوله: "إذا نوى حجباً أو عمرة.. أجزأ وإن لم يتلفظ، وليس كالصلاة لا تصح إلا بالنطق"، وقال: مُرَادُهُ: التكبير. وذكر عن الماوردي أن هذا النقل من كتاب المناهل للشافعي.. ولم أره.

(٤) في (ب) زيادة: "أو قرأ بأَم القرآن ولم يحرك به لسانه، أو لم يقرأ بأَم القرآن" ومعناها مكرر لما أثبت.

(٥) في (أ) و(ج): "و".

(٦) انظر: الأم (٢٥١/٢)، وفيه: "ولا يترتبه أن يقرأ في صدره القرآن؛ ولم ينطق به لسانه".

(٧) قال في المجموع (٢٥٦/٣): "وهذا عامٌ في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والتشهد والسلام والدعاء، سواء واجبها وتلفها، لا ينسب شيء منها حتى يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع ولا عارض؛ فإن لم يكن كذلك.. رفع يديه بحيث يسمع لو كان كذلك، لا يترتبه غير ذلك، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب".

(٨) في (ب): و.

(٩) الأم (٢٥١/٢): "ولو كانت بالرجل مُتَمَتَّة لا تبين معها القراءة أجزأته قراءته إذا بلغ منها ما لا يطبق أكثر منه وأكره أن يكون إماماً وإن أجزأ إذا أيقن أنه قرأ ما يترتبه به صلاته".

(١٠) في (ب): وصلّى.

(١١) هكذا صورتها في (أ): ونسبته.

(١) ولكن الذي في الخلاصة (ص ١٠٣) أنه يضعهما على فخذيه، وفي المجموع (٤١٥/٣) يضعهما على فخذيه قريباً من ركبتيه.

٢٩٧- والمرأة والرجل في الصلاة كلّها سواء في الجلوس؛ غير أنّها تضم^(٥) فحذوها في ذلك لِيَتَضَمَّ بعضُ اللحمِ إلى بعض^(٦).

٢٩٨- وإلا في اللباس؛ فإنها^(٧) لا تصلي مكشوفة الرأس، ولا الشعر، ولا الصدور،^(٨) ولا المعصمين، ولا صدور القدمين، فإن صَلَّت وشيء من ذلك مكشوف -إلا وجهها ويديها إلى مفصل الذراع... أعادت^(٩).

٢٩٩- ومن سبق الإمام بالركوع [والرفع] والخفض والرفع من السجود... كرهت ذلك؛^(١٠) لقول (١٥/ب) التي^(١١) صَلَّيْتُ عَلَى مَوْلَايَ : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(١٢)، ولا يَبِينُ لي أن عليه

(١) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزني (ص١١٥)، الخلاصة (ص١٠٤) المجموع (٤٣٣/٣)، روضة الطالبين (٢٦٢/١)، كلهم قالوا: يضعهما على فخذيه، ونصه في الروضة: "والسنة في التشهدين جميعاً أن يضع يده اليسرى على فخذ اليسرى، واليمين على فخذ اليمين، وينشر أصابع اليسرى ويجعلها قريبة من طرف الركبة بحيث يساوي رؤوسها الركبة".

(٢) وهو الأظهر، فيقبض الخنصر والبنصر قولاً واحداً، ويرسل المسبحة، وفيما يفعله بالإمام والوسطى ثلاثة أقوال:

الأول: يقبضهما أيضاً وهو الأظهر وهو المذكور هنا في البويطي والمزني.

الثاني: يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الإمام مع المسبحة، وهذا نصه في الأم والإملاء.

الثالث: يُحَلِّقُ الإمام والوسطى.

انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزني (ص١٥)، الخلاصة (ص١٠٤)، الحاوي (١٣٢/٢)، المذهب (٤٣٢/٣)، المجموع (٤٣٣-٤٣٤)، المنهاج (ص١٠١).

(٣) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزني (ص١٥)، الخلاصة (ص١٠٤).

(٤) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزني (ص١٥)، المجموع (٤٣٣/٣).

(٥) في (أ) و(ب): يضم.

(٦) انظر: الأم (٢٦٤/٢)، مختصر المزني (ص١٦)، الخلاصة (ص١٠٢)، مختصر أبي شجاع (ص٧٣)، النجم الوهاج (١٥١/٢).

(٧) في (ب): لأما.

(٨) في (ب): الصدر.

(٩) انظر: الأم (١٩٩/٢)، مختصر المزني (ص١٦)، مختصر أبي شجاع (ص٧٤).

(١٠) سَبَقَ الْمَأْمُورُ الْإِمَامَ مَحْرُومًا، بل نص بعضهم على أنه كبيرة من الكبائر -عافانا الله وإياكم- ولا ينبغي أن السلف كانوا يطلقون الكراهة ويقصدون بها التحريم، جاء في المجموع (١٣٠/٤): "ونرم عليه أن يتقدمه

إعادة^(١) لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَأَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِقَامِهِ أَنْ يَجْعَلَ [الله] رَأْسَهُ رَأْسَ جِصَّارِهِ^(٢)، فَكَبِّرْتُ ذَلِكَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ^(٣).

بشيء من الأفعال؛ للحديث المذكور، وقد نهى الشافعي على تحريم سبقه بركن، ونقل الشيخ أبو حامد نَصَّهُ، وَقَرَّرَهُ، وكذلك غيره من الأصحاب.

وفي النجم الوهاج (٣٩٩/٢) "قال البقوي والمتولي: كراهة سبق المأموم الإمام بركن كراهة تحريم، وهذا هو الأصح المنصوص... وغيرها أطلق الكراهة".

لكن قال ابن حجر الميمني في الزواج (٢٨٢/١-٢٨٣): "ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس قبل الإمام أو القيام أو الهوي قلبه مكروه كراهة تنزيه... فإن سبقه بركن... حرم عليه، ولا يعد أن يتم الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة، أو بركنين... بطلت صلاته، ويكون فعله ذلك تسميته كبيرة ظاهرة".
والمراد بمتابعة الإمام هو: أن يجري على إثر الإمام بحيث يكون ابتداءه بكل فعل متأخراً عن ابتداء الإمام به ومتقدماً على فراغه - أي الإمام - منه. انظر: المجموع (١٣٠/٤)، روضة الطالبين (٣٦٩/١)، النجم الوهاج (٣٩٢/٢).

(١) في (ب): رسول الله.

(٢) متفق عليه، وسبق تخريجه.

(٣) في (ب): الإعادة.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج البخاري ك: الأذان، ب: ثم من رفع رأسه قبل الإمام (٦٩١)، بنحوه، وزاد: وَأَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ مَوْرَثَهُ مَوْرَثَ جِصَّارِهِ، ومسلم ك: الصلاة، ب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، (٤٢٧) بخلافه، إلا أنه قال: «الإمام» بدل «إمامه»، ويحول بدل «يجعل».

ولم يَنْ يَنْ في وجه الاستدلال منه؛ إلا أن يكون ذلك لأنه سَمَاءُ إِمَامًا لَهُ، ولا يكون له إمام إن قلنا يبطلان صلاته، أو لأنه لم يَنْ أَنْ ذَلِكَ الْعَمَلُ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ. والله تعالى أعلم.

(٥) في (أ) و(م): بإعادة.

(٦) تَقَدَّمَ المأموم على الإمام في الأفعال.. له أحوال - في المذهب -:

أولاً: السبق إلى الركن: بأن يشرع في الركن قبل إمامه لكنه لا يفرغ منه قبل انتقال الإمام إليه، بحيث يجتمعان فيه، فلم يسبق بركن كامل وإنما بعض ركن، والمذهب أنه لا يبطل الصلاة؛ عمداً كان أو سهواً، وفي وجه شاذ ضعيف: إن تعدد بطلت صلاته. انظر: المجموع (١٣٢/٤).

ثانياً: السبق بركن: لا يبطل الصلاة في أصح الوجهين، وهو الصحيح المنصوص، قال الشيخ محيي الدين النووي: "وهذا أصح وأشهر، ويحكي عن نص الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ". اهـ. من روضة الطالبين (٣٧٣/١)، وانظر: المجموع (١٣٣/٤).

٣٠٠- وَمَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ إِيمَانِهِ.. أعاد الصلاة^(١)، ومن شكَّ أَحْرَمَ مِنْ قَبْلِ إِمَامِهِ أَمْ لَا.. أعاد الصلاة^(٢).

(بَابُ التَّشْهَدِ^(٣))

٣٠١- "أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ"^(٤) قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالتَّشْهَدُ [فِي الصَّلَاةِ]: «الشَّحَادَاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الْعَلِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ^(٥) عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ^(٦) عَلَيْنَا وَعَلَى^(٧) عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ^(٨) أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(٩)، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ^(١٠) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١١).

تَالُفًا: السَّبْقُ بِوَكْتَيْنِ: يُطْلَقُ إِنْ كَانَ مِنْ عَامِلٍ عَالِمٍ بِتَحْرِيمِهِ؛ وَإِلَّا.. فَلَا يُطْلَقُ، لَكِنْ لَا يُقْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ. انظر: المجموع (١٣٣/٤).

انظر: العزيز (١٩٥/٢-١٩٦)، المنهاج (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٧٣/١)، المجموع (١٣٢/٤-١٣٤)، شُفْعَةُ الْمَحْتَاجِ (٣٥٥/٢).

(١) انظر: الأَمُّ (٣٥٣/٢)، العزيز (١٩١/٢ و ١٩٦)، المنهاج (ص ١٢٥ و ١٢٦)، شُفْعَةُ الْمَحْتَاجِ (٣٤١/٢ و ٣٥٣)، المجموع (١٣٠/٤).

(٢) انظر: العزيز (١٩١/٢)، شُفْعَةُ الْمَحْتَاجِ (٣٤١/٢)، المجموع (١٣٠/٤).

(٣) عنوان الباب ليس في (ب).

(٤) ليس في (ب) و(٢).

(٥) في (ب): السَّلام.

(٦) في (ب): السَّلام.

قَالَ فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ (٢٦٣/١): "هَكَذَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ (السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) وَ (السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَوْ تَشْهَدُ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ بِتَشْهَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.. جَازَ، لَكِنْ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ".

(٧) تَمَاتِ (أ/٨) مِنْ (ب).

(٨) فِي (ب): زِيَادَةُ "أَشْهَدُ" هُنَا، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا فِي مَسْحُوحِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٥٤/٣) أَنَّ رِوَايَةَ الرَّبِيعِ بِدُونِ لَفْظِ: "أَشْهَدُ"، وَرِوَايَةُ الْمَرْزِيِّ بِإِثْبَاتِهَا، وَهَذَا الْكِتَابُ يَرْوِيهِ الرَّبِيعُ، بَلْ يَسْمِيهِ الْبَيْهَقِيُّ كَثِيرًا: «مُخْتَصَرُ الْبُيْهَقِيِّ وَالرَّبِيعِ»

(٩) انظر: الأَمُّ (٢٦٩/٢)، المَرْزِيُّ (ص ٢٩)، رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٦٣/١)، النُّجُومُ الْوَهَّاجُ (١٦٢/٢)، وَقَالَ: "وَلَوْ تَشْهَدُ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ بِتَشْهَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَازَ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ" - يَعْنِي تَشْهَدُ ابْنَ عَبَّاسٍ

٣٠٢- قال (٣) أبو حاتم: ونُتَارَ تَشْهَدُ عبد الله بن مسعود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤).

باب السترة للمصلي

٣٠٣- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ويستتر المصلي في صلاته نحو من عظم الذراع طولاً (٥)، وإن لم يجد شيئاً يستتره.. فصلاته جائزة (٦).

٣٠٤- ويذنو المصلي من سترته إذا صلى (٧).

٣٠٥- ولا بأس بالصلاة إلى الطائفتين (٨) بآليت من غير سترة (٩).

٣٠٦- ولا يخطئ المصلي بين يديه خطاً (١٠)؛ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت.. فيتبع (١١).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) في (ب): النبي.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٢/١) لك: الصلاة، ب: التشهد في الصلاة، (٤٠٣).

(٣) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٤) متفق عليه، رواه البخاري لك: الأذان، ب: التشهد في الآخرة، (٨٣١)، ومسلم لك: الصلاة، ب: التشهد في الصلاة، (٤٠٢)، ولفظه: "الشَّحَاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ والطَّيَّاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

(٥) السترة: قدر ثلثي ذراع فصاعداً، كما في المجموع (٢٢٦/٣)، وفتح الوهاب (٤٣٦/١)، وعبارته في روضة الطالبين (٢٩٤/١): قدر مؤخرة الرجل.

(٦) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠)، وذكر في روضة الطالبين (٢٩٤/١) أنها مستحبة.

(٧) وفي اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠) أن السترة والدنو اختيار، وانظر: روضة الطالبين (٢٩٤/١)،

المجموع (٢٢٦/٣) وفيه: "ويدنو بحيث لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع".

(٨) في (أ) و(م): بالطائفتين.

(٩) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠)، وفي حاشية الجمل (٤٣٩/١) أنه لا بأس بالمرور بين يدي

من صلى في المطاف.

(١٠) في المسألة قولان:

الأول - وهو قوله في القدم وستن حرمة - يستحب، وهو المعتمد، والقول الثاني: عدم الاستحباب، وهو المذكور هنا واختاره إمام الحرمين والغزالي، قال في الروضة: "ونعاه -أي الاستحباب- في «البيوطي» لاضطراب الحديث الوارد فيه وضعفه"، والمعتمد: الأول، وهو الصواب الذي أطبق عليه جمهور الأصحاب، كما في

٣٠٧ - ولا يَسْتَبْرَأُ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ وَلَا دَابَّةٍ^(١).

روضة الطالبين (٢٩٤/١-٢٩٥)، وانظر: المجموع (٢٢٦/٣)، فتح الوهاب (٤٣٦/١)، وقال في اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٤/١٠): "وهكذا - والله أعلم - أمره بالخط في الصبراء اختياراً".

(١) حديث الخط: أخرجه أبو داود ك: الصلاة، ب: الخط إذا لم يُتد عَصاً، (٦٨٩)، وابن ماجه ك: إقامة الصلوات والسنة فيها، ب: ما يستمر المصلي (٩٤٣)، وأحمد (٣٥٤/١٢: ٧٣٩٢)، وابن خزيمة (١٣/٢: ٨١١) وعلق عليه الألباني بقوله: إسناده ضعيف مضطرب، وابن حبان (١٢٥/٦: ٢٣٦١) وابن أبي شيبة (٥٣٥/٢) والبيهقي (٢٧٠/٢)، وقال في (٢٧١/٢): "احتج الشافعي رحمه الله بهذا الحديث في القديم، ثم توقف فيه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: «ولا ينط المصلي بين يديه خطاً إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فليتب» وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى وبه التوفيق".

وقال النووي في شرح مسلم (٢١٧/٤): حديث الخط... فيه ضعف واضطراب، وعزا عدم الاستحباب إلى نصه في البويطي.

وقال في المجموع (٢٢٦/٣): "والمتأثر: استحباب الخط؛ لأنه وإن لم يثبت الحديث.. ففيه تحصيل حرم للمصلي، وقد قدعنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام، وهذا من شوا فضائل الأعمال".

وقال الحافظ في بلوغ المرام (ص ٧٢: ١٨٥): "ومصححه ابن حبان، ولم يُهَيِّبْ من زَعَمَ أنه مضطرب، بل هو حسن"، وقال في التلخيص الخبير (٦٨١/١): "مصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار، وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم، وقال الشافعي في البويطي: «ولا ينط المصلي بين يديه خطاً إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت»، وكذا قال في سنن حرمله، قلت -أي الحافظ- وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب، ونوزع في ذلك كما بيته في التكت، ورواه المزني في المبسوط عن الشافعي بسنده وهو من الجديد.. فلا اختصاص له بالقديم".

(٢) في (ب): يستبر.

(١) قال في المجموع (٢٢٧/٣): "قال الشافعي رحمه الله في البويطي: «ولا يستبر بامرأة ولا دابة»، فأما قوله في المرأة.. فظاهر، لأنها ربما شغلت ذهنه، وأما الدابة.. ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يعرض راحلته فيصلي إليها، زاد البخاري في روايته: وكان ابن عمر يفعلها، ولعل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث، وهو حديث صحيح لا معارض له، فبتعين العمل به، لا سيما وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث.. فهو مذهبه، وفي حاشية الجمل (٤٣٧/١) جواز ذلك بشرط أن لا يحصل له بسبب ذلك اشتغال بنا في خشوعه.

٣٠٨- وليدراً المصلي أن يدع رجلاً أو امرأة أو دابة^(١) [أو شيئاً] يمر بين يديه^(٢)، فإن مرَّ بين يديه شيءٌ من ذلك.. لم يفسد^(٣) صلاته^(٤).

٣٠٩- ومن أدرك الإمام رакعاً.. كبر قائماً، وأمكن يديه من ركبته، وتمكَّن راکعاً قبل أن يرفع الإمام رأسه.. فقد أدرك الركعة^(٥).

٣١٠- * حدثنا^(٦) أبو حاتم، قال حدثنا علي بن محمد^(٧)، قال ثنا يحيى بن آدم^(٨)، عن الحسن بن صالح^(٩)، عن عيسى بن أبي (عزة)^(١٠)، أن الشعبي صُلِّي في صحراء.. فألقى الشوط مُعْتَرِضاً^(١١).

(١) في (ب): دابة أو امرأة.

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢٩٥/١)، المجموع (٢٢٨/٣).

(٣) في (أ) و(ج): يفسد.

(٤) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٣٥/١٠)، المجموع (٢٢٩/٣)، روضة الطالبين (٢٩٥/١).

(٥) انظر: الأم (٢٥٦/٢)، اختلاف البرائين من "الأم" (٣٢٤/٨)، كفاية المطلب (٣٩٠/٢)، العزيز (٢٠٢/١)، المجموع (٣١٧/٣)، روضة الطالبين (٢٤٣/١)، ولم أجده في المزي صريحاً، لكن يفهم من قوله: "وإذا أحس الإمام برَجُلٍ وهو راکع.. لم ينتظره، ولكن صلاته خالصة لله". اهـ. من مختصر المزي (ص٢٢).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هو علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي، أبو الحسن الكوفي، مولى زيد بن عبد الله بن عمر، روى عن شائبة محمد ويعلى ابني عبيد الطنافسي وطائفة، وعنه: ابن ماجه، وأبو حاتم وأبو زرعة، وآخرون، من كبار الأئمة عن تبع الأتباع، توفي سنة مائتين وثلاث وثلاثين، أو خمس وثلاثين، ثقة، روى له: النسائي في مسند علي وابن ماجه. انظر: تهذيب التهذيب (١٩٠/٣)، التقريب (ص٧٠٤).

(٨) يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي، أبو زكريا الكوفي، مولى بني أمية، روى عن الثوري، والحسن بن حي، وخلقه، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن المديني، وآخرون، من صغار أتباع التابعين، ثقة حافظ فاضل، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة مائتين وثلاثة. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٧/٤)، التقريب (ص١٠٤٧).

(٩) هو الحسن بن صالح بن صالح بن حي -وهو: حيان- بن شُعْبَةَ المصطفي الثوري، أبو عبد الله الكوفي العابد، روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وعاصم بن بحدلة، وغيرهما، وعنه: ابن المبارك، ووكيع، وخلقه، من كبار أتباع التابعين، ثقة فقيه عابد ومُيِّ بالتشيع، روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري ففي الأدب المفرد، توفي سنة مائة وتسع وستين. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦١/٧)، التقريب (ص٢٣٩).

باب في الجمعة^(١)

٣١١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وقت^(٢) الجمعة: إذا زالت الشمس^(٣).

٣١٢- والمضي إلى الجمعة أفضل^(٤).

٣١٣- وتحب الجمعة على من كان خارجاً من البصر في موضع يُسْمَع فيه نداء الجمعة^(٥)، من المؤذن الصبّ^(٦)، في اليوم الساكن الريح^(٧)، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨): ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وهو قول [سعيد] بن المسيب^(٩).

(١) في (أ) و(م): "هجرة"، والتصويب من كتب الرجال والتصحیح.

(٢) هو: عيسى بن أبي عزة، وهو: يسّاك الكوفي، مولى عبد الله بن الحارث الشعبي، روى عن شرح بن الحارث القاضي، والشعبي، وعنه: القوري وإسرائيل بن يونس، وغيرهما، من الذين عاصروا معارفنا التابعين، روى له أبو داود في القدر، والترمذي والنسائي، ممدوحاً ومما وهم. انظر: تهذيب الكمال (٦٣٦/٢٢)، التقريب (ص٧٦٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٨/١) قال: حدثنا يحيى بن آدم، بهذا الإسناد، عن الشعبي أنه كان يلقي سوطه ثم يصلي إليه.

(٤) في (ب): الجمعة.

(٥) في (ب): ووقت.

(٦) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، وهو مفهوم ما في المزني (ص٤٦) و(ص٤٧).

(٧) انظر: الأم (٣٩٤/٢)، وفيه: "ولا تؤتى الجمعة إلا مشياً... وإن سعى إليها ساع... لم تعد عليه صلاته، ولم أحب ذلك له". وانظر: المزني (ص٤٧).

(٨) انظر: الأم (٣٨١/٢)، المزني (ص٤٤).

(٩) انظر: الأم (٣٨٢/٢)، المزني (ص٤٤).

(١٠) انظر: المزني (ص٤٤)، وذكر في الأم (٣٨٢/٢) اشتراط أن تكون الأصوات هادئة، وهو كذلك في المزني، وزاد شرطاً وهو: أن يكون الرجل مستتبعاً لا غافلاً.

(١) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) هو: سعيد بن المسيب بن خزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي، المخزومي، أبو محمد: سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهّد والورع، من أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأفضله، حتى سُمِّيَ رواية عمر، روى عن: أبي بكر مرسلًا، وعن عمر، وعثمان، وخلق، وعنه:

٣١٤- وقد قيل: تُؤتى^(٢) من ثلاثة أميال^(٣) ^(٤).

٣١٥- وليس على النساء، ولا على العبيد^(٥)، ولا على المسافرين ولا [على] غير المختلطين جمعة^(٦)، فإن شهدوها.. أجزأهم^(٧)، وليغتسلوا - كما يفعل غيرهم - إذا شهدوها^(٨).

٣١٦- وإذا كان في المصر مسجد^(٩) صَلَّى فيه الجمعة أولاً.. فلا^(١٠) يجزئ الآخرين الذين صَلُّوا بعدهم^(١١)، كما لا يجزئ أقواماً^(١٢) لو أرادوا أن يُجْمَعُوا يوم^(١٣) الجمعة جمعة سوى صلاة الإمام، وعليهم أن يعيدوا ظهرها أربعاً^(١٤).

٣١٧- وأي قرية كان فيها أربعون رجلاً حراً بالغاً.. وجبت عليهم الجمعة^(١٥)، وسواء كان فيها أسواق متصلة^(١٦) أو لم تكن، وإن نقص واحد من الأربعين^(١٧).. لم يجزئهم، وَصَلُّوا أربعاً^(١٨).

ابنه محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، والزهرى، وجماعة، قال ابن عمر: «هو والله أحد المتقين»، توفي بعد التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/٢١٧)، تهذيب التهذيب (٢/٤٣).

(١) رواه عنه الشافعي بسنده في الأم (٢/٣٨٢)، ولكن صاحب المغني (٣/٢٤٤) عزاه لابن المسيب القول بأن من كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون.. فعليه الجمعة.

(٢) في (ب): يؤتى.

(٣) الميل: قدر منتهى البصر، وهو ثلث الفرسخ؛ فالفرسخ ثلاثة أميال، والميل يساوي: ١٨٤٨ مترًا، فالفرسخ يساوي: ٦٢٤٤ مترًا. انظر: لسان العرب (١١/٦٣٩)، الإيضاحات العصرية (ص٧١).

(٤) هو قول المالكية والحنابلة، وعزاه ابن قدامة لابن المسيب. انظر: المدونة (١/٢٣٣)، المغني (٣/٢٤٤).

(٥) في (أ) و(ج): العبد.

(٦) انظر: الأم (٢/٣٧٦)، المزني (ص٤٥)، المنهاج (ص١٣٢).

(٧) انظر: الأم (٢/٣٧٦)، المزني (ص٤٥)، المنهاج (ص١٣٢).

(٨) انظر: الأم (٢/٣٩٦).

(٩) في (ب) زيادة: "أو مسجدین يجمع فيهما.. فالجمعة مجزئة لمن صلاها في أول مسجد".

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) انظر: الأم (٢/٣٨٤)، المزني (ص٤٧)، المنهاج (ص١٣٣).

(١٢) في (أ) و(ج): أقوام.

(١٣) في (ب): ليوم.

(١٤) انظر: الأم (٢/٣٨٤)، المزني (ص٤٧)، المنهاج (ص١٣٣).

(١٥) انظر: الأم (٢/٣٧٨-٣٧٩)، المزني (ص٤٤).

٣١٨- وَمَنْ كَانَ فِي بَادِيَةٍ يَبْلُغُ عَدَدُهُمْ أَرْبَعِينَ^(١) رَجُلًا حَرًّا بِالْفَاءِ، وَكَانَتْ^(٢) مَطَالُهُمْ^(٣) بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ؛ لَيْسَتْ مَتَابِذُهُ^(٤) مُتَبَايِنَةً، وَكَانَتْ وَطَنُهُمْ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، لَا يَظْعَنُونَ^(٥) عَنْهَا إِنْ أَقْحَطُوا^(٦)، وَلَا يَرِغْبُونَ عَنْهَا لِحَصْبِ غَيْرِهَا.. وَجَبَتْ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ^(٧).

٣١٩- وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ إِنْ كَانَ بِأَمْرِ إِمَامٍ.. فَذَلِكَ، وَإِلَّا.. وَتِلْكَ ذَلِكَ رَجُلًا مِنْهُمْ.

٣٢٠- وَإِنْ كَانُوا مَتَابِذِي الْبُيُوتِ، إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ مَوَاضِعَ^(١) الْقَطْرِ وَكُلٌّ وَادٍ^(٢) مُخْتَصِبٌ.. فَلَا جُمُعَةَ عَلَى هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي دَارِ مَقَامٍ، إِنَّمَا هِيَ دَارُ طُنُنٍ^(٣) (١٦/ب).

(١) فِي (أ) وَ (ز): مُوتَصِلَةٌ.

(٢) فِي (أ) وَ (ز): أَرْبَعِينَ.

(٣) انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٧٩/٢).

(٤) فِي (ب): أَرْبَعُونَ.

(٥) فِي (أ) وَ (ز): وَكَانَ.

(٦) فِي (ب): "مَطَالُهُمْ"، بَلَا نَقْطَ، وَالَّذِي فِي (أ) يُشْمَلُ "مَطَالُهُمْ" وَ"مَطَالُهُمْ"، فِي (ز): مَطَالُهُمْ.

وَفِي الْمَصْبَاحِ التَّنِيرُ: "الْمِظْلَةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الظَّاءِ: الْبَيْتُ الْكَبِيرُ مِنَ الشَّعْرِ وَهُوَ أَوْسَعُ مِنَ الْخِباءِ... وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: وَأَمَّا الْمِظْلَةُ فَرَوَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَغَيْرُهُ يُبَيِّزُ كَسْرُهَا... وَالْجَمْعُ: الْمِظَالُ" (ص٣١٤-٣١٥)، وَانْظُرْ: تَخْتَارُ الصَّحَاحَ (ص٣٥٧).

(٧) فِي (أ) وَ (ز): مَتَابِذَةٌ.

(٨) طُنُنٌ: ذَهَبٌ وَ سَارٌ لُجْجَةٌ أَوْ حَضُورُ مَاءٍ أَوْ طَلَبُ مَرْتَبٍ أَوْ تَحَوُّلٌ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ أَوْ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، انْظُرْ: مَفَائِيسُ اللَّغَةِ (ص٦١٦)، الْقَامُوسُ مَعَ تَاغِ الْعُرُوسِ (٣٥/٣٦٢-٣٦٣)، تَخْتَارُ الصَّحَاحَ (ص٣٥٦).

(٩) فِي (ب): قَحْطُوا.

(١٠) خِلَافُ الْمُعْتَمَدِ، وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ، وَهُوَ مُقْتَضَى نَصِّ فِي وَالْأَمِّ. انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٧٩/٢)، الْمَرْقِي (ص٤٤)، الْجَمْعُ (٤/٣٦٧-٣٦٨)، قَالَ: "وَأَمَّا أَهْلُ الْخِجَابِ؛ فَإِنَّ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ مِنْ مَوْضِعِهِمْ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا.. لَمْ تَصِحَّ الْجُمُعَةُ فِيهَا بَلَا خِلَافٍ، وَإِنْ كَانُوا دَائِمِينَ فِيهَا شِتَاءً وَصَيْفًا -وَهِيَ بِجُمُعَةٍ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ-.. فَقَوْلَانِ، حِكَايَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي تَعْلِيقِهِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَالتَّوَلِّي وَصَاحِبُ الْعُدَّةِ وَالشَّاشِيِّ وَآخَرُونَ، أَصَحُّهُمَا- بِاتِّفَاقِ الْأُمَمِ- لَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ، وَبِهِ قَطَعَ الْأَكْثَرُونَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّانِي: تَجِبُ عَلَيْهِمْ وَتَصِحُّ مِنْهُمْ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبُيُوطِيِّ. وَاللهُ أَعْلَمُ"، وَيُنَبِّهُ هَذَا ذِكْرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي كَفَايَةِ النَّبِيِّ (٤/٣٠١-٣٠٢)، وَغَرَاهُ لِلْبُيُوطِيِّ، تَقْلَافًا عَنْ حِكَايَةِ الْبَنْدَنِيجِيِّ.

(١) فِي ب مَوَاقِعَ.

(٢) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز): وَادِي.

٣٢١- وَمَنْ أَذْرَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً^(٢)، فسجد فيها مع الإمام سجدتين^(٣).. أضاف إليها ركعة أخرى^(٤) وإن^(٥) لم يدرك إلا ركعة وسجدة واحدة، وسلم الإمام قبل السجدة^(٦) الأخرى.. صلى أربعاً^(٧).

٣٢٢- ومن أحرم مع الإمام يوم الجمعة^(٨) فسها حتى ركع الإمام؛ فإن كانت الأولى.. ركع^(٩) وأتبعه ما لم يرفع رأسه من ركوع الثانية، فإذا رفع [رأسه] من ركوع^(١٠) الثانية.. ألقى الأولى وأتبعه في الثانية وقضى الأولى^(١١).

(١) انظر: الأم (٣٧٩/٢).

(٢) في (ب): ركعة يوم الجمعة.

(٣) في (ب): سجدتين مع الإمام.

(٤) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزني (ص٤٦).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (أ) و(ب): يسجد.

(٧) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزني (ص٤٦)، وَعَلَّلَ ذلك في الأم بقوله "لأنه لا يكون مدركاً لركعة بكسها إلا بأن يسجد سجدتين".

(٨) في (ب): جمعة.

(٩) يعني وحده بعد أن انتهى الإمام من الركوع

(١٠) في (ب): ركوعه.

(١١) انظر: الأم (٤٢٦/٢ ٤٢٧)، وذكر هناك قاعدة مفادها: أن من سهى عن متابعة الإمام حتى سبقه الإمام.. فإنه يتابع صلاة نفسه ويدرك ما فاتته حتى يلحق الإمام ما لم يركع الإمام للركعة التي تليها؛ فإنه حينئذ يتابع الإمام ويركع معه ويقضي الركعة التي فاتته. وذكر في المزني (ص٤٥) هذا الحكم في من رُجِمَ فلم يقدر على السجود، وقال: "قال في الإملاء فيها قولان: أحدهما لا يتبعه ولو ركع، حتى يفرغ مما بقي عليه، والقول الثاني: إن قضى ما فات.. لم يعتد به، وتبعه فيما سواه (قال المزني) قلت أنا: الأول عندي أشبه بقوله؛ قياساً على أن السجود إنما يحسب له إذا جاء والإمام يصلي بإدراك الركوع، ويسقط بسقوط إدراك الركوع، وقد قال: (إن سها عن ركعة.. ركع الثانية معه، ثم قضى التي سها عنها)، وفي هذا من قَوْلِهِ لأُحْدِ قَوْلَيْهِ دليل، والله التوفيق".

٣٢٣- وإن كان أصابه هذا في الركعة الثانية؛ فإن أدرك الإمام قبل أن يسلم.. اعتد بها وقضى الأخرى، وإن لم يدركه إلا بعد ما يسلم.. فليقض^(١) أربعاً^(٢)، وكذلك الظهر يتبعه ما لم يرفع رأسه من الركعة الثانية، فإذا رفع منها.. ألغى الأولى واتبعه في الثانية وقضى الأولى إذا فرغ.

٣٢٤- وليس هكذا من أخذ الإمام رাকعاً فأحرم معه وهو راکع، ثم ذهب ليركع فرفع^(٣) [الإمام] رأسه.. ذلك يسجد^(٤) في هذه الركعة، ولا يركع فيها، ولا يعتد بها، وليقض بدلها بعد فراغه^(٥).

٣٢٥- ويقرأ الإمام يوم الجمعة بسورة «الْجُمُعَةِ» ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾^(٦).

٣٢٦- وإذا جلس الإمام على المنبر.. فلا يصلي أخذ نافلة ممن صلى قبل ذلك^(٧).

٣٢٧- وأما^(٨) من دخل والإمام على المنبر^(٩) أو يعطى.. فليصل^(١٠) ركعتين خفيفتين^(١١)، وكذلك أمر رسول الله ﷺ سَلِيكاً^(١٢) الغطفاني^(١٣)، وكذلك روى أبو سعيد الخدري^(١٤).

(١) في (ب): فليصلي.

(٢) انظر: الأم (٤٢٧/٢) المزني (ص ٤٦).

(٣) في (ب): ورفع.

(٤) في (أ) و(ج): ليسجد.

(٥) وهذا إن كان أدرك ركعة غيرها، أما إن لم يدرك غيرها.. فليصل ظهراً أربعاً. انظر: الأم (٤٢٥/٢)، وهو

مفهوم ما في المزني (ص ٤٦).

(٦) انظر: الأم (٤٢٤/٢) المزني (ص ٤٦).

(٧) انظر: الأم (٣٩٨/٢) المزني (ص ٤٦).

(٨) في (ب): فأما.

(٩) نهاية (ب/٨) من (ب).

(١٠) في (ب): فليصلي.

(١١) انظر: الأم (٤٠٠/٢)، المزني (ص ٤٦)، وليس في المزني أنهما خفيفتان.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ج): سلك.

٣٢٨- وإذا تكلم الإمام.. أنصت له الناس^(٥)؛ من بعد منه ومن قرب^(٦)، وانصرفوا إليه^(٧) وقطعوا الكلام والصلاة؛ إلا من لم يصل^(٨).. فليصل^(٩) ركعتين.

٣٢٩- وإذا^(١٠) زالت الشمس يوم الجمعة.. فلا يسافر أحد حتى يصلي الجمعة^(١١).

٣٣٠- وقد قيل: من أطلع عليه الفجر^(١٢).

(١) هو: سليل بن عمرو، أو: ابن هبة الطفاقي، روى عنه حديثه جابر بن عبد الله؛ حيث أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي ركعتين يوم الجمعة وهو ينطبخ، وكان سليل قد جلس ذلك الوقت قبل أن يركع. انظر: معرفة الصحابة (١٤٣٧/٣)، أسد الغابة (٢٨٩/٢)، الإصابة (١٣٨/٣).

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٩/٢)، والبخاري ك: الجمعة، ب: من جاء والإمام ينطبخ صلى ركعتين خفيفتين، (٩٣١)، ومسلم ك: الجمعة، ب: التحية والإمام ينطبخ، (٨٧٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «بينا النبي صلى الله عليه وسلم ينطبخ يوم الجمعة، إذ جاء رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أمنيت يا فلان؟ قال: لا، قال: «قم فاركع»، واللفظ لمسلم. واستدل به في المزي (ص ٤٦).

(٣) هو أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، استُصِفَ يوم أحد، وفيها استشهد والده، كان أول مشاهده الخندق، يعد من مشهوري الصحابة، ورواهم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير، وروى عن أبي بكر وعمر وغيرهم، وروى عنه: ابن عباس وابن عمر وجابر وآخرون، توفي سنة أربع وسبعين بالمدينة، ودفن في البقيع. انظر: أسد الغابة (٢١٣/٢)، الإصابة (٦٥/٣).

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٩/٢-٤٠٠)، والحميدي (٣٢٦/٢: ٧٤١)، والترمذي، ك: الجمعة، ب: ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام ينطبخ، (٥١١)، وقال: حسن صحيح، وكذلك قال الألباني، والنسائي ك: الجمعة، ب: حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته، (١٤٠٨)، وقال الألباني: حسن صحيح، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام ينطبخ، (١١١٣)، وحسنه الألباني، واستدل به في المزي (ص ٤٦).

(٥) انظر: الأم (٤١٨/٢) المزي (ص ٤٦).

(٦) انظر: الأم (٤٢٠/٢).

(٧) المزي (ص ٤٦).

(٨) في (ب): يصلي.

(٩) في (ب): فليصلي.

(١٠) في (ب): فإذا.

(١١) غير معتمد. انظر: المجموع (٣٦٥/٤).

(١) وهو المعتمد؛ قال في المجموع (٣٦٦/٤): "الأصح عندنا تحريمه"، يعني السفر بين الفجر والزوال، ثم قال:

باب صلاة الجمعة^(٢)

٣٣١- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: ونحب^(٣) الجمعة على من كان خارجاً من المصر،
مِثْنُ يَسْمَعُ النداء من المؤذّن الصّبيّ في اليوم الهادئ الريح.

٣٣٢- ولا تحب الجمعة إلا على أهل الحضر، ولا تحب على أهل البوادي، وإن كانوا أربعين رجلاً.

٣٣٣- ونحب^(٤) على أهل الحضر.. إذا كان في القرية أربعون^(٥) رجلاً حرّاً بالغاً ويحضرُونَ
الخطبة^(٦)، وإن لم يكونوا أربعين [رجلاً].. فلا^(٧) جمعة، وإن كانوا أربعين [رجلاً] وحضروا
الخطبة^(٨) وأحرموا^(٩) مع الإمام.. حازت صلاتهم^(١٠).

"وليس في المسألة حديث صحيح".

وفي المسألة قولان:

الأول: لا يجوز؛ وهو نصه في أكثر كتبه الجديدة. كما في الأم (٣٧٦/٢)، المزني (ص ٤٥).

الثاني: يجوز؛ نص عليه في القاسم وحرمة. انظر: المجموع (٣٦٥/٤).

قال في الأم (٣٧٥/٢) "وإن كان يريد سفرًا.. لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر، ويجوز له أن يسافر قبل الفجر"، وقال في (٣٧٦/٢): "وإذا لزمته.. لم يكن له أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يجمع"، وفي المزني (ص ٤٥): "ومن طلع له الفجر.. فلا يسافر حتى يصلها". انظر: الخلاصة (ص ١٤٥)،
المجموع (٣٦٥/٤).

(١) إلى هنا ترتيب الأبواب متوافق بين النسخ الثلاث، ثم يبدأ الاختلاف، وأنا أسير على ترتيب النسخة (أ)،
وأشير إلى مواقع الأبواب في (ب).

وبعد هذا الباب في (ب): باب: صلاة العيدين والأمر فيهما والعمل، المسمى فيها: "العيدين" فقط.

(٢) هذا الباب موجود في (ب) في (٩٤/أ)، وهو بعنوان: "الجمعة"، دون قوله: "باب صلاة".

(٣) في (ب): تحب.

(٤) في (أ) و(د): ونحب.

(٥) في (ب): أربعين.

(٦) في (ب): ويحضرُوا الجمعة.

(٧) في (ب): ولا.

(٨) في (أ) و(د): الجمعة.

(٩) في (ب): أحرموا.

٣٣٤- [قال الشافعي:] ومن صلى من الأحرار البالغين قبل الإمام أو مع الإمام.. أعادوا الصلاة^(٦٦)؛ لأن وقت الجمعة.. صلاة الإمام الجمعة إذا صلاها في الوقت^(٦٧).

٣٣٥- [قال الشافعي:] ويصلي القوم جماعة إذا فاتتهم الجمعة^(٦٨).

٣٣٦- [قال الشافعي:] وإن خطب بهم وهم أقل من أربعين، ثم ثم أربعين [رجلاً] قبل أن يدخلوا^(٦٩) في الصلاة.. صلى الظهر أربعاً^(٧٠).

٣٣٧- ولا تجزئ صلاة^(٧١) حتى يخطب بأربعين ويحرم بهم^(٧٢).

٣٣٨- ولا يجوز في الأربعين إلا من وجبت^(٧٣) عليه الصلاة؛ الحر البالغ، وإن^(٧٤) كان في الأربعين مسافر^(٧٥).. لم يجز^(٧٦).

٣٣٩- وإن كانوا أربعين، فخطب وأحرم بهم الصلاة، ثم انقضوا إلا ثلاثة، فصلى بهم.. أجزأه، وإن انقضوا إلا رجلين وهو الثالث.. أجزأه، [قال:] وإن كان هو وآخر.. لم يجزه^(٧٧)^(٧٨).

٣٤٠- وفيه قول آخر: لا يجوز [الصلاة] إلا بأربعين [رجلاً] حتى يفرغوا من صلاتهم^(٧٩).

(١) انظر: الأم (٣٧٩/٢) و (٣٨٠).

(٢) انظر: الأم (٣٧٧/٢)، المزني (٤٥) وفيه مسألة ما لو صلوا قبله، وليس فيه التصريح بما لو صلوا معه.

(٣) علل ذلك في «الأم» بقوله: "من قبل أنه لم يكن له أن يُصلّيها، وكان عليه إتيان الجمعة، فلما فاتته.. مثلاًها قضاءً".

(٤) يعني: يصلون الظهر. انظر: الأم (٣٧٧/٢)، المزني (٤٥).

(٥) في (ب): يدخل.

(٦) انظر: الأم (٣٨٠/٢)، وهو مفهوم ما في المزني (٤٤-٤٥).

(٧) في (ب): صلاته هو.

(٨) انظر: المزني (٤٤-٤٥).

(٩) في (ب): وجب.

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (ب): أربعين مسافرين.

(١٢) انظر: الأم (٣٨٠/٢) وعبارته: "ولا أجب في الأربعين إلا من وصفت عليه فرض الجمعة".

(١٣) في (أ) و (ب): لم يجز.

(١٤) غير معتمد.

٣٤١- [قال الشافعي:] وَيُصَلِّي خَلْفَ كُلِّ مَنْ غَلَبَ؛ إِذَا كَانَ إِمَامًا^(٦) يَوْمُ النَّاسِ، وَيُصَلِّي خَلْفَهُ؛ أَمِيرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ أَمِيرٍ^(٧)/^(٨).

٣٤٢- [قال:] وَيُصَلِّي خَلْفَ الْعَبِيدِ^(٩) وَالْمَسَاكِينِ^(١٠).

٣٤٣- فَإِنْ قِيلَ: 'لَيْسَ فَرَضُ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِمَا'^(١١).. قِيلَ: الصَّلَاةُ فَرَضٌ عَلَيْهِمَا^(١٢)، وَهِيَ مُؤَدَّاةٌ عَنْهُمَا إِذَا شَهِدَاهَا،^(١٣) وَيُؤْجَرَانِ عَلَيْهِمَا^(١٤)، وَتَجَزئ عَنْهُمَا لَوْ شَهِدَاهَا^(١٥).

٣٤٤- وَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَاشْغَلَهُ^(١٦) شَيْءٌ، أَوْ أَقَامَ فِيهَا حَتَّى فَاتَهُ وَقْتُ الظُّهْرِ الْآخَرِ.. صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا^(١٧)؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ تَصَلَّى فِي وَقْتِهَا، [قال:] فَإِذَا^(١٨) فَاتَ الْوَقْتُ.. صَلَّى الظُّهْرَ [أَرْبَعًا]^(١٩)/^(٢٠) (ب).

(١) وهو المعتمد: وحكى القولين في الأم (٣٨٠/٢-٣٨١) والمزني (ص ٤٥) دون ترجيح، وقال المزني: "والذي هو أشبه به: إن كان صلى ركعة ثم انقضوا.. صلى أخرى منفردًا، كما لو أدرك معه رجل ركعة.. صلى أخرى منفردًا، ولا جمعة له إلا بهم، ولا لهم إلا به، فأدأوه ركعة بهم.. كأدأهم ركعة به عندني في القياس، وما يدل على ذلك من قوله: أنه لو صلى بهم ركعة ثم أحدث.. بنوا وحدانًا ركعة، وأجزأهم". والمعتمد: اشتراط بقائهم إلى تمام الصلاة، وعبارة المنهاج (ص ١٣٤): "وإن انقضوا في الصلاة.. بطلت، وفي قول: لا؛ إن بقي اثنان".

(٢) في (أ) و(ب): إمام.

(٣) نهاية (أ/٩٤) من (ب).

(٤) انظر: الأم (٣٨٣/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٥) كلنا في النسخ الثلاث، والأنسب: "العبد"، بالإنفراد.

(٦) انظر: الأم (٣٨٣/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٧) في (ب): ليس عليه فرض الجمعة.

(٨) في (ب): عليهم.

(٩) في (ب) زيادة: قال.

(١٠) في (ب): ويؤجرون عليهما.

(١١) انظر: الأم (٣٨٣/٢) المزني (ص ٤٥).

(١٢) في (ب): وشغله.

(١٣) انظر: الأم (٣٨٦/٢) المزني (ص ٤٦).

(١٤) في (ب): وإذا.

٣٤٥- وإن صلى الإمام بالناس الجمعة ركعة في الوقت وركعة بعد الوقت.. كان عليه أن يتم أربعاً^(١)؛ لأنها صلاة قصر، وليس له القصر إلا حيث جعل له.

٣٤٦- [قال الشافعي:] وإن نسي صلاة في السفر، فذكرها في الحضر، أو نسي في الحضر فذكرها في السفر بعد الوقت.. أعاد صلاة حَضْرٍ^(٢)؛ لأن الرخصة لا يُعَدَّى بها موضعها^(٣).

٣٤٧- والحجة في ذلك: أن فَرْضَ صلاة الحَضْرِ أربعاً^(٤)، والسفر ركعتين، فإذا^(٥) أراد أن يُصَلِّي في الحَضْرِ ركعتين.. كان قد صَلَّى في غير الموضع الذي قَصَرَ فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أُمِر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإذا شَكَ أَحَدُكُمْ.. فَلْيَنْتِ عَلَى الْيَقِينِ^(٦).

٣٤٨- والصلاة خلف كُلِّ أميرٍ أو مأمورٍ أو مُتَغَلِّبٍ على بلدةٍ أو غير أمرٍ.. تجزئ، كما تجزئ خلف غير من سَمَّيْتُ^(٧).

٣٤٩- وإن كان بمصرٍ مساجدٌ.. فأَيُّ مسجدٍ جُمِعَ فيه أوَّلُ، إذا كانوا^(٨) أربعين رجلاً.. جاز، وإن أُمِّهُم رجُلٌ غير الوالي.. جاز، وإن كان والياً^(٩) معزولاً فصلَّى بهم.. فهو جائز^(١٠).

(١) انظر: الأم (٣٨٦/٢)

(٢) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، المزني (ص٤٦)، وعبارته: "ومن دخل وقت العصر قبل أن يسلم الإمام من الجمعة.. فعليه أن يتمها ظهراً".

(٣) انظر: الأم (٣٦١/٢) المزني (ص٤٣).

(٤) انظر: الأم (٣٦١/٢) المزني (ص٤٣)، وفيه: "لأن علة القصر هي النية والسفر، فإذا ذهب العلة.. ذهب القصر، فإذا زال وقتها.. ذهب الرخصة".

(٥) في النسخ الثلاث: "أربعاً"، ولا تستقيم إلا مع تخفيف النون، فإن نُقِلَت النون.. كانت "أربع" مرفوعة.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) أخرجه مسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى؟ ثلاثاً أم أربعاً؟.. فليطرح الشك وليبن على ما استيقن..."

(١) في (ب): "بلد و".

(٢) انظر: الأم (٣٨٣/٢) المزني (ص٤٧).

(٣) في (ب): كانا.

(٤) في (ب): والي.

باب غسل الجمعة

٣٥٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: والغسل^(١) اختيار وليس بواجب^(٢)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ أَجْمَعَةً.. فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣)، وقد^(٤) لا يجيء المريض ولا الصحيح للعذر.. فلا يلزمه الغسل^(٥)، وحديث عمر^(٦) حين لم يأمر عثمان بالغسل؛ بعد علم عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأمرهم بالغسل.. أن ذلك ليس بواجب، ولو كان واجباً.. لَأَمَرَ عمر عثمان بالغسل.

٣٥١- [قال الشافعي: وإن صلى الإمام بأحد جالساً.. صلى من خلفه قياماً^(١)؛ واحتج (بأنه)^(٢) آخر فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه^(٣)]^(٤).

(١) انظر: الأم (٣٨٤/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٢) في (ب): الغسل.

(٣) انظر: الأم (٨٣/٢، ٣٩٥)، المزني (ص ٤٥ و ٤٨) وفيه: "وأجب أن يتنظف بغسل".

(٤) في (ب) زيادة: "يوم".

(٥) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الجمعة، ب: فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء؟ (٨٧٧)، بلفظ: «إذا جاء أحدكم الجمعة.. فليغتسل» وفي ب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم، (٨٩٤)، كلفظ المصنف، ومسلم ك: الجمعة، في مطلع الكتاب، (٨٤٤/٢) كلفظه في البويطي هنا.

(٦) زاد هنا في (ب): قبل.

(٧) انظر: المزني (ص ٢١)، وفيه: "... لكل من أراد صلاة الجمعة".

(٨) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري ك: الجمعة، ب: فضل الغسل يوم الجمعة...، (٨٧٨)، وفيه: «إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين، ولم يُسَمَّ، ومسلم ك: الجمعة، في مطلع الكتاب، (٨٤٥)، وصرح باسم أمير المؤمنين ذي النورين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه الشافعي في الأم (٨٤/٢).

(١) انظر: الأم (٣٤١/٢)، المزني (ص ٣٩).

(٢) في المخطوط: بأن.

(٣) استدل به في المزني (ص ٣٩) وذكر أنه ناسخ لقعله الأول، وكذلك البيهقي في معرفة السنن (١٣٦/٤)،

وسبق تخريج الحديث.

(٤) بعد هنا في (ب): الشغار.

باب آخر في صلاة الجمعة^(١)

٣٥٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: ويصلي الرجل إذا دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب.. ركعتين خفيفتين؛ أَمْرُهُ الإمامُ أو لم يَأْمُرْهُ، إلا أن يدخل^(٢) في وقت لا يمكنه [ذلك]^(٣).

٣٥٣- ولا يخطب الإمام إلا قائماً^(٤).

٣٥٤- وإن خطب جالساً/ وهم يعلمونه صحيحاً للقيام.. لم يجزئه ولا إياهم^(٥)، والحجة في ذلك: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطب قائماً^(٦).

٣٥٥- وإن خطب خطبتين^(٧) ولم يجلس بينهما.. صلى أربعاً^(٨)، لأن هذا خلاف السنة^(٩)، إلا أن يكون وقت الجمعة لم يخرج.. فبعد الخطبة بالجلوس ويصلها جمعة^(١٠).

(١) هذا الباب بدليته في نسخة (ب) في (١/٨٢)، وعنوانه فيها: "مسألة الجمعة".

(٢) في (ب): دخل.

(٣) كأنَّ يَدْخُلَ المسجدَ والإمامُ في آخر الخطبة ولا يمكنه أن يصلي ركعتين خفيفتين قبل دخول الإمام في الصلاة، وَغَلَّظَ ذلك في الروضة بقوله: "ثلاثاً يغتوه أول الجمعة مع الإمام". انظر: الأم (٤٠٠/٢)، الخلاصة (ص ١٤٤)، روضة الطالبين (٣٠/٢).

(٤) إن قدر على ذلك. انظر: الأم (٤٠٥/٢)، المزي (ص ٤٦)، الخلاصة (ص ١٤٠)، المجموع (٣٨٣/٤)، روضة الطالبين (٢٦/٢)، المنهاج (ص ١٣٤).

(٥) انظر: الأم (٤٠٧/٢)، المجموع (٣٨٣-٣٨٤/٤)، روضة الطالبين (٢٦/٢).

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري لك: الجمعة، ب: الخطبة قائماً، (٩٢٠)، ومسلم لك: الجمعة، ب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، (٨٦١)، ورواه الشافعي في الأم (٤٠٦/٢).

(١) في (ب): الخطبتين.

(٢) انظر: الأم (٤٠٧/٢)، المجموع (٣٨٤/٤)، وذكر الجلوس من شروط الخطبة في روضة الطالبين (٢٧/٢)، واشترط القيام في الخطبتين والجلوس بينهما من مفردات المذهب. انظر: المجموع (٣٨٤/٤).

(٣) انظر: الحديث السابق، ففيه جلوس النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الخطبتين.

(٤) انظر: الأم (٤٠٧/٢ و ٤١٠).

٣٥٦- وأقل ما يقع عليه [اسم] الخطبة.. أن يحمد الله، ويصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوصي بتقوى الله، ويقرأ شيئاً^(١) من القرآن في الأولى^(٢)، وفي الثانية.. يحمد^(٣) الله، ويصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوصي بتقوى الله، ويدعو^(٤).

٣٥٧- وإن ترك الجلوس حين رقى^(٥) على المنبر.. فلا شيء عليه^(٦).

٣٥٨- ولا تتم^(٧) الخطبتان إلا بقراءة^(٨)، فإن لم يقرأ.. أعاد فخطب وقرأ وأعاد الجمعة، ما يتتبعه وبين خروج وقت الظهر الآخر^(٩)، فإن لم يفعل حتى خرج وقت الظهر الآخر.. أعاد الجمعة ظهراً أربعاً^(١٠).

٣٥٩- [قال الشافعي]: ولو سَلَّمَ رجلٌ على رجلٍ يوم الجمعة.. كرهت ذلك له، ورأيت أن يُرَدَّ عليه بعضُهم؛ لأن ردَّ السلام فرض^(١١).

(١) في (ب): آية.

(٢) غير معتمد، والمعتمد: أنه يجب قراءة القرآن في إحدى الخطبتين أتهما شاء، وهو الصحيح المنصوص في الأم، وصح المزي للبوطي في أنها يجب في الأولى، ولا تجزئ في الثانية، وقيل: يجب فيهما جميعاً، وقيل: لا يجب في واحدة منهما بل هي مستحبة.

ويشترط في الآية كونها مُفَهِّمةً، فلا يكفي ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ النَّظَرُ﴾. انظر: المجموع (٣٨٩/٤)، المنهاج (ص ١٣٤).

(٣) في (أ) و(م): ويحمد.

(٤) انظر: الأم (٤١٠/٢)، إلا أنه لم يذكر الوصية بتقوى الله في الخطبة الأولى، وانظر: المزي (ص ٤٦)، الخلاصة (ص ١٤٠-١٤١)، المجموع (٣٨٨/٤-٣٩٠)، المنهاج (ص ١٣٤).

(٥) في (ب): يركب.

(٦) لأن هذا الجلوس من سنن الخطبة، وبهم هذا الحكم من قوله في الأم (٤٠٨/٢ و ٤١٠): "وإن أذن المؤذن قبل ظهور الإمام على المنبر ثم ظهر الإمام على المنبر... أجزاء"، وانظر: المجموع (٣٩٩/٤)، روضة الطالبين (٣١/٢).

(٧) في (ب): يتم.

(٨) في (ب): بالقراءة.

(٩) تعليق وجيز.

(١٠) انظر: الأم (٤١٢/٢)، المزي (ص ٤٦).

(١١) انظر: الأم (٤١٩/٢) - وهو فيه نزوه -، المزي (ص ٤٧)، المجموع (٣٩٤/٤)، روضة الطالبين (٢٩/٢).

٣٦٠- ولو عطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل.. رجوت أن يسعم؛ لأن التشميت سنة^(١).

٣٦١- ومن أدرك ركعة من الجمعة.. أضاف إليها أخرى، وإن أدركهم وهم جلوس.. صلّى أربعاً^(٢).

٣٦٢- ولو أدرك مع الإمام ركعة، فشك أن يكون سجد معه سجدتين أم لا.. سجد الساعة سجدة، وأضاف إليها ثلاثاً^(٣)، وإن أصاب هذا إماماً^(٤) وكان في وقت [الجمعة].. صلّى [إليها] ركعةً وسجد سجدتي السهو^(٥).

٣٦٣- ولو أن رجلاً مأموماً^(٦) في الجمعة ركع مع الإمام، ثم رُجم فلم يقدر على السجود حتى قضى الإمام سجوده.. تبع الإمام في سجوده ما لم يركع في الثانية،^(٧) فإن تبعه في السجود وقد ركع الإمام في الثانية ورفع^(٨) رأسه وسبقه بسجود الثانية.. جلس معه فتشهد، فإذا^(٩) قضى الإمام صلاته.. قام فقضى ركعة/ (١٨/ب) بسجودها، وتمت له^(١٠).

٣٦٤- وإن لم يسجد للأولى حتى سلم^(١١) الإمام.. أتمّ سجود هذه الركعة،^(١٢) وأضاف إليها ثلاثاً وصلّاها ظهرًا^(١٣) لأنه خرج من إمامة الإمام قبل يتم^(١٤) له معه ركعة بسجديتها،^(١٥) وإنما يني في الجمعة من أدرك ركعة منها [بسجديتها] قبل سلام^(١٦) الإمام.^(١٧)

(١) انظر: الأم (٤١٩/٢)، بحروفي، المزي (ص٤٧)، المجموع (٣٩٤/٤)، روضة الطالبين (٢٩/٢).

(٢) انظر: الأم (٤٢٥/٢)، المزي (ص٤٦)، المجموع (٤٣٢/٤)، روضة الطالبين (١٢/٢)، المنهاج (ص١٣٦)، كفر الراغبين (٢٩٠/١)، نهاية المحتاج (٣٤٥/٢)، شفة المحتاج (٤٨٠/٢).

(٣) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزي (ص٤٦)، الخلاصة (ص١٣٩)، المجموع (٤٣٢/٤)، روضة الطالبين (١٢/٢).

(٤) في (ب): إمام.

(٥) قال في الأم (٤٣٥/٢): "والسهو في صلاة الجمعة كالسهو في غيرها".

(٦) تصحفت في (ب) إلى: "جا هو ما" أ.

(٧) انظر: الأم (٤٢٧-٤٢٦/٢)، روضة الطالبين (١٩/٢).

(٨) في (أ) و(ز): وقد رفع.

(٩) في (ب): وإذا.

(١٠) انظر: الأم (٤٢٧/٢)، روضة الطالبين (١٩/٢).

(١١) في (ب): يسلم.

(١٢) نهاية (٨٢/أ) من (ب).

٣٦٥- والحجة في أنه يتبعه في عمل ركعة ولا يتبعه في عمل ركعتين: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إني قد بدنت^(١)، فمهما أسبقكم به في الركوع.. تدركونه^(٢) في السجود^(٣)»^(٤)؛ فإنما أباح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمأموم أن يعمل خلاف الإمام في ركعة واحدة، لا في ركعتين مختلفتين.

٣٦٦- ومن ركع مع الإمام يوم الجمعة ولم يقدر يسجد بالأرض وأمكنه [أن] يسجد على ظهر رجل.. سجد عليه^(١)، وقد روي عن عمر مثل هذا^(٢).

(١) انظر: الأم (٤٢٧/٢) المزني (ص ٤٦) روضة الطالبين (١٩/٢).

(٢) هكذا بحذف "أن" في النسخ.

(٣) انظر: الأم (٤٢٧/٢) روضة الطالبين (١٩/٢).

(٤) في (ب): صلاة.

(٥) انظر: الأم (٤٢٦/٢) المزني (ص ٤٦).

(٦) الذي روي في الحديث: «يُتَلَسَّطُ»، بالتخفيف، وإنما هو «يُتَلَسَّطُ» بالتشديد، أي: كرت، وأسنت، والتخفيف من اليدانة، وهي: كثرة اللحم، ولم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سميناً. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٥٢/١)، النهاية (١٠٧/١).

(٧) في (ب): تدركوني به، وما نقله البيهقي عنه: "تدركوني في السجود".

(٨) نقل هذه الفقرة البيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤) فقال: "وفي كتاب البويطي والربيع"، ثم ذكر هذه الفقرة، ثم قال: "وأظن هذا الاحتجاج من قبلهما"، أي أنه ليس من كلام الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ وإنما من زيادات البويطي والربيع، والله أعلم، ثم ساق الحديث بإسناده، وقال (٣٢٧/٤): "وهذا بين في المقصود".

(٩) أخرجه أبو داود ك: الصلاة، ب: ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام، (٦١٩)، بلفظ: «لا تبادروني بركوع ولا يسجدوا فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت.. تدركوني به إذا رفعت؛ إني قد بدنت»

وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، (٩٦٣)، وقال الألباني: حسن صحيح، وأخرجه الدارقمي (٣٤٥/١: ١٣١٥)، وابن خزيمة (٤٤/٣: ١٥٩٤)، وابن حبان (٦٠٨/٥: ٢٢٢٩)، والبيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤).

(١) انظر: الأم (٤٢٧/٢) روضة الطالبين (١٨/٢)، وحكاه البيهقي في معرفة السنن (٣٢٧/٤) عن البويطي.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٦٩/١: ٧٠)، وعنه أحمد (٣٤٢/١: ٢١٧)، وعبد الوزاري (٣٩٨/١: ١٥٥٦)، وابن المنذر في الأوسط (١٠٤/٤)، والبيهقي (١٨٢/٣-١٨٣)، وفي المعرفة (٣٢٧/٤)، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إذا اشتد الزحام.. فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه»، قال النووي في خلاصة الأحكام (٨١٥/٢): "رواه البيهقي بإسناد صحيح"، وكذا قال ابن الملقن في شعبة المحتاج (٥٢٩/١).

٣٦٧- فإن^(١) خاف ألا يدركه إذا سجد إلا بعد أن يركع ويرفع رأسه، فترك السجود وَرَكَعَ معه في الثانية وسجد، أو سجد معه بركوع الأولى^(٢).. أَعْتَذَ بِالَّذِي صَلَّى مَعَهُ وَقَضَى^(٣).

٣٦٨- ولو أن إماماً أحرم بقوم يوم الجمعة، ثم رُفِعَ، فَقَدَّمَ رجلاً ممن أدرك معه الخطبة أو الخطبة والإحرام.. صلى بهم الجمعة ركعتين^(٤).

٣٦٩- ولو أن هذا الإمام حين أحدث لم يقدم رجلاً ولم يقدمه 'المأمومون' ولم يتقدم رجل من قِبَلِ نفسه.. صلوا وحدائماً؛ فمن^(٥) أدرك مع الإمام أول ركعة بسجديتها.. أضاف إليها أخرى، ومن لم يدرك معه ركعة^(٦) بسجديتها.. صلى أربعاً^(٧).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): الأول.

(٣) انظر: الأم (٤٢٧/٢)، روضة الطالبين (١٩/٢)، أسنى المطالب (١٢٩/٢).

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢) المزني (٤٥ ص) المجموع (٤٤٦/٤).

والمسألة لها أحوال:

وفي الاستخلاف في الجمعة قولان؛ أظهرهما وهو الجديد المعتمد.. جوازه، -وهو المنصوص في البويطي- والتضريح الآتي مبني على هذا المعتمد. انظر: المجموع (٤٤٥/٤) روضة الطالبين (١٤/٢) المنهاج (ص ١٣٦) تحفة المحتاج (٤٨٤/٢).

• إن استخلف الإمام من لم يقتد به قبل الحدث.. لم يصح بلا خلاف. انظر: الخاوي (٤٢١/٢) المجموع (٤٤٦/٤) كثر الراغبين (٢٩١/١).

• وإن استخلف من اقتدى به قبل الحدث؛ نظر:

فإن كان قد حضر الخطبة والصلاة من أوطأ.. صح استخلافه بلا خلاف. انظر: المجموع (٤٤٦/٤).

• وإن لم يتضرر الخطبة.. قال النووي: "وجهاً؛ أحدهما: لا يصح استخلافه... وأصحهما: الجواز، وبه قطع جماعة، ونقل الصيدلاني هذا الخلاف قولين، المنع عن نفيه في البويطي، والجواز عن نفيه في أكثر كتبه".

قلت: نقله عن البويطي صحيح، وسيأتي قريباً. وانظر: المجموع (٤٤٦/٤)، كثر الراغبين (٢٩٢/١).

• وهذا الذي لم يتضرر الخطبة إن أدرك الركعة الأولى معه.. جاز استخلافه وتمت لهم الجمعة. انظر: المجموع (٤٤٧/٤)، كثر الراغبين (٢٩٢/١).

• فإن لم يدرك الأولى، وأدركه في الثانية.. ففي البويطي: المنع، وأظهر القولين: الجواز، ويُتِمُّها المأمومون جمعة، وأما الخليفة.. فالوجه الصحيح المنصوص أنه لا يتنها جمعة، والمذهب أنه يتنها ظهراً. انظر: روضة الطالبين (١٤/٢) المجموع (٤٤٧/٤) المنهاج (ص ١٣٦) كثر الراغبين (٢٩٢/١).

٣٧٠- [قال الشافعي:] ولا يؤم يوم الجمعة إلا من شهد الخطبة أو صلى ركعة بسجديتها مع الإمام، فأما من أحرم معه ولم يُصلِّ^(٥) معه ركعة ولم يدرك الخطبة.. فلا يؤم فيها^(٦)، فإن أم.. صلى أربعاً، ومن اتهم به.. كذلك^(٧)، وينبغي لمن أدرك مع الإمام ركعة بسجديتها ألا يتبعه، ويصلي نفسه ركعة ويسلم^(٨).

٣٧١- وإن^(١) صلى الإمام بقوم الجمعة وهو جنب ساهياً.. أجزأهم الجمعة، وكان عليه أن/ يعيد ظهرها^(٢) أو يسلم^(٣)، وإن كان^(٤) في وقت الجمعة فخطب الناس^(٥) وصلى الجمعة بهم^(٦) ثانية.. لم يجزئه، ولا تجزئه الجمعة، لأنها قد تمت للمؤمنين [مرة]، وعليه أن يصلي أربعاً^(٧)^(٨).

(١) في (أ) و(م): "المأموم وإن لم".

(٢) في (أ) و(م): ممن.

(٣) في (ب): الركعة.

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢) المزني (ص٤٥) روضة الطالبين (١٦/٢) وفيه: "وتصح جمعة الذين أدركوا مع الإمام الأول ركعة بكل حال، لأنهم لو انفردوا بالركعة الثانية كانوا مدركين للجمعة.. فلا يضر اقتلاؤهم فيها بمصلي الظهر أو النفل".

(٥) في (ب): يصلي.

(٦) غير معتمد، والمعتمد: عدم اشتراط حضور الخطبة، ولا الركعة الأولى في المستخلف، ولكنه يجب أن يكون قد اقتدى بالإمام قبل أن يتحدث، وهو كذلك في الأم (٤٢٩/٢) والمزني (ص٤٥) وانظر: المنهاج (ص١٣٦) مغني المحتاج (٢٩٧/١).

(٧) هذا تبرع على غير المعتمد.

(٨) هذا تبرع على غير المعتمد.

(١) في (ب): فإن.

(٢) أي: إن تم العدد بغيره، وإلا.. فلا. انظر: الأم (٤٢٩/٢) المجموع (١٥٤/٤) روضة الطالبين (١٠/٢) نهاية المحتاج (٣١١/٢) المنهاج (ص١٣٤) الكثر (٢٧٦/١) شفة المحتاج (٤٤٤/٢) أسنى المطالب (١١٩/٢).

(٣) أي: إن ذكر ذلك وهو في الصلاة، ولا يخل له أن يتماذى.

(٤) في (أ) و(م): كانت.

(٥) في (أ) و(م): الثانية.

(٦) في (ب): بهم الجمعة.

(٧) بناءً على أن الجمعة لا تتعدد. انظر: الأم (٤٢٩/٢) المجموع (١٥٥/٤).

(٨) بعد هذا في (ب): "الإمامة".

باب صلاة العيدين والأمر فيهما والعمل^(١)

٣٧٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: صلاة العيدين سنة^(٢) لأهل الآفاق^(٣)، للرجال في المصلى،^(٤) والنساء والعيدين والإماء في منازلهم إن لم يؤذن لهم [أن] يجتمعوا^(٥) مع الناس^(٦).

٣٧٣- وأستحب الغسل لكل هؤلاء يوم الجمعة إن أذن لهم أن يجتمعوا مع الناس، وإلا.. فلا غسل عليهم.

٣٧٤- وأستحب لهم [الغسل] في العيدين^(٧)؛ شهدوا ذلك في المصلى أو لم يشهدوا ذلك،^(٨) وهذا كفصل الإحرام.

٣٧٥- وأستحب أن يجي الرجال والنساء والعيذ ليلة العيدين^(٩)؛ فإنه يُرَوَى أنه يغفر لهم^(١٠).

(١) العنوان في (ب): "العيدين"، فقط، وهذا الباب في (ب) في: (٩/١).

(٢) قال في الأم (٥١٨/٢): "ولا أُرخص لأحد في ترك حضور العيدين عن تلزمه الجمعة"، وقال في المزي (ص٥٠): "ومن وجب عليه حضور الجمعة.. وجب عليه حضور العيدين" وعلق عليه الإمام النووي في المجموع (٦/٥) بقوله: "قال أصحابنا: هذا ليس على ظاهره، فإن ظاهره أن العيد فرض عين على كل من تلزمه الجمعة، وهذا خلاف إجماع المسلمين؛ فيعين تأويله... قال أصحابنا: ومراد الشافعي... أن العيد يتأكد في حق من تلزمه الجمعة". وانظر: الخلاصة (ص١٥٢) المجموع (٥/٥) روضة الطالبين (٧٠/٢) المنهاج (ص١٤١).

(٣) قال في الأم (٥١٨/٢): "وأحب إلي أن يصلى العيدين والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها" والآفاق: النواحي والأطراف، جمع أفق، مختار الصحاح (ص٣٠) المصباح المنير (ص٢٥) مقاييس اللغة (ص٦٤).

(٤) المعتمد أن الأفضل فعلها في المسجد، كما في الأم (٤٩٧/٢). وانظر: المجموع (٨/٥)، وقال في المنهاج (ص١٤١): "وفعلها بالمسجد أفضل، وقيل: بالصمراء إلا لعذر، ويستخلف من يصلي بالضعفة".

(٥) في (أ) و(د): يجتمعوا.

(١) انظر: الأم (٥١٨/٢) المزي (ص٥١) غاية المطلب (٦١٢/٢) المنهاج (ص١٤١) غاية المحتاج (٣٨٦/٢) شفة المحتاج (٤٠/٣).

(٢) انظر: الأم (٤٨٨/٢) المزي (ص٥٠) غاية المطلب (٦١٢/٢).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٧٦/٢).

(٤) انظر: الأم (٤٨٦/٢) روضة الطالبين (٧٥/٢).

(٥) في (أ) و(د): له.

٣٧٦- وأستحب الأكل قبل الغدو^(٢) يوم الفطر^(٣).

٣٧٧- وأحب^(١) أن تؤتى^(٢) الأمصار لصلاة العيدين من حيث تؤتى^(٣) الجمعة من حيث يُسمَعُ النداء للجمعة^(٤).

٣٧٨- ويستحب المشي إلى العيدين^(٥)؛ يخرج إليها^(٦) من^(٧) طريق، ويرجع من أخرى^(٨) ^(٩).

٣٧٩- [وَبَيَّنْتُ لِلْإِمَامِ^(١) فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ^(٢)].

(١) روى الشافعي في الأم^(١) (٤٨٥/٢-٤٨٦) عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «من قام ليلتي العيدين محتسباً..

لم يمت قلبه يوم تموت القلوب»، وعنه البيهقي في المعرفة (١١٨/٥).

وروى ابن ماجه ك: الصيام، ب: في من قام ليلتي العيدين، (١٧٨٢) عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً «من قام

ليلتي العيدين محتسباً لله.. لم يمت قلبه يوم تموت القلوب»، وقال الشيخ الألباني: موضوع، وقال في الضعيفة:

(٥٢١: ١١/٢): ضعيف جداً.

ورواه الطبراني في الأوسط (٥٧/١: ١٥٩) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني: موضوع،

كما في الضعيفة (١١/٢: ٥٢٠).

قال ابن القيم في زاد المعاد (٢٤٧/٢): "ثم نام حتى أصبح، ولم يُخَي تلك الليلة، ولا صبح عنه في إحياء ليلتي

العيدين شيء".

وانظر: البدر المنير (٣٧/٥-٤١) فإنه نقل كلام جمع في تضعيف هذا الخبر.

وضعفه الحافظ العراقي في المغني (٣٤٢/١).

(٢) في (ب): العيد و.

(٣) انظر: الأم (٤٩٢/٢-٤٩٣) المزني (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٦/٢).

(١) في (ب): وأستحب.

(٢) في (أ) و(م): يؤتى، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٣) في النسخ الثلاث: يؤتى.

(٤) انظر: الأم (٥١٨/٢).

(٥) انظر: الأم (٤٩٥/٢) المزني (ص ٥٠).

(٦) في (ب): إليهما.

(٧) في (ب): في.

(٨) في (ب): آخر.

(٩) انظر: الأم (٤٩٥/٢) المزني (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٦-٧٧).

٣٨٠- [وَلَا يُتَنَفَّلُ قَبْلُهَا، وَيَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا لِلْمَأْمُومِ لَا الْإِمَامَ] ^(١).

٣٨١- والتكبير في العيدين سبأ في الأولى سوى تكبيرة الإحرام وسوى التكبيرة ^(٢) التي يهوي بها للركوع، وخمسا في الأخيرة ^(٣) سوى التكبيرة التي قام بها من السجود وسوى التي يهوي ^(٤) بها للركوع ^(٥).

٣٨٢- وَيُظْهِرُ [النَّاسُ] التَّكْبِيرَ حِينَ تَغِيْبُ الشَّمْسُ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْفَيْدَةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [الفرة: ١٨٥]، إِلَى أَنْ يَصْلِيَ الْإِمَامُ ^(٢).

(١) في المخطوط: الإمام.

(٢) انظر: الأم (٥١٤/٢) المزني (ص ٥١).

(٣) خلافاً للمعتد، والمعتد: أن المأموم يتنفل قبلها وبعدها. كما في الأم (٤٩٨/٢-٤٩٩) المزني (ص ٥١)، وعبارة المنهاج (ص ١٤١): "ولا يكره التنفل قبلها لغیر الإمام".

لكن سبأ في الباب التالي في الفقرة: (٣٨٣) قوله: "ولا يصلي الإمام بالمصلي قبل صلاة العيدين ولا بعدها، ولا بأس أن يصلي المأمومون".

(٤) في (أ) و(ب): تكبيرة.

(٥) في (ب): الأخرى.

(٦) في (ب): هوى.

(٧) انظر: الأم (٥٠٧/٢) المزني (ص ٥١) روضة الطالبين (٧١/٢).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) هذا هو التكبير المرسل أو المطلق.

والمعتد: أن التكبير يستمر إلى أن ينحصر الإمام بصلاة العيد. وفي الأم (٤٨٦/٢) والمزني (ص ٥٠) حتى يخرج الإمام للصلاة، وقال المزني: "وقال في غير هذا الكتاب: حتى يفتتح الإمام الصلاة، قال المزني: هذا أقبيس" وذكّر المعتد في روضة الطالبين (٧٩/٢) ثم قال: "وقيل: إلى أن يفرغ منها، وقيل: إلى أن يخرج الإمام إلى الصلاة".

وهل هذا اختلاف بين الأم والمزني وبين البوطي؟ وهل للإمام الشافعي في المسألة أقوال؟ قال في حاشية المطلب (٦١٤/٢): "والطريقة المرضية التي لم يذكر الأئمة غيرها.. أن المسألة ليست على اختلاف قول، والمعتبر تحريم الإمام بالصلاة، وهذا اختيار المزني، وما ذكره الشافعي من خروج الإمام.. أراد المحرم؛ فغير عنه بما يقرب منه؛ فإنه ليس بين خروج الإمام وتحريمه فصل، بل كما -أي: عندما- ينتهي.. يكبر، فجرى ما ذكره الشافعي على مذهب التقريب والاستعارة".

٣٨٣- وَيُظْهِرُ الَّذِي يَغْدُو إِلَى الْمُصَلِّي التَّكْبِيرَ فِي مَشَاهِ إِلَى الْمُصَلِّي وَجُلُوسِهِ فِيهَا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ فَيَفْتَحَ [الصَّلَاةَ] ^(١).

٣٨٤- وَتَكْبِيرُ ^(٢) النِّسَاءِ مِنْ حِينَ ^(٣) تَغِيْبُ الشَّمْسُ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ إِلَى أَنْ يَصْلِيَ الْإِمَامُ ^(٤)، وَلَا يَغْدُونَ إِسْمَاعُ أَنْفُسِهِنَّ.

٣٨٥- وَيَغْدُو [النَّاسُ] إِلَى ^(٥) (ب/١٩) الْعِيدَيْنِ قَبْلَ إِطْلَاعِ الشَّمْسِ [لَوْثَ يَأْتِي الْمُصَلِّي وَالصَّلَاةَ قَدْ حَلَّتْ] ^(٦)، وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَا شَاءَ ^(٧) مَظْهَرًا لِلتَّكْبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ مَصْلَاهُ ^(٨).

٣٨٦- فَحِينَ يَأْتِي... يُصَلِّي بِلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ^(٩)، بِتَكْبِيرٍ ^(١٠) مُتَوَالٍ ^(١١) كَمَا وَصَفْنَا، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ ^(١٢) فَإِذَا فَرَغَ خَطْبٍ ^(١٣)، وَلَا يُعْطَى بِالصَّلَاةِ يَوْمَ النِّحْرِ كَالْفِطْرِ؛ لِشُغْلِ النَّاسِ بِذَبَائِحِهِمْ ^(١٤).

وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا رَأَاهُ الْإِمَامُ -أَعْنِي إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْشَنِي- أَنَّ الشَّافِعِي هُنَا ذَكَرَ مَرَّةً أَنَّهُ يَكْبِرُ إِلَى أَنْ يَصْلِيَ الْإِمَامَ، وَمَرَّةً إِلَى أَنْ يَفْتَحَ الصَّلَاةَ، كَمَا سَأْنِي فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ وَغَيْرِهَا.

(١) انظر: الأُم (٤٨٦/٢-٤٨٧) المَرْي (ص ٥٠) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٩/٢-٨٠).

(٢) فِي (أ) وَ(ب): وَيَكْبِرُ.

(٣) فِي (أ) وَ(ب): حَيْثُ.

(٤) انظر: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٨١/٢).

(٥) مَكْرُورٌ فِي الْأَمَلِ، وَلَيْسَ فِي ب.

(٦) لَكِنْ فِي الْأُم (٤٩٠/٢) وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٦/٢) اسْتِحْبَابُ التَّكْبِيرِ لَهَا لَغَيْرِ الْإِمَامِ.

(٧) انظر: الأُم (٤٩٥/٢) المَرْي (ص ٥٠).

(٨) انظر: المَرْي (ص ٥١) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٦/٢).

(٩) انظر: الأُم (٥٠١/٢) المَرْي (ص ٥١) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٦/٢).

(١٠) فِي (أ) وَ(ب): يَكْبِرُ.

(١١) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): مُتَوَالٍ.

(١٢) انظر: الأُم (٥١٠/٢) المَرْي (ص ٥١) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٢/٢).

(١٣) خَطْبَتَيْنِ، وَأَرَادَ كَاتِبُهُمَا كَأَرَادَهُمَا فِي الْجُمُعَةِ. انظر: الأُم (٥٠٥/٢) المَرْي (ص ٥١) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٣/٢).

(١٤) انظر: الأُم (٤٩٠/٢) المَرْي (ص ٥١).

وَي (ب): لَذَبَائِحِهِمْ.

٣٨٧- ويبدأ بالتكبير خلف الصلوات في أيام^(١) النحر في صلاة الظهر من يوم النحر؛ يكبر في الصلوات كلها؛ مَنْ صَلَّى في بيته، أو في المسجد، حتى ينتهي إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق، فيكبر خلفها ثم يقطع التكبير بعدها^(٢).

٣٨٨- والتكبير خلف الصلوات: «الله أكبر، الله أكبر، [ثلاثاً]، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر،^(٣) والله الحمد، [ثلاثاً]^(٤)، فإن زاد.. فَحَسَنُ^(٥)»، وَيُكَبِّرُ النِّسَاءُ في يَوْحَنَ كَذَلِكَ^(٦).

٣٨٩- والصلوة في العيدين قبل الخطبة^(٧)، فإذا فرغ من الصلاة.. صعد المنبر، وسَلَّمَ وجلس، فإذا أخذ الناس بحالسهِم.. قام فخطب وأنصت 'الناس' له^{(٨) (٩)}.

٣٩٠- ويكبر أول ما يبتدئ الخطبة الأولى بتسعة^(١٠) تكبيرات متوالات ويكبر^(١١) الناسُ بتكبيره، ثم يخطب وينصت الناس [له]، فإذا فرغ من الخطبة الأولى.. جلس جلسة خفيفة، ثم قام فَكَبَّرَ في أولِ الخطبة^(١٢) الثانية بتسعة تكبيرات متوالات، وَيُكَبِّرُ الناسُ بتكبيره^(١٣).

(١) في (ب): يوم.

(٢) هذا هو التكبير المقيد، ولكن المقصد أنه ينتهي صبح آخر أيام التشريق وهذا هو الأظهر والمشهور في المذهب وهو نصه في الأم (٥١٩/٢) والمزني (ص٥١) ودلل على ذلك بقوله "وبلغنا ذلك عن ابن عباس، قال: والصبح آخر صلاة بمنى والناس لهم تبع" -أي: للحجاج-، وفي قول: يبدأ من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر أيام التشريق، قال الإمام محيي الدين النووي: "قال الصيدلاني وغيره: وعليه العمل في الأمصار" وهو الأظهر عند المحققين؛ للحديث". انظر: روضة الطالبين (٨٠/٢) المنهاج (ص١٤٢) مغني المحتاج (٣١٤/١).

(٣) في (ب) زيادة: "الله أكبر".

(١) الصيغة التي نقلها النووي عن البويطي هي: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد". انظر: روضة الطالبين (٨١/٢)، وقال في المنهاج "وصيغته المحبوبة" ثم ذكر هذه الصيغة، وفي الأم (٥٢٠/٢). "فيقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر، حتى يقولها ثلاثاً".

(٢) انظر: الأم (٥٢٠/٢) المزني (ص٥٢) روضة الطالبين (٨١/٢) المنهاج (ص١٤٢).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٨١/٢).

(٤) انظر: الأم (٥٠٥/٢) المزني (ص٥١) روضة الطالبين (٧٣/٢).

(٥) في (ب): له الناس.

(٦) انظر: الأم (٥١٢/٢) المزني (ص٥١)، مغني المحتاج (٣١١/١).

وليس في المزني جلوسه على المنبر بعد السلام وقبل الخطبة، ولم يذكر في «الأم» الانصات.

(٧) في (أ) و(ب): بسبع.

٣٩١- وأختار للحر والعبد والنساء أن يفتسلوا للعبدین؛ شهدوا ذلك في المصلی أو [صلوا] في بيوتهم^(٤).

باب صلاة العبدین لو الاستسقاء^(٥)

٣٩٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: إن شهد شاهدان ليلة ثلاثين أهم رأوا الهلال.. أظفر الناس أي ساعة غُلبَ الشاهدان، فإن غُلبَا قبل الزوال.. صلوا صلاة العيد^(١)، وإن لم يُغلبَا حتى تزول الشمس.. لم يصلوا^(٢)، ولم يكن عليهم إعادة؛ لأنه عمل في وقت، فإذا ذهب الوقت.. لم يعاد^(٣)، كالموتر إذا صليت الصبح.. لم يعاد^(٤)، وكرهني الفجر إذا زالت الشمس.. لم تعاد^(٥)، وكالكسوف والاستسقاء إذا ذهب وقتهما.. لم يعاد^(٦).

(١) في (ب): ثم يكبر.

(٢) في (أ) و(م): خطية.

(٣) انظر: الأم (٥١٤/٢) معني المحتاج (٣١٢/١).

(٤) بعد هذا في (ب): "باب غسل الجمعة والعبدین".

(٥) هذا الباب في (ب): في (٨٣/ب).

(٦) إن بقي من الوقت ما يسع جمع الناس وصلاة العيد أو ركعة منها. انظر: الأم (٤٨٢/٢) نهاية المطلب

(٦٢٩/٢) شعبة المحتاج (٥٥/٣) نهاية المحتاج (٤٠٠/٢).

(٢) انظر: الأم (٤٨٢/٢) نهاية المطلب (٦٣٠/٢) المنهاج (ص١٤٢) شعبة المحتاج (٥٥/٣) نهاية المحتاج

(٤٠١/٢).

(٣) المصنف.. أن الصلاة تكون فائتة، ويشترق قضاؤها من شاء وهو أظهر القولين. انظر: نهاية المطلب (٦٣٠/٢)

و(٣٤٣) المجموع (٥٣٢/٣) و(٣٤/٥) روضة الطالبين (٣٣٧/٢) المنهاج (ص١٤٢) نهاية المحتاج (١٢١/٢)

و(٤٠١) شعبة المحتاج (٢٣٧/٢) النجم الوهاج (٣٠٥/٢).

ونص في الأم (٤٨٢/٢) على مثل ما في البويطي.

وفي المجموع (٥٣٢/٣) أنه يستحب قضاء النوافل المؤقتة، ثم قال: "قال القاضي أبو الطيب وغيره: هذا القول هو

المقصود في الجديد".

وإذا قضيت فهل القضاء أبدًا أم مؤقتًا؟ الأظهر.. أنه غير مؤقت فله القضاء من شاء.

قال في نهاية المطلب (٦٢٨/٢) "هذا الفصل فيه احتياط واختلاط، فلا بد من فضل اعتناء به".

(٤) في روضة الطالبين (٣٣٧/٢) المشهور: أنه يقضي أبدًا، وكذلك في المجموع (٥٣٢/٣) ونهاية المطلب

(٣٤٤/٢).

٣٩٣- وأحب^(٤١) إذا رئي هلال شوال أن يُكَبِّرَ الناس جماعة وفرادى في المساجد^(٤٢) والأسواق والمنازل [والمسافرين]، ولا يقطعوا^(٤٣) التكبير حتى يفتتح الإمام الصلاة في العيد^(٤٤).

٣٩٤- وإن صلى الإمام في مسجد^(٤٥) وصلى وكيله في مسجد... فـ[صلاة]^(٤٦) الذين افتتحوا صلاة^(٤٧) الجمعة أولاً جائزة^(٤٨).

٣٩٥- وأما [صلاة] العيدين.. فيجوز أن تُصَلَّى^(٤٩) في موضعين في الجبلين^(٥٠) وفي^(٥١) المسجد^(٥٢).

٣٩٦- ولا بأس أن يُصَلَّى العيد والاستسقاء في موضعين^(٥٣) أو أكثر من مصر^(٥٤) إذا كان بأمر الوالي، وإن لم يكن بأمر الوالي^(٥٥)، ويُصَلُّونَ مثل صلاة الإمام، وهكذا في صلاة الكسوف^(٥٦).

(١) في أ و ب و ج: يعاد.

(٢) في روضة الطالبين (٣٣٧/٢) المشهور: أنه يقضي أبداً.

(٣) لأنها غير مؤقتة، تفعل لسبب عارض. انظر: المجموع (٥٣٢/٣) روضة الطالبين (٣٣٧/١) نهاية المحتاج (١٢٢/٢). نهاية المطلب (٣٤٥/٢).

(٤) نهاية (٨٣/ب) من (ب).

(٥) في (أ) و(م): المسجد.

(٦) في (أ) و(م): تقطعوا.

(٧) انظر: الأم (٤٨٦/٢) وفيه: "حتى يخرج الإمام للصلاة"، وتقدمت المسألة.

(١) في (ب): المسجد.

(٢) في (أ) و(م): الصلاة.

(٣) انظر: الأم (٣٨٤/٢) المزي (ص٤٧).

(٤) في (أ) و(م): يصلى، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) هكذا صورتها في (أ): موضعين للباندين للمعيد، هكذا صورتها في (ب): **موضعين للباندين للمعيد**، والجبّان، والجبّانة: الصغراء، ومقصوده المصلى، والله أعلم. انظر: مختار الصحاح (ص٩٣).

(٦) في (ب): "في".

(٧) انظر: الأم (٣٨٥/٢-٣٨٦) الخلاصة (ص١٥٣) روضة الطالبين (٧٥/٢) منهاج (ص١٤١) شفة المحتاج (٤٨/٣).

(٨) في (ب): "من مصر أو أكثر".

(٩) في (ب): أو غير أمر الوالي.

(١٠) انظر: الأم (٣٨٦/٢).

٣٩٧- ولا بأس أن يتكلم مُتَكَلِّمُهُمْ بِخُطْبَةٍ^(١)، إذا كان بأمر الوالي، وإن لم يكن بأمر الوالي.. كرهت [ذلك] له؛ للفرقة لا لغره^(٢)^(٣).

٣٩٨- ولا يُصَلِّي الإمام بالمُصَلِّي قبل صلاة العيدين ولا بعدهما، ولا بأس أن يصلي المأمومون^(٤).

٣٩٩- [فإن بدأ بالخطبة قبل الصلاة.. رأيتُ أن يُعَيِّدَ الخطبة]، وإن لم يفعل.. لم يكن عليه إعادة^(٥).

٤٠٠- ويخطب خطبتين يجلس بينهما كما يجلس^(٦) في الجمعة^(٧).

٤٠١- وَيُكَبِّرُ في العيدين سبعاً وخمسةً^(٨).

٤٠٢- وإذا ابتدأ الإمام صلاة العيدين.. كَثُرَ للدخول، ثم يفتح كما يفتح في المكتوبة^(٩)

يقول^(١٠): «وَجَّهْتُ وَجْهِي...»^(١١)، ثم يُكَبِّرُ سبعاً سوى^(١٢) تكبيرة الافتتاح، ثم يقرأ بأَم القرآن و ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْوَقَّارُ إِنَّ الْمُجِيبَ﴾^(١٣)، ثم يُرَكِعُ ويسجد^(١٤)، وإذا قام في الثانية قام بتكبيرة القيام ثم كر بعدها

(١) في (ب): متكلم بخطبته.

(٢) في (أ) و(د): "الفرقة لا غره".

(٣) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، بنحوه، المجموع (٢٩/٥) روضة الطالبين (٧٤/٢).

(٤) في (أ) و(د): "المأمومين"، وانظر التعليق على فقرة (٣٨٠-).

(٥) انظر: الأم (٤٩٨/٢-٤٩٩).

(٦) في (ب): يفعل.

(٧) انظر: الأم (٥١٢/٢).

(٨) انظر: الأم (٥١٤/٢).

(٩) في (ب): للمكتوبة.

(١٠) في (ب): ويقول.

(١١) في (أ) و(د) زيادة: "الآية"، وهو هنا يقصد دعاء الاستفتاح، المُتَعَرِّضُ عنه بالتوجه، ولا يقصد قراءة الآية.

(١٢) في (ب): ليس فيها.

(١٣) أي سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ كاملة، انظر: الأم (٥١٠/٢) المنهاج (ص ١٤١) النجم الوهاج (٥٤١/٢).

(١٤) في (ب): ركع وسجد.

لحسناً، ثم يقرأ بأم القرآن ﴿ أَقْرَبَ السَّاعَةِ ﴾^(١) ثم 'ركع ويسجد' ويقف بين كل تكبيرة فذكر قراءة آية، لا طويلة ولا قصيرة، يُهَلِّلُ اللهَ وَيَحْمَدُهُ^(٢).

٤٠٣- ويرفع يديه في العبدین إذا كَبَّرَ، [وإذا ركع]، وإذا رفع رأسه من الركوع، ويفعل ذلك في كُلِّ تكبيرة^(٣).

٤٠٤- وكذلك/ (٢/ب) في الجنازة^(٤)، وإذا كَبَّرَ لسجدة الشكر^(٥)، ويفعل ذلك لسجود القرآن^(٦) [فائماً وقاعداً]، وكذلك النوافل^(٧).

٤٠٥- وإذا اتفق الخسوف^(٨) والعید في ساعة.. صَلَّى الخسوف^(٩) قبل العید؛ لأن وقت العید إلى الزوال، ووقت الخسوف ذهاب الخسوف، وإن بدأ بالعید ففرغ^(١٠) قبل أن تُجْلِي الشمس.. صَلَّى الخسوف^(١١) وخطب لهما معاً^(١٢).

٤٠٦- وإذا^(١٣) اجتمع عيدٌ وجمعة في يوم.. صَلَّى العید حين نحل الصلاة، ثم أذن لمن حضر من غير أهل المنبر^(١٤) في الانصراف إلى أهلهم إن شاءوا، ولا يعودوا إلى الجمعة، ولا يجوز [هذا] لأحد من أهل المنبر^(١٥)؛ إلا من عذرٌ يُخَوِّزُ له^(١٦) ترك الجمعة^(١٧).

(١) أي سورة القمر كاملة، انظر: الأم (٥١٠/٢) المنهاج (ص ١٤١) النجم الرواهج (٥٤١/٢).

(٢) في (ب): ركع وسجد.

(٣) انظر: الأم (٥٠٧/٢) روضة الطالبين (٧٢-٧١/٢) المنهاج (ص ١٤١).

(٤) انظر: الأم (٥٠٩/٢) روضة الطالبين (٧٢/٢) المنهاج (ص ١٤١).

(٥) انظر: الأم (٥٠٩/٢) روضة الطالبين (١٢٥/٢).

(٦) انظر: الأم (٥٠٩/٢) المنهاج (ص ١١٣).

(٧) انظر: الأم (٥٠٩/٢) المنهاج (ص ١١٤).

(٨) انظر: الأم (٥٠٩/٢).

(٩) في (أ) و(م): الكسوف.

(١٠) في (أ) و(م): الكسوف.

(١١) في (ب): وفرغ.

(١٢) في (ب): للخسوف.

(١٣) انظر: الأم (٥١٧/٢) روضة الطالبين (٨٨/٢).

٤٠٧- وقال: لا أرخص لأحدٍ في ترك حضور العيدين ممن تُلزمه الجمعة^(٧) (أ).

باب غسل الجمعة والعيدين^(١)

٤٠٨- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وغسل الجمعة إنما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ^(٢) الجمعة فليغتسل»^(٣) فمن لم يأتمها من ليس^(٤) عليه إتيانها.. فلا غسل عليه^(٥).

٤٠٩- «وله أن يغتسل^(٦) للعيدين قبل الفجر وبعد الفجر، وقبل الغُدُو^(٧) (أ)، وغسل الجمعة بعد الفجر^(٩).

٤١٠- ثم يخطب وينصت الناس له إذا انقطع تكبيره في العيدين.

(١) في (أ) و(ب): إذا.

(٢) في (ب): مصر.

(٣) في (ب): مصر.

(٤) في (ب) زيادة: مع.

(٥) انظر: الأم (٥١٦/٢) وروضة الطالبين (٧٩/٢) المحتاج (ص٧٩).

(٦) في (أ) و(ب): يلزمه.

(٧) سبقت المسألة في أول باب صلاة العيدين.

(٨) بعد هذا في (ب): "ركاة الفطر".

(٩) هذا الباب في (أ/٩) من (ب).

(٢) زاد في (ب): (إلى) وهو لفظ مسلم.

(٣) متفق عليه، وسبق تخريجه.

(٤) نهاية (أ/٩) من (ب).

(٥) انظر: نهاية المحتاج (٣٢٨/٢).

(٦) في (أ) و(ب): ويغتسلون.

(٧) في (أ) و(ب): الغد.

(٨) ويدخل وقته بنصف الليل. روضة الطالبين (٧٥/٢-٧٦) نهاية المحتاج (٣٩٢/٢-٣٩٣).

(٩) انظر: نهاية المحتاج (٣٢٩/٢).

٤١١- وإذا سهى الإمام عن بعض التكبير وذَكَرَهُ [قبل القراءة.. أعاد، وإن ذَكَرَهُ] بعد الركوع.. مضى على صلاته، ولا شيء عليه، وكذلك الرجل والمرأة ينسيان ذلك في صلاة العيد.. [فلا شيء عليهما، ويُصَلِّيان] لأنفسهما، [وكذلك الرجل والمرأة إذا لم يتعمدا ذلك.. أجزأهما] ^(١).
 ٤١٢- وإذا جاء رجلٌ والإمام على المنبر.. صلى ^(٢) قبل يَدنو ^(٣) إلى المُصَلِّي وكَثُرَ سبْغًا وخمسة، ثم جاء فسمع الخطبة ^(٤).

٤١٣- فإذا فرغ الإمام من خطبته.. انصرف من غير الطريق التي ^(٥) غدا منها.

باب صلاة الخسوف

٤١٤- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وصلاة الخسوف سنة ^(١).
 ٤١٥- فإذا خسفت الشمس أو القمر.. نودي ^(٢): «الصلاة جامعة» ^(٣).
 ٤١٦- وخرج ^(٤) الناس إلى المسجد ^(٥) ثم جاء ^(٦) الإمام فدعَلَ القبلة بغير أذان ولا إقامة ^(٧).

(١) ولو تعمدا ذلك.. أجزأها أيضًا. انظر: الأم (٥٠٧/٢) المجموع (٢٤/٥) نهاية المحتاج (٣٩٠/٢).
 ولو شرع في القراءة ثم تذكر.. مضى في قراءته، ولم يأت بمن على الجديد، وفي القدم: يأتي بمن ما لم يركع. انظر: المجموع (٢٤/٥) نهاية المحتاج (٣٩٠/٢).

(٢) في (ب): فصل.

(٣) في المجموع (٢٩/٥) نسبة هذا القول للبويطي نقلًا عن البندنجي

(١) مخالف المعتمد، والمعتمد: أنه إن كان في المصل.. جلس واستمع ولم يصل التحية ثم إذا فرغ الإمام فله الخيار إن شاء صلى العيد في الصحراء وإن شاء صلاها إذا رجع إلى بيته، وإن كان في المسجد.. فالأصح أنه يصلي العيد وتندرج التحية فيه. روضة الطالبين (٧٤/٢)، المجموع (٢٩/٥) ونقل عن البندنجي حكايته هذا الحكم عن البويطي.

وذكر في الأم (٥١٨/٢) أنه يجلس لسماع الخطبة، فإذا فرغ الإمام من خطبته.. صلى صلاة العيد في مكانه أو بيته أو طريقه، وقال في المجموع إنه المشهور.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) انظر: المجموع (٥١/٥) روضة الطالبين (٨٣/٢) المنهاج (ص ١٤٣).

(٤) في (أ) و(ز): ينادى.

(٥) انظر: الأم (٥٣٢/٢) المزني (ص ٥٢) الخلاصة (ص ١٥٥) المجموع (٥١/٥) روضة الطالبين (٨٥/٢).

٤١٧- فكبر^(٥) تكبيرة واحدة، ثم قرأ بأَم القرآن وشعِ من «سورة البقرة» سرًّا^(٦)، ثم ركع ركوعًا طويلًا نحوًا^(٧) من قراءته^(٨)، ثم رفع رأسه «يسمع الله لمن حمده»^(٩) وثبت^(١٠) قائمًا كما هو

(١) في (أ) و(ب): ويخرج.

(٢) يُسنُّ أن تكون في الجامع. انظر: المهذب (٥١/٥) المجموع (٥١/٥).

(٣) غير واضحة في (ب)، وكأنها "دخل"، وهكذا صورها: ثم خَلَّيَ اللام

(٤) انظر: الأم (٥٣٢/٢).

(٥) في (ب): يكبر.

(٦) سيأتي تصريحه في الفقرة (٤٢٧-) أنه يُسرُّ بالقراءة في صلاة كسوف الشمس فقط، وأما في صلاة خسوف القمر.. فإنه يهرج بها، وهو المختص، قال الإمام النووي: "هذا هو المعروف في المذهب، وبه قطع الأصحاب في جميع طرقهم، ونص عليه الشافعي في الأم والمختصر". هـ. من المجموع (٥٧/٥) وانظر: المزني (ص ٥٢)، النجم الوهاج (٥٦٣/٢).

(١) في (أ) و(ب): نحو.

(٢) للشافعي في قدر التسبيح نصان:

الأول: أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته، وهو نصه هنا. انظر: المجموع (٥٤/٥).

الثاني: أنه يسبح في الركوع الأول: قدر مائة آية من البقرة، وفي الثاني: بقدر ثلثي ركوعه الأول، وفي الثالث: بقدر سبعين، وفي الرابع: بقدر خمسين. كما هو في الأم (٥٣٢/٢)، وفي البويطي في أول باب الكسوف الآتي قريبًا، وفي المزني (ص ٥٢)، لكن في المزني أن قدر الركوع الثاني من الركعة الأول يكون بقدر ما يلي ركوعه الأول. وانظر: المجموع (٥٤/٥).

وقيل في الركوع الثاني: بقدر ثمانين آية. انظر: الخلاصة (ص ١٥٥) نهاية المطلب (٦٣٦/٢)، روضة الطالبين (٨٤/٢)، المنهاج (ص ١٤٣)، تحفة المحتاج (٥٩/٣).

قال في المجموع (٥٥/٥): وأما كلام الأصحاب.. ففيه اختلاف في ضبطه، فوقع في المهذب في الركوع الثاني من الركعة الأول قدر سبعين آية، وفي التنبيه: تسعين آية، وقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني، وصاحب التقريب، والغزالي، والغبوي، وآخرون: قدر ثمانين آية، وقال سليم الرازي في كتابه الكفاية: خمس وثمانون آية، وقال أبو حفص الأبهري: قدر الركوع الأول، وهو غريب ضعيف، والصحيح ما نص عليه الشافعي رحمه الله.. يعني ثلثي ركوعه الأول.

تنبيه: قال في نهاية المطلب (٦٣٦/٢): "وقد نقل الربيع عن الشافعي أنه يسبح في الركوع الأول بمقدار مائة آية ويسبح في الركوع الثاني بمقدار ثلثي الركوع الأول، وهذا تصحيف منه بانطفاق الأئمة؛ فإن ثلثي المائة أقل من سبعين، وقد نصَّ الشافعي في الركوع الثالث على السبعين، فهذا شريف؛ فلعله رأى في كتاب أن الركوع الثاني يلي الأول، كما نقله المزني فحسبه ثلثي الأول".

فقرأ^(١) أيضاً بأَم القرآن ونحو^(٢) من «[سورة] آل عمران»^(٣) سرّاً، ثم يركع^(٤) ركوعاً طويلاً نحو^(٥) من قراءته، ثم رفع رأسه ثم قال: «سمع الله لمن حمده»، ثم خرّ ساجداً فسجد سجدتين تأتيتين طويلتين، [يقسم] في كل سجدة نحو^(٦) مما أقام في ركوعه^(٧) ثم قام فقرأ بأَم القرآن ونحو^(٨) من «سورة النساء» سرّاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحواً من قراءته، ثم رفع^(٩) رأسه بسمع الله لمن حمده، ثم ثبت قائماً ثم قرأ نحو^(١٠) من «سورة المائدة» سرّاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو^(١١) من قراءته، ثم

(١) في (ب): بتكبير.

(٢) انظر: المزني (ص٥٢) المجموع (٥٧/٥) وقال: "نص عليه الشافعي في الأم ويختصر البويطي والمزني والأصحاب".

(٣) في (ب): وبشت.

(٤) في (ب): يقرأ.

(٥) في (ب): ونحو.

(٦) اتفق نص الشافعي أنه يقرأ في القيام الأول البقرة أو نوحها، وله فيما يقرأ في القيام الثاني والثالث والرابع نصان:

أحدهما: نصه هنا في البويطي: أنه يقرأ في القيام الثاني بعد الفاتحة نحو سورة آل عمران، وفي الثالث: نحو سورة النساء، وفي الرابع: نحو المائدة.

والثاني: نصه في الأم والمزني وفي موضع آخر في البويطي: أنه يقرأ بعد الفاتحة قدر مائتي آية من سورة البقرة، وفي الثالث.. قدر مائة وخمسين منها، وفي الرابعة.. قدر مائة منها.

وأعتمد صاحب المذهب وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم بنصه في الأم، وأعتمد جماعات من الحراسانيين بنص البويطي، وقال المحققون: ليس هذا اختلافاً محققاً بل هو للتقريب، وهما متقاربان. انظر: المزني (ص٥٢)، المجموع (٥٤/٥) العزيز (٣٧٣-٣٧٤) روضة الطالبين (٨٤/٢) تحفة المحتاج (٥٩/٣) النجم الوهاج (٥٦٠/٢).

(١) في (ب): ركع.

(٢) في (أ) و(د): نحو.

(٣) في (أ) و(د): نحو.

(٤) عزاه إلى البويطي في المنهاج (ص١٤٣) وفي المجموع (٥٥/٥)، وقال: "وهذا نصه بنحوه" وذكر فيها لفظ "يقسم"، لكن في نقله عنه: "يسجد" بدل "فسجد".

(٥) في (ب): نحواً.

(٦) في (ب): يرفع.

(٧) في (ب): و.

رفع رأسه فقال «سمع الله لمن حمده»، ثم خرَّ ساجداً، فسجد^(٢) سجدتين تأمّنين طويلتين، [يقيم] في كلِّ سجدة «نحواً مما^(١) أقام في ركوعه، ثم تشهد ودعا وسلم^(٥)».

٤١٨- فإذا فرغ.. خطب الناس؛ فحمد الله وأثنى عليه، وذكرهم الله، وحوّفهم عقاب الله، وأمرهم بالصدقة والدعاء والرغبة إلى الله جل ثناؤه، والتزوع عن محارمه، والتقرب إلى الله عزّ وجلّ بنوافل الخير^(١).

٤١٩- ويصليّ لحسوف الشمس والقمر متى حسف بهما؛ بعد الصبح وبعد العصر وفي كل حين؛ لأهما ليستا^(٢) بنافلتين، ولكتهما واجبتين وجوب سنة^(٣).

٤٢٠- فمن أدرك ركعة.. صلى أخرى^{(١) (٢)} مثل ما سبقه الإمام، على ذلك الطول سواء؛ [إن] كانت الشمس لم تنجل^(١)، وإن كانت انجلت.. صلاها^(٢) على سُنّتها في الركوع والسجود، وخفّفها عن صلاة الإمام^(٨).

-
- (١) في (أ) و(د): نحو.
 (٢) في (أ) و(د): نحو.
 (٣) في (ب): ثم سجد.
 (٤) في (أ) و(د): نحو ما.
 (٥) انظر: المزي (ص٥٢) الخلاصة (ص١٥٥) المجموع (٥٤/٥).
 (٦) انظر: المزي (ص٥٣) المجموع (٥٨/٥) روضة الطالبين (٨٥/٢).
 (٧) في (ب): ليسا.
 (٨) فسن في أوقات الكراهة وغيرها. انظر: المزي (ص٥٢) الخلاصة (ص١٥٥) روضة الطالبين (٨٣/٢) المجموع (٦٥-٦٦) ونقله عن البويطي.
 (٩) في (ب): الأخرى.
 (١٠) انظر: شعبة المحتاج (٦١/٣) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).
 (١١) في (ب): تنجلي.
 (١٢) في (أ) و(د): صلى بها.
 (١٣) في (ب): على.
 (١٤) انظر: المجموع (٦٦/٥)، ونقله عن البويطي بمعناه.

٤٢١- وإن أدرك ركعة من ركعة^(١).. لم يعتد بها^(٢)، وقضى الصلاة على سُنَّتها وطولها إن كانت لم تنجل^(٣) الشمس، وإن كانت انجلت.. لم يُسَلَّم مع الإمام لإحرامه معه، وصلّاها^(٤) على سُنَّتها وخَفَّفَهَا^(٥).

٤٢٢- * قال^(٦) أبو حاتم، قال ابن أبي أويس^(٧): «الحسوف: أن يذهب الكلُّ في الشمس والقمر، والحسوف: (٢١/ب) أن يذهب البعض»^(٨).

٤٢٣- * قال^(٩): وسمّيته يقول: «العَذْقُ عَذْقُ: النخلة، والعَذْقُ: الشماريخ»^(١٠).

(١) في (ب): ركعة.

(٢) في (ب): يعقدها، هكذا صورتها: لم يعقدها.

(٣) أي إن أدرك الركوع الثاني من الركعة الأولى، أو الثاني من الركعة الثانية.. لم تحسب له تلك الركعة. انظر: شفة المحتاج (٦١/٣). الخلاصة (ص ١٥٦) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).

(٤) في (ب): لم تنجل.

(١) في (أ) و(ز): فصلّاها.

(٢) انظر: المجموع (٦٥/٥).

(٣) بعد هذا في (ب): "صلاة الخوف".

(٤) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٥) في كلا النسختين: (أ) و (ز): "أبو أويس"، لكن شيخ أبي حاتم هو: ابن أبي أويس، وأما والده أبو أويس.. فإنه قد توفي سنة ١٦٧، وولادة أبي حاتم كانت سنة ١٩٥، أي بعده بنحو ثلاثين سنة، وهو في الفقرة التالية قد صرّح بالسماع منه.. فتعيّن أن يكون هو الابن لا الأب، فلذلك صوبتها، وقد تقدمت ترجمته، قبل باب مس الذكر.

(٦) حكاية البغوي في شرح السنة (٣٦٥/٤) عنه، فقال: "قال ابن أبي أويس: الحسوف: ذهاب الكل، والحسوف: ذهاب البعض".

ونسبه في المصباح المنير (ص ١٤٤) وتاج العروس (١٩٩/٢٣) إلى أبي حاتم.

وحكاية دون نسبة في النجم الوهاج (٥٥٨/٢).

(٧) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٨) العَذْقُ: النخلة يَحْمِلُهَا عند أهل الحجاز، والعَذْقُ: الكِبَاسَة، وهو العرجون بما فيه من شماريخ. انظر: المصباح

المنير (٣٢٥)، القاموس مع تاج العروس (١٢٧/٢٦).

والشماريخ: جمع شَمْرُوخ وشَمْرَاخ وهو: البشكال، وهو: ما يكون فيه الرطب. انظر: المصباح المنير (ص ٢٦٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٤/٧).

٤٢٤- * قال^(١): وسمعه يقول: أَطْلَسَ الْكِتَابَ، يعني: أَمَحَّهُ^(٢)، وَأَطْمَسَ: مَحَّ^(٣) عليه^(٤).

باب صِلَاةِ الْكُصُوفِ^(٥)

٤٢٥- أبو حاتم عن الربيع^(٦) قال الشافعي: أُجِبْتُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْكُصُوفِ فَيَكْمُرُ ثُمَّ يَفْتَحُ كَمَا يَفْتَحُ الْكُتُوبَةَ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ -بعد الافتتاح- بِأَمِّ الْقُرْآنِ 'وَبِحُو مِنْ' سورة البقرة فِيَطْوُلُ إِنْ كَانَ يَحْفَظُهَا، أَوْ قَدَرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُهَا، ثُمَّ يَرْكَعُ فِيَطْوُلُ رُكُوعَهُ، و^(٧) يَجْعَلُ رُكُوعَهُ قَدْرَ [قِرَاءَةِ] مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ،^(٨) ثُمَّ يَرْفَعُ بِـ«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ثُمَّ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقَدْرَ^(٩) مِائَتَيْنِ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ،^(١٠) ثُمَّ يَرْكَعُ بِقَدْرِ ثَلَاثِي رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ^(١١)، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقَدْرَ مِائَةِ وَخَمْسِينَ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ بِقَدْرِ سَبْعِينَ آيَةٍ

(١) هذه الفقرة ليست في ب.

(٢) طَلَسَ الْكِتَابَ يُطَلِّمُهُ طَلْسًا: عَاهُ لِيَسِدَ خَطُّهُ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالسِّينُ: أَصْلٌ مِمَّنْ حُكِيَ كَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَلَامَسَةٍ... وَمِنْهُ: طَلَسْتُ الْكِتَابَ إِذَا مَحَوْتُهُ". اهـ. من مقاييس اللغة (ص ٥٩٨)، وانظر: تاج العروس (٢٠١/١٦).

(٣) فِي السَّخْنَيْنِ (أ) وَ(ب): "مَحَّ"، وَلَعَلَّهَا: "أَمَحَّ".

وَمَحَّ الْكِتَابَ وَأَمَحَّهُ، أَي: ذَرَسَ. تاج العروس (١١٠/٧).

إِنْ كَانَتْ "أَمَحَّ"... فَقَدْ يَكُونُ قَصْدُهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ أَنْ (ب) يَرَى أَنَّ "طَلَسَ" يَتَعَدَّى، وَ"طَمَسَ" لَا يَتَعَدَّى، فَيَقَالُ: طَمَسَ عَلَى الْكِتَابِ، وَلَا يَقَالُ: طَمَسَ الْكِتَابَ، وَإِلَّا... فَلَا أُدْرِي مَا مُرَادُهُ.

(١) الطَّمُوسُ: الدَّرُوسُ وَالْأَمْحَاءُ، يَقَالُ: طَمَسَ يَطْمَسُ وَطَمَسَ طَمُوسًا: ذَرَسَ وَأَمَحَّى وَزَالَ أَثَرُهُ. وَطَمَسَتْهُ طَمَسًا: مَحَوْتُهُ وَأَزَلْتُ أَثَرَهُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "الطَّاءُ وَالْمِيمُ وَالسِّينُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى مَحْوِ الشَّيْءِ وَمَسْحِهِ". اهـ. مقاييس اللغة (ص ٦٠٠)، وانظر: القاموس مع تاج العروس (٢٠٧/١٦).

(٢) هَذَا الْبَابُ فِي (ب) فِي: (٨٤/ب).

(٣) لَيْسَتْ فِي (ب) وَغَيْرِ ظَاهِرَةٍ فِي (أ).

(٤) فِي (أ) وَ(ب): "وَبِنَجُومٍ"، وَهَذِهِ مَبْرُورَةٌ: وَبِنَجُومٍ.

(٥) فِي (ب): ثُمَّ.

(٦) هَذَا هُوَ النَّصُّ الثَّانِي لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي قَدْرِ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ، وَقَدْ سَبَقَ نَصُّ آخَرٍ.

(٧) فِي (ب): وَيَقْدَرُ.

(٨) هَذَا هُوَ النَّصُّ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ فِي صِفَةِ الْقِرَاءَةِ، وَقَدْ مَضَى النَّصُّ الْأَوَّلُ.

(٩) فِي (أ) وَ(ب): الْأَوَّلُ.

من البقرة، ثم يرفع بـ«سمع الله لمن حمده» ويقرأ بأم القرآن ويقرأ مائة آية من البقرة، ثم يركع بقدر خمسين آية من البقرة، ثم يرفع فيسجد.

٤٢٦- وإنما قلنا هذا؛ لأنه يُروى في الحديث^(١) أنه قرأ في القراءة الأولى قراءة طويلة بنحو^(٢) سورة البقرة، والنحو أقل من كُلهَا، ثم ركع^(٣) بنحو^(٤) من قيامه، ثم رفع^(٥) فقرأ دون قراءته^(٦) الأولى، ثم ركع^(٧) بنحو من قراءته في الثانية.

٤٢٧- [قال الشافعي]: وصلاة كسوف القمر كصلاة كسوف^(٨) الشمس؛ إلا أن الإمام لا يمهّر في كسوف الشمس^(٩)، ويخطب الإمام في الخسوف غارًا وليلاً خطبتين كما يخطب^(١٠) في العيدين^(١١)، وأُجبُ إن كان بالبادية أو في السفر.. أن يخطب بهم أحدهم^(١٢) إذا صلوا الخسوف^(١٣).

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الكسوف، ب: صلاة الكسوف جماعة (١٠٥٢)، ومسلم ك: الكسوف ب: ما عرض على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلاة الكسوف من أمر اللجنة والنار، (٩٠٧).

(٢) في (ب): نحو.

(٣) في (أ) و(ب): يركع.

(٤) في (ب): نحوًا.

(٥) في (أ) و(ب): يرفع.

(٦) في (أ) و(ب): قراءة.

(٧) في (أ) و(ب): يركع.

(٨) في (ب): خسوف.

(٩) انظر الفقرة (٤١٧-).

(١٠) في (أ) و(ب): يخطب.

(١١) انظر: المزي (ص٥٣) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).

(١٢) نهاية (٨٤/ب) من (ب).

(١٣) انظر: المجموع (٥٨/٥).

٤٢٨- وإذا اجتمع الخسوف والمكتوبة^(١)؛ فخاف فوعا.. بدأ بالمكتوبة^(٢)، وإن لم يخف.. بدأ^(٣) بالخسوف ثم المكتوبة ثم الخطبة بعد^{(٤) (٥)}.

٤٢٩- وإن اجتمع الخسوف والعيد والحنازة والاستسقاء.. بدأ بالحنازة ثم الخسوف ثم العيدين^(٦) ثم الاستسقاء؛ لأن وقت الاستسقاء ما لم يطرأ.. لا^(٧) يفوت وقته إلى ذلك، وإن خطب [لَهُنَّ كُلُّهُنَّ^(٨)] خطبة واحدة.. أجزأه^(٩).

٤٣٠- وإن أدرك رجل الإمام في الركعة الثانية من الركعة الأولى من الخسوف.. صَلَّى معه، فإذا فرغ.. أعاد تلك الركعة بقراءتها وركعتيها وسجديتها؛ لأنه لما فاتته ركوعها الأول^(١٠).. كان [كَمَنْ] لم يَدْرِكْهَا، -وكان كرجل [فاتته] ركوع ركعة من الظهر وأدرك سجودها- ولا يعتد بذلك السجود ويتدئ الركعة من أولها.

٤٣١- ولو أصاب هذا إماماً^(١١).. لم يعتد بتلك^(١٢) الركعة^(١٣)، واستأنف ركعة بدلها إذا لم يذكر ذلك إلا في آخر صلاة الخسوف، وإن ذكر ذلك عندما رفع في الثانية ولم يركع لها إلا ركعة واحدة.. ألغى العمل الذي بينهما، وأضاف هذه الركعة إلى الركعة التي ركعها في الركعة الأولى.

(١) في (ب): ثم المكتوبة.

(٢) انظر: المزني (ص ٥٣).

(٣) في (أ) و(د): يبدأ.

(٤) في (أ) و(د): بعده.

(٥) انظر: النجم الوهاج (٥٦٦/٢).

(٦) نهاية (٢٢/أ) من (أ).

(٧) في (أ) و(د) زيادة: "فلا"، هكذا صورتها في (أ): يَطْرَأُ لِانْتِلَافِئَتِ.

(٨) في (أ) و(د): بهم كلهم.

(٩) انظر: المزني (ص ٥٣) الخلاصة (ص ١٥٦).

(١٠) في (أ) و(د): الأولى.

(١١) في (أ) و(د): "إمام"، في (ب): "أما ولم"، هكذا صورتها في (ب): أَمَّا وَلَمْ.

(١٢) في (أ) و(د): بذلك، هكذا صورتها في (أ): بِذَلِكَ.

٤٣٢- [قال أبو يعقوب: ولو أن رجلاً دخل مع إمامٍ فأدركه معه آخرُ الركعة الثانية في ركعة من صلاة الخسوف، ثم أحدث الإمامُ فقدمه.. بنى على صلاة الإمام، فإذا قضاه.. (قدم) (١) رجلاً فسلم بالقوم وإن سلموا لأنفسهم.. أحزاهم، ثم يقوم (هذه) (٢) فيقضي لنفسه صلاة الخسوف ركعتين؛ في كل ركعة ركعتان؛ لأنه لما فاته أخذ ركوعي الركعة.. كان كمن فاته الركوع مع الإمام].

٤٣٣- ويقرأ الإمام في الركعتين (٣) بأم القرآن في كل قيام، فإن نسي قراءة أم القرآن في أحد القيامين.. لم يعتد بتلك (٤) الركعة (٥)، -كال مكتوبة إذا (٦) نسي أم القرآن في (٧) ركعة منها- وسجد لها، وجعلها الأولى (٨)، وأتى بالثانية على سبيلها بركوعين (٩).

باب صلاة الاستسقاء (١٠)

٤٣٤- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وصلاة (١١) الاستسقاء.. يخرج الإمام من منزله ماشياً (١٢) متواضعاً (١٣) متبذلاً (١٤)، متكئاً على قوس أو عصا حتى يأتي المصلّي.

(١) أي: إن ركع الإمام ركوعاً واحداً في إحدى الركعتين؛ فإن ذكر ذلك قبل سلامه.. قام وأتى بركعة أخرى، وإن ذكر قبل أن يركع الركوع الثاني من الركعة الثانية أنه ركع في الأولى ركوعاً واحداً.. ركع وحسب ركوعاً ثانياً للأولى، ويُسبِّحها ويأتي بركعة أخرى.

(٢) في المخطوط: "فقدم"، وصوبته كما هو مثبت.

(٣) في المخطوط: هذه، وصوبته كما هو مثبت.

(٤) في (ب): الركوعين.

(٥) في (أ) و(م): بذلك، هكذا صورتها في (أ): يُطْلَقُ.

(٦) انظر: الأم (٥٣٣/٢).

(٧) في (ب): النبي.

(٨) في (ب) زيادة: كل.

(٩) في (ب): أولاً.

(١٠) بعد هذا في (ب): باب "المرتد".

(١١) هذا الباب في (ب) في (أ/١٠).

(١٢) في (أ): في الصلاة، في (م): في صلاة.

(١٣) انظر: الأم (٥٤١/٢).

- ٤٣٥- فيتقدم^(٣) بالناس، ويصلي بهم ركعتين؛ يكر في الأولى بسبع، ويكر في الآخرة^(٤) بخمس، مثل صلاة العيدين سواء، ويجهر فيهما^(١) بالقراءة^(٢).
- ٤٣٦- فإذا فرغ وسَلَّمَ.. استقبل الناس بالخطبة^(٣) وجلس ثم سَلَّمَ كما يفعل في خطبة العيدين والجمعة والكسوف، ثم توكأ على القوس أو على العصا فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية^(٤).
- ٤٣٧- فإذا فرغ.. استقبل القبلة بوجهه، وحَوَّلَ ظهره إلى الناس/(٢٢/ب) ودعا قائماً^(٥).
- ٤٣٨- وحَوَّلَ رداءه الأسفل إلى الأعلى^(٦)، والأيمن إلى الأيسر، والأيسر إلى الأيمن، ودعا الله وأَكْثَرَ مِنَ الاستغفار^(٧).
- ٤٣٩- وَحَوَّلَ النَّاسُ أَرْدَتَهُمْ؛ أسفلها أعلاها، والأيمن إلى الأيسر، والأيسر إلى الأيمن^(٨).
- ٤٤٠- وقد قيل في تحويل الرداء: 'الأيمن إلى الأيسر والأيسر إلى الأيمن' فقط^(٩)، 'فعوداً لا يقومون'^(١٠)، ودعوا واستغفروا.

- (١) انظر: الأم (٥٤١/٢).
- (٢) انظر: الأم (٥٤١/٢) المزي (ص٥٣) الخلاصة (ص١٥٧) المجموع (٧٥/٥).
- (٣) في (أ) و(ج) و(د): تقدم.
- (٤) في (ب): "الأولى" أ.
- (١) في (ب): فيها.
- (٢) انظر: الأم (٥٤٥/٢) المزي (ص٥٤) الخلاصة (ص١٥٨) المجموع (٧٦/٥) روضة الطالبين (٩٢/٢).
- (٣) في (أ) و(د) و(ج): للخطبة.
- (٤) انظر: الأم (٥٤٦/٢) المزي (ص٥٤٩) المجموع (٨٢/٥).
- (٥) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص٥٤) المجموع (٨٣/٥).
- (٦) في (أ) و(د) و(ج): أعلى.
- (٧) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص٥٤).
- وَسَلَّمَ مَا عَلَى عَاتِقَيْهِ الْأَيْمَنِ.. على عاتقه الأيسر، وبالعكس.. هو التحويل، وتَحَوَّلَ أعلاه أسفله.. هو التنعيس، وهل يستحب التنعيس مع التحويل؟ إن كان رداءه مُدَوَّرًا -ويقال له المقور والمثلث-.. لم يُستحب، بل يقتصر على التحويل بالاتفاق، وإن كان مُرْتَبَعًا.. ففيه قولان: الجليلي الصحيح - يستحب تنكسه، نص عليه في الأم وغيره، والقديم - لا يستحب. انظر: المجموع (٨٤/٥).
- (٨) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المجموع (٨٤/٥).

٤٤١- فإذا فرغ الإمام من دعائه.. أقبل على الناس بوجهه، فوعظهم وأمرهم بالصدقة ونوافل الخير ومحامهم، وانصرف الناس بانصرافه^(٤)^(١).

باب صلاة الخوف^(٢)

٤٤٢- "أبو حاتم عن الربيع"^٣ قال الشافعي: وصلاة الخوف بأذان وإقامة؛ لأنها فريضة^(٤).

٤٤٣- فإن كان العدو على غير القبلة.. تقدّم الإمام وطائفة معه، وترك طائفة رجاء العدو، فصلى^(٥) بالطائفة التي^(٦) معه ركعة^(٧).. إن كانوا مسافرين، وإن كانوا حضريين^(٨).. فركعتين^(٩)، وإن كانت المغرب.. فركعتين^(١٠)، ثم يقوم بهم في الثانية إن كانوا مسافرين، في^(١١) الظهر والعصر^(١٢)،

(١) في (ب): الأيسر إلى الأيمن والأيمن إلى الأيسر.

(٢) هذا هو القديم، وهو غير معتمد.

(٣) في (ب): تعود ولا يقومون.

(٤) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص ٥٤٩).

(٥) بعد هذا في (ب): باب ما يترى الرجل والمرأة الصلاة فيه.

(٦) هذا الباب في (ب) في (ب/٩).

(٧) ليست في (ب)، وغير واضحة في (أ).

(٨) قال الإمام النووي: "المراد بصلاة الخوف أن كيفية الفريضة فيها [تتألف غيرها، ويحمل فيها ما لا يحمل في غيرها، ثم غالب ذلك بقبح] إذا صليت جماعة... وأما شروط الصلاة وأركانها وسننها وعدد ركعاتها.. فهي في الخوف كالأمن إلا أشياء استثنيت في صلاة شدة الخوف خاصة" انظر: المجموع (٢٨٨/٤)، والنص في ط. المطيعي، ناقص، فتناكرته من ط. دار الكتب العلمية (٥٣٩/٥)، وجعلته بين معكوفين.

(٩) في (ب): وصلى.

(١٠) في (ب): الذين.

(١١) عدد ركعات الصلاة إما أن يكون:

ركعتين: وهي الصبح أو الرابعة المقصورة؛ فيصلّي بالطائفة الأولى.. الركعة الأولى.

أو ثلاثاً: وهي المغرب، فيصلّي بالطائفة الأولى.. ركعتين.

أو أربعاً: وهي الرابعة إذا لم تقصر، فيصلّي بالطائفة الأولى.. ركعتين. انظر: المجموع (٢٩٢/٥).

(١٢) في (ب): حاضرين.

(١٣) في (ب): فركعتان.

(١٤) في (ب): فركعتان.

والعصر^(٢)، أو^(٣) الثالثة: إن كانوا حضريين^(٤)، أو كانوا في المغرب؛ فثبت قائماً^(٥) [يقراً]، ويُتِمُّ القومُ لأنفسهم، ويُصَلُّونَ^(٦)، ويمضوا^(٧) ويكونوا^(٨) وجه العذر، وتأني الطائفة الأخرى التي كانت تحرس، ففصل^(٩) ما الإمام ما^(١٠) بقي من الصلاة، ثم يثبت جالساً ويموا^(١١) لأنفسهم، فإذا جلسوا للنشهد.. سَلَّمَ هُمُ^(١٢).

٤٤٤- وإن^(١٣) كان العذر مجزاء قبلتهم.. صلى الإمام بهم كلهم،/^(١٤) وحرسه بعضهم إذا سجد فلم يسجدوا معه^(١٥)؛ لئلا يغشوهم على تلك الحال، فإذا رفع رأسه من السجود.. سَخَذَ أولئك الذين كانوا يحرسونه واتبعوه^(١٦) (١١) (١٢).

(١) في (أ) و(ز): وفي.

(٢) في (ب): أو العصر.

(٣) في (أ) و(ز): في.

(٤) في (ب): حاضرين.

(٥) وإن ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم، ثم قام فصلى الركعة الباقية بالطائفة الأخرى.. جاز. قال في الأم (٤٤٢-٤٤٤): "وأحب الأمرين إلَيَّ: أن يثبت قائماً".

(١) في (ب): ويصلوا.

(٢) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٣) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٤) في (أ) و(ز): فصلى.

(٥) في (ب): وما.

(٦) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٧) وهذه الصفة نحو صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذات الرقاع. انظر: الأم (٤٤٩/٢) المزني (ص ٤٨) الخلاصة (ص ٤٨) المنهاج (ص ١٣٨) المجموع (٢٩٢/٥).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) نهاية (ب/٩) من (ب).

(١٠) في (أ) و(ز): معهم.

(١١) في (ب): واتبعه.

(١٢) وهذه الصفة نحو صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعسفان. انظر: الأم (٤٤٩/٢-٤٥٠) الخلاصة (ص ١٤٧) المنهاج (ص ١٣٨).

٤٤٥- وإن كانوا على غير القبلة.. حرسهم طائفة، وصَلَّت طائفة منهم مع الإمام، وحرس بعضهم الإمام إذا سجد^(١) فلم يسجدوا معه؛ إذا^(٢) كان للعدو منفذ إلى الإمام ومن يصلي^(٣) معه من ناحية لا تراهم الطائفة الذين يحرسونهم؛ لئلا يقتلوه^(٤).

٤٤٦- فإن اشتد خوفهم^(١) بطلب العدو لهم، فلم يقدرُوا على أن يؤمُّهم أحد.. فليُصَلِّ الرجلُ على قدر طاقته؛ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وسَاعِيًا وَرَاكِضًا على فرسه، إِمَاءً وَغَيْرَ إِمَاءٍ على قدر طاقته^(٢).

٤٤٧- وإذا^(٣) استفتح للصلاة الخوف^(٤) سَاعِيًا، ثم أَمَّنْ بُعْدَ رُكْعَةٍ فَرَكِبَ^(٥).. لم تجزئه^(٦) الركعة على الدابة، وأعاد الصلاة؛ لأن رُكُوبَهُ عَمَلٌ يُعَمِّدُ عَمَلَهُ.. ففسدت^(٧) صلاته^(٨).

٤٤٨- وإن^(٩) افتتحها رَاكِبًا فأَمَّنْ، فَتَزَلَّ بِالْأَرْضِ، فصلّاها.. أجزأته^(١٠).

٤٤٩- ومن صلى وَتَبَيَّنَتْهُ^(١) على جبهته وأُثْبِتْهُ، لا تُصِلْ^(٢) جبهته إلى الأرض^(٣)،

(١) في (ب) زيادة "الإمام".

(٢) في (أ) و(د): وإذا، ولقيت من (ب).

(٣) في (أ) و(د): صلى.

(٤) وهذه صفة جمعت بين الصفتين السابقتين.

(٥) نهاية (٢٣/أ) من (أ).

(٦) وهي صلاة شدة الخوف. انظر: الأم (٤٦٤/٢) الخلاصة (ص ١٤٩) روضة الطالبين (٦٠/٢).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): الصلاة.

(٩) في (أ) و(د): فركب بعد ركعة.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأوها، في (د): يمز.

(١١) في (أ) و(د): ففسد.

(١٢) انظر: الأم (٤٦٧/٢).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) انظر: الأم (٤٦٦/٢ و٤٦٧) الخلاصة (ص ١٥٠).

وقال في الروضة (٦٤/٢): "إذا استدبر القبلة في نزوله.. بطلت صلاته، وهذا متفق عليه، واتفقوا على أنه إذا لم يستدبرها، بل انصرف يمينا وشمالا.. فهو مكروه، لا تبطل صلاته، وعلى أنه إذا أَمَّنْ.. وجب التزول في الحال، فإن أُخِّرَ.. بطلت صلاته"

٤٥٠- أو عليه سلاح فيه دمٌ من سيفٍ وسهمٍ ورمحٍ، أو عليه جلدٌ غيرٌ ذكيٍّ ولا مدبوغٍ لسبعٍ أو غيره، أو في سلاحه أو في شيءٍ مما صلَّى به شيءٌ من عاجٍ^(١) القبل، أو شيءٍ قُطِعَ من 'حَيٍّ' جلدٍ^(٢) أو عظمٍ أو بُضْعَةٍ^(٣) أو^(٤) غير ذلك -إلا الصوف من الحي.. فإنه يُعَيَّدُ في الوقتِ 'وبعد الوقت'^(٥).

٤٥١- ومن ترك التشهد والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامداً أو ساهياً في آخر صلاته.. أَعَادَ الصلاة.^(٦)

باب صلاة الخوف^(٧)

٤٥٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: صلاة الخوف.. يصلي بالطائفة الأولى ركعة، ثم يقوم فيقرأ فيطيل القراءة، وتقرأ الطائفة الثانية لأنفسها قراءة خفيفة، وتركع وتسجد وتسلم، ثم تنصرف فتكون وجَّه العدو، وتأتي الطائفة التي كانت بإزاء^(٨) العدو فتدخل^(٩) في صلاة الإمام، فيقرأ بهم الإمام قدر أم القرآن وسورة قصيرة، ولا يضر الإمام ألا يتدبَّرَ بِأَمٍّ^(١٠) القرآن إذا كان الإمام قد

(١) بيضة الحديد، وهي مُشَبَّهَةٌ ببيضة الدجاجة. انظر: مقاييس اللغة (ص١٤٧)، القاموس مع تاج العروس (٢٥٧/١٨).

(٢) في (أ) و(ج): .

(٣) انظر: الأم (٤٥٩/٢).

(٤) في (ب): علاج.

(٥) في (أ) و(ج): وحى جلد، في (ب): جلد حي، ولعل الصواب ما أثبتته، وهو يندف الواء من (أ) و(ج).

(٦) في (ب): بعضه.

(٧) في (ب): و.

(٨) في (أ) و(ج): وبعده.

(٩) انظر: الأم (٤٥٨/٢ و٤٦٢).

(١٠) بعد هذا في (ب): الاستسقاء.

(١١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (أ/٩٣).

(١٢) في (ب): وجاء.

(١٣) في (أ) و(ب) و(ج): فيدخل.

(١٤) في (أ) و(ج): أم.

قرأها^(١)، ثم يركع^(٢) ويركعون معه ويسجد ويسجدون معه، فإذا قضاوا السجود.. قاموا فقصوا لأنفسهم ركعةً وحققوا ثم جلسوا معه قدر ما يُعلم أنهم قد تشهدوا، ثم يُسلم بهم^(٣).

٤٥٣- وإن صلى بهم المغرب/(٢٣/ب) أو صلى بهم صلاة الخوف^(٤) في حضر.. صلى بالطائفة الأولى ركعتين، فإذا فرغ من التشهد الأول^(٥).. قام بهم وثبت وأطال القراءة حتى تلحقه الطائفة الأخرى^(٦).

٤٥٤- ولو كانت المغرب، ثم صلى بالطائفة الأولى ركعةً ثم قضاوا ركعتين.. جاز، فإذا قضاوا ما بقي، ثم جاءت الثانية.. صلى^(٧) بهم ركعتين^(٨).

٤٥٥- [قال] وإن سها الإمام مرةً أو مراراً.. أجزأه، وأجزأ من خلفه.. سجدةً سجدةً السهو لجميع ذلك^(٩).

٤٥٦- وإن تركوا^(١٠) سجدةً السهو عامدين أو جاهلين.. لم ين^(١١) لي أن يكون عليهم إعادة الصلاة، وأجب إن كانوا قريئاً.. أعادوا سجدةً السهو، وإن تطاول.. فليس عليهم [إعادة]^(١٢).

(١) انظر: الأم (٤٤٠/٢). لكن قال في المزي (٤٨): "فقرأ فيها بعد إتيانهم بأمر القرآن وسورة قصيرة".

(٢) في (ب): ركع.

(٣) انظر: الأم (٤٤٠/٢) المزي (٤٨).

(٤) في (أ) و(و): خوف.

(٥) في (أ) و(و): الأول.

(٦) في (أ) و(و): يلحقه الآخرين.

(٧) انظر: الأم (٤٤١/٢-٤٤٢) المزي (٤٨).

(٨) في (ب): فصل.

(٩) انظر: الأم (٤٤٢/٢).

(١٠) في (أ) و(و): "سجدةً لجميع ذلك".

(١١) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(١٢) في (أ) و(و): ترك.

(١٣) في (ب): بين.

(١٤) في (ب): فإن.

٤٥٧- وإذا^(٢٦) أدرك الإمام وعليه سهو.. سجد معه، ثم سجد هو بعد فراغ صلاته، واحتج بأن الإمام^(٢٧) إنما^(٢٨) يسجد سجدتي السهو إذا فرغ، وكذلك لا يجزئ عنك إذا سجدتكما في أول صلاتك حتى تسجدتها^(٢٩) كما يسجد الإمام في آخر صلاته، وكما يُدرك سجود الرابعة فيسجدتها ولا يفتد بها^(٣٠).


٤٥٨- ر[قد] قيل: لا يسجدتها^(٣١) إلا في آخر صلاته^(٣٢).

٤٥٩- فإن قيل: فقد صلى النبي ﷺ في حديث أبي عياش الزرقني^(٣٣) ^(٣٤) [في] صلاة الخوف على غير هذا.. قيل: ذلك لمعنى، وبه يقول^(٣٥) إذا كان [مثل] ذلك المعنى، وهو^(٣٦) أن

(١) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(٢) في (ب): إذا.

(٣) نهاية [٩٣/٢] من ب.

(١) في (ب): ربما، وهكذا مورفا: .

(٢) في (أ) و(د): يسجدها.

(٣) في (أ) و(د): أو لا.

(٤) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(٥) في (ب): لا يسجدها.

(٦) أي: يسجد في آخر صلاة الإمام فقط. انظر: المنهاج (ص ١١٢)، معني المحتاج (٢١٢/١)، وعبرة المنهاج (ص ١١٢): "ولو اقتدى مسبوقة من سجد بعد اقتدائه، وكذا قبله في الأصح.. فالصحيح أنه يسجد معه، ثم في آخر صلاته؛ فإن لم يسجد الإمام.. سجد آخر صلاة نفسه على النص".

قلت: تعبيرة عن العتمد بالصحيح يفهم أن الخلاف أوجه، وليس كذلك، بل هما قولان، كما نص عليهما هنا، وكما ذكره في معني المحتاج، وقوله: "وكذا قبله في الأصح"، يفهم مثل ذلك أيضاً، والصحيح أنه قول لا وجه؛ إذ هو نصه هنا وفي الأم. والله تعالى أعلم.

(٧) أبو عياش، هو: زيد بن الصامت، ويقال: ابن النعمان، ويقال: اسمه عبيد بن معاوية، وقيل في اسمه غير ذلك، الزرقني الأنصاري، روى عن النبي ﷺ في صلاة الخوف، قال ابن سعد: شهد أحداً وما بعدها، ويقال إنه عاش إلى خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الاستيعاب (٥٥٥/٢)، الإصابة (٢٤٥/٧).

(٨) أخرجه أحمد (١٢٠/٢٧)، أبو داود ك: صلاة الخوف، (١٢٣٦)، والنسائي ك: صلاة الخوف (١٥٤٩)، وقال الحافظ في الإصابة: إسناده جيد، وقال النووي: بإسناد صحيح على شرط الشيبينيين. انظر: الخلاصة (٧٤٩/٢).

الموضع الذي كان فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعدو^(٣).. صحراء^(١) ليس فيها شيء يوارى العدو عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكان العدو مائتين^(٢) على متون الخيل طلائع، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ألف وأربعمائة، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير خائف، فإذا كان على هذا.. صَلَّى على حديث أبي عبيد بن جابر^(٤).

٤٦٠- وإذا كان على الحال الثاني^(٥).. صلى على حديث خوفاً بن جابر^(٦).

٤٦١- وإن صلى وعليه حريق أو قرق أو دياح.. كرهت ذلك [له]^(١)، ولا إعادة عليه إذا كان لا يصف^(٢)/ ولا يشف، لأن محي^(٣) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما هو تعبد^(٤) (٥).

وأخرجه ابن حبان (١٢٨/٧: ٢٨٧٦)، والحاكم (٢٣٨-٢٣٧/١).

(١) هكنا في (أ) و(ب) و(م).

(٢) في (ب) زيادة: إلى.

(٣) في (ب): "والعد في"، وهكنا صورها: (أ) الصدق.

(١) هكنا صورها في (أ): فحجلاً.

(٢) في الأم: مائتين، في (م): مائين، وهكنا صورها في (أ): مائين.

(٣) انظر: الأم (٤٤٩/٢)، المزي (ص ٤٩).

ولهذه الصلاة - هذه الصفة - ثلاثة شروط:

١- أن يكون العدو في جهة القبلة.

٢- أن لا يستترهم شيء عن أبصار المسلمين، فيكونوا على جبل أو أرض مستوية.

٣- أن يكون في المسلمين كثرة بحيث لا يقل عددهم عن عدد الكفار. انظر: روضة الطالبين (٥١-٥٠/٢) حاشية الباجوري (٢٤٦/١).

(٤) وهذه الصفة يصلّي بها إذا كان العدو في غير جهة القبلة، أو فيها وبينهم وبين المسلمين حائل يمنع رؤيتهم لو هجموا. انظر: روضة الطالبين (٥٣/٢).

(٥) هو خوفاً بن جابر بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس الأنصاري الأوسي، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أبو عبد الله، وقيل: أبو صالح، كان أحد فرسان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. شهد بدرًا هو وأخوه عبد الله بن جابر في قول بعضهم، وقال بعضهم: إنه لم يشهدها، توفي بالمدينة سنة أربعين، وعمره أربع وتسعون سنة. انظر: أسد الغابة (٦٢٥/١)، الإصابة (٤٥٥/٢).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: المغازي، غزوة ذات الرقاع، (٤١٢٩) ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، (٨٤٢).

٤٦٢- واحتج بحديث الأعلام^(١) ^(٢) أنه ليس بنجس؛ فإن قيل: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حرّمه على الرجال.. قيل: كما حرم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثوب غيرك، فلو سرقه أو غصبته وصليت فيه.. جازت صلاتك^(٣).

٤٦٣- [قال الشافعي]: ولو أَسْرَ رجلٌ فَمُنِعَ الصلاةَ فَقَدَرُ على أن يُصَلِّيَهَا^(٤) إِمَاءً.. صَلَّاهَا^(٥) ولم يدعها، وأعادها^(٦).

٤٦٤- (فإن صلى^(٧) بالتيمم ولم يقدر على الماء^(٨) وهو في الخضر^(٩).. أعادها^(١٠)).

٤٦٥- وكذلك إن كان مربوطاً أو تحت سقف قصير لا يطبق القيام، أو حبس لا يجد ماءً ولا تراباً.. صلى كيف قدر، وعليه الإعادة^(١١) ^(١٢).

(١) أي: كراهة تحريم، كما لا يخفى.

(٢) نهاية (٢/٤٤) من (أ).

(٣) وهكذا صورتها في (ب): لا يركع.

(٤) في (أ) و(م): "يمتد"، بلا نقط لأولها، في (ب): "يمد"، والمثبت كما هو في الأم.

(٥) انظر: الأم (٢/٢٠٤ و ٤٦١).

(٦) القلم: رَسَمَ الثُّوبَ وَرَقَّمَهُ في أطرافه. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣٣/١٣٢).

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: اللباس، ب: ليس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، (٥٨٢٨)

ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال إناء لذهب والفضة على الرجال والنساء، (٢٠٦٩/١٤)، عن

أبي عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عُمرَ وشن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

نَهَى عن الخمر إلا هكذا، وأشار بإصبعيه اللتين تليان الإهتام، قال: فيما علمنا أنه يعني الأعلام.

(٨) في (أ) و(م): و.

(٩) قال في الأم (٢/١٩٩) "وكل ما وارى العورة غير نجس.. أجزأت الصلاة فيه".

(١٠) في (ب): يصلي.

(١١) في (ب): "صلى" أو "أصلا"، وهكذا صورتها: **أَتَمَّهَا**.

(١٢) انظر: الأم (٢/٤٦٨).

(١٣) في (ب): وإن صلاها.

(١٤) (م): إِمَاءً، وهكذا صورتها في (م): **فَلَمْ يَدْرَ عَلَى الْيَأَى**.

(١٥) في (ب): حضر.

(١٦) انظر: الأم (٢/٤٦٨).

٤٦٦- وإن مُنِعَ الصوم^(٣).. فعليه قضاؤه^(٢).

٤٦٧- وإن أَكْرَهَ على أَكْلِ مُحَرَّمٍ.. فعليه أن يَتَّقِيَهُ^(٣).

٤٦٨- وليس له أن يصلي صلاة الخوف حتى يعاين العدو فيترأَّون^(١) معاً حتى يناهض السلاح الرمي، أو يقرب العدو منهم حتى ينالوهم معاً، حتى ينالوا بالطعن والسيف، ولا يصلي حتى^(٥) يتراءى العدو^(٦) (٧).

٤٦٩- وإن صلوا بعض صلاة الخوف ثم أمنوا.. فلهم أن يصلوا ما بقي على غير صلاة الخوف.

٤٧٠- وإن كانوا ركباً فصلوا بعض صلاتهم ثم أمنوا فزولوا.. بنوا على ما بقي^(٨).

٤٧١- وإن صلوا بالأرض^(٩) [على] غير صلاة الخوف، ثم جاء خوف فركبوا.. ابتدؤوا الصلاة ركباً [على] صلاة الخوف، لأن الركوب عملٌ يطول، والزول أخف^(١٠).

(١) في (أ) و(م): إعادة.

(٢) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٣) في (ب): الصيام.

(١) في (ب): القضاء.

(٢) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٣) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٤) في (أ) و(م): فيزولون، وهكذا صورتها في (ب): فيزولوا.

(٥) في (ب): حين.

(٦) في (ب) زيادة: لهم.

(٧) قال في الأم (٢١٨/٢) "ولا يجوز في صلاة مكتوبة استقبال غير القبلة إلا عند إبطال العدو على المسلمين

وذلك عند المسابقة وما أشبهها ودنو الزحف من الزحف" وفي المزي (ص ٤٩) "ولا يصلحها كذلك إلا

خائف".

(٨) انظر: المزي (ص ٤٩).

(٩) في (ب): على الأرض.

(١٠) انظر: المزي (ص ٤٩).

٤٧٢- وأصل ما يذهب إليه: أنه إذا افتتح الصلاة على غير المسابقة ثم (حدثت) ^(١) المسابقة.. فهذا ^(٢) أقرَّ بطول.. فلا يجرئه البناء، وأما إذا افتتح وهو مسابقٌ ثم حدث أَمَّنْ.. فهو فصلٌ ^(٣) ويبنى ^(٤).

٤٧٣- وإذا أحدث الإمام في الصلاة ^(٥).. لم أحبَّ له أن يُقدِّم أحداً؛ فإن قَدَّمَ أَحَدٌ مِنْ قَدْ أَحْرَمَ معه فصلٌ هم.. أحزاهم ^(٦)، وأن يصلوا فرادى.. أحبُّ إليَّ ^(٧).

٤٧٤- وإذا ^(٨) صلى الإمام بقوم ركعة، ثم قَدَّمَ رجلاً لم يحرم مع الإمام.. بطلت ^(٩) صلاته و[صلاة] مَنْ خَلْفَهُ/ (٢٤/ب)؛ لأنهم أحرموا قبل إمامهم، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَثُرَ فَكَبِّرُوا» ^(١٠)، وأما ^(١١) الإمام.. فلائذ نوى أولَّ صلاته ثانية عامداً.

٤٧٥- [قال الشافعي]: وإن كَثُرَ القومُ مع الإمام.. بطلت صلاتهم حتى يكون تكبيرهم بعد الإمام/ ^(١٢).

٤٧٦- [قال]: وإذا أُمَّ السفريُّ المقيم فأتهم به عامداً.. فصلاته تامة.

(١) في (أ) و(ب): "حديث"، والصواب ما أثبتته.

(٢) في (ب): فهو.

(٣) في (ب): فهو الفضل، هكذا صورناها في (أ): المنفرد الفضل، هكذا صورناها في (ب): المنفرد الفضل.

(٤) في (ب): ويبنى.

(٥) انظر: الأم (٢/٤٦٦-٤٦٧).

(٦) في (ب): صلاة.

(٧) في (ب): أحزاهم.

(٨) غير واضحة في (أ).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (أ) و(ب): بطل.

(١١) سبق تخريجه.

(١٢) في (أ) و(ب): ولأن.

(١٣) نهاية (٩٣/ب) من (ب).

٤٧٧- وإن سهى^(١) واتبعه^(٢) وهو يعلمه سahياً.. [فصلاته فاسدة، وإن اتبعه وهو لا يعلمه]..
أجزأته^(٣) صلاته.

٤٧٨- وكل من علم سهو إمامه فتبعه^(١).. بطلت صلاته، وإن لم يعلم سهوه.. فصلاته نائمة^(٢).

٤٧٩- [قال الشافعي]: وإذا صلى الإمام بغير ساهياً^(٣) وهو جنب.. فصلاتهم نائمة، وعليه [هو]
الإعادة؛ إلا أن يعلموا أنه جنب.. فيبطل صلاتهم^(٤).

٤٨٠- وإن صلى بهم جنباً عامداً وهم سهاء.. بطلت صلاتهم^(٥).

٤٨١- وإن^(٦) صلى بهم بغير إحرام.. فسدت صلاتهم؛ ساهياً كان أو عامداً^(٨).

٤٨٢- [قال]: ولو صلى بهم فضحك، أو ترك سجدة ساهياً، أو ركعة؛ فأنوا بها من غير
الإمام.. فصلاتهم نائمة.

٤٨٣- ومن^(٩) كان عليه^(١) قضاء من رمضان أو نذر.. لم يميزه أن يدخل فيه إلا بنية، على
حديث النبي ﷺ: «لا صيام لمن لم يجمع [الصيام] قبل الفجر»^(٢).

(١) في (ب): صلى.

(٢) في (ب) زيادة: "أجزت صلاته".

(٣) في (ب): أجزت.

(٤) في (ب): فاتعه.

(٥) كأن يقوم للعامة في صلاة رباعية. انظر: الحاوي الكبير (٢٣١/٢) المجموع (٦٥/٤).

(٦) في () : ساهي.

(٧) انظر: المجموع (١٥٣/٤).

(٨) في (ب): صلاته عليهم.

(٩) المقصود.. أن صلاتهم صحيحة؛ لأنه لا تفرق من الأمام في حال عمد الإمام أو سهوه. انظر: المجموع (١٥٣/٤)، وقال: "نص على وجوب الإعادة في «البويطي» ورأيت النص في نسخة معتمدة منه".

(١٠) في (أ) و(م): فإن.

(١١) انظر: المجموع (١٥٩/٤) وعزاه إلى البويطي، وقال: "ولعله أراد بالإحرام تكبير الإحرام.. فلا تصح صلاتهم؛ لأنه لا يثنى غالباً، وأما إذا كبر وترك التنية.. فينبغي أن تصح صلاتهم خلفه؛ لأنها خفية، فهي كالحدث، بل أولى بالخفاء. والله أعلم".

(١٢) في (ب): وإن.

٤٨٤- وكذلك إن كانت صلاة نذرَها على نفسه، أو قضاءً صلاةً فاتت؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَالُ بِأَتْيَةِ»، وإن ^(١) قُطِعَ ذلك عليه.. فعليه أن يأتي بعمله ^(٢).

٤٨٥- [قال] ومن تطوع بصلاة أو صوم [أو طواف] فخرج منه 'لعذر أو لغير' عذر.. أحبت له أن يعيد، [من غير أن أوجه عليه]؛ فإن ^(٣) لم يفعل.. فلا شيء عليه.

٤٨٦- والحجة في صوم التطوع أنه يفطر إن شاء.. حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أصبح صائماً فَقَرَّبَ إليه حيس ^(٤) فأفطر ^(٥)، وحديث أم هانئ، وأُمِّ ^(٦) قُضَاءُ تَقْضِيهِ ^(٧)، قالت: «لا»، فأمرها بالفطر ^(٨)، و[أيضاً] حديث ابن عباس في الطواف [بالبیت] ^(٩) ^(١٠).

(١) في (أ) و(د): عليهم.

(٢) أخرجه أحمد (٥٣/٤٤: ٢٦٤٥٧)، وأبو داود ك: الصيام، ب: النية في الصيام، (٢٤٥٤)، والترمذي ك: الصوم، ب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (٧٣٠)، وذكر أنه روي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفاً وقال: «هو أصبح»، والنسائي ك: الصيام، ب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (٢٣٣٨)، وابن ماجه ك: الصيام، ب: ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، (١٧٠٠)، وابن خزيمة (٢١٢/٣: ١٩٣٣).

قال البيهقي: "غير المرفوع أصبح". كما في التاريخ الأوسط (٧٩١/٢). وقال الحافظ في بلوغ المرام (ص ١٩٧-١٩٨: ٥٣٢): "رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقعه، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان"، وصححه الألباني موقوفاً.

(١) في (ب): فإن.

(٢) أي: إن لم.

(٣) في (أ) و(د): بعذر أو غير.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ب): حيساً.

(٦) أخرجه مسلم ك: الصيام، ب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، (١١٥٤).

(٧) هكذا صورتها في (ب): **أُم قُضَاءُ**.

(٨) في (ب): يقضيه.

(٩) أخرجه أحمد (٤٦٧/٤٤: ٢٦٨٩٧) عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

فسُرب، ثم ناولته أم هانئ عن عمتها، فقالت: لقد كنت صائمة، فقال لها: «أشيء تقضيه عليك؟» قالت: لا، قال: «لا يضرّك إذا».

وأبو داود ك: الصيام، ب: في الرخصة في ذلك، (٢٤٥٦)، وليس فيه أنه أمرها، بل فيه: أنه ناوله أم هانئ فسُربت منه فقالت: يا رسول الله لقد أنظرت وكنت صائمة، فقال لها «أكنت تقضين شيئاً؟»، قالت: لا، قال: «فلا يضرّك إن كان تطوعاً».

والترمذي ك: الصوم، ب: إنظار الصائم المتطوع، (٧٣١)، بنحو ما عند أبي داود، قال الترمذي (١٠١/٣) عقب الحديث (٧٣٢): "حديث أم هانئ في إسناده مقال، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم"، وصححه الألباني.

وقال الحافظ: "واختلف فيه على سناك، وقال النسائي: سناك ليس يعتمد عليه إذا تردد، وقال البيهقي: في إسناده مقال، وقال ابن القطان: هارون لا يعرف...، وبما يدل على غلط سناك فيه: أنه قال في بعض الروايات عنه إن ذلك كان يوم الفتح... ويوم الفتح كان في رمضان، فكيف يتصور قضاء رمضان في رمضان". هـ. من التلخيص الجليل (٤٥٧/٢).

وقال الألباني: "حديث صحيح، وقال العراقي: "إسناده حسن". لكن ذُكِرَ الفتح فيه منكرٌ. صحيح أبي داود (٢١٥/٧).

(١) وهو ما رواه عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان لا يرى بأساً أن يفتح الإنسان في صيام التطوع، ويضرب لذلك أمثالاً؛ رجل قد طاف سبعمائة ولم يوفه.. فله ما احتسب...، رواه الشافعي في الأم (٦٥٢/٢)، ومن طريقه البيهقي (٢٧٧/٤) وفي المعرفة (٣٤٠/٦) وعبد الرزاق (٢٧١/٤) (٧٧٦٧).

(٢) بعد هذا في (ب) الجمعة.

باب في الإمامة^(١)

٤٨٧- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: وأكره^(٢) إمامة مَنْ يَلْحَنُ؛ لأنه قد يحيل المعنى، فإن أم أعجمي أو لحنة^(٣) يَلْحَنُ في أم القرآن لحناً يُحِيلُ معنى شيء منها.. لم تُحْزِرْ مَنْ خَلَفَهُ صَلَاتُهُمْ^(٤)، وأحزأته صَلَاتُهُ إذا لم يُحَسِّنْ غيره^(٥)، وعليه أن يتعلم.

٤٨٨- وأكره إمامة الغلام الذي لم يحتلم^(٦)، وإذا أم وهو يعقل الصلاة [هو] بغيراً.. فصلاتهم تامة^(٧).

٤٨٩- واحتج بحديث عمرو بن سلمة^(٨): «مَرَّ بِنَا رَكْبٌ وَأَنَا غُلَامٌ، وَكَانَ يَوْمُ قَوْمِهِ^(٩)، وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معاذ بن جبل^(١٠) حين كان يصلي معه ثم يصليها بقومه^(١١)، وأقل ما في صلاة الغلام أن تكون^(١٢) نافلة.

- (١) هذا الباب في (ب) في (٨٢/ب).
- (٢) في (ب): أكره.
- (٣) في (ب): لحان.
- (٤) في (أ) و(م): المعنى شيئاً.
- (٥) انظر: الأم (٣٢٦/٢) الخلاصة (ص ١٢٣).
- (٦) انظر: الأم (٣٢٦/٢).
- (٧) نقله عن البويطي في كافي المحتاج لك: صلاة الجماعة، فقال: "وما ذكرناه عن الرافعي مشعر بعدم الكراهة، لكن رأيت في البويطي التصريح بخلافه فقال: وأكره إمامة الغلام الذي لم يحتلم".
- (٨) انظر: الأم (٣٢٦/٢).
- (٩) عمرو بن سلمة بن قيس الجرمي، أبو بريد، ويقال: أبو يزيد، روى عن: أبيه قصة إسلامه وعوده إلى قومه.. الحديث؛ وفيه أنهم قدّموا عَمْرُو بن سلمة إماماً مع صغره؛ لأنه كان أكثرهم قرآناً، نزل البصرة، من صغار الصحابة، روى له البخاري وأبو داود والنسائي. انظر: الاستيعاب (١١٧٩/٣).
- (١٠) أخرجه البخاري لك: المغازي، باب، (٤٣٠٤)، (١٥٠/٥) ط. طوف النجاة، بمعناه.
- (١١) .

(١٢) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري لك: الأذان، ب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى، (٧٠١)، ومسلم لك: الصلاة، ب: القراءة في العشاء، (٤٦٥)، ورواه الشافعي في الأم (٣٤٦/٢).

٤٩٠- وإذا صلى بقومٍ مِنْ لا يدرون أَيْحَسَنَ^(٢) يقرأ أم لا [ي] صلاةً لا يُجَهِّزُ فيها.. أُحِبُّتُ لِمَنْ أَنْ يُعِيدُوا الصَّلَاةَ احتياطاً، ولا يجب ذلك عليهم عندي، لأن في الظاهر أَنَّ أَحَدًا لا يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ إِلَّا مِنْ يُحَسِّنُ^(٣).

٤٩١- وَإِنْ أَمَّهُمْ فِي صَلَاةٍ يُجَهِّزُ فِيهَا فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا.. أَعَادُوا! إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «قَدْ قَرَأْتُ فِي نَفْسِي»، وَيُعَلِّمُ أَنَّهُ^(٤) يُحَسِّنُ^(٥).

٤٩٢- وَيُجِزُ لِلْقَوْمِ أَنْ يَتَقَدَّمُوا رَجُلًا بغيرِ إِذْنِ الْوَالِي^(٦)، أَوْ^(٧) يَتَقَدَّمُ فَيُصَلِّي أَيَّ صَلَاةٍ حَضَرَتْ مِنْ جُمُعَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِ الْبَلَدِ رَأْيٌ^(٨)، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْوَالِي مَرِيضًا أَوْ أَهْلًا أَوْ شُغْلًا^(٩)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَصَلَّى مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَعْزُبْ ذَلِكَ عَلَيْهِ^(١٠)، وَتَقَدَّمَ^(١١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ^(١٢) فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَصَلَّى مَعَهُ، وَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدْرَكَ مَعَهُ^(١٣) رُكْعَةً فَقَالَ: «أَحْسَنَتْ»^(١٤).

(١) فِي السَّخَتِينِ: يَكُونُ.

(٢) فِي (أُ) وَ(ب): يُحَسِّنُ.

(٣) انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٢٧/٢).

(٤) فِي (ب): وَيَعْلَمُونَهُ.

(٥) الْأَمَّ (٣٢٧/٢).

(٦) تَحَايَا (٨٢/ب) مِنْ (ب).

(٧) فِي (أُ) وَ(ب): وَ.

(٨) فِي (أُ) وَ(ب) وَ(ج): وَالِي.

(٩) انْظُرْ: الْأَمَّ (٢٩٧/٢).

(١٠) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ لَكِ: الْأَذَانُ، ب: مِنْ دَخَلَ لِيَوْمُ النَّاسِ فُجَاءَ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ، (٦٨٤)، وَمُصَلِّمٌ لَكِ: الصَّلَاةُ، ب: تَقْدِمُ الْجَمَاعَةُ مَنْ يَصَلِّي بِهْمَ إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَخَافُوا مَفْسَدَةَ التَّقْدِيمِ، (٤٢١).

(١١) فِي (أُ) وَ(ب): وَيَتَقَدَّمُ.

(١٢) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بْنِ عَبْدِ عَوْفٍ الْقُرَشِيُّ الزَّهْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْحَنَّةِ، وَأَحَدُ السَّنَةِ أَصْحَابِ الشُّوْرَى الَّذِينَ أُخْبِرَ عَمْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَوَفَّى وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَوُلِدَ بَعْدَ الْعَمَلِ بِعَشْرِ سَنِينَ، وَأَسْلَمَ قَدِيمًا قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْأَرْقَمِ، وَهَاجَرَ الْمَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَسَائِرَ الْمَشَاهِدِ، رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ عَمْرِو، رَوَى عَنْهُ: أَوْلَادُهُ؛ إِبْرَاهِيمُ وَهَمِيدٌ وَعَمْرٌ وَآخَرُونَ،

- ٤٩٣- وإذا كان السلطان في بيت رجل وحضرت الصلاة.. فالسلطان أولى بالصلاة^(٣).
- ٤٩٤- والعيد يوم القوم إذا كان أقرأهم.
- ٤٩٥- وإذا صلى رجل لنفسه ولم ينو أن يؤم أحداً ف جاء قوم فصلوا بصلاته.. فصلاتهم جائزة^(٤) (ب/٢٥).
- ٤٩٦- واحتج بحديث^(٥) عبد الرحمن بن عوف حين تقدم بأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولا أراه ينوي أن يؤم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم جاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصلى خلفه^(٦).
- ٤٩٧- ولو أن قوماً في سفر أو حضر^(٧) اثنوا برجل لا يعرفونه فأقام^(٨) الصلاة.. أجزأهم صلاتهم في الظاهر؛ حتى يعلموا أنه ليس بمسلم،^(٩) فإن علموا أنه ليس بمسلم.. أعادوا كل صلاة صلّوها معه^(١٠).
- ٤٩٨- ولو صلّوا معه على أنه مشرك^(١١) وقد كان أسلم^(١٢) قبل ذلك.. لم تجزئهم^(١٣) صلاتهم^(١٤).
-
- توفي سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وهو الأشهر. انظر: الاستيعاب (٢/٨٤٤)، الإصابة (٢٩٠/٤).
- (١) في (ب): معهم.
- (٢) أخرجه مسلم ك: الصلاة، ب: تقدم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام، (٢٧٤)، واستدل به الشافعي في الأم (٢٩٧/٢)، ولم يستد.
- (٣) انظر: الأم (٢٩٩/٢).
- (٤) انظر: الأم (٣٠٣/٢)، فلا يشترط للإمام نية الإمامة، لكنها تستحب. وانظر: المنهاج (ص ١٢٤)، المجموع (٩٨/٤).
- (٥) نهاية (ص ٥٠) من (ز).
- (٦) تقدم تخريجه قريباً.
- (٧) في (ب): في حضر أو سفر.
- (٨) في (أ): (ز)؛ وأقام.
- (٩) في (ب) زيادة: قال.
- (١٠) انظر: الأم (٢٢٠/٢ و ٣٣٠).
- (١١) في (ب): وكان قد أسلم.
- (١٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): لم يجزهم.

٤٩٩- [قال الشافعي:] وإن^(١) أحرز رجل مع الإمام وقد سبقه بركعة، فأحدث^(٢) الإمام فقدمه.. صلى ما بقي من صلاة الإمام، فإذا فرغ.. قدم رجلاً فسلم بهم، ثم بنى على ما بقي، وإن سلموا هم وراءه ولم يسلم بهم.. فلا شيء عليهم^(٣).

٥٠٠- والحجة في ذلك: صاحب الناضح الذي خرج من صلاة معاذ [بن جبل]^(٤).

٥٠١- [قال] وإن لم يدر بهم^(٥) سبقه الإمام.. يتصنع للقيام على أنها أول صلاته، فإن سبحوا به.. جلس^(٦)، ثم يتصنع^(٧) للقيام^(٨) فإن سبحوا [به]^(٩) وعلم أنها الرابعة.. قدم رجلاً، فسلم بهم وبني، وإن لم يعلم شيئاً من هذا بتسيحهم.. صلاها من أولها.

٥٠٢- والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَأْنٌ أَخَذَكُمْ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى.. فثَبَّتْ عَلَى الْيَقِينِ»،^(١٠) واليقين.. أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى فَرَضٍ أَرْبَعِ.

(١) انظر: الأم (٣٢٠/٢).

(٢) في (أ) و(ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ب): وأحدث.

(٤) انظر: الأم (٣٥٢/٢).

(٥) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ك: الْأَذَانُ، ب: مَنْ شَكَأ إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ، (٧٠٥)، ومسلم ك: الصَّلَاةُ، ب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ، (٤٦٥).

(٦) في (أ) و(ب): كم.

(٧) وهذا التصنع الأول يقصد به معرفة هل هذه الركعة يتلوها تشهد أم لا.

والتصنع الثاني: لمعرفة هل التشهد هذا هو الأول أم الأخير.

(٨) في (ب): يصنع.

(٩) في (أ) زيادة: وهي تكرار: وهذا نصها: «على أنها أول صلاة فإن سبحوا به جلس ثم يتصنع للقيام» وليست في (ب) مع أنها فرع عنها.

(١٠) في (ب) زيادة، وهي تكرار، وهي: «جلس ثم يتصنع للقيام، فإن سبحوا به»، وهذه الزيادة والتي قبلها من (أ)، إثباتاً أو إحداهما يفسد المعنى.

(١١) في (ب): ولم.

(١٢) سبق تخريجه ص٩.

(١٣) في (أ) و(ب): الله.

٥٠٣- [قال الشافعي:] وإن صَلَّى الرجلُ في المسجد^(١٢)، أو في رحبته^(١٣) أو طريقٍ فاتصل به أو برحبته والصفوف^(١٤) متصلة أو منقطعة إذا عقل صلاة الإمام؛ بأن يرى أو يسمع، أو يرى أخذًا^(١٥) ممن يأثم به.. جازت صلاته^(١٦).

٥٠٤- وإن صَلَّى في الطريق أو رحبة [له] تلي^(١٧) المسجد وكان^(١٨) ذلك قريبًا^(١٩)؛ والقُرب: [قُدْرٌ] مائتي ذراعٍ أو ثلاثمائة على شفة^(٢٠) المسجد.. أجزأته صلاته^(٢١).

٥٠٥- [قال الشافعي:] وإن صَلَّى في دارٍ قُربَ المسجد فصَلَّى في أسفلها والصفوف متصلة^(٢٢).. أجزأه، وإن صَلَّى [في] أسفلها والصفوف ليست بمتصلة.. لم يجزئه، وإن صلى فوقها واتصلت الصفوف^(٢٣) بأصلها أو لم تنصل.. لم يجزئه^(٢٤).

(١) في (أ) و(ز): الله عَزَّوَجَلَّ على.

(٢) يصح الاقتداء ولو لم تنصل الصفوف ولو كثر المسجد بشرط العلم بصلاة الإمام.. وهذا بمعناه في الأم (٣٣٧/٢ و٣٣٨)، فإذا جمع المسجد الإمام والمأموم.. صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت أبنية. انظر: المهاج (ص١٢٢).

(٣) في (أ) و(ز): رحبة.

(٤) الرَّحْبَةُ بالضم: السُّمَّة، والرُّحْب بالفتح: الواسع، والرحيب: الواسع، وَرَحْبَةُ المسجد: الساحة المنبسطة. انظر: مختار الصحاح (ص٢١٨)، المصباح المنير (ص١٨٥).

(٥) في (أ) و(ز): قال للصفوف.

(٦) في (أ) و(ز): فَإِنْ.

(٧) في (أ) و(ز): أَحَد.

(٨) انظر: الأم (٣٣٨/٢).

(٩) في (أ) و(ز): بلي، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (ب): فكان.

(١١) في (أ) و(ز): قريب.

(١٢) هكذا موروثا في (أ): شَقَّه، وهكذا موروثا في (ب): فَلْيُصَلِّ.

(١٣) وهذا إن لم يكن بينهما حائل. انظر: الأم (٣٣٨/٢).

والصحيح أن هذه الدرعان تعتبر من آخر المسجد. انظر: المجموع (١٩٨/٤) كثر الراغبين (٢٤٣/١).

وأن هنا تقريب لا تحديد في الأصح. انظر: الخلاصة (ص١٢٧)، روضة الطالبين (٣٦١/١).

(١٤) تحاية (٢٦/أ) من (أ).

- ٥٠٦- وإن صَلَّى [مثل هذا القرب] بصلاة الإمام وبينهما حر^(٣) أو ماء كثير^(٤) .. أجزأه^(٥).
- ٥٠٧- وإن صَلَّى في صحراء ملساء^(٦) فأنتم^(٧) أخذوها بصاحبه في مثل هذا القدر^(٨) .. [أجزأه، وإن كان أبعد مما وصفنا في هذا القرب] .. لم يَأْتُمْ به^(٩).
- ٥٠٨- وقد قيل: يجزئه إذا علم^(١٠) صلاة الإمام^(١١).
- ٥٠٩- والحجة في الدار.. قول عائشة؛ قالت^(١٢) لنسوة صَلَّينَ معها في حجرهما: ولا تُصَلِّينَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ^(١٣)، وذلك عندنا والله أعلم/ على أَنَّهُنَّ لم يَزِينَ الإمام ولم تنصل الصفوف^(١٤).

(١) نهاية (ص ٥١) من (ز).

(٢) انظر: الأم (٣٣٨/٢)، واشترط زيادة على ذلك.. أن لا يكون هناك حائل بينه وبين الصفوف.

(٣) في (أ) و(ز) و(ح) و(ج).

(٤) في (ز) و(و).

(٥) في (أ) و(ز) و(ج) كثيرا.

(٦) انظر: الأم (٣٣٨/٢).

(٧) هكذا صورتها في (ب): **فَأَنْتُمْ**.

(٨) في (ب): وأنتم.

(٩) في (ب): القرب.

(١٠) يعني إذا كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع. انظر: الأم (٣٣٨/٢).

(١١) في (ب): عقل.

(١٢) وهذا مذهب عطاء رَحِمَهُ اللهُ، أنه يُصلي بصلاة الإمام من غفله وإن بُعد. انظر: الأم (٣٣٨/٢).

(١٣) في (ب): وقالت.

(١٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١١١/٣) بسنده عن الشافعي أنه قال: قد ملئ نسوة مع عائشة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجرها، فقالت: لا تصلين بصلاة الإمام؛ فإنكن دونه في حجاب، قال الشافعي رحمه الله تعالى، وكما قالت عائشة في حجرها، إن كانت فائته.. فُلُتَا.

وقال في معرفة السنن والآثار (١٩١/٤): "لم يذكر إسناده في الجديد وذكره في القديم ثم ساق سنده عن عطاء عن عائشة أن نسوة ملين في حجرها فقالت لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن في حجاب"

ولكن عند عبد الوزاق (٨٢/٣: ٤٨٨٣) عن إبراهيم بن محمد عن عبد الحميد بن سهل عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها كانت تصلي بصلاة الإمام في بيها وهو في المسجد.

(١٥) نهاية (٨٣/أ) من (ب).

٥١٠- [قال: والحجة في الطريق التي تنصل بالمسجد: مأثور^(١) المسلمين من الصلاة في أول المسجد وآخره.. فالرحبة والطريق التي تأتيه في مثل معناه].

٥١١- [قال الشافعي:]: وإذا صلى^(٢) الإمام فصلى رجل خلفه وحده.. كرهت ذلك له، وصلاته جائزة^(٣)، لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر^(٤): «وَأَذْكُ اللَّهُ جَرْمًا وَلَا تُعَدُّ»^(٥)، لأنه عقْد الركعة وحده، [لأن إسناده حديث وابصة^(٦) مضطرب مختلف فيه] وصلاة أم سليم^(٧) خلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمره أو بعلمه^(٨)، ولم يأمر أبا بكر بالإعادة.

(١) استدل به في الأم (٣٣٩/٢) ثم قال: "إن كانت قائلته.. قلناه"، وهذا تعليق للقول على مسحة الخير، وقد فات صاحب كتاب النظر.. فيما علق الشافعي القول به على مسحة الخير أن يذكره.

(٢) لعلها: مأثور، بمعنى ما تابع عليه المسمون من فعله دون تكبر. وهكذا صورها في المخطوط: **مِثْلُهُ**.

(٣) في (ب): تقدم.

(٤) الأم (٣٤٥/٢).

(٥) هو: نفع بن الحارث، أبو بكره الثقفي، وهو ممن غلبت عليه كنيته، ذكر من موالى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سكن البصرة، وتوفي بها سنة إحدى وخمسين، كان ممن اعتزل يوم الجمل، لم يقاتل مع واحد من الفريقين، وكان أحد فضلاء الصحابة. انظر: الاستيعاب (١٦١٥/٤)، أسد الغابة (٣٨/٥).

(٦) أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: إذا ركع دون الصف، (٧٨٣).

(٧) حديث وابصة بن معبد الجهني رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ في اختلاف الحديث (١٧١/١٠)، وأحمد (٢٩/٥٢٤: ١٨٠٠)، وأبو داود ك: الصلاة، ب: الرجل يصلي وحده خلف الصف، (٦٨٢)، والترمذي ك: الصلاة، ب: الصلاة خلف الصف وحده، (٢٣٠)، وحسنه، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة وسنها، ب: صلاة الرجل خلف الصف وحده، (١٠٠٤)، وابن حبان (٥٧٥/٥: ٢١٩٨ و ٢١٩٩ و ٢٢٠٠).

وأشار الشافعي إلى اضطرابه، وأن بعض أهل الحديث ضعفه بذلك فقال: "قد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض الحديثين يدخل بين هلال بن يساف وابصة في رجلًا، ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة، سمعته، وسمعت بعض أهل العلم منهم كان يؤقته بما وصفت، (ثم قال:)... فلو ثبت الحديث الذي يروى عن وابصة.. كان حديثنا (حديث أبي بكر) أولى أن يؤخذ به؛ لأن معه القياس وقول العامة...". اهـ. من اختلاف الحديث (١٧٢/١٠-١٧٣).

والحديث حَسَنُ الإمام أحمد، كما نقله الحافظ وابن عبد الحادي، وقال ابن عبد البر: "حديث وابصة مضطرب الإسناد لا يقبضه جماعة من أهل الحديث".

٥١٢- [قال الشافعي:] وإذا^(٢) صَلَّى القوم بين يدي الإمام.. فصلاتهم فاسدة^(١).

٥١٣- [قال الشافعي:] ولو أن رجلين صليا فاتم أحدهما بالآخر، واستيقن أنه كَبُرَ [بعده].. كانت 'صلاته مجزئة'^(٣).

٥١٤- ولو صليا معا وعلم أن أحدهما^(٤) اتم بالآخر، وشكّا معا فلم يَلْزِمَ [يا أيهما] أحرم بعد صاحبه^(٥) كان عليهما معا أن يُعيدا الصلاة^(٦)؛ والحجة في ذلك: أن على المأموم ألا يُحرم إلا بعد إمامه ييقن، فإذا شكَّ كُلُّ واحدٍ منهما.. أعاد^(٧) من هذا الطريق.

٥١٥- [قال الشافعي:] ولو شكَّ أحدهما ولم يشكَّ الآخر أنه أحرم بعد صاحبه.. أعاد الذي شكَّ وأجزأت الذي لم يشك^(٨).

انظر: التمهيد (٢٦٩/١)، المخرج (ص ١٥٤)، التلخيص الخبير (٩٩/٢).

(١) هي: أمّ سليم بنت بلحان بن خالد، اختلف في اسمها فقيل: سهلة، وقيل غير ذلك، كانت تحت مالك بن النضر، أبي أنس بن مالك في الجاهلية. فولدت له أنس بن مالك، فلما جاء الله بالإسلام أسلمت مع قومها، وعرضت الإسلام على زوجها، فغضب عليها، وخرج إلى الشام فهلك هناك، ثم خلف عليها بعده أبو طلحة الأنصاري، خطبها مشركاً فلما علم أنه لا سبيل له إليها إلا بالإسلام أسلم وتزوجها، وحسن إسلامه، روت عن: عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَادِيث، وكانت من عقلاء النساء، روى عنها ابنها أنس بن مالك. انظر: الإصمابة (٤٠٨/٨)، أسد الغابة (٣٤٥/٦).

(٢) متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: الصلاة على الحصر، (٣٨٠)، ومسلم ك: المساجد، ب: جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصر، (٦٥٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) انظر: الأم (٣٣٣/٢).

(٥) في (أ) و(د): "صلاهم لم يميزه".

(٦) في (أ) و(د): أيهما، والثبت من (ب) والأم.

(٧) في الأم: فلم يلزما أيهما كان إمام صاحبه.

(٨) انظر: الأم (٣٥٤/٢).

(٩) في (ب): أعاد.

(١٠) انظر: الأم (٣٥٥/٢).

٥١٦- ولو صدَّقَ الذي شكَّ الذي لم يشك.. كانت^(١) عليه الإعادة، وكلُّ ما كلفَ علمه^(٢) في نفسه من عدد الصلاة.. لم يجزئه فيه إلا^(٣) علم نفسه لا علم غيره^(٤).

٥١٧- [قال:]: ولا بأس إذا كان الإمام يريد أن يُعلِّمَ من يأم به.. أن يصلي على الشيء المرتفع؛ ليقنّدي به من وراءه، ويسجدُّ على الأرض،^(٥) والحجّة^(٦) في ذلك: حديث سهل بن/ (٢٦/ب) سعد [الساعدي]^(٧) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين^(٨) قرأ على المنبر [وركع] ورجع القهقري/ ^(٩) فرل وسجد على الأرض^(١٠).

٥١٨- وإذا كان على غير تعليم.. فلا^(١١) يصلي على أرفع من أصحابه^(١٢).

٥١٩- وإن كان موضعه الذي صلى عليه لا يتضابق إذا سجد عليه ولا يتعادي^(١٣).. [سجد عليه]؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما رجع لتضابق المنبر^(١٤).

(١) في (ب): كان.

(٢) في الأم (٣٥٥/٢): "وكل ما كلف علمه..".

(٣) في (ب): "١"، هكذا فقط.

(٤) انظر: الأم (٣٥٥/٢).

(٥) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

(٦) في (أ) و(ز): والحديث.

(٧) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري، الساعدي، من مشاهير الصحابة، يقال كان اسمه حزنًا فغيره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبي عاصم بن عدي وعمرو بن عبسة، روى عنه: ابنه العباس وأبو حازم والزهري وآخرون، آخر من مات بالمدينة من الصحابة توفي سنة إحدى وتسعين. انظر: أسد الغابة (٣٢٠/٢)، الإصابة (٣٢٠/٢).

(٨) في (ز): حتى.

(٩) نهاية (ص ٥٢) من (ز).

(١٠) متفق عليه، أخرجه البخاري لك: الصلاة، ب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، (٣٧٧)، ومسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: جواز الخطوة والحطوتين في الصلاة، (٥٤٤).

(١١) في (أ) و(ز): ولا.

(١٢) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

٥٢٠- ولو أن رجلاً أمّ قوماً وهو صحيح، ثم غلب على عقله، فأتى به بعد ذهاب عقله.. فسدت صلاتهم^(٣).

٥٢١- [قال] ولو أن رجلاً أسلم وصلى يقوم ثم جحد إسلامه؛ فما صلى هم قبل الجحد.. فصلاهم تامة، وما صلى هم بعد الجحد.. فصلاهم فاسدة^(٤).

٥٢٢- [قال الشافعي:] وإذا صلى رجلٌ يقوم وله حالان؛ حالٌ كان فيها مرتدًا^(٥)، وحالٌ ثانٍ^(٦) كان مسلماً^(٧)، فأمهم؛ فلم يدرُوا^(٨) في^(٩) أي الحالين أمهم.. أحببت أن يُعيدوا، ولا نجب عليهم الإعادة حتى يعلموا أنه مرتدٌ^{(١٠)(١١)}.

باب في الصلاة^(١٢)

٥٢٣- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: ولا يجوزُ لرجلٍ أن يُصَلِّيَ على الأرضِ فريضةً ولا نافلةً إلا متوجّهاً إلى القبلةِ إلا في حالين^(١)، فمن صلى على غير يقينٍ من القبلةِ ثم استيقنَ

(١) تعادى المكان: تناوت ولم يستو، وجلس على عدواء: أي على غير استقامة، ومركب ذو عدواء: أي ليس بمطمن. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣١٦/٢)، الصحاح (٢٤٢٢/٦)، القاموس مع تاج العروس (٨/٣٩).

(٢) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

(٣) ولو فارقوا إيمانهم هذا، بعد علمهم بذهاب عقله مباشرةً وصلوا لأنفسهم.. أجزأهم صلاتهم. انظر: الأم (٣٣١/٢).

(٤) الأم (٣٣٠/٢).

(٥) في (ب): مرتد.

(٦) في النسخ الثلاث: ثاني.

(٧) في (ب): مسلم.

(٨) في (أ) و(د): فلم يدرُوا، وفي الأم: فلم يدرُوا.

(٩) في (أ) و(د): من.

(١٠) انظر: الأم (٣٣٠/٢) وفيه: "حتى يعلموا أنه أمهم مرتدًا"، والفقرة بنحوها في الأم باختلاف أحرف بسيرة.

(١١) بعد هذا في (ب): العيدين والاستسقاء.

(١٢) هذا الباب في (ب) في (٩٠/ب).

بعدُ أنه كان على القبلة أو لم يكن... فصلائه فاسِدة^(٣١)؛ لأنَّ أصل الصلاة كان على الشك، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»^(٣٢).

٥٢٤- [قال:] «وَأَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا أَقَامَ»^(٣٣) الرجلُ المسافرُ ببلدٍ أربعاً^(٣٤) «وَلَمْ يَتَوَّأ»^(٣٥) المَقَامَ بالبلد... أن يتم^(٣٦)؛ وليس [ذلك] بواجب^(٣٧) عليه حتى ينوي مقام أربع^(٣٨)؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَصَرَ

(١) أحدهما: النافلة في السفر، وقاتيهما: حالة غدة الخوف في العرض والنفل. انظر: الأم (٢١٧/٢ و ٢١٩) والمرني (ص ٢٥) والخلاصة (ص ٩٥) واللباب (ص ٩٦) والمنهاج (ص ٩٤) وزاد في اللباب حالاً ثالثاً وهو: حال اشتباه القبلة، وقال في تحفة الطلاب (ص ٤٣) عن هذا الحال الثالث: "يصلي بماله؛ لحرمة الوقت، وبعد؛ لأنه عذر نادر".

(٢) وهذا إن لم يكن الأمر عن اجتهاد، فإن صلى إلى جهة باجتهاد... فيقضي على الأظهر إن يقرن الخطأ، أما لو ظن فقط... فلا إعادة عليه، فإن تغير اجتهاده.. عمل بالثاني ولا قضاء. انظر: المنهاج (ص ٩٥) وروضة الطالبين (٢١٩/١) قال في الأم (٢٥٧/٣): «وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل، فلما أصبح عَلمَ أنه أصاب القبلة.. كانت عليه الإعادة؛ لأنه صلى حين صلى على الشك».

(٣) سبق شرحه، ر: (ف): .

(٤) في (ر): قام.

(٥) أي: وكانت له حاجة.

(٦) في (ب): ولم ينوي.

(٧) في (أ) و (ر): «ثم»، فإن لم يتم المقام بالبلد... لم يتم".

(٨) في (ب): بالواجب.

(٩) هذه مسألة (غير المخارِب) إذا عَزَمَتْ له حاجة يرجو حصولها كل وقت، ويتوقع فراغها ساعة نسيئة، ولم ينو إقامة أربعة أيام ونوى الارتحال حال حصولها والظاهر من كلامه هنا.. أن له القصر أبداً؛ لكن لم أر من نسب قولاً للشافعي في هذه المسألة، وقد يفهم منه.. أنه يقصر إلى سبعة عشر يوماً. والمعتصم في المذهب.. أنه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً، والمعتصم أيضاً: أنه لا فرق بين المحارب وغيره، خلافاً لما في الأم (٣٦٨/٢) والمرني (ص ٤٢) - وكذا الخلاصة (ص ١٣٤) - في المسألتين، ففيهما أنه يُقَرَّرُ بين المحارب وغيره، وأن غير المحارب لا يقصر أكثر من أربعة أيام، ونص في الأملاء -تقلاً عن المرني (ص ٤٢)- أن غير المحارب يقصر إلى سبعة عشر أو ثمانية عشر يوماً. انظر: المنهاج (ص ١٢٨)، روضة الطالبين (٣٨٥/١).

بحكمة سبع عشرة يوماً^(١)، وكانت إقامته لتأهب حرب^(٢)، والحجة في أن المسافر إذا نوى مقام أربع أئمة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وَيَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِحُكْمَةٍ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا^(٣) فَجَمَلُ ثَلَاثًا حَدًّا

(١) أخرجه البخاري ك: تقصير الصلاة، ب: ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، (١٠٨٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «أقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسعة عشر يقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا وإن زدنا أقمنا».

وأما لفظ: «سبعة عشر» فرواه أحمد (٤٨٣/٤: ٢٧٥٨) عن ابن عباس قال: «فتح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكة، فأقام فيها سبع عشرة يصلي ركعتين»، وأبو داود ك: الصلاة، ب: من يقيم المسافر؟ (١٢٣٠)، ومصححه الألباني، وابن حبان (٤٥٧/٦: ٢٧٥٠) عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدم مكة فأقام ١٤ سبع عشرة ليلة يقصر الصلاة، والبيهقي في المعرفة (٢٧٢/٤) وذكر أن الأكثر عن الرواة لفظ «تسعة عشر». ثم قال: «ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن يكون من قال «سبعة عشر يوماً».. لم يعد يوم الدخول ويوم الخروج، ومن قال «تسعة عشر يوماً».. عدّها، ومن قال «ثمانية عشر يوماً».. عدّها».

وقال النووي «وفي رواية لأبي داود والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري.. سبعة عشر». اهـ. من المجموع (٢٤٠/٤) ومنه في خلاصة الأحكام (٧٣٣-٧٣٢/٢) وقال: «في رواية لها -يعني أبا داود والبيهقي- مرسله ضعيفة: خمسة عشر».

وانظر: خلاصة البدر المنير (٢٠٢/١)، وذكر الحافظ في التلخيص (٤٦/٢) طريقة البيهقي في الجمع وقال: «وجمع إمام الحرمين والبيهقي بين الروايات السابقة... قلت وهو جمع متين».

والمعتمد في المدة في المذهب: ثمانية عشر يوماً، والأصح حديثاً: رواية تسعة عشر يوماً، والذي في الأم (٣٦٨/٢) والمزني (ص ٤٢) على التردد بين سبعة عشر أو ثمانية عشر.

قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (٢٤٧/٢-مع الوسيط): «... فالأصح إذا ما رواه البخاري وهو تسعة عشر يوماً، وهذا يقتضي تعيينها دون سائر الأعداد، (ثم قال:) قلت: والذي رأيته في كلام الشافعي ولم يترك صاحب الحاوي غيره: سبعة عشر أو ثمانية عشر على التردد، وهذا يقتضي الاختصار على الأول؛ سبعة عشر، ولا ينبغي أن يعدل عن اختيار ما حققناه؛ فإنه من شقيق أهل الحديث، وعليهم الاعتماد في مثل هذا».

قلت: يعني سبعة عشر بدون عدّ يومي الدخول والخروج، وتسعة عشر مع عدّها كما في البخاري.

(٢) وذلك عام الفتح؛ إنّه أُهِيَ لحرب هوازن، ومراده: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم ينو إقامة تلك المدة، بل كان يتوقع لقاء العدو كل يوم. انظر: المزني (ص ٤٢) الغرر البهية (٤٦٤/١).

(٣) في (أ) و(م): لأن.

سفر^(٢٧)؛ لأنه كره لهم^(٢٨) المقام في الدار التي هاجروا منها [لله]، فلما^(٢٩) أباح ثلاثاً^(٣٠).. ذلَّ على فرق بين خذ السفر والمقام، فما زاد على ذلك.. فهو خذ مقام^(٣١)؛ إذا نوى أربعاً.. أمم^(٣٢)؛ لهذا الحديث، وكذلك قال سعيد بن المسيب^(٣٣)، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَنْقُصُ^(٣٤) دينان بجزيرة العرب»^(٣٥) وأجلَّهم^(٣٦) عمر ثلاثاً^(٣٧)؛ فكل هذا يُصدِّق^(٣٨) بعضه بعضاً، ويُدلُّ على أن الثلاث حدُّ سفر، وما جاوز هذا^(٣٩).. فَحَكْمُهُ حكمُ المقام.

(١) متفق عليه من حديث العلاء بن الحضرمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: مناقب الأنصار، ب: إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه، (٣٩٣٣) بلفظ: وثلاث للمهاجر بعد الصَّدره ومسلم ك: الحج، ب: جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة، (١٣٥٢)، بلفظ المصنف.

(٢) في (ب): سفره.

(٣) في (ب): فلما.

(٤) نهاية (٩٠/ب) من (ب).

(٥) في (ب): ثلاثاً.

(٦) نهاية (٢٧/أ) من (أ) ونهاية (ص٥٣) من (م).

(٧) في (ب): ثم.

(٨) هذا هو أحد الأمور الثلاثة التي ينتهي السفرُ بها، وستأتي في التعليق قريباً. انظر: الأم (٣٦٧/٢) المزني (ص٤٢) الخلاصة (ص١٣٤) المهاج (ص١٢٨).

(٩) انظر قوله في: المزني (ص٤٢)، الخاوي (٣٧١/٢)، البهان (٤٧٣/٢)، الأوسط لابن المنذر (٣٥٨/٤)، - وذكر عنه أربعة أقوال- والجموع (٢٤٤/٤)، ابن أبي شبة (٢٠٩/٢)، والبيهقي في المعرفة (٤٣٢/٢)، وذكر ابن أبي شبة وابن المنذر عنه وروايات أخرى.

(١٠) في (أ) و(م): لا ييتحان.

(١١) رواه مالك (٨٩٢/٢) ١٧ و١٨ مرسلًا عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب، وكذلك البيهقي (١٣٥/٦)، ٩/٢٠٨ وفي المعرفة (٣٥٦/٥)، ووصله أحمد (٣٧١/٤٣: ٢٦٣٥٢) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة.

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٦٥-١٦٦): "هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطأت كلها مقطوعاً، وهو ينصل من وجوه حسان عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي هريرة وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب وأسماء".

قال الحافظ: "وصله صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، أخرجه إسحاق في مسنده". كما في التلخيص الحبير (٣١٦/٤).

٥٢٥- وأُجِبَ إذا أقام ببلد لأهلب حرب^(٩).. أن يقصر^(١٠) في مثل المدّة التي قصر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهلب الحرب، فإن زاد.. أتم^(١١)،^(٨)، إنما قلنا لا يجب عليه الإمام وإن أقام أربعاً إلا بنية^(١٢) المقام.. لحديث ابن عمر^(١٣) وسعد^(١٤) أقاموا شهراً^(١٥) يقصرون؛ وإنما ذلك لأنهم لم يتنوا المقام^(١٦) (١٧).

وأصله في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: فأخرجوا المشركين من جزيرة العرب، أخرجه البخاري ك: الجزية والمواذعة، ب: إخراج اليهود من جزيرة العرب، (٣١٦٨)، ومسلم ك: الوصية، ب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يومي فيه، (١٦٣٧)، وفي ك: الجهاد والسير، ب: إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، (١٧٦٧).

(١) في (ب): فأجلهم.

(٢) رواه مالك في الموطأ (٦٣/٢: ١٨٦٤) في رواية أبي مصعب الزهري، وليس هو في رواية يحيى، وقال النووي في المجموع (٢٣٩/٤): "صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناد الصريح، فرواه عن نافع عن أسلم مولى عمر".

ورواه عبد الرزاق (٥١/٦: ٩٩٧٧)، و (٣٥٧/١٠: ١٩٣٦٠).

(٣) في (أ) و(م): تصدق.

(٤) في (أ) و(م): وما جازوها.

(٥) في (ب): الحرب.

(٦) في (م): يقصروا.

(٧) هكذا صورتها في (ب): نَادَى الْإِسْلَامُ، كأنها: فلذا أراد أم.

(٨) استحباباً لا وجوباً كما يفهم من كلامه التالي، وكأنه استحب له الإمام احتياطاً، ولكن المعتمد: أنه لا يقصر أكثر من ثمانية عشر يوماً كما سيأتي في التعليقات التالية.

واختار المزي أن يخارب يقصر أبداً وإن نوى إقامة أكثر من أربعة أيام. انظر: المزي (ص ٤٢٢) الحاوي (٣٧٥/٢) المجموع (٢٤١/٤).

(٩) في (ب): (لا نية) أو (لا بنية) وهكذا صورتها في (ب): **بِإِيمَانٍ**، والمثبت من (أ) و(م) ومعرفة السنن.

(١٠) أخرجه عبد الرزاق (٥٣٣/٢: ٤٣٣٩)، والبيهقي (١٥٢/٣)، وفي المعرفة (٢٧٤/٤) وفيه: أن إقامته كانت ستة أشهر. وقال الحافظ في الدراية (٢١٢/١) "أخرجه البيهقي بإسناد صحيح" وكذلك في التلخيص الجليل (١١٧/٢)، وقال النووي: "رواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط الصحيحين".^{٨١} من خلاصة الأحكام (٧٣٤/٢)، وصححه الألباني في الإرواء (١٢٨/٣).

٥٢٦- [قال الشافعي:] ويؤمر الصبي بالصلاة إذا عقل؛ ابن سبع سنين وثمان سنين،^(٥) ويؤمر بالصوم إذا أطاقه^(٦).

(١) رواه عبد الرزاق (٥٣٥/٢: ٤٣٥٠)، والبيهقي (١٥٣/٣) وفي المعرفة (٢٧٤/٤) وفيه: أن إقامته كانت أربعين ليلة.

وحكى بعض هذه الفقرة البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٤/٤)، فقال: "وفي كتاب البويطي فيمن أقام ببذل لتأخير الحرب: «وإِذَا قُلْنَا: فلا يجب عليه الإتمام وإن أقام أربعة إلا بنية المقام؛ لحديث ابن عمر، وسعد، أقاموا شهرا يقصرون وإِذَا ذَلِك: لأَنَّهُمْ لَمْ يَنْوُوا الْمَقَامَ».

(٢) في (ب): أشهرًا.

(٣) هذه مسألة (المخارِب) لا ينوي الإقامة أكثر من أربعة أيام؛ لكنه أقام لأجل الحرب، وهو عازمٌ على الرحيل ساعة فراغه وظاهرٌ اختياره هنا: أن له القصر أبدًا، وهو أحد قوله في «الإملاء» «تَقْلًا عَنِ الْمَرْي (ص ٤٢)» لكن المصنف: أنه يقصر إلى ثمانية عشر يومًا، وهو قوله في الأم (٣٦٨/٢) والمري (ص ٤٢) وقوله الثاني في «الإملاء» «تَقْلًا عَنِ الْمَرْي (ص ٤٢)» لكن في كتبه الثلاثة هذه تردد بين سبعة عشر وثمانية عشر، وإن كان جزم في موضع من الأم (٣٨٦/٢) بأنه يقصر إلى ثمانية عشر، وهذه الفقرة نقلها بنحوها البيهقي في المعرفة (٤٣٥/٢).

(٤) تنمة: ينتهي السفر -الذي ينقطع به الترخيص- بواحد من ثلاثة أمور:-

١- الوصول إلى الوطن.

٢- نية الإقامة، مطلقًا، أو أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

٣- حصول نفس الإقامة وإن لم ينوها؛

«فإن لم تكن له حاجة أصلاً.. انتهى سفره بإقامته أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

«وإن كان مقيمًا بنية أن يرتحل إذا حصلت حاجة يتوقع إخراجها في كل وقت.. فينتهي سفره بإقامته أكثر من ثمانية عشر يومًا، وقيل: أربعة، وفي قول: يقصر أبدًا، وقيل: الخلاف في خائف القتال، لا التاجر ونحوه.

«وإن كان يعلم أن حاجته ستبقى مدة أربعة أيام فأكثر.. فينتهي سفره بإقامته أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

الخواوي (٣٧٣/٢-٣٧٥) العزيز (٢١٢/٢-٢١٥) المجموع (٢٢٩/٤ و ٢٤١-٢٤٢) روضة الطالبين (٣٨٣/١)- ٣٨٤) المنهاج (ص ١٢٨) أسنن المطالب (٨٠/٢-٨١) فيض الإله المالك (١٨١/١) حاشية البيجوري (٣٨٧/١).

(٥) ولا فرق بين الصبي والصبية هنا، ويؤمران بها لسبع سنين إذا كانا مميزين. انظر: المري (ص ٣٩) الخلاصة (ص ١٠٥) المنهاج (ص ٩١). المذهب (١١/٣) المجموع (١٢/٣) الخاوي الصغير (ص ١٥١) ولم أر من ذكر

٥٢٧- والسكران لا يصلي حتى يفيق، وإن صلى في سكره.. أعاد^(٢).

٥٢٨- ولا قضاء على المغلوب على عقله، ولا المجنون؛ إلا ما أفافوا في وقته^(٣)، لحديث ابن عمر^(٤).

٥٢٩- وكان يقول في الخائض تطهر، والنصراني يسلم، والصبي يحتلم، والمغمى عليه والمجنون يفيقان^(٥) قبل المغرب بركعة.. فعليهم الظهر والعصر، وكذلك قبل الفجر بركعة.. فعليهم المغرب والعشاء^(٦)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب^(٧) الشمس [فقد أدرك]»، وجعل^(٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت المغرب وقتاً للمغرب والعشاء

غير السبع إلا هنا، ولا إشكال في ذلك، فلعل مقصوده أنه إن كان ابن السبع عميلاً.. أمر بها، فإن تأخر فعممه لتساقطه.. أمر بها عند ذلك.

(١) انظر: المجموع (١٢/٣) العزيز (٣٩٣/١) وفيه: "قال الأئمة: فيجب على الآباء والأمهات تعليم الأولاد الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب على تركها بعد العشر". وكذا في روضة الطالبين (١٩٠/١) الخاوي الصغير (ص ١٥١).

(٢) إلا أن يكون قد صلى بعد الشرب وقيل أن يسكر.. فلا بعيد وإن كان آنفاً. انظر: الأم (١٥٢/٢) الخاوي الصغير (ص ١٥١) المجموع (٨/٣) المنهاج (ص ٩١).

(٣) فإن بقي من الوقت قدر تكبيرة.. وجبت الصلاة. الأم (١٥٣/٢) المجموع (٨/٣) المنهاج (ص ٩٢).
(٤) وهو ما رواه مالك عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أُعْجِيَ عَلَيْهِ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ، فَلَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ»، انظر: الموطأ (١٣/١: ٢٤)، وبتحقيقه عند عبد الرزاق (٤٧٩/٢) وابن أبي شيبة وابن المنذر في الأوسط (٣٩١/٤)، وإسناده صحيح. وانظر: المحلى (٢٣٤/٢) ومسائل صالح بن الإمام أحمد (٢٢٠/٢).
(٥) في (أ) و(ب): يفيقون.

(٦) المعتمد: أنه إن بقي من الوقت قدر تكبيرة.. وجبت الصلاة، وهو نصه في الأم (١٥٣/٢-١٥٤) والمزي (ص ٢٣) وهو كذلك في الخلاصة (ص ٩٠)، انظر: المجموع (٦٩/٣) المنهاج (ص ٩٢) روضة الطالبين (١٨٧/١)، واختار المزي ما ذكره البويطي هنا من اشتراط إدراك ركعة.

(٧) في (ب): يغرب.

(٨) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري لك: مواقيت الصلاة، ب: من أدرك من الفجر ركعة، (ص ٥٧٩)، ومسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، (٦٠٨).

(٩) في (أ) و(ب): فجعل.

بمزدلفة^(١)، وجعل بعرفات وقت الظهر وقتاً للظهر والعصر، فجعل وقت صلاة وقتاً للصلاتين، وكذلك هؤلاء.

٥٣٠- وإن حاضت المرأة أو أُغْشِيَ على رجلٍ أو حُنَّ في وقت الظهر؛ فإن كان أمكنهم أن يصلوا الظهر في أول وقتها إلى أن أصابهم هذا فلم يفعلوا.. فعليهم الإعادة، وإن لم يمكنهم.. فلا شيء عليهم^(٢).

٥٣١- ومن شرب الدواء؛ فإن كان الأغلب منه أن من شرب منه ذهب عقله.. أعاد الصلوات^(٣) مثل السكران^(٤)، وإن كان (ب/٢٧) الأغلب أنه^(٥) لا يذهب عقله فذهب.. فهو بمنزلة المُغْمَى عليه^(٦).

٥٣٢- ولترتد إذا رجع إلى الإسلام.. فعليه أن يقضي كُلَّ صلاةٍ فاتته^(٧) في رده^(٨).

٥٣٣- ونسب^(٩) عليه في زكاة ماله الأيام التي ارتد فيها^(١٠)؛ والحجة في ذلك: أن الزكاة وجبت عليه في إسلامه، فليس ارتداده إذا رجع إلى الإسلام بالذي يسقط عنه^(١١) ما وجب عليه؛ لأن ذلك إنما يجب [عليه] مرور الليالي والأيام، لا بفعلٍ في رَدِّهِ^(١٢)، وقد مرت الأيام في ارتداده.

(١) في (ب): بالمزدلفة.

(٢) أي: إن أدركوا قدر الفرض وجبت عليهم الإعادة، وإلا.. فلا. انظر: المنهاج (ص ٩٢) روضة الطالبين (١٨٨/١-١٨٩).

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) الأم (١٥٣/٢) روضة الطالبين (١٩١/١).

(٥) في (م): أن.

(٦) فلا إعادة عليه. انظر: الأم (١٥٣/٢) روضة الطالبين (١٩١/١).

(٧) في (م): فائتة.

(٨) الأم (١٥٤/٢) الخلاصة (ص ١٠٥) روضة الطالبين (١٩٠/١) وهو من مفردات المذهب كما في المجموع (٥/٣).

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): ونسب.

(١٠) الأم (١٥٤/٢) المنهاج (ص ١٧٤).

(١١) في (ب): عليه.

(١٢) في (ب): بدنه، وهكذا صورتها في (أ): رَدِّهِ.

٥٣٤- «وكان يحب^(١) التغليس^(٢)، ويحتج^(٣) بحديث عائشة^(٤)».

٥٣٥- [قال الشافعي: «ومن نسي صلاة ثم ذكرها وهو مع الإمام.. مضى في صلاته ثم أعاد التي نسي، وليس عليه إعادة التي» صلى^(١) مع الإمام^(٢)، واحتج بحديث: «وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً.. فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٣)، فإن قيل: فقد ذكرها وهو في الصلاة، قيل: قد ذكر التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصلاة يوم الوادي فأخبرها حتى خرج من الوادي^(٤)».

٥٣٦- «وإن قَدَرَ المريض أن يقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قائماً ولم يقدر أن يصلي مع الإمام إلا جالساً.. صلى وحده قائماً^(٢)».

(١) في (أ) و(ج): وكذلك يجب. والثبت من (ب).

(٢) انظر: الأم (١٦٤/٢) وذكر استحباب تعجيل الصلاة لأول وقتها في المزي (ص٢٥) والخلاصة (ص٩٠) شفة المختار (٤٢٧/١).

(٣) في (ب): واحتج.

(٤) وهو قولنا: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَصْرُفُ النِّسَاءَ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِضْنَ مِنَ الْقُلُوبِ، مُتَقِ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ك: الْأَذَانُ، ب: انتظار الناس قيام الإمام العالم، (٨٦٧)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، (٦٥٤)، ورواه الشافعي في الأم (١٦٥/٢).

(٥) ما بين القوسين مكرر في (أ).

(٦) في (ب): صلاها.

(٧) وكذا لو كان إماماً أو منفرداً، والترتيب بين المفضية وفرض الوقت.. مستحب، إلا إن يتضابق وقت الصلاة التي هو في وقتها.. فيجب تقديم المونة في هذه الصورة. انظر: الأم (١٧٠/٢) المزي (ص٣٥) غاية المطلب (١٨٩/٢) المجموع (٧٥/٣) المنهاج (ص٩١).

(٨) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (ص١٢٢) ٩-ك: مواقيت الصلاة، ٣٧-ب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكره، ج (٥٩٧) بلفظ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا». ومسلم (٤٧٧/١) ٥-ك: المساجد ومواضع الصلاة، ٥٥-ب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ج (٦٨٤) بلفظ المصنف.

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (ص٧٣) ٧-ك: التيمم، ٦-ب: الصعيد الطيب وضوء المسلم، ج (٣٤٤) ومسلم (٤٧٤/١) ٥-ك: المساجد ومواضع الصلاة، ٥٥-ب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ج (٦٨٢).

(١٠) أي: سورة الفاتحة.

٥٣٧- وكان يرى الترجيع في الأذان^(٦٦).

٥٣٨- والإقامة مفردة إلا قول^(٦٧) «والله أكبر^(٦٨)» وقد قامت الصلاة، فإنما مرتان^(٦٩)/^(٧٠).

٥٣٩- وقال: لا يدور في الأذان ولا يزول عن موضعه^(٧١).

٥٤٠- وقال: أكره الكلام في الأذان؛ فإن تكلم كلاماً يسيراً.. لم يضره^(٧٢)، واحتج بحديث النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»^(٧٣).

٥٤١- وإن كان رجل فاتته صلاة واحدة من يوم وليلة ولا يدري أي صلاة هي.. صلى الصلوات الخمس ينوي بكل واحدة منهن^(٧٤) الصلاة التي نسي، إن كانت^(٧٥) عصرًا.. فعصر، وإن كانت^(٧٦) ظهرًا.. فظهر، وينوي عند كل صلاة أنها هي التي فاتته، فإن لم ينو.. فلا يجزئه^(٧٧)؛

(١) فكان عذرًا في التعلف عن الجماعة، وكانت مملاته منفردًا حيث لا أفضل. انظر: الأم (١٧٨/٢) روضة الطالبين (٢٣٦/٢).

(٢) انظر: الأم (١٨٦/٢).

(٣) في (ب): قوله.

(٤) في (أ) و(ج): «الله أكبر الله أكبر».

(٥) في (أ) و(ج): مرتين.

(٦) ويقصد بقوله: «الله أكبر».. الذي يكون في نهاية الإقامة قبل التهليل، فإنه كما هو في الأذان، لا ينقص.

انظر: الأم (١٨٧/٢) المزني (٢٤) خفة المحتاج (٤٦٧/١).

(٧) نهاية (أ) من (ب).

(٨) ويستحب له استقبال القبلة، لا تزول قدماء ولا وجهه عنها. انظر: الأم (١٨٨/٢) المزني (٢٤) خفة

المحتاج (٤٦٨/١).

(٩) فلا يضر يسيره ولو عملاً. انظر: الأم (١٨٨/٢ و ١٩٦) المزني (٢٤) نهاية المحتاج (٤١١/١) خفة المحتاج

(٤٧٠/١).

(١٠) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتَ

بَرْدٍ وَمَطَرٍ يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَذَا: الْأَفْهَامُ، ب: الرَّعَصَةُ فِي الْمَطَرِ وَالْعَلَّةُ أَنَّ يَصْلِي

فِي رَحْلِهِ، (٦٦٦)، وَمُسْلِمٌ كَذَا: الصَّلَاةُ، ب: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ فِي الْمَطَرِ، (٦٩٧).

(١١) في (ب): منهم.

(١٢) في (أ) و(ج): كان.

(١٣) في (أ) و(ج): كان.

لحديث^(١) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وكذلك^(٢) إذا فاتته صلاة لا بدري أي صلاة هي.

٥٤٢- وإذا صلى الرجل ونوى فريضة ثم انصرفت نيته إلى أن يجعلها نافلة عامداً لذلك، وإن لم يخرج منها.. بطلت صلاته^(٣)؛ وذلك أنه قد وقف وقفة نوى فيها، فهو عمل، فإن قيل: أين موضع العمل مع النية؟.. قيل: وقوفه في الصلاة على نية النافلة^(٤).. عمل غير المكتوبة^{(٥)(٦)}.

٥٤٣- قال الشافعي: مفتاح الصلاة الوضوء، وتعمدها التكبير، وتحليلها التسليم^(٧)، ومن دخل في صلاة^(٨) فقال: «الله الكبير» و«الله العظيم» و«الله الجليل» [و«سبحان الله»] أو يسمي الله أو^(٩) ما ذكر الله.. لم يكن داخلًا في الصلاة^(١٠) إلا بالتكبير نفسه؛ وهو: «الله أكبر»^(١١).

٥٤٤- ولو قال: «الله الأكبر».. فقد كَبُرَ وزاد شيئاً، وهو^(١٢) داخل بالتكبير^(١٣).

٥٤٥- وكلما قدر الرجل المريض على القيام أو الركوع أو السجود أو الانحناء في ركوعه وسجوده، ثم لم يفعل ما بلغت طاقته من ذلك.. أعاد الصلاة^(١٤).

(١) انظر: الأم (٢٢٥/٢) المجموع (٧٧/٣).

(٢) نهاية (٢٨/أ) من (أ).

(٣) نهاية (ص ٥٥) من (ز).

(٤) انظر: الأم (٢٢٥/٢) المجموع (٢٤٩/٣) روضة الطالبين (٢٢٥/١).

(٥) في (أ) و(ز): نافلة.

(٦) في (أ) و(ز): مكتوبة.

(٧) انظر: الأم (٢٢٥/٢).

(٨) انظر: الأم (٢٢٦/٢).

(٩) في (ب): الصلاة.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): صلاته.

(١٢) انظر: الأم (٢٢٧/٢) بنحو عبارة المصنف. والمجموع (٢٥٣/٣).

(١٣) في (ب): فهو.

(١٤) الأم (٢٢٧/٢) المجموع (٢٥٣/٣).

(١٥) الأم (١٧٧/٢) شفة المحتاج (٢٣/٢).

٥٤٦- وإن وجد الإمام رакعاً فكر تكبيرة واحدة وهو قائم معتدل ينوي به الافتتاح..
أجزأه^(١).

٥٤٧- وإن كبر منحنياً.. لم يجزئه^(٢).

٥٤٨- وإن كثر وهو قائم ينوي بها تكبيرة الافتتاح والركوع.. لم يجزئه؛ لأنه خلط^(٣) [تكبيرة
فرض] بتكبيرة نافلة^(٤).

٥٤٩- وإن كبر ثنتين^(٥)؛ واحدة ينوي بها الإحرام.. أجزأه^(٦).

٥٥٠- ومن لم يحسن القراءة.. فليحمد الله وليكبره ولا يجزئه إذا لم يحسن القراءة إلا أن يذكر
الله^(٧).

٥٥١- وعليه أن يتعلم القرآن^(٨).

٥٥٢- وإذا لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها^(٩).. لم يجزئه أن يصلي إلا بقراءة، ويقرأ مما يحسن
فدُرُّ أم القرآن، وتزويد، وإن لم يزد.. أجزأه^(١٠).

(١) الأم (٢٢٨/٢).

(٢) الأم (٢٢٨/٢).

(٣) في (ب): اخلط.

(٤) الأم (٢٢٨/٢).

(٥) في (ب): ثنتين، وفي (ج): يقي، غير منقوطة الحرفين الأولين، هكذا صورتها في (ج): **بنتين**. هكذا
صورتها في (أ): **بنتين**.

(٦) هذا هو الأصل؛ أن يكبر تكبيرة للإحرام، وأخرى للركوع. انظر: روضة الطالبين (٣٧٤/١) المنهاج
(ص ١٢٦).

(٧) انظر: الأم (٢٣١/٢) بنحوه، المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١٠٠).

وإن عجز عن الفاتحة وعجز عن غيرها من القرآن.. وجب عليه الذكر، وبشروط أن لا تنقص حروف ما أتى به
عن حروف الفاتحة. انظر: روضة الطالبين (٢٤٥/١) المنهاج (ص ٩٨).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٢٤٤/١).

(٩) في (ج): غيره.

(١٠) انظر: الأم (٢٣١/٢) المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١٠٠) ولا يجزئه دون سبع آيات، وبشروط أن تكون
جملة الآيات السبع بقدر حروف الفاتحة. انظر: روضة الطالبين (٢٤٥/١) المنهاج (ص ٩٨).

٥٥٣ - وسواء قصرت الآية أو طالت.. يقرأ سبع آيات، بقدر أي أم القرآن^(١).

٥٥٤ - وإن أم من لا يُحسن أم القرآن.. أجزأته صلاة^(٢) نفسه، ولم تجزئ/ (٢٨/ب) صلاة من خلفه إذا أحسنوا أم القرآن، وإن لم يُحسنوا.. / (٣) أجزأهم صلاتهم^(٤).

٥٥٥ - ولا تجزئ صلاة إلا بتشهد، وصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد التشهد، فإن^(٥) ترك التشهد والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦).. أعاد الصلاة^(٧)، على حديث ابن مسعود أنه علمه^(٨) في التشهد، **وقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد**^(٩)، واحتج بحديث عبيد الله بن أبي رافع^(١٠) حديث^(١١) علي^(١٢) في افتتاح الصلاة^(١٣).

(١) انظر: الأم (٢٣١/٢)، لكن هل يقصد عدم اشتراط أن تكون بعدد حروف الفاتحة؟ إن قصده.. فالتعمد بخلافه، وإن قصد أن الآية الطويلة آية الدين لا تغني عن الفاتحة.. فلا إشكال.

(٢) في (ب): ملاته.

(٣) نهاية [ص ٥٦] من (٢).

(٤) في (أ) و(ج): ملاته.

(٥) انظر: الأم (٢٣٢/٢) الخلاصة (ص ١٢٣) كثر الراغبين (٢٣١/١).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتشهد.

(٨) يعني التشهد الذي يكون بعده سلام، أما التشهد الأول.. فسنة. انظر: الأم (٢٧١/٢) المزني (ص ٣٢).

الخلاصة (ص ٩٨ و ١٠٣) روضة الطالبين (٢٦١/١) المنهاج (ص ١٠١).

(٩) في (أ) و(ج): عمله.

(١٠) في (ب): قال.

(١١) أخرجه الحاكم (٢٦٩/١)، والبيهقي (٣٧٩/٢) بإسنادهما عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت وترجعت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد" قال الحافظ: "رجاله ثقات إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه". كما في التلخيص الحبير (٦٣٠/١).

(١٢) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، روى عن: أبيه وأمه سلمى، وعن علي وكان كاتبه وأبي هريرة، وعنه: أولاده إبراهيم وعبد الله وعبد المعتمر وآخرون، قال أبو حاتم والخطيب: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب التهذيب (٩/٣)، تقريب التهذيب (ص ٦٣٧).

(١٣) في (أ) و(ج): وحديث.

٥٥٦- وإن تركَ الشَّهَدَ في الأولى.. فلا إعادةَ عليه^(٣)؛ لحديث ابن عبيدة^(٤) حين قام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّسَنُّينِ^(٥).

٥٥٧- ولا صلاة إلا بأَمِّ القرآن^(٦)، واحتج بحديث عبادة بن الصامت^(٧) [عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال: ولا صلاة إلا بأَمِّ القرآن]^(٨)

(١) هو الخليفة الراشد: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلامًا في قول كثير من أهل العلم، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فربى في حجر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وزوجه بنته فاطمة، ومناقبه كثيرة حتى قال الإمام أحمد: لم يُثَقَّلْ لأحد من الصحابة ما يُثَقَّلْ لعلي، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرًا، وروى عنه من الصحابة ولذاته الحسن والحسين وابن مسعود وآخرون، اشتهر بالقروسية والشجاعة والإقدام، وكان أحد الشورى الذين نص عليهم عمر، فلما قتل عثمان بايعه الناس، قُتِلَ في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين، ومدة خلافته: خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ونصف شهر. انظر: الاستيعاب (١٠٨٩/٣)، الإصابة (٤٦٤/٤).

(٢) رواه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي... (إلى أن قال) ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت». وعليه سجدة السهو لتركه. انظر: الأم (٢٧١/٢) وهو مفهوم ما في المزني (ص٣٢)، وانظر: الخلاصة (ص١٠٣) روضة الطالبين (١/٢٦١ و٣٠٣) المنهاج (ص١٠١).

(٤) هو عبد الله بن مالك ابن بختة، الأزدي، أبو محمد، حليف لبني المطلب وأبوه مالك بن القشب الأزدي من أزد شنوعة وبختة أمه، وهي بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف. وقيل: بل أمه أزدية من أزد شنوعة، روى عنه: الأخرج وحفص بن عاصم وابنه علي بن عبد الله، توفي سنة ست وخمسين. انظر: أسد الغابة (٧٩/٣)، الإصابة (١٨٢/٣).

(٥) أي: ولم يجلس للشَّهَدِ الأول، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري ك: السهون ب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، (١٢٢٥)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧٠).

(٦) انظر لهذه الفقرة وما بعدها ما سبق تحت باب: الجهر بـ ﴿وَسُبِّحَ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ وقراءة الحمد.

(٧) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أمية بن فهر، الأنصاري، الخزرجي، أبو الوليد، شهد العقبة الأولى والثانية وكان تلميذًا على قنائل بني عوف بن الخزرج، أخى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينه وبين أبي مزينة

٥٥٨- وإن تعمد ترك أم القرآن وهو يحسنها في شيء من صلاته خلف إمام أو وحده.. بطلت صلاته، وكذلك إن تعمد أو سهى بترك ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

٥٥٩- وإن سهى وحده أو مع إمام عن ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، أو عن أم القرآن.. أعاد تلك/ ^(٦) الركعة.

٥٦٠- ويقرأ فيها ^(٧)، جهر الإمام بأم القرآن أو لم يجهر.

٥٦١- وإن نكس قراءة أم القرآن أو ترك آية.. لم يجزئه حتى يأتي بالآية وما بعدها، و ^(٨) يأتي بها كما أنزلت.

٥٦٢- ولا يجزئ [الرجل] أن يجزئ للصلاة ^(٩) بقلبه، ولا يقرأ بقلبه حتى يحرك ^(١٠) لسانه ^(١١)؛ لحديث حباب قال: «كنا نعرف قراءة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باضطراب لحيته» ^(١٢).

٥٦٣- وإن لحن في [قراءة] أم القرآن لحنًا محيلٌ معنى شيء منها.. لم يجزئه ولا من خلفه ^(١٣)، وإن لحن في غيرها.. أجزأته؛ وإن أحوال معناها ^(١٤).

الفنوي، وشهد بدراً وأُسُداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستعمله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على بعض الصدقات، روى عنه: أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وفضالة بن عبيد وغيرهم، كان أول من ولي قضاء فلسطين، توفي سنة أربع وثلاثين. انظر: الاستيعاب (٨٠٧/٢)، أسد الغابة (٥٠٥/٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) نهاية (٩١/ب) من (ب).

(٣) في (ب): فيما.

(٤) في (أ) و(د): أو.

(٥) في (ب): بالصلاة.

(٦) في (م): ترك.

(٧) الأم (٢٢٩/٢) روضة الطالبين (٢٢٩/١) و (٢٤٢).

(٨) أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: القراءة في الظهر، (٧٦٠).

(٩) الخلاصة (ص ١٢٣) روضة الطالبين (٢٤٢/١) الكثر (٢٣١/١). ذكر في الأم (٣٢٦/٢) أن إمامة من لا

يحسن الغاشة لا تصح بمن يحسنها، ولم يتعرض للحن.

٥٦٤- وإن^(٧) ركع الإمام ولم يسبح ورفع رأسه ثم عاد فركع ليسبح^(٨).. فقد أعطاه^(٩)، فإن أدركه رجل في هذه الركعة الثانية.. لم يعتد بها^(١٠).

٥٦٥- قال الربيع، وقد قيل: تفسد صلاة الإمام؛ لأنه زاد في الصلاة ركعة عامداً، لم يكن له^(١١)، لأن ترك التسبيح^(١٢) فيها لم يكن يفسد ركوعه^(١٣)/^(١٤).

٥٦٦- قال الشافعي: وإن رفع رأسه وهو مع الإمام في ركوع^(١٥) أو سجود^(١٦).. عاد إلى ما عليه الإمام فركع أو سجد^(١٧).

٥٦٧- وإذا ركع الإمام ثم سقط إلى الأرض.. لم يجزئه حتى يقوم قائماً فيعتدل صلبه ثم يهوي للسجود^(١٨).

==

(١) في (ب): معانها.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) هكذا صورناها في (ز): سبأ.

(٤) فإن كان عالماً بتحريم ذلك.. بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً.. لم تبطل؛ لأنه معذور. انظر: المجموع (١١٤/٤).

(٥) لأن هذا الرجوع لثبوته غير محسوب من صلاته، والإمام ليس في الركوع، وإنما هو في الاعتدال حكماً، والمدرك في الاعتدال لا تحسب له الركعة. انظر: الأم (٢٥٦/٢) المجموع (١١٤/٤).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هكذا في المخطوط.

(٨) نهاية (٢٩/أ) من (أ).

(٩) قال في الأم (٢٥٦/٢) "وفيه قول آخر: أنه إذا ركع ولم يسبح، ثم رفع رأسه، ثم عاد فركع ليسبح.. فقد بطلت صلاته".

وقال البلقيني في «ترتيب الأم» (١١٧/١) "كلام الربيع يوهم أن في المسألة قولين، وليس كذلك؛ بل إن كان عامداً.. بطلت صلاته قولاً واحداً، وإن كان ساهياً.. لم تبطل قولاً واحداً".

(١٠) نهاية (ص٥٧) من (ز).

(١١) في (أ) و(ز): ركوعه.

(١٢) في (أ) و(ز): سجوده.

(١٣) صورة المسألة: أن يركع مع الإمام أو يسجد، ثم يرفع قبل الإمام.. فالمستحب له أن يعود إلى الركوع أو السجود حتى يرفع الإمام رأسه ثم يتابعه في ذلك. انظر: الأم (٢٥٦/٢) روضة الطالبين (٣٧٣/١).

٥٦٨- وإذا صلى الرجل نافلة ثم سهى فأحرم^(٦) في مكتوبة^(٧) قبل أن يسلم، فإن ذكر ذلك قريباً.. جلس ففرغ من النافلة وسجد لها للسهو وابتدأ المكتوبة، وإن تطاول به قيامه في المكتوبة أو ركع وسجد لها.. بطلت النافلة والمكتوبة وكان عليه ابتداء المكتوبة.

٥٦٩- وكذلك لو سهى في مكتوبة حتى دخل في نافلة، فإن كان ما عمل في النافلة قريباً.. رجع إلى المكتوبة وأتمها وسجد للسهو، وإن كان قد تطاول وركع فيها ركعة.. بطلت المكتوبة وعليه أن يعيدها.

٥٧٠- وإن سَلَّمَ رجلٌ في ثلاثٍ وقامَ وظَنَّ أنه قد أتمَّ، أو قامَ^(٨) ونسي^(٩) السلام، أو التشهد، ثم ذكر قريباً قبل أن يخرج من المسجد.. رجع؛ إلا أن يكون طول جلوسه في المسجد^(١٠).

٥٧١- ولا يضره إن كان تكلم ساهياً قليلاً مثل كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي الـيدين^(١١)؛ فخرج وبينه وبمسجد سجدة السهو، وإن تطاول ذلك به.. أعاد الصلاة^(١٢).

(١) أي أنه ركع وأطمان، ثم سَقَطَ في رُكُوعِهِ قبلَ أن يعتدلَ، فوجبَ أن يعودَ فيعتدلَ قائماً؛ لأن الاعتدالَ عن الرُّكُوعِ ركن. انظر: لأَم (٢٥٦/٢) روضة الطالبين (٢٥١/١).

(٢) في (ب): وأحرم.

(٣) في (ب): مكانه.

(٤) في (أ) و(ج): أقام.

(٥) في (ب): فسي.

(٦) الأَم (٢٧٤/٢) المزني (ص ٢٩) المجموع (٤٣/٤) وحكاة عن البويطي.

(٧) هو: الخريف السلمي، كان يقول بذي خشب من ناحية المدينة، وليس هو ذا الشماليين، ذو الشماليين خزازي حليف لبني زهرة، قتل يوم بدر، وذو الـيدين عاش حتى روى عنه المتأخرون من التابعين، وشهده أبو هريرة لما سها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة، وأبو هريرة أسلم عام خيبر بعد بدر بأعوام، فهذا يبين أن ذا الـيدين الذي راجع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة يومئذ ليس بذي الشماليين. انظر: الاستيعاب (٤٧٥/٢)، الإمامة (٢٣٣/٢).

(٨) متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري كذا: السهو، ب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين... (١٢٢٧)، ومسلم كذا: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧٣).

(٩) الأَم (٢٨١/٢) المزني (ص ٢٩) المجموع (٤٤/٤).

- ٥٧٢- وإن دخل في مكتوبة فسهي وانقلبت^(١) النية إلى النافلة؛ فإن ذكر قريباً.. بنى على صلاته وسجد للسهر لموضع قيامه في النافلة، وإن تطاول ذلك به.. أعاد الصلاة.
- ٥٧٣- والتطاول عنده: ما لم يخرج من المسجد، أو خرج من المسجد حين سلم^(٢) ويكون^(٣) ذلك قدر كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذا البدن^(٤) ومساكنه^(٥).
- ٥٧٤- قال^(٦): وَمَنْ انصرف من الصلاة من رعاء أو رز^(٧) أو بول/ (٢٩/ب) أو غائط.. أنه يستقبل الصلاة إذا وثى ظهره [عن القبلة عامداً؛ لحدث كان أو غيره^(٨)].
- ٥٧٥- ومن وثى عن القبلة/^(٩) وظن أن صلاته قد ثمت وقد بقي عليه شيء.. فعليه أن يُتم ما لم يتطاول^(١٠).

(١) في (ب): وانتقلت، بدون نقط.

(٢) في (ب): يسلم.

(٣) في (أ) و(م): أو يكون.

(٤) في (أ) و(م): ذي البدن.

(٥) قال في المجموع (٤٣/٤) "الصواب اعتبار طول الفصل وقصره؛ وفي ضبطه قولان وجهان؛ الصحيح منها عند الأصحاب: الرجوع إلى العرف؛ فإن عدّوه قليلاً.. فقليل، أو كثيراً.. فكثر، وهذا هو المنصوص في الأم، وبه قطع جماعة منهم البندنجي، والثاني: قدر ركعة.. طويل، ودونه.. قليل، وهذا هو المنصوص في البويطي، واختاره أبو اسحق المروزي وعلى هذا.. المعتبر قدر ركعة خفيفة، قال في البويطي: يقرأ فيها الفاتحة فقط". وهو يشير إلى نص آخر للبويطي سيأتي بعد هذا الباب.

(٦) في (ب): وقال.

(٧) الرز: الصوت الخفي، وهو: غمر الحديث وحركته في البطن للخروج حتى ينتاج صاحبه إلى دخول الحلاء، كان بقرقرة أو بغير قرقرة، وأصل الرز: الوجع يئده الرجل في بطنه، يقال: إنه يئد رزاً في بطنه، أي وجعاً وغمراً للحدث. القاموس مع تاج العروس (١٥٣/١٥-١٥٤).

(٨) المعتمد وهو الجهد: أن من أخذت في الصلاة أو سبقه الحدث.. بطلت مصلاته، نص عليه في الأم (٦٦/٢) والمزني (ص ٢٩) وفي القديم وقلوب في الجهد أيضاً- ذكره في الأم (٦٦/٢) وذكر الربيع رجوعه عنه- : أنه لا تبطل مصلته إن أحدث بغير اختياره كأن سبقه الحدث، بل يتطهر ويبنى على صلاته، ولزمه أن يسمى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال بحسب الإمكان وبشروط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء. انظر: المجموع (٥/٤) روضة الطالبين (٢٧١/١) كثر الراغبين (١٧٩/١) تحفة المحتاج (١١٨/٢)، وكلام البويطي هنا على غير المعتمد من البناء على ما صُلّي قبل الحدث إلا إن تَوَلَّى عن القبلة.

٥٧٦- قال^(٣): ولا نعرف^(٤) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْفَعَلَ من صلاة [صلى] قط إلا ساهباً فبني، (ولا نعرف^(٥) أنه بنى على حدث من صلاة صلى بعضها، فلذلك قال: يعيد من وكى عن صلاته عامداً؛ واحتج بحديث المسور بن مخزومة^(٦)).

٥٧٧- قال أبو يعقوب: الحجة أيضاً في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا تجزئ صلاة بغير طهور^(٨)،^(٩).

(١) نهاية [ص ٥٨] من (٢).

(٢) الأم (٢٧٤/٢) ولم يتعرض لسألة التحول عن القبلة، وانظر: المجموع (٤٤٤-٤٤٣/٤).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) في (٢) زيادة: به.

(٥) في (ب): ولم يعرف.

(٦) هو: المسور بن مخزومة بن نوفل القرشي، الزهري، أبو عبد الرحمن، ولد بمكة بعد الهجرة بستين، وكان فقيهاً من أهل العلم والدين، روى عنه: علي بن الحسين وعروة وعبيد الله بن عتبة، أقام مع ابن الزبير بمكة حتى قدم الحصين بن نمير إلى مكة في جيش من الشام لقتال ابن الزبير بعد وقعة الحرة فقتل المسور، أصابه حجر منجنيق وهو يصلي في الجب فقتله، وكان ذلك في مستهل ربيع الأول سنة أربع وستين، وصلى عليه ابن الزبير. انظر: أسد الغابة (٣٩٩/٤).

(٧) يعني موقوفاً عليه، وهذا هو مذهبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما حكاها عنه في الأم (٤٢٨/٢) والمجموع (٦/٤).

ورواه عنه عبد الوزاري (٣٤٢/٢)، والبيهقي (٢٥٧/٢) وقال: "قال في الإملاء: «لولا مذهب الفقهاء لرأيت أن من تحرف عن القبلة لرعاف أو غيره فعله الاستئناف، ولكن ليس في الآثار إلا التسليم»، قال ذلك بهذه المسألة ومسائل آخر، وقد رجح في الجديد إلى قول المسور بن مخزومة، والله التوفيق، ورواه في المعرفة (١٧٤/٣)، ونقل هذه الفقرة عن البوطي، إلى قوله: "...صلى بعضها".

(٨) هذه الفقرة في المتن من نسخة (ب) و(ج)، وفي الحاشية من (أ)، وذكرها البيهقي في المعرفة (١٧٤/٣) فقال: "قال أبو يعقوب والربيع: والحجة..."

وفي هامش (أ) حاشية لم أستطع قراءتها -إلا كلمة: حاشية- لصغر الخط ولسوء التصوير، والظاهر أنها من تعليقات القراء لا من البوطي؛ إذ لو كانت كذلك لنقلها ناسخ (ج) كما نقل التي قبلها.

(٩) أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: لا تقبل صلاة بغير طهور، (١٣٥)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ»، ومسلم ك: الطهارة، ب: وجوب الطهارة للصلاة، (٢٢٤)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور».

- ٥٧٨- قال الشافعي: والجهةُ والأنفُ شيءٌ واحدٌ؛ فمن سجدَ على أنفه دونَ جبهته.. لم يجزئه^(١)، وإن سجدَ على جبهته دونَ أنفه، أو بعضَ جبهته.. أجزأه^(٢).
- ٥٧٩- وإن سجدَ على كَوْرِ العمامةِ^(٣) أو على يعضته.. لم يجزئه^(٤).
- ٥٨٠- ولو ستر وجهه بثوبٍ فصلى.. لم يجزئه^(٥).
- ٥٨١- وكُلُّ ما سجدَ على شيءٍ مثل^(٦) الخصر والبساط وهو مبسوط على الأرض.. فلا بأس^(٨).
- ٥٨٢- وإن^(٩) سجدَ على ثوبٍ مَقْصُوبٍ^(١٠) برأسه أو بجبهته وهو ينخفض ويرتفع^(١١) معه لا يفارقه.. فلا يجوز^(١٢).
- ٥٨٣- ولا يقوم الرجل من صلاته إلا معتمداً على راحته^(١٣).
- ٥٨٤- ويجلس في التشهد الآخر جلوساً يجمع بين الفخذين ورجليه من جانب ويفضي بوركه الأيسر إلى الأرض^(١).

(١) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٥/١-٢٥٦).

(٢) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٥/١).

(٣) كار العمامة على الرأس كوراً: لأنها عليه وأدارها، وكُلُّ ذَوْرٍ كَوْرٌ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٣٦/٧).

الصباح (٨٠٩/٢) النهاية (٢٠٨/٤)، القاموس مع تاج العروس (٧٥/١٤).

(٤) فلا بد من كشف جبهته. انظر: الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٥) مائة [٩٢/أ] من (ب).

(٦) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٧) في (أ) و(ب): من.

(٨) إن كان الحائل غير متصل به ولا يرتفع بارتفاعه.. لم يضر. انظر: روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (ب): مقصوب.

(١١) في (أ) و(ب): ويرفع.

(١٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(١٣) سواء قام من الجلسة أو السجدة. الأم (٢٦٩/٢) روضة الطالبين (٢٦١/١).

٥٨٥- وإذا فرغ من صلاته ثم ذكر أنه ناسي^(٢) لأربع سجعات؛ من كل ركعة سجدة.. فقد تمت له نيتان، وبأني بركتين مع سجودهما^(٣).

٥٨٦- وسجود السهو كله قبل السلام^{(٤) (٥)}.

٥٨٧- [قال الشافعي:] فإن نسي أربع سجعات ولا يدري من أين هي.. نزلناها على الأخذ؛ فجعلناه^(٦) ناسياً بسجدة^(٧) من الأولى، وسجدين من الثانية، والثالثة قد نُسيت، والرابعة نسي منها سجدة، فأضفنا إلى الأولى من الثالثة سجدة.. فتمت له ركعة، وطلعت السجدة التي بقيت في الثالثة؛ لأنه سجود قبل الركوع.. فلا معنى له، ونضيف/ إلى الرابعة سجدة يسجد بها الساعة.. فتمت له ثانية^(٨)، وبأني بركتين بسجودهما و[سجود] السهو^{(٩) (١٠)}.

٥٨٨- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا شَلْتَ أَحَدَكُمْ.. فَلْيَنْتِ عَلَى الْيَقِينِ، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى الأولى بشأماها قبل الثانية، والناس لم يختلفوا لو أن رجلاً ترك سجدة ثم قام فذكر وهو يقرأ.. أنه يسجد مكانه، ويترك^(١١) قراءته ولا يعتد بالقراءة^(١٢).

(١) وهذه جلسة التورك. انظر: الأم (٢٦٧/٢) روضة الطالبين (٢٦١/١).

(٢) في (أ): ناسي.

(٣) فتمت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة... فتحصل له ركعتان، وعليه أن يأتي بالباقي. انظر: الخلاصة (ص ١١٧) المجموع (٤٧/٤).

(٤) في (ب): التسليم.

(٥) وهو الجديد المعتمد. انظر: المزي (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٥) المنهاج (ص ١١٢).

وانظر: الأم (١٣٠/١) النجار) وهي بترتيب البلقيني، وفيها ذكر البلقيني باب السهو وفيه نصوص كثيرة نقلها معزوة إلى البويطي.

(٦) في (ز): فجعلناها.

(٧) في (أ) و(ز): السجدة.

(٨) في (ب): الثانية.

(٩) نهاية [ص ٥٩] من (ز).

(١٠) نقله البلقيني في ترسيه للأمر (٢٤٩/١) عن جمع الجوامع باختلاف أحرف يسيرة. وانظر: المجموع (٤٧/٤).

(١١) في (أ) و(ز): وترك.

(١٢) المجموع (٤٥/٤-٤٦).

٥٨٩- وإن سهى في المغرب فصلها أربعاً وسهى بأربع سجعات مختلفات.. نزلناها؛ فجعلناه في الأولى سهى سجدة، ومن الثانية سجدتين، وثبت له الثالثة، ومن الرابعة واحدة، فضممنا^(١) من الثالثة إلى الأولى سجدة.. فصارت ركعة، ونضيف إلى الرابعة سجدة يسجد بها مكانه.. فتمت ثانية، وبأني بركعة وسجدتها^(٢).

٥٩٠- وإذا أدرك الرجل الإمام في آخر صلاته.. دخل^(٣) معه وكانت أول صلاته، فإذا فرغ الإمام.. قضى ما سبقه الإمام به^(٤)، وقرأ فيما يقضي بآم القرآن وسورة كما فات^(٥)، لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرِكْتُمْ.. فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ.. فَأَقْضُوا»^(٦)، والقضاء^(٧) على [مثل] ما فات.

٥٩١- والحجة في أن الذي أدرك يجعله أول صلاته: حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشك حين قال: «[من] لم يدرك أثلاثاً صلى أم أربعاً.. فليبين على اليقين»، فأخبر^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لا تتم^(٩) له أبداً رابعة حين يُتم الثالثة، وصلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «عمره أنه بدأ» بالأولى قبل الثانية،

(١) في (ب): فأضفنا.

(٢) الصور والاحتمالات كثيرة، والضابط فيها.. أنها تحمل على الأشد والأحوط.

(٣) في (أ) و(م) ودخل.

(٤) في (ب): به الإمام.

(٥) المزي (ص٣٠) الخلاصة (ص١٣١) المجموع (١١٧/٤) المنهاج (ص١٢٦).

(٦) وهذا لا يناهز أن ما يقضيه هو آخر صلاته؛ وإنما أمر بقراءة السورة مع الفاتحة.. لتلاخل صلاته عن قراءة غير الفاتحة. المزي (ص٣٠) الخلاصة (ص١٣١) المجموع (١١٧/٤) روضة الطالبين (٣٨٧/١)، ولكن اختار المزي أنه لا يقرأ غير الفاتحة، ووصف قول الإمام الشافعي بالتناقض، ووصف اختيار نفسه بأنه أصح لقوله وأقبح على أصله - يعني الشافعي -.

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، (٦٣٦)، وسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، (٦٠٢).

(٨) في (ب): فالقضاء.

(٩) في (م): وآخر.

(١٠) هنا في (ب) زيادة وهي تكرار لما سبق من قوله: "أن النبي صلى الأولى بتمامها... إلى قوله: وتمت له الثالثة". باختلاف أحرف يسيرة.

(١) في (م): يتم.

وكذلك هذا الداخل؛ أول ما أدرك^(٦٦).. أول صلاته؛ لأنه لا تتم^(٦٧) له ثانية إلا بعد أولى، ولا ثالثة إلا بعد ثانية؛^(٦٨) ومن قال: «إن الذي أدرك.. آخر صلاته».. فقد أمره أن «يعمد أن^(٦٩) ينوي ثالثة ثم رابعة^(٧٠) ثم ثانية ثم أولى.

٥٩٢- [قال الشافعي: «فإن قيل^(٧١): فَيَحْزُرُ أَنْ تُخَالِفَ^(٧٢) نِيَّةَ الْمُأْمُومِ/ (ب/٣٠) الإمام^(٧٣)؟ قيل: نعم^(٧٤)؛ لحديث^(٧٥) معاذ حين أدرك مع الإمام فصلى معه ثم قضى ما فاتته فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ سَنَ لَكُمْ مُعَاذَ فَأَتَقَمُّوا بِهِ^(٧٦)»، وحديث معاذ/^(٧٧) حين كان يصلي مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العشاء ثم يصليها بقومه^(٧٨)، وحديث الرجل الذي قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومن يصدق^(٧٩) على

(١) هكذا موروثها في (ب): [مكتبة]

(٢) في (ب): يدرك.

(٣) في (أ) و(ز): يتم.

(٤) نهاية [ب/٩٢] من (ب).

(٥) في (أ) و(ز): "يعقد بأن".

(٦) في (ب): رابعة ثم ثالثة.

(٧) في (ب): وإن قال.

(٨) في ب بلا نقط. و في (أ) و(ز): يخالف.

(٩) في (ب): الإمام المأموم.

(١٠) الأم (٣٥٠/٢) روضة الطالبين (٣٦٦/١).

(١١) في (ب): حديث.

(١٢) رواه أحمد (٤٣٦/٣٦: ٢٢١٢٤)، وأبو داود ك: الصلاة: باب كيف الأذان، (٥٠٧)، والبيهقي (٢٩٦/٢).

قال الحافظ في التلخيص (١٠٩/٢): "وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ، لكن رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال ثنا أمحبنا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكر الحديث". وأشار إلى تصحيحه في (٥٠٤/١) وعزا ذلك إلى ابن حزم وابن دقيق العيد، وقال الألبان في صحيح أبي داود (٤٢٦/٢-٤٢٧): "إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقول ابن أبي ليلى: حدثنا أمحبنا؛ يريد به: أمحبنا النبي عليه السلام، وقد صححه ابن حزم وابن دقيق العيد وابن الترمذي".

(١٣) نهاية [ص/٦٠] من (ز).

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ب): يصدق.

هذا فصلي معه^(١)، وحديث جابر [بن عبد الله]^(٢) في صلاة الخوف أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى بطائفتين ركعتين بكل طائفة^(٣).

٥٩٣- [قال الشافعي:] وإذا^(٤) دخل مع الإمام وقد سبقه بركعة، فصلى الإمام خمسا ساهيا، فاتبعه وهو لا يدري أنه سها^(٥).. أجزأت للمأموم صلاته؛ لأنه قد صلى أربعاً، وإن^(٦) اتبعه^(٧) وهو يعلم أنه قد سها.. بطلت صلاته^(٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أباح في السهو أن يصلي^(٩) خمسا ساهيا ويعتد بتلك الصلاة، فكان حكم الركعة التي سهى فيها.. حكم الأربع، وكذلك^(١٠) الذين خلفه؛ إذا اتبعوه^(١١) على السهو.. يعتدوا بها، ولا^(١٢) تفسد^(١٣) صلاتهم إلا أن يعتمدوا الإتياع في السهو.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٩٤/٢)، وأحمد (٦٣/١٧: ١١٠١٩)، و(٧/١٨: ٤٠٨)، وأبو داود ك: الصلاة، ب: الجمع في المسجد مرتين، (٥٧٤)، والترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في مسجد قد مبلي فيه مرة، (٢٢٠)، وحسنه، وابن خزيمة (٦٣/٣: ١٦٣٢)، وابن حبان (١٥٧/٦: ٢٣٩٧) والحاكم (٢٠٩/١) والبيهقي في المعرفة (١١٥/٤).

(٢) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، السلمي، وقيل في نسبه غير ذلك، أبو عبدالله، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، ولم يشهد الأولى، ذكره بعضهم في البديرين ولا يصح؛ لأنه قد روي عنه أنه قال: لم أشهد بدراً ولا أحذا؛ متعني أي، ثم شهد بعدها مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثمانية عشر غزوة، شهد سبعين مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من المكثرين الحفاظ للسنن، كُفَّ بصره في آخر عمره. توفي سنة أربع وسبعين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (٣٠٧/١).

(٣) رواه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، (٨٤٠)، انظر: الأم (٣٤٨/٢).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(ج): ساهي.

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): تبعه.

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣١٣/١).

(٩) في (ب): يصلي.

(١٠) في (ب): فلذلك.

(١١) في (ب): تبعوه.

(١٢) في (ب): فلا.

٥٩٤- فإن قيل: فالذين اتبعوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سها لم بأمرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإعادة.. قيل: الذين اتبعوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما اتبعوه على أنه قد يوحى إليه بالزيادة والنقصان، وأصل^(٦) اتباعهم ليس يعلم منهم بالزيادة في الفرض؛ فلما قبض الله نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تناهت فرائضه، فمن أتبع^(٧) الإمام اليوم على الزيادة^(٨).. فهو عامد^(٩) للزيادة.. فهو بعيد^(١٠).

باب ما يجزئ الرجل والمرأة الصلاة فيه^(٧)

٥٩٥- أبو حاتم حدثنا الربيع^(٨) قال الشافعي: ويجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الصغير الذي يستترها^(٩)،^(١٠) السابغ الذي يغطي ظهور قدميها^(١١)، والخمار الصغير الذي يستتر^(١٢) شعرها وصدرها/ ^(١٣) ^(١٤).

(١) في (م): يفسد.

(٢) في (ب): فأصل.

(٣) في (ب): تبع.

(٤) في (ب): زيادة.

(٥) في (أ) و(م): عامدا

(٦) بعد هذا في (ب): "قال الشافعي: صلاة الخوف يصلي بالطائفة الأولى ركعة..."

(٧) في (أ): باب ما يجوز للمرأة والرجل في الصلاة، وفي (م): باب ما يجوز للمرأة في الصلاة والرجل، وهذا الباب

في (ب) في (١٠/أ).

(٨) في (م): أبو حاتم عن الربيع حدثنا الربيع.

(٩) في (أ) و(م): يستتر بها.

(١٠) الأم (٢٠٣/٢) المزني (ص ٢٩) الخلاصة (ص ١٠٨) وفيه: "ولكن الساتر صغيفاً بحيث لا يحمي لون

البشرة". روضة الطالبين (٢٨٤/١) المجموع (١٧٦/٣).

(١١) فظهر قدميها عورة ولا يجوز أن يظهر من الحرة في الصلاة إلا وجهها وكتفيها. الأم (١٩٩/٢) (٢٠١) المزني

(ص ٢٩) الخلاصة (ص ١٠٨) روضة الطالبين (٢٨٣/١). وذكر أنه في قول: أن باطن قدميها ليس بعورة،

وقال المزني: ليس القدمان بعورة.

(١٢) هكذا مسورها في (أ): تستتر، في (م): يستتر.

(١٣) نهاية (٣١/أ) من (أ).

(١٤) قال في الأم (٢٠٣/٢): "وأحب إلي ألا تصلي إلا في جلباب فوق ذلك -يعني الدرع والخمار- وتنافيه عنها

ثلاثاً بصفتها الدرع". المهذب والمجموع (١٧٧/٣).

٥٩٦- ولا بأس بصلاة الرجل في التوب الواحد إذا زُرَّ أَرْزَارَهُ^(١)، فإن لم يزُرْ أَرْزَارَهُ ولم يكن عليه إزار ولا سراويل^(٢)، وصلى.. أعاد صلاته^(٣)؛ لأنه يروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «زُرَّةٌ وَلَوْ بِشَوَّكٍ [أَوْ شَوْكَةٍ]»^(٤).

٥٩٧- ولا يجوز السدل^(٥) في الصلاة ولا في غير الصلاة للخيلاء^(٦)، فأما السدل لغير الخيلاء في الصلاة.. فهو عفيف^(٧)؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر وقال له: «إِنَّ إِزَارِي يَسْقُطُ مِنْ إِحْدَى شِقَيْ» ، فقال له: «لَسْتُ مِنْهُمْ»^(٨).

(١) في (ب): أَرْزَاهُ، في (ز): أَرْزَاهُ، في كلا الموضعين.

(٢) الأم (٢٠٢/٢) روضة الطالبين (٢٨٤/١).

(٣) نهاية [ص ٦١] من (ز).

(٤) في (ب): الصلاة.

(٥) لأن عورته تُرَى عند الركوع فالواجب عليه أن يَزُرَّ جِهَهُ -فتحة الصدر- أو يُشَدَّ وسطه أو يُسْتُرَ موضع الجيب بشيء يُلْقِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ. الأم (٢٠٢/٢-٢٠٣) الخلاصة (ص ٨-١٠) روضة الطالبين (٢٨٤/١).

(٦) أخرجه الشافعي في الأم (٢٠٢/٢) وأبو داود ك: الصلاة، ب: في الرجل يصلي في قميص واحد، (٦٣٢)، وحسنه الألباني، والسنائي ك: القبلة، ب: الصلاة في قميص واحد (٧٦٥)، والحاكم (٢٥٠/١)، كلهم من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وذكره البيهقي معلقاً في صحيحه، ك: الصلاة، ب: وجوب الصلاة في الثياب، في ترجمة الباب (٧٩/١) ط. طوف النجاة وقال: "ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، في إسناده نظر".

(٧) سَدَلُ الشَّعْرِ والتَّوْبُ والستر: أَرْعَاهُ وَأَرْسَلَهُ. انظر: لسان العرب (٣٣٣/١١)، مختار الصحاح (ص ٢٦٤). وفي المجموع (١٨١/٣): "يقال: سَدَلٌ بالفتح يسدِّل ويسدِّل بضم الدال وكسرهما قال أهل اللغة: هو أن يرسل الثوب حتى يصبب الأرض".

(٨) في (ز): الخيلاء.

(٩) وهو من الكباثر. نص على ذلك الحافظ في فتح الباري (٢٦٣/١٠) وابن منفلح في الفروع (٥٩/٢) وابن حجر المتي في الزواجر (٣٠٢/١) وقال: "والخَيْلَاءُ.. الكِبَرُ والعَجَبُ، والمخيلة من الاختيال وهو الكبر واستحقاق الناس". وقال الحافظ ابن حجر (٢٥٩/١٠): "البَطَرُ والتبَخُّرُ مذمومٌ وَلَوْ لَمْ يَنْشُرْ نَوْبَهُ".

(٣) في (أ): (ز)؛ بغير، واقتب من (ب) والمجموع.

(٤) أي: مكروه. انظر: المجموع (١٨٢/٣) روضة الطالبين (٦٩/٢) أسن المطالب (١٩٦/٢) وقال الحافظ في فتح الباري (٢٦٣/١٠): "وأما الإسهال لغير الخيلاء.. فظاهر الأحاديث شرعه أيضاً، لكن استدل بالتقييد في

٥٩٨- ويتقي^(١) الرجل [من] برد الأرض وحرها بثوبه تحت يديه^(٢) في السجود، فأما لغیر الحر والبرد.. فيبضي يديه إلى الأرض^(٣).

هذه الأحاديث بالخلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسهال محمول على المقيد هنا، فلا يحرم الجمر والإسهال إذا سلم من الخلاء^(٤).

وقال النووي في شرح مسلم (٦٣/١٤): "فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع، فإن كان للخلاء.. فهو ممنوع منع شرم وإلا.. فمنع تنزيهه".

وانظر: الكواكب الدراري (٥٣/٢١)، طرح الشريب (١٦٦/٨)

ومثل هذا الحكم عند الحنفية، انظر: عمدة القاري (٢٩٧/٢١) حاشية ابن عابدين (٣٥١/٦) الفتاوى الهندية (٣٣٣/٥) بذل المجهود (٤١١/١٦)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (٤٩٢/٣) عن صاحب «المحيط» عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ.

وكذلك عند المالكية: انظر: حاشية العدوي (٥٩٠/٢) و٥٩١.

وكذلك عند الحنابلة، انظر: المغني (٢٩٨/٢) والفروع (٦٠/٢) حيث قال: "وبكره على الأصح تحت كعبه بلا حاجة، وعنه: ما تحتهما في الثار، وذكر صاحب «النظم» من لم ينفخ خيلاء.. لم يكره، والأولى تركه"، وذكر في الآداب الشرعية (٤٩٢/٣) في المسألة ثلاث روايات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، الكراهة والتحرص والثاقبة: لا بأس به، وقال: "قال في رواية حنبل: جر الإزار إذا لم يرد الخلاء.. فلا بأس به، وهذا ظاهر كلام غير واحد من الأصحاب ورحمهم الله... فهذه ثلاث روايات"، ثم قال (٤٩٣/٣): "واعتار الشيخ نقي الدين رَحِمَهُ اللهُ عدم تحرمه ولم يتعرض لكرهه ولا عدمها".

وأما ابن حبان فإنه قد ترجم في صحيحه (٢٨٢/٢)، فقال: "والزجر عن إسهال الإزار زجر حتم لعله معلومة وهي الخلاء فمنع عدمت الخلاء لم يكن إسهال الإزار بأساً" وقاله الشوكاني في نيل الأوطار (١١٢/٢).

ونقل نص البوطي النووي في المجموع (١٨٢/٣) و٣٣٨/٤ والخافظ في الفتح (٢٦٣/١٠) والبيهقي في المعرفة (١٥٩/٣).

وهذا الذي اختاره الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ هو ما يفهم من صنع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ إذ بَوَّبَ في صحيحه «باب مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خَيْلَاءٍ»، وأورد فيه حديث أبي بكر رَحِمَهُ اللهُ وَحْدَهُ حديث أبي بكرَةَ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ «حَسَفْتُ الشَّمْسُ وَشَنَنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ يَجُرُّ ثَوْبَهُ مُسْتَعِجلاً حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ الْحَدِيثَ، وَأَوَّماً إِلَى هَذَا فِي طَرَحِ الشَّرِيبِ (١٧٣/٨).

(١) البخاري (٣٦٦٥) مسلم (٢٠٨٥).

(٢) في (أ): وبقي، في (ب): محتملة لكليهما، وهي غير واضحة.

(٣) في (ب): يده.

[السهو في الصلاة]

٥٩٩ - [قال الشافعي:] وكل سهو في الصلاة، نقصاناً^(٦) كان أو زيادة، سهواً^(٧) واحداً^(٨) كان أو اثنين أو ثلاثة^(٩).. فسجدنا السهو بجزئ من ذلك كله قبل السلام^(١٠)، وفيهما تشهد وسلام^(١١) (٨)

(١) كما هو في الأم (٢٦١/٢).

ووضَّعُ البدن والركبتين والقدمين على موضع السجود فيه قولان: أظهرهما: وجوب الوضع. الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١) المجموع (٤٠٢/٣).

ولا يجب كشف الركبتين والقدمين قطعاً ولا يجب كشف الكفين على الأظهر، فإذا قيل بالإيجاب.. كمى كشف بعض من كل واحد منهما. انظر: روضة الطالبين (٢٥٧/١) المجموع (٤٠٥/٣).

(٢) في الأتمل و (م): نقصان.

(٣) في الأتمل و (م): سهو.

(٤) في الأتمل و (م): واحد.

(٥) نهاية (١٠) من (ب).

(٦) في (ب): التسليم.

(٧) في (أ) و (م): وسلم.

(٨) في هذه الفقرة عدة مسائل:

- سجود السهو يكون للنقصان وللزيادة، أي: لترك مأمور ولفعل منهي عنه. انظر: الأم (٢٧١/٢ و ٢٧٢) بمفهومه، والمزني (ص ٣١) بمفهومه، الخلاصة (ص ١١٥) المتهاج (ص ١١٠) روضة الطالبين (٢٩٨/١) المذهب (٥١/٤) المجموع (٤١/٤ و ٥٢) الخاوي الصغير (ص ١٦٩).
- إن تعدد السهو وكثر.. فله سجدتان فقط. انظر: الأم (٤٤٦/٢) المزني (ص ٣١) المتهاج (ص ١١٢) روضة الطالبين (٣١٠/١) المذهب (٦١/٤) المجموع (٦٢/٤) الخاوي الصغير (ص ١٦٩).
- عمله قبل السلام. انظر: المزني (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٥) المتهاج (ص ١١٢) روضة الطالبين (٣١٥/١) المجموع (٤١/٤) الخاوي الصغير (ص ١٦٩).

وفي الأم (٥٢٢/٨) ذكر أنه يسجد للنقص قبل السلام ولم يتعرض للزيادة.

وقال في الأم (٢٧٢/٢) في مسألة من نسي التشهد الأخير ثم سلم ناسياً.. "إن قرب دخل فكر ثم جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم" وفي الأم -بترتيب البلقيني- (٢٤٦/١) قال

٦٠٠- وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قام من اثنين 'فسجد لهما' قبل السلام^(١)
 (٢)؛ وهذا نقصان، وروي 'عن رسول الله ﷺ أنه قال': "إذا شك أحدكم في صلاته"^(٣)
 فلم يَدْرِ كَمْ صَلَّى؛ ثَلَاثًا^(٤) أم أَرْبَعًا.. [فليبن على ما استيقن]^(٥)، وليسجد^(٦) سجدتين قبل
 السلام^(٧) وهذا زيادة^(٨).

البلقيني: "في جمع الجوامع: «قال الشافعي: "سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان.. قبل السلام، وهو
 الناسخ والآخر من الأمرين، ولعل مالكا لم يعلم الناسخ والمنسوخ من هذا"، وقاله في القدم، فمن سجد قبل
 السلام.. أجزاء التشهد الأول، ولو سجد للسهو بعد السلام.. تشهد، ثم سلم» هذا نقل جمع الجوامع".
 وهل يَقْبَلُ تَشَهُدٌ؟

قولان: الأول: ما ذكره هنا، والثاني -وهو المعتمد-: أنه لا يَقْبَلُهُمَا تشهد، فسجود السهو سجدتين بين التشهد
 والسلام. المزني (ص ٣١) المجموع (٧١/٤) "وفي التشهد وجهان؛ أحدهما: لا يتشهد" المنهاج (ص ١١٢)
 روضة الطالبين (٣١٥/١) أسنى المطالب (٥٥١/١) الخاوي الصغير (ص ١٦٩). وقال المزني "... فإن سجد
 بعد السلام تشهد للسهو ثم سلم" ونقله البلقيني ثم قال في الأم -بترتيبه- (٢٤٧/١): "والذي صححه جمع
 من الأصحاب أن الذي يسجد بعد السلام لا يتشهد أيضا والمذهب المعتمد ما تقدم في نقل المزني والقدم
 وقطع به الشيخ أبو حامد وجرى عليه غيره".

وقال في المجموع (٧٢/٤) "إن قلنا يسجد بعد السلام هل يتشهد؟ قال إمام الحرمين: حكمه حكم سجود التلاوة
 وقطع الشيخ أبو حامد في تعليقه بأنه يتشهد ويسلم ونقله عن نصه في القدم وادعي الاتفاق عليه".

(١) في (م): فسجدهما.

(٢) في (ب): التسليم.

(٣) وهو حديث ابن نينة، وقد سبق

(٤) في (ب): عنه.

(٥) في الأصل: (م): صلاة.

(٦) في (ب): أَلَا تَلَا.

(١) زيادة من (ب) ومن ترتيب البلقيني للأم.

(٢) في ب و (م): فليسجد.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) نقل هاتين المقريتين البلقيني في ترتيبه للأم (٢٤٧-٢٤٦/١).

باب تكبيرة الإحرام والسهو

٦٠١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وَمَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ مَعَ الإِمَامِ أَوْ وَحْدَهُ.. فسواء، ولقطع^(١) من مِا ذكر، وليتدأ إِحْرَامًا وَلْيَلِغْ^(٢) مَا قَدْ صَلَّى^(٣)، وإن^(٤) لم يذكر إلا بعد فراغه.. أعاد الصلاة^(٥).

٦٠٢- وإن^(٦) نسي إِمَامٌ^(٧) تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ.. قطع من مِا ذكر، وأُلغى ما قد صلى^(٨)، ولم يَتَعَدَّ أَحَدٌ مِنْ خَلْفِهِ بِمَا قَدْ صَلَّى مَعَهُ، وَأَتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ مِنْ حِينَ يَحْرَمُ.

٦٠٣- ومن لم يَذْكُرْ كَمْ صَلَّى: واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً^(٩) أو أربعاً^(١٠).. فَلْيَتَّيَّنْ عَلَى يَمِينِهِ وَيَسْجُدْ^(١١) سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ^(١٢).

٦٠٤- ولسجدتي السهو تشهد وسلام^(١٣).

(١) في (ب): ويقطع.

(٢) في (ب): وليلغي.

(٣) الأم (٢٢٧/٢).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (٢٢٧/٢) روضة الطالبين (٣٠٠/١).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (أ) و(ج): إِمَامًا.

(٨) الأم (٢٢٧/٢).

(٩) في (ب): ثلاثة.

(١٠) في (ب): أربعة.

(١١) في (ب): ثم يسجد.

(١٢) انظر: المزني (ص٣١) الخلاصة (ص١١٦) المنهاج (ص١١١) روضة الطالبين (٣٠٨/١) المذهب (٣٩/٤)

المجموع (٤٢/٤).

(١) نقل هذه الفقرة والتي سبقتها البلقيني في ترتيبه للأم (٢٤٧/١) ثم قال: "وما ذكره البويطي من التشهد لسجدتي السهو أهما قبل السلام.. ظاهره أنه يسجد سجدي السهو قبل السلام، ثم يتشهد، ثم يسلم، ولم أر أحداً من الأصحاب ذكر هذا إلا فيما إذا سجد بعد السلام في صوره المعروفة، فإن حِيلَ كلام البويطي على صوره بعد السلام.. كان ممكناً".

٦٠٥- والإمام يجعل عن من خلفه كُلَّ سَهْوٍ دَخَلَ عَلَيْهِ؛ مِنْ الْكَلَامِ سَاهِيًا، وَالْجُلُوسِ (٣١/ب) فِي الْقِيَامِ^(١)، وَالْقِيَامِ فِي الْجُلُوسِ، وَالسَّلَامِ سَاهِيًا^(٢)، وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَقِرَاءَةُ [أَم] الْقُرْآنِ، وَالتَّشَهُدُ، وَالسَّلَامُ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ.. فَلَا يُحْتَمَلُ^(٣) عَنْهُمْ^(٤).

٦٠٦- وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ فَلَمْ يَدْرِ أَسَجَدَ^(٥) لِلْسَّهْوِ سَجْدَةً أَوْ سَجْدَتَيْنِ.. فَلْيَتَيْنِ عَلَى الْيَقِينِ، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِلْسَّهْوِ^(٦).

٦٠٧- وَمَنْ سَهِيَ عَنِ السَّلَامِ أَوْ^(٧) عَنْ رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ رُكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ.. رَجَعَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، فَكَّرَ ثُمَّ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ سَجَدَ^(٨) سَجْدَتَيْنِ لِلسَّهْوِ^(٩)، ثُمَّ يَسْلُمُ^(١٠).

٦٠٨- فَإِنْ تَطَاوَلَ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمَ عَامِدًا لِلْكَلَامِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِسَهْوِهِ^(١١).. أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ تَكَلَّمَ عَامِدًا لِلْكَلَامِ^(١٢)، سَاهِيًا لِقِصِّ صَلَاتِهِ.. [بَنَى] إِنْ كَانَ قَرِيبًا، كَمَنْ^(١٣) تَكَلَّمَ سَاهِيًا فِي الصَّلَاةِ.

(١) نهاية (ص ٦٢) من (ز).

(٢) انظر: المزي (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٧) المنهاج (ص ١١١).

(٣) في (ب): يَحْتَمِلُهُ.

(٤) في (أ) و(ز): عَنْهُ.

(٥) المنهاج (ص ١١١) وروضة الطالبين (٣١١/١) قال في الخلاصة (ص ١١٦): "وأما الأركان فلا يكفي سجود السهو في جبرها بل يجب التدارك" وفي الأم (٢٧٢/٢): "ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الإمام.. لم يسلم، وتشهد هو، فإن سلم مع الإمام ساهيا وخرج بعد مخرجه.. أعاد الصلاة، وإن قرب.. دخل فكرر ثم جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم" وهذا يعني أن الإمام لا يعمل عن المأموم التشهد ولا السلام.

(٦) في (ب): سَجَدَ.

(٧) انظر: المزي (ص ٣١).

(٨) في (ب): وَ.

(٩) في (أ) و(ز): سَجَدَتَيْنِ السَّهْوِ.

(١٠) في (أ) و(ز): سَلَّمَ.

(١١) فيني على صلاته ما لم يتناول. انظر: المذهب والمجموع (٤٣/٤).

(١٢) في (ب): وَإِنْ.

(١٣) في (ب): لِسَهْوِهِ.

(١٤) في ب زيادة: "بعد علمه لسهوه".

٦٠٩- ومن كثر عليه السهو للصلاة^(٣) أو قل.. فسواء، [و] عليه سجود^(١) السهو.

٦١٠- ومن قام من اثنتين ساهياً، فإن ذكر^(٥) في موضعه للقيام قبل أن يعتدل قائماً.. رجع فجلس^(٦)، وإن لم يذكر إلا بعد اعتداله قائماً.. مضى في صلاته، ولم يرجع إلى الجلوس^(٧)، وسجد [سجدتي] السهو^(٨) قبل السلام^(٩).

٦١١- ومن نسي صلاةً فذكرها وهو في صلاةٍ غيرها وقد فات وقتُ التي نسي.. مضى في تلك الصلاة، وأجزأته، وقضى التي نسي فقط.

٦١٢- وإن^(١) [كان] ذكرها قبل دخوله في غيرها، فإن كان يخاف فوت وقتِ التي حضرت.. فليبدأ بها ثم التي نسي، وإن^(٢) كان لا يخاف فوت وقتها.. فليبدأ بالتي نسي ثم يعيد هذه.

(١) في (أ) و(د): لبعض.

(٢) في (أ) و(د): فكن.

(٣) في (ب): في صلاته.

(٤) في (ب): سجدتا.

(٥) في (ب): ذكره.

(٦) وهل يسجد للسهو؟ قولان: أظهرهما: لا يسجد وإن صار إلى القيام أقرب. كما في روضة الطالبين (٣٠٥/١)، ومصححه في التحقيق - نقلاً عن كفاية الأخيار (ص١٢٠) - وقال في المجموع (٥٩/٤): إنه الأصح عند الجمهور؛ لكن الذي في المنهاج (ص١١١) تبعاً للمحرر (ص٤٥): أنه إذا صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود.. سجد للسهو، أما إن كان إلى القعود أقرب.. فلا يسجد.

ونصه في الأم (٢٧٣/٢): "وإذا أراد الرجل القيام من اثنتين، ثم ذكر جالساً.. ثم على جلوسه ولا سجود للسهو عليه، وإن ذكر بعدما تم.. عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائماً، وعليه سجود السهو".

(٧) فيحرم عليه العود للجلوس، فإن عاد عاملاً عائلاً بغيره.. بطلت صلاته. المجموع (٥٧/٤) المنهاج (ص١١٠-١١١) المحرر (ص٤٤).

(٨) في (أ) و(د): للسهو.

(٩) الأم (٢٧٣/٢) المحرر (ص٤٤-٤٥) المنهاج (ص١١٠-١١١). المجموع (٥٧/٤).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): فإن.

٦١٣- وَمَنْ قَرِطَ فِي صَلَواتٍ كَثيرةً عَمداً أو ساهياً.. فليَقْضِ ذلكَ في اللَّيلِ وَالنَّهارِ^(١)، وعلى مِثْلِ ما وَجَّهَتْ عليه، وبعدَ الصَّبحِ وبعدَ العَصْرِ^(٢)، بِإِقَامَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(٣)، ولا يَقْضِي في ذلكَ نافلةً ولا وتراً ولا رَكْعَتِي الفَجْرِ^(٤).

٦١٤- وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً.. فَلْيُصَلِّهَا^(٥) وَخَذَهَا، وَلَا يُصَلِّي^(٦) مَعَهَا ما كانَ/ في وَقْتِهَا.

٦١٥- وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً حَضَرَ فَذَكَرَهَا في سَفَرٍ.. فَلْيَقْضِهَا صَلَاةً^(٨) حَضَرَ، وإنْ نَسِيَ صَلَاةً سَفَرٍ فَذَكَرَهَا في حَضَرٍ.. صَلَّاهَا صَلَاةً حَضَرَ.

باب تقصير المسافرين

٦١٦- أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَقْصِرُ الْمَسَافِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ الَّذِي يَرِيدُ.. ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْحَاشِي^(١).

(١) المذهب (٧٣/٣) المجموع (٧٤/٣).

(٢) تُقْضَى الصَّلَواتُ في جَمِيعِ الْأَوَقاتِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَلَا يَشْمَلُهَا التَّهْيِءُ. اِخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٥١٥/٨) اِخْتِلَافُ الْحَدِيثِ مِنْ "الْأَمِّ" (١٠١/١٠)، الْمَنَاجِ (ص ٩١) الْمَذْهَبُ (٧٧/٤) الْمَجْمُوعُ (٧٨/٤).

(٣) الْأَمُّ (١٩٢/٢) الْمَنَاجِ (ص ٩٢) شَفَةُ الْمَنَاجِ (٤٦٤/١).

(٤) الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْمَنَاجِ: أَنَّهُ يَسُنُّ قِضَاءَ النَوافِلِ الرَّاتِبَةِ وَغَيْرِهَا. انْظُرْ: الْمَجْمُوعُ (٧٨/٤) الْمَنَاجِ (ص ١١٦) وَفِي شَفَةِ الْمَنَاجِ (٢٣٧/١): "وَلَوْ قَاتَ النَّفْلُ الْمَوْقْتَ كَالْعِيدِ وَالضُّحَى وَالرَّوَاتِبِ.. نَدَبَ قِضَاؤُهُ أَيْضًا فِي الْأَظْهَرِ".

فِي الْمَرْيِ (ص ٣٦ و ٣٧) أَنَّ الْوَتَرَ لَا يَقْضِي بَعْدَ صَلَاةِ الصَّبحِ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ لَا تَقْضَى بَعْدَ أَنْ تَقَامَ الظُّهْرُ. وَفِي الْأَمِّ بِتَرْتِيبِ الْبَلْعَيْنِ (٢٢٦/١) (قَالَ الشَّافِعِيُّ) ... إِنَّ قَاتَةَ الْوَتْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ.. لَمْ يَقْضِ، قَالَ أَبُو مُسْتَمْرَدٍ: الْوَتْرُ مَا بَيْنَ الْبِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَإِنْ قَاتَتْ رَكْعَتَا الْفَجْرِ حَتَّى تَقَامَ الظُّهْرُ.. لَمْ يَقْضِ، لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا مِثْلَةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ.

(٥) فِي (ب): فَلْيَقْضِهَا.

وَهَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): فَلْيُصَلِّهَا "بِحَدِّهَا" فِي (ج): فَلْيُصَلِّهَا أَوْ وَحْدَهَا.

(٦) فِي (ز): وَلَا يَصِلُ.

(٧) مُخَابَةٌ (ص ٦٣) مِنْ (ز).

(٨) مُخَابَةٌ (٣٢/٧) مِنْ (أ).

- ٦١٧- ولا يقصرُ حتى يخرج من بيوتِ القرية^(١٢)؛ خرجَ برأ أو بحرًا، وإن كانَ في باديةٍ مجتمعمةٍ المطال.. فحني^(١٣) بمجاوزِ مَطالِها^(١٤)، وإن كان في وادٍ^(١٥).. فحني بَيَّت^(١٦) من مَطالِ الوادي^(١٧).
- ٦١٨- ويقصر في رجوعه حتى يذنو من بيوت القرية [أو] من مَطالِ الحاضر^(١٨) راجعًا^(١٩).

(١) في الأم (٣٦٢/٢) والمزني (ص٤١): ستة وأربعون ميلًا بالهاشمي، وفي الخلاصة (ص١٣٣): مرحلتان، وفي الخواوي الصغير (ص١٨٤) ستة عشر فرسبًا.

واختلفت عبارات الإمام الشافعي في حد السفر الطويل حتى بلغت سبع عبارات، لكن لا اختلاف بينها، قال في المجموع (٢١١/٤): "قال اصحابنا: المراد بهذه النصوص كلها شيء واحدٌ وهو ثمانية وأربعون ميلًا هاشميةً وحيث قال: ستة وأربعون.. أراد سوى ميل الابتداء وميل الانتهاء... فلا اختلاف بين نصوصه". وانظر: البيان (٤٥٣/٢).

والجبلُ من الأرض: قُدِّرُ منهى مدِّ البصر، وكلُّ ثلاثة أميال منها.. فَرَسَخٌ، وإنما أُخِيفَ إلى بني هاشم، فقيل: الميل الهاشمي؛ لأن بني هاشم حدِّدوه وأعلموه، والميل يساوي (١٨٤٨ م) والفرسخ يساوي (٥٥٤٤ م). فمسافة القصر تساوي (٨٨٧٠٤ م).

انظر: لسان العرب (٦٣٥/١١) الصباح النير (ص٤٨١) الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية (ص٦٤ و٧١) معجم لغة الفقهاء (ص٤٤١).

فمسافة القصر: مرحلتان، وهما: سير يومين معتدلين وهي: أربعة برد، وتساوي ستة عشر فرسبًا؛ إذ البرد: أربعة فراسخ، وهي: ثمانية وأربعون ميلًا هاشميًا؛ لأن الفرسخ: ثلاثة أميال. انظر: حاشية الباجوري (٣٩٢/١) - ٣٩٢ روضة الطالبين (٣٨٥/١).

(٢) الأم (٣٥٨/٢).

(٣) في (أ) و(ب): حتى.

(٤) انظر: الأم (٣٦٢/٢)، المزني (ص٤٢).

فأولُ سفر ساكن الحياض: مُجَاوِزَةُ الحِلَّةِ ومُرافِقُها كملعب ميينانٍ وناحٍ ومُطَرِّحِ رماحٍ ومُعْطِنِ إبلٍ، وكلها ماءٌ وحطبٌ اختصَّ بها. انظر: نهاية المحتاج (٢٥١/٢-٢٥٢).

(٥) في (ب): وادي.

(٦) هكذا صورناها في (أ): نَبِشَ وهكذا صورناها في (ب): نَبِشَ. وهكذا صورناها في (ب): نَبِشَ.

إن كانت: "نبش" - كما أثبتنا - فهي بمعنى: ينقطع ويعد. وإن كانت: "نبش"، فهي بمعنى: الظهور والتفرق.

ونقل صاحب البيان (٤٦٤/٢) عن الشافعي أنه قال: "وإن كان في طول الوادي.. فحني ببيت عن موضع منزله".

(١) قال في الأم (٣٦٣/٢) "فإن كان في عرض وادٍ.. فحني يقطع عرضه، وإن كان في طول وادٍ.. فحني يبين عن موضع منزله".

وانظر: الخلاصة (ص١٣٤) منهاج (ص١٢٨) نهاية المحتاج (٢٥١/٢-٢٥٢) الخواوي الصغير (ص١٨٤).

٦١٩- وإذا نوى المسافر مقام أربع.. أم^(٢).

٦٢٠- فإن لم ينو مقام أربع و^(١) كانت^(٢) نيته أن يمضي بختار^(٣).. فهو^(٤) مسافر يقصر، وفي المصر إذا دخله، وفي ماله إذا مر به مسافراً بختار^(٥) بنية السفر إلا أن^(٦) [يكون] ينوي فيه أو [في] غيره مقام أربع، أو يقيم أربعاً، وإن كانت نيته^(٧) السفر.. يتم أحب إلى.

٦٢١- ومن خرج إلى الحب^(١) - موضع بمصر خارج قلدر فرستين، والحب دون مرحلة

من المصر ثلاث فراسخ أو أربع - فخرّاً لخروجه إلى مكة من المشاة والركبان والجمالين؛ فإن^(١)

(١) في (م): الحاجز.

(٢) انظر: الأم (٣٥٨/٢) المنهاج (ص١٢٨) وفيه: "وإذا رجع.. انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداءً". وانظر كثر الراغبين (٢٥٧/١).

(٣) المزي (ص٤٢).

(٤) في (ب): أو.

(٥) في (ب): كان.

(٦) في (ب): بختاراً، هكذا صورتها في (ب): مختاراً.

(٧) في (أ) و(م): وهو.

(٨) في (ب): بختاراً.

(٩) نهاية (ب/١٠) من (ب).

(١٠) في (أ): نية، وفي (م): نية، هكذا صورتها في (م): نية.

(١١) أي: "بركة الحب"، وتسمى: "بركة الحاج"، أو "بركة الحجاج"، وهي في شرقي القاهرة، كانت خارج القاهرة بعيداً عنها مسافة بريد أي: (٢٠ كيلاً ونيف) والآن اتصل البنبان، وهي في محافظة القليوبية، متصلة بالقاهرة الكبرى، والاسم موجود إلى الآن، أعني: «بركة الحاج»، وانظر: «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٤٨٩/١) حيث قال: "بركة الحب: هي بظاهر القاهرة من نهرها، وتسميها العامة في زماننا هذا الذي نحن فيه: بركة الحاج؛ لقول الحجاج بما عند مسيرهم من القاهرة إلى الحج في كل سنة، ونزلهم عند العود بها، ومنها يدخلون إلى القاهرة... هي أرض حب عميرة، وعميرة هذا هو: ابن عم بن جزء التميمي من بني القرناء، نسبت هذه الأرض إليه، فقل لها: أرض حب عميرة، ذكره ابن يونس" وفيه (١) بركة الحجاج: هذه البركة في الجهة البحرية من القاهرة، على نحو يربط منها، عُرفت أولاً بنب عميرة، ثم قيل لها أرض الحب، وعرفت إلى اليوم ببركة الحجاج... وما برحت هذه البركة منتزهاً لملوك القاهرة. وذكرها الحازمي في الأماكن أو ما اتفق لفظه واختلف مسماء من الأمكنة» (١٩٢/١).

(١) في المائش ست كلمات تقريباً، لم أستطع قراءتها، إلا كلمة: "الحجاج"، والظاهر أنها تعريف بالحب.

كانت ثباتهم المقام حتى يتكامل الناس فيخرجوا.. فإنهم يُتمُّوا حتى يرتحلوا [من] موضعهم ذلك؛ لأنهم لم ينووا^(٢) حين خرجوا من منزلهم للإقامة^(٣) في الجب سفرًا تقصر^(٤) في مثله الصلاة^(٥)، وإن^(٦) كانوا خرجوا متوجهين لا ينوون^(٧) المقام به إلا أقل من أربع -تكاملوا أو لم يتكاملوا- أو لاجتماع أصحابهم دون غيرهم؛ فإن أبطلوا^(٨) عليهم خرجوا [متوجهين] دون أربع.. قصروا^(٩) (١٠) (١١).

(١) في (أ) و(ز): وإن.

(٢) في (أ) و(ز): ينو.

(٣) في (أ) و(ز): الإقامة.

(٤) في (أ) و(ز): يقصر.

(٥) الصورة التي ذكرها هنا هي: فيمن خرج يريد سفرًا طويلًا يجوز له القصر فيه؛ كمن خرج من (مصر-القاهرة) يريد (مكة)، فله القصر، لكنه إن أراد التوقف بعد خروجه من القاهرة، في (بركة الجب) وهي (بركة الحاج)، وهي خارج البلد، لكنها ليست على مسافة القصر، فإن كان ينوي المقام بها أقل من أربعة أيام.. فله القصر، أما إن كان يريد الانتظار إلى أن يجتمع الحاج من كل مصر في ذلك المكان.. فلا يقصر؛ لأن المسافة إلى بركة الحاج ليست مسافة قصر، فإن خرج من بركة الجب (الحجاج) إلى مكة فحينئذ يبتدئ الترخيص. وهذا التمثيل من الإمام هو مراعاة لأحوال الناس وما يحتاجونه، جزاء الله عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. انظر: الأم (٣٦٤/٢) نهاية المطلب (٤٣٠/٢) البيان (٤٥٧/٢) المجموع (٢١٦/٤-٢١٧/٤).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (أ): ينون، في (ز): لا ينووا.

(٨) في (ز): أبطلوا.

(٩) في (ب) زيادة: هم.

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤٣٠/٢) البيان (٤٥٧/٢) روضة الطالبين (٣٨٦/١) المجموع (٢١٦/٤) (٢٢٩). وكلمة (هم) ليست في (ب) ولعلها زائدة.

(١١) لم أر من ذكر هذه الصورة من الشافعية، ولكن القواعد المذكورة في الباب تدل عليها. ونقل الشيرازي في المهذب (٢٢٥/٤) قريبًا من هذه المسألة فقال: "قال في البويطي: فإن خرجوا من البلد وأقاموا في موضع حتى يجتمعوا ويخرجوا.. لم يجز لهم القصر؛ لأنهم لم يقطعوا بالسفر، وإن قالوا ننتظر يومين وثلاثة، فإن لم يجتمعوا سرنا.. جاز لهم أن يقصروا؛ لأنهم قطعوا بالسفر".

٦٢٢- فإن ناب^(١) أحد^(٢) -من هؤلاء^(٣) الذين قلت لهم «يقصروا»- حاجةً فرجع بعضهم إلى أهله بالمصر فحضرته صلاة^(٤) في طريقه أو في طريق أهله ذاهباً أو جاثياً.. قصر/ (٣٢/ب)^(٥)، إلا أن 'يكون نوى' في رجوعه المقام في أهله أربعاً، ولو أتم.. كان أحب إليّ.

٦٢٣- ومن مرّ في سفر^(١) بأهلٍ أو ماضيةً أو حوائط أو ضياع.. قصر الصلاة؛ إلا أن ينوي مقام أربع في شيء من هذه المواضع^(٢).

وقال النووي في شرح هذا القول (٢٢٩/٤): "لو خرجوا من البلد وأقاموا في موضع بنى انتظار وقتهم على أنهم إن خرجوا ساروا كلهم، وإلا رجعوا وتركوا السفر.. لم يجز لهم القصر؛ لأنهم لم يميزوا بالسفر، وهذه صورة المسألة التي نقلها المصنف عن نصه في البويطي، فأما إذا قال تنتظره يومين وثلاثة فإن لم يخرجوا سراً.. قلهم القصر لأنهم جزموا بالسفر". وذكرها في البيان دون عزو للبويطي (٤٦٥/٢)، ولم أر هذه المسألة في البويطي، وأقرب موضع فيه لها.. هو هذا الموضع، فإن كان الأمر كذلك.. فصورة المسألة ليس فيها تردد بين مواصلة السفر أو الرجوع كما أومع قول الشيرازي: "لأنهم لم يقطعوا بالسفر"، بل هم جازمون على السفر لكن موضع التردد في مدة المقام في ذلك المكان القريب من البلد، والله أعلم.

(١) في (ب): بات.

(٢) نهاية [ص ٦٤] من (م).

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) المعتمد: أن المسافر إذا فارق بناية بلده ولم يبلغ مسافة قصر، ثم رجع إليها لحاجة.. أنه لا يقصر ولا يترخص في رجوعه، وإنما يترخص إذا فارقتها ثانياً. انظر: الوجيز (٢١١/٢).

وذكر في العزيز (٢١٢/٢) أن القاضي أبا المكارم ذكر في «العدة» أنه يجوز له القصر في طريق البلد ذاهباً وجاثياً ما لم يدخل البلد، فإذا دخل.. لا يقصر، وقال في المجموع (٢٢٨/٤): "وحكى البندنجي والرافعي وجهاً أنه يترخص في رجوعه لا في البلد، وهو ضاف ضعيف" ووصفه في روضة الطالبين (٣٨٢/١) بأنه: ضاف متكرر.

قلت: لكن أنت ترى أن جواز الترخيص في الرجوع قول الإمام الشافعي، نسبيته لا يقال له: «وجه» فضلاً عن أن يوصف بالشذوذ أو النكارة. والله تعالى أعلم.

وهذا كله في حكم قصره في طريقه للعدة، أما بعد وصوله.. فلا يقصر قطعاً.

(٥) في (أ) و(م): يكونوا.

(١) في (ب): سفره.

(٢) انظر: الأم (٣٦٩/٢) روضة الطالبين (٣٨٣/١).

٦٢٤- وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يقدّمون مكة ولهم بها أهلون ودور..
(فيقصرون الصلاة) (٣).

٦٢٥- ولا بأس بالمشي إلى الفرج في (١) الصلاة أماماً (٥) (٦).

٦٢٦- ومن لم يجد مدخلًا في الصف.. فليقف حيث شاء ويجهد إليه رجلًا (٧).

٦٢٧- وإذا صلى رجل (٨) بامرأة.. قامت خلفه (٩)، فإن صلى برجل وامرأة.. جعل الرجل عن يمينه والمرأة من خلفه (١٠) (١١)، وإن كانا رجلين وامرأة.. جعل الرجلين في (صف واحد) خلفه (١٢) وجعل المرأة في صف خلفهما (٣).

٦٢٨- ولا يسرع الإمام بالإحرام (١٣) حتى تعتدل (١٤) الصفوف ثم يحرم بعد، وكذلك روي عن عمر أنه وكل بذلك رجالًا يسوون الصفوف، فإذا أحرهه [الصفوف] قد استوت.. أحرم (٣).

(١) في (ب): النبي.

(٢) في (أ) و(د): فيقصروا.

(٣) انظر: الأم (٣٦٩/٢).

(٤) في (ب): إلى.

(٥) في (أ) و(د): أمامك.

(٦) قال في المجموع (٢٧/٤): "العمل الغليل الذي لا يبطل الصلاة مكروه إلا في مواضع... الثاني: أن يفعله حاجة مقصودة".

(٧) قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ في المجموع (١٨٩/٤) "فإن لم يجد فرجة ولا سعة فقيه... قولان؛ أحدهما: يقف منفردًا ولا يجذب أحدًا نص عليه في البويطي؛ فلا يحرم غيره فضيلة الصف السابق، وهذا اختيار القاضي أبي الطيب، والثاني - وهو الصحيح - ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا -: أنه يستحب أن يجهد إلى نفسه واحدًا من الصف".

قلت: لكن الذي بين أيدينا أن البويطي ينص على القول الثاني وليس على الأول.. والله تعالى أعلم.

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) الأم (٣٣٣/٢) المزني (ص ٤٠ ص) الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

(١٠) في (ب): "المرأة من خلفه والرجل عن يمينه".

(١١) انظر: الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

(١٢) في (أ) و(د): الصف من خلفه.

(٣) انظر: الأم (٣٣١/٢)، الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

٦٢٩- ومن ضحكك في صلاة أو تكلم عامداً للكلام [عائناً أنه في الصلاة.. أعادها ولا رضوء عليه^(١)، فإن ضحكك أو تكلم، عامداً للكلام] وللضحك، ساهياً لأنه في صلاة.. فهذا السهو، فإن^(٢) كان ذلك يسيراً -فهو في مثل معنى كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي الـيدين؛ لأنه تكلم عامداً للكلام ساهياً لنقصان الصلاة-.. بنى على ما صلى وسجد سجدي السهو قبل السلام، وإن كان كثيراً.. أعاد.

باب استقبال القبلة

٦٣٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن كان بمكة في موضع لا^(١) يمكنه رؤية البيت فحال بينه^(٢) وبين رؤية البيت حائل من ليل، أو عيوس في ظلمة أو غير ذلك من الوجوه التي تحول^(٣) بينه وبين رؤيته، فحضرته صلاة^(٤).. فإنه يصلي على الأغلب عنده أن ذلك القبلة^(٥)، ثم يعيد إذا أمكنه رؤية البيت، أصاب في ناحية ذلك أو أخطأ القبلة،/^(٦) كان [ذلك] في وقت الصلاة أو غير وقتها؛ لأن أصل صلاته^(٧) كانت على الشك^(٨) من القبلة^(٩)، وإنما [ذلك] كان بمحالة رجل شك هل توضع

(١) في (أ) و(ز): في الإحرام.

(٢) في (أ) و(ز): يعتدل. وفي (ب) بلا نقط لأوله.

(٣) رواه مالك (١٥٨/١: ٤٤) عن نافع أن عمر، فذكره، ومن طريقه البيهقي (٢١/٢)، ورواه عبد الوزاق

(٤٧/٢: ٢٤٣٨) عن نافع أن عمر، فذكره، ورواه الشافعي عن مالك في الكتاب القديم كما في المعرفة

للبيهقي (٣٣٠/٢).

ورواه عبد الوزاق (٤٧/٢: ٤٨-٤٤٣٩) عن نافع عن ابن عمر قال: كان عمر لا يكبر حتى تعتدل الصفوف،
يُوكَلُ بذلك رجالاً.

(٤) الأم (٤٧/٢) روضة الطالبين (٧٢/١).

(٥) في (أ) و(ز): وإن.

(٦) لعل الصواب حذفها حتى يستقيم المعنى، أو تكون العبارة بعدها (بأن حال) بدل (فحال).

(٧) نهاية [ص ٦٥] من (ز).

(٨) في (ز): يحول.

(١) في (ب): الصلاة.

(٢) في (ب): الكعبة.

(٣) نهاية (٣٣/١) من (أ).

(٤) في (ب): الصلاة.

أم لا أو^(١) هل أحرم أو لا، فبدخل في الصلاة على ذلك الشك، فإذا فرغ منها ذكر أنه متوضئ وأنه أحرم.. فلا 'يفتعه ذلك'^(٢) وعليه الإعادة؛ لأنه صلى على شك من يقين الوضوء^(٣)، وكذلك من صلى بمكة إلى ناحية غير ناحية الكعبة وظن أنها الكعبة ثم استيقن خلاف ذلك.. أعاد في الوقت 'وبعد الوقت'^(٤).

٦٣١- وكذلك الأعمى يصلي في موضع ليس معه من يهديه إلى القبلة.. صلى على الأغلب عنده أما القبلة، وأعاد إذا وجد من يهديه، وسواء أصاب القبلة [في صلاته تلك] أو^(٥) لم يصب؛ لأنه صلى على شك^(٦).

٦٣٢- وكذلك^(٧) من صلى بغير مكة في صحراء أو بحر أو مصر وليس من يعرف القبلة بالدلائل والنجوم ومنازل القمر وكل ما يهتدى به إلى القبلة.. صلى على الأغلب عنده وأعاد، أصاب القبلة أو لم يصبها؛ لأنه صلى على شك من القبلة^(٨).

(١) في (ب): شك.

(٢) هذا في من صلى بغير يقين ولا اجتهد ولا تقليد، فإنه قال في الأم (٢١٦/٢) إن من حبس في ظلمة ولا دلالة عنده.. فهو كالأعمى يتأذى ويصلي ويعيد.

وقال في (٢١٢/٢) إن صلى في ظلمة -حائلة دون رؤية البيت فاستقبل القبلة في ظلمة ثم شك أنه أخطأ الكعبة.. فلا إعادة عليه إلا إن علم أنه قد أخطأ، فعيد. فلعل النقل الثاني هو فيمن صلى باجتهاد، وفي (٢١٣/٢) أن من غميت عليه الدلائل صلى على الأغلب عنده وأعاد.

وفي الأم (٢٥٦/٣ و٢٥٧) أنه آخر قول الشافعي.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): ينتفع بذلك.

(٥) في (أ) و(ج): زيادة: ويقين القبلة.

(٦) في (أ) و(ج): وغيره.

(٧) في (ب): أم.

(٨) الأم (٢١٢/٢) شفة المحتاج (٥٠٢/١).

(١) هذه الكلمة مكررة في ب.

(٢) بأن شمر فلم يمكنه الاجتهاد ولا التقليد. انظر: الأم (٢١٦/٢) و(٢٥٧/٣)، المنهاج (ص ٩٥) شفة المحتاج (٥٠٢/١).

٦٣٣- وكذلك^(١) الرجل يكون بصيرًا بدلائل القبلة التي يهتدى بها إليها من النجوم والشمس والقمر والنهار ومهب الرياح فيُقيم عليه، أو يكون محوسًا.. فإنه يصلي على الأغلب ويعيد^(٢)، أصاب القبلة في صلاته أو لم يصيبها؛ لأنه صلى على الشك^(٣).

٦٣٤- ومن صلى ممن يصير الدلائل وظن^(٤) أنها دلائل القبلة، فلمَّا فرغ من صلاته نظر فرأى أن^(٥) دلائل القبلة غير التي صلى بها أولاً، وأن القبلة غير التي^(٦) صلى إليها - [وذلك في جهة واحدة] - مثل أن يكون لما فرغ من صلاته نظر إلى^(٧) الجدي أو غيره من النجوم التي تستقبل^(٨) بها القبلة.. فاستيقن^(٩) أنها هي، واستيقن أن التي صلى بها غيرها، واستيقن مع الجدي والنجوم على القبلة.. أجزاءه؛ [لأنه لم يرجع إلى يقين صواب، إنما يرجع إلى اجتهاد مثل الاجتهاد الأول]^(١٠).

٦٣٥- فإن استيقن المشرق بالتراب ومنازل القمر/ (٣٣/ب).. أعاد التي صلى أولاً في الوقت وبعده^(١١).

٦٣٦- وهكذا إن صلى بمكة من ينظر إلى البيت وعلم أنه قد صلى إلى غير تلقائه.. أعاد في الوقت وبعده^(١٢).

(١) نهاية (١١/أ) من (ب).

(٢) في (ب) زيادة: إذا.

(٣) الأم (٢١٦/٢) و(٢٥٧/٣) المنهاج (ص ٩٥) شفة المحتاج (١/٥٠٠-٥٠١).

(٤) في (ز): فظن.

(٥) في (أ) و(ز): بأن.

(٦) نهاية [٦٦] من (ز).

(٧) في (أ) و(ز): على.

(٨) في (ز): يستقبل، في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): واستيقن.

(١٠) قال في الأم (٢١٦/٢) "أحييت أن يعيد، وإن لم يفعل فليس عليه إعادة" الخلاصة (ص ٩٧) شفة المحتاج

(٤٥٦/١) العزيز (٥٠٥-٥٠٤/١).

(١١) انظر: الأم (٢١٦/٢) روضة الطالبين (٢١٩/١) شفة المحتاج (٥٠٣/١) العزيز (٤٥١/١) وهو محمول على

من ظهر له خطأ اجتهاده يقينًا، بالجهة، لا بالتيا من والتيا من السير.

(١٢) الأم (٢١٦/٢) شفة المحتاج (٥٠٣/١).

٦٣٧- وهكذا الرجل يصلي في المصّر ثم يستيقن أن قبله المصّر خلاف الموضع الذي صلى إليه.. أعاد في الوقت وبعده^(١).

٦٣٨- ومن صلى من أهل المصّر بدلائل وهو مستيقن أن تلك الدلائل دلائل القبلة فلما فرغ من صلاته نظر إلى دلائل أخرى فأشكك عليه فظن أنها دلائل القبلة [ثم] لم يستيقن الأخيرة إلا مثل الأولى.. فإنه لا يعيد من قبل أنه^(٢) [إنما] رأى آخرًا عنده كما رأى أولًا^(٣).

٦٣٩- وإنما يعيد من رجع من تأخي^(٤) إلى إحاطة، فأما من رجع من تأخي إلى تأخي [آخر] عنده مثله.. فذلك ليس^(٥) عليه حتى يستيقن أن الذي^(٦) تأخى آخرًا هي الدلائل، وأن الذي^(٧) صلى إليها أولًا.. غير دلائل، ييقن لا شك فيه؛ من النجوم التي يهتدى بها إلى^(٨) القبلة، ومن نجوم المشرق^(٩).

٦٤٠- ومن صلى ثم علم 'بعدهما صلى'^(١٠) أنه صلى مُشْرِقًا أو مُغْرِبًا؛ فإن كان وجهه تلقاء القبلة [مثل أن يكون في المغرب فيَحْوُلُ وجهه تلقاء القبلة نحو المشرق، وإنما ينبغي له أن يحول وجهه تلقاء القبلة من تلقاء وجهه، و] مثل أن يكون في المشرق^(١١) فيَحْوُلُ وجهه تلقاء القبلة من نحو المغرب،

(١) إن كان خطوه في الجهة لا التيامن والتياسر. انظر: الأم (٢١٤/٢) المنهاج (ص ٩٥) تحفة المحتاج (٥٠٣/١).

(٢) في (م): أنها.

ولعل صواب العبارة: من قبل أن ما رأى آخرًا عنده.. كما رأى أولًا.

(٣) انظر: الخلاصة (ص ٩٧) المنهاج (ص ٩٥) كثر الراغبين (١٣٩/١) روضة الطالبين (٢١٩/١) تحفة المحتاج (٥٠٥/١).

(٤) كذا في النسخ الثلاث.

(٥) في (ب): فليس ذلك.

(٦) في (ب): التي.

(٧) في (ب): التي.

(٨) في (ب): في.

(٩) انظر: تحفة المحتاج (٥٠٣/١).

(١٠) في (ب): بعد صلاته.

(١١) في (م): المشرق.

وإنما ينبغي له أن يحول وجهه تلقاء القبلة من تلقاء وجهه.. فهذا الانحراف الذي^(١) يجزئ المرأة صلاته فيه، وهو [في] معنى ما روي عن عمر [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(٢) إذا توجه قبل البيت، وهو إذا كان وجهه كله تلقاء القبلة في هاتين الحالين، فأما إذا كان بعض وجهه تلقاء القبلة وبعضه^(٣) تلقاء المغرب أو بعضه تلقاء القبلة وبعضه تلقاء المشرق.. أعاد الصلاة؛ لأنه لم يتوجه بجميع وجهه إلى القبلة»^(٤) [و] إنما توجه ببعضه^(٥).

(١) هنا في ب زيادة: (لا)، ولا يستقيم المعنى هنا.

(٢) رواه مالك (١: ١٩٦/٨)، وعبد الرزاق (٢: ٣٤٥/٣٦٣) وابن أبي شبة (٢: ٣٦١)، والبيهقي (٢: ٩/٢). وقال النووي في المجموع (٣: ٢٠٣) "صح ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً عليه".

وروي عن أبي هريرة مرفوعاً، عند الترمذي ك: الصلاة: ب: ما بين المشرق والمغرب قبلة، (٣٤٤)، وقال: حسن صحيح، وقال إثر حديث (٣٤٣): "قال محمد -يعني: البخاري- حديث عبد الله بن جعفر المخزومي عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة أقوى من حديث أبي معشر وأصح"، وعبارة الحافظ وابن عبد الهادي: "قواء البخاري"، وهل كلام البخاري السابق تقوية للحديث أو أنه من بابة قولهم أصح شيء في الباب، وهذا أصح من هذا؛ فإن هذا لا يلزم منه التصحيح، الله أعلم.

ورواه مرفوعاً عن أبي هريرة أيضاً ابن ماجه ك: إقامة الصلاة: ب: القبلة، (١٠١١)، وابن أبي شبة (٢: ٣٦٢/٢). قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري له (٢: ٢٨٩-٢٩١): "وقد روي مرفوعاً، إلا أنه ليس على شرط البخاري، وقد قال أحمد: ليس له إسناد، يعني أن في أسانيده ضعفًا، وقال مرة: ليس بالقوي، قال: وهو عن عمر صحيح... وروى عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة، وهذا هو الذي قال فيه أحمد إنه صحيح عن عمر".

ثم قال ابن رجب: "وَرَوَاهُ غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (كما في العلل ٢/٣٣) وغيره من الحفاظ، وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما وليس كما قال... وقال أبو زرعة: هو وهم، والحديث حديث ابن عمر موقوفاً".

قال ابن عبد الهادي في المحرر (٢: ١٠٢): "تكلم فيه أحمد، وقواء البخاري"، وانظر: بلوغ المرام (ص ٦٦: ١٦٥)، وصحح المرفوع الألباني في الإرواء (١: ٣٢٤).

(١) نهاية [ص ٦٧] من (٢).

(٢) في (أ): للقبلة، وفي (ب): القبلة.

(٣) الألف (٢: ٢١٤/٢) العزيز (١: ٤٥٦).

٦٤١- ومن مَرَّبٍ بوقت صلاة^(١) في سفر، أو حضر في حبس، أو مطبق^(٢) أو يجر - بأن يكون غريباً أو كفيفاً - أو حائل^(٣) - كان ذلك الحائل ما كان - ولم يجد ماءً ولا تراباً يتيمم^(٤) به - إن^(٥) كان جنباً أو نجس البدن والتوب^(٦) أو في موضع نجس - كان ذلك الحائل من الأدميين أو [من السماء] بعد أن يكون البدن مطبقاً للصلاة^(٧) قائماً ولا يقدر على الصلاة في الوقت قائماً - لما ذكرت من الحائل - ولا الماء ولا التراب.. فلا^(٨) أحب له أن يدع الصلاة في وقتها، وليصل كيف قدر؛ جالساً أو^(٩) راقداً أو^(١٠) سائحاً أو^(١١) مومناً وساجداً وغير متوضئ^(١٢) وغير متيمم، فإذا أمكنه القيام والوضوء بزولان^(١٣) الحائل عنه.. أعاد^(١٤) تلك الصلاة قائماً^(١٥).

٦٤٢- ليس المريض من ذلك، المريضُ يُصَلِّي كيف قدر ولا إعادة عليه^(١٦).

٦٤٣- ومن حبل بينه وبين الماء بشيء من هذا في الحضر، فحال بينه وبين الوضوء [وحضر وقت الصلاة.. تيمم وصلى وأعاد إذا قدر على الماء/^(١٧) ^(١٨)].

(١) في (أ) و(د): صلاته.

(٢) هكذا صورتها في (ب): **مُطْبَقٌ**.

(٣) في (ب): حائلاً.

(٤) في (أ) و(د): تيمم.

(٥) في (ب): أو.

(٦) نهاية (٣٤/أ) من (أ).

(٧) في (ب): الصلاة.

(٨) في (أ) و(د): ولا.

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): و.

(١٢) في (د): متوضئ.

(١٣) في (ب): زيادة: تلك.

(١٤) في (ب): عنها عاد.

(١٥) انظر: الأم (٤٦٧/٢-٤٦٨) الخلاصة (ص ٨٢) المنهاج (ص ٨٦) المجموع (٣٢٢/٢ و ٣٢٣).

(١٦) انظر: الأم (١٧٦/٢ و ١٧٧ و ١٧٨) المجموع (٣٢٤/٢) روضة الطالبين (٢٣٤/١).

(١٧) نهاية (١١/ب) من ب.

٦٤٤- ليس المريض من ذلك؛ المريض [في الحضر إذا كان مريضه الجدي^(٦) أو الجروح^(٧) ويخاف^(٨) إن مس الماء مات أو زادت علته^(٩).. تيمم فصل^(١٠)].

٦٤٥- ومن حيل بينه وبين الماء في الحضر بشيء من هذا، فحال بينه وبين الوضوء^(١١) فحضر وقت الصلاة.. تيمم وصلى، ثم أعاد إذا^(١٢) قدر على الماء^(١٣).

٦٤٦- والسبع وكل شيء يخاف فيه على تلف نفسه إن تعرض للماء^(١٤) -من الأدميين أو أمر من السماء مثل النار^(١٥) وما أشبهها^(١٦) - فإن هذا مَحْذُورٌ^(١٧) بينه وبين الماء، وهو^(١٨) غير واحد، وهو مسافر.. فيجوز له أن يتيمم ويصلي^(١٩).

٦٤٧- وليس الحضري كذلك؛ لأن فرض الحضري ليس التيمم إذا أعوزه الماء.. فلذلك افترقا^(٢٠) وإذا منعه الأديميون منعاً لا يخاف فيه^(٢١) القتل مثل أن يجسوه في موضع^(٢٢) لا ماء فيه، أو كان

(١) انظر: المنهاج (ص ٨٦) .

(٢) في (أ) و(ج): جدي.

(٣) في (ب): الجرح.

(٤) في (ب): يخاف.

(٥) في (ب) و(ج): عليه.

(٦) في (ب): صلى.

(٧) ولا يعيد. انظر: المنهاج (ص ٨٦) .

(٨) في (ب): الوقت.

(٩) غير واضحة في (ب) وهذه صورتها: أما بالي.

(١٠) هذا تكرار لما تقدم قريبا.

(١١) في (أ) و(ج): الماء.

(١٢) في (ب): وأشبهها.

(١٣) في (أ) و(ج): يحول.

(١٤) في (ب): وهذا.

(١٥) شقة المحتاج (١/٣٢٥).

(١٦) شقة المحتاج (١/٣٧٩).

(١٧) في (أ) و(ج): منه.

(١٨) نهاية [ص ٦٨] من (ج).

أمر^(١) من السماء لا يخاف فيه القتل وهو^(٢) واحد للماء ومحوّل بينه وبينه.. تَبَمَّ ثم^(٣) صلى وأعاد تلك الصلاة إذا قدر على الماء.

باب الاغتسال من الحيض

٦٤٨- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا^(٤) طهرت المرأة من حيضها فكان^(٥) عليها عندما رأت الطهر من النهار قدر ركعة.. صلت الظهر والعصر^(٦).

٦٤٩- وإن كان ما بقي عليها قبل الفجر قدر ركعة.. صلت^(١) المغرب/ (٣٤/ب) والعشاء.

٦٥٠- وإن كان بعد الفجر مقدار [ركعة] قبل إطلاع الشمس.. صلت الصبح.

٦٥١- وإذا طهرت المرأة و[كان] عليها من النهار قدر ركعة أو ركعة قبل الفجر أو^(٢) ركعة قبل إطلاع الشمس حين رأت الطهر فلم تفرغ^(٣) من غسلها إلا بعد ما غابت الشمس أو أطلع^(٤) الفجر أو طلعت الشمس.. صلت كما وصفت في الليل والنهار، وإنما^(٥) وقتها حين ترى الطهر، لأنها حينئذ صارت ممن عليها فرض الصلاة وإنما بقي الغسل^(٦).

(١) في (أ) و(د): أمر.

(٢) في (ب): فهو.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) في (ب): وكان.

(٦) انظر: الوجيز (٣٨٥/١) العزيز (٣٨٦/١)

(١) في (ب): وصلت.

(٢) في (أ) و(د): و.

(٣) في النسخ الثلاث: يفرغ.

(٤) في (ب): طلع.

(٥) في (ب): وإنما.

(٦) وهذا أمح القولين، أنه لا يشترط إدراك زمان لإمكان الطهارة، بل يكفي قدر تكبيرة على المعتمد، أو قدر ركعة على ما في البويطي. انظر: الوجيز والعزيز (٣٨٧/١) المجموع (٦٩/٣).

٦٥٢- وكذلك المغمى [عليه] بقيق، والمجنون بقيق، والنصراني يسلم قبل غروب الشمس بركعة، وقبل إطلاع الفجر بركعة، وقبل إطلاع الشمس^(١).

٦٥٣- ولا^(٢) يقضي أحد من هؤلاء [حائض ولا غيرها] شيئاً من الصلوات التي فات وقتها^(٣).

٦٥٤- قال: وإذا نسيت المرأة صلاة فحاضت، أو جن رجل أو أغمي^(٤) عليه قبل [أن] يمكنه أن يصلّيها في أول وقتها.. فلا إعادة عليهم، وإذا أمكنهم أن يصلوها في أول وقتها قبل [أن] تفيض ويجن ويغلب على عقله.. أعادوا^(٥).

باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة

٦٥٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ.. فلا^(٦) يَقُومُ لِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْ تَسْلِيمَتَيْهِ^(٧).

٦٥٦- ومن فاته شيء من^(٨) صلاة الإمام.. فإنه يقرأ فيما يقضي بمثل ما سبقه به الإمام، ويعمل ما أدرك مع الإمام كأول صلاته في القيام والجلوس مع الإمام ليس في القراءة، ويقضي ما سبقه [به] الإمام في القيام والجلوس كآخر صلاته.

(١) المراجع السابقة للمسائل السابقة.

(٢) في (ب): فلا.

(٣) الوجيز والعزیز (٣٩٢/١).

(٤) في (أ): غمي.

(٥) المزي (ص ٤٢)، الوجيز (٣٨٩/١)، العزیز (٣٩٠/١)، المجموع (٧١/٣) روضة الطالبين (٣٩٠/١).

(٦) في (أ) و(ب): من سبق.

(٧) في (أ) و(ب): ولا، وفي ترتيب الأم: (لم يقرأ).

(٨) في (ب): بتسليمتين، وفي ترتيب الأم: (من التسليمتين).

(٩) نقل هذه الفقرة البلقيني في ترتيبه للأم (٣١١/١) وقال: "وفي جمع الجوامع في باب من سبقه الإمام بشيء، نقل عن الشافعي رَجُلٌ نَسِيَ أَنْ يَقْرَأَ: "وأحب لو مكث قليلاً قدر ما يعلم أنه لو كان عليه سهو سجد فمسجد معه".

والسنة أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمي إمامه، ويتبوز بعد الأولى. انظر: نهاية المحتاج (٢٤٥/٢) النجم الوهاج (٤٠٦/٢).

٦٥٧- وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ^(١) وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ^(٢)، وَيُؤَخَّرُ^(٣) الْمَغْرِبَ قَلِيلًا وَيَقْدُمُ الْعِشَاءَ^(٤) وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ^(٥) وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ^(٦)، لَا نَافِلَةَ بَيْنَهُمَا^(٧)، وَإِنْ صَلَّى فِي^(٨) أَوَّلِ الْوَقْتِ.. كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا^(٩).

٦٥٨- وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُجْمَعَ^(١٠) صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي مَسْجِدٍ -قَدْ صَلَّيْتُ فِيهِ تِلْكَ الصَّلَاةَ- مَرَّتَيْنِ، إِذَا كَانَ مَسْجِدًا لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ، وَإِنَّمَا كَرِهْتُ ذَلِكَ لِلْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَمَّدُ قَوْمٌ لَا يَرْتَضُونَ إِمَامًا فَيُصَلُّوا بِإِمَامٍ غَيْرِهِ^(١١).

٦٥٩- وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ بَعَثَهَا فِي جَمَاعَةٍ.. فَلْيُصَلِّهَا أَيُّ صَلَاةٍ كَانَتْ^(١٢).

(١) نهاية [ص ٦٩] من (ز).

(٢) هنا زيادة في (ب): في السفر.

(٣) انظر: الأم (١٥٧/٢، ١٦٦) الخلاصة (ص ١٣٦) المجموع (٢٦٠/٤) المنهاج (ص ١٣١).

(٤) هكذا صورتها في (ب): [مسحود]، ولعلها: وتؤخر.

(٥) في (ب): ثم.

(٦) في (ب): ثم.

(٧) انظر: الأم (١٩٢/٢).

(٨) اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٥١٢/٨)، المجموع (٢٥٥/٤) وفيه: لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع على المذهب وقول الجمهور.

(٩) في (ب): من.

(١٠) انظر: الأم (١٦٧/٢).

(١١) هنا في (ب) زيادة: (بين)، وهي خطأ وكان الناسخ قرأ (يُجْمَع) هكذا (يُجْمَع) فزاد (بين).

(١٢) انظر: الأم (٢٩٢/٢). المجموع (١١٩/٤) وحكاة عن البويطي الزركشي في البحر المحيط (٣٨٥/٤) تحت مبحث سد الذرائع.

(١٣) أي: ولو كانت الصبح والعصر لأنها صلاة ذات سبب فلا ينهي عنها في هذه الأوقات. الأم (٥٦٢/٨) اختلاف مالك والشافعي، الخلاصة (ص ١٢٢) المجموع (١٢٠/٤) روضة الطالبين (٣٤٣/١) المنهاج (ص ١١٩).

باب الإمام يحدث

٦٦٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن أصابه خذت في الصلاة وهو إمام؛ فإن لم يُقدِّم رجلاً وصلى القوم فرادى.. أجزأهم صلاتهم^(١).

٦٦١- وإن قدَّم رجلاً.. أتت بالقوم وبين على صلاة الإمام^(٢).

٦٦٢- فإن لم/ (٣) يقدم وقدموا لأنفسهم.. فعل كذلك^(٤).

٦٦٣- وكذلك إن مات الإمام^(٥)، -وهذا في غير الجمعة-^(٦).

٦٦٤- وهذا إذا كان الذي^(١) خلف الإمام أحرم مع الإمام قبل أن يتقدم؛ فإن قدَّم رجلاً لم يكن أحرم معه 'فتبعه القوم'^(٢).. أعاد وأعادوا^(٣).

(١) قال الشافعي: وهو أحب إلي. انظر: الأم (٤٢٨/٢ و ٤٧٧).

(٢) انظر: الأم (٤٢٨/٢ و ٤٧٧) المجموع (١٣٨/٤).

(٣) نهاية (١٢/١) من ب.

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢).

(٥) انظر: حاشية الشرح لمسلمي على نهاية المحتاج (٢٣٣/٢).

(٦) انظر: الوجيز (٢٦٧/٢) العزيز (٢٦٩/٢).

(١) في (ب) زيادة: من، هكذا صورتها: ~~فصل~~.

(٢) هكذا صورتها في (ب): ~~فصل~~ ونحو: فصلي بالقوم، أو: فتبعه القوم.

(٣) وهو كذلك في الأم (٤٧٨/٢) ونهاية المطلب (٥٠٦ و ٥١٠).

وهو خلاف المعتصم، وهذه مسألة: (استخلاف الأجنبي)، وذكر في المجموع (١٣٩/٤) أن فيها ثلاثة أوجه، وأن الصحيح الذي قطع به صاحب المذهب والجمهور، والمعتصم منها: أنه إن استخلف في الركعة الأولى أو الثالثة من رباعية.. جاز؛ لأنه لا يخالفهم في الترتيب، وإن استخلفه في الثانية أو الأخيرة.. لم يجز؛ لأنه مأمور بالقيام غير ملتزم لترتيب الإمام وهم مأمورون بالقعود على ترتيب الإمام؛ فيقع الاختلاف، والوجه الثاني: -وهو قول الشيخ أبي حامد-: إن استخلفه في الأولى.. جاز وإن استخلفه في غيرها.. لم يجز. والوجه الثالث: -وهو قطع جماعة منهم إمام الحرمين-: أنه لا يميز استخلاف غير مأموم مطلقاً. وكذلك في روضة الطالبين (١٣/٢) والعزيز (٢٦٨/٢).

٦٦٥- فأما إعادته؛ فَمِنْ قَبْلِ اللَّهِ كَانَ مُصَلِّيًا لِنَفْسِهِ بِنُيُ الْثَانِيَةِ أَوْ الْثَالِثَةِ^(١) أَوْ الرَّابِعَةِ أَوَّلَ مَا يَصَلِّي... فلا^(٢) يجرته، وعليه الإعادة؛ لأن عليه أن ينوي الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة^(٣).

٦٦٦- وأما إعادتهم؛ فَلَا تَهْمُ أَحَرَمُوا قَبْلَ إِمَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ^(٤) بِإِحْرَامِهِ فَبَيْنَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَإِنَّمَا^(٥) هُوَ كَالْمُصَلِّي لِنَفْسِهِ، وَإِحْرَامُهُمْ قَبْلَهُ^(٦).

٦٦٧- وَمَنْ لَمْ يُطِيقِ الصَّلَاةَ قَائِمًا مِنْ عِلَّةٍ.. صَلَّى جَالِسًا؛ يَتَرْتَع^(٧) فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ [وَكَيْفَ أَمَكَّنَهُ]^(٨).

٦٦٨- وَيَرْكُوعٌ وَيَسْجُدٌ، وَيَجْعَلُ السَّجُودَ أَحْفَظَ مِنَ الرُّكُوعِ، يَوْمِيٌّ بِذَلِكَ لِمَاءٍ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السَّجُودِ^(٩) بِالْأَرْضِ^(١٠).

٦٦٩- إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ وَقَدَّرَ عَلَى السَّجُودِ^(١١) بِالْأَرْضِ.. فَلْيَسْجُدْ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ.. أَعَادَ^(١٢).

قلت: وتسمية الخلاف هنا (أوجهها) يفيد بأنها من تخريجات الأصحاب، وأنت ترى نص الإمام في الأم والبوذي على المسألة، فالتألف: قول لا وجه، وأكثر من ذلك أن يكون المعتمد في المذهب على خلافه، وحقه أن يكون هو المعتمد. والله أعلم.

(١) في (أ) و(ز): الثالثة أو الثانية.

(٢) في (أ) و(ز): ولا.

(٣) قال في الأم (٤٧٨/٢): "لأنه رجل عمد أن يقلب صلاته".

وهذا فيما لو بنى على صلاة الإمام، أما إن استأنف.. فصلاة الإمام صحيحة، وصلاة من صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الإمام المحدث.. بجزئة كذلك. انظر: الأم (٤٧٨/٢).

(٤) نهاية (ص: ٧٠) من (ز).

(٥) في (ب): فإنما.

(٦) وعُلِّيَ في الأم (٤٧٨/٢) بعلة أخرى وهي: أنهم صلوا خلف رجلٍ صلاته باطلة بسبب قلبه صلاته.

(٧) في (أ) و(ز): مترجع.

(٨) المعتمد: أن الأفضل أن يقعد مفترشاً، وهو رواية المزني (ص) والقول الثاني: يقعد مترجماً، وهو رواية البوذي هنا، وحكاها عنه في المجموع (٢٠٢/٤). وفي الأم (١٧٦/٢) ذكر القعود ولم يتعرض لكيفيته.

(٩) في (ب): أن يسجد.

(١٠) انظر: الأم (١٧٧/٢) المجموع (٢٠٣/٤) و(٢٠٧).

٦٧٠- ويجلس في تشهده وبين السجدين وفي جلوسه بين السجدين^(٢) كما يجلس المصلي قائماً^(١).

٦٧١- وإن صلى جالساً على ركبته ولم يتربع^(١) وهو لا يطيق^(٢) القيام/ (٣٥/ب).. أجزأه ذلك.

٦٧٢- ومن لم يقدر [على الصلاة] جالساً من مرض.. صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة، يركع ويسجد إشارة على قدر طاقته^(١).

٦٧٣- فإن لم يقدر.. جعلت رجلاه في القبلة، واستقبلها بوجهه، وأوماً إشارة بوجهه^(٢).

٦٧٤- ولا يرفع المصلي جالساً إلى وجهه شيئاً يسجد عليه ليس أصله في الأرض، فأما^(١) الوسادة تكون^(١) في^(٢) الأرض ويسجد عليها أو الطنفسة^(٣)^(١) أو^(٢) ما أشبهها^(١).. فلا^(٢) بأس إذا كانت على الأرض^(١).

(١) في (ب): أن يسجد.

(٢) انظر: الأم (١٧٦/٢) ١٧٧ و (١٧٨).

(٣) في (أ) و(م): السجود.

(٤) انظر: المجموع (٢٠٤/٤).

(٥) في (أ): وهو ليطيق، و في (م): وهؤلاء يطيق.

(٦) انظر: الأم (١٧٧/٢)، وعزاه للبيهقي في المهذب (٢٠٦/٤) والمجموع (٢٠٦/٤).

(٧) انظر: الأم (١٧٨/٢).

(٨) في (ب): وأما.

(١) في (أ): بلا نقط، وفي (م): يكون.

(٢) في (ب): على.

(٣) الطنفسة، مثلثة الطاء والفاء: واحدة الطنائس، وهي الثَمَرَةُ فوق الرجل. ويقال: الطنائس: ويقال للبسط والتاب وخصير من سعف عرض ذراع.. طنائس. النهاية (١٤٠/٣)، القاموس مع تاج العروس (٢١١/١٦).

(٤) في (م): الطنفسة.

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ب): أشبههما.

(٧) في (م): ولا.

٦٧٥- ومن رفع إلى وجهه شيئاً [ليسجد عليه، فإن كان] أوماً عليه [وَكَبَّرَ] أكثر ما يقدر عليه مما يبلغ من الإمام.. فلا شيء عليه، وإن كان لم يومئ عليه أكثر ما يقدر عليه من الإمام.. أعاد.

٦٧٦- ومن كان له الإمام في الركوع والسجود ثم لم يبلغ فيهما أكثر ما يقدر عليه من^(٢) الاعتناء^(٣) في الركوع والسجود وقصر دون ذلك [في الرفع والحفض].. أعاد^(٤).

٦٧٧- ومن أصابه الرعاف في الصلاة.. فإنه ينصرف فيفسله^(٥) ويتدئ الصلاة من أولها ولا وضوء عليه.

٦٧٨- فإن قيل: فقد بنى ابن عمر في الرعاف^(٦)، قيل: خالفه المسور بن غزمية وقال: «من رعف فليبتدئ»^(٧)، فلما اختلف أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. كان قول المسور أشبههما؛ [لأن] لا أعلم خلافاً^(٨) أن كل من رآني ظهره عن القبلة^(٩) عامداً.. أعاد الصلاة، والراعف يؤلي ظهره عن القبلة عامداً.

٦٧٩- وكذلك من أصابه في بطنه رز فاحتاج إلى الوضوء^(١٠) أو^(١١) خرج منه ريح فانصرف من صلاته.. فإنه يبتدئ.

(١) الأم (١٧٧/٢-١٧٨).

(٢) هكذا صورتها في (ب): «لَمْ يَلْمِهَا (ي)» أو (من).

(٣) في (ب): اشتاء.

(٤) انظر: الأم (١٧٧/٢).

(٥) في (ب): ويفسله.

(٦) رواه مالك (٣٨/١: ٤٦) عن نافع أن ابن عمر كان إذا رعف.. انصرف فتوضأ، ثم رجع فبني ولم يتكلم، وعبد الرزاق (٣٣٩/٢: ٣٦١٢)، والبيهقي (٢٥٦/٢)، وصححه، ورواه في المعرفة أيضاً (١٧٢/٣).

(٧) سبق تقريره.

(٨) غير واضحة في الأصل.

(٩) نهاية [ص ٧١] من (٢).

(١٠) في (ب): وضوء.

(١١) في (٢) و(ب): و.

٦٨٠- فإن قيل: فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «بيني»^(١)، قيل: قد^(٢) خالفه المنصور وقال: «يتدئ»، وقول المنصور أشبه بقول العامة فيمن رأى ظهره القبلة عامداً أنه يتدئ الصلاة.

٦٨١- ومن أصابه رعاف فلم يقطع عنه.. فليغسل أنفه قبل دخوله في «كل صلاة»^(٣) ويسد منخريه بشيء ويسجد على الأرض،^(٤) فإن لم يقدر على سد منخريه لكثرة الدم.. فليسجد بالأرض ولا يومئ إيماء.

٦٨٢- ولا بأس بالدعاء في المكتوبة والنافلة، في السجود والتشهد^(٥).

٦٨٣- ولا يقرأ أخذ وهو راكع^(٦).

٦٨٤- ومن صلى بالناس جنباً أو غير متوضئ ساهياً.. أعاد^(١)، ولم يعيدوا إن كانوا اتبعوه وهم غير عائلين بذلك^(٢)، وإن كانوا اتبعوه وهم عائلون بذلك.. فأهم يعيدون^(٣)، وإن^(٤) كانوا اتبعوه

(١) رواه عبد الرزاق (٣٣٨/٢: ٣٦٠٦ و ٣٦٠٧)، والبيهقي (٢٥٦/٢-٢٥٧)، وكأنه أشار إلى تضعيفه بقوله: «في كل هذا إن صح دلالة على جواز الانصراف بالرؤى قبل خروج الحدث، ثم البناء على ما مضى من الصلاة».

(٢) في (ب): فقد.

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) نهاية (٣٦/أ) من (أ).

(٥) انظر: الأم (٢٦٤/٢ و ٢٦٥).

(٦) انظر: الأم (٢٥٤/٢) المجموع (٣٨٦/٣).

(١) انظر: الأم (٣٢٩/٢).

(٢) انظر: الأم (٣٢٩/٢) الوجيز (١٦١/٢) العزيز (١٦٢/٢).

(٣) في (ب): كان كالقوم.

(٤) انظر: الأم (٣٢٩/٢) العزيز (١٥٤/٢).

(٥) في (ب): فإن.

'ولم يعلموا'.. فلا إعادة عليهم، [وسواءً ذَكَرَ وهو في صلاته فانصرف أو ثبت؛ في أن القوم يبنون^(٢) على ما صلوا معه إذا لم يعلموا أنه جنب ولا غير متوضئ]^(٣).

٦٨٥- ومن ذكر صلاة^(٤) وهو إمام في صلاة غيرها [قد فات وقتها].. مضى بالقوم وأجزأته^(٥) تلك الصلاة، وأجزأت^(٦) من خلفه، وأتى بتلك الصلاة التي نسبها.

باب الصلاة في معاطن^(٧) الإبل

٦٨٦- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولا يصلى في معاطن^(٨) الإبل؛ فإن صلى فيها رجل^(٩) فلم يكن في موضع قيامه ولا سجوده ولا موضع ركبته شيء من أبوالها ولا أبعادها.. فصلاته تامة^(١٠)، وأكره ذلك^(١١)؛ لنهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٢)، وإن كان يحبه على الاختيار^(١٣)، وإن كان يصلى في موضع سجوده أو قيامه أو ركبته شيء من أبوالها وأبعادها فصلى عليه.. أعاد الصلاة^(١٤).

(١) في (أ) و(ج): ولا يعلمون.

(٢) في المخطوط: يبنون.

(٣) انظر: الأم (٣٢٩/٢) العزيز (١٦٤/٢).

(٤) نهاية (١٢/ب) من ب.

(٥) في (ب): وأجزأته.

(٦) في (ب): وأجزأت.

(٧) في (ب): أعطان.

(٨) وهي: المواضع التي تُنحى إليها الإبل الشاربة؛ ليشرب غيرها. الشافعي في الأم (٢٠٨/٢-٢٠٩) روضة الطالبين (٢٧٨/١).

وقال الأزهري: الأعطان جمع عطن وهو الموضع الذي تنحى إليه الإبل عن الماء إذا شربت الشربة الأولى فتترك فيه ثم يملأ الحوض لها ثانية فتعود من عطنها إلى الحوض لتشرب الشربة الثانية. انظر: المراهق (ص ١٠١).

(٩) في (ب): رجل فيها.

(١٠) الأم (٢٠٩/٢-٢١٠) روضة الطالبين (٢٧٩/١).

(١١) الأم (٢٠٨/٢) روضة الطالبين (٢٧٨/١).

(١٢) من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً سأل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أصلي في مرائب الغنم؟ قال: نعم، قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: ولا، رواه مسلم ك: الحيز، ب: الوضوء من لحوم الإبل، (٣٦٠).

٦٨٧- وكذلك مُرَّاحُ^(٣) الغنم [والبقر]^(١)؛ غمر أبي لا أكره [على الابتداء] الصلاة/^(٥) في مُرَّاحِ الغنم إذا كان سليماً^(٦) من أبوالها وأبعارها^(٧)؛ لإباحة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك^(٨).

٦٨٨- وإن كان في أعطان الإبل أو^(٩) مُرَّاحِ الغنم أو^(١٠) البقر شيء من أبوالها وأبعارها فطَرَحَ^(١١) على ذلك حصيراً^(١٢) أو نوباً^(١٣) فصلى عليه.. أجزأه ذلك^(١٤).

بَابُ طَهَارَةِ الْأَرْضِ

٦٨٩- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولا^(١) يُذْهَبُ بحاسة ما أصاب الأرض من ذلك الشمس ولا الندى^(٢)، ولا يزيله إلا صبُّ الماء عليه^(٣)، كما أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَبَّ على بول الأعرابي ذنوب^(٤) أو ذنوبان^(٥)/ (٣٦/ب) من ماء^(٦).

(١) الأم (٢/٢١٠).

(٢) الأم (٢/٢٠٩) روضة الطالبين (١/٢٧٩).

(٣) مرَّاحِ الغنم: مأواها بالليل. انظر: الزاهر (ص ١٠٢) والكلمة ساقطة من (م).

(٤) الأم (٢/٢٠٩-٢١٠) روضة الطالبين (١/٢٧٨-٢٧٩).

(٥) نهاية [ص ٧٢] من (م).

(٦) في (ب): كانت سليمة.

(٧) في (ب): ولا أبعارها.

(٨) وهو الحديث السابق، وانظر: الأم (٢/٢٠٩) روضة الطالبين (١/٢٧٨).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): و.


(١١) في (أ) و(م): وطرح.

(١٢) في (أ) و(م): حصير.

(١٣) في (أ) و(م): ثوب.

(١٤) مثل هذا الحكم قاله في روضة الطالبين (١/٢٧٩) في الصلاة في المقبرة.

(١) في (ب): لا.

(٢) هكذا صورتها في (ب): .

(٣) وهو: البلال. انظر: مقاييس اللغة (ص ٩٨٤)، المصباح المنير (ص ٤٨٩)، مختار الصحاح (ص ٥٦٢).

٦٩٠- ومن أحدث بعد التشهد قبل أن يسلم.. أعاد الصلاة^(٦).

باب الوتر

٦٩١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: والوتر سنة^(٧)، وركعتا الفجر سنة^(٨)، والعيدان والكسوف والاستسقاء سنة مؤكدة^(٩).

٦٩٢- وقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يصلي ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب [وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة]^(١٠) [١]^(١١).

٦٩٣- والكسوف والاستسقاء والعيدان أوكد^(١٢)، وقام رمضان في معناها في التوكيد^(١٣).

(١) الأم (١١٢/٢) الخلاصة (ص ٥٨) المهاج (ص ٦٧ و ٨١).

(٢) في (ب): ذنوباً.

(٣) الذنوب: هو: الذل العظيم، ولا تسمى ذنوباً حتى تكون مملوءة ماءً، وتذكر وتؤث. المزني (ص ٣٣) المصباح

النير (ص ١٧٦) مختار المصباح (ص ٢٠٧) مادة: (ذ ن ب).

(٤) في (ب): ذنوبين.

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: صب الماء على البول في المسجد، (٢٢٠)، عن أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم ك: الطهارة، ب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد،

(٢٨٤) (٢٨٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس عندهما (أو ذنوبان)، بل الحزم بإفراد الذنوب.

(٦) لأنه أحدث قبل أن يتحلل من الصلاة.

والتحلل من الصلاة يكون بالتسليم ولا يقوم غير التسليم مقامه. نهاية المطلب (١٨١/٢)، وفي هذا إشارة لخلاف

الحنفية في المسألة. انظر: مختصر القُدوري (ص ٨٢).

(٧) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٥).

(٨) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٥).

(٩) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٦).

(١٠) في المخطوط: "بعد الفجر"، والصواب: بعد الجمعة، أو: قبل الفجر، وأثبت الأول لموافقته للحدث.

(١١) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الجمعة، ب: الصلاة بعد الجمعة وقبلها،

(٩٣٧)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدها وبيان عدددهن،

(٧٢٩). وفيه ذكر ركعتين بعد الجمعة.

(١٢) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٦).

٦٩٤- والوتر ركعة، وأحب إلي أن يركع قبلها^(٣)، وأقل ما يركع قبلها.. ركعتين، يفصل بينهما بسلام^(٤).

٦٩٥- ومن طلع [له] الفجر قبل أن يوتر.. فليوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح، فإن صلى الصبح.. فلا إعادة عليه^(٥).

٦٩٦- ومن أوتر في رمضان مع الناس ثم انصرف إلى أهله.. فليُصَلِّ نافلة^(٦) إن شاء^(٧).

٦٩٧- ومن أوتر في أول الليل في بيته أو في المسجد ثم بدا له أن يصلي قبل أن ينام نافلة.. فليؤخر قليلاً ثم ليُصَلِّ^(٨).

٦٩٨- وقرأ في الركعتين قبل الوتر -: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ في الأولى، وفي الثانية: ﴿

قُلْ يَتَذَكَّرُ الْكَافِرُونَ﴾، وقرأ في الركعة الواحدة -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ

(١) في (ب): التأكيد.

(٢) الأم (١٥٠/٢) قال: "فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه"، ومثله في المزي (ص٣٧).

(٣) هنا في (ب) زيادة: ركعتين.

(٤) انظر: اختلاف ماللي والشافعي من "الأم" (٥٥٤/٨-٥٥٧)، قال في المنهاج (ص١٥): "ولن زاد على

ركعة الفصل، وهو أفضل، والواصل بتشهد أو تشهدين في الآخرتين"، وانظر: روضة الطالبين (٣٢٨/١).

(٥) هل هذا بيان آخر وقت الأداء أم بيان لآخر وقت القضاء؟.

إن أراد بيان آخر وقت الأداء.. فالعتمد كما في المجموع (٥٠٨/٣) أن آخر وقت الوتر طلوع الفجر، قال:

"وحكى المتولي قولاً للشافعي أنه يمتد إلى أن يصلي فريضة الصبح" قلت: ولعله أراد نصه هنا.

وإن أراد بيان آخر وقت القضاء.. فالعتمد أنه يقضيه أبداً. انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١).

(٦) في (ب): النافلة.

(٧) انظر: المجموع (٥٠٩/٣ و٥١١) روضة الطالبين (٣٢٩/١).

(٨) في (ب): ليصلي.

يَرْبِّ أَلْفَلَيْقٍ ﴿٦٦﴾ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿٦٧﴾ أَحِبُّ إِلَهِي، وَإِنْ ^(١) قَرَأَ غَيْرَهُنَّ ^(٢) مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ/ ^(٣) .. أَجْزَأَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٤) .

٦٦٩- [ويقرأ في ركعتي المغرب: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٦٧﴾ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿٦٨﴾ .. أَحِبُّ إِلَهِي، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَهَا مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ .. أَجْزَأَهُ] ^(٥) .

٧٠٠- [ويقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٦٧﴾ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿٦٨﴾ إِنْ قَرَأَ غَيْرَهَا مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ .. أَجْزَأَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ] ^(٦) .

٧٠١- [قال]: زَمَنُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَأَقِمْتَ صَلَاةَ ^(٧) الصُّبْحِ .. فَلْيَدْعُلْ ^(٨) مَعَ النَّاسِ، وَلَا يَرْكَعِ رُكْعَتِي الْفَجْرِ ^(٩)، وَلْيَرْكَعَهُمَا ^(١٠) [بعد ما يصلي] 'إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ' ^(١١) ^(١٢) .

٧٠٢- ^(١٣) وَيَقْرَأُ فِيهِمَا بـ ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٦٧﴾ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿٦٨﴾ .. أَحِبُّ إِلَهِي، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَهَا مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ .. أَجْزَأَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) في (ب): فَإِنْ.

(٢) في (ب): غَيْرَهَا.

(٣) كِتَابَةُ [ص ٧٣] مِنْ (ز).

(٤) انظر: المجموع (٥١١/٣) روضة الطالبين (٣٣٢/١) الأنوار (١٦٢/١).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١) وعزاه للبوطي.

(٧) في (أ) و(ز): الصَّلَاةُ.

(٨) في (ب): فَدْعُلْ.

(٩) العزيز (١٣٩/٢) المجموع (٢٣٥/٣).

(١٠) في (أ) و(ز): وَيَرْكَعَهُمَا.

(١١) في (ب): قِيلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

(١٢) (١) المعتمد: أَنَّ رُكْعَتِي الْفَجْرِ - كَسَائِرِ النَّوَافِلِ الْمُؤَقَّتَةِ - تُغْفَى أَبَدًا، وَقِيلَ: مَا لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ، وَقِيلَ: مَا لَمْ تَغْرِبِ الشَّمْسُ. انظر: المجموع (٥٣٢/٣). وتعمل في أوقات النهي؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ. انظر: غَايَةُ الْحَتَّاجِ (٣٨٥/١).

(٢) هذه الفقرة ليست في (ب)، وقد تقدم نحوها من زيادات النسخة (ب)، فلعلها هي نفسها.

- ٧٠٣- ❁ قال^(١) أبو حاتم، وفي كتاب البويطي عن الشافعي: وكذلك ركعتي المغرب^(٢).
- ٧٠٤- ومن فاته^(٣) العشاء في شهر رمضان فدخل المسجد والناس في القنوت.. فليدأ^(٤) بالمشكوبة؛ وإن كان الناس قياماً في قنوتهم^(٥)، ولا بأس بالصلاة في الأشفاق في قنوت رمضان^(٦).
- ٧٠٥- ويفصل بين الركعتين والوتر في قيام رمضان^(٧).

[التفعل على الدابة]

- ٧٠٦- [قال الشافعي]: ومن سافر^(٨) سَفَرًا يُقْصَرُ^(٩) في مثله الصلاة أو لا تقصر^(١٠).. تَقْلُ^(١١) على دابته حيشما توجهت به دابته، في حمل كان أو على ظهر دابة^(١٢)^(١٣).
- ٧٠٧- وقد قيل: لا يتفعل أحدٌ على ظهر دابة^(١٤)^(١٥) في سفرٍ إلا سَفَرٌ تقصر^(١٦) في مثله الصلاة^(١٧).

-
- (١) هذه الفقرة ليست في (ب).
- (٢) وقد تقدمت الفقرة وهي من زيادات النسخة (ب)، وكأن أبو حاتم لم يسمعها من الربيع، ورآها في نسخ أخرى، فأثبتها هنا، والله أعلم.
- (٣) في (ب): فاته.
- (٤) نهاية (٣٧/أ) من (أ).
- (٥) أي: يصلي وحده، ولا يأتم بمن يصلون التراويح. قال في الأم (٣٥٠/٢): "وأحب إلي من هذا كله.. ألا يأتم رجل إلا في صلاة مفروضة يتدأها معاً، وتكون نيتهما في صلاة واحدة".
- (٦) أي: فإن أراد أن يأتم بمن يصلي التراويح وهو يريد العشاء.. فلا بأس. نص في الأم (٣٤٩/٢-٣٥٠) على جواز اقتداء المفترض بالتفعل، وفي المزني (٣٩) حكى -موافقاً- عن عطاء أنه كان يصلي العشاء خلف الإمام في القنوت، فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعتين لإكمال العشاء. وقال في المجموع (١٦٨/٤): "ولو صلى العشاء خلف التراويح.. جاز". وانظر: روضة الطالبين (٣٦٨/١).
- (٧) المزني (ص٣٧) المجموع (٥٠٦/٣).
- (٨) في (أ) و(م): سفر القصر.
- (٩) في (أ) و(م): يقصر.
- (١٠) في (ب): دابته.
- (١١) أي سواء كان سفرًا طويلًا أم قصيرًا. انظر: الأم (٢١٩/٢، ٢٢١)، المزني (ص٢٥) المهذب (٢١٣/٣) المجموع (٢١٤/٣). ولم يتعرض في الأم لقصر سفر ولا لطوله.

٧٠٨- ويوتر على البعير إذا كان في مخجل^(٦)، والأرض أحب إليّ.

٧٠٩- ولا يصلي أحد مكتوبة على مخجل، وإن^(٧) كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي [إلا] جالساً.. فليزل فليصل بالأرض^(٨) جالساً، فإن صلى على المخمل.. أعاد وإن كان مريضاً^(٩).

(١) في (ب): دابته.

(٢) نهاية [١٣/١] من (ب).

(٣) في (أ) و(ج): يقصر.

(٤) وهو قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ . انظر: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ص ٢٠٩-٢١٠ مع التمر الداني). ونقله في المجموع (٢١٣/٣) عن البويطي وقال: "جعل الحراسانيون ذلك قولاً آخر للشافعي؛ فجعلوا في المسألة قولين؛ أحدهما: ينتص بالسفر الطويل - وهو مذهب مالك - وأمسحهما: لا ينتص، وقطع العراقيون وجاعة من الحراسانيين بأنه يجوز في القصير، قالوا: وقوله في البويطي.. حكاية لمذهب مالك لا قول له وعبارته ظاهرة في الحكاية".

(٥) الأم (١٥٠/٢) المزي (ص ٢٥٥).

(٦) في (ب): ولو.

(٧) في (ب): في الأرض.

(٨) المصنف: جواز الفريضة على الدابة الواقعة إن استقبل القبلة وأتم الأركان - في الصحيح فضلاً عن العاجز عن القيام - فإن كانت الدابة سائرة؛ فلا تصح الصلاة المفروضة عليها على الأصح المنصوص في «الإملاء» كما ذكره الرافعي. انظر: العزيز (٤٣٠/١-٤٣١) روضة الطالبين (٢١٠/١) المجموع (٢٢٢/٣). وفقه المسألة: أن استقرار المصلي في نفسه شرط، ومن منع الصلاة على الدابة الواقعة - كالغزالي وإمام الحرمين - اشترط زيادة على ذلك إقامة الفريضة على ما يصلح للقرار. انظر: العزيز (٤٣٠/١-٤٣١) المجموع (٢٢١/٣) روضة الطالبين (٢٠٩/١) الوجيز (٤٢٩/١).

قال في العزيز (٤٣١/١) "وإن كانت سائرة ففيه وجهان... (أمسحهما) وهو المحكي عن نصه في «الإملاء» أنه لا يجوز؛ لأن سير الدابة منسوب إليه، وهذا يجوز الطواف عليها، وسير السفينة بخلافه؛ فإنها بمثابة الدار في البر، وأيضاً فإن البهمة لها اختيار في السير؛ فلا يكاد تثبت على حالة واحدة، والسفينة كما يسير تسيراً إذ لا اختيار لها".

ثم قال: "المصنف - أي الغزالي - وإمام الحرمين لم يزيدا في التوجيه على أن المصلي في الفريضة مأمور بالاستقرار على الأرض أو غيرها مما يصلح للقرار، وهذا لا يُستلمه أصحاب الطريقة الأخرى إنما المُستلم عندهم أنه مأمور بالاستقرار في نفسه".

تنبيه: في الطوبى من العزيز: "المصنف وإمام الحرمين لم يزهدا..." بالراء المهملة، وصوبته بإعجامها (يزهدا) إذ الكلام لا ينسجم إلا هكذا.

٧١٠- وللمرء أن يصلي النافلة جالساً، وإن كان^(١) من غير علة؛ وإن^(٢) كان يطيق القيام^(٣)، وأجبه له إذا أراد الركوع أن يقوم فيقرأ بنحو من ثلاثين آية ثم يجزئ للركوع وهو قائم^(٤)، فإن لم يفعل وركع وهو جالس.. أجره ذلك إن شاء الله.

٧١١- وصلاة الليل والنهار مثنى مثنى، في الحضر والسفر، يفصل بين كل ثنتين بسلام^(٥).

٧١٢- ومن دخل مسجداً فليركع قبل أن يجلس^(٦)؛ فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك، وقال: وتحمية المسجد ركعتان^(٧)^(١).

(١) في (ب): صلى.

(٢) فإن.

(٣) روضة الطالبين (٢٣٩/١).

(٤) وذلك للحديث المتفق عليه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري (ص ٢٢٠) ١٩-ك: التهجد، ٢٠-ب: إذا صلى قاعداً ثم صبح أو وجد خفة ثم ما بقي، ح (١١١٨) و (١١١٩)، ومسلم (٥٠٥/١) ٦-ك: صلاة المسافرين وقصرها، ١٦-ب: جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، ح (٧٣١).

وانظر: معرفة السنن (٣٢/٤) و (٣٣/٤) شرح معاني الآثار (٣٣٨/١).

(٥) المزني (ص ٣٧) ويسن ذلك ولا يشترط. المجموع (٥٤١/٣).

(٦) وتحصل بفرضي أو تغلّ آخر. المنهاج (ص ١١٦).

(٧) لخديث الصحيحين «إذا دخل أحدكم المسجد... فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»، رواه البخاري ك: التهجد، ب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، (١١٦٣)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تحية المسجد بركعتين، (٧١٤).

قال البلقيني في ترتيب الأم (٢٦٥/١): "وتحية المسجد ركعتان" الظاهر أن هذا حتى قول الشافعي، ويتحمل أن يكون من قول النبي ﷺ.

وأخرج ابن حبان (٧٦/٢: ٣٦١) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس وحده، قال: «يا أبا ذر إن للمسجد تحية وإن تحبته ركعتان فقم لأركعهما» قال شعبة الأرنؤوط: إسناده ضعيف جداً.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٦٦/١)، والحاكم (٥٩٧/٢)، وقال الذهبي: السعدي ليس بثقة، يعني بن سعيد السعدي، أحد رجال الإسناد.

(١) تغلّ هذه الفقرة بحروفها في ترتيب الأم (٢٦٥/١) مع عزوها للبوذي وأما في آخر باب طهارة الأرض.

٧١٣- ولا أذان ولا إقامة في نافلة^(١).

٧١٤- [قال الشافعي]: وسجود القرآن [أربع] عشرة^(٢) سجدة^(٣) في الحج منها سجدتان^(٤)، وفي المفصل ثلاثة^(٥)، وليس في ﴿ص﴾ منها شيء^(٦).

٧١٥- ومن قرأ سجدة بعد العصر وبعد^(٨) الصبح أو بعد الفجر.. فليسجد^(٩)، ولا يسجد إلا طاهرًا^(١٠).

٧١٦- ومن سمع رجلاً يقرأ [في غير الصلاة] سجدة؛ فإن كان جالساً إليه يستمع قراءته فسجد.. فليسجد معه^(١)، فإن^(٢) لم يسجد فأحب المستمع^(٣) أن يسجد.. فليسجد^(٤)، وسجوده

(١) الأم (١٨١/٢) المهاج (ص٩٢) مغني المحتاج (١٣٤/١) نهاية المحتاج (٤٠٢/١) .

(٢) في (ب): عشر.

(٣) نهاية [ص٧٤] من (د).

(٤) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) روضة الطالبين (٣١٨/١) نهاية المحتاج (٩٢/٢) مغني المحتاج (٢١٤/١).

(٥) انظر: اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٥/٨) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) نهاية المحتاج (٩٢/٢) مغني المحتاج (٢١٤/١) روضة الطالبين (٣١٨/١).

(٦) ذكر في الأم (٥٤٧/٨-٥٥٢) والمزني (ص٣٠) أن في المفصل سجود، وذكر سجدة في الانشقاق والنجم فقط ولم يتعرض لسجدة العلق، نفيًا ولا إثباتًا. انظر: روضة الطالبين (٣١٨/١) مغني المحتاج (٢١٤/١) نهاية المحتاج (٩٢/٢).

(٧) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) نهاية المحتاج (٩٣/٢) روضة الطالبين (٣١٨/١).

(٨) في (ب): أو بعد.

(٩) لأنها ذات سبب فلا تدخل في النهي، وتقدمت المسألة المهاج (ص٩١) نهاية المحتاج (٣٨٦/١).

(١٠) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٧/١).

(١) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٤٩/١٠) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): للمستمع.

(٤) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٥-٢١٦).

معه إذا سجد أو كند [في] أن لا يترك ذلك^(١) [ومن سمع رجلاً يقرأ سجدة وهو مارٌّ به أو غير جالس إليه.. فليس عليه] أن يسجد [بسجوده] وإن سجد.. فسجوده^(٢) حسن^(٣).

٧١٧- وسجود الشكر حسن^(٤)، مثل أن يبلغ (٣٧/ب) الرجل شيء^(٥) مما يُسَرُّ به من أمر المسلمين أو أمرٍ من نفسه أو أن يدفع الله عنه بلوى قد ابتلى بها غيره فريد أن يسجد شكرًا لله عَزَّوَجَلَّ.. فذلك حسن^(٦).

٧١٨- وقد فعل ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧)، وأبو بكر^(٨)، وعمر^(٩)، وغير واحد من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٧١٩- ولا يفعل ذلك إلا وهو طاهر^(١).

٧٢٠- وليس في سجود القرآن ولا [في] سجود الشكر تشهد^(٢) ولا سلام^(٣).

(١) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٢) في (ب): بسجوده.

(٣) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٤) المنهاج (ص ١١٤).

(٥) في (أ) و(م): شيئاً.

(٦) في (م): يست.

(٧) انظر: اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٦/٨) المنهاج (ص ١١٤) مغني المحتاج (٢١٨/١).

(٨) أخرجه أبو هارود ك: الجهاد، ب: سجود الشكر، (٢٧٧٤)، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه «كان إذا جاءه أمرٌ سرور، أو بُشِّرَ به.. خرَّ ساجداً شاكرًا لله»، ورواه الترمذي ك: السير، ب: سجدة الشكر، (١٥٧٨)، وقال حسن غريب، ورواه ابن عاصم ك: استقبال القبلة، ب: ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر، (١٣٩٤)، والحاكم (٢٧٦/١)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٢٧/٢-٢٢٨).

(٩) رواه عبد الرزاق (٣٥٨/٣: ٥٩٦٣)، وابن أبي شيبه (٤٨٢/٢)، والبيهقي (٣٧١/٢) وفي المعرفة (٣١٩/٣)، وضعفه الألباني في الإرواء (٣٠٠/٢).

(١٠) رواه ابن أبي شيبه (٤٨٣/٢)، والبيهقي (٣٧١/٢) وفي المعرفة (٣١٩/٣).

(١) المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١١٤) - الشكرام التلاوة - المنهاج (ص ١١٤) مغني المحتاج (٢١٩/١).

(٢) وهو المعتمد. مغني المحتاج (٢١٦/١) وذكره من نص البوطي.

٧٢١- غير أنه إذا هوى للسجود^(٦) لهما.. هوى [به] بتكبير [ة] ورفع بتكبير [ة]^(٧).

باب في تسليم الإمام ومن خلفه

٧٢٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ويسلم^(٨) الإمام بالناس ويسلم^(٩) من صلى منفردًا.. تسليمتين: «السلام عليكم ورحمة الله» عن يمينه، «السلام عليكم ورحمة الله» عن شماله^(١٠).

٧٢٣- وكذلك روى عن رسول الله ﷺ^(١١) روى^(١٢) عبد الرحمن بن زياد^(١٣) قال حدثني رجل^(١٤) عن أبي إسحاق الحمداني^(١٥)، عن عبد الرحمن بن الأسود^(١٦)، عن أبيه^(١٧)، و

(١) المعتقد: أنه يشترط السلام. مغني المحتاج (٢/١٧) وعزاه للبيهقي.

(٢) في (ب): للسجدة.

(٣) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢/١٦).

(٤) في (أ) و(ب): وسلام.


(٥) في (أ) و(ب): وسلام.

(٦) في (ب): يساره.

(٧) الأم (٢/٢٧٨) المزي (ص ٢٨) المنهاج (ص ١٠٣) مغني المحتاج (١/١٧٧).

(٨) في (ب): رواه.

(٩) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد الإفريقي القاضي، عده في أهل مصر، روى عن: أبيه وعبد الرحمن بن رافع التنوخي وجماعة، وعنه: الثوري وابن لهيعة وابن المبارك وغيرهم، ولي قضاء أفريقية لمروان، قال الخافظ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً مباحاً، توفي سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: بعدها، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. انظر: تهذيب التهذيب (٥٠٥/٢)، تقريب التهذيب (ص ٥٧٨).

(١٠) غير واضحة في (ب)، لعلها: "أخبرنا أبو معاوية، هكذا صورها في (ب)": .

(١١) هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي الحمداني الكوفي، الخافظ أحد الأعلام، ثقة مكثر عابد، رأى علياً رضي الله عنه وهو يخطب، وروى عن: زيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو وعدي بن حاتم وخلق كثير. يقال حدث عن ثلاثمائة شيخ، وروى عنه: الأعمش وشعبة والثوري وإسرائيل وخلائق. كان صواماً قواماً متيناً من أوعية العلم ومناقبه غزيرة، توفي سنة سبع وعشرين ومائة، يوم دخل الضحاك بن قيس الكوفة. انظر: تهذيب التهذيب (٣/٢٨٤)، تقريب التهذيب (ص ٧٣٩).

(١٢) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو حفص، ويقال: أبو بكر الكوفي، أدرك عمر بن الخطاب، روى عن: أبيه الأسود بن يزيد، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، روى عنه: الحجاج بن

علقمة^(٢)، عن ابن مسعود قال: «رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكر في كل رفع ووضع وقيام وقعود، ويسلم عن يمينه: «السلام عليكم ورحمة الله»، وعن يساره: «السلام عليكم ورحمة الله»، حتى يُرى بياض خديه كليهما، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلان ذلك»^(٣)/^(١).

٧٢٤- [قال الشافعي:] «ومن كان خلف الإمام؛ فإذا فرغ الإمام من سلامه.. سلم عن يمينه وعن شماله؛ بنوي [بذلك الخروج من الصلاة^(٥)، و] لي إحدى تسليمه^(٦) الرّد على الإمام^(٧)؛ لأنه

أرطاة، وسليمان الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الكوفة، توفي في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين، روى له الجماعة. تهذيب الكمال (٥٣٠/١٦).

(١) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن الكوفي، ابن أخي علقمة بن قيس، وكان أسن من علقمة، روى عن: بلال بن رباح، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، روى عنه: إبراهيم بن سويد النخعي وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وأبو إسحاق السبيعي وأبو بردة بن أبي موسى، قال: أهدت ثفة من أهل الخير، توفي بالكوفة سنة خمس وسبعين وقيل: سنة أربع وسبعين، روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال (٢٣٣/٣).

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبد الله، أبو شبل، فقيه العراق، الإمام، النخعي، الكوفي نبال إبراهيم النخعي، وعم الأسود، ولد في حياة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخلق الجاهلية وسمع من عمر وعثمان وابن مسعود وعلي، وجؤد القرآن على ابن مسعود، وتفقه به، وكان من أنبل أصحابه، كان ثبًا فيما ينقل، صاحب خير وورع، كان يشبه ابن مسعود في هديه وذلك وسمته وفضله، أخذ عنه: إبراهيم بن سويد النخعي، والشعبي، وآخرون، توفي سنة اثنتين وستين. انظر: تذكرة الحفاظ (٤٨/١)، وتهذيب التهذيب (١٤٠/٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٤/٦: ٣٦٦٠) قال: حدثنا يحيى يعني القطان - عن زهير قال: حدثني أبو إسحاق، به، ورواه أبو داود لك: الصلاة، ب: في السلام، (٩٩٦)، والترمذي لك: الصلاة، ب: ما جاء في التسليم في الصلاة، (٢٩٥) والسنائي لك: السهو، ب: كيف السلام على الشمال، (١٣٢٢) وابن الجارود (ص ٦٣: ٢٠٩)، وابن حبان (٣٣٣/٥: ١٩٩٣) من حديث ابن مسعود وفيه الشاهد وهو كيفية التسليم.

(٤) كناية [ص ٧٥] من (م).

(٥) الأم (٢٧٨/٢).

(١) في (ب): في الثانية.

(٢) قال في الأم (٢٧٨/٢): «وبنوي - أي المأمور - الإمام في أي الناحيتين كان». المنهاج (ص ١٠٣) معني يحتاج (١٧٨/١).

يجوز إذا سلم عليك رجل أن يكون ردك عليه كما سلم^(١) عليك سواء، إن قال: «سلام عليكم» أو تقول: «سلام عليكم» رداً عليه، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّدْتُمْ يَتَخَيَّرُوا فَأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

٧٢٥- [قال الشافعي:] ولا يثبت الإمام في مجلسه إذا صلى بالناس^(٢) في مسجد/ جماعة ولا في مسجد/ عشيرة.. أحبُّ إليَّ^(٣).

٧٢٦- [قال الربيع:] وفي «كتاب الصلاة الكبير»: يجلس؛ لأن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجلس؛ فكنا نرى أن ذلك/^(٤) لينفذ^(٥) [النساء]^(٦).

٧٢٧- فإن^(٧) صلى وحده.. فليثبت^(٨) ما شاء^(٩).

٧٢٨- ومن دخل المسجد فوجد الإمام جالساً في الركعة الأخيرة.. فليحرم قائماً وليجلس معه، فإذا سلم الإمام.. قام بلا تكبير فقتضى صلاته، فإن أدركه في اثنتين.. فليجلس معه كذلك^(١٠)، وإذا أراد أن يقوم بعد فراغ الإمام من الركعتين الأخريتين [لقضاء ما عليه].. فليقم بتكبير كما يقوم من الثانية^(١١) إذا صلى لنفسه^(١٢).

(١) في (ب): يسلم.

(٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ.

(٣) في (ب): سلم الناس.

(٤) إلا أن يكون معه نساء، فيثبت لينصرفن قبل الرجال. انظر: المزي (ص ٢٨) مغني المحتاج (١/١٨٣).

(٥) نهاية [١٣/ب] من (ب).

(٦) هكذا صورتها في (ب): لِيُجِبْ.

(٧) حكاه في الأم (٢٨٧/٢) عن الزهري. وانظر: الأم (٢٨٩/٢) أيضاً، والمزي (ص ٢٨) ومغني المحتاج (١/١٨٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فيثبت.

(١٠) الأم (٢٨٩/٢) وقال: "وأستحب للمصلي منفرداً وللمأموم أن يظيلا الذكر بعد الصلاة".

(١١) أي إذا أدركه في جلوسه للشهادة الأول.. فليجلس معه.

(١٢) في (ب): الثالثة.

٧٢٩- (٢) ولا بأس بالإمامة في النافلة.

باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة

٧٣٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: (٣) ومن كان خلف الإمام قد سبقه بركعة، فسمع نعمة، فظن أن الإمام قد سلم، فقام يقضي الركعة التي بقيت عليه، وجلس (٤) فسمع سلام الإمام.. فهذا سهوٌ بحملة عنه الإمام، ولا يعتد بها، ويقضي الركعة التي [بقيت] عليه (٥)، ولا يشبه هذا.. الذي خرج من صلاة مُعَادَ فضلى لنفسه؛ لأن ذلك خرج عامداً، وهذا خرج على أن إمامه قد فرغ.

٧٣١- وإن (٦) سلم الإمام وهو (٧) راكع أو ساجد.. ألقى جميع ما عمل قبل سلام الإمام وابتدأ ركعة تامة بقراعتها وركوعها وسجودها بعد سلام الإمام (٨).

(١) إذا سلم الإمام.. قام المسبوق مُكَبِّراً إن كان جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفرداً بأن أدركه في ثالثة المغرب أو ثالثة الرابعة لأنه يكرر له المنفرد وغيره بلا خلاف. المنهاج (ص ١٢٧) معني المحتاج (٢٦٢/١).

ونقل هذه الفقرة البلقي في ترتيب الأم (٣١١/١) عن ((جَمْعُ الْجَوَامِع)).

(٢) هذه الفقرة في (ب): أول الباب التالي.

انظر: معني المحتاج (٢١٩/١-٢٢٠).

(٣) في ترتيب الأم (٣١١/١) نقل هذا الباب كله عن جمع الجوامع. قال: في رواية التوتطي وأبي أبي الحارود وأجب لمن خلف الإمام أن لا يسبقه برُكُوع ولا سُجُود ولا غنبل فإن كان فعل فرسخ الإمام وهو راكع، أو ساجد فذلك مُجَرِّئ عتق وإن سبقه فرسخ، أو سجد، ثم رفع قبله فقال بعض الناس يعود فرسخ بعد رُكُوعه وسُجُوده حتى يكون إما راكعاً وإما ساجداً معه وإما مُتَّبِعاً لا يُجَزِّئهُ إذا أتم به في عملي الصلاة إلا ذلك.

(٤) في (ب): فجلس.

(٥) فهو قد عاد إلى الموضع الذي بدأ منه السهو.. فلا إشكال، وستأتي صورة أخرى. المجموع (٦٤/٤).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) أي المسبوق الذي ظن أن الإمام قد فرغ من صلاته.

باب من سهى عن سلام نافلة أو فريضة

٧٣٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن سهى عن [سلام] نافلة حتى دخل في فريضة؛ فإن ذكر/ ^(١) قريباً.. جلس قائم النافلة -إن شاء- بالتشهد وسجد سجدة السهو قبل السلام ودخل في الفريضة بإحرام جديد ^(٢).

٧٣٣- * قال ^(١) أبو حاتم: وفي كتاب أبي ^(٢) الوليد: إن شاء أن يقطع ويسلم وهو قائم في المكتوبة.. قطع وابتدأ إحراماً ^(٣) جديداً.

٧٣٤- قال الشافعي: وإن سهى عن سلام مكتوبة حتى دخل في نافلة؛ فإن كان/ (ب/٣٨) قريباً.. رجع فتشهد وسجد سجدة السهو وسلم ونمت له المكتوبة، وإن شاء أعاد النافلة، وإن شاء لم يعد ^(٤).

٧٣٥- والتطاول: أن يصلي ركعة تامة من المكتوبة أو النافلة وهو ساهٍ ^(٥) للسلام ^(٦)، ولو لم يقرأ فيها إلا «بُأَمِّ الْقُرْآنِ» و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو «بُأَمِّ الْقُرْآنِ» وَخَذَهَا وَطَوَّلَ الْقِيَامَ والقراءة

(١) وهل يلزمه أن يعود إلى القعود ثم يقوم منه، أم يكفيه العود من الركوع إلى القيام؟ فيه وجهان، أحسبهما: يلزمه العود إلى القعود، والثاني: لا ييب الرجوع؛ لأن النهوض غير مقصود لعينه وإنما المقصود القيام فما بعده. المجموع (٦٤/٤).

(٢) نهاية [ص ٧٦] من (٢).

(٣) تقدم نحوها.

(٤) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٥) في (٢): ابن.

(٦) في (٢): إحرامه.

(٧) تقدم نحوها.

(٨) في (أ) و(ب): ساهي، في (٢): ساهٍ، وهو المثبت.

(٩) في (ب): للتسليم.

(١٠) وعزاه للبوطي في المذهب والمجموع (٤٣/٤).

بلا عقد ركعة.. (يكون تطاولاً^(١)، وقدرُ التطاول -في هذه الأشياء- وبين نسي ركعة-: قدرُ الوقت الذي كلّم فيه رسول الله ﷺ ذو^(٢) اليدين ورد^(٣) عليه^(٤) (٥).

باب السنة في الجنائز^(٦)

٧٣٦- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ويصلى على الجنائز في أي ساعات الليل والنهار حضرت؛ في وقت صلاة كانت^(٧) أو غيره^(٨) (٩).

(١) في (أ) و(م): تكون تطاول.

(٢) في (ب): ذا.

(٣) في (ب): ورده.

(٤) يعني أن قدرَ التطاول هو الزيادة عن القدر المنقول عن رسول الله ﷺ في قصة ذي اليدين، وأما قدر الوقت في قصة ذي اليدين فقليل.

قلت: وهذا القول حكاية في المجموع (٤٣/٤) وجهها في المذهب ونقل حكايته عن المتولي والشافعي، وهو -كما ترى- نصّه في البويطي هنا، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

وفي المجموع نسب للبويطي القول بأن قدر ركعة طويل، ودونه قليل، وهو ما ذكره البويطي في أول هذه الفقرة، ونسب إليه أنه يقرأ فيها الفاتحة فقط، وهو غير صريح هنا ولكنه يفهم من قوله بتخفيف الركعة.

وسبق قول البويطي: "والتطاول -عنده- : ما لم يخرج من المسجد، أو خرج من المسجد حين سلم أو يكون ذلك قدر كلام النبي ﷺ ذا اليدين ومسأله".

والذي يظهر أنه في البويطي يذكر أمثلة على التطاول، وأنه لا تعارض بينه وبين المعتمد الذي في الأم أن العرة بالرجوع إلى العرف.

قال في نهاية المطلب (٢/٤٤٤): "قال المذهب أن الرجوع فيه إلى العرف في الفصل بين الاتصال والانفصال ثم الذي ظهر لنا من العرف أنه إن تثنى زمان يغلب على الظن أنه قد أضرب عن السجود قصداً أو نسيه فهذا حد الاتصال وما دون ذلك اتصال". وانظر: المجموع (٤٣/٤).

(٥) بعد هذا في (ب): (الرهن).

(٦) هذا الباب في (ب): يبدأ في [٥٤/ب] بعد باب: السنة في الاعتكاف.

(٧) في (ب): كان.

(٨) في (ب): غيرها.

(٩) أي فلا تكره في أوقات النهي. الأم (٢/١٣٧) المزني (ص ٦٠). وهذه المسألة مما فاتت الغزالي في الخلاصة.

نهاية المطلب (٣/٤٩) المحرر (ص ٨٤) المجموع (١٧٠/٥).

٧٣٧- ويكرر على الميت أربعا^(١) برقع يديه في كل تكبيرة^(٢).

٧٣٨- والرجال والنساء والصبيان في ذلك سواء.

٧٣٩- ويقرأ في الأولى بأمر القرآن^(٣)، ويقول «اللهم هذا عبدك، وابن عبدك^(٤)، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً.. فرد في إحسانه، وإن كان مسيئاً.. فتجاوز عنه^(٥)»، ويصلي على النبي

(١) في (ب): أربع.

(٢) الأم (٦٠٥/٢) ٦٤٦ والمزي (ص٦٠) الخلاصة (ص١٦٦) "التكبيرات الأربع أركان لا تصح هذه الصلاة إلا بهن". نهاية المطلب (٥٥/٣) المجموع (١٨٧/٥).

(٣) الأم (٦١٠/٢) ٦٤٦ والمزي (ص٦٠) نهاية المطلب (٥٥/٣) المجموع (١٨٨/٥).

(٤) قراءة الفاتحة ركن، والمعتد: أنه يستحب أن تكون بعد التكبيرة الأولى ولا تجب فيها، كما ذكره الشيخان. انظر: المنهاج (ص١٥٢) والروضة (١٢٥/٢) والمجموع (١٩١/٥) والعزير (٤٣٥/٢).

لكن ما عليه الفتوى هو: تعين الفاتحة بعد التكبيرة الأولى، كما جزم به النووي في التبيان (ص١٢٩ ط٣ الحجار) والرافعي في المحرر (ص٨٤) تبعاً للجمهور، ولظاهر نصين للشافعي، وحزم به شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقال: هو المفتى به، كما في شرح المنهج (١٧١/٢) وأسن المطالب (٣١٩/١).

قال في الأم (٦٤٦/٢) "ويقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى"، وقال في المزي (ص٦٠) "ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية"، وفي الخلاصة (ص١٦٦): "ركن بعد التكبيرة الأولى".

وقال أيضاً في الأم (٦١٢/٢): "وأجيب إذا كثّر على الجنائز أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر ثم يصلي على النبي ﷺ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يخلص الدعاء للميت".

فهو يقرر أن القراءة تكون بعد التكبيرة الأولى، لكن قوله "وأجيب" هل هو منصب على جعل الفاتحة بعد التكبيرة الأولى - كما قرر أبو الطيب الطبري ووافقه ونقله عنه في المجموع (١٩٢/٥) - أم جاء بها الشافعي لاشتغال ما ذكره على مسنون؛ وهو الدعاء للمؤمنين والمؤمنات - وهو الذي نصره شيخ الإسلام -، وبناءً على الأول.. جاء المعتد في المذهب، وبناءً على الثاني.. كان ما عليه الفتوى.

وذكر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري لوازم فاسدة للقول بعدم تعيين الفاتحة في التكبيرة الأولى فقال في أسنى المطالب (٣١٨/١-٣١٩): "وعليه -مع ما قالوه من تعيين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة- يلزم ١ - خلو الأولى عن ذكر، ٢ - والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة، ... ولا يخفى أن تعيينها في الأولى أولى من تعيين الدعاء في الثالثة، قال الأذري: وظاهر نصوص الشافعي والأكثرين تعيينها في الأولى وهو المختار".

انظر أيضاً: شفة المحتاج (١٣٦/٣) نهاية المحتاج (٤٧٢/٢) حاشية الشرواني (١٣٦/٣) وحاشية الجمل (١٧١/٢).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الثانية^(٣)، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات^(٤)، ويجتهد للميت ويكثر من الدعاء له في الثالثة^(٥)، ويقول في الرابعة: «اللهم لا تخرمنا أجره، ولا تفتنا بعده»^(٦).

(١) في (أ) و(ب): عبدك، وفي (ب): عبدك، وهو كذلك في المنهاج (ص ١٥٢) وشفعة المحتاج (٣) والمهذب (١٩٥/٥)، وفي الأم (٦١٢/٢) «ابن عبدك وابن أمتك». قال في شفعة المحتاج (١٣٩/٣): «وفي نص للشافعي: (وابن عبدك)»

(٢) قال في المجموع (١٩٧/٥): «قال البيهقي والمتولي وآخرون من الأصحاب: انقطع الشافعي من مجموع الأحاديث الواردة دعاءً ورتبةً واستحبه وهو الذي ذكره في المزي».

وانظر: معرفة السنن والآثار (١٧٢/٣) النجم الوهاج (٤٨/٣).

وذكره مع زيادات كثيرة في الأم (٦١٢/٢) والمزي (ص ٦٠) والمحرر (ص ٨٥) والمهذب (١٩٥/٥) والمجموع (١٩٧/٥) وشفعة المحتاج (١٣٨/٣) وفيها وفي المنهاج (ص ١٥٢) أن ذلك بعد التكبيرة الثالثة -وليس ذلك بصريح في الأم- فإنه قال: «يقرأ بأَم القرآن بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر ثم يصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم ينلص الدعاء للميت وليس في الدعاء شيء مؤقت وأحب أن يقول... ثم ذكره» فيحتمل أن يكون بعد الثانية أو الثالثة.

(٣) الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) الخلاصة (ص ١٦٦)، وهي ركن بعد الثانية فلا يترى في غيرها. المجموع (١٩٤/٥) المنهاج (ص ١٥٢) شفعة المحتاج (١٣٦/٣).

(٤) ندباً، بعد التكبيرة الثانية وعقب الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) المجموع (١٩٥-١٩٤/٥) شفعة المحتاج (١٣٧/٣).

(٥) الدعاء للميت ركن عقب الثالثة. الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) الخلاصة (ص ١٦٧) المنهاج (ص ١٥٢) شفعة المحتاج (١٣٧/٣)، قال في المجموع (١٩٦/٥): «وهو واجب فيها لا يترى في غيرها بلا خلاف وليس لتخصيصه بما دليل واضح واتفقوا على أنه لا يتعين لها دعاء».

(٦) اتفق الأصحاب على أنه لا ييب في الرابعة ذكر، وقطع الجمهور باستحباب الذكر فيها. انظر: المجموع (١٩٩/٥)، ونقل هذا الدعاء وعزاه للبويطي في نهاية المطلب (٥٧/٣) وفي معرفة السنن (١٧٢/٣) والمهذب (١٩٨/٥) والمجموع (١٩٩/٥).

وفي الخواص الكبير (٥٧/٣): «ثم يكبر الرابعة ويسلم، ولم يترك عن الشافعي في الرابعة ذكر غير السلام». وقال البويطي: «إذا كبر الرابعة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا. وحكي أبو علي بن أبي هريرة أن المتقدمين كانوا يقولون في الرابعة: ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار. وليس ذلك بمحكي عن الشافعي، فإن فعل كان حسناً». وهذا النقل غير صحيح.

٧٤٠- ثم يسلم عن يمينه وعن يساره^(١).

٧٤١- وقد قيل: الصلاة على الميت دعاء^(٢) في الأربع^(٣).

٧٤٢- ويسلم^(٤) من خلفه تسليمين.

٧٤٣- ومن فاتته بعض التكبير.. فليدخل مع الإمام [بلا تكبير]^(٥) فيكبر ما أدرك^(٦).

قال في المزي (ص. ٦٠): "ثم يكبر الرابعة ثم يسلم" فلم يذكر دعاء فيها، وكذلك لم يصرح بشيء في الأم، فهل المسألة فيها قولان عن الإمام الشافعي؟ قال في البيان (٧٠/٣): "قال أصحابنا: وليست على قولين ولا اختلاف حاليين؛ وإنما ذكره في موضع وأغفله في آخر، وليس بواجب" وانظر المجموع (١٩٩/٥).

(١) والسلام ركن لا تصح الصلاة إلا به، بلا خلاف عندنا. المجموع (١٩٩/٥).

والمعتمد: أنه يستحب تسليماتان. المجموع (٢٠٠/٥) المنهاج (ص. ١٥٢) نهاية المحتاج (٤٧٢/٢) النجم الوهاج (٤٤/٢) حاشية الشرواني (١٣٥/٣).

وفي قول جديد أيضاً: تسلمة واحدة، وهو قول أكثر العلماء. وهو نصه في «الإملاء»، عزاه إليه في المجموع (٢٠٠/٥) وروضة الطالبين (١٢٧/٢).

في المزي (ص. ٦٠) وموضع من الأم (٦٤٦/٢) مبرح بالتسليمين، فقال "يسلم عن يمينه وشماله" وفي موضع آخر (٦١١/٢) قال: "يسلم تسلمة... وإن شاء تسليمين" وفي الخلاصة (ص. ١٦٧): "إن شاء تسلمة واحدة... وإن شاء تسليمين".

(٢) في (ب): الدعاء له.

(٣) قال في الأم (٦٠٦/٢): "وقال بعض الناس: لا يقرأ في الصلاة على الخنازة". ثم رُدَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عليهم.

وفي الأم (٤١٧/٧): "قال الربيع: إذا قال: «بعض الناس» فهم: المشرقون، وإذا قال: «بعض أصحابنا» أو «بعض أهل بلدنا» فهو: مالك رَحِمَهُ اللَّهُ".

وقال في نهاية المطلب (٥٩/٣) بعد أن عزا هذا الكلام إلى البويطي نقلاً عن صاحب التقریب: "قال صاحب التقریب: يتحمل أن يكون هذا حكاية لمذهب الغير، وإن حملناه على مذهب الشافعي فمقتضى هذا النص سقوط فرضية القراءة والصلاة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجواز استغراق الصلاة بالدعاء للميت، ثم قال الإمام: "وهذا غير معدود من المذهب بل الوجه.. القطع بحمل ما قال على حكاية مذهب الغير".

وهو مذهب الحنفية كما في بدائع الصنائع (٣١٣/١).

(٤) في (ب): ويسلم.

(٥) إن كان يقصد الانتظار حتى يكبر الإمام التكبير المستقبلة فيكبرها معه... فهو غير المعتمد، والمعتمد: أنه يكبر في الحال ولا ينتظر أن يكبر الإمام ثانية. كما سبق في بعد سطور.

(٦) نهاية [ص. ٧٧] من (ز).

٧٤٤- فإذا سلم الإمام.. فلا يسلم معه، وليقض^(١) ما فاتته من التكبير نسقاً^(٢) متتابعاً^(٣)، ثم يسلم.

٧٤٥- وقد قيل: يدعو بينهما^(٤) للميت^(٥).

٧٤٦- [قال الربيع: قد قيل: يكبر أول ما يدخل مع الإمام]^(٦).

٧٤٧- ولا يترك^(٧) الصلاة على أحدٍ ممن يصلي القبلة^(٨) برأ^(٩) كان أو فاجراً^(١٠).

(١) في (ب): ويقض. والثبت من (أ) و(ز) ومن المجموع (٢٠٢/٥).

(٢) "أي: متتابعات بغير ذكر بينهما" قاله في المجموع (٢٠١/٥).

(٣) وهو خلاف المعتد.

(٤) في (ب): بينهما.

(٥) وهذا هو المعصود، أن المسبوق يتدارك باقي التكبيرات بأذكارها ولا تصح الصلاة إلا بذلك. المنهاج

(ص١٥٣) روضة الطالبين (١٢٨/٢) المجموع (٢٠٢/٥) ونقل نص البويطي هذا وقال "هذا نصه ومن

البويطي نقلته". والمسألة على قولين، والقولان في الوجوب وعدمه كما في روضة الطالبين والمجموع والبيان

(٧٢-٧١/٣).

وفي الأم (٦٢٦/٢) والمزي (ص٦٠-٦١) والخلاصة (ص١٦٨) الأمر بقضاء التكبيرات الفائتة، ولم يتعرض لكيفية ذلك.

(٦) وهو المعتد: ولم يترك في المذهب خلافه إلا هنا. الأم (٦٢٦/٢) المزي (ص٦٠-٦١) الخلاصة (ص١٦٧)

نهاية المطلب (٦٢/٣) البيان (٧١/٣) روضة الطالبين (١٢٨/٢) المجموع (٢٠٤/٥).

(٧) في النسخ الثلاث: يترك، وفي «الأوسط»: ترك.

(٨) في (ب) و(ز) و«الأوسط»: القبلة، وفي (أ): عمتلة لأن كنون (للقبلة)، وهكذا صورها في (أ): يجلي القبلة.

(٩) في (ب): بر.

(١٠) في (ب): فاجر.

(١١) نقله ابن المنذر عن الشافعي في الأوسط (٤٠٧/٥)، لكن فيه: "لا تُترك".

نص في المزي (ص٣٤٩) على أن المحدث بالرجم يُصلى عليه، وهو من أهل الكباير، وفي المجموع (٢٢٢/٥) و٢٢٩

و (٢٣٠) ذكر وجوب الصلاة على المحدث وغيره من أصحاب الكباير، وقال "بلا خلاف عندنا"، وفي المنهاج

(ص١٥٤) ومعني المحتاج (٣٤٨/١) والمهذب (٢١٧/٥) والمجموع (٢١٨/٥) شريم الصلاة على الكافر، ولم

يذكروا غيره.

٧٤٨- وإذا اجتمعت^(١) الجنائز؛ الرجال والنساء والصبيان.. جُمِعَ النساءُ مما يلي^(٢) القبلة صفًا واحدًا إلى جنب الأخرى سطرًا مستويًا^(٣)، والصبيان خلفهم، والرجال [خلفهم] مما يلي الإمام^(٤).

٧٤٩- وإن كانوا صبيانًا ورجالًا^(٥).. فالصبيان مما يلي القبلة، والرجال مما يلي الإمام.

٧٥٠- وإن كانوا^(٦) صبيانًا ونساءً.. فكذلك.

٧٥١- [وإن كان رجال ونساء.. فكذلك].

٧٥٢- ولا يُصَلِّي على سُقَطٍ، ولا يُغَسِّلُ، ولا يُحْنِطُ، ولكن يَكْفِنُ وَيُؤَاذِي؛ إلا أن تعرف^(٧) له حياة؛ فإن عرفت له حياة -استهل^(٨) صارخًا أو لم يستهل -.. غسل وكفن وحنط وصلى عليه^(٩).

(١) في (أ) و(م): اجتمع.

(٢) نهاية (٣٩/أ) من (أ).

(٣) في (ب): مستوي.

(٤) الأم (٦٢٦/٢) المزني (ص ٦٠) الخلاصة (ص ١٦٥-١٦٦) مغني المحتاج (٣٤٨/١).

(٥) في (ب): كان رجال ومبيان.

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (أ) و(م): يعرف، في (ب): بلا نقط.

(٨) في (ب): واستهل. أي: صاح. مغني المحتاج (٣٤٩/١).

(٩) للسقط أحوال:

١- أن يستهل.. فيجب غسله والصلاة عليه بلا خلاف عندنا.

٢- أن يتحرك حركة تدل على الحياة ولا يستهل أو يتنلج.. فالمذهب: أنه يغسل ويصلى عليه قولاً واحداً.

٣- أن لا تكون فيه حركة ولا اختلاج ولا غيرها من أمارات الحياة.. فله حالان:-

أ- أن لا يبلغ أربعة أشهر.. فلا يصلى عليه بلا خلاف عندنا، والمذهب أنه لا يغسل.

ب- أن يبلغ أربعة أشهر.. فالصحيح المنصوص في الأم ومعظم كتب الشافعي.. يجب غسله ولا تجب ولا يجوز

الصلاة عليه، وفي قول: لا يغسل ولا يصلى عليه وهو نصه في البوطي، وحكاه عنه في المجموع. المجموع

(٢١٤/٥-٢١٥).

وذكر في الأم (٥٩٥/٢) والمزني (ص ٥٩) والخلاصة (ص ١٦٤-١٦٥) أن السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن

استهل، وإن لم يستهل غسل وكفن ودفن ولم يصل عليه.

وانظر: الحاوي الصغير (ص ٢٠٤) المنهاج (ص ١٥٤) مغني المحتاج (٣٤٩/١) حاشية الباجوري (٤٦٩/١).

٧٥٣- وأولياء المرأة من عصبتها أحق بالصلاة عليها من زوجها^(١)، فإن كان زوجها من عصبتها وكان متساوياً^(٢) بعصبتها^(٣) في البعد^(٤).. فهو أولى^(٥)، فإن لم يكن لها ولي عصبة.. فذلك^(٦) إلى الإمام يأمر من يصلي عليها، وإن^(٧) لم يكن إمام وصلي الزوج.. فلا حرج^(٨).

٧٥٤- ومن مات من السبي من قبل أن يقول: [أشهد أن لا إله إلا الله]^(٩) وأن عمداً رسول الله؛ [فإن كان عن تلييم^(١٠)].. فلا يصلي عليه،

٧٥٥- إلا أن يكون طفلاً مسياً^(١١) ليس معه أحد^(١٢) من أبويه، فإن حكم ذلك الإسلام، ويصلي عليه^(١٣).

٧٥٦- وإن سبي مع أحد أبويه.. [فإن كان أبواه معه فدينه دين أبويه^(١٤)].

(١) وهو أولى بالفسل. الخلاصة (ص ١٦٢) المجموع (١٧٨/٥): "قال أصحابنا: لا حق للزوج في الإمامة في صلاة الجنازة" معني المحتاج (٣٤٧/١) نهاية المحتاج (٤٨٩/٢). [ز]

(٢) في (ب): مساوياً.

(٣) في (ب): لعصبتها.

(٤) في (ب): العقد.

(٥) حكاه في معني المحتاج (٣٤٧/١) عن البويطي.

(٦) في (ب): فذلك.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) لكن قال في نهاية المحتاج (٢/٢) ومعني المحتاج (٣٤٧/١): "وأشعر سكوت المصنف عن الزوج بأنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة، وهو كذلك، بخلاف الفسل والتكفين والدفن، ولا للمرأة أيضاً، وعمل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر وإلا فالزوج مقدم على الأجانب" وهو مخالف لنصه في البويطي.

(٩) تكرر في (أ) قوله: "إلا الله".

(١٠) هكذا صورتها في (ب): []، محتملة لـ: "تعلم" و "تعليم"، والغلبة: شدة الشهوة، وغلب: اشتد شبقه، كما في المصباح المنير. (ص ٣٦٨).

ولعل المراد أنه بالغ.

(١١) في (ب): مع غير واحد.

(١) انظر: الأم (٢٦٨/٩) المنهاج (ص ٣٣٢) معني المحتاج (٤٢٣/٢) روضة الطالبين (٤٣١/٥) وقال: هو الصواب المقطوع به في كتب المذهب.

٧٥٧- ولا بأس بالجلوس قبل أن توضع^(١) الجنازة^(٢).

٧٥٨- ولا يصلي على شهيد ولا يغسل^(٣) ويدفن في ثيابه^(٤).

٧٥٩- [قال أبو يعقوب: ويرى عنه كل جلد وحديد وما أشبهه، إذا مات وقضى في المعترك وكان غنا قتله العدو من أهل الحرب]/^(٥) ^(٦).

٧٦٠- قال الشافعي: وإن حمل وعاش^(٧) بعد ذلك، ثم مات من تلك الجراحات.. فإنه يغسل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه^(٨).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): "... على دية"، وفي مسودة اللوة سواداً، إلا أن الموجود ثلاث كلمات فقط، ولم تتبين لي الكلمة الأولى، ولعلها: "فديته"، والمثبت من (أ) و(ز).

وفي الأم: "فهر على دية".

(٣) الأم: (٢٦٨/٩) المنهاج (ص ٣٣٢) مغني المحتاج (٤٢٣/٢) روضة الطالبين (٤٣٢/٥).

(٤) في (ب): توضع، في (ز): يوضع وفي (أ): التقاط غير واضحة.

(٥) وهو المعصم، واختار النووي استحباب عدم القعود، مغني المحتاج (٣٤٠/١) المذهب (٢٤٠/٥) المجموع (٢٤١/٥) الإقناع لابن المنذر (١٥٦/١).

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ.. فَقُومُوا، فَمَنْ نَبَّحَهَا... فَلَا يَبْلُسُ حَتَّى تَوْضَعَ»، أخرجه البخاري ك: الجنائز، ب: من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال، (١٣١٠)، ومسلم ك: الجنائز، ب: القيام للجنازة، (٩٥٩).

ولكن الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى نسخ هذه الأحاديث الأمرة بالقيام.

وحكى الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختيار صاحب التتمة أن المستحب أن لا يقعد من كان مع الجنازة حتى توضع ثم قال: «وهذا الذي قاله صاحب التتمة هو المختار فقد سمعت الأحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [رواه مسلم (٩٦٢) عن علي أنه قال في شأن الجنائز: «إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام ثم قعد»] وهو ليس صريحاً في النسخ بل ليس فيه نسخ لأنه محتمل القعود لبان الجواز والله أعلم». اهـ. من المجموع (٢٤١/٥).

(٦) في (أ) و(ز): ولا يغسل.

(٧) الأم (٥٩٦/٢) المزني (ص ٥٩) الخلاصة (ص ١٦٢-١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٢/٢) المذهب (٢٢٠/٥) المجموع (٢٢١/٥) روضة الطالبين (١١٨/٢) مغني المحتاج (٣٤٩/١).

(٨) لمائة [٥٤/ب] من (ب).

(١) المزني (ص ٥٩) روضة الطالبين (١٢٠/٢).

- ٧٦١- وكل قاتل قتله 'عدو من' المسلمين حوارج^(٤١) أو حراب^(٤٢)
- ٧٦٢- أو غريق^(٤٣) أو حريق^(٤٤) أو^(٤٥) غير ذلك... فإنهم يكفنون ويصلى عليهم^(٤٦)،
- ٧٦٣- إلا من قتله أهل الحرب في المعركة^(٤٧).
- ٧٦٤- ويُغسل الميت^(٤٨) وترًا ثلاثًا أو خمسًا^(٤٩).
- ٧٦٥- ويُجعل في الآخرة^(٥٠) شيء من الكافور^(٥١) إن نيسر^(٥٢)، وإن لم ينيسر... فلا حرج،

(١) في (ب): فعاش.

(٢) والضابط في ذلك أنه إن كان موته قبل انقضاء الحرب... فهو شهيد، وإلا.. فإنه يغسل ويصلى عليه. انظر: الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الخلاصة (ص١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٤/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢) المذهب (٢٢٠/٥) المجموع (٢٢١/٥).

(٣) في (ب): العدو عدو.

(٤) الأم (٦٠٠/٢) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٤/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).

(٥) في (أ) و(ز): حراب.

(٦) في (ب): أو غرقوا.

(٧) مكأها في (ب): يباح بمقدار كلمة.

(٨) في (ب): و.

(٩) الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الخلاصة (ص١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٥/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).

(١٠) الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٣-٤٢٢/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).

(١١) نهاية [ص٧٨] من (ز).

(١٢) الأم (٦٤١/٢) روضة الطالبين (١٠١/٢-١٠٢).

(١٣) في (ب): الأخير.

(١٤) في (ب): كافور.

(١) قال في المذهب (١٢٨/٥): "وتجعل في القسلة الأخيرة شيئاً من الكافور" فعلق عليه في المجموع (١٣٦/٥) بقوله: "استحباب الكافور في كل غسلة هو المعروف في المذهب... وأما قول المصنف... فتعرب في المذهب، وإن كان موافقاً لظاهر الحديث".

قلت: هو موافق لنصه في البويطي، فلا يكون غريباً، والحمد لله. والله أعلم.

- ٧٦٦- وليس لكل غسلة منها حداً، إلا أنه ^(١) يَبْدَأُ فَيَقْصِرُ حَوْفَهُ ^(٢) ثم يوضأ وضوءه ^(٣) للصلاة ^(٤)، ثم يُطَهِّرُ بعد ذلك ثلاثاً أو خمساً ^(٥)، يُغْسِلُ فِيهِمْ رَأْسَهُ/ (٣٩/ب) وَتُنْقَى ^(٦) أُنَامِلُهُ وَأُظْفَارُهُ وَبِرَاجِمِهِ ^(٧) وَرَوَاجِبِهِ ^(٨)، ويمسح عنه كلُّ أذى ووسخ ^(٩) يَبْدُوهُ ^(١٠) ورأسه ^(١١).
- ٧٦٧- وَتُزْعَ ^(١٢) ثِيَابُهُ عِنْدَ الْغَسْلِ ^(١٣)، ويستتر عورته ^(١٤).

وَذَكَرَ اسْتِحْبَابَ الْكَافُورِ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ فِي الْأُمِّ (٦٤٢/٢) وَالْمَرْيِ (ص٥٧)، وانظر: روضة الطالبين (١٠٢/٢) المجموع (١٣٥/٥).

- (١) في (٢): أن، في (ب): أنه، وغير واضحة في (أ) وتحتل الأيمن.
- (٢) ثِيَابُهُ يَدُّهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا. انظر: الأم (٦٤٢/٢) المزي (ص٥٦) روضة الطالبين (١٠٠/٢).
- (٣) في (ب): كوضوءه.
- (٤) الأم (٦٤٢/٢) المزي (ص٥٦) روضة الطالبين (١٠٠/٢).
- (٥) قال في المزي (ص٥٧): "أقول غسل الميت فيما أحب.. ثلاثاً، فإن لم يبلغ الانقضاء.. فممساً". وقال في روضة الطالبين (١٠١/٢) "ويستحب أن يغسله ثلاثاً فإن لم تحصل النظافة.. زاد" وانظر: الحاوي الصغير (ص٢٠٢).

- (٦) في (ب) و(ز): وينقى. وفي (أ): محتملة لأن تكون بالياء وبالتاء.
- (٧) البراجم، جمع برجمة: وهي مفاصل الأصابع التي بين الأصابع والرواجب وهي رؤوس السلاسل من ظهر الكف إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت. انظر: لسان العرب (٤٦/١٢)، مختار الصحاح (ص٥٣).
- (٨) في (ب): ورجله.

- (٩) الرَوَاجِبُ، واحدتها راجبة: مفاصل أصول الأصابع التي تلي الأنازل، وقيل: هي بواطن مفاصل أصول الأصابع، وقيل: هي قصب الأصابع، وقيل: هي ظهور السلاسل، وقيل: هي ما بين البراجم من السلاسل، وقيل: هي مفاصل الأصابع. انظر: لسان العرب (٤١٣/١) القاموس مع تاج العروس (٤٨٧-٤٨٦/٢).

- (١٠) في (ب): أو وسخ.
- (١١) في (ب): يبدو.
- (١٢) انظر: الأم (٦٤٠/٢) المزي (ص٥٧) المذهب (١٢٨/٥) المجموع (١٣٢/٥) وليس فيها ذكر البراجم والرواجب.

- (١) في (ب) و(ز): وبتزع، في (أ): محتملة للتاء والياء لأنه لا يظهر نطق.

- ٧٦٨- ولا يفضي بيده إلى فرجه إلا وعليه عرقه^(٣).
- ٧٦٩- ويحشي^(٤) كل ثقب فيه يقطن^(٥)؛ الدبر والأذنين والشحيرين والفم^(٦).
- ٧٧٠- ويوضع على الوجه فطن يواريه^(٧) إن تيسر.
- ٧٧١- ويجعل في مواضع سجوده كلها كافور إن تيسر، وإلا.. فلا حرج^(٨).
- ٧٧٢- ويغسل المرأة زوجها، ويغسل الرجل امرأته^(٩).
- ٧٧٣- وَمَنْ غَسَلَ الْمَيْتَ.. فعليه الغسل^(١٠)؛ إن صح الحديث^(١١).

-
- (١) المعتمد: أنه يستحب أن يغسل في قميص يلبسه عند إرادة غسله. الأم (٦٤٠/٢) المزني (ص ٥٦) الخلاصة (ص ١٦١) الحاوي الصغير (ص ٢٠٢) المذهب (١٢٤/٥) المجموع (١٢٥/٥) كفاية المحتاج (٤٤٤/٢) مغني المحتاج (٣٣٢/١).
- قال النووي: وحكى الرافعي وجها أن الأفضل أن يبرد ويغسل بلا قميص.
- قلت: وهو كما تراه هنا في البيهقي قول لإمام المذهب، لا وجه. والله أعلم.
- (٢) الأم (٦٤٠/٢).
- (٣) الأم (٦٤١/٢) المزني (ص ٥٦) الخلاصة (ص ١٦١) المجموع (١٢٧/٥).
- (٤) في (م): ويحشي.
- (٥) في (ب): فطن.
- (٦) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) الخلاصة (ص ١٦٤) المنهاج (ص ١٥١) كفاية المحتاج (٤٦٤/٢) مغني المحتاج (٣٣٩/١).
- (٧) في (ب): يوارى به.
- (٨) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) روضة الطالبين (١١٣/٢).
- (٩) في (ب): الزوج.
- (١٠) انظر: المزني (ص ٥٧) الخلاصة (ص ١٦٢) المجموع (١١٣/٥ و ١١٥).
- (١١) قال في الأم (٨٣/٢) "إنما معنى من إتياب الغسل من غسل الميت أن في إسناد رجل لم أقع من معرفة كَيْت خديته إلى يومي هذا على ما يقتضي، فإن وجدت من يقتضي من معرفة كَيْت خديته.. أوجبت الوضوء من مَسِّ الميت مضمناً إليه؛ فإنهما في حديثه وأخبر" ووضح ذلك في قول آخر نقله عنه البيهقي في المعرفة (١٣٣/٢) "وإنما لم يقر عدي أن يروي عن سهل عن أبي صالح عن أبي هريرة، ويدخل بعض الحفاظ بين أبي صالح وبين أبي هريرة: إسحاق مولى زائدة.. فدل أن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة، وليس معرفتي بإسحاق مولى زائدة مثل معرفتي بأبي صالح، ولعله أن يكون ثقة".

وفي الأم (٥٩٢/٢): "وأحب لمن غسل الميت أن يتنسل وليس بالواجب عندي والله أعلم، وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها «لَا تُنَجِّسُوا مَوْتَكُمْ»".

وفي المزي (ص ٢١): "ولو ثبت الحديث بذلك عن النبي ﷺ... قلت به"، وعذته في الخلاصة (ص ٧٣) سنة.

في المذهب (١٤٣/٥) عزا تعليق الحكم بصحة الحديث للبويعي.

وقال في المجموع (١٤٤/٥): "قال أصحابنا في الغسل من غسل الميت طريقان؛ المذهب الصحيح الذي اختاره المصنف والجمهور: أنه سنة سواء صح فيه حديث أم لا، فلو صح حديث حمل على الاستحباب، والثاني: فيه قولان؛ الجديد: أنه سنة، والقدم: أنه واجب إن صح الحديث وإلا... فسنه".

(١) وهو حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا.. فَلْيَغْسِلْهُ، وَمَنْ حَمَلَهُ.. فَلْيَرْحَمْهُ»، رواه أحمد (١٨٧/١٣: ٧٧٧٠)، وأبو داود ك: الجائز، ب: الغسل من غسل الميت، (٣١٦٢)، وقال: هذا منسوخ، والترمذي ك: الجائز، ب: الغسل من غسل الميت، (٩٩٣)، وحسنه، وابن ماجه ك: الجائز، ب: ما جاء في غسل الميت، (١٤٦٣)، والبيهقي (٣٠٢/١) ابن حبان (٤٣٥/٣: ١١٦١).

وضعه النووي في الخلاصة وقال (٩٤١/٢-٩٤٢) "ضعفه الجمهور، وبسط البيهقي القول في طرده، وقال: الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة... قال محمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، وكذا قال ابن المنذر: ليس فيه حديث ثابت. ورواه البيهقي من رواية حذيفة مرفوعاً قال: وإسناده ساقط، وأما حديث عائشة... فرواه أبو داود وغيره بإسناد ضعيف". وانظر: الأوسط لابن المنذر (٣٥١/٥).

وفي علل الترمذي (ص ١٤٢-١٤٣) "سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث «من غسل ميتاً.. فلينسل» فقال: روى بعضهم عن سهل بن أبي صالح عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة موقوفاً، قال محمد: إن أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، قالوا: لا يصح في هذا الباب شيء، قال محمد: وحديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك".

وقال في خلاصة البدر المير (٦٠/١): "اختلف في تصحيحه، فحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، ومال إلى ذلك ابن حزم وصاحب الإمام، وقال الماوردي: خرج بعضهم لصحته مئة وعشرين طريقاً، وقال علي بن المديني وأحمد ومحمد بن يحيى الذهلي: لا يصح في الباب شيء، وقال البخاري: الأشبه وقفه على أبي هريرة، وقال البيهقي: إنه الصحيح، وقال الرافعي في شرح المسند: إنه الذي صححه الأئمة".

قال الحافظ في التلخيص الخبير (٣٧٠/١-٣٧٢): "علق الشافعي القول به على صحة الخبر وهذا في البويعي ثم قال: "وفي الجملة هو بكثرة طرده أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي حسنة ممتنزة، وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف، بل قدموا رواية الرقع والله أعلم... وقد أجاب أحمد عنه بأنه منسوخ وكذا حرم بذلك أبو داود، ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم -ثم ساق سنده- عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بجنس،

٧٧٤- والوتر في الكفن أحب إلينا؛ ثلاث أو^(١) خمس^(٢).

٧٧٥- واليباض أحب إلينا^(٣)، وإن لم يكن وكان غيره.. فلا حرج.

٧٧٦- ويكفن الرجال^(٤) بما^(٥) يجوز لهم^(٦) لباسه^(٧) في الحياة [وإن لم يكن وكان غيره.. فلا حرج]^(٨).

٧٧٧- ويكفن^(٩) النساء بما يليسن^(١٠) في الحياة^(١١).

فحسبكم أن تغسلوا أيديكم..." فالإسناد حسن فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على التنب، أو المراد بالغسل غسل الأيدي كما صرح به في هذا، قلت: -أي: الحافظ- ويؤيد أن الأمر فيه للتنب ما روى الخطيب (في تاريخ بغداد ٤٢٤/٥) في ترجمة محمد بن عبد الله المحرمي من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال لي أبي: كتبت حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر: «كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل»؟ قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله، يتحدث عن أبي هشام المحرمي عن وهيب.. فاكثبه عنه، قلت (أي: الحافظ): وهذا إسناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث. والله أعلم.

وانظر: «النظر فيما علن الشافعي القول به على صحة الخبر» لسعيد با شنفر (ص ٢٣٦-٢٥٣)، والحديث صحيحه الألباني في أحكام الجنائز (ص ٧١-٧٢).

(١) في (ب): و.

(٢) المعتمد: أن أكمله للرجال ثلاثة. الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) الخلاصة (ص ١٦٣) المهذب (١٥١/٥) المجموع (١٥٣/٥) المنهاج (ص ١٥٠) وقال في الروضة (١١١/٢): "فلو زيد إلى خمسة.. جاز ولا يستحب... والزيادة على الخمسة مكروهة على الإطلاق".

(٣) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) المهذب (١٥٤/٥) المجموع (١٥٥/٥) المنهاج (ص ١٥١).

(٤) في (ب): الرجل.

(٥) في (ب): ما.

(٦) في (ب): له.

(٧) في (ب): لبسه.

(٨) المنهاج (ص ١٥٠) معني المحتاج (٣٣٦/١) نهاية المحتاج (٤٥٥/٢).

(٩) في (ب): بلا نقط لأوله.

(١٠) في (ب): يلبس.

(١١) نفس المراجع في المسألة السابقة.

- ٧٧٨- ويكفن في غير غيظ من الثياب أحب إلي^(١) للرجال يدرج فيه^(٢) إدراجًا.
- ٧٧٩- ويمسح بثوب بعد الغسل^(٣) غير ما يكفن فيه، ويفسل ذلك الثوب ثانية^(٤) قبل أن يصلى فيه.
- ٧٨٠- ويطرح القُمُحَة^(٥) -قال الربيع: القمحة: الذريرة- على كل ثوب قبل أن يدرج^(٦).
- ٧٨١- وإن لم يكن إلا ثياب غيطة.. فلا بأس.
- ٧٨٢- ولا بأس أن يمتط بالمسك والعنبر إن تطوع أهله بذلك،
- ٧٨٣- والكفن والخنوط^(٧) بالمعروف من رأس لثال^(٨).
- ٧٨٤- ويمرر الميت إلى القبلة على جنبه الأيمن^(٩)، وإن^(١٠) لم يقدر.. جعلت رجلاه في القبلة^(١١).
- ٧٨٥- ويلقن عند موته شهادة أن لا إله إلا الله^(١٢).
-
- (١) يكفن في إزار ولثاقتين؛ ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة. الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص٥٨) الخلاصة (ص١٦٣) المذهب (١٥١/٥) المجموع (١٥٣/٥).
- (٢) في (ب): فيها.
- (٣) الأم (٦٤٣/٢).
- (٤) في (ب): ثانياً.
- (٥) القُمُحَانُ -بتشديد الميم وضمها وتفتح أيضاً-: الوَرَسُ أو الذَّرِيرَةُ أو الرُّعْفَرَانُ -كل ذلك يقال- وقيل: هو طيبٌ. انظر: مقاييس اللغة (ص٨٣١) تاج العروس (٦٢/٧).
- (٦) الأم (٦٤٤/٢) المزني (ص٥٨) الخلاصة (ص١٦٤) المنهاج (ص١٥١) مغني المحتاج (٣٣٩/١) نهاية المحتاج (٤٦٣/٢).
- (٧) يفتح الحاء ويقال جنباط: بكسرها، وهو أنواع من الطيب ينلظ للميت خاصة. انظر: دقائق المنهاج (ص١٥١).
- (٨) المزني (ص٥٩) روضة الطالبين (١١٠/٢) المنهاج (ص١٥١) مغني المحتاج (٣٣٨/١) نهاية المحتاج (٤٦٠/٢).
- (٩) ليست في (ب)، وفي (م): مكانها بياض.
- (١٠) في (ب): ثلثان.
- (١١) الخلاصة (ص١٦٠) المنهاج (ص١٤٨) نهاية المحتاج (٤٣٦/٢).

٧٨٦- وليس لمن يزل في القمر عدد^(٧) معلوم، والوتر أحب إلينا^(٨).

٧٨٧- ولا تخصص^(٩) القبور ولا يبنى عليها^(١٠).

٧٨٨- ويزل الميت في قبره^(١١) من الناحية التي تكون^(١٢) رجلاه في^(١٣) اللحد منها يسيل^(١٤) سلا^(١٥).

٧٨٩- [قال أبو يعقوب: ويبدأ من حمل الميت بيد السرير اليمنى فيحملها على عاتقه الأيمن ثم الرجل اليمنى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليسرى ويحمل الجنائزة من يشهد دفنها]^(١٦).

٧٩٠- قال الشافعي: ولا يتيمم أخذ للجنائزة^(١٧)، وإن انتقض وضوؤه، 'ولو ترك' الصلاة عليها^(١٨) في الحضر، وكذلك في السفر الذي يقدر فيه على الماء^(١٩).

(١) "من غير تكليف ففساه لا طاعة له ها". كما في الخلاصة (ص. ١٦٠)، وانظر: المنهاج (ص ١٤٨).

(٢) في (ب): حد.

(٣) المزني (ص ٦١) الخلاصة (ص ١٦٩) المنهاج (ص ١٥٥) نهاية المحتاج (٧/٣) مغني المحتاج (٣٥٣/١).

(٤) في (ب): تخصص، في (ز): يتخصص. وفي (أ) تشمل الأمرين.

وتخصص القمر، هو: "تخصسه بالخص، وهو من الجس، وقيل: الجبر، والمراد هنا: مما أو أحدهما". اه. من مغني المحتاج (٣٦٤/١).

(٥) المزني (ص ٥٨) المنهاج (ص ١٥٨) مغني المحتاج (٣٦٤/١).

(٦) نهاية [ص ٧٩] من (ز).

(٧) في (ز): يكون. في (ب): بلا نقط.

(٨) في (ب): إلى.

(٩) في (ب): ليسل.

(١٠) أي: توضع الجنائزة على آخر القمر حتى يكون رأسه بإزاء موضع قدميه من القمر ثم يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القمر. انظر: المزني (ص ٦١) المنهاج (ص ١٥٥) مغني المحتاج (٣٥٢/١) نهاية المحتاج (٥/٣) حاشية الشرواني (١٦٨/٣) منحة السلوك (٣٧٤/٢).

(١١) والمعتمد: أن حمل الجنائزة بين العمودين - بأن يضعهما على عاتقيه ورأسه بينهما، ويتمثل المؤخرتين رجلان... أفضل من التربع. انظر: الأم (٦٠٢/٢) المزني (ص ٥٩) المنهاج (ص ١٥١) مغني المحتاج (٣٤٠/١) نهاية المحتاج (٤٦٦/٢).

لأن أراد أن يتمثل بالتربع فوجه حملها من الجوانب كما ذكره البوطي هنا. المزني (ص ٥٩) مغني المحتاج (٣٤٠/١) نهاية المحتاج (٤٦٦/٢).

(١) في (أ) و(ز): أحد أحد يجتازة.

(٢) كأنها في (ب): ولم يول، أو ولم يرك، هكذا صورتها في (ب): ﴿لَمْ يُولَ﴾.

(٣) الأم (٦٢٦/٢) المزني (ص١٧) وقال: "ولو جاز ما قال غيري: «يتيمم للجنائز خوف الفوت».. لزمه ذلك لفوت الجمعة والمكتوبة، فإذا لم يميز عنده لفوت الأوكد... كان من أن يجوز لهما دونه أبعد". المحتاج (ص١٥٣) نهاية المحتاج (٤٨٢/٢) معني المحتاج (٢١٧/١).

وفيه إشارة لخلاف من قال: يتيمم للجنائز إذا غيب فوقها، ولو كان واجداً للماء، وهم الحنفية. انظر: حاشية ابن عابدين (٢٤٥/١).

(٤) بعد هنا في (ب): السنة في الجهاد.

كتاب الزكاة^(١)

٧٩١- حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي: قال الله تبارك وتعالى^(٢): ﴿حُدِّثْ مِنْ

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٣].

٧٩٢- [قال الشافعي:] وقال 'رسول الله'^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليس فيما دون خمسة أواق [من

الورق] صدقة، وليس فيما دون خمس^(٤) ذُوِّ^(٥) من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من النمر صدقة^(٦)».

٧٩٣- وروى عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «فيما سقت السماء أو كان بعلاً: العشر، وفيما^(٧)

سقى بالضح: نصف العشرة^(٨)».

٧٩٤- [قال الشافعي:] 'وروي أن^(٩) في عشرين ديناراً: نصف دينار^(١٠)'.

(١) في (ب): الزكاة، وهو فيها في (٥٠/ب).

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): النبي.

(٤) في (أ) و(ج): خمسة.

(٥) الذَّوُّ من الإبل: ما بين الثنتين إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة ولا واحد لها من لفظها، كائتم. النهاية لابن الأثير (١٧١/٢) المصباح المنير (ص ١٧٧). [شرح النووي على مسلم (٧٢/٧)]

(٦) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري لك: الزكاة، ب: ليس فيما دون خمس ذود صدقة، (١٤٥٩)، ومسلم لك: الزكاة، (٩٧٩ و ٩٨٠) بنحوه.

(٧) في (ب): وما.

(٨) رواه البخاري لك: الزكاة، ب: العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري، (١٤٨٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٩) في (ب): وروي عنه عليه السلام أنه قال.

(١٠) جاء عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول.. ففيها نصف دينار». رواه أبو داود لك:

٧٩٥- وروي عن عمر أنه قال: «في^(١) سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة: شاة»^(٢).

٧٩٦- قال الشافعي: فنجب^(٣) الزكاة على المسلمين في أموالهم؛ العين والقرض^(٤) الذي للتجارة في كل حول [مرة]، على من أشجر، ومن لم يتجر، يجعل له شهرًا في السنة^(٥)،^(٦) يُقَوِّمُ عَرَضَهُ الذي للتجارة، وَيُضَمُّ^(٧) إِلَيْهِ نَاضَهُ^(٨) وَيَزَكِّيهِ^(٩).

٧٩٧- وليس في أقل من عشرين دينارًا زكاة، فإذا كانت عشرين^(١) دينارًا.. ففيها نصف دينار^(٢).

الزكاة، ب: زكاة السائمة، (١٥٧٣)، وَحَسَنَةُ الحافظ في بلوغ المرام (ص ١٧٤ ط الزهري)، وقال: "وقد اختلف في رفعه".

ومصحه أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ١٩٣).

وقال الشافعي في الرسالة (ص: ١٩٢): "وَنَرَضَ رسولُ الله في الورقِ مِدَقَةً، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة؛ إما ينزع عن النبي لم يبلغنا، وإما قياسًا على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتنزوه وأجازوه أثمانًا على ما تبايعوا في البلدان قبل الإسلام وبهده".

(١) في (ب) وفي.

(٢) أخرج البخاري ك: الزكاة، ب: زكاة الغنم، (١٤٥٤)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا رَجَعَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ (وفيه): هُوَ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شاةً.

(٣) في (٢) فيجب.

(٤) القرض: المتاع، وكلُّ شيءٍ فهو عَرَضٌ سوى التقدين، أي الدراهم والديناري؛ فإنهما عين. وقال أبو عبيد: القروض: الأمتعة التي لا يَذْخُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزَنٌ، وَلَا يَكُونُ حَيَوَانًا وَلَا عَقَارًا. انظر: الزاهر (ص ١٥٧)، القاموس مع تاج العروس (٣٩١/١٨).

(٥) لمسألة اشتراط الحول، انظر: الأم (٤٣/٣) اللباب (ص ١٦٥) الخاوي (٨٨/٣) المنهاج (ص ١٦٨ و ١٧٠) روضة الطالبين (١٨٤/٢) تفة المحتاج (٢٨٢/٣) مغني المحتاج (٣٩٤/١) غاية المحتاج (٩٦/٣).

(٦) زاد هنا في (ب): أن.

(٧) هكذا صورهما في (ب): **وَيُضَمُّ**.

(٨) الناض من المال: ما كان نقدًا، وهو مَبْدُ القرض. ٨١. من الزاهر (ص ١٥٨).

(٩) لمسألة ضم الناض للعروض، انظر: الأم (١٠١/٣-١٠٢) تفة المحتاج (٢٩٨/٣) مغني المحتاج (٣٩٨/١) غاية المحتاج (١٠٤/٣).

٧٩٨- وليس في أقل من مائتي درهم زكاة، فإذا بلغت مائتي^(٦٢) درهم.. ففيها خمسة دراهم^(٦١).
 ٧٩٩- فإن نقصت 'العشرون الدينار أو المائتا الدرهم'^(٦٣) شيئاً^(٦٤)، قل ذلك أو أكثر.. فلا زكاة
 فيها^(٦٥) (٧) (٨).

٨٠٠- ومن كان عليه دين و[كان] له عرض وقاية^(٦٦)، أو لم يكن له عرض.. فليخرج زكاة
 ناضبه وعرضه الذي للتجارة إذا كان [تجرب] في مثله الزكاة^(٦٧)، فإن^(٦٨) كان^(٦٩) ذبته مثل ماله
 فإن الدين ليس في هذا المال الذي في يديه بعينه، ألا ترى أنه لو تلف هذا المال أتبع بالدين، وأن له
 الشراء^(٧٠) والبيع به، ألا ترى أنهم كلهم قالوا: لو أن رجلاً رفع^(٧١) من أرضه (٤٠/ب) خمسة

-
- (١) في (ب): عشرون.
 (٢) الأم (١٠٢/٣) المهاج (ص١٦٧) تحفة المحتاج (٢٦٣/٣) ومغني المحتاج (٣٨٩/١) حاية المحتاج (٨٥-٨٤/٣).
 (٣) في (ب): مائتا.
 (٤) الأم (١٠٠/٣) والمهاج (ص١٦٧) مغني المحتاج (٣٨٩/١) حاية المحتاج (٨٥-٨٤/٣).
 (٥) في (أ) و(ب): العشرين ديناراً أو المائتي درهم.
 (٦) في (ب): شيء.
 (٧) في (ب): فيها.
 (٨) الأم (١٠٠/٣) و(١٠٢/٣) تحفة المحتاج (٢٦٣/٣) مغني المحتاج (٣٨٩/١) حاية المحتاج (٨٤/٣).
 (٩) زاد هنا في (ب): وكان.
 (١٠) فالدين لا يمنع الزكاة على الجديد المعتمد. الأم (١٣٠/٣) المزني (ص٧٨) الخلاصة (ص١٨٤) المهذب (٣١٧/٥) المجموع (٣١٧/٥) المهاج (ص١٧٤)، وفي القلم واختلاف العراقيين : بمنع المزني (ص٧٨) المجموع (٣١٧/٥).
 (١١) في (ب): وإن.
 (١٢) حاية [ص٨٠] من (ز).
 (١٣) في (ز): النسي.
 (١٤) في (ب): دفع.

أوسق وعليه دين أن دبه لا يحسب منها، وأن عليه الزكاة^(١)، وكذلك العرض والناص.. يزكيه وإن كان عليه دين.

٨٠١- ومن كان له دين.. فلا يزكيه حتى يقبضه، فإذا قبضه.. زكاه بعدد السنين التي أقامها غائباً عنه^(٢).

٨٠٢- وأحب للرجل إذا كان دبه على^(٣) مليء أن يحسبه مع ماله ويخرج زكاته^(٤).

٨٠٣- [ومن كان عنده عرض للتجارة فحالت عليه أحوال فسواء كان ممن يُدبر^(٥) أو ممن لا يدبر.. (فعله)^(٦) أن يَفْوَمَهُ في كل عام ويخرج زكاته].

٨٠٤- وقال: ومن اشترى عبداً أو جارية للخدمة، أو داراً للسكنى أو لِقْلَةً، أو فرساً يركبه، أو 'حُجُوراً'^(٧) ليستنجنها^(٨) أراد بذلك القَيْتَةَ وَحَسَنَ الأصول والانتفاع بالقلعة فباع شيئاً من ذلك [بعد سنين].. فلا زكاة عليه^(٩) حتى يحول عليه الحول من يوم باعه^(١٠).

-
- (١) يقصد الخفية والمالكية ويرد إليهم؛ فلو لم يقولوا بأن الدين لا يمنع زكاة الزروع والثمار، وإلا فالمسألة فيها خلاف؛ فقد خالف الثوري وأبو ثور وابن المبارك وأحمد في رواية، والمعتد في مذهبه موافق للجمهور. بدائع الصنائع (٦/٢) الشرح الكبير للدردير (٤٨٠/١) بداية المجتهد (٤٨٤/٢) المغني (٢٩١/٢).
- (٢) إلا إن كان أمتدّه مُتَسَرِّفاً قَفَضَرُ في أسده.. فتجب تركبته في الحال. الأم (١٣٢/٣) المجموع (٥٠٦/٥) النهاج (ص ١٧٤) مغني المحتاج (٤١٠/١) نهاية المحتاج (١٣١/٣).
- (٣) في (ب): عند.

(٤) المعتد: وجوب ذلك إن تسرر أخذه منه. الأم (١٣٢/٣) المزني (ص ٧٨) المجموع (٥٠٦/٥) النهاج (ص ١٧٤) مغني المحتاج (٤١٠/١) نهاية المحتاج (١٣١/٣).

وهذا إن كان دبه -حالا- فإن كان موجلاً.. فالمعتد: أنه لا يجب إخراج الزكاة في الحال. المجموع (٥٠٦/٥).

(٥) هكذا صورتها في (ب) في الموضوعين: **بِغَيْرِهِ**.

(٦) في المخطوط: وعليه

(٧) الجير -بالكسر-: الفرس الأنثى، وجمعها: حُجُور وأحصار. المصباح المنير (ص ١٠٨).

(٨) في (أ) و(ب): أو حجور استنجنها.


(٩) في (ب): على من ذلك.

(١٠) الأم (١٣٢/٣) روضة الطالبين (٢٦٦/٢).

٨٠٥- قال: ومن نوى بشيء من هذا للتجارة^(١) بعد إذ^(٢) كان أصله^(٣) للفتية، لم يكن عليه بنية التجارة^(٤) شيء، وحكمها حكم الفتية^(٥).

٨٠٦- ومن نوى بشيء مما اشتراه^(٦) للتجارة الفتية^(٧) قبل الحول... فحكمه حكم الفتية^(٨).

٨٠٧- ولا زكاة في غلة مسكن، ولا [إجارة] عبد، ولا غلة غمار بيعت بعين أو بعرض^(٩)، ولا كراء^(١٠) سفن... حتى يحول عليه الحول من يوم تحب^(١١) [له]^(١٢) وجوبه^(١٣) له: يوم يبيع الثمار، ويوم يعقد الكراء^(١٤)، وكذلك كراء^(١٥) الدواب وغيرها، وإن لم يقبض ذلك عند الكراء^(١٦) ^(١٧).

(١) غير واضحة في (ب): وهكذا صورهما: .

(٢) في (ب): إن.

(٣) في (ب): أصلها.

(٤) في (ب): بنية للتجارة.

(٥) الأم (١٢٤/٣) المتهاج (ص ١٧٠) روضة الطالبين (٢/٢٦٦) معني المحتاج (١/٣٩٨) نهاية المحتاج (١٠٢/٣).

(٦) في (ب): اشتري. في (م): اشتريه.


(٧) في (ب): للفتية.

(٨) الأم (١٢٥/٣) المتهاج (ص ١٧٠) روضة الطالبين (٢/٢٦٧) معني المحتاج (١/٣٩٨) نهاية المحتاج (١٠٢/٣).

(٩) في (ب): عرض.

(١٠) الكَرْوَةُ والكِرَاءُ: أجر المستأجر. الغنم والغنم الأعظم (٧/١٣٤).

في (أ): كرى، في (ب): كرا. في (م): كرى.

(١١) في (أ): بلا نقط، في (ب): تب، وهكذا صورهما في (م): .

(١٢) نهاية [٥٠/ب] من (ب).

(١٣) في (أ) و(م): وجوبه.

(١٤) في (أ) و(ب): الكرى، في (م): الكرى.

(١٥) في (أ) و(ب): كرى، في (م): كرى.

(١٦) في (أ) و(ب): الكرى، في (م): الكرى.

(١٧) ولو أئثر داراً أربع سنوات -مثلاً- وقبض أجرها.. فهل يلزمه إخراج زكاة جميع ما قبضه؟ أم يخرج كل سنة زكاة ما استقر ملكه وهو أجرة ما مضى لا ما يستقبل من الستين؟

القول الأول -وهو المعتمد-: لا يلزمه أن يخرج إلا ما استقر في ملكه. وهو نصه في الأم والمزني (ص ٧٨).

٨٠٨- ولا زكاة على النصارى، وإنما الزكاة على المسلمين، فإن أسلم النصارى استقبل حولاً بماله من يوم أسلم^(١).


٨٠٩- [وإن صالح الإمام أهل الذمة على أي^(٢) شيء يأخذه منهم فيما يدخلون غير بلدهم من التجارات.. فلا بأس]^(٣).

٨١٠- [كما فعل عمر بن الخطاب بمن كان يقدم المدينة من^(٤) أهل الذمة بالحنطة والزيت والقطنة^(٥) من النصارى]^(٦).

٨١١- [فأما من منهم في بلده.. فليس للإمام عليه شيء].

٨١٢- قال [الشافعي]: وأهل الحرب إذا أرادوا دخول أرضنا لتجارهم فأما عليهم من ذلك ما صالحهم عليه الإمام^(٧).

القول الثاني: يركي جميع ما قبضه. ونسب للبويطي كما في المذهب والمجموع. - ولعلمهم يقصدون نصه هنا.
الأم (١٢٢/٣) قال: "وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليه حول في يدي مالكاها"، المزي (ص ٧٨) المذهب (٥٨٨/٥) المجموع (٥٠٩/٥) المناهج (ص ١٧٥) معني المحتاج (٤١٢/١) حاية المحتاج (١٣٤/٣).
(١) قال في الأم (٢٢/٥): "لا زكاة إلا على أهل الإسلام"، وانظر: المناهج (ص ١٧٤) معني المحتاج (٤٠٨/١) حاية المحتاج (١٢٥/٣).

(٢) لعلها كما أثبتنا، وهكذا موردها في (ب): .

(٣) الأم (٤٨٩/٥) المناهج (ص ٥٢٦) معني المحتاج (٢٤٧/١) حاية المحتاج (٩١/٨).

(٤) تكررت (من) في المخطوطة.

(٥) القطنية - بكسر القاف وتشديد الباء، وضم القاف لفة - اسم جامع للحبوب التي تطبخ، وقيل: الحبوب المقتناة سوى الر والشعير، سميت به لأنها تقطن في البيوت، يقال قطن إذ أقام، وهي مثل: العنس والبقلاء والحمص والأرز والدخن. انظر: لسان العرب (٣/٣٤٣)، ترميز ألفاظ التنبيه (ص ١٠٩)، المصباح المنير (ص ٤١٥).

(٦) رواه الإمام الشافعي في الأم (٤٩١/٥) عن الإمام مالك وهو عنده في الموطأ (٢٨١/١: ٤٦)، عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر؛ يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر.

ورواه عبد الرزاق (٩٥/٦ و ٩٧ و ١٠١٤ و ١٠١١٧ و ١٠١١٨)، قال ابن القدامة في المغني (٢٢٩/١٣ ط التركي) "اشتهر هذا عن عمر وصحت الرواية عنه به"، يعني أخذ نصف العشر.

(٧) الأم (٤٩٠/٥).

٨١٣- ومال العبد لسيدته، وزكاة مال العبد على سيده، وزكاة العبد إذا اشترى^(١) للتجارة على سيده^(٢)/ (٣).

٨١٤- ومن اشترى داراً أو أرضاً حرّة [أو حوائط^(٤)] أو حارية أو خيلاً للتجارة قوم^(٥) في كل عام فأخرج^(٦) زكاته^(٧).

٨١٥- وإن أخذ منها غلة قبل أن يبيعها^(٨).. استقبل بها حولاً من يوم يجب^(٩) له^(١٠)./

٨١٦- ومن أعتق عبداً [له] و^(١١) أعطاه مالا^(١٢).. استقبل العبد به^(١٣) حولاً من يوم يعتق^(١٤).

٨١٧- وبزكي^(١٥) أموال اليتامى في كل عام وإن كانوا صغارا^(١٦).

٨١٨- ولا زكاة في حلي النساء الذي يتخذونه للبس، وإن أكرهوه وإن أعاروه^(١٧).

(١) في (ب): اشتراه.

(٢) الأم (٦٧/٣) المنهاج (ص١٧٤) روضة الطالبين (١٥٠/٢) مني المحتاج (٤٠٨/١) نهاية المحتاج (١٢٥/٣).

(٣) نهاية [ص٨١] من (ز).

(٤) في المخطوط: "حوائط"، لكنها ممنوعة من الصرف.

(٥) في (ب): قومه.

(٦) في (ب): وأخرج.

(٧) الأم (١٢٢/٣) المنهاج (ص١٧٠) روضة الطالبين (٢٦٧/٢).

(٨) في (ب): قبل بيعها.

(٩) في (ب): يجب. أ: بلا نقط.

(١٠) انظر: الأم (١٢٢/٣) لكن كلامه فيمن ملك عرضاً بغير نية التجارة.

قال في المنهاج (ص١٧٠) "والأصح: أن ولد العرض ونمره مال تبارة، وأن حوله حول الأصيل" روضة الطالبين

(٢٦٩/٢) مني المحتاج (٣٩٩/١) نهاية المحتاج (١٠٥/٣).

وقال في المجموع (٣٤/٦) "أصح الوجهين: أنه يكون مال تبارة، والأصح: أن حوله حول الأصيل".

(١١) في (أ) و(ز): أو.

(١٢) في (ب): ماله.

(١٣) في (ب): به العبد.

(١٤) الأم (٦٦/٣) و٦٧ المزي (ص٦٨) روضة الطالبين (١٥٠/٢).

(١٥) في (ب): وبزكا.

(١٦) الأم (٦٦/٣) و٦٨ روضة الطالبين (١٤٩/٢) المنهاج (ص١٧٤).

- ٨١٩- وإن اخذ رجل حلياً للعارية (أو للكرأ^(٢) ولبسه^(٣) أهله وبناته فعليه فيه الزكاة^(٤).
- ٨٢٠- وإن اخذ الرجل^(٥) مِثْقَلَةً^(٦)، أو حُلِيَّ مصحفاً أو سيفاً.. فلا شيء عليه^(٧).
- ٨٢١- وإن اخذ رجل^(٨) أو امرأة آنية من فضة أو ذهب^(٩) أو رَكْبَاءَ على مشجب^(١٠) أو سرج^(١١) فعليهم الزكاة، قال: وكذلك اللحم والركب^(١٢).
- ٨٢٢- ولا زكاة في لؤلؤ ولا عير [ولا جواهر] ولا مسك وذلك إذا أحدثت^(١٣) في معادنها ومطامها حتى تناع^(١٤) ويستقبل بثمنها الحول^(١٥).

-
- (١) الأم (١٠٨/٣) المنهاج (ص١٦٧) روضة الطالبين (٢٦١/٢) مغني المحتاج (٣٩٠/١) كفاية المحتاج (٨٩/٣).
- (٢) في (أ) و(ز): والكراء
- (٣) في (ب): أو لبسه.
- (٤) المختصم: أن من اتخذ حلياً مباحاً ليؤجره أو ليعيره ممن له استعماله فلا زكاة عليه، على الأصح. روضة الطالبين (٢٦١/٢) المنهاج (ص١٦٧) كفاية المحتاج (٩٠/٣) مغني المحتاج (٣٩١/١).
- (٥) في (ب): رجل.
- (٦) المِثْقَلَةُ: كل ما شددت به وسطك. انظر: تاج العروس (٤٢٤/٢٦).
- (٧) إن كان من فضة. الأم (١٠٧/٣) المنهاج (ص١٦٧ و١٦٨) مغني المحتاج (٣٩٢/١ و٣٩٣) مغني المحتاج (٩٣/١).
- (٨) في (أ) و(ز): الرجل.
- (٩) في (ب) زيادة هكنا مبرورهما: **الْمِثْقَلَانِ**.
- (١٠) في (ز): و.
- (١١) في (ب): مسحب.
- المِثْقَلُ: خشبات مؤنثة يفرج بين قوائمها تنصب فينشر عليها الثياب، وقد تعلق عليها الأسقية لترديد الماء. لسان العرب (٤٨٤/١) المصباح المنير (ص٢٥٠).
- (١٢) قال في روضة الطالبين (٢٦٢-٢٦٣) "وفي ثنية السرج واللجام والقفر وجهان أحدهما التحريم ونص عليه الشافعي في رواية البوطي والربع وموسى بن أبي الجارود".
- (١٣) الأم (١٠٨/٣) روضة الطالبين (٢٦٠/٢) المنهاج (ص١٦٧).
- (١٤) في (ب): أحدث. في (ز): أحدث، وهكنا مبرورهما في (أ): **أحدثته**.
- (١٥) في (أ) و(ز): يعا.
- (١٦) الأم (١٠٨/٣ و١٠٩) روضة الطالبين (٢٦٠/٢).

- ٨٢٣- فأما من اشترى [شيئاً] من ذلك للتجارة.. فإنه يقومه ويخرج زكاته في كل عام.
- ٨٢٤- وإن كان للفتية اشتراه.. فحتى يبيعه ويستقبل بثمنه.
- ٨٢٥- ومن أصاب من معدن ذهباً أو ورقاً^(١).. فقد قيل: هو كالفائدة يستقبل به^(٢) الخول^(٣).
- ٨٢٦- وقد قيل: إذا بلغ ما يجب فيه الزكاة.. زكاه مكانه^(٤).
- ٨٢٧- [قال أبو ثور^(٥): وهذا قول أبي عبد الله، ومالك]^(٦).
- ٨٢٨- وفي الركا: الخمس^(٧)، والركا: دفن الجاهلية^(٨).
- ٨٢٩- وقد قيل: وكذلك^(٩) كل ما وُجد من دفن الجاهلية من غير الذهب والورق^(١٠) والعروض كلها^(١١) والآنية كلها [تقوم] فيخرج خمسة^(١٢).

(١) في (ب): فضة.

(٢) في (ب): ما.

(٣) في (ب): حولاً.

(٤) وهو اختيار المزي (ص ٨٠) قال: "وقد أخرجني عنه -أي: الشافعي- بذلك من أتى بقوله، وهو القياس عندي وبالله التوفيق" قال في المذهب (٤٤/٦) "قال في البويطي: لا ينب حتى يتول عليه الخول".

(٥) وهو المذهب المعتمد، أي: فلا يشترط الخول، وهو ظاهر كلامه في الأم. الأم (١١١/٣) وقال في المجموع (٤٤/٦) "الصحيح المنصوص في معظم كتب الشافعي" المذهب (٤٣/٦) المنهاج (ص ١٦٩) روضة الطالبين (٢٨٢/٢) معني المحتاج (٣٩٤/١) نهاية المحتاج (٩٧/٣).

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي الفقيه البغدادي، ويقال: كنيته أبو عبد الله وأبو ثور لقب، روى عن: ابن عينة وأبي معاوية ووكيع والشافعي وغيرهم، روى عنه: أبو داود وابن ماجة ومسلم خارج الصحيح، وأبو حاتم، ومحمد بن إبراهيم بن نصر، توفي سنة مائتين وأربعين. انظر: تهذيب التهذيب (٦٤/١).

(٧) أبو عبد الله: لعله يقصد به شيخه الشافعي، "وهو قول أبي حنيفة ومالك وعامة العلماء من السلف والخلف" انظر: المجموع (٤٤/٦) بداية المجتهد (٥١٠/٢) مواهب الجليل (٣٣٤/٢) الشرح الكبير (٤٥٦/١).

(٨) الأم (١١٥/٣) المنهاج (ص ١٦٩).

(٩) الأم (١١٥/٣) المنهاج (ص ١٦٩).

٨٣- وقال^(١٢) [الشافعي]: زكاة المواشي في كل عام مرة^(١٣).

لزكاة الإبل

٨٣١- وليس فيما دون خمس ذود^(١٤) من الإبل صدقة^(١٥)، فإذا بلغت خمساً.. ففيها^(١٦) شاة إلى تسع، فإذا بلغت عشراً.. ففيها شاتان إلى أن تبلغ^(١٧) أربع عشرة، فإذا بلغت خمس عشرة.. ففيها ثلاث شياه، إلى تسع عشرة، فإذا بلغت عشرين^(١٨) / ^(١٩) .. ففيها أربع شياه إلى أن تبلغ^(٢٠) أربعاً^(٢١) وعشرين، فإذا كانت^(٢٢) خمساً^(٢٣) وعشرين.. ففيها ابنة^(٢٤) مخاض، فإن لم يوجد^(٢٥) ابنة^(٢٦) مخاض.. فابن لبون ذكر^(٢٧) إلى خمس/ (٤١/ب) وثلاثين، فإذا بلغت ستاً^(٢٨) وثلاثين.. ففيها

(١) في (أ) و(ز): كذلك.

(٢) في (ب): والعرض كله.

(٣) والمذهب المعتد: أن الركاز هو الذهب والفضة لا غير. قال في الأم: "ولا يتبين لي أن أوجهه على رجل ولا أجيره عليه، ولو كنت الواحد له لخمسته من أي شيء كان وبالغا فثمة ما بلغ". الأم (١١٨/٣) روضة الطالبين (٢٨٦/٢).

(٤) في (أ) و(ز): قال.

(٥) المهاج (ص ١٦٣) .

(٦) في (ز): دور.

(٧) الأم (٩/٣) المهاج (ص ١٦٠) مغني المحتاج (٣٦٩/١) .

(٨) في (ز): وفيها.

(٩) في (أ): بلا نقط. في (ز): يبلغ.

(١٠) في (ب): عشرون.

(١١) نهاية [ص ٨٢] من (ز). وكرر في (ز) في بداية الصفحة التالية قوله (فإذا بلغت عشرين).

(١٢) في (أ) و(ز): يبلغ.

(١٣) في (أ) و(ز): أربعة، في (ب): أربع.

(١٤) في (ب): بلغت.

(١٥) في (أ) و(ز): خمس.

(١٦) في (أ) و(ب) و(ز): ابنت.

(١٧) في (ب): توجد.

(١٨) في (أ) و(ب) و(ز): ابنت.

ابنة^(٦٦) لبون إلى خمس^(٦٧) وأربعين، فإذا بلغت سنًا^(٦٨) وأربعين.. ففيها حقة إلى ستين، فإذا كانت^(٦٩) إحدى وستين.. ففيها جذعة إلى خمس^(٧٠) وسبعين، فإذا بلغت^(٧١) سنًا وسبعين.. ففيها ابنة لبون إلى تسعين، فإذا كانت إحدى وتسعين.. ففيها حققتان إلى عشرين ومائة، فما زاد.. ففي كل خمسين: حقة^(٧٢) وفي كل أربعين: ابنة^(٧٣) لبون^(٧٤).

٨٣٢- وإن^(٧٥) لم يكن في الإبل بنت^(٧٦) مخاض ولا ابن لبون.. كان على رب امثال أن يأتي بأيهما شاء^(٧٧).

٨٣٣- وكل من وجب عليه سب^(٧٨) فلم يوجد عنده، ووجد [عنده] السن الذي^(٧٩) فوقه.. أخذه^(٨٠) أنصت^(٨١) وأعطى المصدق^(٨٢) رب الإبل^(٨٣) شاتين أو عشرين درهما^(٨٤).

(١) المزني (ص ٦٤) المنهاج (ص ١٦١) معني المحتاج (١/٣٧٠).

(٢) في (ب): ست.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): ابنت.

(٤) في (أ) و(ب): خمسة، في (ب): خمس.

(٥) في (أ) و(ب): ستة، في (ب): ست.

(٦) في (ب): بلغت.

(٧) في (أ) و(ب): خمسة.

(٨) في (ب): كانت.

(٩) نهاية [١/٥١] من (ب).

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): ابنت.

(١١) الأم (١٠/٣) المنهاج (ص ١٦٠) معني المحتاج (١/٣٦٩).

وانظر في تفسير أسنان الإبل: الزاهر (ص ١٣٧)، والمجموع (٣٥٠/٥-٣٥٢)، وروضة الطالبين (١٥٢/٢).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): ابنت.

(١٤) الأم (١٦/٣) المذهب (٣٦٧/٥) روضة الطالبين (١٥٦/٢) المجموع (٣٦٧/٥) وقال إنه أصبح الوجهين.

(١٥) في (أ) و(ب): التي.

(١٦) في (أ) و(ب): أخذ.

(١٧) في (ب): المال.

(١٨) الأم (١٨/٣) المنهاج (ص ١٦١).

٨٣٤- وإن وحيث^(١) له سن عليا فلم^(٢) يوجد إلا أسفل^(٣) منها.. أجد وأعطى رب الإبل شاتين، أو عشرين درهماً، إلا أن يقول رب الإبل أنا آبي بما يجب^(٤) علي؛ فلا يكون عليه غير ذلك^(٥).

زكاة الغنم والبقر

٨٣٥- وليس فيما دون الأربعين^(٦) من الغنم السائمة -وهي الراعية؛ لقول الله تعالى^(٧): ﴿شَجَرًا﴾ [فِيهِ ثَمَرَاتٌ] ﴿[الجز: ١٠] - صدقة، فإذا بلغت أربعين.. ففيها: شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت شاة.. ففيها: شاتان إلى مائتي شاة، فإذا زادت شاة.. ففيها: ثلاث شياه إلى ثلاثمائة^(٨)، ثم ما زاد بعد ذلك.. ففي كل مائة: شاة^(٩).

٨٣٦- ولا يكون^(١٠) في البقر حتى تبلغ^(١١) ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين.. ففيها: تبيع جذع أو جذعة^(١٢) إلى أن تبلغ^(١٣) أربعين، فإذا بلغت أربعين.. ففيها: مسنة ثم ما زاد بعد ذلك.. ففي كل ثلاثين: تبيع، وفي كل أربعين: مسنة^(١٤).

(١) في (ب): وحيث.

(٢) في (ب): ولم.

(٣) في (ب): الأسفل.

(٤) في (ب): وحيث.

(٥) الأم (١٩/٣) المنهاج (ص١٦١).

(٦) في (ب): أربعين.

(٧) في (ب): عز وجل.

(٨) إذا زادت على المائتين ففيها ثلاث شياه، إلى أن تبلغ أربعمائة شاة.

(٩) وتبدأ الزيادة على الثلاث شياه ببلوغها أربعمائة شاة. الأم (٢٤/٣) المنهاج (ص١٦٢) روضة الطالبين

(١٠٣/٢).

(١٠) في (ب): زكاة.

(١١) في (ب): يبلغ.

(١٢) أسنى المطالب (١/٣٤) الأم (٢٨/٣).

(١٣) في (ب): يبلغ.

٨٣٧- وليس في الشنق في الإبل والبقر والغنم شيء، والشنق: ما بين السنتين^(٣) من العدد^(٤).

٨٣٨- وليس في الأوقاص [شيء] - والأوقاص ما لم يبلغ^(٥) ما يجب^(٦) فيه الزكاة^(٧).

٨٣٩- والخلطاء في الإبل والبقر والغنم^(٨) والذهب والورق والعرض والزرع والثمار وغير ذلك... بحملة الخلطاء في الغنم^(٩).

٨٤٠- ومن بلغت حصته من الخلطاء ما يجب^(١٠) فيه من الزكاة أو لا يجب^(١١) .. فعليه^(١٢) الزكاة؛ إذا كان له وخلطاته ما يجب^(١٣) فيه الزكاة، فيكون^(١٤) فيه الزكاة عليهم على قدر ما يكون لكل واحد منهم، مثل أن يكون^(١٥) أربعين شاة لرجلين، لواحد: ثلاثين، ولواحد: عشرة؛ فتكون^(١٦) الشاة عليهم: ثلاثة أرباع وربع^(١٧).

(١) حاية [ص٨٣] من (٢).

(٢) الأم (٢٣/٣) المنهاج (ص١٦٢) روضة الطالبين (١٥٢/٢).

(٣) في (ب): الفرضين.

(٤) انظر: الأم (١٤/٣) المزني (ص٦٤) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

والشنق: ما بين الفرضين، وقال جمهور أهل اللغة: الشنق كالوقص سواء، وقال الأصبهاني: الشنق يختص بأوقاص الإبل، والمشهور استعمال الوقص فيما بين الفرضين وقد استعملوه فيما دون النصاب. ا.هـ. بتصرف.. روضة الطالبين (١٥٣/٢).

(٥) في (ب) و(٢): يبلغ.

(٦) في (ب): يجب.

(٧) يعني: ما دون النصاب، وما لم يبلغ الفريضة. الأم (٢١/٣) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

(٨) قوله "والغنم" مثبتة في النسخ، والأصح حذفها، لأن مقصوده أن الخلطاء في غير الغنم كالخلطاء في الغنم. والله أعلم.

(٩) الأم (٣٤/٣) واستظهره في المنهاج (ص١٦٣) روضة الطالبين (١٧٢/٢) المحلى (١٣/٢).

(١٠) في (ب): يجب.

(١١) في (ب): يجب.

(١٢) في (ب): فیه.

(١٣) في (ب): يجب.

(١٤) في (ب): وتكون.

(١٥) في (ب): تكون.

٨٤١- والخطأ^(٢) أن يكون الرجلان^(١) -أو أكثر من ذلك- كل واحد منهم يعرف غنمَهُ إلا أنَّهم خلطوا في الفحل^(٥) والدُّلو^(١) والمراح^(٢) والراعي^(٣)، فإن اجتمعت هذه الخصال وكانت الرُّعَاءُ^(٤) مفترقة.. لم يكونا خليطين^(٦).

(١) في (ب): بلا نقط، في (أ) و(م): فيكون.

(٢) الأم (٣٥/٣ و ٣٦) روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧١).

(٣) الخلطة نوعان: الأول: خلطة اشتراك وأعيان وشيوخ، وهي أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما، لا يتميز نصب أحدهم عن غيره -وسيدكرها قريباً-.

والثاني: خلطة جوار وأوصاف، وهي أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة متعينة ولا اشتراك بينهما لكنهما متجاوران بجواره المال الواحد -وهي التي يقصدها هنا-.

وهناك شروط مشتركة بينهما، هي:

١- كون مجموع المختلط نصائباً، ولا يشترط أن تكون حصة كل واحد نصائباً؛ فلو ملك زيد عشرين شاة، وعمره عشرين، فخلط تسع عشرة بتسع عشرة، وتركاً شاتين منفردتين.. فلا أثر لخلطتهما، ولا يجب على كل واحد منهما زكاة.

٢- كون المخلطين ممن يجب عليهما الزكاة؛ فلو كان أحدهما كافراً أو مكاتباً.. فلا أثر للخلطة.

٣- دوام الخلطة سنة.

والشروط المختصة بخلطة المجاورة هي الاتي:

١- المواح، وهو: مأواها ليلاً، ٢- المضروب؛ بحيث لا تقتصر غنم أحدهما بالشرب من موضع وغنم الآخر من غيره، ٣- المصح، وهو: الموضع الذي تجمع فيه ثم تساق إلى المرعى، ٤- الموعى، وهو: المرتع الذي ترعى فيه، -وهذه الأربعة متفق عليها-، ٥- الراعي، فلا يقتصر غنم أحدهما براع، ٦- الفحل، ٧- موضع الحلب -كأنه متفق عليه-، ولا يشترط في الأصح اتحاد الحالب ولا إزاء الحلب -المختلَب- ولا لية الخلطة. روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧٢) ثمة المحتاج (٢٣٠/٣) المجموع (٤٠٩/٥-٤١١).

(٤) في (ب): الرجلين.

(٥) وهو المعتمد: روضة الطالبين (١٧١/٢).

(١) إن كان يقصد اتحاد الإتياء الذي ينطب فيه.. فالمعتمد: أنه لا يشترط. روضة الطالبين (١٧٢/٢). وإن كان يقصد إتياء الشرب فهو كذلك لا يشترط. ثمة المحتاج (٢٣٠/٣) وأما إن كان يقصد اتحاد المشرب.. فهو المعتمد كما سبق.

(٢) وهو متفق على اشتراطه. روضة الطالبين (١٧١/٢).

(٣) الأصح اشتراطه. روضة الطالبين (١٧١/٢).

(٤) في (ب): الرعي أو الراعي، هكذا صورتها في (ب) بالفتح.

٨٤٢- [قال أبو يعقوب: وإن اجتمعت الرعاة وبعض هذه الخصال وانفردوا في بعضها.. فهم خططاء^(٢٧)].

٨٤٣- وإذا كانا شريكين في الماشية.. فهم خططاء^(٢٨).

٨٤٤- والفرقة في الذهب والورق والعرض والزرع والثمار.. بمدة الماشية.

٨٤٥- وزكاة المواشي التي وصفناها هي زكاتها إذا كانت سائمة^(٢٩)، والسائمة التي ترعى، فأما كل ماشية لا ترعى وإنما [أكثر] عيشها بالعلف.. فإن^(٣٠) كانت قتيبة: فلا زكاة فيها، وإن^(٣١) كانت للتجارة: قومها مع ماله فأخرج^(٣٢) زكاتها مثل زكاة العرض.

٨٤٦- ولا يجمع بين مفترق^(٣٣) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة^(٣٤).

٨٤٧- مثل أن يكون لثلاثة نفر: عشرون^(٣٥) ومائة شاة، لكل واحد منهم: أربعون^(٣٦)، فإذا أظلمهم التصديق جمعوا؛ لأن عليهم ثلاث أشياء، لثلاث^(٣٧) يكون عليهم إلا شاة فنهوا^(٣٨) أن يجمع بين مفترق^(٣٩)/خشية الصدقة^(٤٠).

(١) في (ب): الرعاة.

(٢) روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧١).

(٣) لعل هذا اختيار له وإلا فالذهب المقرر على خلافه.

(٤) وهذه هي خطئة الاشتراك والأعيان والشروع. الأم (٣٣/٣) الخلاصة (ص ١٨٠) روضة الطالبين (١٧٠/٢)

المذهب (٤٠٦/٥) المجموع (٤٠٧/٥ و ٤٠٩).

(٥) الأم (١٤/٣) المنهاج (ص ١٦٣) المحلى (١٤/٢) روضة الطالبين (١٥١/٢).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): ولو.

(٨) في (ب): وإذا خرج.

(٩) في (ب): متفرق.

(١٠) الأم (٣٥/٣) المحلى (١٢/٢).

(١) زاد في (ب) هنا: "ومن ذلك الرجلين يكون لهما".

(٢) في (أ) و(ز): عشرين.

(٣) في (ب): أربعين.

(٤) في (ب): لأن لا.

٨٤٨- ومن ذلك: الرجلان^(١) يكون لهما مائتا^(٢) شاة وشاة، ويكونا خليطين؛ فيكون عليهما: ثلاث شياه، فإذا أظلمهم المصدق فرقوا ذلك.. فلم يكن على كل واحد إلا شاة؛ فنهوا أن يُفرق بين مجتمع^(٣).

٨٤٩- ومن كانت^(٤) له ماشية من الممالك -مسلماً^(٥) كان/ (٤٢/ب) أو نصرانياً^(٦) -.. فعلى سيده الزكاة في ملك^(٧) عبده^(٨).

٨٥٠- والسن الذي يؤخذ^(٩) في الصدقة من المعز^(١٠) والضأن والإبل^(١١): الجذعة من الضأن، والفتية من كل شيء من هذا^(١٢).

(١) في (ب) و(ز): فنهوا. وهكذا صورها في (أ): ففصلوا.

(٢) نهاية [ص ٨٤] من (ز).

(٣) الأم (٣٥/٣) روضة الطالبين (١٧٠/٢) المحلى (١٢/٢).

(٤) في (ب): الرجلين.

(٥) في (ب): مائتي.

(٦) روضة الطالبين (١٧٠/٢).

(٧) في (ب): كان.

(٨) في (ب): مسلم.

(٩) في (ب): نصراني.

(١٠) في (ب): مالى.

(١١) روضة الطالبين (١٥٠/٢).

(١٢) نهاية [ب ٥١] من (ب).

(١٣) في (أ) و(ز): الغنم.

(١) في (ب): والإبل والضأن.

(٢) الأم (٢٥/٣) المنهاج (ص ١٦٠) المحلى (٤/٢) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

والجذعة من الضأن: ما استكملت سنة ودخلت في الثانية. المنهاج (ص ١٦٠).

والفتية من المعز: ما استكملت سنتان ودخلت في الثالثة. المنهاج (ص ١٦٠) المصباح المنير (ص ٨٠).

الفتية من الإبل: ما استكملت خمس سنين ودخلت في السادسة. المجموع (٣٦٥/٨) المصباح المنير (ص ٨٠).

ومعلوم أنه يجزئ في زكاة الإبل: بنتُ المعاض، وبنتُ اللبون، والحقة، والجذعة، وكلها لم تستكمل الخمس سنين؛

إلا أن يكون يطلق عليها اسم (الفتية) من وجه آخر. والله أعلم.

٨٥١- إلا أن تكون^(١) صغاراً كلها.. فلا^(٢) يؤخذ منها^(٣) إلا صغراً^(٤)؛ إلا أن يكون فيها جذعة أو ثنية.. فيأخذها^(٥).

٨٥٢- ولا يأخذ الرمي^(٦)، ولا الماحض^(٧)، ولا الأوكولة^(٨)، ولا فحل الغنم^(٩)، فإن تطوع رب المال بشيء من ذلك.. أخذه، وإلا.. لم يؤخذ^(١٠).

٨٥٣- ويعد عليهم السخال^(١١) إذا كانت الأمهات أربعين، فإذا^(١٢) كانت الأمهات ثلاثين ثم ولدت.. استقبل بها حولاً من يومئذ^(١٣).

(١) في (أ) و(ب): يكون.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) في (ب): صغيرة.

(٤) وهو الجديد. الأم (٣٠/٣-٣١) روضة الطالبين (١٦٧/٢) المنهاج (ص١٦٣) المحلى (١٠/٢) شفة المحتاج (٢٢٧/٣) نهاية المحتاج (٥٨/٣).

(٥) الرمي - يضرم الرء وتشديد الباء مقصورة - : هي قرية العهد بالولادة، سميت بذلك لأنها تربي ولدها. وإلى متى يستمر لها هذا الاسم؟ قيل: إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها، وقيل: إلى شهرين، وما قولان لأهل اللغة، والذي استظهره ابن حجر الميمني: أن العرة بكونها تسمى حديثة عرفاً، لأنه المناسب لنظر الفقهاء. المزي (ص٦٥) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) دقائق المنهاج (ص١٦٣) المهذب (٣٩٨/٥) شفة المحتاج (٢٢٧/٣) نهاية المحتاج (٥٩/٣) المصباح المنير (ص٧٩) (ر ب ب).

(٦) وهي: الحامل التي دنت ولادتها. المزي (ص٦٥) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) المصباح المنير (ص٤٦٢).

(٧) وهي: المسمنة المعدة للأكل. المزي (ص٦٥) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) المهذب (٣٩٨/٥) مغني المحتاج (٣٧٦/١) نهاية المحتاج (٥٩/٣).

(٨) وهو المعد لضراها. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٠٧).

ويتصور ذلك فيما لو كانت الغنم كلها ذكوراً. المزي (ص٦٥) المجموع (٣٥٤/٥) روضة الطالبين (١٦٦/٢).

(٩) المزي (ص٦٥) الخلاصة (ص١٧٩) الأم (٢٥/٣) المهذب (٣٩٨/٥) المجموع (٣٦٢/٥ و ٤٠٠) المنهاج (ص١٦١) المحلى (١١/٢) مغني المحتاج (٣٧٦/١) نهاية المحتاج (٥٩/٣).

(١) في (ب): بالسخال.

(٢) في (ب): فأما إذا.

(٣) الأم (٢٩/٣ و ٣٠) المزي (ص٦٥) المهذب (٣٣٨/٥) المجموع (٣٤٠/٥).

٨٥٤- ولا تؤخذ^(١) ذات عوار^(٢)، ولا تيس^(٣)، ولا هرمة^(٤)، إلا أن يرى المصدق^(٥) أن ذلك أفضل للمساكين.. فيأخذه^(٦) على النظر^(٧).

٨٥٥- ومن كانت ماشيته كلها ذات عوار أو^(٨) هرمة أو معيبة أو جرباء أو مريضة.. أخذ المصدق منها مثلها^(٩) ولم يكلفه باقي بغيرها^(١٠).

٨٥٦- ومن كانت^(١١) له خمس^(١٢) من الإبل جرباء أو معيبة^(١٣) لا يسوى^(١٤) بعير منها شاة.. فهو بالخيار؛ إن أحب أن يعطي بعيراً منها.. قبل منه، وإلا.. فشاة^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): يؤخذ. وهو كذلك في المجموع (٣٥٥/٥).

(٢) العوار - يفتح العين وضمها -: العيب. المجموع (٣٨٨/٥).

(٣) وما هي علة المنع من أخذ التيس؟ قال في المجموع (٣٥٤/٥) "وأما التيس: فالمنع من أخذه لحق المالك؛ وهو كونه تحمل الغنم المعد لضراهما، فإذا نزع به المالك جاز... هذا أحد التأويلين، والثاني: وهو الأصح المختار ما أشار إليه الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في البويطي فإنه قال: "ولا يؤخذ... تيس ولا هرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذه على النظر، هذا نص الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بحروفه".

قلت: والتعليل الأول موجود أيضاً في البويطي في الفقرة السابقة، فلعل العلة مجموع الأمرين؛ أعني: حق المالك، ومصلحة الفقراء، فلا تؤخذ إلا إن كان في ذلك مصلحة للفقراء وكان المالك قد رضي. والله أعلم. وانظر: الأم (٢٨/٣).

(٤) قال في الخلاصة (ص ١٧٩): "ويعتبر ما يجوز في الأضحية إلا سلامة الأذن" المجموع (٣٨٨/٥) وما بعدها، روضة الطالبين (١٦٤/٢ و ١٦٥ و ١٦٦) المنهاج (ص ١٦٢) مغني المحتاج (٣٧٥/١).

(٥) وهو: الساعي. المجموع (٣٥٥/٥).

(٦) في (ب): فيأخذ.

(٧) نقل هذه الفقرة في المجموع (٣٥٥/٥) وقال: هذا نصه بحروفه.

ويتصور ذلك فيما إذا كانت كلها معيبة أو مريضة أو ذكوراً. روضة الطالبين (١٦٤/٢ و ١٦٥ و ١٦٦).

(٨) في (أ) و(ز): و.

(٩) في (ب): مثلها، وفي (أ) و(ز): الجرباء.

(١٠) الأم (١٦/٣) المزني (ص ٦٤) المهذب (٣٨٧/٥) المجموع (٣٨٨/٥) المنهاج (ص ١٦٢) مغني المحتاج (٣٧٥/١) مآية المحتاج (٥٧/٣).

(١) في (ز): كان.

(٢) في (ب): خمسة.

(٣) في (أ) و(ز): معيها.

٨٥٧- ومن كان له 'عنب' و'عمر'^(١) أو حب مما يدخره الناس ويأكلوه.. ففي ذلك الزكاة؛ إذا بلغ خمسة أوسق فصاعداً^(٢).

٨٥٨- ففيه: العشر إن كانت^(٣) مما تسقيه^(٤) السماء، أو^(٥) كان بعلأ، أو تسقيه العيون، وما^(٦) سقي بالنضح.. ففيه: نصف العشر^(٧).

٨٥٩- والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ^(٨).

(١) في (ب): لا يسوا. في (ز): لا سوا.

(٢) يسوى، أي: يماثل ويبادل، قدرًا أو قيمة، وهي لغة قليلة -كما قال صاحبها القاموس والمصباح- وأنكرها بعضهم، وقال الليث: تادرة، فقال، يقال: يساويه، ولا يقال: يسواه.

وقال الفراء: لم يعرف «يسوى»، وقال الأزهري: قول الفراء صحيح، و«لا يسوى» ليس من كلام العرب بل من كلام الموَلَدِين.

قال الزبيدي: قال شيخنا: لا يسوى.. أنكرها الجماهير وصرّح في الفصح بـإنكارها، ولكن حكاها شُراً، وقيل: هي صحيحة فصحة، وهي لغة الحجازيين، وإن شققها ابتذالها. ٨١. ملخصاً من القاموس وتاج العروس (٣٢٩/٣٨-٣٣٠)، وانظر: المصباح المنير (ص ٢٤٥).

قلت: هي لغة الإمام الشافعي، فقد تكررت عنده في الأم والمزني والبيهقي، وكلامه لغة ينتج بها. والله تعالى أعلم..

(٣) الأم (١٧/٣) المجموع (٣٦١/٥).

(٤) في (أ) و(ز): عمر أو عنب.

(٥) الأم (٧٦/٣ و ٧٨) المهذب (٤٣٧/٥ و ٤٧١) المجموع (٤٣٩/٥ و ٤٧١).

فلا زكاة في غير النخل والعنب من الأشجار، ولا في شيء من الحبوب إلا فيما يقتات ويدخر، ولا تجب الزكاة في ذلك حتى يبلغ النصاب وهو خمسة أوسق. المجموع (٤٣٧-٤٣٦/٥).

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (ب): سقيه. في (أ) و(ز): يسقيه.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): أو ما.

(١) الأم (٩٦-٩٥/٣) المهذب (٤٤٣/٥) المجموع (٤٤٤/٥).

(٢) الأم (٧٦/٣) المجموع (٤٣٩/٥) وحكى الإجماع عليه وحكاه عن ابن المنذر.

٨٦٠- والحبوب التي تحبب^(١) فيها^(٢) الزكاة مثل: القمح والشعير^(٣) والسلت والذرة والدخن والأرز والحمص [والعدس] والجلبيان^(٤) واللوبيا والبسيلة والبقول^(٥) وما أشبه هذه الحبوب.. تؤخذ^(٦) الزكاة بعد أن^(٧) يجصد ويصير حباً^(٨) ^(٩).

٨٦١- والناس مصدقون فيما رفعوا، ومن الحمّة الإمامُ أخلفه^(١٠).

٨٦٢- ومن حرص^(١١) عليه فلم يأكل من ثماره [إلا] أقل من خمسة أوسق حتى أصابتها الجائحة^(١٢).. فلا زكاة عليه^(١٣).

٨٦٣- ومن ادعى أن الحارص/ أخطأ عليه بعد أن يجد ويكيل.. حلف على ذلك وأسقط عنه^(١٤).

(١) في (أ): بلا نقط، في (ب): يجب.

(٢) في (ب): فيه.

(٣) كناية [ص ٨٥] من (ب).

(٤) في (ب): والجلبيان.

(٥) في (ب): والعزل.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): يؤخذ.

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (ب): حب.

(٩) الأم (٩٢/٣) المزني (ص ٧٣) الخلاصة (ص ١٩٢) المنهاج (ص ١٦٤) مغني المحتاج (٣٨٣/١ و ٣٨٦) كناية المحتاج (٧٣/٣) المجموع (٤٦٦/٥).

(١٠) استحباباً، فإن حلف.. خطاه، وإن نكل.. لم يجر على اليمين ولا زكاة عليه؛ لأن الأصح استحباب هذه اليمين، بل سائر أيمان الزكاة مستنونة. المزني (ص ٢٢٤) الخلاصة (ص ١٨٩) روضة الطالبين (٣٤٠/٢) حاشية الشرواني (٢٣٤/٣).

(١١) الحرص: حذر ما على التخل من الرطب ممراً. دقائق المنهاج (ص ١٦٥).

وحرص الرطب والعبس.. سنة. المجموع (٤٥٩/٥) المنهاج (ص ١٦٥).

(١٢) في (ب): جائحة. في (ج): حائجة.

(١٣) الأم (٨١/٣) المجموع (٤٦٢/٥).

(١٤) الأم (٨٦/٣) المزني (ص ٧٢) وقال: "مؤكد؛ لأنها زكاة هو فيها أمين" المجموع (٤٦٤/٥).

٨٦٤- وإن وجد فضلاً عما خرص^(١) عليه الخارص.. أذى زكاته^(٢).

٨٦٥- وإذا خرص الخارص فإنما يخرص بعد الإزهاء^(٣).

٨٦٦- ويطيف بالخلعة فيقدرها بسراً ثم يقدرها رطباً ثم يقدرها تمرًا^(٤).

٨٦٧- ويترك لرب الخائط قدر ما يأكل هو وأهله لا يخرص^(٥) عليه^(٦).

٨٦٨- ومن أكل من ثبله وهو رطب.. لم يحسب عليه مع العشر^(٧).

إن ادعى غلط الخارص بما يتعد وقوعه عادة من عالم بالخرص كالربيع.. لم يقبل؛ للعلم ببطان دعواه؛ لكن يُنقَض عنه القدر الممكن الذي لو اقتصر عليه.. قُبِل.

وإن ادعى غلطه بمحضل ويشد قدره كواحد في مائة أو نصف العشر.. قُبِل وحلف ندباً إن أثبهم -في الأصح-؛ لأن حيدته مُمكن، هذا كله إن تلف المخروص، وإلا.. أعيد كَيْلُه. المنهاج (ص١٦٦) تنقذ المحتاج (٢٦١/٣) مغني المحتاج (٣٨٨/١) نهاية المحتاج (٨٣/٣).

(١) في (ب): يخرص.

(٢) الأم (٨٦/٣) المجموع (٤٦٥/٥).

(٣) وهو بدو الصلاح. الأم (٨١/٣) المزي (ص٧٢) المجموع (٤٥٩/٥) المنهاج (ص١٦٥).

(٤) الأم (٨١/٣) المزي (ص٧٢) المجموع (٤٥٩/٥).

(٥) في (ب): يخرصه.

(٦) في المسألة قولان للشافعي؛

المعتمد المشهور: إدخال جميع النعل والنسب في الخرص ولا يترك للمالك شيئاً. المزي (ص٧٢) المنهاج (ص١٦٥).

وفي القدم واليوطي: يترك للمالك شئلة أو نخلات يأكلها أهله. المجموع (٤٦٠/٥) والمعرفة (٢٧٥/٣) وعزاه إلى البويطي.

وأما حديث: «إذا خرصتم.. فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث.. فدعوا الربع».. فحمله الشافعي رحمه الله -وتبعه الأئمة- على: تركهم له ذلك من الزكاة -لا من المخروص-؛ ليعرفه بنفسه على فقراء أقرابه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص، جمعاً بينه وبين الأدلة الطالبة لإسراج زكاة النسر والزيب. انظر: نهاية المحتاج (٨٠/٣) مغني المحتاج (٣٨٧/١)، وعزاه للبوطي في المجموع (٤٦٠/٥).

(١) في روضة الطالبين (٢٥٣/٢) «لا يجوز أن يأكل ولا يتصرف في شيء» أي: قبل الخرص.

وفي أسنى المطالب (٣٧٤/١) يجرم الأكل والتصرف قبل الخرص.

٨٦٩- والتمر كله [صنف] واحد، والزبيب صنف^(١).

٨٧٠- والقطنية لا يضم بعضها إلى بعض، كل شيء منها على حدة^{(٢) (٣)}.

٨٧١- والقمح على حدته، والشعير على حدته، والسلت على حدته^(٤).

٨٧٢- ولا يؤخذ في الصدقة: البردي^(٥)، وهو أجود التمر، ولا: مصران الفارة، ولا عذق بن حبيق^(٦)، وهو^(٧) أردأ^(٨) التمر^(٩)، ولا: الخشخاش، ويؤخذ الوسط: العجوة وما أشبهها^(١٠).

٨٧٣- ولا يحرص من الثمار إلا النخل والعنب^(١١)، يحرص عليهم (حين)^(١٢) يطيب^(١٣)

٨٧٤- ثم يخلى بينهم وبينه^(١٤).

(١) فيضم ردينه إلى حيدته. الأم (٨٤/٣) كفاية المحتاج (٧٤/٣) معني المحتاج (٣٨٤/١).

(٢) في (ب): حدته.

(٣) الأم (٩١/٣) معني المحتاج (٣٨٤/١).

(٤) كفاية المحتاج (٧٤/٣) معني المحتاج (٣٨٤/١).

(٥) هكذا في جميع النسخ، وهو كذلك في الأم، وفي شرح ألفاظ التنبيه (ص ١٧٩) الرقي: وهو أجود أنواع التمر.

(٦) في (أ) و(م): عذق برحيق، وهكذا صورها في (ب): **ولا يؤخذ في الصدقة**. وفي الأم (٧٨/٣) عذق بن حبيق.

(٧) في (ب): ولا.

(٨) في (ب): أردأ. في (م): أرد.

(٩) قال الأزهري: البردي والكبيس... من أجود تمران أهل الحجاز، والمغفور ومُصران الفار وعذق بن حبيق... من أردنها. انظر: الزاهر (ص ١٥٠).

(١٠) الأم (٧٨/٣).

إن كان الجنس الذي يملكه من الثمار والمحبوب نوعًا واحدًا.. أخذت منه الزكاة، فإن اختلفت أنواعه ولم يتعسر أن يأخذ الواجب من كل نوع بالخصصة.. أخذ من كل قسطه، فإن عسر ذلك.. فالصحيح أنه يُخرج من الوسط. الوجه (٧٤/٣) العزيز (٧٥-٧٤/٣) روضة الطالبين (٢٤٧/٢).

(١١) الأم (٨٧/٣) المجموع (٤٥٩/٥).

(١٢) في جميع النسخ: "حين".

(١٣) الخلاصة (ص ١٩٣) المنهاج (ص ١٦٥).

(١٤) الأم (٨٥/٣-٨٦).

٨٧٥- فإن أصابت الثمرة^(١) جاثحة بعد الخرص... فلا ضمان عليهم، وإن بقي خمسة أوسق فصاعداً.. ففيه^(٢) الزكاة^(٣).

٨٧٦- وإذا^(٤) كان الزرع والتمر^(٥) بين شركاء.. فهم^(٦) حلقاء، وعليهم^(٧) الزكاة، وإن لم يبلغ جميع ما لهم إلا خمسة أوسق^(٨).

٨٧٧- ولا زكاة في الفاكهة كلها رطبها ويابسها، ولا في البقول^(٩) ولا في قصب السكر، ولا في جوز، ولا في تين، ولا [في] لوز، ولا [في] جَلُوز^(١٠)، ولا حب كنان^(١١)، [وما أشبهها] ولا في زيتون، ولا لحلجان، ولا حب الفجل، ولا^(١٢) زيوفا، ولا في أنماها حتى يستقبل بها الحول^(١٣).

(١) في (ب): الثمر.

(٢) في (ب): فعلهم.

(٣) أي: فيما بقي. الأم (٨١/٣) المجموع (٤٦٢/٥).

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) في (ب): والتمر.

(٦) في (ب): شركائهم.

(٧) في (ب): فعلهم.

(٨) وهو الجديد المعتمد: وهذا في حلقة الاشتراك. الأم (٧٧/٣) المزني (٦٧).

وكذا حلقة الجوار على المعتمد وهو أصبح الوجهين -وقيل: القولين-. الخلاصة (ص ١٩٠) المجموع (٤٢٩/٥)

النهاج (ص ١٦٣) نهاية المحتاج (٦٢/٣) وهو ظاهر ما في المزني (ص ٦٧).

(٩) زاد هنا في (ب): ولا البقول، وهي تكرار.

(١٠) في (ب): جوز.

الجلُوز: البندق. المصباح المنير (٩٥).

(١١) ذكرها في (ب) بعد قوله: (ولا حب الفجل)، وذكر مكانها ما أضفته بين معقوفين.

(١٢) زاد هنا في (ب): حب.

(١٣) نهاية [ص ٨٦] من (ب).

(١) الأم (٨٦/٣-٨٨-٨٩) الخلاصة (ص ١٩٠) الوجيز (٥٠/٣) العزيز (٥١/٣) روضة الطالبين (٢٣١/٢-٢٣٢).

باب زكاة الفطر^(١)

٨٧٨- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: زكاة الفطر: صاع، بصاع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من الحنطة وغيرها^(٢)، عن كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، ذكر أو أنثى من المسلمين^(٣).

٨٧٩- وأستحب له أن يعث بذلك إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين^(٤) (٤٣/ب)^(٥)، فإن لم يفعل.. بعث به حين يطلع^(٦) الفجر من يومه.

٨٨٠- وإن أخرجته ففرقه.. أجزأ عنه^(٧).

٨٨١- ويخرجه البدوي والقروي^(٨).

٨٨٢- ويؤدي الرجل الحنطة إذا كان يأكل منها، والتمر والشعير^(٩) والذرة والأرز^(١٠) إن^(١١) كان يأكل منه^(١٢)، فإن اختلف أكله لهذه الأشياء.. أخرج من أكثر ما كان يأكل [منه]^(١٣).

(١) ملأه [٥٢/أ] من (ب).

(٢) الأم (١٧٠/٣).

(٣) الأم (١٦٠/٣) ١٦٧ (المزني (ص ٨٠).

(٤) في (ب): يوم.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧٣٧/٨) مفي المحتاج (٤١٦/١).

(٦) في (أ) و(ز): تطلع.

(٧) قال في الأم (١٧٦/٣) "وأختار قسم زكاة الفطر بنفسه على طرحها عند من تجمع عنده" (١٧٧/٣) "تليها

أنت بيدك أحب إلي من أن تطرحها" (١٨٠/٣).

(٨) الأم (١٧٢/٣).

(٩) في (أ) و(ز): والأرز أو الذرة.

(١٠) في (ب): إذا.

(١١) في (ز): منها.

(١٢) الأم (١٧١/٣) ١٧٤.

المتعمد: أن الواجب إخراجها من غالب قوت البلد، وقيل: قوت نفسه، وقيل: يتخير في الأجناس..

في الواجب من الأجناس المخرجة ثلاثة أوجه في المذهب:

١- أصحابها عند الجمهور: غالب قوت البلد.

٨٨٣- والخسطة والتمر... أحب الأشياء إلى^(١).

٨٨٤- ويخرج زكاة الفطر عن كل من يضمن نفقته؛ من ذلك: المرأة، وخادم لها واحد^(٢)، وعن مملوكه^(٣) غائبهم^(٤) وحاضريهم، إذا كانوا مسلمين^(٥).

٨٨٥- ومن كان من رقيقه أبقا... فعليه الزكاة؛ لأهم^(٦) في ملكه^(٧).

٨٨٦- وإذا كان للمرأة مالٌ وللولد^(٨) الصغار مالٌ... أخرج عن الصغار والكبار من أموالهم^(٩)، وأخرج الرجل عن امرأته، وعن خدامها إذا كانت أمة^(١٠).

٢- الثاني: يتعين قوت نفسه، قال النووي: وهو ظاهر نص الشافعي في "المختصر" و"الأم"؛ لأنه قال: "أدى مما يتقاته" والجمهور على تصحيح الأول، وتأولوا النص على ما إذا كان قوته قوت البلد، كما هو الغالب في العادة.

قلت: وهو ظاهر نصه هنا في البويطي. والله أعلم.

٣- الثالث: يتميز بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء، وإن كان غير قوته وغير قوت أهل بلده، لظاهر حديث أبي سعيد الخدري، وهذا الثالث حكاه الجمهور وجهاً، وحكاه القاضي أبو الطيب في "المجرد" والماوردي وآخرون قولاً للشافعي، قال الماوردي: نص عليه في بعض كتبه، وصححه القاضي أبو الطيب اختياراً لنفسه بعد أن نقل أن المذهب غالب قوت البلد. المجموع (٩٥/٦) روضة الطالبين (٣٠٣/٢) المنهاج (ص١٧٣) معني المحتاج (٤٠٦/١).

(١) في (ب): إلينا.

في الر والتمر وجهان؛ أحدهما: التمر أفضل وخير؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه، والثاني: الر أفضل قال الماوردي: وإليه ميل الشافعي، قال النووي: والمشهور: ترجيح الر مطلقاً. المجموع (٩٦/٦-٩٧). (٢) واحد فقط ليس أكثر، ويلزم المرأة تأدية الزكاة عن بقي من رقيقها. الأم (١٦٧/٣).

(٣) في (ب): مملوكهم.

(٤) في (ب) و(ز): غائبهم.

(٥) الأم (١٦٧/٣) المنهاج (ص١٧٢) معني المحتاج (٤٠٣/١).

(٦) في (ب): لأنه.

(٧) المجموع (١٠٨/٦) روضة الطالبين (٢٩٧/٢)

وفي الأم (١٦٣/٣) والمنهاج (ص١٧٢) ومعني المحتاج (٤٠٤/١) ذكر هذا الحكم في الغائب عنه.

(٨) جمع ولد.

(٩) الأم (١٦٣/٣).

- ٨٨٧- وليس على الرجل في عادمه -أجراً^(٦٢) كان أو أجرة- [زكاة الفطر]^(٦٣).
- ٨٨٨- قال [الشافعي]: والخزبة على رجل أهل الذمة البالغين^(٦٤).. دينار^(٦٥) دينار^(٦٦)، الغني والفقر سواء، كل من كان عنده.. أخذ^(٦٧) منه، ومن ليس^(٦٨) عنده.. كان ديناً عليه^(٦٩).
- ٨٨٩- والزمن والكبير في ذلك سواء^(٧٠).
- ٨٩٠- وقد روي [في ذلك] عن 'رسول الله'^(٧١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أخذ من نصارى اليمن^(٧٢)، ومن نصارى بآيلة^(٧٣) ديناراً ديناراً^(٧٤)، ولم يرو عنه أنه أمر في ذلك بحكمين في الموسر والمنعسر.

-
- (١) لا إن كانت حرة مستأجرة، أو أمة لغيرها. المجموع (٧٣/٦) روضة الطالبين (٢/٢٩٤).
- (٢) في (ب): أجرة.
- (٣) الأم (١٦٨/٣ و ١٧٠) "وان استأجر لآبته مريضاً...". معني المحتاج (٤٠٣/١) روضة الطالبين (٢/٢٩٤).
- جهات التحمل لأداء زكاة الفطر عن الغير.. ثلاث: ملك اليمين، والنكاح، والقرابة، وليس فيها الاستجارة. روضة الطالبين (٢/٢٩٣).
- (٤) العائلين الاحرار. الأم (٤١٣/٥) الخلاصة (ص٦٢٢) المنهاج (ص٥٢٥) معني المحتاج (٤/٢٤٥).
- (٥) في (أ) و(ز): ديناراً.
- (٦) وهذا أقلها. الأم (٤٢٦/٥) الخلاصة (ص٦٢٢) روضة الطالبين (١٠/٣١١) المنهاج (ص٥٢٦) نهاية المحتاج (٨/٩٢).
- (٧) في (ز): أحق.
- (٨) في (ب): لم يكن.
- (٩) الأم (٤٢٦/٥ و ٤٢٧ و ٤٧٣-٤٧٤) الخلاصة (ص٦٢٢) المنهاج (ص٥٢٦) معني المحتاج (٤/٢٤٦) نهاية المحتاج (٨/٩٠).
- (١٠) الأم (٤١٥/٥) المنهاج (ص٥٢٦) معني المحتاج (٤/٢٤٦).
- (١١) في (ب): النبي.
- (١٢) رواه أبو داود ك: الخراج، ب: في أخذ الجزية، (٣٠٣٨)، والترمذي ك: الزكاة، ب: زكاة البقر، (٦٢٣)، وحسنه، وابن حبان (١١/٢٤٤: ٤٨٨٦)، والحاكم (١/٣٩٨)، وصححه الألباني. وانظر: الأم (٥/٤٢٤).
- (١٣) في (أ) و(ز): بآيله، وفي الأم (٥/٤٢٤): بآيلة، وهكذا سورتها في (ب): **بآيلة**.
- (١٤) رواه الشافعي في الأم (٥/٤٢٥) ومن طريقه البيهقي (٩/١٩٥).

٨٩١- إلا أن تكون^(١) بلادهم افتتحت على صلح أن يؤدي انوسر [كذا] أو الفقير كذا، قال: وإن كان أكثر من دينار.. فيجوز^(٢)، والذي أخذ عُمُرُ عندنا على هذا المعنى، والله أعلم^(٣).

٨٩٢- وليس على نساء أهل الذمة^(٤) ولا صبياهم ولا عبيدهم حربة، فإذا بلغ الصبي.. استقبل حولاً من يوم يبلغ^(٥).

٨٩٣- ولا زكاة على النصارى في شيء، من أموالهم ولا كرومهم ولا مواشيهم ولا شيء من أموالهم^(٦).

٨٩٤- ولا يؤخذ منهم شيء في تجارتهم مما^(٧) اتجروا في أرضهم إلا الجزية التي تؤخذ^(٨) منهم^(٩).

٨٩٥- وإن اتجروا من بلد إلى بلد.. أُخذَ منهم ما صالحهم عليه الإمام^(١٠)، بعد أن يبيعوا^(١١).

(١) في (أ) و(ز): يكون. في (ب): بلا نقط.

(٢) ويستحب ذلك للإمام. انظر: الأم (٤١٣/٥) و(٤٢٦) الخلاصة (ص٦٢٤) روضة الطالبين (٣١٢/١٠) المنهاج (ص٥٢٦) معني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٣) الأم (٤٢٨/٥) المنهاج (ص٥٢٦) معني المحتاج (٢٤٨/٤).

التحريج: البيهقي (١٩٥/٩) ومالك في الموطأ (٢٧٩/١) (٤٣).

(٤) نهاية [ص٨٧] من (ز).

(٥) الأم (٤١٥/٥) الخلاصة (ص٦٢٤) المنهاج (ص٥٢٥) معني المحتاج (٢٤٥/٤).

(٦) الأم (٢٢/٥) وتقدمت في ك: الزكاة ف (١٨).

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (ز): يؤخذ.

(٩) الأم (٤٧٤/٥) الخلاصة (ص٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠).

(١٠) إن كان ترددهم للتجارة في غير الحجاز.. لم يؤخذ منهم شيء.

فإن كان في الحجاز.. أخذ ما صالحهم الإمام عليه؛ فإن لم يشترط عليهم.. لم يؤخذ منهم شيء.

الأم (٤٧٤/٥) ظاهراً أن لا فرق بين الحجاز وغيره، قال: "ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمتم في بلادكم واختلفتم ببلاد المسلمين غير تجار... وإن اختلفتم بتجارة على أن تؤدوا من جميع تجارتكم العشر إلى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة والمناجيم يبيع بلاد المسلمين كما شتمت إلا الحجاز".

الأم (٤٩٢/٥) كأنه خاص بالحجاز المزي (ص٣٧١-٣٧٢) الخلاصة (ص٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠).

٨٩٦- وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه أخذ منهم بالمدينة من القطبية: العشر ومن الخنطة: نصف العشر، وإنما هذا عندنا على موضع حسن النظر^(١) من^(٢) عمر واجتهاد منه ليكثر الحمل إلى المدينة^(٣)، وكذلك الأئمة^(٤) من بعده فصالحوهم^(٥) على ما رأوا^(٦).

٨٩٧- وقد روي عن عمر بن عبد العزيز^(٨) أنه أمر أن يؤخذ من كل عشرة: نصف دينار فإن نقصت... تركها^(٩).

٨٩٨- ويؤخذ منهم كلما اختلفوا، وإن اختلفوا في السنة مراراً إذا صالحهم^(١٠) على ذلك^(١١).

٨٩٩- [قال الشافعي:] وتجارُ الحرب يؤخذُ منهم ما صالحهم^(١٢) الإمام عليه^(١٣) في كل ما قدموا^(١٤).

(١) إن كان المشروط من الثمن... انتظر حتى يبيعه، بخلاف ما إذا كان المشروط من تجارته. روضة الطالبين (٣١٩/١٠) مغني المحتاج (٢٤٧/٤).

(٢) في (أ): الظن، وفي (ب): الصلوة.

(٣) في (ب): ومن.

(٤) الأم (٤٩١/٥) الخلاصة (ص ٦٢٥).

(٥) في (ب): الأئمة.

(٦) في (أ) و(ب): يصالحوهم، في (ب): فصالحوهم.

(٧) في (ب): روي.

(٨) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، القرشي، الأموي، أبو حفص، المدني، ثم الدمشقي، أمير المؤمنين حقاً، الخليفة الراشد الراشد، أشج بني أمية. أمه أم عامم بنت عامر بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالثوير، وولي الخلافة بعده، فعُدَّ مع الخلفاء الراشدين، توفي في رجب سنة (١٠١). انظر: سير أعلام النبلاء (١١٤/٥)، وتغذيب التهذيب (٢٤٠/٣).

(٩) رواه مالك في الموطأ (٢٥٥/١ : ٢٠) عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب له بذلك.

(١٠) في (ب): صالحوهم.

(١١) فإن لم يصالحهم على ذلك... فلا تؤخذ إلا مرة واحدة في السنة. المزي (ص ٣٧٢) الخلاصة (ص ٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠) مغني المحتاج (٢٤٧/٤).

(١٢) في (ب): صالح.

(١٣) في (أ) و(ب): عليهم.

٩٠٠- وقد قيل: العشر لا يزداد عليهم^(٢).

٩٠١- وَقَسَّمُ الصَّدَقَاتِ عَلَى الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ.. أَحَبُّ إِلَيَّ^(٣)، فَإِنْ أَعُوذُ^(٤) ذَلِكَ^(٥) فَوَضَعَهَا الْإِمَامُ أَوْ رِجَالُهُ فِي أَيِّ هَذِهِ الْأَصْنَافِ عَلَى رُوحِهِ الْإِحْتِهَادِ وَالطَّرْقِ.. أَجْزَأُهُ^(٦).

٩٠٢- وإيثار أهل الحاجة.. [أحب إلي].

٩٠٣- ويؤثر الرجل أقراره إذا كانوا معاصج ولم يكونوا ممن^(٧) يلزمه^(٨) نفقتهم، ويؤثرهم على غيرهم^(٩)، ويؤاسى^(١٠) غيرهم.

٩٠٤- وللصامِل الثمن^(١١) إذا كان إجارة مثله، [فإن كان]^(١٢) أكثر.. لم يُعْطَ^(١٣) إلا إجارة مثله]/^(١٤) أو^(١٥) قدر ما يرى الإمام على قدرِ عتائِهِ^(١٦) وأَجْرَائِهِ^(١٧)، ولا يجاوز به هو وأعوانه الثمن^(١٨)/^(١٩)/^(٢٠).

(١) المزني (ص ٣٧٢) روضة الطالبين (٣١٩/١٠) المنهاج (ص ٥٢٦) مفتي المحتاج (٢/٤٧٤).

(٢) والمتعمد جواز الزيادة. روضة الطالبين (٣١٩/١٠). وهل هذا قول أم حكاية؟

(٣) في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهِمَا وَالْمُؤَلَّفُونَ لِقُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْقَدِيرِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٥٠﴾ [التوبة].

(٤) أي: إن لم توجد جميع الأصناف الثمانية؛ فإنه يصرفها للموجود منهم.

(٥) في (ب): ذلك.

(٦) الأم (١٧٧/٣) و١٨١ و٢٠٦ روضة الطالبين (٣٢٩/٢) المنهاج (ص ٣٧٠).

(٧) في (أ) و(ب): من.

(٨) في (ب): يلزمهم.

(٩) الأم (١٧٧/٣) المجموع (٢١٠/٦) و٢٣٥.

(١٠) في (أ) و(ب): ويؤاسى.

(١١) أي: ثمن الزكاة، لأنه أحد مصارف الزكاة الثمانية، والتسوية بين الأصناف واجبة. المنهاج (ص ٣٧٠).

في (ب): الثمر. هكذا صورتها في (ب): ■.

(١٢) في المسطوط: يعطى.

(١٣) كناية [٥٢/ب] من (ب).

(١٤) في (ب): ر.

باب زكاة الفطر^(٦)

٩٠٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: زكاة الفطر [صاع] على الرجل أن يخرجها عن كل نفس.

٩٠٦- ويلزم الرجل عن كل من يموت: زوجته وخادم لها واحد وولده الصغار إلا أن يكون لهم مال فيخرج منه عنهم، وأما زوجته فيخرج^(٧) عنها وعن خادمها وإن كان لها مال، فهي خلاف ولده في هذا الموضع.

٩٠٧- ويخرج عن جميع رقيقه صغيرهم/ (ب/٤٤) وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم و[عن] مديريه^(٨) إن^(٩) كانوا مسلمين، وليس عليه في عبد كافر ولا في أمة كافرة.

٩٠٨- ويلزم من كان له رقيق، حضور^(١٠) وعُيُب، كانوا للحرارة^(١١) أو للخدمة؛ رجا رجعتهم^(١٢) أو لم يرج؛ وهو على أنه حي حتى يبلغ موته،^(١٣) وعليه^(١٤) أن يزكي عنه، ويزكي عن رقيق رقيقه، ويزكي عن أمهات أولاديه، وعن المعتقين إلى أجل^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): عتاه. في (ب): غناه.

(٢) في (ب): وإجرائه، وهكذا صورتها: والجواب.

(٣) هكذا صورتها في (ب): ■.

(٤) نهاية [ص ٨٨] من (ز).

بعد هذا في (ب): كتاب الصيام.

(٥) الأم (١٩١/٣) الملهذب (١٦٧/٦) المجموع (١٦٨/٦).

(٦) هذا الباب في (ب) في (أ/٨٤).

(٧) في (أ): بلا نقط، في (ز): فتخرج.

(٨) في (ب): مديريته.

(٩) في (ب): إذا.

(١٠) في (ز): حضور.

(١١) الأم (١٢٥/٣) المجموع (٧٦/٦).

(١٢) في (أ) و(ز): رجعت.

(١٣) نهاية [١/٨٤] من (ب).

(١٤) في (ب): وعلي.

٩٠٩- وَكُلُّ^(٣) مَنْ مَلَكَ أَوْ وَلَدَ لَهُ إِذَا كَانَ فِي مُلْكِهِ وَعِيَالِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ حَارٍ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَغَابَتْ^(٤) الشَّمْسُ [مِنْ] لَيْلَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ.. وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفَطْرِ^(٥).

٩١٠- وَلَوْ غَضِبَ رَجُلٌ عَبْدًا.. كَانَتْ الزَّكَاةُ عَلَى مَالِكِهِ^(٦).

٩١١- وَإِذَا وَهَبَ رَجُلٌ^(٧) لِرَجُلٍ عَبْدًا فِي شُعْبَانَ فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى هَلَ^(٨) هَلَالُ شَوَّالٍ.. أَوْقَفْنَا^(٩) زَكَاتَهُ؛ فَإِنْ أَقْبِضَهُ إِيَّاهُ.. زَكَاهُ الْمُوْهَبِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ إِيَّاهُ.. زَكَاهُ الْوَاهِبِ^(١٠).

٩١٢- وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ حِينَ هَلَ^(١١) هَلَالُ شَوَّالٍ.. فَالزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ؛ يُبْدَأُ بِمَا عَلَى الدِّينِ وَالْوَصَايَا^(١٢).

٩١٣- وَقَدْ قِيلَ: بِمَاصٍ^(١٣) هَا [أَهْلُ] الدِّينِ^(١٤).

سَنَ

(١) تَكَرَّرَتْ فِي (ب): إِلَى.

(٢) الْأَمُّ (١٦٣/٣) وَ١٦٧.

(٣) فِي (ب): نَكَلَ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز): غَابَتْ.

(٥) الْأَمُّ (١٦٣/٣) الْمُنْهَاجُ (ص ١٧٢) مَعْنَى الْخِجَابِ (٤٠٢/١) حَايَةُ الْخِجَابِ (١١٠/٣).

(٦) الْأَمُّ (١٦٤/٣).

(٧) فِي (ب): لِرَجُلٍ.

(٨) فِي (ب): أَهَلَ.

(٩) فِي (ب): وَقَفْنَا.

(١٠) كَذَا فِي الْأَمِّ (١٦٤/٣).

وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ فِطْرَتَهُ عَلَى الْوَاهِبِ. قَالَ فِي الْجُمُوعِ (١٠٤/٦): "لَوْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ فَعَبِلَ، فَأَهَلَ هَلَالُ شَوَّالٍ قَبْلَ الْقَبْضِ.. فَأُلْزِمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَفِطْرَتُهُ عَلَى الْوَاهِبِ، وَفِيهِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَنَّ الْمَلِكَ مُوقُوفٌ، وَيَتَبَيَّنُ بِالْقَبْضِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ بِالْعَقْدِ فَعَمِلَ هَذَا فِطْرَتُهُ عَلَى الْمَوْهَبِ لَهُ، هَكَذَا ذَكَرَ الْمُسَائِدَةُ الْمَارُودِي وَالْبَغَوِي وَغَيْرُهُمَا".

(١١) فِي (ب): أَهَلَ.

(١٢) فَسَقَوْهُ اللَّهُ فِي التَّرَكَةِ مُقَدِّمَةً عَلَى الدِّينِ. الْأَمُّ (١٦٨/٣) الْمَرْيُ (ص ٨١) الْعَزِيزُ (٥٥٣/٢) وَ(١٧٠/٣) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٠٠/٢) وَ(٣٠٦) الْجُمُوعُ (١٠٢/٦) وَ(٢٢٦) تَصْحِيحُ التَّنْبِيهِ (٢٠٩/١) أَسْنَى الْمَطَالِبِ

(٣٥٦/١) مَعْنَى الْخِجَابِ (٣/٣) حَايَةُ الْخِجَابِ (٧/٦).

(١٣) فِي (ب): بِه.

٩١٤- وَإِذَا هَلَكَ^(٧٧) هَالُ شَوَالٍ وعند الرجل قوته وقوت عياله يومه وليله وما يؤدي زكاة الفطر عنه وعنهم.. أداها^(٧٨) عنه وعنهم^(٧٩).

٩١٥- وَإِنْ^(٨٠) لم يكن عنده إلا ما يؤدي عنه أو عن بعضهم.. أداها^(٨١).

٩١٦- وَإِنْ لم يكن/ ^(٨٢) [له] إلا قوته وقوتهم.. فلا شيء عليه^(٨٣).

٩١٧- وَلَا بَأْسَ أَنْ يؤدي^(٨٤) زكاة الفطر عنه ثم يأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المنفروشات (والتطوع)^(٨٥).

٩١٨- وَيؤدي الرجل من أي قوت كان الأغلب عليه؛ من المحطأة، أو الشعر، أو الذرة، أو العلس، أو التمر، أو الزبيب^(٨٦).

٩١٩- وما أدى من هذه الأشياء عن زكاة الفطر.. أدى صاعاً^(٨٧).

٩٢٠- وَلَا يؤدي 'دقيقاً ولا سويقاً'^(٨٨).

(١) المذهب (٢٢٥/٦) العنز (٥٥٣/٢) والمجموع (١٧٠/٣) وروضة الطالبين (٢٠٠/٢) و(٣٠٦).

(٢) في (ب): أهل.

(٣) في (ب): أدى.

(٤) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) والمجموع (٦٥/٦).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (ب): إذا أهل.

(٧) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) والمجموع (٦٥/٦) وقال: "واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه ونقله صاحب الخاوي عن نص الشافعي"، قلت: هو نصه في الأم كما هو هنا أيضاً. والله أعلم.

(٨) نهاية [ص ٨٩] من (٢).

(٩) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) والمجموع (٦٥/٦).

(١٠) في (٢): يؤدي.

(١١) في النسخ الثلاث: وتطوع، ولعلها كتبت على السماع هكذا: وتَطَوَّع.

(١٢) الأم (١٦٦/٣) المزي (ص ٨١) والمجموع (١٠٥/٦).

(١٣) الأم (١٧٤/٣).

(١٤) الأم (١٧٤/٣).

٩٢١- ولا يؤدي قيمته^(٣).

٩٢٢- وإن^(١) أدى أهل البادية أقطاً.. أجزأ عنهم^(٥).

٩٢٣- ولا يجزئ أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصفه/ شعير^{(٧)(٦)}.

٩٢٤- وإن ولي الرجل قسمة^(٨) زكاة فطره.. قسمها^(٩) على ستة^(١٠) أسهم: الفقراء، والمساكين، وفي الرقاب -وهم المكاتبون- والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فأى^(١١) صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يجده.. فعليه ضمان حقه [فيها]^{(١٢)(١١)}.

(١) في (ب): سويّاً ولا دقيقاً.

(٢) الأم (١٧٢/٣) و(١٧٤) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٤/٦).

(٣) الأم (١٧٤/٣) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٤/٦).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (١٧٤/٣) المزني (ص٨٢).

المذهب: القطع بإجزاء الأقط؛ حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين [البخاري (١٥٠٦) مسلم (٩٨٥)] «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام... أو صاعاً من أقط» الحديث، وهو متفق عليه ولا معارض له، وقيل: في المسألة قولان، ثم المذهب الذي قطع به الجماهير: أنه لا فرق في أجزاء الأقط بين أهل البادية والحضر، وإن قال في الخلاصة (ص٢٠٥): "ولا يجوز الأقط إلا للبدوي" وقال الماوردي: "أهل الحضر لا يميزهم قولاً واحداً"، فهو شاذ فاسد مردود، كما قال الإمام النووي. المجموع (٩٢/٦).

(٦) في (ب): شعيراً.

(٧) الأم (١٧٥/٣) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٨/٦).

(٨) في (ب): قسم.

(٩) في (ب): قسمه.

(١٠) كذا في الأم (١٧٥/٣) و(١٧٧) وقال: لأن سهم العاملين وسهم المؤلفة سائقان، وفي الخلاصة (ص٤١٨): "يقسم الجميع على سبعة أسهم". قال في المجموع (١٦٥/٦): "إن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله.. سقط نصيب العامل، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين إن وجدوا، وإلا.. فالموجود منهم، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده، فإن تركه.. ضمن نصيبه، وهذا لا خلاف فيه، إلا ما سأتى -إن شاء الله تعالى- في المؤلفة من الخلاف".

(١١) في (ب): وأي.

(١٢) الأم (١٧٥/٣) و(١٧٧) المجموع (١٦٥/٦).

تنبيه: في الموضع الثاني من الأم قال: "فأي صنف من هؤلاء لم يبدئه... فعليه ضمان حقه منها" وفيها سقطه، لأن في الموضع الأول نفس هذه العبارة وفيها: "فأي صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يبدئه... فعليه ضمان حقه منها".

(١) بعد هنا في (ب) "الكسوف: قال الشافعي أحب أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف..."

كتاب الصيام^(١)

٩٢٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته، فإن غم عليكم.. فأكملوا العدة^(٢) ثلاثين^(٣)».

٩٢٦- ولا يصام رمضان ولا يفطر منه^(٤) بأقل من شاهدين^(٥)، حرّين^(٦)، مسلمين^(٧)، عدلين^(٨).

(١) بداية الكتاب في (٥٣/١) من (ب).

(٢) في (ب): العدد.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري ك: الصوم، ب: قول النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته، فإن غم عليكم.. فأكملوا العدة...» (١٩٠٧)، ومسلم ك: الصيام، ب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، (١٠٨٠).

(٤) في (ب): فيه.

(٥) في (ب): شهادة.

(٦) المصنف: أنه ثبت بواحد، كما هو نصه في القديم ومعظم كتبه في الجديد. انظر: المزي (ص٨٣) الخلاصة (ص٢٠٩) الحاوي (٤١٢/٣) المذهب (٢٨٣/٦) المجموع (٢٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٤٥/٢)، وسأيت في البويطي نص آخر يوافق المصنف.

وجاء في الأم (٢٣٢/٣) أن الشاهد الواحد يكفي، وبعدها بسطور: «قال الشافعي بقّد: لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان»، وفي الأم (١١٨/٨): «وأحبُّ إليّ لو صاموا بشهادة العدل، لأتمم لا مؤنة عليهم في الصيام؛ إن كان من رمضان. أقوّه، وإن لم يكن.. رجوت أن يؤجروا به... قال الربيع: رجع الشافعي بعد، فقال: لا يصام إلا بشاهدين».

وقال في المزي (ص٨٣): «ولو شهد على رؤيته عدلٌ واحدٌ... رأيت أن أقله للأثر فيه والاحتياط... قال: والقياس أن لا يقبل على مغيب إلا شاهدان» وذكر في (ص٨٦) أن للشافعي قولاً آخر: أن لا يقبل إلا عدلان.

وعزاه إلى البويطي في الحاوي الكبير (٤١٢/٣) والمذهب (٢٨٣/٦) والمجموع (٢٨٥/٦).

(٧) ويشترط أن يكونا رجلين أيضاً. انظر: المذهب (٢٨٤/٦) المجموع (٢٨٦/٦) أسنى المطالب (٤٠٩/١) مغني المحتاج (٤٢١/١) [ز].

(٨) الكافر والفاسق والمغفل لا يقبل قولهم فيه بلا خلاف. المجموع (٢٨٦/٦).

(٩) انظر: الأم (٢٣٢/٣) المزي (ص٨٣) الخلاصة (ص٢٠٩)، وحكاه عن البويطي الماوردي في الحاوي الكبير (٤١٢/٣)، ونقله عنه معزواً إليه في نبر المذهب (٢٦٩/٤).

٩٢٧- وإذا شهد على هلال شهر رمضان بعد أن أصبح الناس مفطرين.. أحبت أن يكف الناس عن الطعام ولزمهم أن يقضوا يوماً سواه^(١).

٩٢٨- وإنما أحبت لهم الإمساك^(٢) من غير^(٣) وجه؛ منها: اقتداء النساء والصبيان وحفظهم ذلك على أهل الاقتداء به، والمسافر يُمرُّ بالقوم يأكلون في رمضان ولا يعرف العلة، فيستحيز بذلك حرجتهم^(٤) وسوء القول فيهم^(٥) ولا يعرف عذرهم، ولا يعرف كل النساء والصبيان عذرهم.

٩٢٩- وإن أثبت^(٦) الشهادة على هلال شوال بعد أن أصبحوا صيماً.. فإن الناس يفطروا^(٧) أي^(٨) ساعة ثبتت الشهادة^(٩).

٩٣٠- ويصلون صلاة العيد إذا كان ذلك قبل الزوال، وإن لم تثبت^(١٠) الشهادة إلا بعد الزوال.. لم تصل^(١١) صلاة العيد بعد الزوال ولا من الغد^(١٢).

(١) الأظهر: وجوب الإمساك. المزي (ص ٨٤) وقال: "تعلية صيامه وإعادة"، الخلاصة (ص ٢١٧) الخاوي (٤٢١/٣) حاية المطلب (٥٥/٤) المهذب (٢٧٧/٦) المجموع (٢٧٨/٦) روضة الطالبين (٣٧٢/٢) بشري الكريم (٧٣/٢). وعزاه إلى البويطي في العزيز (٢٢٣/٣).

وعزاه الإمام في حاية المطلب (٥٥/٤) القول بعدم الوجوب إلى البويطي وحرمة.

(٢) في (ب): لغیر.

(٣) في (أ) و(ز): حرجتهم، في (ب): بلا نقط.

(٤) حاية [ص ٩٠] من (ز).

(٥) في (ب): ثبتت، بلا نقط.

(٦) في (ب): يفطرون.

(٧) في (ب): آية.

(٨) الأم (٢٣٢/٣) المزي (ص ٨٦) الخلاصة (ص ٢٠٩) المنهاج (ص) معني المحتاج (٣١٥/١).

(٩) في (أ): بلا نقط، هكذا موردها في (ب): بلجيبي، في (ز): ثبت.

(١٠) في (أ) و(ز): يصلي، في (ب): بلا نقط.

(١١) الأظهر: أنه يشرع قضاءها متى شاء في باقي اليوم، وفي الغد، وما بعده، ومن اتفق كسائر الرواتب.

المنهاج (ص ١٤٢) معني المحتاج (٣١٥/١).

واختار المزي (ص ٨٦) أنه لا يصلي من الغد كما هو قوله في البويطي.

٩٣١- إلا أن ثبت في هذا^(١) حديث^(٢).

٩٣٢- ومن رأى هلال شوال غاراً.. فلا يفطر، فإنما هو لليلة^(٣) التي تأتي^(٤).

٩٣٣- ولا صيام لمن لم يثبت الصيام قبل الفجر في التذرع والقضاء، ويجب ذلك في رمضان^(٥).

٩٣٤- ولا يجرئه^(٦) نية في أول الشهر/ (ب/ ٤٥) للشهر كله^(٧).

٩٣٥- ولا أحب أن يعمد^(٨) أحد صوم يوم الشك نافلة^(٩)، ومن كان يسرد الصوم^(١٠) أو كان يصوم أياماً جعلها لله على نفسه فوافق ذلك اليوم.. فلا بأس أن يصومه^(١١).

٩٣٦- ومن نواه لرمضان.. أجره^(١٢).

وانظر: الأم (٢٣٢/٣) وقال في (٢٣٣/٣): "أن يفعل المرء ما ليس عليه أحب إلي من أن يدع ما عليه وإن لم يكن الحديث ثابتاً" وفي المزي (ص ٨٦) "أحب إلي أن يصلي العيد من الغد لا ذكر فيه وإن لم يكن ثابتاً، قال المزي: وله قول آخر: أنه لا يصلي من الغد، وهو عندي أقسى..."

(١) في (ب): ذلك.


(٢) مخرج بعدم ثبوت حديث فيه في الأم (٢٣٣/٣) والمزي (ص ٨٦).

(٣) هكذا صورتها في (أ): لليلة، في (ب) و(ج): الليلة.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): يأتي.

(٥) سواء كانت رؤيته قبل الزوال أو بعده. الأم (٢٣٤/٣) المزي (ص ٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢).

(٦) الأم (٢٣٤/٣-٢٣٥-٢٣٥٩) و(٧١٥/٦) اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٥٠٨/٨) المزي (ص ٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢)...

(٧) في (ب): تحريه، هكذا صورتها في (ب): .

(٨) فعله في كل ليلة نية الصيام للغد. الأم (٧١٥/٦) المزي (ص ٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢).

(٩) في (ب): يعمد.

(١٠) المعتمد: ترم صيام يوم الشك بلا سبب، وعبارته تشعر بالكراهة فحسب، وعبارته في اختلاف الحديث (٢٥١/١٠): "فاختار أن يفطر الرجل يوم الشك" ونصه في المزي (ص ٨٤): "الذي أحب أن يفطر يوم الشك".

المهذب (٤٥٢/٦) المجموع (٤٥٣/٦) المنهاج (ص ١٨٢).

(١١) في (ب): الصيام.

(١٢) اختلاف الحديث (٢٥١/١٠) المزي (ص ٨٤) المهذب (٤٥٢/٦) المجموع (٤٥٣/٦) المنهاج (ص ١٨٢).

أسن الطالب (٤١٩/١) ثمة المحتاج (٤١٧/٣) مفتي المحتاج (٤٣٣/١) كفاية المحتاج (١٧٧/٣).

(١٣) الأم (٢٥٦/٣) اختلاف الجرائدين من الأم (٣٣٩/٨) المزي (ص ٨٤).

- ٩٣٧- وقد قيل: يعيده ^(١) وإن كان من رمضان ^(٢).
- ٩٣٨- والصيام في السفر.. أحب إلي، والقطر أوسع ^(٣) ^(٤).
- ٩٣٩- وقصر الصلاة في السفر.. أحب إلي ^(٥).
- ٩٤٠- [قال الشافعي]: وإذا طهرت الحائض في شهر رمضان فلا تُكف ^(٦) ^(٧) في بقية يومها عن الطعام، وتستتر ^(٨) بذلك خوف ^(٩) أن يراها من لا يعرف علنها ^(١٠) فينكر ذلك ^(١١).

ومحل الصحة: أن يظن كونه من رمضان، وأن يكون ظنه مستنداً إلى ما يحصل به الظن، كشهادة عبد أو امرأة أو صبي مميز راشد، فإن بان أنه من رمضان.. صح مومه.

أما إن لم يكن معتقداً أن غداً من رمضان، أو ظنه لكن لم يستند ظنه إلى ما يحصل به الظن به.. فلا يصح مومه. روضة الطالبين (٣٥٣/٢) المنهاج (ص١٧٩) شفة المحتاج (٣٩٣/٣) مغني المحتاج (٤٢٥/١) نهاية المحتاج (١٦١/٣-١٦٢).

قال في المذهب (٤٥٢/٦): "ولا يجوز صوم يوم الشك؛ لا روي عن عمار رضي الله عنه أنه قال: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فإن صام يوم الشك عن رمضان.. لم يصح، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا تستقبلوا الشهر استقبلاً» ولأنه يدخل في العبادة وهو في شك من وقتها فلم يصح، كما لو دخل في الظهر وهو يشك في وقتها" وفي المجموع (٤٥٣/٦): "قال أصحابنا: لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف".

- (١) في (أ) و(ز): يعيد.
- (٢) اختلاف البراقين من الأم (٣٣٩/٨) وفيه: "قال الربيع: قال الشافعي في موضع آخر: لا يجوز؛ لأنه صام على الشك".
- (٣) في (ب): واسع.
- (٤) الأ (٢٥٨/٣) اختلاف الحديث (٦٠/١٠) المذهب (٢٦٤/٦) المجموع (٢٦٥/٦) بشرى الكرم (٧٢/٢).
- (٥) اختلاف الحديث (٦٠/١٠) المذهب (٢١٨/٤) المجموع (٢١٩/٤).
- (٦) في (ب): تلف.
- (٧) زاد في (ب) هنا: في شهر رمضان.
- (٨) في (أ) و(ب): بلا نقط، في (ز): ويستتر.
- (٩) في (ب): خوفاً.
- (١٠) في (أ): هناك نقط فوق وثقت الحرف، هكذا موروثاً في (أ): بجلججاً، في (ب) و(ز): عليها.

٩٤١- ومن قدم مصرًا وهو مسافرٌ مفطرٌ.. فإنه في سعة من الفطر^(٦) به ما لم يجمع مقام^(٧) أربع^(٨).

٩٤٢- ومن صام في سفرٍ في رمضان.. فليس له أن يفطر^(٩)، وكذلك من أصبح في حضرٍ صائمًا ثم سافر.. فليس له أن يفطر^(١٠)، إلا أن ثبت حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أفطر في يوم الكديب^{(١١)(١٢)}.

(١) فلا يلزمها الإمساك، وهذا المذهب وبه قطع الجمهور، ونقل الإمام وغيره الاتفاق عليه. الأم (٢٥٥/٣) المزني (ص ٨٥) ونه: "ولو ترك ذلك كان أحب إلي" الخلاصة (ص ٢١٧) المذهب (٢٥٩/٦) روضة الطالبين (٣٧٣/٢) المجموع (٢٥٩/٦) وقال: "يستحب لها إمساك بقية" وكذا في بشرى الكريم (٧٢/٢).

(٢) في (أ): الفطر، في (ب): لفطر.

(٣) في (ب): إقامة.

(٤) أي: من قدم مصرًا غير بليد، فلا يلزمه إمساك بقية اليوم، ثم إن نوى مقام أقل من أربعة أيام.. فله الترخص بالفطر أثناء مقامه، وإن نوى مقام أربعة فأكثر.. فلا يُلْجَلْ له الترخص بالفطر. المجموع (٢٦٧/٦). [ز] ولا يلزم الإمساك لمن قدم بِلْدَهُ مسافرًا مفطرًا. الأم (٢٥٥/٣) المزني (ص ٨٥) الخلاصة (ص ٢١٧) المذهب (٢٦٧/٦) المجموع (٢٦٧/٦).

(٥) أي: أن من نوى الصيام في السفر وشرع فيه.. فلا يجوز له الترخص بالإنفطار، وهذا بخلاف المصنف الذي قطع به الأصحاب وقال النووي: نص عليه الشافعي، وفي المسألة احتمال للشريازي والإمام أنه: لا يجوز، قال في روضة الطالبين (٣٧٠/٢): "هذا الاحتمال الذي ذكره نص عليه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ في «الويعطي» لكن قال: لا يجوز الفطر إن لم يصح الحديث بالفطر، وقد صح الحديث، والله أعلم". نهاية المطلب (٥٢/٤) المذهب (٢٦٤/٦) المجموع (٢٦٥/٦) بشرى الكريم (٧٢/٢).

(٦) الأم (٢٥٦/٣) المزني (ص ٨٥-٨٦) وكان المزني قد اختار أن له الفطر، واستدل بفعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه صام في عمره إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه ثم أفطر وأمر من صام معه بالإنفطار [متفق عليه]، وحكي رجوع المزني عن هذا، وأنه قال للكتبة: خطوا عليه، ثم تَبَيَّنَ له أن كراع الغميم على مسيرة ثمانية أيام من المدينة، فالمراد بالحديث أنه صام أيامًا في سفره، ثم أفطر لما كان في كراع الغميم، فلا وجه للاستدلال بالحديث. انظر: نهاية المطلب (٥٣/٤) المجموع (٢٦٦/٦).

(٧) قال البخاري: الكديب: ماءٌ بين عُسفانَ وقُدَيْبَ.

(٨) "قال الربيع: وفي كتاب غير هذا من كتبه «إلا أن يصح حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أفطر بالكديب أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقبم» ٨١. من الأم (٢٥٦/٣).

- ٩٤٣- ولا يقطر المسافر إلا في سفر يكون ثمانية وأربعين^(١) ميلاً^(٢).
- ٩٤٤- قال: ومن أصبح صائماً متطوعاً في حضر أو سفر ثم أفطر... فلا شيء عليه^(٣).
- ٩٤٥- ولا بأس بالسواك للصائم بالليل والنهار^(٤) ^(٥).
- ٩٤٦- ومن تسحّر في يوم غائم في شهر رمضان فعلم^(٦) أن ذلك في الفجر... فعليه القضاء^(٧)، ويمسك عن الطعام في ذلك اليوم^(٨).

والحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري كذا: الصوم، ب: إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر، (١٩٤٤)، ومسلم كذا: الصيام، ب: جواز الصوم والقطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية....، (١١١٣).
لكن ليس فيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان متعباً فأصبح صائماً ثم سافر فأفطر، بل كان هذا بعد خروجه من المدينة بأيام.

- (١) في (ب): وأربعون.
- (٢) المزني (ص ٨٥) وفيه: ستة وأربعين ميلاً، وتقدم بيان الجمع بينهما. وانظر: المجموع (٢٦٥/٦).
- (٣) الأم (٢٥٩/٣) المزني (ص ٨٧-٨٨) الخلاصة (ص ٢١٥) المهذب (٤٤٦/٦) المجموع (٤٤٦/٦).
- (٤) نهاية [ص ٩١] من (ز).
- (٥) ما نص عليه الشافعي في الأم (٢٥٤/٣) والمزني (ص ٨٧) هو كراهة السواك للصائم بالتشيء، وأطبق عليه الأصحاب - وفسروه بما بعد الزوال -، وحكى أبو عيسى الترمذي في سننه [٩٥/٣] كذا: الصوم، ب: ما جاء في السواك للصائم، (٧٢٥) عن الشافعي غير ذلك فقال: "ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أوّل النهار ولا آخره، وكره أحمد وإسحاق السواك آخر النهار". وعلق النووي في المجموع (٣٣٠/١) على حكاية الترمذي هذه فقال: "وهذا الثقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل، وبه قال المزني وأكثر العلماء، وهو المختار".

قلت: نصّه هنا يفيد عدم الكراهة، فتبين أن نقل الترمذي ليس بغريب، بل هو نصه في البويطي، وهو اختيار المزني والنووي -رحم الله الجميع-. والله أعلم.

انظر: شرح تنقيح اللباب (ص ٦٨).

- (٦) في (أ) و(ز): ويعلم.
- (٧) الأم (٢٣٨/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص ٨٣) المهذب (٣٥٧/٦) البيان (٥١٢/٣) المجموع (٣٢٦/٦) روضة الطالبين (٣٦٣/٢) المنهاج (ص ١٨١) شرح تنقيح اللباب (ص ١٠٨).
- نقطة الطلاب (ص ١٠٨).
- (٨) شرح تنقيح اللباب (ص ١٠٨) خفة الطلاب (ص ١٠٨) بشرى الكريم (ص ٧٣/٢).

- ٩٤٧- وكذلك صيام قضاء رمضان والنذر... بمسك ويقضيه^(١).
- ٩٤٨- وإن كان متطوعاً.. مضى على صيامه ولا قضاء عليه^(٢).
- ٩٤٩- وللصائم أن يحتجم، وتركه أحب إلينا^(٣) (١).
- ٩٥٠- ومن ذرعه القيء.. فلا قضاء عليه، ومن استقاء طائعاً فعليه القضاء^(٤).
- ٩٥١- ومن كان عليه صومٌ [من] رمضان فلم يقضه وهو مطبق للقضاء^(٥) حتى دخل عليه رمضان آخر.. فليصمه، ثم يقضي ما عليه، ويقطع عن كل يوم فرط فيه^(٦) مسكيناً مداً من حنطة، إلا أن يكون كان مرضه متصلاً/ ولم يمكنه القضاء.. فعليه القضاء ولا إطعام عليه^(٨).
-
- (١) المتمدن: أن الإمساك من خواص رمضان، فلا إمساك على من تعدى بالإفطار في نذر أو قضاء، ولم أر خلافاً في كتب المذهب، بل حكى النووي في المجموع الإتيان عليه، ولم أر نصاً للشافعي في المسألة غير ما في البوطي. العزيز (٢٢٢/٣) المجموع (٣٥٩/٦) روضة الطالبين (٣٧١/٢) المنهاج (ص١٨٤) شفة الطلاب (ص١٠٨). [ب]
- (٢) لم أجد أحداً فرق بين الصيام الواجب والنفل في هذه المسألة. [ز]
- وهناك مسألة قرية منها هي: من صام نافلة بنو من النهار قبل الزوال، فهل يشترط خلو أول النهار -قبل النية- عن الأكل والجماع وغيرها من المفطرات؟ وجهان، أحدهما: يشترط، قال النووي وهو المنصوص، والثاني: لا يشترط، فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المفطرات، ثم نوى.. صح صومه وهذا الوجه محكي عن ابن سريج وابن جرير الطبري، وحكاه أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب وجهاً مخرجاً من قبلي ابن جرير الطبري. المجموع (٣٠٧/٦).
- (٣) (ب) في: إلي.
- (٤) الأم (٢٤٢/٣) اختلاف الحديث (١٩٢/١٠) المزني (ص٨٦-٨٧) المنهاج (ص١٨١ و١٨٢) مغني المحتاج (٤٣٦ و٤٣١/١).
- (٥) الأم (٢٤٢/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٤/٨) المزني (ص٨٤) المنهاج (ص١٨٠) مغني المحتاج (٤٢٧/١) كفاية المحتاج (١٦٤/٣).
- (٦) (ب) في: القضاء.
- (٧) كفاية [٥٣/أ] من (ب).
- (٨) الأم (٢٦١/٣) المزني (ص٨٦) المنهاج (ص١٨٤) شفة المحتاج (٤٤٤-٤٤٥).

٩٥٢- ومن وطئ في شهر رمضان متعمداً.. فعليه القضاء^(١)، والكفارة: عتق رقبة؛ فإن لم يجد.. فصيام شهرين متتابعين؛ فإن لم يستطع.. فإطعام ستين مسكيناً، مداً لكل مسكين^(٢).

٩٥٣- ومن أفطر في رمضان.. فعليه القضاء^(٣).

٩٥٤- [وقد قيل: عليه الكفارة]^(٤).

٩٥٥- ومن قُبِلَ أو نُظِرَ فأدام النظر أو لمس بيده.. فلا شيء عليه^(٥)، وأحب له أن يكون حصوراً في صيامه^(٦).

٩٥٦- وإن^(٧) أمدى [من] شيء من ذلك أو أودى^(٨).. فلا قضاء عليه^(٩)، ولا ينبغي أن يعرض صيامه لهذا 'وما أشبهه'^(١٠).

(١) المذهب: وجوب القضاء، وقيل: فيها ثلاثة أقوال، أمصحها: الوجوب، والثاني: لا يجب، والثالث: إن كفر بالصوم لم يجب وإلا وجب، وهذا الثالث حكاة بعضهم وجهاً لا قولاً، ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم نوجب عليها الكفارة، كما قال الإمام.. وفي المزي (ص ٨٤) "فعليهما القضاء، والكفارة واحدة عنه وعنهما" المنهاج (ص ١٨٥). المجموع (٣٦٢/٦)
قال في الأم (٢٥٠/٣): "وتحتل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام، ويحتل أن يكون الصيام مع الكفارة، ولكل وجه، قال: وأحب أن يُكفَر من قدر، وأن يصوم مع الكفارة".

(٢) الأم (٢٤٩/٣-٢٥٠). اختلاف مالك والشافعي من الأم (٦١٩/٨-٦٢٠). اختلاف الميراثين من الأم (٣٤٠/٨). المزي (ص ٨٤) الخلاصة (ص ٢١٧) المذهب (٣٦١/٦ و ٣٦٣) المجموع (٣٦٣/٦ و ٣٦٦) المنهاج (ص ١٨٥).

(٣) الأم (٢٥٢/٣) المزي (ص ٨٤) الخلاصة (ص ٢١٦) المنهاج (ص ١٨٣).
(٤) هنا حكاية من الإمام الشافعي لمذهب غيره، وهو مذهب الحنفية والمالكية، وأشار إليه في الأم (٢٥٢/٣) بقوله: "قال بعض الناس". انظر: بدائع الصنائع (٩٨/٢) تبيين الحقائق (٣٢٧/١) الشرح الكبير للدردير (٥٢٧/١).

ومصرح في الأم (٢٥٢/٣) والمزي (ص ٨٤) بأن الكفارة لا تكون إلا على الجماع. وانظر: الخلاصة (ص ٢١٦-٢١٧) المنهاج (ص ١٨٥).

(٥) إن لم يترل، فإن أنزل.. فعليه القضاء فقط لا الكفارة، إلا إن كان أنزل بسبب النظر فحسب فإنه لا يفطره.
الأم (٢٤٦/٣ و ٢٥٤) اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٧/٨) المزي (ص ٨٤ و ٨٥) المنهاج (ص ١٨١) كثر الراغبين (٥٨/٢) تنفة المحتاج (٤٠٩/٣) مغني المحتاج (٤٣٠/١) نهاية المحتاج (١٧٣/٣).

(٦) الأم (٢٤٦/٣ و ٢٥٤).

٩٥٧- [قال الشافعي:] وإذا رأيت المرأة الطهر من الليل فلم تغتسل^(٩) حتى أصبحت.. اغتسلت وصامت وأجزأها ذلك اليوم^(١٠).

٩٥٨- ومن وطئ أهله قبل الفجر في رمضان فلم يغتسل إلا بعد الفجر.. فلا شيء عليه^(١١).

٩٥٩- ومن وطئ بعد الفجر.. فعليه القضاء والكفارة^(١٢).

٩٦٠- وفي كتاب البويطي^(١٣): ومن شك، ووطئ في الفجر أم لا، أو: أكل في الفجر أم لا.. فلا شيء عليه حتى يستيقظ، فإن^(١٤) استيقظ.. فعليه القضاء^(١٥).

٩٦١- وإذا خافت المرأة على ما بي بطنها.. فلتقطر، وتقص من بقعها، ولا إطعام عليها، وهي^(١٦) كالمريض^(١٧).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): أودى.

(٣) النجم الوهاج (٣٠٥/٣) شفة المحتاج (٤٠٩/٣) حاشية الشرواني (٤٠٩/٣) [ز].

(٤) في (ب): وشبهه.

(٥) في (أ): بلا نقط، في (م): يغتسل.

(٦) روضة الطالبين (٣٦٨/٢) النجم الوهاج (٣٢٣/٣) معنى المحتاج (٤٣٥/١) كناية المحتاج (١٨٢/٣)، وهو مفهوم ما في الأم (٢٤٥/٣).

(٧) لكن يستحب له الغسل قبل الفجر. الأم (٢٤٤/٣) و٢٤٥ اختلاف الحديث (١١٨٧/١٠-١٨٨) المزني (ص٨٣) روضة الطالبين (٣٦٨/٢) النجم الوهاج (٣٢٣/٣).

(٨) اختلاف الحديث (١٨٩/١٠) المزني (ص٨٤).

(٩) لا أدري ما وجه ذكر هذا؛ إلا لأن يكون من قول أبي حاتم فيما فاته من الكتاب ولم يسمعه من الربيع، أو لم يقرأه عليه، ورواه في نسخ البويطي الأخرى، أو نحو ذلك، والله تعالى أعلم.

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) انظر في مسألة الأكل: الأم (٢٣٨/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص٨٣ و٨٤) روضة الطالبين (٦٤/٢).

وفي مسألة الجماع: المزني (ص٨٣) أسنى المطالب (٤٢٥/١) المجموع (٣٧٤/٦).

(١٢) كناية [ص٩٢] من (م).

(١٣) المعتمد: وجوب القعدة، كما في الأم (٢٦١/٣) المزني (ص٨٤) روضة الطالبين (٣٨٣/٢).

٩٦٢- وإذا كانت المرأة ترضع^(١) فحافت على ولدها.. أفطرت وقضت وأطعمت لكل^(٢) يوم مسكيناً مداً^(٣)؛ لأنها أفطرت بعلّة غيرها^(٤).

٩٦٣- وأحب للشيخ الكبير الذي لا يقوى على الصيام [وللستعشى].. الإطعام عن كل يوم مسكيناً^(٥) مداً^(٦).

٩٦٤- قال: ومن أغشى عليه أيام من شهر رمضان.. فلا يجزي ذلك عنه؛ وإن لم يأكل فيها، وعليه القضاء^(٧).

(١) في (أ) و(م): ترضع، وتقطها بحتانية وفوقانية جميعاً.

(٢) في (أ) و(م): كل.

(٣) وجنسه جنس زكاة الفطر. روضة الطالبين (٣٨٠/٢).

(٤) الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على أنفسهما.. أفطرتا وقضتا، ولا فدية عليهما كالمرضع، وهذا لا خلاف فيه.

وإن خافتا على أنفسهما وولديهما.. فكذلك، بلا خلاف.

وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما.. أفطرتا وقضتا بلا خلاف، فأما الفدية.. فتجب على المرضع كما هو

في الأم (٢٦١/٣) والمزني (ص٨٤) والبيوطي هنا.

وفي وجوها على الحامل قولان: المعتصم: باتفاق الأصحاب وجوها، وهو نصه في الأم والمزني.

ونص في البيوطي: على عدم وجوها على الحامل.

واختار المزني: أن لا كفارة عليهما، وقال: "كيف يكفر من أبيع له الأكل والإنطار، ولا يكفر من لم يبع له

الأكل، فأكل وأفطر". المجموع (٢٧٣/٦) روضة الطالبين (٣٨٣/٢). ر: حاية المطلب (٤٣/٤).

سأني نص للبيوطي ظاهره خلاف ما قرره هنا، وسأني في باب اختلاف مالك والشافعي أن الشافعي يقول في

المرأة إذا خافت على ولدها: تقطر وتقضي وعليها الفدية.

(٥) في (ب): مسكين.

(٦) يعني أن الفدية مستحبة لا واجبة، لكن المعتصم: وجوب الفدية كما في الأم (٢٦١/٣) والمزني (ص٨٧)

ومسحه في المهذب والمجموع (٢٦٠/٦). [خ]

وعزا القول باستحباب الفدية إلى البيوطي الإمام في حاية المطلب (٦١/٥) والنووي في المجموع (٢٦١/٦) فقال:

"وهذا الذي ذكرناه من صحيح وجوب الفدية متفق عليه عند أصحابنا، وبه قال جمهور العلماء، وهو نص

الشافعي في المختصر وعامة كتبه، ونصه في القدم وحرمة من الجديد.. أن لا فدية عليه، وقال البيوطي: هي

مستحبة".

٩٦٥- وإن أغصي عليه بعد الفجر من يوم كان نوى صيامه.. أجزأه ذلك اليوم للنية التي كانت قبل الفجر، ولإطلاق الفجر وهو مفيق^(٢).

(١) معتمد، وهذه مسألة: من نوى الصوم من الليل ثم أغصي عليه جميع النهار. انظر: المزي (ص ٨٥) المجموع (٣٨٤/٦) الحاوي (٤٤١/٣)، وفيه قول يخرج من النوم: أنه يصبح، خرجته واعتباره المزي وغيره من أمسأبنا، لكنهم قالوا إن استمر إغماءه أكثر من يوم.. فهو في اليوم الثاني وما بعده ليس بصائم، لأنه لم ينو في الليل.

(٢) غير معتمد، والمعتمد والأظهر: أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من ناره. وهذه مسألة: من نوى الصيام من الليل، وأغصي عليه بعض النهار دون بعض، واختلت نصوص الشافعي فيها، واختلت طرق الأمسأب في التعبير عنها، والمذهب -وهو الطريق الأصح الأشهر-: أن في المسألة قولان ووجهان:

أظهرها وهو المعتمد عند محققي أمسأبنا: أنه إن أفاق في جزء من النهار.. صح صومه، وإلا.. فلا، وسواء كان ذلك الجزء أول النهار أو غيره، وهذا هو نص الشافعي في باب الصيام في المزي (ص ٨٥).

وفي قول: تشترط الإفاقة في أول النهار. وهو نصه هنا في البويطي وفي كتاب الظهار من الأم (٧١٥/٦) وفي كتاب الظهار من المزي (ص ٢٨١) وعزاه للبويطي في المذهب والمجموع.

وفي وجه -خرجته ابن سريج-: تشترط الإفاقة في طرفي النهار.

وفي وجه -خرجته ابن سريج أيضاً-: تشترط الإفاقة في جميعه، كاللقاء من الحيض، ونسب بعضهم إلى قول الشافعي، لأنه قال في اختلاف العراقيين -أبي حنيفة وابن أبي ليلى- من الأم (٣٣٩/٨): "وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يوم فذهب عقله أو حاضت المرأة، فقد قيل: على الرجل عتق رقبة، وقيل: لا شيء عليه، فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة، وذلك أن السفر شيء يحدث فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشيء يحدث"، ففسروا ذهاب العقل بالإغماء، بل نقل صاحب المذهب (٣٨٣/٦) عنه في اختلاف العراقيين أنه قال: "إذا كانت مائة فأغصي عليها أو حاضت.. بطل مومها"، ولم أجد هذا النص، والظاهر أنه نقل النص -الذي نقلته قبل قليل- بالمعنى أو بالوساطة فتشرف، قال في المجموع (٣٨٤/٦) -حاكياً عن قال إن للشافعي قول واحد في المسألة: "وتأول هذا القائل التصيين الآخرين؛ فتأول نصه في «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» على أن بطلان الصوم عائد إلى الحيض عامة لا إلى الإغماء، قالوا: وقد يفعل الشافعي مثل هذا، وتأول الماوردي (٤٤٣/٣) تأويلاً آخر، وهو: أن المراد بالإغماء هنا الجنون".

قلت: التأويل الأول لا يمتثل النص؛ فإنه ذكر الرجل مريضاً في الحكم ولا يتصور تعلق الحيض به، وأما التأويل الثاني.. فهو صحيح، بل هو الظاهر؛ لأنه قال: (ذهب عقله) خلافاً لما ينقل عنه أنه صرح بالإغماء. والله أعلم.

٩٦٦- ومن جن في رمضان أو وسوس أو حبل أو عته.. فلا قضاء عليه^(١)، ومن صبح منهم في يوم من رمضان قبل أن تغيب^(٢) الشمس.. كذلك (٤٦/ب) لا قضاء عليه^(٣).

٩٦٧- وكذلك الصبي يحتلم في [يوم من] رمضان، والنصراني يسلم.. فلا^(٤) قضاء عليهما^(٥).

٩٦٨- وفي كتاب البويطي: ومن (حاصت)^(٦) من النساء.. أفطرت، ولا قضاء عليها للصلاة، وعليها قضاء الصيام^(٧).

٩٦٩- قال الشافعي: ومن احتلم في رمضان محارماً من غير جماع.. فلا شيء عليه^(٨).

٩٧٠- ولا يصوم أحد يوم النحر ولا يوم الفطر ولا أيام من: ثلاثاً^(٩) بعد يوم النحر^(١٠).

انظر: المزني (ص٨٥، ٢٨١) الخلاصة (ص٢١٤) الخاوي (٤٤١/٣-٤٤٢) المهذب (٣٨٣/٦-٣٨٤) المجموع (٣٨٤/٦-٣٨٥) روضة الطالبين (٣٦٦/٢) المنهاج (ص١٨٢).

(١) إن كان ذلك يوماً كاملاً أو أياماً كاملة.. لم يصح صومه بلا خلاف. انظر: المجموع (٣٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢)

ولا قضاء عليه. انظر: المهذب (٢٥٥/٦) المجموع (٢٥٥/٦) المنهاج (ص١٨٣).

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط، في (ج): يغيب.

(٣) من جن في بعض النهار.. بطل صومه على المذهب. وقيل: إنه كالإغماء، فيه الخلاف السابق. الخلاصة

(ص٢١٣) المهذب (٣٨٤/٦) المجموع (٣٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢).

ولا قضاء عليه. انظر: المهذب (٢٥٥/٦) المجموع (٢٥٥/٦) وعزاه إلى البويطي.

(٤) في (ب): لا.

(٥) في (أ) و(ب): عليهما.

(٦) أي: لا قضاء عليهما لذلك اليوم، ويستحب لها الإمساك في بقية. وعزاه إليه في المهذب (٢٥٧/٦)

والمجموع (٢٥٨/٦) وقال إنه الصحيح المنصوص في البويطي وحرمة. [ز].

(٧) في النسخ: حاض.

(٨) المزني (ص٨٥) الخلاصة (ص٢١) روضة الطالبين (٣٦٥/٢) المنهاج (ص١٨٢) مغني المحتاج (٤٣٢/١)

أسنى الطالب (١٠٠/١).

(٩) اختلاف الحديث (١٨٩/١٠) المزني (ص٨٣).

(١٠) في (ب): ثلاثة.

(١١) الأم (٢٦٢/٣) المزني (ص٨٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢).

٩٧١- ولا بأس أن يسرد^(١) الصيام إذا أفطر الأيام^(٢) التي لم يمس رسول الله ﷺ عن صيامها؛ الفطر والأضحى وأيام التشريق^(٣).

٩٧٢- ومن كان^(٤) عليه صيام شهرين متتابعين؛ فإن كانت امرأة فحاضت.. فإنها إذا طهرت وصَلَّتْ ذلك بالشهرين^(٥)، وإن^(٦) أفطرت بعد طهرها قبل أن تُصِلَ قضاء^(٨) الأيام التي حاضت فيها.. ابتدأت الشهرين^(٩)، وإن^(١٠) مرضت أو^(١١) مرض الرجل.. ابتدأ^(١٢) ولم يُصِل^(١٣).

٩٧٣- ولا يجب فرض الصوم^(١٤) على الصبي حتى يحتلم، ولا الجارية حتى تغيض، ويجب أن يؤمرا بذلك إذا أطاقاه^(١٥) قبل الحلم^(١٦).

(١) في (ب): يسرد.

(٢) في (ب): أيام.

(٣) عزاه للبويعي في المجموع (٤٤١/٦-٤٤٢) وذكر أنه مذهب جماهير العلماء. ر: المذهب (٤٤٠/٦) روضة الطالبين (٣٨٨/٢) المنهاج (ص١٨٦). [ز]

(٤) في (ب): كانت.

(٥) في (أ) و(ز): الشهرين.

(٦) أي: تَبَتَّ على ما مضى، فالحيض لا يقطع التتابع. المزني (ص٢٨٠) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (أ) و(ز): قضت.

(٩) لأن الإنظار بلا عذر يقطع التتابع. الأم (٧١٣/٦) المزني (ص٨٤ و٢٨٠) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (ب): و.

(١٢) مطبوسة في: (ب).

(١٣) فالنظر بعذر المرض يقطع التتابع على الأظهر وهو الجديد. الأم (٧١٣/٦) المزني (ص٢٨٠) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(١٤) في (ب): الصيام.

(١٥) في (ب): أطاقا.

(١٦) المنهاج (ص١٨٣) مغني المحتاج (٤٣٦/١).

٩٧٤- ومن وطئ في شهر رمضان كله.. فعليه قضاءه، وعليه لكل يوم كفارة، ولو لم يطقاً [فيه] إلا يوماً^(١) واحداً^(٢).. / كانت عليه الكفارة^(٣).

٩٧٥- ومن احتقن.. فعليه القضاء إذا وصل إلى جوفه، ومن استعط^(٤) فوصل إلى الدماغ.. فعليه القضاء؛ لأن الدماغ جوف^(٥).

٩٧٦- ومن توضع فمضمض^(٦) فوقع^(٧) الماء في حلقه.. فلا شيء عليه^(٨).

٩٧٧- وكذلك من احتحل فوصل الكحل إلى حلقه^(٩).

(١) في (أ) و(ز): يوم.

(٢) في (أ) و(ز): واحد.

(٣) نهاية [ص ٩٣] من (ز).

(٤) الأم (٢٥٠/٣) الخلاصة (ص ٢١٦) روضة الطالبين (٣٧٨/٢).

(٥) في (ب): استعط.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص ٨٦) روضة الطالبين (٣٥٧/٢).

(٧) في (ب): فتمضمض.

(٨) في (ب): ووقع.

(٩) إذا فمضمض فستن الماء إلى جوفه، أو استنشق فستن إلى دماغه؛ فإن كان ناسياً للصوم.. لم يفسد بخال، وإلا.. فاللهيب: أنه إن بالغ فيهما.. أفطر، وإلا.. فلا،

وقيل: يفسد مطلقاً، ونقله المزني (ص ٨٦) واختاره، وقيل: لا يفسد مطلقاً، ولعلهم أخذوه من نصه هنا.

العزير (١٩٩/٣ - ٢٠٠) روضة الطالبين (٣٦٠/٢) نفة المحتاج (٤٠٦/٣).

والمذهب المعتمد: هو معنى قوله في اختلاف العراقيين من الأم (٣٤١/٨): "لا يلزمه أن يعيد [يعني: صومه] حتى يكون أحدث شيئاً من ازدياد أو فعل فعلاً ليس له دسل به الماء جوفه، فأما إذا كان إنما أراد المضمضة فسبقة شيء في حلقه بلا إحداث ازدياد تعتمد به الماء إلا إدخال النفس وإخراجها.. فلا يجب عليه أن يعيد الصوم، وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه" قال في المزني (ص ٨٦): "فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف في المضمضة وهو عامد فأكفر لصومه.. أفطر".

ر: الخلاصة (ص ٢١٣): "ولو سبق ماء المضمضة.. لم يضر على أصح القولين"

(١٠) أي: لا يفسد. الأم (٢٥٤/٣) اختلاف العراقيين من الأم (٣٣٩/٨) المزني (ص ٨٦) الخاوي (٤٦٠/٣) روضة الطالبين (٣٥٧/٢).

٩٧٨- وكذلك من غطس^(١) في الماء فوصل إلى حلقة؛ لأن الغطس^(٢) عمدًا ونزول الماء بالغلبة له^{(٣)(١)}.

٩٧٩- ومن أكل ساهيًا في رمضان.. فلا قضاء عليه،/(٥)(٦).

٩٨٠- ومن أكل وهو يظن أن الشمس قد غربت في يوم غيم، أو الفجر لم يطلع.. فعليه القضاء، [ولا كفارة عليه]^(٧).

٩٨١- ومن أكل أو وطئ وهو يظن أن الفجر لم يطلع.. فعليه القضاء ولا كفارة عليه^(٨).

٩٨٢- ومن وجب عليه قضاء رمضان؛ فإن فرقه.. أجزأه^{(٩)(١٠)}.

(١) في (ب): عطس، في (ز): عطسن.

(٢) في (ب): العطس.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) المزني (ص ٨٦) روضة الطالبين (٣٥٨/٢) نهاية المحتاج (١٦٨/٣).

(٥) نهاية [٥٣/ب] من (ب).

(٦) الأم (٢٤٣/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥-٧١٦) المزني (ص ٨٤) روضة الطالبين

(٣٦٣/٢).

(٧) إن استيقن أنه أكل بعد الفجر أو قبل الغروب، وإلا.. فلا.

(٨) إن استيقن أنه أكل أو وطئ بعد الفجر أو قبل الغروب، وإلا.. فلا.

(٩) قال في المزني (ص ٨٦): "ومتتابعًا أحب إلي"، وكذا في أسنى المطالب (٤٢٣/١).

(١٠) بعد هذا في (ب): (السنّة في الإعتكاف).

باب في الصيام^(١)

٩٨٣- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا شهد رجلان في آخر رمضان على رؤية الهلال بالنهار [كان] قبل الزوال أو بعده.. فلا يفطروا^(٢)، وهو - والله أعلم - هلال الليلة المستقبلية.

٩٨٤- ولا يصام رمضان إلا بنية^(٣)، واحتج بحديث حفصة^(٤).

(١) هذا الباب في نسخة (ب) في (٨٧/ب).

(٢) في (أ) و(ز): يفطر.

(٣) ويشترط أن يبيتها من الليل.

(٤) هي أم المؤمنين، حفصة بنت عمر بن الخطاب، تزوجها رسول الله ﷺ بعد عائشة سنة ثلاث من الهجرة، روت عن النبي ﷺ وعن عمر، وروى عنها: أخوها عبد الله، وابنه حمزة، وزوجته صفية بنت أبي عبيد، وآخرون، كانت صوامة قواماً، قيل: ماتت لما بايع الحسن معاوية وذلك في جمادي الأولى سنة إحدى وأربعين، وقيل: بل بقيت إلى سنة خمس وأربعين. انظر: الاستيعاب (١٨١/٤)، الإصابة (٨٥/٨).

(٥) عن النبي ﷺ: «من لم يبيت الصيام من الليل.. فلا صيام له».

أخرجه النسائي ك: الصيام: ب: ذكر اختلاف الناقلين لخير حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (٢٣٣٤)، وأبو داود ك: الصيام: ب: النية في الصيام، (٢٤٥٤)، والترمذي ك: الصوم، ب: لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (٧٣٠)، وابن ماجه ك: الصيام، ب: ما جاء في فرض الصوم من الليل، والخيار في الصوم، (١٧٠٠)، وأحمد (٥٣/٤٤: ٢٦٤٥٧)، وابن خزيمة (٢١٢/٣: ١٩٣٣).

وروي عنها موقوفاً ومرفوعاً، قال البخاري في التاريخ الأوسط (٧٩١/٢): "غير المرفوع أصح".

وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

قال الحافظ: "واختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ... الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه، وقال الترمذي: الموقوف أصح، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وقال النسائي: الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه، وقال أحمد: ماله عندي ذلك الإسناد، وقال الحاكم في الأربعين: صحيح على شرط الشيخين، وقال في المستدرک: صحيح على شرط البخاري، وقال البيهقي: رواه ثقات إلا أنه روي موقوفاً، وقال الخطابي: أسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة ثقة مقبولة، وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخير قوة، وقال: الدارقطني: كلهم ثقات". ١. من التلخيص الخبير (٤٠٧/٢-٤٠٩)، وقال في بلوغ المرام (١٩٨: ٥٣٢): "مال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان".

وصحح رفعه النووي في المجموع (٣٠١/٦)، وكذلك الألباني في الإرواء (٢٥/٤).

٩٨٥ - وكذلك^(١) النذر وقضاء رمضان^(٢).

٩٨٦ - فأما التطوع.. فلا بأس^(٣).

٩٨٧ - وإن^(٤) جامع يوماً^(٥) فكفر ثم جامع يوماً آخر.. كفر، وكذلك إن لم يكفر؛ فلكل يوم كفارة؛ لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي^(٦).

٩٨٨ - وإن^(٧) جامع صبية لم تبلغ أو بهيمة.. فكذلك^(٨).

٩٨٩ - وإن جامع في يوم واحد مراراً.. فكفارة واحدة^(٩).

٩٩٠ - ومن أتى امرأته في دبرها أو بهيمة أو تلوط.. أفسد صومه وكفر مع الإنم بالله في المحرم الذي أتى مع فساد الصوم^(١٠).

٩٩١ - وما داوى^(١١) به فرجه^(١٢) من رطب أو يابس فخلص إلى جوفه.. فطره وقضى إن^(١٣) داوى وهو ذاكر لصومه عامداً لإدخاله في جوفه^(١٤).

(١) في (ب): حديث.

(٢) ويشترط أن يبيتها من الليل.

(٣) أي: فيجزيه أن ينويه في النهار، لا أن يترك النية بالكلية. الأم (٢٥٩/٣) المزني (ص٨٣).

وهل يشترط أن تكون نية قبل الزوال، فلا تصح بعده؟ قولان:

الأظهر: الاشتراط، وهو المنصوص في القدم وفي معظم كتبه الجديدة كالزمزني (ص٨٣).

الثاني: لا يشترط، فتصح نيته بعد الزوال وفي النهار كله. وهو نصه في حرملة واختلاف علي وابن مسعود من الأم

(٥٠٨/٨).

المجموع (٣٠٦/٦) روضة الطالبين (٣٥٢/٢) المنهاج (ص١٧٩).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) نهاية [٨٧/ب] من (ب).

(٦) الأم (٢٥٠/٣) بحروفه، الخلاصة (ص٢١٦) روضة الطالبين (٣٧٨/٢) المنهاج (ص١٨٥).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) الأم (٢٥٠/٣) بحروفه، المزني (ص٨٤) الخلاصة (ص٢١١) روضة الطالبين (٣٧٧/٢).

(٩) بلا خلاف في المذهب. المهذب (٣٦٩/٦) المجموع (٣٧٠/٦). [ج].

(١٠) الأم (٢٥٤/٣) بحروفه إلا قليلاً، المزني (ص٨٤) روضة الطالبين (٣٧٧/٢).

(١١) في (أ): وما داوى، في (م): داوى، في (ب): داوا.

٩٩٢- 'وإن' (٥) صام في السفر ثم أراد أن يفطر^(٦).. فليس ذلك له، 'وأمر' - والله أعلم - الشيء^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الناس بالفطر بالكديد لما يستقبلون^(٨)، ليس ليومهم^(٩) فيه صيام، إلا أن يصح الحديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفطر في يوم هو^(١٠) فيه صائم.

٩٩٣- ولو أن مقيماً نوى الصوم من قبل الفجر ثم عرج بعد الفجر مسافراً.. لم يفطر يومه ذلك؛ لأنه قد دخل في الصوم مقيماً.

٩٩٤- وإن زاد الصوم من مرض المريض شدة زيادةً بيّنة.. أفطر، وإن كانت زيادة خفيفة^(١١).. لم يفطر^(١٢).

٩٩٥- والحامل إذا خافت على ولدها.. [أفطرت]، وكذلك المرضع إذا أضر بولدها^(١٣) إضراراً^(١٤) يئناً، فأما ما كان من ذلك محتملاً.. فلا يفطر صاحبه^(١٥).

(١) هكذا مورثها في (أ): قَسِيحَةٌ، في (م): قَرَسَةٌ، في (ب): فَرَسَةٌ. في الأم (٢٥٤/٣): قَرَسَةٌ، في المزي (ص ٨٦) جرحه.

(٢) في (ب): إِذَا. وكذلك في الأم.

(٣) ليس في: (م). في الأم عامدٌ.

(٤) الأم (٢٥٤-٢٥٥/٣) بنحوه. المزي (ص ٨٦) داوى جرحه. روضة الطالبين (٣٥٦/٢-٣٥٧).

(٥) في (ب): فَإِنْ.

(٦) ليس في: (م)، ومقدار السقط يساوي سطرًا كاملاً من (أ) مما يدل أن ناسخ (م) قد نقلها من (أ) وانتقل نظره إلى السطر التالي. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ) و(م): أَمَرَ اللَّهُ أَعْلَمَ، وأمر النبي.

(٨) نهاية [ص ٩٤] من (م).

(٩) كتبت في (أ) و(م) هكذا: ليومهم.

(١٠) في (ب): وهو.

(١١) في (ب): محتملة. وكذا في الأم.

(١٢) الأم (٢٦٢/٣) بنحوه - المزي (ص ٨٤) المنهاج (ص ١٨٣) معني المحتاج (٤٣٦/١) نهاية المحتاج (١٨٥/٣).

(١٣) في الأم: بلبنها.

(١٤) هكذا مورثها في (أ): بِجِلْدِهِ بِصَرَفٍ.

(١٥) الأم (٢٦٢/٣) بنحوه. المزي (ص ٨٤).

٩٩٦- على كل واحدٍ من هؤلاء.. القضاء، وإطعامُ مسكينٍ مِثْلًا عن كل يومٍ إذا كان ذلك بسبب أولادهما، (٤٧/ب)^(١).

٩٩٧- فإن^(٢) كان بعلغٌ في أبدانِهما من مرضٍ أو غيره.. فعليهن^(٣) القضاء ولا كفارة^(٤) (٥).

٩٩٨- وإذا استعطى الرجل [السعوط] فوصل السعوط إلى دماغه.. فطره؛ لأن الرأس جوفٌ.

٩٩٩- وكذلك إن احتقن فوصلت^(٦) إلى جوفه.. فطره.

١٠٠٠- فإن^(٧) ازدرد عامداً أشياء مما تغذى^(٨) به الأبدان أو لا تغذى^(٩) به [الأبدان]، أو

يأكله^(١٠) الناس أو لا يأكلوه^(١١)، مثل الحصا والدينار والدرهم واللوزة بقشرها والجوزة بقشرها^(١٢) والفسق بقشره وأشباهه^(١٣).. فطره جميع ذلك^(١٤).

١٠٠١- وإن أكل ساهياً.. فلا قضاء عليه.

١٠٠٢- ويقضى رمضان متتابعاً^(١٥) أحب إلي، فإن فرقه وفرق صوم الكفارة.. أجزأه.

(١) يقصد المرضعات دون الحوامل، وإن كان اللفظ موهماً ومشكلاً، لكنه صرح في ف (٣٧) بعدم وجوب القدية على الحامل، وأما على المرضع فحسب، فليتهم هذا النص في ضوء النص السابق، وعلى كل حال فالعتمد: أن القدية على الجميع.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): فعليهن.

(٤) في (ب) زيادة: صدقة.

(٥) المجموع (٢٧٤/٦).

(٦) في (ب): فوصل.

(٧) في (ب): إن.

(٨) في (ب): بلا نقط وآخرها ياء.

(٩) في (أ) و(م): يغذى، في (ب): بلا نقط، وآخرها ياء.

(١٠) في (ج): يأكل.

(١١) في (ب): يأكلونه.

(١٢) في (ب): والجوز بقشره.

(١٣) في (ب): وأشباهها.

(١٤) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزي (ص ٨٦) المنهاج (ص ١٨٠) نهاية المحتاج (١٦٥/٣).

١٠٠٣- وإن وطئ في قضاء رمضان.. فليس عليه كفارة^(١).

١٠٠٤- ولا يفطر إلا في سفر يكون ثمانية وأربعين ميلاً مما^(٢) تقصر^(٣) فيه الصلاة.

١٠٠٥- فإن نوى مقام أربع في موضع في^(٤) سفره.. أم^(٥).

باب السنة في الاعتكاف^(٦)

١٠٠٦- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: اعتكف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العشر الأوسط من رمضان ثم قال: ومن كان اعتكف معي فليعتكف في العشر الأخير^(٧) فإني قد أريتها ثم أُسيئها^(٨).

١٠٠٧- [قال الشافعي:] فمن أراد الاعتكاف.. دخل المسجد الذي يعتكف [فيه] قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف^(٩) فيها^(١٠)؛ إلا أن يكون في ذلك حديث.. فيتبع.

١٠٠٨- ولا بأس بالاعتكاف في أول الشهر^(١١) ووسطه وآخره، وآخره أحب إلي.

(١) في (ب): اتباعاً.

(٢) الأم (٢٥٢/٣) المزني (ص ٨٤) حيث قال: "ولا كفارة إلا بالجماع في شهر رمضان" المجموع (٣٧٨/٦).

(٣) في (ب): فيما.

(٤) في (أ) و(ب): يقصر.

(٥) في (ب): من.

(٦) بعد هذا في (ب): وإذا قال الرجل لعبده إن يعتك فأنت حر فإذا باعه بيعاً ليس يبيع خيار أو أقل بشرط فهو حر حين عقد البيع... الخ.

(٧) هذا الباب في (ب) موجود في (٥٤/١).

(٨) نهاية [ص ٩٥] من (٢).

(٩) البخاري (٢٠٢٧) لك: الاعتكاف، ب: الاعتكاف في العشر الأخير. و (٢٠١٨) مسلم (٢٧٦١) لك: الصيام، ب: فضل ليلة القدر، ورواه الشافعي في المزني (ص ٨٩) عن مالك مستنداً.

(١٠) في (ب): الإعتكاف.

(١١) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(١٢) يعني: شهر رمضان.

١٠٠٩ - فمن اعتكف في أول الشهر^(١) أو وسطه.. فليخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه، وإن اعتكف كذلك آخر الشهر.. فلا يتصرف حتى يشهد العيد مع المسلمين؛ كذلك أحب إلي^{(٢)(٣)}.

١٠١٠ - واعتكاف العشر الأواخر أحب إلي؛ لما برؤى فيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أن ليلة القدر فيها^(٤) ^(٥).

١٠١١ - وللرجل أن يعتكف/ يوماً واحداً 'وأكثر من ذلك وأقل'^(٦) ^(٧).

١٠١٢ - ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام.. 'وقى بها'^(٨)؛ لأنه نذر طاعة^(٩) ^(١٠).

١٠١٣ - والصيام في الاعتكاف أحب إلي، ومن^(١١) أفطر.. فلا شيء عليه؛ لأن الاعتكاف لو كان لا يجوز إلا بصيام.. لما جاز لأحد أن يعتكف في رمضان؛ لأن صيام رمضان واجب بغير اعتكاف، فهذه الحجة تُبين أنه^(١٢) يجوز بغير صيام^(١٣).

(١) في (ب): شهرة.

(٢) في (ب): له.

(٣) الأم (٢٦٥/٣) لكنه لم يذكر أن الأحب إليه أن يخرج بعد صلاة العيد، وذكر استحباب إحياء ليلة العيد في غير هذا الموضع من الأم، وقد سبق في الويعطي، وهو مذكور في روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(٤) انظر الحديث السابق في أول الباب.

(٥) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(٦) في (ب): وأقل من ذلك وأكثر.

(٧) روضة الطالبين (٣٨٩/٢) المنهاج (ص ١٨٧).

وفي الأم (٢٦٥/٣) ما يفيد ذلك حيث قال: "ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أياماً ولا وجوب اعتكاف.. متى شاء انصرف" وكذلك في المزني (ص ٩٠).

وذكر في الأم (٢٦٧/٣) أن من قال: لله علي أن أعتكف يوم قدوم فلان، فقدم فلان في أول النهار أو آخره.. أنه يعتكف ما بقي من النهار، وهو يفيد جواز اعتكاف أقل من يوم.

(٨) في (ب): وفاته.

(٩) في (ب): وطاعة.

(١٠) الأم (٢٦٦/٣) المزني (ص ٩٠) المنهاج (ص ١٨٨) المجموع (٥٠١/٦).

(١١) في (ب): فإن.

١٠١٤- وأحب إلي أن لا يعتكف أحدٌ إلا في المسجد الذي يُجْمَعُ فيه^(٢)، فإن اعتكف في غيره.. أجزأه.. ويخرج إلى الجمعة؛ لأنها فريضة^(٣)، وإلى أداء كل فرض لله عزَّ وجلَّ وجب عليه^(٤)، ثم يعود إلى معتكفه إلا أن يكون في المسجد^(٥)؛ لأن الاعتكاف نافلة والقرائن أولى.

١٠١٥- ولا يعود المعتكف مريضاً [إلا أن يكون في المسجد]^(٦).

١٠١٦- ولا يصلي على جنازة إلا أن يصلي عليها على باب المسجد^(٧).

١٠١٧- ولا يدخل البيت^(٨) إلا لحاجة الإنسان^(٩).

١٠١٨- ولا يخرج حاجة إلا أن [لا]^(١٠) يكون له من يأتيه، أو [لا] يكفيه طعامه.. فلا بأس أن يخرج [فيه]^(١١).

(١) في (أ) و(م): بأنه.

(٢) انظر: الأم (٢٦٧/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٩٣/٢).

(٣) أي: تصلي فيه الجمعة، الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٩٨/٢).

(٤) يجب الخروج لصلاة الجمعة، وهل يبطل به الاعتكاف؟

الأظهر: أنه يبطل لإمكان الاعتكاف في المسجد الجامع. كما في الأم (٢٦٥/٣) والمزني (ص ٩٠ و ٩١) والجموع (٥٤١/٦) وروضة الطالبين (٤٠٩/٢).

والقول الثاني: لا يبطل، كما هو في البوطي هنا، وحكاه عنه صاحب المذهب (٥٤٠/٦-٥٤١) وقال: "قال في البوطي: لا يبطل، لأنه خروج لا بد منه فلا يبطل بالاعتكاف، كالحج لقضاء حاجة الإنسان، وقال في عامة كتبه: يبطل لأنه يمكن الاحتراز من الخروج بأن يعتكف في الجامع، فإذا لم يفعل بطل اعتكافه، كما لو دخل في صوم الشهرين المتتابعين في شعبان فخرج منه بصوم رمضان".

وقال في المجموع (٥٤١/٦): "اتفق الأصحاب على أن الأصح انقطاع التتابع وطلان اعتكافه، وهو المشهور من نصوص الشافعي".

(٥) في (ب): وجب الله عليه.

(٦) أي: إن خرج من مسجده الذي يعتكف فيه لمسجد آخر ليصلي فيه الجمعة فلا بأس أن يبقى فيه بعد الصلاة؛ لأنه مكان يصلح للاعتكاف.

(٧) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٤٠٩/٢).

(٨) يعني: ويكون هو في المسجد. الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٤٠٩/٢).

(٩) في (ب): بيتاً.

(١٠) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠).

١٠١٩- ولا يجوز لتجارة^(٢).

١٠٢٠- ولا بأس أن^(٣) يعقد المعتكف النكاح له ولغيره^(٤).

١٠٢١- ولا يجوز الاعتكاف بشرط^(٥) ^(٦).

(١) الأم (٢٦٥/٣) "وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه". وخوّه في المزي (ص ٩٠) وفي روضة الطالبين (٤٠٥/٢): "ويجوز الخروج للأكل على الصحيح المنصوص". المهذب (٥٣١/٦) "ويجوز أن يمضي إلى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه، وقال أبو العباس: لا يجوز، فإن خرج بطل اعتكافه؛ لأنه يمكن أن يأكل في المسجد فلا حاجة له إلى الخروج، والمنصوص هو الأول؛ لأن الأكل في المسجد ينقض المروءة فلم يلزمه" قال في المجموع (٥٣١/٦): "قال الشافعي في الأم والمزي: له الخروج من المسجد إلى منزله للأكل وإن أمكنه في المسجد، فقال بظاهر النص جمهور الأصحاب، وقال ابن سريج: لا يجوز له الخروج للأكل وحكاه الماوردي عنه وعن أبي الطيب بن سلمة، وحمل نص الشافعي على من أكل لقما إذا دخل بيته مختاراً لقضاء الحاجة ولا يقيم للأكل، وجعله كعبادة المريض، وخالفهما جمهور الأصحاب وقالوا: يجوز الخروج للأكل والإقامة في البيت من أجله على قدر حاجته، وهذا هو الصحيح عند الأصحاب؛ لما ذكره الأصحاب، واتفق أصحابنا على أنه لا يجوز له الإقامة بعد فراغه من الأكل كما اتفقوا على أنه لا يجوز له الإقامة بعد فراغه من قضاء حاجته لعدم الحاجة إلى ذلك، واتفق أصحابنا على أنه يجوز له الأكل في مروره لقضاء الحاجة".

(٢) لأنه خروج بلا عذر وهو مناف لمعن الاعتكاف. وانظر: روضة الطالبين (٤٠٤/٢).

(٣) في (ب): بأن.

(٤) انظر: الأم (٢٦٧/٣) المزي (ص ٩١) روضة الطالبين (٣٩٢/٢).

(٥) المعتمد: أنه يصح الاشتراط في الاعتكاف كما في الأم (٢٦٥/٣) والمزي (ص ٩٠) وروضة الطالبين (٤٠٢/٢) وقال في المجموع (٥٦٦/٦): "... صح شرطه على المذهب، نص عليه في المختصر، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق، ومنهم المصنف في التنبيه، إلا صاحب التوقيف والخناطي فحكيا قولاً آخر متافداً أنه لا يصح شرطه؛ لأنه مخالف لمقتضاء فبطل، كما لو شرط الخروج للجماع فإنه يبطل بالاتفاق، وتابعهما على حكاية هذا القول الشاذ إمام الحرمين وغيره من المتأخرين، وهو غريب ضعيف، وهو مذهب مالك والأوزاعي، ودليل المذهب أنه إذا شرط الخروج لعارض فكأنه شرط الاعتكاف في زمان دون زمان، وهذا جائز بالاتفاق".

قلت: القول الثاني الذي وُحيفَ بالغرابة والشذوذ! هو نصه في البريعي، فالطريق الصحيح هو حكاية القولين، لا القطع بالصحة، إلا إن ثبت أن «لا» زائدة. والله تعالى أعلم.

(٦) كُتِبَ في هامش (أ) (م): «وجدت في نسخة أخرى: (ويجوز الاعتكاف بشرط) وهذا عندي والله أعلم خطأ من الكاتب. ا.هـ».

١٠٢٢- ويتكلم المعتكف في العلم ويكتبه ويقرأ القرآن^(١) ويكتب حاجته إلى من أحب، ويجلس مع أصحابه في المسجد، وأفضل ذلك [كله] الاشتغال باعتكافه: الذكر والصلاة^(٢).

١٠٢٣- وللرجل أن يعتكف فوق ظهر المسجد وفي المنارة وفي البيت يكون في المسجد^(٣).

١٠٢٤- [قال الشافعي: ويخط^(٤) في المسجد إن شاء]^(٥).

١٠٢٥- وإن^(٦) اعتكف في موضع رباط.. فإن جاء نغير.. خرج؛ لأن الخروج إليه فرض، والاعتكاف نافلة، فإذا انقضى النغير.. رجع فأتم اعتكافه الذي جعله على نفسه، وإن^(٧) لم يكن نغير^(٨).. لم يخرج؛ يترك الخروج إن شاء الله.

١٠٢٦- قال أبو يعقوب: وإذا حاضت المرأة في اعتكافها [أو مرضت] أو مرض الرجل في اعتكافه؛ فإن كان عليه نذر أيام بغر عينها بعثكفها.. فإنه لا يعتد^(٩)/(٤٨/ب) بأيام المرض ولا يعتد^(١٠) بأيام الحيض، ويكملان العدد الذي نذراه؛ لأنه نذر طاعة^(١١)، وإن كانا^(١٢) إنما نذرا هذه

زاد في هامش (٢) بَسَطَ مُتَالِفٌ: «أقول: ليس هذا خطأ من الكاتب بل حذف (لا) هو الصواب والموافق لما في الأم والمختصر. ١٠٥».

(١) نهاية [ص ٩٦] من (٢).

(٢) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠).

(٣) المجموع (٥٠٥/٦)، وقال في (٥٣٤/٦) بعد أن نقل عن البويطي صحة الاعتكاف في المنارة: "هذا محمول على منارة في رحة المسجد أو بابها إليها".

(٤) هكذا صورتها في (ب): ^{بخط}، والتبت كما في الأم والمزني.

(٥) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠).

(٦) في (ب): ومن.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): نغيراً.

(٩) في (ب): يعيد.

(١٠) في (ب): يعيد.

(١١) البيان (٥٩٠/٣) و ٥٩٢.

روضة الطالبين (٤٠٨/٢) و روضة الطالبين (٤٠٩/٢) نحتاج مراجعة أكثر.

(١٢) في (ب): كان.


الأيام بعينها؛ فإن صحّا في بقية منها وطهرت^(١) المرأة.. رجعا ما بقي منها شيء^(٢)، وإن^(٣) لم يبق منها.. 'فلا قضاء عليها'^(٤) /^(٥).

١٠٢٧- قال أبو يعقوب: ومن وطئ امرأته في اعتكافه ليلاً [كان] أو حازراً أو وطئت المرأة في اعتكافها.. فقد 'أثماً بما'^(٦) ينقض اعتكافهما^(٧)، وكان عليهما قضاء ما بقي؛ كانت أياماً^(٨) بعينها أو لم تكن^(٩)، يُتِمَّانِ العدة التي^(١٠) نذراها [وأوجبها] على أنفسهما^(١١).

(١) في (أ) و(م): فطهرت.

(٢) في (ب): شيئاً.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): "قضاء غيرها بدلاً منها"، هكذا صورتها في (ب):  ..

(٥) المعتمد: أنه إن فاتت ما عيئ.. لزمت قضاؤه. البيان (٥٨٣/٣) المجموع (٥١٦/٦) روضة الطالبين (٤٠٢/٢).

(٦) نهاية (١/٥٤) من (ب).

(٧) في (أ) و(م): أسيا ولا ينقض، وهكذا صورتها في (م): أشياء لا ينقض، والثبت من (ب) وإن كان يتمل أن يكون النص في (ب): (أثماً وما ينقض)، لكن لا معنى له، وما أثبتناه هو ما يقتضيه الإجماع على بطلان الاعتكاف بالجماع، وهكذا صورتها في (ب): فقد المباشرة بالجماع.

(٨) قال النووي في المجموع (٥٥٤/٦): "إن جامع المعتكف ذاكراً للاعتكاف عائلاً بتمرعه.. بطل اعتكافه بإجماع المسلمين".

أما إن كان يقصد بالوطء المباشرة بما دون الفرج، فالمسألة فيها خلاف، والمعتمد: أن المباشرة بشهوة تبطل الاعتكاف إن أنزل، وإلا.. فلا. المجموع (٥٥٤-٥٥٥/٦) المهاج (ص١٨٧) روضة الطالبين (٣٩٢/٢).

وفي الأم (٢٦٦/٣): "ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد، لا تفسده قبله ولا مباشرة ولا نظرة؛ أنزل أو لم ينزل، وكذلك المرأة؛ كان هذا في المسجد أو في غيره"، وحكاه عنه الزمعي (ص٩٠) واختاره وقال: "هذا أشبه بقوله"، وحكى عن الشافعي قولاً آخر: أنه يفسد اعتكافه بالمباشرة.

(٩) في (ب): أيام.

(١٠) في (ب): يكن.

(١١) في (ب): الذي.

(١٢) هذا إن كان ما وجب عليها غير متابع، فأما إن كان الواجب متابعاً فيجب استنائه وابتدأؤه. انظر:

المهذب (٥٦٥/٦) المجموع (٥٦٥/٦) مغني المحتاج (٤٥٢/١) نهاية المحتاج (٢١٩/٣). وهو مفهوم ما في

الأم (٢٦٥/٣) لأنه قال: "وإذا أنظر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا كان اعتكافاً واجباً بصوم".

١٠٢٨ - وقد قيل: يبتدئان.

١٠٢٩ - قال الربيع، قال الشافعي: وأكره البيع والشراء^(١) في المسجد؛ فإن^(٢) باع معتكف أو غيره في المسجد.. كرهت ذلك لهما، والبيع جائز^(٣) (٤).

(١) في (ب): الشري والبيع.

(٢) في (ب): فإذا.

(٣) روضة الطالبين (٣٩٣/٢) وحكاة عن البويطي.

(٤) بعد هذا في (ب): (السنة في الجنازة).

كتاب النكاح^(١)

الشغار

١٠٣٠ - حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي، قال: إذا كان الرجلان هما الوليان^(٢) فزُوجَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَبَيَّنَّهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ الْآخَرُ^(٣) وَبَيَّنَّهُ عَلَى أَنْ يَصْدُقَ كُلُّ وَاحِدَةٍ^(٤) مِنْهُمَا بَضْعُ الْآخَرَى.. فهذا الشَّغَارُ^(٥).

١٠٣١ - فإن سمي لواحدةٍ منهما صدأفاً ولم يُسَمَّ لِلْآخَرَى^(٦).. فالنكاح ثابت، ولكل واحدة صدق مثلها^(٧).

١٠٣٢ - وإن تزوج رجلٌ امرأةً ولم يُسَمَّ لها مهرًا وَعَقَّدَ النكاحَ على ذلك.. فالنكاح ثابت، ولها مهر مثلها إن وطئها^(٨)، وإن طلقها قبل الدخول.. فلا شيء لها إلا المنعة^(٩)، والمنعة: أعلاه: خادم، وأوسطه^(١٠): ثوب، وأقله: أقل الأشياء مما له غنى^(١١).

(١) ترجمة الكتاب ليست في (ب) وباب الشغار يبدأ في (٩٤/ب) من (ب).

(٢) في (أ) و(د): وهما وليان.

(٣) نهاية [ص ٩٧] من (د).

(٤) في (ب): واحد.

(٥) الأم (١٩٨/٦) المزني (ص ٢٤٢) المنهاج (ص ٣٧٥).

(٦) في (د): الأخرى.

(٧) الأم (١٩٨/٦) المزني (ص ٢٤٢) مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٨) الأم (١٥٣/٦) المزني (ص ٢٥٠) المنهاج (ص ٣٩٨) مغني المحتاج (٢٢٠/٣).

(٩) الأم (١٥٣/٦) المزني (ص ٢٥٠) الخلاصة (ص ٤٦٣) العزيز (٣٣٠/٨) روضة الطالبين (٣٢١/٧)

المنهاج (ص ٣٩٩) (٤٠١) مغني المحتاج (٢٣١/٣ و ٢٤١) نهاية المحتاج (٣٥١/٦ و ٣٦٤).

والمنعة: اسمٌ للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لمعارفته لياها. كما في الروضة، وانظر المراجع السابقة.

(١٠) في (ب): ووسطه.

(١١) قال في مغني المحتاج (٢٤٢/٣): "ويستحب أن لا تنتقص المنعة (عن ثلاثين درهماً) أو ما قيمته ذلك، قال

في البويطي: وهذا أدنى المستحب، وأعلاه: خادم، وأوسطه ثوب".

قلت: الذي في البويطي بالنسبة لأدنى المنعة غير ما نقله الخطيب الشربيني عنه.

١٠٣٣- قال أبو يعقوب: وإن مات عنها.. فعليها العدة ولها الصداق والميراث^(١)، واحتج بحديث بروع^(٢)(٣).

١٠٣٤- فَإِنْ سَأَلَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَمَا عَقِدَ نِكَاحُهَا أَنْ يَفْرُسَ لَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ، قِيلَ لَهَا: افْرُسْ أَوْ طَلِّقْ؛ فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا صَغِيرَةً، أَوْ كَبِيرَةً زَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْهَاءٍ.. فَلَهَا عَلَيْهِ صَدَاقُ الْمُثَلِّ^(٤)؛ فَرُسْ أَوْ لَمْ يَفْرُسْ، طَلِّقْ أَوْ لَمْ يُطَلِّقْ^(٥).

١٠٣٥- وإن كانت بكرًا قد بلغت فزوّجت بإذنها أو ثيبًا^(٦)؛ فإن فرض لها أقل من صداق المثل ولم^(٧) ترض.. فليس بشيء، وإن^(٨) رضيت.. فلا يجوز حتى يُعلم صداق المثل ثم ترضى بعد العلم، [لأنه]^(٩) بمثالة الصلح على المجهول الذي لا يجوز^(١٠).

(١) وهو المعتقد. انظر: المنهاج (ص ٣٩٩) وعلى الإمام الشافعي في الأم (١٧٤/٦-١٧٦) والمزني (ص ٢٥١) القول به على صحة حديث بروع.

قال في معني المحتاج (٢٣١/٣): "وقد قال به -رضي الله تعالى عنه- في البوطي، وإنما توقف في غيره لعدم صحة الحديث عنده إذ فاك".

(٢) هي: بروع بنت واشق الرؤاسية الكلاية أو الأشجعية، زوج هلال بن مرة، وعن بروع أنها قالت: نكحت رجلاً وفوتت إليه، فتوفي قبل أن يتامعها، فنقض لها رسول الله ﷺ بصداق نساها. نظر: الاستيعاب (١٧٩٥/٤)، الإمامية (٤٩/٨).

(٣) وهو: أن النبي ﷺ قضى في بروع بنت واشق -وقد نكحت بغير مهر فمات زوجها- بمهر نساها والميراث، وهو حديث معقل بن سنان الأشجعي.

أخرجه أبو داود ك: النكاح، ب: فمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات، (٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦) والترمذي ك: النكاح، ب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها صداقاً، (١١٤٥)، والسنائي ك: النكاح، ب: إباحة التزوج بغير صداق، (٣٣٥٤)، وابن ماجه ك: النكاح، ب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، (١٨٩١)، وأحمد (٣٠٩/٧: ٤٢٧٦)، وابن حبان (٤٠٧/٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٦/٧)، والحاكم (١٨٠/٢) ثم نقل الحاكم عن شيخه محمد بن يعقوب الحافظ أنه قال: لو حضرت الشافعي لقت على رؤوس أصحابه وقلت قد صح الحديث فقل به"، قال الحافظ: "ومصححه ابن مهدي والترمذي وقال ابن حزم: لا يغمر فيه لصحة إسناده، والبيهقي في الخلافيات". التلخيص الحبير (٤٠٥/٣).

(٤) في (ب) مثلاً.

(٥) الأم (١٨٠/٦ ١٨١) وروضة الطالبين (٢٧٤/٧).

١٠٣٦- فإن طلق الكبيرة قبل الدخول.. فلها المنة.

١٠٣٧- فإن^(٩) قيل: فَلَمْ تَمْ تَنْبِت النكاح في الشغار وتُجْعَل^(١٠) لكل واحدة^(١١) [منهما] صداق مثلها^(١٢) كما أَثْبَتَهُ^(١٣) فيمن تزوج بلا مهر ثم فرضت لها مهرًا؟

١٠٣٨- قيل: لاختلاف ما بينهما

١٠٣٩- فإن قال: وأين؟

١٠٤٠- قيل: إنما أُخِزْتُ النكاح بلا مهر لقول الله عَزَّوَجَلَّ^(١٤): ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية^(١٥) [البقرة: ٢٣٦]، ولحديث بروع، وأبطلت 'الشغار' بنهي^(١٦) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٧)؛ لأن الأصل أن النساء مُحَرَّمَاتٌ فُرُوجُهُنَّ إِلَّا بِمَا أباح الله عز وجل^(١٨) من النكاح الصحيح،^(١٩) فلما نكحتها وهي مُحَرَّمَةٌ الأصل، بالنكاح الذي هي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه، فملكتم الفرج المحرم بالنكاح المحرم.. بطل، كما هي رسول الله

(١) مكذابي النسخ الثلاث: ثيب.

(٢) في (أ) و(ز): أو لم.

(٣) نهاية [ب/٩٤] من (ب).

(٤) الأم (١٧٩/٦-١٨٠).

(٥) في (أ) و(ز): وإن.

(٦) في (أ): بلا نقط، وفي (ب) غير واضحة والأقرب أنها: وتُجْعَل، في (ز): وتُجْعَل.

(٧) في (ب): واحد.

(٨) وهو قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المسوط (١٠٥/٥) وبدائع الصنائع (٢٧٨/٢) وهو قول عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره كما في الأم (١٩٨/٦).

(٩) في (ب): ثبت.

(١٠) في (ب): تبارك وتعالى.

(١١) البقرة: ٢٣٦.

(١٢) في (ب): في الشغار هي.

(١٣) رواه البخاري ل: النكاح، ب: الشغار، (٥١١٢) عن ابن عمر رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(١٤) زاد هنا في (ب): به.

(١٥) نهاية [ص/٩٨] من (ز).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر^(١) والملازمة^(٢)، فإذا ملكت شيئاً من ذلك^(٣) على النهي... فسد البيع^(٤).

١٠٤١ - فإن قيل: فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي عن التعريس^(٥) على قارعة الطريق^(٦)، والأكل من رأس التريد^(٧)، والقران^(٨) بين التمرتين^(٩).

١٠٤٢ - قيل: هذا أذب من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واختيار، والفرق بينه وبين الأول^(١٠): أني مالك للتريد وللمر، فلما عاين أن أفعل شيئاً فيما أملك... كنت تاركاً للفضل، ولم يحرم عليّ التريد ولا التمر^(١١).

(١) رواه مسلم كالبوع، ب بطلان بيع الحصاة والغرر، (٣٧٨٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري ك: البوع، ب: بيع الملازمة، (٢١٤٤)، ومسلم ك: البوع، ب: إبطال بيع الملازمة والمتابذة، (١٥١٢).

(٣) في (ب): من ذلك شيئاً.

(٤) الأم (١٩٩/٦).

(٥) في (أ) و(م): التفرس.

(٦) رواه مسلم ك: الإمارة، ب: باب مراعاة مصلحة الدوس في السر والنهي عن التعريس في الطريق، (١٩٢٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إذا عَرَضْتُمْ بالليل.. فاجتنبوا الطريق؛ فإنها مأوى الهوام بالليل».

(٧) رواه ابن ماجه ك: الأطعمة، ب: النهي عن الأكل من ذروة التريد، (٣٢٧٦)، عن وألة بن الأسقع اللبني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أخذ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برأس التريد فقال: «كلوا بسم الله من حوائجها، واعفوا رأسها؛ فإن البركة تأتيها من فوقها».

وأخرجه أيضاً أحمد (٣٨٧/٢٥: ١٦٠٠٦) والحاكم (١١٦/٤ - ١١٧) وقال: صحيح الإسناد، والطبراني (٩٠/٢٢: ٢١٦) ومصححه الألباني، وفي الباب من حديث غيره. وانظر: السلسلة الصحيحة (٤٨/٥) والإرواء (٣٨/٧ - ٤٠).

(٨) في (أ) و(م): والإقران.

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الشرقة، ب: القران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، (٢٤٨٩)، ومسلم (٢٠٤٥) ك: الأشربة، ب: هي الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوها في لقمة إلا بإذن أصحابه، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «هي التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه».

وسبأني في باب منه هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر هذه الأحاديث الثلاث، وفيه نص على خرمها.

١٠٤٣ - وكما^(٣) نهي/ (٤٩/ب) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْكَحَ^(١) المرأة على عَمَّتِهَا أو^(٢) [على] خَالَئِهَا^(٣)، فإن نكحها وأصاها^(٤).. فَرُقَ بينهما؛ لأن الأصل أن عمّة المرأة^(٥) وخَالَئِهَا محرمتان في هذا الموضع بنكاح ابنة أخيها وابنة أختها، فلما ملكتهما وهما محرمتان غُلِّيَ في هذا الوقت بنهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. حُرْمَتَا.

١٠٤٤ - فإن قيل: 'فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال^(٦): ولا يحطّب أحدكم على خطبة أخيه، ولا يبيع على بيع أخيه^(٧)'، ولا ينكح المحرم^(٨)، وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٩): ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ يَدَیْهِ مِنْ خُطْبَةٍ أَلَسَّوْا﴾ الآية [الفرع: ٢٣٥]، فلم^(١٠) زعمت أن الرجل إذا خطب في هذا الموضع أو باع ثم عقد بعد ذلك النكاح والبيع جائز، وهو عاصي بالخطبة والبيع؟

-
- (١) في (أ) و(م): الأول.
- (٢) .
- (٣) في (ب): وكلما.
- (٤) في (أ) و(م): ينكح.
- (٥) في (أ) و(م): و.
- (٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا تنكح المرأة على عمتها، (٥١١٠)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخَالَئِهَا، (١٤٠٨).
- (٧) في (أ) و(م): أو أصاها.
- (٨) في (ب): الرجل.
- (٩) في (ب): قال النبي.
- (١٠) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينطّب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يبدع، (٥١٤٢)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، (١٤١٢).
- (١١) رواه مسلم ك: النكاح، ب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، (١٤٠٩) عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (١٢) في (ب): عَرَّضَ.
- (١٣) في (أ) و(م): فلو، في (ب): فلما.

١٠٤٥- قيل: لأنه إنما بُهِيَ أَنْ يَقْعَلَ فيما يَمْلِكُ شيئاً وهو البيع، فهو في مثل معنى 'نَهِيَ' التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) عن القرآن، ولأن الخطبة ليست 'تَعْقِدُ شيئاً'، ألا ترى أن رجلاً لو خطب مرازا.. لم يبيت النكاح^(٢) إلا بالعقد، وإن صرح بالتعريض في العدة ثم خطبها بعد.. فلا اختلاف^(٣) بين العلماء أن^(٤) النكاح جائز وهو آثم بما صنع^(٥).

١٠٤٦- وَكُلُّ نِكَاحٍ فَاسِدٌ.. لم يَجُلْ [به] الزوج^(٦) المَطْلُوقُ ثلاثاً قبله، ولا يُخَصِّصَهَا ولا يُلْحَقُ بها الطلاق^(٧) ولها^(٨) مهر مثلها^(٩).

المهر

١٠٤٧- [قال الشافعي:] وإذا وَكَّلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ^(١٠) أَنْ يَرْوِّجَهُ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا ولم يُسَمِّ لها صداقاً فأصدقها أكثر من صداقِ مثلها.. فالنكاحُ ثابتٌ، وليس على الزوج أكثر من صداقِ مثلها، وليس على الوكيل شيءٌ إلا أن يكون ضمن لها الوكيل.. فيلزمه ما زاد على صداقِ مثلها^(١١).

١٠٤٨- وكذلك إن سَمَّى لها صداقاً فأصدقها أكثر منه.. فلها صداقُ مثلها على الزوج، إلا أن يكون ضمن لها الوكيل.. فيلزمه ما زاد على صداقِ مثلها^(١٢).

(١) في (ب): النهي.

(٢) في (ب): يعقد شيء.

(٣) في (ب): خطبتها.

(٤) كناية [ص ٩٩] من (ز).

(٥) في (ب): لأن.

(٦) انظر نقاش الإمام الشافعي للمخالفين في نكاح الشغار في الأم (١٩٨/٦-٢٠٠-٤٤٦-٤٥٢).

(٧) في (أ) و(ز): للزوج.

(٨) روضة الطالبين (٧٠/٨).

(٩) في (ز): ولا، وفي (أ): غير واضحة، ومحملة للأمرين.

(١٠) الأم (٢٠٧/٦) وقال: "لأن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها".

(١١) في (ب) زيادة: "على".

(١٢) الأم (٢١٢/٦).

(١٣) الأم (٢١١/٦).

١٠٤٩ - وهكذا المرأة إذا أذنت لبوليها/ يزوجه فتعدي في صداقها^(١).

١٠٥٠ - فإن قيل: لم إذا أمر الزوج بخمسة دنانير، فأعطاهما الوكيل عشرة، فجعل على الزوج صداق مثلها وهي مائة؟

١٠٥١ - قيل: من قبل أن عقد^(٢) النكاح وقعت بالتعدي؛ فلما تعدى فيها وكان النكاح كالبيع الفاسد^(٣) يجوز أن يندى عقده بلا مهر.. لم يبطل^(٤) من جهة المهر، وجعل على الزوج صداق المثل؛ لأنه قد ملك الفرج بعوض الفرج وهو صداق المثل، وذلك مثل أن يتزوجها الرجل على حكمه^(٥)، أو على غمرة لم يبد^(٦) صلاحها، أو على خمر، أو على حرير - لعل غن ذلك كله درهم - .. فثبت النكاح، ويكون لها صداق مثلها، ولا حجة له أن يقول: «لم ترض^(٧) إلا بهذا [الشيء] الذي يسوى درهما^(٨)».

١٠٥٢ - والنكاح في هذا الموضع^(٩) مخالف للبيع، ولو وكل [رجل] رجلاً أن يشتري له دار فلان بمائة، فاشترها بمائتين.. كانت الدار للوكيل، وكان عليه الثمن؛ لأنه^(١٠) حين تعدى إنما اشتراه^(١١) لنفسه، وهو مالئ لها؛ لأنه يجوز له أن يملك الدار، فإذا^(١٢) تعدى في صداق المرأة وقد ثبت النكاح^(١٣) لغيره.. فلا^(١٤) يحل له إذا تعدى أن يملك الفرج كما يملك الدار؛ فلذلك احتلها^(١٥).

(١) الأم (٢١١/٦).

(٢) في (أ) و(ج): عقد.

(٣) أي: البيع الفاسد الذي استهلك وتلف فيه المبيع - السلعة -، فيلزم المشتري ضمانه بلا خلاف. الأم

(٤) (٢١٢/٦) المجموع (٤٥٥/٩).

(٥) نهاية [أ] من (ب).

(٥) أي أن المهر هو ما يتحكم به هو ويتنازه، وعلى الزوجة أن تقبل بما سيجزم به.

(٦) في (ب): يبدو.

(٧) في (ب): أرضا.

(٨) في النسخ الثلاث: درهم.

(٩) في (ب): الباب.

(١٠) هنا تكرار في (أ) و(ج) وغير موجود في (ب) قد حذفته وهذا نصه: (وكيل وكان عليه الثمن لأنه).

(١١) في (ب): اشترى.

(١٢) في (ب): وإذا.

١٠٥٣- وإذا تزوج الرجل المرأة فأخبرها بنسب فوجد دون [ذلك] النسب الذي ذكره^(٥) وهو بالدون كفاء.. فلا خيار لها^(٦).

١٠٥٤- وإن^(٧) خطب رجل امرأة فقال: أنا فلان بن فلان الفلاني وانتسب إلى قوم ليس منهم، وأكبح على ذلك.. فالتكاح منفسخ؛ لأن التكاح وقع على رجل من ذلك النسب؛ وليس منهم^(٨)، وهذا كرجل خطب امرأة فزوجها^(٩) على أنه: محمد بن عبد الله القرشي، فإذا هو: محمد بن عبد الله التميمي، أو إذا هو: خالد بن يزيد القيسي.. بطل النكاح؛ لأن التكاح وقع على التسمية التي وقع عليها/(٥٠/ب) فلما كانت^(١٠) فيه عذم.. فسُحَّ النكاح؛ لأن النسب إليه هذه التسمية لم ينكح قط.

١٠٥٥- وهذا ليس بمنزلة العبد يُغَرُّ من نفسه فترضى المرأة به، لأن العبد قد نكح بعينه، ولم ينتسب^(١١) إلى غيره^(١٢).

١٠٥٦- * قال^(١٣) أبو حاتم: ينفسخ.

(١) في (ب): نقد.

(٢) نهاية [ص ١٠٠] من (ز) .

(٣) في (ب): ولا.

(٤) الأم (١٨٢/٦-١٨٣ و ٢١٢).

(٥) في (ب): ذكر.

(٦) الأم (٢١٤/٦) المزني (ص ٢٣٢) التعليق لأبي الطيب (ص ٣١٦) لك: النكاح، العزيز (١٤٤/٨-١٤٥)

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) أي: وليس الرجل الذي رُوجَّع عن انتسب إليهم، فلا يقع عليه الزواج.

(٩) في (ب): تزوج امرأة.

(١٠) أي: التسمية.

(١١) في (ب): ينتسب.

(١٢) الأم (٢١٢/٦-٢١٣) المزني (ص ٢٣٢) التعليق الكوري في المروع لأبي الطيب الطبري (ص ٣١٥) لك:

النكاح. العزيز (١٤٤/٨) واختاره المزني (ص ٢٣٢) وحكى عن الشافعي قولاً آخر: أن النكاح مفسوخ،

وضعه.

(١٣) ليست في (ب).

- ١٠٥٧- قال أبو يعقوب: إذا نكح هذا الشخص بعينه، وإن ألقب^(١) اسمه.. جاز النكاح.
- ١٠٥٨- قال الشافعي: وأصل الكفاءة مستنبط من حديث بريرة^(٢)؛ صار^(٣) [زوجها]^(٤) غير كفي لها فخيرها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥).
- ١٠٥٩- وإن تزوج رجل امرأة رتقاء وعُرِّها فقال: نُطُوها لي.. لم أجبرها على ذلك، وإن تطوعت بذلك المرأة حتى وصل إلى جماعها.. فالنكاح ثابت، ولا خيار له، ولا يلزمه الخيار إلا عند حاكم، إلا أن يراضيا على شيء.. فأجيز ذلك، وإن مرض حتى غلب على عقله.. فلا^(٦) خيار له ما كان مريضاً، فإن صح وثبتت الغلبة على العقل.. فلا خيار له^(٧).
- ١٠٦٠- والرتقاء: إنما هي^(٨) علة في الفرج شبه العظم؛ ربما شق وقدر على الجماع^(٩).
- ١٠٦١- والقرن: شيء يكون خارجاً منه، فإن كان صغيراً^(١٠) مثل^(١١) البظر.. فلا خيار له، وإن كان لا يقدر على الجماع.. فالخيار قائم^(١٢).

- (١) في (ب): وإن.
- (٢) لغة ضعيفة في (قَلْب)، كما في تاج العروس (٦٨/٤).
- (٣) بريرة: صحابية مشهورة، مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل: لبني هلال، وقيل: غير ذلك، اشتراها عائشة فأعتقتها، وكانت تخدمها قبل أن تشتريها، كان زوجها «مُعَيْب» عبداً، فلما عتقت غيرها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالت عنها عائشة: "كانت في بريرة ثلاث سنن... الحديث، أخرج حديثها النسائي، وكانت تنامح عبد الملك بن مروان قبل أن يتقلد الخلافة، عاشت إلى خلافة يزيد بن معاوية، رضي الله عن أبيه. انظر: الاستيعاب (١٧٩٥/٤)، الإصابة (٥٠/٨).
- (٤) أخرجه البخاري ك: الطلاق، ب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً، (٥٢٧٩)، ومسلم ك: العتق، ب: إنما الولاء لمن أعتق، (١٥٠٤/٩). والشافعي في الأم (٣١٤/٦).
- (٥) في (ب): وصار.
- (٦) الأم (٣١٦/٦-٣١٧) المزني (ص ٢٤٥) الخلاصة (ص ٤٥٢) المنهاج (ص ٣٩٢).
- (٧) في (أ) و(ز): ولا.
- (٨) الأم (٢١٥/٦-٢١٦) روضة الطالبين (١٧٧/٧).
- (٩) في (ب): هو.
- (١٠) الرتنق: انسداد عل الجماع باللحم. انظر: روضة الطالبين (١٧٧/٧).
- (١١) نهاية [ص ١٠١] من (ز).

١٠٦٢- وكل هذا والجنون والجذام^(٣) والبرص^(٤) والقرن والمحبول؛ فإن غلب به فاختار فراقها قبل أن يدخل بها.. فهو فسخ بلا طلاق، ولا مهر ولا متعة، وإن أصابها قَلْبَمٌ بَعْدَ فاختار الفراق.. فهو فسخ بلا طلاق، ولها^(٥) صداق مثلها لا^(٦) ما سمي لها، ولا يرجع به^(٧) على أحد، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَنِكَاحُهَا بِاطْلٍ، وَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا»^(٨)، ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكتي^(٩).

١٠٦٣- وإذا غُرَّتْ أُمَةٌ فولدت أولادًا.. فهم أحرار، وعلى الزوج قيمتهم، وللزوج أن يرجع عليها بما غُرَّ به بما غرم من قيمة أولاده إذا أعتقت يومًا^(١٠)، وكذلك (المديرة)^(١١) / وأم الولد (والمعتقة)^(١٢) إلى أجل^(١٣) /^(١٤).

=

(١) في (ب): من.

(٢) الأم (٢١٦/٦) المزني (ص٢٤٤) الخلاصة (ص٤٥٠) المنهاج (ص٣٩٠) مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

والقرن: عظم في الفرج يمنع الجماع. روضة الطالبين (١٧٧/٧) مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٣) الجذام: بِلَّةٌ يُعْرِضُ مِنْهَا الْعَضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَنْقَطِعُ وَيَتَأَثَّرُ، ويتصور ذلك في كل عضو، لكنه في الوجه أغلب.

مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٤) البرص: بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته. مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٥) في (ب): ولا.

(٦) في (ب): لا.

(٧) في (ب): ما.

(٨) أخرجه أحمد (٢٤٤/٤٠: ٢٤٢٠٥)، وأبو داود ك: النكاح: ب: في الولي، (٢٠٨٣)، والرمذي ك:

النكاح، ب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، (١١٠٢)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه ك: النكاح، ب: لا

نكاح إلا بولي، (١٨٧٩)، وابن الجارود (ص١٧٥: ٧٠٠)، وابن حبان (٣٨٤/٩: ٤٠٧٤)، والحاكم

(١٦٨/٢)، والبيهقي (١٠٥/٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال الحافظ في البلوغ (ص٣٠٩: ٨٣٦):

"صححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم".

(٩) الأم (٢١٧/٦) المزني (ص٢٤٤) الخلاصة (ص٤٥٠) مغني المحتاج (٢٠٢/٣) فما بعدها.

(١٠) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص٢٤٥) الخلاصة (ص٤٥١).

(١١) في النسخ الثلاث: المدبر، وفي الأم كما أثبتته.

(١٢) في النسخ الثلاث: والمعتق، وفي الأم كما أثبتته.

(١٣) نهاية [٩٥/ب] من (ب).

١٠٦٤- وإن كانت مكاتبه.. رجع عليها في كتابتها، فإن أدت وإلا.. عجزت، فإن عجزت.. لم يأخذ منها إلا بعد العتق، ولا تشبه هذه الجنابة؛ لأن الجنابة ما فعله العبد والمنفعل به كاره، وهذا بمنزلة الذن، ومنزلة الشيء الذي يشتريه^(١) العبد ويعطيه الرجل بطيب نفسه، والذين يكون عليه إذا اعتق، وكذلك هذا؛ لأنه تزوج بطيب نفسه، وإنما^(٢) غرته^(٣).

١٠٦٥- وكل من باع أمة فولدت ثم استحققت فأخذ المستحق أمته وقيمة ولدها وصادق المثل.. رجع^(٤) على من غرته بما غرم في قيمة الأولاد، لا بالصادق^(٥).

١٠٦٦- والحجة في الرجل يكون له على الرجل الشيء فيأخذ من ماله [يقدر ماله] ويتبع في ذلك حتى يستوفي: لحديث^(٦) هند^(٧) حين قال لها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وعذبي ما يكفيك وولددك بالمعروف»^(٨)، وقد يمكن أن يكون ذلك دراهم يتناع ما حنطة^(٩).

١٠٦٧- ومن أصل آخر: أن الحكام إنما حملوا لبيعوا على الناس ويأخذوا^(١٠) الحقوق^(١١) لبعضهم من بعض، فإذا جاز لي أن آخذ بحكم الحاكم.. جاز لي أن آخذ بغير حكم الحاكم؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر في حديث زينب أن الحكم لا يجزئ حراماً ولا يُحرّم حلالاً^(١٢).

(١) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص ٢٤٥) المنهاج (ص ٣٩١).

(٢) في (٢): يشره.

(٣) في (أ) و(د): وأما.

(٤) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص ٢٤٥) الخلاصة (ص ٤٥١).

(٥) أي: الذي اشتراها حال كونها مستحقة لغيره.

(٦) ذكر في الأم (٦٢٠/٧) هذا الحكم في من زوج أمة وأدعى أنها حرة.

(٧) في (ب): على حديث.

(٨) هي: هند بنت عتبة بن ربيعة القرشية الهاشمية، زوجة أبي سفيان بن حرب، وهي أم معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أسلمت في الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان، وأفرها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على نكاحها، كان بينهما في الإسلام ليلة واحدة، وكانت امرأة لها نفس وأثفة، ورأي وعقل. وشهدت أحداً كافراً، وشهدت البرموك، وحرّمت على قتال الروم مع زوجها أبي سفيان، توفيت في خلافة عمر بن الخطاب في اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر الصديق. انظر: الاستيعاب (١٩٢٢/٤)، الإمامية (٣٤٦/٨).

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: النفقات، ب: إذا لم ينق الرجل، (٥٣٦٤)، ومسلم ك: الأتقضية، ب: قضية هند، (١٧١٤).

(١٠) الأم (٢٢١/٦).

١٠٦٨- وَيُحْبَرُ الْجُدُّ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَأَبُو الْجَدِّ، وَأَبَاؤُهُ^(١) أَنْ يَنْفَقُوا عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلُوا إِذَا كَانُوا صَغَارًا مَحْتَاجِينَ^(٢).

١٠٦٩- وَمَنْ مَلَكَ ذَا [رَجَمٍ] مُحَرَّمٌ.. لَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِ إِلَّا الْوَالِدَ وَالْأَجْدَادَ وَالْأُمَّ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلُوا مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(٣).

١٠٧٠- ❁ قَالَ^(٤) أَبُو حَاتِمٍ: يَتَّقِ عَلَيْهِ كُلُّ ذِي عَحْرَمٍ.

١٠٧١- وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أُمٌّ وَلِدٌ فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا.. فَعَلَى سَيِّدِ الْأُمَّةِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى وَلَدِهَا، وَلَهُ أَنْ يُؤَاجِرَهُمْ، (٥١/ب) وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ جَنَائَةً.. فَلِلسَّيِّدِ أَخْذُ الْجَنَائَةِ^(٥).

١٠٧٢- وَقَدْ اجْتَمَعَ^(٦) أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعَةِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ.

١٠٧٣- وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مِيبًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا، مِثْلُ الشَّيْءِ يَكُونُ حَاضِرًا فَيَجُوزُ بَيْعُهُ، وَمِثْلُ السَّلَفِ إِلَى أَهْلِ، وَمِثْلُ الْإِحَارَةِ عَلَى خِيَاطَةِ هَذَا التُّوبِ، وَخِدْمَةُ شَهْرٍ فِي عَمَلٍ مَعْلُومٍ بِشَرَعٍ فِيهِ، وَمِثْلُ تَعْلِيمٍ كَذَا وَكَذَا [سُورَةَ] مِنَ الْقُرْآنِ.. فَالْكَفَالَةُ عَلَى هَذَا جَائِزٌ^(٧).

(١) مُبَايَةِ [ص ١٠٢] مِنْ (م).

(٢) فِي (ب): الْحَقُّ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنَّ نَجَسًا مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى خُبْرٍ مَا أَسْتَعِ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا.. فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ؛ أَخْرِجْهُ الْبُخَارِيَّ كَذَا: الْأَحْكَامُ، ب: مِنْ قَضِيٍّ لَهُ يَنْقُ أَخِيهِ.. فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنْ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لَا يُبَلِّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا، (٧١٨١)، وَمُسْلِمٌ كَذَا: ب: ، (١٧١٣).

(٤) فِي (ب): وَأَبَاهُ.

(٥) الْأُمُّ (٢٦٠/٦) الْمَرْبِي (ص ٣١٥-٣١٦) الْمُنْتَاج (ص ٤٦٣) مَعْنَى الْمُنْتَاج (٤٤٦/٣).

(٦) فَلَا يَتَّقِ عَلَيْهِ غَيْرَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ كَالْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ وَالْأَخْوَالَ وَسَائِرِ الْأَقْرَابِ.

انْظُرْ: الْأُمُّ (٣٠٢/٩) الْمَرْبِي (ص ٤٣٠) الْبَاب (ص ٤١٦) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١٣٣/١٢).

(٧) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ فِي (ب).

(٨) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣١١/١٢).

(٩) فِي (ب): جَمْعٌ.

١٠٧٤- فإن طلقها قبل الدخول، فإن كان النكاح وقع على [اسم] سلعة بعينها.. فلها نصفها، وإن كان بطعام إلى أجل.. فلها نصفه^(٢).

١٠٧٥- وإن كان بخياطة ثوب فضاع الثوب.. فلها نصف صداق مثلها، وإن كان قائماً.. خاط لها نصفه؛ لأنها إنما أباحت فرجها عوضاً من خياطة [هذا] الثوب، فلما ضاع.. رجع إلى أصل ما أعطته وهو البضع، فأخذته بنصف صداق مثلها، كما لو أعطته درهماً على خياطة الثوب^(٣) فضاع الثوب.. رجعت عليه بما أعطته وهو درهم^(٤).

١٠٧٦- ولو كان على إجارة شهر.. (غمل)^(٥) لها^(٦) نصف شهر؛ يوم ويوم، مثل الأجير والعبد بين الرجلين، ومثل الرجل يقسم بين نسائه يوماً ويوماً.

١٠٧٧- وإن كان قرآناً فطلقها قبل أن يدخل بها.. رجعت عليه بنصف^(٧) صداق المثل^(٨)؛ لأن تعليم النصف لا يوقف على حده كما يوقف على حد جميعه، فإن^(٩) كان يوقف على 'حده جعل' امرأة تعلمها^(١٠) نصفها^(١١).

(١) الأم (١٥٠/٦-١٥١) المزني (ص٤٨) الخلاصة (ص٤٥٥) المنهاج (ص٣٩٥) مغني المحتاج (٢٢٠/٣) كناية المحتاج (٣٣٥/٦).

(٢) الأم (١٥٨/٦) الخلاصة (ص٤٥٨) المنهاج (ص٤٠٠) مغني المحتاج (٢٣٤/٣).

(٣) في (ب): ثوب.

(٤) الأم (١٥٧/٦ و١٥٨) التعليقة لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧١٧)، روضة الطالبين (٣٠٨/٧) وذكر في الأم قولاً آخر أن لها مثل أجر خياطة ذلك الثوب، وذكر الربيع أن الإمام الشافعي قد رجع عنه.

(٥) في النسخ: فعمل.

(٦) كناية [ص١٠٣] من (ز).

(٧) في (ب): بمثل.

(٨) "لأنه ليس له أن ينلو بما يعلمها" كما في المزني (ص٢٤٨) وانظر: الخلاصة (ص٤٥٨) مغني المحتاج (٢٣٩/٣) روضة الطالبين (٣٠٦/٧).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): حد يجعل.

(١١) في (أ) و(ب): النقاط غير واضحة، في (ز): يعلمها.

(١٢) "لو أصدقها التعليم في ذمته وفارق قبله.. فلا يتعذر التعليم، بل يستأجر محرماً أو امرأة أو نسوة يعلمها".

أ. من مغني المحتاج (٢٣٩/٣)، وانظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٧).

١٠٧٨- وكذلك إن تزوجها^(١) على عبد غم مات.. كان لها نصف صداق مثلها^(٢).

١٠٧٩- فإن^(٣) تزوجها على أن يأتيها بعد لها قد أبقي، أو بعير لها قد شرد، فأتاها به أو لم يأتها..
فالنكاح جائز، ولها صداق مثلها^(٤).

١٠٨٠- وإن قال رجل: من جاءني بعدي الآبق فله دينار.. فهو^(٥) جائز وهذا جُعِلَ 'لا إجارة'^(٦)/^(٧).

١٠٨١- ومن أصدق امرأة/ عبداً 'أو حيواناً' فزاد في بدنه^(٨) أو نقص.. فذلك لها، وعليها نصف قيمته^(٩) يوم أخذته^(١٠).

وانظر: المزني (ص٢٤٨) التعليقة الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧١٢) الخلاصة (ص٤٥٨) وذكروا أن في المسألة قولان: الأول وهو القدم: يجب لها نصف الأجرة، والثاني: لها نصف مهر المثل، ولم يذكروا ما أورده البويطي هنا من كونه يجعل امرأة تعلمها، ثم قال أبو الطيب: "وفي هذه المسألة لا يجوز أن يعلمها نصف السورة؛ لأن العصمة قد انقطعت بينهما بالطلاق قبل الدخول، والحلوة بما لا تقل".

(١) في (٢): تزوجها.

(٢) "قال الربيع: وهذا آخر قول الشافعي" كما في الأم (١٥٧/٦)، وانظر: المزني (ص٢٤٩) واختاره وقال: "هذا أشبه بأمله"، روضة الطالبين (٢٥٠/٧)، المنهاج (ص٣٩٥).
والقول الثاني: لها نصف قيمته. انظر: المزني (ص٢٤٩).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم (١٥٨/٦) التعليقة الكبرى لأبي الطيب (ص٧١٤) ك: الصداق، العزيز (٣١٢/٨) روضة الطالبين (٣٠٧/٧).

(٥) في (ب): فهذا.

(٦) في (أ) و(٢): الإجارة.

(٧) نهاية [١/٩٦] من (ب).

(٨) الأم (١٤٤/٥) المنهاج (ص٣٣٥).

(٩) في (ب): امرأة.

(١٠) في (ب): ثمنه.

(٢) في (ب): قيمة ذلك.

(٣) "إلا أن نشاء أن تدفعهما إليه زائدين.. فلا يكون له إلا ذلك؛ إلا أن تكون الزيادة غيرهما" أ. من الأم (١٦١/٦)، وانظر: المزني (ص٢٤٨) المنهاج (ص٤٠٠).

١٠٨٢- وإن كانت الزيادة أو النقصان إنما هو في السوق لا في البدن.. فله أن يأخذ نصف ما أعطاهما^(١).

١٠٨٣- وإن كانا ناقصين^(٢) فأراد^(٣) أن يأخذه بنقصه.. فذلك [جائز] له ما لم يقض له القاضي بالقيمة، فإن رجع بنصف قيمة العبد ورضي تركهما ناقصين.. فله^(٤) الرجوع فيهما^(٥).

١٠٨٤- فإن كان العبد بخاله فسأله نصفه فلم تعطه^(٦) أو قضى له القاضي بذلك فمنعه^(٧).. فهي ضامنة لما نقص العبد في يديها، والنخل^(٨) والشجر الذي يزيد وينقص في هذا.. كالعبد والإماء^(٩).

١٠٨٥- وإن أصدقها أمة فولدت؛ فالولادة^(١٠) نقص في البدن، فإن أراد^(١١) أن يأخذ^(١٢) بلا ولد فالولد^(١٣) لها إذا كانوا كباراً أبناء غلمان سنين.. فذلك له^(١٤) (١).

(١) نسخة المحتاج (٤٠٧/٧). [ن]

(٢) في هامش (أ) و(ج): (وحدث في نسخة أخرى: ناقصين فليس له أن يأخذ).

(٣) في (ب): فإن أراد.

(٤) في (ب): فليس له.

(٥) الأم (١٦١/٦) المنهاج (ص ٤٠٠).

(٦) في (أ) و(ج): يعطه، في (ب): تعطه، وتتمثل على ضعف أن تكون: يعطه.

(٧) في (أ) و(ج): فمنعه.

(٨) في (ب): والنخل.

(٩) الأم (١٦٢/٦).

(١٠) في (أ) و(ج): فالولادة.

(١١) في (ب): أراد.

(١٢) في (ب): تأخذ.

(١٣) لعل الصواب: والولد.

(١٤) (له) ليست في (ج).

(١) وله أن يرجع عليها بنصف القيمة، أما إن كان ولدها غير مميز.. فليس له إلا نصف قيمة الأمة؛ لحزمة التفرق

بين الأم ولدها. الأم (١٦٢/٦) المنهاج (ص ٤٠٠) معني المحتاج (٢٣٥/٣-٢٣٦) نهاية المحتاج (٣٥٧/٦).

١٠٨٦- 'وَعَلَةً كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْثَمَارِ وَالْوَلَدِ [لَهَا] عِلَّةٌ اغْتَلَتْهُ.. فذلِكَ^(١) لها، وإنما يأخذ نصف الأصل فقط^(٢).

١٠٨٧- وإن^(٣) كان الولد^(٤) صغيراً واختار أخذ نصف الأمة، فقد قيل: ليس ذلك له لحال التفريق بينها وبين ولدها^(٥)، وقد قيل: ذلك له وتباع الأمة والولد^(٦) فيكون له حصته بقدر ذلك.

١٠٨٨- ومن أصدق [امرأة] عبداً أو أمةً أو غلاماً فأثمرت واغتلت.. فالغلة لها، قبضتها^(٧) أو لم تقبضها^(٨).

١٠٨٩- وإن طلقها قبل أن يدخل بها وقد أثمرت النخل 'واحترثت الأرض'^(٩) من غير أن تزرعها^(١٠).. فله نصف قيمة كل ذلك يوم أعطاهما^(١١) لا يوم طلقها؛ لأن فيها حق لها^(١٢).

(١) ليس في: (ز).

(٢) الأم (١٦٢/٦) روضة الطالين (٢٩٣/٧).

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) الولد جمع الولد، مثل أسد وأسد. والولد: بالكسر: لغة في الولد. انظر: الصحاح (٥٥٤/٢).

(٥) وهو الذي نص عليه في الأم (١٦٢/٦)، وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب (ص ٧٣٢) ك: الصداق، روضة الطالين (٢٩٣/٧) مغني المحتاج (٢٣٦/٣).

(٦) نهاية [ص ١٠٤] من (ز).

(٧) في (ب): قبضها.

(٨) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ز): يقبضها.

(٩) لأنها حدثت في ملكها. مغني المحتاج (٢٣٦/٣) نكحة المحتاج (٤٠٦/٧).

(١٠) في (ز): واحترقت، وليس في (ز): الأرض.

(١١) في (ب): يزرعها.

(١٢) هذا تساهل في العبارة، والمراد: يوم أصدقها، لأنها تملك المهر بذلك.

(١٣) سَرَتْ الأرض دون زراعتها.. زيادة لها؛ لأنها ثمينة للزرع، وإطلاع النخل ولم يؤبر.. زيادة متصلة. مغني المحتاج (٢٣٧/٣).

- ١٠٩٠- وإن أصدقها أمة فولدت عنده أولاداً ثم ماتت الأمة وأولادها قبل أن يقبضها^(١)..
 فلها^(٢) صداق مثلها^(٣) إلا أن يكون سألته دفعهم إليها فلم يدفعهم.. فيكون ضماناً لقيمتها وقيمة أولادها الذين سألتهم فتمنعها في أكثر ما كانت قيمته قط بمزلة/٥٢/ب) الغصب^(٤).
- ١٠٩١- وإن^(٥) ماتت الأم وبقي الولد فقالت: «أنا أخذ^(٦) الأم ميتة، وولدها».. لم يكن ذلك لها؛ وإن قالت: «أخذ الولد وأرجع بالأم».. لم يكن ذلك لها؛ لأن الولد تبع^(٧) للأم، فإذا لم يكن يملك^(٨) الأم بالقبض.. لم يملك الولد^(٩).
- ١٠٩٢- وإن مات الولد وبقيت الأم.. فهي مخيرة؛ لأن الولد^(١٠) نقص، إن شاءت أخذت الأم بجميع المهر، وإن شاءت أخذت صداق مثلها^(١١).
- ١٠٩٣- وإن جُنِّيَ عليها^(١٢) جناية وهي^(١٣) عند الزوج.. فلها الخيار أن تأخذ^(١٤) الأرش مع الأم^(١٥)، وإن أحببت^(١٦) تركته وأخذت صداق مثلها^(١٧).

(١) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ج): يقبضها.

(٢) في (أ) و(ج): فله.

(٣) الأم (١٥٧/٦) المنهاج (ص ٣٩٥) وذكر في الأم قولاً آخر وهو: أن لها نصف قيمته يوم وقع النكاح.

(٤) الأم (١٥٧/٦).

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) في (ب) هنا زيادة: (قيمة)، والأمصوب حذفها لثلاثي يلزم من إثباتها تكرار ما بعدها لها.

(٧) في النسخ: تبعاً.

(٨) في (ب): تملك.

(٩) الحاروي الكبير (٤٢٦/٩) وذكر وجهاً آخر: أن لها مهر المثل، والنماء لها أيضاً.

(١٠) في (ب): الأولاد.

(١١) الحاروي الكبير (٤٢٩/٩).

(١٢) في (ب): عليهم.

(١٣) في (ب): وهو.

(١٤) في (أ) و(ج): يأخذ.

(١٥) في (ج): الامام.

(١٦) في (أ) و(ج): أحنت.

١٠٩٤- وإن أصدقها نخلًا أو شجرًا فلم يدفعه إليها حتى أثمرت في يديه وقد سقره^(٢).. كان لها أخذ الثمر بالسقر، وله أن يميزه^(٣) من سقره وقربه^(٤)؛ فإن كان مما يفسد إذا نزع ولم يبق.. كان لها أن تأخذ^(٥) ما نقصه منه^(٦).

١٠٩٥- وإن كان السقر من عنده؛ نظر إلى قيمة الثمرة مفردًا، وقيمتها مسقرًا؛ فإن زاده^(٨) السقر شيئًا.. كان شريكًا به، وإن نقصه.. كان عليه، وإن كان مثله.. كان لها^(٩).

١٠٩٦- وإن نكح رجل امرأةً بالف على أن تعطيه^(١٠) ألفًا أو أقل أو أكثر أو على أن تعطيه^(١١) عرضًا^(١٢) أو شيئًا من الأشياء.. لم يميز؛ لأنه يدخل بعض^(١٣) هذا في البيع والتكاح، وبعضه^(١٤)

(١) الحاوي الكبير (٤٢٩/٩).

(٢) الصقر: ما سال من الرطب نبتًا كالعسل، يُصب على الثمر الجيد يجعل في القوارير، يترى بذلك الصقر ويشد بخلاوته، والسقر، لغة فيه انظر: الزاهر (ص٣١٩)، الصباح المنير (ص٢٨٣)، روضة الطالبين (٢٥٣/٧) القاموس مع تاج العروس (٥٠/١٢).

(٣) في (أ) و(ز): يميز له.

(٤) هكذا صورتها في (ب): وههههه.

(٥) في (ب): تأخذ.

(٦) في (ب) زيادة: "وله أن يأخذ".

(٧) فتأخذ وتأخذ أرض النقص الحاصل، الأم (١٦٦/٦) العزيز (٢٣٩/٨) روضة الطالبين (٢٥٥/٧).

قال في المزي (ص٢٤٩): "لها أخذ ونزعه من القوارير، فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذ أو تأخذ منه مثله ومثل صقره - إن كان له مثل - أو قيمته إن لم يكن له مثل"

(٨) في (أ) محتمل ل: زاد وزاده، في (ز): زاد.

(٩) الأم (١٦٦/٦) قال في المزي (ص٢٤٩): "ولو ربه برّ من عنده.. كان لها الخيار في أن تأخذ وترفع ما عليه من رب، أو تأخذ مثل الثمر إذا كان إذا خرج من الرب لا يبقى بابسًا بقاء الثمر الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه" التعليق الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧٣٨-٧٣٩) العزيز (٢٤٠/٨) روضة

الطالبين (٢٥٥/٧-٢٥٦)

(١٠) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ز): يعطيه.

(١١) في (ب): يعطيه.

(١٢) نهاية [ص١٠٥] من (ز).

(١٣) ليس في: (ب) و(ز).

(١٤) نهاية [ب/٩٦] من (ب).

[في] الصرف والنكاح، وما أعطت.. رد عليها إن كان قائماً، وإن فات.. فعليه مثله إن كان له منزل أو قيمة^(١) إن فات، ولها [عليه] صداق مثلها^(٢).

١٠٩٧- ولو نكح رجل امرأتين بصداق واحد.. فلكل واحدة منهن من ذلك على قدر صداق مثلها، والنكاح ثابت^(٣).

١٠٩٨- وقد قيل: لكل واحدة صداق مثلها على الزوج، والألف له وهو أحب إلى الشافعي^(٤).

١٠٩٩- قال الشافعي: وإن تزوجها بعبد ودرهم أو بما شاء من الأشياء.. فالنكاح ثابت.

١١٠٠- [قال الشافعي]: والتفويض الذي إذا عقد^(٥) النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح: أن يتزوج الرجل المرأة الثيب المالكه/ لأمرها برضاها، ولا يسمى مهرًا (أو)^(٦) يقول لها: «أزوجهك بغير مهر»، أو يقول الولي برضاها: «أزوجهك على أن لا مهر عليك».. فالنكاح^(٧) في هذا كله ثابت^(٨).

١١٠١- فإن فرض لها الزوج ولم ترض ثم طلقها.. فلها المنة^(٩).

(١) في (ب): قيمته.

(٢) الأم (١٦٨/٦) روضة الطالبين (٢٦٧/٧).

(٣) الأم (١٧١/٦) المزني (ص. ٢٥٠) التعليقة الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص. ٧٦٣) الخلاصة (ص. ٤٦١) العزيز (٢٦٠/٨) وقال: "وبه قال أبو حنيفة وأحمد"، روضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(٤) في (ب): إلى.

(٥) وهو المعتمد: الأم (١٧٣/٦) "قال الربيع: وبه يقول الشافعي"، واختاره المزني (ص. ٢٥٠) حيث قال: "فساد المهر بقوله أولى" التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: الصداق، (ص. ٧٦٣) الخلاصة (ص. ٤٦١) العزيز (٢٦٠/٨) روضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(٦) في (ب): اعقد.

(٧) في النسخ: "و"، والمثبت كما هو في الأم (١٧٤/٦).

(٨) في (ب): والنكاح.

(٩) الأم (١٧٤/٦) المزني (ص. ٢٥٠) روضة الطالبين (٢٧٩/٧) المنهاج (ص. ٣٩٨).

(١٠) الأم (١٧٩/٦) المزني (ص. ٢٥١) الحواشي (٤٧٥/٩) روضة الطالبين (٢٨٣/٧) (٣٢١).

١١٠٢- وليس لها مما فرض شيء حتى يجتمعا على الرضا، ولا يجوز أن يجتمعا على الرضا حتى يعلم كم مهر مثلها؛ لأن لها مهراً^(١) بالعقد ما لم ينقضه بالطلاق، فإذا فرض وهما لا يعلمان.. لم يجر، لأنه مجهول^(٢).

١١٠٣- وإذا زوج الرجل ابنه الكبير بأمره، فإن ضمن الأب الصداق على ابنه بأمره وأخذ منه.. رجع على الابن، فإن كان ضمن بغير أمره فأخذ الأب به.. فهو عليه، ولا يرجع على ابنه، وإن كان ابنه صغيراً فضمن عنه وغرم.. لم يرجع به عليه، وإن تحمل الأب الصداق وجعله عليه.. فهو عليه، وليس على الابن منه شيء^(٣).

١١٠٤- وإذا وكل الرجل الرجل أو^(٤) أرسله يزوجه فزوجه ثم أنكر حلف بالله ما أمره ولا نكاح [بينهما]، وللحاكم أن يقول له: إشهد إن كنت نكحتها فهي طالق، فإذا حلف برئ ووقعت الفرقة^(٥).

١١٠٥- وإن زوج رجل^(٦) ابنته الصغيرة على أن لا مهر عليه.. فالنكاح ثابت ولها صداق مثلها، فإن^(٧) طلقها قبل الدخول فلها نصف الصداق، فرض [لها] أو لم يفرض، وهي خلاف الكبيرة؛ لأن الكبيرة مائة لملأها، وأبو الصغيرة لا يملك مالها، ولا يجوز أمره عليها إلا في النظر لها^(٨).

(١) في (ب): مهر.

(٢) وهو الموافق لما في الأم (١٧٩/٦-١٨٠) والمزني (ص٢٥١).

ولكن المعتد: عدم اشتراط علمهما بقدر مهر المثل، قال في روضة الطالبين (٢٨٣/٧): "أظهرهما عند الجمهور...

وهو نصه في الإملاء والقدم" وانظر: الحاوي (٤٨٣/٩-٤٨٤ و٤٨٥) والمنهاج (ص٣٩٨).

وقال في معني المحتاج (٢٣٠/٣): "حمل الخلاف فيما قبل الدخول، أما بعده فلا يصح تقديره إلا بعد علمهما بقدره قولاً واحداً لأنه قيمة مستهلك".

(٣) المزني (ص٢٥٠) الخلاصة (ص٤٥٩) الحاوي (٤٦٨/٩-٤٧٠).

(٤) في (ب): ثم.

(٥) نهاية [١٠٦] من (ز).

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) الأم (١٨٠/٦) ومفهوم ما في المزني (٢٥٠) التعليقة الكمرى لأبي الطيب (ص٧٩٦) ك: الصداق الحاوي

(٤٧٤/٩) روضة الطالبين (٢٨٠/٧) المنهاج (ص٣٩٨) معني المحتاج (٢٢٩/٣).

١١٠٦- وإن نكحها بمهر فغفاه.. لم يجز، أو^(١) نكحها بأقل من مهر مثلها.. أئتمنا على الزوج لها مهر مثلها، وكذلك إذا نكحها على أن لا مهر على زوجها.. فالنكاح ثابت وعلى الزوج الصداق، لأنه لم^(٢) ينف^(٣) شيئاً يملكه كما عفت النيب شيئاً يملكه، [قال:] والسفيهة والمحجورة عليها مثل الصبية^(٤).

١١٠٧- وقال: مهر نساها: (ب/٥٣) أخواتها وعماتها وبنات أعمامها^(٥) ونساء عصبانها^(٦)، وليست^(٧) أمها من نساها، ونساء مثلها: نساء بلدها التي هي بها، في مثل شباها وجمالها وعقلها ويسارها وبكرًا كانت أو ثيبًا^(٨) وإن كانت مهور نساها نقد ودين.. فالنهر نقد كله^(٩).

١١٠٨- وإن كان لا نساء لها.. فأقرب النساء 'شبهًا بها'^(١٠) فيما وصفت وفي النسب^(١١).

١١٠٩- وإن^(١٢) كانت المرأة إذا تزوجت في عشرينها تخففن^(١٣) في المهر، وإن كان في غير عشرينها تثقلن، فإن نكحت في العشرات.. فلها مهر نساها في عشرينها، وإن كانت في الغبراء.. فلها مهر نساها في الغبراء^(١٤).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ج): لا.

(٣) في النسخ: يغفو.

(٤) الأم (١٨٠/٦) المزني (ص٢٥٢) ومفهوم ما فيه في (ص٢٥٠) المنهاج (ص٣٩٧) مغني المحتاج (٣/٢٢٧) نهاية المحتاج (٦/٣٤٥).

(٥) في (ب): عمتها.

(٦) "وهن: المنتسبات إلى من تنسب هذه إليه كالأخت وبنات الأخت والعمة بنت العم ولا ينظر إلى ذوات الأرحام". روضة الطالبين (٧/٢٨٦).

(٧) في (أ) و(ج): أو ليست.

(٨) في (أ) و(ج): أو ثيب.

(٩) الأم (١٨٤/٦) المزني (ص٢٥١) روضة الطالبين (٧/٢٨٦-٢٨٧).

(١٠) في (ب): بما شبهها.

(١١) الأم (١٨٤/٦) المزني (ص٢٥١) روضة الطالبين (٧/٢٨٧).

(١٢) في (ب): وإذا.

(١٣) في (ب): تحقق.

١١١٠ - وإذا اختلف الرجل والمرأة البالغ في المهر، أو^(٦) أبو الصبية وسيد الأمة قبل الدخول وبعده وقبل الطلاق و^(٧) بعده، فادعى^(٨) الزوج الأقل، 'وادعى هؤلاء' الأكثر.. تخالفاً، ويبدأ بالرجل باليمين،^(٩) فإذا تخالفاً.. أبطلت المهر، وأثبت النكاح، وجعلت لها صداق مثلها^(١٠).

١١١١ - والحجة في ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: /^(١١) وإذا اختلف المتبايعان^(١٢).

١١١٢ - وإن^(١٣) اختلفا فأقامت^(١٤) [المرأة] البينة^(١٥) على أكثر مما أقام عليه الزوج البينة.. كانت الشهادة متضادة، ولها صداق مثلها؛ كان أقل أو أكثر^(١٦).

(١) الأم (١٨٤/٦) المزني (ص ٢٥١) روضة الطالبين (٢٨٨/٧).

(٢) في (ب): و.

(٣) في (ب): أو.

(٤) في (أ): فالدعا، في (ب): فإن ادعى.

(٥) في (ب): وادعت هي.

(٦) نهاية [٩٧/١] من (ب).

(٧) وهذا إن لم تكن هناك بينات. الأم (١٨٤/٦-١٨٥) المزني (ص ٢٥١) الخلاصة (ص ٤٦٤) المنهاج

(ص ٤٠٢). روضة الطالبين (٣٢٣/٧) وفي كون المعتمد أن الزوج هو الذي يبدأ بالحلف انظر: روضة

الطالبين (٥٨٠/٣).

(٨) نهاية [ص ١٠٧] من (٢).

(٩) يعني قياساً على البيع الوارد فيه هذا الحديث، كما في معني المحتاج (٢٤٢/٣).

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): وأقامت.

(١٢) في (ب): بينة.

(١٣) وهذه المسألة فيما إذا تعارضت بينات الزوجين، ويمثل ما في البويطي قال في الأم (١٨٥/٦) وكان

الشافعي يقول قبل هذا كما في الأم (١٨٥/٦): "لا يجوز - والله تعالى أعلم - عندي فيها إلا:

١ - أن يتخالفاً ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كتصادقهما على البيع المالك واختلافهما في الثمن.

٢ - أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق وأخذ بيمينه.

قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ: الشَّهَادَةُ مُتَضَادَّةٌ، وَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ اَلثَّنِينَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ اَلْفِ، وَبِهِ يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ."

وذكر في العزيز (٣٣٥/٨) وروضة الطالبين (٣٢٤/٧) وجهين دون ترجيح، وليس فيما ذكره ما نص عليه هنا

في البويطي وما استقر عليه قوله في الأم.

١١١٣- وإذا تزوج الرجل المرأة على أن لأبيها ألفاً^(١) سوى المهر، فسواء قبض الأب أو لم يقبض.. فلها مهر مثلها^(٢).

١١١٤- وإن أصدق الرجل^(٣) امرأة صداقاً رضيته ثم قال [لها] بعد أزيدك ألفاً.. كان له الرجوع ما لم يقبضها، وإن أشهد على ذلك، إذا لم يكن في أصل الصداق؛ لأنها عطية لم يقبض^(٤).

١١١٥- فإن^(٥) شرط^(٦) لها أن^(٧) لا يخرجها من بلدها أو لا يتسرى عليها أو لا ينكح عليها.. فالشرط باطل ولها صداق مثلها إن كان تزوجها على أقل من صداق مثلها^(٨)، واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، وهذه الشروط خلاف معنى كتاب الله عزَّيَّزٌ؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أباح له النكاح وأباح له النقلة.

وفي معنى المحتاج (٢٤٢/٣) ونهاية المحتاج (٣٦٦/٦) أمهما يتحالفاً.

قال في العزيز (٣٣٥/٨): "فمن ابن سريج وجهان: أحدهما: أن بينة المرأة أولى لاشتغالها على الزيادة. والثاني: أمهما متعارضتان، فإن قلنا بالتساقط فكأن لا بينة فيتحالفاً وإن قلنا يقرع فهل يحتاج من خرجت قرعته إلى اليمين ذكروا فيه وجهين".

وقال في روضة الطالبين (٣٢٤/٧): "ولو أقاما بهتين مختلفتين في قدر المهر فوجهان أحدهما يحكم ببينة المرأة لاشتغالها على الزيادة

والثاني يتعارضان، إذا قلنا بالتساقط فكأن لا بينة فيتحالفاً

وإن قلنا بالقرعة فهل يحتاج من خرجت قرعته إلى اليمين وجهان".

(١) في (أ) و(م): ألف.

(٢) الأم (١٨٦/٦) المزني (ص ٢٥١) الخلاصة (ص ٤٦١) المنهاج (ص ٣٩٧) معنى المحتاج (٢٢٦/٣) وقال: "لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغیر الزوجة".

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (أ) و(م): أن بذل.

(٥) الأم (١٨٧/٦) وقال: "وكان الوفاء به أحسن".

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): المشرط.

(٨) في (أ) تشمل: "أن" و "أنه".

(٢) الأم (١٨٧/٦) المزني (ص ٢٥١) الخلاصة (ص ٤٦١) معنى المحتاج (٢٢٦/٣-٢٢٧).

١١١٦ - وقال: الذي بيده عقدة النكاح.. الزوج^(١) لحديث علي^(٢).

١١١٧ - وإذا تزوج الرجل المرأة على ألف^(٣) فأعطاهَا فرْدُهَا^(٤) إليه بعينها أو لم يُقبضْها^(٥) فقالت: «قد^(٦) وهبت لك المهر كله الذي لي عليك»، أو «رددته^(٧) إليك»^(٨) بعد أخذها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها.. لم يرجع عليها^(٩) بشيء مما وهبت؛ لأنه إنما جعل له^(١٠) أن يرجع^(١١) بنصف ما أعطى، فلما رجع إليه ما أعطى بعينه.. لم يرجع بشيء^(١٢).

(١) الأم (١٩٠/٦) المزني (ص ٢٥٢) الحاوي (٤٧٤/٩) معني المحتاج (٢٤١/٣) وفي القلم: هو الولي، وليس على إطلاقه ولكن بشروط.

(٢) وهو ما روي موقوفاً على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: الذي بيده عقدة النكاح: الزوج، رواه الإمام الشافعي في الأم (١٩٠/٦) والمزني (ص ٢٥٢) بلاغاً عن علي، وأسند ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٤٥/٣) والبيهقي (٢٥١/٧).

(٣) في (أ) و(م): صداف.

(٤) في (أ) و(م): فردت.

(٥) في (أ): يقبضه، بلا نقط لأولها، في (ب): يقبضها، في (م): يقبضه.

(٦) ليس في: (م).

(٧) في (أ) و(م): ردت.

(٨) في (ب): إليه.

(٩) في (ب): عليه.

(١٠) في (ب): لها.

(١١) في (ب): ترجع.

(١٢) هذا خلاف المعتد في المذهب.

وفي المسألة قولان للإمام الشافعي:

الأول - وهو المعتد في المذهب: أن له أن يرجع عليها ببدل نصفه، وهو الأظهر عند الجمهور، منهم العراقيون، والإمام، والروباي.

والثاني: لا يرجع عليها بشيء، وهو قوله في القلم وفي البيهقي من الجديد ورجحه البغوي.

وذكر القولين في الأم (١٩٣/٦-١٩٤) ولم يميز بشيء فقال: "فلا يميز فيها إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن يكون العفو إبراء له مما لها عليه.. فلا يرجع عليها بشيء قد ملكه عليها، ومن قال هذا قال: لم يجب عليها شيء إلا من قبلي ما كان لها عليه بإبرائه منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه.

١١١٨- وإن تزوج على عبد بعينه فوجدت به عيباً.. فهو بمنزلة البيع؛ إن شاء [ت] أخذته، وإن شاءت رده، وكان لها صدق المثل^(١).

١١١٩- ولو أصدقها أربعين شاة أو عشرين ديناراً أو مائتي درهم فحال عليها الحول.. كانت^(٢) عليها الزكاة وكان له نصفها تامة^(٣) /^(٤) يستقبل به^(٥) حولاً؛ لأنه^(٦) ساعدتْ مَلِكُهَا^(٧)، وسواء قبضت [منه] الغنم والدنانير والدرهم أو لم تقبضها^(٨)؛ لأنها مالكة لها^(٩).

والقاضي: أن له أن يرجع عليها بنصفه؛ كان عموها قبل القبض أو بعد القبض، والدفع إليه؛ وذلك أنه قد ملكه عليها بغير الوجه الذي وجب لها عليه.

وذكرهما دون ترجيح في المزي (ص ٢٥٢) وقال المزي: "وقال في كتاب القلم: لا يرجع إذا قبضته فوهيته له أو لم تقبضه؛ لأن هبتها له إبراء، ليس كاستهلاكها إياه لو وهبته لغيره، فبأي شيء يرجع عليها فيما صار إليه؟! قال: وكذلك إن أعطاه نصفه ثم وهبت له النصف الآخر ثم طلقها.. لم يرجع بشيء، ولا أعلم قولاً غير هذا إلا أن يقول قائل هبتها له كهيبتها لغيره، والأول عندنا أحسن، والله أعلم، ولكل وجه، قال المزي: والأحسن أولى به من الذي ليس بأحسن، والقياس عندي على قوله ما قال في كتاب الإملاء: إذا وهبت له النصف أن يرجع عليها بنصف ما بقي".

وأما إن كان المهر ديناً لا عيناً فوهيته له.. فالمذهب أنه لا يرجع عليها بشيء.. وانظر: الخلاصة (ص ٤٥٩-٤٦٠) نهاية المطلب (١/١٥٥) روضة الطالبين (٣١٦/٧-٣١٧) وقال في معني المحتاج (٣/٢٤٠) ردّاً على الاستدلال بأن هبتها له إنما هي تعجيل لحقه بقوله: "إنما لو صرحت بالتعجيل لم يصح". يعني: فكيف وهي لم تصرح.

(١) الأم (١٩٤/٦-١٩٥) المزي (ص ٢٤٩) المنهاج (ص ٣٩٥) معني المحتاج (٣/٢٢٢).

(٢) في (أ) و(ب): فكانت.

(٣) في (أ): بلا نقط، في (ب): تامة.

(٤) نهاية [ص ١٠٨] من (ب).

(٥) في (ب): بما.

(٦) في (أ) و(ب): لأنها.

(٧) أي أن الزوج يملك نصف المهر بعد الطلاق الذي قبل الدخول.

(٨) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ج): يقبضها.

(٩) في (ب): له.

(٢) أي أنها تملك المهر بمجرد العقد، وليس القبض شرطاً لتملكها له، فتكون الزكاة عليها وحدها، ولا يتحمل الزوج شيئاً من ذلك؛ لأنها كانت في ملكها وحدها دون الزوج، فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف

(باب المضاربة^(١))

١١٢٠ - أبو حاتم عن الربيع [قال]: وإذا دفع الرجلُ إلى الرجلِ مالاً قراضاً إلى سنة أو إلى وقت من الأوقات.. لم يجر، وكان له أجره^(٢) مثله^(٣).

١١٢١ - قال أبو يعقوب: إذا قارض الرجلُ الرجلَ على أن يجعل معه غلامه^(٤) "يُصْرَمُ وَيُخْرَجُهُ"^(٥).. فلا يجوز؛ لأن هذه زيادة ازدادها^(٦) رب المال، والقراض باطل^(٧).

١١٢٢ - وإن كان الغلام بصيراً فقال: «أُقَارِضُكَ وغلامي على أن لكما النصف».. لم يجر أيضاً من قبل أن هذا قراض وشركة^(٨).

المهر كاملاً، فإن كانت أخرجت الزكاة منها.. أخذ قيمة ما أخرجت من حصته، وإن لم تكن أخرجت الزكاة فيأخذ النصف وتزكي الجميع من نصفها. انظر: الأم (٦٢/٣) المزني (ص٧١) المنهاج (ص١٧٥) مغني المحتاج (٤١٢/١) نهاية المحتاج (١٣٤/٣).

(١) في (ب): القراض. وسأني في باب القراض وهو في (١٠٩/ب) من (أ).

(٢) في (أ) و(م): أجر.

(٣) أي: فلا يجوز التوقيت في المضاربة بأن تكون إلى مدة محددة. الأم (١٠/٥) المزني (ص١٧٢) الخلاصة (ص٣٥٠) الوجيز (١٤/٦) العزيز (١٥-١٤/٦) روضة الطالبين (١٢٢/٥).

قال في المذهب (٣٩٣/١): "قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز الشرطية إلى مدة، فمن أصحها ما قال: لا يجوز شرط المدة فيه؛ لأنه عقد معاوضة يجوز مطلقاً.. فبطل بالتوقيت، كالبيع والكاح.

ومنهم من قال: إن غَلَدَهُ إلى مدة على ألا يبيع بعدها.. لم يصح؛ لأن العامل يستحق البيع لأجل الربح، فإذا شرط المنع منه.. فقد شرط ما ينافي مقتضاه.. فلم يصح.

وإن عقده إلى مدة على ألا يشتري بعدها.. صح؛ لأن رب المال يملك المنع من الشراء إذا شاء، فإذا شرط المنع منه.. فقد شرط ما يملكه بمقتضى العقد.. فلم يمنع صحته".

(٤) في (أ) و(م): جعل بيع غلاماً له.

(٥) هكذا صورها في (أ): سحسه وخشيجه، وهكذا صورها في (م): سحسه ويخشيجه.

(٦) في (ب): أرادها.

(٧) لأن من شروط صحة القراض ألا يُشترطَ على العامل عملٌ سوى التجارة، وهنا قد اشترط عليه أن يُعَلِّمَ غلامه التجارة ويُصْرَمَهُ بأمورها، وهذا أمر زائد على التجارة. نهاية المطلب (٤٤٣/٧) روضة الطالبين (١٤٨/٥).

١١٢٣ - وكذلك^(٦) لو قارض أجنبي على أن يشتركا.. لم يجر؛ لأن هذا قراض^(٧) وشركة^(٨).

١١٢٤ - وقيل: هذا كله جائز^(٩).

١١٢٥ - ولكن إن دفع إلى غلامه مالاً وقارض^(١٠) رجلاً قراضاً مفرداً بمال، أو أجنبي كل واحد منهما على حياله، ثم أذن لهما في الشركة بماله.. جاز؛ لأن هذا شرط ليس في أصل قراض.

١١٢٦ - وكل قراض فاسد.. فللعامل إجارة^(١١) مثله، والربح والنقصان لرب المال^(١٢).

(١) المعتمد: جوازه كما في الأم (٩/٥) المزني (ص ١٧٢) الوسيط (١٠٨/٤) روضة الطالبين (١٢٢/٥) المنهاج

(ص ٣٠٠) معني المحتاج (٣١١/٢) نهاية المحتاج (٢٢٣/٥).

(٢) هكنا صورتها في (م): فلدلل.

(٣) في (أ) و(م): قرض.

(٤) المعتمد: جوازه كما في روضة الطالبين (١٢٢/٥) و(١٢٥).

(٥) كما في المزني (ص ١٧٢) نهاية المطلب (٤٥٠/٧) روضة الطالبين (١١٩/٥) و(١٢٢).

(٦) في (ب): أجز.

(٧) الأم (٩/٥) المزني (ص ١٧٢) الخلاصة (ص ٣٥١) روضة الطالبين (١٢٥/٥) المنهاج (ص ٣٠١).

(٨) بعد هذا الباب في (ب)، (اختلاف الحديث).

باب التعريض في الخطبة^(١)

١١٢٧- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: أباح الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى التعريض في الخطبة ومنع أن تواعدوهن^(٢) سرًّا^(٣)، فقد بين^(٤) الله عَزَّ وَجَلَّ التعريض والسر، والسر - والله أعلم -: تصريح الجماع^(٥) وذلك موجود في لسان العرب وأشعارها^(٦).

(١) في (ب): التعريض بالخطبة، وهذا الباب موجود في (٧٦/أ) من (ب).

(٢) في (أ): لا يتضح النقط، في (م): يواعدوهن.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمٌ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ. وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ. وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(٤) في (ب): ففرق.

(٥) زاد هنا في (ب): [بين].

(٦) في (أ) و(م): التصريح الجماع.

(٧) الأم (١٠١/٦) المزي (ص ٢٣٧) معني المحتاج (١٣٦/٣).

كقول امرئ القيس:

رَغَبْتُ بِمِثَابَةِ الْيَوْمِ أَتَنِي
كَبِيرْتُ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السَّرَّامُنَالِي
قال رقا عليها:

لَذَبْتُ لَقَدْ أَصْبَحِي عَلَى الْمَرْءِ عَرَّشَهُ
وَأَمْنَعُ عَرَّيْسِي أَنْ يُسْزَنَ بِهَا الْخَالِي

انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (١/٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٨) وهذه إحدى ألفاظ البيت وله رواية أخرى ليس فيها موضع الشاهد، وكذلك ذكره الشافعي في الأم (٣٤٣/٦) وفي المزي (ص ٢٣٧) لكن فيه (القوم) بدلًا من (اليوم).

وفي لسان العرب (٤/٣٥٨): "السر: النكاح؛ لأنه يكتنم... قال رؤية:

نَعَفَ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ النِّسْقِ * وَلَمْ يَضَعِهَا بَيْنَ فَرْكٍ وَعَشَقٍ

والسرية: الجارية المتعذة للملك والجماع".

١١٢٨- والتعريض أن يقول الرجل: إني فبك لأراغب، وإن الله سائق إليك خيرًا، 'وبها جازة' الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى التعريض في العدة^(١).. أجزنا الأمور كلها بعقدها إذا عقدت صحيحة ولم تنضرها/^(٢) النية ولا النواطة قبلها، إنما يفسدها^(٣) ما^(٤) عقدت عليه^(٥).

١١٢٩- وَيُعْرَضُ إذا كانت المرأة في عدة من طلاق خلع كان أو غيره^(٦).

١١٣٠- ومن تزوج بامرأة^(٧) بغير اسم التزويج أو النكاح.. فلا يجوز، وإذا قال الولي: قد زوجتك فلانة، فقال: قد قبلت، أو قد رضيت، أو ما أشبه هذا.. لم يكن شيئًا حتى يقول: قد قبلت التزويج أو النكاح، وكذلك لو قال الخاطب: زوجني، فقال: قد فعلت، أو أجبك، أو ما أشبه هذا.. لم يكن شيئًا حتى يسمى ويقول: قد زوجتكها أو أنكحتكها؛ لأنهما الاسمان اللذان سمى^(٨) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بهما النكاح في كتابه^(٩).

١١٣١- ولا يجوز في النكاح خيار^(١٠)، وذلك أن يقول: قد زوجتكها إن رضي فلان^(١١)، أو على أنك بالخيار إلى الليل، واحتج بمحدث التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المتعة^(١٢)، وليس بين الأئمة خلاف أنه لا يجوز خيار^(١٣) في النكاح^(١٤).

(١) في (أ) و(م): فما جازة، وهكذا صورتها في (ب): **الْبَاحِجَةُ**، ولعلها كما أثبتته

(٢) في (أ) و(م): الخطبة.

(٣) نهاية [ص ١٠٩] من (م).

(٤) في (أ): يفسد.

(٥) ليست في (م).

(٦) يعني: لو أنه عصى ومصرح في العدة بخطبتها أو غير ذلك ثم عقد عليها بعد العدة فالنكاح صحيح. الأم (١٠١/٦ و ١٠٢) التعليق الكرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٤٧٠).

(٧) فيجوز التعريض في عدة الوفاة بلا خلاف، وفي عدة الطلاق البائن على الأظهر، وأما في عدة الطلاق الرجعي.. فلا يجوز. الأم (١٠٢/٦) المنهاج (ص ٣٧٣) مغني المحتاج (١٣٦/٣).

(٨) في (ب): امرأة.

(٩) في (م): سماه.

(١٠) الأم (١٠٣/٦ و ١٠٤) المزي (ص ٢٣٢-٢٣٣) الخلاصة (ص ٤٢٦) المنهاج (ص ٣٧٤) مغني المحتاج (١٤٠/٣-١٤١) نهاية المحتاج (٢١١/٦ و ٢١٣).

(١١) في (م): الخيار.

١١٣٢- وكل^(٥) نكاح/ انعقد ولم يحمل فيه الوطاء ساعة انعقد... فهو باطل، مثل الرجل يُنكحُ ابنه الكبير غائباً، لأن معناه معنى نكاح الخيار، ألا ترى أن الابن إذا أبى... لم يكن نكاحاً.

١١٣٣- وقال في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يحطّب أحدكم على خطبة أخيه»^(٦)، هو - والله أعلم - الوقت الذي تأذن المرأة لزوجها أن يزوجه فيخرج لذلك فيلقاه رجل فيحطّب فذلك النهي عن خطبة أخيه، والدلالة على ذلك قول فاطمة^(٧) للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أبا جهم^(٨) ومعاوية^(٩) خطباني»، فحطبها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أسامة^(١٠).

-
- (١) وهذا تعليق، ولا يصح في النكاح تعليق. المنهاج (ص٣٧٤) روضة الطالبين (٤٠/٧).
- (٢) النهي عن زواج المتعة، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: هي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نكاح المتعة آخره، (٥١١٥)، ومسلم ك: النكاح، ب: نكاح المتعة وبيان أنه أبى ثم نسخ ثم أبى ثم نسخ، واستقر تحريره إلى يوم القيامة، (١٤٠٧).
- (٣) في (ب): الخيار.
- (٤) الأهم (١٠٥/٦) الخلاصة (ص٤٢٧) المنهاج (ص٣٩٧) معني المحتاج (٢٢٦/٣) نهاية المحتاج (٣٤٣/٦) وقال: "لما فاته لوضع النكاح من الدوام وال لزوم".
- وذكر ابن حزم في المحلى الإجماع على هذا (٣٧٨/٨) مسألة رقم (١٤٢٠).
- (٥) في (ب): فكل.
- (٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا يحطّب على خطبة أخيه حتى يُنكح أو يدع، (٥١٤٢)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، (١٤١٢).
- (٧) هي: فاطمة بنت قيس بن خالد القرشي المهرية، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من المهاجرات الأول، كان لها عقل وكمال، وكانت تحت أبي حفص بن المغيرة، فطلقها فأمرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، ثم خطبها أبو جهم ومعاوية، ثم تزوجت بأسامة بن زيد، في بيتهما اجتمع أصحاب الشورى حين قُتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: أسد الغابة (٢٣٠/٦)، الإصابة (٢٧٦/٨).
- (٨) هو: أبو جهم بن حذيفة بن غام القرشي العدوي، قيل: اسمه عامر، وقيل عبيد، من مسلمة الفتح، كان معظماً في قريش ومقدماً فيهم، ومن المعمرين فيهم، شهد بنين الكعبة مرتين، في الجاهلية وعند بناء ابن الزبير، وهو أحد الأربعة الذين دفنوا عثمان، وهو الذي أهدى خميسة فيها علم إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، توفي في خلافة يزيد. انظر: أسد الغابة (٥٧/٥)، الإصابة (٦٠/٧).
- (٩) هو: أبو عبد الرحمن، معاوية بن أبي سفيان واسمه: صخر بن حرب بن أمية، القرشي الأموي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أسلم عام الفتح، وروي أنه أسلم عام القضية، لكنه كنم إسلامه، شهد حُنيناً وأعطى فيها كثيراً، كان من

- ١١٣٤- ولو نكح رجل على خطبة أخيه في هذا الموضوع.. كان أنما وكان النكاح جائزاً^(١).
- ١١٣٥- وإن قالت المرأة لوليتها زوجني من رأيت.. فلا بأس إن خطب^(٢) على هذا الحال؛ لأنها لم تأذن^(٣) في رجل بعينه^(٤).
- ١١٣٦- وأمر البكر إلى أبيها، والأمة إلى^(٥) سيدها، فإذا وعدا^(٦) رجلاً.. فلا يُخطب^(٧) على خطبته^(٨).
- ١١٣٧- وإن أُجِّلَ العتق ثم اختارت المرأة للمقام مع الزوج ثم طلبت بعد ذلك الفقرة.. لم يكن لها ذلك^(٩).

-
- كتبه الوحي، ولي على الشام، وبقي عليها عشرين سنة، حتى تنازل الحسن بن علي له بالخلافة سنة أربعين، فظل في الخلافة عشرين عاماً حتى توفي سنة ستين. انظر: الاستيعاب (١٤١٦/٣)، أسد الغابة (٤٣٣/٤).
- (١) هو: أسامة بن زيد بن حارثة، أبو زيد، الحبُّ ابن الحب، ولد في الإسلام، وتوفي رسول الله ﷺ وعمره عشرون سنة، أمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم، لكنه توفي قبل أن يتوجه، فنذره أبو بكر من بعده، اعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، وسكن وادي القرى، ثم أتى إلى المدينة فتوفي بالجرف سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة تسع وخمسين. انظر: الاستيعاب (٧٥/١)، الإصابة (٢٠٢/١).
- (٢) رواه مسلم ك: الطلاق، ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠) عنها رسول الله ﷺ. ووجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ خطبها لأسامة مع علمه بخطبتها لها، فدل أن مثل ذلك لا يدخل في النهي، وإنما النهي فيما إذا وافقت المخطوبة فأذنت لوليتها أن يزوجه رجلاً بعينه. انظر: الأم (١٠٨/٦-١٠٩-١) المزي (٢٣٧) منهاج (ص٣٧٣) خفة منهاج (٢١١/٧).
- (٣) الأم (١٠٩/٦) الحارثي الكبير (٢٥٠/٩).
- (٤) في (أ): خطب أو ينخطب لأن بدايتها غير واضحة في الصورة، في (ب): ينخطب أو خطب؛ لأنها غير منقوطة في أولها، في (ج): ينخطب.
- (٥) في (أ) و(ج): يأذن.
- (٦) الأم (١٠٩/٦) بنحوه.
- (٧) نهاية [ص ١١٠] من (ج).
- (٨) في (أ) و(ج): وعد.
- (٩) في (أ): خطب.
- (١٠) قوله: "رجلاً فلا ينخطب"، تكررت في (ب).
- (١١) الأم (١٠٩/٦) بنحوه، خفة المحتاج (٢١١/٧).

١١٣٨- فإن^(١) عُرِفَتْ أَنَّهُ عَيِّنَ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَ النِّكَاحِ فَرَضِيَّةٌ ثُمَّ سَأَلَتْ أَنْ يُؤْجَلَ^(٢) أَجَلَ العَيْنِ... أَجَلَ، وَلَا يَقْطَعُ خِيَارَهَا^(٣) فِي فِرَاقِهِ إِلَّا الْأَجَلَ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْأَجْلِ تَارِكَةٌ لِحَقِّ لَمْ يَجِبْ لَهَا، وَهِيَ عِنْدَ الْأَجْلِ تَارِكَةٌ لِحَقِّ قَدْ وَجِبَ لَهَا الْخِيَارُ فِيهِ^(٤).

١١٣٩- وَإِذَا أُجِّلَ الْعَيْنُ فَاعْتَلَفَا؛ فَإِنْ كَانَتْ بِكَرٍّ... أُرِيهَا أَرْبَعَ نِسْوَةٍ عَدُولٍ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا... فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيْنِهِ، وَإِنْ شَاءَ الزَّوْجُ أَنْ يَحْلِفَهَا^(٥) مَا أَصَابَهَا... فَذَلِكَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْعُدَّةَ^(٦) قَدْ تَعَوَّدَ، وَأَقْلَ مَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يُؤْجَلَ... إِذَا غَابَتِ الْحَشْفَةُ؛ وَذَلِكَ يُحْصِنُهَا^(٧) وَيُجَلِّئُهَا لِزَوْجِ^(٨) لَوْ طَلَقَهَا^(٩).
١١٤٠- فَلَوْ^(١٠) أَجَلَ ثُمَّ حُبَّ ذَكَرَهُ أَوْ نَكَحَهَا^(١١) وَهُوَ بِمَحْبُوبٍ... خَيْرٌ مَكَانَهَا، وَلَا يُؤْجَلَ، وَكَذَلِكَ الْخِصْيُ الْمَحْبُوبُ^{(١٢) (١٣)}.

(١) الأُم (١١٠/٦) المزني (ص ٢٤٦) روضة الطالبين (١٩٩/٧) المنهاج (ص ٣٩١) شفة المحتاج (٣٥٤/٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) زاد في (ب): أجلت.

(٤) نهاية (٧٦/٦) من (ب).

(٥) "لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عين حتى يختار" كما في الأُم (١١٠/٦)، وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٧٢) وذكر أن في القدم: يسقط خيارها، وقال في معني المحتاج (٢٠٣/٣): "لو علمت بعينه قبل العقد... فلها الخيار بعده، على المذهب؛ لأن العينة تحصل في حق امرأة دون أخرى، وفي نكاح دون نكاح، وثبت الخيار للزوجة بالعينة وإن كان قادراً على جماع غيرها"، شفة المحتاج (٣٥٤/٧).

(٦) في (أ) و(م): حلفها.

(٧) العُدَّةُ بوزن العُسرة: البكارة والعُدَّةُ بالمد: البكر والجمع العُدَّارَى بفتح الراء وكسرها والعُدَّارَاتُ أيضا.

مختار الصحاح مادة (ع ذ ر).

(٨) هكذا صورتها في (أ): تحصينها، في (ب): يحصنها، هكذا صورتها في (ب): ~~يحصنها~~، هكذا صورتها في (ج):

محصنها. وفي الأُم (١١١/٦): يحصنها

(٩) في (ب): الزوج.

(١٠) أي: يطلها إن طلقها الزوج الثاني أن ترجع للأول الذي طلقها ثلاثاً. الأُم (١١١/٦) بنحوه، المزني

(ص ٢٤٦) شفة المحتاج (٣٥٣/٧).

(١١) في (ب): ولو.

(١٢) في (أ) و(م): أو.

(١٣) الخصى المحبوب: الذي نزع خصيتاه وقطع ذكره.

(١٤) الأُم (١١١/٦) بنحوه.

١١٤١- فلو^(١) أجل عصى غير محبوب أو نكحها غير محبوب (٥٥/ب).. لم تغير حتى يؤجل أجل العنين^(٢).

١١٤٢- والمحبوب: الذي يُقَطَّعُ المذاكيرُ [منه]،^(٣) أو المذاكير والأثنين، والخصي: الذي تُنَزَعُ^(٤) البيضة وتبقى^(٥) المذاكير.

١١٤٣- وإن^(٦) تزوج الخنثى على أنه رجل وهو يبول من حيث تبول المرأة، أو^(٧) على أنه امرأة فبال من حيث يبول الرجل.. فالنكاح مفسوخ، لا يجوز إلا من حيث يبول^(٨) (٩).

١١٤٤- أو بأن يكون مشكلاً، فإذا كان مشكلاً.. نكح بأيهما شاء^(١٠).

١١٤٥- وإذا^(١١) نكح بأنه رجل وكان مشكلاً.. فذلك حكمه ليس له أن ينكح بأنه امرأة أبداً^(١٢).

١١٤٦- ولا يجوز لعبد بين اثنين أن ينكح وإن أذن له أحدهما^(١٣).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في الخصي غير المحبوب قولان للشافعي:

الأول وهو المتعمد: أنه ليس لها خيار إلا إن كانت به عنة. وهو قوله في الأم (١١١/٦) وهنا في الويطي.

الثاني: لها الخيار. وهو قوله في القدم وفي المزني (ص ٢٤٦).

وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٧٦) العزيز (١٦٢/٨).

(٣) في (ب) زيادة: "المذاكير".

(٤) في (ب): يترع أو ترع.

(٥) في (أ): لا تتضح النقاط في الصورة، في (ب): يبقى أو وتبقى، في (ز): وسقى.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) في (أ) و(ز): و.

(٨) زاد هنا في (ب): الرجل.

(٩) الأم (١١٢/٦) بنحوه، المزني (ص ٢٤٧) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٧٨).

(١٠) والمبارة بنحوها في الأم (١١٢/٦) وانظر: المزني (ص ٢٤٧) الحاوي الكبير (٣٨٣/٩-٣٨٤).

لكن المتعمد: أن نكاح الخنثى المشكل باطل. انظر: دقائق النهاج (ص ٣٩٠) مغني المحتاج (٢٠٣/٣) نهاية

المحتاج (٣١١/٦).

(١١) في (ب): فإذا.

(١٢) الأم (١١٢/٦) بنحوه، المزني (ص ٢٤٧) الحاوي الكبير (٣٨٤/٩) وهو تفريع على غير المتعمد.

١١٤٧- وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح^(٢)، وله أن يكره أمته على النكاح^(٣).

١١٤٨- وإذا قال لعبده: «انكح من شئت»، أو امرأة بعينها، فزاد على مهر مثلها.. فليس لها إلا مهر مثلها، ويُتَّع العبد إذا أعتق يوماً بالفضل الذي^(٤) زاد على مهر مثلها^(٥).

١١٤٩- وإن^(٦) أذن لعبده أن يتزوج وهو مأذون له في التجارة.. فللعبد أن يعطي صداقها مما في يديه، وإن كان غير مأذون له.. أعطاهما من كسبه مهرها، ونفقتها في الحال التي^(٧) يحب^(٨) لها النفقة وليس للسيد منعه من ذلك، وهي أحق بنفقتها من كسبه^(٩) من السيد^(١٠).

١١٥٠- وإن تزوج عبداً رجلاً امرأة بألف درهم، وضمن السيد المهر الألف ثم قال لها: «قد بعثك زوجك بالألف التي ضمنتها بعينها» قبل أن يدخل بها وهو المهر.. فالبيع باطل؛ من قبل أنها^(١١) لا تملكه^(١٢) إلا بفسخ النكاح^(١٣).

(١) "ولا يجوز نكاحه حتى يجتمعا على الإذن له به". الأم (١١٥/٦).

وذكر في العزيز (٢٢/٨) قول الشيخ أبي حامد أن جنيته قد قويت بموافقة أحد الشريكين السيدين، فيكون كالمكاتب، وقول ابن الصباغ أن موافقة أحد السيدين لا تؤثر. وكذا في روضة الطالبين (١٠٢/٧) ولم يذكر قول الإمام الشافعي في الأم ولا في البويطي.

(٢) ليست في (٢).

(٣) الأم (١١٥/٦) المحتاج (ص ٣٨٢) نهاية المحتاج (٢٦٨/٦-٢٦٩).

(٤) نهاية [ص ١١١] من (٢).

(٥) في (أ) و(٢): مهره.

(٦) هذا عند الإطلاق عن تعيين المهر، فإن عين له السيد مهرًا فزاد عليه.. كانت الزيادة في ذمته. الأم (١١٥/٦).

المزني (ص ٢٣٠) روضة الطالبين (١٠١/٧) مغني المحتاج (١٧٢/٣).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) في (ب): الذي.

(٩) في (أ) و(٢): نيب، في (ب): محتملة، لأن النقط لا يظهر.

(١٠) في (ب) زيادة: "أوراه"، وهكذا صورناها في (ب): **أَوْرَاهُ**.

(١١) الأم (١١٦/٦) المزني (ص ٢٣٠) المحتاج (ص ٣٩٣) مغني المحتاج (٢١٥/٣-٢١٦) نهاية المحتاج (٣٢٨/٦-٣٢٩).

(١٢) في (ب): أنه.

(١٣) في (ب): يملكه.

١١٥١ - * قال^(٦٦) الربيع: إذا أمر عبده أن يتزوج امرأة بألف وضمن السيد الألف ثم جاءت المرأة تطلب صداقها، فباعها زوجها بتلك الألف... فالبيع باطل، والنكاح بحاله من قبل أهما من ملكت زوجها... انفسخ نكاحها، ومن انفسخ نكاحها.. لم يكن لها صداق، وكان العبد مشتري بلا ثمن، ومن كان العبد مشتري بلا ثمن... كان البيع باطلاً، ومن كان البيع باطلاً.. كان النكاح باطلاً، وهذا إذا لم يدخل العبد بالمرأة، فإن دخل بها.. فقد وجب لها الصداق بالدخول، فمن اشترته بالصداق الذي وجب لها.. انفسخ نكاحها وكان النكاح لها^(٦٧).

١١٥٢ - قال الشافعي: ولا بأس أن ينكح العبد الأمة على الحرية؛ لأنها من نسائه^(٦٨).

١١٥٣ - ولا ينكح العبد المسلم الأمة الكتابية^(٦٩).

١١٥٤ - وإذا تزوج العبد المرأة ولم يذكر لها الحرية ولا غيرها^(٧٠) فقالت: ظننتك حراً.. فلا خيار لها^(٧١).

١١٥٥ - وقد قيل: لها الخيار^(٨).

(١) فإن باعها لياه بألف لا يعين الألف المهر.. كان البيع جائزاً والنكاح مفسوخ. الأم (١١٦/٦) المزني (ص٢٣٠) التعليقة الكرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٢١٤) روضة الطالبين (٢٣١/٧).

(٢) هذه الفقرة بكاملها ليست في (ب).

(٣) الأم (١١٦/٦).

(٤) انظر: الأم (١١٧/٦) المزني (ص٢٣٩) التعليقة الكرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٥٤) نهاية المحتاج (٢٨٥/٦).

(٥) الأم (١١٧/٦) المزني (ص٢٣٧) المنهاج (ص٣٨٥) نهاية المحتاج (٢٨٨/٦).

(٦) في (أ) و(ز) غير هذا.

(٧) غير معتمد، وما ذكره هنا موافق لما في الأم (١١٧/٦).

(٨) وهو المعتمد. انظر: المنهاج (ص٣٩١)، وقال في مغني المحتاج (٢٠٩/٣): "وما حرم به... هو ما نقله في الروضة (١٨٥/٧) عن فتاوى ابن الصباغ وغيره، لكنه مخالف لنص الأم والويعطي فإنه قال فيهما: وإذا تزوج العبد المرأة ولم يذكر لها الحرية ولا غيرها، فقالت: ظننتك حراً.. فلا خيار لها، وقيل: لها الخيار، ونقل البلقيني النص، وقال: "إنه الصواب المعتمد"، لأنها قصرت بترك البحث اهـ. وهذا هو الظاهر كما حرم به في الأنوار كالغزالي، وفي نهاية المحتاج (٣١٨/٦): "لأن نقص الرق يؤدي إلى تضررها بإشغال سيده له عنها بخدمة وبأنه لا ينفع إلا نفقة المعسر وتعمير ولدها برفق أبيه وما ذكره هو المعتمد وإن اعتمد جمع =

١١٥٦- وإن غُرْتُ أمةً من نفسها رجلاً.. فالوُلْدُ أحرار^(١)، وسواء كان الزوج حراً أو عبداً أو مكاتباً، ويكون على الحر قيمة الولد ساعة سقطوا، وعلى المالك إذا اعتقوا^(٢).

١١٥٧- وإن غُرَّ بها^(٣) غيرها رَجْعٌ^(٤) بقيمة الأولاد، ولا^(٥) يرجع بصدّاق المثل^(٦).

١١٥٨- وإن لم تؤخذ منه القيمة.. لم يرجع على من غُرَّه^(٧).

١١٥٩- وقال في تسري العبد: لا يبطأ الرجل وليدة فيها شرط، واحتج بحديث ابن عمر: ولا يبطأ الرجل [وليدة] إلا وليدة إن شاء باعها، وإن شاء أمسكها^(٨)، والعبد لا يملك هذا، وبحديث عمر: ولا يبطأ وفيها شرط لأحد^(٩).

١١٦٠- وإن كان الزوجان وثنيين، فأسلم أحدهما.. كان النكاح موقوفاً؛ فإن رجع المتخلف منهما إلى الإسلام في العدة.. فهما على النكاح^(١٠) /^(١١).

متأخرون نص الإمام والبويطي أنه لا خيار كالفسق فقد رد بظهور الفرق؛ لأن الرق مع كونه أفحش..

عائِد يردوم عاره ولو بعد العتق، بخلاف الفسق، لا سيما بعد التوبة.

(١) وهذا في الولد الحامل قبل العلم بأنها أمة. مغني المحتاج (٢٠٩/٣).

(٢) الأم (١١٨/٦) المزني (٢٤٥ ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٢٧) المنهاج

(ص ٣٩١) مغني المحتاج (٢٠٩/٣) نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٣) في (ب): منها.

(٤) نهاية [ص ١١٢] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): لا.

(٦) انظر: الأم (١١٨/٦) المزني (٢٤٥ ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٢٦) المنهاج

(ص ٣٩١) مغني المحتاج (٢٠٩/٣) نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٧) الأم (١١٨/٦) المزني (٢٤٥ ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٢٧) مغني المحتاج (٢٠٩/٣)

نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٨) رواه مالك في الموطأ (٦١٦/٢) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٩) فالعبد لا يتسرى لأنه لا يملك. الأم (١١٨/٦) المزني (٢٣٤ ص) مغني المحتاج (٥٢٥/٤) نهاية المحتاج

(٤١٤/٨).

(١٠) نهاية [٧٦/ب] من (ب).

(١١) إن كان ذلك بعد الدخول، فأما قبل الدخول.. فإن الفرقة تنجز. الأم (١٢٠/٦) المزني (ص ٢٣٨)

المنهاج (ص ٣٨٧) مغني المحتاج (١٩١/٣) نهاية المحتاج (٢٩٥/٦).

١١٦١- وإن ظاهر أو آلى أو طلق.. كان كل ذلك موقوفاً، فإن رجع إلى الإسلام.. فهما على النكاح، ويلزمه ذلك كله إذا أسلم^(١).

١١٦٢- ولا نفقة لها إن كان الزوج هو المسلم، ولو^(٢) كانت هي المسلمة فإن لها^(٣) النفقة^(٤).

١١٦٣- ومنع^(٥) من نكاح غيره إن أسلم [الرجل] وأبت هي أن تسلم حتى تنقضي العدة^(٦).

١١٦٤- وإن^(٧) أراد 'هو بعد'^(٨) إسلامها تزويج أكثر من أربعة أو أختها.. لم يمنع في العدة، فإن أسلم.. قيل له: اختر أربعاً أو اختر من الأختين؛ لأنه معفو له عما سلف في الشرك والعقد معفو له/ (ب/٥٦)^(٩).

١١٦٥- واليهوديان^(١٠) أو النصرانيان^(١١) بمنزلة الوثنيين أو الذميين إذا أسلمت المرأة قبل الرجل^(١٢)، فإن أسلم الرجل.. فهو على النكاح؛ لأنه يجوز له ابتداء اليهودية والنصرانية، والأزواج الأحرار والمماليك في هذا سواء^(١٣).

(١) فإن أسلم المتخلف منهما في العدة.. لزمه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء، وإلا.. سقط لانتقطاع العصمة فهو كمن طلق أو ظاهر غير زوجته. الأم (١٢٤/٦) المزني (ص٢٣٩) روضة الطالبين (١٤٤/٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): فلها.

(٤) الأم (١٢٥/٦) المزني (ص٢٤٠) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٥١٩) الحاوي الكبير

(٢٨٨/٩) الوجيز (١٢٧/٨) العزيز (١٢٧/٨) روضة الطالبين (١٧٢/٧).

(٥) في (ب): ومنع.

(٦) الأم (١٢٢/٦).

(٧) في (ب): ورؤا.

(٨) في (ب): قبل في.

(٩) الأم (١٢٢/٦) روضة الطالبين (١٤٥/٧).

(١٠) في (ب): واليهوديين.

(١١) في (ب): والنصرانيين.

(١٢) في (ب): الزوج.

(١٣) الأم (١٢٢/٦-١٢٣) روضة الطالبين (١٤٣/٧).


١١٦٦- وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين ولم يدخل بها.. انقطعت العصمة؛ لأنه لا عدة^(١) عليها^(٢)، ولها النصف^(٣).

١١٦٧- وكذلك أهل الكتاب إذا أسلمت المرأة قبل الرجل^(٤)^(٥).

١١٦٨- وإن أسلم السكران جاز إسلامه، وأقله إن لم يسلم إذا أفاق، ولا ألزم ذلك المغلوب على عقله ولا الصبي^(٦).

١١٦٩- وإن^(٧) أصاب الوثني الذي أسلم^(٨) امرأته قبل أن (ترجع)^(٩) إلى الإسلام.. كان موقوفاً^(١٠) فإن^(١١) أسلمت.. فلا^(١٢) شيء لها، وإن لم تسلم^(١٣).. فلها عليه مهر مثلها، وتكمل العدة من يوم كانت الإصابة^(١٤).

١١٧٠- وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو المتخلف.. كان ذلك حكمها إذا حاكمت إلينا^(١٥).

(١) في (أ) و(م): عقدة، هكذا صورتها في (ب): .

(٢) في (م): عليهما، هكذا صورتها في (أ): عَلَيَّاهَا.

(٣) لها نصف مهرها إن كان الرجل هو الذي أسلم؛ لأن فسخ النكاح كان من قبله، فإن كانت هي التي أسلمت.. فلا نصف مهر لها؛ لأن فسخ النكاح من قبلها. الأم (١٢٥/٦) روضة الطالبين (١٤٣/٧) (١٥١).

(٤) في (ب): الزوج، وبعدها في (ب) زيادة: "في العدة ولا نصف لها في الصداق"، ويدور أن الناسخ ظن أن هناك سقطاً فاجتهد في إثبات ما يصلح النص.

(٥) الأم (١٢٩/٦-١٣٠) روضة الطالبين (١٤٣/٧) (١٥١).

(٦) الأم (١٢٣/٦).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (أ) و(م): أسلمت.

(٩) في النسخ: يرجع، والمثبت هو الصواب كما يدل عليه السياق.

(١٠) نهاية [١١٣] من (م).

(١١) في (أ) و(م): وإن.

(١٢) في (أ) و(م): ولا.

(١٣) في (أ): يسلم ولكنها تحتل تسلم لأن الصورة غير واضحة، في (ب): بلا نقط، في (م): يسلم.

(١٤) الأم (١٢٣/٦-١٢٤).

(١٥) الأم (١٢٤/٦).

١١٧١- وإن اختلفا في الإسلام؛ فقالت: أسلمتُ يوم أسلمتُ ولم يعطيني^(١) النفقة وقال: أسلمتُ اليوم.. فالقول قوله مع ميمنه، ولا نفقة عليه^(٢).

١١٧٢- وإن^(٣) أسلمت المرأة قبل الرجل ولم يدخل بها.. فلا شيء لها ولا متعة^(٤).

١١٧٣- وإن أسلم الرجل قبلها ولم يدخل بها.. فعليه النصف، فإن^(٥) أسلما معاً فهما على النكاح^(٦).

١١٧٤- وإن^(٧) ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولاً، وقال هو: بل أسلمت المرأة أولاً.. فالقول قولها مع ميمتها، وعلى الزوج البيّنة؛ لأن العقد ثابت ولا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم^(٨) قبله^(٩).

١١٧٥- ولو جاء^(١٠) مسلمين فقال الزوج: أسلما معاً، وقالت المرأة: أسلم أحدنا قبل الآخر، كان القول قول الزوج مع ميمنه، ولا تصدق المرأة^(١١) على فسخ النكاح^(١٢).

١١٧٦- ولو كانت المرأة التي قالت: أسلما معاً ولم يدخل بها، وقال الزوج: أسلم أحدنا قبل الآخر.. انفسخ النكاح بإقراره أنه منفسخ^(١٣) ولم يصدق على المهر وأُغرم^(١٤) لها نصف المهر بعد أن حلف^(١٥) بالله أن إسلامهما [لم يكن] معاً^(١٦).

(١) في الأم (١٢٥/٦): ولم يُعطيني.

(٢) "إلا أن تأتي بيّنة على ما قالت". الأم (١٢٥/٦) بنحوه، المزني (ص ٢٤٠) روضة الطالبين (١٧٢/٧).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) الأم (١٢٥/٦).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) الأم (١٢٥/٦).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): يسلم.

(٩) الأم (١٢٥/٦-١٢٦) المزني (ص ٢٤٠) العزيز (١٢٨/٨) روضة الطالبين (١٧٣/٧).

(١٠) في (ب): جاء، وفي الأم: جاءنا.

(١١) في (ب): امرأة.

(١٢) الأم (١٢٦/٦) بنحوه وفيه: "قال الشافعي رحمه الله: وفيها قول آخر: أن النكاح منفسخ حتى يتصاذا، أو

تقوم بيّنة على أن إسلامهما كان معاً". وكذلك ذكر القولين في المزني (ص ٢٤٠)، وفي العزيز (١٢٩/٨)

وقال: أصحهما: القول قول الزوج، وفي روضة الطالبين (١٧٣/٧) وقال: أظهرهما: القول قوله.

١١٧٧ - وإن/ ارتد^(٥) أحد الزوجين أو ارتدا معاً.. فالحكم فيها كالحكم في الوثنيين في المدخولة وغير المدخولة إلا في أهل الكتاب إذا أسلم الرجال^(٦).

١١٧٨ - وإن ارتد الأخرس^(٧) وكان^(٨) يُعْرِفُ إشارته ويعقل، فأشار بالإسلام إشارة تُعرف^(٩)، ويصلي^(١٠) في العدة.. أثبتنا النكاح، فإن نطق بعد فأقر بغير ذلك.. ألزمناه ما أقر^(١١).

١١٧٩ - وإن^(١) وطئ المرتد امرأته في عدتها فلم يسلم حتى تنقضي^(٢) عدتها^(٣).. جعلنا لها صداق مثلها^(٤)، ويستقبل العدة من الجماع الآخر، ويكمل عدتها من الأول وعدتها من الآخر^(٥).

(١) في (ب): مفسوخ.

(٢) هكذا صورناها في (أ): فَيُتَقَرَّنُ.

(٣) هكذا صورناها في (أ): يُخْلَفُ، في (ب): تُخْلَفُ وتُخْلَفُ، في (م): تُخْلَفُ في الأم: تُخْلَفُ.

(٤) الأم (١٢٦/٦) العزيز (١٢٩/٨) روضة الطالبين (١٧٤/٧).

(٥) في (م): ارتنا.

(٦) فتستجر الفرقة إن كانت الردة قبل الدخول، وإن كانت بعده.. نفق على العدة، فإن جمعهما الإسلام قبل انقضاءها.. استمر النكاح، وإلا.. بان حصول الفرقة من وقت الردة.

الأم (١٢٨/٦) المزي (ص ٢٤٠-٢٤١) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٥٣٥) الحاوي الكبير (٢٩٥/٩-٢٩٦) الوسيط (١٣٠/٥) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٧) في (ب): الآخرين.

(٨) في (أ) تُخْلَفُ: "وكان"، و: "فكان".

(٩) في (أ): مُتَعَرِّفٌ، في (ب): يَعْرِفُ، في (م): يَعْرِفُ، في الأم: تَعْرِفُ.

(١٠) في الأم (١٢٩/٦): (ومضى قبل انقضاء العدة).

(١١) فإن قال: كانت إشارتي بغير إسلام، وصلاقي بغير إيمان، إنما كانت لمعنى يذكره.. جعلنا عليه الصداق، وفرقنا بينهما.. إن كانت العدة مضت". ٨١. من الأم (١٢٨/٦-١٢٩).

وهل تشترط الصلاة مع الإشارة حتى تنكح بإسلام الأخرس؟

جاء في روضة الطالبين (٢٨٢/٨): "يصح إسلام الأخرس بالإشارة المفهمة، وقيل: لا ينكح بإسلامه إلا إذا صلى بعد الإشارة، وهو ظاهر نصه في «الأم»، والصحيح المعروف: الأول، وحبل النص على ما إذا لم تكن الإشارة مفهمة". وانظر: الحاوي الكبير (٤٦٧/١٠) وأسن المطالب (٣٦٣/٣).

(١) في (ب): وإذا.

١١٨٠- وإن أسلم في العدة الأخيرة^(١).. لم يكن له^(٢) عليها رجعة؛ لأنها تعتد من وطئ فاسد^(٣).

١١٨١- وإن ثَمَحَسَتْ أو تَزَلَدَتْ أو^(٤) كانت يهودية أو نصرانية.. كان حكمها حكم التي يُسَلِّمُ^(٥) في النكاح^(٦).

١١٨٢- وإن^(٧) ارتدت^(٨) الوثنية من دينها إلى دين اليهود والنصارى.. فحكمها وزوجها كأهل الأوثان يسلم أحدهما في الفرقة^(٩) بينه وبينها^(١٠).

(١) في (أ): ينقضي أو تنقضي، محتملة، في (ب): لا يظهر النقط، في (ج): ينقضي.

(٢) في (ب): العدة.

(٣) وهو صديق آخر، غير صديق نكاحها. الأم (١٢٩/٦) المزني (ص ٢٤٠).

(٤) نهاية [ص ١١٤] من (ج).

(٥) الأم (١٢٩/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٦) في (أ) و(ج): الآخر.

(٧) ليست في (ج).

(٨) الأم (١٢٩/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٩) لعل الصواب: و.

(١٠) أي: حكم التي يسلم زوجها.

في (أ) و(ج): يسلم، في (ب): لا يظهر نقط.

(١١) أي: إن كانت كتابية تحت مسلم فارتدت إلى المجوسية أو توثنت.. فحكمها حكم التي يسلم زوجها وهي

وثنية أو مجوسية، وذلك حكمه - كما ذكره هنا في البيهقي - أنه إن كان قبل الدخول.. فالنكاح مفسوخ،

وإن كان بعد الدخول؛ فإن أسلمت قبل انقضاء العدة.. استمر النكاح وإلا.. فلا.

وفي المسألة إن كان ذلك بعد الدخول قولان آخران.

والمفتي عليه أنها إن رجعت إلى (ما يقبل منها) قَبْلَ انقضاء العدة.. استمر النكاح، وفيما يقبل منها الرجوع

إليه ثلاثة أقوال:

الأول: الإسلام. وهو الذي ذكره شيخ الإسلام في أسنى المطالب (١٦٢/٣).

الثاني: الدين الذي انتقلت عنه من يهودية أو نصرانية. وهو نصه في الأم (١٣٠/٦).

الثالث: ما يساوي الدين الذي انتقلت عنه.

وهذه الأقوال الثلاثة مذكورة في العزيز (٨٢/٨) وروضة الطالبين (١٤١/٧) دون ترجيح.

(١) في (ب): وإذا.

١١٨٣ - وقد قيل: يُقَرَّان^(١) على ذلك؛ لأن الكفر [كله] ملة.

١١٨٤ - وإذا نكح الرجل امرأة في عدتها في دار الحرب وهما مشركان^(٢)؛ فإن انقضت [عدتها].. فهو على النكاح^(٣)، وإن أسلم أحدهما قبل مضي العدة.. بطل النكاح^(٤).

١١٨٥ - ولو اجتمع عند رجل أربع إماء^(٥)، فأسلم وأسلمن في العدة؛ فإن كان موسراً.. فنكاحهن كلهن باطل، وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت، وإن كان معسراً لا يجد ما يتزوج به من حرة وخفاف العنت.. أمسك واحدة؛ أبتن شاء، وانفسخ [نكاح البواقي]^(٦).

١١٨٦ - ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها، فإن كان قد دخل بواحدة منهما.. فنكاحهما^(٧) عليه محرم أبداً؛ لأنه إن كان دخل بالأُم فالابنة ربيبة من امرأة قد دخل [بها]^(٨)، وإن كان دخل بالابنة.. فالأُم أم امرأة قد دخل بها^(٩).

(١) نهاية [١/٧٧] من (ب).

(٢) في (أ): عتملة للفرقة وللنفرقة، في (ب) و(م): التفرة.

(٣) قال النووي: "الضرب الثالث: ... كنهود وثني وتنصره وتمجسه.. فلا يقر، ولا يقبل منه إلا الإسلام قطعاً كالمردة؛ لأنه كان لا يقر فلا يستغيده باطل" روضة الطالبين (١٤١/٧) العزيز (٨٢/٨).

(٤) في (أ) و(م): يقرأ.

(٥) في (ب): مشركين.

(٦) لأنه يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها.. فجاز استمراره. الأم (١٣٤/٦).

(٧) لأنه ليس له حينئذ أن يتدخّل نكاحها.. فلا تحكم باستمراره. الأم (١٣٤/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٦/٧).

(٨) يعني: قد تزوج بأربع إماء، لا ألهن ملك بمينه.

(٩) في (ب): النكاح للبواقي.

(١٠) الأم (١٣٤/٦) بنحوه، المزي (٢٣٨) روضة الطالبين (١٤٨/٧) (١٥٨).

(١) في (أ) و(م): فنكاحها، والمثبت كما في (ب) والأم.

(٢) زيادة مني، وهي كذلك في الأم (١٣٤/٦).

(٣) هكذا الفقرة في الأم (١٣٤/٦) سوى حروف يسيرة.

لكن التعليل هنا لا يوافق الحكم المقرر في المسألة؛ فلما أن تكون العبارة: "فإن كان قد دخل بكل واحدة منهما..." زيادة "كل"، أو تكون العبارة: "فإن كان قد دخل بواحدة منهما فنكاح الأخرى عليه محرم" =

١١٨٧- وإن لم يكن دخل بواحدة منهما.. كان له أن يمسك الابنة، (٥٧/ب) ولا يمسك الأم، [والأم محرمة عليه، وبنت على نكاح الابنة]، وإن كانت الأم "أولاً أو آخرًا"^(١)، لأي إذا أثبت له العقدين في الشرك إذا جاز أحدهما في الإسلام بحال جاز نكاح الابنة بعد الأم إذا لم يدخل بالأم، ولا يجوز نكاح الأم وإن لم يدخل بالبنت^(٢) لأنها مبهمة^(٣).

١١٨٨- فإذا أسلم وعنده أم وابنتها قد وطئتهما بملك اليمين.. حرم عليه وطأها أبداً، ولو وطئ الأم.. حرم عليه وطء الابنة، وإن وطئ البنت.. حرم عليه وطء الأم^(٤).

أبداً...، أو تكون العبارة كما هي ولكن يؤوّل قوله "فنكاحهما محرم عليه أبداً" فيقال: هذا باعتبار المجموع لا الجميع؛ أي: تحريم كل واحدة منهما إن كان قد دخل بالأخرى.

وعلى كل حال.. فالذهب في هذه المسألة كما يأتي:

- إن كان قد دخل بهما: حرمتا عليه على التأييد.
- وإن كان لم يدخل بهما: ثبت نكاح البنت على الأظهر، واندفع نكاح الأم، وهي المسألة التالية هنا في البويطي.
- وإن كان دخل بالبنت وحدها: ثبت نكاح البنت وحدها؛ ثبت نكاح البنت واندفعت الأم.
- وإن كان دخل بالأم وحدها: حرمت البنت أبداً، والأظهر اندفاع الأم أيضاً، لاندفاعها بالعقد على البنت كما لو لم يدخل بهما.

التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٨٧-٤٨٩) الخلاصة (ص٤٤٠) الوجيز (١٠٧/٨) العزيز (١٠٨-١٠٧/٨) روضة الطالبين (١٥٧/٧-١٥٨).

والمسألة في المزني (ص٢٣٨) لكن قال (ودخل بهما).

(١) في (ب): الأول أو الآخرة.

(٢) في (ب): بالابنت.

(٣) انظر: الأم (١٣٤/٦) بنحوه، المزني (ص٢٣٨) وقال: "هذا أول بقوله عندي" وذكر قولاً آخر للشافعي أنه يفرق بينهما، وصحح الثاني في المذهب (٤١٩/١٧) وتبعه المطيعي في تكملته على المجموع (٤٢٠/١٧) وقال إنه (الأظهر) وليس كذلك، بل الأظهر المعتمد هو الأول وهو نصه هنا في البويطي والأم والمزني واختاره المزني، وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٨٧-٤٨٨) الخلاصة (ص٤٤٠) الوجيز (١٠٧/٨) العزيز (١٠٨/٨) روضة الطالبين (١٥٧/٧).

(١) الأم (١٣٤/٦) بنحوه، فالوطء في ملك اليمين يثبت تحريم أم الموطوءة وبنتها. كذا في روضة الطالبين (١١٢/٧) ومغني المحتاج (١٧٧/٣).

١١٨٩ - وإن أسلم وعنده أختان^(١١)/^(١٢)، أو امرأة وخالتها، أو امرأة وعمتها؛ وطبَعُ أو لم يطأ..
اختار أبتن شاء^(١٣).

١١٩٠ - [وإن كانت أمة تحت عبد فاعتقا معا.. لم يكن لها الخيار]^(١٤).

١١٩١ - فإن^(١٥) اعتقت^(١٦) الأمة ولم تغتر^(١٧) حتى عتق الزوج.. لم يكن لها^(١٨) خيار^(١٩)؛ من قبل أن
الحرّة لا تغتر تحت الحر^(٢٠).

١١٩٢ - وإن أسلمك أربعا وعنده أكثر.. انفسخ نكاح الوافي بلا طلاق^(٢١).

١١٩٣ - وإذا^(٢٢) أسلم الرجل^(٢٣) ونحته أكثر من أربع فأسلم^(٢٤) منه أربع.. لم يكن للسلطان
يجمعه على الاختيار، فإن اجتمع إسلامه وإسلام أكثر من أربع.. خيّر^(٢٥)، وإنما يُخيّر إذا أسلم على
خمس؛ لأنه لا يُحسّ خمسٌ على رجل.

١١٩٤ - وإذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع فأسلمن، قبل له: اختر، فإن قال [لا] اختار..
حبس حتى يختار، وأنفق عليهن من ماله؛ لأنه مانع لمن يعقد متقدما^(٢٦).

(١) في (ب): أختين.

(٢) نهاية [ص ١١٥] من (ز).

(٣) الأم (١٣٥/٦) المذهب (٤١٩/١٧) الخلاصة (ص ٤٣٩) العزيز (٩٩/٨) روضة الطالبين (١٥٢/٧).

(٤) الأم (١٣٧/٦) روضة الطالبين (١٩٢/٧).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (أ) و(ز): اعتق.

(٧) في النسخ: ولم تختار، هكذا صورتها في (أ): ختار، هكذا صورتها في (ب): ختار.

(٨) في (أ) و(ز): له.

(٩) في (ب): الخيار.

(١٠) الأم (١٣٧/٦) المزني (ص ٢٤٦) روضة الطالبين (١٩٢/٧).

(١١) الأم (١٣٨/٦) المزني (ص ٢٣٩) روضة الطالبين (١٦٥/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (ب): الحر.

(١٤) في (ب): وأسلم.

(١٥) في (أ) و(ز): خير.

- ١١٩٥ - وليس للسلطان أن يطلق عليه كما يطلق على المولى^(٢).
- ١١٩٦ - فإن امتنع مع الحبس أن يختار.. عَزَزَ وحبس أبداً حتى يختار^(٣).
- ١١٩٧ - ولو ذهب عقله في حبسه.. خلي، ويُتَقَّ^(٤) عليهن^(٥) من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت^(٦).
- ١١٩٨ - وكذلك لو مات قبل أن يختار، أمرناهن جميعاً أن يعتدن^(٧) أقصى الأجلين الآخر من أربعة أشهر وعشر، أو ثلاثاً حيض^(٨) ^(٩).
- ١١٩٩ - ويوقف ميراثهن حتى يصطلحن، فإن^(١) اصطلحن خمس^(١).. مُعْطَيْن ربع الميراث^(٢)، لأنهن إذا كن خمساً^(٣).. قد عرفت أنه قد صار مُعَيَّن من لها ربع الميراث^(٤)، ولم تُعْطَ^(٥) ذلك حتى ترضى^(٦) الخمس^(٧)، ويسلم الباقي للثلاثة^(٨).

-
- (١) الأم (١٤١/٦) بنحوه وكذلك المزي (ص٢٣٩) الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧) المنهاج (ص٣٨٩).
- (٢) "ولا ينتار الحاكم عن الممتنع؛ لأنه خيار شهوة" كما في الروضة. وانظر: الأم (١٤١/٦) بنحوه، المزي (ص٢٣٩) بنحوه، الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧).
- (٣) الأم (١٤١/٦) بنحوه، المزي (ص) بنحوه، الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧).
- (٤) هكذا صورتها في (أ): بُنْتُق، في (ب): فانتق، وهكذا صورتها في (ب): بِأَلْبَلُغ، في (ج): اتفق (لعلها: وانفق). الأم (١٤١/٦) وأتفق.
- (٥) في (ب): عليه.
- (٦) الأم (١٤١/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٦٩/٧).
- (٧) في (ب): يعتدن.
- (٨) في (أ) و(ج): ثلاثة حيضة، والتبث كما هو في (ب) والأم.
- (٩) الأم (١٤١/٦) بنحوه، وهذا في المدخول بها غير الحامل وغير ذوات الأشهر، فأما غير المدخول بها ومن كانت غير حامل من ذوات الأشهر.. فعدتها أربعة أشهر وعشرا، والحامل.. عدتها بوجع الحمل. روضة الطالبين (١٦٩/٧) المنهاج (ص٣٨٩).
- (١) في (ب): فإذا.

١٢٠٠- وللزوج أن يختار من الأحياء والأموات^(١)، فإن اختار الأموات.. أخذ ميراثهن^(٢).

١٢٠١- فإن^(٣) نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو ولي، أو أي^(٤) نكاح كان، إذا كان ذلك عندهم^(٥) جائزاً^(٦) - وإن كانوا [قد] ينكحون أحرار^(٧) منه في الشرك - ثم اجتمع إسلامهما في العدة.. ثبتا^(٨) على النكاح^(٩).

(١) أي: خمس نساء من ثمانية، كما هي المسألة مفروضة في الأم، وما في البويطي لا يتضح ولا يستقيم إلا بتقرير أن المسألة فيمن مات عن ثمانية، ويوضح ذلك أنه قال في نهاية المسألة: ويعطى الباقي للثلاث، فوضح والحمد لله أن المسألة فيمن مات عن ثمانية.

(٢) أي: ربع الموقوف على الزوجات لا ربع ميراث الميت.

(٣) أي: المصطلحات لا الزوجات.

(٤) لأن من المتيقن أن لواحدة منهن ربع ميراث الزوجات، وما فوقها مشكوك فيه.

(٥) في النسخ: ولم تعطى.

(٦) هكذا صورها في (أ): يجمعت، في (ب): يرضى، هكذا صورها في (م): يوصى.

(٧) أي: حتى يؤثر جمع الخمس أن لا حق لمن في الثلاثة الأربع الباقية من ميراث الزوجات. كما هو في الأم،

لكن ذكر الإمام النووي رحمه الله أن الأصح أنه لا يشترط، فقال في روضة الطالبين (١٧٠/٧): "وهل

يشترط في الدفع أن يرثن عن الباقي؟ وجهان، أحدهما: نعم، ونسبه ابن كج إلى النص؛ لتقطع الخصومة،

وأصحهما: لا، فعلى الأول.. يعطى الباقي للثلاث ويرتفع الوقف، وكأن ابن اصطبلحن على القسمة هكذا".

قال في مغني المحتاج (٢٠٠/٣): "ولا ينقطع بما أخذت تمام حقهن بناءً على أنه لا يشترط في الدفع إليهن أن

يرثن عن الباقي، وهو ما صححه الشيخان؛ لأننا تيقنا أن فيهن من تستحق المدفوع، فكيف يكلفن بدفع

الحق إليهن إسقاط حق آخر إن كان"، وانظر نهاية المحتاج (٣٠٧/٦).

قلت: وبه يتبين أن الأول قول لا وجه، وهو نصه في الأم والبويطي هنا، ونسبه ابن كج له إلى النص

صحيحة، لكن دليل ما رجحه الإمامان الرفاعي والنووي أقوى. والله أعلم.

(٨) أي: تسلم ثلاثة أرباع ميراث الزوجات للثلاث اللاتي لم يبدلن في الصلح. انظر: الأم (١٤١/٦) روضة

الطالبين (١٧٠/٧) وهو تبرع على غير المعتمد من القول بأنه يشترط في الدفع أن يرثن عن الباقي، الذي

رجح الشيخان خلافه.

(٩) في (ب): والميراث.

(١٠) انظر: الأم (١٤٢/٦).

(١١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [٧٧/ب] من (ب).

١٢٠٢- وإن نكحها^(٦) نكاح متعة في الشرك، أو نكاح خيار.. فلا يجوز، فإن أسلم.. لم يجر^(٧).

١٢٠٣- وإن غلب امرأة على نفسها أو طارغته فأصابها ولم^(٨) يكن ذلك نكاحاً^(٩) عندهم ثم أسلما في العدة ولم يكن ذلك عقد نكاح عندهم.. فُرّق بينهما^(١٠).

١٢٠٤- وطلاق الشرك جائز إذا تحاكما إلينا.

١٢٠٥- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه رجم يهودياً ويهودية^(١١).

١٢٠٦- ولو آلى منها^(١٢) في الشرك حسب^(١٣) عليه^(١٤) ما مضى في الشرك^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): عندهن.

(٢) في (أ) و(ز): جائز.

(٣) هكذا صورها في (أ): لُجِظَتْ، والثبت من (ب) و(ز) والأم.

(٤) في (أ) و(ز): لُتِنَتْ، والثبت من (ب) والأم.

(٥) الأم (١٤٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٥/٧) وذكر أن ضابط المسألة هو: إن اقترن بالعقد مفسد.. نظراً، فإن كان زائلاً عند الإسلام، وكان بحيث يجوز نكاحها حينئذ ابتداءً.. استمر عليه إلا إذا اعتقدوا فساده وانقطاعه، وإن كان المفسد باقياً وقت الإسلام بحيث لا يجوز ابتداء نكاحها.. فلا تقرير، بل يندفع النكاح.

(٦) نهاية [ص ١١٦] من (ز).

(٧) الأم (١٤٢/٦) روضة الطالبين (٧) وقال إن اعتقدوا نكاح المتعة مؤبداً.. افروا عليه، وانظر الضابط في حاشية الفقرة السابقة.

(٨) في (ب): أو لم.

(٩) في (أ) و(ز): نكاح.

(١٠) الأم (١٤٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٦/٧).

(١١) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: أحكام أهل الذمة وإحصائهم، (٦٨٤١)، ومسلم ك: الحدود، ب: رجم اليهود أهل الذمة في الزن (١٦٩٩).

(١٢) الأم (١٤٤/٦) روضة الطالبين (٧/١٥٠-١٥١) وفي المذهب: "يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار".

(١٣) في (أ) و(ز): منهما.

(١٤) في (ب): حسب.

١٢٠٧- ولو تَطَهَّرَ^(٣) منها^(٤).. ألزمتها الكفارة^(٥).

١٢٠٨- فإن كَفَرَ بعد التَطَهُّرِ^(٦) ثم أسلم.. حُسِبَ^(٧) له إلا الصيام؛ فإنه لا يجوز أن يُكَفَرَ بالصيام في الشرك.

١٢٠٩- والحجة في ذلك: أن الأعمال بالنية، والكافر لا نية له؛ لأنه لا يريد به الله^(٨).

١٢١٠- ولو قذفها في الشرك ثم أسلم، وترافعا^(٩)، قيل له: التعن، ولا يجز عليه، ولا يحد إن لم يتعن، ولا يؤمر بالالتعان؛ لأنه^(١٠) لا حد عليها^(١١) لو أقرت بالزنا في الشرك، واحتج بقول الله جل ثناؤه^(١): ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [الذرة: ٤]، وقيل: والمحصنات والله أعلم المسلمات^(٢) (٣)

(١)

(١) في (أ) و(ج): عليهما.

(٢) الأم (١٤٥/٦) العزيز (٨٨/٨) روضة الطالبين (١٤٤/٧) روضة الطالبين (٢٣٠/٨).

(٣) في (ب): تظاهر.

(٤) في (أ): منها، في (ج): منها، وفي هامشها: منها.

(٥) الأم (١٤٥/٦) العزيز (٨٨/٨) روضة الطالبين (١٤٤/٧) (٢٦٢/٨).

(٦) في (ب): التطهير.

(٧) في (أ) و(ج): حسب.

(٨) روضة الطالبين (٢٦٢/٨).

(٩) في (أ) و(ج): أو ترافعا، وفي الأم: ثم ترافعا.

(١٠) في (ب): أنه.

(١١) في (ب): عليهما.

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (أ) و(ج): "محصنات"، وكتب في هامشها: "هكذا وفق النسخة المسموعة، ووجدت في نسخة أخرى: والمحصنات والله أعلم المسلمات".

(٣)

(٤) الأم (١٤٥/٦) برامج روضة الطالبين (٣٥٠-٣٤٩/٨).

١٢١١- ولو^(١) تزوج امرأة في الشرك بصدائق ولم يدفعه إليها، أو تزوجها على غير صدائق وأصابها في الحالين ثم ماتت قبل أن يسلم^(٢)، ثم أسلم زوجها وطلب ورثتها صدائقتها الذي مسمى لها أو صدائق مثلها.. لم يكن لهم [منه شيء]، لأني لا أقضي لبعضهم^(٣) على بعض بما فات في الشرك والحرب^(٤).

١٢١٢- وكذلك إذا^(٥) تناكح المشركون ثم أسلموا.. لم^(٦) أفسخ نكاح واحد منهم، إن نكح^(٧) اليهودي^(٨) نصرانية أو مجوسية أو وثنية.. لا يفسخ شيء^(٩) من ذلك إذا أسلموا/ (٥٨/ب) وإن كان بعضهم أفضل نسباً^(١٠) من بعض^(١١).

١٢١٣- وإذا نكح المرتد في ارتداده.. فنكاحه باطل إذا أسلم هو وزوجته أو لم يسلم، وكذلك المرتدة إذا نكحت^(١٢).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ): غير منقوط أولها، في (ب): لا يظهر النقط، في (ج): تسلم.

(٣) في (أ) و(ج): بعضهم، والمثبت من (ب) والأم.

(٤) الأم (١٤٥/٦) يراجع روضة الطالبين (١٥٤/٧).

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ولم.

(٧) في (أ) و(ج): يتكح.

(٨) في (ب): يهودي.

(٩) في (ب): شيئاً.

(١٠) هكذا صورتها في (ب) نسباً.

(١١) الأم (١٤٦/٦-١٤٧) المزني (ص ٢٤١) الحاوي الكبير (٣٠٩-٣٠٤).

(١) انظر: الأم (١٤٨/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٢) بعد هذا في (ب): "العدة والحيض".

باب تزويج البكر^(١)

١٢١٤ - أبو حاتم عن الربيع قال ^(٢) الشافعي في البكر: يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً^(٣)، والدلالة في ذلك^(٤) فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين تزوج عائشة في صغرها^(٥)، واحتج بحديث^(٦) ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرق في الكلام بين حكم الأيم والبكر؛ فجعل البكر مُسْتَأْمَرًا، والأيم أَحَقُّ بِنَفْسِهَا^(٧).

١٢١٥ - وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ»^(٨)، فالأمر على الاختيار، [وقال:] الاستمرار: الاستشارة^(٩)، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَسَاوَرَهُمْ فِي الْأَثَرِ﴾.

١٢١٦ - وَلَا يُزَوِّجُ الْأَبْكَارَ إِلَّا الْأَبَاءُ^(١٠).

١٢١٧ - ويجب أن يستأمرها، وَلَا يُنْكَحُهَا إِلَّا مِنْ تَحِبٍّ^(١١)؛ فإن فعل.. جاز^(١٢).

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (١٠٦/ب).

(٢) في (ب): وقال.

(٣) الأيم (٤٧/٦) وروضة الطالبين (٥٣/٧) المنهاج (ص ٣٧٥) معني المحتاج (١٤٩/٣).

(٤) نهاية [١١٧ ص] من (م).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: من بنى بامرأته وهي بنت تسع سنين، (٥١٥٨)، ومسلم ك:

النكاح، ب: تزويج الأب البكر الصغيرة، (١٤٢٢).

(٦) في (ب): في حديث.

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينكح الأب وغيره البكر والقيس إلا برضاها، (٥١٣٦)،

ومسلم ك: النكاح، ب: استئذان القيس في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، (١٤١٩) و(٤١٢١).

(٨) أخرجه أحمد (٥٠٥/٨)، وعبد الرزاق (١٤٩/٦)، وأبو دارد ك: النكاح، ب: في

الاستمرار، (٢٠٩٥)، والبيهقي (١١٥/٧) و(١١٦).

وخسنة عصفو المسند، فقالوا: "حديث حسن، وهذا إسناده رجاله ثقات رجال الشيعين غير أن فيه رجلاً متهما حدث عنه إسماعيل بن أمية ووُثِّقَ، وهذه القصة طرق أخرى تشدها وتحسنها وتبين أن لها أصلاً،

وَضَعْفُ الْأَلْبَانِي فِي الضَّعِيفَةِ (٦٧٧/٣: ١٤٨٦).

(٩) في (أ) و(م): "والاستشارة"، والظاهر أن الراوي زائدة، ونحوها يستقيم المعنى، والله تعالى أعلم.

(١٠) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(١١) الأيم (٤٧/٦) والجد كالأب كما في روضة الطالبين (٥٣/٧-٥٤).

باب تحريم الجمع والرضاع^(١)

١٢١٨ - أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: أُمُّ امْرَأَةٍ نِكَحَهَا رَجُلٌ.. حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ؛ دَخَلَ مَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ [مَا] الْإِبْنُ، وَكَذَلِكَ تَحْرُمُ^(٢) عَلَى أَجْدَادِهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^(٣).

١٢١٩ - وَكَذَلِكَ وَلَدٌ وَلَبَنٌ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَإِنْ سَفَلُوا^(٤)؛ لِأَنَّ الْأَبَوَةَ تَجْمَعُهُمْ^(٥) مَعًا^(٦).

١٢٢٠ - وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ^(٧) كُلُّهُمْ مِنْ قَبْلِ الرِّضَاعِ، وَمَا حُرِّمْنَا عَلَى الْأَبَاءِ مِنَ نِسَاءِ الْأَبْنَاءِ.. فَكَذَلِكَ حُرِّمْنَا عَلَى الْأَبْنَاءِ مِنَ نِسَاءِ الْأَبَاءِ^(٨).

١٢٢١ - وَ[يَحْرُمُ] عَلَى الرَّجُلِ^(٩) مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ وَبَنَاتِ نِسَائِهِ اللَّاتِي دَخَلَ مِنْهُمُ بِالنِّكَاحِ فَاصْبِ^(١٠) (١٣) (١١).

١٢٢٢ - فَأَمَّا^(١٢) بِالزَّوْنِ^(١٣).. فَلَا حَكْمَ لِلزَّوْنِ^(١٤) يَحْرُمُ حَلَالًا^(١٥).

(١) فِي (أ) وَ(ز) تَبْ، فِي (ب): بَلَا تَقُطُّ لِأَوَّلَهَا.

(٢) وَنَصٌّ فِي الْأُمِّ (٤٧/٦) عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ الْوُجُوبِ، وَانْظُرْ: رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٥٣/٧-٥٤) مَعْنَى اخْتِاجِ (١٤٩/٣).

(٣) بَعْدَ هَذَا فِي (ب): صِفَةُ نَحْيِ النِّسْبَةِ.

(٤) هَذَا الْبَابُ فِي (أ) (٨١) مِنْ (ب).

(٥) فِي (أ): بَلَا تَقُطُّ، فِي (ز): يَحْرُمُ.

(٦) أَيْ: تَحْرُمُ زَوْجَةُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَتْ. انْظُرْ: الْأُمُّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(٧) فِي (ب): يَسْفُلُوا.

(٨) فِي (ز) يَجْمَعُهُمْ.

(٩) أَيْ: تَحْرُمُ زَوْجَةُ الْأَبِ وَالْأَجْدَادُ وَإِنْ عَلَوْا مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ. الْأُمُّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٠) فِي (أ) وَ(ز) يَحْرُمُ.

(١١) الْأُمُّ (٣٨٩/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٢) فِي (أ) وَ(ز) الرِّجَالِ.

(١٣) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): فَاصْبِ، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): فَاصْبِ.

(١٤) الْأُمُّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٥) فِي (ب): وَأَمَّا.

(١٦) فِي (ب): الزَّوْنِ.

(١٧) فِي (ب): لَزْنًا.

١٢٢٣- ولو زنى رجل بامرأة.. لم تحرم عليه ولا على أبيه ولا على ابنه، وكذلك لو زنا بأم امرأته أو ابنة امرأته.. لم تحرم عليه امرأته^(١).

١٢٢٤- وكذلك لو زنى بأخت امرأته.. [لم تحرم عليه]^(٢).

١٢٢٥- ولو تزوج امرأة بنكاح فاسدٍ ودخلَ بها.. حرمت عليه أمُّها وابنتُها، فإن لم يدخل بها.. لم تحرم عليه واحدةٌ/منهن^(٣).

١٢٢٦- ويحرم من الرضاع.. ما يحرم من النسب^(٤).

١٢٢٧- والنكاح الفاسد والوطء بالشبهة يقوم في التحريم مقام النكاح الجائز^(٥).

١٢٢٨- ولا يحل له أن ينكح من بنات الأم [التي] أرضعته^(٦)، وإن سفلن^(٧)، وبنات^(٨)/ (بنيتها)^(٩) وبناتها، وكل من ولدته من قبل الرجال والنساء^(١٠)، وكذلك أمهاتها ومن ولَّدها، وكذلك أخواتها، لأنهن خالاته، وكذلك عمَّاتها وخالاتها، لأنهن عمَّات أمه وخالات أمه^(١١).

(١) الأم (٣٩٨/٦) وفيه: "لأن الله حرم بئرمة الحلال تعزيراً لحلاله وزيادة في نعمته بما أباح منه بأن أثبت به الحرم التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام بخلاف الحلال... إن الحرام لا يحرّم ما يحرّم الحلال".
روضة الطالبين (١١١/٧).

(٢) الأم (٣٩٨/٦) روضة الطالبين (١١٣/٧).

(٣) الأم (٤٠١/٦).

(٤) الأم (٧٠/٦) روضة الطالبين (١١٢-١١١/٧).

(٥) الأم (٧٠/٦) وهو نص حديث ابن عباس مرفوعاً، أخرجه البخاري (٢٦٤٥) ومسلم (١٠٧٠/٢): (١٤٤٥).

(٦) لعله يقصد الرطء في النكاح الفاسد لا مجرد العقد، كما في روضة الطالبين (١١٢/٧) لأنه قال في روضة الطالبين (١١١/٧): "فأما النكاح الفاسد... فلا يتعلق به حرمة المصاهرة؛ لأنه لا يفيد حل المنكوحة، وحرمة غيرها فرع لحلها".

(٧) في (ب) زيادة: وبناتها.

(٨) في (ب): يسفلن.

(٩) نهاية [ص ١١٨] من (ز).

(١٠) في (أ) و(ز): ابنتها، في (ب): بنتها، وفي الأم (٧١/٦): بناتها، وهو الأول، وهو الذي أثبتته.

(١١) لأنهن أخواته وبنات إخوته وأخواته.

(١٢) انظر: الأم (٧١/٦) بنحوه، وانظر روضة الطالبين (١٠٩/٧).

١٢٢٩- وكذلك (ولد^(١)) الذي أرضعت^(٢) بلبته^(٣)، وأمهائه وأخواته، وكذلك عمهائه وخالاته^(٤) من الرضاعة^(٥).

١٢٣٠- وإن أرضعت امرأة رجلاً^(٦).. فلا بأس أن يتزوج أبوه المرأة، وإن كانت لها ابنة.. تزوجها^(٧) الأب أيضاً^(٨).

١٢٣١- [والمرضعة بمحزة أم الولد]^(٩).

١٢٣٢- ولا يحرم [من] الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات، وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع^(١٠) ثم يرضع ثم يقطع^(١١)، فإذا أرضعته في مرة ما يُعلم أنه قد وصل إلى جوفه، قل أو كثر.. فهي رضعة^(١٢).

١٢٣٣- فإن^(١٣) أسقط^(١٤) أو أوجر^(١٥) خمس مرات.. فهي بمحزة خمس رضعات^(١٦).

(١) في (أ) و(م): الولد، في (ب): الوالد، والصواب ما أثبتته كما هو في الأم، ولا يستقيم المعنى إلا به، والمقصود أن أبناء الرجل الذي له اللبن إخوة للرضيع.

(٢) في (ب): التي أرضعته.

(٣) في (أ) و(م): ابنته. وفي الأم (٧١/٦ ط. رفعت) "وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته ابنته" وفي (ط النجار)

(٢٦/٥): "وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبته"، وأشار بحق طبعة دار الفاء في الهامش أن في إحدى

النسخ (لبته) بدل (ابنته) التي وردت في ثلاث نسخ، ولو أثبت (لبته) لكان أول، والله أعلم.

(٤) في (ب): خالاته وعماته.

(٥) الأم (٧١/٦) روضة الطالبين (١٠٩/٧).

(٦) أي: مولوداً كما في الأم وعمر بذلك على اعتبار ما سيكون.

(٧) في (أ): بلا نقط، في (م): يزوجه، في (ب): تزوجه.

(٨) وكذلك أمها؛ "لأنها لم ترضعه هو" كما في الأم (٧١/٦) روضة الطالبين (١١٠/٧).

(٩) لعله أراد أن الأم من الرضاعة كالأم من الولادة، فهي محرمة عليه وهو محرم لها يسافر بها. انظر: الأم

(٧١/٦).

(١٠) في (أ) و(م): ثم يقطع ثم يرضع.

(١١) الأم (٧٦/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٨-٧/٩).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (أ) و(م): استعط.

١٢٣٤ - فإن قيل، قال الله عز وجل: ﴿وَأَخَوْتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقليل الرضاع يقال: رضاع.

١٢٣٥ - قيل له: لما قالت عائشة: «خمس رضعات»^(١)، وقالت^(٢) في حديث آخر: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تُحَرِّمُ الْمُصَّةُ وَلَا الْمُصَّتَانِ»^(٣)، وروى ابن الزبير^(٤) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله^(٥).. ذهبنا إلى الوقت؛ لأنها قالت: وكانت^(٦) عشر ثم نسخت^(٧) بخمس، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في القطع: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [الأنعام: ٣٨] مطلقاً، ثم قطع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في

(١) الإسقاط: هو صب اللبن في الأنف حتى يصل للدماغ. انظر: مختار الصحاح (ص ٢٧٠)، ثفة المنهاج (٢٨٧/٨).

(٢) الإتيار: هو صب اللبن في الحلق قهراً. انظر: مختار الصحاح (ص ٦٠٩)، ثفة المنهاج (٢٨٧/٨).

(٣) الأم (٧٦/٦) روضة الطالبين (٦/٩).

(٤) رواه مسلم ك: الرضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، (١٤٥٢)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمْنَ، ثم تُنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهن فيما يقرأ من القرآن».

(٥) في (أ) و(م): وقال.

(٦) نهاية [١/٨١] من (ب).

(٧) رواه مسلم ك: الرضاع، ب: في المصة والمصتان، (١٤٥٠) عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٨) هو عبد الله بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي، أبو بكر ويكنى بأبي حبيب أيضاً، كُناه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باسم جده أبي بكر، وسماه باسمه، هاجرت أمه أسماء وهي حامل به، فولدت بقاء، في السنة الأولى، وقيل في الثانية، فكان أول مولود للمهاجرين بالمدينة. بويع بالخلافة بعد وفاة معاوية في الحجاز، والعراق، واليمن، وخراسان سنة أربع وستين، جدد بناء الكعبة، وأدخل فيها الحجر، قتل الحجاج بن يوسف الثقفي بمكة سنة ثلاث وسبعين. انظر: الاستيعاب (٩٠٥/٣)، أسد الغابة (١٣٨/٣).

(٩) أي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا وساطة، أخرجه أحمد (١٦١١٠) والنسائي ك: النكاح، ب: القادر الذي يحرم من الرضاعة، (٣٣٠٩)، وعبد بن حميد (٥٢٠).

(١٠) في (أ) و(م): كان.

(١١) في (ب): نسخت.

ربع دينار^(١)، فكان اسم السرقة يقع على كل [من] سرق 'قليلًا أو كثيرًا'، ثم رُقَّتْ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربع دينار.. فقلنا به، [و] كذلك ذكر الله تَبَّارَكَ وَتَعَالَى الأخوات^(٢) من الرضاعة بلا تأنيث^(٣)، ثم رُقَّتْ^(٤) عائشةُ الخمس، وأُخبرت أنه مما نزل به^(٥) القرآن، فهو وإن لم يكن قرآنًا^(٦)/٥٩/ب [يقرأ].. فأقل حالاته أن يكون عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن القرآن لا يأتي به غيره^(٧)، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ تَبَّارَكَ وَتَعَالَى»^(٨)، فحكمتنا به على هذا، وليس هو قرآن يقرأ^(٩).

١٢٣٦- ولا يكون الرضاع إلا في الحولين^(١٠) لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انظروا ما إخوانكن؛ فإنما الرضاعة^(١١) من الجماعة»^(١٢).

١٢٣٧- ولو أُرْضِعَ^(١٣) أربع رضعات في الحولين، والخامسة^(١٤) بعد الحولين.. لم يعمد^(١٥) حنن يكون الخمس في الحولين^(١٦).

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: قول الله تعالى: «والسارق والسارقة...» (٦٧٨٩)

و(٦٧٩٠) و(٦٧٩١)، ومسلم ك: الحدود، ب: حد السرقة ونصاها، (١٦٨٤).

(٢) في (أ) و(ب): قليل أو كثير.

(٣) في (أ) و(ب): الاخوة.

(٤) في (ب): توقفت.

(٥) في (ب): وقت.

(٦) في (ب): من.

(٧) في (أ) و(ب): قرآن.

(٨) نهاية [ص ١١٩] من (ج).

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، ب: الاقتداء بسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٧٢٧٨) و(٧٢٧٩)، ومسلم ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزنا، (١٦٩٧) و(١٦٩٨).

(١٠) أي: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى في المسألة بالحق، مع أنه ليس في القرآن نص في تلك المسألة بعينها؛ إلا أنه سماه قضاءً بكتاب الله. وانظر: الأم (٧٦/٦-٧٧).

(١١) الأم (٨٠/٦) روضة الطالبين (٧/٩).

(١٢) في (أ) و(ب): الرضاع.

(١٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: من قال: لا رضاع بعد حولين، (٥١٠٢)، ومسلم ك:

الرضاع، ب: إنما الرضاعة من الجماعة، (١٤٥٥).

- ١٢٣٨ - وإذا^(٥) كان اللبن من زناً.. لم يحرم من قَبْلِ الأب^(٦).
- ١٢٣٩ - وإذا تزوج^(٧) الرجلُ امرأة^(٨) ولها لبنٌ من زوجها الأول، ثم وطئها^(٩) الآخر.. كان اللبن للأول^(١٠).
- ١٢٤٠ - وإذا^(١١) نكح الرجلُ نكاحَ شبيهةٍ يلحق به الولد.. فالرضاع يُحرّم من قَبْلِ الأب والأم^(١٢).
- ١٢٤١ - ولو أن بكراً ذرّت^(١٣)، أو ثيباً بلا زوج ولا زناً، فأرضعتها^(١٤).. كان رضاعاً بلا أب^(١٥).
- ١٢٤٢ - وإذا نكح في عدتها فأشكّل.. أُرِيَهُ القافّة، وأُلْحِقَ بنظر^(١٦) القافّة^(١٧).

-
- (١) في (ب): رضع.
- (٢) في (ب): الخامس.
- (٣) هكذا في النسخ الثلاث.
- (٤) الأم (٨٣/٦) بنحوه.
- (٥) في (ب): فإن.
- (٦) الأم (٨٤/٦) روضة الطالين (١٦/٩).
- (٧) في (ب): زوج.
- (٨) في (ب): المرأة.
- (٩) في (أ) و(ز): ووطئها.
- (١٠) انظر: الأم (٨٧/٦).
- وهذا ما لم نل، فإن ولدت.. فاللبن للثاني. المنهاج (ص ٤٥٥).
- (١١) في (ب): وإن.
- (١٢) روضة الطالين (١٦/٩).
- (١٣) في روضة الطالين (٤/٩): "وقيل: لا يحرم لبن البكر، والصحيح الأول، ونص عليه في البويطي".
- (١٤) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: "فأرضعتها".
- (١٥) الأم (٨٥/٦) مغني المحتاج (٤١٨/٣).
- (١٦) هكذا مصورها في (أ): بِشَبَلٍ، هكذا مصورها في (ب): بِشَبَلٍ، هكذا مصورها في (ز): بِشَبَلٍ.
- (١٧) أي: أُرِيَهُ القافّة المولودة؛ فبأي الزوجين أُلْحِقَ.. لحق، وكان المرصع ابنه هو. انظر: المزي (ص ٣٠٨) روضة الطالين (١٦/٩-١٧).

١٢٤٣- وإذا تزوج الرجل^(١) امرأة ولها لبن من زوجها الأول فانقطع، وأُجْبِلَهَا الآخر بعد انقطاع اللبن ثم ثاب بها اللبن^(٢).. سئل النساء عن الوقت الذي يثوب [لها فيه] اللبن من الحمل، فإن كان^(٣) إنما يثوب^(٤) اللبن من الحمل في أشهر يعرفونها فأنى دون ذلك.. فاللبن للأول، وإن أتى ذلك في الوقت الذي يعرفونه.. فهو للآخر^(٥)، وإن أشكل.. فهو للأول، وإن قالوا منهما.. فهو للآخر^(٦) - وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السوداء إنما هو اختيار^(٧)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يحكم^(٨) عليه بقولها، ولا يجوز إلا أربع نسوة أو رجلين^(٩).

١٢٤٥- وإذا تزوج الرجل امرأة، ثم تزوج بعدها صبية، ثم أرضعت^(١٠) الكبيرة الصغيرة^(١١).. فُرِّقَ بينهما، ولم ينكح الكبيرة أبداً؛ لأنها من أمهات نساؤه، وإن كان دخل/ بالكبيرة.. لم تحل له

(١) في (ب): رجل.

(٢) في (ب): لبن.

(٣) في (ب): قلن.

(٤) في (ب): يكون.

(٥) المعتمد هنا، وفيما لو أشكل، وفيما لو قبل إنه منهما.. أنه للأول. المنهاج (ص ٤٥٥).

(٦) المعتمد: أن اللبن بعد الولادة.. للثاني، وقبلها للأول. المنهاج (ص ٤٥٥) روضة الطالين (١٩/٩) وعبارة شيخ الإسلام في منہج الطلاب (ص ١٠٦): "ولو وطئ واحد منكوحة أو اثنا امرأة بشبهة فولدت.. فاللبن لمن لحقته الولد، ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر؛ فاللبن بعدها له"، وما في البويطي مخالف لما في الأم (٨٧/٦-٨٨) والمزني (ص ٣٠٩)، وانظر الخلاصة (ص ٥٣٥).

(٧) رواه البيهقي ك: النكاح، ب: شهادة المرضعة، (٥١/٤)، عن عتبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تزوجت امرأة فجاتنا امرأة سوداء فقالت: «أرضعتكما»، فأتيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلت: تزوجت فلانة بنت فلان، فجاتنا امرأة سوداء فقالت لي: «إني قد أرضعتكما»، وهي كاذبة، فأعرض عني، فأتيت من قبل وجهي، قلت: «إنما كاذبة»، قال: «كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما؟ دعها عنك».

(٨) في (ب): حكم.

(٩) أو رجل وامرأتان. الأم (٩٤/٦) المزني (ص ٣٠٩) المنهاج (ص ٤٥٧).

(١٠) في (أ): وضعت، وكان الألف مطموسة أو متأكلة.

(١١) في (ب): الصغيرة الكبيرة.

الصغيرة؛ لأنها ربيبة من امرأة قد دخل بها، وإن لم يكن دخل بالكبيرة.. فُرق بينهما^(١)، وله أن ينكح الصغيرة^(٢).

١٢٤٦- وإن^(٣) نكح كبيرة وصغيرتين^(٤) فأرضعتها واحدة [بعد الأخرى، ولم يكن دخل بالكبيرة].. انفسخ نكاح الكبيرة والصغيرة التي أرضعتها أولاً، وكان نكاح التي أرضعتها [بعدها] ثابت؛ لأنها أرضعتها بعد وقوع الفراق عليها، وبعد أن بانَّت أختها من الرضاعة جائز، وإن كان دخل بالكبيرة.. فسُخ نكاحهن جميعاً؛ لأنهن من الربائب التي دخل بأمهاتهن^(٥).

١٢٤٧- فإذا^(٦) نكح رجل امرأة فلم يدخل بها حتى نكح أمها ودخل [بالأم].. فرق بينهما، ولا ينكح واحدة منهما أبداً^(٧).

١٢٤٨- وإن^(٨) دخل بالبنت^(٩) ثم [نكح] الأم ولم يدخل بها.. فرق بينه وبين^(١٠) الأم، وثبت على نكاح^(١١) البنت^(١٢).

١٢٤٩- وإن تزوج الأم ولم^(١٣) يدخل بها حتى تزوج البنت^(١٤) فدخل بها.. فرق بينهما للجمع، ثم عاد إلى البنت^(١٥) إن شاء فنكحها؛ لأنها من الربائب اللاتي^(١٦) لم يدخل بالأم فنكحها^(١٧).

(١) نهاية [ص ١١٩] من (م).

(٢) الأم (٩١/٦) المزني (ص ٣٠٧) روضة الطالبين (٢٦/٩) المنهاج (ص ٤٥٦) ومغني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٣) في (ب): ولو.

(٤) في (أ) و(م): وصغيرتين.

(٥) انظر: الأم (٩١/٦-٩٢)، ولكن ليست فيه مسألة إن كان قد دخل بالأم.

وهو مفهوم ما في المنهاج (ص ٤٥٦) ومغني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) روضة الطالبين (١١٨/٧)، لأن الدخول بالأم يحرم البنت، والعقد على البنت يحرم الأم، وقد حصل منه كلا الأمرين.. فحرمتا عليه على التأيد..

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (ب): بالابنت.

(١٠) (وبين) ليست في (م).

(١١) نهاية [٨١/ب] من (ب).

(١٢) في (ب): الابنت.

(١٣) روضة الطالبين (١١٨/٧)، لأن العقد على الأمهات لا يحرم البنات.

١٢٥٠- ولو نكح البنت^(١) على الأم ولم يدخل بها.. فرق بينه وبين البنت^(٢)، وثبت نكاح الأم^(٣).

١٢٥١- وإن تزوج كبيرة ولم يدخل بها، وثلاث صغار، فأرضعتن واحدة بعد واحدة.. حرمت [عليه] الكبيرة، وأوّل صغيرة أرضعتها، وتحرم^(٤) الصغرتين بعد؛ لأنهما أختان^(٥) مجموع بينهما في النكاح^(٦)، وإن لم يدخل بالأم.. فله أن يختار من الصغرتين إن^(٧) شاء؛ لأنهن من الربائب اللاتي^(٨) لم يدخل بأمهاتهن^(٩)، ولا^(١٠) يتزوج الكبيرة [أبداً]؛ لأنها من أمهات نسائه^(١١).

(١) في (ب): فلم.

(٢) في (ب): الابنت.

(٣) في (ب): الابنت.

(٤) في (ب): التي.

(٥) روضة الطالين (١١٨/٧).

(٦) في (ب): الابنت.

(٧) في (ب): الابنت.

(٨) روضة الطالين (١١٨/٧).

(٩) هكذا صورتها في (أ): ^{فمنحرج}، هكذا صورتها في (ب): ^{وتحجيم}، في (م): وترحم. ولعلها: وترحم.

(١٠) في (ب): اختين.

(١١) في (ب): نكاح.

(١٢) وهو المعتمد، وذكر المسألة في الأم (٩١/٦) لكنه قال: "ثبتت عقدة التي أرضعتها بعدما بانّت الأولى، ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها؛ لأنها أخت امرأته، فكانت كامرأة نكحت على أختها" ثم قال في (٩٢/٦) "قال الربيع: وفيه قول آخر"، ثم ذكر مثل قوله في البويطي هنا، أي أن الثانية والثالثة تحرمان كلاهما.

وذكر في المزني (ص ٣٠٧) كما في الأم، ولكن المزني اختار فسخ الجميع كما هو في البويطي. وذكر في روضة الطالين (٢٨-٢٧/٩) المسألة فقال: "إذا أرضعت الثالثة.. انفسخ نكاحها؛ لأنها صارت أختاً للثانية التي هي في نكاحه، وهل ينفسخ معها نكاح الثانية، أم ينقض الانفساخ بالثالثة؟ قولان، وينسب الثاني إلى الجديد ورجحه الشيخ أبو حامد، والأول إلى القديم، وهو الأظهر عند أكثر الأصحاب، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، واختاره المزني (ص ٣٠٨)، فعلى هذا.. المسألة من المسائل التي رُجِّح فيها القديم". قلت: هو قوله في الجديد أيضاً كما هو في البويطي هنا، فالمسألة مما فيه قولان في الجديد، وافق أحدهما القديم. والله تعالى أعلم.

١٢٥٢- ولا ترجع^(٦) الكبيرة عليه في شيء من صداقها إن كان لم يدخل بها؛ لأنها أفسدت على نفسها وعلى الزوج، ولكل واحدة من الصغار نصف ما سُمِّي لها، ويرجع على الكبيرة بنصف صداق كل واحدة منهن^(٧) (٨).

(١) في (ب): أينهن.

(٢) في (ب): التي.

(٣) في (أ) و(ج): بأمتها.

(٤) في (ب): فلا.

(٥) وهو المصنف، وانظر: الأم (٩١/٦-٩٢/٦)، المزني (ص ٣٠٧-٣٠٨)، روضة الطالبين (٢٧/٩-٢٨).

(٦) في (أ) و(ج): يرجع.

(٧) الأم (٩١/٦) لكنه قال: "ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما، فإن لم يكن سمي لها مهرًا.. كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها" وذكر في روضة الطالبين (٢١/٩) أربعة أقوال فيما يرجع به على المرأة التي أَرْضَعَت الصغيرة، الأول وهو الأظهر: أنه يرجع بنصف مهر المثل - قلت: وهو نصه في المزني (ص ٣٠٧) - والثاني: جميع مهر المثل، والثالث: نصف المسمى - قلت: وهو نصه في الأم والبوطي - والرابع: جميع المسمى.

وانظر: روضة الطالبين (٢٠/٩ و ٢٦).

(٨) بعد هذا في (ب): صلاة الجمعة.

وفي هامش: (أ) و(ج): "من أول الباب إلى هذا الموضع.. عن موسى عن أبي حاتم عن الربيع".

باب الجمع بين الأختين

- ١٢٥٣- حدثنا موسى بن هلال رَحِمَهُ اللهُ قَالَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ (٦٠/ب) قَالَ، قَالَ الشافعي^(١)، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فإذا نكح رجل امرأة.. لم تغل^(٢) له أختها، وإن كانت أمة.. لم يغل له وطؤها، وحل له شراؤها^(٣).
- ١٢٥٤- فإن طلقها طلاقاً لا يملك فيه^(٤) الرجعة.. حلَّ له أختها وإن كانت في عدتها؛ لأنها ليست بزوجة في ميراث ولا طلاق ولاظهار ولا إيلاء^(٥).
- ١٢٥٥- ومن منعه من نكاح غيرها.. خالف معنى حكم الله، والله أعلم، بقول^(٨) الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَتَى وَتِلْكَ وَتِلْكَ﴾ [النساء: ٣]، فلما اختلف في ذلك.. كان من أباح^(٩) له تمام الأربع أشبه بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ومن حظر^(١٠) عليه.. فقد^(١١) خالف معناه عندنا^(١٢).

- (١) نهاية [١٢١] من (٢).
- (٢) في (ب): حُلَّ ذِكْرُهُ.
- (٣) في (ب): ولو.
- (٤) في (أ) و(٢): يغل.
- (٥) الأم ٥/٦ و(٨) روضة الطالبين (١١٧/٧ و ١١٩).
- (٦) في (أ) و(٢): فيها.
- (٧) فيجوز له زواج أختها في عدتها إن كانت بائة بينونة صغرى أو كبرى، الأم (٧/٦) روضة الطالبين (١١٧/٧).
- (٨) هكذا صورتها في (ب): لمعول.
- (٩) هكذا صورتها في (ب): أَرْتَلَا.
- (١٠) في (أ) و(ب) و(٢): عطر.
- (١١) في (أ) و(٢): بعد.
- (١٢) من طلق زوجته.. فلا يغل له أن ينكح أختها إن كانت في العدة من طلاق رجعي، وهذا عند الأربعة، وأما إن كانت في العدة من طلاق بائن بينونة صغرى أو كبرى..
- فمذهب الحنفية والحنابلة: تحريم ذلك أيضاً، ومذهب المالكية والشافعية: على حوازي ذلك. انظر: بدائع الصنائع (٢٦٣/٢) الشرح الكبير للدردير (٢٥٥/٢) كشاف القناع (٧٥/٥).

١٢٥٦- وإذا كانت عند الرجل أمتان أحدهما.. لم تقبل له الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئها بنكاح أو كتابة أو بيع؛ فإذا حرم عليه.. حل له فرج الأخرى^(١)، وإن حرم عليه واحدة منهن، ثم أراد أن يرجع إليها.. لم تقبل له الأخرى حتى تحرم^(٢) عليه الأخرى^(٣)، ثم كان هكذا أبداً^(٤).

١٢٥٧- وإذا اشترى الرجل جارية فوطئها ثم نكح أختها وهي حرة.. فلا يحل^(٥) له وطء الأمة إلا أن تطلق الحرة^(٦).

١٢٥٨- وإذا كانت عند الرجل أمتان أحدهما^(٧) فوطئهما جميعاً، قيل له: «لا تقرهما»^(٨) حتى يحرم فرج أحدهما^(٩).

١٢٥٩- [وكذلك لو كان عنده امرأة حرة ثم اشترى أختها فوقع عليها.. قيل له: لا تقرهما^(١٠) حتى يحرم^(١١) فرج أحدهما].

(١) في (ب): الأولى.

(٢) النقط غير واضح في (أ)، في (ب): بلا نقط، في (ج): يحرم.

(٣) في (ب): الأولى.

(٤) الأم (٧/٦) روضة الطالبين (١١٩/٧).

(٥) النقط غير واضح في (أ)، في (ج): تحل.

(٦) الأم (٧/٦) روضة الطالبين (١٢٠/٧).

(٧) في (ب): أمتين أختين.

(٨) في (أ) و(ج): يقرهما، في (ب): بلا نقط لأوله.

(٩) قال في الأم (٨/٦): "ولو كانت عنده جارية فوطئها فلم يُحَرِّمْ عليه فرجها حتى وطئ أختها.. اجتنب التي وطئ آخرها بوطئ الأولى، وأحب إلى لو اجتنب الأولى حتى يستبرئ الأخيرة، وإن لم يفعل.. فلا شيء عليه إن شاء الله تعالى" ومثله في المزي (ص ٢٣٥) وهو المعتمد كما في روضة الطالبين (١١٩/٧) فتبقى الثانية حراماً والأولى حلالاً، لكن يستحب أن لا يطأ الأولى حتى يستبرئ، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٧٠/٢).

(١٠) في (أ) و(ج): يقرهما في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) في (ب): بلا نقط لأولها.

١٢٦٠ - [قال الشافعي:] ولا يجزئ لبحر نكاح الأمة^(١) إلا بمعنيين^(٢)، أن يكون لا يجد طول الحرية^(٣)، ويكون بخاف^(٤) العنت وهو الزنا، وإذا كانت فيه الخصلة من^(٥) هاتين الخصلتين.. لم يعمل له نكاحها إلا باجماعهما، وكذلك قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]، وقال في آخر الآية: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، فتم الكلام بهما جميعاً، ولأن الأصل أنها مُحَرَّمَةٌ إلا بما أباح الله جل ثناؤه، من النكاح، فلما اختلف^(٦) فيه^(٧).. لم يُزَلْ^(٨) عين^(٩) تفرمها بالاختلاف حتى يجمع الخصلتين اللتين قال الله جل ثناؤه^(١٠)، وهو خوف العنت، ولا يجد طولاً لحره^(١١).

١٢٦١ - وإذا كانت^(١٢) عند الرجل حرة.. فليس له أن يتزوج عليها أمة، وإن رضيت المرأة؛ لأنه لا يخاف العنت؛ للحره التي عنده^(١٣).

١٢٦٢ - وإذا كانت عند الرجل أمة وتزوج^(١٤) [عليها] حرة.. قسم لها، ولم يكن تزويجها طلاقاً للأمة؛ لأن الله جل ثناؤه^(١٥) لم يُبَيِّنِ الزوجات من الأزواج إلا بالطلاق أو الموت أو الردة، ولم يُبَيِّنْها نكاح عليها^(١٦).

(١) في (ب): أمة.

(٢) في (ب): لمعنيين.

(٣) في (ب): طولاً لحره.

(٤) نهاية [١/٣١] من (ب).

(٥) في (ب): في.

(٦) في (ب): اختلفوا.

(٧) نهاية [١٢٢ ص] من (ج).

(٨) في النسخ: لم يُزَلْ.

(٩) ثم زاد غريب، هكذا صورناها في (ب): لم يُزَلْ غريباً، هكذا صورناها في (ج): لم يطلبعها.

(١٠) في (ب): عز وجل.

(١١) الأم (٢٣/٦) روضة الطالبين (١٢٩/٧) و(١٣١).

(١٢) في (أ) و(ج): كان.

(١٣) الأم (٢٥/٦) روضة الطالبين (١٢٩/٧).

١٢٦٣ - وليس للحر أن يتزوج أمة كتابية، لأن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿مَنْ فَتَنَتْكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [النساء: ٢٥]،^(١).

١٢٦٤ - ولا بأس أن يتزوج العبد^(٥) أمتين^(٦)، ولا يتزوج أربعاً؛ لأنهن من نسلته مثل الحر يتزوج الحرتين والأربع^(٧).

١٢٦٥ - وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، [الأنعام: ٢٢١]، وقال [الله]: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٨) الآية [الثالثة: ٥]، فنساء^(٩) أهل الكتاب حل، فإذا تزوج الذمي المحوسية.. فالولد الذي بينهما لا يجل للمسلم نكاحه؛ لأنه ممزوج من المحوسي ومن النصراني، وكلما مزج شيء من الحرام الحلال، مثل الزيت إذا وقع فيه^(١٠) الخمر، أو السمن يقع فيه الميتة، ومثل الفرس إذا حمل عليها الحمار فولدت بغلاً.. فلا يؤكل البغل^(١١).

١٢٦٦ - وتكح المرأة إذا زنت وحدثت؛ لقول الله تعالى^(١٢): ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَبْنَاءَ الَّذِينَ زَنَوْا﴾ [النور: ٣٢]^(١٣)، وقد قال رجلٌ لرسول^(١٤) الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن امرأتِي لا تَزُدُ يَدَ لَامِسٍ»، قال:

(١) في (ب): فتزوج.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) الأم (٢٥/٦) العزيز (٦٣/٨) روضة الطالبين (١٣٣/٧) وفيهما: "وقال المزني بنفسه" ولم أجده في المختصر.

(٤) الأم (١٥-١٦) روضة الطالبين (١٣٢/٧).

(٥) في (أ) و(ز): للعبد.

(٦) في (ب): الأمتين.

(٧) الخلاصة (ص ٤٤٤).

(٨) المائدة: ٥.

(٩) في (ب): ونساء.

(١٠) في (أ) و(ز): فيها.

(١١) المذهب (٣٤٢/١٧) المنهاج (ص ٣٨٦).

(١٢) في (ب): عز وجل.

(١٣) النور: ٣٢، ولم يظهر لي وجه الاستدلال من الآية، إلا أن يكون العموم في الآية.

«اجسبها»^(٢)، وحلده رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الزنا ورجم، ولم يأمر زوجها بتفريق أهله، فدل ذلك على أن الآية منسوخة^(٣)، ولو أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك^(٤) لروى عنه^(٥).

١٢٦٧- ولا نكاح إلا بولي، ألا ترى إلى ما قال الله عَزَّجَلَّ^(٦): ﴿فَلَا تَعْصُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَنْفُسَهُنَّ إِذَا تَرَصَوْنَ بَيْنَهُنَّ بِالْعُرْفِ﴾ [الفره: ٢٣٢]، وقال الله عَزَّجَلَّ: ﴿الزَّيْجَالُ قَوْمٌ مَكْرُوفٌ عَلَى الْبَنَاتِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال في الإمام: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، فدل هذا على أن للأولياء^(٧) أمر^(٨) (٦١/ب) في بضع المرأة معهم، ودلت السنة من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَيَّمَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، والبكر تُسْتَأْمَرُ^(٩)، ونكاح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشة من أبيها وهي صغيرة^(١٠).

(١) في (ب): يا رسول.

(٢) أخرجه أبو داود ك: النكاح، ب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، (٢٠٤٩)، والنسائي ك: النكاح، ب: تزويج الزانية، (٣٢٢٩)، وقال: النسائي: هذا الحديث ليس بثابت، ورواه برقم (٣٤٦٥)، وقال: "هذا خطأ، والصواب مرسل"، وقال الألباني: "صحيح الإسناد".

قال الحافظ: أطلق النووي عليه الصفة، ولكن نقل ابن الجوزي عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا يثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب شيء، وليس له أصل. انظر: التلخيص الحبير (٤٨٥/٣)، وقال في بلوغ المرام (٣٤٦: ٩٤١): "رواه أبو داود والبيهقي ورجاله ثقات".

(٣) نهاية [١٢٣ ص] من (م).

(٤) في (ب): بذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) الأم (٢٨-٣٠) مغني المحتاج (١٦٦/٣) و (٣٨٨).

(٦) في (ب): جل ثناؤه.

(٧) في (ب) و(م): الأولياء.

(٨) في (أ) و(م): أمر.

(٩) في (م): يستأذن، في (أ): لا يتضح النقط على أولها.

(١٠) انظر: الأم (٣١-٣٢) روضة الطالبين (٥٠/٧).

١٢٦٨- وقال رسول الله ﷺ: «ولا نكاح إلا بإذن ولي»^(١)، فإن نكحت.. فنكاحها باطل، ثم اختلف الناس في الأولياء، فلم يكن لخلاف أحد في ذلك معنى؛ لثبوت السنة في ذلك^(٢).

١٢٦٩- ولا ولاية إلا لبالغ رشيد أقرب الناس بها من عصبتها^(٣).

١٢٧٠- وإذا زوج الوليان ومها في موضع؛ فأيهما أنكح أولاً بأمرها.. فهو حائز، ونكاح الثاني باطل^(٤).

١٢٧١- وإن^(٥) كان الولي غائباً^(٦)، وكان أولى بها، ولها ولي آخر هو أبعد منه.. فلا يزوج أبداً إلا السلطان، فإن^(٧) هو غاب مائة سنة.. لم تزوج أبداً^(٨).

١٢٧٢- وإن كان الوليان أحدهما أصغر من الآخر [فالبالغ أولى، فإن كان بعضهم^(٩) أقرب من الآخر.. فالأقرب أولى، فهو واحد، ولا ينتظر الصغار حتى يبلغوا.

(١) أخرجه أحمد (٢٨٠/٣٢: ١٩٥١٨)، وأبو داود ك: النكاح، ب: في الولي، (٢٠٨٥)، والترمذي ك: النكاح، ب: لا نكاح إلا بولي، (١١٠١)، وابن ماجه ك: النكاح، ب: لا نكاح إلا بولي، (١٨٨١)، وابن الجارود (١٧٦/١: ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤)، وابن حبان (٣٨٨/٩: ٤٠٧٧)، وقال الحافظ في البلوغ: "مسححة ابن المديني والترمذي وابن حبان، وأُعْلِيَّ بالإرسال".

(٢) انظر: الأم (٣٥/٦) روضة الطالبين (٥٠/٧).

(٣) انظر: الأم (٣٨/٦) روضة الطالبين (٦٤-٦٢/٧).

(٤) الأم (٤٣/٦) روضة الطالبين (٨٨/٧).

(٥) في (ب)؛ ولو.

(٦) في (أ) و(م)؛ غائب.

(٧) في (ب)؛ وإن.

(٨) الأم (٣٨/٦).

إن عرف مكان الغائب؛ فإن كان دون مسافة القصر.. فأصح الأوجه: لا تُزَوَّجُ حتى يُراجِعَ فيحضرُ أو يُوكَّلَ، نص عليه في الإملاء، وإن كان على مسافة القصر.. زوجها السلطان.

وإن لم يعرف مكانه.. زوجها السلطان، إلا إن انتهى الأمر إلى غاية يحكم فيها القاضي بموته.. فتنتقل الولاية إلى الأبعد. روضة الطالبين (٦٨/٧-٦٩).

(٩) في (أ) و(م)؛ وبعضهم.

١٢٧٣- ولا يكون الابن ولياً للأم؛ إلا أن يكون نسبها ونسب أبيه واحد، ويكون^(١) أقرب الناس إليها مع ذلك^(٢).

١٢٧٤- والأخ أولى من الابن؛ لأن نسبها نسب^(٣).

١٢٧٥- ولو أن رجلاً زوج أمه^(٤)، والرجل من قريش، والأم من العرب.. لم يكن الابن ولياً للأم؛ لأن العصبية هي مختلفة.

١٢٧٦- قال الشافعي^(٥): الكفو^(٦) هو الذين^(٧).

١٢٧٧- ولا يكون الولي^(٨) إلا مرشداً^(٩)، فإن^(١٠) كان بعض الأولياء الذين يلوها غير مرشدين.. كان الأبعد منهم أولى بها إذا كان مرشداً^(١١).

١٢٧٨- ولا يجوز النكاح إلا بأربعة^(١٢): الشهود، ورضى^(١٣) الولي، والتاكد والتسكحة^(١٤).

(١) في (ب): فيكون.

(٢) الأم (٣٧/٦) روضة الطالبين (٦٠/٧).

(٣) في (ب): نسبه نسبها.

(٤) في (ب): زوج رجُل.

(٥) في (م): أمة.

(٦) نهاية [١٢٤] من (م).

(٧) الكفو: الظير، لغة في الكفو. القاموس مع تاج العروس (٤٠٨/٣٩).

(٨) نقله أبو الطيب في التعليق، ك: النكاح (ص٢٤٩) بلفظ: (والكفو في الدين) ونقلها الحافظ في الفتح

(١٣٣/٩) بلفظ: (الكفاءة في الدين).

(٩) نهاية [٣١/ب] من (ب).

(١٠) في النسخ: مرشد.

(١١) نقله عنه أبو الطيب في التعليق، ك: النكاح (ص١٨٤) ر: العزيز (٥٥٣/٧-٥٥٤).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) المنهاج (ص٣٧٧) معني المحتاج (١٥٤/٣).

(١٤) في (ب): بأربع.

(١٥) في (أ): وبرضى، في (م): وبرضى.

١٢٧٩ - فأما كل نكاح عقد والجماع لا يعمل فيه، مثل الرجل يُنكِحُ ابنةَ البالغ وهو غائب فيقدم ويرضاه^(٢)، والبت^(٣) القية^(٤) إذا كانت غائبة فأنكحها^(٥) أبوها فَرَضَتْ.. فالنكاح باطل؛ لأن العقد انعقدت بميجار،/ ألا ترى أن المرأة لو أبت أو أبى الابن.. كان مفسوخاً بغير طلاق أو وقعه، وهو يشبه نكاح المتعة الذي^(٦) همى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه؛ لأن هذا^(٧) نكاحٌ إلى مدة، ولم يختلف العلماء أن الخيار في النكاح لا يجوز، وهذا مما يشبهه^(٨).

١٢٨٠ - والوصي لا يكون ولياً إلا أن^(٩) يكون [ولياً] من النسب^(١٠).

١٢٨١ - وقال^(١١) مالك: وللوصي أن يُنكِحَ البكر^(١٢) غير البالغ إذا كان ذلك على وجه النظر، وليس للأخ أن يزوجه^(١٣) حتى تبلغ، وذلك أن للوصي أن يثمر ماله ويخرجه في كل ما كان لها حظ^(١٤) وربما كان النكاح لها نظراً وحظاً، فإذا كان على النظر.. أجزأه، وإذا كان على غير ذلك.. فسختاه، وفيه إخراج مال، وليس لأحد من الأولياء أن يخرج ماله إلا الوصي^(١٥).

(١) انظر: الأم (٥٧/٦) المنهاج (ص ٣٧٤-٣٧٥) روضة الطالبين (٣٦/٧) ٤٥ و ٥٠ و ٥٥ وفيها تفصيلات وقيد.

(٢) في (ب): فيرضى به.

(٣) في (ب): والابنة.

(٤) في (ب): القيب.

(٥) في (أ) و(ج): فنكحها.

(٦) في (ب): التي.

(٧) في (ب) زيادة: صار.

(٨) الأم (٥٩/٦).

(٩) في (أ) و(ج): أب.

(١٠) الأم (٥٢/٦) روضة الطالبين (٣١٥/٧).

(١١) في (أ) و(ج): قال.

(١٢) في (ب): اليتيم.

(١٣) في (ب): يزوجه.

(١٤) في (ب): حظاً.

(١٥) انظر: الشرح الكبير للدردير (٢٤٤/٢)، وأشار إليه في الأم (٥٣/٦) بقوله: "وقد قال قائل".

١٢٨٢- قال الشافعي: 'وليس للوصي أن يزوج اليتيم ولا اليتيمة' الصغرة من قبل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما جعل ذلك للأولياء في النسب، وأبان ذلك في فعله وفعله^(١) عائشة أمهم أولياء النسب لا أولياء المال، ولأن الأولياء إنما جعلوا لدفع العار عن أنفسهم^(٢) [ولنسبهم بها]^(٣)؛ ولأن الصغرة إذا زُوِّجَتْ^(٤).. لم يكن لها الخروج مما عقد عليها^(٥).

١٢٨٣- ولا يكون ولياً إلا وليٌ نسب^(٦) أو نعمة بعناقه، ولا يكون مولى العتاقة ولياً وثم أخذ من قرابة^(٧) المعتقة^(٨).

١٢٨٤- ولا يكون المملوك ولياً لأحد من ولده وإن كانوا أحراراً^(٩).

١٢٨٥- ولا يكون المسلم ولياً لابنته الكافرة، ولا يكون الكافر ولياً لابنته المسلمة، لقطع الله الولاية بين المؤمن والكافر، وإن لم يكن لها ولي وهي كافرة.. أنكحها السلطان من جهة الحكم^(١٠).

١٢٨٦- [قال الشافعي:] والوكالة في النكاح جائزة^(١١)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وإذا أنكح^(١٢) الوليان.. فالأولُ أحقُّ، وإذا باع المجران.. فالبيع للأول^(١٣)، فأجاز الوكالة في البيع، وأجاز الوكالة في النكاح^(١٤).

(١) مكان هذا في (أ) و(ز): ولا يزوج اليتيمة.

(٢) في (ب): في.

(٣) في (أ) و(ز): وليتهم.

(٤) هكذا صورها في (ب): ~~وإذا زُوِّجَتْ~~.

(٥) نهاية [ص ١٢٥] من (ز).

(٦) الأم (٥٢/٦) روضة الطالبين (٣١٥/٦).

(٧) في (ب): النسب.

(٨) في (ب): قرابات.

(٩) الأم (٣٧/٦) روضة الطالبين (٦٠/٧).

(١٠) الأم (٣٨/٦) روضة الطالبين (٦٢/٧).

(١١) الأم (٣٨/٦-٣٩) روضة الطالبين (٦٦/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): جائز.

(١٣) في (أ) و(ز): نكح، ولقيت كما في (ب) والأم.

١٢٨٧- وإذا أرادت المرأة أن تزوج أمتها فليس لها أن تؤكّي أمر الجارية/ (٦٢/ب) إلا رجلاً يجوز^(٣) له^(١) إنكاحها^(٥)؛ لأن أمرها إلى الولي، فليس لها ولاية في نفسها.. فكيف في غيرها^(٦).

١٢٨٨- قال الشافعي: إذا خطب الرجل إلى الرجل فقال: «أتزوجني فلانة بكذا وكذا»، فقال: 'قد زوجتك'^(٧).. لم يكن نكاحاً حتى يقول^(٨) الزوج^(٩): «قد قبلت النكاح»؛ لأن قوله: «أتزوجني» استفهام^(١٠).

١٢٨٩- وإذا قال الأب: «قد زوجتك ابنتي»، فقال الزوج: «قد قبلت النكاح».. ثبت النكاح^(١١).

(١) أخرج الشافعي في الأم (٤١/٦) الشطر الأول منه، من حديث الحسن عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد (٥٨٢/٢٨: ١٧٣٤٩) بكلا شطريه.

وجاء من حديث الحسن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أبما امرأة زوجها وليان.. فهي للأول منهما، ومن باع بهما من رجلين.. فهو للأول منهما». أخرجه أحمد (٢٧٦/٣٣: ٢٠٠٨٥)، وأبو داود ك: النكاح، ب: إذا أنكح الوليان، (٢٠٨٨)، والترمذي ك: النكاح، ب: ما جاء في الولين يزوجان، (١١١٠) وقال: "حديث حسن"، والسنائي ك: البيوع، ب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، (٤٦٨٢)، والحاكم (١٧٥/٢)، والبيهقي (١٤٠/٧-١٤١) قال الحافظ في التلخيص الخبير (٣٥٧/٣): "حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک... وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات لكن قد اختلف فيه على الحسن".

(٢) الأم (٤٢/٦) روضة الطالبين (٧٢/٧).

(٣) في (أ) و(ب): جوز.

(٤) في (ب): لها.

(٥) في (ب): نكاحها.

(٦) انظر: روضة الطالبين (٦١/٧).

(٧) في (أ) و(ب): "نعم"، والصواب ما أثبتته من (ب)، وهو الذي يناسب تعليل البطلان، ولو كان الصواب ما في (أ) فالواجب أن يكون التعليل هو عدم وجود أحد لفظي التزويج والإنكاح في كلام الولي، وليس مجرد أن الصيغة صيغة استفهام.

(٨) النقط غير واضح في (أ)، في (ب): تقول.

(٩) ليست في (ب).

(١٠) الأم (٦١/٦) معني المحتاج (١٤١/٣) روضة الطالبين (٣٩/٧).

١٢٩٠ - وإذا قال الزوج: «قد تزوجت ابنتك بمائة»، فقال^(٢) الأب: «قد زوجتك».. جاز^(٣).

١٢٩١ - فإذا^(٤) قال الزوج للأب: «زوجني ابنتك فلانة»، فقال الأب: «قد زوجتك».. ثبت النكاح^(٥).

١٢٩٢ - * قال^(٦) أبو عمران، قال أبو حاتم: لم يميز حتى يقول: قبلت.

(١) الأم (٦٠/٦) روضة الطالبين (٣٧/٧).

(٢) في (ب): وقال.

(٣) روضة الطالبين (٣٦/٧).

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) الأم (٦٠/٦) المنهاج (ص ٣٧٤) معني المحتاج (١٤١/٣) روضة الطالبين (٣٨/٧).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

باب النشوز

١٢٩٣- حدثنا موسى بن هلال قال حدثنا الربيع قال^(١)، قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢):

﴿وَلِنْ خِفْتُمْ يَشَاقَاقَ بَيْنَهُمَا﴾ الآية [النساء: ٣٥]، وقال: ﴿وَأَلْنِي عُخَافُونَ نَشُوزُهُمْ﴾ قَوْطُورُهُمْ ﴿/﴾^(٣)، والعلظة^(٤) مباحة، لأنه قد يعظ الرجل امرأته وإن لم تنفِر^(٥) ^(٦).

١٢٩٤- وأما المحرة والضرب.. فلا ينبغي له أن يضربها ولا يهجرها حتى يكون قول أو فعل^(٧)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يجلُّ لمسلم أن يهجر أخاه»^(٨).

١٢٩٥- وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [في الضرب: «لا تضرب امرأتك/»^(٩) ضربك أمتك»^(١٠).

١٢٩٦- وأما^(١١) الشقاق فهو: الزوجان يقع بينهما من الشر الذي لا يَظْهَرُ عليه الناس.. فَيُشْهَدُ عليهما، ولا يُقْرَأ.. فَيُحْكَمُ عليهما، فيبعث الوالي حَكَمًا من أهله، وحَكَمًا من أهلها في أن يصلحا؛ فإن استدلا على إقرارهما بشيء يكون شهادة^(١٢).. قَطْعًا^(١٣) بشهادتهما، وإن لم يستدلا.. لم يُعْرِقْ

(١) (قال) ليست في (ج).

(٢) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) نهاية [ص ١٢٦] من (ج) بعد قوله (نشوزهن).

(٤) في (ب): فالعلظة.

(٥) النقط غير واضح في (أ)، هكذا صورتها في (ب): []، في (ج): ينشز.

(٦) الأم ٢٨٨/٦ و٤٩٣ المنهاج (ص ٤٠٦) مغني المحتاج (٢٥٩/٣).

(٧) في (ب): يهجرها ولا يضربها.

(٨) الأم ٢٨٨/٦ و٤٩٣ المنهاج (ص ٤٠٦) مغني المحتاج (٢٥٩/٣-٢٦٠).

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الأدب، ب: الهجرة، (٦٠٧٧)، ومسلم ك: الزر والصلوة، ب: تحريم الهجر

فوق ثلاث بلا عذر شرعي، (٢٥٦٠).

(١٠) نهاية [٣/٣٢] من (ب).

(١١) رواه أحمد ٣٠٩/٢٦-٣١٠، (١٦٣٨٤)، وأبو داود (١٤٢)، وعبد الرزاق (٢٦/١: ٨٠) والحاكم

(١٤٨/١)، وابن حبان (٣٣٣-٣٣٣/٣: ١٠٥٤)، ومصحح الألباني في صحيح أبي داود (٢٤٢/١)،

وعندهم بلغظ: «لا تضرب ظعنك...».

(١٢) في (ب): فأما.

(١٣) في (ب): بشهادة.

بينهما، ولم يكن للحكمين أن يُفَرَّقَا، ولا يأخذ^(٧) المال إلا بإقرارهما جميعاً، لأن علياً^(٨) قال: «[٧]»، حتى يُقَرَّ^(٩) بمثل الذي أَقَرَّتْ [به]»^(١٠)، ولم يُعَيَّنْ إلا برضاها، لهما، وعليهما، في الفرقة، وأخذ/المال، فإذا رضا.. فهما بمنزلة الوكيلين في الفرقة وأخذ المال^(١١)، ولا يكون إلا برضاها جميعاً^(١٢).

١٢٩٧- وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَامًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَامًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾، ثم قال: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، فإذا لم يريدَا.. لم يَنْصَحْ الأَمْرُ بينهما^(١٣).

١٢٩٨- وإذا أخذ الرجل من امرأته على وجه الضرر بها، ثم طلقها طلاقاً^(١٤) يملك الرجعة^(١٥)، وأخذ الشيء على الكره منها والضرر^(١٦).. فإنه يَرُدُّ ذلك إليها^(١٧)، ويملك الرجعة، ولا يجوز^(١٨) الخلع^(١٩).

(١) في (ب): قطع.

(٢) لعل الصواب: ولا يأخذ، أي: الحكمين.

(٣) في (ب): علي بن أبي طالب.

(٤) لا يظهر النقط في (أ) ولا في (ب)، في (٢): بقر.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٢٩٨/٦-٢٩٩ و٤٩٦) وصححه بقوله: «حديث علي ثابت عندنا»، ورواه الطبري في تفسيره (٣٢٠/٨-٣٢١)، وعبد الوزاري في المصنف (٥١٢/٦: ١١٨٨٣)، والبيهقي (٣٠٦-٣٠٥/٧).

(٦) تكررت في (ب).

(٧) الأم (٢٩٨/٦-٢٩٩ و٤٩٤-٤٩٧) المنهاج (ص ٤٠٦) مغني المحتاج (٢٦١/٣).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) قال القرطبي (١٧٥/٥): «الجمهور من العلماء على أن المخاطب بقوله: ﴿وإن خفتم﴾ الحكام والأمراء وأن قوله: ﴿إن يريدَا إصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ يعني: الحكمين، في قول ابن عباس وبجاهد وغيرهما، أي: إن يرد الحكمَانِ إصْلَاحًا.. يوفق الله بين الزوجين، وقيل: المراد الزوجان أي: إن يرد الزوجان إصْلَاحًا وصدقاً فيما أخبر به الحكمين.. ﴿يوفق الله بينهما﴾.

وانظر: جامع البيان للطبري (٣٣٢/٨) ومعا لم التنزيل للبقوي (٢٠٩/٢).

(١٠) في (ب) زيادة: لا، وهي خطأ.

(١١) فله عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثاً، كما في الأم (٢٩١/٦ و٤٩٨).

(١٢) في (ب): فالضرب.

(١٣) في (ب): عليهما.

١٢٩٩- وقال مالك [بن أنس]: يَرُدُّ^(٣) إليها ما أخذ منها، ويتم الخلع، ولا يكون له الرجعة؛ لأنه بمنزلة الخلع^(٤).

١٣٠٠- قال الشافعي: لا يكون الخلع إلا ما أخذ [به] الرجل من المرأة عوضاً منها بطيب نفس منها^(٥).

١٣٠١- وإذا حبس الرجل امرأته، ولم يؤدِّ^(٦) إليها حقها، ولم يكن^(٧) حبسها إلا من قبل الميراث، أو يسيء إليها حتى تفتدي^(٨) منه.. فلا يحل له ميراثها^(٩)؛ لأن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

١٣٠٢- وقد قيل: الآية منسوخة، وهو آثم وله الميراث^(١٠).

١٣٠٣- قال الشافعي: جماع ما نحل^(١١) به القدية.. أن تكون المرأة^(١٢) كارهة للرجل، من أي أوجه^(١٣) الكراهية كانت، إذا كان ذلك من قبلها، أو تكون^(١٤) غير مؤدية لحق الله فيه.. جاز له

(١) في (أ) و(م): ولا يكون.

(٢) انظر: الأم (٢٩١/٦)، روضة الطالبين (٣٧٤/٧) وفيه: "ويكون الطلاق رجعيًا إن لم يسم مالا، وإن سماه.. لم يقع الطلاق"، وقال: "إذا اعترف بالخلع وأنكر الإكراه.. فالطلاق بائن بقوله، ولا رجعة".

(٣) في (أ) و(م): ترد.

(٤) قال الإمام مالك: "في المتبذية التي تفتدي من زوجها- إنه إذا عُلِمَ أن زوجها أضر بها وضيق عليها، وعُلِمَ أنه ظالم لها.. مضى الطلاق، ورد عليها مالها، قال: فهذا الذي كنت أسمع، والذي عليه أمر الناس عندنا". ٨١. من الموطأ (٥٦٥/٢).

(٥) الأم (٤٩٧/٦).

(٦) في (ب): يؤدي.

(٧) نهاية [ص ١٢٧] من (م).

(٨) في (أ) و(م): يفتدي.

(٩) هو كذلك في الأم (٤٩٩/٦)، وهذا بخلاف المعتمد، كما في روضة الطالبين (٣٧٥/٧) وقال: "وحكى ابن كج والحناطي قولاً أنه لا يرثها".

قلت: هو نصه في الأم والبيوطي. والله أعلم.

(١٠) في (ب): تبارك وتعالى.

(١١) انظر: الأم (٤٩٩/٦)، وهذا هو المعتمد كما في روضة الطالبين (٣٧٥/٧) وعبر عنه بالمشهور.

عخالعتها، وحلّ ما أعطته، وإن^(٥) كان ذلك أكثر مما أعطها؛ لأن الفرج مباح له، كما لو أمهرها أكثر^(٦) من مهر مثلها.. جاز لها، ولا يأخذ الرجل من المرأة إلا أن تكون^(٧) طيبة النفس بذلك^(٨).

١٣٠٤ - وإذا^(٩) ضررها على أن 'لم تقم'^(١٠) حدود الله.. فلا جناح عليه فيما أخذ منها إذا اختلعت^(١١).

١٣٠٥ - وإذا أقامت حدود الله فضررها لختلعت.. فلا يحل له ما أخذ منها^(١٢).

١٣٠٦ - (١٣) وإذا خالعت الرجل امرأته بشيء يأخذ منها.. لم يكن ذلك طلاقاً إلا أن ينوي بالخلع الطلاق؛ لأنه كلام يشبه الطلاق فلا يستعمل إلا بالنية، فإذا لم يكن له نية.. رد ما أخذ منها، وكانت امرأته بحالها^(١٤)/(٦٣/ب).

(١) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): نيل.

(٢) في (أ) و(ز): المرأة تكون.

(٣) في (أ) و(ز): أن يوجه.

(٤) في (أ) و(ز): يكون، في (ب): بلا نقط.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (أ) و(ز): أكثر.

(٧) في (أ) و(ز): يكون، في (ب): بلا نقط.

(٨) الأم (٢٩١/٦ و ٢٩٣ و ٥٠١) روضة الطالبين (٣٧٤/٧).

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (ب): تقم.

(١١) الأم (٢٩٣/٦ و ٥٠١) روضة الطالبين (٣٧٤/٧).

(١٢) الأم (٤٩٧/٦ و ٤٩٨ و ٥٠١) روضة الطالبين (٣٧٤/٧-٣٧٥).

(١٣) تكررت هذه الفقرة والتي تليها، في (أ) و(ز)، بعروفا، إلا أن قوله: "إلا أن ينوي بالخلع الطلاق" موجود في الموضع الثاني فقط، فأثبتته، وقال.

(١٤) كما هو في الأم (٥٠٢/٦).

والمتعمد: أن لفظ (الخلع) إذا ذكر معه المال.. صريح، فلا يحتاج إلى نية، وقيل: هو كناية "وهذا ما نص عليه في مواضع من الأم (٥٠٢/٦) وقال القاضى الحسين وغيره: إنه ظاهر المذهب.

والأصح: كما في الروضة (٣٧٦/٧) أن الخلع والمقاعدة إن ذكر معهما المال.. فهما صريحان في الطلاق؛ لأن ذكره يشعر بالبيتونة، وإلا.. فكنايتان (فعلى الأول) وهو صراحة الخلع (لو جرى بغير ذكر مال) مع

١٣٠٧- وقال مالك [بن أنس]: إذا خالعتها وقع الطلاق؛ كان أخذ منها أو لم يأخذ، وهي بائنة، نوى أو لم ينو.

١٣٠٨- [قال الشافعي]: وإذا خالعت الرجل امرأته في مرضها.. فالخلع جائز إن كان صداق^(١) مثلها أو أقل، فإن^(٢) كان أكثر فصَحَّتْ.. فهو ماضٍ^{(٣)/(٤)}، وإن ماتت.. كان ما زادته على مهر مثلها وصية له يخاص بها أهل الوصايا^{(٥)/(٦)}.

١٣٠٩- وقد قيل: إذا كان بأكثر من صداق مثلها.. مضى الخلع، وكان عليها صداق مثلها؛ لأنه خُلِعَ وقع مجهولاً، ألا ترى أنها إذا صحَّتْ.. ثبت له، وإن ماتت.. نقص على قدر ثلثها ووصاياها، وهذا أحب إلي.

١٣١٠- وإذا قال الرجل لامرأته: «أنت طالق وعليك ألف».. فهي طالق، ولا شيء عليها^(٧).

١٣١١- وإذا قال لها: «أنت طالق بألف»، أو: «طالق على ألف»؛ فإن شاءت ذلك.. فهي طالق به، وببعضها بذلك، وإن لم تنشأ^(٨) ذلك حتى مضى وقت الخيار.. لم يقع طلاق^{(٩)/(١٠)}.

زوجته بنية التماس قبولها ولم ينف العرض كأن قال خالعتك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبلت.. بانت و (وجب مهر مثل في الأصح). انتهى من معني المحتاج (٢٦٨/٣). وانظر: المنهاج (ص ٤٠٨) وفي روضة الطالبين (٣٧٦/٧) أن الشافعي نهى في «الإملاء» على أن لفظ الخلع صريح، واختاره الإمام والغزالي والبخاري.

(١) في (ب): الصداق.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في النسخ: ماضي.

(٤) نهاية [ص ١٢٨] من (م).

(٥) في (ب): وصاياها.

(٦) الأم (٥٠٨/٦) المنهاج (ص ٤٠٧) معني المحتاج (٢٦٥/٣).

(٧) فنطلق طلاقاً واحدة رجعية، وهذا إن لم تكن سأله الطلاق بألف، وإلا.. فنلزمها الألف ويصح الخلع ويكون طلاقاً بائناً. الأم (٥٢٥/٦) المنهاج (ص ٤١٠) معني المحتاج (٢٧١/٣).

(٨) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): يشأ.

(٩) في (ب): الطلاق.

(١٠) الأم (٥٢٥/٦) المنهاج (ص ٤١٠) معني المحتاج (٢٧٢/٣).

١٣١٢- ووقت الخيار عند أبي يعقوب [وأبي محمد]؛ ما لم يتفرقا، أو تأخذ^(١) المرأة في عملٍ يَدُلُّ^(٢) على ترك الخيار، مثل: أن تقبله^(٣) أو تُمارِخه^(٤) أو تمكّه^(٥)/^(٦) من وطنها أو تنعطر^(٧)، وأشباه^(٨) هذا، وإنما أخذنا [هذا] من حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار»^(٩)، فوجدت البيع زوال ملك والطلاق زوال ملك.

١٣١٣- [قال الشافعي:] وإذا قال: «أنت طالق إذا أعطيتي ألفاً»، فقالت^(١٠): «قد رضيت، خذها من مالي عليك»، أو^(١١): «أنا أضمنها لك»، أو: «أنا أحتال^(١٢) لك بها».. لم يكن ذلك خلعاً ولا طلاقاً؛ من قبل/ أنه طلاقٌ بصفةٍ، ونحو الصفة إعطاء المال، وليس ما سمينا إعطاءً، وكذلك لو^(١٣) قال: إن أعطيتي ألفاً.. فانت طالق^(١٤).

١٣١٤- فإذا خالعه على شيء بعينه.. جاز، فإن^(١٥) قبضه.. فذلك، وإن فات قبل أن يقبضه.. فالخلع ماضٍ^(١٦)، وله عليها صداق مثلها في الوقت الذي خالعه فيها؛ إن كانت بكرًا.. فله مهر

(١) في (أ) و(ج): يأخذ.

(٢) في (أ) و(ج): يدل.

(٣) لا يظهر النقط في (أ) ولا (ب)، في (ج): يقبله.

(٤) لا يظهر النقط في (أ) ولا (ب)، في (ج): غير منقوطة.

(٥) في (أ): يمكنه، في (ب) و(ج): غير منقوطة.

(٦) نهاية [٣٢/أ] من (ب).

(٧) لا يظهر النقط في (أ)، في (ج): تنعطر.

(٨) في (ب): أو أشباه.

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، (٢١١٠)، ومسلم ك: البيوع، بك الصدق في البيع والبيان، (١٥٣٢).

(١٠) في (ب): فقال.

(١١) في (أ) و(ج): و.

(١٢) في (ج): أختار، والصحيح ما أثبت أعلاه، وهو من الحوالة.

(١٣) في (ب): إن.

(١٤) الأم ٥٠٣/٦، ٥٢١ المتهاج (ص ٤١٠) معني المحتاج (٢٧٣/٣).

(١٥) في (أ) و(ج): وإن.

(١٦) في النسخ: ماضي.

مثلها، وإن كانت كبيرة يوم خالعهـا.. فله صداق مثلها على جـاهـلـا^(١)، وإن كانت غير جميلة.. فله صداق مثلها لمن يشبهها^(٢) ^(٣).

١٣١٥ - وإذا خالعهـا بثمره لم يبد^(٤) صلاحها، أو بشيء محرم، أو مجهول، أو غرر.. فالخلع تام، وله صداق مثلها^(٥).

١٣١٦ - ^(٦) وإذا خالع الرجل امرأتين على ألف خلعةً واحدًا.. فالذي يأخذ به الشافعي في ذلك: أن الخلع ماضٍ^(٧)، وعلى كل واحدة منهما^(٨) صداق مثلها^(٩)، لأن الخلع وقع مجهولاً، ألا ترى أن الألف مقسومة عليهما على قدر مهر كل واحدة منهما، وذلك يزيد وينقص، وإنما^(١٠) يلزم في الخلع.. صداق المثل إذا وقع مجهولاً، لقول الله عزَّيَلَّ: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية [الأحرار: ٤٩]، ثم دلت السنة في حديث بروع أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ولها مهر نسائها، فكان النكاح منعقداً^(١١) بلا تسمية للصداق^(١٢)، وبفرض الصداق من بعد، وإنما كان

(١) نهاية [ص ١٢٩] من (ز).

(٢) في (أ) و(ز): مما شبهها.

(٣) الأم (٥١٣/٦) روضة الطالبين (٣٩٠/٧).

(٤) في (ب): يبدو.

(٥) الأم (٥١٠-٥٠٩/٦) روضة الطالبين (٣٨٩/٧-٣٩٠) المتهاج (ص ٤٠٧) مغني المحتاج (٢٦٥/٣).

(٦) في (ب) زيادة: "قال الشافعي".

(٧) في النسخ: ماضي.

(٨) في (أ) و(ز): منهن.

(٩) وهو المعتمد، وقال في الأم (٥٠٣/٦): "في المال قولان: أحدهما: أن الألف عليهما على قدر مهرهما.

والآخر: أن على كل واحدة منهما مهر مثلها؛ لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما بشيء مجهول، قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي". وانظر. الأم (٥١٣/٦-٥١٤ و٥١٦) وروضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(١٠) في (أ) و(ز): فإنما.

(١١) في (ب): يتعقد.

(١٢) في (ب): الصداق.

ذلك تَمْلِكُهَا^(١) من المرأة في^(٢) بضعها، وكذلك الخلع إذا وقع مجهولاً.. كان عليها^(٣) صداق مثلها؛ لأن^(٤) مَلِكْتُهَا بَضْعُهَا^(٥) ولا شيء أولى أن يُشَبَّه [بشيء].. من بَضَعَ بَضْع.

١٣١٧ - [قال الشافعي:] وإذا قالت المرأة للرجل: طلقني ثلاثاً^(٦) بألف، فطلقها واحدة.. فله ثلث الألف؛ لأن^(٧) حكم الواحدة قد وقع، لا يقدر على الرجوع فيه، وعليها ثلث ما سَمَتْ من الألف، ولا يملك الرجعة؛ لأنه خلع^(٨).

١٣١٨ - وإذا قالت له: طلقني واحدة بألف، فطلقها ثلاثاً.. كانت له الألف^(٩) بالواحدة، ولا تحمل^(١٠) له حتى تنكح زوجاً غيره^(١١).

١٣١٩ - [قال الشافعي:] وإذا خالعه^(١٢) (ب/٦٤) بشيء بعينه فاستحقت ذلك الشيء من عبد أو ذهب أو ورق بعينها فخلع قبل أن يقبضه^(١٣).. فله صداق مثلها،^(١٤) وإن^(١٥) كانت دنانير بغير عينها فاستحقت.. رجع عليها بالدنانير.

١٣٢٠ - وإذا خالعه^(١٦) بسبعة موصوفة إلى أجل.. فذلك جائز، والخلع جائز^(١٧).

(١) في النسخ: تملك.

(٢) في (ب): إلى.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) في (أ) و(م): لأن.

(٥) في (م): بضعها.

(٦) في (ب): ثلاث تطليقات.

(٧) في (أ) و(م): لا.

(٨) الأم (٥١٧/٦) المنهاج (ص ٤٠٩) مغني المحتاج (٢٧٠/٣) وقال: "تغلياً لشرب الجمالة".

(٩) في (ب): ألف.

(١٠) في (أ) و(م): تحمل.

(١١) الأم (٥١٧/٦) المزني (ص ٢٦٠) المنهاج (ص ٤٠٩) مغني المحتاج (٢٦٩/٣).

(١٢) في (ب) زيادة: أو بعدما قبضه، ومخالفة لما في الأم.

(١٣) نهاية [ص ١٣٠] من (م).

(١٤) في (ب): فإن.

(١٥) الأم (٥٢٦/٦) المنهاج (ص ٤١١) مغني المحتاج (٢٧٤/٣).

١٣٢١ - [قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:] وإذا اختلف الرجل والمرأة فيما وقع به الخلع من العوض.. تخالفا ولزمهما الخلع، وكان عليها صداق مثلها كاختلافهما في البيع الفات؛ لأن الخلع فائت لا يرجع فيه^(١).

١٣٢٢ - إذا أقر الرجل^(٢) بالخلع وأنكرت المرأة؛ فإن كان الزوج أقر أنه خالعهما على تعجيل شيء لا يتم الخلع إلا بقبضه.. لم يلزمه شيء إلا بدفعه، وإن أقر بالخلع بشيء يتبعها به وأنكرت.. حلفت ولزمه^(٣) الخلع [بإقراره] وكانت ظالمة له^(٤).

١٣٢٣ - وإن^(٥) قال [الرجل:] «قد خالعتك بمائة أمس، فلم ترضين»، وقالت: «بل^(٦) رضيت».. فالقول قول الزوج مع يمينه؛ لأنه لا يُقَرُّ أنها بانته^(٧) منه بالطلاق.. فلا يلزمه إلا بإقرار أو بَيِّنَةٍ [لها] عليه^(٨).

١٣٢٤ - وإذا تزوج الحرُّ أمةً رَجُلٍ، ثم خالعه السيد عن أمته قبل أن يدخل بها؛ فإن ملكه زوجته^(٩) بالخلع.. فليس يخلع، وهي امرأته بحالها؛ من قبل أن الخلع لا يتم إلا بملكه، فإذا ملكها.. انفسخ النكاح وصارت ملكاً، ولا^(١٠) يقع الطلاق على ملك.

(١) الأم (٥٢٢/٦) المنهاج (ص ٤١٢) مغني المحتاج (٢٧٨/٣).

(٢) في (ب): رجل.

(٣) في (ب): وألزمه.

(٤) الأم (٥٢٤/٦) روضة الطالبين (٤٣١/٧).

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) في (أ) و(د): بلى قد.

(٧) في (أ) و(د): ثابت.

(٨) هو مفهوم ما في الأم (٥٢٤/٦) وذكر الرافعي المسألة في العزيز (٣٣٦/٥) والنووي في روضة الطالبين

(٣٩٨/٤) ونسأها على مسألة (تعميض الإقرار)، وقال في العزيز (٣٣٣/٥) وروضة الطالبين (٣٩٦/٤) إن

الأظهر: هو القول بتعميض الإقرار، فعلى هذا: فالعتمد بخلاف ما في الأم واليهويطي، وانظر: شبايا الزوايا

(ص ٣٦٦).

(٩) نهاية [٣٣/أ] من (ب).

(١٠) في (أ) و(د): لا.

١٣٢٥ - [قال الشافعي:] وإذا نكح الرجل امرأتين، في عقد واحد بألف.. فالتكاح ثابت، والألف باطل، ولكل واحدة صداق مغلها، كان أكثر من الألف^(١) أو أقل^(٢)؛ لأنه ملك بضعها بغير، وقد هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر، وبيع الغرر: كُلُّ مَا اشْتَرَيْتُهُ بِشَيْءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ، كما لو أن رجلاً اشترى ثوبين من رجلين^(٣) بألف، ولم يُسَمَّ^(٤) لكل واحد ثمنًا من الألف.. كان غرراً؛ لأنه لا يدري^(٥) كم قيمة كل ثوب من الألف.

١٣٢٦ -^(٦) [قال الشافعي:] قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ يَأْتِلِطِلَ﴾ [إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحِكْمَةٍ عَنْ قَرْضٍ مِّنْكُمْ] الآية [السا: ٢٩]، فأضاف/ مَالٌ كُلِّ امْرِئٍ إِلَيْهِ، وَحَرَمَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا^(٧) فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَصَّنَهَا السُّنَّةُ^(٨)؛ مثل الرجل يعتق نصف عبده موسراً.. فيعتق عليه السلطان بغير رضائه^(٩).

١٣٢٧ - والرجل يشتري والده^(١٠).. فيعتق عليه، وقوله^(١١): يعتق الأب والجد والأم والولد ومن ولد [ولده من] الابن والبنت^(١٢)^(١٣).

(١) في (ب): ذلك.

(٢) وهو العمد: وعمر عنه في الروضة (٢٦٩/٧) بالأظهر، لكن قال في المزي (ص: ٢٥٠): "ولو أصدق أربع نسوة ألقا.. قسمت على قدر مهورهن" وتعقبه المزي بقوله: "فساد المهر بقوله أولى".

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (ب): يسمى.

(٥) في (أ) و(ب): يدري.

(٦) في (ب) قبل هذه الفقرة عنوان: الغصب.

(٧) في (ب): عز وجل.

(٨) نهاية [ص: ١٣١] من (ج).

(٩) في (ب): الموضع الذي.

(١٠) انظر: الأم (٦٣٦/٣-٦٣٧).

(١١) انظر: اختلاف مآلِكِ الشَّافِعِيِّ من الأم (٥٣٢/٨-٥٣٣)، الأم (٢٨٣/٩)، وسأني تفرج الحديث، وهو حديث: ومن أعتق شركاً له في عبده....هـ.

(١٢) في (ب): ولده.

(١٣) أي: وقول الشافعي ومذهبه: أن القرابة التي تعتق بتملكها هي هذه.

١٣٢٨ - والرجل [ينفق] على ولده ^(١) [ومن وصفناه] ^(٢).

١٣٢٩ - ومثل ما دل عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: وما أصابت المواشي بالليل.. فذلك ضامن على أهلها ^(١)، ولما ^(٢) ضمن رب الماشية ^(٣) ما فعلت ماشيته.. كان فعله أكثر ^(٣).

(١) في (ب): فيعتق.

(٢) في (ب): والابنة.

(٣) الأم (٣٠٢/٩).

(٤) في (أ) و(م): ولد.

(٥) ساق في باب النفقة قريباً.

(٦) مدار الحديث على الزهري، واختلف عليه،

• فروي عن الزهري عن حرام بن محصة موصولاً. أخرجه مالك (٧: ٧٤٧/٢)، وعنه الشافعي في اختلاف الحديث (٣١٥/١٠) ومختصر المزني (٢٦٨)، ومن طريقه البيهقي (٣٤٢-٣٤١/٨)، ورواه من طرق أخرى، ورواه أحمد (٩٧/٣٩: ٢٣٦٩١) وابن ماجه ك: الأحكام، ب: الحكم فيما أفسدت المواشي، (٢٣٣٢)، وابن الجارود (ص ٢٠١: ٧٩٦).

• وروي عن حرام عن المراء رَجُلَيْنِ عَنْهُ مَوْصُولاً، رواه الشافعي في اختلاف الحديث (٣١٦/١٠)، وأحمد (٥٦٨/٣٠: ١٨٦٠٦)، وأبو داود ك: البيوع والإجارة، ب: المواشي تفسد زرع قوم، (٣٥٧٠)، ومن طريقهما البيهقي (٣٤٢-٣٤١/٨)، ورواه من طرق أخرى، والنسائي في الكبرى (٥٧٥٢: ٣٣٤/٥) و٥٧٥٣ ك: العارية، ب: تضمنين أهل الماشية ما أفسدت مواشيهم بالليل، (٥٧٥٣ و ٥٧٥٢)، وابن ماجه (٢٣٣٢)، والدارقطني (١٥٥/٣) والحاكم (٤٧/٢-٤٨).

• وروي عن حرام عن أبيه، كما هو عند أبي داود (٣٥٦٩). والنسائي في الكبرى (٥٧٥٤: ٣٣٤/٥) ولفظ النسائي: (عن ابن محصة عن أبيه محصة) وابن حبان (٣٥٤/١٣: ٦٠٠٨) والبيهقي (٣٤٢/٨).

• وروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب موصولاً، كما هو عند أحمد (١٠١/٣٩: ٢٣٦٩٤) وابن الجارود (ص ٢٠١: ٧٩٦) والبيهقي (٣٤٢/٨).

• وروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن المراء موصولاً. رواه النسائي في الكبرى (٥٧٥٥)، وضعفه. قال الشافعي: "أخذنا به لقبوته باتصاله ومعرفة رجاله" ^{أ١}. من اختلاف الحديث (٣١٦/١٠).

وقال الحافظ ابن عبد البر: "هذا الحديث وإن كان مرسلاً.. فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة وحلّث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقّوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل، وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فألفاها مصحاحاً، وأكثر الفقهاء يحتجون بها، وحسبك باستعمال أهل المدينة وصائر أهل الحجاز لهذا الحديث ^{أ١}. من التمهيد (٨٢/١١).

وصحح الألباني الحديث موصولاً عن المرء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحة (٤٧٧/١ : ٢٣٨).

(١) في (ب): فلما.

(٢) في (ب): المال فيه.

(٣) انظر: الأم (٤٨٩/٧ - ٤٩٠).

(٤) بعد هذا في (ب): قال الشافعي: كل من غصب من رجل شيئاً فأدرك وهو قائم...

باب النفقة^(١)

١٣٣٠ - حدثنا موسى قال حدثنا الربيع قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢): ﴿وَإِنْ كُنْ أُولِيَّ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وقوله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْفَعُنَّ وَالْكَافَّةُ﴾ [المعروف: ١٣]، وقوله ^(٣): ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلًا يُعَوَّلُ﴾ [النساء: ٣]، فَذَلِكِ السُّنَّةُ حِينَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا ^(٤) أَنْ تَأْخُذَ ^(٥) مِنْ مَالِ أَبِي سَفْيَانَ ^(٦) مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ ^(٧)، وَقَالَ: «وَالْمَمْلُوكُ» ^(٨) نَفَقَتُهُ ^(٩) وَكُسُوتُهُ ^(١٠) بِالْمَعْرُوفِ ^(١١)، وَكُلُّ ^(١٢) زَوْجٍ لَهُ زَوْجَةٌ.. فَعَلِيهِ نَفَقَتُهَا وَكُسُوتُهَا؛ مُوسِرَةٌ كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةٌ ^(١٣) ^(١٤).

(١) مكان عنوان الباب: بياض في (ب)، وهو فيها في [١/٣٠].

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): وقول الله.

(٤) في (أ) و(م): هند.

(٥) في (ب): يأخذ.

(٦) هو: أبو سفيان، صَخْرُ بْنُ خَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ، وهو والد يزيد ومعاوية وغيرهما. من أشرف قريش، وكان تاجراً يجهز التجار بماله وأموال قريش إلى الشام وغيرها من أرض العجم، وكان يخرج أحياناً بنفسه، وهو الذي قاد قريشاً كلها يوم أحد، وكان أبو سفيان صديق العباس، وأسلم ليلة الفتح، وشهد حنيناً، وأعطاه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَنَائِمِهَا مِائَةَ بَعِيرٍ وَأَرْبَعِينَ أَوْقِيَّةً، وأعطى ابنه يزيد ومعاوية، كل واحد مثله، وتوفي في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: ثلاث وثلاثين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (١٤٨/٥)، الإصابة (٣٣٢/٣).

(٧) سبق تخريجه.

(٨) في (أ) و(م): للمملوك.

(٩) في (ب): نفقة.

(١٠) في (ب): وكسوة.

(١١) هنا في (ب) بياض بمقدار ثلاث كلمات.

(١٢) في (ب): فكل.

(١٣) في (ب): معسرة.

(١٤) الأم (٢٢٦/٦ و ٢٢٧) المنهاج (ص ٤٥٨-٤٥٩) حقه المحتاج (٣٠٢/٨ و ٣١٠).

١٣٣١ - فإن كان الرجل معسراً.. فعليه ^(١) مُدٌّ لِكُلِّ يومٍ، وهو ^(٢) أقل الكفارات، ولخادمها، إذا كان مثلها لا تَحْدِمُ ^(٣) نفسها ^(٤).

١٣٣٢ - فإن ^(٥) كان للرجل من يكفيها أمر الخدمة.. فليس عليه نفقة الخادم ^(٦).

١٣٣٣ - وإن ^(٧) كان الرجل مُسْنَدًا ^(٨).. فعليه مد وثلاث ^(٩)، لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العرق خمسة عشر أو عشرين.

١٣٣٤ - وإن كان موسراً.. فعليه مدان ^(١٠)، لحديث كعب بن عجرة ^(١١).

(١) في (ب): فإن عليه.

(٢) في (ب): وهي.

(٣) في (ب): يخدم.

(٤) الأم (٢٢٩/٦) المنهاج (ص ٤٥٨ و ٤٥٩) شفة المحتاج (٣٠٢/٨ و ٣١٦).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) الأم (٢٢٦/٦) شفة المحتاج (٣١٥/٨).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) يقال: سبداً من عوز وعيش: لا تُسَدُّ به الخلة والحاجة، ويُرمق به العيش، مستعار من سبداً القارورة، أي: ما يكفي حاجته، وقيل: هذا يقال إذا لم يكن تاماً، ومعناه: إن أعوز الأمر كله.. ففي هذا ما يُسَدُّ بعض الأمر. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٧٩/٨).

(٩) النفقة على المتوسط.. مد ونصف كما في الأم (٢٣١/٦) المنهاج (ص ٤٥٨) شفة المحتاج (٣٠٢/٨).

يراجع ما في الأم (٤٧٦/٣).

(١٠) الأم (٢٣٠/٦) المنهاج (ص ٤٥٨) شفة المحتاج (٣٠٢/٨).

(١١) هو: كعب بن عجرة بن أمية بن عدي البلوي، يكنى أبا محمد، وقيل في كنيته غير ذلك، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث، وعن عمر، وشهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة الغدبة، قُطِعت يد كعب في بعض الغزاة، ثم سكن الكوفة، روى عنه: ابن عمر وجابر وابن عباس وآخرون، مات بالمدينة سنة إحدى وقيل ثنتين وقيل ثلاث وخمسين. انظر: الاستيعاب (١٣٢١/٣)، أسد الغابة (١٨١/٤).

(١٢) قال: سُجِلَتْ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والقمل يتناثر على وجهي فقال: «ما كنت أرى الوجد بلغ بك ما أرى، أو: ما كنت أرى الجُهد بلغ بك ما أرى، بُد شاة؟» فقلت: لا، فقال: «فصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف ماع.»

١٣٣٥- ومن الكسوة إن كان معسرًا أو كانت معسرة.. قدر ما^(١) يواربها، مما يكفيها^(٢)، لا تموت بردًا في الشتاء، ولا يؤذيها الحر في الصيف، من لباس بلدها مما يشبهها^(٣).

١٣٣٦- فإن^(٤) كانت/ (٦٥/ب) موسرة وهو معسر.. فعليه أقل ما يلبس مثلها [من يشبهها]^(٥) في بلدها، ولا ينظر إلى إفسار الرجل؛ لأنها أباحت بضعها بذلك، فيعطي على قدرها أقل ما يكفي مثلها^(٦).

١٣٣٧- وإن كانا موسرين كلاهما.. فليس لها عليه الخبز ولا الوشي ولا الحرير ولا القوهي^(٧) ولا الشروي^(٨)، ولها عليه أقل ما يلبس مثلها من يشبهها في بلدها.

١٣٣٨- ومن الأدم^(٩) من المعسر^(١٠) [على] أقل ما يكفي رجلًا^(١١) في^(١٢) بلده^(١٣)، وللوسط أقل ما يكفي وسط أهل البلاد، وللموسرين^(١٤) أقل ما يكفي أهل اليسار من بلاده^(١٥).

رواه البخاري لك: المختصر: ب: الإطعام في الفدية نصف ماع، (١٨١٦)، ومسلم لك: الحج، ب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، (١٢٠١).

(١) نهاية [ص ١٣٢] من (ج).

(٢) في (أ) و(ج): تكتفيها.

(٣) الأم (٢٢٩/٦) المنهاج (ص ٤٥٩) شفة المحتاج (٣١٠/٨-٣١١).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ب) زيادة: وإن كانت موسرة وهو معسر.

(٦) قال في الأم (٢٢٩/٦): "وفرض لها من الكسوة ما يكسئ مثلها بلدها عند المقتر" فهل هذا مخالف لما في البيهقي؟

(٧) "القوهي": كلمة فارسية، وهي: ثياب بيض، تنسب إلى قوهستان، بين نيسابور وهرات، يقال: ثوب قوهي لما ينسج به، وكل ثوب أشبهه يقال له: قوهي، وإن لم يكن من قوهستان. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٧٩/٣٦-٤٨٠).

(٨) نسبة إلى مرو، بلاد خراسان بل هي أم خراسان. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣٩/٥٢٠).

(٩) في (ب): الأدام.

(١٠) في (ب): للمعسر.

(١١) في (أ) و(ج): رجل.

(١٢) في (ب) زيادة: وسط أهل.

(١٣) في (ب): البلاد.

- ١٣٣٩ - وليس على الرجل نفقة ولده إن كانوا صغاراً إذا كانوا مياسراً^(٣).
- ١٣٤٠ - والفرق بين الولد والمرأة: أن المرأة إنما وجب ذلك لها لحال بضعها بمنزلة البيع، والولد^(٤) إنما هو شيء وجب عليه بغير عوض صار إليه.
- ١٣٤١ - فإن^(٥) كانوا زمن كبراً.. فعليه^(٦) نفقتهم؛ لأنهم بمنزلة الصغير^(٧) (أ).
- ١٣٤٢ - وعلى الرجل أن يتفق على ولده، وولد ولده، وإن سفلوا؛ ولد الإناث والذكور؛ لأن اسم الولد يلزمهم^(٩).
- ١٣٤٣ - وكان الشافعي يميز الولد على نفقة والده، وعلى أجداده من قبل الأب إذا كانوا زمن فقراء، وإلا.. فلا^(١٠).
- ١٣٤٤ - ويميز على نفقة الوالدة والجدة إذا كانوا في مثل حالهم زمن فقراء^(١١).
- ١٣٤٥ - وإن كانوا هؤلاء غير زمن وكانوا^(١٢) فقراء يَفْقَرُونَ على الكسب.. لم يميز^(١٣) على نفقتهم، واحتج بأن الرجل يتفق على ولده ما دام صغيراً، فإذا بلغ الحلم ولم يكن زمن^(١٤).. لم يكن عليه شيء.

(١) في (ب): وللموسر.

(٢) في (ب): بلده، وبعدها بياض بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) الأم (٢٢٦/٦) المنهاج (ص ٤٦٣) مغني المحتاج (٤٤٨/٣).

(٤) في (أ) و(م): فالولد.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) نهاية [١/٣٠] من (ب).

(٧) في (ب): الصغيرة.

(٨) الأم (٢٢٦/٦) المنهاج (ص ٤٦٣) تنفة المحتاج (٣٤٧/٨).

(٩) الأم (٢٢٦/٦) روضة الطالبين (٨٣/٩) المنهاج (ص ٤٦٣) تنفة المحتاج (٣٤٥/٨).

(١٠) الأم (٢٢٦/٦-٢٢٧) المنهاج (ص ٤٦٣) تنفة المحتاج (٣٤٤/٨-٣٤٥).

(١١) الأم (٢٢٦/٦-٢٢٧) تنفة المحتاج (٣٤٥/٨) قال: "ولو أنشئ غير وارثة، إجماعاً".

(١٢) في (ب): فكانوا.

(١٣) في (ب): يميزوا.

(١٤) في (ب): زمن.

١٣٤٦- ولا يتفق على الأخ والأخت، وإن كانوا محتاجين^(١)، من قبل أن الله عزَّ وجلَّ^(٢) لم يُسمِّهم في كتابه، ولا هم في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)، ولم يجمع^(٤) العلماء عليهم، ولا سقاط الله عن الأم الرضاع وهي وارثة^{(٥)(٦)}.

١٣٤٧- وإذا ادعت المرأة النفقة والرجل^(٧) حاضر وأنكر الزوج.. فالقول قولها مع يمينها^(٨)؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى/ عليه»^(٩)، والزوج المدعي.

١٣٤٨- وقال بعضهم: إذا كان الزوج حاضراً.. فالقول قوله فيما مضى، والقول قولها من يوم يغرض لها السلطان^(١٠).

١٣٤٩- وإن كان^(١١) غائباً في قول الشافعي^(١٢).. فالقول^(١٣) قولها أيضاً ويتبع^(١٤) السلطان ماله ويعطيها^(١٥) نفقتها^(١٦)، وهو قول مالك^(١٧)، وهو قول أهل العراق^(١٨).

(١) الأُم (٢٣٤/٦) روضة الطالبين (٨٣/٩).

(٢) في (ب): تعالى.

(٣) نهاية [ص ١٣٣] من (ز).

(٤) في (ب): يجمع.

(٥) في (ب): الوالدة.

(٦) روضة الطالبين (٨٨/٩).

(٧) في (ب): والزوج.

(٨) الأُم (٢٣١/٦) الحاوي الكبير (٤٤٧/١١) المذهب (١٧١/٢٠).

(٩) أما قوله واليمين على المدعي عليه فقد أخرجه البخاري ك: التفسير، ب: إن الذين يشترون بعهد الله

وأيمانهم ثمناً قليلاً، (٤٥٥٢)، ومسلم ك: الأقضية، ب: اليمين على المدعي عليه، (١٧١١).

وأخرجه بكلا شرطيه: الترمذي ك: الأحكام، ب: ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي

عليه، (١٣٤١)، وقال: "في إسناده مقال"، والدارقطني (٢١٨/٤)، والبيهقي (٢٥٢/١٠).

ورواه البيهقي (٢٥٢/١٠) بلفظ: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكره»، وقال الحافظ: "إسناده

صحيح". كما في البلوغ (ص ٤٤٤: ١٢١٠).

(١٠) انظر المدونة (١٨١/٢) شرح الحرشي (٢٠١/٤).

(١١) في (ب): كانت.

(١٢) في (ب): فقي قول.

(١٣) في (أ) و(د): والقول.

١٣٥٠ - قال الشافعي: ويتبع السلطان في الدين، ويقضي على الغائب في كل شيء إذا ثبتت^(١) عليه الحجة.

١٣٥١ - وقال أبو يعقوب [وأبو عماد]: والحجة في ذلك: أنه [قد] ثبت حقه بكتاب الله بالشاهدين العدلين، فلا نزله^(٢) لمرأة^(٣) لا يدري يكون أم لا يكون.

١٣٥٢ - [قال الشافعي: قد] قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٤) في الرجعة، فأوجب الله الشهود في الرجعة، وأوجب [الله] الميراث، وقد يكون غائباً فَيُشْهِدُ على رجعتها في غيبته.. فيلزمها، وإن لم يبلغها حتى ماتت، وقد يمكن لو كانت حية فبلغها أن تقول^(٥): حضت.. فيقبل قولها، ويبطل^(٦) شهادته بالرجعة، فلما لم يُثْبِتْ^(٧) إلى هذا، وقضوا له بالميراث في هذا.. قضينا^(٨) على الغائب بالدين، [بل] هذا^(٩) أكثر معنى لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ

(١) في (ز): ويصح.

(٢) في (ز): وتعطيها.

(٣) الأُم (٢٣١/٦) الحاوي الكبير (٤٤٧/١١) المذهب (١٧١/٢٠).

(٤) جاء في المدونة (١٨١/٢): "قلت: أرأيت إن كان غائباً فأقام سنين، ثم قدم فقال: قد كنت أبعت إليها بالنفقة وأجرها عليها؟ قال: القول قول الزوج إلا أن تكون المرأة رفعت ذلك إلى السلطان، فاستعدت في منعه.. فإن ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه إلا أن يأتي بمخرج من ذلك، وإن قال: بعثت إليك لم ينفعه ذلك، وهذا قول مالك".

(٥) في (ب): وأبي حنيفة.

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٢٩/٤).

(٧) في (ب): ثبت.

(٨) في (ب): يزيله.

(٩) في (أ) و(ز): لمرأة.

(١٠) الطلاق: ٢.

(١١) لا يظهر في (أ) نقط، في (ز): يقول.

(١٢) لا يظهر نقط في (أ)، في (ز): ويبطل.

(١٣) في (أ): تلتفت، في (ز): مثناة فوقية وأثنائية..، في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (ب): فقضينا.

(١٥) في (ب): هو.

﴿فمن ثبت^(١) شهادته.. فقد ثبت حَقُّه بالكتاب.. فلا يبطل^(٢) ذلك؛ لأنه يقين بغيبه الخصم، فلعل عنده حجة فيدع اليقين^(٣) بالذي ثبت بالشك^(٤)، ألا ترى أنه لو مات ولا وارث له^(٥) قضى عليه، ألا ترى أنه يقضى على الرجل الحاضر وهو يدعي بينة غائبة بعيدة، ومن^(٦) ما قدمت بينته.. رجع، فهكذا^(٧) الغائب.

١٣٥٣ - وإذا تزوج الصغيرة^(٨) ولا نوطاً مثلها.. فليس لها نفقة حتى تصير من نوطاً^(٩).

١٣٥٤ - وقال في الكبيرة إذا تزوجها ولم تطلبه بالمهر وتبيح^(١٠) نفسها له.. لم يكن لها عليه نفقة إلا من يوم تطلب أو تبيح نفسها/ (٦٦/ب) له، وإن أمسكت عن النفقة من يوم أباحت نفسها [له].. كان لها النفقة^(١١).

١٣٥٥ - وكان الشافعي يقول [أيضاً]: إنما لها النفقة من يوم عقد النكاح^(١٢)، من قبل أنما ممنوعة من الرجال بسببه، وهو أحب القولين إلى.

١٣٥٦ - وقول مالك في الصغيرة إذا لم يدخل بها: من يوم تطلب.

١٣٥٧ - قال الشافعي: وإذا تزوج (الصغير)^(١٣) وهو^(١٤) ممن لا يجماع^(١٥).. فلا نفقة للكبيرة [عليه] حتى يقدر على الجماع^(١٦).

(١) في (ز): ولم يثبت، في (أ): ولم يثبت، ولم يظهر النقط.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط.

(٣) في (أ) و(ز): الذي يثبت به الشك. في (ب): بالذي ثبت بالشك.

(٤) نهاية [ص ١٣٤] من (ز).

(٥) في (ب): فمضى.

(٦) في (ب): وهكذا.

(٧) جاء في روضة الطالبين (٦١/٩): "المراد بالصغير والصغيرة: من لا يتأتى جماعه، والكبير من يتأتى منه الجماع، ويدخل فيه المراهق والمراهق: هو من قارب البلوغ ولم يبلغ بعد.

(٨) انظر: الأم (٢٢٧/٦) وفيه: "ولو قال قائل: يتفق عليها؛ لأنها ممنوعة به من غيره.. كان مذهباً" وانظر: الخلاصة (ص ٥٣٨) المنهاج (ص ٤٦١) وعبر عنه بالأظهر، ثقة المحتاج (٣٣٠/٨).

(٩) في النسخ: وتبيح.

(١٠) الأم (٢٢٧/٦ و ٢٢٨ و ٢٣٢) الخلاصة (ص ٥٣٨) المنهاج (ص ٤٦٠) ثقة المحتاج (٣٢١-٣٢٣).

(١١) وهو خلاف المعتدل. المنهاج (ص ٤٦٠) معني المحتاج (٤٣٥/٣).

- ١٣٥٨ - وإن^(٥) كان مثله بجامع قبل البلوغ، ومثلها بجامع^(٦).. فلها النفقة^(٧).
- ١٣٥٩ - قال الشافعي: [قد قيل إن] لهما النفقة جميعاً وإن كانا صغيرين.
- ١٣٦٠ - قال الشافعي: ويغير^(٨) الولد بين أبويه إذا كان ابن سبيح^(٩) سنين أو ثمان سنين^(١٠).
- ١٣٦١ - وإذا^(١١) كانت^(١٢) الدار واحدة.. فالأم أحق به^(١٣).
- ١٣٦٢ - قال الشافعي^(١٤): وإن أراد أن يخرج بالولد إلى بلد غيره.. فالأب أحق به^(١٥).
- ١٣٦٣ - قال الشافعي: وإذا كانت الأم كافرة [أو أمة].. فالأب أحق^(١٦) بالولد في [وقت] الحضانة، وهو إذا أنغر^(١٧).

(١) في النسخ الثلاث: الصغيرة، والصواب: الصغير، كما هو واضح من السياق.

(٢) في (ب): وهي.

(٣) لا يظهر النقط في (أ)، في (ب) و(ج): جامع.

(٤) الأظهر: وجوب النفقة. روضة الطالبين (٦١/٩) المتنازع (ص ٤٦١) مغني المحتاج (٤٣٨/٣).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (ب): يجمع.

(٧) ذكر في موضع من الأم (٢٢٨/٦) قولين في المسألة ولم يرجح، وفي موضع آخر (٢٣٢/٦) ذكر أن عليه النفقة وهو المعتمد. انظر: روضة الطالبين (٦١/٩).

(٨) في (ج): ويغير.

(٩) نهاية [ب/٣٠] من (ب).

(١٠) إذا اختلف الأبوان.. فالأم أحق بولدها ما لم تنزوج وما كانوا صغاراً، فإذا بلغ أحدهم سباً أو ثمان سنين وهو يعقل.. يغير بين أبويه. الأم (٢٣٩/٦) الخلاصة (ص ٥٤٤) الحاوي الكبير (٤٩٩/١١) المتنازع (ص ٤٦٦) تنفة المحتاج (٣٦٠/٨).

(١١) في (ب): فإذا.

(١٢) في (ب) و(ج): كان.

(١٣) في (ب): بالولد.

(١٤) في (أ) و(ج): مالك.

(١٥) سواء كان الأب هو المقيم أو المنتقل. نص عليه في الأم (٢٤١/٦)، وانظر: الحاوي الكبير (١/١١) روضة الطالبين (١٠٦/٩) تنفة المحتاج (٣٦٢/٨).

(١٦) ليست في (ج).

١٣٦٤ - والحجة في ذلك: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿وَاتَّخَذُوا آلِهَتَهُنَّ﴾ الآية [النساء: ٦]، فلما لم يختلف المسلمون [في] أن الولاية لا تكون^(٣) إلا لعدل حر، والحضانة ولاية.. فلا تكون لكافرة^(٤) [ولا أمة^(٥) ولاية^(٥)].

١٣٦٥ - وإذا تزوج العبد بإذن سيده.. فليس على السيد المهر ولا النفقة، إلا أن يضمن^(٦) [لها] المهر^(٧)، فأما النفقة [فإن ضمنها].. فباطل؛ لأن ذلك أيام لم تأت بعد^(٨).

١٣٦٦ - والنفقة والمهر على العبد في ماله إن كان في يدي العبد، فإن لم يكن للعبد مال.. اكتسب على ما أحب/^(٩) السيد أو كره^(١٠).

١٣٦٧ - ويبدأ بكسبه.. بالنفقة على امرأته^(١١).

(١) في (أ) و(ز): نغر.

(٢) في (ب): فلم يعلم يختلف.

(٣) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): يكون.

(٤) في (أ) و(ز): يكون لكافر.

(٥) قال في الأم (٢٤/٦): "إن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة.. فالثقة أولاهما به بغير تخير" وانظر: الحاوي الكبير (٥٠٣/١١) روضة الطالبين (٩٨/٩) المنهاج (ص ٤٦٦) في غير المميز وفي (ص ٤٦٧) في المميز، وانظر: ثقة المحتاج (٣٥٨/٨) في غير المميز - وص ٣٦٠ - في المميز.

(٦) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): تضمن.

(٧) وإنما يصح ضمان المهر بعد العقد، وأما قبله.. فلا؛ لأنه لم يثبت بعد. مغني المحتاج (٢١٥/٣).

(٨) وهو المعتمد، الأم (١١٥/٦) المزني (ص ٢٣٠) روضة الطالبين (٢٢٤/٧-٢٢٥) المنهاج (ص ٣٩٣) مغني المحتاج (٢١٥/٣) نهاية المحتاج (٣٢٨/٦) والذي في الأم (١١٦/٦) بالنسبة لضمان النفقة غير هذا فإنه قال: "وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء إلا أن يضمنه، فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنبية".

والمذهب القديم: أن السيد يضمن المهر والنفقة بإذنه لعبدته بالزواج؛ لأن الإذن يقتضي الائتراء.

وفي مغني المحتاج (٢١٥/٣) "وإن أذن له فيه على أن يضمن ذلك.. لا يلزمه؛ لأنه ضمان ما لم يثبت، ولو ضمن بعد العقد.. صح في المهر المعلوم ولا يصح في النفقة".

(٩) نهاية [ص ١٣٥] من (ز).

(١٠) الأم (١١٥/٦-١١٦) المزني (ص ٢٣٠) المنهاج (ص ٣٩٣) مغني المحتاج (٢١٥/٣) نهاية المحتاج (٣٢٨/٦).

- ١٣٦٨- وإن لم يكن له كسب.. فرق بينهما إن طلبت المرأة^(١).
- ١٣٦٩- ولا نفقة لولده عليه، وإن كانوا من حرة أو أمة كانوا ذوي مال أو غير ذوي مال^(٢).
- ١٣٧٠- وإن طلق امرأته وهي حامل.. فلا نفقة عليه^(٣).
- ١٣٧١- وكلُّ وقتٍ حُجبَ سيّدُ الأُمّةِ [الأُمّةُ] عن الزوج بلا حاجة إليها.. فلا نفقة عليه، وكلُّما أباحها [له].. فعليه^(٤).
- ١٣٧٢- [والحجة في أن لا ينفق العبد على ولده:].. لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من باع عبداً وله مال.. فماله للبائع»^(٥)، ولأن الله عَزَّيْلَ قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الرحل: ٧٥].
- ١٣٧٣- وإذا حُجبت الأُمّة عن الزوج في أوقات لم يحتاجوا إليها، وحسبوا عمداً.. فالنفقة على السيد يجبر على ذلك.

(١) روضة الطالبين (٢٢٥/٧).

(٢) وهذا في الحر والعبد. الأم (٢٣٧/٦ و٢٣٧) المنهاج (ص ٤٦٢) نفقة المحتاج (٣٣٩/٨).

(٣) الأم (٢٣٤/٦) نفقة المحتاج (٣٤٥/٨).

(٤) لكن قال في الأم (٢٣٤/٦) عليه النفقة.

(٥) المعتضد: أنه إن كان تسليمها للزوج غير تام.. فلا تجب النفقة، كأن سلمها ليلاً فقط دون النهار، وقيل: يجب شطرها توزيعاً لها على الزمان، وقيل تجب جميع النفقة، وعمر عنها بالأوجه في روضة الطالبين (٢١٩/٧).

وهو ما يفهم من نصه في المزي (ص ٣١٣) حيث قال: "وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتانية والأمة إذا بوئت معه بيتاً، وإذا احتاج سيدها إلى خدمتها.. فذلك له، ولا نفقة لها".

ولو سأمح السيد فسلمها ليلاً وحاراً.. فعلى الزوج تمام النفقة.

وجاء في معنى المحتاج (٢١٨/٣) "ولا نفقة على الزوج حيثئذ أي وقت تسليمها ليلاً فقط (في الأصح) لعدم التمكين التام، والثاني: تجب لوجوب التسليم الواجب، والثالث: يجب شطرها توزيعاً لها على الزمان".

انظر: روضة الطالبين (٢١٩/٧) المنهاج (ص ٣٩٣) نفقة المحتاج (٣٧٢/٧) نهاية المحتاج (٣٣١/٦).

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، البخاري ك: المساقاة، ب: حلب الإبل على الماء، (٢٣٧٩)، ومسلم ك: البوع، ب: من باع نخلاً عليها ثمر، (١٥٤٣).

١٣٧٤- ولا بد للمملوكة أن يكون لها وقت تترك فيه، عند القبلولة في الصيف، [وبعد ثلث] الليل الأول، وليس للمملوكة أول الليل ولا آخر الليل ولا أول^(١) النهار ولا آخره؛ لأنه^(٢) يحتاج إليها [سيدها]، ولا بد للمملوكة أن يجعل لها هذا الوقت^(٣).

١٣٧٥- [قال الشافعي:] وإذا تزوج الرجل المرأة بمأجل ومأجل^(٤).. لم يكن له عليها سبيل حتى يعجل العاجل^(٥).

١٣٧٦- فإن^(٦) اشتجروا.. وضع لها على يدي عدل، وأدخلت عليه، فإذا أدخلت^(٧) عليه.. دفع إليها^(٨)، والمؤخر إلى أجل^(٩)^(١٠).

(١) زاد في (ب): الليل ولا آخره.

(٢) في (أ) و(ز): لا بد.

(٣) جاء في معنى المحتاج (٢١٨/٣): "تنبيه: اقتضى كلام المصنف... أن يسلمها من الغروب، ونقل ابن الرفعة عن نص البويطي أنه بعد الثلث الأول، وقال القاضي في كتاب النفقات و ابن الصباغ هنا: يسلمها إذا فرغت من الخدمة بنكح العادة، وهو كما قال السبكي: حسن ينبغي أن يجعل عليه كلام من أطلق". وفي شفة المحتاج (٣٧١/٧): "وسلمها للزوج ليلا أي: وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل، فالنص على الثلث تقرب باعتبار عادة بعض البلاد، ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر". وفي نهاية المحتاج (٣٣١/٦): "ومراد بالليل: وقت فراغها من الخدمة عادة، فقول الشافعي في البويطي إن وقت أخذها مضي ثلث الليل.. تقرب".

(٤) في (ب): أو أجل.

(٥) المزني (ص ٢٥٢).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): دخل.

(٨) في (ز): اليهما.

(٩) المزني (ص ٢٥٣).

(١٠) بعد هذا في (ب): الجمع بين الأختين.

باب الإيلاء

١٣٧٧ - موسى عن الربيع قال الشافعي: جماع الإيلاء: كل يمين حلف بها الرجل على الجماع نفسه لمجازرة^(١)/ (٢) المختار المختار^(٣).

١٣٧٨ - ومن حلف ألا يبطأ فيما دون الفرج.. فليس بمولي^(٤).

١٣٧٩ - ومن كانت يمينه أقل من أربعة أشهر، أو أربعة أشهر.. فلا إيلاء عليه حتى يزيد على أربعة أشهر^(٥).

١٣٨٠ - والحجة في ذلك: / (٦) قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن بَنَاتِهِمْ رِبْعًا أَرْبَعًا

أَشْهُرٍ﴾ [الآية] [القرة: ٢٢٦]، وقال^(٧) بعد الأربعة الأشهر: ﴿فَإِن قَامُواْ﴾ الآية، ثم قال: ﴿وَأِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ﴾ الآية [القرة: ٢٢٧].

١٣٨١ - [قال الشافعي]: ولا يقع الإيلاء إلا على أكثر من أربعة أشهر.

١٣٨٢ - ومن حلف مبهمًا.. فهو على الأبد، فإذا جاوز الأربعة.. وقع عليه حكم الإيلاء إذا طلبت المرأة ذلك، وإن لم يُطلب ذلك من الرجل.. فليس بشيء^(٨).

(١) في (أ) و(ب) محتملة ل: بمجازرة، هكذا صورتها في (أ): فحابة، هكذا صورتها في (ب): فحاذنة.

(٢) نهاية [٢٢/ب] من (ب).

(٣) الإيلاء في اللغة: الحليف، مصدر آل، وفي الشرع: الحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر، كان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه. انظر: مغني المحتاج (٣٤٣/٣) حقه المحتاج (١٥٨/٨).

(٤) في النسخ: فليس بمولي.

(٥) الأم (٦٧٣/٦) مغني المحتاج (٣٤٣/٣) حقه المحتاج (١٦٠/٨).

(٦) الأم (٦٧٣/٦ و ٦٧٤) المنهاج (ص ٤٣٢) مغني المحتاج (٣٤٣/٣) حقه المحتاج (١٥٩/٨).

(٧) نهاية [١٣٦/ص] من (ز).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) في (ب): ثم قال.

(١٠) الأم (٦٨٠/٦ و ٦٨١) المنهاج (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) حقه المحتاج (١٥٩/٨ و ١٧٢).

١٣٨٣ - ثم اختلف أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال بعضهم: عزمة الطلاق.. انقضاء الأربعة الأشهر^(١)، وقال بعضهم:/(٦٧/ب) يوقف المولي^(٢)، فلما اختلفوا.. كان من [كان] قوله [منهم] أشبه بالكتاب والسنة.. أولى^(٣)، فلما نطق الكتاب بالفية^(٤) والفراق^(٥) بعد الأربعة [أشهر].. كَانَ قولُ من قال منهم: يوقف المولي^(٦) بعد الأربعة.. أشبه، مع ما ذلَّ عليه الكتاب والسنة من أنها زوجة، ثم اختلفوا في الفراق فلا يزول^(٧) يقينُ نكاحها أبداً بالاختلاف^(٨) [ولا يزيله] إلا بيقين^(٩) الطلاق، كما^(١٠) قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَفْرُقُ عِنْدَ عَجْزِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَنْصَرِفُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١١)، فَأَخْبِرَ أَنَّهُ لَا يَزُولُ يَقِينُ الْوُضوءِ بِشَيْءٍ^(١٢) الْحَدَثِ، وَلَا يَتْرَكَ يَقِينُ الْوُضوءِ إِلَّا بِيقينِ الْحَدَثِ.

(١) رواه الطبري في تفسيره (٤٧٨/٤-٤٨٢) عن علي وعثمان وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) رواه البخاري من قول ابن عمر، ك: الطلاق، ب: قول الله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾، (٥٢٩١)، ثم قال: ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة وأبي عبيد بن جراح من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وروى الشافعي (٦٦٧/٦) بسنده عن سليمان بن يسار أنه قال: «أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلِّهِمْ يَقُولُ: «يُوقَفُ الْمَوْلَى»» ورواه بسنده (٦٦٧/٦-٦٦٩) عن أم المؤمنين عائشة وأمير المؤمنين عثمان بن عفان وأمير المؤمنين علي وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وروى الطبري ذلك في تفسيره مستندا (٤٨٨/٤-٤٩٧) عن عمر وعثمان وعلي وعائشة وابن عمر وابن عباس وأبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) ليست في (م).

(٤) هكذا مصورها في (م): بِالْقِيَةِ.

(٥) في (ب): أَوْ الْفِرَاقِ.

(٦) في (م): لِلْمَوْلَى.

(٧) في (أ) و(م): يَنْزِلُ.

(٨) في (ب): بِاخْتِلَافٍ.

(٩) في (أ) و(م): بِنَفْسِهِ.

(١٠) في (ب): وَكَمَا.

(١١) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، (١٣٧)، ومسلم ك: الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، (٣٦١).

(١٢) في (أ) و(م): لِلشَّكِّ.

١٣٨٤ - والحجة في^(١) ذلك - أنه لا يكون إلا بطلب المرأة.. أن^(٢) الجماع حق من حقها، ومن كان له حق فلم^(٣) يطلبه.. لم يُقَضَّ له [به]، مثل العتَبِ؛ إن لم تطلب^(٤) المرأة.. لم يُقَضَّ لها.

١٣٨٥ -^(٥) والفِيء عنده على وجهين؛ إذا قدر على الجماع.. فهو على الجماع، وإن^(٦) كان في عذر.. فهو باللسان^(٧) ^(٨).

١٣٨٦ - وعليه إذا حنث [في يمينه] كفارة اليمين^(٩).

١٣٨٧ - [قال الشافعي]: والإيلاء في الغضب/^(١٠) والرضا.. سواء^(١١)، والحجة في ذلك مستنبطة من القرآن في أن من طلق أو ظاهر أو حلف بالله في غضب أو رضى.. كان حكمه سواء، فكذلك الإيلاء.

١٣٨٨ - وإذا آلى الرجلُ ثم طلق؛ فإن كان طلاقه ثلاثاً.. سقط الإيلاء، وإن رجعت إليه بعد زوج وقد بقي من مدة إيلائه الأول شيء ثم وطئها^(١٢) فيها.. حنث وكفر [عن] يمينه، ولم يكن مولياً؛ لأن الطلاق إذا أهدم.. كان الإيلاء أهدم.

١٣٨٩ - والحجة في ذلك: أنهم لا يختلفون أن كل يمين كانت على رجل في طلاق امرأته أنه لا يفعل شيئاً، ثم بانث بالثلاث.. سقطت^(١) تلك الأيمان كلها إذا^(٢) رجعت إليه بتكاح بعد زوج^(٣).

(١) في (ب): إن.

(٢) في (أ) و(م): لأن.

(٣) هكذا صورتها في (أ): فُلَيْ، هكذا صورتها في (م): هَلْ.

(٤) في (ب): بلا نقط، في (م): يطلب.

(٥) في (أ) و(م) زيادة: "قال الشافعي".

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): باللسان.

(٨) الأم (٦٨٥-٦٨٤/٦) الخلاصة (ص ٤٩٩) المنهاج (ص ٤٣٤) تحفة المحتاج (١٧٤/٨).

(٩) على الأظهر. الأم (٦٨٤/٦) المزي (ص ٢٧٣) الخلاصة (ص ٥٠٠) المنهاج (ص ٤٣٤) مغني المحتاج (٣٥١/٣) تحفة المحتاج (١٧٦/٨).

(١٠) نهاية [١٣٧] من (م).

(١١) الأم (٦٧٧/٦) المزي (ص ٢٧٢) روضة الطالبين (٢٤٥/٨).

(١٢) في (ب): وطئ.

١٣٩٠- وإن كان طلاقه واحدة/ بائناً^(١) بخلع [كان] بينهما.. فالإيلاء واقف بحاله، واليمين منعقدة كما هي، فإن تزوجها بعد الخلع في العدة أو بعد العدة أو قبل زوج أو بعد زوج.. فسواء، والإيلاء واقع عليه إذا^(٢) كانت بقيت^(٣) من مدة الإيلاء شيء^(٤).

١٣٩١- وإن^(٥) كان طلاقه واحدة أو اثنين يملك الرجعة.. فالإيلاء واقف بحاله، واليمين منعقدة عليه ما بقي من طلاق الثلاث شيء^(٦)، فإن ارتجعها في العدة وكان^(٧) قد مضى لإيلائه قبل طلاقه إياها أكثر من أربعة أشهر فطلبت وقفه حين ارتجعها سواء.. وقف لها، لأن جُلَّ الإيلاء [قد] مضى وهي زوجة، وإنما منعنا من الإيقاف^(٨) بعد الطلاق.. أن الفرج ممنوع منه إلا بالرجعة، فلما ارتجع.. وقف، وإن كان [قد] مضى من الإيلاء شهران قبل طلاقه ثم أقامت شهراً بعد طلاقه، وقبل رجعته ثم ارتجع بعد، فإن كان [قد] بقي من أجل يمينه من الوقف^(٩) ما يكون إذا ضم إلى الشهرين

(١) في (ب): سقط.

(٢) في (ب): التي.

(٣) الأُم (٦٨٧/٦-٦٨٨) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب (ص٢٢٧) معني المحتاج (٢٩٣/٣) المهذب (١١٠/٢) المفردة وفيه: "إن طلق فقد سقط حكم الإيلاء وبقيت اليمين".

(٤) في (ب): بائناً.

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ما فيه أو باقية، هكذا مسووقاً في (ب): بائناً.

(٧) غير معتمد، والمعتمد: أن حكم الإيلاء يبطل بالطلاق البائن كما في الأُم (٦٨٨/٦) وفيه: قال الربيع: "والقول الثاني: أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء". وذكر في المهذب (١١١/٢) المفردة القولين ولم يرجح شيئاً، وذكر في اللباب (ص٣٣٥) وقال: "في أحد القولين"، وفي البيان (٣١٩/١٠) أن في القديم: يعود حكم الإيلاء قولاً واحداً، وفي الجديد: قولان، وحزم بالمعتمد في تحرير تنقيح اللباب وشرحه تحفة الطلاب (ص٢٢٧) وانظر: معني المحتاج (٢٩٣/٣) فإنه رجّح أن البيئونة الصغرى كالكرى، وإن كان كلامه في موضوع اليمين على الطلاق.

(٨) في (ب): فإن.

(٩) الأُم (٦٨٧/٦) البيان (٣١٩/١٠) روضة الطالبين (٢٥١/٨-٢٥٢).

(١٠) في (ب): فكأنه.

(١١) في (أ) و(م): الاتفاق.

(١٢) نهاية [ص١٣٨] من (م).

الذين^(١) كانت زوجة^(٢) له فيها أكثر من أربعة أشهر وطلبت الوقف.. وَبِقَفْ، وإن كان أقل.. لم يوقف^(٣)، وإن كان أكثر فأمسكت ثم طلبت بعد انقضاء مدة الإيلاء.. 'لم يكن لها شيء'^(٤).

١٣٩٢ - وكذلك المخالغ إن^(٥) مضى بعض^(٦) وقت الإيلاء^(٧) وهي زوجته^(٨) ثم خالعهما فأقامت مخالعة مدة ثم تزوجها وقد بقيت مدة بالذي كان قبل المخالعة يوقف في مثلها^(٩).

١٣٩٣ - والحجة في هذا: كتاب الله عَزَّوَجَلَّ^(١) وخبر أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعلماء [في] أن فرجها وبدنها محرم عليه في الخلخ إلا بنكاح، وفي الطلاق إلا بالرجعة، فكل موضع

(١) في (ب): اللذين.

(٢) نهاية [٢٣/أ] من (ب).

(٣) المعتمد: أن المدة تستأنف بعد الرجعة، ويوقف بعد مضي أربعة أشهر من يوم راجعها. الأم (٦٨٧/٦)، قال في روضة الطالبين (٢٥١/٨-٢٥٢): "ولو آلى من زوجته ثم طلقها رجعاً.. انقضت المدة لجريئها إلى البينة، فلو راجعها.. استؤنفت المدة؛ لأن الإضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم، وحكى المتولي وجهاً أنه يمتنع عليها؛ تخريباً عما إذا راجع المطلقة ثم طلقها قبل الوطاء، فإنما تبني على قول". ثم قال: "ولو طلقها بعد مدة الإيلاء طلقة رجعية بمطالبتها أو ابتداءً ثم راجعها.. عاد الإيلاء، وتُستأنف المدة إن كانت اليمين على التأبيد أو كانت مؤقتة وقد بقي من وقت اليمين مدة الإيلاء". وكذلك في العزيز (٢٣٣/٩).

وفي روضة الطالبين (٢٥٢/٨) أن المتولي حكى وجهاً أنه يبني على المدة وأن ذلك الوجه نزعج، قلت: ما حكاه المتولي وجهاً وتخريباً هو في البويطي قول الإمام الشافعي. والله أعلم.

(٤) ليس في (م).

(٥) إن كان يقصد أمّا طلبت بعد انتهاء المدة التي حلف عليها.. فلا إشكال؛ لأنه عاد إلى حاله الأصلي وانتهى حكم الإيلاء، فهو كأي زوج، وإن كان يقصد أمّا طلبت بعد أربعة أشهر ولا زال ممنوعاً بيمينه.. فهو خلاف المقرر من أن حقها لا يسقط بترك المطالبة.

جاء في معني المحتاج (٣٥٠/٣): "ولو تركت حقها بسكوها عن مطالبة الزوج، أو بإسقاط المطالبة عنه.. (فلها المطالبة) ما لم تنته مدة اليمين" وانظر: المنهاج (ص ٤٣٤).

(٦) في (ب): إذا.

(٧) في (ب): بعد.

(٨) ليس في (م).

(٩) في (ب): زوجة له.

(٢) هذا ترميع على غير المعتمد كما سبق قريباً.

حرم عليه فرجها.. لم يقع عليه الإيلاء؛ لأنه ليس بالموضع الذي أوقعه الله عليه، ألا ترى أنه ليس للإمام أن يقول له^(١) إن بقي في إيلاء امرأة لا يحل له فرجها.

١٣٩٤ - [قال الشافعي:] وإذا طلق الرجل (ب/٦٨) ثم آلى، فإن كان طلاقه ثلاثاً أو خلعاً^(٢).. فلا حكم إيلاء عليه^(٣).

١٣٩٥ - وإن تزوجها بعد رقية مدة من يمنة فوطئها فيها.. كفر عن يمنة، ولا يوقف لها؛ كرجل حلف في أجنبية^(٤).

١٣٩٦ - فإن^(٥) طلقها واحدة أو اثنتين ثم آلى منها.. فحكم الإيلاء موقوف غير محسوب عليه من ذلك شيء إلا من يوم يرتجعها، فإذا^(٦) ارتجعها وقد بقي من يوم ارتجعها مدة تكون^(٧) فيها تمام رقة الإيلاء فانقضت ذلك.. وقف، فإن فاء.. لم يلزمه إلا التغطية الأولى، وإن لم يف.. طلق عليه، فكانت تطليقتين، والعدة من الطلاق الآخر، وللزوج في ذلك الرجعة^(٨).

١٣٩٧ - [قال الشافعي:] وإيلاء العبد والحُرّ سواء في الوقف؛ لأنه^(٩) بمن منعقة على فعل شيء.

١٣٩٨ - والحجة في ذلك: كتاب الله عز وجل في^(١٠) كفارة الأيمان، وأما بمن منعقة^(١١) على شيء^(١٢).

(١) في (ب): تبارك وتعالى.

(٢) أي: أن من آلى من امرأة لا تحل له، فإن الحاكم لا يحكم عليه ولا يسأله، حتى لو رفعت تلك المرأة ذلك الأمر له، والله تعالى أعلم.

(٣) في النسخ الثلاث: خلع.

(٤) الأم (٦٨٤/٦) المزني (ص٢٧٣) فلا يصح الإيلاء من المطلقة إلا الرجعية. روضة الطالبين (٢٢٩/٨) ٢٥١.

(٥) روضة الطالبين (٢٢٩/٨).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): يكون.

(٩) وهذا هو الإيلاء من المطلقة الرجعية. الأم (٦٨٤/٦) روضة الطالبين (٢٢٩/٨) ٢٥١.

(١٠) في (ب): لأما.

١٣٩٩- [قال الشافعي:] فلم ^(١) يختلفوا إذ ^(٢) جعلوا على العبد إذ ^(٣) كان لا يملك.. صوم الثلاث ^(٤)، كما جعل ^(٥) على الحر الذي لا يحد ^(٦)، وإنما فرقوا ^(٧) بينهم بالوجود ^(٨)، وفي الظهار بأن عليه من الصوم كالحُر، وكما جعلوا عليه الحنث إذا حلف في فعل شيء ^(٩).. كما جعلوا على الحر.

١٤٠٠- فإن قيل: فلم لم يقيس بالطلاق، وطلاقه تطليقتان، وعِدَّتْها حيضتان، وحُدَّتْها على النصف؟

١٤٠١- قيل: بخلاف ^(١) ذلك الإيلاء، وإذا جاء التمثيل والتشبيه.. كان ما أخيه الشيء أولى أن يُتمثل به من غيره، فلما كان المطلق إذا لفظ بالطلاق، وإنما هو إيقاع شيء ليس فيه ^(٢) رجوع بصفة ^(٣) حادثة بعدها [ولا] غيره ^(٤)، وكذلك الحد ^(٥).. كان مخالفاً لليمين المتعقدة على فعل الشيء

(١) في (٢): و.

(٢) نهاية [ص ١٣٩] من (٢).

(٣) أي أن الله - عز وجل - لم يفرق في حكم اليمين بين الحر والعبد، فوقف العبد بعد أربعة أشهر كالحُر، ولا تنصص عليه المدَّة. الأم (٦٨٣/٦) المزني (ص ٢٧٣) الخلاصة (ص ٥٠٠) روضة الطالبين (٢٥١/٨).

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): إذا، في (٢): إن، وهكذا صورناها في (أ): "يجعل" وهي مترددة بين (إن) و(إذا) ولعل الصواب: إذ، وهو ما أثبت.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) في (ب): ثلاثة أيام.

(٨) في (ب): جعلوا.

(٩) أخفت في هامش (أ) وكتب عليها (صح)، وهي غير واضحة، وهكذا صورناها في (٢): **الذي لا يملك**.

(١٠) في (ب): فرقنا.

(١١) لعل المراد: أن الحر يقال له: إن لم يحد فصم، وأما العبد فيصوم مباشرة دون البحث في الوجود وعدمه.

(١٢) في (ب): الشيء.

(١٣) في (ب): بالخلاف أو فاختلاف.

(١٤) في (ب): له.

(١٥) كأنها في (ب): في صفة، هكذا صورناها: **بكتائده**.

(١٦) في (ب): غيرها.

(١٧) في (٢): الحر.

أو اجتنابه؛ لأن من عقد على فعل الشيء أو اجتنابه ففعل ذلك الشيء.. برَّ وسقطت اليمين، وليس الطلاق، ولا الحُدُّ ولا الحيضُ كذلك، فلما كان الإيلاء بمنَّا^(١).. كان أولى^(٢) الأشياء/ بها أن يُشَبَّه.. بيمينه^(٣).

١٤٠٢- ومن الحجة في ذلك أيضًا: أن الأصل أنَّها^(٤) زوجة للعبد^(٥) ثم اختلفوا في طلاقها بعد شهرين أو^(٦) أربعة أشهر، فلا يزيل النكاح إلا باجتماع^(٧) على الطلاق.

١٤٠٣- [قال الشافعي:] وإذا آلى الرجل من امرأته وهي أمة ثم اشتراها.. انفسخ عنه الإيلاء^(٨)، فإن قرها في المدة.. كفر عن يمينه^(٩).

١٤٠٤- وقال الشافعي: وإذا^(١٠) اختلف^(١١) الزوجان^(١٢) لتولي [وامرأته] في الإصابة؛ فإن^(١٣) كانت بكرًا.. أريها النساء، ولا يجوز إلا أربع عدول من النساء، فإن قلن: هي بكر.. لم يقبل قوله، وإن كانت ثيبًا.. فالقول قوله مع يمينه^(١٤).

(١) في النسخ: يمين.

(٢) في (أ): محتملة والأكثر أنها: أول، في (م): أول.

(٣) في (ب): اليمين مثله.

(٤) في (أ) و(م): هي.

(٥) في (ب): وللعبد.

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): باجتماعهم.

(٨) قال في الأم (٦/٦٨٩): "سقط الإيلاء بانفساخ النكاح" المزي (ص٣٧٣) العزيز (٩/٢٤٩) روضة الطالين (٨/٢٦٠).

(٩) الأم (٦/٦٨٩).

(١٠) في (أ) و(م): إذا.

(١١) في (أ) و(م): اختلفت.

(١٢) في (أ) و(م): الزوجات.

(١٣) في (أ) و(م): وإن.

(١٤) الأم (٦/٦٩٣) المزي (ص٢٧٤) وفيه: "فإن قلن: هي بكر.. فالقول قولها مع يمينها" الخلاصة (ص٥٠٢).

١٤٠٥- والحجة في ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١)، والأصل أنها زوجته^(٢) وأن الذي^(٣) ادعاه^(٤) إذا كانت^(٥) نيساً.. يمكن أن يكون كما قال، وهي تدعي^(٦) أنها قد طلقت^(٧)/ عليه.. فلا تقبل^(٨) دعواها بأن تملك نفسها بالطلاق عليه^(٩) بقولها.

١٤٠٦- وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لأخرى: «أنت شريكها».. لم تكن شريكها في ذلك^(١٠).

١٤٠٧- فإن قيل: فلم^(١١) تكون^(١٢) شريكها^(١٣) في الطلاق والظهار 'ولا تكون' شريكها في الإيلاء؟

١٤٠٨- قيل^(١٤): لا اختلافهم^(١٥)، بأن الطلاق والظهار إنما 'هو شيء' يقع^(١٦) بكامله حين يوقعه^(١٧)، فإذا شُرِّك فيه.. كان إنما شُرِّك في شيء واقع بكامله، والإيلاء لا يقع إلا بعد مدة قد يموت

(١) في (ب): المدعى عليه.

(٢) نهاية [ص ١٤٠] من (م).

(٣) في (ب): زوجة.

(٤) في (أ) و(م): الدين، هكذا صورتها في (م): مستبين.

(٥) في (أ) و(م): ادعى.

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (م): يدعى.

(٨) نهاية [٢٣/ب] من (ب).

(٩) في (أ) ويقبل، في (ب) و(م): بلا نقط.

(١٠) في (ب): عليها.

(١١) الأم (٦٧٦/٦) المزني (ص ٢٧١) الخلاصة (ص ٤٩٩) روضة الطالبين (٢٤٢/٨).

(١٢) في (ب) زيادة: (لم)، وهي خطأ، وتؤدي إلى فساد العبارة.

(١٣) في (أ) و(م): تكن، في (ب): لم تكن، والصواب ما أثبتته.

(١٤) من قوله: "لم تكن شريكها"، إلى هنا ساقط من (م).

(١٥) في (ب): ولم تكن، في (م): ولا يكن في (أ): النقط غير واضح، والصواب ما أثبتته.

(١٦) في (أ) و(م): مثل.

(١٧) في (أ) و(م): اختلافهم.

الزوجان^(٦) قبلها، وقد نذع المرأة الطلب.. فلا يكون ذلك شيئاً^(٧)، ولا يقع بكماله على من أوقفه؛ فلذلك بطل، لأنها أشركت فيما لم يأت، وفيها الخيار في تركه إلى غيره، وهو^(٨) إلى المرأة، ألا ترى أن رجلاً لو^(٩) قال: «أشركك فيما أفيد من مالي»، أو قال: «أشركك إن طلبني فلان لحق^(١٠)».. لم يكن شريكاً ولا تكون^(١١) الشراكة إلا في^(١٢) شيء حاضر وواقع بكماله./ (٦٩/ب)

١٤٠٩ - [قال الشافعي:] وإذا^(١٣) ألى [الرجل] من امرأته أكثر من سنة، فلما مضت أربعة طلبت [المرأة] الوقف، فوقف^(١٤) لها، فلم يف.. طلق عليه السلطان واحدة^(١٥)، والإيلاء موقوف بحاله، فإن انقضت العدة ولم يرتجع.. كانت واحدة بائنة، وإن ارتجع في العدة فيقي^(١٦) من مدة^(١٧) بمينه الأولى أكثر من أربعة أشهر لم يعط فيها وطلبت الثانية الوقف.. أوقف^(١٨) لها الثانية بعد مضي الأربعة [الأشهر] من يوم ارتجع، ثم هكذا إلى ثلاث، كلما طلبت.. أوقف^(١٩) لها، إذا كان للإيلاء^(٢٠) مدة يوقف لها.

أي: لوجود الاختلا والفرق بين الإيلاء وبين الطلاق والظهار.

- (١) في (أ) و(م): هما شيان يقعان.
- (٢) في (ب): توقعه.
- (٣) في (ب): الزوج.
- (٤) في النسخ: شيء.
- (٥) في (ب): وهي.
- (٦) في (ب): لو أن رجلاً.
- (٧) في (ب) و(م): يحق بلا نقط لأولها.
- (٨) في (أ) و(م): يكون، في (ب): بلا نقط.
- (٩) في (ب) زيادة: كل.
- (١٠) و(إذا) تكررت في (أ).
- (١١) في (ب): وقف.
- (١٢) الأم ٦٧٥/٦ و٦٨٤ الخلاصة (ص. ٥٠٠) المنهاج (ص. ٤٣٤) مغني المحتاج (٣/٣٥١).
- (١٣) في (ب): مدة من.
- (١٤) في (ب): أو وقف.
- (١٥) في (ب): وقف.
- (١٦) في (أ) و(م): الإيلاء.

١٤١٠- والحجة في ذلك: أن الأولى ليست بأولى من الآخرة، وحالها في الثانية كحالها في الآخرة^(١).

١٤١١- وإن^(٢) طلبت الجماع فقال: «أجامع»، وقالت: «لا تجمعي»، وصدّقها.. أُجِّلَ ثلاثاً^(٣).

١٤١٢- والحجة في ذلك: ما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء من أن الرجل إذا وجب عليه الحق للرجل فسأل تأجيلاً.. أُجِّلَ ثلاثة في بيع ماله وأداء ما وجب عليه.

١٤١٣- وإذا آلى الرجل بكلام يشبه اليمين، وليس بتصريح [اليمين] مثل قوله: «علي عهد الله وميثاقه»، و: «القسم^(٤) بالله»، فإن^(٥) نوى يميناً^(٦).. فهو يمين، وحكم الإيلاء واقع عليه^(٧).

١٤١٤- وكل يمين آلى بها رجل في زوجته فأنظر؛ فإن كان له منها عرجاً بوجه من الوجوه حتى يكون غير ممنوع من زوجته أكثر من أربعة أشهر.. فلا إيلاء عليه، إلا أن يكون ممنوعاً [منها] أكثر من أربعة أشهر بعينها في الفرج نفسه^(٨).

١٤١٥- والوجه الذي يكون غير ممنوع منها.. مثل أن يحلف ألا يطأها في السنة بعينها إلا مرة واحدة، فهو^(٩) غير ممنوع منها أكثر من أربعة أشهر بعينها، وهو غير مولٍ^(١٠) حتى يطأها^(١١)، فإذا^(١٢)

(١) نهاية [ص ١٤١] من (٢).

(٢) الأم (٦٧٥/٦).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) المعتمد أنه إن لم يصرح بالامتناع وطلب المهلة.. فإنه يجهل بقدر ما ينتهي لذلك، فإن كان مائتاً.. أمهل حتى يقطر، أو جائتاً.. فحتى يشيخ، أو ثقيلاً من الشبع.. فحتى يخف، أو غلبه نعاس.. فحتى يزول، وينصل التهوؤ والاستعداد في مثل هذه الأحوال بقدر يوم فما دونه. روضة الطالبين (٢٥٥/٨). وانظر: الأم (٦٨٤/٦) حيث قال فيه: "لم أؤجله أكثر من يوم... ولا يتبين لي أن أؤجله ثلاثاً، ولو قاله قائل كان مذهباً" وكذا في المزني (ص ٢٧٣) والخلاصة (ص ٥٠٠).

(٥) في (أ) و(ج): وأقسم، وما أثبتته من (ب) وهو المناسب للألفاظ غير الصريحة التي يمثل لها.

(٦) في (أ) و(ج): وإن.

(٧) في (ب): اليمين.

(٨) الأم (٦٧٠/٦).

(٩) الأم (٦٧٧/٦).

وطئ مرةً وبقي عليه من مدة إيلائه أكثر من أربعة أشهر.. فهو مول^(٩)، [قال الشافعي: وإن كان بقي أقل من أربعة أشهر.. سقط عنه الإيلاء؛ فإن وطئ قبل مضي السنة.. كفر، كما لو حلف أن لا يوطئ أجنبية أبداً ثم تزوجها.. لم يحكم عليه بحكم الإيلاء حتى توقفه، ومنى وطئ.. كفر^(١٠)].

١٤١٦ - وإذا قال: والله لا أغتسل بمثك ولا أحب مثك.. فإن كلامه/ محتمل المعاني، سئل، فإن قال: أردت ألا أغتسل منها حتى آتي غيرها ثم اغتسل.. فليس بمول^(١١)، وإذا قال: أردت ألا أطأها فيحب علي الغسل.. فهو مول^{(١٢)(١٣)}.

١٤١٧ - وإذا قال: «والله لا أجامعك».. فهو مول^(١٤) في الظاهر، فأما [فيما] بينه وبين الله عز وجل^(١٥) فإن قال: «أردت ألا أجامعها في هذا البيت»، أو: في موضع غيره.. فلا شيء عليه^{(١٦)(١٧)}.

(١) في (ب): فهي.

(٢) في النسخ: مولي.

(٣) في (ب): يوطئ.

(٤) في (أ) و(د): وإذا.

(٥) في النسخ: مولي.

(٦) الأم (٦٨١/٦) روضة الطالبين (٢٤١/٨) المنهاج (ص٤٣٣). وانظر: الخلاصة (ص٤٩٨).

(٧) في النسختين: مولي.

(٨) في النسخ: مولي.

(٩) الأم (٦٧٣/٦) مغني المحتاج (٣/٤٦٦) والقاعدة في ذلك أن كل لفظ غير صريح في الإيلاء.. فالعبرة بنية المتكلم به.

(١٠) في النسخ: مولي.

(١١) في (ب) زيادة: فلا.

(١٢) قوله: (والله لا أجامعك) صريح في الإيلاء.. فلا يقتصر إلى نية. وانظر الألفاظ الصريحة في الإيلاء في المنهاج (ص٤٣٣) ومغني المحتاج (٣/٣٤٥-٣٤٦).

(١٣) بعد هذا في (ب): الرهن.

باب الطهارة^(١)

١٤١٨ - موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ الآية [نهاد: ٣]،^(٢) فإذا قال الرجل لامرأته: «أنت علي كظهر أمي».. فهذا صريح الطهارة^(٣).

١٤١٩ - وإن^(٤) قال: أنت علي مثل أمي، أو كأمي، أو ما أشبه هذا من الكلام الذي يشبه الطهارة.. فليس بظهار إلا أن يريد به الطهارة، مثل النية في الطلاق^(٥).

١٤٢٠ - وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الأعمال بالنية».

١٤٢١ - فإن قال: أنت علي كظهر أمي، وقال: أردت الطلاق.. لم يلزمه الطلاق^(٦)، ولزمه صريح الطهارة^(٧).

١٤٢٢ - والحجة في ذلك: أن كل ما حكم الله حل تناؤه في القرآن نصاً من الطهارة والطلاق والإيلاء فتكلم^(٨) به رجل على ما نصه الله عَزَّ وَجَلَّ ثم أراد أن يُحوِّله إلى غيره.. لم يكن ذلك له، كما لو طلق ثم قال: أردت الطهارة.. لم يكن له إلا ما صرح^(٩).

١٤٢٣ - قال: وذوات المحارم كُلُّهُنَّ^(١٠) من النسب والرضاع [في] مثل معنى الأم؛ يلزمه الطهارة فيهن^(١١) كما يلزمه في الأم.

(١) "وهو حرام بل كبيراً؛ لأن فيه إقداماً على إساءة حكم الله وتبديله، وهذا أسطر من كثير من الكبائر؛ إذ قضيته الكفر، لولا خلو الاعتقاد عن ذلك، واحتمال التشبيه لذلك وغيره". من نهاية المحتاج (٨٢/٧).

(٢) نهاية [ص ١٤٢] من (٢).

(٣) الأم (٦٩٧/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) المنهاج (ص ٤٣٥).

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) الأم (٧٠٢/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) نهاية المحتاج (٨٣/٧) وقال: "أو شو ذلك مما يجتمل الكرامة" أي: مما يجتمل أن يكون مراده أنت في التكريم والإجلال عندي كأمي.

(٦) في (ب): طلاق.

(٧) الأم (٧٠١/٦)، وذلك لأن هذا اللفظ صريح في الطهارة، فلا تغرره النية.

(٨) في (٢): يتكلم، بلا نقط لأوله، هكذا صورتها في (أ): فتكلم، هكذا صورتها في (ب): تكلم.

(٩) الأم (٧٠١/٦).

(١٠) في (أ) و(ب): كلها.

١٤٢٤ - والحجة في ذلك أنهم حُرِّمُوا مثل الأم في النكاح^(٢).

١٤٢٥ - قال، وقد قيل: [إنه] من طلق أو^(٣) صرح بالطلاق والظهار والعنق ولم يكن له نية في ذلك.. فإنه لا يلزمه فيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ [لا] طلاق ولا ظهار ولا عنق، ويلزمه في الحكم إذا شهدوا^(٤) عليه^(٥).

١٤٢٦ - وحجته في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأعمال بالنية»^(٦)، و: «رفع القلم»^(٧) (ب/٧٠) عن ثلاثة، عن المجنون، وأجمع^(٨) العلماء على أن المجنون إذا طلق في غير إفاقته، والوسنان من النوم.. أن ذلك لا يلزمه^(٩)، فلما كان هذا مُصَرَّحًا^(١٠) بالطلاق ولم يُلْزَمَ العلماء.. استدللنا على أنه لا معنى للطلاق إلا بالنية.

١٤٢٧ - وقال مالك [بن أنس]: من طلق أو أعتق أو ظاهر بلا نية.. لزمه ذلك في الحكم، وفيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ^(١١)/^(١٢).

١٤٢٨ - [قال أبو يعقوب: والحجة في ذلك لمن ذهب هذا المذهب.. ما ذكر الله من إتلاف المؤمن خطأ، وما أجمع العلماء عليه أن من أتلف لأدمي خطأ.. فذلك عليه^(١)، وما أتلف هؤلاء

(١) في (أ) و(د): فهم.

(٢) الأم (٦٩٨/٦) المنهاج (ص٤٣٥) مغني المحتاج (٣/٣٥٤) وجاء فيه: "والمذهب طرده أي: التشبيه مقتضي للظهار (في كل مُحَرَّمٍ) نسب أو رضاع أو مصاهرة وقع التشبيه بها و (لم يطرأ تشريعها) على المظاهر؛ بأن لم تُزَلْ مُحَرَّمَةٌ عليه".

(٣) في (ب) و(د): أو، في (أ): و، وتحتل أن تكون (أو)، ولم تظهر لسوء التصوير.

(٤) في (ب): شهد.

(٥) وهو المعتمد، المذهب (٨٣/٢) المفردة البيان (١٠/٨٩) قال الإمام النووي: "كَيْفَ، ولم يُقبل ظاهراً" روضة الطالبين (٢٤/٨).

(٦) في (ب): بالنيات.

(٧) في (ب): فأجمع.

(٨) الإجماع لابن المنذر (ص١١٣).

(٩) في (ب): مصرح.

(١٠) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢/٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٨).

(١١) نهاية [١٤٣] من (د).

بقولهم وإن كان ذلك خطأ وبغير نية.. فهو من حقوق الأديمين، للمرأة حق في 'معناها نفسها'، وللعبد حق في حريته، وللمساكين حق في الطهارة^(٣) والعق.. فكذلك يلزمه ذلك في العمد والخطأ].

١٤٢٩ - [قال الشافعي:] ومن ظاهر من أجنبية.. لم يلزمه الطهارة، وإن كانت^(٤) محرمة في هذا الوقت؛ من قبل أنها قد غُسل^(٥) له^(٦) في وقت من الأوقات بالنكاح وملك^(٧) اليمين^(٨).

١٤٣٠ - وَكُلُّ شَيْءٍ مِثْلُنَاهُ^(٩) بِالْأَمِّ من ذوات المحارم من^(١٠) النسب والرضاع.. فهو [في] مثل معنى الأم سواء؛ [لأن الأم] لا تغل^(١١) أبداً، وكذلك من شبهناه بها.

١٤٣١ - وإذا قال: أُنْتُ علي كظهر أبي، أو كظهر بيممة - فهما وإن كانا محرمين^(١٢) لا يملأن له أبداً.. فهما خلاف من أُلزم^(١٣) الله به الطهارة^(١٤)؛ لأن الذي أُلزم الله به الطهارة هي الأم.

١٤٣٢ - والحجة في ذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٥) مَلَكَنِي مَالِي، ثم اختلف الناس؛ فقال قوم: إذا طاهر.. وجب عليه أن يُكْفَر، وقال آخرون: لا يكفر، فلما اختلفوا.. لم يَزَلْ^(١٦) يقينُ الملك باختلاف الناس، 'و لم يزل'^(١٧) يقين الملك إلا بالاجتماع^(١٨).

(١) المحلى (٤٠٦/١٠: ٢٠٢٥) الاستذكار (٢٨٤/١٣: ١٨٨٦٧ القلعي) = (٣٨٠/٤) العلمية موسوعة

الإجماع (٧٦٠/٢: ٢٦٨٨) وفي مسألة قتل الخطأ ينظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٤ و ١٦٦).

(٢) هكذا صورتها في المخطوط: []

(٣) أي: فيما ينتفعوا به من الكفارة.

(٤) في (أ) و(م): كان.

(٥) هكذا صورتها في (أ): جَلَّ، هكذا صورتها في (م): حَلَّ.

(٦) نهاية [٢٥/ب] من (ب).

(٧) هكذا صورتها في (م): وَعَلَّسَ.

(٨) الأم (٦٩٨/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) نهاية المحتاج (٨٢/٧).

(٩) في (ب): مثلاً.

(١٠) في (ب): ومن.

(١١) لا يظهر النقط في (أ)، في (م): بلا نقط.

(١٢) في (ب): محرمان.

(١٣) في (ب): أُلزِمه.

(١٤) النهاج (ص ٤٣) نهاية المحتاج (٨٣/٧).

١٤٣٣- ومن الحجة أيضاً في ذلك قول الله عزَّ وجلَّ حين قال: ﴿مِنْ نِّسَائِهِمْ﴾ [المائدة: ٢] ولم يذكر الرجال، ومن قبل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما قال لرجل ظاهر من امرأته: «كُفِّرْ» لم يكن قال للرجال^(٩)، فمن ادعى خلاف ذلك.. فعليه الدلالة.

١٤٣٤- [قال الشافعي:] وإذا قال رجل^(١٠) لامرأته: إصبعك أو رجلك أو يدك أو بطنك أو فرجك أو ما أشبه هذا من بدنها علي كظهر أمي.. فهو مظاهر^(١١)، فإن قال: مثل أمي.. يُدَّيَّن، وذلك^(١٢) ما^(١٣) أراد به؛ لأنه لم يصرح^(١٤).

١٤٣٥- والحجة في ذلك: لو أن رجلاً طلق امرأته بعض تطليقة^(١٥) أو طلق بعض بدنها.. حرمت كلها بالطلاق، ولو أن رجلاً تزوج^(١٦) بعض امرأة.. لم يحل^(١٧) له حتى يملكها كلها، ملك الرجل^(١٨) بعض الأمة.. لم يحل له منها شيء إلا أن يملكها^(١٩) كلها.

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): نزيل.

(٣) في (ب): ولا نزيل.

(٤) في (ب): بالاجماع.

(٥) في (ب): للرجل.

ومُراده: أنه لم يقل للنساء من ظاهرت من زوجها فعلها الكفارة، والمبارة، فيها إهام.

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) الأم (٦٩٧/٦) المنهاج (ص ٤٣٥) مضي المحتاج (٣٥٣/٣) نهاية المحتاج (٨٣/٧).

(٨) في (ب): في ذلك.

(٩) في (ب): بما.

(١٠) الأم (٧٠٢/٦).

(١١) في (ب): التطليقة.

(١٢) في (أ) و(م): بزواج.

(١٣) في (م): شمل، والنقطة غير واضح، وهي محتملة في (أ).

(١٤) في (أ) و(م): رجلاً.

(١٥) في (أ) و(م): يملك.

- ١٤٣٦- وإذا قال الرجل/ (١) لامرأته: أنت عليّ حرام كظهر أمي، فإن نوى الطلاق بالحرام.. فهو طلاق، وإن لم ينو طلاقاً.. فهو ظهار؛ لأن الظهار قد صرح به (٢).
- ١٤٣٧- فإن قال: «أنت عليّ كظهر أمي حراماً» (٣) ونوى (٤) الطلاق.. لزمه الظهار؛ لأنه قد صرح به وأضاف إليه كلمة صفة له (٥).
- ١٤٣٨- وإذا ظاهر الرجل من أربع نسوة له بكلمة واحدة أو بكلام متفرق.. فهو مظاهرٌ منهنّ جميعاً، وعليه في كل واحدة منهنّ كفارة (٦).

(١) نهاية [ص٤٤] من (م).

(٢) الأم (٧٠١/٦) معني المحتاج (٢٨٢/٣) لأن قوله (أنت علي حرام).. إن نوى به الطلاق.. فهو طلاق. المنهاج (ص٤١٤).

معني المحتاج (٣٥٥/٣): "تسمية لو قال: أنت علي حرام كظهر أمي ونوى بمجموعه الظهار.. فمظاهر؛ لأن لفظ الحرام إظهار مع التنية فمع اللفظ والتنية أولى.

وإن نوى به الطلاق.. فطلاق؛ لأن لفظة الحرام مع نية الطلاق كصرعته.

ولو أرادها بمجموعه أو بقوله أنت علي حرام.. اختار أحدهما فثبت ما اختاره منهما وإنما لم يقعا جمعا لتعذر جمعهما لاختلاف موجهيهما.

وإن أراد بالأول الطلاق وبالأخر الظهار، والطلاق رجعي.. حصل ما مر في نظيره.

وإن أراد بالأول الظهار وبالأخر الطلاق.. وقع الظهار فقط؛ إذ الآخر لا يصلح أن يكون كتابة في الطلاق لصراحته في الظهار، وإن أطلق وقع الظهار فقط؛ لأن لفظ الحرام ظهار مع التنية فمع اللفظ أولى، وأما عدم وقوع الطلاق.. فلعدم مرجح لفظه ونية

وإن أراد بالتحريم تحريم عنها.. لزمه كفارة بيمين؛ لأنها مقتضاه، ولا ظهار إلا إن نواه — كظهر أمي —.

(٣) في (أ) و(م): حراماً.

(٤) في (أ): فنوى أو ونوى (محتملة).

(٥) معني المحتاج (٣٥٥/٣): "ولو أخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال: أنت علي كظهر أمي حرام.. فمظاهر؛ لصريح لفظ الظهار، ويكون قوله حرام تأكيداً، سواء أنوى تحريم عنها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظهار وهو الكفارة العظمى أم أطلق، فإن نوى بلفظ التحريم الطلاق.. وقعا، ولا عود لتعنيه الظهار بالطلاق".

(٦) الأم (٧٠٢/٦) المنهاج (ص٤٣٧) نهاية المحتاج (٨٩/٧).

١٤٣٩- والحجة في ذلك: أنه كقوله لأربع [نسوة له] أنتن طوالق واحدة؛ فلزم^(١) كل واحدة^(٢) تطليقة، فإن قيل: ما^(٣) الفرق بينه وبين الرجل يحلف^(٤): والله لا أكلمكن^(٥)، فلا يثبت وإن كلم ثلاثة حتى يكلم الرابعة، فلم فرقت بينهما؟.

١٤٤٠- قيل: لاختلاف حالهما من قبل أن الحالف على الكلام إنما حلف ألا يفعل في ذاته فعلاً بأربع^(٦)، فلما كلم الثلاث.. كانت^(٧) صفة بمنه لم تتم^(٨)، لأن الرابعة بقيت، وهو في الظهار إنما أوقع على كل واحدة منهن في ذاتها تحريمها^(٩) عليه حتى يكفر، فكان تحريم كل واحدة منهن يلزمه بالكمال، وهو بالطلاق أشبه؛ لأن الطلاق تحريم يقع على كل واحدة على الانفراد.

١٤٤١- [قال الشافعي:] وإذا ظاهر مرتين أو ثلاثاً؛ فإن كفر أو لم يكفر.. لزمه الظهار لكل^(١٠) مرة.

١٤٤٢- والحجة في ذلك مثل الطلاق [أنه] يقع عليه كلما طلقها، ومن أجل أن الظهار تحريم لها حتى يكفر، فكل ما قال.. لزومه؛ إلا أن يكون أراد بالطلاق^(١١) تكرير الكلام.. فلا يلزمه إلا مرة، مثل الطلاق إذا كرر فقال نويت التكرير^(١٢).

(١) في (ب): قام، وهكذا صورهما: بَأَمَّ.

(٢) في (ب): واحد.

(٣) في (ب): فما.

(٤) غير واضحة في (أ)، في (ب): يحلف، بلا نقط لأوله.

(٥) في (ب) زيادة: معا.

(٦) في (ب): بالأربع.

(٧) في (أ) و(ب): كان.

(٨) في (أ) و(ب): لم يتم، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٩) في (ب): تحريمها، أو: تحريمها.

(١٠) في (ب): بكل.

(١١) في (ب): بالكلام.

(١٢) الأم (٧٠٢/٦) المنهاج (ص٤٣٧) نهاية المحتاج (٨٩/٧).

١٤٤٣ - وإذا ظاهر الرجل من امرأته ثم أتبعها^(١) ثلاث تطليقات مكانه.. سقط الظهار عنه ولم يرجع^(٢) إليه^(٣) أبداً^(٤)؛ لأن الله [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] لم يوجب كفارة (ب/٧١) الظهار إلا بمعين؛ الظهار والقود إلى ما^(٥) قال^(٦).

١٤٤٤ - قال الشافعي: وأحسن^(٧) ما سمعنا^(٨) في القود^(٩) هو: أن يعود لما حُرِّمَ^(١٠) منها فيمسكها^(١١) فيكون إحلالاً^(١٢) لما حرم^(١٣)، فإن أتت عليه مدة يمكنه طلاقها فلم يفعل^(١٤) وهو^(١٥) ممسك.. فكفارة^(١٦) الظهار قد وجبت عليه، وسواء طلقها بعد ذلك أو لم يطلقها^(١٧).

١٤٤٥ - وإذا ظاهر الرجل من امرأته ولم يطلقها مكانه.. لزمه كفارة الظهار؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^(١٨)، فالإمساك عن الطلاق ساعة

(١) في (ب): أتبعه.

(٢) نهاية [ص ١٤٥] من (م).

(٣) في (ب): عليه.

(٤) الأُم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

(٥) في (ب): لا.

(٦) الأُم (٧٠٣/٦-٧٠٤) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٦/٧).

(٧) في (أ) و(م): أحسن.

(٨) في (ب): سمعت.

(٩) في (ب) زيادة: (قول الشافعي و).

(١٠) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(١١) في (أ) و(م): فيمسكه.

(١٢) في النسخ: إحلال.

(١٣) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(١٤) نهاية [١/١] من (ب).

(١٥) في (ب): فهو.

(١٦) في (ب): وكفارة.

(١٧) الأُم (٧٠٣/٦) نهاية المحتاج (٨٧-٨٦/٧).

(١٨) في (ب): عز وجل.

(١٩) المجادلة: ٣.

[بعد] الظهار.. هي المعاودة، ويلزمه ^(١) الكفارة وإن ^(٢) طلق بعد ذلك ثلاثاً، ما لم يطلق مع الظهار في مكانه، فإن لم يفعل.. لزمته الكفارة مع الطلاق ^(٣).

١٤٤٦ - وإذا أوجب ^(٤) على الرجل الكفارة في الظهار؛ فإن كان موسراً، واليسار أن يكون واحداً لثمن الرقية ^(٥) عرضاً كان أو عيناً، وقوت يومه، وما يوارى به عورته مما يكفيه من كسوة الشتاء و ^(٦) الصيف، فإن كان لا يجد رقية بعد هذا.. فهو غير واجد؛ لأنه إذا نقص من الرقية هذا.. كان غير واجد لرقية تامة، وهذا ^(٧) معنى حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أعطى المكفر في الصيام العرق، فقال: ما أحد أحوج إليه مني، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّهُ»؛ لأنه إذا أكل منه قوت يومه ^(٨).. نقص عن الكفارة، وقول الله عَزَّيْل: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [المادة: ٤]، فإذا وجد بعضاً [ولم يجد بعضاً].. لم يكن عليه حتى يجد تمامه، فإذا وجد.. أعتق ^(٩).

١٤٤٧ - ولا يجوز له أن يعتق إلا رقية مؤمنة ^(١٠).

١٤٤٨ - ويجزئ عنه الكبيرة والصغيرة ^(١١) / ^(١٢).

١٤٤٩ - وذات العيب ما لم يكن العيب مضرًا بالعمل ^(١٣).

(١) في (ب): فيلزمه.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(٤) في (ب): وجب.

(٥) في (ب): رقية.

(٦) في (ب): أو.

(٧) في (ب): فهذا.

(٨) في (ب): يوم.

(٩) الأم (٧٠٥/٦) المنهاج (ص ٤٣٨-٤٣٩) نهاية المحتاج (٩١/٧) (٩٨).

(١٠) الأم (٧٠٥/٦) المنهاج (ص ٤٣٨) نهاية المحتاج (٩٢/٧).

(١١) نهاية [١٤٦] من (ز).

(١٢) الأم (٧٠٦/٦ و ٧٠٧) المنهاج (ص ٤٣٨) نهاية المحتاج (٩٢/٧).

(١٣) الأم (٧١١/٦) المنهاج (ص ٤٣٨) نهاية المحتاج (٩٢/٧).

١٤٥٠ - والحجة في المؤمنة: قول الله عَزَّوَجَلَّ في قتل المؤمن وذو النِّسَاءِ: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]، ولا^(١) شيء أشبه/ بشيء من كفارة بكفارة، فلما ذكر [الله] المؤمنة في موضع وأمسك في موضع.. شَبَّهْنَا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، كقول^(٢) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الشهود؛ ذكر^(٣) العدل في موضع وأمسك في موضع^(٤).

١٤٥١ - فإن لم يجد رقبة.. صام شهرين متتابعين^(٥).

١٤٥٢ - فإن مرض في الشهرين.. استأنف ولم يَبْرَأْ عَلَيْهِ^(٦)، وكذلك المرأة في كفارة القتل إذا حاضت بَنَتْ، وإذا مرضت استأنفت^(٧).

١٤٥٣ - فإن قيل: فما^(٨) الفرق بين الحيض والمرض؟ قيل: ذَكَرَ الله عَزَّوَجَلَّ التابع في الشهرين^(٩) ثم اختلف الناس في المرض.. فلا يزيل يقين ما أوجب الله عليه بالقرآن^(١٠) باختلاف الناس، ولا يزيله إلا بالإجماع، وأجمعوا^(١١) على الخائض، فأزلنا الإجماع بالإجماع من قَبْلِ أَنْ الأكثر من النساء تخضع^(١٢) في كل شهر مرة، وأن المريض^(١٣) يمكن ألا يمرض في السنين إلا مرة، فلما

(١) في (ب): فلا.

(٢) في (أ) و(م): لقول.

(٣) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(٤) في الأم (٧٠٦/٦): "كما شرط الله عَزَّوَجَلَّ العدل في الشهادة في موضعين، وأطلق الشهادة في ثلاثة مواضع".

(٥) الأم (٧١٢/٦ و ٧١٣) المنهاج (ص ٤٣٩) نهاية المحتاج (٩٩/٧).

(٦) في (ب): يعني.

(٧) وهو الجديد. الأم (٧١٣/٦ - ٧١٤) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المنهاج (ص ٤٣٩) نهاية المحتاج (١٠٠/٧).

(٨) روضة الطالبين (٣٠٢/٨).

(٩) في (ب): ما.

(١٠) في (ب): شهرين.

(١١) في (ب): في القرآن.

(١٢) في (ب): واجتمعوا.

(١٣) في (م): تبيض.

(١٤) في (أ) و(م): المرض.

ضاق على المرأة.. أمرت بالبناء، ولما اتسع على المريض.. أمر بالاستئفاف، وكما أمرت المستحاضة^(١) أن تصلي والدم قائم إن ضاق بها، وكما يؤمر الرجل وهو في الصلاة إذا أشتعب^(٢) جرحه أن لا يعيد الصلاة.

١٤٥٤- وليس للمظاهر أن يبطأ حتى يكفر، فإن وطئ قبل الكفارة.. فليس عليه إلا كفارة واحدة^(٣).

١٤٥٥- وإن^(٤) وطئها بالليل وقد صام بعضاً أو أطعم بعضاً.. أتم ما بقي من صيامه وما بقي من الإطعام^(٥)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أمره أن يُكْفَرَ بعد الوطء كفارة واحدة كان من وطئ بعد مضي بعضها أولى ألا يلزمه إلا كفارة واحدة^(٦).

١٤٥٦- فإذا^(٧) لم يقدر على الصوم.. أطعم ستين مسكيناً كل واحد منهم غير صاحبه^(٨) جمعت أو فرقت^(٩).

١٤٥٧- ومن صام يوماً واحداً، أو^(١٠) أطلع^(١١) الفجر وقد نوى الصوم من الليل ثم أيسر للرقبة.. [أحزاه الصيام و] لم ينتقل منه إلى غيره^(١٢).

(١) في (أ) و(م): الاستحاضة.

(٢) هكذا صورتها في (أ): اشتعب ~~حججه~~، هكذا صورتها في (ب): أشتعب، هكذا صورتها في (م): اشتعب.

(٣) الأم (٧٠٣/٦ و٧١٨) روضة الطالبين (٣٠٢/٨).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): الطعام.

(٦) الأم (٧٠٣/٦).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) نهاية [ص ١٤٧] من (م).

(٩) الأم (٧١٧/٦) نهاية المحتاج (١٠١/٧).

(١٠) في (أ) و(م) و(ن).

(١١) في (ب): طلع.

(١٢) الأم (٧١٣/٦) روضة الطالبين (٢٩٩/٨).

١٤٥٨ - والحجة في ذلك: قول الله عَزَّوَجَلَّ نصًّا [غير تأويل] أن^(١) الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿فَمَنْ لَّوَّ يَحِدَّ فَصِيحًا مِّمَّنْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢)، فلما دخل (ب/٧٢) في الصيام^(٣) وهو غير واحد.. دخله بفرض الله جل ثناؤه، وقد عقلنا عن الله جل وعلا أن الصوم^(٤) شهران^(٥) لا يقدر أن يأتي به [في] مرة واحدة، وإنما هو شيء بعد شيء، فلما لم يختلفوا أن الرقبة قد زالت عنه بفرض الله عَزَّوَجَلَّ حين دخل في الصوم، ثم اختلفوا في نقض^(٦) صوم بعضه.. لم يكن عَلَيَّ الرقبة التي أزالها الله عني باختلافهم، ولم يسقط عني ما أُذِيتُ من فرض الله [عَزَّوَجَلَّ] من الصوم باختلافهم، ولم يجب علي بعض الصوم والرقبة.

١٤٥٩ - وليس للمرأة إذا حاضت في الصيام أن تؤخر^(٧) صيامها إذا مضى الحيض حتى تصله، فإن لم تفعل^(٨).. استأنفت.

١٤٦٠ - ومن ظاهر وأراد الإمساك ومات ولم يطلق.. كُفِّرَ عنه، والكفارة من رأس المال.

١٤٦١ - وإن مات مكانه قبل أن يُمكنهُ الطلاق.. فلا كفارة عليه^(٩).

١٤٦٢ - [قال الشافعي:] وإذا ظاهر الرجل [من امرأته] ثم طلق طلاقاً يملك الرجعة.. فالظهار موقوف، فإن راجعها في العدة.. لزمته الكفارة، وإن^(١٠) انقضت العدة.. فلا كفارة عليه^(١١).

١٤٦٣ - وإن تزوجها من بعد.. لم يرجع الظهار عليه^(١٢).

(١) في (ب): لأن.

(٢) المجادلة: ٤.

(٣) نهاية [ب/] من (ب).

(٤) في (ب): صوم.

(٥) في (ب): شهرين.

(٦) في (ب): نقص، في (م): بلا نقط.

(٧) في (أ) و(م): يؤخر.

(٨) في (م): يفعل، وغير واضحة في (أ).

(٩) الأم (٧٠: ٤/٦) المتهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

(١٠) في (أ) و(م): فإن.

(١١) الأم (٧٠: ٤/٦) المتهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

- ١٤٦٤ - فإن قيل: 'فما الفرق' ^(٦٢) بين هذا وبين الإيلاء الذي يرجع ما بقي من الثلاث شيء؟.
- ١٤٦٥ - قيل: من قِيلَ أن الإيلاء إنما يرجع ^(٦٣) عليه؛ لأنه بقيت ^(٦٤) مُدَّة من أجل يمينه بعد نكاحها بمنعه ^(٦٥) من وطئها، والظهار واقع بكماله.
- ١٤٦٦ - وإذا ظاهر ثم خالها.. سقط الظهار عنه؛ وإن تزوجها.. لم يرجع الظهار عليه.
- ١٤٦٧ - [قال الشافعي:] وكذلك اللعان إن أمكنه أن يلاعن ^(٦٦) بعد الطهار ^(٦٧) فلم يلاعن ^(٦٨) إلا بعد.. كان عليه كفارة الظهار مثل الخلع سواء ^(٦٩).
- ١٤٦٨ - وإذا ظاهر [الرجل] من امرأته ثم ارتد أحدهما.. فالظهار موقوف؛ فإن رجع أحدهما في العدة.. فالكفارة لازمة ^(٧٠)، وإن ^(٧١) رجع بعد العدة.. فالفرقة واقعة ولا كفارة ^(٧٢).
- ١٤٦٩ - وإذا ظاهر منها وهي أمة فتعتق/ فاختارت مكانها.. وقعت الفرقة وسقطت الكفارة، وإن لم تختار ^(٧٣) ولم يُبْعِها طلاقاً.. فعليه الكفارة، وإن طلق.. فلا كفارة.

(١) الأم (٧٠٤/٦).

(٢) في (ب): ما فرق.

(٣) في (ب): رجع.

(٤) في (أ) و(م): بقية.

(٥) في (ب): بلا نقط.

(٦) في (م): تلاعن، النقط غير واضح في (أ).

(٧) نهاية [١٤٨ ص] من (م).

(٨) في (م): تلاعن، والنقط غير واضح في (أ).

(٩) الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

(١٠) إن حبسها قدر ما يمكنه أن يطلق.. لزمته الكفارة، وإن طلقها مباشرة مع عودة المرتد منها إلى الإسلام..

فلا كفارة. الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(١١) في (ب): وإذا.

(١٢) الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(١٣) في (أ) و(م): بلا نقط لأولها.

١٤٧٠- وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إلى شهر، قال: لا^(١) يقع الطلاق إلا للوقت الذي^(٢) وقت^(٣)، واحتج بالقضاء بأن المرأة إذا^(٤) قالت: أعطيك مائة دينار على أن تطلقني^(٥).. فليس بطلاق حتى تأتي^(٦) بالدنانير، فهذه^(٧) صفة، كما أن الشهر صفة^(٨).

(١) في (ب): فلا.

(٢) في (ب): التي.

(٣) الأم (٤٦٧/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(٤) في (ب): إذ.

(٥) في (أ): يطلقني، في (م): بلا نقط لأولها، وغير واضحة في (ب).

(٦) في (أ) و(م): يأتي، في (ب): بلا نقط.

(٧) في (ب): وهذه.

(٨) بعد هذا في (ب): اللعان.

باب اللعان

١٤٧١- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَكُرِّهَ يُكْفَرُونَ﴾ الآية [البر: ٦]، [قال الشافعي: فاختلف ^(٢) الناس؛ فقال بعضهم: لا يكون اللعان إلا بين كل زوجين حُرَّين ^(٣) مسلمين ^(٤)، واحتج بأنه لا يجب الحد على الرجل إذا قذف الأمة والنصرانية ^(٥)].

١٤٧٢- [و] قال الشافعي: ومالك [بن أنس]: اللعان بين كل زوجين ^(٦)؛ لأن الله ذَكَرَ الأزواج مطلقاً لم يخص زوجاً دون زوج، فمن ادعى غير ذلك... فعليه الدلالة.

١٤٧٣- والحجة في ذلك: قول الله عَزَّيْزَلُ: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿يُظْهِرُونَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿يُؤْثِرُونَ﴾ [مِن نِّسَائِهِمْ] [الفرقة: ٢٢٦]، فلم يختلف العلماء أن ذلك على كل زوج، فلو لم يكن حجة إلا هذه.. اكتفي بها، وكان اللعان في كتاب الله مثلها.

١٤٧٤- وإنما نفى من نفى اللعان من الكافرة ^(٧) والأمة ^(٨) بأن قال: لا يجب عليه الحد إن قذفها، ولا شهادة لها حتى يعتق ^(٩) أو يسلم ^(١٠)؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٦].

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): واختلف.

(٣) في (ب) زيادة: "بالعين"، ولعل الصواب عدم ذكرها، لأن الشافعي أيضاً يوافقهم في أن غير البالغ لا يلعن. كما في الأم (٧٢١/٦).

(٤) هو مذهب الحنفية. انظر: بدائع الصنائع (٢٤١/٣) حاشية ابن عابدين (٤٨٣/٣)، وانظر: المزني (ص ٢٨٤).

(٥) انظر: مختصر الطحاوي (ص ٢١٥).

(٦) "اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض". أ. من الأم (٧٢٠/٦) وكذا في المزني (ص ٢٨٣) والخلاصة (ص ٥١١).

وانظر: الموطأ (٥٦٧/٢) وقال فيه: "وعلى هذا الأمر عندنا".

(٧) في (أ) و(م): الكافر.

١٤٧٥- والحجة عليهم في ذلك: أنهم يميزون اللعان بين الأعميين، وبين المخدودين في القذف وبين [غير] العدلين^(١)، وهؤلاء^(٢) لا يجوز^(٣) شهادتهم^(٤) عندهم.

١٤٧٦- وأما ما احتجوا من قول الله عز وجل: ﴿قَسَمْتُ لَكُمْ أَنَّهُ لَمِنْكُمْ﴾ [الزور: ٦].. فإنما هي بمن، ألا ترى أن المرأة لا يشهد^(٥) لنفسه، فالزوج^(٦) (٧٣/ب) يلحق ويبرأ مما قال، ألا ترى أن الأمة والنصرانية بمثلان^(٧) في الحق يجب لهما كما تحلف المسلمة.. فيجب لها الحق، ولو كان كالشهادة.. لم يجر إلا أن يكون عدلاً حراً، فكانت^(٨) الشهادة مرة واحدة تجري من^(٩) أربع، لأن الشهادة إنما تجري من أربع.

١٤٧٧- وأما ما احتجوا به في^(١٠) الحد^(١١) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُونُ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية [الزور: ٤].. فإنما ذلك في الأجنبية الذين يرمون غير أزواجهن، والحر في ذلك إذا رمى

(١) نهاية [ص ١٤٩] من (م).

(٢) في (ب): يعتقان.

(٣) جاء في بدائع الصنائع (٢٤٢/٣): "كل من كان من أهل الشهادة واليمين.. كان من أهل اللعان، ومن لا.. فلا"، وانظر: المزي (ص ٢٨٤).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي (ص ٢١٥) وبدائع الصنائع (٢٤١/٣) وحاشية ابن عابدين (٤٨٣/٣).

لكنهم اشترطوا في اللعان أن يكون الزوجان غير مخدودين في القذف، وهذا خلاف ما ذكر في الوسيط، بل هو نص حكايته عنهم في الأم (٣٤٣/٦) والمزي (ص ٢٨٤) حيث جاء فيه: "وقال بعض الناس: لا يلاعن إلا حران مسلمان ليس واحد منهما مخدوداً في قذف".

(٥) في (ب): وهو.

(٦) في (أ) و(م): لا يجوز.

(٧) في (ب): شهاداتهم.

(٨) نهاية [٢٧/أ] من (ب).

(٩) في (ب): والزواج.

(١٠) في (م): بلا نقط لأوله.

(١١) في (ب): وكانت.

(١٢) في (ب): تجري بين، هكذا صورتها في (ب): تجري بغير.

(١٣) في (ب): من.

(١٤) في (م): الحر.

الحرّة، والعبد والنصراني إذا رماها.. كان عليه^(٢) الحد، فقد استوى الحر والعبد والنصراني في الحد، ثم فرق الله عَزَّوَجَلَّ بين حكم الزوج إذا رمى زوجته وبين أن يرمي الأجنبية، فجعل^(٣) حكم كل واحد على حياله^(٤).

١٤٧٨ - وإن^(٥) قذف الرجل امرأته فلم تطلب الحد حتى فارقها ثم طلبت.. قيل له: التعن، فإن فعل وإلا.. حد^(٦)، فإن قيل: لم يلاعنها وهي غير زوجة؟ قيل: إن القرآن أوجب له ذلك^(٧) وهي زوجته^(٨)، فليس فراقه بالذي يزيل ما أوجب^(٩) له^(١٠).

١٤٧٩ - [قال الشافعي:] وإذا قذف الرجل امرأته ولم تطلب حقها حتى ماتت.. كان^(١١) لورثتها أن يطلبوا^(١٢) ذلك^(١٣) بعد موتها حتى يلتمن أو يجد^(١٤).

١٤٨٠ - والحجة في ذلك: ^(١٥) أن الله [عَزَّوَجَلَّ] ذَكَرَ المَوَارِيثَ التي فيها نقل ما يملك الموتى^(١٦) إلى الأحياء، وهذا شيء كانت تملكه.. فلهم فيه ما كان لها.

(١) التور: ٤.

(٢) في (ب): عليهم.

(٣) في (ب): لم جعل.

(٤) يَذْكُرُ قُتْلًا: استدلالهم على أن لعان إن كانت الزوجة أمة أو كاتبة بأن قاذف الأمة والكافرة لا يجد، فكذلك لا يلاعن.

ويذكر الرد عليهم: أن العبد والكافر لو قذفا حرّة.. فإن الحد يقام عليهما، وهم يقولون لا لعان بين العبد وزوجته الحرّة. هذا ما ظهر لي من كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) الأم (٧١٩/٦) الخلاصة (ص ٥١٢) المنهاج (ص ٤٤٤) النجم الوهاج (١١٧/٨).

(٧) في (ب): ذلك له.

(٨) في (ب): زوجة.

(٩) في (ب): وجب.

(١٠) في (ب): لها.

(١١) في (ب): كانت.

(١٢) في (أ) و(ز): تطلبوا.

(١٣) في (ب): ذلك.

(١٤) الأم (٧١٩/٦ - ٧٢٠)، نَحَذُّ القَذْفَ يورثُ. كما في المنهاج (ص ٤٤١) والنجم الوهاج (٩٧/٨).

١٤٨١- فإن قامَ بعضُ الورثة ولم يقم بعض.. كان الحقُّ لمن قام به دون من لم يقم^(٣).

١٤٨٢- والشفعة والخيار كذلك، يورث كما يورث المثل^(٤).

١٤٨٣- والحجة في أن الحدَّ لمن قام به.. حديث الشفعة أن رجلاً لو باع داراً غير مقسومة وكانت الشفعة لعشرة فإن ترك التسعة.. كان 'الباقى للواحد'^(٥) منهم، وإنما كان ذلك لشركته في الدار، وكذلك الحد إذا وجب للورثة ثم عفا بعضهم.. كان/ 'للباقين الذين'^(٦) لم يعفوا؛ 'لأنهم عادوا'^(٧) على المقدوف، واللعان يلزم الواحد كما يلزم الجميع، ولم يختلف أحد؛ لا الشافعي ولا مالك [بن أنس] ولا العراقيون في أن الرجل إذا قُذِفَ بعد موته.. كان لورثته^(٨) أن يقوموا به، فإن عفا بعضهم^(٩).. كان للباقين^(١٠) أن يقوموا^(١١) به^(١٢).

(١) في (أ) و(م) زيادة: قول الله عزَّ وجلَّ.

(٢) نهاية [ص ١٥٠] من (م).

(٣) المراد: أنه يثبت جميع الحق لكل واحد على جهة البدل، فلبعضهم طلب الحد مع غية الباقين، فلو عفى بعضهم عن حقه مما ورثه من الحد.. فللباقين استثناء جميعه. المنهاج (ص ٤٤١) معني المحتاج (٣/٣٧٢) النجم الوهاج (٩٨/٨).

قلت: وعبر عنه الإمام النووي رحمه الله في المنهاج بالأصح، ومقابله: يسقط نصب العافي ويستوفى الباقي، وهو كما ترى نص الإمام هنا، فهو قول لا وجه. والله أعلم.

(٤) تورث الشفعة. انظر: نهاية المحتاج (٢١٩/٥) ويورث الخيار. انظر: المجموع (٢١٧/٩).

(٥) هكذا صورتها في (ب): للمصنف، وكأما: "الباقى"

(٦) في (ب): الباقي الذي.

(٧) في (ب): لأنه عاد.

(٨) في (ب): للورثة.

(٩) في (أ) و(م): بعض.

(١٠) في (ب): الباقي.

(١١) في (ب): يقوم.

(١٢) مذهب الجمهور: أن حد القذف يجب على من قذف ميتاً محصناً إذا طالب الورثة بذلك، على اختلاف بينهم فيمن له ذلك الحق من الورثة.

ومذهب الحنابلة أنه: لا حق للورثة في المطالبة بذلك، إلا الابن المحصن فيما إذا كان القذف واقعاً على أمه الميتة؛ لأن قَذَفَ أُمِّي قَذَفَ له نفسي نسبه، ولهذا لم يشترطوا إحصان أمه المقدوفة، واشترطوا إحصان الولد؛

١٤٨٤- وإذا قذف الرجل امرأته وهي صحيحة، ثم صارت مجنونة أو معتوهة، أو قذفها صبية.. لم يكن لأحد القيام بعدها، ولا باللعان^(١) حتى [تبلغ هذه و] تفيق^(٢) هذه، فتكون الطالبة لنفسها^(٣) ثم يكون حكمها^(٤) يومئذ حكم [البالغين] الأصحاء، فإن لم تصح^(٥).. لم يكن للورثة شيء، وإن ماتا^(٦).. قام^(٧) ورثتهما مقامهما^(٨) كما وصفنا^(٩).

١٤٨٥- وإذا قذف الصبي الرجل قبل أن يبلغ، أو مجنون أو معتوه.. فليس عليه شيء^(١٠).

١٤٨٦- وإن^(١١) قذف الرجل وهو أحرس، فإن كانت إشارته قد عرفت قبل القذف في يمين، إن حلف بما.. لآعن، وإن لم تعرف [إشارته].. لم يلاعن^(١٢) حتى تعرف، فإن عرفت بعد ذلك.. لآعن^(١٣)، وكذلك إقراره في الدين والوصية والمبايعه إذا كانت له إشارة تعرف.. فهو على ذلك، واحتج في ذلك بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٤) حين قال للرجل: «اقرأ»، فإن لم تحسن القراءة..

لأن استحقاقه لذلك ليس من طرق الإرث، ومن كان المذوف من غير أمهاته لم يتضمن نفي نسبه.. فليس له المطالبة بالحد.

انظر: المبسوط (١١٢/٩)، ورواه في الموطأ (٨٢٨/٢) عن عمر بن عبد العزيز ولم يتعقبه، وانظر: الشرح الكبير للدردير (٣٣١/٤) وحاشية الدسوقي عليه، الأم (٧١٩/٦-٧٢٠) المغني (٨٦/٩)، ونسب في المغني القول بعدم وجوب الحد بقذف ميت بحال إلى أصحاب الرأي، وما في المبسوط بخلافه.

(١) في (ب): اللعان.

(٢) في (أ) و(ب): لا يظهر النقط في أولها، في (م): يفيق.

(٣) في (ب): فيكونوا الطالبون لأنفسهم.

(٤) في (ب): حكمهم.

(٥) في (أ): لا يظهر النقط في أولها، في (ب): يصحوا، في (م): يصح.

(٦) في (ب): فإن ماتوا.

(٧) في (ب): ورثتهم مقامهم.

(٨) الأم (٧٢٣/٦) البيان (٤٠٨/١٠) و٤٠٩.

(٩) الأم (٧٢٢/٦) روضة الطالبين (١٠٦/٨) وقال فيه: "يشترط لوجوب الحد على القاذف كونه مكلفاً مختاراً، فلا حد على صبي ومجنون ومكره، ويحوز الصبي والمجنون الذي له نوع تمييز".

(١٠) في (ب) و(م): وإذا.

(١١) في (أ) و(م): تلاعن.

(١٢) الأم (٧٢١/٦) المزني (٢٨٣ ص) المنهاج (ص ٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٦/٨).

(١٣) نهاية [ص ١٥١] من (م).

فكبر وسبح، فلما جَوَّزَ له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا لم يحسن القراءة.. غَيَّرَ القرآن^(١)، ومن سننه أن الصلاة لا تجزئ^(٢) إلا بأَمِّ القرآن.. استدللنا على أنه إذا لم يحسن اللفظ بالكلام.. أجزأه من إشارته ما يعرف أنه يقوم مقام كلامه، بل هذا^(٣) أكثر معنى؛ لأن هذا قد منع من الكلام أصلاً، وكذلك من طَلَّقَ بغير العربية بلسانه ما كان، أو أعتق^(٤)، لم يختلفوا أن ذلك يلزمه إذا عرف^(٥)، فكذلك^(٦) الأعرس إذا عرف [إشارته]، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النكاح: «[الصمت] إقرار»^(٧).

١٤٨٧- ولو كانت زوجته [أمة أو] ذميمة فقتلها.. لآعن؛ فإن^(٨) لم يلاعن/ (٧٤/ب).. عَزَزَ ولا يُخَدُّ لها^(٩).

١٤٨٨- وليس على الحر [إذا قذف المملوكة خذاً]^(١٠).

١٤٨٩- [قال الشافعي:] وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك الرجعة [فيه] ثم قذفها في العدة وطلبت.. لآعن؛ فإن لم يفعل.. حد^(١١).

١٤٩٠- وإذا انقضت عدتها أو^(١٢) طلقها [طلاقاً] لا يملك الرجعة فيه^(١٣)، أو طلقها ثلاثاً ثم قذفها؛ فإن كان إنما قذفها بولد يريد نفيه.. فله أن يلاعنها لنفي^(١٤) الولد ما بينه وبين الوقت الذي

(١) في (أ) و(ز): القراءة.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ز): بلا نقط لأولها.

(٣) في (ب): هو.

(٤) في (أ) و(ز): عتق.

(٥) نهاية [٢٧/ب] من (ب).

(٦) في (ب): وكذلك.

(٧) في (أ) و(ز): إقرارا.

والحديث متفق عليه، وهو هنا بالمعن، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينكح الأب وغيره البكر والقيس

إلا برضاها، (٥١٣٦)، ومسلم ك: النكاح، ب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت،

(١٤١٩).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) الأم (٧٢٣/٦) روضة الطالبين (٣٣٢/٨) النجم الوهاج (١١٨/٨).

(١٠) ولكنه يعز. انظر: روضة الطالبين (٣٣٢/٨).

(١١) الأم (٧٢٤/٦) بنحوه، المزي (ص ٢٨٣) روضة الطالبين (٣٣٥/٨).

(١) في (ب): و.

يلحق فيه الولد^(٣)؛ وذلك أربع سنين عندنا^(٤)؛ والحجة في الأربع: أن هذا أمر جعل الله القول فيه^(٥) إلى النساء، فلما علمنا من النساء من تلد لأربع سنين، وهي امرأة ابن عجلان؛ ولدت لأربع سنين، قُبِلَ قولها^(٦)، ثم أتت أخرى تدعي مثل ذلك.. صَدَّقَتْ؛ لما جعل الله لمن من التصديق.

١٤٩١- فإن قيل: وكيف تلاحن بنفي ولد امرأة باتن منه، نخل لغيره نكاحها؟

١٤٩٢- قيل: بمعنى الكتاب والسنة؛^(٧) لأن الولد يلحق، وإنما يلحق بالنكاح المتقدم، فلعلنا وإن كان وهي غير زوجة، فإنما^(٨) ينفي شيئاً^(٩) كان وهي زوجة، وشيئاً^(١٠) وَجِبَ له بالنكاح؛ لأن الولد^(١١) لزمه بذلك، وليس^(١٢) مفارقه بالذي يزيل عنه أصل ما وجب له^(١٣).

١٤٩٣- وإذا لاعنها بنفي حمل في طلاق باتن، ولاعنها بنفي^(١٤) الحمل؛ فإن كان^(١٥) ولدٌ.. بُعِيَ عنه، وإن انقضت^(١٦) ذلك [الحمل].. حُدَّ^(١٧).

(١) في (ب): فيه الرجعة.

(٢) في (ب): بنفي، وهكذا صورتها في (أ): بنفي، وهكذا صورتها في (ج): بنفي.

(٣) الأم (٧٢٤/٦) المزي (ص ٢٨٣) روضة الطالبين (٣٣٧/٨).

(٤) الأم (٥٤٧/٦) و (٥٦٢) روضة الطالبين (٣٧٨-٣٧٧/٨).

(٥) في (ب): فيه القول.

(٦) تراجع ما في (ج).

(٧) نهاية [ص ١٥٢] من (ج).

(٨) في (أ) و (ج): وإنما.

(٩) في النسخ: شيء.

(١٠) في النسخ: وشيء.

(١١) سقطت من (ج).

(١٢) في (ب): فليس.

(١٣) الأم (٧٢٤/٦).

(١٤) لعل صوابها: في.

(١٥) في (أ) زيادة وهكذا صورتها: كأنه.

(١٦) هكذا صورتها في (أ): انقضت، وهكذا صورتها في (ب): انقضت، وهكذا صورتها في (ج): انقضت.

وفي الأم (٥٥٩/٦): "قال الربيع: انقضت: ذهب".

١٤٩٤ - وإن قذفها ثم وطئها.. لم يكن الوطئ ليسقط^(١) عنه اللعان.

١٤٩٥ - وإن^(٢) قذفها بغير نفي ولج في خلج أو طلاق ثلاث.. حُدَّ ولم يلاعن^(٣).

١٤٩٦ - وإذا قال الرجل لامرأته: «ولدت هذا الولد وليس مني»، فطلبت^(٤) أن يحد^(٥) لها.. لم يحد^(٦)، إلا أن يقول: «زنت»^(٧)، فيلاعن أو يحد^(٨)، وذلك أن المرأة قد تستدخل^(٩) ماء الرجل فتجبل، وقد جاء: «ادورؤوا الحدود»^(١٠) بالشبهات.

(١) أي: إذا قذف زوجته الباتنة منه بالزنا وأراد نفي الولد... فله ذلك، فإن تبين أن لا حمل.. فهو قاذف، ولا لعان.

وجاء في روضة الطالبين (٣٣٧/٨): "لو لاعن فبان أن لا حمل.. تبينا فساد اللعان". لكنه لم يذكر أن عليه حُدًّا.

وانظر: المنهاج (ص٤٤٤)، مغني المحتاج (٣/٣٨٢)، حُفَّة المحتاج (٨/٢٢٦-٢٢٨) وفيه: "ولو أبانها بواحدة أو أكثر (أو ماتت، ثم قذفها) فإن قذفها (برتا مطلق أو مضاف إلى ما) أي زمن (بعد النكاح.. لاعن) للنفي (إن كان) هناك (ولد) أو حمل على المعتد (يلسقه) ظاهراً وأراد نفيه في لعانه للساجة إليه حيثُذ كما في صلب النكاح وحيثُذ يسقط عنه حد قذفها ويلزمها به حد الزنا إن أخافه للنكاح ولم تلاعن هي كالزوجة بخلاف ما إذا انتفى الولد عنه.. كَحُدِّ ولا لعان".

(٢) في (أ) و(م): يسقط.

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (أ) و(م): تلاعن.

(٥) الأم (٧٢٤/٦) وهو مفهوم ما في المنهاج (ص٤٤٤) وروضة الطالبين (٣٣٧/٨) والنجم الوهاج (١١٩/٨).

(٦) في (ب): وطلبت.

(٧) في (م): بلا نقط لأوها.

(٨) في (أ): حُدَّ وهي غير واضحة، في (ب) و(م): بلا نقط لأوها.

(٩) في (ب): زنت.

(١٠) في (أ): غير واضحة، في (ب): حُدَّ، في (م): بلا نقط لأوها.

(١١) فنستفسره، فإن قال: أردت أنه من زنا.. فتأذف. انظر: الأم (٧٢٥/٦ و٧٣٩) المنهاج (ص٤٤١) النجم الوهاج (٩٢/٨)، وجاء في الأم (٧٢٥/٦): "إن طلبت الحد.. حلف ما أراد قذفها؛ فإن حلف.. برئ، وإن نكل.. حُدَّ أو لاعن".

(١٢) في (أ): النقط في بدايتها غير واضح، في (م): يستدخل.

١٤٩٧- وإذا قذف الرجل امرأته، فقال: لا^(١) ألتعن.. جلد الحد؛ فإن رجع قبل أن يتم الحد.. كان له الرجوع إلى الالتعان، ضُربَ أَقْلُ الْحَدِّ أو أَكْثَرُهُ^(٢).

١٤٩٨- وقال بعضُ الناس: إذا ضُربَ أكثر الحد.. لم يلتعن^(٣).

١٤٩٩- والحجة في ذلك^(٤): الرجلُ يُعْرَضُ بالزنا ثم يجلدُ بعضُ الحد فيرجع عن ذلك فيُتْرَكُ، ولا يتم بقية الحد، كما أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ماعز^(٥) حين انفلت من الحفرة: «أَفْلَا تَرَ كَتْمُوهُ»^(٦).

١٥٠٠- قال الشافعي: إذا لاعن الحاكم؛ فإن كان بمكة.. لاعن بين المقام والبيت، وإن كان بالمدينة^(٧).. لاعن بينهما^(٨) عند^(٩) المنبر، ولاعن بيت المقدس.. في المسجد وكذلك في كل بلد.. في المسجد^(١٠).

١٥٠١- ويبدأ الرجل فيقوم قائماً^(١١)، والمرأة جالسة، يلتعن، ثم تقوم^(١٢) المرأة فتلتعن^(١٣) بعده^(١٤).

(١) في (ب): الحد.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) الأم (٧٢٦/٦) المزني (ص٢٨٣) البيان (٤٧٥/١٠) روضة الطالبين (٣٤٩/٨).

(٤) لم أشر على توثيق لهذا القول، وقوله: "بعض الناس"، اصطلاح للإمام الشافعي يقصد به الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، كما نص على ذلك الربع في الأم (١٦٧/٦) النجار.

(٥) في (ب): فيه.

(٦) هو ماعز بن مالك الأسلمي أبو عبد الله، رَحِمَهُ اللَّهُ قَتْلُهُ، وقيل اسمه غريب، ومالك لقب، له صحبة، معدود في المدنيين، كتب له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتاباً بإسلام قومه، وهو الذي اعترف على نفسه بالزنا، وكان محصناً في عهد النبوة، فرجم، روى عنه: ابنه عبد الله حديثاً واحداً. انظر: الاستيعاب (١٣٤٥/٣)، الإمامة (٥٢١/٥).

(٧) رواه أحمد (٥٠٢/١٥: ٩٨٠٩)، والترمذي ك: الحدود، ب: ما جاء في ذره الحد عن المعترف إذا رجع، (١٤٢٨) وقال: "حديث حسن"، وصححه الألباني، وابن ماجه ك: الحدود، ب: الرجم، (٢٥٥٤)، وابن الجارود (ص٢٠٨: ٨١٩)، وابن حبان (٢٨٧/١٠: ٤٤٣٩).

(٨) في (ب): في المدينة.

(٩) أي: بين الزوجين المتلاعنين.

(١٠) لفظه في الأم (٧٢٦/٦): "على المنبر"، وفي معهود المنبر أوجه للأصحاب تنظر في النجم الوهاج (١٠٨/٨) -

(١٠٩).

(١١) الأم (٧٢٦/٦) المنهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٨/٨).

١٥٠٢- وإذا^(٥) كانت المرأة^(٦) حائضاً.. لم تدخل^(٧) للمسجد، والتعنت على باب المسجد، والزوج في المسجد^(٨).

١٥٠٣- وكذلك الذمبة.. في الكنيسة^(٩).

١٥٠٤- ويبدأ الرجل باللعان قبل المرأة؛ فإن بدأ بالمرأة قبل الرجل.. لم يتم اللعان حتى يبدأ بالرجل كما أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثم المرأة بعده^{(١٠)(١١)}.

١٥٠٥- وإن التعن الرجل قبل أن يحكم عليه الإمام.. لم يتم ذلك له، وكان عليه أن يعود بعد الحكم^(١٢).

١٥٠٦- والمحبة في ذلك: حين بدأ ركعة قبل أن يحلفه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٣)، فقال: «والله ما أردت إلا واحدة»، وتكرر^(١٤) عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [البمين]، ولم بلغت إلى مجيئه الأولى^(١٥).

(١) وهذا من سنن اللعان، وهو في حق الزوجين. روضة الطالبين (٣٥٦/٨) المنهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١١٢/٨).

(٢) وهو المعتمد لكن في الخلاصة (ص٥١٤): "تلاعن المرأة جالسة".

(٣) في (أ): فيلتن، في (ج): بلا نقط للحرف الثاني، بعد الفاء.

(٤) الأم (٧٢٦/٦) المنهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) نهاية [١٥٣] من (ج).

(٧) في (أ): يدخل، في (ج): بلا نقط لأوها.

(٨) الأم (٧٢٦/٦) المنهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٩/٨).

(٩) والذمي كالتذمة في ذلك. الأم (٧٢٦/٦) المنهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٩/٨).

(١٠) في (ب): بعد.

(١١) الأم (٧٢٧/٦) المنهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(١٢) الأم (٧٢٧/٦) المنهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(١٣) في (ب) و(ج): صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكتب فوقها: عليه السلام نسخة.

(١٤) في (ب): فكرر.

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٣٠٥/٦)، وأبو داود ك: الطلاق، ب: في البتة، (٢٢٠٧ و٢٢٠٨) ورواه من

طريق غيره (٢٢٠٨)، وابن حبان (٩٧/١٠: ٤٢٧٤)، والنوعماني ك: الطلاق، ب: ما جاء في الرجل يطلق

امرأته البتة، (١١٧٧)، وابن ماجه ك: الطلاق، ب: طلاق البتة، (٢٠٥١).

١٥٠٧- وإن قذف الرجل امرأته برجلٍ بعينه فطلبت المرأة الحد أو اللعان وطلب الرجل الذي رميت به حده^(١).. لم يجد للرجل الذي رميت به إذا حد للمرأة أو لآعن^(٢).

١٥٠٨- والمحجة في ذلك: أن الرجل الذي لآعن امرأته في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رماها برجل^(٣)، والدلالة على ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن جاءت به كذا.. فهو للذي^(٤) يتهمه^(٥)»؛ ولأن الله جل ثناؤه لما فرّق في اللعان بين الرجل والمرأة بلا حدٍّ على الرجل.. عرفنا^(٦) أنه لم يكن زناً إلا أنه^(٧) قد رمى رجلاً بها.

١٥٠٩- وإذا لآعن الرجل المرأة بقذف^(٨) (ب/٧٥)؛ فإن كان ينفي^(٩) مع القذف حملًا^(١٠) أو ولداً^(١١) فأدخل ذلك في يمينه.. كان نفيًا؛ فإن لم يذكر نفي الحمل والولد ولا عنها بالقذف ثم أراد نفي الحمل أو الولد.. أعاد^(١٢) عليه اللعان^(١٣).

وقال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب". وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٤٥٨/٣): "صححه أبو داود وابن حبان والحاكم، وأعلّاه البخاري بالاضطراب، وقال ابن عبد البر في التمهيد: ضعفه، وضعفه الألباني في الإرواء (١٣٩/٧). (١) نهاية [٢٨] من (ب).

(٢) قال في الأم (٧٣٢/٦): "وإن أخطأ وقد قذفها برجلٍ ولم يلعن بقذفه فأراد الرجل حده.. أعاد عليه اللعان، وإلا.. حد له إن لم يلعن". المزي (ص ٢٩١) روضة الطالبين (٣٣١/٨).

(٣) هو ابن عمها أو ابن عمه: شريك بن السحماء. انظر: المزي (ص ٢٨٦ و ٢٩١).

(٤) في (ب): الذي.

(٥) هو حديث عويمر العجلاني، متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الطلاق، ب: من جوز الطلاق الثلاث، (٥٢٥٩)، ومسلم لك: اللعان، (١٤٩٢).

(٦) في (م): عرفناه.

(٧) في (ب): لا بأت.

(٨) في (أ): بنفي، أو ينفي في (ب): بنفي، وتراجع نسخة ج.

(٩) في (أ) و(م): حمل.

(١٠) في (أ) و(م): ولد.

(١١) في (أ) و(م): عاد.

(١٢) الأم (٧٣١/٦-٧٣٢) روضة الطالبين (٣٥١/٨).

١٥١٠- وإذا قذف الرجل امرأته ولم تطلب^(١) أن يُحدّث لها أو يُتّقن، وطلب الذي قذفها [به]..
حدّ له بما^(٢) رماها به من الزنا، بأن فلانا زنا بك^(٣).

١٥١١- وإن ماتت ولم يعف ورثتها.. كان ذلك لم^(٤).

١٥١٢- وإذا حد لها^(٥) أو لآخر ثم طلب الذي قذفها [به].. لم يحد؛ لأنه قذف واحد [إذا ذكره في اللعان وإن لم يذكره.. أعاد اللعان]^(٦).

١٥١٣- وإن نكلت المرأة عن اللعان وقد دخل بها زوجها.. رجعت^(٧).

١٥١٤- قال الشافعي: الولد للفراش، ولا^(٨) يزول إلا أن ينفيه^(٩) بأنه ولد زنا، فيلاعن^(١٠)؛
وذلك أن المجلّي لآعن امرأته وانفى من ولدها وهو حمل.. فنفى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولده.

١٥١٥- وحديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لآعن بين رجل وامرأته ونفى ولده وهو
مولود.. ففاه عنه، وألحق الولد بالمرأة^(١١).

١٥١٦- وإذا حملت المرأة وأراد الزوج^(١٢) نفى ولدها؛ فإن نفى ولدها بعد علمه بالحمل أو
الولادة^(١٣) ما بينه وبين أن يمكنه الدخول على^(١٤) السلطان على قدر عسره^(١٥) وسهولته.. كان ذلك
له، فإن^(١٦) قدر ولم يفعل فأراد^(١٧) بعد ذلك.. لم يكن له نفيه بعد ذلك^(١٨).

(١) هكذا صورناها في (أ): يَحْتَلِبُ، في (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٢) في (ب): لما.

(٣) الأم (٧٣٥/٦) روضة الطالبين (٣٤٥/٨).

(٤) الأم (٧٣٥/٦).

(٥) نهاية [ص ١٥٤] من (د).

(٦) الأم (٧٣٢/٦) روضة الطالبين (٣٤٤/٨).

(٧) يعني: إن كانت ثيباً، وإلا.. جُلبت. انظر: الأم (٧٣٥/٦) روضة الطالبين (٣٢٨/٨) و٣٣١ و٣٤٠-٣٤١.

(٨) في (ب): فلا.

(٩) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١٠) الأم (٧٣٦/٦).

(١١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الطلاق، ب: يلحق الولد بالملاعة، (٥٣١٥)، ومسلم ك: اللعان، (١٤٩٣ و١٤٩٤).

١٥١٧- والحجة في ذلك: الشفعة نجس^(٨) له فيمكنه القيام بها عند السلطان فلا يقوم.. فلا يكون له فيها شيء^(٩).

١٥١٨- وإذا علم الرجل بالحمل وأمكنه نفيه عند السلطان، وكان لا يقدر على ذلك من علة به من حبس أو ضئ^(١٠) أو غير ذلك.. فله نفيه إذا كان قد أشهد على ذلك، فإن لم يمكنه الإشهاد بالحبس وما أشبهه من العذر والعلّة.. فله نفيه إذا^(١١) أمكنه، ومنى ما لم يعلم به.. فله نفيه منى ما علم، مع يمينه بالله: ما علم^(١٢).

١٥١٩- وإذا قذف الرجل امرأته بالزنا.. لاعنها، وسواء قال: رأيته [نزى]، أو قال زنت^(١٣).

==

(١) في (ب): الرجل.
(٢) في (أ) و(م): الولاد.
(٣) في (ب): إلى.
(٤) في (ب): عسرتة.
(٥) في (ب): وإن.
(٦) في (ب): ثم أراد.
(٧) الأم (٧٣٦/٦) الأم (٧٣٨/٦) وفيه: "والإقرار باللسان دون الصمت، فلو أن رجلاً رأى امرأته حبلى فلم يقل في حبلها شيئاً، ثم ولدت نفاهاً، فيسأل هل أقررت بحبلها؟ فإن قال: لا، أو قال: كنت لا أدري لعله ليس بحمل.. لاعتن نفاهاً إن شاء، وإن قال: بلى أقررت بحملها وقتلت: لعله يموت فأستر عليها وعلى نفسها.. لزمه، ولم يكن له نفيه" وفي المزي (ص ٢٩٢): "ولو رآها حبلى فلما ولدت نفاهاً، فإن قال: لم أدري لعله ليس بحمل.. لاعتن، وإن قال: قلت لعله يموت فأستر علي وعليها.. لزمه ولم يكن له نفيه" وفي روضة الطالبين (٣٥٩/٨-٣٦٠): "له تأخير نفي الحمل إلى الوضع لاحتمال كونه ريثاً، فإن أخر ووضعت وقال: أخرت لأتتق الحمل.. فله النفي." المنهاج (ص ٤٤٤)

(٨) في (أ) و(م): بلا نقط لأوها.
(٩) الأم (٧٣٦/٦) المزي (ص ٢٩٢).
(١٠) هكذا صورناها في (أ): لئحسنا، هكذا صورناها في (ب): لئحسنا، في (م): بلا نقط، هكذا صورناها في (م): إوصاً.

(١١) في (ب): منى.
(١٢) الأم (٧٣٧/٦) المزي (ص ٢٩٢).
(١) في (ب): زنت.
(٢) الأم (٧٢٠/٦) المزي (ص ٢٨٣) المنهاج (ص ٤٤١) النجم الوهاج (٩٨/٨-٩٩).

١٥٢٠ - والحجة في ذلك: قول الله/ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾^(١) الآية [النور: ٦].

١٥٢١ - وإذا رماها بشيء يشبه القذف.. لم^(٢) يكن قاذفاً حتى يصرح^(٣).

١٥٢٢ - وإذا^(٤) سألت بميمه.. أحلف لها، فإن حلف.. برئ^(٥)، وإن نكل وحلفت^(٦) هي.. كان حكمه حكم^(٧) القاذف^(٨).

١٥٢٣ - وقال^(٩) مالك [بن أنس]: لا لعان بين الرجل وامرأته في القذف حتى يقول: رأيتها تزني^(١٠).

١٥٢٤ - وقال مالك: لا يجوز للرجل أن ينفي حمل امرأته بلعان حتى يقول: قد استترأها بمبيضة ثم لم أطأها حتى جاءت بهذا الحمل، فعن ما لم يستترئها.. فلا سبيل إلى نفي الولد وبلاعنها^(١١) بالزنا^(١٢).

١٥٢٥ - والشافعي يقول: له أن ينفيه، استترأها^(١٣) أو لم يستترئها^(١٤)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يسأل العجلاي عن الاستبراء، وقد تحيض الحامل.

(١) في (أ) و(ز): ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾.

(٢) في (ب): فلم، في (ز): ولم.

(٣) الأم (٧٣٩/٦) المنهاج (ص ٤٤٠) النجم الوهاج (٨٨/٨).

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) نهاية [ص ١٥٥] من (ز).

(٦) في (ب): فحلفت.

(٧) في (ب): كحكم.

(٨) الأم (٧٤٥/٦) المنهاج (ص ٤٤٠) النجم الوهاج (٨٨/٨).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) المدونة (٣٦٠/٢).

(١١) في (أ) و(ز): وتلاعنها، في (ب): بلا نطق لأولها.

(١٢) المدونة (٣٦٠/٢) المزني (ص ٢٩١).

(١) في (أ) و(ز): استترأ.

(٢) في (أ) و(ز): يستترئ.

(٣) المزني (ص ٢٩٠) المذهب (١٢١/٢-١٢٢) المفردة البیان (٤٣١/١٠) روضة الطالبين (٣٣١/٨).

١٥٢٦- قال الشافعي: إذا كان مع المرأة ولد وهي امرأة لرجل، أو مطلقة فجاءت^(١) بولد في المدة التي^(٢) يلحق به ولدها^(٣) فقال: ليس [هذا] ابني ولا ابنتك.. لم يلزمه الولد، ولم يكن عليه حد ولا لعان، إلا أن تأتي^(٤) بأربع^(٥) نسوة يشهدن أنها ولدته وهي زوجة له، أو في الوقت الذي يلحق به، فإن أقامت أربع نسوة.. لحق به، إلا أن ينفيه^(٦) بلعان^(٧).

١٥٢٧- قال مالك [بن أنس]: يلزمه الولد وتكون^(٨) صادقة أنه له، إلا أن يأتي الرجل بالبينة أنه غير ولدها^(٩).

١٥٢٨- [قال الشافعي]: وإذا ولدت امرأة الرجل^(١٠) ولدين، أحدهما قبل الآخر بيوم، فنفي أحدهما وأقر^(١١) بالآخر.. فهما لزمان له وحْدُ^(١٢) -لاعن أو لم بلاعن- إن طلبت المرأة ذلك^(١٣).

١٥٢٩- وإذا ولدت المرأة ولداً، وفناه^(١٤) والتعن، ومات الولد.. فهو منفي عنه، ولا ميراث له منه، التعنت المرأة أو لم تتعن^(١٥)، ولا معنى للمرأة في لعانها^(١٦) إلا درء العذاب به^(١٧) أو وقوع [الحُد] بتركه^(١٨) (٢) (٣).

(١) في (أ) و(ج): أو جاءت.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) هكذا صورتها في (أ): ^١ يلحق به ولدها، في (ب): يلحق به ولدها، في (ج): يلحق به ولدها.

(٤) في النسخ الثلاث: يأتي، وفي الأم (٧٣٩/٦): تأتي.

(٥) في (أ) و(ج): بأربعة.

(٦) نهاية [٢٨/ب] من (ب).

(٧) الأم (٧٣٩/٦).

(٨) في (أ): ويكون، في (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٩) الكافي لابن عبد البر (٦١٤/٢).

(١٠) غير واضحة في (أ)، في (ج): الرجل.

(١١) هكذا صورتها في (أ): وأقر بالآخر. ، في (ج): وأقر بالآخر.

(١٢) في (ب): ويتد.

(١٣) الأم (٧٤٠/٦) المزي (٢٨٩) روضة الطالبين (٣٥٨/٨).

(١) في (أ) و(ج): فتعانا.

(٢) الأم (٧٣٣/٦-٧٣٤) روضة الطالبين (٣٥٦/٨).

(٣) في (ب): التعانا.

- ١٥٣٠- ولو^(٦) نفى 'ولده منها'^(٥) فأتى باللعان^(٦) كله إلا موضع اللعنة ثم مات الابن أو الأب.. كان لابن ميراثه، وإن مات الابن فرجع الأب^(٧).. حد وورثه^(٨)/ (٧٦/ب)^(٩).
- ١٥٣١- وإذا شهد ثلاثة على امرأة^(١٠) بالزنا والرابع زوجها.. لم يجوز^(١١) شهادة زوجها، ولاعن، وَحَدَّ الثَّلَاثَةَ^(١٢).
- ١٥٣٢- وإذا قذف الرجل امرأته؛ فإن جاء بيينة^(١٣) يشهدون على زناها.. حدث، 'ولا يلاعن'^(١٤) إلا أن يريد نفى الولد.. فيلتعن معه، ولا يكون نفى الولد إلا بلعان^(١٥).
- ١٥٣٣- ولا يجوز^(١٦) شهادة النساء عند الشافعي 'في شيء'^(١٧) من الأشياء إلا في الذنوب أو^(١٨) ما لا يراه الرجال من أمر النساء^(١٩).

(١) في (ب): عنها.

(٢) في (ب): بتركها.

(٣) الأم (٧٢٧/٦ و ٧٣٢ و ٧٣٤) روضة الطالبين (٣٥٦/٨).

(٤) في (ب): أو.

(٥) هكذا موروثها في (أ): ثلث نصفاً، في (ب): ولده، في (ج): ولدها.

(٦) في (ب): على اللعان.

(٧) نهاية [ص ١٥٦] من (ج).

(٨) هكذا موروثها في (أ): وورثته، هكذا موروثها في (ب): وورثته، في (ج): وورثته.

(٩) الأم (٧٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٥١/٨ و ٣٥٩).

(١٠) في (ب): المرأة.

(١١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

(١٢) الأم (٧٤٥/٦) الخلاصة (ص ٥١٣) روضة الطالبين (١٠٨/٨).

(١٣) أي: بأربعة شهود.

(١٤) في (ب): ولم تلاعن.

(١٥) الأم (٧٤٦/٦) المنهاج (ص ٤٤٤) النجم الوهاج (١١٨/٨).

(١) في (أ) و(ج): يجوز.

(٢) في (ب): بشيء.

(٣) في (ب): و.

(٤) الأم (٧٤٦/٦ و ٥٩٣/٧).

١٥٣٤- وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بيينة على إقرارها بشاهدين أو أربعة وأنكرت المرأة ذلك.. فلا حد عليه ولا عليها ولا لعان^(١).

١٥٣٥- وإذا قذف الرجل امرأته فالتعن، وأبى^(٢) المرأة أن تلتعن^(٣).. وقعت الفرقة بالتعان الرجل، ولم يُنظر إلى المرأة التعت أو^(٤) لم تلتعن، وحدثت المرأة وحدها^(٥) بالتعان الرجل، ولم يكن بينهما ميراث^(٦).

١٥٣٦- فإن قيل: وكيف ولم يتم اللعان بينهما، وإنما لاعن النبي^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بينهما] جميعاً؟

١٥٣٧- قيل: غن نلاعن كما لاعن النبي^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه مسألة ليست للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها عمر^(٩) ألا يجوز.. فتنبه^(١٠)، فلما جعل الله عَزَّوَجَلَّ ابتداء اللعان الذي تقع^(١١) به الفرقة، والطلاق الذي تقع^(١٢) به الفرقة، للرجال دون النساء.. كان ذلك حقاً للرجل، فليس^(١٣) للمرأة معه شيء، ألا ترى أن الرجل لو أراد أن يلاعن امرأته بنفي ولد أو قذف.. كان ذلك له، ولو أرادت المرأة ذلك.. لم يكن لها [ذلك]، فإذا كان هذا للرجل دون المرأة.. كان حكم الفرقة بالرجل

(١) الأم (٧٤٦/٦) روضة الطالبين (٣٦٤/٨).

(٢) هكذا صورتها في (ب): [كذا].

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يلتعن.

(٤) في (ب): أم.

(٥) في (أ) و(ج): حدها.

(٦) الأم (٧٣٥/٦) المنهاج (ص ٤٤٣) النجم الوهاج (١١٣/٨-١١٤).

(٧) في (ب): رسول الله.

(٨) في (ب): رسول الله.

(٩) غير واضحة في (أ) وكأما: "حظر علينا"، في (ج): "حظر علينا"، في (ب): "حرم".

(١٠) في (أ) و(ب): فتنبه.

(١١) النقط غير واضح في (أ)، في (ج): يقع.

(١) النقط غير واضح في (أ)، في (ب) و(ج): يقع.

(٢) في (ب): وليس.

دون المرأة، ولم يكن للمرأة معنى إلا كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَيَذَرُهَا آلَ عَذَابٍ﴾ [الور: ٨]
 / ^(٢) فإن ذرأته ^(٣) عن نفسها باللعان، وإلا.. حُدِّثَتْ، وليس لها معنى غير ذلك ^(٤).

(١) في (ب): عَزَّ ذِكْرُهُ.

(٢) نهاية [ص ١٥٧] من (٢).

(٣) في (ب): درأت.

(٤) بعد هذا في (ب): الطلاق: قال الشافعي: طلاق السنة....

باب في الطلاق

١٥٣٨- موسى عن الربيع قال الشافعي: [وقد سُمِّيَ^(١) الله عَزَّوَجَلَّ الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء مُصْرَحٍ فيها^(٢)/ قوله: ﴿أَطْلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ [القرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله [لنبيه^(٣)] ﴿[صَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمْ في أزواجه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَوَلَّيْنَاهَا فَمَا تَنْتَهِينَ أَمْتَكُمْ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَكَأَ جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وقوله: ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]]^(٤).

١٥٣٩- وبصفة^(٥) [رابعة]، وهو قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِدَى﴾ [القرة: ٢٢٩]، والفدية: أن تعطى^(٦) المرأة الرجل شيئاً تفندي^(٨) به، فإذا تم ذلك.. كان طلاقاً إن نواه الزوج طلاقاً^(٩).

١٥٤٠- ودلت السنة وإجماع العلماء^(١٠) على ثالث^(١١) وهو: كل كلام يشبه^(١٢) الطلاق إذا^(١٣) نوى مع الكلام الطلاق^(١٤).

(١) في (أ) و(ج): سماء.

(٢) في (أ) و(ج): "باسم مخرجها، وثالث، منها"، واخترت ما في (ب) لموافقتها لما في الأم ولا نسجام النص معها.

(٣) نهاية [٧٧/أ] من (أ).

(٤) زيادة مني، وهي كذلك في الأم (٦/٦٥٤).

(٥) فالألفاظ الصريحة في الطلاق هي: الطلاق والفراق والسراح. انظر: الأم (٦/٦٥٣-٦٥٤) الخلاصة (ص ٤٨٢).

ومخرج الطلاق: ما لا يشمل ظاهره غير الطلاق، ولا يتوقف وقوع الطلاق به على نية. انظر: مغني المحتاج

(٣/٢٧٩) روضة الطالبين (٨/٢٣).

(٦) في (أ) و(ج): بصفة.

(٧) في (أ): يعطي، في (ج): يعطى.

(٨) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ب) و(ج): يفتدى.

(٩) الأم (٦/٥٠٢).

١٥٤١- والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للحالف البتة^(١): «مَا أُرِذْتَ بِهَا؟»^(٢)، وما أجمع عليه العلماء أن الرجل إذا قال لامرأته: «أذهبي» أو «أخرجي» أو «تقنعي» أو ما أشبه هذا من الكلام الذي يشبه الطلاق؛ فإن نوى طلاقاً. فهو طلاق، ويلزمه ما نوى من الطلاق، وكذلك كُلُّ كلامٍ تكلم به مثل قوله: «أنت عليّ حرام»، أو «بائن» أو «حلية» أو «برية» أو^(٣) «اختاري» أو^(٤) «أمرك بيدك» وغير ذلك مما يشبه الطلاق، قياساً على «البتة» وعلى ما أجمع عليه الناس^(٥) من الكلام الذي يشبه الطلاق، لا معنى له إلا أن يريد بذلك طلاقاً.

١٥٤٢- وقد اختلف الناس في أشياء مما وصفت، وما اختلفوا فيه قياساً على ما أجمعوا^(٦) عليه، مثل قول الرجل: «أذهبي إلى أهلك»، و^(٧) «استتري»، ونحوه، أن ذلك لا يكون طلاقاً إلا بنية.

(١) انظر في حكاية الإجماع: مراتب الإجماع (ص٧٣) وروضة الطالبين (٢٦/٨) وتقد مراتب الإجماع (ص٧٣) وموسوعة الإجماع (٧٧١/٢).

وعراه في موسوعة الإجماع إلى بداية المجهد (٧٤/٢) والذي في بداية المجهد ذكر الخلاف في المسألة لا الإجماع، والتحقق أن هذا الخلاف مسوق بالإجماع كما هو في نقد مراتب الإجماع إذ إن المخالف نفسه - وهو ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ - قد حكى الإجماع في المسألة كما في مراتب الإجماع.

(٢) في (أ) (٢): "رابع"، ولعل الصواب ما في (ب)، وهو الثبت، وعليه:

فالأول: هو صريح الطلاق بالفاظه الثلاثة.

والثاني: هو الغلبة، أي: الخلع.

والثالث: هو كناية الطلاق، وهو هذا الذي يتكلم عليه هنا.

(٣) في (أ): "شبه" أو "يشبه"، في (م): "شبه".

(٤) في (ب): إن.

(٥) الأُم ٣٠٣/٦ و٣١١ المزي (ص٢٦٥) الخلاصة (ص٤٨٣) مغني المحتاج (٢٨٠/٣) روضة الطالبين (٢٦/٨) وهذه كتابات الطلاق: وهي ما تحتمل الطلاق وغيره، ولا يقع الطلاق بها إلا بنية.

(٦) في (م): بلا نقط.

(٧) سبق تخرجه في اللعان.

(٨) في (أ) (م): و.

(٩) في (أ) (م): و.

(١٠) في (ب): الناس عليه.

(١١) في (ب): اجتمعوا.

(١٢) في (ب): أو.

١٥٤٣- ولا يقع الطلاق أبداً من زوج على زوجة إلا بإحدى هذه الثلاث معاني وهي^(١):

١٥٤٤- أ) الطلاق والفراق والسراح، وهذا صريح^(٢) الطلاق/ وهو واحد.

١٥٤٥- ب) والفدية في الخلع، وأصل كل صفة طلق بها 'رجل'.. مستنبط^(٣) منها.

١٥٤٦- والكلام الذي يشبه الطلاق.

١٥٤٧- فإذا كان الكلام في هذه الأشياء التي^(٤) تشبه^(٥) الطلاق بالنية مع الكلام؛ فإن نوى واحدة أو اثنتين^(٦)/... فهو يملك الرجعة^(٧)؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في ذلك^(٨)، فوجدنا عن النبي ﷺ^(٩) أنه قال: وكل شرط ليس في كتاب الله.. فهو باطل^(١٠)، وقد قيل:/ (٧٧/ب) إنما ذلك كحل شرط خلاف كتاب الله عز وجل، فلما نطق الكتاب بالرجعة في الواحدة والاثنتين^(١١)، وأمر رسول الله ﷺ ابن عمر بذلك^(١٢)، ولم يختلف

(١) في (ب): وهو.

(٢) في (ب): تصريح.

(٣) نهاية [ص ١٥٨] من (٢).

(٤) هكذا صورناها في (ب): **نطق مستنبطاً**.

(٥) في (ب): الذي.

(٦) في (ب): يشبه.

(٧) في (ب): اثنتين.

(٨) نهاية [٢٢/١] من (ب).

(٩) الأم (٣٠٣/٦) مغني المحتاج (٢٩٤/٣).

(١٠) أخرج هذه الآثار ابن أبي شيبة في مصنفه (٦٦/٥) وما بعدها، وعبد الوزاري في مصنفه (٣٥٥/٦) وما بعدها.

(١١) في (أ): عليه السلام.

(١٢) هو حديث بريرة، وسبق تخريجه.

(١٣) في (أ) و(ج): واثنتين.

(١٤) متفق عليه؛ أخرجه البيهقي ك: الطلاق، ب: قول الله تعالى: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء، (٥٢٥١).

ومسلم ك: الطلاق، ب: ترم طلاق الخائض بغير رضاها، (١٤٧١).

العلماء فيه.. قلنا: إن قول من قال^(١) من أصحاب 'رسول الله' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن له الرجعة.. أولى بهذه الأشياء؛ ولأن الأصل أنها زوجة، فلا يزول^(٢) يقين نكاحها بالاختلاف^(٣).

١٥٤٨- و[قد] كان الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ] يرى أن كل طلاق يملك الرجعة إلا القذية فإنها بائن، وما سواها يرى أن له الرجعة^(٤).

١٥٤٩- وقال [الشافعي]: [و] كل فرقة كانت بين زوجين لم يلفظ^(٥) الزوج فيه بطلاق ولا تمليك لزوجته ولا توكيل لأحد وإنما جاءت الفرقة فيه من قبل الزوجة أو ردة الزوج.. فإن ذلك كله فسخ بلا طلاق^(٦).

١٥٥٠- ومن ذلك العَيْن^(٧) والذي لا يجد مهر امرأته^(٨) ولا النفقة عليها^(٩)، والذي يتزوج المجنونة والرفقاء والمخدما والرصاء فريد الرد أو يكون ذلك به فريد للمرأة الرد^(١٠)، والأمة تغر من نفسها.. فإن ذلك فسخ بلا طلاق، ومثل الفرقة من غير الزوجين، مثل رضاع الصغيرة^(١١).

١٥٥١- فإن كان لم يدخل بواحدة منهن.. فلا صداق لها إلا المرضع، فإن لها نصف الصداق^(١٢) من قبل أنها من لا فعل لها، وإنما هي مفعول^(١٣) بها، وللزوج أن يرجع بذلك على من فعل ذلك به.

(١) وهو مروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (ب): النبي.

(٣) في (أ) و(ز): ينزل.

(٤) في (ب): باختلاف.

(٥) الأم (٣١٢/٦).

(٦) في (أ) و(ز): تلفظ.

(٧) الأم (٣٠٩/٦) الباب (٣٢٦) خفة الطلاب مع تحرير تنقيح الباب (ص٢٢١).

(٨) الأم (٣٠٩/٦) و (٤٧٢).

(٩) روضة الطالبين (٧٥/٩).

(١٠) النفقة: الأم (٣٠٩/٦) و (٣٠٩) وقال: "وفرقة المرأة بغير تمليك الزوج لها.. لا تكون إلا فسخ عقدة النكاح".

(١١) الأم (٣٠٩/٦).

(١٢) وفي الباب أن الفسخ سبعة عشر نوعاً، والمذكور هنا بعضها. انظر: الباب (ص٣٢٦).

(١٣) نهاية [ص١٥٩] من (ز).

١٥٥٢- وإن^(٢١) كان دخل بواحدة من هؤلاء.. فلها الصداق كاملاً، إلا^(٢٢) المجنونة والبرصاء والجذماء والرتقاء التي^(٢٣) عُرِّ بها، لا^(٢٤) التي حدث^(٢٥) بها، والأمة تفر من نفسها.. فإن لها صداق مثلها^(٢٦)؛ لأن الخيار [كان] له للنقص عما^(٢٧) شرط [له].

١٥٥٣- وإن خلا بواحدة من هؤلاء ونال منها ما دون الجماع، ولم يجامع.. فليس لها شيء^(٢٨)، واحتج بحديث ابن عباس: أن الصداق لا يجب إلا بالنسيء^(٢٩)، وترك قول [ابن] عمر وعلي^(٣٠): وإذا خلا بها وأغلق باباً^(٣١) وأرعى ستراً.. [فقد وجب الصداق]، لقول^(٣٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله عَزَّ وَجَلَّ به إلا وقد أمرتكم به»^(٣٣)، وبما أمر الله به: أن الصداق لا يجب إلا بالنسيء، ولأن قول ابن عباس أشبه بالقرآن.

(١) في (أ) و(ز): مفوعة.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب) زيادة: أن في.

(٤) في (ب): الذي.

(٥) في (أ) و(ز): الا.

(٦) في (ز): بلا نقط.

(٧) الأم: (٢١٧/٦) و(٦٢١/٧).

(٨) في (ب): على ما.

(٩) الأم: (٥٤٦/٦) و(٦٢٨).

(١٠) أي: من قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه الشافعي في الأم: (٥٤٦/٦) وعبد الوزاري في المصنف: (٢٩٠/٦) و(٢٩١/٦).

(١١) وصعيد بن منصور في سننه (٢٠٤/١): (٧٧٢) وابن أبي شيبه في مصنفه (٢٣٤/٤): (٢٣٦).

(١٢) وعلي: مكررة في (ب).

(١٣) ليست في (ز).

(١٤) تكررت في (أ): (لقول) في بداية الوجه الثاني للورقة.

(١٥) أخرجه الشافعي في الرسالة (ص ٨٧) - ومنه زيادة: "به" - وفي ك: جامع العلم من الأم (٤٩/٩) ومن طريقه البيهقي في الكرى (٧٦/٧) ومن طريق الربيع عن الشافعي أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه، والبيهقي في شرح السنة، كلهم عن المطلب بن -عَنْطَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. قال الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه للرسالة (ص ٩٧) عن هذا الحديث: "نصت في نسخة الأيام الطوال، ووصلت إلى نتيجة لا أستطيع القطع بها، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب، وأرجح أن هذا الإسناد صحيح" ثم قال في (ص ١٠٣) عن المطلب بن

١٥٥٤- والحجة في أن الفسخ يقع بين هؤلاء بلا طلاق: إجماع العلماء على الرضاع وعلى الردة^(١).

١٥٥٥- والحجة في التفرقة^(٢) إذا لم يجد ما ينفي: قول عمر حين كتب إلى^(٣) قوم غابوا عن نسائهم: «إما أن يعتوا بنفقة أو يطلقوا»^(٤)، وقياساً على العيين^(٥) 'لأن الوطء' وهذه الأشياء إنما وجبت للزوجات على الأزواج بعقد النكاح؛ الوطء والنفقة وغيره، فلما منعها بعض^(٦) ما شرط لها وما ملك به عقدتها ولم^(٧) يوفها.. كان لها الرجوع إلى أصلها أما غير زوجة إذا لم يتم لها بذلك، كرجل باع عبداً تام الأطاق وقبض ثمنه ثم نقص^(٨) بعض^(٩) أطباقه.. فله تركه وأخذ جميع ماله إذا لم يوفه^(١٠) كما اشترى؛ لأن القرآن والسنة وإجماع العلماء يدل على أن الله عزَّ وجلَّ جعل الطلاق إلى الأزواج، وجعل للمطلقات/«^(١١) نصف صداقهن قبل الدخول، فلما كانت هذه الأشياء من قبل غير الزوج بطلب^(١٢) المرأة ولم يلفظ^(١٣) الزوج في ذلك بطلاق. لم يلزمه طلاق ولا نصف مهر^(١٤) في العين كما^(١٥) وصفا؛ لأن الزوج لم يطلق، وفسخنا بينهما كما يفسخ البيع»^(١٦).

حُتِبَ رَضَائِيكَ عَنْهُ " من الراجح القرب من اليقين أنه من مسأله الصحابة... وأن من اليقين الذي لا يدخله شك: أنه إن لم يكن صحابياً.. فهو من كبار التابعين".

(١) أي أن الفرقة بسبب الرضاع والردة هي فسخ بلا طلاق، وحكى الإجماع ابن حزم رَضَائِيكَ اللَّهُ فِي الْمَحَلِّ (١٠/١٤٢-١٤٣: ١٩٤٢).

(٢) في (ب): الفرقة.

(٣) في (ب): في.

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٦/٢٣٥) وعبد الوزاري في مصنفه (٧/٩٣-٩٤: ١٢٣٤٦ و١٢٣٤٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢١٥).

(٥) كررت في (ب).

(٦) في (ب): بعد.

(٧) في (ب): فلم.

(٨) في (ب): أصيب.

(٩) في (ب): بعد.

(١٠) في (ب): يوفه.

(١١) نهاية [ص ١٦٠] من (ج).

(١٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بطلت، في (ج): بمثناة فوقية وثنية ممّا على أول الكلمة.

(١٣) في (أ) و(ج): تلفظ، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١) في (ب): المهر.

(٢) في (ب): وما.

(٣) بعد هنا في (ب): الإيلاء.

باب الطلاق^(١)

١٥٥٦- موسى عن الربيع قال الشافعي: طلاق السنة: أن يطلقها طاهراً من غير جماع تطليقة واحدة، وهو أحبُّ إليَّ، وإن طلقها ثلاثاً.. لزمه، ولم يبين أنه خالف السنة^(٢)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ روي عنه في الطهر^(٣)، ولم يرو عنه في عدد الطلاق شيء^(٤)، وقد^(٥) طلق المحللي بين يديه بعد اللعان ثلاثاً فلم ينكر عليه^(٦)، وسأل صاحب البتة: وما أُرذلت بها^(٧)، / (٧٨/ب) ولم يسأله إلا ليستعمل عليه^(٨)، ولم ينكر عليه قوله^(٩) البتة.

١٥٥٧- وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها في كلمة [واحدة] بأن يقول لها: «أنت طالق ثلاثاً».. فلا غل له حتى تنكح زوجاً غيره^(١٠).

١٥٥٨- وإن^(١١) فرق فقال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق.. طلقت بالأولى واحدة بائنة^(١٢)، واحتج في ذلك بأنها^(١٣) بائن^(١٤) لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدْوٍ مَعَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وإنما جعل الله الرجعة لمن كانت عليه^(١٥) العدة^(١٦) من النساء^(١٧).

(١) يبدأ في [٢٩/أ] من (ب).

(٢) الأم ٤٥٧/٦-٤٥٨ و ٤٦١ و ٤٦٢) المنهاج (ص ٤٢٢) مغني المحتاج (٣/٣٠٧-٣٠٨ و ٣١١).

(٣) وهو حديث ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي حائض، قال عمر: فسألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك فقال: "مُرَّةً فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تبيض، ثم تطهر؛ فإن شاء.. أمسكها، وإن شاء.. طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله جل وعز أن تطلق لها النساء". هذا لفظ الشافعي، أخرجه الشافعي في الأم (٤٥٨/٦) والبيهقي لك: الطلاق، ب: وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة، (٥٢٥١) ومسلم لك: الطلاق، ب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، (١٤٧١).

(٤) في (أ) و(ز) شيئاً.

(٥) في (ب): فقد.

(٦) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

(٧) وهو حديث ركائة وقد سبق.

(٨) في (ب): ذلك.

(٩) في (ب): ذلك.

(١٠) الأم (٤٦٧/٦) روضة الطالبين (٧٩/٨ و ٧٥).

١٥٥٩- وإذا قال [الرجل] لامرأته: «أنت طالق غدا»، فإذا أطلع الفجر من ذلك اليوم.. طلقت^(١١)؛ لأن اسم «غدا» يقع عليه حين يطلع^(١٢) الفجر.

١٥٦٠- [قال الشافعي:] وإذا قال وهي^(١٣) في شعبان: «إذا جاء رمضان/».. فأنت طالق»، أو «أنت طالق إلى رمضان»^(١٤)، أو «إذا استهل رمضان/»^(١٥)، أو «إذا دخل رمضان».. طلقت ساعة يستهل رمضان^(١٦)، فإن^(١٧) وطلتها بعد ذلك جاهلاً.. كان عليه صداق مثلها كاملاً، ويدرو عنه الحد بالشبهة.

=

- (١) في (ب): ولو.
- (٢) في (أ) و(ج): باثنا.
- (٣) الأم ٤٦٧/٦ و٤٦٩ روضة الطالبين (٧٩/٨).
- (٤) في (ب): أمّا.
- (٥) في (ب): باثنا.
- (٦) في (ب): عز وجل.
- (٧) هكذا في النسخ.
- (٨) في (ب): الرجعة.
- (٩) الأم ٤٦٨/٦ و٤٦٩.
- (١٠) الأم ٤٦٩/٦.
- (١١) في (أ) و(ج): تطلع.
- (١٢) في (ب): ومن.
- (١٣) نهاية [٢٩/أ] من (ب).
- (١٤) في (أ) و(ج): (أنت طالق إذا كان في رمضان، أو إلى رمضان) وكأنه قد ضرب على كلمة (في) من (أ).
- هكذا مسورها في (أ): يلا، وفي (ج): واضحة وموجودة.
- (١٥) في (ب): و.
- (١٦) نهاية [ص ١٦١] من (ج).
- (١٧) في (ب): و.
- (١٨) وتكون طالقاً ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر. كما في الأم ٤٧٠/٦.
- وانظر: المنهاج (ص ٤٢٣) مغني المحتاج (٣/٣١٣).
- (١٩) في (ب): فإذا.

١٥٦١- وكذلك لو قال لها: «أنت طالق في شهر [كذا]^(١) أو في غد».. كانت طالقاً إذا دخل أول ذلك^(٢)، وهذا خلاف لقوله امرأته^(٣) «[أنت] طالق إن لم أفضلك^(٤) في شعبان» كان له شعبان كله؛ لأنه ما بقي من شعبان شيء.. فهو من الوقت الذي وقّت، واحتج في «شهر كذا» أو «في غد» لو أن رجلاً حلف لا يدخل الدار.. حث أول ما يدخل^(٥) [الدار]، ولم ينظر إلى أن يتوسطها، وقد لزمه^(٦) اليمين.

١٥٦٢- وإذا قال: «أنت طالق في شعبان» أو «رمضان» أو «اليوم».. وقع في «اليوم».. في الساعة التي تكلم به فيها^(٧)، و^(٨) في أول الشهر^(٩).

١٥٦٣- وإذا قال لها: «أنت طالق إلى الهلال».. فليس عليه شيء حتى يهل الهلال فتطلق ساعتئذٍ إلا أن يكون [قد] نوى: «أنت طالق من الساعة إلى الهلال».. فتطلق ساعة قال.

١٥٦٤- قال أبو يعقوب وأبو محمد: وإذا^(١٠) قال لامرأته: «أنت طالق في مكة» أو «مكة» أو «في الدار» أو «في البحر» أو في شيء من الأشياء/ مخلوق، ليس بشيء يأتي ليس بمخلوق^(١١) مثل الشهر الذي يأتي ولم يأت^(١٢).. فهي طالق ساعة ما تكلم به^(١٣)؛ لأنه طلاق بصفة، والصفة مخلوقة

(١) الأم (٤٧٠/٦) المنهاج (ص٤٢٣) معني المحتاج (٣١/٣).

(٢) في (ب): لامرأته. وتضمن امرأته

(٣) لعلها أفضلك، هكذا صورتها في (ب): ^{التي قبله}.

(٤) في (أ) و(م): دخل.

(٥) هكذا في (ب) وتضمن: لزمته.

(٦) أي: إن قال لها أنت طالق اليوم.. طلقت حالاً. روضة الطالبين (١١٩/٨).

(٧) في (ب): أو.

(٨) أي: وإن قال لها أنت طالق في شعبان.. طلقت أول ما يدخل شهر شعبان. روضة الطالبين (١١٦/٨).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): مخلوق.

(١١) في (ب): يأتي.

(١٢) جاء في معني المحتاج (٣٣٢/٣): "ولو قال لها: «أنت طالق في البحر» أو «في مكة» أو «في الظل» أو نحو

ذلك مما لا ينتظر.. طلقت في الحال إن لم يقصد التعليق"، وعزاه إلى البويطي في (٣٥٨/٣).

ساعة حلف، إلا أن يكون نوى: «إذا كنت بمكة أو في الدار» حسبت^(١)، واحتج^(٢) بالفدية؛ [لأن الفدية] إذا تمت الصفة بأخذ الشيء.. وقع الطلاق [به]، ومكة والدار مخلوقة^(٣).

١٥٦٥- قال الشافعي: وإذا^(٤) قال: «كلما^(٥) وقع عليك طلاق.. فأنت طالق».. فلا شيء عليه حتى يقطع تطليقه، فإذا رقت واحدة.. رقت ثلاثاً، واحدة بإيقاعه، والثانية وقعت بإيقاع الأولى، والثالثة^(٦) بوقوع الثانية^(٧).

١٥٦٦- وإذا^(٨) قال: «أنت طالق^(٩) واحدة في شتين^(١٠)».. يُدَّين؛ فإن أراد الحساب، وإلا.. فهي واحدة^(١١).

١٥٦٧- وإذا^(١٢) قال: «أنت طالق إذا^(١٣) طلقك»، أو «إن طلقك» أو^(١٤) «من طلقك» أو «حين طلقك^(١٥)» أو «ساعة أطلقك».. فلا شيء عليه حتى يطلقها واحدة، فإذا طلقها واحدة..

(١) هكذا في النسخ.

(٢) في (أ) و(ز) واحتج.

(٣) في (ب): مخلوقتان.

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) في (ب): فكلما.

(٦) نهاية [ص ١٦٢] من (ز).

(٧) الأم (٤٧١/٦) الخلاصة (ص ٤٩١) مغني المحتاج (٣/٣١٦) وعبارة المنهاج (ص ٤٢٤): "ولو قال: ...

«كلما وقع طلاقي» نطق.. ثلاث في ممسوسة، وفي غيرها طلبة".

(٨) في (ب): طلق.

(٩) في (ب): شتين، في (م): ثنتين. في (أ): شتين، وليس شتين، على الأغلب.

(١٠) لو قال: «أنت طالق طلبة في طلقتين» وقصد مبيحة.. ثلاث، أو نوى طرفاً.. فواحدة، أو قصد حساباً

وعزفة.. فثنتان، وإن جهل الحساب وقصد معناه عند أهله.. فطلقة في الأصح؛ لأن ما لا يعلم لا تصح

إرادته، وإن أطلق فلم ينو شيئاً.. فطلقة في الأظهر، سواء أعلم الحساب أم جهله. ١. هـ بتصرف من مغني

المحتاج (٣/٢٩٨)، وانظر: الأم (٤٧٥/٦) الخلاصة (ص ٤٨٦) المنهاج (ص ٤١٨).

(١١) في (م): وإن.

(١٢) في (ب): أو.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) في (ب): قبل أطلقك.

وقعت الثانية إلا أن يقول: «إنما^(١) أردت بقولي «إذا طلقك أو متى ما طلقك فأنت طالق».. بالطلاق^(٢) الأول الذي طلقك»، وإن^(٣) لم يكن له نية.. فهي ثنتان^(٤)، وإن طلق ثنتين.. فهي ثلاث^(٥).

١٥٦٨- وإذا قال: «كلما طلقك فأنت طالق».. فهو مثل قوله: «كلما وقع عليك طلاق»؛
نفع^(٦) ثلاثة إذا طلق^(٧) واحدة.

١٥٦٩- وإذا قال: أنت طالق في وقت قد مضى.. لزمه ما طلق من الطلاق، وكان هذا إقراراً
منه أنه طلق في ذلك الوقت، إلا أن يقول: إنما أردت إيقاع^(٨) الطلاق في ذلك الوقت إذا جاء..
فلا^(٩) يكون عليه شيء^(١٠)؛ لأنه وقت لا يأتي [عليه] أبداً، فإن قال: أردت إيقاع الطلاق ساعة
تكلمت.. لزمه^(١١).

١٥٧٠- وإذا قال لامرأته وقد دخل بها: «أنت طالق أنت طالق أنت طالق».. فهي ثلاث، إلا
أن يريد تكرير الكلام على واحدة أو اثنتين.. فيكون كما نوى^(١٢).

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) في (ب) زيادة: الذي طلقك بالطلاق.

(٣) في (ب): فإن وهي محتملة.

(٤) في (أ) و(ز): ثنتين.

(٥) هكذا في الأم (٤٧١/٦) إلا الاستثناء فإنه قال: "ولو قال: إنما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاقي
لم يدين في القضاء؛ لأن ظاهر قوله غير ما قال، وكان له فيما بينه وبين الله أن يجسها ولا يسعها هي أن
تقيم معه؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه"، ومثله في روضة الطالبين (١٢٨/٨) فإنه
قال: "ممن ولم يقبل ظاهراً"، وفي الأم (٤٧٢/٦): "قال الربيع إذا قال لها: أنت طالق إذا طلقك فأراد أن
تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها فهي واحدة"

(٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٧) في (ب): طلقها.

(٨) في (ز): ليست في (ز).

(٩) في (أ) و(ز): ولا.

(١٠) الأم (٤٧١/٦).

(١١) الأم (٤٧١/٦).

(١٢) الأم (٤٧٣/٦) المنهاج (ص ٤١٨) مغني المحتاج (٢٩٦/٣) إلا إن تخلل فصل.. فثلاث.

١٥٧١- وإذا قال لها: «أنت طالق وطالق وطالق» (٧٩/ب).. فهي ثلاث، إلا أن يريد اثنتين ويريد بالثالثة تكرير الثانية، ولا يقبل قوله أنه^(١) أراد تكرير واحدة في الحكم ويُدَيَّن فيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ^(٢)، من قبل أن الفرق^(٣) بينهما: أن كلام الأول بعضه يشبه بعضاً؛ لأنه كله أنت [أنت]^(٤) والثانية مختلف؛ بعضه أنت وبعضه وطالق، والوار ابتداء^(٥) استئناف كلام^(٦) فلما شبهت^(٧) الثانية بالثالثة دَيَّن في التكرير.

١٥٧٢- فإن قال لها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق.. لزمه الثلاث إلا أن [يكون] يريد اثنتين^(٨) مثل الواو^(٩).

١٥٧٣- وإن^(١٠) قال لها: «أنت طالق ثم^(١١) طالق وطالق».. لم يُدَيَّن في الحكم، ووقع الثلاث^(١٢) [لأن الواو ابتداء كلام].

١٥٧٤- وإذا قال لها: «أنت طالق، بل^(١٣) طالق، بل^(١٤) طالق».. كانت ثلاثاً إلا أن يريد اثنتين^(١٥).

(١) في (ب): إذا.

(٢) الأم (٤٧٣/٦-٤٧٤) منهاج (ص ٤١٨) مغني المحتاج (٢٩٧/٣).

(٣) في (ز): الفرق.

(٤) أي: في كل مرة يقول: أنت طالق، أما في المثال الثاني فإنه يقول: أنت طالق مرة واحدة، ثم يقول طالق، بدون لفظ: أنت.

(٥) نهاية [ص ١٦٣] من (ز).

(٦) نهاية [٢٩/ب] من (ب).

(٧) في (ب): أشبهت أو اشتبهت، هكذا صورناها في (ب): اشبهت.

(٨) في (ب): اثنتين.

(٩) مغني المحتاج (٢٩٧/٣).

(١٠) في (ب): وكذلك لو.

(١١) في (ب): أو.

(١٢) روضة الطالبين (٧٩/٨) وفيه: "ولا مدخل للتأكيد لاختلاف الألفاظ".

(١٣) في (ب): با.

(١٤) في (ب): با.

(١٥) في (ب): اثنتين.

١٥٧٥- وكذلك إن^(٦٦) قال لها: «أنت طالق بل^(٦٧) طالق وطالق».. وقع ثلاث ودَّين في هذا كَلِّه فيما بينه وبين الله عز وجل ولا يُدَّين في الحكم^(٦٨).

١٥٧٦- وإذا طلق الرجل امرأته ثلاث [تطليقات] منفردات في مجلس واحد ثم قال: «إلا واحدة».. لزمه الثلاث، ولم يكن له استثناء؛ لأنه استثنى^(٦٩) واحدة من واحدة^(٧٠).

١٥٧٧- ولو طلقها ثلاثاً^(٧١) ثم قال: «إلا واحدة» أو «إلانتين»^(٧٢).. كان ذلك له^(٧٣)؛ لأنه بقى واحدة^(٧٤).

١٥٧٨- وإذا قال: «أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً».. كان ثلاثاً ولم يكن [له] استثناء^(٧٥).

١٥٧٩- ومن طلق، أو أقر بشيء، فاستثنى^(٧٦) جميع ما أقر به.. لزمه الذي أقر [به]، وإن استثنى بعضه.. نفعه^(٧٧)، ألا ترى [إلى] قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [المكوت: ١٤].

١٥٨٠- وإذا^(٧٨) قال: «أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً»^(٧٩).. وقع الثلاث؛ لأنه استثنى أربعاً^(٨٠) من الثلاث الأواخر، ووقع الأول^(٨١).

(١) بأن يقصد بالثلاثة تكرير الثانية. روضة الطالبين (٧٩/٨).

(٢) في (ب): لو.

(٣) في (ب): با.

(٤) روضة الطالبين (٧٩/٨).

(٥) في (ب): استثناء.

(٦) الأم (٤٧٦/٦) المتهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠١/٣).

(٧) في (ب): واحدة.

(٨) في (ب): اثنتين.

(٩) في (ب): له ذلك.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): بقا.

(١١) الأم (٤٧٦/٦) المتهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠١/٣).

(١٢) الأم (٤٧٦/٦) المتهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠١/٣).

(١٣) في (ب) زيادة: "من".

(١٤) الأم (٤٧٦/٦) المتهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠١/٣).

١٥٨١- وإذا قال: «ثلاث إلا أربع».. وقع الثلاث، وكلما استثنى شيئاً من شيء لا يخرج.. لم يكن الاستثناء بشيء^(٥) ^(٦).

(١) في (ب): فإذا.

(٢) في (ب): أربع.

(٣) في (ب): أربع.

(٤) "لا يُجْمَعُ المعطوفُ والمعطوفُ عليه في المستثنى منه لإسقاط الاستغراق، ولا في المستثنى لإثباته، ولا فيهما كذلك". ٨١. من معني المحتاج (٣٠١/٣).

وانظر: روضة الطالبين (٩٤/٨-٩٥)، وقال في روضة الطالبين (٩٢/٨): "إذا عطف بعض العدد على بعض في المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما فهل يجمع بينهما أم لا وجهان أحدهما لا يجمع وبه قال ابن الحداد". قلت: هو قول لا وجه؛ فهو نصه هنا في البويطي. والله تعالى أعلم.

وانظر: روضة الطالبين (٩٤/٨-٩٥).

(٥) في (أ) و(ز): شيء.

(٦) بعد هنا في (ب): النفقة، قال الله عز وجل وإن كن أولات حمل....

باب في العدة والحيض^(١)

١٥٨٢- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: الأقراء: الأطهار^(٢)؛ بحديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) قال له: «وراجعها حتى تحيض، ثم تطهر، فنلك العدة التي أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن تطلق^(٤) لها النساء»^(٥)، [قَدْ لُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]: «فنلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» على أن العدة هي الطهر، وقد قال بعضهم بحديث أم سلمة: «تترك أيام أقرانها»، فإن صح حديث أم سلمة.. فحديث ابن عمر أشبه بالقرآن؛ لقول الله جل ثناؤه: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [البقرة: ١]، ولقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فنلك العدة التي أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن تطلق لها النساء».

١٥٨٣- وقال: القرء في كلام العرب: الحيس، تقول^(٦): الشاة تقري في شدقها، والرجل يقري في حوضه، هو: أن يحبس الماء^(٧)، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨): ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٩) وإنما المرأة تحبس الدم في الطهر ثم ترسله في الحيض، فما دلت عليه السنة واللغة أولى^(١٠)، وقد روي ذلك عن عائشة^(١١) وزيد بن ثابت^(١٢) وغيره^(١٣).

(١) في (ب): العدة والحيض، وهو فيها في (٧٨/١).

(٢) الأم (٢٥٨/٦ و ٥٣٠) المزني (ص ٢٩٣) الخلاصة (ص ٥٢١) المنهاج (ص ٤٤٥) نهاية المحتاج (١٢٩/٧).

(٣) نهاية (ص ١٦٤) من (٢).

(٤) في (أ): بلا نقط أولها، في (ب): يطلق.

(٥) حديث ابن عمر، وقد سبق.

(٦) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب): يقول.

(٧) تاج العروس (٣٦٨/١).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) البقرة: ٢٢٨.

(١٠) أي أن المراد بالقراء هنا الطهر. الأم (٥٣٠/٦).

(١١) أخرجه مالك (٥٧٦/٢-٥٧٧: ٥٤) وعنه الشافعي في الأم (٥٣٠/٦) وعبد الرزاق (٣١٩/٦):

١١٠٠٤ (وابن أبي شبة (١٦١/٥) وسعيد بن منصور (٢٩٣/١: ١٢٢٥) والطحاوي في شرح معاني

الآثار (٦١/٣).

(١٢) أخرجه مالك (٥٧٧/٢: ٥٦) وعنه الشافعي في الأم (٥٣١/٦) وأخرجه عبد الرزاق (٣٢٠/٦):

١١٠٠٦ (وسعيد بن منصور (٣٣٣/١-٣٣٤: ١٢٢٦).

١٥٨٤- [قال] وإذا طلق الرجل امرأته حائضاً.. لم يعتد بتلك الحيضة^(٢).

١٥٨٥- وإن^(٣) كان طلاقها^(٤) يملك فيه الرجعة.. أمر بالرجعة^(٥)، فإن اختلفا، فقال: الزوج وقع الطلاق وأنت حائض، فقالت^(٦) المرأة: بل طاهر.. فالقول قولها مع يمينها^(٧).

١٥٨٦- وإذا^(٨) رأت الدم من^(٩) الحيضة الثالثة أو الثانية؛ فإن كان بين الحيضتين خمسة عشر يوماً طهر^(١٠).. فهو حيض، وإن رأت الدم ما بين^(١١) الحيضتين بأقل^(١٢) من خمسة عشر يوماً.. فهي بقية من الحيضة^(١٣) الأولى^(١٤)، وهو حيض منتقل^(١٥) من القلة إلى الكثرة^(١٦)، لأن أقل الطهر خمسة عشر^(١٧)، وإن لم تنحس^(١٨) إلا يوماً^(١٩) وتصدق^(٢٠) (في أقل^(٢١) ما تحيض ثلاث حيض.. في ثلاثة وثلاثين يوماً، ولا يكون أقل من ذلك^(٢٢)).

(١) كاتب عمر رَحِمَهُمُ اللهُ، رواه عنه مالك (٥٧٨/٢: ٥٨) والشافعي في الأم (٥٣١/٦).

(٢) يعني: لم تحسب من العدة، فتنتظر حتى تطهر فإذا حاضت فهذا هو القراء الأول. الأم (٥٣٢ و ٢٥٨/٦) المنهاج (ص ٤٤٥) نهاية المحتاج (١٢٩/٧).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): طلاقاً.

(٥) في (ب): بالرجعة.

(٦) في (ب): وقالت.

(٧) انظر: الأم (٥٣٢/٦)، وحاصل هذه المسألة أنه يدعي تطويل عدتها، وهي تدعي تنصيرها، فالقول قولها؛ لأنها مؤمنة على عدتها. ر: الحاوي الكبير (٣٢١/١٠).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): بين.

(١٠) في (ب): طهرًا.

(١١) نهاية [١/٧٨] من (ب).

(١٢) في (ب): في أقل.

(١٣) في (ب): الحيض.

(١٤) الأم (٥٣٣/٦) العزيز (٤٣٤/٨) روضة الطالبين (١٦٢/١) و (٣٧٠/٨) وقال: "الأطهار الناقصة المتحللة.. لا تنقضها العدة بحال".

(١٥) كأنها في (ب): منتقل.

(١٦) روضة الطالبين (١٤٥/١) بمعناه.

(١٧) الأم (١٤٧/٢).

١٥٨٧- وأقل الحيض: يوم وليلة^(٦).

١٥٨٨- وأكثره: خمسة عشر^(٧) (٨).

١٥٨٩- فإن ادعت حيضاً غير حيضتها^(٩) التي تعرف^(١٠).. صدقت إذا كان ذلك في النساء^(١١)، ما بينها وبين خمسة عشر^(١٢)/^(١٣) يوماً، لأنه أكثر ما حاضت امرأة علمتها^(١٤) أو بلغني^(١٥).

١٥٩٠- وإن^(١٦) حاضت حيضتين غم طبق الدم (٨٠/ب) عليها^(١٧)، فإن كان دمها ينفصل فيكون أحمر^(١٨) في أيام قانياً^(١٩) معتدماً، وبعده في أيام رقيقاً.. فحيضها^(٢٠) أيام المعتد الغليظ،

(١) في (ب): حيض.

(٢) في (أ) و(ز): يوم.

(٣) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، وتحتل (وتصدق) و(فتصدق)، في (ب): تصدق، بلا نقط لأولها، في (ج): ويصدق.

(٤) في (ب): وأقل.

(٥) الأم (٥٣٣/٦) يعني بالشروع في اليوم الثالث والثلاثين ولو بلحظة، ومضي ولو لحظة قبل الحيضة الأولى، وعبارة المنهاج (ص٤٣٠): "إن كانت حرة وطلقت في طهر.. فأقل الإمكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان، أو في حيض.. فسبعة وأربعون يوماً ولحظة". وانظر: نهاية المحتاج (٦٢/٧).

(٦) الأم (١٤٧/٢) و(٥٣٣/٦) روضة الطالبيين (١٣٤/٨).

(٧) في (أ) و(ز): خمس عشرة، في (ب) والأم: خمسة عشر.

(٨) الأم (١٤٧/٢) روضة الطالبيين (١٣٤/٨).

(٩) في النسخ: حيضها.

(١٠) في (أ) و(ز): يعرف.

(١١) الأم (٥٣٣/٦) المنهاج (ص٤٣٠) نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): خمس عشرة، في (ب): خمسة عشر.

(١٣) نهاية [ص١٦٥] من (ز).

(١٤) في (ب): علمناه.

(١٥) في (ب): بلغناه.

(١٦) في (ب): وإذا.

(١٧) ليس في (ز).

(١٨) في (أ) و(ز): أحمر.

وطهرها^(٢٢) أيام الرقيق، وإن اشبه ذلك، فإذا جاء وقت أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة ورأت الدم من أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها^(٢٣) في الحيضة الثالثة. فقد حلت من زوجها^(٢٤).

١٥٩١- وقال: عدة للمستحاضة ثلاثة قروء، وتنتظر عدد^(٢٥) اللبالي والأيام التي كانت تفيضهن من الشهر فيكون ذلك لها قرء^(٢٦).

١٥٩٢- وقال مالك [بن أنس]: سنة^(٢٧) سنة^(٢٨).

١٥٩٣- وقال الشافعي: إن كان حيضها يختلف^(٢٩) فيكون مرة ثلاثاً، ومرة خمساً، ومرة سبعة، ثم استحيضت... أمرها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثاً، وتغتسل وتصلّي وتصوم^(٣٠) (٣١).

(١) في الأم (٥٣٤/٦) قالت، هكذا صورتها في (أ): ثانياً، هكذا صورتها في (ب): بلطاً، هكذا صورتها في (ج): قالت.

(٢) في (ب): فحيضتها.

(٣) في (ج): فطهرها.

(٤) في (ب): حيضتها.

(٥) الأم (٥٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٦٩/٨) نهاية المحتاج (١٣٠/٧).

(٦) في (ب): تنظر عدة.

(٧) الأم (٥٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٦٩/٨) المنهاج (ص ٤٤٥): "وعدة مستحاضة: بأفرائها المردودة إليها"، نهاية المحتاج (١٣٠/٧).

(٨) في (ب): ثلاثة قروء.

(٩) الموطأ (٥٨٣/٢).

(١٠) في (أ) و(ج): مختلف، والمثبت من (ب) والأم.

(١١) في (ب): وتصوم وتصلّي.

(١٢) بنبرونه في الأم (٥٣٥/٦) وزاد: "وأحب إلى لو أعادت صوم أربعة أيام، وليس ذلك بلازم لها، وتخلو من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضتها الثالثة، وليس في عدد الحيضتين الأولين شيء يحتاج إليه إذا أتت على ثلاث وسبع وأيام طهر فلا حاجة بنا إلى علمها".

وهذه مسألة: العادة المختلفة غير المنظمة، والمعتمد: أنها ترد إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تنشط إلى آخر أكثرها.

❖ وحاصل مسألة العادات المختلفة:

أنه إن كان للمرأة الخائض أكثر من عادة مختلفة؛ فما أن يكون الاختلاف منظماً أو غير منظم.

❖ فإن كان منظماً، كان خيض في الشهر الأول: ثلاثة أيام، وفي الثاني: خمسة، وفي الثالث: سبعة، ثم تعود في

١٥٩٤- قال أبو يعقوب [وأبو محمد الربيع]: إذا لم يُعرف آخر حيضها^(١) التي تلي^(٢) الاستحاضة وأشكل عليها.. أمرها أن تغتسل بعد الثلاث، وتصوم وتصلّي ويطؤها^(٣) زوجها؛

الرابع إلى الثلاثة، وفي الخامس إلى الخمسة، وفي السادس إلى السبعة وهكذا، وهي مسألة: العادة المختلفة المنتظمة، فإن كانت تذكر ما قبل الاستحاضة وتذكر كيفية الدوران.. فالعتمد: أن هذه المستحاضة ترد إلى هذه العادة وتعتبر عادة لها.

والوجه الثاني: أنها لا ترد إلى هذه العادة، بل تكون عادتها هي: القدر الأخير قبل الاستحاضة لا غير، أي آخر حيضة قبل الاستحاضة، وهل يلزمها الاحتياط حيثئذ فيما بين أقل العادات وأكثرها؟ أميح الوجهين: لا.

❖ وأما إن كان منتظماً ولكنها كانت ناسية لما قبل الاستحاضة ولكيفية الدوران.. فالمذهب "أنها شتاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام؛ لأنها أقل الأقدار التي عهدتها، وهي حيض بعين، ثم تغتسل في آخر الثلاث، وتصوم، وتصلّي، ولا تحس مصحفاً، وتحتب المسجد، والقراءة، والوطء، ثم تغتسل في آخر الخامس، وفي آخر السابع، وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة كسائر المستحاضات، وهي طاهر إلى آخر الشهر، قال أصحابنا: وهكذا حكمها في كل شهر أبداً". كما في المجموع (٤٥٤/٢)

❖ وأما إن كانت عادتها المختلفة غير منتظمة؛ فإن كانت ذاكراً لما قبل الاستحاضة.. فالعتمد: وهو أميح الأوجه الثلاثة: أنها ترد إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم شتاط إلى آخرتها.

❖ وإن كانت ناسية لحيضتها المتقدمة على الاستحاضة.. فنرد إلى أقل عادتها، وشتاط وجوباً، وقيل: استحباباً. انظر: العزيز (٣٣٧/١-٣٤٠) المجموع (٤٥٢/٢-٤٥٥) روضة الطالبين (١٤٦/١-١٤٨) أسنى المطالب (١٠٥/١-١٠٦) وانظر: الوسيط (٤٥٩/١-٤٦٠) والوجيز مع العزيز (٣٣٧/١).

وقد يكون مراد البويطي هنا مسألة العادة المختلفة المنتظمة، والله أعلم، لكن يترتب على هذا تنطية أكثر كتب المذهب في حكاية المذهب، ولعل الأقرب أن تكون المسألة ما ذكر أولاً والله أعلم.

❖ وعلاصة المذهب: أنها إن اختلفت عادتها وانتظمت.. رُؤت إليها وكانت عادة لها، إلا أن تكون قد نسيت كيفية الدوران بينها.. فنجعل حيضها في كل شهر أقل عادتها، وشتاط إلى آخر أكثر عادتها، وتغتسل آخر كل نوبة.

وأما إن كان الاختلاف للعادات غير منتظم.. فنردها إلى ما قبل شهر الاستحاضة، ثم شتاط إلى آخر أكثرها، إلا أن تكون قد نسيت ما قبل شهر الاستحاضة.. فتكون حيضتها في كل شهر أقل عادتها، وشتاط إلى آخر أكثر عادتها.

(١) في (ب): حيضتها.

(٢) كأنها في (أ): تلي، في (أ) و(د): بلا نقط لأولها، والمعنى التي تكون قبل شهر الاستحاضة.

لأن^(٢) الأصل أنها زوجة فلا^(٣) أمنعه من وطئها بالشك، ثم تغتسل في اليوم الخامس، ثم تغتسل في اليوم السابع، ولا تحل^(٤) للأزواج إلا بالاحتياط^(٥) ^(٦) على أن حيضها في اليوم السابع، وكذلك لا تطوف بالبيت إلا على ذلك، وتقضي^(٧) ما صامت من وقت أقل حيضها إلى أكثره^(٨).

١٥٩٥- قال الشافعي: وإن كانت امرأة ليس لها أيام حيض؛ ابتدأت مستحاضة أو كانت فسيتها.. تركت الصلاة أقل ما حاضت امرأة قط، وذلك يوم وليلة، إذا كانت قد عرفت وقت حيضها في أي الشهر^(١) هو؛ في النصف أو الثلث، وإن كانت لم تعرفه^(٢).. استقبلنا بها الحيض^(٣) من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق^(٤).

(١) هكذا مورثها في (أ): مضطربة، فكأنها كتبت (ربطاً) ثم كتبت فوقها بخط صغير (ها) ويمكن أن تقرأ (وتطو)، في (ب) وبطأها.

(٢) في (ب): إلا أن.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): يحل.

(٥) في (ب): باحتياط.

(٦) في هامش (ب): "قوله: (ولا تحل للأزواج الخ)، هذا قد يشكل تصويره فإن ذلك إنما يكون بعد حصول ثلاثة أطهار [هنا كلمة لم أقرأها] فالطعن في الحيضة أو مضي يوم وليلة بها يكفي في حل عقد النكاح ولا يلزمها الصبر إلى مضي السبع، فكيف لا تحل للأزواج إلا بعد مضي السبع من الشهر الرابع؟

وجوابه: أن مرادنا أن من عقد عليها وهي مستحاضة لا تحل لمن تزوجها في أول دور تزوجها فيه إلا بعد السبع استحاضاً بالتحريم بخلاف من استحاضت وهي في عصمتها لأجل ما سلف من تعليله ا.هـ. هكذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا

صورة الكلمة غير المقررة:

(٧) في (ب): ويقضي.

(٨) هذه مسألة: العادة المعتلفة غير المنتظمة، فيما لو نسبت المستحاضة قدر الحيضة التي سبقت استحاضتها، والمعتمد وهو أوسع الوجهين: أنها ترد إلى أقل العادات، وتختاط إلى أكثر الأقدار.

(٩) بعد هذه الفقرة في (ب): كتبت الفقرة () قال أبو يعقوب والربيع... ثم رجع للفقرة التالية.

(١٠) في (أ) و(ب): شهر.

(١١) في (أ) و(ب): يعرف.

(١٢) نهاية [ص ١٦٦] من (ب).

١٥٩٦- ولو طَلَّقَت امرأة فاستحيضت، أو مستحاضة فكانت^(١) تحيض يوماً وتطهر يوماً أو^(٢) يومين وما أشبه هذا.. جعلت عدتها ثلاثة/ أشهر^(٣).

١٥٩٧- وقال أبو يعقوب [والربيع]: إذا ابتدأت مستحاضة فحاضت فاستمر بها الدم.. أمسكت عن الصلاة إلى خمسة عشر^(٤) يوماً، فإن انقطع.. فهو^(٥) حيضها^(٦)، وإن زاد.. فهي مستحاضة^(٧)، تغسل وتعبد صلاة أربعة عشر^(٨) يوماً، وتتوضأ^(٩) لكل صلاة ما بينها وبين الوقت

(١) في هذه الفقرة أربع مسائل:

❖ المبتدأة المستحاضة التي لا تميز لها الذاكرة لوقت ابتداء الدم.. فأظهر القولين: أمّا تحيض يوماً وليلة، والصحيح أن طهرها تسع وعشرون تنمة الشهر. روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٤) المنهاج (ص٨٨).

❖ المبتدأة المستحاضة التي لا تميز لها الناسية لوقت ابتداء الدم.. فحكمها حكم المتحيرة. روضة الطالبين (١٤٣/٨).

❖ المستحاضة المعتادة غير المميّزة الناسية لقدر عادتھا الحافظة لزمناها، وهي: التي نسبت قدر حيضتها دون وقتها، فهي حائض في أول يوم وليلة يبقين، وبعده إلى آخر الخمسة عشر يحتل الحيض والطهر فهي الاستمتاع حكمها حكم الحائض، وفي لزوم العبادات كالطاهر، وبعده إلى آخر الشهر طهر يبقين. روضة الطالبين (١٦٠/١) المنهاج (ص٨٨).

❖ المستحاضة المتحيرة، وهي: التي نسبت قدر حيضتها ووقتها، وفيها قولان، المشهور وهو المعتمد: أمّا تومر بالاحتياط، والقول الثاني: أمّا كالمبتدأة، وبراجع تفصيل ذلك في: الحارثي الكبير (١٨٣/١١-١٨٦) المهذب (٤٥٨/٢) المجموع (٤٥٩/٢) وما بعدها، روضة الطالبين (١٥٣/١-١٥٤) المنهاج (ص٨٨).

وذكر هذه الفقرة في الأم (٥٣٥/٦) بنحوها، ونصه في المزني (ص٢٩٤): "وإن ابتدأت مستحاضة أو نسبت أيام حيضها تركت الصلاة يوماً وليلة، واستقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق، فإذا هل هلال الرابع انقضت عدتها".

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) في (ب): و.

(٤) الأم (٥٣٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٣٧٠/٨).

(٥) في النسخ: خمس عشرة.

(٦) في (أ) و(ب): فهي.

(٧) في (ب): حيضتها.

(٨) المنهاج (ص٨٨) روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٤).

(٩) في (ب): أربع عشرة.

(١٠) في (أ) و(ب): وتتوضأ.

الذي حاضت فيه، ثم تمسك عن الصلاة يوماً^(١) وليلة^(٢)، ثم تغتسل لكل صلاة ما بينها وبين خمسة عشر^(٣) يوماً^(٤)، ثم تتوضأ^(٥) لكل صلاة، ثم هكذا^(٦) أبداً^(٧).

١٥٩٨- وإن كانت لها أيام فستبقيها فاستحيضت وعرفت وقتها من الشهر.. أمسكت يوماً^(٨) وليلة عن الصلاة والصوم في الوقت الذي تعرف^(٩)، ثم اغتسلت بعد ذلك في كل يوم وليلة ما بينها وبين خمسة عشر^(١٠) يوماً^(١١)، ثم تتوضأ^(١٢) لكل صلاة إلى وقت حيضتها^(١٣)، فإذا جاء^(١٤) الوقت.. اغتسلت [ثم] هكذا أبداً^(١٥) في كل يوم^(١٦) وليلة ما بينها^(١٧) وبين خمسة عشر^(١٨) يوماً^(١٩) وتتوضأ لكل صلاة، ثم هكذا أبداً حتى تستيقظ^(٢٠) أيام حيضها^(٢١).

(١) في (أ) و(ز): يوم.

(٢) روضة الطالبين (١٤٤/١-١٤٥).

(٣) في (أ) و(ز): خمس عشرة.

(٤) خلاف المصنف، وهذه المسألة فيما لو لم تُشَفَّ في الشهر الثاني، فما الحكم فيما بين مرّةً قاً - وهو اليوم والليلة - وبين تمام خمسة عشر يوماً، فيها قولان؛ الأظهر: أنها تكون طاهرًا، والثاني: يلزمها الاحتياط ما بين المرّة إلى تمام خمسة عشر. روضة الطالبين (١٤٥/١).

(٥) في (أ) و(ز): توضأ.

(٦) في (أ) و(ز): كذا.

(٧) الأم (١٤٧/٢).

(٨) في (أ) و(ز): يوم.

(٩) في (أ) و(ز): يعرف، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في النسخ: خمس.

(١١) في (ب): عشرة.

(١٢) في (ب): تتوضأ.

(١٣) في (ب): حيضها.

(١٤) في (أ) و(ز): جاءت.

(١٥) في (أ) و(ز): أيضًا.

(١٦) ليس في (ز).

(١٧) في (أ) و(ز): بينهما.

(١٨) في (أ) و(ز): خمس عشر، في (ب): خمسة عشرة.

(١٩) في (ب): زيادة: في.

١٥٩٩- وفي الحج والعدة؛ التي ابتدأت مستحاضة والتي نسيبت أيامها.. (خمس عشرة)^(٢)؛ لأنه أكثر الحيض، وفي الوطء.. أقل الحيض: يوم^(٣)، ليلة، وتقضي^(٤) ما صامت من وقت أقل الحيض إلى أكثره^(٥).

١٦٠٠- وإن أشكل عليها الوقت مع الأيام.. اغتسلت لكل صلاة^(٦)، وصامت ستين يوماً^(٧)، [ولا تقضي/^(٨) عدتها إلا بانقضاء غاية الحمل وهو أربع سنين، وثلاثة أشهر عدة اللائي يسن من الحيض]^(٩)، وتطوف ستة عشر يوماً للطواف الحج^(١٠)؛ لأن في ذلك يقين أنها قد طافت طاهراً^(١١).

١٦٠١- و[قال الشافعي:] إذا حاضت.. فعدتها الحيض^(١٢)/^(١٣)، وإن^(١٤) تباعدت^(١٥).

١٦٠٢- فإن ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين.. لم ترأ^(١٦) إلا بالحيض حتى تنأس^(١٧) من الحيض، فإذا أبست^(١٨).. خرجت من الحيض واعتدت بثلاثة أشهر، كما لو كانت تعتد بالشهور فأدركها الحيض.. أسقطت ما مضى من الشهور واستأنفت بها الحيض^(١٩).

(١) وهذه هي المستحاضة الناسبة لتقدر عدتها الذاكرة لزمانها ووقتها، ر: ف (١٤٤٧).

(٢) في (أ) و(ز): خمس عشر، في (ب): خمس عشرة.

(٣) في (ب): يوماً.

(٤) في (ب): ويقضي.

(٥) روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٥). هذا في المبتدأة فقط وينتاج توثيق للناسية

(٦) روضة الطالبين (١٥٣/١).

(٧) روضة الطالبين (١٥٤/١ و١٥٧).

(٨) نهاية [٧٨/ب] من (ب).

(٩) قال الإمام النووي في روضة الطالبين (١٥٩/١): "الصواب الذي عليه الجماهير: أن عدتها ثلاثة أشهر في الحال، وفي وجه شاذ: تقعد إلى سن اليأس ثم تعتد بالأشهر".

(١٠) في (أ) و(ز): للطواف للحج.

(١١) في هذه الفقرة مسألة المستحاضة المتحررة.

(١٢) في (ب): بالحيض.

(١٣) نهاية [ص١٦٧] من (ز).

(١٤) في (ب): فإنها.

(١٥) الأم (٥٣٦/٦) المنهاج (ص٤٤٥) نهاية المحتاج (١٢٨/٧).

(١٦) هكذا مسبوقة في (أ): سبقت، في (ب): تنأس هكذا مسبوقة في (ب): ~~تأس~~، في (ز): بلا نقط لأولها.

١٦٠٣- قال: وقد روي عن ابن مسعود أنه قال: «عدة الحيف» ^(٦) الأقراء وإن تباعدت» ^(٧) (٨١/ب).

١٦٠٤- وقال مالك: إذا ارتفعت حيضتها.. فلعدتها سنة ^(٨)، على حديث عمر ^(٩).

١٦٠٥- [و] قال الشافعي، وقد قيل: إن ارتفعت حيضتها فمضى لها وقت أكثر الحمل وهو أربع سنين لم تخص ^(١٠).. كانت مؤبسة واعتدت بثلاثة أشهر ^(١١).

١٦٠٦- وإن سأل رجل امرأته فقالت: «قد انقضت عدتي» فكذبها، وأشهد على الرجعة، ثم قالت بعد ذلك: «قد كذبتك».. فله عليها الرجعة، ألا ترى أن لو ادعت انقضاء العدة ثم قيل لها: احلفي، فأبت ونكلت، فحلف ^(١٢) الرجل ^(١٣).. كان له عليها الرجعة ^(١٤).

١٦٠٧- قال الشافعي: وأعجب ^(١٥) من سمعت من حاضر لـ نساء يحضن بتهامة لتسع سنين ^(١٦).

(١) هكذا صورهما في (أ): بَيْتِيحْ، في (ب): بَيْتِيحْ، في (ج): بَيْتِيحْ.

(٢) الأم (٥٣٦/٦-٥٣٧) النهاج (ص ٤٤٦) نهاية المحتاج (١٣٢/٧).

(٣) في (ب): الحائض.

(٤) رواه عبد الوزاري (٣٣٩/٦: ١١٠٩٨) بالمعنى، ورواه باللفظ الشافعي في الأم (٥٣٩/٦).

(٥) الموطأ (٥٨٣/٢).

(٦) رواه مالك (٥٨٢/٢: ٧٠) عن يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها.. فلها تنتظر تسعة أشهر فإن بان لها حمل.. فذلك، وإلا.. اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت، وعنه الشافعي في الأم (٥٣٩/٦)، ورواه عبد الوزاري (٣٣٩/٦: ١١٠٩٥) وسعيد بن منصور (٣٤٨/١: ١٣٠٠).

(٧) في (ب): تخص.

(٨) ذكره الشافعي في الأم (٥٣٦/٦) دون أن ينسبه لأحد.

(٩) في (أ) و(ج): تقد.

(١٠) في (ب): وحلف.

(١١) في (ب): الزوج.

(١٢) الأم (٥٤٢/٦) روضة الطالبين (٢٢٨/٨).

(١٣) في (ب) والأم والخلاصة: وأعجل، وفي المزي: وأعجب.

(١٤) الأم (٥٤٤/٦) المزي (٢٩٥) الخلاصة (ص ٥٢٣).

١٦٠٨- قال الشافعي: وطلاق الحر^(١) الأمة والحرّة: ثلاثاً، وعدة الأمة^(٢) تحت الحر والعبد: حيضتان^(٣)، وطلاق العبد تحت^(٤) الحرّة والأمة: تطليقتان^(٥)، وعدة الحرّة تحت العبد: ثلاث حيض^(٦).

١٦٠٩- وعدة الأمة في الوفاة على النصف من الحرّة^(٧).

١٦١٠- وعلى الرجل أن ينفق على امرأته من الطلاق البائن إذا كانت حاملاً^(٨)، وعلى العبد كذلك^(٩) إذا لم يخرجها السيد من منزل العبد، فإن أخرجها.. فلا نفقة لها، كما لو كانت زوجة له وأخرجها^(١٠) السيد من منزل العبد.. لم يكن لها نفقة^(١١).

١٦١١- وكذلك إذا سافر بها السيد.. فلا نفقة لها، وإن^(١٢) سافر بها فأتوا^(١٣) موضعاً.. فعلى الزوج سكناها هناك، وإن افتأت السيد فأخرجها إليه في غير وقت خدمته.. فلا سكنى لها.

١٦١٢- وليس على العبد أن ينفق على ولده، أحراراً كانوا أو عبيداً.

١٦١٣- وإن طلقها ثم راجعها ولم يطأها حتى طلقها طلاقاً بائناً.. اعتدت من العدة الأولى^(١٤).

(١) في (ب): الحرّة.

(٢) ليست في (ز).

(٣) في (ب): حيضتين.

(٤) في (أ) و(ز): تحت.

(٥) في (ب): تطليقتين.

(٦) الأم (٦٣٣/٦) المنهاج (ص ٤١٧ و ٤٤٥) مغني المحتاج (٢/٢٩٤ و ٣٨٤ و ٣٨٦).

(٧) إلا الحمل فإنه لا نصف له. الأم (٥٥١/٦) المزي (ص ٢٩٦) المنهاج (ص ٤٤٨).

(٨) الأم (٦٠٤-٦٠٣/٦) روضة الطالبين (٣٩١/٨) أسنى المطالب (١/٣٨٨).

(٩) الأم (٦٠٤-٦٠٣/٦) روضة الطالبين (٦٩/٩).

(١٠) في (ب): فأخرجها.

(١١) نهاية [ص ١٦٨] من (ز).

(١٢) في (أ) و(ز) زيادة: شاء، هكذا مورثها في (أ): ولس.

(١٣) هكذا مورثها في (أ): فأسأ، هكذا مورثها في (ب): فأسأ، هكذا مورثها في (ز): فأسأ.

(١٤) في (أ) زيادة هكذا مورثها: فخطبت، وليست في (ب) و (ز).

(١٥) وهو القديم، والمعتمد أمّا تستأنف العدة. الحاوي الكبير (٣١٤/١١) روضة الطالبين (٣٩٦/٨) المنهاج

(ص ٤٤٨) مغني المحتاج (٣/٣٩٤).

١٦١٤- وقد قيل: من الطلاق الآخر، لأن الرجعة تخدم العدة^(١).

١٦١٥- ولو كان طَلَّقَ الأُمّةَ طَلاقًا لا يملك فيها الرجعة، أو يملكها، ثم اعتقت في العدة.. [فإنها] تعتد عدة حرة^(٢).

١٦١٦- وإذا مات رجل وله أم ولد أو اعتقها/.. فحيضة، ولا يحل لها النكاح حتى ترى الطهر، فإن رأت الطهر.. حلت، وإن لم تغتسل^(٣).

١٦١٧- [وقد قيل: يحل لها إذا رأت الحيضة^(٤)].

١٦١٨- وإن أنكح^(٥) الرجلُ أمَّ ولديه من رجل ثم مات السيد^(٦) وهي عند زوجها أو في عدة من زوجها.. لم يكن عليها استبراء^(٧) بموت سيدها^(٨).

١٦١٩- فإن مات الزوج والسيد ولا يدرى أيهما [مات] أول^(٩).. اعتدت أربعة أشهر وعشرًا تأتي^(١٠) فيها بحيضة^(١١)؛ فإن كان سيدها مات قبل.. كانت حرة وقد اعتدت عدة الحرة، وإن كان موت الزوج قبل، وموت السيد بعد^(١٢).. فقد آتت بالحيضة^(١٣).

(١) وهو المعتمد، وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة في الأم (٦١٥/٦): "فيها قولان" ولم يرجح، وكذلك في المزني (ص ٣٠٢)، واختار المزني أنها: تستأنف كما هو المعتمد، ورجح الإمام الغزالي في الخلاصة (ص ٥٣٠): أنها تنبي.

(٢) وهذا هو الموافق لما في الأم (٥٥٣/٦-٥٥٤) والمزني (ص ٢٩٧) وهو بالنسبة للرجعة موافق للمعتمد، وأما بالنسبة لغير الرجعية.. فغير معتمد، والمعتمد أنها تكمل عدة الحرة، فالأظهر وهو الجديد: أن الطلاق إن كان بائنًا.. فإنها تكمل عدة أمة، وإلا.. فعدة حرة، والقول الثاني: تتم عدة حرة مطلقًا -وهو نصه في الأم والمزني والبوطي هنا-، والثالث: تتم عدة أمة مطلقًا. ١- ملخصًا من روضة الطالبين (٣٦٨/٨)، مغني المحتاج (٣٨٦/٣)، وقال في الخلاصة (ص ٥٢٣): "إن كانت بائنًا.. ففي القلم: تكمل عدة أمة، وفي الجديد قولان".

(٣) الأم (٥٥٤/٦) بنسوة، المنهاج (ص ٤٥٢ و ٤٥٣) نهاية المحتاج (١٦٦/٧-١٦٧ و ١٦٨).

(٤) وهو القديم وحكي عن الإماماء من الكتب الجديدة. انظر: نهاية المحتاج (١٦٨/٧).

(٥) في (ب): نكح.

(٦) نهاية [٧٩/أ] من (ب).

(٧) في (ب): عدة.

(٨) الأم (٥٥٥/٦) المنهاج (ص ٤٥٢) نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

(٩) في (ب): أولًا.

١٦٢٠- وإذا جاءت أم ولد لرجل بعد موته [بولد] لأكثر ما نجيء به المرأة^(١٦٢) أربع سنين من آخر ساعة مات.. فالولد لاحق به، وكذلك في الحياة إذا اعتقها إذا لم يدعي أنه استرأها^(١٦٣)، وإن ادعى أنه استرأ^(١٦٤).. فالقول قوله، إلا أن يأتي بالولد لأقل من ستة أشهر من يوم ادعاء الاستراء^(١٦٥).

١٦٢١- وإذا^(١٦٦) كانت للعبد امرأة ثم كاتبه سيده فاشتراها للتجارة.. فالشراء^(١٦٧) جائز كما يجوز شراؤه لغيرها، والنكاح فاسد وتعتد حيضتين، فإن لم تكن^(١٦٨) تمريض^(١٦٩).. فشهر ونصف، وليس له أن يطأها بالملك^(١٧٠).

١٦٢٢- 'فإن أعتق^(١٧١) قبل مضي عدتها.. كان له أن يطأها وهي تعتد من مائه، وإنما تحرم^(١٧٢) على غيره في عدتها منه^(١٧٣).

(١) في (ب): يأتي.

(٢) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

(٣) وتلزمها حيضة إن لم تنض في العدة - وكانت ممن شمس - إن تغل بين الموتين شهران وخمسة أيام - عدة الأمة - أو أكثر أو جهل قدره، وإلا فلا استراء عليها. اهـ ملخصاً من نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

(٤) في (ب): موت السيد.

(٥) الأم (٥٥٥/٦) نهاية المحتاج (١٦٧/٧-١٦٨).

(٦) في (أ) و(ز): الحرة، في الأم: لأكثر ما تلد له النساء.

(٧) في (ب): اشتراها، في الأم: استرأها.

(٨) في (ب): اشتراها.

(٩) في (ب): ادعى، في (ز): ادعاء.

(١٠) الأم (٥٥٥/٦) بنحوه، وعند البويطي زيادة، نهاية المحتاج (١٧٠/٧-١٧١).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) في (أ) و(ز): والشراء، والمثبت من (ب) والأم.

(١٣) في (أ) و(ز): يكن، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٤) نهاية [ص ١٦٩] من (ز).

(١٥) الأم (٥٥٦/٦) بنحوه، نهاية المحتاج (١٦٦/٧).

(١٦) في (أ): فإن اعتقت، والمثبت من (ب) والأم.

(١٧) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب): بلا نقط لأولها، في (ز): تحرم، في الأم: تحرم.

(١٨) الأم (٥٥٦/٦) بنحوه، وانظر: نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

١٦٢٣- وإن جاءت المرأة بولد قبل أن يدخل بها^(١) الزوج لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها.. لم يلحقه، وإن جاءت به لأكثر.. لحقه^(٢)، إلا أن يكون نكحها غائباً ويكون بينه وبينها ما لا يمكنه أن يصل إليها بأسرع الأشياء كلها.. فلا يلحقه، إلا أن يأتي بالولد من الوقت الذي يمكن أن يصل إليها لستة أشهر فصاعداً، فإن آتت به من ذلك الوقت لأقل^(٣) من ستة أشهر.. لم يلحق [به] الولد^(٤).

١٦٢٤- وإذا^(٥) مات الصبي الذي لا يجامع ولا يتزل منزله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل.. فعدتها أربعة أشهر وعشراً/٨٢/ب، فإن^(٦) جاءت بولد قبل ذلك.. لم يلحق [به] ولم يرثها ذلك؛ لأن الولد ليس له، وكان عليها [له] أربعة أشهر وعشراً^(٧) من يوم مات^(٨).

١٦٢٥- وإذا^(٩) تزوج الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فأصابها^(١٠) فحملت منه ثم طلقها أو مات عنها.. لم يكن لها نفقة ولا سكنى^(١١) ولحق الولد [به] ولا إحداد عليها^(١٢)؛ لأنه استراء وليس بعده، وعدتها ثلاث حيض لا عدة وفاة؛ لأنها ليست بزوجة^(١٣).

(١) ليس في (٢).

(٢) فيلزمه الولد إلا أن يمتن. الأم (٥٤٧/٦ و ٥٥٧) المنهاج (ص ٤٤١ و ٤٤٣) نهاية المحتاج (١١٢/٧ و ١٢١-١٢٢).

(٣) في (أ) و(ز): لأول.

(٤) المنهاج (ص ٤٤١ و ٤٤٣) نهاية المحتاج (١١٢/٧ و ١٢١-١٢٢).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): وعشر.

(٨) الأم (٥٥٧/٦) المنهاج (ص ٤٤٨) نهاية المحتاج (١٤٦/٧).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): وأصابها.

(١١) في (ب): سكنى ولا نفقة.

(١٢) تكرر في (أ) لفظ: (عليها).

(١٣) الأم (٥٦١/٦) الحاروي الكبير (٣٠٨/١١) روضة الطالبين (٤٠٩/٨) و(٦٧/٩).

قلت: فلا نفقة للحامل في عدتها من نكاح فاسد، سكاها في روضة الطالبين وجهاً، وهو كما في البيهقي نص للإمام. والله أعلم.

١٦٢٦- ولو طلق رجل^(١) امرأته فانقضت عدتها ولم تنكح^(٢) فجاءت بولد لأربع سنين أو أقل.. لحق بالزوج الأول، ولا أُلغيت^(٣) إلى قولها بأن انقضت عدتها، وإن جاءت [به] لأكثر من أربع سنين.. لم يلحق به^(٤).

١٦٢٧- وإن^(٥) مات الزوج وادعت أن الزوج قد راجعها.. حلف الورثة على علمهم^(٦) وإن أبوا أن يحلفوا.. حلف الابن ولا يحلف غيره؛ لأن الحق له لا لغيره بعد البلوغ فيلحق^(٧) به النسب^(٨).

١٦٢٨- وإن طلق امرأته، ثم تزوجت آخر، فجاءت بولد لأكثر من أربع سنين من الأول وأقل^(٩)/^(١٠) من ستة أشهر [للآخر].. لم يلحق بهما^(١١) ^(١٢).

١٦٢٩- ولو قال لامرأته: «كلما ولدت ولدا.. فأنت طالق»؛ فإن ولدت اثنين في بطن.. طلقت بالأول وانقضت عدتها بالآخر، وإن وضعت ثلاثاً^(١٣).. طلقت ثنتين وانقضت عدتها بالثالث، وإن وضعت^(١٤) أربعاً^(١٥).. طلقت بالثالث ثلاثاً وانقضت عدتها بالرابع^(١٦).

(١) في (ب): الرجل.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (م): ينكح.

(٣) في (ب): يلتفت.

(٤) الأم (٥٦١/٦-٥٦٢) روضة الطالين (١٤٢/٨).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) الأم (٥٦٢/٦) روضة الطالين (٣٧٩/٨) العزيز (٤٥٣/٨-٤٥٤).

(٧) في (ب): ويلحق.

(٨) روضة الطالين (٣٧٩/٨) العزيز (٤٥٣/٩-٤٥٤).

(٩) في (ب): ولأقل.

(١٠) نهاية [ص. ١٧٠] من (م).

(١١) في (ب): بواحد منهما.

(١٢) الأم (٥٦٣/٦) المهذب (١٢١/٢) المنردة.

(١٣) في (ب): ثلاثة.

(١٤) في (ب): ولدت.

(١٥) في (ب): أربعة.

١٦٣٠- [ولو قال لها: «إذا ولدت فأنت طالق» فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة.. وقع الطلاق بالأول، وحلت بالآخر، ولم يلحق بالآخر إلا أن يقر به أو يرجعه^(١)؛ فإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة.. فلا^(٢) نفقة لها، وإن كان يملك الرجعة ولم يرجع بعد ولدها الأول حتى ولدت الثاني.. فلها النفقة في أقل ما تحبض مثلها^(٣)].

١٦٣١- [و قال الشافعي: ليس للحامل المتوفى عنها [زوجها] نفقة^(٤) إلا^(٥) السكنى^(٦) في مال الميت من رأس ماله، فإن كان عليه دين وكانت الدار داره.. لم تبع^(٧) ولها السكنى إلى ذلك الوقت، وإن كانت بكراً^(٨) فلم^(٩) يُقرها رب الدار.. فلاولياء الميت أن يجعلوها حيث أحبوا، وتضرب سكنها^(١٠) مع الغرماء^(١١)].

(١) الأم (٥٦٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٢/٨) وعلمه بقوله: "لأن المرأة في عدة الطلقين ووقت انفصال الثالث هو وقت انقضاء العدة وبرائة الرحم ولو وقع الطلاق لوقع في تلك الحال لما سبق أن الطلاق المعلق بالولادة يقع عند الانفصال ولا يجوز أن يقع الطلاق في حال انقضاء العدة والبيونة ولهذا لو قال أنت طالق مع موتي لم يقع الطلاق إذا مات لأنه وقت انتهاء النكاح".

(٢) نهاية (٧٩/ب) من (ب).

(٣) في المخطوط: ولا، والمثبت من الأم.

(٤) الأم (٥٦٣/٦) بنحوه لكن قال: "لو قال رجل لامرأته: كلما ولدت ولدت فأنت طالق.. وانظر: الخاوي الكبير (٢٥٥/١٠) روضة الطالبين (١٤١/٨-١٤٢) نهاية المحتاج (٢٨/٧).

(٥) في (ب): النفقة.

(٦) في (ب): ولها.

(٧) الأم (٥٦٦/٦) ٥٦٩ روضة الطالبين (٤٠٨/٨) و(٦٨/٩).

(٨) في (ب): تاج.

(٩) في (أ): بكري، في (ب): بكرا، في (ج): بكري.

(١٠) الكراء: أجرة المستأجر. القاموس المحيط معزجاً بشرحه تاج العروس (٣٩٢/٣٩).

(١١) في (ب): ولم.

(١٢) في (ب): لسكنها.

(١٣) وهو المعتمد، وذكر في الأم (٥٧٦/٦-٥٧٧) والمزني (ص٢٩٩) المسألة وقال إن القول فيها أحد قولين؛ هذا الذي ذكره هنا، والثاني: ليس لها سكنى كما لا نفقة لها، وليس على الورثة أن يسكنوها إلا على وجه الاختيار. وانظر: روضة الطالبين (٤٢٣/٨-٤٢٤).

- ١٦٣٢- وقال في الذمّة: عليها الإحداد مع^(١) الأربعة الأشهر^(٢) وعشراً^(٣).
- ١٦٣٣- وعلى المطلقة ثلاثاً الإحداد^(٤).
- ١٦٣٤- وقال مالك [بن أنس]: ليس عليهما جيفاً/ [إحداد] ولا تعد إلا المتوفى عنها المسلمة^(٥).
- ١٦٣٥- وإذا اعتدت المرأة من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً؛ فإن ارتفعت حيضتها وارتابت.. حبست نفسها حتى تستيقن^(٦)، وإن لم ترتاب^(٧) [وارتفعت].. فلا شيء عليها^(٨).
- ١٦٣٦- وقال مالك [بن أنس]: إذا كانت ممن تحيض ثم ارتفعت في العدة.. فهذه ربة لا تنكح^(٩) حتى تسترئ نفسها.
- ١٦٣٧- وإذا طلقها وهو مريض طلاقاً لا يملك الرجعة ثم مات في العدة أو بعد العدة.. فسواء ولا ميراث [لها] وعدتها عدة المطلقة^(١٠)، وقد روي عن ابن الزبير مثل هذا^(١١)، فإن قيل: فغتمان

(١) في (ب): في.

(٢) في (ب): أشهر.

(٣) الأم (٥٨٨/٦) الخاوي الكبير (٢٨٣/١١) روضة الطالبين (٤٠٥/٨).

(٤) هذا هو القديم، والجديد الأظهر: لا يجب بل يستحب، كما في الأم (٥٨٣/٦)، وانظر: الخاوي الكبير

(٢٧٥/١١) روضة الطالبين (٤٠٥/٨)، وبه يبين أن إتيان الإحداد على الميتة قسم وجديد أيضاً.

(٥) في المدونة (١٢/٢) أنه ليس على المطلقة إحداد؛ ميتة كانت أو غير ميتة، وذكر في (١٦/٢) أن على

الذمّة الإحداد، وهذا خلاف ما نقله هنا عنه.

(٦) أي: ارتابت من أن يكون ارتفاع الحيض بسبب وجود حمل من زوجها المتوفى، كأن تجد ثغلاً أو حركة في

بطنها.

(٧) في (أ) و(ز): يرتاب، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٨) الأم (٥٧١/٦) الخلاصة (ص ٥٢٠) روضة الطالبين (٣٧٧/٨)، فإن كانت الربة قبل تمام الأشهر.. فليس لها

أن تنزوج حتى تزول الربة ولو تمت الأشهر، فإن تزوجت فالتكاح باطل، وإن كانت الربة بعد تمام العدة..

لم ينكح ببطان النكاح لكن لو شققنا كونها حاملاً وقت النكاح.. تبينا بطلان النكاح، والأولى أن تصر إلى

زوال الربة. ١. — بتصريف من الرومّة.

(٩) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوها، في (ب): ينكح.

وَرَّعَهَا^(١٢).. قيل: حديث ابن الزبير أشبه بالسنة لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [بِهِ] إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ [بِهِ]»^(١٣)، ومما^(١٤) أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَلَا^(١٥) تَرَتْ إِلَّا زَوْجَةَ.

١٦٣٨- فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ.. فتعذر عدة المتوفى [عنها زوجها]، ما لم تنقضي عدتها قبل الوفاة، ويتوارثان إذا كان^(١٦) له رجعة ولم تنقضي عدتها^(١٧) حتى مات^(١٨).

١٦٣٩- وإذا ارتد الزوج/^(١٩) عن الإسلام فأفترت المرأة بإسلامه وبانقضاء العدة قبل رجوعه إلى الإسلام ثم مات.. فلا شيء لها في ماله^(٢٠)، وليس عليها عدة وفاة ولا إحداد^(٢١).

١٦٤٠- وإذا مات الرجل وله امرأتان، قد طلق إحداها طلاقاً لا يملك الرجعة ولا تعرف^(٢٢) بعينها.. اعتدتا^(٢٣) أربعة أشهر وعشرًا [حتى] تأتيان^(٢٤) بثلاث حيض إن حضن فيها وإلا أئمن ثلاث حيض^(٢٥)، والميراث موقوف حتى يصطلحا.

(١) وهو الجديد المعتمد كما في اختلاف العراقيين من الأم (٣٨٣/٨) وهو اختيار المزني، وكان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قد علق القول به على الاستشارة كما في الأم (٦٤٣/٦-٦٤٤) والمزني (ص ٢٩٨) قال الربيع: "وقد استشار الله فيه فقال: لا تَرَتْ المبتوتة". وانظر: روضة الطالبين (٧٢/٨) لحاية المحتاج (٤٥٤/٦).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٥٧١/٢: ٤٠) والشافعي في الأم (٥٧٢/٦) و٦٤٣) وعبد الوزاري (٦٢/٧: ١٢١٩٢) وابن أبي شيبه (٢١٧/٥) وسعيد بن منصور (٤٢/٢: ١٩٥٨: ١٩٥٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٥٧١/٢: ٤٠) والشافعي في الأم (٣٥٥/٦) وعبد الوزاري (٦٢-٦١/٧: ١٢١٩١) وابن أبي شيبه (٢١٧/٥).

(٤) سبق تخريجه عند الفقرة (١٥٣٤).

(٥) في (أ) و(ب) وما.

(٦) يتأكد ما في (أ)، في (ب): لا، وتشتمل الا.

(٧) في (ب): كانت.

(٨) في (ب): العدة.

(٩) الأم (٦٤٤/٦) روضة الطالبين (٧٢/٨) و٣٩٩).

(١٠) لحاية [ص ١٧٠] من (ب).

(١١) الأم (١٢٨/٦) و٥٧٤).

(١٢) قال في الأم (٥٧٤/٦): "ولو أفترت بانقضاء العدة قبل يتوب.. فلا شيء لها في ماله، وكانت عليها عدة الوفاة والإحداد".

(١٣) في جميع النسخ: يعرف، والتصحيح من الأم.

١٦٤١- [قال الشافعي:] وإذا أراد أن يطلق الرجل امرأته.. نقلها حيث يريد أن يطلقها -لا^(١) على موضع الزيارة- ثم يطلقها^(٢) فتعد هناك، والنقلة بالبدن لا بالمتاع^(٣).

١٦٤٢- وإن خرج بها إلى بعض أضياعه^(٤) زائراً، ثم مات أو طلقها.. رجعت إلى المنزل الذي خرجت منه فاعتدت فيه^(٥).

١٦٤٣- وإن سافر بها إلى حج أو عمرة فمات أو طلقها.. فالخيار لها أن تذهب في سفرها ذاهبة وراجعة^(٦)، وليس عليها أن ترجع إلى بيته (٨٣/ب) حتى ينقضى^(٧) سفرها، ولا تقيم في المنصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام أو^(٨) في النقلة إليه، فإن رجعت.. رجعت إلى بيتها فأتمت ما بقي^(٩).

١٦٤٤- ولا تلبس المرأة في الحداد ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران ولا شيء من الصبغ الذي يكون لها زينة مما يدخل على الثوب بعد نسجه، مثل العصفور والزعفران وما أشبهه مما يكون الصبغ زينة للثوب، فأما السواد^(١٠) والخضرة -لا الخضرة الصافية- وما أشبه ذلك مما لا يُرْتَبَنُ [به]

(١) في (أ) و(ز): اعتدت.

(٢) في (ب): تاتين.

(٣) الأم (٥٧٤/٦) روضة الطالين (٤٠٠/٨) ونسب الأقراء من وقت الطلاق على الصحيح لا من وقت الموت.

(٤) في (أ) و(ز): إلا.

(٥) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ز): تطلقها.

(٦) الأم (٥٧٧/٦) المزني (ص. ٣٠) روضة الطالين (٤١٠/٨).

(٧) في (ب): ضياعه.

(٨) الأم (٥٧٩/٦) المزني (ص. ٣٠) روضة الطالين (٤١١/٨).

(٩) في (ب): أو راجعة.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): تنقضى.

(١١) في (ب): و.

(١٢) انظر: الأم (٥٧٧/٦-٦٧٨).

وهذا إن كان حدث سب الفرة في الطريق، أما إن كان قد حدث قبل خروجها من المسكن.. فلا تخرج للسفر بلا خلاف، وإن خرجت منه ولم تفارق العمران.. فيلزمها العود إلى المسكن في الأصح. انظر: روضة الطالين (٤١١/٨).

(١٣) نهاية [٨٠/] من (ب).

التوب، إنما يراد للتقيح^(١١) أو لنفي الوسخ.. فلا بأس بلبسها^(١٢)، وكل ثوب مصبوغ الغزل أو الأصل مثل الصوف والخز وما أشبهه.. فلا بأس أن تلبسه، إلا الوشي وما أشبهه^(١٣) مما ينسج مصبوغاً ويكون^(١٤) صبغه تلغياً في الثوب وزينة.. فلا تلبسه^(١٥)، وتلبس^(١٦) الثياب^(١٧) كلها^(١٨).

١٦٤٥- ولا تكتحل^(١٩) بكحل زينة ولا غيره إلا أن تضطر^(٢٠) فتحل^(٢١) الصبر^(٢٢) بالليل وتمسح بالنهار^(٢٣).

١٦٤٦- ولا تذهبن^(٢٤) في الرأس ولا في الجسد بدهن فيه طيب، ولا تمتشط بطيب إلا بالزيت والشرق^(٢٥) وما أشبهه^(٢٦).

١٦٤٧- ولا تلبس شيئاً من الحلبي، خائفاً ولا غيره^(٢٧).

(١) هكذا صورتها في (ب): للفتح، هكذا صورتها في (أ): للفتح، هكذا صورتها في (ز): هـ. في الأم (٥٨٨/٦): للتقيح.

(٢) في (ب): بلبسه لها.

(٣) في (ب): يشبهه.

(٤) غاية [ص ١٧٢] من (ز).

(٥) في (ب): بلبسه.

(٦) في (أ): ويلبس، في (ز): بلا نقط لأولها.

(٧) في (ب): البياض.

(٨) الأم (٥٨٨/٦) روضة الطالين (٤٠٦/٨-٤٠٧).

(٩) في (أ) و(ز): يكتحل، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(ز): يضطر، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) في (أ) و(ز): فيجعل، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٢) وهو الكحل الأصفر كسا في روضة الطالين (٤٠٧/٨).

(١٣) الأم (٥٨٦/٦-٥٨٧) روضة الطالين (٤٠٧/٨).

(١٤) في (أ) و(ز): يدهن، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٥) في (ب): والسيف، أو والشرق، وفي روضة الطالين: الشرج، وفي الموطأ: الشرف.

(١٦) الأم (٥٨٦/٦) روضة الطالين (٤٠٧/٨).

(١٧) روضة الطالين (٤٠٦/٨).

١٦٤٨- وإذا تزوج الرجل المرأة في عدتها ودخل بها.. فلها مهر مثلها، لا المهر الذي أمهرها^(١)، وتأني^(٢) ببقية عدتها من الأول، ثم تعدد من الآخر، ثم ينكحها إن بدا له^(٣) بعد^(٤).

١٦٤٩- وإن كانا عاتلين بذلك.. أذنتهما، وإن كانا جاهلين.. فلا أذب عليهما^(٥).

١٦٥٠- وعليها أن تعدد بقية عدتها من الأول، ولا تحتسب^(٦) بما حاضت عند الزوج الآخر، وتعد من الآخر^(٧).

١٦٥١- وإن^(٨) تزوجها ولم يصحبها حتى تمت العدة.. فقد انقضت عدتها، وليس عليها شيء، ويفسخ نكاحهما، ويتندان نكاحاً جديداً^(٩).

١٦٥٢- فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها الآخر.. فهو^(١٠) للأول، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً.. عرض^(١١) القافة؛ فإن^(١٢) لم يلحقها^(١٣) بواحد، أو لم يكن قافة، أو ألحقها^(١٤) بمها.. ترك حتى يكره فيوالي^(١٥) أيهما شاء^(١٦)، وإن ألحقوه بأحدهما.. لحق^(١٧).

(١) الأم: (٥٩٠/٦) حيث قال: "لما المهر بما استحل من فرجها"، ولا يجب لها المهر إلا إن كانت جاهلة بالتحريم. كما في البيان (٨٨/١١).

(٢) في (أ) و(ب): ويأتي.

(٣) في (ب): لما أو لها.

(٤) روضة الطالبين (٣٨١/٨) (٣٨٥) وفي البيان (٨٨/١١) أنه إن كان الزوج عالماً بالتحريم.. فلا يجب عليها عدة له، ولا تنقطع عدة الأول، بغض النظر عن كونها عالمة أو جاهلة بالتحريم.

(٥) إن لم يدخل بها الثاني.. عزز العالم بالتحريم منهما دون الجاهل، وإن دخل بها ووطئها قالوا لم منها زان ويجب عليه الحد. اهـ ملخصاً من البيان (٨٨/١١).

"قال الروبان: ودعوى الجهل بتحريم المعتدة.. لا يقبل إلا من قريب عهد بالإسلام، ودعوى الجهل بكونها معتدة.. يقبل من كل أحد" اهـ. من روضة الطالبين (٣٨١/٨).

(٦) في (أ) و(ب): لا يظهر النقط على أولها، في (ج): تحتسب.

(٧) روضة الطالبين (٣٨١/٨) (٣٨٦) أسنى المطالب (٣٩٥/٣).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) الأم: (٥٩١/٦) البيان (١٠١/١١) روضة الطالبين (٣٨١/٨).

(١٠) في (ب): فهي.

(١١) في (ب): أريه.

(١٢) في (ب): وإن.

١٦٥٣- وإن ألقته ميتاً لسته أشهر فصاعداً فكان^(١) ذلك بجنابة أحد.. وقِفَ ميراثُ الأب من الفرقة حتى يصطلحوا^(٢)، وإن كان من غير جنابة.. فلا شيء.

١٦٥٤- وإن طلق رجل^(٣) امرأته فادعت^(٤) حلاً وأنكر الزوج.. نظر إليها النساء، فإن كان بها^(٥) حمل.. أنفق عليها، وإن ذهب حملها.. رجع الزوج [عليها] بالنفقة^(٦).

١٦٥٥- وإن كانت الأمة تحت العبد فطلقها وأراد سيدها أن يسافر بها.. سافر.

١٦٥٦- والذمية والنصرانية والأمة.. كلهن^(٧) سواء في السكنى والنفقة والإحدا^(٨).

١٦٥٧- وإذا تزوجت^(٩) امرأة المفقود فحبلت^(١٠) من الآخر ثم ولدت فقدم زوجها الأول.. كان له منعها من الرضاع إلا اللبن^(١١) وما إن تركته لم يفتدي^(١٢) به من غيرها، ثم يمنعه^(١٣) من^(١٤) سوى ذلك، ولا ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاع ولد غيره شيئاً^(١٥).

(١) في (ب): يلحقوه.

(٢) في (ب): ألحقوه.

(٣) في (أ): زيادة، هكذا صورناها في (أ): ^{أقرباً}، لا شيء في (ب) و(ج).

(٤) الأم (٥٩٣/٦): "... فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال".

(٥) الأم (٥٩٢/٦) روضة الطالبين (٣٨١/٨ و ٣٨٩).

(٦) في (ب): وكان.

(٧) ذكر في البيان (٩٦/١١) أنه إن مات وقد تملك مالا بوصية قبل أن يلحق بأحدهما.. وقف نصيبهما إلى أن يصطلحا عليه، وينطبق حكم هذه المسألة على ما ذكر هنا فإن الدية تورث.

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) في (ب): وادعت.

(١٠) في (ب): به.

(١١) الأم (٦٠٥-٦٠٤/٦) قال: "فيها قولان" والثاني هو الموافق لما هنا، ولم ينتج واحداً منهما، روضة الطالبين

(٦٩-٦٨/٨).

(١٢) في (أ) و(ج): كل.

(١٣) انظر بالنسبة للنفقة: الأم (٦٠٤/٦)، وبالنسبة للإحدا: روضة الطالبين (٤٠٥/٨)، وبالنسبة لسكنى روضة

الطالبين (٤٠٩/٨) السكنى للامة.

(١٤) نهاية [١٧٣] من (ج).

(١٥) في (ب): فحملت.

١٦٥٨- ولو ادعيا^(١) الولد وقد ولدته^(٢) وهي مع الآخر.. أرى القافة^(٣).

١٦٥٩- وإن^(٤) مات زوجها الآخر.. كان عليها عدة الطلاق^(٥).

١٦٦٠- فإن^(٦) ماتت امرأة المفقود والمفقود، ولم^(٧) يعلم أيهما مات أولاً.. لم يُورث [واحد منهما من صاحبه] كما لا يُورث الفرقى إلا بيقين موت أحدهما^(٨).

١٦٦١- وإن مات زوج امرأة المفقود والمفقود، ولا يُدْرَى أيهما أولاً.. اعتدت أربعة أشهر وعشراً^(٩) وثلث حيض^(١٠).

(١) هكذا صورتها في (أ): التحيث، في (ب): اللبا، هكذا صورتها في (ج): اللبي. في الأم (٦١٠/٦): اللبأ. واللبأ: على وزن غنْب، أول اللَّبَنِ عند الولادة قبل أن يرق، وفي روضة الطالبين: اللبأ: الذي لا يعيش إلا به. انظر: النهاية (٢٢١/٤).

(٢) هكذا صورتها في (أ): يستندت، هكذا صورتها في (ب): ~~تستندت~~، هكذا صورتها في (ج): يستدك.

(٣) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ج): تمنعها.

(٤) في (ب): ما.

(٥) الأم (٦١٠/٦) بنحوه، المزني (ص٣٠٢) الخاوي الكبير (٣٢٣/١١-٣٢٤) نهاية المطلب (٢٩٥/١٥) روضة الطالبين (٤٠٤/٨) لكن قال: "إن لم تخرج من بيت الزوج وأرضعته فيه ولم يقع خلل في التمكن.. فعلى الزوج نفقتها.... وإن خرجت للإرضاع بغير إذنه.. سقطت نفقتها، وإن خرجت له بإذنه.. فوجهان". ومثله في الخاوي.

(٦) أي: الزوج الأول والآخر.

(٧) في (ب): ولدت.

(٨) الأم (٦١٠/٦) بنحوه، المزني (ص٣٠٢) الخاوي الكبير (٣٢٥/١١).

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) أي: ثلاثة قروء. المزني (ص٣٠٢).

(١١) في (ب): ولو.

(١٢) في (ب): ولا.

(١٣) الأم (٦١١/٦) روضة الطالبين (٣٢/٦) فاستهام وقت الموت من موانع الميراث.

(١٤) في (أ): (ج) أو.

(١٥) جاء في الأم (٦١١/٦): "ولو مات الزوج الأول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أولاً بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشراً؛ لأنه النكاح الصحيح، والعدة الأولى بالعقد الأول، ثم اعتدت بعد ثلاث حيض، لا تدخل إحداها في الأخرى؛ لأنها وجبت عليها من وجهين مفترقين".

١٦٦٢- وإن^(١) مات زوجها الأول قبل، وكانت حاملاً من الآخر؛ فإذا^(٢) وضعت حملها.. انقضت عدتها من الآخر، واعتدت من الأول أربعة أشهر وعشراً^(٣)، وقد قيل: إذا مضى لها أربعة أشهر وعشراً قبل وضع الحمل.. برئت من العدتين، وإن بقي منها شيء^(٤) بعد وضع الحمل.. أتمتها.

١٦٦٣- وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك الرجعة.. فليس عليها إحداد ولها النفقة والسكنى حاملاً^(٥) وغير حامل وليس له فيها^(٦) منفعة^(٧) ولا لها منه نظر ولا تلذذ ولا خلوة [ولا شيء] حتى يراجعها، (٨٤/ب) وهي محرمة عليه إلا بالرجعة^(٨).

١٦٦٤- واحتج بحديث ابن عمر أنه كان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها^(٩).

١٦٦٥- فإن^(١٠) وطلتها وقال: نويت الرجعة.. لم تكن^(١١) رجعة حتى يتكلم بالرجعة ويشهد شاهدين، أو تصدقه^(١٢) على أنه تكلم بذلك، واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعمر^(١٣): وفليراجعها^(١٤) (١٤) (١٥).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) الأم (٦١١/٦) روضة الطالبين (٣٨٧/٨).

(٤) نهاية [٨٠/ب] من (ب).

(٥) في (ب): حامل.

(٦) في (ب) والأم: منها.

(٧) وليست في الأم كذلك.

(٨) الأم (٦١٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٢٢١/٨) ٤٠٥ و ٤٠٨ و ٤٢٢.

(٩) أخرجه مالك (٥٨٠/٢) وعنه الشافعي في الأم (٦١٤/٦) وعبد الرزاق (٣٢٤/٦) (١١٠٢٤).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) في (أ) و(ج): يكن.

(١٢) في (ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يصدقه.

(١٣) في (أ) و(ج): لابن عمر.

(١٤) نهاية [١٧٤/ص] من (ج).

(١٥) الأم (٦٢١/٦) المزني (٢٦٩) روضة الطالبين (٢١٧/٨).

١٦٦٦- وإذا طلق المسلم النصرانية ثلاثاً فانقضت عدتها ثم تزوجت نصرانياً فأصابها.. أحلها ذلك لزواجها المسلم ويخصنها؛ لأنه زوج يحمل لها^(١) نكاحه^(٢).

١٦٦٧- وإذا طُلِّقَت المرأة [وهي] بنت^(٣) عشرين سنة وهي ممن لم تحيض.. فعدها الشهور^(٤).

١٦٦٨- فإن^(٥) طُلِّقَت الصغيرة التي لا تحيض مثلها فرأت دمًا؛ فإن كان أحدًا في مثل سبيلها تبيض.. فهو حيض، وإلا.. فهو دم علة^(٦) وتعد بالشهور^(٧) (أ).

باب الرجعة

١٦٦٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته -وهي في العدة من طلاقه-: «إذا كان غدا.. فقد راجعتك» أو «إذا كان يوم كذا وكذا.. فقد راجعتك» أو «إذا قدم فلان.. فكل هذا ليس بشيء»^(١).

١٦٧٠- وكذلك لو قال: «كلما طلقتك.. فقد راجعتك».. فليس بشيء^(٢).

١٦٧١- وإذا قال لها في العدة: «قد راجعتك أمس» أو «يوم كذا» لما مضى.. فهي رجعة^(٣).

١٦٧٢- وإن قال في العدة: «قد راجعتك».. فهي رجعة^(٤).

(١) في (أ) و(ز): له.

(٢) الأم (٦٣١/٦) المزني (ص ٢٧٠) روضة الطالبين (١٢٥/٧).

(٣) في (ب): ابنت.

(٤) الأم (٥٤٥/٦) روضة الطالبين (٣٧٠/٨).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): عليه.

(٧) الأم (٥٤٤/٦).

(٨) بعد هذا في (ب): تحريم الجمع.

(٩) فلو شقق كلُّ ما قال.. فلا تكون رجعة؛ لأن الرجعة لا تقبل التعليق. انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي

الكبير (٣١٣/١٠) نبر المذهب (٢٠٨/١٠) روضة الطالبين (٢١٦/٨) المنهاج (ص ٤٢٩) التجم الوهاج

(١٠/٨).

(١٠) في (ب): وقد.

(١١) لأنه تعليق. انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي الكبير (٣١٣/١٠) نبر المذهب (٢٠٩/١٠).

(١٢) الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي الكبير (٣١٣/١٠) نبر المذهب (٢٠٨/١٠).

١٦٧٣- وإن وصل الكلام فقال: «قد^(٦) راجعتك بالحب» [أو «بالأذى» أو «بالكرامة» أو «بالهوان».. سئل؛ فإن قال: أردت الرجعة وعينت راجعتك بالحب] مني لك، أو راجعتك بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا.. كانت^(٧) رجعة، فإن^(٨) قال: قد أردت أبي رجعت^(٩) إلى أذاك كما كنت، أو أشبه هذا.. لم يكن رجعة^(١٠).

١٦٧٤- وإن مرض رجل فخبيل لسانه، أو لم يحبل و^(١١) ضعف عن الكلام.. فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق إذا كانت له إشارة تعرف^(١٢) (٨)، فإن عقل ثم قال: لم يكن رجعة.. فالقول قوله، وتبرأ منه بالطلاق الأول^(١٣).

١٦٧٥- وإذا اختلفا في العدة أو بعد مضي العدة فقالت: «راجعتني/ وأنت ذاهب العقل، ثم لم تُخبرني لي رجعة بعد أن تاب عقلك، فانقضت عدي»، وقال هذا: «راجعتك^(١٤) وعقلي معي».. فالقول قوله^(١٥).

١٦٧٦- فإن طلقها فقالت من يومها/^(١٦): «قد انقضت عدي» بأن أسقطت سقطاً بأن بعض خلقه.. فالقول قولها إذا كانت تليد مثلها^(١٧).

(١) الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، المنهاج (ص ٤٢٩).

(٢) غاية [١٠٠/ب] من (ب).

(٣) في (ب): كان.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ز): راجعتك.

(٦) انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، بحر المذهب (٢٠٩/١٠).

فإن مات قبل السؤال.. حصلت الرجعة؛ لأن اللفظ صريح، وكذا لو أطلق.. منعت الرجعة كذلك. انظر:

روضة الطالبين (٢١٥/٨) ومعني المحتاج (٣٣٧/٣).

(٧) في (ز): أو.

(٨) في (أ) و(ز): يعرف.

(٩) المذهب (٨٣/٢) المفردة.

(١٠) الأم (٦٢٤/٦) - ٦٢٥.

(١١) في (ز): رجعتك.

(١٢) الأم (٦٢٥/٦) لكن نصّه فيما إذا اختلفا بعد مضي العدة، واختلاها قبل انتهاء العدة هو من باب أولى.

(١٣) غاية [ص ١٧٥] من (ز).

١٦٧٧- وإن^(٦٦) قالت: «[قد] انقضت عدي^(٦٧)» ثم قالت: «كذبتُ».. فالقول قولها إذا صدقها، وإن^(٦٨) لم يصدقها.. فالقول قول الرجل.

١٦٧٨- ولو^(٦٩) طلقها^(٧٠) ثم قال: «قد كانت أعلمني أن عدما قد انقضت» ثم ارجعها.. ثبت الرجعة إذا لم تُقر المرأة بانقضاء العدة^{(٧١)(٧٢)}.

١٦٧٩- وقد قيل: لا رجعة له لإقراره بانقضاء العدة، [ولا تحمل^(٧٣) لغره إلا بإقرارها بانقضاء العدة].

١٦٨٠- ولو قاله^(٧٤) لأمة فصدقه، أو قال الزوج بعد العدة: «قد راجعتك في العدة» وصدقه.. كانت كالحرّة، ولم يكن للمولى أن ينكر ذلك عليها^(٧٥).

١٦٨١- وإذا دخل رجلٌ بامرأته فقال: «قد أصبتها وطلقتها»^(٧٦)، وقالت: «لم تصبي^(٧٧)».. فالقول قولها، ولا رجعة له عليها^(٧٨).

١٦٨٢- ولو قالت: «قد أصابي»، وقال: «لم أصبها».. فعليها العدة بإقرارها، ولا رجعة له عليها^(٧٩).

(١) الأم (٦٢٥/٦) المنهاج (٤٢٩ ص) مغني المحتاج (٣/٣٣٨).

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ) و(ج): عدتها.

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): فلو.

(٦) في (ب): وطلتها.

(٧) في (ب): عدتها.

(٨) الأم (٦٢٧/٦) روضة الطالبين (٨/٢٢٨).

(٩) في المخطوط: ولا تيل.

(١٠) في (أ) و(ج): قال.

(١١) الأم (٦٢٧/٦) روضة الطالبين (٨/٢٢٨) مغني المحتاج (٣/٣٤٢) وعزاه للبويطي.

(١٢) في (ب): وطلتها.

(١٣) في (ب): بلا نقط لأولها، في الأم: يصبي.

(١٤) لأنها مطلقة غير مدخول لها -على قولها- انظر: الأم (٦٢٨/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٨/٢٢٧) المنهاج

(ص ٤٣١) مغني المحتاج (٣/٣٤٢).

١٦٨٣- وإذا طلق الرجل امرأته ثم قال بعد العدة: «قد راجعتك في العدة»، وَانْكَرَتْ، وَخَلَفَتْ، وَتَزَوَّجَتْ، ثم أقام شاهدين أنه [قد] راجعها في العدة.. رُدَّتْ إليه؛ دخل بها أو لم يدخل بها^(١).

١٦٨٤- ولو كانت المسألة بحالها ثم صدقته^(٢) بعد أن تزوجت.. لم تُصَدَّقْ^(٣) على إفساد نكاح الآخر^(٤).

١٦٨٥- قال أبو يعقوب: وله عليها صداق مثلها بإقرارها على نفسها^(٥).

١٦٨٦- قال الشافعي: وإذا تزوج الصبي المراهق الذي يقع جماعه موقع جماع الكبير، وَغُيِبَ ذلك منه في ذلك منها.. أَحْلَاهَا^(٦).

١٦٨٧- وكذلك إن كان خصيًا، أو مجنونًا قد بقي له ما يُغَيِّبُ فيها بقدرٍ مُغَيِّبٍ حشفة غير الخصى.. أَحْلَاهَا^(٧).

١٦٨٨- فإن^(٨) كانت بكرًا.. لم يُجْلَها إلا ذهاب العُدَّة، وإن كانت ثيبًا^(٩).. حتى يُغَيَّبَ^(١٠) الحشفة^(١١).

١٦٨٩- فإن نكحها نكاحًا فاسدًا.. لم تحل لزوجها/(٨٥/ب) الأول/(١٣)^(١٢).

(١) لأنه يزعم أنها مطلقة غير مدخول بها، فلا رجعة له عليها. انظر: الأم (٦٢٨/٦) روضة الطالبين (٢٢٧/٨).

(٢) الأم (٦٢٨/٦) بنحوه، الخلاصة (ص ٤٩٥) روضة الطالبين (٢٢٥/٨).

(٣) في (ب): صدقتها.

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) الأم (٦٢٨/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٢٢٥/٨).

(٦) هو قول أبي يعقوب والربع كما في الأم (٦٢٨/٦)، والمقصود: أن للزوج الأول عليها صداق مثلها.

(٧) الأم (٦٣١/٦) بنحوه، فتح الوهاب شرح مناهج الطلاب مع حاشية الجمل (١٨٦/٤).

(٨) الأم (٦٣١/٦) بنحوه، حاشية الجمل (١٨٦/٤).

(٩) في (أ) و(ب): وإن.

(١٠) في (ب): ثيب.

(١١) في (ب): بلا نقط لأولها، فتحتمل: "تغيب".

(١٢) الأم (٦٣١/٦) فتح الوهاب شرح مناهج الطلاب (١٨٥/٤-١٨٦).

(١٣) نهاية [ص ١٧٦] من (٢).

الطلاق

١٦٩٠- وإذا^(١) طلق الرجل^(٢) امرأته ثلاثاً [فكحت زوجها]^(٣) فاذتعت^(٤) أنه أصابها وأنكر الزوج.. أخلها ذلك، ولم نأخذ^(٥) من الذي أنكر إلا نصف الصداق، وهكذا لو لم يعلم^(٦) الزوج الذي طلقها ثلاثاً أنها نكحت، فذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصبحت^(٧) وصديقها.. خلت له؛ لأنها لو جاءت بولد في مدة يمكن ذلك فيه.. لحق بالزوج^(٨) ^(٩).

١٦٩١- وإذا زنا رجل^(١٠) بامرأة أبيه أو ابنه.. لم تحرم^(١١) عليهما امرأتاهما^(١٢)، واحتج بأن الله [عَزَّوَجَلَّ] إنما حرّم ذلك بالنكاح الذي هو نعمة منه، الذي يلزم^(١٣) فيه الطلاق والإيلاء ويلحق فيه الولد^(١٤).

١٦٩٢- وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ولم يشهدوا^(١٥) أنه عاقل وقال^(١٦): «[أي] كنت مغلوباً على عقلي».. فهو على أنه بعقل حتى يأتي ببينة أنه كان ذاهب العقل في ذلك الوقت^(١٧).

(١) الأم (٦٣٢/٦) فتح الوهاب شرح منتهج الطلاب مع حاشية الجمل (١٨٦/٤-١٨٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) ليس في (ز).

(٤) زيادة مني وهي كذلك في الأم (٦٣٥/٦).

(٥) في (ب): وادعت.

(٦) في (أ) و(ب) و(ز): يأخذ، وفي الأم: نأخذ.

(٧) في (أ) و(ز): تعلم، والمثبت من (ب) والأم.

(٨) في (أ) و(ز): وأصبحت، في (ب): وأصب، في الأم: أصبحت.

(٩) في (أ) و(ز): الزوج.

(١٠) الأم (٦٣٥/٦) معنى المحتاج (١٨٣/٣).

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ز): يجر.

(١٣) في (أ) و(ز): امرأتها.

(١٤) نهاية [١/١٠١] من (ب).

(١٥) الأم (٦٣٩/٦) فتح الوهاب (١٨١/٤-١٨٢).

(١٦) في (ب): يشهد.

١٦٩٣- والمرض الذي يحجب الرجل عن إتلافه ماله فيه: كُلُّ مَرَضٍ مُخَوِّفٍ، مثل الحمى الصالب، والطن، وذات الجنب، والخاصرة، وما أشبهه^(٢) مما بضيه^(١) على الفراش، ولا يتناول مثل تناول السَّلِّ والفاالج إذا لم يكن به رجع غيرهما، أو يكون بالمنفلوج منه في 'سورة ابتدائه'^(٥) حال يكون عوفاً فيها، فأما إذا تناول.. فإنه لا يكاد يكون عوفاً، وإذا كانت حمى ربيع.. فالأغلب فيها^(٦) أنها غير عوفة، إلا أن تضنيه^(٧) فيكون صاحب فراش^(٨).

١٦٩٤- وإذا أقر في مرضه أنه كان طلق ثلاثاً أو طلق في مرضه ثلاثاً.. لم ترثه، ووقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم، واستقبلت العدة من يومئذ^(٩).

١٦٩٥- وإذا قال لها: «أنت طالق قبل موتي بشهرين» أو «ثلاثة» أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي.. فالطلاق غير واقع عليها، ولها الميراث، فإن عاش من حين تكلم بالطلاق أكثر^(١٠) مما سمي بطرفة عين/^(١١) فأكثر^(١٢).. وقع الطلاق [في] ذلك الوقت، وهو^(١٣) قبل موته^(١٤)، ولا ترث^(١٥).

(١) في (أ) و(ج): قال.

(٢) الأم (٦٤١/٦).

(٣) في (أ) و(ج): شبهه.

(٤) هكذا صورتها في (ب): يُضْنِيهِ. في الأم: يضمه.

(٥) في (أ) و(ج): سور ابتدائه، في (ب): سورته بابتدائه، هكذا صورتها في (ب): سور بِإِشْدَاجٍ. في الأم: سورة ابتدائه.

(٦) في (ب) والأم: منها.

(٧) في (أ) و(ج): بضيه، في (ب): يضمه، في الأم: تضمه.

(٨) الأم (٦٤٥/٦) بنحو، المنهاج (ص٣٥٤-٣٥٣) مغني المحتاج (٣/٥١-٥٠) الحاوي الكبير (٣١٩/٨).

(٩) الأم (٦٤٢/٦-٦٤٤) المنهاج (ص٤١٧) مغني المحتاج (٣/٢٩٤).

(١٠) في (أ) و(ج): بأكثر.

(١١) نهاية [ص١٧٧] من (ج).

(١٢) في (ب): وأكثر.

(١٣) في (ب): فهو.

(١٤) في (ب): مدته.

(١٥) الأم (٦٤٧/٦) بنحو، الحاوي الكبير (١٩٩/١٠) وذكر في روضة الطالبين (١٢٦/٨) مسألة خونها.

١٦٩٦- وإن^(١) كان أصابها في الوقت الذي تطلق^(٢) عليه.. كان لها عليه صداق المثل، وإن كان موته 'مع الوقت'^(٣) سواء.. لم تطلق^(٤) و^(٥) نرت.

١٦٩٧- ويجوز طلاق المحجور عليه البالغ^(٦)، ولا يجوز عتقه لأمر ولد ولا لغيرها^(٧).

١٦٩٨- وَإِنْ زُوِّجَتْ^(٨) أُمُّ صَغِيرَةٍ عَبْدًا^(٩) فَعَتَقَتْ فَاخْتَارَتْ وَهِيَ صَبِيَّةٌ، أَوْ مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا وَهِيَ صَبِيَّةٌ فَاخْتَارَتْ.. فليس ذلك لهما؛ لأنه لا أمر لهما في أنفسهما وكذلك المعتوه^(١٠).

١٦٩٩- وَإِنْ كَلَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ شَيْءً لَا يَشْبَهُ الطَّلَاقَ^(١١) قَالَ: «أُرِدْتُ بِهِ الطَّلَاقَ».. لم يكن طلاقاً، وإنما تعمل النية مع الكلام الذي يشبه الطلاق، وما لا يشبه الطلاق.. مثل قولك: «بارك الله فيك» و«اسقني»^(١٢) و^(١٣) «أطعميني»^(١٤).

١٧٠٠- وإذا قال: «اشري»^(١).. فهذا مما يشبه الطلاق^(٢)، فإن^(٣) قال: «زوديني» وما أشبه هذا.. لم يكن طلاقاً، ولكن لو قال: «أذهبي» أو^(٤) «اغربي» أو^(٥) ما أشبهه وأراد به الطلاق.. كان طلاقاً^(٦).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يطلق.

(٣) في (ب): قبل الموت.

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) في (ب) زيادة: (لم)، وهي زيادة خاطئة، ومغيرة للمعنى.

(٦) روضة الطالبين (١٠٠/٧).

(٧) روضة الطالبين (١٠٧/١٢).

(٨) في (أ) و(ب): تزوجت.

(٩) في (ب): عبد.

(١٠) وثبت لمن الخيار إن اعتقن عند البلوغ والإفاقة. انظر: الأم (٦٥١/٦) روضة الطالبين (١٩٢/٧).

(١١) في (ب) زيادة: إن.

(١٢) في (أ) و(ب): اسقيني.

(١٣) في (ب): أو.

(١٤) في (ب): اطعمني.

(١) في (ب): استري، هكذا صورها في (ب): **استري**، في الأم (٦٥٩/٦): اشري، وفي إحدى النسخ كما في حاشية المحقق لكتاب الأم: استري.

١٧٠١- ولو قال: «كل ما أملك حرام»، فَعَنَى جواربه وامرأته، ولم يرد به الطلاق في امرأته، أو^(١) أراد ماله.. كَفَّرَ عن امرأته كفارة، وعن جواربه كفارة [كفارة]، وليس عليه في المال كفارة^(٢).

١٧٠٢- وإن شك الرجل فلا يدري طلق امرأته واحدة أم لا.. فالورع أن يطلقها [واحدة، وإن شك فلا يدري واحدة أو ثلاثاً.. فالورع [أن]^(١) يطلقها] ثلاثاً^(٢)، وليس يلزمه في الحكم إلا واحدة، والحجة في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ عِنْدَ عَجْزِ أَحَدِكُمْ»^(٣)، لأن

(١) في (أ) و(ز) زيادة: لا، وهي زيادة خاطئة ومخالفة لما في الأم، وانظر التعليق التالي.

(٢) إن كانت الكلمة الصحيحة هنا هي «استري».. فهي مما يشبه الطلاق، والأمر واضح.

وإن كانت هي «اشربي».. فهي مما يشبه الطلاق أيضاً كما في الأم، وعلى ذلك في الأم (٦٥٩/٦) بقوله:

"ويقال لرجل يُكَلِّمُ مِمَّا يَكْرَهُ أو يُضْرَبُ: اشرب، وكذلك: ذُقْ أو: اطعم"، وانظر: روضة الطالبين (٢٧/٨).

تنبيه: في طبعة الأم: "... ما يكره" وفي إحدى النسخ كما في الحاشية: "مما يكره"، واسترغها لرجعها ولأن الساق يقتضيها، والمعنى معها يكون واضحاً.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (أ) و(ز): و.

(٥) في (أ) و(ز): و.

(٦) الأم (٦٥٩/٦) روضة الطالبين (٢٧-٢٦/٨).

(٧) في (أ) و(ز): و.

(٨) الأم (٦٦٠/٦)، لو قال لزوجته «أنت علي حرام» ولم ينو طلاقاً.. فليس بطلاق، وعليه كفارة يمين. كما في معني المحتاج (٢٨٢/٣-٢٨٣).

(٩) وفي التواعد للإمام عز الدين بن عبد السلام طريقة للخروج من الشك مع الورع، حيث قال (٢٤٤/٢):

"وإن شك أطلق واحدة أو اثنتين؛ فإن أراد إبقاء النكاح مع الورع.. فليطلق طلاقاً معلقة على نفي الطلقة الثانية؛ بأن يقول: إن لم أكن طلقتهما.. فهي طالق؛ كي لا يقع عليه طلقتان" وهو كلام في غاية الحسن.

(١٠) سبق تشريعه.

الأصل أنها زوجة، والشك^(١) في الطلاق، فلا يترك^(٢) يقين النكاح^(٣) بشك الطلاق، ولو شك في العتق.. فمثل ذلك، إلا أن في الورع أن يعتقهم، ولا يلزمه في الحكم^(٤).

١٧٠٣- ولو استيقن^(٥) أنه حنث في صحته بأحد أمرين؛ طلاق أو عتاق.. وقفناه حتى يبين^(٦) أيهما أراد، وغلفه^(٧) للذي زعم أنه لم يرد، وإن مات.. أقرع بينهما؛ فإن وقعت القرعة^(٨) على العتق.. اعتقناه^(٩) بمعنى سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن وقع على النساء.. لم يطلقهن؛ لأن^(١٠) (٨٦/ب) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقرع في الطلاق^(١١).

١٧٠٤- وإذا قال لامرأتين له: «إحدكما طالق ثلاثاً» أو لنسوة: «ثنتين منكن طالقتين».. مُنِعْنَ عنه كُلُّهُنَّ، وأُحْذَرُ بِنَفْسَيْهِنَّ جميعاً حتى يُبَيِّنَ الذي أراد، فإذا بَيَّنَّ.. أُخْلِيفَ للبواقي^(١٢)، وإن مات.. وقفنا لمن ميراثه حتى يصطلحن، وإن ماتت^(١٣) واحدة منهن.. أوقف ميراثه منها بينه وبين ورثتها حتى يصطلحن.

١٧٠٥- قال أبو يعقوب: إذا لم يرد واحدة بعينها.. قيل له اختر منهن واحدة؛ لأنه طَلَّقَ بصفحة، وصفتها واحدة منهن، والذي يختارها واحدة من نسائه^(١٤) وهو قول الربيع^(١٥).

-
- (١) في (ب): ويشك.
 (١) في (ب): يروى.
 (٢) في (ب): نكاح.
 (٣) الأم (٦٦٠/٦-٦٦١) روضة الطالبين (٩٩/٨).
 (٤) نهاية [ص ١٧٨] من (ز).
 (٥) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.
 (٦) في (ب): ويخلفه، في (ز): بلا نقط لأولها.
 (٧) نهاية [١٠١/ب] من (ب).
 (٨) في (أ) و(ز): اعتقاه.
 (٩) الأم (٦٦٢/٦) بنحوه، المزني (ص ٢٦٨) الحاوي الكبير (٢٧٤/١٠).
 (١٠) الأم (٦٦٢/٦) الحاوي الكبير (٢٧٨/١٠).
 (١١) في (ب): مات.
 (١٢) في (ب): نساها.
 (١٣) انظر: الأم (٦٦٣/٦)، الحاوي الكبير (٢٧٩/١٠)، وهذا التوثيق إنما هو للمسألة، وليس توثيقاً لنسبته إلى البويطي والربيع.

١٧٠٦- قال الشافعي: ولو كانت امرأتان^(١) فقال لإحدهما: «لم أعن^(٢) هذه بالطلاق^(٣)».. كان إقراراً منه بأنه طلق الأخرى؛ إذا كان مقراً بطلاق إحدهما^(٤).

١٧٠٧- وإن كان منكراً لهما^(٥) بأعيانهما^(٦) وله أكثر من ثلاث.. لم يلزمه طلاق إحدهما^(٧) بعينها إلا بإقرار يحدثه بطلاقها.

١٧٠٨- ولو قال: «هذه التي أوقعت عليها الطلاق وأردتها»، ثم قال: «أخطأت، وهذه التي زعمت أني لم أردتها بالطلاق.. التي أردتها به».. طلقنا معاً بإقراره، وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء^(٨).

١٧٠٩- وكل ما أوقف من الميراث فمات الرجل والمرأة.. قام^(٩) ورثتهم في الوقف مقامهم.

١٧١٠- وإذا قال لبعض نسائه^(١٠) وقد أطلعت: «أنت طالق ثلاثاً» ثم لم يدر^(١١)/«أنتين هي».. وقف عنهن، كما إذا طلق واحدة لا يدري أيتن هي^(١٢).

١٧١١- ولو قال: «هي هذه أو هذه بل هذه».. لزمه [طلاق] التي قال «بل هذه» وطلاق إحدى الثنتين^(١٣) التي^(١٤) قال «هي هذه أو هذه»^(١٥).

(١) في (ب): امرأتين.

(٢) في (ب): أعني.

(٣) في (أ) و(ز): الطلاق.

(٤) في (ب): إحدهما.

(٥) الأم (٦٦٢/٦) بنحوه، المزني (ص) الحواشي الكبير (٢٨٣/١٠).

(٦) في (أ) و(ز): لها.

(٧) في (أ) و(ز): بأعيانها.

(٨) في (ب): واحدة.

(٩) الأم (٦٦٢/٦-٦٦٣) الحواشي الكبير (٢٨٢/١٠).

(١٠) في (ب): فقام.

(١١) في (ب): لسنائه.

(١٢) في (ب): يدري.

(١٣) نهاية [١٧٩ ص] من (ز).

(١٤) الأم (٦٦٤/٦-٦٦٥) بنحوه، وكذا لو نسبها كما في روضة الطالبين (١٠٢/٨).

(١٥) في الأم: الاثنتين.

١٧١٢- ولو قال: «هي هذه بل هذه».. طلقت الأولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه^(١).

١٧١٣- ولو قال: «إحداكن طالق» ثم قال في واحدة «هي هذه» ثم قال «والله ما أدري أهـي هي أم غيرها»^(٢).. طَلَقَتِ الأولى بالإقرار، وَوَقَعَتِ البواقي، ولم يكن كالذي قال/ على الابتداء «لا أدري أطلقت أم لا»؛ هذا طَلَقٌ بَيِّنٌ ثم أَقَرَّ بواحدة.. فَأُلْزِمَهُمَ لَهَا الإقرار، ثم أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَدْرِي أَصَدَّقَ فِي إِقْرَارِهِ.. فَخَلَّ لَهُ مِنْهُنَّ غَيْرُهَا، أَوْ لَمْ يَصُدَّقْ.. فَيَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ عَرْمَةً عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي الْبَوَاقِي كَهَوِّ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَا كَانَ مَقِيماً عَلَى^(٣) الشك^(٤).

١٧١٤- قال الشافعي: فإذا^(٥) قال: [قد] استيقنت أن الذي قلت أولاً هي التي طلقت كما قلت.. فالقول قوله، وأبنتهن أرادت أن أحلفه لها.. أحلفته^(٦).

١٧١٥- [قال محمد] ولو قال: «هي هذه» ثم قال: «لا أدري أهـي هي أم لا» ثم مات.. قيل لورثته^(٧): لا ترثه^(٨) التي قال «هي هذه» إن كان لا يملك رجعتها، «ورثته الثلاث معاً»^(٩)، ولا يُمَسِّشُنَ^(١٠) ميراثه بالشك في طلاقهن، ولا طلاق واحدةٍ مِنْهُنَّ^(١١).

(١) في الأم: اللتين.

(٢) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٦/٨).

تنبيه: في الأم: "ولو قال هي هذه أو هذه بل هذه.. والسياق واللاحق يبين أن في النص زيادة «أو هذه» والله أعلم.

(١) الأم (٦٦٤/٦-٦٦٥) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٥/٨).

(٢) في (ب) زيادة: و.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (ب) والأم: على.

(٥) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٧/٨-١٠٨).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٨/٨).

(٨) في الأم: قبل يتبين.

(٩) في (أ) و(ج): بلا نقط لما قبل الأخير، في (ب): بلا نقط.

(١٠) هكذا صورناها في (أ): وَدَرَسَتْ لَنَا هَهُنَا. هكذا صورناها في (ب): وَوَرِثَتْ لَنَا هَهُنَا. في الأم: وَوَرِثَتْ لَنَا هَهُنَا. معاً.

(١١) في (أ) و (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

١٧١٦- وقد قيل: يوقف ميراثه بينهما^(١١) حتى يصطلح^(١٢).

١٧١٧- ولو قال على الابتداء: «ما^(١٣) أدري أطلقت نسائي -أو واحدة منهن- أم لا» ثم مات.. ورثته^(١٤) معاً، ولا تمنعه^(١٥) ميراثه بالشك^(١٦) في طلاقهن^(١٧)»^(١٨).

(١) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه.

(١) في (ب): بينهما.

(٢) في (ب): يصطلحان.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (أ): بلا نقط لما قبل الأخير، في (ج): ورثته.

(٥) في (ب): فلا.

(٦) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها، في (ب) والأم: بمن.

(٧) في (أ) و(ج): الشك.

(٨) بعد هذا في (ب): الرسالة، وبعد كلمة (الرسالة) وهي العنوان تكون نهاية [١٠٢/١] من (ب).

(٩) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، وذلك لأنه لا يتحكم بوقوع الطلاق في الحياة مع الشك فيه، فمن باب أولى أن لا يتحكم به بعد المات.

باب الاستبراء

١٧١٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: غي 'رسول الله' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عام] سبي أو طاس أن ^(١) نوطاً/ ^(٢) حامل حتى تضع ولا حائل حتى تفيض ^(٣).

١٧١٩- وكل من ملك أمةً ببيع أو هبة/ ^(٤) أو صدقة أو ميراث أو أي وجه [ملك] ملكها.. فلا يطؤها حتى يستبرئها بحيضة تامة ^(٥).

١٧٢٠- وإن ملكها حائضاً في أول حيضها ^(٦) أو آخره ^(٧).. لم يعتد بذلك؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «حيضة»، وهذه بعض حيضة، حتى تطهر ^(٨) من هذه، وتفيض عنده حيضة كاملة، كما لا تعد المطلقة بالحيضة التي تطلق ^(٩) فيها ^(١٠).

١٧٢١- فإن كانت صغيرة لم تبلغ.. استبرأها بشهر ^(١١)، والحجة في ذلك: أن الله تبارك وتعالى قال في المطلقات: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [الفرقة: ٢٢٨]، وقال في اللاتي ^(١٢) لم يحضن واللاتي ^(١٣) يمسن من

(١) في (ب): النبي.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) زيادة: لا، وهي غير موجودة في الأم والمزي (ص ٣٠٣)، فضلاً عن كونها تفسد المعنى وتغيره.

(٣) مائة [٩٩/ب] من (ب).

(٤) أخرجه أحمد (٣٢٦/١٧: ١١٢٢٨)، وأبو داود ك: النكاح، ب: في وطء السبايا، (٦١٤/٢: ٢١٥٧)، والحاكم (١٩٥/٢) وقال: "مصحح على شرط مسلم"، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحافظ في التلخيص الخبير (٤٤١/١): "إسناده حسن"، وصححه الألباني في الإرواء (٢٠٠/١).

(٥) مائة [ص ١٨٠] من (٢).

(٦) الأم (٢٥١/٦ و ٢٥٢) المزي (ص ٣٠٣) روضة الطالبين (٤٢٧/٨).

(٧) في (ب): حيضتها.

(٨) في (ب): آخرها.

(٩) في (أ) و(ج): يطهر.

(١٠) في (أ) و(ج): طلق.

(١١) الأم (٢٥١/٦ و ٢٥٨) المزي (ص ٣٠٣) روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(١٢) في (ب): شهراً.

(١٣) في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (ب): بلا نقط.

الحيض: ﴿تَلَكَتْهُ أَشْهُرٌ﴾ [الطلاق: ٤]، فأقام شهراً مقام الحيضة، فلما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الإماء: «حيضة» فكانت ممن لا تحيض (٨٧/ب).. أقامت شهراً، كما جعل شهراً^(١) يقوم مقام^(٢) حيضة في الصغيرة والكبيرة التي قد يست^(٣).

١٧٢٢- ولو كانت عند رجل حاربة مستودعة محبوبة عذرة فحاضت حيضة ثم اشتراها.. فلا يطؤها حتى يستمرها بحيضة بعد الملك؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما من^(٤) في انتقال الملك^(٥).

١٧٢٣- وكذلك إن اشتراها من امرأة^(٦).

١٧٢٤- وإن^(٨) كانت لرجل حاربة فباعها من رجل ففترقا.. وجب البيع، ولم يغب^(٩) المشتري عن الحاربة حتى استقاله البائع فأقاله.. فلا يطؤها حتى يستمرها؛ لأن الملك قد انتقل^(١٠).

١٧٢٥- ولو اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً فحاضت عنده في أيام الخيار.. كانت هذه حيضة إذا كان^(١١) المشتري بالخيار^(١٢)؛ لأن له أن يبيع^(١٣) ويعتق ويهب^(١٤)، فهذه^(١٥) [حيضة] معتدة بها، وإن كان

(١) في (ب): شهر.

(٢) في (أ) و(ب): مقام، في (ز): مقام.

(٣) الأم (٢٥٠/٧) - وذكر الكبيرة ولم يتعرض للصغيرة - روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٤) هكذا صورتها في (أ): ستيح. في (ز): (بين) بلا نقط لأول حرفين.

(٥) الأم (٢٥١/٦)، وهو بذلك يشير إلى خلاف الإمام مالك رحمه الله في المدونة (٣٧٣/٢): "قال مالك: ولو أن حاربة عند رجل وبيعة حاضت عنده حيضة ثم اشتراها.. أخرت تلك الحيضة التي حاضت عنده من الاستبراء، إذا كانت لا تخرج" وانظر: المعونة (٦٤٤/١).

(٦) هكذا صورتها في (أ): من أصله، في (ز): امرأته.

(٧) أي: كسنتراً. انظر: الأم (٢٥١/٦)، وهو قول الإمام مالك كما في المدونة (٣٨٢/٢).

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) هكذا صورتها في (أ): فمعتقت، هكذا صورتها في (ب): لحس.

(١٠) الأم (٢٥١/٦) روضة الطالبين (٤٢٧/٨).

(١١) في (ب): للمشتري الخيار.

(١٢) في (ب): ويهب ويعتق.

(١٣) في (ب): فمعتقت.

الخيار للبائع، أو لهما جميعاً، أو باعها فلم يتفرقا حتى حاضت.. لم يكن ذلك استثناء حتى تمضي أيام الخيار التي للبائع ويستترها بعد ذلك بحیضة^(١) ^(٢).

١٢٢٦- وإذا^(٣) اشترى جارية أبة جارية كانت في الارتفاع^(٤)، واشترط المبتاع أو البائع^(٥) أن يضعها على يدي رجل أو امرأة حتى تستتر^(٦).. كان البيع باطلاً من قبل أن^(٧) كُلَّ شيء بعينه مشترى وصاحبه ممنوع منه إلى أجل قد يتغير^(٨) ويموت دونة - كما لو اشترى شيئاً على أن لا يقبضه يوماً أو يومين -.. لم يجز^(٩).

(١) نهاية [ص ١٨١] من (٢).

(٢) انظر: الأم (٢٥٣/٦).

وهذه المسألة مبنية على مسألة أخرى وهي: مسألة من يملك البيع في زمن الخيار؟ والمعتمد أنه: إن كان الخيار للبائع.. فالأظهر بقاء الملك له، وإن كان للمشتري.. فالأظهر انتقاله إليه، وإن كان لهما.. فالأظهر الوقف؛ فإن تم البيع.. بان حصول الملك للمشتري بنفس البيع، وإلا.. بان أن ملك البائع لم يزل، وكذا يتوقف في الثمن، كما في روضة الطالبين (٤٤٨/٣).

فعلى هذا.. تسترئ بالحیضة في زمن الخيار إن كان الخيار للمشتري فقط، لأنها في ملكه، ولا تسترئ بالحیضة إن كان الخيار للبائع وحده، أو لهما معاً، وحيث إن خيار المجلس لهما.. فلا تسترئ بالحیضة في زمنه. وهذا هو الذي ذكره في الأم والبوطي.

ولكن المعتمد أنه: لا يحصل الاستبراء بوقوع الحيض في زمن الخيار حتى ولو كان الخيار للمشتري وحده؛ لأن الملك في زمن الخيار غير لازم، ولضعف ملك المشتري فيه. ر: العزيز (٥٢٩/٩) وروضة الطالبين (٤٣٢/٨).

قلت: لكنهما -رحمهما الله تعالى- جعلتا المسألة والخلاف فيها على وجهين لأبي إسحاق، مع أن فيها نصاً عن الإمام الشافعي، وزججها الوجه المخالف لما في الأم والبوطي، بل ونص الشافعي في الأم أن المشتري المشترط للمبار تام الملك، بخلاف قوله في الروضة «لضعف الملك». والله أعلم.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) أي: في ارتفاع وبراعة جهاها.

(٥) في (أ) و(د) زيادة: الاستبراء.

(٦) في (أ) و(ب): يستبراء، بلا نقط لأولها، في (د): يستبراء.

(٧) في (ب): أنه.

(٨) هكذا صورتها في (أ): خفت، هكذا صورتها في (ب): استألف، هكذا صورتها في (د): تحت.

(٩) الأم (٢٥٤-٢٥٣/٦).

١٧٢٧- وقال مالك: إذا كانت^(١) من الجوّاري المرتفعات.. جبر^(٢) على المواضعة^(٣).

١٧٢٨- وإن [لم] يشترط^(٤) مواضعة الجارية والتمن؛ فإن ضاع الثمن وخرجت الجارية من الاستبراء صحبته فضاء للمال من البائع.. «فالجارية للمبتاع»^(٥)، وإن خرجت سقيمة^(٦) فضاء للمال من المشتري ويأخذ البائع جاريته، فإن^(٧) ماتت الجارية وضاع الثمن.. لم يرجع واحد منهما على صاحبه.

١٧٢٩- وإن اشتراها/ على أن لا يتواضعاها.. فالبيع غير جائز عند مالك^(٨).

١٧٣٠- قال الشافعي: وإن اشترى جارية فذكر المبتاع أنها حامل وأنه لم يطمأها.. أربها النساء؛ فإن قلن: بما حمل.. قلنا لمن: «قدروا وقت ذلك بما لا تشكوا فيه، فإن قدروا في ذلك قدراً [بما] لا

(١) في (ب): كان.

(٢) هكذا صورناها في (أ): حبست، هكذا صورناها في (ب): حبست، في (ز): بلا نقط.

(٣) المدونة (٣٨٢/٢) مواهب الجليل (٥٢٦/٥).

(٤) في (ب): يشترط، بلا نقط لأول حرفين.

(٥) في (أ) و(ز): والجارية من المبتاع.

(٦) في (ب): قسمة.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) قال في المدونة (٣٧٣/٢): "قلت: أرأيت لو أني اشترت جارية من غليّة الرقيق، فاتمّنتي البائع على استئثارها، ووضعها عندي، أتبوز هذا في قول مالك؟ قال: كان مالك يكره ذلك، ويرى المواضعة على يدي النساء أحب إليه".

وفي مواهب الجليل (٥٢٨/٥): "إذا بيعت على عدم المواضعة.. فالبيع صحيح، ويبطل الشرط، ويقع الثمن من البائع، قال في المدونة قبل هذا الكلام: وأكره ترك المواضعة والتمن المبتاع على الاستبراء فإن فعلاً.. أجزاء إن قبضها على الأمانة، وهي من البائع حتى تدخل في أول دمه، فإن قبضها على شرط الحياة وسقوط المواضعة كالوخش أو لم يشترط استبراء في المواضعة أو جهلاً وجه المواضعة فقبضها كالوخش ولم يتراً البائع من الحمل.. لم يفسد وألزمتهما حكم المواضعة، انتهى. قال أبو الحسن: إذا اشترط إسقاط المواضعة أو وقع الأمر مبهماً ولم يشترط إسقاطها ولا وجوبها عملاً أو جهلاً ولم يتراً البائع من الحمل.. فالبيع صحيح على مذهب الكتاب -أي: المدونة-، ويلزمها حكم المواضعة، ومن كتاب محمد: أن البيع فاسد إذا اشترط ترك المواضعة".

(٩) في (ب): هم.

يشكوا فيه وكانت^(١) في الوقت الذي اشتراها وقع البيع فيه وهي حامل.. رُدَّتْ، وإن قالوا: هو مشكل.. لم يَرُدْ، وحلف البائع بالله على البت لقد باعها برية من الحمل^(٢).

١٧٣١- وإن ادعى البائع أن الحمل منه، وقد كان أقر بوطئها قبل بيعها، ولم يطأها المشتري، و[قد] كان يمكن أن يكون منه.. صدق^(٣) [و] فسخ البيع، وإن كان لا يمكن أن يكون منه.. لم يصدق، فإن^(٤) لم يطأها المتاع فحائم بولد ما بينه وبين أربع سنين وقد^(٥) أقر الأول بوطئها قبل بيعها.. ألحققت به الولد إذا لم يَدْعُ^(٦) استبراء^(٧).

١٧٣٢- * قال الربيع^(٨): ومن اشترى شيئاً على أن يبيع منه.. فالبيع باطل، مثل أن يقول: اشتريت منه الثوب على أن يعطيني غزلاً^(٩).

١٧٣٣- قال الشافعي: وإن ادعى استبراء بعد الوطء، فحائم^(١٠) بولد عند المتاع لأقل من ستة أشهر.. لحق به؛ لأن الحامل تحيض^(١١)، وإن كانت لأكثر من ستة أشهر.. لم أفسخ البيع، وألحققت به الولد إن ادعاه، وجعلته ابنه وعبيداً للآخر؛ لأنه^(١٢) ادعاه بعد ملك المتاع^(١٣).

(١) في (أ): محتملة والأقرب أنها: وكانت، في (ب) و(ز): فكانت.

(٢) فالحمل عيب في الجارية ترد به على البائع. انظر: المجموع (٤٠١/٥) روضة الطالبين (٤٦١/٣).

ويستل البيع إن باعها حاملاً منه. انظر: العزيز (٥٣٥/٩) روضة الطالبين (٤٣٠/٨) روض الطالب وشرحه

أسنى المطالب (٤١١/٣) معني المحتاج (٤٠٩/٣).

(٣) نهاية [١/١٠٠] من (ب).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) نهاية [ص ١٨٢] من (ز).

(٦) في (أ) و(ز): لم يدعي في (ب): لم تدعي.

(٧) روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسنى المطالب (٤١١/٣).

(٨) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٩) روضة الطالبين (٤٠٦/٣) والتوثيق للمسألة وليس لقول الربيع.

(١٠) في (ب): وإن جاءت.

(١١) فيلحق الولد بالبائع وتكون الجارية مستولدة له والبيع باطل. روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسنى المطالب

(٤١١/٣).

(١٢) في (أ) و(ز): لأن.

١٧٣٤- وهكذا إن كان إقراره بوطئها بعد ملك المتبايع^(١).

١٧٣٥- قال أبو يعقوب: وقد قيل: لا يلحق^(٢)؛ لأنه ادعاء وليس هو في ملكه فهو^(٣) عبد للمتبايع.

١٧٣٦- قال الشافعي: وإن وطئها الثاني قبل الاستبراء، أو وطئها الأول ولم يستبرئ حتى باع؛ فإن كان بين وطئهما^(٤) وقت.. نظر؛ فإن جاءت لأقل من ستة أشهر من يوم وطئ به الثاني.. فهو للأول، وإن^(٥) جاءت به لستة أشهر فصاعداً من يوم وطئ/ (٨٨/ب) الثاني ولأكثر من ستة أشهر من يوم وطئها الأول.. أرئها القافة؛ فأيهما ألحق به.. لحق، وإن لم يكن قافة.. ترك حتى يكبر فيوالي أيهما شاء فهو أبوه، والأم أم ولد^(٦).

١٧٣٧- وإن باع حارية ومعها ولد، ثم ادعى البائع بعد أن الولد ولدته.. لم^(٧) يُصنق، وجعل ابنه^(٨)، وهو عبد للمتبايع.

(١) المعتد: أنه إن كان استبرأها بعد الوطء، فجاءت بولد عند المشتري لأكثر من ستة أشهر.. لم يلحق الولد بالبائع، ولم يقبل قوله، فإن كان المشتري قد وطئها وولدت لستة أشهر.. لحق به الولد والجارية مستولدة له، وإن ولدت لأقل من ستة أشهر، أو لم يظأها.. فالولد مملوك للمشتري. روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسن المطالب (٤١١/٣).

(٢) غير معتمد، والمعتد ما سيذكره بعده.

(٣) وهو المعتد: أن قول البائع لا يقبل، ويخلف المشتري أنه لا يعلم كون الحمل منه. روضة الطالبين (٤٣٠/٨) الحاروي الكبير (٣٤٨/١١): "وفي حقوق نسبه البائع قولان: أحدهما: قاله في كتاب "الأم" و"الإبلاء" يلحق به؛ لأنه لا ضرر على المشتري في حقوق نسبه وإنما الضرر عليه في عتقه فأرفقناه لنفي الضرر عنه، ولم ننف نسبه عن البائع؛ لأنه لا ضرر على المشتري أن يكون عبده ذا نسب. والقول الثاني: رواه عنه البويهلي لا يلحق نسبه بالبائع؛ لأنه قد يدخل على المشتري ضرراً في حقوق نسبه بالبائع، إذا مات بعد عتقه في أن يصير ميراثه لأبيه دون معتقه لتقدم الميراث بالنسب على الميراث بالولاء".

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في (ب): وطئها.

(٦) في (أ) و(ز): فإن.

(٧) روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسن المطالب (٤١١/٣).

(٨) في (أ) و(ز): ثم.

(٩) في (ب): عنده.

١٧٣٨- وإنما قال في الحمل «بريها»^(١) النساء» لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿وَأِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمْلًا
فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الطلاق: ٦]، فأمر أن ينفق عليهن^(٣) حوامل، فجعل ذلك حكماً^(٤) يحكم به بين
الزوجين.

١٧٣٩- وقد قيل: لا يكون للأمة حكم في الحمل أبداً؛ إلا أن تضعه^(٥)؛ لأن الحمل قد ينفض،
فإذا وضعته.. يحكم له حكم الحمل.

١٧٤٠- والحيض إذا ادعى المبتاع أنها لم تحض؛ فهذا مما يحدث عنده.. حلف البائع لقد باعها
مستقيمة الحيض غير مرتابة على البت، فإن حلف.. برئ^(٦).

١٧٤١- وإن اشترى جارية لا تحيض إلا في أشهر.. فهو عيب مُرَدٌّ^(٧) منه^(٨).

١٧٤٢- وإن اشترى جارية وظهر بها حمل، فقال البائع: «هو مني»، وقد كان أقر بوطئها قبل بيعها..
فالقول قول المبتاع، إلا أن يجيء لأقل من ستة أشهر من يوم اشترى.. [فهو للبائع]^(٩).

١٧٤٣- وإن^(١٠) جاءت به لستة أشهر فصاعداً من يوم اشترى.. فهو للمبتاع إن ادعاه، وإن لم
يدّعه^(١١) ولا البائع.. لم يلحق البائع ولا المبتاع، وكان لهذا^(١٢) لا أب له، وعيذاً^(١٣) للمبتاع^(١٤).

(١) في (أ) و(ز) بره، هكذا صورتها في (ب): لم يرد.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) في النسخ الثلاث: حكم.

(٥) مابة [ص ١٨٣] من (ز).

(٦) إن كانت الجارية لا تحيض وهي في سن نضج النساء في مثلها غالباً.. فله ردها. روضة الطالبين (٤٦١/٣).

(٧) في (أ) و(ز) بره.

(٨) روضة الطالبين (٤٦١/٣).

(٩) روضة الطالبين (٤٣١/٨).

(١٠) في (أ) و(ز): فإن.

(١١) في (ب): يدعيه.

(١٢) في النسخ الثلاث: ولد.

(١٣) في النسخ الثلاث: وعبد.

١٧٤٤- وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم استأثرها^(١) ولسته [أشهر] فصاعداً من يوم اشتراها.. فمثل مسألة الأولى، إن كان أقر بوطئها قبل بيعها.. لحق بالأول^(٢).

١٧٤٥- وإن لم يكن إقراره^(٣) إلا بعد ملك هذا.. كان أبته^(٤) وكان عبداً^(٥) للمبتاع، إلا أن يصدقه^(٦).

١٧٤٦- قال أبو يعقوب: وقد قيل: لا يلحق [به]^(٧)؛ لأنه ادعاء في ملك غيره، وهو عبد للمبتاع^(٨).

١٧٤٧- * قال^(٩) أبو حاتم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سألتني رجل، فقال: قلت لنصراني: «سلي حاجة»، فقال: «أنت لا تقضي حاجة»، قال: امرأته^(١٠) طالق إن/ لم يشتريها له^(١١)، قال: «اشتر لي عتيراً».

(١) روضة الطالبين (٤٣١/٨) وفيه أنها لو ولدت لسته أشهر فأكثر من وقت استواء المشتري.. لم يقبل قول البائع ولم يلحق به الولد؛ لأنه لو كان ملكه لم يلحقه.

(٢) في (أ) و(ب): اشتراها، هكذا صورهما في (ب): **اشترى**.

(٣) روضة الطالبين (٤٣١/٨).

(٤) في (ب): أقر به.

والإقرار هنا، المراد به: إقرار البائع بالوطء

(٥) ذكر الخلاف في روضة الطالبين (٤٣٠/٨-٤٣١) ولم يرحج، وقال في أسنى المطالب (٤١١/٣): "الأوجه ثبوته" وفي حاشية الرمي عليه (٤١١/٣): "الأصح عدم ثبوته".

(٦) في (ب): عبد.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأوفا.

(٨) إن صمدته المشتري.. فالبيع باطل، وهي مستولدة للبائع.

(٩) روضة الطالبين (٤٣٠/٨-٤٣١) أسنى المطالب (٤١١/٣).

(١٠) بعد هذا في (ب): الرجعة.

(١١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(١٢) غير واضحة في (أ).

(١٣) في المخطوطتين: لك.

١٧٤٨- قلت^(١): لا يثبت؛ من قبيل أنه لا يقدر أن يشتره، من قبيل أنه لو عقد عقدة^(٢) الشراء.. لم ينعقد^(٣)؛ لأنها لا ينعقد^(٤) على مُحَرَّمٍ أبداً، فكان هذا مكرهاً، كما لو قال: «اشرب البحر»، أو: «طير في السماء».. لم يقدر يشتره ولا يطير، فكان في حد المكرهين، ولا شيء عليه.

١٧٤٩- * قال^(٥) الربيع: فإن قال رجل: امرأته طالق إن لم أتزوج اليوم^(٦)، فعقد نكاح أمة وهو لا يدري.. لم ينعقد النكاح، وقد طلقت امرأته.

(١) أي: الربيع بن سليمان الرمادي.

(٢) في (أ) و(ز): عقده.

(٣) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ز): ينعقد.

(٤) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ز): ينعقد.

(٥) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٦) نهاية [ص ١٨٤] من (ز).

كتاب الحج^(١)

١٧٥٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: من لبس أو تطيب ناسياً.. فلا شيء عليه^(٢)، وإن^(٣) لبس عامداً لبسه جاهلاً بما عليه^(٤) في ذلك.. فلا شيء عليه^(٥).

١٧٥١- والحجة في ذلك: حديث الأعرابي حين جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليه جبة، فقال: «انزع الجبة» ولم يأمره بالقديبة^(٦).

١٧٥٢- قال: وإن نام الرجل على ثوب مصبوغ بطيب.. افتدى، وإن كان بينه وبين [ثوبه] ثوب لا ينفخ.. فلا شيء عليه، وإن كان ينفخ.. فعليه الكفارة^(٧).

١٧٥٣- وإن فلى^(٨) محرماً رأسه أو رأس غيره.. فدى ما قتل من الدواب، وكل شيء فداء.. فهو خير منه، وإن فلى جسده أو جسد غيره.. فلا شيء عليه^(٩)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما جعله على كعب بن عجرة في فدية الرأس^(١٠)، ولأن حرم الرجل في رأسه وليس في جسده.

(١) بداية الكتاب في [١٠٤/ب] من (ب).

(٢) الأم (٣٨٥/٣) الخلاصة (ص ٢٤٦).

(٣) في (ب): فأن.

(٤) أي: جاهلاً بالتحريم، أما إن كان عالماً بالتحريم جاهلاً بوجوب القديبة.. فلا يعذر وتجب عليه القديبة، كمن زنى أو سرق عالماً بالتحريم جاهلاً للحد، أو قتل جاهلاً لوجوب القصاص. كما في المجموع (٣٦٣/٧).

(٥) الأم (٣٨٥/٣) المذهب (٣٦١/٧) المجموع (٣٦٣-٣٦٢/٧).

(٦) متفق عليه من حديث يعلى بن أمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الحج، ب: غسل المخلوق ثلاث مرات من الثياب، (١٧٨٩) ومسلم ك: الحج، ب: ما يباح للمحرم بئج أو عمرة، وما لا يباح، وبما حرم الطبيب عليه، (١١٨٠).

(٧) الأم (٥٢٤/٣) لكنه لم يذكر حكم ما لو كان الثوب ينفخ، وفي المجموع (٢٨٤/٧): "ولو جلس على فراش مطب أو أرض مطية أو نام عليها مفضياً إليها بيده أو ملبوسه.. لزمته القديبة، ولو فرش فوقه ثوباً ثم جلس عليه أو نام.. لم تجب القديبة، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأئمة، لكن إن كان الثوب رقيقاً.. كرهه، وإلا.. فلا".

(٨) فلى رأسه فلياً: يَحُكُّهُ عَنِ الْقَمَلِ. ٨١. من القاموس مع تاج العروس (٢٥٣/٣٩).

١٧٥٤- وكل طيب ممسه المحرم أو لطح [به] شيئاً من جسده، شعراً أو غيره؛ فإن كان رطباً..
افتدى، وإن كان يابساً ولم يره^(٢) على جسده ولم يشم له ريحاً^(٣) إذا أصابه الماء ولا يابساً، ولا إن
مس له شعراً لم يذهب له شيئاً ففعل شيئاً من هذا.. كرهته له ولا فدية عليه^(٤).

١٧٥٥- وإن نام على ثوب فيه طيب مفضيلاً إليه ببعض جسده.. افتدى^(٥).

١٧٥٦- وإن دخل^(٦) بيت عطار، أو مر به شيء من طيب أو دخل الكعبة أو جلس إلى جنب
رجل^(٧) (٨٩/ب) متطيب فوجد ريحه.. فلا شيء عليه^(٨).

١٧٥٧- وإن استشفقه.. فلا أحبُّ له ذلك^(٩) (١٠).

(١) جاء في الأم (٥١٦/٣-٥١٧): "من قتل من المحرمين قملة ظاهرة على جسده، أو ألقاها، أو قتل قملأ
حلال.. فلا فدية عليه، والقملة ليست بصيد، ولو كانت مميتاً كانت غير مأكولة.. فلا تغدي، وهي من
الإنسان، لا من الصيد، وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها افتدى بلقمة، وكل ما افتدى به..
أكثر منها، وإنما قلنا يفتدي إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها.. لأنها/ كالإمالة للأذى، فكرهناه
كراهية قطع الظفر والشعر".

وفي المجموع (٣٧٥/٧): "وهذا التصديق مستحب وليس بواجب، هكذا قطع به المصنف وجاهر
الأمساح؛ لأنها ليست مأكولة فأشبهت قتل الحشرات والسباع التي لا تؤكل، وفيه وجه: أن التصديق
واجب؛ لأنه يتضمن إزالة الأذى عن الرأس... حكاه القاضى حسين وإمام الحرمين وآخرون". وقال في
(٣٣٨/٧): "حكى القاضى حسين في تعليقه، وإمام الحرمين وآخرون وجهاً شافياً ضمهناً أنه واجب لما فيه
من إزالة الأذى عن الرأس". وانظر: المذهب (٣٧٢/٧).

قلت: ظاهر كلامه هنا أنه يقول بالوجوب، وما استدلل له في المجموع هو ما ذكره في الأم. والله تعالى أعلم.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في (أ) و(ز): ولم يره.

(٤) في (أ) و(ز): ريح، في (ب): فيه ريحاً.

(٥) الأم (٥٢٣/٣) المجموع (٢٨٣/٧)؟؟.

(٦) ر: ف: ().

(٧) في (أ) و(ز): دخلت.

(٨) الأم (٣٨٠/٣-٣٨١ و٥٢٣) المجموع (٢٨٣/٧).

(٩) في (ب): ذلك له.

(١٠) قال في المجموع: "ولو قصد لاشتمائها ففي كراهته قولان للشافعي، أحسبهما: يكره... وهو نصه في
الإملاء، والثاني: لا يكره".

١٧٥٨- وأحب أن يجنب العطارين^(١) في كل موضع فيه طيبٌ، إلا في 'مواضع البر' مثل الكعبة والطواف، ويجنب^(٢) أن يستنشق^(٣)، فإن فعل.. فلا شيء عليه^(٤).

١٧٥٩- وكل ما رُبَّ^(٥) 'من الرياحين'^(٦) من الأدهان.. فهو طيبٌ، مثل: الزنبق والخيري^(٧).

١٧٦٠- وكلُّ ما أُتْبِتَ الأرضُ مما لا يبتنه الناس للطيب ولا يتخذونه طيباً مثل: الشيح، والقيصوم، وحبق الماء، ودارصيني، وزنجبيل، والاذخر، ونوار الشجر، فأكله الرجل أو شمه.. فلا شيء عليه^(٨).

١٧٦١- ومن أكل طيباً.. فهو أكثر من شمه، وعليه الغدبة^{(٩)(١٠)}.

١٧٦٢- [قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:] ولو لَبَّى رجلٌ لا ينوي الحج ولا العمرة.. لم يكن حاجاً^(١١)، ولو نوى ولم يجرم حتى قضى المناسك.. كانت 'حجّة تامة'^{(١٢)(١٣)}، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

(١) في (أ) و(ز): العطار.

(٢) في (أ) و(ز): موضع برّ.

(٣) نهاية (ص ١٨٥) من (ز).

(٤) نهاية (ب/١٠٤) من (ب).

(٥) [ز] قال في المجموع: "إن لم يقصد الموضع لاشتغال الرائحة.. لم يكره" وفي المهذب (٢٨٦/٧-٢٨٧):

"والمستحب أن يتوقى ذلك، إلا أن يكون في موضع قرية كالجلوس عند الكعبة وهي تيمم.. فلا يكره ذلك؛

لأن الجلوس عندها قرية، فلا يستحب تركها لأمر مباح" ووافقه على ذلك في المجموع (٢٩٣/٧).

(٦) أي: صنع منها طلاء خاشر وطيب.

(٧) في (أ) و(ز): بالرياحين.

(٨) الأم (٣٨٠/٣) المجموع (٢٩٣/٧).

(٩) الأم (٣٧٩/٣-٣٨٠ و ٥٢٤) المجموع (٢٨٩/٧).

(١٠) الأم (٣٨١/٣) المجموع (٢٨٦/٧).

(١١) بعد هنا في (ب): "السَّيْر"، وأما ما سيأتي فهو في (ب) في (أ/٨٩) وعنون له ب: "الحج".

(١٢) الأم (٣٨٩/٣ و ٥٢٥) روضة الطالبين (٥٨/٣).

(١٣) في (ب): حجة تامة.

(١٤) الأم (٣٩٠/٣ و ٥٢٥) روضة الطالبين (٥٨/٣).

١٧٦٣- ومن فعل مثل ما فعل عليّ حين أهلّ على إهلال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).. أجزأه النية، لأنها وقعت على نية لغیره قد تقدمت^(٢).

١٧٦٤- وإذا نذر أن يجمع ولم يجمع قط فحج لنذره.. فتلك فريضة^(٣).

١٧٦٥- وإن لبس الخمر ما ليس له أن يلبسه، أو تطيب ناسياً لحرمه، أو جاهلاً بما عليه فيه^(٤).. غسل الطيب، ونزع الثوب عنه، ولا فدية عليه إن غسله، وإن تركه.. وجبت^(٥) عليه -يعني الفدية-^(٦).

١٧٦٦- والحجة في ذلك: الأعرابي الذي جاء إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجعرانة فأمره بغسل^(٧) الصغرة ونزع الجبة^(٨).

١٧٦٧- قال: فإن حَزَّ طَفَرُهُ ناسياً أو جاهلاً.. فعليه الفدية.

١٧٦٨- والفرق بينهما أن نازع الظفر أتلف شيئاً لم يعمد، فكما يتلف الصيد فيكون عليه جزأؤه، جاهلاً [كان] أو عالماً، وللطيب واللباس لم يتلفا شيئاً^(٩).

١٧٦٩- وكل ما فعله المحرم بدنه جاهلاً أو ناسياً لحرمه من الإتيان.. غرمه، وما كان غير إتلاف.. فلا شيء عليه^(١٠)./

١٧٧٠- قال: وإن^(١١) فعل هذا وهو عالم.. فعليه الفدية^(١٢).

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الحج، ب: من أهلّ في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كإهلال النبي، (١٥٥٦).

ومسلم ك: الحج، ب: إهلال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٢٥٠).

(٢) الأم (٣١٢/٣) المذهب (٢٣٩/٧) المجموع (٢٤٠/٧) وفيه تمصيل، ويان لأحوال المسألة.

(٣) الأم (٣٢٣/٣) روضة الطالبين (٣٤/٣).

(٤) في (أ) و(ب): لما عليه فدية.

(٥) في (ب): وجب.

(٦) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المجموع (٣٦٣/٧).

(٧) في (أ) و(ب): أن يغسل.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المذهب (٣٦٢/٧) المجموع (٣٦٤/٧).

(١٠) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المجموع (٣٦٥/٧).

(١١) في (ب): فإن.

١٧٧١- وتلبس المرأة المحرمة الحرير والوشى والخز والحلي^(٦٦)، وكل ثوب مصبوغ ما لم يكن مصبوغاً بطيب^(٦٧).

١٧٧٢- وإن^(٦٨) اكتحل^(٦٩) بكحل فيه طيب.. افتدت^(٧٠).

١٧٧٣- وكل ما فعله المحرم في بدنه من جهة واحدة، ففعل فيه أفعالاً في وقت واحد.. فعليه كفارة واحدة؛ وذلك مثل أن يلبس قميصاً وعمامة وسراويلًا وخفين وثوباً مصبوغاً بطيب؛ لأن ذا كله من جهة واحدة في مرة واحدة^(٧١).

(١) الأم (٣٨٦/٣).

(٢) الأم (٣٧١/٣-٣٧٤).

(٣) الأم (٣٦٨/٣) المذهب (٢٨١/٧) المجموع (٢٨٢/٧).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) نهاية [ص ١٨٦] من (٢).

(٦) وكذا الرجل. الأم (٣٧٥/٣)، وأما ما لا طيب فيه.. فيكره؛ لأنه زينة. المجموع (٢٩٤/٧).

(٧) انظر: المزي (ص ٩٨) لكنه لم يذكر لبس ثوب مصبوغ بطيب، وانظر: المجموع (٣٩١/٧).

وقال الإمام النووي في مسألة لبس الثوب المطيب: إن عليه فدية واحدة؛ لأن الطيب تابع للباس. انظر:

المجموع (٣٩١/٧) روضة الطالبين (١٧١/٣).

ومحله: إذا لم يتخلله تكفير، وإلا.. وجبت الفدية للثاني أيضاً. المجموع (٣٩١/٧).

خلاصة تعدد ارتكاب المحظورات.

المحظورات تنقسم إلى: ١- استهلاك كالحلق، ٢- واستمتاع كالطيب، فإذا باشر محظورين فله أحوال:

أحدها: أن يكون أحدهما استهلاكاً والآخر استمتاعاً.. فتتعدد الفدية، وفيما لو استندت جميعها إلى سبب واحد وجّه بالتداخل.

الحال الثاني: أن يكون استهلاكاً، فإن كانا ميئداً أو أحدهما ميئداً.. تعددت الفدية، وإن كانا غير ميئداً فإن اختلف نوعهما.. تعددت الفدية؛ إلا إن لبس ثوباً مطيباً فالصحيح المنصوص أن عليه فدية واحدة؛ لأن الطيب تبع، وإن أشد النوع.. ففدية واحدة، إلا إن اختلف المكان أو الزمان.. فتتعدد.

الحال الثالث: أن يكون استهلاكاً؛ فإن أشد النوع.. ففدية واحدة؛ إلا إن اختلف المكان أو الزمان وتخلل تكفير.. فتتعدد، فإن لم يتخلل تكفير فتتعدد على الجديد، وإن اختلف النوع بأن لبس وتطيب قلادة أوجه أصحها: التعدد، والثاني: التداخل، والثالث: إن اختلف السبب.. تعددت وإلا.. فلا. ١- ملخصاً من روضة الطالبين (١٧٠/٣-١٧٢) المجموع (٣٩٣/٧-٣٩٥).

١٧٧٤- ولو فرق اللبس؛ فلبس اليوم سراويل، وغذاً [أو في رقت آخر] عمامة، وبعد غد قميصاً أو في رقت آخر^(١).. ففي كل ما فعل من هذا كفارة؛ لأنه في رقت غير رقت صاحبه^(٢).

١٧٧٥- وكذلك لو^(٣) تطيب في فوره في جميع جسده بأنواع الطيب.. فكفارة واحدة، فإن^(٤) فرق في أيام أو في يوم أو في أوقات مختلفة.. فعليه في كل فعل كفارة^(٥).

١٧٧٦- وإن فعل فعلين مختلفين في وقت واحد.. فعليه لكل واحد كفارة، وذلك مثل أن يخلق رأسه أو^(٦) يقص ظفره^(٧) ويتطيب، أو يخلق رأسه ويلبس قميصاً؛ لأن كفارة هذا غير كفارة صاحبه^(٨).

١٧٧٧- وكفارة اللبس والطيب واحد[ة]، فإذا كان في فور واحد.. فكفارة واحدة^(٩).

١٧٧٨- قال ومن احتاج إلى دواء فيه طيب؛ فكلما تطيب به في رقت واحد.. فكفارة واحدة، وإن^(١٠) كان في أوقات مختلفة.. فكفارة لكل مرة^(١١).

ولخص ذلك في أسنى المطالب (٥٢٣/١) بقوله: "ولا تتداخل المخطورات بتداخل القدية -أي باتحادها- إلا إن اشذ النوع... واشذ المكان والزمان عادة، ولم يتدخل بينهما تكفير، ولم تكن مما تقابل بمثل أو نحوه... فتشدد القدية؛ لأن ذلك بعد حيثذ حصة واحدة، نعم لو أفسد تسكةً بجماع ثم جامع ثانياً.. فلا اتحاد لاختلاف الموجب".

(١) في (م): أخرى.

(٢) المزي (ص ٩٨)، المجموع (٣٩١/٧).

(٣) في (ب): لم.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) المجموع (٣٩١/٧).

(٦) في (ب): و.

(٧) الحلق وقلم الأظفار.. نوع واحد. انظر: أسنى المطالب (٢٩٦/٣).

(٨) قال في المزي (ص ٩٩): "وإن حلن وتطيب عامداً.. فعليه فديتان". وانظر: المجموع (٣٩٠/٧) و ٣٩٤.

(٩) إن كان يقصد ما كان الطيب فيه تيباً، كمن لبس ثوباً مصبوغاً بطيب.. فهو المعتمد.

وإن كان يقصد أنهما جنس واحد حتى لو كان الطيب منفصلاً عن اللبس.. فالمعتمد أن القدية تتعدد، ولا

تتداخل بينهما. انظر: المجموع (٣٩١/٧) و ٣٩٤.

(١٠) في (ب): فإن.

١٧٧٩- وكذلك اللبس^(٦٦).

١٧٨٠- ولا يذبح المحصر بغير العدو^(٦٧) الهدى إلا بمكة^(٦٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحر هديه بمكة من شيء وجب عليه^(٦٩).

١٧٨١- وكذلك كُلُّ ما وجب على الرجل في الحج.. فإنه ينحر بمكة؛ من جزاء صيد و فدية^(٧٠) أذى وما^(٧١) أشبهه^(٧٢).

١٧٨٢- ويبعُ الحُرْمُ الطيب^(٧٣).

١٧٨٣- ولا بأس على الحُرْمِ أن يخلق شعر الحلال؛ لأن شعره غير ممنوع^(٧٤)، ولا يقتل دواب رأسه.

١٧٨٤- ولا عير في أن يُجَزَّ الحُرْمُ^(٧٥) ولا الحلال^(٧٦) شعر الحرام ولا يلقفه، فأيهما فعل^(٧٧) (ب/٩٠) بإذن الحرام.. فقد أساء، والقدية على الحرام^(٧٨).

(١) في الأم (٥٢٤/٣) أن التداوي بما فيه طيب يستوجب القدية، ولم يتعرض لمسألة التكرار.

(٢) حماية [١/٨٩] من (ب).

(٣) لعل العبارة: ولا يذبح غير المحصر بعدو...

(٤) الأم (٥٦٤/٣) قال في الخلاصة (ص ٢٥٦): "وعمل النحر الحرم إلا في الإحصار"، روضة الطالبين (١٧٥/٣) (١٨٧).

(٥) انظر: البهاري ك: الحج، ب: النحر في منحر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة، (١٧١٠، ١٧١١).

ومسلم ك: الحج، ب: حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٢١٨).

والظاهر أن الويطي قد عُثِرَ عن الحرم بمكة.

(٦) في (ب): أو فدية.

(٧) في (ب): أو ما.

(٨) في (أ) و(ب): شبهه.

(٩) الأم (٤٧١/٣) المنهاج (ص ٢٠٨) روضة الطالبين (١٨٧/٣).

(١٠) في المزي (ص ٩٩) "وبشنري الطيب" وكذا في المجموع (٢٩٤/٧)، والشرع أكثر من البيع.

(١١) الأم (٥٣٠/٣) المزي (ص ٩٩) المجموع (٣٦٦/٧).

(١٢) في (ب): الحرام.

(١٣) حماية [١٨٧] من (ب).

(١٤) الأم (٥٣٠/٣) المزي (ص ٩٩) المهذب (٣٦٥/٢) المجموع (٣٦٦/٧).

- ١٧٨٥- وإن فعل والحرام نائم.. فالفدية عليه^(١)، وقد قيل: يرجع بما على الفاعل^(٢).
- ١٧٨٦- ومن فاته الحج.. خلّ بما يجزئ به للمعتمر، ووجب عليه هدي، وحج من قابل^(٣).
- ١٧٨٧- فإن أحب أن يُقدّم الهدي في عاميه هذا.. قدّمه^(٤).
- ١٧٨٨- وإن كان قارئاً.. فعليه هديان؛ هدي^(٥) لفسخه^(٦) وهدي^(٧) لعمرته، وعليه أن يحج مثل ما فاته^(٨).
- ١٧٨٩- وكان يرى أن على كل واحد^(٩) حج وعمره^(١٠).
- ١٧٩٠- ولا يجوز الطواف إلا على طهارة^(١١).

(١) أي: على المخلوق المحرم.

(٢) في المسألة قولان:

القول الأول وهو الأظهر: يجب الفدية على الحلال (الخالف)، نص عليه في القدم والإملاء.

القول الثاني: يجب على المحرم (المخلوق) ثم يرجع بما على الخالف، نص عليه في الأم والبوطي.

وانظر: الأم (٥٣٠/٣) نهاية المطلب (٢٧٣/٤) وروضة الطالبين (١٣٧/٣) والمجموع (٣٦٧/٧).

قال في المزي (ص ٩٩): "وإن فعل بغير أمره مكرهاً أو نائماً.. رجع على الحلال بفدية وتصدق بما، فإن لم يصل إليه.. فلا فدية عليه، قال المزي: وأصبحت في سماعي منه ثم شط عليه: أن يفتدي ويرجع بالفدية على المحل، وهذا أشبه بمعناه عندي".

وبناءً على القول الثاني الذي في البوطي: فإن على المخلوق -حيث أن يفدي بالهدي أو الإطعام دون الصيام؛ لأنه لا يصح فيه التحمل، ثم يرجع على الخالف بأقلهما قيمة. المجموع (٣٧٠/٧).

(٣) الأم (٣٣٣/٣ و ٤١٢) المجموع (٢٧٣/٨ و ٢٧٥).

(٤) في المسألة قولان: والأظهر: عدم جواز تمسكه في سنة الفوات ووجوب تأخيره إلى سنة القضاء، وهو نصه في الإملاء والقدم، والثاني: يجوز إراسته في سنة الفوات، وهو نصه هنا في البوطي. المجموع (٢٧٥/٨) روضة الطالبين (١٨٦/٣-١٨٧).

(٥) في (أ) و(ب): هدياً.

(٦) في (أ) و(ب): لضحيته.

(٧) في (أ) و(ب): وهدياً.

(٨) الأم (٤٠٣/٣ و ٤٢١).

(٩) في (ب): أحد.

(١٠) الأم (٣٢٦/٣) المجموع (١١/٧).

١٧٩١- فإن طاف الطواف^(٢) الواجب غير متوضئ أو جنباً^(١) ورجع إلى بلاده.. أمسك عن النساء وكان حلالاً من كل [شيء] حرام من النساء، ورجع إلى مكة فدخلها^(٥) بذلك الإحرام، وطاف^(٦) سبغاً وسعى سبغاً^(٧).

١٧٩٢- وإن أصاب النساء.. فعليه بدنة^(٨).

١٧٩٣- وطواف الواجب طوافان: طواف الزيارة، وطوافه الأول حين يقدم^(٩)، وطواف الزيارة يجزئ منهما^(١١)، ولا يجزئ طواف الأول [من] الآخر^(١٢).

١٧٩٤- قال: ومن أهل مجتئين معاً أو حج ثم أدخل عليه آخر^(١٣) قبل أن يكمل الحج.. فهو مُهلٌ صحيح واحد، ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء^(١٤)، واحتج بحديث عمر أنه أمر الذي فاتته الحج أن يحمل^(١٥)، وليس عليه أن يقيم حراماً^(١٦).

(١) الأم ٤٥٤/٣ و٤٥٦ و٥٤٢ المجموع (٢٠/٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): طواف.

(٤) في (أ) و(ز): جنب.

(٥) في (ب): فدخلها، بلا نقط لأولها، في (أ) و(ز): قد حلها.

(٦) في (ب): فطاف.

(٧) الأم ٤٥٦/٣ و٤٥٨.

(٨) في (ب): فإن.

(٩) قال في الأم (٣٢١/٣): "لو أصاب رجل أهله بعد الرمي والخلاف كانت عليه بدنة، وكان خجته تاماً". ر:

الأم ٥٦٧/٣-٥٦٨.

(١٠) هل طواف القدوم واجب؟ قال النووي: هو وجه ضعيف شاذ. المجموع (١٦/٨).

(١١) المجموع (١٦/٨).

(١٢) المجموع (١٥/٨).

(١٣) في (أ) و(ز): أخرى، في (ب) والأم: آخر.

(١٤) الأم (٣٣٧/٣) بحروقه، وفيه ذكر الاستدلال على المسألة بتوسع، وانظر: المجموع (١٣٢/٧).

(١٥) في (ب): ينج.

(١٦) رواه مالك في الموطأ (٣٨٣/١) ١٥٣ و١٥٤ والبيهقي (١٧٤/٥).

(١٧) الأم (٣٣٨/٣).

١٧٩٥- واحتج به في من يُهل بالحنج في غير أشهر الحنج: أنه لا يُلزَمُهُ، ويكونُ عُمرُهُ^(١)، مثل الذي يُحرِمُ للظهِر قبل الزوال.. فيكونُ نافلاً، وأُحْسِنُهُ^(٢) قد رَوَى عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله: ولا يُهل بالحنج إلا في أشهر الحنج^(٣).

١٧٩٦- وإذا^(٤) حج العبد و^(٥) المرأة بغير إذن زوجها وسيده^(٦).. فهما^(٧) كأنَّهما بعدو^(٨)؛ فعلى العبد الصوم والحلاق مكان الهدى، وصومه/^(٩) أن يُقَوِّمَ الشاةَ دراهم^(١٠) ثم الدراهم طعماً ثم بصوم^(١١) عن كلِّ^(١٢) مَدَّ يوماً^(١٣).

(١) الأم (٣١٧/٣، ٣٣٨، ٣٨٧) المزني (ص٦٣) المجموع (١٣٣/٧).
(٢) في (أ) و(ز): أو حَسْبُهُ، في (ب): وأحسبه، هكذا صورهما في (أ): وَلِطَمًا.
(٣) أما أثر جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرواه الشافعي في الأم (٣٨٧/٣)، وابن أبي شيبه (٧٧٨/٣)، والدارقطني (٢٣٤/٢)، والبيهقي (٣٤٣/٤)، وفي المعرفة (٤٣/٧).
وأما أثر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فلم أحده، ووجدته عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولعله هو المراد، رواه عنه: ابن أبي شيبه (٧٧٧/٣)، وابن خزيمة (١٦٢/٤) ومن طريقه الحاكم (٤٤٨/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي (٣٤٣/٤)، وفي الصغرى (٨/٤)، والدارقطني (٢٣٣/٢-٢٣٤)، وعلقه البيهقي (١٤١/٢) لك: الحنج، ب: قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾، في ترجمة الباب.

(٤) في (أ) و(ز): فإذا.
(٥) في (ب): أو.
(٦) في (ب): سيده وزوجها.
(٧) في (ب): فهو.
(٨) أي: مجتمعهما من الإتمام، قال الشافعي (٢٧٨/٣): "أحب إلي أن يدعه يتم" المزني (ص١٠٨). المجموع (٤١/٧) و(٣٠٧/٨).
(٩) نهاية [ص١٨٨] من (ز).
(١٠) في (أ) و(ز): دراهمًا.
(١١) في (ب): لكل.
(١٢) قال في الأم (٢٧٨/٣): "فها قولان: أحدهما: أن عليه... شاة يقومها دراهم، ثم يقوم الدراهم طعماً، ثم يصوم عن كل مد يوماً، ثم ينل.
والقول الثاني: ينل ولا شيء عليه حتى يكون عليه شاة" ولم يرجح شيئاً.
وكذا في (٢٩٧/٣) ومثله في المزني (ص١٠٥) وقال المزني: "أولى بقوله وأشبهه عندي بمذهبه أن ينل ولا يظلم مولاه بغيته ومنع خدمته، فإذا أعتق.. أهراق دمًا في معناه".

١٧٩٧- وكذلك كل هدي وجب على رجل فلم يجد^(١)، إلا هدي القرآن والتمتع وفدية الأذى^(٢).

١٧٩٨- و^(٣) على المرأة إن كانت منطوعة.. شاة هدي والقصير^(٤)، وإن كان واجباً.. فليس له منعها^(٥).

١٧٩٩- ولا بأس أن يستأجر الرجل / رجلاً يبيع عنه إذا كان قد أفند^(٦) أو^(٧) مات^(٨)، لقول رسول الله ﷺ حين سأله الخثعمية «إن أبي شيخ كبير، وفريضة الله في الحج قد أدركته، أفأجح عنه؟» فقال النبي ﷺ: «نعم»^(٩).

والمعتمد: أنه يتحلل بالنية والخلق، ولا يتوقف تحلله على الصوم. المذهب (٣٠٥/٨) المجموع (٤٥/٧) روضة الطالبين (١٧٨/٣).

(١) الأم (٤٧٣/٣) روضة الطالبين (١٨٦/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٨٤/٣).

(٣) في (أ) و(ب) هو.

(٤) المجموع (٣٠٨/٨).

(٥) قال في الأم (٢٩٣/٣): "إن أهلت بغير إذنه.. ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه تغليتها...

والقول الثاني: أن تكون كمن أحصر؛ فتذبح، وتقصر، وتحل، ويكون ذلك لزوجها"، ثم قال (٢٩٤/٣): "وأحب لزوجها أن لا يمنعا؛ فإن كان واجباً عليه أن لا يمنعا.. كان قد أدى ما عليه، وأن له تركه إياها أداء الواجب، وإن كان تطوعاً.. أجر عليه إن شاء الله تعالى".

قلت: ويظهر منه الميل للقول الثاني أن له تحليتها، وهذا صريح كلامه في (٢٩٧/٣)، وهو نصه في المزن (ص ١٠٨)، وهو المعتمد. ر: المجموع (٣٠٧/٨).

(٦) في (أ) (أفند) بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): أفند، في (ج): افند، في الأم: أفند.

والفقد: ضَعَفُ الرأي من الهرم. تاج العروس (٥٠٥/٨).

(٧) في (ب) و.

(٨) الأم (٢٧٩/٣) المجموع (١٠٦/٧).

(٩) متفق عليه، أخرجه البيهقي ك: الحج، ب: وجوب الحج وفضله، (١٥١٣)، ومسلم ك: الحج، ب: الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت، (٩٧٣/٢: ١٣٣٥).

باب الإجارة على الحج

١٨٠٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والإجارة على^(١) الحج جائزة^(٢).

١٨٠١- ولا يجوز في الحج إلا كما يجوز على غير الحج، وذلك أن يسمى أشهرًا معلومة^(٣) وأجرًا معلومًا^(٤).

١٨٠٢- وقد قيل: يجوز في الإجارة على الحج أن يقاطع الرجل على أن يخرج عن الرجل من بلده أو ميفاته بشيء معلوم، فإن كان ذلك من رجل بعينه معلوم.. يشرع في عمل ذلك من حين يقاطع، وإن^(٥) كان مضمونًا.. فله الدراهم، ويقضي^(٦) الحج^(٧) بعد^(٨).

(١) في (ب): في.

(٢) الأم (٣٠٧/٣) المجموع (١٠٦/٧) وقال: "وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب".

(٣) انظر: الأم (٣٠٧/٣) وفيه منع الإجارة المجهولة في الحج، وقال في (٣١٨/٣): "ولو استأجر رجل رجلاً... على أن يخرج عنه في سنة فصح في غيرها.. كانت له الإجارة وكان مستأجرًا بما فعل".

وجاء في المري (ص ١٠٥): "ولا يجوز أن يستأجر الرجل من يخرج عنه... إلا بأن يقول: يجرم عنه من موضع كلنا وكلنا".

وجاء في المجموع (١٠٩/٧): "وأما تعيين زمان الإحرام.. فليس بشرط، بلا خلاف؛ لأن للإحرام وثناً مضبوطاً لا يجوز التقدم عليه، فلو شرط الإحرام من أول يوم من شوال.. جاز، ولزمه الوفاء به".

(٤) يشترط لصحة الإجارة العلم بالعوض ولا تصح الإجارة على المجهول. انظر: روضة الطالبين (١٨/٣) المهمات (٢٣٥/٤) حاشية ابن حجر الهيتمي على الإيضاح (ص ١٢٧).

(٥) هكذا صورتها في (ب): بإثنا.

(٦) في (أ): (ويقضي) بلا نقط لأولها، في (م): وتقضي، في (ب): ويقضي، بلا نقط لأول حرفين.

(٧) في (ب): الحجة.

(٨) الاستتجار في جميع الأعمال - ومنها الحج - نوعان، أحدهما: استتجار عين الشخص، والثاني: استتجار دمه، أي: إلزام دمه بالعمل.

مثال الأول من الحج: أن يقول المضروب: استأجرتك لتخرج عني.

ومثال الثاني: أكرمت دمتك تحصيل الحج، ويفترق النوعان في أمور.

ففي استتجار عين الشخص.. لا يصح إلا إن عينا السنة الأولى، وكان الخروج والحج فيما بقي منها مقدورًا للأجير.

وفي إجارة الدمة.. يجوز تعيين الأول وغيرها، ويجوز له أن يستتبع غيره. اهـ ملخصاً من المجموع (١٠٦/٧) روضة الطالبين (١٨/٣) وغنية الفقير (ص ١٩٠-١٩١).

١٨٠٣- وقد قيل: يجوزُ أن يُعطى رجلٌ دراهم فيقال: حج عن فلان وأَكْثَرُ^(١) منها وأنفق، فما بقي.. فَرُدَّه، وما خَسِرْتُ^(٢).. فعلينا^(٣)/^(٤).

١٨٠٤- [قال الربيع: لا تكون الإجارة على هذا معلومة، فإن حج بمنثل هذا.. فله أجرة مثله، والحج للمحجوج عندنا^(٥)].

١٨٠٥- قال: وإذا أوصى الرجل بالتحج ولم يوقت ما يجمع [به عنه].. فهو بأقل ما يوجد^(٦)؛ لأن المال قد صار للورثة، فلما لم يوقت.. فهي^(٧) وصية^(٨)، ولا يخرج إلا أقل ما يجرى^(٩).

١٨٠٦- فإن^(١٠) لم يجمع ولم يوص^(١١).. أخرجت من رأس المال^(١٢) أقل ما يقدر عليه من يجمع عنه من ميقاته^(١٣).

(١) في (ب): واكثر.

(٢) في مطبوعة المهمات: خسرت.

(٣) وهذا مذهب المالكية، وهو: صحة الإجارة بالنفقة، وسموها: الأجرة على البلاغ. انظر: الذخيرة (١٩٤/٣) مواهب الجليل (٥٢٢/٣). غنية الفقير (ص ٢٠٥).

وعزاه الإسنوي في المهمات (٢٣٦/٤) للبويطي وقال: "هذا لفظه بمرؤفة".

تحييه: تصحفت في مطبوعة المهمات (وأَكْثَرُ) إلى (وأكثر).

(٤) نهاية [ب] من (ب).

(٥) الأم (٣٢١/٣) روضة الطالبين (١٨/٣) غنية الفقير (ص ٢٠٥). والتوثيق للمسألة وليس لقول الربيع.

أما لو لم تكن إجارة، وكانت رزقاً.. فنحوز، قال في روضة الطالبين (١٨/٣) "ونحوز بالرزق كما يجوز بالإجارة، وذلك بأن يقول حج عني وأعطيك نفقتك، ولو استأجر بالنفقة لم تصح لجهالتها".

قال في غنية الفقير (٢٠٩) نقلاً عن الزركشي: "وقد فرق الأصحاب بين الرزق والأجرة بأن الرزق هو: أن ينظر قدر كفايته فيدفعه إليه، وذلك يزيد وينقص بكثرة عياله وقتلهم، وأما الأجرة فهي: شيء مقدر قصر عن كفايته أو زاد، وكذلك الجعل في الجمالة، فالوجود في الرزق يترع من الجانبين؛ ذلك بالعمل، وهذا بالرزق، وليس فيها عقد بالكلية، بخلاف الإجارة والجمالة".

(٦) الأم (٣١٨/٣).

(٧) في (ب): وهي.

(٨) في (ب): وصيته.

(٩) في (ب): يخرج.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) في (ب): بوصي.

١٨٠٧- ولو لئى ينوي الإحرام ولا ينوي حجاً ولا عمرة.. كان له أن يجعله ما أراد^(٦٦).

١٨٠٨- قال: وإن نوى/ أحدهما ثم نسيه^(٦٧).. قرن^(٦٨).

١٨٠٩- وإن قال: «إحرام مثل إحرام فلان» عند تلبينه.. فهو على إحرام فلان.

١٨١٠- فإن لم يعلم إحرامه.. قرن^(٦٩).

١٨١١- وإن أرسل كلبه وهو في الحل فاصطاده وهو في الحرم أو أرسل في الحرم فاصطاده في الحل.. فهو سواء بقديه^(٧٠)؛ لأنه كان بالإرسال والقتل معاً، ولأنه قد أرسل عليه في موضع ممنوع.

١٨١٢- ولو أرسل سهماً في الحل على صيد في الحل فجاء السهم وأصاب^(٧١) ذلك الصيد في الحرم أو غيره.. كان عليه جزاؤه^(٧٢)؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٧٣) قال: ﴿تَنَالُهُ آيْدِيكُمْ وَرِمَاسُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٤].

١٨١٣- ولا يجوز^(٧٤) لأحد أن يحكم في جزاء الصيد/ (٩١/ب) إلا أن يكون فقيهاً^(٧٥).

(١) روضة الطالبين (١٩٦/٣).

(٢) الأم (٣١١/٣) المزي (ص ٩٧).

(٣) الأم (٣١٥/٣ و ٣١٦ و ٥٢٥) المجموع (٢٣٨/٧-٢٣٩).

(٤) نهاية [ص ١٨٩] من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): نسي.

(٦) الأم (٥٢٥/٣) المزي (ص ٩٧) المجموع (٢٤١/٧).

(٧) المذهب (٢٣٩/٧) المجموع (٢٤١/٧-٢٤٢) وقال في المجموع (٢٤٢/٧): "المذهب وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم: لا يتحرى نبال، بل يلزمه القرآن، وحكوه عن نصه في القديم، وليس في الجديد ما يخالفه" قلت: بل في الجديد ما يوافقوه وهو نصه هنا. والله تعالى أعلم. [ز].

(٨) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٩) انظر: المجموع (٤٤٥/٧).

(١٠) في (ب): فأصاب.

(١١) المجموع (٤٤٦/٧) وقال: "قال المصنف والأصحاب كلهم" ثم ذكر المسألة، ولم يعزه إلى نصه في البويطي.

(١٢) في (ب): عز وجل.

(١٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

- ١٨١٤- فإن^(٢) اختلفا^(٣).. لم يميز^(٤) حتى يجتمعان.
- ١٨١٥- وكل ما حكم فيه أصحاب 'رسول الله^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ' في الصيد.. اكتفي بحكمهم، ولم يحكم فيه ثانية^(٦).
- ١٨١٦- وتَقَوُّمُ البِدْنَةُ بمكة دراهم، والدراهم طعاماً^(٧) بمكة في جزاء الصيد؛ لأن الطعام ثَمٌّ، والبدنة بمكة، والصوم يصوم حيث شاء^(٨).
- ١٨١٧- وكل شيء قتله المحرم من الصيد أو الحلال في الحرم.. فإنما^(٩) عليه قيمته إلا حمام مكة^(١٠)، وكل شيء يهدر مما يسميه^(١١) العرب حماماً، وكل ما هدر وعب في الماء.. كذلك^(١٢).
- ١٨١٨- والحمام يقتله الحلال بمكة أو الحرم بمكة وغيرها.. ففيها شاء^(١٣).
- ١٨١٩- [قال:] والإحصار إحصاران:
- ١٨٢٠- أ- إحصار عذر؛ فإذا أحصر بعذر [و] كان على رجاء^(١٤) من التخلية^(١٥) عنه.. أمسك عن الإحلال^(١٦)،

-
- (١) لكن قال في المجموع (٤٣٠/٧): "أما ما ليس فيه حكم عن السلف.. فيرجع فيه إلى قول عدلين فطينين، قال الشافعي والأصحاب: ويستحب كونهما فقيهين؛ لأنهما أعرف بالشبه المعتمد شرعاً".
- (٢) في (ب): وإن.
- (٣) في (ب): اختلف.
- (٤) في (ب): بلا نقط لأولها.
- (٥) في (ب): النبي.
- (٦) إن حكم فيه صحابيان أو عدلان من التابعين أو ممن بعدهم.. اتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد. كما في المجموع (٤٢٩/٧).
- (٧) في (ب): طعام.
- (٨) الأم (٤٧٩/٣) المجموع (٤٢٧/٧-٤٢٨).
- (٩) في (م): قائماً.
- (١٠) وكذلك سائر الطيور كما في الأم (٥٠٢/٣) و (٥٣٥)، والمجموع (٤٣٠/٧).
- (١١) في (ب): تسميه.
- (١٢) الأم (٥٣٥/٣) المجموع (٤٣٠/٧).
- (١٣) انظر: الأم (٥٠٣/٣) و (٥٠٦) و (٥٣٥) المجموع (٤٣٠/٧).

١٨٢١- وإن^(١) احتاج إلى حلق الرأس^(٢).. حلقه واقتدى^(٣).

١٨٢٢- وكلما احتاج إلى إزالة شيء عنه^(٤) من الأذى مما عليه الفدية.. ^(٥)فَعَلَهُ وَأَقْتَدَى^(٦)، إلا الجماع، فإنه ليس له أن يفعل ذلك^(٧).

١٨٢٣- فإذا أيس^(٨) من الدخول.. ذبح وحلق وحل مكانه، وليس عليه القضاء^(٩).

(١) في (أ) و(ز): رجل.

(٢) هكذا صورتها في (أ): الحيلة، هكذا صورتها في (ز): الحيلة.

(٣) قال في الأم (٤٠٠/٣): "ولو أحصر قوم بعدو غير مقيمين بمكة، أو في الموضع الذي أحصروا فيه، فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأمنهم في مكانه.. لم أر أن ينصرف أباناً ثلاثاً، ولو زاد كان أحب إلي، ولو انصرف بعد إحصائه ولم يتم ثلاثاً.. جاز له ذلك؛ لأن معنى انصراف العدو مغيّب، وقد يريدون الانصراف ثم لا ينصرفون، ولا يريدونه ثم ينصرفون، وإذا كان مقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحدودية مراسلة المشركين ومهادنتهم".

وفي المجموع (٢٨٦/٧): "إن كان الوقت واسعاً.. فالأفضل تأخير التحلل؛ فلعله يزول المنع ويتم الحج".

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): رأسه.

(٦) الأم (٤٠٠/٣).

(٧) في (ب): عنها.

(٨) في (أ) و(ز): فعله افتداء.

(٩) الأم (٤٠٠/٣) المجموع (٢٨٧/٧).

(١٠) انظر: الأم (٤٠٧/٣).

فإن جامع لزمته البدنة والقضاء.. انظر: المجموع (٢٩٨/٧).

(١١) في (ب): بأس.

(١٢) الأم (٣٩٩/٣) المجموع (٢٩٣-٢٩٤ و٢٩٦) وقال في (٢٩٦/٧): "إذا تحلل المحصر، قال الشافعي والمصنف والأصحاب: إن كان نسكه تطوعاً.. فلا قضاء، وإن لم يكن تطوعاً.. نظراً؛ إن كان واجباً مستقراً كالقضاء والنذر وحجة الإسلام التي استقر وجوبها قبل هذه السنة.. بقي الوجوب في ذمته كما كان، وإذا أفاده الإحصار جواز الخروج منها.

وإن كان واجباً غير مستقر، وهي حجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان.. سقطت الاستطاعة، فلا حج عليه إلا أن يجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك.

فلو تحلل بالإحصار ثم زال الإحصار والوقت واسع وأمكنه الحج من سنته.. استقر الوجوب عليه؛ لوجود الاستطاعة، لكن له أن يؤخر الحج عن هذه السنة؛ لأن الحج على التراخي".

١٨٢٤- ب- وإن أحصر بمرض أو خطأ^(١) عذب^(٢) أو^(٣) طريق.. فهو مقبى على إحرامه أبداً حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، وعليه أن يأتي من قابل بما أحرم به^(٤)، وإن كان حاجباً.. فعليه الهدى لما فاتته^(٥).

١٨٢٥- قال: وإذا قتل الرجل صيداً^(٦) عمدًا^(٧) أو^(٨) خطأ.. حكم عليه في كل مرة^(٩).

١٨٢٦- والحجة في ذلك: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٠): ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

١٨٢٧- والحجة في الخطأ: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾ [البقرة: ٩٦]، فدخل في هذا العمد والخطأ، والله أعلم، ويحكم عليه كلما قتله، لأنه ممنوع في الآخر كما كان ممنوعاً في الأول.

(١) هكذا صورتها في (أ): حَسَبًا، هكذا صورتها في (ب): انْطَلَقًا.

(٢) في (ب): عَذَبَ.

(٣) نهاية [ص ١٩٠] من (ز).

(٤) الأم (٤٠٨/٣-٤٠٩) المجموع (٣٠١/٧).

(٥) الأم (٤١٠/٣ و ٤١٢ و ٤١٤).

(٦) في (ب): الصيد.

(٧) في (أ) و(ز): عمد.

(٨) في (ب): و.

(٩) في هذه الفقرة مسائلتان:

الأولى: أن قتل الصيد إن كان عمدًا أو خطأ.. ففيه الجزاء. انظر: الأم (٤٦٥/٣) المجموع (٣١٦/٧).

الثانية: أن من قتل أكثر من صيد.. حكم عليه في كل مرة بجزاء. انظر: الأم (٤٦٩/٣) المجموع (٣٩٤/٧) و (٤٢٤).

وفي الأم (٤٦٦-٤٦٥/٣) مناقشة واستدلال لمسألة تغريم من صاد خطأ:

ثم روى هذا القول عن عطاء، وأنه مثل: من قتله خطأ أهزم؟ فقال: "نعم، يُعْظَمُ بذلك حرمان الله، ومضت به السنن".

ثم روى بسنده عن عمرو بن دينار أنه قال: "رأيت الناس يُعْزَمُونَ في الخطأ".

(١٠) في (ب): عز وجل.

١٨٢٨- فإن قيل، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٩٥].. قيل، قد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢) في العمد: ﴿فَجَزَاءُكُمْ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، وقد أمر الله بالفصاص.

١٨٢٩- قال/ وإذا ^(٣) أصاب الرجل الصيد.. يحكم عليه بمثله، إن كان صغيراً.. فصغيراً، وإن كان كبيراً.. فكبيراً، وإن كان أعور.. فأعور، وإنما يفدى ^(٤) بمثله سواء ^(٥).
١٨٣٠- وإن كانت ماعضاً.. فمثله ^(٦).

١٨٣١- وقد قيل: [عليه] أن يأتي بشاة ^(٧) غير ماعض، وفضل ما بين الماعض والحائل..
يتصدق به.

١٨٣٢- ومن جرح صيداً فامتنع من أن يأخذه أحد.. فعليه أن يفدي ما بين قيمته صحيحاً وقيمه منقوصاً، فإن ^(٨) كان لا يمتنع من أحد أن يأخذ [ه] وأخذه ^(٩) فحسه حتى يصح ويمتنع من الناس.. فلا ^(١٠) شيء عليه، إلا أن يكون نقصه الجرح ^(١١) بعد الامتناع فيكون عليه ما نقصه

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): فإذا.

(٤) في (ب): يفدي.

(٥) الأم: ٥١٧/٣ - ٥٣١ - ٥٣٢ المجموع (٤٣١/٧) روضة الطالبين (١٥٩/٣).

(٦) "ولا تذبح الحامل، بل يقوم القتل حاملاً ويتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم". كما في المجموع (٤٣٣/٧) وكذا في روضة الطالبين (١٦٠/٣).

جاء في الأم (٥٣٢/٣): "ولو أنه ضرب ظلياً ماعضاً فمات.. كان عليه قيمة شاة ماعض يتصدق بها؛ من قبل أن لو قتل له: أذبح شاة ماعضاً.. كانت شراً من شاة غير ماعض للمساكين، فإذا أردت الزيادة لهم.. لم أزد لهم ما أدخل به النقص عليهم، ولكني أزداد لهم في الثمن، وأعطيهوه طعاماً".

(٧) نهاية [٩٠/أ] من (ب).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فأخذه.

(١٠) في (أ) و(ب): ولا.

(١١) في (ب): الجراح.

الجرح^(١) ويتصدق بذلك، وإن لم يجسه حتى يستيقن امتناعه، وتركه غير ممنوع ولم يعلم ما حاله.. فالاحتياط أن يفديه^{(٢)(٣)}.

١٨٣٣- وكذلك الطير إذا نتف ريشه أو كسر جناحه؛ فإن نتف منه أو جرحه جرحاً ممنوع منه.. فعليه ما نقصه، وإن جرحه جرحاً لا يدري^(٤) ما جرحه.. فالاحتياط أن يفديه^(٥)، وليس عليه إلا غرم نقص ما يستيقن^(٦).

١٨٣٤- قال: ومن اصطاد صيداً وهو حلال فأحرم وهو معه ثم مات الصيد أو ذبحه.. فعليه الجزاء^(٧).

١٨٣٥- ولو^(٨) وهب له حلالاً صيداً وهو محرم فقتله^(٩) ثم رده إليه أو إلى غيره فذبحه.. فعليه الجزاء.

١٨٣٦- وإن وهب له حلالاً صيداً وهو حرام فأمسكه حتى حل ثم ذبحه.. فعليه الجزاء.

١٨٣٧- وإن قتل رجلٌ صيداً قد شرك فيه إنسي^(١٠)، مثل أن ينزروا طية^(١١) فتلد أو غزالاً شاة فتلد.. فعلى^(١٢) المحرم أن يفديه^(١٣)، لاختلاط الحلال والحرام، وكذلك إذا قتله في الحرم، مثل البغل من^(١٤) الحممار والفرس فلا يؤكل لحمه^(١٥).

(١) في (ب): الجراح.

(٢) في (أ) و(ز): يديه بلا نقط.

(٣) الأم (٥١٥/٣).

(٤) نهاية [١٩١] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): يديه بلا نقط، في (ب): يفديه.

(٦) الأم (٥١٥-٥١٤/٣).

(٧) المجموع (٣٣٠/٧)، روضة الطالين (١٥٠/٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) لعلها: فقبله.

(١٠) هذه الفقرة ليست في (ب).

(١١) في (ب): اثنين.

(١٢) هكذا صورتها في (أ): صبيبه، في (ج): طية.

(١٣) في (ب): فعليه.

١٨٣٨- ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد^(٤) ما لم يصدده^(٥) أو يصاد له^(٦).

١٨٣٩- ولا يأكل حلال ولا حرام صيدًا ذبحه محرم^(٧).

١٨٤٠- قال: وإن أحرَم رجل وعنده صيد قد خلفه في أهله/ (٩٢/ب) فذبحه أهله أو غيرهم.. فعليه الجزاء^(٨)؛ لأنه مقتول في إيساره^(٩) وهو محرم، وإن مات موتًا.. فهو شبه ذلك^(١٠)، وإن سلّم^(١١) حتى يُجَلَّ.. فلا بأس بأكله^(١٢)؛ لأن أصل اصطیاده^(١٣) كان وهو حلال.

١٨٤١- والاحتياط له إذا أحرَم.. أن يرسل ما كان عنده من صيد^(١٤).

١٨٤٢- وإن رمى رجل^(١٥) سهمًا^(١٦) وهو في الحل على صيدٍ في الحل فأصابه في الحل وتعامل الصيد بنفسه حتى مات في الحرم.. لم يؤكل ولم يده، وكذلك الكلب^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): يديه.

(٢) في (أ) و(ز): و.

(٣) الأم (٥١٨/٣) المجموع (٣١١/٧).

(٤) في (ب): الصيد.

(٥) في (أ) و(ز): يصد.

(٦) الأم (٥٣٦/٣) بنحوه، المجموع (٣٢٠/٧).

(٧) ذبيحة المحرم ميتة؛ في حق نفسه وفي حق غيره، هذا هو الجديد، وعلى القلم: ليست في حق غيره ميتة، وإنما

تحرّم عليه وحده. المجموع (٣٢١/٧-٣٢٢).

(٨) خلاف المعتمد. انظر: المجموع (٣٣٠/٧-٣٣١).

(٩) في (أ) و(ز): اسارة.

(١٠) أي: يضمّنه. وهو معتمد. انظر: حاشية الإيضاح (ص٢٠٥).

(١١) في (ب): اسم.

(١٢) خلاف المعتمد، والمعتمد: أنه يلزمه إرساله وإن تخلل. انظر: المجموع (٣٣١/٧) حاشية الإيضاح

(ص٢٠٥).

(١٣) في (أ) و(ز): امطاده.

(١٤) إن أحرَم وهو مالك لصيد.. لزمه إرساله على الأظهر، والقول الثاني: لا يلزمه.

وعلى وجوب الإرسال، هل يزول ملكه عنه؟ الأظهر: نعم.

انظر: روضة الطالبين (١٥٠/٣) المجموع (٣٣٠/٧) الإيضاح (ص٢٠٥).

(١٥) في (أ) و(ز): رجلاً.

١٨٤٣- قال وإن أرسلَ كلبه على صيد في الحل فلجأ الصيد إلى الحرم فاتبه^(٦٦) الكلب فقتله في الحرم.. لم يؤكل ولم يده؛ لأن الكلب فعل^(٦٧).

١٨٤٤- فإن^(٦٨) رمى بسهم والصيد في الحل فتحامل السهم حتى أصاب في الحرم.. وداه^(٦٩).

١٨٤٥- ومن سلك على المدينة/^(٧٠).. أهل من ذي الحليفة.

١٨٤٦- ومن سلك على الساحل.. أهل من المحفة.

١٨٤٧- ومن سلك بمرأ أو غير الساحل.. أهل إذا حاذى المحفة.

باب مختصر مختصر الحج^(٧١)

١٨٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع أخيرنا الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: من سلك على المدينة أهل من ذي الحليفة^(٧٢).

١٨٤٩- ومن سلك على الساحل أهل من المحفة^(٧٣).

١٨٥٠- ومن سلك بمرأ أو غير (الساحل)^(٧٤) أهل إذا حاذى المحفة^(٧٥).

(١) في (ب): بسهم.

(٢) أي: وكذلك الحكم لو كان مكان السهم كلبٌ معلّم.

(٣) في (ب): فاتبع.

(٤) انظر: المجموع (٤٤٦/٧).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) انظر: المجموع (٤٤٦/٧).

(٧) بعد هذا في (ب): الصلاة، ولم أعثر على ما سيأتي من تنمة الباب في النسخة (ب).

(٨) نهاية [ص ١٩٢] من (٢).

(٩) هذا الباب بكامله ونحروفه إلا اليسير موجود في الأم (٥٧١/٣-٥٧٥) بعنوان كتاب مختصر الحج الصغير.

ولم أعثر على هذا الباب في النسخة (ب)، وقد عوضنا الله بكتاب الأم والحمد لله تعالى.

وكل زيادة من «الأم»، أثبتنا في هذا الباب.. أضعها بين معقوفتين يتبعهما حرم الميم، [هكذا] (٢).

(١٠) الأم (٣٤٨/٣ و ٥٧١) المذهب (١٩٦/٧) المجموع (٢٠٠/٧).

(١١) الأم (٣٤٨/٣ و ٥٧١) المجموع (٢٠٠/٧).

(١٢) في (أ) و (٢): ساحل، في الأم (٥٧١/٣): الساحل.

١٨٥١- ولا بأس أن يهل من دون ذلك إلى بلده^(٢).

١٨٥٢- وإن جاوز.. رجع إلى ميقاته، فإن لم يرجع.. أهرأى دماً^(٣)، وهي شاة يتصدق بها على المساكين^(٤).

١٨٥٣- وأحب للرجل والمرأة إن كانت حائضاً أو نفساء أن يغتسلا للإحرام^(٥)، (ويأخذن)^(٦) من شعرهما^(٧) وأظفارهما قبله^(٨)، فإن لم يفعلا وتوضأ.. أجزأهما^(٩).

١٨٥٤- وأحب أن يهلا خلف صلاة^(١٠) مكتوبة أو نافلة^(١١)، فإن لم يفعلا وأهلا على غير وضوء.. فلا بأس عليهما^(١٢).

١٨٥٥- وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين، والمرأة^(١٣) ثياباً كذلك^(١٤).

(١) الأم (٣٤٨/٣ ٥٧١) المجموع (٢٠٣/٧) قال في المذهب (٢٠٣/٧): "ومن سلك طريقاً لا ميقات فيه من بر أو بحر.. فميقاته إذا ساذى أقرب المواقيت إليه" قال النووي: "نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب".
(٢) انظر: الأم (٣٤٦/٣ ٥٧١) المجموع (٢٠٥/٧)، وحكى عليه الإجماع، وذكر خلاف داود ثم قال: "وهذا الذي قاله مردودٌ عليه بإجماع من قبله".

وهل الأفضل الإحرام من الميقات أو ما فوقه؟ قولان، والمعتد: أن الأفضل أن يكون الإحرام من الميقات لا من بلده ودورة أهله. كما في المجموع (٢٠٥/٧-٢٠٦) وعزاه إلى البيهقي ولم أجده فيه ولعله أخذه من مفهوم هذه الفقرة.

(٣) الأم (٣٤٧/٣ ٥٧١) المذهب (٢١٢-٢١٣/٧) المجموع (٢١٣/٧-٢١٤).

(٤) الأم (٥٧١/٣).

(٥) الأم (٣٦٠/٣ ٥٧١) المذهب (٢١٨/٧) المجموع (٢٢٠/٧).

(٦) في (أ) و(ب): ويأخذ، في الأم: ويأخذنا.

(٧) في الأم: شعورها.

(٨) المجموع (٢٣١/٧).

(٩) الأم (٥٧١/٣).

(١٠) في الأم: الصلاة.

(١١) في المجموع (٢٣٢/٧): "يستحب أن يصلي ركعتين عند إرادة الإحرام، وهذه الصلاة يجمع على استحبابها، قال القاضي حسين والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون: لو كان في وقت فريضة فصلها.. كفى عن ركعتي الإحرام كتحية المسجد تدرج في الفريضة، وفيما قالوه نظراً لأنها سنة مقصودة فينبغي أن لا تدرج كسنة الصبح وغيرها".

(١٢) الأم (٥٢٦/٣ ٥٧١).

- ١٨٥٦- ولا بأس عليهما فيما لبسا؛ ما لم يكن مصبوغاً بزعفران أو ورّس أو طيب^(٣).
- ١٨٥٧- 'ولا يلبس الرجل إلا/ إزاراً أو رداءً' أو ثوباً^(٥) يطرحه كما يطرح الرداء^(٦)، إلا أن لا يجد إزاراً.. فلبس^(٧) سراويل^(٨)، 'أو لا'^(٩) يجد نعلين.. فلبس^(١٠) خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين^(١١).
- ١٨٥٨- ولا يلبس ثوباً مغطاً، ولا عمامة؛ إلا أن يطرح [ذلك]^(١٢) على كتفه^(١٣) أو ظهره طرخاً^(١٤).
- ١٨٥٩- وله أن يغطي وجهه، ولا يغطي رأسه^(١٥).
- ١٨٦٠- وتلبس^(١٦) المرأة السراويل والخفين والقميص والخمار، وكل ما [كانت]^(١٧) تلبسه^(١٨) غير محرمة؛ إلا ثوباً فيه طيب^(١٩).

-
- (١) في الأم: وللمرأة أن تلبس ثياباً كذلك.
- (٢) الأم (٣٦٩/٣) و٥٧١ (المهذب (٢٢٣/٧) المجموع (٢٢٧/٧).
- (٣) الأم (٣٦٩/٣) و٥٧١ (المهذب (٢٦٤/٧) و٢٨١ (المجموع (٢٨٢/٧).
- (٤) في الأم: ويلبس الرجل الإزار والرداء.
- (٥) في الأم زيادة: نظيفاً.
- (٦) الأم (٣٦٦/٣) و٣٧٣ (المجموع (٢٦٩/٧-٢٧٠).
- (٧) في الأم: فلبس.
- (٨) في (أ) و(م): سراويل، في الأم: سراويل.
- (٩) في الأم: وألا.
- (١٠) في الأم: فلبس.
- (١١) الأم (٣٦٦/٣) و٥٧١ (المجموع (٢٧٤/٧-٢٧٥).
- (١٢) زيادة من الأم، وكل زيادة آتت من الأم في هذا الباب أضعها بين معقوفين بينهما حرف الميم، [هكذا]^(١٣).
- (١٣) في الأم: كتفه.
- (١٤) الأم (٣٦٦/٣) و٣٧١ و٣٧٣ (المجموع (٢٦٩/٧-٢٧٠).
- (١٥) الأم (٣٧٠/٣) و٥٧١ (المجموع (٢٦٧/٧ و٢٨٠)، وستأتي المسألة في باب اختلاف مالك والشافعي من البويطي.
- (١٦) في (أ) و(م): ويلبس، في الأم: وتلبس.

١٨٦١- ولا غُمر وجهها^(٢٧) وغُمر^(٢٨) رأسها؛ إلا أن تريد^(٢٩) أن تستر^(٣٠) وجهها فتجافي^(٣١) الخمار، ثم تسدل التوب على وجهها متجافياً^(٣٢).

١٨٦٢- ويستظل المحرم والمحرمة في القبة والكنيسة^(٣٣) وغيرها^(٣٤).

١٨٦٣- ويبدلان ثيابهما التي أحرمها فيها ويلبسان (غيرها)^(٣٥) ^(٣٦).

١٨٦٤- وإذا مات المحرم.. غُسِّلَ بماءٍ وسدرٍ، ولم يقرب طيباً، وكُفِّنَ في ثوبه، ولم يُقَمَّصْ، وغُفِّرَ وجهه، ولم يُخَمَّرَ رأسه^(٣٧).

١٨٦٥- وإذا ماتت المحرمة.. غُسِّلَتْ بماءٍ وسدرٍ، وقمصت، وأزرت، وشد رأسها بالخمار، وكشف عن وجهها^(٣٨).

١٨٦٦- ولا تلبس^(٣٩) المحرمة قفازين ولا برقاً^(٤٠) ^(٤١).

(١) في (أ) و(ز): يلبسه، في الأم: تلبسه.

(٢) الأم (٣٦٧/٣) ٥٧١ المجموع (٢٧٦/٧).

(٣) نهاية [ص ١٩٣] من (ز).

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): وغُمر، في الأم: وغُمر.

(٥) في (أ) و(ز): يريد، في الأم: تريد.

(٦) في (أ) و(ز): يستتر، في الأم: تستر.

(٧) في (أ) و(ز): فجاجي، في الأم: فتجاجي.

(٨) الأم (٣٧٠/٣) ٥٧١ المجموع (٢٧٦/٧).

(٩) الكنيسة: شبه هودج يفرز في الحقل يستظل به الراكب ويستتر به والجمع كنائس مثل كريمة وكرائم. انظر: المصباح المنير. (ك ن س).

(١٠) الأم (٥٧١/٣) وقال في (٥٢٢/٣): "يستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم يمس رأسه"، المجموع (٢٦٧/٧).

(١١) في (أ) و(ز): غيرها، في الأم: غيرها.

(١٢) الأم (٣٧٣/٣) ٥٧١.

(١٣) الأم (٥٢٢/٣) ٥٧١ المجموع (١٦٤/٨) وقال: "يُحِبُّ تَجَنُّبُهُ مَا يُحِبُّ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ فِي حَيَاتِهِ"، والكافور الذي يُبْعَلُ فِي الْمَاءِ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ مِنَ الطَّيِّبِ الْمَمْنُوعِ، وَأَمَّا السِّدْرُ فَلَيْسَ بِطَيِّبٍ.

(١٤) الأم (٥٧١/٣) المجموع (١٦٤/٨).

(١٥) في (أ) و(ز): يلبس، في الأم: تلبس.

١٨٦٧- ولا بأس أن يتطيب المحرم والمحرمة بالغالية والنضوح^(١) والحمر وما تبقى^(٢) راحته بعد الإحرام إذا كان الطيب قبل الإحرام^(٣)، وكذلك يتطيبان إذا رميا جرة العقبة وإذا (أخذنا)^(٤) من شعرهما^(٥) قبل الإحرام^(٦).

١٨٦٨- فإذا أهلا؛ فإن شاعا.. قرنا، وإن (شاعا)^(٧).. أفردا، وإن (شاعا)^(٨).. أن يتمتعا^(٩) بالعمرة إلى الحج، والتمتع أحب إلي^(١٠).

١٨٦٩- إذا تمتعا أو قرنا.. أجزأهما أن يذبحا شاة، وإن لم يجداهما.. صامتا ثلاثة أيام فيما بين أن يهلا بالمحج إلى يوم عرفة^(١١)، فإن لم [يصوماها.. لم]^(١٢) يصوما أيام من^(١٣)، وصامتا (ثلاثة)^(١٤) بعد من يمكنه أو في سفرهما (و)^(١٥) سبعة بعد ذلك^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): برقع، في الأم: برقعا.

(٢) وكذا الرجل. انظر: الأم (٣/٣٦٩ و٥٧١) المجموع (٧/٢٧٦).

(٣) في (أ) و(ز): النضوح، في الأم: النضوح.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يقي، في الأم: تبقى.

(٥) الأم (٣/٥٧١) المجموع (٧/٢٢٨).

(٦) في (أ) و(ز): أخذ، في الأم: أخذنا.

(٧) في الأم: شعورهما.

(٨) الأم (٣/٣٧٩ و٥٧١).

(٩) في (أ) و(ز): شاء، في الأم: شاعا.

(١٠) في (أ) و(ز): شاء، في الأم: شاعا.

(١١) في الأم: تمتعا.

(١٢) انظر: الأم (٣/٥٧٢).

وقال في الأم (٣/٥٢٤) والمزي (ص ٩٥): "وأحب إلي أن يفرد؛ لأن الثابت عندنا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفرد".

وقال الترمذي في سننه (٣/١٧٧) ك: الحج، ب: ما جاء في التمتع (بعد الحديث: ٨٢٤): "قال أبو عيسى: وأهل الحديث يختارون التمتع بالعمرة في الحج، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق".

والمعتمد: أن الأفراد أفضل، والقول الثاني: التمتع أفضل.

وفي المجموع (٧/١٤٢): "قال أصحابنا: وشرط تقدم الأفراد: أن ينج ثم يعتصر في سنة، فإن أخر العمرة عن سنة.. فكُل واحد من التمتع والقران أفضل منه بلا خلاف".

(١٣) الأم (٣/٤٨٣).

١٨٧٠- وأختارَ لهما التمتع، وأيهما أراد أن يحرم^(٩) به.. كفتهما النية وإن (سمياه)^(١٠).. فلا بأس^(١١).

١٨٧١- والتلبية^(١٢): «ليتك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»^(١٣).

١٨٧٢- فإذا فرغ من التلبية.. صلى على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٩٣/ب) ويسأل الله رضاه والجنة، واستعاذه من سخطه والنار^(١٤).

١٨٧٣- ويكثران التلبية^(١٥)، ويجهر بها الرجل صوته ما لم يقدحه^(١٦)، وتخافت بها المرأة^(١٧).

١٨٧٤- وأستجها^(١٨) خلف الصلوات، ومع الفجر، ومع مغيب الشمس، وعند اضططام^(١٩) الرفاق، والمبوذ، والإصعاد، وفي كل حال أجبها^(٢٠).

١٨٧٥- ولا بأس أن يلي على وضوء وعلى غير وضوء، وتلي^(٢١) المرأة حائضاً^(٢٢).

(١) الأم (٤٨٥/٣): "فلا أرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه".

(٢) في (أ) و(ز): ثلاثاً، في الأم: ثلاثة.

(٣) في (أ) و(ز): أو، في الأم: و.

(٤) الأم (٥٧٢/٣) المذهب (١٨٥/٧) المجموع (١٨٦/٧) وما بعدها (١٩٢/٧).

(٥) في الأم: يُحرماً.

(٦) في (أ) و(ز): سهماً، في الأم: سميماً.

(٧) الأم (٥٧٢/٣) المجموع (٢٣٦-٢٣٥/٧) وقال: "وأما اللفظ بذلك فمستحب".

(٨) في الأم: (التلبية) وجعلها عنواناً.

(٩) الأم (٥٧٢/٣) وقال في (٥٢٥/٣): "ولا أحب أن يزيد على هذا في التلبية حرصاً إلا أن يرى شيئاً يعجبه

فيقول: «ليتك إن العيش عيش الآخرة» المجموع (٢٥٩/٧).

(١٠) انظر: الأم (٥٢٥/٣) و(٥٧٢)، وقال في (٣٩٥/٣): "اتباعاً ومعقولاً"، وانظر: المجموع (٢٥٩/٧-٢٦٠).

(١١) المجموع (٢٥٨/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): غير منقوطة، هكذا مسووقاً في (أ): **لعلجته**. في الأم: يقدحه.

(١٣) الأم (٣٩٣-٣٩٢/٣) و(٥٧٢) المجموع (٢٥٩/٧).

(١٤) نهاية [ص ١٩٤] من (ز).

(١٥) في الأم: اضططام، أي: اجتماع، وفي النسخ: اصططام.

(١٦) الأم (٣٩٣/٣) و(٥٧٢) المجموع (٢٥٨/٧).

١٨٧٦- ولا بأس أن يقتسل المحرم^(٣)، ويدلك جسده من الوسخ، ولا يدلك رأسه لئلا ينقطع^(٤) شعره^(٥).

١٨٧٧- وأحب له الغسل لدخول مكة^(٦).

١٨٧٨- فإذا دخلها.. أحببت له أن لا يخرج^(٧) حتى يطوف بالبيت^(٨).

١٨٧٩- وأُجب له إذا رأى البيت أن يقول: «الله أكبر^(٩)»، اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً^(١٠)، وزد من شرفه وعظمه من حجه أو اعتمره.. تشريقاً وتعظيماً^(١١) وتكريماً وبراً^(١٢).

١٨٨٠- وقال: يستلم الركن الأسود^(١٣)، ويضطبع بثوبه؛ وهو: أن يدخل رداءه من تحت منكبه الأيمن حتى يبرز منكبه، ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر، ويمشي أربعة^(١٤) (١).

(١) في (أ) و(ب): وتلي، في (أ): وتلي.

(٢) الأم (٣/٣٩٥ و ٥٧٢) المجموع (٧/٢٥٨).

(٣) في (أ): الرجل.

(٤) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينقطع. في (أ): يقطع

(٥) الأم (٣/٣٦٣ و ٥٧٢) المجموع (٧/٣٧٦-٣٧٧).

(٦) الأم (٣/٣٦٤ و ٥٤١ و ٥٧٢) المجموع (٨/٥).

(٧) لعلها يعرج كما في (أ) (٣/٥٤١). لكن في (أ) (٣/٥٧٢): يخرج

(٨) الأم (٣/٥٧٢) وفي (٣/٤٢٥ و ٥٤١) ذكر أن أول ما يبدأ به الطواف، المجموع (٨/٦).

(٩) ليس في (أ) لفظ التكبير (الله أكبر)، وفي (أ) (٨/١٢): "قال القاضي أبو الطيب في كتابه المبرد: التكبير عند رؤية الكعبة لا يعرف للشافعي أصلاً، قال: ومن أصحابنا من قال: إذا رآها كبر، قال القاضي: هذا ليس بشيء".

(١٠) في الحديث وفي (أ) (٣/٤٢٢ و ٥٤١) زيادة: (ومهاة).

(١١) ليست في (أ) (ط رفعت) وموجودة في ط بولاق واحدى النسخ المعطوبة ط.

(١٢) انظر: الأم (٣/٥٧٣ و ٤٢٢-٤٢٣) "قال الشافعي: فأستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال من حسن.. أجزاء إن شاء الله تعالى".

وفي (أ) (٣/٥٤١): "وإذا رأى البيت قال: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهاة وزد من شرفه وعظمه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهاة وبراً، اللهم أنت السلام ومنك السلام فحِيتاً ربنا بالسلام»". وينحوه في المهذب (٨/١٠) وأقره في (أ) (٨/١١-١٢).

(١٣) الأم (٣/٤٢٦).

١٨٨٦- ثم يدعو/ في أمر الدين والدنيا، ويعيد هذا الكلام بين أضعاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات^(١).

١٨٨٧- ثم يهبط (عن)^(٢) الصفا، فإذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع.. عدا حتى يحاذي الميئين المتقابلين بفناء المسجد ودار العباس، ثم يظهر على الروة (جهده)^(٣) حتى يبدو له البيت إن بدا له^(٤).

١٨٨٨- ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا، وما دعا به عليهما^(٥).. أحزاه حتى يكمل الطواف بينهما سبعاً يبدأ بالصفا ويختم بالروة^(٦).

١٨٨٩- (أ-) فإن كان متعنتاً.. أخذ من شعره، وأقام حلالاً^(٧).

١٨٩٠- فإذا أراد التوجه إلى (منى)^(٨).. توجه يوم التروية قبل الظهر، فطاف بالبيت سبعاً للوداع، ثم أهل بالتحجّ متوجهاً من المسجد^(٩).

١٨٩١- ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح^(١٠).

١٨٩٢- ثم عدا منها إلى عرفة فنزل حيث شاء^(١١).

بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله صديق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا

الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون"، المجموع (٩٢/٨).

(١) الأم ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ (المجموع ٩٣-٩٢/٨) وأصبح الوجهين أنه يعيد الدعاء ثلاثاً.

(٢) في (أ) و(ب): على، في الأم: عن.

(٣) في (أ) و(ب): هذه، في الأم: جهده.

(٤) الأم ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ (المجموع ٩٣/٨).

(٥) في الأم: عليها.

(٦) الأم ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ (المجموع ٩٣/٨).

(٧) الأم ٥٤٦/٣ و ٥٧٣ (المجموع ١٠٧/٨).

(٨) في (أ) و(ب): عرفة، في الأم: منى.

(٩) الأم ٥٧٣/٣ (المجموع ١٠٨/٨) وقال في المجموع (١١١/٨): "يستحب لمن أحرم من مكة وأراد الخروج

إلى عرفات أن يطوف بالبيت ويصلي ركعتين ثم يخرج، نص عليه الشافعي في البوهي".

(١٠) الأم ٥٧٣/٣ (المجموع ١١١/٨).

(١١) الأم ٥٧٣/٣ (المجموع ١٣١/٨) "يصح الوقوف في أي جزء كان من أرض عرفات بإجماع العلماء".

- ١٨٩٣- وأختر له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف قريباً منه ويدعو^(١) ويجهد^(٢).
- ١٨٩٤- فإذا غابت الشمس.. دفع وسار على (هَيْتِهِ)^(٣) حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح^(٤).
- ١٨٩٥- ثم يقدو فيقف ثم يدعو^(٥) [ويدفع]^(٦) قبل أن تطلع الشمس، إذا أسفر إسفاراً بيّناً^(٧).
- ١٨٩٦- ويأخذ حصاً جرة واحدة سبع حصيات فرمي جرة العقبة وحدها بمن^(٨).
- ١٨٩٧- ويرمي من بطن المسيل، ومن حيث رمى.. أجزأه^(٩).
- ١٨٩٨- ثم قد خلّ له ما قد حرم عليه، إلا النساء^(١٠).

-
- قال الإمام النووي في المجموع (١١٤/٨): "وأما ما يفعله معظم الناس في هذه الأزمان من دخولهم أرض عرفات قبل وقت الوقوف فنقطاً وبدعة ومناذرة للسنة. والصواب أن يمشوا بنمرة حتى تزول الشمس ويقتسلوا بها للوقوف فإذا زالت الشمس ذهب الإمام والناس إلى المسجد المسمى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم".
- أما قبل الزوال: فالسنة أن لا يدخل أرض عرفات إلا بعد أن يصلي صلاتي الظهر والعصر بمجموعتين. وانظر: المجموع (١٣٣/٨).
- (١) في (أ): ويدعوا، في (ز) والألم: ويدعو.
- (٢) الألم (٥٧٣/٣).
- (٣) في (أ) و(ز): هَيْتِهِ، في الألم: هَيْتِهِ.
- (٤) الألم (٥٧٣/٣) المجموع (١٥٠/٨ و ١٥٧).
- (٥) في الألم: يدعو.
- (٦) الألم (٥٧٣/٣) المجموع (١٥٧/٨ و ١٥٨).
- (٧) الألم (٥٧٣/٣) المجموع (١٥٤/٨).
- (٨) الألم (٥٧٣/٣) المجموع (١٦٩/٨) وفيه: "فيجعل مكة عن يساره ومن عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمي".
- (٩) انظر: الألم (٥٧٤/٣).

وما ذكره هنا خلاف المتمد، وهو مبني على اعتبار أن الحلق استباحة محظور لا نسك، وعلى أن التحلل الأول يحصل بأحد اثنين؛ الرمي أو الطواف، وهذا خلاف المتمد، والمتمد: أن الحلق نسك، وأن التحلل الأول يحصل بأثنين من ثلاثة؛ الرمي والحلق والطواف.

١٨٩٩- ويلبي حتى يرمي جرة العقبة بأول حصاة، ثم يقطع التلبية^(١).

١٩٠٠- فإذا طاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً.. فقد حل له النساء^(٢).

١٩٠١- (ب-) وإن كان قارئاً أو مفرداً.. فعليه أن يقيم عمرماً بحاله^(٣)، ويصنع ما وصفت^(٤)، غير أنه إذا كان قارئاً أو مفرداً.. أجزأه^(٥) إن طاف قبل منى [و]^(٦) بين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعاً واحداً بعد عرفة؛ فيحل^(٧) له النساء، ولا يعود إلى الصفا والمروة، وإن لم يطف قبل منى.. فعليه^(٨) (ب/٩٤) بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً^(٩).

١٩٠٢- وأحب له أن يختل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة^(١٠)، وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير وضوء.. أجزأه؛ لأن الحائض تفعله^(١١) إلا الصلاة والطواف بالبيت؛ لأنه لا يفعله إلا طاهر^{(١٢) (١٣)}.

وفي المجموع (٢٠٣/٨): "قال الشافعي والأصحاب: للحج تحللان، أول وثان، يتعلقان برمي جرة العقبة والخطى وطواف الإفاضة، هذا إن قلنا: الخلق نسل، وإلا.. فيتعلقان بالرمي والطواف، وأما النحر.. فلا مدخل له في التحلل، فإن قلنا: الخلق نسل.. حصل التحلل الأول باثنين من الثلاثة، فأَي اثنين منها أتى بهما.. حصل التحلل الأول، سواء كانا رمياً وحلقاً، أو رمياً وطوافاً، أو طوافاً وحلقاً، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة، وإن قلنا: الخلق ليس بنسل.. لم يتعلق به التحلل، بل يحصل التحللان بالرمي والطواف أهما فعله.. حصل به التحلل الأول، ويحصل الثاني بالتالي".

(١) الأم (٥٢٦/٣) ٥٧٤ (المهذب (١٦٥/٨) المجموع (١٧٠/٨).

(٢) انظر: الأم (٥٧٤/٣)، وهذا بناء على غير المعتمد أن التحلل الثاني يكون بالرمي أو الطواف، وأن الخلق ليس بنسل، وإنما هو استباحة محظور. المجموع (٢٠٣/٨).

(٣) أي: بعد طوافه للقدوم وسعيه - إن سعى -، بخلاف المتمتع فإنه يحل كما ذكر قبل فقرات. المجموع (١٠٨/٨).

(٤) أي: من الأعمال التي وصفها للمتمتع والتي تبدأ بيوم التروية، إلا أن المتمتع يرم في يوم التروية ثم يذهب إلى منى، وأما المفرد والقارن.. فأهما عمرمان، فلا يحتاجان إلى إحرام جديد. انظر: المجموع (١٠٨/٨).

(٥) غاية [١٩٦] من (ز).

(٦) في (أ) و(ز): وأن، في الأم: ان.

(٧) في الأم: نحل.

(٨) تكررت كلمة (فعله) في (أ).

(٩) الأم (٥٦٣/٣) ٥٧٤ (المجموع (١٠٣/٨).

(١٠) الأم (٣٦٤/٣).

١٩٠٣- فإذا كان^(١) يوم النحر فذبح شاة وجبت عليه.. تصدق بجلدها ولحمها ولم يجبس منها شيئاً، وإن كانت نافلة.. تصدق منها وأكل وحبس^(٢).

١٩٠٤- ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً^(٣).

١٩٠٥- ويرمي كل واحد منهما بحسب^(٤).

١٩٠٦- ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام من كلها^(٥).

١٩٠٧- والنهار أحب إلي من الليل^(٦).

(١) في (أ) و(ز): يفعله، في الأم: تفعله.

(٢) في الأم: طاهراً.

(٣) الأم (٣٦٠/٣) ٣٦١ و ٣٦٤ و ٥٧٤ (المهذب (٢١٨/٧) المجموع (٢٢٢/٧).

(٤) في (الأم) زيادة: بعد.

(٥) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٣٩٩/٨) غيره أول.

(٦) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٣٥٨/٨) لكن يكره الذبح ليلاً.

(٧) الأم (٥٥٦/٣) وسقطت الفقرة من الأم من الباب المتماثل مع البويطي. المجموع (٢١٠/٨).

(٨) الأم (٥٥٦/٣) وسقطت الفقرة من الأم من الباب المتماثل مع البويطي. المجموع (٢١١/٨).

(٩) اتصلت هذه الجملة في الأم بقوله: "ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً"، بحكم سقوط ما بينهما من الأم فصارت هكذا: (ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً والنهار أحب إلي) وعلى هذا الاعتبار فهي صحيحة كما مر في التعليق على تلك الفقرة.

وأما بالنسبة لرمي الجمار بالليل فإنه قال في الأم (٥٥٨/٣): "ومن نسي رمي جرة من الجمار نهاراً.. رماها ليلاً ولا فدية عليه".

وفي المنهاج (ص ٢٠٣): "ويذبح رمي التشريق بزوال الشمس، ويخرج بغروها، وقيل: يبقى إلى الغسق".

ونظر: روضة الطالبين (١٠٧/٣) المجموع (٢١١/٨).

أما رمي اليوم الأخير: فينتهي وقته بغروب شمسه بلا خلاف.

وفي الإيضاح (ص ٤٠٦): "إذا ترك شيئاً من الرمي نهاراً.. فالأصح أنه يتداركه، فبرمه ليلاً أو فيما بقي من أيام التشريق، سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا تداركه فيها.. فالأصح أنه أداء لا قضاء... وإذا قلنا بالأصح أن المتدارك أداء لا قضاء كان تعيين كل يوم للمقدار المأمور به وقت اختيار وفضيلة كأوقات الاختيار للصلاة".

- ١٩١٥- فإن تعجل في يومين بعد يوم النحر.. فذلك له^(١).
- ١٩١٦- وإن غابت له^(٢) الشمس من (اليوم)^(٣) الثاني.. أقام حتى^(٤) يرمي الجمار من يوم الثالث بعد الزوال^(٥).
- ١٩١٧- وإن تنابع^(٦) عليه رميان بأن ينسى أو يغيب^(٧).. فعليه أن يرمي، فإذا فرغ منه.. عاد فرمى رميًا ثانيًا، ولا يرمي بأربع عشرة في موقف واحد^(٨).
- ١٩١٨- وإذا صدر وأراد الرحيل عن مكة.. طاف بالبيت/ سبعًا يودع به البيت يكون آخر كل عمل يعمل، فإن خرج ولم يطف.. بعث شاة فتذبح عنه^(٩).
- ١٩١٩- والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الخائض؛ فإنها تصدر بغير وداع البيت (إذا)^(١٠) طافت الطواف الذي عليها^(١١).
- ١٩٢٠- وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو ما بين الركن والباب فيقول: «اللهم [إن]^(١٢) البيت بيتك، والعبد عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، حملتي على ما سخرت لي من خلقك
-
- (١) الأُم (٥٧٤/٣) المجموع (٢٢٧/٨) قال: "وهذا يجمع عليه".
- (٢) ليست في الأُم.
- (٣) في (أ) و(ز): يوم؛ في الأُم: اليوم.
- (٤) نهاية [ص ١٩٧] من (ز).
- (٥) انظر: الأُم (٥٧٤/٣) المجموع (٢٢٧/٨) وقال: "ولو رحل فغرت الشمس وهو سائر في من قبل انفصاله منها فله الاستمرار في السير ولا يلزمه المبيت ولا الرمي".
- (٦) هكذا صورناها في (أ): اَلْبَيْتُ، في (ز): بلا نقط، في الأُم: تنابع.
- (٧) في (أ) و(ز): بلا نقط، في الأُم: يغيب.
- (٨) الأُم (٥٧٤/٣) المجموع (٢١٣/٨) لأنه يشترط في الرمي الترتيب بين الجمرات، فيبدأ بالأولى ثم الوسطى ثم الكبرى.
- (٩) انظر: الأُم (٥٥٨/٣) و٥٧٥.
- وفي قول: إن طواف وداع مستحب وهو نصه في الإملاء. فإن رجع ليطوف.. سقط عنه الدم، ما لم يبلغ مسافة القصر عن مكة.. فلا يسقط. انظر: المجموع (٢٣٣/٨).
- (١٠) في (أ) و(ز): وإذا، في الأُم: إذا.
- (١١) الأُم (٥٥٨/٣) - ٥٥٩ - ٥٧٥.
- فإن طهرت قبل مفارقة بناء مكة.. لزمها العود، وإلا.. فلا. انظر: المجموع (٢٣٤/٨).

حتى سرتني في بلادك، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك، فإن كنت رضية عني فازدد عني رضى، وإلا فَمَنْ^(١) الآن، قبل أن تنأى^(٢) عن بيتك داري، هذا (أوان)^(٣) انصرا في إن أذنت لي^(٤) غير مُسْتَبَدِّل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم فاصحيني بالعافية في (بدني)^(٥) والعصمة في ديني وخسِّنْ^(٦) مُتَقَلِّبي، وارزقني طاعتك أبدا^(٧) ما أبقيتني^(٨)»، وما زاد.. أجزأه إن شاء الله^(٩).

(١) هذا أجود الأوجه فيها، أي: بضم الميم وتشديد النون، وفيها وجه: فَمَنْ، أي: بكسر الميم وتشقيق النون وفتحها. انظر: المجموع (١).

(٢) في (أ) و(م): (ينا) بلا نقط، في الأم والمهذب: تنأى.

(٣) في (أ) و(م): "أو"، في الأم والمهذب: "أوان".

(٤) في (أ) و(م): "في أنه"، في الأم والمهذب: "إن أذنت لي".

(٥) في (أ) و(م): يدي، في الأم والمهذب: بدني.

(٦) في الأم والمهذب: وأحسن.

(٧) ليست في الأم ولا في المهذب.

(٨) في الأم: أحسنتي.

(٩) الأم (٥٧٥/٣) المهذب (٢٣٨/٨) المجموع (٢٣٨/٨-٢٣٩).

كتاب السبوع

لفصل^(١): البيوع من ضربين^(٢)

١٩٢١- حدثنا موسى بن هلال رَحِمَهُ اللهُ قَالَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ^(٣) قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ،

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٤): ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ^(٥) إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً

عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٩] /^(٦).

١٩٢٢- وهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن يوع تراضى بها المتبايعان، مثل: الملامسة^(٧)،

والمناذرة^(٨)، والغرر، والدين بالدين^(٩).

(١) الكلمة غير واضحة، وهذا هو الاحتمال الأكثر لها.

(٢) هذا الباب في [١/٣٥] من (ب).

(٣) هكذا جاء الإسناد هنا بإسقاط "أبي حاتم الرازي" من بين الربيع وموسى.

(٤) في (ب): عز وجل.

(٥) كتب في (ب) إلى هنا، ثم قال الآية.

(٦) نهاية [ص ١٩٨] من (٢).

(٧) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع الملامسة، (٢١٤٤)، ومسلم ك: البيوع، ب: إبطال بيع

اللامسة والمناذرة، (١٥١٢).

(٨) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع المناذرة، (٢١٤٦)، ومسلم ك: البيوع، ب: بيع الملامسة

والمناذرة، (١٥١١).

(٩) وهو ما روي عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمِيَ عَنْ بَيْعِ الْكَائِي بِالْكَائِي. رواه

الدارقطني (٧١/٣) والحاكم (٥٧/٢) وصححه على شرط مسلم، والبيهقي (٢٩٠/٥).

قال الحافظ: "نفرد به موسى بن عبيدة، وقال أحمد بن حنبل: لا نحل عندى الرواية عنه، ولا أعرف هذا

الحديث عن غيره، وقال أيضاً: ليس في هذا حديث يصح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين،

وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث". اهـ. من التلخيص الحبير (٧١/٣).

وقال في البلوغ (ص ٢٦١: ٧١١): "رواه إسحاق والبرار بإسناد ضعيف".

١٩٢٣- وأباح رسول الله ﷺ بيعاً تراضى [هما] المتبايعان، مثل: البيع المضمون إلى أجل معلوم، وبيع الصبر والتمار القائمة، فلا يجوز بيع غير هذين البيعين؛ 'بيع مضمون' بصفة^(١) إلى [أجل] معلوم، وبيع عين يراها، فذلك جائز^(٢).

١٩٢٤- [قال الشافعي]: وإن اشتراها قبل أن يراها -ولو وصفت له فلم يخالف^(٣)... كان البيع باطلاً من قبل أنه اشترى ما لم ير^(٤)، ووقع البيع على مجهول (٩٥/ب) وغرر، فلا يجوز^(٥).

١٩٢٥- وقال أهل العراق: من اشترى شيئاً حاضراً فلم يره.. فالبيع ثابت، وله الخيار بعد أن يراه، إن شاء.. أخذه، وإن شاء.. رده^(٦).

١٩٢٦- وقال مالك بن أنس: من^(٧) اشترى شيئاً حاضراً؛ فإن كان وصف له فوجده على الصفة.. لزمه ذلك، وإن كان على غير الصفة.. رده^(٨).

١٩٢٧- وقال الشافعي: وإنما أبطلنا هذا حين ولم نخر فيه الصفة.. من قبل أن الصفة إنما تكون^(٩) في سنة رسول الله ﷺ في الشيء المضمون [الذي] على صاحبه أن يأتي به من جميع

(١) في (أ) و(ب): مضموناً.

(٢) هكذا مسوّمها في (أ): صَفَفَه، في (ب): بصفة، في (ج): نصفه.

(٣) الأُم: (٦٤/٤) وروضة الطالبين (٣/٣٦٤).

(٤) أي: إن اشترى ما وُصِفَ له قبل أن يراه.. فالبيع باطل، حتى لو تبين له بعد الرؤية أن الوصف مطابق للواقع، وعبارة الإمام الغزالي: "استقصاء الوصف في المبيع الغائب.. لا يقوم مقام الرؤية" ٨١. من الخلاصة (ص ٢٦١).

(٥) في (ب): يرى.

(٦) كما في الأُم (٧٣/٤) وهذا هو بيع العين الغائبة والحاضرة التي لم تُرَ واختاره المزني (ص ١١٠)، والقول الثاني: وهو قوله في القدم والإملاء والصرف من الجديد: يصح بيع الأعيان الغائبة وهو قول الأئمة الثلاثة كما في الحاوي الكبير (١٤/٥) وروضة الطالبين (٣٧٠/٣) وفيه عزو القول الأول للبوطني. وانظر: المنهاج (ص ٢١٢).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (١٦٣/٥) الهداية وفتح القدير والعناية (٣٣٥/٦).

وكان الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول بخيار الرؤية. الأُم (٧٣/٤).

(٨) في (ب): إن.

(٩) انظر: المدونة (٢٥٥/٣) الإعراف (٤٣٣/٢) الكافي لابن عبد الله (٦٧٨/٢) الشرح الكبير للدردير (٢٤/٣).

الأرض، مثل السلم إلى أجل، والشيء إذا كان بعينه ولو وصفه ثم ضاع^(٦٦).. لم يكن عليه غيره؛ فلذلك اضرقا عندنا، [و] من قبل أن الصفة لا تحيط بالشيء إحاطة النظر؛ لأنه قلَّ شيء يوصف إلا خالف بعد النظر^(٦٧).

١٩٢٨- وإذا كان يمكن فيه النظر.. لم يجزئه إلا بالنظر.

١٩٢٩- وكل شيء رآه^(٦٨) رجل^(٦٩) ثم اشتراه بعد الرؤية.. فهو جائز ما لم ينتقل عن صفته الأولى، فإن تحول عن الصفة^(٧٠) الأولى.. فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه^(٧١) (٧٢) (أ).

١٩٣٠- وكان يقول: التَّيَّعَان^(٧٣) بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما، أو يكون بيعهما عن خيار؛ وهو أن يقول الرجل للرجل بعد تباعبه^(٧٤) قبل أن يتفرقا: «اختر نفاذ^(٧٥) البيع أو الترك» فأيهما اختار.. لزمه^(٧٦).

١٩٣١- وإن لم يتفرقا بأبدانهما، ولم يختر إنفاذ البيع، وأعتق المبتاع العبد قبل التفريق.. فالعتق باطل، ولو تفرقا فوجب^(٧٧) له العبد بذلك البيع.. لم يلزمه؛ لأنه أعتقه قبل أن يجب له^(٧٨).

(١) في (أ) و(ز): يكون.

(٢) هكذا صورتها في (أ): صحَّح، في (ز): ماح.

(٣) الأم (٧٣/٤).

(٤) في (أ) و(ز): براه.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) في (ب): ممتعه.

(٧) نهاية [ص ١٩٩] من (ز).

(٨) الأم (٧٦/٤) روضة الطالبين (٣٧١/٣-٣٧٢) المنهاج (ص ٢١٢) مغني المحتاج (١٨/٢-١٩).

هذا إن كان المبيع مما لا يتغير في مثل تلك المدة غالباً، وإلا.. فالبيع باطل، فإن كانت المدة عمتلة للأمرين.. فالأصح الصحة كما في الروضة.

(٩) في (ب): البائعان.

(١٠) في (ب): أن يبايعه.

(١١) في (ب) و(ز): اتفاذ.

(١٢) الأم (٩/٤) المنهاج (ص ٢١٩) روضة الطالبين (٤٣٩/٣).

(١٣) في (ب): فواجب.

١٩٣٢- وقت الخيار عند الشافعي^(٢): -الذي يجوز للمريء [أن] يشترطه - ثلاثة أيام^(٣)، على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المَصْرَاءِ^(٤).

١٩٣٣- وإذا ابتاع الرجل الطعام فنظر إلى قبضة منه.. لم يجر؛ لأنه قد يضيع^(٥) فلا يعرف الشهود ذلك إلا بالصفة^(٦).

١٩٣٤- وإذا باع طعاماً بغير مكيال العامة [المعروفة].. فالبيع باطل من قبل أن المكيال يضيع ويهلك فلا يدري [كم] قدره^{(٧)(٨)}.

(١) قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الأم (١٠/٤): "إن كان المُشْتَرَى أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختار البائع نقض البيع.. كان له ذلك، وكان عتق المشتري باطلاً؛ لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه، وإذا أعتقها البائع.. كان عتقه جائزاً؛ لأنها لم تملك عليه ملكاً يقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار" وكذا في المرن (ص ١١١). ومفهومه أن إعتاق المشتري يصح إن لم يبطل البائع البيع؛ لأنه سكت عن هذه الصورة واشتراط في إبطال الإعتاق أن يبطل البائع البيع.

والمستبعد: أن العتق موقوف؛ فإن تم العقد.. بان نفوذه.. وإلا.. فلا، هذا إن كان الخيار لهما.
أما إن كان الخيار للبائع وحده.. فإن فسخ البيع.. لم ينفذ، وكذا إن تم على الأصح، وإن كان للمشتري وحده.. فينفذ إعتاقه على جميع الأقوال. روضة الطالبين (٤٥١/٣-٤٥٢).

(٢) زاد هنا في (ب): ثلاثة أيام.

(٣) اختلاف البراءتين من الأم (٢٢٦/٨) المزني (ص ١١١) المنهاج (ص ٢١٩-٢٢٠) روضة الطالبين (٤٤٤/٣).

(٤) وهو ما رواه أبو هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها ماعا من تمر، متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: ليوع، ب: النهي للبائع أن لا يخل الإبل، (٢١٤٨)، ومسلم ك: البيوع، ب: حكم بيع المصراة، (١٥٢٤/٢٤) واللفظ له، وليس عند البخاري لفظ: "الخيار ثلاثة أيام"، ولكنه ذكرها تعليقا فقال: "وقال بعضهم عن ابن سيرين: ماعا من طعام وهو بالخيار ثلاثاً".

(٥) في (ب): تضيع.

(٦) وهذا في السلم. الأم (٢٠١/٤-٢٠٢) قال في المنهاج (ص ٢٣٩) في السلم "وبشروط معرفة العاقلين الصفات وكذا غيرها في الأصح"، قال في معني المحتاج (١١٥/٢) "أي: معرفة عدلين غير العاقلين".

(٧) الأم (١٨٨/٤) المزني (ص ١٣٣) المنهاج (ص ٢٣٧) معني المحتاج (١٠٨/٢) وهذا في السلم.

(٨) بعد هذا في (ب): السلف قال الشافعي والسلف يسمى الموضع الضخم...

البیوع أيضاً^(١)

- ١٩٣٥- قال الشافعي: وإن اشترى رجل [من رجل] صبرة [على أنها]^(٢) مائة كُرٍّ فلم يصب إلا خمسين.. فهو غير، إن شاء.. أخذها بمحضتها^(٣)، وإن شاء.. فسخ البيع^(٤).
- ١٩٣٦- ولو اشترى ثوباً بثوب، أو عبداً بعبد، أو^(٥) أي عرض ما كان، ثم وجد بأحدهما عيباً^(٦)؛ فإن كان قائماً.. رده، وإن كان فائتاً مستهلكاً.. رجع بقيمة ما في يديه^(٧).
- ١٩٣٧- فإن اختلفا في القيمة.. فالقول قول الذي هلك في يديه مع يمينه، لأنه مدعى عليه، والبيئة على صاحب الثوب؛ لأنه مدعي.

(١) هذا الباب في (٣٨/ب).

(٢) زيادة من تكلمة المجموع مع أنه لم يصرح أنه نقل اللفظ من الويطي وعلى كل حال فهي زيادة يقتضيها النص.

(٣) "الكرُّ، بالضم: بكبَّالٌ لأهل العراق، ومنه حديث ابن سيرين: إذا بلغ الماء كُرًّا.. لم يُخْمَلْ كَسْجًا،... الكرُّ: سَيْتٌ أَوْ تَارٌ جِمار، وهو عند أهل العراق سَيْتُونٌ قَفِيرًا، القَفِيرُ: نَمَاقٌ مَكَابِك، والمَكُوكُ: مِصَاعٌ وَنَصَفٌ، قال الأزهري: والكرُّ من هذا الحساب: اثنا عشر وَسَقًا، كُلُّ وَسَقٍ سِتُّونَ مِصَاعًا، أو أَرْبَعُونَ إِرْدَبًا، بحسب أهل مصر، كما قاله ابن سيده". هـ. من تاج العروس (٣٠/١٤).

وهو في وقتنا الحاضر يساوي: (١٥٦٦,٧٥ كيلو غرام).

انظر: لسان العرب (١٣٧/٥)، الإيضاحات المصرية (ص ١٠٨).

(٤) في (أ) و(م) ونصنتها.

(٥) الذي اعتمده النووي والرافعي عدم الصحة، وأما السبكي فاعتمد الصحة، قال في روضة الطالبين (٣٦٨/٣) "إن خرج كما ذكر.. صح البيع، وإن خرج زائداً أو ناقصاً.. ففيه قولان؛ أظهرهما: لا يصح لتعدد الجمع بين الأمرين، والثاني: يصح؛ لإشارته إلى الصورة ويلغو الوصف" أي لتعدد الجمع بين بيع الجملة وبيع التفردة. وانظر: العزيز (٤٩/٤) وأسنى المطالب (١٧/٢).

وما في الويطي ذكره السبكي في تكلمة المجموع (٥٨٨/١١) وعزاه إليه ثم قال: "فهذا النص يرد القول بالبطالان يقتضى الصحة إما قطعاً كما قال العراقيون، وإما أنه الراجح"، وانظر: المهذب (٥٨٢/١١) فإنه قطع بالصحة وهي طريقة العراقيين في المسألة.

(٦) في (أ) و(م) و:.

(٧) في (أ) و(م) و: عيب.

(٨) في (ب) و: ثوبه.

(٩) روضة الطالبين (٤٧٤/٣-٤٧٥).

١٩٣٨- وإن اشترى سلعة^(١) وما عيب ثم حدث عنده عيب آخر.. لم يرد^(٢) عليه أبداً^(٣)، ويرجع بقيمة العيب^(٤) من قبل أنه لا يقدر أن يرد مثل ما أخذ أبداً لما حدث عنده^(٥).

١٩٣٩- [قال] وإن اشترى وما عيب، ثم حدث عنده عيب آخر، ثم صح العيب الذي حدث عنده.. فله أن يرد^(٦) ^(٧).

١٩٤٠- وقال أبو يعقوب [وأبو محمد]: وإن باعه.. فكذلك^(٨).

١٩٤١- و[قد] قيل: لا شيء له^(٩) [في العيب] إذا باعه^(١٠)/^(١١).

١٩٤٢- [وإن اشترى سلعة وما عيب فماتت أو اعتقه.. فإنه يرجع بقيمة العيب]^(١٢)/^(١٣).

(١) ليست في (ز).

(٢) في (ب): يرد.

(٣) أي: قهراً، أما لو رضي المتبايعان بالرد.. فلا مانع. روضة الطالبين (٤٨٢/٣).

(٤) أي: الأرض، "وهو: جزء من ثمنه، نسبته إليه.. نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليماً، والأصح: اعتباره أقل قيمته من يوم البيع إلى القبض". قاله في المنهاج (ص ٢٢١).

(٥) الأم (٤٨٢/٧) وجاء في المزني (ص ١٢٢): "إلا أن يرضى البائع أن يقبلها ناقصة فيكون ذلك له، إلا إن شاء المشتري حبسها ولا يرجع بشيء" الخلاصة (ص ٢٧٩-٢٨٠) روضة الطالبين (٤٨٢/٣).

(٦) في (أ) و(ز): يرد.

(٧) ومحلّه: فيما لو لم يعلم بالعيب القديم إلا بعد زوال العيب الجديد، وإلا.. فليس له الرد من قبل أن الرد على الفور. مغني المحتاج (٥٨/٢).

(٨) في (أ) و(ز): قال.

(٩) المعتقد أنه لا يمتنع الرد إن باعه، وهو موادهما فيما يظهر. انظر: الخلاصة (ص ٢٧٩) روضة الطالبين (٤٧٥/٣).

(١٠) في (أ) و(ز): عليه.

(١١) أي: من الأرض. انظر: اختلاف البراءتين من الأم (٢٢٨/٨-٢٢٩) المزني (ص ١٢٢).

وهو المشهور: ولم لا يرجع؟ قال ابن أبي هريرة: لأنه ما أبس من الرد، فربما عاد إليه فردّه، وهو نصه في اختلاف البراءتين. وانظر: روضة الطالبين (٤٧٥/٣).

(١٢) نهاية [ص ٢٠٠] من (ز).

(١٣) انظر: المزني (ص ١٢٢) روضة الطالبين (٤٧٤/٣).

(١٤) بعد هذا في (ب): الشركة قال الشافعي ولا يجوز الشركة إلا بالدينارين....

باب بيع حبل الحيلة^(١)

١٩٤٣- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع حَبْلِ الْحَيْلَةِ^(٢)، وكان ذلك بيعاً يبتاعه أهل الجاهلية، وذلك أن الرجل [كان] يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج^(٣) التي في بطنها، وهذا نأخذ^(٤).

١٩٤٤- وهذا من بيع الغرر، وقد لمي [النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه].

١٩٤٥- [ولهم] رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع 'اللحم بالحيوان'^(٥)، وروي عنه أنه [قال]:
ولا يباع حي يميت^(٦).

١٩٤٦- وقال الشافعي: لا يباع حي يميت من جنسه، ولا من غير جنسه، لا يباع^(٨) شاة ميتة بطير حي، ولا طير حي بيعير ميت، ولا لحم موضوع بطير حي^(٩).

(١) هذا الباب موجود في (ب) في: (٩٩/ب) تحت عنوان (العجماء خيار)!!.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري ل: البيوع، ب: بيع الغرر وحبل الحيلة، (٢١٤٣)، ومسلم ل: البيوع، ب: تحريم بيع حبل الحيلة، (١٥١٤).

(٣) في (ب): ينتج.

(٤) أي: أن يبيع بثمن مؤجل إلى أن يلد ولد هذه الدابة. انظر: المزي (ص ١٢٨) المنهاج (ص ٢١٥).

وله صورة أخرى: أن يبيع نتاج التاج، أي ولد نتاج هذه الدابة. روضة الطالبين (٣/٣٩٨).

(٥) في (ب): اللحم باللحم.

(٦) رواه الشافعي في الأم (١٦٦/٤) عن مالك، وهو عنده في الموطأ (٢/٦٥٥: ٦٤-٦٦) عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

وجاء من حديث الحسن عن سمرة عند الحاكم (٣٥/٢) والبيهقي (٢٩٦/٥)، وقال البيهقي: "هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماعة الحسن البصري عن سمرة بن جندب.. غدة مومولاً، ومن لم يثبت.. فهو مرسلٌ جَيِّدٌ انْضَمَّ إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

(٧) أخرجه الشافعي في الأم (١٦٧/٤) بلفظ: "لمي أن يباع حي يميت"، ومن طريقه البيهقي (٢٩٦/٥) وفي المعرفة (٨/٦٥-٦٦) وقال: "فهذا مرسل قد انضم إلى مرسل ابن المسيب فوكده".

(٨) في (أ) و(ب): النقاط غير واضحة، في (٢) يباع.

(٩) يقصد باللحم الموضوع: ما كان بعد سلخ الشاة من اللحم المفصول عن الجلد.

ويقصد بالشاة المذبوحة: ما ذبح وكان في جلده قبل أن يسليخ.

ويقصد بالميت: المذبوح، لا ما مات حتف أنفه.

- ١٩٤٧- ولا بأس أن يباع ما لا يؤكل لحمة من الأحياء باللحم الموضوع^(١).
- ١٩٤٨- ولا يباع بالشاة المذبوحة؛ لأن الشاة المذبوحة والطير المذبوح^(٢) لا يدرى كيف^(٣) لحمة^(٤)، لأنه مغيب، ولا يدرى كم^(٥) (٩٦/ب) يخرج من الجلد والريش ويدخله بيع الفرر^(٦).
- ١٩٤٩- فأما^(٧) اللحم الموضوع بالحيوان الذي لا يؤكل لحمة.. فلا بأس^(٨)، وما يؤكل لحمة.. فلا^(٩).

وهنا مسائل:

- ١- بيع اللحم بالحيوان من جنسه: كلحم جزور يجزور، ولحم شاة بشاة.. وهذا غير جائز بلا خلاف عندنا، ومال المزني إلى الجواز وعلقه بشرطين، أن لا يثبت الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يكون هناك من قال به ممن يعتد بخلافه، لأن التحريم مروى عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الأم (١٦٦/٤) المزني (ص ١١٦) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٣/١٠) ٤٧٥ (مغني المحتاج (٢٩/٢)).
- ٢- بيع اللحم بالحيوان من غير جنسه: كلحم جزور بشاة، ولحم بقرة يجزور.. والمعتمد عدم الجواز. واختلف الأصحاب في حكاية المذهب؛ فالطريقة التي اعتمدها الرافعي والنووي: أنها على قولين، وما رجحه السبكي: أنها على قول واحد. انظر: الأم (١٦٦/٤) المزني (ص ١١٦) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٥/١٠) (مغني المحتاج (٢٩/٢)).
- ٣- بيع اللحم بالحيوان غير المأكول، كبيع لحم شاة بجمار. فيها قولان: الأظهر: عدم الجواز وهو نصه في الأم (١٦٨/٤)، والثاني: الجواز وهو نصه هنا في البويطي كما سيأتي بعد سطور. انظر: التنبيه (ص ٩٢) المذهب (٤٧٧/١٠) تصحيح التنبيه (٢٩٤/١) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٧/١٠-٤٧٨) (مغني المحتاج (٢٩/٢)). تذكروا التنبيه (٩٧/٣) تحرير الفتاوى (١٢٠/١).
- (١) وهو خلاف المعتمد كما تقدم، وتقل السبكي هذه العبارة في تكملة المجموع (٤٧٨/١٠) وقال: "قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البويطي في باب حبل الحبلية..." ثم ذكرها.
- (٢) في (ب): المذبوحة.
- (٣) في (ب): كم.
- (٤) في (ب): لحمة.
- (٥) في (أ) و(م): يعلم كيف.
- (٦) لا يجوز بيع الشاة المذبوحة في جلدتها مطلقاً؛ لأنه في حكم الغائب، لا بدراهم ولا بيمين مأكول ولا بغير مأكول.
- قال السبكي بعد أن عزاه للبويطي في تكملة المجموع (٤٧٩/١٠): "ولا اختصاص له بذلك، صرح الأصحاب بأنه لا يجوز بيع اللحم في الجلد مطلقاً قبل السلق، ولا الجلد أيضاً".

١٩٥٠- وقد قيل^(١): لا^(٥) يباع [لحم] حيوان مما يؤكل لحمه و[مما]^(٦) لا يؤكل^(٧)^(٨).

باب الصرف^(٩)

١٩٥١- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا^(١٠) يجوز للرجل^(١١) أن يصارف رجلاً ذهباً [بذهب] وَيَشْتَرِطْ عند المصارفة على^(١٢) أن يبيعه ويشتري منه كل دينار زاد له أو عليه بدراهم؛ لأن الصفة جمعت الصرف والمصارفة^(١٣) وذلك مجهول بحصة^(١٤) المصارفة^(١٥) من حصة الصرف^(١٦).

(١) في (ب): وأما.

(٢) هذا تكرار لما سبق، وهو خلاف المعتمد.

(٣) أي: فلا يجوز، وقد سبق.

(٤) في (أ) و(ز): وقد قال، والمثبت من (ب) وتكملة المجموع.

(٥) في (أ) و(ز): ولا.

(٦) في تكملة المجموع: وعما، وفي (ب): محتملة، هكذا صورتها في (ب): فصل.

(٧) وهو المعتمد. ونقل هذه الفقرة السبكي في تكملة المجموع (٤٧٨/١٠) وعزاها للبويعي.

(٨) بعد هذا في (ب): "الاستواء قال الشافعي لم يبيعه صلى الله عليه وسلم عام سبي أو طاس..."

(٩) هذا الباب في (ب): (٣٨/أ).

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب): لرجل.

(١٢) ليست في تكملة المجموع.

(١٣) في (ب): المضاربة.

(١٤) كأنها في (ب): لحصة.

(١٥) في (ب): المضاربة.

(١٦) وهو مفهوم ما في الأم (٥٩/٤)، وقال السبكي في تكملة المجموع (١٥٣/١٠): "ورأيت في مختصر

الربيعي ما يقتضي أن الصرف: اسم لبيع أحد التقدين بالآخر، والمصارفة: اسم لبيع النقد بنجسه؛ فانه قال:

«لا يجوز أن يصارف ذهباً بذهب ويشترط عند المصارفة أن يبيعه أو يشتري منه كل دينار زاد بدراهم؛ لأن

الصفة جمعت الصرف والمصارفة، وذلك مجهول بحصة المصارفة من حصة الصرف". وفي النص تصحفت

(الصفة) إلى (الصفة)، وفيه اختلاف يسير.

١٩٥٢- وإذا صارف رجل رجلاً بغير شرط فزاد لأحدهما شيء^(١) أو نقص فأراد أن يأخذ بالزيادة ورقاً أو يبيعهما^(٢)/ ^(٣)بذلك.. فلا بأس، إذا كانت المصارفة^(٤) في صفقة واحدة، والصرف وقع على الزيادة في صفقة واحدة، فلذلك أجزأناه^(٥).

١٩٥٣- وإن^(٦) صارفه خمسين قطعاً^(٧) وخمسين صحاحاً بمائة صحاح.. فلا^(٨) يجوز؛ لأن الخمسين القطع^(٩) حصته^(١٠) من المائة الصحاح أقل من ثمنها فيدخل في ذلك التفاضل^(١١)، والثنى مقسوم^(١٢) عليهما^(١٣)، وهو مثل رجل اشترى عبداً وثوباً بمائة دينار^(١٤)^(١٥).

١٩٥٤- ولو اشترى مائة دينار قطعاً^(١٦) بمائة [كلها]^(١٧) صحاح.. فلا بأس^(١٨).

(١) في (ب): شيئاً.

(٢) في (ب): يفسخها.

(٣) نهاية [ص ٢٠١] من (ز).

(٤) في (ب): المضاربة، في (م): المصارفة.

(٥) الأم (٥٩/٤).

(٦) في (ب) وتكملة المجموع: وإذا.

(٧) في (ب): قطعة، في تكملة المجموع: قطاعاً، والمراد أهما: مكسرة.

(٨) في (ب): ولا.

(٩) في (ب) وتكملة المجموع: القطاع.

(١٠) في (أ) و(م): حصة.

(١١) أي: أن وزن الخمسين المكسرة لا يماثل الخمسين الصحيحة، فالتفاضل حاصل بينهما، لأن ثمنها في هذا البيع خمسين صحيحة، ولكن حصتها أقل من ذلك. تراجع

(١٢) في تكملة المجموع: مقوم.

(١٣) في (أ) و(م): عليها.

(١٤) فتتوزع المائة عليهما بقدر قيمة كل واحد منهما.

(١٥) وهي من صور مسألة (مد عجوة ودوهم). نهاية المطلب (٧٩/٥) المنهاج (ص ٢١٤) روضة الطالبين

(٣٨٧/٣) تكملة المجموع (٢٥٨/١٠).

ونقل الفقرة مع عزوها في تكملة المجموع (٢٤٣-٢٤٢/١٠).

وانظر في قاعدة (مد عجوة): أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٢٥/٢).

(١٦) في (ب): قطاع، في تكملة المجموع: قطع.

(١٧) زيادة من (ب)، ليست في تكملة المجموع.

١٩٥٥- وقد قيل: يجوز لمسيّن^(١) [قطاعاً]^(٢) وخمسين^(٣) صحاحاً^(٤) بمائة صحاح^(٥).

١٩٥٦- ومن باع شيئاً جزافاً^(١).. فلا يجوز له أن يستثنى منه شيئاً؛ قلَّ أو كثر، واحتج بأنه: لو أحدثت المكيلة.. لم يدر^(٢) كم يبقى، واحتج بالصورة؛ إذا اشترى صورة واستثنى منها شيئاً فأخذه^(٣).. لم يجر، وإنما أفسدته إذا أخذ منه شيئاً^(٤) لأنه لا يعرف قدر ما بقي^(٥).

(١) نهاية المطلب (٨٠/٥) وقال: "قاليع صحيح، إذ لم يتحقق اختلاف جنس، ولا اختلاف نوع في واحد من الشقين"، ونقل السبكي الفقرة معروضة في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠).

(٢) في تكملة المجموع: خمسون.

(٣) وهي موجودة في تكملة المجموع أيضاً.

(٤) في تكملة المجموع: وخمسون.

(٥) في (أ) و(ز): صحاح.

(٦) وهو مذهب الحنفية: انظر: التجريد للقدوري (٢٣٦٨/٥) الهداية (١٥١/٧) فتح القدير (١٥١/٧) والعناية (١٥١/٧) وما في الثلاثة الأخيرة هو في صورة (بيع درهم صحيح ودرهمين مكسرين بدرهمين صحيحين ودرهم مكس، قال المرغباني في الهداية (١٥١/٧): "وجهه: تحقق المساواة في الوزن"، وقال ابن الهمام: "وإنما جاز للمساواة في الوزن والجودة، فالصفة ساقطة الاعتبار".

قال الشافعي في الإملاء: "تألف بعض الناس في هذا فقال: لا بأس أن يضم الحشف إلى الردي، ثم يشتري بكليهما تمر عجوة، وقال: لا بأس بالذهب بالذهب متفاضلاً إذا دخل واحداً منهما فليس" نقلاً عن تكملة المجموع (٢٤٣/١٠). وفي الأم (٤١٧/٧) "قال الربيع: إذا قال: «بعض الناس».. فهم المشرقيون".

تنبيه: في طبعة المطبعي/الإرشاد سقطت (إلى) بعد كلمة (الحشف)، وهي مثبتة في طبعة شركة علماء الأزهر، التي صورتها دار الفكر وهي فيها في (٣٢٥/١٠)، ولعل في كلا العبارتين سقط، لكن المعنى واضح. ونقل السبكي الفقرة معروضة إلى البوطي في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠ و ٢٥٨-٢٥٩) وقال في (٢٥٩/١٠): "وهذا القول.. الظاهر أن المراد منه قول بعض الأئمة المتقدمين، كما ذكره في الإملاء، وليس بقول للشافعي، فلذلك لا يحكى عن الشافعي خلاف في ذلك.

وهل هو من نقل الشافعي أو البوطي؟ ظاهر كلام الفقهاء.. الثاني؛ فإنه قال: ما حكى البوطي أنه يجوز.. فليس بشيء، والأقرب: أنه من كلام الشافعي؛ لأنه في الإملاء، ووافق الفقهاء على أن ذلك من كلام البوطي صاحب التلخيص، وجعله عائداً إلى جميع صور اختلاف النوع في التمر والنقد، وقد حكى وجهه في طريقة الخراسانيين -روي عن حكاية صاحب التقریب وغيره- أن صفة الصفة في محل المساحة ورأى أن التفاوت في الصفة لا يضر."

وانظر: نهاية المطلب (٧٩/٥).

وصاحب التقریب هو: أبو الحسن الفخار بن الإمام أبي بكر الفخار الكبير. ت: نحو ٤٠٠.

١٩٥٧- [و] قال مالك: ومن باع ثمارًا واستثنى منها مكيلة.. فلا بأس فيما بينه وبين الثلث^(٧).

١٩٥٨- قال الشافعي: والقبض في البيوع [والصرف.. ضربان^(٨)]:

١٩٥٩- أ- كل ما كان ينتقل، مثل: الصُّبْر، والعروض، أو يوزن أو يكال.. فقبضه الكيل والانتقال والوزن^(٩)/^(١٠).

١٩٦٠- ب- وكل ما [كان] لا ينتقل، مثل: ^(١١)الدور والأرضين والعبيد والحَيوان.. فقبضه أن يُخْلَى صاحبه بينك وبينه، لا يحول^(١٢) بينك وبينه هو ولا غيره، ويقول: «اقبض»، فيقول: «قد قبضت»^(١٣)/^(١٤).

١٩٦١- قال مالك [بن أنس]: الغَرَبَةُ أن يهب الرجلُ للرجل من حائطه ثمر نخلات يأكلها، فلا بأس بأن يشتريها رب الحائط بتمر^(١٥) إلى الجذاف، إذا كان حرصها أقل من خمسة أوسق، ولا يجوز أن يشتريها^(١٦) غير صاحب الحائط الذي وهبها له^(١٧).

(١) أما إن كان شيئًا معلوم القدر.. فيجوز الاستثناء منه؛ لانتفاء العلة.

(٢) في (ب): بدرى.

(٣) في (ب): يأخذ.

(٤) في (ب): شيء.

(٥) في (ب): يئى.

(٦) الأم (١٢٥/٤) روضة الطالبين (٣٦١/٣) مغني المحتاج (١٦/٢).

(٧) انظر: الموطأ (٦٢٢/٢).

(٨) في المخطوط: "والصر ضربين"، بدون الفاء، وبالياء قبل النون.

(٩) الأم (١٤٥/٤).

قال السبكي في تكملة المجموع (٢٠٨/١٠): "قال في مختصر البويطي في باب الصرف: والقبض من البيوع كل ما كان ينتقل مثل العبيد والعروض أو يوزن ويكال.. فقبضه الكيل والانتقال والوزن".

(١٠) نهاية (٩٧/١) من (أ).

(١١) في (ب): من.

(١٢) في (ب): يجوز.

(١٣) الأم (٢٩٥/٤). أسنى المطالب (٨٥/٢-٨٦). لكنهما عند العبيد والحَيوان مما ينتقل، بخلاف البويطي.

(١٤) نهاية [٣٨/١] من (ب).

(١٥) في (ب) و(د): بتمر.

١٩٦٢- قال الشافعي: والغريئة أن يشتري الرجل الرطب بتمر نقذاً^(١) ما كان خرصه أقل من خمسة أوسق يأكله رطباً^(٢).

١٩٦٣- ومن صرف دنائير^(٣) صفقة واحدة^(٤) فأصاب منها درهما رديئاً؛ فإن^(٥) كان ذلك الرديء^(٦) من سوء^(٧) الفضة.. فإنه بالخيار في حبسه ويتم الصرف بينهما^(٨)، وإن كان زيفاً.. لم يكن له حبسه، وصرفت الدنانير كلها مفسوخة؛ من قبل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وهاء وهاء^(٩)، [و]^(١٠) قد اختلفا قبل أن يتم بيعهما^(١١)؛ لأنه صرف بالفضة، فأخذ نحاساً^(١٢).

(١) في (ج): يشترها.

(٢) الموطأ (٢/٦٢٠ و ٦٥٠) المدونة (٣/٢٨٤) (١٠/٢٥٨ ط السعادة).

(٣) في (أ): نقد، في (ج): نقد.

(٤) الأم (١٥/٤) وجاء في الجواهر النقية (ص ٢٤٨): "العرايا وهي: بيع الرطب على النخل خرمياً -أي: تخميناً بتقدير الجفاف-، بتمر على الأرض كلاً، أو العنب على الشجر بزبيب على الأرض كذلك، ولا تختص بيموازها الفقراء.. ولا تجوز العرايا إلا في الرطب والعنب". وانظر: المنهاج (ص ٢٣٣) مغني المحتاج (٢/٩٣-٩٤).

(٥) في (ب): دنائيرا.

(٦) نهاية (ص ٢٠٢) من (ج).

(٧) في (ج): وإن.

(٨) في (أ): الردي، والنقطة فوق الباء، في (ج): الردي، هكذا صورتها في (ب): الرطاب.

(٩) في (أ) و (ج): سواء، في (ب): سوء، لعلها (سوء) لأن في الأم: قبح الفضة.

(١٠) وقال في الأم (٥/٥٧): "وله رده، فإن رده.. رد البيع كله، لأنهابيعة واحدة" المزي (ص ١١٥) الخاوي الكبير (٥/١٤٠).

إن وقع الصرف على ما في الذمة فخرج بعضه رديئاً معيئاً.. فله الاستبدال وله الرضا به. روضة الطالبين (٣/٤٩٨) أسنى المطالب (٢/٧٦).

وإن وقع الصرف على معيئتي فخرج بعضه رديئاً معيئاً.. فله الخيار، وليس له الاستبدال، وله الفسخ في المعيب والإجازة في الباقي يحصنه على القول بجواز تفريق الصفقة. روضة الطالبين (٣/٤٩٧) أسنى المطالب (٢/٧٦).

(١١) رواه البخاري لك: البيوع، ب: ما يذكر في بيع الطعام والحكوة، (٢١٣٤)، ومسلم لك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، (١٥٨٦)، قال عمر رضي الله عنه: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الزرق بالذهب رباً إلا هاء وهاء...».

١٩٦٤- وكذلك لو صارفه فأخذ منه ثوباً بدرهم قيل أن يقبضه.. لم يجز إلا أن يتم الصرف ويقبضه ويفترقان^(٢) عن تمام ثم يشتري بعد^(٣).

١٩٦٥- وقد قيل: إذا أصاب زائفاً ما بينه وبين صرف دينار.. لم ينتقض إلا صرف دينار.

١٩٦٦- وقد قيل: ينتقض^(١) من الصرف بحصة الرديء قيراطاً^(٢) كان أو أقل أو أكثر، ولا ينتقض^(٣) صرف الجميع؛ لأن لكل جزء من ذلك حصة من الصرف^(٤).

١٩٦٧- [قال الربيع: ينتقض الصرف كله، وبه يأخذ الشافعي].

١٩٦٨- ومن اشترى من رجل متاعاً جملة^(١) مما لا يكال ولا يوزن فوجد ببعضه^(٢) عيباً.. يردده جميعاً أو يأخذه جميعاً، وإن كان مما يكال أو يوزن.. فهو غير؛ إن شاء.. أخذ الجيد بحصته ورد ما بقي^(٣).

(١) في (أ) و(ب): بينهما.

(٢) الأم (٥٧/٤) الحاروي الكبير (١٤٠/٥) وقال في روضة الطالبين (٤٩٧/٣): "وإن خرج بعض هذه الصفة.. لم يصح العقد فيه، وفي الباقي قولاً تفرق الصفة"، أي: أنه يصح العقد بالباقي بقسطه. كما في أسنى المطالب (٧٦/٢).

إن وقع الصرف على ما في الذمة فخرج زيفاً شاساً أو نحوه غير النقد.. فالعقد باطل. روضة الطالبين (٤٩٨/٣) أسنى المطالب (٧٦/٢).

وإن وقع الصرف على مئمتين فخرج بعضه زيفاً شاساً أو نحوه غير النقد.. بطل العقد فيه، وصح في الباقي بحصته على القول بجواز تفرق الصفة، وله الخيار. روضة الطالبين (٤٩٧/٣) أسنى المطالب (٧٦/٢).

(٣) في (ب): ويفترقان.

(٤) قال في الأم (٥٧/٤): "وإذا صرف الرجل شيئاً لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه".

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ينتقض.

(٧) في (أ) و(ب): قيراطان.

(٨) في (ب) و(ب): ينتقض.

(٩) وهو قول الإمام مالك رحمه الله كما في المدونة (٣/٣)، جاء في المزني (ص ١١٥): "ومن أجاز بعض الصفة.. رد المبيع من الدراهم بنصتها من الدينار" وكان المزني يميل إلى هذا. وانظر: الحاروي الكبير (١٤٠/٥-١٤١).

(١٠) هكنا صورناها في (أ): حُجْمَلْهُ، هكنا صورناها في (ب): هُجْلَمْهُ، في (ج): هُجْلَمْهُ.

باب السلف

١٩٦٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: والسلف^(٣) أن يسمى^(١) الموضع الضخم^(٥) الذي لا يختلف^(٦) ما سلف/(٩٧/ب) فيه في الوقت الذي سلف فيه، [ر] أن يكون موجوداً من طلبه، فإن^(٧) كانت قرية ضخمة لم يختلف^(٨) ذلك فيها قط^(٩) في ذلك الوقت.. فالسلف^(١٠) جائز أن يسمى قرية بعينها^(١١).

١٩٧٠- وغيره بقول: حتى يكون^(١٢) الموضع الذي سلف^(١٣) فيه.. لا يختلف^(١٤) ما سلف فيه في وقته وغير وقته، في^(١٥) شاء، وصيف، أن يكون موجوداً ذلك الشيء^(١٦).

-
- (١) في (ب): بعضها.
 - (٢) بعد هنا في (ب): "اليوم أيضاً"، وقد تقدم.
 - (٣) في (أ) و(ز): السلف.
 - (٤) في (ب): يسمى.
 - (٥) في (ز): الضخم، في (ب): الضخم.
 - (٦) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوها، في (ب): يختلف، بلا نقط لأول حرفين.
 - يختلف، أي: يتغير، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/٢١٠ ط. هارون).
 - والمعنى: أن المسلم فيه يغلب على الظن وجوده، ولا يفقد في الغالب من ذلك المكان، وقد استعمل هذا اللفظ في الأم كثيراً.
 - (٧) في (ب): وإن.
 - (٨) في (أ) و(ز): يختلف، في (ب): يختلف، بلا نقط لأول حرفين.
 - (٩) في (ب): فله.
 - (١٠) في (ب): والسلف.
 - (١١) فتشترط القدرة على تسليمه عند وجوبه، بأن يغلب على الظن وجوده عند الخلل، فلا يسلم في منقطع لدى الخلل، ولا فيما يعز وجوده ويندر. الأم (٢٨١/٤) روضة الطالبين (١٥/٤).
 - (١٢) في (ب): تكون.
 - (١٣) في (ب): يسلف.
 - (١٤) في (ب): بلا نقط لأوها.
 - (١٥) في (ب): وفي.

- ١٩٧١- ويحتاج مع [هذا] أن يُسمَّى^(١٢) المكيال^(١٣)،
 ١٩٧٢- والمكان الذي يقبض^(١٤) [فيه]^(١٥)،
 ١٩٧٣- والوقت^(١٦) الذي يقبض فيه، ويسمى^(١٧) أول الشهر أو كذا^(١٨) وكذا يوماً مضى من الشهر^(١٩).
 ١٩٧٤- ويصف الطعام 'حديث عام' وعتيق^(٢٠) عام^(٢١).
 ١٩٧٥- ويصف [القمح]، أبيض 'مدوراً'، أو 'أسمر'^(٢٢) 'مدوراً'، وطويل^(٢٣) وجنسه^(٢٤)،
 ١٩٧٦- فإن ترك شيئاً من هذا.. فالسلف فاسد^(٢٥) ^(٢٦).

-
- (١) وهو مذهب الحنفية؛ فيشترط عندهم أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين المخل. مختصر الطحاوي (ص ٨٦) بدائع الصنائع (٢١١/٥) فتح القدير (٩٠/٧).
 (٢) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) و(م): يسمى.
 (٣) أي: أو الميزان أو الذراع أو العدة، كلُّ شيء بما يناسبه، ويعلم به مقداره. الأم (١٨٦/٤) و (١٨٨) روضة الطالبين (١٤/٤).
 (٤) نهاية [ص ٢٠٣] من (ز).
 (٥) الأم (٢٠٦/٤) روضة الطالبين (١٣-١٢/٤) المنهاج (ص ٢٣٦) وفيهما أن المذهب: وجوب بيان محل التسليم إن أسلم في موضع لا يصلح للتسليم، أو كان يصلح وحمله مؤنة، وإلا.. فلا.
 (٦) نهاية [٢٠٣/٥] من (ب).
 (٧) في المخطوط: ويسمى.
 (٨) في المخطوط: كدي.
 (٩) فيشترط أن يكون الأجل معلوماً، فإن لم يكن له أجل.. كان حالاً. الأم (١٨٦/٤) و (١٨٨) روضة الطالبين (٧/٤).
 (١٠) في (ب): عتيق عام أو حديث عام.
 (١١) الأم (١٩٠/٤) و (٢٠٦) روضة الطالبين (٢٣/٤).
 (١٢) في (ب): مدوراً و.
 (١٣) في (أ): أَسْمَرًا. في (ب) و(م): أَسْمَر.
 (١٤) في (ب): أو طويل.
 (١٥) الأم (٢٠٦/٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).
 (١٦) في (أ) و(م): فاسدًا.

١٩٧٧- وإن أسلف في موضع يخلف^(٦٦) فيه ما سلف في حينه^(٦٧).. فالسلف فاسد^(٦٨) وإن^(٦٩) وجد ذلك في حينه^(٧٠).

١٩٧٨- واحتج بأنه لا يجوز أن يشتري طعاماً بعينه بصفة^(٧١)، ويبطل فيه البيع [قبل أن يتفرقا] كما أبطلته^(٧٢) في السلم؛ لأنه يمكن أن لا يوجد [في السلم]، فيكون مرة بيعاً، ومرة يبطل البيع^(٧٣).

١٩٧٩- ولا يجوز السلم إلا بالنقد قبل أن يتفرقا^(٧٤).

١٩٨٠- فإن^(٧٥) بقي من السلم درهم [من الصفة].. فالسلف فاسد^(٧٦).

١٩٨١- وقد قيل: يفسد منه بقدر^(٧٧) الدرهم^(٧٨) (١٤) و^(١٥).

(١) الأم (١٨٩/٤ و ٢٠٦) روضة الطالبين (٧/٤ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥).

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ب): يلف.

(٣) هكذا صورتها في (أ): حَسَنَ، في (ب): بلا نقط، إلا لما قبل الهاء فلها تاء.

(٤) في (أ) و(ب): فاسداً.

(٥) في (ب) زيادة: أسلف في موضع.

(٦) هكذا صورتها في (أ): حَسَبَ، في (ب): بلا نقط.

(٧) هكذا صورتها في (أ): لَحِشَ، هكذا صورتها في (ب): لَحِشَ، في (ب): بصفة.

(٨) في (ب): أبطله.

(٩) أي: لو جاز السلم فيه وهو محتمل الوجود.. لكان الأمر على جهالة: أ يوجد... فيتم السلم، أم لا يوجد...

فيكون السلم باطلاً.

(١٠) الأم (١٨٨/٤ و ١٨٩) العزيز (٣٩١/٤) روضة الطالبين (٤/٤) معني المحتاج (١٠٢/٢).

(١١) في (أ) و(ب): وإن.

(١٢) خلاف المعتمد، كما سيأتي.

(١٣) في (أ) و(ب): ندر.

(١٤) في (أ): الدراهم. في (ب) و(ج): الدرهم.

(١٥) وهو المعتمد، كما في العزيز (١٤١/٤ و ١٤٢ و ٣٩١) وروضة الطالبين (٤٢٣/٣ و ٤٢٤ و ٣/٤)، وذكرنا

أنَّ تعيين الصفة في الانتهاء إن لم يكن اختيارياً.. ففيه طريقتان، أَمَحُّهُمَا: القَطْعُ بعد الإنساق، ثم قال في مسائلنا والطريقان جاريان فيما إذا تفرقا في السلم وبعض رأس المال غير مقبوض، ولم يتعرضوا لكلامه في البويطي.

وانظر: معني المحتاج (١٠٢/٢ و ٣-١) الأنوار (٤٩٦/١).

١٩٨٢- وإن سَلَّم إليه ^(١) الثمن وافترقا ^(٢) ثم أصاب زيفًا.. فالسَلَمُ فاسدٌ ^(٣).

١٩٨٣- وقد قيل: يفسدُ منه بقدر ما أصاب من الرديء ^(٤).

١٩٨٤- وهذا إن ^(٥) كان جملة الثمن بمجمله الطعام، فأما ^(٦) إذا [كان] بينَ كُلِّ دينارٍ ودرهمٍ شيئًا مسمى.. ردُّ بمحضته، ولم يفسد ^(٧).

١٩٨٥- وإن أعطى ^(٨) غرضًا من العروض بطعامٍ إلى أجلٍ فأصابَ عيبًا ^(٩).. ففي أحد القولين: باطل، والقول الثاني: أن المشتري بالخيار؛ إن شاء أخذَه، وإن شاء ردَّه ورجع بالعرض ^(١٠) الذي أعطى إن كان قائمًا أو قيمة العرض ^(١١) إن كان قائمًا ^(١٢).

١٩٨٦- وإذا أسلم [الرجل] مائة دينارٍ في عشرة أكرار [من] قمح؛ خمسة إلى وقتٍ وخمسة إلى وقت.. لم يجز؛ إلا أن يسمى ^(١٣) خمسين دينارًا في خمسة أكرار إلى كذا، والخمسين الآخر ^(١٤) في

(١) في (ب): له.

(٢) في (ب): فافترقا.

(٣) إن كان العيب من غير جنس رأس المال، كأن يبدل الدراهم رصاصًا أو نحاسًا.. فالسَلَم باطل؛ لأنهما تفرقا قبل قبض رأس المال.

وإن كان العيب من جنسه -كخشونة فضة أو اضطراب سكتها.. يُظَرَّ- فإن كان العقد وقع على عينها.. فأُسَلِّمَ إليه بالخيار بين الرضا بها وبين ردها وفسخ العقد، وإن كان العقد وقع على دراهم في الذمة ثم عين تلك الدراهم عنها.. فهل له أن يطالب ببدلها بعد التفرق؟ قولان. انظر: البيان (١٨٠/٥ و ٤٣٥).

(٤) في (أ): النقط فوق الباء، في (ز): الردي، في (ب): الردي.

(٥) في (ب): إذا.

(٦) في (ب): وأما.

(٧) فحل ما سبق.. إلغا هو في أشاد الصفقة، فأما هنا.. فقد تعددت الصفقة، فلا يؤثر نساد واحدة على أخرى. روضة الطالبين (٤٣٢/٣).

(٨) في (ب): أعطاه.

(٩) في (ب): عيبا.

(١٠) في (ب): بالعروض.

(١١) في (ب): العروض.

(١٢) روضة الطالبين (٥/٤).

(١٣) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): يسمى.

(١٤) في (ب): الأخرى.

خمسة أكرار إلى كذا؛ لأنه لا يدري^(١) كم قيمة الخمسة الأكرار المعجلة من الخمسة المؤخرة من أصل الثمن^(٢).

١٩٨٧- وقد قيل: يجوز ذلك^(٣).

١٩٨٨- [قال الشافعي:] وإذا سلف^(٤) / الرجل حطباً في قطران^(٥) أو زعفران أو غير ذلك من جميع الأشياء التي توزن^(٦) أو تكال^(٧) وهي مما يؤكل أو يشرب أو لا يؤكل ولا يشرب^(٨) .. فلا بأس بذلك إذا كان أصل ما سلفه^(٩) فيه مما لا يؤكل ولا يشرب، وإن كان موزوناً^(١٠).

١٩٨٩- ولا^(١١) يجوز [أن يسلف] شيئاً مما يؤكل أو يشرب فيما يكال أو يوزن أو بعد عذا من صنفه^(١٢) "ولا من^(١٣) غير صنفه^(١٤)؛ لأن الطعام بالطعام إلى أجل.. لا يجوز، اختلف الصنفان أو

(١) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): يدري، في (ج): يدري.

(٢) وهو موافق لما في الأم (١٩٥/٤) و (٢٠٣) ولكنه خلاف المعتمد.

(٣) وهو المعتمد، وهو أظهر القولين، بناءً على جواز تفرق الصنفين، المذهب (٣٠٧/١) المفردة العزيز

(٤/٤-٤٠-٤٠٠) روضة الطالبين (١١/٤) أسنى المطالب (١٢٦/٢) وقال في الأم (٢٠٣/٤): "وقد أجازوه

غيرنا". وانظر: الحاوي الكبير (٣٩٩/٥).

(٤) تكرر في (أ): وإذا سلف.

(٥) في (ب): قطن.

(٦) في (أ) و (ج) و (د): يوزن.

(٧) في (أ) و (ج) و (د): يكال.

(٨) نهاية [ص ٢٠٤] من (ج).

(٩) في (ب): سلف.

(١٠) لأنه لا يجري بينهما الربا، فجاز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسبة. الأم (٣٤/٤) و (٣٧) البان (١٧٠/٥)

روضة الطالبين (٣٨٠/٣).

(١١) في (ب): فلا.

(١٢) في (أ) و (ج) و (د): صنف.

(١٣) في (أ) و (ج) و (د): وأما.

(١٤) في (أ) و (ج) و (د): صنف.

اتفق^(١)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «والحنطة بالحنطة، فإذا اختلف الصنفان.. فبيعوا بهذا بيد كيف شئتم»^(٢).

١٩٩٠- والحجة في (أن يسلف ما يوزن فيما يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب): لإجماع العلماء أن الدرهم [يسلف] في العسل والجبن والقطن.. لا^(٣) بأس به، وكلاهما^(٤) يوزن^(٥).

١٩٩١- [قال الشافعي]: ولا بأس بالسلم في الثياب كلها بعد أن يُسمَّى^(٦) أجناسها، وجودتها، ودقتها، وطولها، وعرضها، وحيث تقبض^(٧)، وأجلها، وإن كانت ثياباً^(٨) تختلف^(٩) في البلدان، أو^(١٠) في البلد الواحد، مثل القطن الذي يختلف، فيكون منه المروي والمروي.. وصنفه بالبلد^(١١) الذي سلف فيه^(١٢)، لأنها تختلف^(١٣) ببلدانها وأجناسها، ويصفها^(١٤) بالجوذة والوسط^(١٥).

١٩٩٢- ولا يجوز أن يشترط رديفاً^(١٦)؛ لأنه لا يوقف^(١٧) على حدّه^(١٨).

(١) لأنه إذا أخذ الجنس.. حرم بينهما التفاضل والنسبة، وإن لم يتحد.. حرمت بينهما النسبة، وذلك لأن المتحد أن علة الربا في الأصناف الأربعة كونها مطعومة جنس. الأم (٥٦/٤) و(١٩٧). البيان (١٦٤/٥) و(١٧٤) روضة الطالبين (٣٧٩/٣ - ٣٨٠).

(٢) رواه مسلم ك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، (١٥٨٧) بنحوه.

(٣) في (ب): فلا.

(٤) في (أ) و(م): وكلهما.

(٥) حكى الإجماع في الأم (٥٥/٤) وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٣٤).

(٦) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(م): يسمى.

(٧) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (ب) و(م): بلا نقط.

(٨) في (أ): ثياب.

(٩) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (م): يختلف، في (ب): بلا نقط.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): البلد.

(١٢) في (ب): منه.

(١٣) في (أ): لا يظهر نقط على أولها، في (م): يختلف، في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (أ) و(ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١٥) الأم (١٨٩/٤) و(٢٥٥-٢٥٦) روضة الطالبين (٢٥/٤).

(١٦) في (ب): ردي.

١٩٩٣- وقد قيل: يجوز السلف في الرديء.

١٩٩٤- وإذا سلف^(٢) الرجل في ثوب عشرة أذرع، فجاء بآثي^(١) عشر ذراعًا وقال: «خذ مني هذا، وأنا شريكك في الذراعين» أو «أشتر^(٥) مني الذراعين».. قال الشافعي: لا يجوز هذا، إلا أن يبيعه بالعشرة منفردة؛ لأنه إذا أعطاه آثي^(٦) عشر^(٧).. فهذا بيع ما لم يقبض، و^(٨) شره شرى^(٩) الذراعين، ويدخله بيعتين^(١٠) في بيعه^(١١) أيضًا، وإن شره في الذراعين.. فهذا بيع ما لم يقبض وشره؛ لأنه شريك^(١٢) في هذا كله، ألا ترى أنه لا يعرف عشرته بعينها^(١٣).

١٩٩٥- وقال مالك [بن أنس]: يجوز هذا^(١٤).

١٩٩٦- [قال الشافعي]: ولا بأس بالقطن أن يسلم رطلًا في عشرة أرطال والمخطب/ في المخطب رطلًا بعشرة^(١٥).

(١) في (أ) و(ب): يتع.

(٢) خلاف ما في الأم (١٨٨/٤)، وقال في روضة الطالبين (٢٨/٤): "إن كانت رداء العيب.. لم يصح العقد، وإن كانت رداء النوع... الأصح الصحة".

وأما اشتراط (الأردأ).. ففي الأم (١٤٩/٤) أنه لا يجوز؛ لأنه لا يوقف على حده، والأظهر: الجواز. الوجيز والعزير (٤٢٤/٤) روضة الطالبين (٢٨/٤) شرح الفتاوى (٣٩٦/٢).

(٣) في (ب): اسلف.

(٤) في (أ) و(ب): باثنا.

(٥) في (أ): اشتري، والنقط فوق الباء، في (م): اشترى.

(٦) في (ب): اثنا.

(٧) في (ب): عشرة.

(٨) في (ب): في.

(٩) وسرا. ???

(١٠) هكذا صورها في (أ): يتعجبني، في (م): بتعين، بلا نقط لما قبل الأخير.

(١١) نهاية [٣٥/ب] من (ب).

(١٢) في (ب): شريكه.

(١٣) روضة الطالبين (٥٠٩/٣) لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه ولا السلم ولا التولية ولا الاشتراك.

(١٤) نهاية [ص ٢٠٥] من (م).

(١٥) لأنه غير ربوي بجنسه، فيجوز فيه التفاضل والنسيئة. الأم (٦٨/٤) روضة الطالبين (٣٨٠/٣).

١٩٩٧- ولا يستقيم أن يسلف مكيلاً في موزون، ولا موزوناً في مكيل مما يؤكل أو يشرب مثل الطعام بالعسل^(١).

١٩٩٨- واحتج في بيع ما لا يؤكل ولا يشرب متفاضلاً: أن^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع عبداً بعدين^(٣)، وأن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة بوفيهها^(٤) بالربرة^(٥)، وأن علياً باع بعيراً بعشرين بعيراً^(٦) إلى أجل^(٧).

١٩٩٩- وقال ابن المسيب: ولا ربا إلا فيما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب^(٨).

٢٠٠٠- وقال مالك: سألت ابن شهاب عن الحيوان؛ اثنين^(٩) بواحد إلى أجل، فقال: لا بأس به^(١٠).

(١) الأم (١٩٧/٤) وقال: "ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة".

(٢) في (ب): لأن.

(٣) أخرجه مسلم كالمساقاة ب جواز بيع الحيوان بالحيوان، (١٦٠٢) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوها، في (ب): بلا نقط.

(٥) في (أ) و(ز): بالربرة، في (ب): بالربرة.

(٦) أخرجه الشافعي في الأم (٦٩/٤) والبخاري تعليقاً في ك: البيوع ب: بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة، في

ترجمة الباب، ومالك في الموطأ (٦٥٢/٢: ٦٠) وابن أبي شيبة في المصنف (١١٢/٦).

(٧) في (أ) و(ب) و(ز): بعيراً.

(٨) رواه مالك (٦٥٢/٢: ٥٩) والشافعي في الأم (٦٩/٤) وعبد الرزاق (٢٢/٨: ١٤١٤٢).

(٩) في (أ) و(ز): و.

(١٠) حكاه عنه بمعناه في الأم (٦٩/٤-٧٠).

وأخرجه مالك (٦٣٥/٢: ١٣٠٦) وعنه عبد الرزاق (٢١/٨: ١٤١٣٩) قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد

عن ابن المسيب أنه قال: «لا ربا إلا في الذهب والفضة، أو فيما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب».

ورواه ابن أبي شيبة (١١٠/٦)، والبيهقي (٢٨٦/٥).

ومعناه: أن علة الربا في غير الذهب والفضة هي كونها مطعومة مكيلة جنس، أو مطعومة موزونة جنس، وهو

مذهب الشافعي القديم. كما في البيان (١٦٤/٥) وعزاه لابن المسيب.

(١١) في (ز): بلا نقط للحرف الثاني والثالث.

(١٢) أخرجه الشافعي في الأم (٧٠/٤) ومالك في الموطأ (٦١: ٦٥٢/٢) وابن أبي شيبة (١١٥/٦).

٢٠٠١- [قال الشافعي:] وكل ما [كان] يُعَدُّ عَدًّا -مما يؤكل أو لا يؤكل مثل البطيخ والأترج والخريز والتفاح والحموض وما أشبهه- .. فلا يجوز السلف في شيء من ذلك عددًا؛ لاختلافه^(١).

٢٠٠٢-، ولا يجوز إلا وزنًا، ويسمى^(٢) اللون ويصف^(٣) صغيرة^(٤) وكبيرة^(٥) ووسطه، ولو وصف وزن كُلِّ واحدة^(٦) منه مع هذا.. كان أحوط، وإلا.. لم يضره.

٢٠٠٣- [قال الشافعي:] ولا بأس في السلف^(٧) في الحيوان^(٨)، ولا يجوز في الطيور^(٩)؛ لأنها [لا] تضبط^(١٠) بسن^(١١) ولا ذرع^(١٢).

٢٠٠٤- ويوصف الحيوان الذي سلف فيه بالسِّنَّ واللون^(١٣) والجسم^(١٤)، ومن نَمَّ بني فلان^(١٥).

(١) الأم (٢٦٥/٤) وقال: "إلا أن يتقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن"، روضة الطالبين (١٤/٤).

(٢) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) و(ج): ويسمى.

(٣) في (أ) و(ج): ويصفه.

(٤) في (أ): صغيرة.

(٥) في (أ): وكبيرة.

(٦) في (ب): واحد.

(٧) في (ب): بالسلم.

(٨) الأم (٢٤١/٤-٢٤٢) روضة الطالبين (١٨/٤).

(٩) خلافاً للمعتمد، جاء في الأم (١٦٩/٤) أنه لا بأس بالسلف فيه إذا كانت تضبط صفة، وحكى صاحب

البيان (٤٠٦/٥) عن المسعودي مثلاً ما في الأم، وفي المذهب (٣٠٥/١) المفردة) مثل ما في البويهلي.

والمعتمد: جازمه، قال في روضة الطالبين (٢٠/٤): "ويزوز السلم في الطيور على الصحيح، وبه قطع الجماهير،

وفي «المذهب»: لا يجوز"، وانظر: المنهاج (ص٢٣٨) معني المحتاج (١١١/٢).

قلت: قول الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ «على الصحيح» يفهم منه أن الخلاف في المسألة أوجه، مع أن الخلاف فيها أقوال. والله أعلم.

(١٠) هكذا صورتها في (أ): كُنْبُجْ، في (ج): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(١١) هكذا صورتها في (أ): بَسْ، هكذا صورتها في (ج): لَسْ، في (ب): بسن.

(١٢) في (ب): بذرع.

(١٣) في (ب): والنوع.

(١٤) في (ب): والجنس.

(١) الأم (٢٤٦/٤) روضة الطالبين (٢٠/٤).

٢٠٠٥- ولا يسمى رجلاً بعينه، ولكن.. «بني فلان»، القبيلة التي لا يختلف^(١) ما سلف فيها أن يكون موجوداً في الوقت الذي سلف^(٢) فيه، مثل الطعام، ولا يجوز إذا سُمّي قريةً تختلف^(٣) أو سُمّي^(٤) رجلاً بعينه^(٥).

٢٠٠٦- ولا بأس بالسلم في الخشب بذراعه^(٦)، ويسمى^(٧) الجنس والجودة إذا ضبط غلظه^(٨) ودقته واستوائيته^(٩) في طرفه، فإن^(١٠) لم يضبط.. فالسلم فاسد^(١١).

٢٠٠٧- ولا بأس بالسلم/^(١٢) في الطوب [الأحمر، والطوب الآخر]، والحجارة إن^(١٣) ضبط و^(١٤) عرضه، وإلا.. وزن، ويسمى صغيره وكبيره^{(١٥)(١٦)}.

٢٠٠٨- ولا بأس بالسلم في اللحم إذا سُمّي فخذة وجنيه^(١)، وسُمّي [من الشاة] شيئاً معلوماً وسُمّي صغارها وكبارها/ وسمينها، والماعز والضأن منها والرأعية والمعلوفة والأجل والوزن والوقت وكذلك البقر والإبل يسمى^(٢) كما وصفنا^(٣).

(١) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها، في (ب): تختلف، بلا نقط لأول حرفين.

(٢) في (ب): يسلف.

(٣) في (أ) و(ج): بلا نقط لأول حرفين منها، في (ب): تختلف، بلا نقط.

(٤) في (أ): النقط فوق الباء.

(٥) روضة الطالين (٢٠/٤).

(٦) في (ب): مدارعة.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ج): ويسمى.

(٨) في (ب): غلظه.

(٩) هكذا صورتها في (ب): وَأَسْوَأُهَا.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) الأم (٢٥٨/٤-٢٥٩) روضة الطالين (٢٦/٤).

(١٢) نهاية [ص٢٠٦] من (ج).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) في (ب): أو.

(١٥) في (أ) و(ج): وكبيرة.

(١٦) الأم (٢٧٣/٤) وقال: "ولو شرط موزوناً.. كان أحب إلي"، المزي (ص١٣٤) روضة الطالين (٢٧/٤).

وقال: "ولا يشترط الوزن".

- ٢٠٠٩- وَكَرَّةَ السِّلَفِ فِي الرُّوْسِ^(١١)، لَأَمَّا لَا تَضْبِطُ^(١٢) بِذَرَعٍ، وَإِنْ^(١٣) اشْطَرَطَ وَزْنًا.. لَمْ يُضْبَطْ، لِأَنَّ^(١٤) مِنْهَا شَيْئًا يَطْرَحُ، مِثْلَ الْمَشَافِرِ^(١٥) وَالْحَذَقَةِ^(١٦)، فَإِنْ حُوزَتْ.. لَمْ تُجْزَعْ^(١٧) إِلَّا بِالْوِزْنِ^(١٨).
- ٢٠١٠- وَلَا بِأَسِّ السِّلَفِ^(١٩) فِي الْحَيْتَانِ^(٢٠) وَيُسَمَّى^(٢١) أَجْناسُهَا، وَصَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا، وَأَخْلَتْهَا، وَوَزْنُهَا، وَحَيْثُ تَقْبِضُ^(٢٢)، وَلَا يُوْزَنُ ذَنْبُهَا وَلَا رَأْسُهَا^(٢٣).
- ٢٠١١- وَلَا يُمِيزُ السِّلَفُ فِي الْجُلُودِ وَالْأَهْبِ؛ لَأَمَّا لَا تَضْبِطُ^(٢٤) [لَاخْتِلَافَ خَلْقَتِهَا]^(٢٥) بِذَرَعٍ^(٢٦).

-
- (١) فِي (أ) وَ(ز): وَجَنَسَهُ.
- (٢) فِي (أ): النِّقْطُ فَوْقَ الْبَاءِ، فِي (ز): يَسْمَى.
- (٣) الْأَمُّ (٢٢٥/٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٠/٤-٢١).
- (٤) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ز): الرُّوسِ.
- (٥) فِي (أ) وَ(ز): يَضْبِطُ، فِي (ب): بَلَا نَقْطَ لِأَوَّلِ حَرْفَيْنِ.
- (٦) فِي (أ) وَ(ز): فَإِنْ.
- (٧) فِي (ب): لَأَمَّا.
- (٨) فِي (أ) وَ(ز): الْمَسَافِرُ، وَفِي الْأَمِّ: مَشَافِرُ.
- (٩) الْمَشَافِرُ، مَفْرَدُهَا: مِشْفَرٌ، وَهُوَ مِنَ الْبَعْرِ كَالشَّمَةِ لِلْإِنْسَانِ. تَاجُ الْعُرُوسِ (٢٠٩/١٢) (شَفَرٌ) وَأَمَّا الْأَشْفَارُ، فَمَفْرَدُهَا: شَفَرٌ، وَهُوَ مَنِيَّةُ الشَّعْرِ فِي الْجَفَنِ. تَاجُ الْعُرُوسِ (٢٠٧/١٢) (شَفَرٌ).
- (١٠) الْحَذَقَةُ: السَّوَادُ الْمُسْتَدِيرُ وَسَطَ الْعَيْنِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (٣٨/١٠). وَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا: الْعَيْنِ.
- (١١) فِي (ب): أَجْزَعْ.
- (١٢) الْمُعْتَمِدُ: عَدَمُ الْجَوَازِ. الْأَمُّ (٢٢٩/٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٢/٤).
- (١٣) فِي (ب): بِالسَّلْمِ.
- (١٤) أَي: فِي لُحُومِ السَّلْمِ.
- (١٥) فِي (أ): النِّقْطُ فَوْقَ الْبَاءِ، فِي (ب) وَ(ز): وَيُسَمَّى.
- (١٦) فِي (أ) وَ(ز): بَلَا نَقْطَ لِأَوَّلِهَا، فِي (ب): يَقْبِضُ.
- (١٧) الْأَمُّ (٢٢٨/٤)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٢/٤) وَذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ قَبُولُ الذَّنْبِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّأْسَ، وَذَكَرَهَا فِي الْأَمِّ كَمَا فِي الْبُيُوطِيِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْوَسِيطِ (٤٤٧/٣).
- (١٨) فِي (أ) وَ(ز): يَضْبِطُ.
- (١٩) فِي (ب) زِيَادَةٌ: وَيَضْبِطُ.

٢٠١٢- ولا يجوز السلف في لبن حامض^(٦٦)، ولا لبن قد أخرج زبد^(٦٧)، من قبل أنه لا يخرج الزبد إلا بالماء، ولا يدرى كم فيه من الماء واللبن^(٦٨)، ولا يوقف على حد الحموضة؛ لأن بعض الحموضة أكثر^(٦٩) وأشد من بعض.

٢٠١٣- وإن سلف في لبن مخض^(٧٠).. فلا بأس [به]^(٧١).

٢٠١٤- ولا بأس^(٧٢) بالسلف^(٧٣) في اللبن إذا^(٧٤) سقى الرطب ليوم أو يومين، واليابس، ويسمى^(٧٥) يابساً^(٧٦) حديث^(٧٧) البيوسه، ولا يجوز قدم ولا عتيق^(٧٨).

٢٠١٥- ولا يجوز السلف في الفالودج^(٧٩) ولا الغالية^(٨٠) والأدهان المطيبة بالأفاويه^(٨١) (٢) (٣).

(١) الأم (٢٥٦/٤-٢٥٧) وقال: "وليس يمكن فيه الذرع؛ لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال"، المهذب

(٣٠٥/١) المفردة التنبيه (ص ٩٨) الوسيط (٤٤٢/٣). العزيز (٣١٨/٩) الطبعة القديمة

(٢) الأم (٢١٦/٤): "ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول: حامض؛ لأنه قد يسمى حامضاً بعد يوم ويومين وأيام، وزيادة حموضته زيادة نقص فيه". وانظر: المزني (ص ١٣٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).

(٣) أي: لبن مخيض، كما في الأم.

(٤) الأم (٢١٩/٤) المزني (ص ١٣٤) روضة الطالبين (٢٤/٤) وقال: "وإن لم يكن فيه ماء.. جاز، وحيث لا يضر وصف الحموضة؛ لأنها مقصودة فيه".

(٥) في (ب): أكبر.

(٦) في (ب): محض، هكذا صورتها في (ب): [] .

(٧) الأم (٢١٥/٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).

(٨) ليست في (م).

(٩) في (ب): السلم.

(١٠) في (أ) و(م): انا.

(١١) في (أ) و(ب) و(م): ويسمى.

(١٢) في (أ) و(م): يابس.

(١٣) في (أ) و(م): حرئت.

(١٤) الأم (٢٢٢-٢٢١/٤) وقال: "ولا يجوز إلا أن يقال حين غير قدم... ولا خير في أن يقول: حين عتيق ولا قدم؛ لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقدم غير محدود"، روضة الطالبين (١٦/٤) المهاج (ص) مغني المحتاج (١٠٩/٢).

(١٥) الفالودج حلواء تصنع من ثياب القمح، مع الماء والخل، وتصنع الآن من النشا والماء والسكر، وهو لفظ مُعَرَّب. انظر: تاج العروس (١٩٦/٤) و(٤٥٤/٩)، والمعجم الوسيط (٧٠٠/٢) مادة (فلذ).

٢٠١٦- ولا بأس بالسلف [في] الزنبق^(١١) والخيري^(١٢) والبنفسج^(١٣)، ويسمى^(١٤) جنسه وجوده، لأن تربيته^(١٥) إنما هو شيء واحد^(١٦)، وإنما كره الغالية وما أشبهها^(١٧) لما يدخلها^(١٨) من الأفاويه، فلا يضبط^(١٩).

٢٠١٧- [قال الشافعي:] والخيار^(٢٠) في السلف^(٢١) لا يجوز^(٢٢).

(١) أخلط من الطيب. انظر: المصباح المنير مادة (غلا).

(٢) هكذا صورتها في (م): بالانجاءه.

والقوة: الطيب والتابل يعالج به الطعام (ج) أفاويه. المعجم الوسيط (٧٠٧/٢).

(٣) هذه أمثلة لمركبات، والعلّة في المنع منها هي ما نص عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ بقوله في الأم (٢٦٨/٤): "من قبل أنهما إذا اختلطا فلم يتميز أحدهما من الآخر... لَمْ أَذَرْ كَمْ قَبِضَتْ مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا، فَكُنْتُ قَدْ أَسْلَفْتُ فِي شَيْءٍ بِمَجْهُولٍ"، وانظر: الأم (٢٦٨/٤ و ٢٧١) روضة الطالبين (١٦/٤).

(٤) في (ب): الزنبق.

الزنبق: نبات من الفصيلة الزنبقية، له زهر طيب الرائحة، الواحدة زنبقة، ودهن الياسين. المعجم الوسيط (٤٠٢/١).

(٥) في (أ) (م): والخيري، في (ب): والخيري.

الخيري: نبات له زهر، وغلب على أصفره؛ لأنه الذي يستخرج دهنه، ويدخل في الأدوية. المعجم الوسيط (٢٦٤/١).

(٦) البنفسج: نبات زهري من جنس (فيولا) من الفصيلة البنفسجية يزرع للزينة ولزهوره عطر الرائحة. المعجم الوسيط (٧١/١).

(٧) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) (م): ويسمى.

(٨) هكذا صورتها في (أ): لَوْنُ-جِنَةٍ، في (ب): بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): لَوْنُ-جِنَةٍ.

(٩) في (أ): وحده.

(١٠) الأم (٢٣١/٤-٢٣٢).

(١١) نهاية [٣٦/أ] من (ب).

(١٢) في (ب): يدخله.

(١٣) الأم (٢٧١/٤) روضة الطالبين (١٦/٤ و ٢٧٧).

(١٤) في (ب): بالسلف.

(١٥) أي: خيار الشرط، فأما خيار المجلس... فثابت. الأم (٢٧٨/٤) روضة الطالبين (٤٤٨/٣).

٢٠١٨- وإذا^(١١) اختلف المتبايعان^(١٢) في السلف فقال هذا: «أسلمت إليك درهمًا^(١٣) في كُرٍّ» إلى رمضان، وقد انقضى»، وقال الآخر: «لم ينقض بعد».. تحالفا وانفسخ السلم^(١٤).

٢٠١٩- وإذا أسلم^(١٥) إليه في كُرٍّ، واتفقا^(١٦) على الشهر الذي يقبضه^(١٧)، وادعى أن له الخيار.. لم أقبل منه^(١٨).

٢٠٢٠- وكذلك كُلُّ شيءٍ أدخل في السلف^(١٩) مما^(٢٠) يفسخ به السلف^(٢١) (١٢) (١٣).

٢٠٢١- فإن ادعى أحدهما أن البيع إنما كان بشيء، وحالفه الآخر، مثل^(٢٢) قوله: «أسلفتني^(٢٣) درهمًا/ (٢٠٩/ب) [أو ثوبًا^(٢٤)] في كذا^(٢٥)»، وقال هذا: «بل دينار».. فالقول قول البائع مع يمينه، ويفسخ السلف^(٢٦)؛ لأنهما لم يجتمعا على أصل واحد^(٢٧).

(١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [٢٠٧/ص] من (٢).

(٣) في (٢): دراهمًا.

(٤) في المطلب العالي: "كذا"، ولعلها أولى، لأن الدرهم لا يشتري به الشيء الكثير كالكر.

(٥) الأم (٢٨٣/٤)؟؟؟ لعله مخالف لما في الأم.

(٦) في (ب): سلف.

(٧) في (ب): فاتفقا.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): بلا نقط لأولها، ولا لما بعد القاف.

(٩) قال في روضة الطالبين (٥٧٩/٣): "القول قول من يدعي الصحة، وهو ظاهر نصه".

العزير شرح الوجيز - الرافعي - (٩ / ١٦٤) القديمة

(واصحبهما) عند المصنف وهو اختيار الشيخ أبي حامد وابن الصباغ أن القول قول من يدعي الصحة لأن الظاهر

من العقود الجارية بين المسلمين الصحة واحتج لهذا الوجه بنصه في البويطي فيمن أسلم إلى رجل في طعام

واختلفا فادعى المسلم إليه أنه شرط فيه الخيار وأنكره المسلم أن القول قول المسلم مع يمينه".

(١٠) في (ب): السلم.

(١١) في (ب): ما.

(١٢) في (ب): السلم.

(١٣) روضة الطالبين (٥٧٩/٣).

(١٤) في (أ) و(م): مثله.

(١٥) في (ب): أسلفتني.

(١٦) في المخطوط: أو ثوب.

٢٠٢٢- وأن الذي لا يفسد.. إذا اتفقا على الثمن والبيع^(١) وعلى الأجل ثم أدخل أحدهما في ذلك شيئاً يريد [به] إبطال السلف، مثل أن يقول: «[قد] كان بيني وبينك شرط من [ما] شئت أعطيتك الطعام ومن ما شئت فسخت البيع»، وما أشبهه.. لم يكن له أن يطله بالكلام^(٢).

٢٠٢٣- ولكنه لو ادعى أحدهما على الآخر زيادة شيء مع^(٣) الطعام من حلال كان أو حرام.. تحالفاً^(٤) وتفاسخاً^(٥).

٢٠٢٤- وكذلك المتداعيان في كل بيع حاضر أو سلم.. الحكم بينهما كذلك^(٦)، إلا دعوى الخيار في السلم^(٧)؛ فإننا لا نقبل^(٨) دعوى الخيار في السلم، ونقبله^(٩) في بيع الشيء الحاضر، ويتحالفان^(١٠) ويتفاسخان^(١١).

٢٠٢٥- وإن^(١٢) ادعى أحدهما أن ثمن الثوب درهم، وقال الآخر: لا، بل بعته بدرهم^(١٣) ورزق^(١٤) خمر^(١٥) أو جلد مبيع أو ثوب أو ما أشبهه.. تحالفاً وتفاسخاً؛ لأن هذه زيادة [وكل زيادة] ادعاهما^(١٦) رب الثوب حراماً كانت^(١٧) أو حلالاً.. أحلفناه^(١٨) وفسخنا^(١٩) البيع^(٢٠).

-
- (١) في (أ) و(ج): كر.
 (٢) في (ب): السلم.
 (٣) انظر: البيان (٤٥٤/٥).
 (٤) لعلها: والمبيع.
 (٥) انظر: روضة الطالبين (٥٧٩/٣).
 (٦) في (ب): من.
 (٧) في (أ) و(ج): أو.
 (٨) البيان (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٥٧٧/٣).
 (٩) الأم (٢٨٣/٤) روضة الطالبين (٥٧٧/٣).
 (١٠) في (ب): بالسلم.
 (١١) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.
 (١٢) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.
 (١٣) في (ب): ويتحالفا.
 (١٤) في (ب): ويتفاسخا.
 (١٥) في (ب): وإذا.
 (١٦) في (أ) و(ج): ورى حر، هكذا صورتها في (ب): **وَرَى حَرَمٌ**.

٢٠٢٦- وكل شيء لم يكن زيادة وإنما هو^(١) دعوى فساد البيع، مثل قوله الخيار في السلم، ومثل قوله: على أن أسلمه^(٢) إلى فلان إذا شاء، وما أشبه^(٣) ذلك.. حلف المتبايع^(٤)، وثبت البيع.

٢٠٢٧- وكذلك^(٥) لا يرى بالسلف في الصوف بأساً إذا لم يشترط من غنم [فلان بعينه، واشترط وزناً معلوماً في غنم بني فلان، وغنم] بني فلان غنم لا يخلف^(٦) صوفها في الوقت، ويسمي^(٧) الصوف وقصره وليته^(٨) ولونه^(٩).

٢٠٢٨- والسلف في الوحش من الصيد.. لا^(١٠) يجوز، إلا أن يكون في بلد يعرف أنه لا يخلف^(١١) فيها في الوقت الذي يحمل فيه حقه^(١٢).

٢٠٢٩- ولا بأس بالسلف في القراطيس^(١٣)؛ لأنها بمنزلة الثياب^(١٤).

(١) في (ب): ادعاء.

(٢) في (ب): كان.

(٣) هكذا صورناها في (ب): أشبهه.

(٤) في (أ) و(ج): وفستخناه.

(٥) انظر: الأُم (٢٨٣/٤)، المزني (١٢٧ص) وفيه أنهما يتحالفاً؛ فإن نكل أحدهما وحلف صاحبه.. حُكِمَ له.

(٦) في (أ) و(ج): هي.

(٧) في (ب): يسلمه.

(٨) في (ب): أشبهه.

(٩) نهاية [٢٠٨ص] من (ج).

(١٠) في (ب): وكان.

(١١) في (أ) و(ج): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينتلف، بلا نقط لأول حرفين.

(١٢) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) و(ج): ويسمى.

(١٣) في (أ) و(ج): وليته.

(١٤) ذكر في روضة الطالبين (٢٤/٤) أن المشتري يصف الصوف فيقول: صوف من ذكور أو إناث، لأن صوف الإناث أشد نعومة، واستغنوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة.

(١٥) الأُم (٢٦٠/٤) روضة الطالبين (٢٤/٤).

(١٦) في (ب): ولا.

(١٧) في (أ) و(ج): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينتلف، بلا نقط لأولها.

(١٨) الأُم (٢٢٦-٢٢٧/٤) روضة الطالبين (١١/٤).

(١٩) القِرطَاس: نوع من بُرود مصر، ومن معانيه: الصحيفة والكاغد.

٢٠٣٠- ولا [بأس] بالسلف في الفز^(٢) إذا ضبط صفته ووزنه^(١).

٢٠٣١- ومن سلف في شيء ما يؤكل أو يشرب وزنًا.. فلا يأخذ كيلًا، ومن سلف في كيل.. فلا يأخذ وزنًا؛ لأنه مختلف ويدخله التفاصل/ بين الطعامين من الجنس الواحد؛ وأنه أخذ مجهولاً من معلوم^(٣).

٢٠٣٢- وكذلك كل ما لا يؤكل ولا يشرب مما يكال أو يوزن، لا^(٤) يؤخذ ما سلف كيلًا.. وزنًا، ولا وزنًا.. كيلًا^(٥).

٢٠٣٣- ولا يباع القضب^(٦) إلا جزء^(٧) جزء^(٨)، والبطيخ والياسمين وكل شيء يكون بطنًا بعد بطن.. فلا يجوز أن يباع منه إلا كل بطن صلح منه، وكل جزء^(٩) من القضب^(١٠)، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع الثمار حتى يبدوا^(١١) صلاحها، وهذا بيع ما لم يخلق^(١٢).

والثريد: ثوبٌ مُحْطَطٌ، يجمع على: أثيرادٌ وأثيردٌ وثريدٌ، والثريد: أكتسيةٌ يُثَخَّفُ بها. انظر: تاج العروس (٣٦٦/١٦) و(٤١٣/٧).

(١) في (أ) و(ج): الثياب.

(٢) نص في الأم (٢٥٧/٤) على جواز السلم في القراطيس، وفي روضة الطالبين (٢٥/٤) جواز السلم في الثياب، وفي (٢٨/٤) جوازه في الكاغد.

(٣) في (أ): الفز، في (ج): الفز، هكذا صورتها في (ب): **الفز**.

(٤) الأم (٢٦٢/٤) روضة الطالبين (٢٥/٤)، ولا يجوز السلم في الفز وفيه الدود.

(٥) الأم (٢١٣-٢١٤) روضة الطالبين (٣٠/٤).

(٦) في (ب): فلا.

(٧) الأم (٢١٣-٢١٤) روضة الطالبين (٣٠/٤).

(٨) في (ب): العضب، هكذا صورتها في (ب): **العضب**.

والقضب: كل شجرة طالت وسطت أغصانها، والشجر الرطب يقطع مرة بعد أخرى، وشجر كشجر الكثير، وورقه كورقه، إلا أنه أرق وأنعم، وترعى الإبل ورقه وأطرافه فإذا شبت منه هجرته حينًا؛ لأنه يضرسها ويورثها السعال، والفصصة. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٩/٤)، المعجم الوسيط (٧٤١/٢).

(٩) في (أ) و(ج): جزء، في (ب): جزء، في هذا الموضع والذي يليه.

(١٠) الأم (١٤٣/٤).

(١١) التقط غير واضح في (ب).

٢٠٣٤- وقال مالك [بن أنس]: كل ما كان بطناً^(١٢) بعد بطن، مثل المغائي^(١٣) والباسمين وما أشبههما^(١٤).. فلا بأس أن يباع لسته إذا طاب البطن الأول منه^(١٥).

٢٠٣٥- قال الشافعي: ومن اشترى من هذا شيئاً أو^(١٦) من القصيل^(١٧) أو^(١٨) ما أشبهه لقصله [إلى يوم أو يومين.. لم يجر^(١٩)].

٢٠٣٦- ولو اشتراه ليقطعه [مكانه.. جاز^(٢٠)].

٢٠٣٧- وإن أخره^(٢١) أياماً حتى يزيد^(٢٢) ويحدث^(٢٣) نبات^(٢٤) في أصله.. فالبايع^(٢٥)/ بالخيار، إن شاء.. تركه^(٢٦)، وإن شاء.. فسخ البيع^(٢٧).

(١) في (ب): القصب، هكذا صورتها في (أ): **القَصْبُ**.

(٢) في (ب): يبدو.

(٣) الأم (٩٨/٤) وما بعدها و(١٦٩/٤)، روضة الطالبين (٥٦٦/٣).

(٤) في (أ) و(ب): بطن.

(٥) في (أ) و(ب): المغائي، في (ب): المغائي، في الأم: المغائي.

(٦) في (ب): أشبهها.

(٧) المدونة (٥٨٢/٣-٥٨٣).

(٨) في (ب): و.

(٩) في (ب): بلا نقط.

(١٠) في (ب): و.

(١١) الأم (١٤٣/٤) روضة الطالبين (٥٥٨/٤).

(١٢) الأم (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٥٥٨/٤).

(١٣) في (ب): أخره.

(١٤) في (ب): بلا نقط.

(١٥) في (ب): بلا نقط.

(١٦) في (ب): نباتاً، بلا نقط لأول حرفين.

(١٧) نهاية [٣٦/ب] من (ب).

(١٨) في (ب): أخره.

(١٩) يعني: إن كان قد اشتراه ليقطعه، ولكنه تأخر عن القطع، ولم يكن التأخر مشروطاً.. فالبايع بالخيار بين أن يدع له الفضل الذي له بلا غنم، وبين أن يفسخ البيع. كما في الأم (١٤٤/٤).

٢٠٣٨- وإنما فُرّق بين هذا وبين الثمرة تشتري^(١) قبل يُدو^(٢) صلاحها ليقطعها/^(٣) - فيقر^(٤) إلى الخذاذ^(٥)؛ هذا يجوز^(٦) وإن كان لبقائه في أصل النحلة ضرر على النحلة، وكراء^(٧) كان عليه إذا كان ذلك بغير رضى رب النحلة^(٨).. لأن الثمرة لا تزيد^(٩) في أصلها، وأن هذا شيء^(١٠) يختلف^(١١) شيئاً بعد شيء في أصله، فيختلط ما زاد بما اشترى، والثمر^(١٢) لا يزيد إلا في نفس الثمرة^(١٣).

٢٠٣٩- ولا بأس بالسلف في الثوب المصوغ إذا كان إنما ينسج مصوغاً، ليس الثوب يصغ^(١٤)؛ لأن الثوب إذا صغ بعد نسجه لم تضبط^(١٥) صفة الصيغ، وإذا كان غزل الثوب مصوغاً ضبط وجاز^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): يشتري.

(٢) في (أ) و(ز): بدوا، في (ب): يدوا.

(٣) نهاية [ص ٢٠٩] من (ز).

(٤) في (ب) زيادة: (قيل) أو (مثل)، هكذا صورناها في (ب): **سجل**.

(٥) في (أ) و(ب): الجناد، في (ز): الجواد.

(٦) في (أ) و(ز): يجوز، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٧) في (أ) و(ز): وكرا، في (ب): وكذا.

(٨) في (ب): النحل.

(٩) في (أ) و(ز): يزيد.

(١٠) في (ب): شيئاً.

(١١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): يختلف، بلا نقط لأولها.

(١٢) في (أ) و(ز): والثمر.

(١٣) انظر: الأم (٣١٧/٤)، وقال الغزالي في الخلاصة (ص ٢٨٢): "وإن كان قبل بدو الصلاح.. لم يصح إلا بشرط القطع... ثم إذا شرط القطع.. جاز تركها بالتراضي".

وقال في روضة الطالبين (٥٥٥/٣-٥٥٦) عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح: "وتجوز بشرط القطع بالإجماع... ولو باع بشرط القطع.. وجب الوفاء به، فلو تراضيا على تركه.. فلا بأس". وانظر: البيان (٢٥٧/٥)، كناية الأخبار (ص ٢٣٠).

(١٤) هكذا صورناها في (أ): **ينسج**، هكذا صورناها في (ز): **نسخ**.

(١٥) في (أ) و(ز): يضبط.

(١٦) الأم (٢٧٠/٤) البيان (٤٠٤/٥) روضة الطالبين (٢٥/٤).

٢٠٤٠- ولا بأس بالسلف في طلست نخاس أحمر أو أبيض أو شَبَّه^(١) أو رصاص، ويسمى^(٢) سعته^(٣) وثخاته^(٤)، والوزن أصح^(٥).

٢٠٤١- وإن كان من نخاس وحديد أو^(٦) رصاص.. لم يجز؛ من قبل أنه لا يعرف إذا اختلط^(٧) ما فيه/ (١٠٠/ب) من كل واحد منهما^(٨).

٢٠٤٢- وكان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض السلف وبعض رأس ماله^(٩) ^(١٠)، ويمنح بمحدث ابن عباس^(١١).

٢٠٤٣- فإن أقاله على أن يؤخره.. لم يجز^(١٢).

(١) الشَّبه: من المعادن ما يشبه الذهب في لونه، وهو أرفع من الصُّفْر. المصباح المفير؟؟، هكذا صورتموها في (ب):

شبه

(٢) في (ب): ويسمى.

(٣) في (ب): بلا نقط.

(٤) في (ب): بلا نقط.

(٥) الأم (٢٧١/٤-٢٧٢) البيان (٤١٨/٥) روضة الطالبين (٢٧/٤).

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): اختلف.

(٨) أي: إن كان مختلطاً من معدنين أو أكثر.. لم يجز؛ لأنه لا يضبط كم فيه من كل واحد من الإثنين، الأم (٢٧٢/٤) روضة الطالبين (١٦/٤).

(٩) في (ب): المال.

(١٠) انظر: الأم (٢٧٣/٤) البيان (٤٥٢/٥) روضة الطالبين (٤٢٤/٣-٤٢٥).

وليس للمسلم الخيار في تفرق الصفقة إلا أن يرضى البائع، فإذا اتفقا على الإقالة في بعض المسلم فيه.. جاز.
(١١) رواه الشافعي في الأم (٢٧٥/٤) وعبد الوزاري (١٣/٢: ١٤١٠٢) وابن أبي شبة (١٠/٦) وهو موقوف على ابن عباس رضي الله عنه، وللأثر قصة ذكرها ابن أبي شبة وهي أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنه فقال: إني أسلفت رجلاً ألف درهم في طعام، فأخذت منه نصف سلقي طعاماً، فبعته بألف درهم، ثم أتاني فقال: خذ بقية رأس مالك خمسمائة، فقال ابن عباس: «ذلك المعروف، وله أجران»، ونصه عند الشافعي: «ذلك المعروف؛ أن يأخذ بعضه طعاماً، وبعضه ديناراً».

(١٢) أي: إن أقاله بمعضه مقابل أن يؤخر أجل بقيته.. لم يجز.

٢٠٤٤- وإن أقاله من جميعه بعد ما يقبض^(١) بعض الطعام.. لم يميز^(٢)، من قبل أن هذا بيع وإقالة^(٣)، ولا يصلح البيع مع الإقالة^(٤).

٢٠٤٥- وإذا أقاله^(٥) الرجل إقالة^(٦) مبهمة.. فقد وجبت الإقالة، مثل الرجل يكون له عند الرجل كُرْ طعام إلى أجل بدرهم فيقول: «أقلي»، فإذا قال: «نعم».. وجبت الإقالة إذا تفرقا، والدرهم^(٧) خال، فإن لم يعط^(٨) الدرهم^(٩) قبل أن يتفرقا.. لم تتم^(١٠) الإقالة، وإن تفرقا و [قد] رضي^(١١) صاحب الدرهم أن يؤخره^(١٢).. فلا بأس، والإقالة^(١٣) تامة.

٢٠٤٦- قال الشافعي - في 'بدر صلاح'^(١٤) الثمر-: إذا احمرت أو اصغرت في الحائط نخلة واحدة.. فقد حاز بيعه^(١٥).

٢٠٤٧- وإن كان بعضه شتوي وبعضه صيفي.. فلا يجوز إلا^(١٦) أن يبيع كل واحد منهما على حiale^(١٧) / (١) (٢).

(١) هكذا صورتها في (ب): **بيعه**.

(٢) في (أ): يميز.

(٣) في جميع النسخ: وإقاله.

(٤) إن كانت الإقالة مشروطة برّد ما قبضه، أما إن كانت بتطوع من رب المال.. فلا بأس. الأم (١٥٨/٤).

وانظر روضة الطالبين (٤٠٥/٣-٤٠٦) ففيه بيان الشروط المتسدة للعقد.

(٥) في (ب): قاله.

(٦) في جميع النسخ: إقاله.

(٧) في (أ) و(ز): والدرهم.

(٨) في (ب): يعطه.

(٩) في (أ) و(ز): الدراهم.

(١٠) في (أ) و(ز): يتم، في (ب): بلا نقط.

(١١) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): رضى.

(١٢) في (ز): يؤخر.

(١٣) في (أ) و(ز): والإقامة.

(١٤) في (أ) و(ز): ذلك وصلاحي.

(١٥) الأم (٨١/٤) و(٩٨) روضة الطالبين (٥٥٧/٣).

(١٦) ليست في م.

٢٠٤٨- قال الشافعي: [و] الإبرار في النخل: إذا انشقَّ الجُف (١)(٢) وبدأت الثمرة.. فهو وقت الإبرار؛ أبر أو لم يُؤبر (٣).

٢٠٤٩- والإبرار: أن يؤخذ شيء من طلع الذكر فيجعل فيها (٤).

٢٠٥٠- وكذلك الكرشف، إذا اشترى الرجل [من الرجل] الكرشف -وهو بمنزلة النخل- إذا انشقَّ الجوز.. فهو للبائع، إلا أن يشترط المبتاع، وإذا لم يتشقق.. فهو للمبتاع، وهو بمنزلة النخل حتى يبدو القطن نفسه (٥).

٢٠٥١- وحكم الإبرار في التفاح واللوز والفرسك (٦): إذا خرج من (٧) الورد وتجب (٨) (٩) (١٠).

٢٠٥٢- [قال أبو يعقوب وأبو محمد: وإذا أسلم الرجل في طعام ثم ذهب، أو تصدق به على رجل، أو أخاله على رجل طعام قبل أن يقضه.. فالهبة باطل، وإن قبضه الموهوب له.. فالطعام لربه، وللموهوب له إجارة مثله، فإن شاء.. فليجدد له بقدر صدقة (١١)] (١٢).

(١) حاشية [ص ٢١٠] من (٢).

(٢) نقله صاحب البيان (٢٥٩/٥) بالعين معزواً للبويطي.

(٣) في (أ) و(ب): الجف، هكذا صورتها في (ب): [الجملة].. في الأم: الجف.

والجف: وعاء الطلع. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤١٦/١) ط هارون (جف).

(٤)

(٥) الأم (٨٢/٤) روضة الطالبين (٥٥٠/٣).

(٦) الأم (٨١/٤) روضة الطالبين (٥٥٠/٣).

(٧) الأم (٨٠/٤ و ٨٢) البيان (٢٤١/٥) روضة الطالبين (٥٥٢/٣) وهذا في القطن الذي له ساق ويبقى سمين يشمر كل سنة، أما ما لا يبقى أكثر من سنة.. فهو كالزروع.

(٨) وهو الخوخ. تاج العروس (٢٩٧/٢٧) (فرسك).

(٩) في تكلمة المجموع (٧٣/١١): (منه وتجب) وفي (٧٦/١١): (من النور وتجب).

(١٠) هكذا صورتها في (أ): تجب، هكذا صورتها في (ب): [الجملة]، في (٢): بلا نقط، إلا للحرف الأخير.

(١١) خلاصة المصنف: أنه إذا انعقدت الثمرة وتناثر النور.. فهي للبائع، فإن انعقدت ولم يتناثر.. فهي للمشتري، وكلنا إن لم نتخذ الثمرة، فهي للمشتري وإن خرج نورها، وعزا صاحب «المهذب» و«البيان» هذا الحكم إلى البويطي، ونقل السبكي الفقرة معزوة إليه أيضاً. المهذب (٧٣/١١) البيان (٢٤٥/٥) روضة الطالبين (٥٥١/٣-٥٥٢) تكلمة المجموع (٧٣/١١).

(١) لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه، ولا بيعه، ولا الحوالة به، ولا الحوالة عليه. انظر: روضة الطالبين (٥١٤/٣).

(٢) بعد هنا في (ب): الوديعة.

كتاب الرهن

٢٠٥٣- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ

تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [القرة: ٢٨٣]، فالقرآن ثم السنة يدلان على إجازة الرهن^(٢).

٢٠٥٤- وقد روي أن^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا يَغْلُقُ^(٤) الرهن من رهنه، له غنمه، وعليه غرمه»^(٥).

٢٠٥٥- [قال الشافعي:] والفهم^(٦): زيادته، والفهم: ذهاب الرهن، أو^(٧) نقصانه، فيغرم ما رهنه به^(٨).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) انظر: الأم (٢٨٩/٤ و ٣٨٣) وقال: "ولا أعلم مخالفاً في إجازته"، وحكى الإجماع في شفة المحتاج (٥/٥-٥٠).

(٣) في (ب): عن.

(٤) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٩/٣): "غَلَقَ الرَّهْنُ يُغْلِقُ غَلَوْقًا: إِذَا بَقِيَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ لَا يَقْدِرُ رَاجِعُهُ عَلَى تَحْلِيصِهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُرْتَهِنُ إِذَا لَمْ يَسْتَمْكِهِ صَاحِبُهُ. وَكَانَ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا لَمْ يَوْدُ مَا عَلَيْهِ فِي الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ.. مَلَكَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ، فَأَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ".

(٥) رواه مالك في الموطأ (٢٧٢٨/٢: ١٣)، والشافعي في الأم (٣٤٥/٤ و ٣٨٣) و المزي (ص ١٤٤) من مرسل سعيد بن المسيب، ووصله عن أبي هريرة في الأم (٣٤٦/٤)، ورواه أيضاً ابن ماجه لك: الرهن، ب: لا يغلق الرهن، (٢٤٤١)، والحاكم (٥١/٢) وقال: "مصحح على شرط الشيخين"، وابن حبان (٢٥٨/١٣): ٥٩٣٤، والدارقطني (٣٢/٣) وقال: "هذا إسناد حسن متصل".

قال ابن عبد البر: أرسله رواة الموطأ إلا معن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة.

وقال في نصب الرابة (٣٢٠-٣٢١): "وقد صحح اتصال هذا الحديث للدارقطني وابن عبد البر وعبد الحق".

وقال الحافظ في البلوغ (ص ٢٦٥: ٧٢٤): "المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله".

ورجح الألباني رواية الإرسال عن سعيد، فضعفه لذلك. انظر: الإرواء (٢٤٣/٥).

(٦) في (ب): فالغتم.

(٧) في (ب): و.

- ٢٠٥٦- قال [الربيع] أبو محمد: وأصل الرهن في قول الشافعي أنه أمانة^(١).
- ٢٠٥٧- [قال الشافعي:] وقال^(٢) مالك: إذا كان حلياً^(٣) أو ثياباً^(٤) أو شيئاً^(٥) ليس بظاهر^(٦).. فهو ضامن لقيمته بالثأ^(٨) ما بلغ، وإن كان عبداً أو داراً أو دابةً وكل شيء ظاهر^(٩).. فهو فيه أمين ويرجع بحقه كاملاً، ويحلف المرهن: لقد ضاع^(١٠).
- ٢٠٥٨- وقال العواشيون: إذا كانت قيمة الرهن ألف درهم رهناً بدرهم^(١١) فدرهم^(١٢) بدرهم، والبقية.. هو فيها أمين، وإذا كان قيمته^(١٣) درهماً^(١٤) رهناً بألف درهم^(١٥).. فدرهم بدرهم، ويرجع [فيه] بالألف [إلا] درهماً^(١٦)^(١).

-
- (١) قال في الأم (٣٨٣/٤): "وغنمه: سلامته وزيادته، وغرمه: عطبه ونقصه" ونسوه في المزني (ص١٤٥)، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٩٠/٣): "عُتْمَةُ: زيادته وعاؤه وفائيل قيمته" وفي (٣٦٣/٣): "عليه غرمه: أي عليه أداء ما يفكه به".
- (٢) فلا يضمنه المرهن إلا بالتعدي. الأم (٣١١/٤) و٣٨٥-٣٨٦ المزني (ص١٤٥) روضة الطالبين (٩٦/٤) المنهاج (ص٢٤٦) ثقة محتاج (٨٨/٥).
- (٣) في (ب): قال، في (ز): فقال.
- (٤) في (أ) و(ز): حلي.
- (٥) في (أ) و(ب) و(ز): ثياب.
- (٦) في (أ) و(ب) و(ز): شيء.
- (٧) في (أ) و(ز): بظاهر، في (ب): بظاهر، هكذا صورته في (ب): بظاهر.
- (٨) في (أ) و(ب) و(ز): بالغ.
- (٩) في (أ) و(ب) و(ز): ظاهر.
- (١٠) الموطأ (٧٣٠/٢) المدونة (١٤٤/٤) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٥٣/٣-٢٥٤) القوانين الفقهية (ص٢١٣)، وأشار إليه في الأم (٣٨٥/٤) بقوله: "قال بعض أصحابنا".
- (١١) في (أ) و(ز) زيادة: قال هو.
- (١٢) في (أ) و(ز): درهم.
- (١٣) في (ب): قيمه.
- (١٤) في (أ) و(ب) و(ز): درهم.
- (١٥) في (أ) و(ز): ودرهم.
- (١٦) في (أ) و(ز): الدرهم.

٢٠٥٩- قال الشافعي: والحجة في أن الرهن أمانة: أن الناس^(١) إذا اختلفوا ولم يكن عن رسول الله ﷺ سنة منصوصة ولا عن أصحابه.. فالأمر في ذلك أن يُشبه^(٢) الشيء بالسنة وما لم يختلف فيه العلماء، وقد أجمعوا^(٣) على أنه أمانة في بعض المواضع، أما المذنبون فقالوا فيما يظهر: هي أمانة، وقال البراءيون: إذا كان فضل عن قيمة دبه.. فهو أمانة، فلما اجتمعوا في هذين الموضعين أنه أمانة مع قول النبي^(٤) ﷺ: ^(٥) «وله غنمه وعليه غرمه»، وإجماع العلماء [على] أنه لو رهن جارية فوطئها الراهن.. لم يُخذ، ولو وطئها المرتهن.. حُذَّ^(٦)، ولو زادت.. كان ذلك للراهن، وإنما هي موقوفة في يدي^(٧) المرتهن بأمر رها غير مُتَعَدٍّ^(٨)، فلم يكن شيء أولى أن يكون أمانة، وإن كانت قد خالف^(٩) الأمانة؛ لأن الأمانة لي أخذها متى شئت، وليس لي أخذ [هذه] الجارية إلا بالفكاك.

٢٠٦٠- ولأن^(١٠) الأصل أن ذنبي على الراهن ثابت بكتاب الله وسنة رسوله^(١١) [ﷺ] وإجماع العلماء، ثم اختلفوا بعد ذهاب^(١٢) الرهن في زواله، فلا يزول ما ثبت بكتاب الله وسنة رسوله^(١٣) [ﷺ] بالاختلاف، ولا يزول إلا بسنة^(١٤).

(١) أي: أن مذهبهم أن الرهن مضمونٌ إلا ما زاد على قدر الدين.. فهو أمانة، فإن كان الرهن مساوياً للدين.. فلا شيء للمرتهن، وهو مقابل دبه، وإن كان أقل منه.. رجع على الراهن بالفرق بين الدين والرهن، وإن كان أكثر منه.. فلا شيء للمرتهن، ولا يرجع الراهن عليه بشيء؛ لأنه أمين فيما زاد على قيمة الرهن.
انظر: مختصر الطحاوي (ص٩٣) المبسوط (٦٤/٢١)، وأشار إلى قولهم في الأم (٣٨٦/٤) بقوله: "وخالفتنا بعض الناس في الرهن فقال فيه: ...".

(٢) نهاية [ص٢١١] من (ج).

(٣) في (أ) و(ج): شبه.

(٤) في (ب): اجتمعوا.

(٥) في (ب): رسول الله.

(٦) نهاية [١/١٤] من (ب).

(٧) نقل الإجماع على (أن المرتهن يُحد بزناؤه بالمرهونة) ابن حزم في المحلى (١٠٧/٨: ١٢٢٤) وابن قدامة في المعنى (٢٣٩/٤) دار الفكر.

(٨) في (ب): يد.

(٩) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): متعدي، في (ج): متعدي.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): خالف.

(١١) في (ب): ولكن.

٢٠٦١- ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً^(١).

٢٠٦٢- والقبض من/ (١٠١/ب) وجهين؛ فما^(٢) كان يكال أو يوزن أو ينتقل.. 'فسيبيله سبيل'^(٣) الكيل والوزن والانتقال، وما كان لا يكال ولا يوزن ولا ينتقل مثل: الدور والأرضين والريقى.. فإنما قبضه أن يُخْلَى 'بينه وبينه'^(٤) لا حائل دونه^(٥).

٢٠٦٣- ومن باع بيعاً فأرهنه بذلك رهناً وتفرقا قبل أن يقبض الرهن؛ فإن قبض الرهن بعد ذلك.. وقع البيع، وإن أبى الراهن أن يدفعه.. فلبائع الخيار؛ إن شاء.. أجاز البيع^(٦) 'بلا رهن، وإن شاء'^(٧).. لم يجزه^(٨).

٢٠٦٤- وإن شرط^(٩) غاء الرهن، مثل: نتاج الماشية، وغمر النخل، وولد الأمة، وما أشبهه.. 'فالباع باطل'^(١٠) من قبل أنه وقع بيع وشرط برهن معلوم ومجهول، وفي كتاب الله عَزَّوَجَلَّ دلالة -إذ^(١١) قال: ﴿مَقْبُوضَةً﴾ [القرة: ٢٨٣] - أنها لا تكون إلا بشيء^(١٢) بعينه يقبض^(١٣).

(١) في (ب): نبيه.

(٢) في (ب): زوال.

(٣) في (ب): في كتاب.

(٤) في (ب): نبيه.

(٥) هذا استدلال آخر على أن الرهن أمانة، وهو استدلال باستصحاب محل الإجماع.

(٦) فلا يلزم الرهن إلا بإيقاضه أو قبضه. الأم (٢٩٠/٤) و (٣٠٤) المزني (ص ١٤١) المنهاج (ص ٢٤٤) ثقة المحتاج (٦٧/٥).

(٧) في (أ) و(ز): فيما.

(٨) في (ب): قبضه.

(٩) في (ب): دونه ودونه.

(١٠) الأم (٢٩٤-٢٩٥) -ذكر أن القبض في الرهن كالقبض في البيع- المزني (ص ١٣٦) روضة الطالبين (٦٥/٤) قال: "صفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في البيع" وقد ذكرها في (١٧/٣) و (٥١٩-٥٢٠).

(١١) ٥٢٠.

(١٢) في (ب): الرهن، هكذا صورتها في (ب): **الْبَيْعُ**.

(١٣) نهاية [ص ٢١٢] من (ز).

(١٤) الأم (٣٠٤/٤) المزني (ص ١٤١) روضة الطالبين (٦٥/٤).

(١٥) في (ب): اشترط.

٢٠٦٥- [قال الشافعي:] وإذا رهنه هذه الأشياء في القرض^(٩) جاز ما كان قائماً يومئذ بعينه وكان أحق به من الغرماء إن فُلس أو مات^(١٠)، وكان ثَماء ذلك لجميع غرمائه، ويضرب بما بقي له بعد الرهن مع غرمائه^(١١).

٢٠٦٦- وإذا رهنه^(١٢) هذه الأشياء فكان^(١٣) لها غلة اجتمعت^(١٤) ثم مات.. بُدِّي^(١٥) صاحب الرهن بالرهن دون الغرماء، فإن فضل له شيء من حقه بعد ذلك.. كان كجميع^(١٦) غرمائه ويضرب بما^(١٧) بقي بعد الرهن مع غرمائه^(١٨).

(١) مكان هذا في (ب): "قالبائع بالخيار؛ إن شاء.. أجاز البيع بلا رهن، وإن شاء.. نقضه".

(٢) في (ب): إذا.

(٣) في (أ) و(ز): شيء.

(٤) أي: شرط المرهن أن تكون زوائد الرهن التي ستحدث.. مرهونة مع أمثلها، والأظهر: فساد الشرط، وهل يفسد حيث العقد؟ الأظهر: فساده كذلك. المتهاج (ص ٢٤٢) تنهت المحتاج -ماشية الشرواني (٥٢/٥).

ولكنه قال في الأم (٣٢٤/٤): "ولو رهنه حائطاً على أن ما أنمر الحائط فهو داخل في الرهن، أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن، أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن.. كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهناً، ولم يدخل معه غير الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج الماشية، إذا كان الرهن نحت واجب قبل الرهن.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا رهنه حائطاً على أن ما أنمر الحائط فهو داخل في الرهن، أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن.. فالرهن مفسوخ كله، من قبل أنه رهنه ما يعرف وما لا يعرف، وما يكون وما لا يكون، ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون، فلما كان هكذا.. كان الرهن مفسوخاً.

قال الربيع: الفسخ أولى به.

قال الشافعي رحمه الله: وهذا كرجل رهن داراً على أن يزيد معها داراً مثلها أو عبداً قيمته كذا، غير أن البيع إن وقع على شرط هذا الرهن.. فسخ الرهن، وكان للبائع الخيار؛ لأنه لم يتم له ما اشترط.

(٥) هكذا صورتها في (ب): الأرض.

(٦) الأم (٣٥٢/٤).

(٧) قال في روضة الطالبين (٦٠/٤): "فالشرط باطل والقرض صحيح وفي مسحة لرهن القولان".

(٨) في (ز): أرضه.

(٩) في (ز): وكان.

(١٠) في (ب): فاجتمعت.

(١١) في (أ) و(ز): بدى، في (ب): بدلا. هكذا صورتها في (أ): بدلت.

٢٠٦٧- (٦٦) قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ] ^{٦٦}: والقبض في الرهن كالقبض ^(٦٧) في البيع ^(٦٨).

٢٠٦٨- وإذا ارهن الرجل شخصاً من دار أو عبد أو غيره.. فذلك جائز، ويقبضه حتى يقوم فيه ^(٦٩) مع الشريك مقام الذي أرهنه ^(٧٠)؛ والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشفعة في المشاع ^(٧١)، وقد جوز البيع والقبض.

٢٠٦٩- فإذا قبض المرهن [الرهن].. فأجاره ^(٧٢) الرهن ^(٧٣) داراً كانت أو غيرها، وغمار النخل، ونتاج المناشية، لزب الرهن، ليس برهن مع الأصل ^(٧٤).

٢٠٧٠- وللراهن أن يولى بذلك [كله] ^{٦٧} من يكرهه/ ويبعه إذا ^(٧٥) امتنع من ذلك المرهن.

٢٠٧١- وإذا ^{٦٨} أراد المرهن أن يدفع ذلك إلى الراهن بليه ^(٧٦) ولم يفسخ الرهن.. لم ^(٧٧) يضره ^(٧٨) ذلك.

(١) في (أ) و(ب): بجمع.

(٢) في (ب): ما.

(٣) الأم (٣٥٢/٤).

(٤) من هنا إلى قوله (واليمين على المدعى عليه) وهو نهاية فقرة () تكرر في موضع آخر في (ب) وهو من نهاية (ب/٥٩) إلى نهاية (أ/٦٠) وقابلته، وأثبت ما فيه من زيادات، ووضعتها هكذا [٢].

(٥) هكذا صورتها في (ب): كالمشاع. وهي واضحة في الموضع الثاني.

(٦) الأم (٢٩٤/٤).

(٧) في (ب): غير واضحة.

(٨) الأم (٢٩٤/٤-٢٩٥) المحتاج (ص٢٤٢) شفة المحتاج (٥٥/٥) وقال: "وقبضه بقبض الجميع".

(٩).

(١٠) هكذا صورتها في (أ): بملأه، هكذا صورتها في (ب): بملأه، في (ب) الموضع الثاني: فاجاره، في (ب): فاجازة.

(١١) في (ب): الراهن، وساقطة من الموضع الثاني.

(١٢) الأم (٣٣٧/٤) المحتاج (ص٢٤٧) مغني المحتاج (١٣١/٢) نهاية المحتاج (٢٦٣/٤) شفة المحتاج (٩٥/٥).

(١٣) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): بولي، في (ب): بولي.

(١٤) في (أ) و(ب) و(ج): فإذا، في (ب) الموضع الثاني: إذا.

(١٥) في (ب): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (ب): بلفظه.

(١٦) في (ب): ولم.

٢٠٧٢- وكل ما كان لهذه^(١١) الأشياء من غلة؛ فإن كان دينه حالاً^(١٢).. أخذه في حقه من غير جهة الرهن، وهو والغرماء سواء فيه، وإن كان دينه غير حال.. كان ذلك للراهن.

٢٠٧٣- ولو امتنع المرهن أن يدفع^(١٣) [ذلك إلى] الراهن^(١٤) يكره^(١٥).. أمر الوالي الراهن أن يقيم^(١٦) لذلك رجلاً فيكره بأمر الوالي^(١٧)، وإنما 'حوزنا ولاية'^(١٨) ذلك للراهن^(١٩) إذا رضي المرهن ولم يفسخ الرهن.. مثل^(٢٠) البيع بوكل ميتاعه^(٢١) بايعه^(٢٢) به له^(٢٣) فلا يكون ذلك فسخاً للبيع.

٢٠٧٤- وإذا رهن الرجل الرجل الشيء وتراضيا على أن يضعاه على يدي عدل وقبضه العدل.. فذلك حاتر، فإن^(٢٤) احتلفا في القبض، فقال العدل: «قد قبضته [له]»^(٢٥).. لم تجز^(٢٦) شهادته؛ لأنه^(٢٧) يشهد على فعل نفسه^(٢٨).

(١) هكذا صورتها في (ب): [] .

(٢) في (ب): من هذه، والموضع الثاني موافق لما في (أ) و(ج).

(٣) في (أ) و(ج): حال.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): بدع، في (ب) الموضع الثاني: يدفع.

(٥) غاية [ص ٢١٣] من (ج).

(٦) في (ب): أن يكرهه، وفي الموضع الثاني موافق لما في (أ) و(ج).

(٧) في (ج): بلا نقط.

(٨) في (ب): الولي، وفي الموضع الثاني موافق لما في (أ) و(ج).

(٩) في (ب): حوزناه لأن، في (أ) و(ج): (حوزنا ولانه)، في (ب) الموضع الثاني: حوزنا ولاية.

(١٠) في (أ) و(ج): الراهن.

(١١) في (أ) و(ج): قبل.

(١٢) في (ب): بلا نقط.

(١٣) في (ب) الموضع الثاني: بذلك.

(١٤) في (ب): وإن.

(١٥) في (أ) و(ج): تجز، في (ب): بلا نقط لأوله، وفي (ب) الموضع الثاني: تجز.

(١٦) في (ب) زيادة: (ولا)، وهي غير موجودة في الأم، والمعنى مستقيم بدونها.

(١٧) الأم (٢٩٦/٤) وقال: "القول قول الراهن، وعلى المرهن البينة أن العدل قد قبضه له؛ لأنه وكيل له فيه"

البیان (٥٢/٦).

٢٠٧٥- وإذا باع الرجلُ الرجلَ [الرجل] بيعاً على أن يرهنه رهناً فمات الرجل^(١) وتلفت^(٢) السلعة.. قبل للبائع: اختر إما أن تأخذ^(٣) ما بيعت به، وإما أن تأخذ^(٤) قيمة السلعة يوم بيعت^(٥) /^(٦) كما كان لك الخيار في السلعة لو كانت قائمة^(٧).

٢٠٧٦- [قال أبو محمد: له التوب إن كانت قائمة، وإن فات.. ففيه قيمته].

٢٠٧٧- وإذا باع الرجلُ الرجلَ بيعاً^(٨) ولم يشترط عليه الرهن، فأرهنه شيئاً تطوعاً من عنده، وقبضه، ثم جاء يريد رده.. لم يكن ذلك له، وإن كان أصله تطوعاً منه^(٩)، كما يتطوع الحميل فيضمن فلا يكون^(١٠) له الرجوع، بأمره كان أو بغير أمره.

٢٠٧٨- ولو كان لرجل على رجل دين حال^(١١) أو إلى أجل، ثم قال: بعني ببيعة أخرى على أن أرهنك 'بالأول والأخر'^(١٢).. لم يجوز، وكان البيع الآخر فاسداً، والرهن باطلاً^(١٣)، وكان 'حقه الأول'^(١٤) على حاله.

٢٠٧٩- ولو رهن رجلاً رجلاً عرضاً أو عيناً ثم باعه ببيعة أخرى أو أسلفه سلفاً آخر على أن ما فضل من قيمة الرهن/(١٠٢/ب) أو عدده رهن^(١) بالأخر.. لم يجوز، من قبل أنه [إن] كان عرضاً..

(١) يعني: مات الراهن قبل أن يقبض المرهن الرهن.

(٢) في (ب): وبيع، وفي الموضوع الثاني: وتلفت.

(٣) في (أ): يأخذ.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): يأخذ، ومبنيته بما يقتضيه النص.

(٥) في (ب): تلفت، بلا نقط لأولها، في الموضوع الثاني: بيعت.

(٦) كناية [١٤/ب] من (ب).

(٧) الأم (٣٠٥/٤) في روضة الطالبين (٧٠/٤) أن الأظهر: أنه لا يبطل بموت الراهن.

(٨) في (ب): شيئاً، هكذا صورتها في (ب): شيئاً، وفي الموضوع الثاني: بيعاً.

(٩) الأم (٣٠٦/٤) قال في روضة الطالبين (٦٥/٤): "القبض ركن في لزوم الرهن" ولم يفصل بين الرهن

المشروط في العقد وبين رهن التمرع أي: الرهن المبتدأ.

(١٠) في (أ) و(ج): تكون، في (ب): يكون.

(١١) في (ب) الموضوع الثاني: حالاً.

(١٢) في (ب): بالأول والأخرى، وفي الموضوع الثاني مثل ما في (أ) و(ج).

(١٣) في (ب): باطل، والموضوع الثاني مثل ما في (أ) و(ج).

(١٤) في (ب): عقد الأول، وفي الموضوع الثاني: وحقه الأول، وسقطت منه (كان).

فالرهن مجهول، لأنه لا يدري كم يبقى من ثمنه بعد الرهن الأول، وإن كان عيناً.. فحين قيل أن المصحيح رهن بالأول^(٢)، ألا ترى أنه لو ضاع كله إلا^(٣) قدر الأول^(٤) كان الأول^(٥) أولى^(٦) به^(٧).

٢٠٨- وكذلك^(٨) لو كان الرهن دراهم فقال أرهنتك منها دراهماً^(٩) بعينها بالآخر.. لم يميز؛ لأنها كلها رهن بالأول، وقد يضيع فلا^(١٠) يكون فيه إلا ما أرهنته^(١١) بالآخر فيرجع إلى الآخر، إلا أن يكون فسخ الرهن فيها بالأول وجعله في الآخر^(١٢).

٢٠٨١- وإذا كان لرجل على رجل ألفاً^(١٣) درهم، [ألف] برهن، وألف بلا رهن، ثم قضى^(١٤) ألفاً، فقال: قد^(١٥) قضيتك التي برهن، فقال^(١٦) الآخر: قضيتني التي بلا رهن.. فالحقول^(١٧) قول الراهن مع يمينه^(١٨).

(١) في (أ) و(ز): رهناً.

(٢) في (ب): بالأول.

(٣) نهاية [ص ٢١٤] من (ز).

(٤) في (ب): الأولى.

(٥) في (ب): الأولى.

(٦) مثبتة في الموضوع الثاني من (ب).

(٧) الأم (٣٢٠/٤) المنهاج (ص ٢٤٤) شقة المحتاج (٦٧-٦٦/٥).

(٨) في (ب): ولذلك.

(٩) في (ب): دراهم.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب) الموضوع الثاني: (يوفيه إلا لرهنه)، و(يوفيه): غير منقوطة.

(١٢) الأم (٣٢١/٤)، المنهاج (ص ٢٤٤)، شقة المحتاج (٦٧-٦٦/٥).

(١٣) في (أ) و(ز): ألف.

(١٤) في (ب): قضاء.

(١٥) في (ب) الموضوع الثاني مثبتة.

(١٦) في (ب): وقال.

(١٧) في (ب): والقول.

(١٨) المزني (ص ١٤١-١٤٢) الخلاصة (ص ٣٠٤) المنهاج (ص ٢٤٩) وقال: "وإن لم ينو شيئاً.. جعله عما شاء،

وقيل: يُفَسِّطُ" معني المحتاج (١٤٤/٢) شقة المحتاج (١٠٩/٥).

٢٠٨٢- والحجة في ذلك: ^(١) أنه أقر له ^(٢) بقبض ألف، وادعى عليه أنما من غير الرهن ^(٣).. فلا ^(٤) أقبل دعواه في مال غيره إلا بيينة، كما لو أقر له ^(٥) بألف درهم وذكر أنها قراض وقد عمل فيه [وتلف]، وقال رب المال: ودیعة.. فالقول ^(٦) قول رب المال مع يمينه؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» ^(٧).

٢٠٨٣- [قال الشافعي:] وما جاز بيعه.. جاز رهنه، وما لم يحمل بيعه.. لم يحمل رهنه، مثل الثمرة التي لم يبد ^(٨) صلاحها، والزرع الذي لم يشتد حبه، واللبن في الضروع، وما أشبهه؛ من قبل أنه لو كان حقه إلى وقت يطيب فيه الثمرة ويشد فيه الزرع.. لم يميز، من قبل [أن] الرجل يموت ويفلس فيحتاج إلى بيعه، فلا يقدر عليه ^(٩).

٢٠٨٤- ولا يجوز أن يرهن الوصي مال اليتيم ولا الأب مال ابنه، وإن أرهنا ^(١٠) لهما ^(١١).. جاز إذا كان نظرًا فيما يبيع لهما ويرهن ^(١٢).

٢٠٨٥- وإذا أرهن الرجل أرضاً وفيها شجر.. فله الأرض وليس له الشجر، فإن ^(١٣) أرهنته ^(١٤) الشجر.. فليس له الأرض ^(١٥).

(١) في (ب): أبيضاً قوله، وفي الموضع الثاني: أنه قد أقر له.

(٢) في (ب): رهن، وفي الموضع الثاني موافق لما في (أ) و(ز).

(٣) في (ب): ولا.

(٤) مثبتة في الموضع الثاني في (ب).

(٥) في (ب): والقول.

(٦) هنا نهاية الفقرات التي تكررت في (ب) في موضعين مختلفين.

(٧) في (ب): يبدو.

(٨) الأم (٣١٦/٤) ٣١٨ (٣٣٥) الخلاصة (ص٢٩٣) تحفة المحتاج (٥٤/٥).

(٩) في (ب): أرهن.

(١٠) هكلاً صورتها في (أ): نشأ.

(١١) المزني (ص١٣٦) الخلاصة (ص٢٩٤-٢٩٥) المنهاج (ص٢٤٢) تحفة المحتاج (٥٤/٥).

(١٢) في (ب): فإذا.

(١٣) في (ب): رهنه.

(١٤) الأم (٢٩٨/٤) ٣١٥ الوسيط (١٦٩/٣) روضة الطالبين (٥٣٩/٣) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٨١/٢).

٢٠٨٦- فإن اختلفا، فقال الراهن: رهنتك الأرض، وقال^(١) المرهن: طئنت^(٢) [أنك] إذا رهنتي الأرض أن لي الشجر، وإذا رهنتي الشجر أن لي الأرض.. فلا^(٣) يكون [رهنا] إلا ما تقارا^(٤) عليه^(٥)، ولا يكون الآخر رهنا^(٦) ^(٧).

٢٠٨٧- [قال الشافعي]: والرهن مركوب ومحلوب^(٨) لصاحب الرهن، وله غلة الدار، والدابة مثله^(٩).

٢٠٨٨- وإذا رهن الرجل الرجل عبداً قد جنى جناية، أو جارية فأقام^(١٠) صاحب الجناية البينة^(١١) أنه جنى قبل الرهن.. فليس من الرهن^(١٢) في شيء، وإن أعطى الجناية سيده.. لم يكن رهنا؛ لأن الرهن قد وقع على فساد^(١٣).

٢٠٨٩- وإن رهنه ثم أقر أنه أعتقه وكان له مائ يبلغ ثمن العبد.. أخذنا منه ثمنه^(١٤) ووضعناه على يدي المرهن وأعتقنا العبد^(١٥).

-
- (١) تكررت في (أ) و(ز).
 (٢) هكذا صورتها في (أ): طئنت، هكذا صورتها في (ز): طئنت، هكذا صورتها في (ب): طئنت.
 (٣) في (ب): ولا.
 (٤) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوها، في (ب): بلا نقط.
 (٥) نهاية [ص ٢١٥] من (ز).
 (٦) في (أ) و(ب) و(ز): رهن.
 (٧) الأم ٢٩٨/٤ و٣١٥ الوسيط (٥٢٢/٣) روضة الطالبين (١١٢/٤).
 (٨) في (ب): ومحلوب.
 (٩) الأم ٣٢٢/٤ و٣٣٩ المنهاج (ص ٢٤٥) ثغفة المحتاج (٧٦/٥-٧٧).
 (١٠) في (ب): وأقام.
 (١١) في (ب): البينة صاحب الجناية.
 (١٢) في (أ) و(ز): الرجل.
 (١٣) في (ب): فإن.
 (١٤) الأم (٣٢٥/٤).
 لا يصح رهن الجاني المتعلق برقته مال، بخلاف المتعلق بها قود، أو بذمته مال. روضة الطالبين (٤٥/٤) المنهاج (ص ٢٤٢) مغني المحتاج (١٢٣/٢) ثغفة المحتاج (٥٦/٥) حاشية الشرواني (٥٦/٥).
 (١٥) في (ب): ثمن العبد.

- ٢٠٩٠- وإن لم يكن له مال يبلغ إلا بعض ثمن العبد.. أعتق^(١) بقدر ما بلغ، والباقي عيب^(٢)،
- ٢٠٩١- وإن لم يكن له مال.. لم يعتق [عليه] منه شيء بعد يمين المرهن ما علم عتقه^(٣)،
- ٢٠٩٢- ولكن لو أعتق بعد ما قبض.. فليس عتقه بشيء، إلا أن يكون له مال، فيوقف^(٤) للمرهن مثل ثمن العبد، [ويعتق العبد]^(٥).
- ٢٠٩٣- و[قد] قال مالك مثله^(٦).
- ٢٠٩٤- قال الشافعي: وإذا^(٧) رهن الرجل الرجل عبداً ثم جنى عند المرهن جناية عمداً^(٨)/^(٩)، فإن كانت جناية فيها قصاص.. فالقائم بذلك رب العبد، فإن اقتص من العبد، وأتى على نفسه.. بطل الرهن، وكان دينه بلا رهن، وإن كانت ما دون النفس.. كان العبد رهناً بحاله^(١٠).

(١) الأم (٣٢٧/٤) (هل يوافق البويطي أم لا؟؟؟).

عمل المسألة: فيما لو أنكر المرهن العتق، وكذّب الراهن.

أظهر الأقوال أنه: لا يقبل قول الراهن؛ صيانة لحق المرهن، والثاني: يقبل؛ لأنه مالك، والثالث: إن كان موسراً نفذ، وإلا.. فلا، والثالث هو الذي ذكره في البويطي هنا. الوسيط (٥٢٧/٣) روضة الطالبين (١١٩/٤).

(٢) في (ب): أعتقنا.

(٣) وهذا تبرع على غير المعتمد، ولا يتأتى على المعتمد من أن قول الراهن لا يقبل.

(٤) وهذه الصورة مما يتفق فيها المعتمد وغير المعتمد الذي قرره هنا في البويطي.

وقال في الأم (٣٢٧/٤): "وإن كان معسراً وأنكر المرهن.. يبيع له منه بقدر حقه، فإن فضل فضل.. عتق الفضل منه".

(٥) هكذا صورتها في (ب): **بويطي**.

(٦) وهو المعتمد، الوسيط (٤٩٦/٣) روضة الطالبين (٧٦-٧٥/٤) مغني المحتاج (١٣٠/٢) نهاية المحتاج (٢٦٠/٤).

(٧) المدونة (١٥٨/٤) الإشراف (١١/٣) المعونة (١٥٥/٢) الشرح الكبير للرددير مع حاشية الدسوقي (٢٤٩/٣).

(٨) في (أ) و(ب): وقال: إذا.

(٩) في (ب): عمد.

(١٠) نهاية [١/١٥] من (ب).

(١١) الأم (٣٦٨/٤) و٣٧٠-٣٧١.

٢٠٩٥- وإن كان عمداً مما لا قصاص فيه، مثل: التأمومة، والجائفة، والمنقلة، وما أشبهها^(١) أو^(٢) كانت الجنابة خطأً.. فالقائم بذلك رب العبد، وهو خير؛ فإن افلح العبد بالجنابة.. فهو رهن بحاله، وليس له أن ينتقص^(٣) المرهن بذلك من الرهن شيئاً، وإن أوى أن يفتكه.. يتبع من العبد فقضي الجني عليه من ثمنه أرض الجنابة، فإن فضل.. فهو للمرهن^(٤).

٢٠٩٦- وإن جُنِّي على العبد^(٥) وهو رهن.. فالقائم بذلك رب العبد، فإن كان/١٠٣/ب/ عمداً وأراد القصاص.. فذلك للسيد، ولا حق للمرهن في ذلك بأن^(٦) يمنعه من أخذ حقه من القصاص، فإن قتل وأراد أن يقتص.. فذلك له^(٧).

٢٠٩٧- وإن جُنِّي على عبده جنابةً -خطأً أو عمداً^(٨)- مما لا قصاص فيه.. فالقائم بذلك السيد؛ فإن أراد السيد عقو ذلك.. لم يكن له؛ من قتل أنه مائى وجب بسبب رهن^(٩) [غنا] لبعضه، فلا يكون له تركه^(١٠).

٢٠٩٨- وكذلك^(١١) لو قُتل خطأً لم يكن له أن يدع قيمته، وقيمته موقوفة إلى أجلها^(١٢).

أي: إن قُتل.. بطل الرهن، وإن كان القصاص فيما دون النفس.. بطل فيما اقتص به، وكان الباقي رهناً بحاله. روضة الطالبين (١٠٤/٤) المنهاج (ص٢٤٧) مغني المحتاج (١٤٠/٢) شفة المحتاج (٩٧/٥-٩٧).

(١) في (ب): وما أشبههما.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): و، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (ب): ينقص، بلا نقط لأولها.

(٤) الأم (٣٦٩/٤-٣٧٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(٥) نهاية [ص٢١٦] من (ج).

(٦) في (ب): من أن.

(٧) له القصاص، أو العفو أو أخذ القيمة. الأم (٣٧٢/٤) و(٦٥/٧ و٦٦) المنهاج (ص٢٤٧) شفة المحتاج

(٩٤/٥-٩٥) وانظر ف: (١٩٧٢).

(٨) في (أ) و(ج): عمد.

(٩) في (ب): رهنه.

(١٠) الأم (٣٧٧/٤) المنهاج (ص٢٤٧) شفة المحتاج (٩٥/٥).

(١١) في (ب): ولذلك.

(١٢) الأم (٣٧٧/٤) و(٦٦/٧) المنهاج (ص٢٤٧) شفة المحتاج (٩٥/٥).

٢٠٩٩- [قال الشافعي:] وإذا أمر الرجل^(١) المرهن أن يبيع رهنه ويقبض.. لم يجوز من قبيل أنه لا يجوز أن يكون وكيلًا لنفسه في بيع ولا قبض، وإن^(٢) باع.. فالبيع مردود^(٣)، فإن كان قائمًا.. رد، وإن كان قائمًا.. رد قيمته^(٤).

٢١٠٠- والقول قوله مع مبيته في قيمته، فإن نكل.. حلف الراهن، ورد[نا] اليمين^(٥) عليه.

٢١٠١- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: يجوز بيعه على الراهن بأمره، ولا يجوز اقتضاؤه من نفسه بأمره^(٦).

٢١٠٢- قال الشافعي: وكل وصي أو وكيل^(٧) أو أب مأمون^(٨) باع سلعة لمن وكله بثمن تام، ثم جاء آخر فزاده قبل أن يتفرقا فأنفذها للأول^(٩).. فالبيع مردود، من قبيل أنه قد باعها بشيء قد وجّد أكثر منه، وليس هذا بنظر^(١٠).

٢١٠٣- [قال الشافعي:] وإذا رهن^(١١) رهن^(١٢) من رجل^(١٣) ثم جنى^(١٤) أحدهما على الآخر.. قُتل^(١٥) به^(١٦)، وإن^(١٧) عدى أحدهما على المرهن.. قتل به^(١٨).

(١) في (ب): الراهن.

(٢) في (ب): فإذا.

(٣) انظر: روضة الطالبين (٨٨/٤-٨٩) فيها تفاصيل كثيرة.

(٤)

(٥) في (ب): التمس.

(٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٧) في (ب): وكيل ووصي.

(٨) في (ب): أو مأمور.

(٩) في (ب): الأول.

(١٠) روضة الطالبين (٩٢/٤-٩٣).

(١١) في (أ) و(ب): فإذا.

(١٢) في (أ) و(ب): عبد لرجل.

(١٣) في (ب): التون غير منقوطة.

(١٤) في (أ) و(ب): التاء غير منقوطة.

(١٥) لم يتعرض لها في روضة الطالبين، ولكنه قال فيما لو قتل العبد المرهون عبدًا آخر للراهن غير مرهون أو مرهونًا عند غير مرهن المقاتل: أن للسيد القصاص. (١٠٥/٤) المنهاج (ص ٢٤٧) ٢٩.

٢١٠٤- ومن رهن عبداً بدنانير فحن عليه في بلد يُقَوِّم^(٢٣) الجناية دراهم، فأخذ السيد الدراهم ثم أراد أن يصرفها بدنانير^(٢٤)، وأبى عليه المرهن، أو^(٢٥) أراد المرهن دون الراهن.. لم يكن ذلك له إلا باجتماعهما، وثرك ما أُخذ على حاله إلى أجله^(٢٦).

٢١٠٥- وإن أُمِرَ السيد العبد^(٢٧) بالجناية فكان بالغاً يعقل.. فهو آثم، ولا يكلف^(٢٨) إذا بيع [فيها] أن يأتي برهن غيره^(٢٩).

٢١٠٦- وإن كان العبد صبياً^(٣٠) أو أعرجاً لا يعقل^(٣١)، فأمره السيد، فبيع في الجناية.. كلف السيد أن يأتي^(٣٢) بمثل قيمته ثمناً، ويكون رهناً مكانه^(٣٣).

٢١٠٧- [قال الشافعي:] وإذا أقرَّ سيد العبد المرهون أو غير المرهون^(٣٤) على عبده بأنه حن [جناية] عمداً^(٣٥) وأنكر العبد.. فالقول قول العبد^(٣٦).

(١) في (أ) و(ب): فإن.

(٢) لم يصرح بتكم هذه الصورة في المنهاج ولا في روضة الطالبين ولا في غيرها من المراجع التي عدت إليها، ولكن في المنهاج (ص ٢٤٧) وروضة الطالبين (١٠٤/٤) أن حق الجني عليه مقدم على حق المرهن، فيفهم منه أنه إذا كان الجني عليه هو المرهن نفسه أن له الفصا من باب أولى.

(٣) كأما في (ب): تقوم.

(٤) في (ب): بدنانير.

(٥) في (ب): و.

(٦) لم أجد هذه المسألة في كتب الشافعية، لكن في روضة الطالبين (١٠٠/٤): "لو جُني على المرهون، وأخذ الأرض.. انتقل الرهن إليه، كما ينتقل الملك لقيامه مقام الأصل، ويجعل في يد من كان الأمل في يده".

(٧) في (ب): سيد العبد العبد.

(٨) نهاية [ص ٢١٧] من (ب).

(٩) المزني (ص ١٤٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٠) إن كان غير عجز، أما إن كان عجزاً يعرف أنه لا يطاع السيد فيه، بالغاً كان أو غير بالغ.. فهو كما لو لم يأذن السيد. روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١١) كأن يعتقد وجوب طاعة السيد في كل ما يأمره به روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٢) كررت في (أ) في م ٩٩.

(١٣) المزني (ص ١٤٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٤) في (أ) و(ب): مرهون.

(١٥) في (ب): عمد.

٢١٠٨- وإذا رهن الرجل أمةً فحملت عنده، فضرب رجلٌ بطنها فألقت جنينها^(٦).. فعلى الجاني عَشْرُ نَحْنِ الأمةِ، ويكون ذلك للراهن دون المرهّن؛ لأنها حملت بعد الرهن^(٧).

٢١٠٩- فإن كانت حاملاً يوم رهنها.. فكذلك^(٨) ^(٩).

٢١١٠- وإذا جنى السيدُ على عبده المرهون.. فعليه ما جنى، ويكون^(١٠) رهناً^(١١).

٢١١١- وإذا جنى عبدٌ على عبدٍ مرهونٍ فقالَ سيّدُ العبدِ الجاني: أنا أسلم رقبته بجنائته، واختلف الراهن والمرهّن في أخذ رقة العبد بالجنائية.. لم يكن ذلك لواحد منهما حتى يجتمعا؛ لأن أصل ما وجب لهما.. أرضٌ في ثمن رقة العبد، فلا يمول^(١٢) إلى رقة غيره إلا برضاها^(١٣) ^(١٤).

٢١١٢- وإذا رهن 'رجلٌ رجلاً' غماراً أو بطيخاً أو لبناً أو شيئاً يخشى^(١٥) فساده إلى الوقت الذي يحل^(١٦) فيه دينه.. قال الشافعي: فيها^(١٧) قولان؛

(١) الأم (٣٦٩/٤) روضة الطالبين (١٢١/٤).

(٢) في (ب): جنيناً.

(٣) روضة الطالبين (١٠٣/٤) وهذا محمول على أنه رهنه أمةً متزوجةً والحمل من زوجها، لا أن الحمل من السيد، إذ لو كان الحمل من السيد، وكان قبل الرهن.. فلا يجوز رهنها لإلحاقه بأم ولد.

(٤) في (أ) و(ب): فهو من الرهن.

(٥) في روضة الطالبين (١٠٣/٤) أن ذلك لا يكون رهناً، ولم يفرق بين كون الحمل قبل الرهن أو بعده، وهذا هو ما يوافق ما في النسخة (ب)، وأما ما في النسخة (أ) فلعل الناسخ ظن ذلك سهواً، فأصلحه من عنده، لا سيما وسياق العبارة محتمل لأن يكون الحكم فيما لو كان الحمل قبل الرهن مختلفاً عنه فيما لو كان بعده.

(٦) في (ب) زيادة: العبد.

والمقصود أن الأرض يكون رهناً مع العبد.

(٧) في (ب): مرهوناً بخاله.

(٨) الأم (٣٧٩/٤) وقال في روضة الطالبين (٨٤/٤): "لو أذن المرهّن للراهن في ضرب العبد المرهون فهلك في الضرب.. فلا ضمان؛ لأنه تولد من مأذون فيه، كما لو أذن في الوطاء وأحبل، ولو قال: أدّبه فضره فهلك.. لزمه الضمان".

(٩) في (ب): يجوز، في (م): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(م): برضاها.

(١١) الأم (٣٨١/٤). العزيز (٥١٤/٤) روضة الطالبين (١٠٢/٤) وقال: "ولو أراد الراهن المصالحة عن الأرض الواجب على جنس آخر.. لم يصح إلا بإذن المرهّن، وإذا أذن.. صح، وكان المأخوذ مرهوناً، كذا نقلوه".

٢١١٣- أحدهما: أن ذلك لا يجوز إذا كان العلم محيط أنه يفسد قبل الخلل^(٥).

٢١١٤- والآخر: أنه جائز؛ لأنه يأتي السلطان إذا خاف فسادَه فَيَأْمُرُ بِصَلَاحِهِ^(٦) - إن كان يصلح يبيس أو غيره - أو يبعه^(٧).

٢١١٥- قال الربيع: هو جائز، وليأتي^(٨) السلطان إذا خاف فسادَه^(٩).

باب آخر من الرهن

٢١١٦- موسى عن الربيع قال الشافعي: [و]إذا أمر الراهن الأمين^(١٠) أن يبيع الرهن ويدفعه إلى المرهن، فزعم أنه قد فعل، وأنكر المرهن ذلك.. فالقول قول المرهن مع يمينه، ويرجع الراهن^(١١) على الأمين بشحن رهنه، فبأخذه^(١٢)، إلا أن يُقِيمَ العدْلُ البينة على الدفع^(١٣).

(١) في (ب): الرجل الرجل.

(٢) في (ز): بلا نقط.

(٣) نهاية [١٥/ب] من (ب).

(٤) في (ب): فيهما.

(٥) وهو المتمدن في (ما لا يمكن تجفيفه)، لا في (ما يمكن تجفيفه).

(٦) في (ب): بإصلاحه.

(٧) وهو المتمدن في (ما لا يمكن تجفيفه)، لا في (ما لا يمكن تجفيفه).

قال في الأم (٣٣٧/٤): "إن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن.. كرهته، ولم أفسدته" وبنحوه في المزني (ص ١٣٩) ولم يذكر قولاً غيره.

والرهن إن كان مما يسرع فساده فله أحوال:

أ- إن أمكن تجفيفه.. صح الرهن مطلقاً، وإن لم يشترط التجفيف.

ب- وإن لم يمكن التجفيف؛

١- فإن رهنه بدين حال،

٢- أو مؤجل يخل قبل فساده بزمن يسع بيعه عادة،

٣- أو مؤجل يخل بعد فساده أو معه، لكن شرط في هذه الصورة بيعه عند إشرافه على الفساد، وجعل الثمن رهنًا مكانه.. صح الرهن في الصور الثلاث. ١. هـ. ملخصاً من المناهاج (ص ٢٤٣) ونسخة المحتاج (٥٧/٥-٥٩).

(٨) في (ب): ويأتي.

(٩) بعد هنا في (ب): التفتيس.

(١٠) في (ب): العدل.

٢١١٧- وكذلك^(١) الرسول^(٢) يرسله الرجل 'بالمال إلى الرجل'^(٣)، وكذلك وكيل الرجل، والوصي/ (١٠٤/ب) في الكبير إذا دفعوا^(٤) الشيء بغير بيعة.. ضمنوا؛ والحجة في ذلك: قول الله عزَّيَلَّ في النِّامِي: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦].

٢١١٨- فإن قال هؤلاء كلهم: قد ضاع المال منا.. فالقول قولهم مع أيمانهم^(٥).

٢١١٩- ولو قالوا: «رددنا المال إلى أهله^(٦)» وأنكر رب المال.. فالقول قول الوكيل مع يمينه^(٧)، والأمين ضامن لدفعه إلى الراهن؛ لأنه متعدي^(٨) [بدفعه]، ويرجع على الراهن بما دفع إليه، والفرق بينهم^(٩) في الضمان أن الله عزَّيَلَّ أمر بالإشهاد إذا دفع إلى النامي [و] كان النامي ليس هم الذين اتعنوا الوصي، وإنما اتعنه الأب، وكذلك^(١٠) الوكيل والرسول إذا أمروا بالدفع لم يكونوا وكلاء للذين أمروا بالدفع إليهم 'وكانوا أمانة'^(١١) للذين وكلوهم وأرسلوهم وأوصوا إليهم؛ فلذلك اضرقا.

(١) نهاية [ص ٢١٨] من (ز).

(٢) في (ب): فأخذ، بلا نقط للحرفين الأخيرين، وتكررت الكلمة في (أ).

(٣) الأم (٣٥٣/٤).

(٤) في (ب): ولذلك.

(٥) نهاية [٢/٢٤] من (ب).

(٦) في (ب): إلى الرجل بالمال.

(٧) في (ز): رفعوا.

(٨) في (ب): تبارك وتعالى.

(٩) الأم (٣٥٣/٤) في الرهن فقط، روضة الطالبين (٣٢٥/٤) وقال: "يد الوكيل بد أمانة".

(١٠) في (ب): ربه.

(١١) روضة الطالبين (٣٤٢/٤).

(١٢) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): متعدي، في (ز): متعدي.

(١٣) في (ب): بينهما.

(١٤) في (ب): فكذلك.

(١٥) هكذا مصورها في (أ): ويحسان بوالمت، هكذا مصورها في (ز): وكانوا.

٢١٢٠- [قال الشافعي:] وإذا كان الرهن عند الرجل بأمر الراهن والمرهن فحضر [ه] وقت البيع وكان الرهن بدنانير فاختلفا؛ فقال الراهن: بعه^(١) بدراهم^(٢)، وقال المرهن: بدنانير؛ فإن باع العدل بقول أحدهما.. كان البيع مردوداً، وكان ضامناً إن هلك الثمن، والحكم في ذلك: أن يأتي الحاكم فيأمره أن يبيع^(٣) بالأغلب^(٤) من نقد البلد^(٥).

٢١٢١- وإذا أمره أن يبيع في موضع، فتعدى إلى غيره من المواضع فباعه.. فالبيع جائز، وإن^(٦) هلك.. فهو ضامن له، وإنما أجزنا بيعه لأنه قد أمره بالبيع؛ لأن التعدي إنما هو في إخراج الشيء، ليس التعدي في نفس البيع^(٧).

٢١٢٢- ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو داراً إلى سنة، على أنه إن^(٨) جاء^(٩) بالحق إلى سنة، وإلا^(١٠).. فالعبد والدار خارج من الرهن.. كان الرهن فاسداً^(١١) ^(١٢).

(١) في (ب): ابتعه، بلا نقط.

(٢) في (ز): بدراهم.

(٣) في (ب): يبيع.

(٤) في (ب): الأغلب.

(٥) الأم (٣٥٣/٤) روضة الطالبين (٩٢/٤) وقال: "ثم إن كان الحق من نقد البلد، وإلا.. صرف نقد البلد إليه، فلو رأى الحاكم بيعه ينجس حق المرهن.. جاز".

(٦) في (ب): فإن.

(٧) قال في روضة الطالبين (٣١٥/٤): "لو عين مكاناً من سوق وشوها.. نظراً، إن كان له في ذلك المكان غرض ظاهر؛ بأن كان الراغبون فيه أكثر أو النقد فيه أجود.. لم يميز البيع في غيره، وإلا.. فوجهان: ...، لكن الأمصح على الجملة المنع، وهو الذي صححه الماوردي والرافعي في المحرر، قلت: هذا إما لم يُعَدِّ الثمن؛ فإن قال: بع في سوق كذا بمائة، فباع بمائة في غيرها.. جاز، صرح به صاحبنا الشامل والتمعة وغيرهما... ويصير ضامناً بالنقل من ذلك البلد، ويكون الثمن مضموناً في يد".

(٨) ليست في (ز).

(٩) في (ب) و(ز): جاءه.

(١٠) نهاية [ص ٢١٩] من (ز).

(١١) في (أ) و(ج): فاسد.

(١٢) الشرط الذي لا يقضيه الرهن، ولا يتعلق بمصلحة العقد، ولا يكون فيه غرض، إن كان ينفع الراهن ويضر المرهن.. فالرهن باطل، وهذا الذي في مسائلنا هو شرط تأتيت الرهن، أي: أن يكون إلى أجل، فهو من هذا القسم. روضة الطالبين (٥٩/٤)

٢١٢٣- وكذلك^(١) إن قال له: إن جئتكم بمقلك إلى أجل كذا وكذا، وإلا.. فهو بيع لك، لأن هذا مجهول.

٢١٢٤- والحجة فيه: هي التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر، وبيع الغرر: كل ما^(٢) عقد على أنه يكون مرة بيعاً^(٣) ومرة لا بيع، فهذا^(٤) قد عقد على أنه لا يكون بيعاً إلا في ذلك الوقت، ويدخل فيه هي رسول الله^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن [بيع] الملامسة والمنازعة وبيع الحصاة؛ لأن هذه الأشياء كلها إنما هي [معي] أن يجب^(٦) البيع بحسبها وبوقوع الحصاة، وكذلك الأجل.

٢١٢٥- وإذا دفع رجلٌ إلى رجل عبده برهنه^(٧) عن نفسه [بشيء معلوم] فرهنه عن نفسه بشيء معلوم ثم انفكه ربُّ العبد من المرحن، فإن كان بإذن الراهن.. رجع عليه به، وإلا [بأن]^(٨) كان منطوعاً.. لم يكن له عليه شيء^(٩).

٢١٢٦- وقال مالك [بن أنس]: له^(١٠) أن يرجع عليه، [قضى]^(١١) بإذنه أو بغير إذنه^(١٢).

٢١٢٧- وهكذا الكفالة والبيع في قولهما جميعاً على ما وصفت من قول كل واحد منهما.

٢١٢٨- قال الشافعي: وإذا أذن الرجل للرجلين أن يرهنا عبده^(١٣)، فرهناه جميعاً، واحد بعد واحد، ولا يدري^(١٤) أيهما أولاً^(١٥).. فلا رهن^(١٦)، ولا يجوز تصديق واحدٍ من التأذنين لهما؛ لأن في

(١) في (ب): ولذلك.

(٢) في (ب): كما.

(٣) في (ب): بيع.

(٤) في (ب): وهذا.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (ج): بلا نقط.

(٧) لعلها: ليرهنه.

(٨) روضة الطالبين (٥٣/٤).

قال: "لو قضى المُرهن الدين بمال نفسه.. انفك الرهن، ثم رجوعه على الراهن يتعلق بكون القضاء بإذن الراهن أم بغيره، وسنوضحه في باب الضمان" وفي (٢٦٦/٤) ذكر أنه يرجع إن كان ذلك بإذن، وإلا.. فلا.

(٩) في (ب): وله.

(١٠) هكنا صورتها في (ب): قضياً.

(١١) المدونة (٩٩/٤) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٣٤/٣).

(١٢) في (ب): عنده.

كل ذلك دفع أو جر منفعة، وإن أقر رب الرهن لأحدهما.. فالقول قوله مع يمينه^(١)، وإذا ادعى جيمعاً معرفة رب المال [على] أيهما أول.. حلف، وأي المرهنتين أراد أن أحلف^(٢) له الآخر على دعواه.. أحلفته له، وإن أراد^(٣) أن أحلف لهما المالك.. أحلفته لهما على علمه^(٤)، وإن أراد أن أحلف له^(٥) المأذونين [لهما] برهنه.. لم أحلفهما؛ لأنهما لو أقرأ^(٦) لم أقبل إقرارهما^(٧).

٢١٢٩- وإذا رهن الرجل الرجلين الرهن فادعى كل واحد منهما قبضه وهو في أيديهما^(٨) جيمعاً^(٩) وقامت لهما بينة بقبض^(١٠) كل واحد منهما ولم تؤت وقتاً يبدل على الأول.. تحالف^(١١) المرهنتان^(١٢)، فإن حلفا أو نكلا.. فالقول قول رب الرهن؛ فأيهما أقر أنه^(١٣) أول.. فهو رهن له^(١٤)،

(١) في (أ) و(ز): يدر.

(٢) في (أ) و(ز): أول.

(٣) أما إن علم أيهما رهنه أولاً.. فالرهن الأول جائز، والآخر مفسوخ "الأم (٣٦٠/٤).

(٤) لم يتعرض لليمين في الأم.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): يتلف.

(٧) في الأم (٣٦١/٤): أُرأنا.

(٨) في (أ) و(ز): عمله.

(٩) ليست في (ز).

(١٠) في (أ) و(ز): أقر.

(١١) الأم (٣٦١-٣٦٠/٤) بنحوه.

(١٢) نهاية [ص ٢٢٠] من (ز).

(١٣) قال في الأم (٣٦١/٤) بعد أن ذكر حكم ما لو لم يكن الرهن في يد واحد منهما: "وكذلك لو كان في أيديهما معاً".

(١٤) نهاية [ب/٢٤] من (ب).

(١٥) في (ب): تحالفا.

(١٦) الذي في الحاوي الكبير (٢٢٥/٦-٢٢٦) أن البينتين تتعارضان وتتساقطان، ويتحكم لمن أقر له الراهن، ولم يذكر تحالف الرجلين المدعين للراهن.

(١٧) في (ب): لأنهما أقرأ به، بلا نقط للباء، هكذا صورتها في (أ): **لأنهما أقرأ به**.

(١) الحاوي الكبير (٢٢٦/٦) المهذب (٣٢٥/١) المفردة الوسيط (٥٢٣/٣) روضة الطالبين (١١٥/٤) أسنى المطالب (١٧٨/٢)، وهذه المراجع ذكرت المسألة دون التعرض لوجود البينة لدى المرهنتين، وذكرت أن القول قول الراهن ولا يمين عليه للآخر.

وإن سأل^(١) الآخر إحلافه بعد إقراره للآخر^(٢).. لم أحلفه^(٣)، لأنه لو أقرَّ به لم أقرَّه (١٠٥/ب) إقراره^(٤).

٢١٣٠- ولو ادعى المرهنتان على الراهن قبل فسخ الرهن أيهما^(٥) كان أولاً.. حلف بالله على علمه، فإذا حلف.. فسخ الرهن^(٦).

٢١٣١- وإذا رهن الرجل الرجلين العبد وكان في يدي أحدهما، فأقر الراهن للذي^(٧) ليس في يديه بقبضه.. ففيها قولان؛ فأحب القولين إلى: أن الرهن رهن للذي^(٨) أقرَّ له^(٩)، لأن الرهن يحتاج إلى قبض^(١٠) مع الرهن؛ والحجة في ذلك: أي مالك للرهن وأن مدعي القبض يريد أن يزيل ملكي

جاء في المزني (ص١٤٣): "ولو رهن عبده رجلين، وأقر لكل واحدٍ منهما بقبضه كله بالرهن، وادعى كل واحدٍ منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه، وليس الرهن في يدي واحدٍ منهما، فصُدِّقَ الراهن أحدهما.. فالقولُ قولُ الراهن، ولا يمين عليه، ولو أنكر أيهما أول.. أحلف، وكان الرهن مفسوشاً، وكذلك لو كان في أيديهما معاً".

(١) في (ب): شاء.

(٢) في (ب): الآخر.

(٣) في (ب): نلته.

(٤) الأم (٣٦١/٤) المزني (ص١٤٣) الحاوي الكبير (٢٢٥/٦) روضة الطالبين (١١٥/٤)، وحكاة الأذري عن البوطي ثم قال: "لكن المختار دليلًا: التحليف" كما نقله عنه في أسنى المطالب (١٧٨/٢)، ورجح الاسنوي وصاحب روض الطالب التحليف، ورجح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ما اعتمده الإمام النووي من عدم التحليف. انظر: أسنى المطالب (١٧٨/٢) نهاية المطلب (٢٦٤/٦) فما بعدها.

(٥) في (ب): أهما.

(٦) أي: إن حلف أنه لا يعلم الأسبق منهما. الأم (٣٦١/٤) المزني (ص١٤٣) المذهب (٣٢٥/١) المفردة الوسيط (٥٢٣/٣). روضة الطالبين (١١٥/٤) أسنى المطالب (١٧٩/٢).

(٧) في (ب): الذي.

(٨) في (ب): الذي.

(٩) وهو المصنف وهو أظهر القولين، وهذا فيما لو لم تكن للشكَّذِبِ بينة، أو كانت وعارضتها بينة المصنف. قال في الأم (٣٦١/٤-٣٦٢): "فيها قولان"، فذكر هذا وهو أن القول قول الراهن، وقال: والآخر: أن القول قول الذي في يديه الرهن، ولم يرجح شيئاً، واختار المزني (ص١٤٣) القول الثاني، الحاوي الكبير (٢٢٥/٦-٢٢٦) روضة الطالبين (١١٥/٤).

(١) في (ب): القبض.

بيع الرهن وأخذ منه دون غرماتي، 'وأنا أنكر' ذلك فهو مدعي علي في ملكي ولا يقبل قوله، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه».

٢١٣٢- [قال الشافعي:] وإذا أرسل رجل رسولاً بشيء [له] برهنه [له] ^(٢) بشيء مسمى ^(٣) فرهته بأكثر، وادعى الرسول على من أرسله بمثل ما قال المرتهن.. فالقول قول رب الرهن مع يمينه، يفتك ^(٤) رهته بذلك، ويرجع المرتهن على الرسول بفضل ذلك، ويجلف الرسول الذي أرسله على الزيادة ^(٥).

٢١٣٣- وإن رهته ^(٦) بأقل مما أمره رب الثوب.. فهو جائز.

٢١٣٤- وإن قال: أقرت برهنه ^(٧) عند فلان فرهته ^(٨) عند فلان.. فالقول قول رب الرهن مع يمينه ^(٩).

٢١٣٥- وإذا رهن الرجل الرجل عبداً ^(١٠) وضعه له على يدي عدل فضمن ^(١١) له العدل ما نقص الرهن/ ^(١٢) عن المائة.. فالضمان باطل؛ لأنه مجهول، 'والرهن إن كان' وقع صفقة البيع على هذا الرهن.. فالبيع باطل، وإن كان الرهن في قرض.. فالضمان باطل، والرهن ثابت بما فيه.

(١) في (ب): فاذا انكر.

(٢) في (ب) زيادة: (ليس)، وهي زيادة غير صحيحة.

(٣) في (ب): سماه.

(٤) هكذا صورتها في (ب): بصل.

(٥) الأم (٣٦٢/٤) البيان (١١٦/٦-١١٧) "قال ابن الصباغ: وعندي أن المرتهن إذا صدق الرسول أن الراهن أذن له في ذلك.. لم يكن له الرجوع على الرسول؛ لأنه يقر أن الذي ظلمه هو المرسل"، قلت: ولعل الرسول قد أخذ من المرتهن الأكثر، وأعطى للمرسل -الراهن- الأقل، فلا يرد هذا على كلام الإمام الشافعي. والله تعالى أعلم.

(٦) في (ز): أرهته.

(٧) في (ب): أن ترهته.

(٨) لعلها: فرهته.

(٩) لأنه اختلاف بين الراهن والمرتهن في وجود الرهن بينهما.. فالقول قول الراهن.

(١٠) في (ب): أو.

(١١) في (ب): وضمن.

(١٢) نهاية [ص ٢٢١] من (ز).

٢١٣٦- وإذا جن العبد المرهون على سيده جنابة^(٢) عمدًا فعفا^(٣).. فهو رهن بماله، وإن أراد الأرض.. لم يكن له ذلك، وكان رهنًا بماله^(٤).

٢١٣٧- وإذا^(٥) جن عليه جنابة أتى على نفسه ثم قام^(٦) ورثته بعد ذلك وهو^(٧) رهن فأرادوا^(٨) القصاص/.. فلهم، وإن عفوا القصاص.. فهو رهن بماله، وإن أرادوا الأرض.. فليس لهم أرض، وهو رهن بماله^(٩)؛ من قبل أنهم إنما ملكوا من أبيهم ما كان له، والأب إذا جُنِّي عليه.. لم يكن له عليه أرض؛ لأنه ماله، وليس للورثة أن^(١٠) يأخذوا إلا ما كان للأب^(١١) في صحته أن يأخذ منه^(١٢).

٢١٣٨- وإذا جُنِّي على عبد^(١) مرهون عمدًا مما فيه القصاص.. فالسيد بالخيار في القصاص أو^(٢) العفو بلا مال^(٣)، ولا حق للمرتهن في ذلك، فإن عفى على مال ثم أراد أخذ المال لنفسه دون

(١) في (ب): وإذا كان الرهن.

(٢) أي: فيما دون النفس، وإلا لم يتأتى للسيد العفو أو المطالبة!

(٣) في (م): فعفى، في (ب): فعفا.

(٤) وللسيد أن يطلب القصاص أيضًا. الأم (٣٦٥/٤) روضة الطالبين (١٠٥-١٠٤/٤).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (ب): أراد.

(٧) في (ب): فهو.

(٨) في (ب): فإن أرادوا.

(٩).

(١٠) في (ب): لم.

(١١) في (ب): الأب.

(١٢) الأم (٣٦٤/٤) وذكر قولين فيما لو أراد الورثة العفو وأخذ الدية من رقبته، ولم يرجع بينهما، أحدهما: أن هم ذلك؛ لأن الورثة لم يكتسبوا مالكين له حال جنابته، والثاني: مثل قوله هنا؛ وعلل بنحو ما قاله هنا، وهو أن الورثة إنما يملكون بعد ثبوت الملك لمورثهم، ولم يثبت لمورثهم فلا يكون لهم، والمعتمد ما في البويطي كما في روضة الطالبين (١٠٥/٤).

(١) في (ب) زيادة: لرجل.

(٢) في (أ) و(م): إذا.

(٣) وفي الأم (٦٦/٧) روى الربيع أن للشافعي قول آخر وهو أنه: ليس له العفو بلا مال.

المرغن أو^(١) تركه بعد اختياره لأخذ المال.. لم يكن ذلك له، وكان ما أخذ من المال رهنا مع العبد^(٢).

٢١٣٩- وإذا جنى العبد لمرغون على أم ولد للراهن أو مدبر أو عبد أو محقق إلى أجل.. كان [ذلك] سواء، وللسيد الخيار في القصاص، فإن اقتصر.. فذلك له، وإن لم يقتصر وأراد الأرش.. لم يكن ذلك له^(٣)، وكان رهنا بماله من قبل أنه كجنايته^(٤) على سيده^(٥).

٢١٤٠- وإن^(٦) جنى على مكاتب فقتله؛ إن كان نفساً.. فسيب له سبيل عبد السيد وهو رهن بماله، وإن كان جرحاً.. فللمكاتب القود أو^(٧) العفو على المال، وهو في ذلك/^(٨) كالأجنبي، إلا أن لا يحضي الحكم فيه حتى يعجز المكاتب أو يموت.. فيكون للسيد من ذلك ما كان للمكاتب؛ لأنه إنما ملك^(٩) بمالك المكاتب، وهو ملك غير ملك الأول، وما بقي.. رهن بماله^(١٠).

٢١٤١- ولو رهن رجل عبداً فقتل ابنه، والابن عبد لسيده.. لم يقتل عبده بولده، وكذلك الأم في ولدها، وهو/^(١١) رهن بماله^(١٢).

٢١٤٢- وإذا كان لرجل عبيدين؛ أب وابن، فزهر كل واحد منهما عند رجل، فعذا الأب على الابن فقتله.. فلا قصاص، ويباح من الأب بقدر قيمة الابن فيكون رهنا مكان الابن، ولا عفو للسيد في ذلك/(١٠٦/ب)؛ لأنه حق وجب لمرغن الابن^(١٣).

(١) في (ب): و.

(٢) الأم (٣٧٢/٤) و(٦٦/٧). روضة الطالبين (١٠٠/٤-١٠١).

(٣) في (ب): له ذلك.

(٤) في (ب): كجنايته.

(٥) الأم (٣٦٥/٤-٣٦٦) روضة الطالبين (١٠٥/٤).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): و.

(٨) نهاية [ص ٢٢٢] من (ز).

(٩) في (ب): ملكه.

(١٠) الأم (٣٦٦/٤) روضة الطالبين (١٠٥-١٠٤/٤) (٣٠٧-٣٠٥/١٢).

(١١) نهاية [٢٥/ب] من (ب).

(١٢) الأم (٣٦٧/٤) روضة الطالبين (١٥١/٩): "لا قصاص على والد يقتل ولده".

(١٣) الأم (٣٦٧/٤).

٢١٤٣- ولو كان الابن هو قاتل^(١) الأب.. كان للسيد الخيار في القصاص، فإن اقتصر فذلك وإلا بيع من الابن بقدر قيمة الأب، [و] ^(٢) [كان الباقي رهنا بحاله]^(٣).

٢١٤٤- وإذا رهن الرجل العبد فأقر العبد المرهون أنه جنى على مرقته؛ فإن كانت جنائته عمداً.. فله القصاص، أو الأرض^(٤)، وإن^(٥) أقر له بذلك خطأ.. لم يلزمه ذلك^(٦)، إلا أن يعتق يوماً ما^(٧).

٢١٤٥- وإذا أقر العبد بجنائته^(٨) خطأ^(٩) وكذبه السيد، وصدقه المرهن، وكانت غيبط^(١٠) أو لا غيبط^(١١) برقبته.. لم يصدق العبد على ما أقر بالجنابة، ولم يضرب^(١٢) المرهن رهنه بإقراره بالجنابة، له في رهنه، والورع إن كان يعلم أن في ذلك حقاً^(١٣) أن لا يأخذ غنمه^(١٤) إذا أحاطت الجنابة^(١٥) به، والحجة في ذلك: كالرجل يقضيه^(١٦) الرجل مائة دينار فيقول: هي غصب، فيجهره^(١٧) الحاكم على قبولها في دينه^(١٨)، ويقول له: إن كانت^(١٩) غصباً فلا تأخذ^(٢٠).

(١) في (ب): قتل.

(٢) الأم (٣٦٧/٤) وفيه أن للسيد: القود، أو العفو بلا مال، أو العفو مقابل المال.

(٣) أو العفو بلا مال. كما في الأم (٣٦٨/٤).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (٣٦٨/٤).

(٦) لم أو تصرّيفاً بهذا في الأم.

(٧) في (ب): بجنابه.

(٨) أي: على غير سيده وغير المرهن.

(٩) في (ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١١) في (ب): يضمن.

(١٢) أي: حق في ربة العبد الجاني للمجنبي عليه.

(١٣) في (ب): حقه.

(١٤) هكذا صورتها في (ب): الجنابة.

(١٥) في (ب): يقبضه.

(١٦) هكذا صورتها في (أ): يُقبضه، في (م): فيجهره، بلا نقط لما بعد الفاء، هكذا صورتها في (ب): ^(١٧).

(١٧) هكذا صورتها في (أ): دسبه.

(١٨) في (أ) و(م): كان.

باب الوديعة

٢١٤٦- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يضمن صاحب الوديعة إلا أن يَضْمَحَ أو يُفَرِّطَ أو يَتَعَدَّى ^(١)/_(٢).

٢١٤٧- وإذا استودع الرجل وديعة فأراد سفرًا، فإن كان صاحب الوديعة حاضراً.. فليس له أن يخرج إلا بإذنه، وإن ^(١) كان غائباً فأودعه من رأى أن يودع متاعه فهلك.. لم يضمن ^(٢).

٢١٤٨- وإذا تعدى رجل ^(٣) فأخذ بعض وديعة الرجل وترك بعضاً ثم رد الذي أخذ منه؛ فإن كان الذي رده يعرف بعينه ثم ذهب.. ضمن ما ذهب منه فقط، وإن كان لا يعرف.. ضمن الوديعة كلها؛ لأنه قد صار شريكاً في المال معه؛ لأنه حين أخذ.. ضمن، فإذا ^(١) لم يعرف ما رد فيه بعينه.. ضمن، وإن عرفه فذهب منه بعض وبقي بعض.. ضمن ما ذهب، وما بقي.. ليس عليه شيء ^(٢)/_(٣).

(١) في (أ) و(ب): يأخذها.

انظر: الأم (٣٦٩/٤) وقال: "وهكذا لو أنكر العبد الجناية وسببه، وأقر بها المرحن"، وكذلك هو في العزيز (٥٣٥/٤) وروضة الطالبين (١١٩/٤) إلا أنهما قالوا: "وإذا بيع في دين المرحن لم يلزمه تسليم الثمن إليه بإقراره السابق".

(٢) بعد هنا في (ب): الظهار.

(٣) في (أ) و(ب): يتعد.

(٤) نهاية [ص٢٢٣] من (ب).

(٥) هو مفهوم ما في الأم (٢٩٠/٥-٢٩١) وما بعدها، وانظر: الخلاصة (ص٤١)، روضة الطالبين (٣٢٧/٦).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) إن كان أمناً، وإلا.. ضمن ولو كان ممن يودع ماله عنده. الأم (٢٩١/٥-٢٩٢) الخلاصة (ص٤١) روضة الطالبين (٣٢٨/٦-٣٢٩).

(٨) في (ب): الرجل.

(١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [١/٣٧] من (ب).

(٣) الأم (٢٩٠/٥-٢٩١) الخلاصة (ص٤١).

[البیوع]

٢١٤٩- قال الشافعي: ^(١) وكل من وجب له طعام بعوض مثل ^(٢) البيع والإجارة أو ^(٣) النكاح.. فلا يبيعه ^(٤) حتى يقبضه ^(٥).

٢١٥٠- وكذلك كل ما كان من غير عوض، مثل: الصدقة والهبة وما أشبهه ^(٦).. فلا بأس أن يبيعه ^(٧) قبل أن يقبضه ^(٨) ^(٩).

٢١٥١- قال أبو يعقوب [زأبو عماد]: وإذا أسلم الرجل [الرجل] في طعام ثم رهبه أو تصدق به على رجل وأحاله ^(١٠) على طعامه ^(١١) قبل أن يقبضه.. فالحبة باطلة ^(١٢) ^(١٣).

ما أخذه بالتعدي.. ضمنه ولو رده أو رد بدله، فإن كان قد رد بدل ما أخذ، فاختلط مع غيره بلا تمييز.. ضمن الجميع، وإن كان قد رد عين ما أخذ، فاختلط بلا تمييز.. فقولان؛ أحسبهما: لا يصير الباقي مضموناً لخطئه المضمون بغيره، وهو ظاهر ما في الأم، والثاني: يصير، وهو ظاهر نصه هنا في البويطي. انظر: روضة الطالبين (٣٣٦/٦).

(١) نهاية (١٠٧/أ) من (أ).

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ب): يبيعه.

(٥) الأم (١٤٤/٤-١٤٦) المجموع (٣١٩/٩) المنهاج (ص٢٤) نهاية المحتاج (٨٤/٤).

(٦) في (ب): أشبهها.

(٧) في (أ) و(ب): فلا يجوز بيعه.

(٨) في (أ) و(ب): يقبضه.

(٩) الأم (١٤٦/٤) وقال في ضابط ذلك: "ومن ملك طعاماً بإجارة؛ فالإجارة بيع من البيوع.. فلا يبيعه حتى يقبضه، ومن ملكه بمرث.. كان له أن يبيعه؛ وذلك أنه غير مضمون على غيره بضمن، وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع.. كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه، إن لم يكن له بهيمة إذا كان مضموناً على غيره بعوض يأخذه منه إذا قات".

وانظر: المهذب (٣١٨/٩) والمجموع (٣٢٠-٣٢٢) روضة الطالبين (٥١٠-٥١١/٣).

وهو موافق لمذهب المالكية في جواز بيعه قبل قبضه. المعونة (٩٧/٢) النضر (١٣٣/٢) الكافي (٦٦٣/٢).

(١) في (ب): أو له.

(٢) في (ب): طعام.

(٣) في (ب): باطل.

٢١٥٢- وإن قبضه الموهوب له.. فالطعام لربه، وللموهوب له إجارة مثله، فإن^(١) شاء.. فليجدد له بعد صدقة.

٢١٥٣- وقال مالك: لو أن رجلاً كان له على رجلٍ طعامٌ فأمره الذي له عليه الطعام أن يقبضه من نفسه ويحضر شاهدين فيكّال^(٢) ويشهدهما^(٣) على قبضه وعزله وبيعه ففعل.. فذلك جائز.

٢١٥٤- قال الشافعي: لا يجوز هذا^(٤).

٢١٥٥- ولا يجوز أن يسلف الرجل شيئاً جزافاً من فضة ولا ذهب ولا شيء غير معلوم منظور^(٥) إليه [معدود] من جميع العروض في شيء إلى أجل، فإن وقعت/^(٦) صفقة [السلف بينهما] على هذا.. بطل السلف لجهالة^(٨) بوزن ما يأخذ وعدده^(٩).

٢١٥٦- وقد قيل: يجوز ذلك في بيع الأعيان^(١٠).

٢١٥٧- ولا بأس ببيع كل ما يكال ويوزن ويعد جزافاً -في غير السلم- بمن نقد و^(١١) إلى أجل^(١٢)؛ لأنه إذا سن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك في الطعام المكيل والمكيل أقرب الأشياء إحاطة بالشيء فأجاز الصبر منه.. كان العدد أولى أن يشبهه [به].

(١) المجموع (٣١٩/٩) روضة الطالبين (٥٠٨/٣).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ج): فيكّال.

(٤) في (ب): فيشهدهما.

(٥) المذهب (٣٠٩/١) المفرد (روضة الطالبين (٥٢٢/٣)).

(٦) في (أ): منظور.

(٧) نهاية [ص ٢٢٤] من (٢).

(٨) في (ب): بجهالته.

(٩) في الأم (٢٠٣-٢٠١/٤) منع الجزاف في الثمن (رأس المال).

والمتعمد، وهو أظهر القولين: أن معاينة رأس المال تكفي ولا يشترط ذكر ميفته وقدره، كيلاً أو وزناً أو ذرعاً.

روضة الطالبين (٥/٤).

(١٠) الأم (٢٠٢-٢٠١/٤) وهو المتعمد. روضة الطالبين (٣٦٩/٣).

(١١) في (ب): أو.

(١٢) الأم (١٨٧/٤) ٢٠٢-٢٠١ روضة الطالبين (٣٦٩/٣).

- ٢١٥٨- [و] لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاز بيع الثمرة في رؤوس النخل [وذلك جزافاً].
- ٢١٥٩- ولا يجوز بيع الجزاف حتى تكون الأرض التي عليها^(١) مستوية؛ لأنها إذا لم تكن مستوية.. دخل فيه^(٢) الغرر^(٣).
- ٢١٦٠- ولو أن رجلاً اشترى طعاماً جزافاً فاكتاله فعرف كيله ثم باعه جزافاً.. جاز له ولو أخذ بعضه.. كان كذلك^(٤) وهو أضعف، ويُبين إذا عرف كيله أحب إلي/ (١٠٧/ب)^(٥).
- ٢١٦١- وقال مالك: إذا عرف كيله.. فلا يبعه^(٦) جزافاً^(٧).
- ٢١٦٢- ولو اشترى رجل من رجل طعاماً بعيته على^(٨) أن يجعله إلى بيته.. لم يجوز، إلا أن يُبين للكرء^(٩) شيئاً معلوماً، وللمن الطعام شيئاً معلوماً في الصفقتين^(١٠).
- ٢١٦٣- ولا يجوز الشركة ولا التولية في الطعام؛ لأنه بيع^(١١).
- ٢١٦٤- ومن باع سلعة إلى أجل^(١٢) فأراد^(١٣) أن يشتريها بأقل مما باعها.. فلا بأس إذا كان غير دلسة منهما^(١٤)، لأن^(١٥) أكثر ما^(١٦) روي^(١٧) فيه: كراهية [عائشة]^(١٨)، وليس يثبت أمكن أن يكون كرهته للبيع إلى العطاء؛ لأنه وقت غير معلوم^(١٩).

(١) في (أ) و(ز): عليه.

(٢) في (ب): فيها.

(٣) فإن بان أنه باعه على أرض غير مستوية.. فله الخيار. الأم (١٥٣/٤) روضة الطالبين (٣٦٩/٣).

وكذلك لو باعه ستماً أو نحوه في ظرف مختلف الأجزاء رقة وغلظاً

(٤) في (ب): ذلك.

(٥) في روضة الطالبين (٣٦٨/٣) أجاز بيع الصورة ولم يشترط جهل البائع بقدرها.

(٦) في (ب): يبيعه.

(٧) المدونة (٣١٠/٣) التصرع (١٣٠/٢) الإشراف (٥٣١/٢) المعونة (٩٧٥/٢) التلقين (٣٧٢/٢) جامع

الأحكام (ص٣٣٩).

(٨) في (أ) و(ز): إلى.

(٩) في (أ) و(ز): الكرى.

(١٠) الأم (١٧٠/٤) روضة الطالبين (٤٠٠/٣-٤٠١).

(١١) أي: لا يجوز الشركة والتولية في الطعام قبل قبضه، خلافاً لمالك. الوسيط (١٤٦/٣) روضة الطالبين

(٥٠٩/٣) المدونة (١٢٧/٣) (١٢٩) المعونة (٩٧١/٢).

٢١٦٥- وقد خالفها زيد بن أرقم^(١)، وإذا اختلف الاثنان^(٢) من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. كان أشبههما بالقرآن والسنة أولى^(٣)، وقد أحل الله البيع وأحلّه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمسلمون^(٤).

(١) في (أ) و(ز): رجل.

(٢) في (ب): وأراد.

(٣) انظر: الأم (٧٣/٤) المزي (ص ١١٥) روضة الطالبين (٤١٨/٣-٤١٩) وفيه: "وكذا يجوز أن يبيع بضمن نفقاً ويشتري بأكثر منه إلى أجل، سواء قبض الثمن الأول أم لا، وسواء مارت العينة عادة له غالبية في البلد أم لا، وأقضى الأستاذ أبو إسحق الأسفراييني والشيخ أبو محمد بأنه: إذا صار عادة له مارت البيع الثاني كالمشروط في الأول.. فيطلقان جميعاً".

وانظر: تكملة المجموع (١٤٠/١-١٥٠) وفي (١٤٧/١٠): "فإن فُرِضَ الشرط مقارناً للعقد.. بطل بلا خلاف" وهذا هو معنى قول الشافعي هنا: "إذا كان غير دلالة منهما" وفي (١٥٠/١٠) أن الجواز مع الكراهة.

(٤) في (أ) و(ز): لأنه.

(٥) في (ز): مما.

(٦) في (أ): النقط فوق الماء، في (ب): روي، في (ز): روى.

(٧) في (أ) و(ز) زيادة: (عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٨) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤/٨-١٨٥: ١٤٨١٢ و ١٤٨١٣) والبيهقي (٣٣٠/٥)، والدارقطني (٥٢/٣)

وقال عن امرأتين في الإسناد: مجهولتان لا ينتج بهما.

قال عبد الرزاق: عن الثوري عن أبي إسحاق عن امرأته قالت سمعت امرأة أبي السفيّر تقول: سألت عائشة فقلت: بعث زيد بن أرقم جارية إلى العطاء بثمان مائة درهم، وابتعتها منه بست مائة؟ فقالت لها عائشة: بئس ما اشتريت، أو بئس ما اشتري، أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أن لا يتوب، قالت: أفرايت إن أخذت رأس مالي؟ قالت: لا بأس، ﴿من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف﴾.

(٩) الأم (٧٣/٤-٧٥).

(١) هو: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي الأنصاري، أبو عمرو، غزا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سبعة عشرة غزوة، ونزل الكوفة، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن علي وعنه: أنس بن مالك، وأبو الطفيل، والنضر بن أنس، وأبو عثمان النهدي، وغيرهم، وهو الذي أنزل الله تصديقاً في سورة المنافقين، وشهد صفين مع علي، وكان من خواصه. توفي بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (١٢٤/٢)، الإصابة (٤٨٧/٢).

٢١٦٦- وإذا سلف رجل إلى رجل في ثوب فجاء بثوب أرفع [منه] من غير صنفه.. لم أجبره على أخذه، فإن جاءه من صنفه بأجود من صنفه^(٤).. جبر على أخذه؛ وإنما لا أجبره في [مثل] الوشي [إذا كان] كوفيًا^(٥) فجاء^(٦) بوشي صنعاني وكان أجود.. لم أجبره، ولو كان مرويًا^(٧) صفيًا^(٨) فجاء^(٩) هروري دقيق وكان أجود منه.. لم أجبره على أخذه حتى يجيء بالصفة وتكون^(١٠) الجودة في الصفة بعينها، ويكون يصلح لما يصلح له ما سلف فيه ولغيره، وإذا اجتمع^(١١) هذا.. جبرته^(١٢) على أخذه، وهكذا كل من سلف في شيء من العروض أو^(١٣) في شيء مما يؤكل أو^(١٤) يشرب أو [شيء مما] لا يؤكل ولا يشرب^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): الرجلان.

(٢) نهاية [ص ٢٢٥] من (ز).

(٣) الأم (٧٤/٤).

(٤) في (أ) و(ز): صنفه.

(٥) في (أ) و(ز): كوفي.

(٦) في (ب): فجاءه.

(٧) في (أ) و(ز): مروى.

(٨) في (أ) و(ز): صفيق.

(٩) في (ب): فجاءه.

(١٠) في (أ) و(ز): ويكون، في (ب): لا يتضح النقط في أولها.

(١١) في (أ) و(ز): اجمع.

(١) في (ب): أجبر.

(٢) في (أ) و(ز): و.

(٣) في (أ) و(ز): و.

(٤) الأم (٢٧٩/٤-٢٨١) وروضة الطالبين (٢٩/٣-٣٠).

إن أتى بغير جنسه كالثوب عن الشعر.. لم يجز قبوله؛ لأنه لا يجوز الاعتراض عنه.

وإن أتى بجنسه وعلى صنفه المشروطة.. وجب قبوله قطعاً، وإن كان أجود.. وجب قبوله على الأصح، وإن كان أرفعاً.. جاز قبوله ولم يجب.

وإن أتى بجنسه من نوع آخر، كتمر برقي بدل عجوة، أو ثوب هروري بدل مروى.. فالأصح التحريم، وقيل: يجب، وقيل: يجوز، ومشو الخلاف، هل اختلاف النوع كاختلاف الوصف أو كاختلاف الجنس؟

٢١٦٧- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: إلا الرقيق والدواب فإن لها مؤنة بالطعام والعلف^(١) «وإلا ما» يتغير بالقدم والجددة مما يؤكل و^(٢) يشرب^(٣).

٢١٦٨- [قال الشافعي]: وكل شيء من الطعام الذي لا يجوز إلا مثلاً بمثل^(١) من/ صنف واحد.. فلا^(٢) يجوز أن^(٣) يؤخذ شيء^(٤) مما يخرج^(٥) منه بأصله^(٦) متفاضلاً إلا مثلاً^(٧) بمثل^(٨)، مثل: الحنطة والشعير والتمر^(٩)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهي عنه إلا مثلاً بمثل.

وينفهم من نصه في الأم (٢٨٠/٤) أنه يقول بجواز أخذه إن اختلف النوع، فإنه قال: "فإذا فارق الاسم أو الجنس.. لم يجر عليه، وكان عجزاً في تركه وقضه" وليس يقصد بالجنس أن يقبل البر عن الشعير، فليس في المذهب خلاف في منع هذا، ولعله أراد به النوع، وكلامه بعده يشعر بذلك. قلت: وقوله هنا في البوطي يفيد مثل هذا، فإنه ذكر أنه لا يجر على قبوله ولم يقل «لا يجوز قبوله»، وذكر الخلاف في روضة الطالبين أوجهاً لا أقوالاً. والله أعلم. وانظر: الخلاصة (ص ٢٩٠) الوسيط (٤٤٧/٣) روضة الطالبين (٢٩٠/٣-٣٠) مغني المحتاج (١١٥/٢) نهاية المحتاج (٢١٤/٤).

- (١) نهاية [٣٧/ب] من (ب).
- (٢) في (ب): وما لا.
- (٣) في (ب): أو.
- (٤) هذا استثناء من مسألة (إذا أتى المسلم إليه بالمسلم فيه قبل زمانه، فهل يجب قبوله؟) وتقصيلها في روضة الطالبين (٣٠/٤) وما ذكر في هذه الفقرة موافق للمعتمد من أنه لا يُجبر المشتري على قبولها قبل زمانها، لأن لها مؤنة، وله غرض لا يتحقق بقبولها قبل زمانها.
- (٥) في (أ) و(د) زيادة: (مثل الحنطة والشعير والتمر، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهي عنه إلا مثلاً بمثل) وهي تكرار.

- (٦) في (أ) و(د): ولا.
- (٧) في (ب): أو.
- (٨) في (ب): بشيء.
- (٩) في (ب): تخرج.
- (١٠) في (ب): فاصلته.
- (١١) في (ب): مثل.
- (١٢) الأم (١٦٢/٤) المزني (ص ١١٣).

لا يجوز بيع (ما زال عن هيئته بصنعة آدمي) بـ (أصله)، إن كان أمثله لا يجوز بيعه بمثله متفاضلاً، كبيع الحنطة بـ (أصلها) أو سويقها، لأنه يتعذر معرفة التماثل بينهما، والجهل بالتماثل كالمعلم بالتفاضل. التنبيه (٩١) الخاوي

الكبير (١٠٨/٥) الوسيط (٥٤/٣) البيان (٢١٧/٥) روضة الطالبين (٣٨٩/٣) فتح الوهاب وحاشية الجمل عليه (٥٨-٥٧/٣).

قلت: وقوله (إلا مثلاً بمثل) لعله من الاستثناء المنقطع؛ إذ لا يمكن العلم بالتماثل بين الحنطة والدقيق، لأن التماثل المطلوب هو بين هذه الحنطة وبين الحنطة التي أصبحت دقيقاً، فيكون قصده استثناء حالة الجواز وهي بيع الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل مثلاً، وإلا لزمنا أن نقول بأنه يميز بيع الحنطة بالدقيق تماثلاً في رواية البويطي هذه، فيكون موافقاً للإمامين مالك وأحمد في تمييزهما لبيع الدقيق بالحنطة تماثلاً، والتماثل عند مالك بالكليل وعند أحمد بالوزن، ولكن لم ينتقل هذا القول عن الإمام الشافعي أحد من الأصحاب، نعم نقل الكرابيسي عنه أنه يميز الحنطة بالدقيق متفاضلاً باعتبارهما جنسين، ولكن ليس نقله مثل ما قد يفهم من هذا النص. والله تعالى أعلم.

وعلق السبكي في تكملة المجموع (٤٠٩/١٠) على هذه الفقرة فقال: "وهذا يقتضي منع بيع الدقيق بالقمح متفاضلاً، ويفهم أنه يجوز بيعه به متماثلاً، وقد تقدم منع ذلك، مع أنه بعد هذا بسطر في البويطي أطلق أنه لا يؤخذ دقيق بقمح".

وهل يجوز بيع الدقيق بالدقيق؟

المعتصم في المذهب: عدم الجواز. وروى المزني في المسائل المشورة: الجواز. وحكى جمع من الأصحاب عن البويطي حكاية القول بجوازه، كأصحاب الحاوي الكبير (١١٠/٥) والمهذب (٤٠٨/١٠) والبيان (٢١٨/٥) والعزيم (/) وروضة الطالبين (٣٨٩/٣) وغيرهم. ولم أجد في البويطي نصاً في هذه المسألة.

وقال صاحب المذهب: "وإليه أوماً في البويطي" وعلق عليه السبكي في تكملة المجموع (٤٠٩/١٠) بقوله: "وأما ما أوماً إليه البويطي.. فاعلم أن الشافعي قال في البويطي (وذكر هذه الفقرة ثم قال)... فإن كان المراد هذا النص الذي في البويطي.. فنصيح أنه يومئ إلى بيع الدقيق بالدقيق، لكن يومئ أيضاً إلى بيعه بالقمح. وقال الشيخ أبو حامد إنه حكاية في البويطي، ولم ينتقل أنه إمام، فلعله في مكان آخر لم أقف عليه بعد، وكذلك القاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ والرافعي كلهم نقلوه عن البويطي... وقد أجاز الروياني في الحلية جواز بيع الدقيق بالدقيق إذا استويا في النعومة، ونقله عن بعض أصحابنا، وقال إنه القياس ونقله مع بعض أصحابنا عن أبي حنيفة رضي الله عنه".

وقال في الوسيط (٥٤/٣): "إن خرج عن كونه حباً.. فلا خلاص فيها بالمائلة كالدقيق والسويق والكعك والخبز وسائر أجزاء الر، وللشافعي نصوص قديمة في أجزاء الر مضطربة، ولكن قرار المذهب ما ذكرناه". وقال في روضة الطالبين (٣٨٩/٣-٣٩٠): "وحكى البويطي والمزني قولاً أنه يجوز بيع الدقيق بالدقيق كالدهن بالدهن... وكل هذه الأقوال شاذة".

(١) في (ب): والثمر.

٢١٦٩- ولا يجوز أن يؤخذ دقيق بقمح^(١)،

٢١٧٠- ولا خبز بحنطة^(٢)،

٢١٧١- ولا خل تمر بتمر، ولا خل عنب بعنب^(٣).

٢١٧٢- ولا كل شيء يخرج من أصله [بأصله] مما لا يجوز أصله إلا مثلاً بمثل بشيء مما يخرج من أصله^(٤).

٢١٧٣- وكل شيء من المأكول والمشروب والذهب والورق الذي لا يجوز بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل، الحنطة والشعير والعسل والدنانير والدراهم، فأراد رجل أن يبيع مد^(٥) عسل ودرهما^(٦) بدرهم ومد^(٧) عسل^(٨).. فلا يجوز، أو درهما^(٩) وثوباً^(١٠) بدرهم وثوب، أو درهما^(١١) وثوباً^(١٢) أو مد^(١٣) حشف ومد^(١٤) تمر بمدين^(١٥) تمر، أو مد^(١٦) حنطة ومد^(١٧) دقيق بمدين^(١٨) حنطة، وما أشبهه.. فلا^(١٩) يجوز؛ من قبل أن الصفقة قد جمعت^(٢٠)، ولا يُميز^(٢١) [بين]^(٢٢) كُلِّ واحدٍ منهما، ولكل واحد

(١) الأم (١٦٢/٤) كما في الفقرة السابقة.

تقلها مع عزوها للبويطي السبكي في تكملة المجموع (٤٠٦/١٠).

(٢) الأم (١٦٢/٤) كما سبق.

عزاه إليه في تكملة المجموع (٤١٢/١٠).

(٣) كما سبق، وعزاه إليه في تكملة المجموع (٤٣٥/١٠).

(٤) الأم (١٦٢/٤) كما سبق.

(١) تصحفت في طبعتي تكملة المجموع إلى: من.

(٢) في (أ) و(ز) ودرهم.

(٣) نهاية [ص ٢٢٦] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز) درهم.

(٥) في (أ) و(ز) ثوب.

(٦) في (أ) و(ز) درهم.

(٧) في (أ) و(ب) و(ز) و(ز) ثوب، والتصويب لأجل الإعراب.

(٨) في تكملة المجموع: بمد.

(٩) في (ب): بمد، في تكملة المجموع: بمد.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب): تجمعهما، في تكملة المجموع: جمعتهما.

منهما حصّة^(٣) من الثمن، ولا يدري كم ذلك^(٢) فيدخل في ذلك التفاضل؛ لأن 'رسول الله' صلى الله عليه وسلم هي عنه إلا مثلاً^(١) بمثل [ويدخل الثوب والدرهم بالثوب والدرهم مثل: ثوب ودرهم ورطل غسل ثوب ورطل غسل، لأن الثوب والدرهم الذي وقع بالثوب والدرهم بدرهم حصّة من الثمن^(٤)، ومن الآخر مثل ذلك.. فلا يجوز؛ لأن ثمنها لا يميز كل واحد منهما]^(٥).

٢١٧٤- ويدخل الثوب والدرهم^(١) بالثوب والدرهم بيع وصرف^{(٢)(٣)}.

(١) في (ب) وتكملة المجموع: يتميز.

(٢) هذه زيادة من (ب)، ونصحت في تكملة المجموع إلى (نح).

(٣) في (ب) وتكملة المجموع: حصته.

(٤) في تكملة المجموع: فات.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (ب): مثل.

(٧) في تكملة المجموع: (الدرهم والثوب).

(٨) الأم (١٦٢/٤-١٦٣) المهذب (٢٣٦/١٠) الوسيط ومعه شرح مشكلات الوسيط للحموي (٥٨/٣)

روضة الطالبين (٣٨٦/٣) تكملة المجموع (٢٣٧/١٠-٢٧٢) وفيها نقول وتفصيلات مطولة في شرح قاعدة

مد عجرة، ونقلها السبكي باختلاف يسير في بعض الحروف مع عزوها للبويطي في تكملة المجموع

(٢٤٢/١٠) والمثال الأخير في تكملة المجموع فيه اختلاف عن الموجود في المخطوط، وهذا نصه: "مثل ثوب

ورطل من غسل ثوب ورطل غسل، لأن للثوب والدرهم الذي وقع بالثوب والدرهم للدرهم حصّة من

الدرهم والثوب ومن الآخر مثل ذلك.. فلا يجوز؛ لأن ثمنها لا يميز كل واحد منهما" وكلا النصين فيه

اضطراب، والله أعلم.

(١) في (ب): بالدرهم.

(٢) نقلها السبكي مع عزوها للبويطي في تكملة المجموع (٢٤٢/١٠).

(٣) بعد هذا في (ب): الصرف.

باب الشركة

٢١٧٥- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يجوز الشركة إلا بالدنانير والدرهم^(١).

٢١٧٦- وإن كان لأحدهما دنانير وللآخر دراهم.. لم يجز^(٢).

٢١٧٧- وإن^(٣) وقعت الشركة على ذلك ثم رجعا.. أخذ كل واحد منهما حصته من الربيع على قدر المال، وإن كان لأحدهما دنانير^(٤) وللآخر دراهم ثم اشتركا فاشترىا ثوباً فربما.. قسم الربيع على قدر أموالهما وحسب الصرف على يوم اشترىا ورجع صاحب الدرهم^(٥) على صاحب الدنانير بأجر مثله^(٦) فيما عمل^(٧) له من فضل ماله على مال شريكه^(٨).

٢١٧٨- ولا يجوز الشركة/(١٠٨/ب) في العروض^(٩).

٢١٧٩- ولا بالدين مثل أن^(١٠) يقول للرجل: «ما اشتريت من شيء.. فهو فيما بيني وبينك، وما اشتريت [أنا.. فهو فيما بيني وبينك]» ولا^(١١) يقع بهذا الشركة^(١٢) ومن^(١٣) اشترى شيئاً فهو لنفسه^(١٤).

(١) انظر: المزني (ص ١٥٥) نهر المذهب (١٢٤/٨-١٢٥) وعزاه للبويطي، وكذلك نقله وعزاه البيهقي في معرفة السنن (٢٨٩/٨).

والمعتمد: أنه يجوز الشركة في الخليات وهو أظهر القولين، والقول الثاني: لا يجوز وهو نصه في البويطي، والمزني حيث قال: "والذي يشبه قول الشافعي أنه لا يجوز الشركة في العرض". وانظر: الوسيط (٢٦١/٣) روضة الطالبين (٢٧٦/٤).

(٢) المزني (ص ١٥٥) نهر المذهب (١٣٠/٨) روضة الطالبين (٢٧٧/٤).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): دينار.

(٥) في (ب): الدرهم.

(٦) في نهر المذهب: "رجع... بفضل أجرته بالعمل على ماله".

(٧) في (ب): يحصل.

(٨) أي: إن كانت الدراهم بعد الصرف أكثر من الدنانير.. رجع بأجرة الكل فيما زاد ماله على مال صاحبه، وبالعكس. انظر: نهر المذهب (١٤٠/٨) وعزاه للبويطي، روضة الطالبين (٢٧٩/٤).

(٩) في (ب): بالعروض.

(١٠) انظر: المزني (ص ١٥٥) الحاوي الكبير (٤٧٣/٦-٤٧٤) نهر المذهب (١٢٢/٨) العزيز (١٨٨/٥) وعزاه للبويطي.

٢١٨٠- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: وإن اشترى^(٧) عليه وعلى صاحبه.. لزمهما من جهة الأمر لا من جهة الشركة^(٨).

٢١٨١- وهذا مُخَالَفٌ للرجلين يسأل^(٩) أحدهما صاحبه: «إذا قدمت بلد كذا وكذا» فما اشترت من متاع كذا وكذا من دينار إلى مائة فاجعله بيني وبينك»، ويقول الآخر^(١٠) لصاحبه كذلك.. هذه^(١١) وكالة من كل واحد منهما لصاحبه، وهذا تطوع من كل واحد منهما لصاحبه، بلا^(١٢) شركة انعقدت عليهما، ولا إجارة لواحد منهما على صاحبه، فمن اشترى من ذلك شيئاً عليه وعلى صاحبه.. فهو كما اشترى، ومن اشترى لنفسه دون صاحبه.. فذلك له دون صاحبه^(١٣).

(١) في (ب): الرجل.

(٢) في (ب): فلا.

(٣) في (ب): شركة.

(٤) في (ب): فمن.

(٥) نهاية [٢٨/٣] من (ب).

(٦) وهذه هي «شركة الوجوه» وهي باطلة في المذهب.

وصورتها: أن يشترك وجهان عند الناس؛ لمتاع كل واحد منهما بموئل ويكون المتاع لهما، فإذا باع.. كان الفاضل عن الأثمان المتاع بما بينهما.

أو أن يتفق وجه واحد على أن يشتري الوجه في الذمة ويبيع الحامل ويكون الربح بينهما.

أو على أن يعمل الوجه والمال للتعامل وهو في يده والربح بينهما. نهر المذهب (١٢٨/٨) روضة الطالبين (٢٨٠/٤) معنى احتاج (٢١٢/٢) ثفة احتاج (٢٨٢/٥).

(٧) في (ب): اشترط.

(٨) أي: فيكون حكمه حكم الأمر بالشراء. نهر المذهب (١٢٨/٨-١٢٩) روضة الطالبين (٢٨٠/٤).

(٩) في (أ): يسأل، بلا نقط لأوله، وهكذا صورتها في (ب): يسأل، في (ج): بلا نقط لما قبل اللام.

(١٠) في (ب): قامت ببلده كذا.

(١١) نهاية [ص٢٢٧] من (ج).

(١٢) في (ب): فهذه.

(١٣) في (ب): لا.

(١٤) نهر المذهب (١٢٨/٨).

٢١٨٢- وإن لم يُسَمَّ كُلُّ واحدٍ منهما السلعة والمال.. فلا يجوز الوكالة، ومن اشترى [شيئاً].. فهو له^(١).

٢١٨٣- [قال الشافعي:] ولا يجوز الشركة بالدنانير والدرهم حتى يخلط^(٢).

٢١٨٤- وإن^(٣) وقعت الشركة على أمر مجهول وعملاً فيه.. فالربح والنقصان بينهما على رؤوس أموالهما^(٤)، ولصاحب القليل على صاحب الكثير إجارة مثله في فضل مال صاحبه على ماله.

٢١٨٥- وكذلك إن اشتركا مائة بمائتين على أن الربح بينهما نصفين^(٥).

٢١٨٦- [قال الشافعي:] وإن قال أحدهما لصاحبه: ما اشتريت من شيء.. فلك النصف على أن ما اشتريت من شيء فلي النصف.. فلا يجوز؛ لأن عقد الشركة فاسد^(٦).

٢١٨٧- وإن اشترك أربعة نفر؛ لأحدهم البذر، وللآخر^(٧) الأرض، وللآخر^(٨) الفدان، وللآخر^(٩) عمل يديه.. فالزرع لصاحب البذر، والشركة فاسدة، ول هؤلاء إجارة^(١٠) مثلهم^(١١).

(١) يشترط أن يبين للوكيل جنس ونوع ما وكلّه بشراؤه، ولا يشترط استقصاء أوصاف السلم، ولا ما يقرب منها بلا خلاف، وهل يشترط بيان الثمن؟ المصنف: أنه لا يشترط. روضة الطالبين (٢٩٦-٢٩٧).

وذكر الروابي في بحر المذهب (١٢٨/٨) أنه يشترط أن يُقَدَّرَ له المال الذي يشتري به؛ وعُلِّلَ بأن ما لم يقدره لا غاية له.

قلت: في مسألة اشتراط بيان الثمن ذكر الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ الخلف أوجهها، مع أن الشافعي قد نص هنا في البويطي على اشتراطه. والله أعلم.

(٢) المزني (ص ١٥٥) الخلاصة (ص ٣٢٢-٣٢٣) بحر المذهب (١٣٠/٨) المنهاج (ص ٢٧٠).

وعلى المصنف من جواز الشركة بكل مثلي.. فيشترط الخلط بين المالين ولو لم يكونا نقداً.

ونقل البيهقي هذه الفقرة في معرفة السنن (٢٨٩/٨) قلعي وعزاها للبويطي.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) هل يشترط العلم حالة العقد بقدر نصب كل واحد منهما؟ وجهان؛ أحدهما: لا يشترط إذا أمكن معرفته

من بُعد. روضة الطالبين (٢٧٨/٤).

(٥) الخلاصة (ص ٣٢٣) بحر المذهب (١٣١/٨) روضة الطالبين (٢٨٤/٤).

(٦) في (ب): والآخر.

(٧) في (ب): والآخر.

(٨) في (ب): والآخر.

(٩) في (ب): أحور.

٢١٨٨- ولو اشترك أربعة في رحي؛ الرحي لواحد، والحجر للأخر، وللآخر البقل، وللآخر^(٢) عمل يديه^(٣).

٢١٨٩- أو اشترك ثلاثة في راوية وبغل وعمل يديه.. فالشركة في الأصل فاسدة في هذا كله، وإن عملوا على ذلك.. فكل شيء أصابوا.. أعطينا كل واحد منهم أجر^(٤) مثله، وجعلناه كرأس ماله، وإن كان فضل على ذلك.. أعطي كل واحد منهم على قدر إجارته، وإن كان نقصان^(٥).. فعلى قدر ذلك^(٦).

٢١٩٠- قال الربيع^(٧) في مسألة الراوية: الماء للذي أخذه من موضعه، وثمرته له، وعليه كراء^(٨) مثل الدابة، وكراء^(٩) الراوية^(١٠)/^(١١).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤٨٠/٦)، نهر المذهب (١٣٣/٨)، وقال: "فروع من كتاب البويطي ذكرها أبو العباس بن سريج رحمه الله وشرحها"، العزيز (١٩٣/٥) وقال: "ويتعلق بهذه القاعدة ممر آخر منصوب في البويطي"، ونسوه في روضة الطالبين (٢٨٢/٤) ثم ذكروا هذه المسألة والمسألين اللتين تليها بالمعنى.

(٢) في (ب): وللآخر.

(٣) الحاوي الكبير (٤٨٠-٤٨١/٦) نهر المذهب (١٣٣/٨) روضة الطالبين (٢٨٢/٤).

(٤) في (ب): أجرة.

(٥) في (ب): نقصاناً.

(٦) الحاوي الكبير (٤٨١/٦) نهر المذهب (١٣٤/٨) روضة الطالبين (٢٨١-٢٨٠/٤).

(٧) في (ب): الشافعي.

(٨) في (أ): النقط فوق الماء، في (ب): كرى، في (ج): كرى.

(٩) في (أ): النقط فوق الماء، في (ب): كرى، في (ج): كرى.

(١٠) نهاية [٢٢٨] من (ج).

(١١) المصنف في المذهب أنه إن كان الماء مملوكاً في الأصل للمشتري، أو مباحاً لكن قصد به نفسه.. فهو له وعليه لكل واحد من صاحبيه أجرة المثل، وإن كان مباحاً وقتلنا بالأصح وهو جواز النجاسة في المثل المباحات.. قالوا بينهم، ويقسم بينهم على نسبة أجور أمثالهم. انظر: نهر المذهب (١٣٤/٨) روضة الطالبين (٢٨١/٤).

وفي الحاوي الكبير (٤٨١/٦) ذكر قول الربيع هذا على أنه رواية عن الإمام الشافعي، وما قبله رواية للبويطي عنه أيضاً ثم قال: "فاختلف أصحابنا في اختلاف هاتين الروايتين؛ فكان بعضهم يخرجهما على قولين، أحدهما: أن غنم الماء يكون لصاحبه الآخذ له كالشركاء في الزرع يكون للزرع بينهم لصاحب البذر، والقول الثاني: أن يكون بينهم أثلاثاً على أصل الشركة؛ لأن الماء يصير كرأس مال تساوا فيه.

٢١٩١- [قال الشافعي:] والحجة فيه: أنه ^(١) ليس لواحد منهما ^(٢) عين مال فيأخذه، ألا ترى لو أن أربعة اشتركوا لأحدهم مال ^(٣)، والآخر يختلف، والآخر يشتري، والآخر يبيع.. كان الربح لصاحب المال، ولكل واحد منهم أجر ^(٤) مثله ^(٥).

٢١٩٢- وإن وضع ^(٦) وزهب ماله.. كان لهم عليه 'أجرة أمثالهم' ^(٧)، لأنه لما لم يكن لواحد من أولئك عين مال.. كان لكل واحد منهم أجره مثله، وكان يقوموا اشتركوا ولم يأت واحد منهم بشيء.. فهم شركاء على قدر إجارة مثلهم ^(٨).

٢١٩٣- وكذلك الزرع.. كل شيء لصاحب البذر؛ لأنه لصاحب العين، وعليه إجارة الأرض والفدان والرجل، فإن احتج رجل بمحدث رافع [بن خديج] ^(٩) ^(١٠)، ويقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

وقال أبو العباس بن سريج: ليس ذلك على قولين، وإنما اختلاف الثقلين محمول على اختلاف حالين؛ فرواية الربيع (أن غن الماء لأخذه).. محمولة على أنه قصد بالأخذ لنفسه، ورواية البويطي (أنه يكون بينهم أثلاثاً على الشراكة).. محمول على أنه قصد به الأخذ للشراكة. والله أعلم.

(١) في (أ) و(ب): أن.

(٢) في (أ) و(ب): منهم.

(٣) في (ب): مائة درهم.

(٤) في (ب): أجرة.

(٥) من شروط صحة الشراكة: وجود مال من كلا الطرفين، وأن ينتظما، وإلا.. فسدت الشراكة.

وحاصل الصورة المذكورة: وجود إذن في البيع بعوض فاسد مجهول؛ لأنه نسبة من الربح، وقد لا توجد، فيصح البيع من المأذون، ويكون له أجرة المثل. انظر: الوجيز (١٩١/٥) العزيز (١٩٣/٥) روضة الطالبين (٢٨٠/٤).

(٦) أي: خسر.

(٧) في (أ) و(ب): أجر مثله.

(٨) كما سبق في المسألة السابقة.

(٩) هو رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي، أبو عبد الله، أو أبو خديج، عُرضَ على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم بدر فاستصغره، وأجازه يوم أحد، فخرج بها، وشهد ما بعدها، وروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن عُمِّ ظهير بن رافع، وروى عنه: ابنه عبد الرحمن وحفيده عباية بن رفاع، وآخرون، واستوطن المدينة إلى أن انتفضت جراحته في أول سنة أربع وسبعين فمات وهو ابن ست وثمانين سنة. انظر: الاستيعاب (٤٧٩/٢)، وأسد الغابة (٣٨/٢).

«كُلُّ ذِي مَالٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ».. يقال^(١): يقطع الزارعُ زَرْعَهُ ويغرمُ لصاحب الأرض كراءً^(٢) الأرض وما نقصها، والشركة^(٣) مخالفة لحديث رافع؛ لأن حديث رافع غاصب^(٤)، وهؤلاء اجتمعوا على ذلك وَزَرَعَ الزارعُ وَغَمَلَ كُلُّهُمْ بِإِذْنِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، والحديث منقطع؛ لأنه لم يلق عطاء رافعاً^(٥).

(١) رواه عطاء بن أبي رباح عن رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ زَرَعَ أَرْضًا بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا.. فَلَهُ نَفَقَتُهُ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الثَّرْوَةِ شَيْءٌ».

أخرجه أحمد (١٣٨/٢٥ : ١٥٨٢١)، وأبو داود ك: البيوع، ب: في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، (٣٤٠٣)، والترمذي ك: الأحكام، ب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (١٣٦٦)، وابن ماجه ك: الرهون، ب: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم (٢٤٦٦)، والبيهقي (١٣٦/٦)، وفي الصغرى (٤٣٠/٤): (٢١٤٦)، والطبراني (٢٨٤-٢٨٥ : ٤٤٣٧)، وقال الترمذي: "حسن غريب، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن".

(٢) في (ب): وقد قال.

(٣) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): كرى، في (م): كرى.

(٤) في (ب): فالشركة.

(٥) أي: أنه في بيان حكم الغاصب.

(٦) في (أ) و(م): رافع.

بَابُ الْقَرَارِضِ

٢١٩٤- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يجوز القراض إلا بالذهب والورق اللذين هما ثمن^(١) كل^(٢) شيء، ولا^(٣) يكون بالعرض^(٤).

٢١٩٥- ولا يجوز معه شركة ولا بضاعة ولا شيء/ (٥) (٦).

٢١٩٦- قال أبو يعقوب: وإذا قارض رجل رجلاً، وخرج صاحب المال معه، والمقارض إنما هو للشراء^(٧) فقط، والمال في يدي صاحب المال.. فلا تكون [هذه] مقارضة، وله أجر مثله^(٨)؛ والحجة في ذلك: (١٠٩/ب) أنه لم^(٩) يأمنه على المال، وإنما هو عون له يعمل بأمره، والمقارض: الذي يعمل برأيه^(١٠).

٢١٩٧- [قال الشافعي:] 'وكل ما^(١١) اشترط صاحب المال على المقارض.. فعليه^(١٢) ألا فإن فعل.. ضمن^(١٣)'.

(١) في (ب): ثمنًا.

(٢) في (ب): لكل.

(٣) في (أ) و(ج): فلا.

(٤) انظر: الأُم (٩/٥)، كما يفهم من ترجمته للباب، واختلاف العراقيين من الأُم (٢٤٣/٨) المزني (ص ١٧٢) الوسيط (١٠٦/٤) الوجيز (٣/٦) العزيز (٦/٦) روضة الطالبين (١١٧/٥).

(٥) نهاية [٣٩/] من (ب).

(٦) في الأُم (١٠٤-١١) منع اشتراط البضاعة مع المضاربة. وانظر: ف (١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦).

(٧) في (أ): الشري، النقط فوق اليا، في (ب) و(ج): الشرى.

(٨) فيشرط أن يكون رأس المال مُسْتَلَمًا للعامل. الوسيط (١٠٧/٤) الوجيز (٩/٦) العزيز (١٠/٦).

(٩) في (ب): لا.

(١٠) نهاية [٢٢٩] من (ج).

(١١) في (ب): فكلما.

(١٢) في (أ) و(ج): فله.

(١٣) الأُم (١١/٥).

٢١٩٨- فإذا^(١) اختلفا، فقال هذا: «قارضتك على الثلث»، وقال الآخر: «قارضتني على الثلثين^(٢)».. تعالفا وتفاسحا؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَعْنِي إِذَا اختلفا، والربح^(٣) والتقسان لرب المال، وعليه إجارة مثل العامل^(٤).

٢١٩٩- وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة فقال: «اعمل فيه برأيك».. فليس له أن يبيع ويشتري بالدين، إلا أن يأذن له في الدين، فإن^(٥) فعل.. ضمن^(٦).

٢٢٠٠- وليس له أن يأكل ويكتسي من القراض في حضر ولا سفر إلا بأذن صاحبه^(٧).

٢٢٠١- قال مالك: إذا سافر.. كان ذلك له، شرط أو لم يشترط، إذا كان امثال كثيرا يحتمل ذلك ويسافر به، و[أما] إذا لم يسافر به.. لم يكن [له] ذلك^(٨).

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (ب): النصف.

(٣) في (أ) و(٥): فالربح.

(٤) الوجيز (٤٦/٦) العزيز (٤٧/٦) روضة الطالبين (١٤٦/٥).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) "أن عمله برأيه ينصرف إلى تديره واجتهاده في وفور الأرباح، والتماس النماء، دون الشاء" كما قال في الحاوي الكبير (٣٢٢/٧)، وانظر: البيان (٢٠٨/٧) - وعزاه إلى «الأتم» ولم أجده فيه..

وفي اختلاف العراقيين من الأتم (٢٤٤/٨) ذكر مسألة ضمان العامل إن باع بالدين دون إذن، ولم يتعرض لقول رب المال «اعمل فيه برأيك» وانظر: الوسيط (١١٦/٤) مغني المحتاج (٣١٥/٢-٣١٦).

(٧) ليست له نفقة في الحضر جزماً، وكذا في السفر في أظهر القولين. نهاية المطلب (٤٦٢/٧) البيان (٢١٢/٧) وعزاه للبويطي، المحتاج (ص٣٠٢) مغني المحتاج (٣١٧/٢) وفيه: "فلو شرط له النفقة في العقد.. فسد".

وقال في العزيز (٣٢٢/٦): "نص في المختصر - المزي (ص١٧٢) - أن: «له النفقة بالمعروف»، وقال في البويطي: لا نفقة له، وللأصحاب طريقتان: أحدهما: أنهما قولان، أظهرهما: أنه لا نفقة، كما في الحضر؛ وهذا لأنه ربما لا يحصل إلا ذلك القدر.. فيختل مقصود العقد، والثاني - مقابل الأظهر - نجب، وبه قال مالك، بخلاف ما إذا كان في الحضر؛ لأنه في السفر سلم نفسه، وجردها لهذا الشغل، فأشبهه الزوجة تستحق النفقة إذا سلمت نفسها، ولا تستحق إذا لم تسلم.

والثاني - أي الطريق الثاني - القطع بالمنع، وحمل ما نقله المزي على أجرة النقل.

ومنهم من قطع بالوجوب وحمل ما في البويطي على المون النادرة كأجرة الحجام والطبيب.

قلت: نص البويطي صريح في الطعام والكسوة، فحملة على المون النادرة خطأ صريح. والله أعلم.

٢٢٠٢- قال الشافعي: وكل^(١) مفارضٍ أو وصيٍّ أو وكيلٍ أو رسولٍ أو أمينٍ باع فغبن أو حابى.. نظر إلى ذلك؛ فإن كان مما يتغابن الناس به في البيوع.. جاز، وإلا.. رذه؛ والحجة في ذلك: لو أن وصياً باع مال^(٢) يبيعه^(٣) بوثق من الثمن.. لم يجوز؛ لأن الله عز وجل أمر بولايتهم بالمعروف^(٤) [ر] على النظر والمخاباة، ولا يجوز له أن يهب مالاً غيره، والغبن شيء أحاط به من ماله فصبره^(٥) إلى غيره، ومن أعطى في مال غيره.. رد خطؤه^(٦).

٢٢٠٣- ومن قارض رجلاً فخلط^(٨) بماله مالاً غير ماله.. فهو متعدي^(٩) وعليه الضمان^(١٠).

٢٢٠٤- قال أبو يعقوب: من قارض رجلاً واشترط [عليه] أن يبيع في حانوت بعينه.. لم يجوز.

٢٢٠٥- وإن امرأة أن يشتري صنفاً من السلع؛ فإن كان لا يختلف أن^(١١) يوجد في ذلك الموضع في كل وقت.. فحائز، وإلا.. فغير حائز^(١٢).

٢٢٠٦- قال الشافعي: وإن أخذ^(١٣) مالاً لا يقدر^(١٤) مثله على عمله فيه ببدنه فعمل به فضاع.. فهو ضامن؛ لأنه مضيع^(١٥).

(١) الموطأ (٦٨٨/٢) المدونة (٦٣٤/٣) الترمذ (١٩٤/٢) الرسالة (ص٢٢٠) الإشراف (١٧٦/٣) المعونة (١١٢٣/٢) التلخيص (ص٤٠٨) جامع الامهات (ص٤٢٥).

(٢) في (ب): فكل.

(٣) في (ب): مالاً.

(٤) في (ب): لبيته.

(٥) في (ب): على المعروف.

(٦) هكذا صورتها في (أ): فغيبه؛ في (ج): فغيره.

(٧) الوسيط (١١٦/٤) المنهاج (ص٣٠١) معني المحتاج (٣١٥/٢) أسنى المطالب (٣٨٥/٢).

(٨) في (ب): فخالط.

(٩) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): متعدي، في (ج): متعدي.

(١٠) العزيز (٤٩/٦) روضة الطالبين (١٤٨/٥).

(١١) هكذا صورتها في (أ): أنف، في (ج): أنه.

(١٢) الوجيز (١٢/٦) العزيز (١٣-١٢/٦).

(١٣) لكافة [ص٢٣٠] من (ج).

(١٤) في (ب): (ما لا يقدر) كتب فوقها في (ج): لا يعدل.

٢٢٠٧- وإذا قارض رجلٌ رجلاً بمالٍ، فدفَع إليه مالاً آخر وقد أحلَّطهما^(٢١) جميعاً، فإن كان عَمِلَ في المالِ الأولِ.. كان القراض الأولَ جائزاً^(٢٢) والثاني باطلاً^(٢٣)، فإن كان لم يعمل بالأول، فخلطتهما وهما^(٢٤) عين^(٢٥).. جاز^(٢٦).

٢٢٠٨- وإذا قارض [رجلٌ] رجلاً فاشتري ثوباً، وقبض الثوب، ثم جاء ليدفع المال فوجد للمال قد سرق^(٢٧).. فليس على صاحب المال شيء، والسلعة للمقارض^(٢٨).

٢٢٠٩- [و] قال مالك: يُخْتَرُ^(٢٩) رَبُّ الْمَالِ، فإن أعطى الثمن.. كانا [على] قراضهما، وإن أبى أن يعطيه.. كان للمقارض، وعليه الثمن في ماله^(٣٠).

(١) أسنى المطالب (٣٩١/٢): "ولو أخذ العاملُ ما لا يمكنه القيامُ به فتلفَ بعضُه.. ضمنَه؛ لأنَّه فرط بأخذه، نص عليه في البويطي، وجرى عليه الشيخ أبو حامد وصاحبها البحر والبيان وغيرهم".

(٢) في (ب): خلطتهما.

(٣) في (أ) و(ز): جائز.

(٤) في (أ) و(ز): باطل.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): فهما.

(٧) في (ب): غير.

(٨) في (ب): جائز.

(٩) هكذا مسودتها في (أ): مُدْمِنَتُهُ، في (ب): سرق، في (م): (تفرق) بلا نقط لأول حرفين.

(١٠) انظر: العزيز (٣٩/٦)، وقال في روضة الطالبين (١٤٠/٥): "مال القراض ألف، اشترى بيمينه ثوباً، فتلف الألف قبل التسليم.. يَطْلُ الشراءُ وارْتَمَعَ القراضُ".

وإن اشترى في الذمة.. قال في «البويطي»: يرتفع القراض، ويكون الشراء للعامل، فقال بعض الأصحاب: هذا إذا كان التلف قبل الشراء، فإن القراض والحالة هذه غير باق عند الشراء، فينصرف الشراء إلى العامل.

أما لو تلف بعد الشراء.. فالمُشْتَرَى للمالك، فإذا تلف الألف المعد للثمن.. لزمه ألف آخر.

وقال ابن سريج: يقع الشراء عن العامل، سواء تلف الألف قبل الشراء أو بعده، وعليه الثمن ويرتفع القراض؛ لأن إذنه ينصرف إلى التصرف في ذلك الألف.

وفي تصحيح التنبية (٣٧/١) وتذكرة التنبية (١٦٨/٣) أن الأصح: أن الثمن على العامل، فينهم منه تصحيح قول ابن سريج.

(١١) في (ب): يخر.

(١٢) انظر: المدونة (٦٤١/٣).

٢٢١٠- قال الشافعي: وإذا تعدى المقارض؛ فإن كان اشترى بالمال بعينه.. فالشراء باطل ولا ربح لواحد منهما، وإن اشترى بغير عينه.. فذلك للمقارض لتعديه.

٢٢١١- وقد قيل: رب المال غير في شركته وترك ذلك، وبضمنه^(١).

٢٢١٢- قال أبو يعقوب: وإذا قارض رجلٌ رجلاً بمال، وقال له: «لك الربح كله».. فالقراض فاسد^(٢)، وله أجر^(٣) مثله، والنقصان والزيادة لصاحب المال^(٤).

٢٢١٣- قال الشافعي: وإذا قارض رجلٌ رجلاً على أن له درهماً^(٥) من الربح مع جزئه.. فالقراض فاسد^(٦)، وله أجر^(٧) مثله؛ من قبلي أنه قد لا يربح إلا درهماً^(٨)^(٩).

٢٢١٤- وإن اشترط عليه الزكاة.. فهو مثله^(١٠).

٢٢١٥- وإذا باع رجلٌ من رجلٍ سلعةً بدنانير إلى أجل، فجاءه بها قبل^(١١) محل الأجل.. جبر على أخذه^(١٢)، من قبلي حديث عمر، حيث امتنع أنس من أن يقبل من مكاتبه نجومه.. فأمره بذلك عمر^(١٣).

(١) في (ب): وتضمنه.

(٢) الوجيز والعزير (١٥/٦).

(٣) في (ب): أجرة.

(٤) الوجيز (١٩/٦) - (٢٠/٦) العزير (٢٠/٦) روضة الطالبين (١٢٢/٥ - ١٢٣).

(٥) في (أ) و(ج): درهم.

(٦) الوجيز (١٥/٦) العزير (١٧/٦).

(٧) في (ب): أجرة.

(٨) في (ب): الدرهم.

(٩) انظر: الوجيز (١٩/٦) - (٢٠/٦) العزير (٢٠/٦).

(١٠) لأن الركة تكون على رأس المال والربح، والربح مجهول القدر، وما يجب فيه من الزكاة كذلك مجهول، فتكون حصة العامل بمجهولة، وقد لا يربح إلا ما يفي بزكاة رأس المال.. فلا يكون له حيثئذ ربح. ولم أجد من تعرض لهذه المسألة، لكنها جارية على الأصول.

(١١) نهاية [٣٩/ب] من (ب).

(١٢) الأم (٢٨٤/٤ - ٢٨٥) المذهب (٣٠٨/١) المفردة.

(١٣) أخرجه الشافعي في الأم (٢٨٥/٤) قال: أخبرنا أن أنس بن مالك...، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٤/١٠).

- ٢٢١٦- وإذا اختلفَ المفارَضُ وربُّ المالِ في بيعِ السلعةِ.. فالقولُ قولُ من دعا إلى البيعِ^(١١٠).
- ٢٢١٧- ولا يجوز أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من شرط أن يبيع له رب المال أو يعمل له المفارَض عملاً^(١١١) أو غير ذلك، فأما إذا قارضه على ما يجوز ثم تطوع/ (١١٠/ب) أحدهما لصاحبه بالبيع^(١١٢) أو حمل البضاعة أو غير ذلك.. فلا بأس به^(١١٣).
- ٢٢١٨- وكذلك الشركة إذا عقدها على ما يجوز، ثم تطوَّع أحدهما لصاحبه بما شاء.. فلا بأس.
- ٢٢١٩- وَمَنْ اسْلَمَ في حيوانٍ إلى أَجَلٍ.. لم يُجَبَّرْ على أَخْذِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ مَوْئِلَةٌ^(١١٤) بالغلف^(١١٥).
- ٢٢٢٠- حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال، قال الشافعي، قال^(١١٦) مالك: ومن كان له على رجل طعام ببلد فأراد^(١١٧) أن يوفيه ببلد آخر أحوذ منه.. لم يجز؛ لأنه إنما أعطاه على أنه يسقط عنه الحمل^(١١٨).
- ٢٢٢١- قال الشافعي: وإذا اشترى رجل سلعة فاشرك فيها رجلاً.. فهو جائز؛ لأن الشركة بيع^(١١٩).
- ٢٢٢٢- فإن وضع له [بعد] ما أشرك الرجل من ثمنها شيئاً^(١٢٠).. فهو بينهما^(١٢١).

(١) نهاية [ص ٢٣١] من (ز).

(٢) لأن الربح لا يظهر إلا إذا بيعت العروض ونُسِئت. انظر: المزي (ص ١٧٤) الحاوي الكبير (٣٥٢/٧).

(٣) في (ب): علي ما له.

(٤) في (ب): بيع.

(٥) انظر: روضة الطالبين (١٢٠/٥) - ولم يتعرض لعمل رب المال - وغاية البيان (ص ٣٢٥)، وجواهر العقود

(١٩٤/١).

(٦) في (أ) و(ز): مؤونة.

(٧) سبق مثل هذا الحكم.

(٨) في (ب): وقال.

(٩) في (ب): وأراد.

(١٠) انظر: المدونة (١٤٣/٣) التهذيب في اختصار المدونة (٧٦/٣).

(١١) انظر: الأم (٦٢/٤) روضة الطالبين (٥٢٨/٣).

٢٢٢٣- فإن أصاب^(٣) بما عيياً فأراد أحدهما الرد ولم يرد الآخر.. لم يجب ذلك على البائع، لأنه باع عبده بمجموعاً فليس له^(٤) أن يُعَصَّضَ عليه، ويكون للشريك الردُّ على الذي أشركه، فإذا رد [ه] عليه.. فله أن يرده، فإن^(٥) أبي الشريك أن يرُدَّ.. فله أن يرجع على البائع بنصف قيمة العيب، وقيل: لا يرجع بشيء^(٦).

٢٢٢٤- ولو اشترى رجلان من رجلٍ عبداً فأصابا^(٧) [به] عيياً، فمن شاء منهما أن يرُدَّ نصيبه.. ردَّ^(٨)، وبمسك الآخر، ويكون شريكاً له؛ لأن البيع وقع لهما^(٩).

٢٢٢٥- قال أبو يعقوب: وإن^(١٠) اشترى رجلٌ من رجلٍ عبداً أو ثوباً فلم^(١١) يقبضه، فحنى عليه البائع أو غيره حناتاً خرق^(١٢) أو غيره، أو ما دون النفس، أو النفس.. فهو مُحَيَّرٌ في العبد؛ إن شاء.. أخذ ثوباً^(١٣) وأخذ الجاني^(١٤) بجماعته، وإن شاء.. ترك^(١٥).

=

(١) في (أ) و(ب): شيء.

(٢) انظر: روضة الطالبين (٥٢٨-٥٢٧/٣).

(٣) في (ب): أصابا.

(٤) في (ب): عليه.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) ذكر الشيخان في العزيز (٢٧٢/٤) وروضة الطالبين (٤٨٩/٣) مسألة قريبة من هذه المسألة وهي قولهما: "لو اشترى عبداً ومات وخلف ابنين، فوجدنا به عيياً.. فالأصح -وهو قول ابن الخداد-: لا ينفرد أحدهما بالرد؛ لأن الصفقة وقعت متحدة، ولهذا لو سلَّم أحد الابنين نصف الثمن.. لم يلزم البائع تسليم النصف إليه".

(٧) في (ب): وأصابا.

(٨) في (ب): رده.

(٩) المعتمد وهو أظهر القولين أن لأحدهما الانفراد بالرد، وهو ما نص عليه هنا وفي المزني (ص ١٢٢ و ١٥٦) وانظر: الحاوي الكبير (٢٥٠/٥).

وهل تبطل الشركة بينهما، وينتص للمسك ما أمسك، وللرأد ما استرد، أم تبقى الشركة بينهما فيما أمسك هذا وفيما استرد ذاك؟ قال في الحاوي (٢٥١/٥) والعزيز (٢٧٢/٤-٢٧٣) وروضة الطالبين (٤٨٩/٣) فيها وجهان، أصحهما: تبطل الشركة.

قلت: ذكروا الخلاف في المسألة أوجهها، مع أن البويطي نص هنا على بقاء الشركة بينهما، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(١) في (ب): وإذا.

٢٢٢٦- فإن كان ذلك يَأْتُر من السماء.. كان مُحْثِرًا أَنْ يَأْخُذَهُ أَوْ يَدْعُهُ، وليس له النقص إذا كان من السماء، كما لو مات^(٩).

٢٢٢٧- وقد قيل: يأخذه ويسقط عنه ما نَقَصَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وإن كان ذلك بهُزَالٍ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.. كان مُحْثِرًا^(١٠).

٢٢٢٨- وقد قيل: إذا كان البائع/ الذي جنى عليه في النفس.. فالبيع^(٨) منفسخ^(٩)^(١٠).

٢٢٢٩- وإذا كان عبيدين فمات أحدهما.. فقد قيل: يأخذ الباقي بحصته من الثمن^(١١).

٢٢٣٠- وكذلك إن قتل؛ إلا أن يشاء أن يتبع الجاني، ويأخذ الباقي، ويغرم الثمن كله.

٢٢٣١- [قال الربيع: وهو الذي يذهب إليه الشافعي أن البيع مفسوخ إذا اشترى عبيدين فمات أحدهما قبل أن يقبض]^(١٢).

٢٢٣٢- وإذا كانت أُمَةٌ قُوِّلَتْ.. فهو بالخيار؛ إن شاء.. أخذها وولدها ما لم نقصها^(١) الولادة^(٢)، فإن نقصها فهو محرر^(٣).

(١) في (ب): ولم.

(٢) هكذا صورناها في (ب): **محرراً**.

(٣) في (ب): القوب.

(٤) نهاية [ص ٢٣٢] من (٢).

(٥) إن طرأ على المبيع قبل القبض عيب أو نقص بفعل أجنبي.. فللمشتري الخيار؛ إن شاء.. فسخ، وإن شاء..

أجاز البيع بجمع الثمن وغرم الجاني. انظر: روضة الطالبين (٥٠٢/٣ و ٥٠٧).

ونقله عنه ابن الرقعة في المطلب العالي (٥٣/ب-٥٤/أ) من النسخة التركية.

(٦) إن شاء فسخ، وإلا.. أجاز بجمع الثمن. الأم (٣١/٥) روضة الطالبين (٥٠٦/٣).

(٧) نقله عنه ابن الرقعة في المطلب العالي (١٥٠/أ) من النسخة المصرية.

(٨) في (ب): والبيع.

(٩) في (ب): ينفسخ.

(١٠) معتمد وهو أظهر القولين. روضة الطالبين (٥٠٢/٣).

(١١) يفسخ العقد في التالف بلا خلاف، وفي الباقي طريقان، أحدهما: القطع بأنه لا يفسخ، والثاني: أنه على

قولين. الخاوي الكبير (٢٩٥/٥) الوسيط (٩٢/٣) المجموع (٤٨٠/٩) روضة الطالبين (٤٢٣/٣)

(١٢) وهذا يضعف تصحيح طريق القطع بعدم الفسخ، ويتوي طريق القولين.

- ٢٢٣٣- وإن اختلفت^(٤) غلة^(٥) ولم ينقص^(٦) بدعها.. فالغلة^(٧) له، وإن نقص.. فهو بالخيار^(٨).
- ٢٢٣٤- قال الشافعي: [و] لا بأس بالرهن والكفيل في السلم^(٩).
- ٢٢٣٥- وإذا قال لو كيله أو رسوله أو عبده: «اشتري^(١٠) بالدين».. فلا يجوز حتى يقول: اشتري^(١١) من دينار إلى مائة^(١٢).

-
- (١) في (ز): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينقصها.
- (٢) في (أ) و(ز): الولاد.
- (٣) روضة الطالبين (٥٠٦/٣-٥٠٧) وهذا في كل ما حدث للمبيع من عيب أو نقص بآفة سواءية أو بنسبة البائع.
- (٤) في (ب): اختلفت.
- (٥) في (ب): علته.
- (٦) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): ينقص.
- (٧) في (ب): فالغلة.
- (٨) كما في المسألة السابقة.
- (٩) بل يجوز أخذ الرهن والكفيل في كل ذئب صحيح ثابت.
- انظر بالنسبة للرهن: روضة الطالبين (٥٣/٤)، أسنى المطالب (١٥٠/٢)، نهاية المحتاج (٢٤٨/٤).
- وانظر بالنسبة للكفيل: شرح المحلى وحاشية قلوبى (٣٢٥/٢).
- (١٠) في (ب): اشتري.
- (١١) في (ب): اشتري.
- (١٢) بعد هذا في (ب): الجزية.

باب الغصب^(١)

٢٢٣٦- أبو عمران موسى عن الربيع قال الشافعي: «كُلُّ من غصبَ من رجلٍ شيئاً فأدرك وهو قائم لم^(٢) ينقص^(٣).. رُذَّه، وإن نقص.. رُذَّه، ورُذَّ ما نقصه^(٤)».

٢٢٣٧- وإن كانت^(٥) له غلة.. كان الغاصب ضامناً^(٦) لها^(٧).

٢٢٣٨- وإن كان مما يغتَل فحبسه الغاصب ولم يغتله.. فهو ضامن لقيمة الغلة؛ مثل الدار والغلام وكل شيء مملوك^(٨).

٢٢٣٩- إلا الحر؛ فإنه ليس عليه في^(٩) [حبس الحر] إجارة^(١٠).

٢٢٤٠- وإن نقص الشيء المفصوب، أي نقص كان؛ قلَّ أو كثر.. فإنه يُنظر إلى قيمته صحيحاً يوم أخذه، وقيمه يومئذٍ منقوصة، فَبُرْذُهُ وما نقصه؛ وتفسير ذلك: أن الرجل يغصب الثوب^(١١)

(١) بعد هذا العنوان في (ب) ذُكِرَ فقرةً كاملةً موضعها من (أ) في نهاية باب الشوز وقد ذكرتها هناك.

(٢) في (أ) و(ز): وكلما غصب الرجل في (ب): كل من غصب من رجل.

(٣) في (ب): ولم.

(٤) في (ب): ينقص.

(٥) الأم: ٥٢٢/٤-٥٢٣ (المهذب ٣٧٤/١) المفردة الوسيط (٤٠١/٣) روضة الطالبين (٣١/٥-٣٢).

(٦) في (أ) و(ز): كان.

(٧) في (ب): ضامن.

(٨) الأم: ٥٢٣/٤ الوسيط (٣٨٦/٣ ٣٩٣) روضة الطالبين (٧/٥ و ١٣ و ٢٧).

(٩) الأم: ٥٢٣/٤-٥٢٤ الوسيط (٣٩٣/٣) روضة الطالبين (١٣/٥).

(١٠) في (أ) و(ز): فيه.

(١١) انظر: الوسيط (٣٩٤/٣) روضة الطالبين (١٤/٥) المنهاج (ص) معني المحتاج (٢٨٦/٢) نهاية المحتاج

(١٧١/٥).

قلت: ذكر في الروضة والمنهاج أنه الأصح من الوجهين، وهو نص الإمام الشافعي هنا، فيكون قولاً لا وجهاً. والله تعالى أعلم.

(١٢) نهاية [ص٢٣٣] من (ز).

قيمته عشرة دراهم يوم غُصِبَ، فيحرقه ^(١١) بائنين ^(١٢)، فيَقُومُ ^(١٣) يومئذٍ مع الحرق ^(١٤) خمسة، قيل له: رُدُّ إليه الثوب وخمسة الدراهم ^(١٥) ^(١٦).

٢٢٤١- وإن ^(١٧) زادت قيمة الثوب أو الجارية وهي عند الغاصب على قيمته يوم غُصِبَ، ثم نقصت حتى بلغت قيمته يوم غُصِبَ أو أقل، فأصابه أمر من السماء أو من فعل الغاصب.. ينظر إلى قيمة الثوب صحيحًا يوم أصابه ذلك، وقيمته وبه ^(١٨) ذلك النقص؛ فإن كان نقصه النصف.. رد عليه الثوب، ويرد نصف قيمته/(١١١/ب) في أكثر ما كانت ^(١٩) قيمته قط؛ لأنه في كل أحواله غاصب حتى يرده بحاله ^(٢٠).

٢٢٤٢- وإن ^(٢١) كانت المسألة بحالها، فَشَقَّ ^(٢٢) رجلٌ أجنتي ذلك الثوب في وقتٍ قيمته أقل ما كانت قيمته ^(٢٣).. فإنه ينظر إلى قيمته صحيحًا، وقيمته يوم أُصِيبَ، فيُغرم نقص ^(٢٤) ذلك للغاصب، ويرجع المغصوب على الغاصب بثوبه بنقصه ^(٢٥) في أكثر ما كانت قيمته ^(٢٦) قط.

(١) في (ب): فيحرقه، بلا نقط، في (أ) و(ز): فحرقه.

(٢) هكذا صورتها في (ب): بِالْمِطْلِ.

(٣) في (أ) و(ز): تقوم.

(٤) في (أ) و(ز): الحرق، في (ب): الحرق.

(٥) في (ب): دراهم.

(٦) الأم (٥٢٢/٤) الخلاصة (ص ٣٤١) روضة الطالبين (٣٢/٥-٣٣).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) هكذا صورتها في (أ): ~~فرب~~، في (ز): رد.

(٩) في (أ) و(ز): كان.

(١٠) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) روضة الطالبين (٣١/٥-٣٢).

(١١) في (ب): وإذا.

(١٢) في (ب): وشق.

(١٣) في (ب): قيمه.

(١٤) هكذا صورتها في (أ): ~~يُحْتَرَقُ~~، هكذا صورتها في (ب): ~~فَيُحْتَرَقُ~~، في (ز): بعض.

(١٥) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١٦) في (أ): قيمه، في (ز): قيمة.

٢٢٤٣- وكذلك الجوارى والعروض وكل شيء فائت.. إنما يرد منه القيمة؛ لأنه ليس مما يكال أو يوزن^(٢).

٢٢٤٤- [فإن كان مما يكال أو يوزن] مثل: الذهب والفضة والطعام وغيره؛ فإن غضب شيئاً^(٣) من هذا.. يجبر على رد مثله؛ لأن مثله يوجد^(٤).

٢٢٤٥- ولو أن رجلاً غضب رجلاً جاريته^(٥) وقيمتها مائة، فزادت حتى بلغت ألفاً، ثم نقصت إلى عشرة، فجاء رجل فقطع يدها.. تُقَوَّم^(٦) الجارية يوم قُطِعَتْ يدها صحيحة.. وعليه^(٧) نصف/ قيمتها، ثم يرجع الغاصب عليه بنصف القيمة، ويرجع^(٨) المفصوب عليه بالجارية وبنصف الألف؛ لأن البدل قومت بنصف القيمة والبدن قائم^(٩).

٢٢٤٦- وإن^(١٠) غضبها وهي تسوى مائة، فزادت في بدنها^(١١) حتى تسوى ألفاً، ثم ماتت.. فعليه الألف^(١٢)، وإن بقيت حتى تنقص في بدنها.. رُدَّها وما نقص من قيمة الألف^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): ما.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) فترد قيمة غير المتلي، وأما المتلي فيرد مثله. الأُم (٥٢٢/٤ و ٥٣٣) روضة الطالبين (١٨/٥).

(٤) في (أ): غضب، بلا نطق للباء، في (ب): غضب، في (ز): غضب.

(٥) في (ب): شيء.

(٦) الأُم (٥٣٣/٤) روضة الطالبين (١٨/٥-١٩) وقال: "وفي ضبط المتلي أوجه، أحدها: كل مقدّر يكيل أو وزن،... والثاني: يزداد مع هذا جواز السلم فيه،... فالأصح: الوجه الثاني، لكن الأحسن أن يقال: المتلي: ما بمحصره كيل أو وزن ويجوز السلم فيه".

(٧) في (ب): جارية.

(٨) في (أ) و(ز): قومت، في (ب): تقوم، بلا نطق لأوها.

(٩) في (أ) و(ز): فعليه.

(١٠) نهاية [٣٣/ب] من (ب).

(١١) في (ب): ثم يرجع.

(١٢) الأُم (٥٢٣-٥٢٢/٤) المهذب (٣٧٦/١) المردة روضة الطالبين (٣٧/٥-٣٨).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) نهاية [٢٣٤/ص] من (ز).

(١٥) في (ب): ألف.

٢٢٤٧- وإن نقصت في قيمتها ولم تنقص^(١) في بدنها حتى ردها مثل ما أحدها.. لم يكن له عليه إلا البدن إذا كان بعينه^(٢).

٢٢٤٨- ومن غصب من رجل ماشية أو غيرها مما بلد^(٣) فنتاج^(٤) عنده.. فعليه رد الأمهات والنتاج إن كُنَّ^(٥) قيامًا، وإلا.. فعليه قيمة النتاج كقيمة الأمهات سواء في أكثر ما كانت قيمته^(٦) قط؛ لأن العلماء يزعمون أن^(٧) له أخذهم إذا كانوا قيامًا، وما كان لي أخذه إذا كان قاتمًا فنلف^(٨).. فلي قيمته^(٩).

٢٢٤٩- والحجة في أن على الغاصب غلة ما اغتصب - وإن لم يسكن الدار ولم يُكْرَ^(١٠) الدابة - حديث "مُحَمَّدٌ بْنُ خُفَّافٍ^(١١) / حين قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخراج بالضمان»^(١٢)، وإنما ذلك

(١) الأم (٥١٨/٤) المزني (ص ١٦٥) روضة الطالبين (٢٥/٢٧-٢٨٤/٢) مغني المحتاج (٢٨٤/٢).

(٢) في (أ) و(ز): ينقص.

(٣) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) وقال: "ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأسواق، إنما أنظر إلى تغير بدن المقتصوب"

وبنحوه في المزني (ص ١٦٥) وانظر: روضة الطالبين (٣١/٥) مغني المحتاج (٢٨٤/٢).

(٤) في (أ) و(ز): تلد.

(٥) هكذا موردها في (أ): فتناج، هكذا موردها في (ب): فتناج، بلا نقط لما بعد الفاء.

(٦) في (أ) و(ز): كان.

(٧) في (ب): قيمة.

(٨) في (أ) و(ز): أنه.

(٩) في (أ) و(ز): فمات.

(١٠) الأم (٥٣٣/٤) المهذب (٣٧٧/١) المفردة روضة الطالبين (٧/٥ و ٢٧).

(١١) في (ب): يكره.

(١٢) في (أ) و(ز): "بجالد بن خفاف"، في (ب): "مخلد، يعني: ابن خفاف".

(١٣) هو: مُتَمَلِّكٌ بِنِ خُفَّافٍ بِنِ أُمِّاءَ بِنِ رَحْمَةَ الْقَفَّارِيِّ، لأبيهِ وَجَدَهُ صَحْبَةً، روى عن: عمرو بن عائشة

الخراج بالضمان، وعنه: ابن أبي ذئب، قال أبو حاتم: لم يرو عنه غيره وليس هذا إسناد تقوم بمثله الحجة،

وقال ابن عدي: لا يعرف له غير هذا الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الحافظ: قد روى حديثه المذكور: الهيثم بن جميل عن يزيد بن عياض عن مخلد، وقال البخاري: «فيه

نظر»، وفي سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظر، وتابعه على هذا الحديث مسلم بن خالد الزني عن هشام بن

عمرو عن أبيه به، وقال ابن وضاح: مخلد مدني ثقة، روى له أصحاب السنن، مقبول من الطبقة الوسطى من

التابعين. انظر: تهذيب التهذيب (٤١/٤)، تقريب التهذيب (ص ٩٢٧).

في عبد دُلَس^(١) له^(٢) عيب، فقصى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَلَّةِ لِمَالِكِ الرُّقْبَةِ، وكذلك^(٣) بقضى بالعلة لمالك الرقبة وهو المصوب منه؛ لأنه مالك الشيء^(٤).

٢٢٥٠- وكل من غضب من رجل شيئاً من الأشياء فزاد فيه من عنده شيئاً؛ فإن كان ذلك الشيء الذي زاد فيه "أَثَرًا لَا عَيْنًا"^(٥) -مثل الخشب ينجره وينقشه، والتوب يقصره، والحديد يجعله سيوفاً، وما أشبهه-؛ فإن زادت قيمته بما عمل الغاصب فيه.. فإن للمصوب أن^(٦) يأخذ ذلك، ويرجع على الغاصب مع^(٧) هذا بشيء إن كان نقصه "في طول" الخشب ونحوه^(٨)، وما نقص

(١) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث (٢٧٣/١٠) وفي الرسالة (ص ٤٤٨) وفي المزي (ص ١٢٢)، وأحمد (٢٧٢/٤٠: ٢٤٢٢٤)، وعبد الوزاري (١٧٦/٨: ١٤٧٧٧)، وأبو داود ك: البيوع والإيجارات، ب: فيمن اشتري عبداً فاستعمله ثم تبذ به عبداً، (٣٥٠٨)، والترمذي ك: البيوع، ب: فيمن يشتري العبد ويستغله ثم تبذ به عبداً، (١٢٨٥)، والسنائي ك: البيوع، ب: الخراج بالضمان، (٤٤٩٠)، وابن ماجه ك: التجارات، ب: الخراج بالضمان، (٢٢٤٢)، وابن الجارود (ص ٢١٢: ٦٢٦ و ٦٢٧)، وابن حبان (٢٩٩/١١: ٤٩٢٨)، والحاكم (١٥/٢)، والبيهقي (٣٢١/٥)، وقال الترمذي: "حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم".

قال الحافظ في البلوغ (ص ٢٥١-٢٥٢): "شُعْبَةُ البخاري، وأبو داود، وصَحْحُ الترمذي، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، وابن القطان".

[وَصَحَحَهُ أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ٤٤٩-٤٥٠)].

(٢) هكذا موروثها في (أ): فُلْسُفٌ، في (ب): دُلَس، في (ج): وليس.

(٣) ظاهر الضمير أنه عائذ إلى عطل وليس الأمر كذلك كما هو واضح من سياق القصة، وإنما قصة عطل سبب للتحديث بهذا الحديث لا سبب ورود له.

(٤) في (ب): ولذلك.

(٥) انظر: الأم (٥٢٤/٤) المزي (ص ١٦٥).

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): أثر لا عين.

(٧) في (أ) و(ج): فإن زاد فيه ما عمل فيه الغاصب فإن المصوب.

(٨) في (ب): من.

(٩) في (ب): من غن.

(١٠) هكذا موروثها في (أ): وكأشبهه، هكذا موروثها في (ب): أبجابه.

الوزن من الحديد في النار والذهب والورق، ولا يكون للغاصب شيء في عمله في شيء من ذلك؛ لأنه أثر لا عين، ولأنه متطوع بالعمل^(١).

٢٢٥١- وإن^(٢) كان ما عمل في^(٣) هذه الأشياء عين مال [له]، مثل الثوب^(٤) يصبغه، والسويق يلقه^(٥) وما أشبه ذلك.. فإنه ينظر إلى قيمة الثوب قبل أن يصبغه كم يسوى، وكم قيمته مصبوغاً؛ فإن زاد الصبغ شيئاً.. كان شريكاً^(٦) له في زيادة الصبغ، وإن كانت^(٧) قيمته أبيض أكثر من قيمته مصبوغاً.. رجع على الغاصب بما^(٨) نقص^(٩).

٢٢٥٢- ولا أجر أخذاً على بيع ماله وإن أفسده الغاصب؛ لأن الغصب ليس ببيع، ولا أجر الغاصب على بيع ما جعل فيه من الصبغ، ولا أجر الغاصب على أخذ الثوب، ويغرم القيمة ولا المغصوب^(١٠) أن يعطي الغاصب ما زاد في ثوبه من الصبغ، ولكنهما شريكان، ينظر إلى قيمة الثوب أبيض، فإن كانت قيمته عشرة دراهم^(١١) نظر^(١٢) كم قيمته مصبوغاً؛ فإن كان أحد عشر^(١٣).. كان شريكاً^(١٤) بدرهم، وإن كانت^(١٥) قيمته مصبوغاً تسعة [دراهم].. أخذه وغرم الغاصب درهماً^(١٦).

(١) الأُم ٥٣٤/٤ وما بعدها المزي (ص ١٦٦) روضة الطالبين (٤٥٥-٤٦) المنهاج (ص) معني المحتاج (٢٩١/٢) نهاية المحتاج (١٨٢/٥).

(٢) في (ب): فإن.

(٣) نهاية [ص ٢٣٥] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): ثوب.

(٥) هكذا صورناها في (أ): قُلْتَهُ، في (ب): بلا نقط، في (ز): ثلثة.

(٦) في (ب): شريك.

(٧) في (أ) و(ز): كان.

(٨) في (أ) و(ز): ما.

(٩) الأُم ٥٣٤/٤ المزي (ص ١٦٦) الحاوي الكبير (١٨٠/٧-١٨٣) الوسيط (٤٠٩-٤١٠) روضة الطالبين

(٤٨-٤٧/٥) معني المحتاج (٢٩١/٢-٢٩٢) نهاية المحتاج (١٨٤-١٨٥)

(١٠) في (أ) و(ز): للمغصوب.

(١١) في (ب): ينظر.

(١٢) في (أ) و(ز): أحد عشرة.

(١٣) في (ب): شريك.

(١٤) في (أ) و(ز): كان.

٢٢٥٣- ولو أن رجلاً اغتصب جارية فوطنها/ (١١٢/ب) فولدت^(٣) له أولاداً.. فإنه 'يحد، وعليه صدق' المثل^(٤)، وولده ولد زناً، لا يلحقوا بأبيهم، وهم عبيد^(٥) لسيد الأمة، وعليه أيضاً ما نقص من الجارية بالوطء^(٦).

٢٢٥٤- [قال الشافعي:] وإن^(٧) اغتصبها^(٨) ثم باعها، فأحبها للمشتري فولدت^(٩) ثم استحققت.. أخذ المستحق جاريته، وأخذ من المشتري^(١٠) صدق المثل يوم وطئها، وأخذ منه قيمة الأولاد يوم سقطوا، وهم^(١١) أحرار يلحق نسبهم بأبيهم^(١٢)، ويأخذ ما نقصها^(١٣).

(١) في (ب): درهم.

(٢) جاء في روضة الطالبين (٥٠/٥): "لو بذل المغصوب منه قيمة الصبي وأراد أن يملكه على الغائب فهل يجاب إليه؟ فيه أوجه... أصحها: لا"، وجاء في معني المحتاج (٢٩٢/٢) ونهاية المحتاج (١٨٥/٥): "ولو بذل صاحب الثوب للغائب قيمة الصبي ليملكه لم يجب إليه أمكن فصله أم لا". [ز].

قلت: هو نصه هنا في البويطي فيكون قولاً لا وجهاً. والله أعلم.

وعدم إجبار المغصوب منه على البيع قد يفهم من قوله في الأم (٥٣٤/٤): "يقال للغائب: إن شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب، وإن شئت فأنت شريك في الثوب... ولا يكون له غير ذلك".

(٣) في (أ) و(ز): وولدت.

(٤) في (ب): ينكح عليه بصدائق.

(٥) إلا أن تطاوعه.. فلا يجيب على الصحيح. المنهاج (ص٢٩٥).

(٦) ليست في (ز).

(٧) الأم (٥٢٠/٤، ٥٢٢) المزني (١٦٥) روضة الطالبين (٥٩/٥-٦١).

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في (ب): غصبها.

(١٠) في (ب): ثم ولدت.

(١١) في (ب): الواطئ.

(١٢) في (أ) و(ز): وهو.

(١٣) إن كان جاهلاً بتحريم وطئها، كأن لا يعلم أنها مفضوبة، أو يعلم ويجهل الحكم بشروط مذكورة في كتب المذهب، وإلا.. فهم عبيد لسيد الأمة.

(١٤) الأم (٥٢٠/٤) اختلاف العراقيين من الأم (٢٢٢/٨) المزني (١٦٥) روضة الطالبين (٦٠/٥-٦١).

وما ذكره البويطي من أخذ (المغصوب منه) لما نقص الجارية.. لم يتعرض له في الأم ولا في المزني، وذكر في روضة الطالبين أن من جامع الجارية ضمن أرض البكارة.

٢٢٥٥- ويرجع المشتري^(١) على الغاصب بالثمن الذي أعطاه^(٢) فيأخذه^(٣)، وبما غرم في قيمة الولد^(٤) بما غره^(٥)، ولا^(٦) يرجع عليه بصدائق المثل؛ لأنه كالشيء الذي أتلغه، ولا يرجع عليه بما نقص منها^(٧).

٢٢٥٦- وإن استحقها وهي مينة ولها أولاد.. أخذ منه قيمة الولد، ورجع^(٨) به على الغاصب، و[أخذ منه] صدائق المثل، وقيمة الأم، ولا يرجع بالصدائق ولا قيمة الأم على الغاصب^(٩) ولا يرجع إلا بالثمن الذي أعطاه^(١٠).

(١) في (ب): بالثمن الذي أعطاه على الغاصب.

(٢) في (ب): وبأخذه.

(٣) نهاية [٣٤/١] من (ب).

(٤) في (ب): ولم.

(٥) اختلاف المراقبين من الأم (٢٢٢/٨) وجاء في الأم (٥٢٠/٤): "ورجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المقتضوب لا قيمة الجارية ومهرها فقط، ولو وجدت الجارية حية.. أخذها المقتضوب رقيقاً له وصدقتها، ولا يأخذ ولدها" ومعنى العبارة: أنه يرجع بجميع ما ضمنه إلا قيمة الجارية ومهرها فقط، ولعل في النص تصحيف من (إلا) إلى (لا) والله تعالى أعلم.

وفي المرقن (ص ١٦٥): "ويرجع المشتري على الغاصب بجميع ما ضمنه من قيمة الولد؛ لأنه غره، ولا أُرده بالمهر؛ لأنه كالشيء يتلغه، فلا يرجع بفرمه على غيره".

وتفصيل ما يرجع به المشتري على الغاصب إذا غرمه المالك وما لا يرجع به، على المعتمد من المذهب:-

١- يرجع بقيمة الولد على الغاصب إن جهل التحريم.

٢- ولا يرجع على الغاصب إن تلف المقتضوب عنده وغرمه.

٣- ولا يرجع إن تعيب المقتضوب عنده بفعله.

٤- ولا يرجع بمهر المثل في الأظهر، وفي التقديم: يرجع.

٥- ولا يرجع إن تعيب المقتضوب عنده بآفة في الأظهر.

٦- ولا يرجع بفرم منفعة استوفاه في الأظهر.

٧- ولا يرجع في أرض البكارة على الأظهر.

٨- ويرجع بفرم منفعة تلفت عنده بغير استيفاء في الأصح.

انظر: الحاوي الكبير (١٥٥/٧) الخلاصة (ص ٣٤١) الوسيط (٤١٩/٣-٤٢٠) روضة الطالبين (٦٤-٦٣/٥)

المنهاج (ص ٢٩٥) مغني المحتاج (٢/٢٩٤-٢٩٥).

فائدة: جاء في مغني المحتاج (٢/٢٩٤) عند شرحه لقول صاحب المنهاج عن قيمة الولد (ويرجع بها المشتري على الغاصب): "وقع في الروضة بنط المصنف «ولا يرجع» وتُسبب لسبق القلم".

٢٢٥٧- وإذا اغتصب الرجل الدابة فركبها أو لم يركبها.. فسواء، وعليه كراء مثلها، وعليه ما نقصها^(٤).

٢٢٥٨- وإن أكرهاها من رجل فركبها بكرة معلوم.. كان كراؤه مفسوخا^(٥).

٢٢٥٩- فإذا^(٦) استحققت.. كان لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَى (المكثري من الغاصب) قيمة ركوبه، وما نقصها^(٧).

٢٢٦٠- ويرجع المكثري على الغاصب بالكراء الذي أعطاه، فيأخذه^(٨).

٢٢٦١- وإن عطيت تحت المكثري.. فعليه قيمتها يوم قبضها^(٩).

٢٢٦٢- ويرجع المغصوب [منه] على الغاصب بقيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط^{(١٠)(١١)}.

==

(١) في (ب): ويرجع.

(٢) في (أ) و(ب): ويرجع بالتمن على الذي أعطاه.

(٣) الأم (٥٢٠/٤) وبعض ما في الفقرة في المزي (ص١٦٥) وانظر المراجع في المسألة السابقة.

ومسألة رجوعه بالتمن لم تذكر في الأم والمزي.

(٤) الأم (٥٢٣/٤) المزي (ص١٦٥) الحاربي الكبير (١٥٩/٧-١٦٠) روضة الطالبين (١٣/٥) المنهاج

(ص٢٩٢) مغني المحتاج (٢/٢٨٦).

(٥) ذكر في المنهاج (ص٣٠٨) شروط صحة الإجارة، ومنها: "كون المؤجر قادراً على تسليمها"، وهو هنا عاجز

عجزاً شرعياً، وانظر: مغني المحتاج (٢/٢٢٦).

وقال في (٢/٢٢٥): "وضابط ما يجوز استجاره: كل عين ينتفع بها مع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة،

تضمن باليد، وتباح بالإباحة".

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) المنهاج (ص٢٩١) نهاية المحتاج (١٥٥/٥) مغني المحتاج (٢/٢٧٩) وقال فيه: "والأيدي المترتبة على يد

الغاصب.. أيدي ضمان؛ وإن جهل صاحبها) أي الأيدي (الغصب) وكانت أيدي أمانة، لأنه وضع يده على

ملك غيره بغير إذنه، والجهل ليس مسقطاً للضمان بل للإثم، فيطالب المالك من شاء منهما". وذكر أن هذا

فرع للقاعدة: «فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه». وذكر القاعدة الإمام النووي في الأصول

والضوابط (ص٣١).

(٨) مغني المحتاج (٢/٢٧٩) نهاية المحتاج (١٥٧/٥).

(٩) مغني المحتاج (٢/٢٧٩) نهاية المحتاج (١٥٧/٥).

(١٠) بدل هذا كله في (ب): "بأكثر القيمة".

٢٢٦٣- وَبَرَّحْتُ الْمَكْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ بِمَا غَرِمَ^(١) مِنْ قِيمَتِهَا يَوْمَ ثَلُفْتُ^(٢).

٢٢٦٤- ولو اشترى رجل داراً - وقد غصبها رجلٌ - ثم هدمها ثم بناها ثم استحققت.. قيل له: خذ بناءك^(٣) منها، ويؤخذ منه الكراء، ويؤخذ من الذي^(٤) في يديه قيمة البنيان الذي هدمه^(٥)؛ لأنه أتلفه^(٦).

٢٢٦٥- وليس للمشتري على الغاصب من البنيان الذي هدمه شيء؛ لأنه أتلفه، وهو بمنزلة الجارية إذا وطئها^(٧).

٢٢٦٦- ويرجع على الغاصب بما^(٨) بين قيمة بنيانه قائماً وقيمته منقوضاً؛ لأنه غره^(٩).

٢٢٦٧- وإذا غصب الرجل عبداً فحنى عليه حناية.. ردّه^(١٠) وما نقص من الحناية^(١١).

٢٢٦٨- فإن حنى عليه غيره.. كان للمستحق أن يأخذ من شاء بالجناية على عبده؛ فإن شاء.. أخذ الغاصب، ثم يرجع الغاصبُ بما على الذي حنى عليه، وإن شاء.. أخذها من الجاني [على عبده]، فإن^(١٢) أخذها منه.. لم يرجع على الغاصب بشيء؛ لأنه بفعله^(١٣).

(١) معني المحتاج (٢٧٩/٢) غاية المحتاج (١٥٦/٥).

(٢) في (أ) و(ز): غر.

(٣) في (أ) و(ز): تلف.

(٤) في (ب): بنيانك.

(٥) في (أ) و(ز): للذي، هكذا مسورها في (أ): من تلذت كذا.

(٦) نقل الإسنوي هذه الفقرة من بدايتها إلى هذا الموضع في المهمات (٤٦٦/٥) وفيه سقط وتصحيحات.

(٧) قال في المنهاج (ص ٢٩١): "الأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب".

وانظر: معني المحتاج (٢٧٩/٢) غاية المحتاج (١٥٥/٥).

(٨) الوسيط (٤١٩/٣) روضة الطالبين (٦٣/٥).

(٩) في (أ) و(ز): ما.

(١٠) الوسيط (٤٢٠/٣) روضة الطالبين (٦٤/٥) وقال: "على الأصح" المنهاج (ص)، معني المحتاج (٢٩٥/٢).

غاية المحتاج (١٩٣/٥).

قلت: هو نصّه هنا في البويطي. كما ترى، والتعبير عنه بالأصح، يُفهم أنه وجه، وليس كذلك. والله تعالى أعلم.

(١١) في (أ) و(ز): رد عليه.

(١٢) البيان (١٥٧/٧) روضة الطالبين (٣٨/٥).

٢٢٦٩- [قال الشافعي:] وإذا جنى العبد^(٣) حنابة وهو عند الغاصب فأخذ به الغاصب وأعطى^(٤) في ذلك أقل مما يجب عليه في ذلك أو أكثر.. فسواء، وذلك^(٥) عليه^(٦).

٢٢٧٠- وإن جنى أكثر من ثمنه.. كان على الغاصب فكاكه من الجنايات [كلها] وبسلمه^(٧) إليه كما أخذه بلا حنابة، ويغرم^(٨) له ما نقصه عيب جراحات العمد^(٩)؛ لأن العبد إذا^(١٠) جنى عنده جنايات عمدًا^(١١).. كان هذا عيبًا دخل العبد^(١٢)، فإذا ردّه.. رد ما نقصه العيب^(١٣) عنده، وليس على الغاصب في جميع ذلك إلا الأقل من قيمة العبد يوم جنى أو^(١٤) أرض الجنايات^(١٥).

٢٢٧١- وكذلك لو أن عبدًا^(١٦) جنى حنابة على مائة رجل فقتلهم، ودينهم مائة ألف، والعبد لا يسوى إلا عشرة.. لم يكن لهم إلا ثمن العبد^(١٧).

٢٢٧٢- ولو جنى على رجل حنابة تسوى دينارًا و^(١٨) قيمته عشرة.. لم يكن له إلا الدينار، وكذلك أبدًا لا يعطى إلا الأقل من قيمته أو أرض الحنابة^(١٩).

(١) في (أ) و(ج): وإن.

(٢) الأم (٥٢٢/٤) روضة الطالبين (٣٧/٥).

(٣) نهاية [ص ٢٣٧] من (ج).

(٤) في (ب): فأعطى.

(٥) في (أ) و(ج): ذلك.

(٦) روضة الطالبين (٣٥/٥).

(٧) في (ب): وتسليمه.

(٨) في (ب): يغرم.

(٩) في (ب): العمد.

(١٠) في (ب): لما.

(١١) في (أ) و(ج): عمد.

(١٢) في (ب): العيب.

(١٣) في (ب): نقص العبد.

(١٤) في (ب): و.

(١٥) روضة الطالبين (٣٥/٥).

(١٦) في (ب): رجلاً.

(١٧) انظر: الأم (٦٤/٧)، روضة الطالبين (٣٦٣/٩)، شرح المحلى (١٥٨/٤).

- ٢٢٧٣- وهذا الجواب كله إذا كان الغاصب قد افلك العبد قبل أن يستحق، فأما إذا استحق.. فإن المخير^(٢) في ابتداء الحكم بالجنايات: السيد؛ لأنه عبده، فيخير بين أن يسلم أرض الجنايات أو يتبع^(٣) عبده فيدفعه إليهم، ويرجع هو بالأقل^(٤) من أرض الجنايات^(٥) أو قيمة العبد على الغاصب^(٦).
- ٢٢٧٤- ومن اغتصب عبداً فباعه.. لم يجوز بيعه، وإن أجاز ذلك السيد؛ لأن البيع وقع فاسداً منفسخاً^(٨).
- ٢٢٧٥- وإن اغتصب^(٩) عبداً فمات عنده ثم صالحه السيد.. لم يجوز صلحه إلا أن يعرف القيمة؛ لأنه صالحه على أمر/ (١١٣/ب) مجهول^(١٠).
- ٢٢٧٦- ولا يجوز أن يصلحه -بعد المعرفة بالقيمة- بشيء^(١١) -غير^(١٢) ما وجب له- فيؤخره؛ لأنه دين بدين^(١٣).

(١) في (ز): أو.

(٢) الأم (٦٤/٧) روضة الطالبين (٣٥/٥) و(٣٦٣/٩) شرح المحلى (١٥٨/٤).

(٣) في (ب): المخير.

(٤) هكذا صورتها في (أ): تنسخ، في (ب): يبيع، بلا نقط للحرف الثاني، هكذا صورتها في (ب): تنسخ، في (ز): بلا نقط.

(٥) في (أ) و(ز): بأقل.

(٦) في (ب): الجناية.

(٧) روضة الطالبين (٣٥/٥).

(٨) الأم (٥١٩/٤) و٥٢١ و٥٣١ و٦٠/٥ اختلاف البراهين من الأم (٢١٩/٨) والقول الثاني وهو القديم وأحد قوله في الجديده كما سيأتي في آخر كتاب الغصب: أن البيع يتعقد موقوفاً على الإجازة.

انظر: المجموع (٣١٢/٩) روضة الطالبين (٣٥٦/٣).

ونقل هذه الفقرة العلاني في كتابه «الكلام في بيع الفضولي» (ص ٢٨-٢٩) وفيه (ومن غصب) وليس فيه كلمة: (منفسخاً)، وقال: "هذا نصه بحروفه".

(٩) في (ب): غصب.

(١٠) الأم (٥٣٠/٤) وجاء في (٤٦٣/٤): "ولا يجوز الصلح عندي إلا على أمر معروف، كما لا يجوز البيع إلا على أمر معروف" وانظر: روضة الطالبين (١٩٣/٤) ٢٠٣.

(١١) في (أ) و(ز): بالشيء.

(١٢) في (ب): عند.

٢٢٧٧- وإن^(٢٣)/ع^(٢٤) غصب عبداً فأعتقه ثم أجازاه السيد.. لم يميز؛ لأنه أعتقه من لا^(٢٥) يملكه^(٢٦)، وإجازة السيد إياه.. 'شيء' لا^(٢٧) يميز، إلا أن يمدد السيد عتقا^(٢٨).

٢٢٧٨- [قال الشافعي:]^(٢٩) فإن^(٣٠) صح حديث عروة الباري^(٣١).. فكل من باع أو اعتق [ملك غيره بغير إذنه]^(٣٢) ثم رضي.. فالبيع والعتق جائزان^(٣٣).

(١) جاء في روضة الطالبين (١٩٥/٤): "إن صالح عن بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة.. فلا بد من قبض العرض في المجلس... فإن لم يكن العوضان ربويين؛ فإن كان العوض عيناً.. صح الصلح، ولا يشترط قبضه في المجلس على الأصح، وإن كان ديناً.. صح على الأصح، ولكن بشرط التعيين في المجلس، ولا يشترط القبض بعد التعيين على الأصح". وانظر روضة الطالبين (٢٠٣/٤).

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) غاية [ص ٢٣٨] من (٢).

(٤) في (ب): لم.

(٥) في (ب): يملك.

(٦) في (ب): شيئاً لم.

(٧) في (ب): عبداً.

(٨) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم^(٩) (٢١٩/٨)، ولم يتعرض لمسألة إجازة السيد للعتق، وانظر: المجموع (٣١٣/٩) مغني المحتاج (١٥/٢).

وهذه الفقرة والتي تلها نقلها العلافي في «الكلام في بيع الفضولي» (ص ٢٩)، ثم قال: "هذا نصه بحروفه في الكتاب المذكور من رواية الربيع بن سليمان والبويطي جميعاً عن الشافعي وذلك من الكتب الجديدة، فيكون للإمام الشافعي رحمه الله قولان في الجديد، وأحدهما على موافقة القول القديم؛ لأن حديث عروة الباري صحيح أخرجه البخاري..."

(٩) غاية [ص ٣٤] من (ب).

(١٠) في (أ) و(٢): وإن.

(١١) هو: عروة بن الجعد - وقيل ابن أبي الجعد - الباري، وقيل الأزدي. سكن الكوفة، روى عنه الشعبي، والسبيعي، وشبيب بن غرقدة، وغيرهم. وهو الذي أرسله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبشيري الشاة بدنانر فاشترى به شاتين، والحديث مشهور في البخاري وغيره، وكان ممن سيرة عثمان رضي الله عنه إلى الشام من أهل الكوفة، وكان مرابطاً بمرآز الروز، ومعه عدة أفراس منها فرس أحذه بعشرة آلاف درهم. انظر: أسد الغابة (٥٢٥/٣)، الإصابة (٤٠٣/٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧/٤: ٣٦٤٢) ك: المناقب، الباب الثامن والعشرون، (٣٦٤٢)، بسنده عن شبيب بن غرقدة قال سمعت أبا يحيى يحدث عن عروة بن أبي يحيى رضي الله عنه أعطاه ديناراً يشتري له به شاة،

فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه.

فشييب لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحفي، قال الحافظ: "فالحديث بهذا ضعيف للجهل بخلافه، لكن رُجِدَ له متابع عند أحمد (١٠٦/٣٢: ١٩٣٦٢) وأبي داود (٣٣٨٥) والترمذي (١٢٥٨) وابن ماجه (٢٤٠٢) من طريق سعيد بن زيد عن الزبير بن الخريت عن أبي ليلى قال حدثني عروة البارقي فذكر الحديث بمعناه... وله شاهد من حديث حكيم بن حزام". ٨١. من فتح الباري (٦/٦٣٥).

وحديث حكيم بن حزام: رواه الترمذي (١٢٥٧) وأبو داود (٣٣٨٥).

ثم قال الحافظ: "زعم ابن القطان أن البخاري لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل، ولم يرد حديث الشاة وبالغ في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجاً به؛ لأنه ليس على شرطه؛ لإهام الواسطة فيه بين شييب وعروة، وهو كما قال، لكن ليس في ذلك ما يمنع ثبوته، ولا ما يحطه عن شرطه؛ لأن الحفي يتمتع في العادة تواطؤهم على الكذب، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد لصحة الحديث".

ومسألة العلالي في الكلام في بيع الفضولي، والنوي في المجموع.

وانظر: الجوهر النقي (١١٢/٦) وإرواء الغليل (١٢٩/٥).

قال الحافظ: "وقد أجاب من لم يأخذ بما تأمأ واقعة عين فيحتمل أن يكون عروة كان وكيلاً في البيع والشراء معاً، وهذا بحث قوي يقف به الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولي والله أعلم". ٨١. من فتح الباري (٦/٦٣٤).

(١) زيادة مما نقله الإمام النووي في المجموع (٣١٢/٩) عن مختصر البويطي، وقال: "هذا نصح"، ولم يذكرها البيهقي ولا العلالي ولست في النسخ التي بين يدي.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): جازز، وفي المجموع وكتاب العلالي ومعرفة السنن والآثار: جائزاً.

(٣) نقل هذه الفقرة عن البويطي مع عزوها إليه: البيهقي في المعرفة (١٤٨/٨)، والإمام النووي في المجموع (٣١٢/٩)، ثم قال: "وقد صح حديث عروة البارقي... فصار للشافعي قولان في الجديد، أحدهما موافق للقديم، والله تعالى أعلم" وفي روضة الطالبين (٣٥٦/٣) وقال: «وهو قوي، وإن كان الأظهر عند الأصحاب هو الجديد» وكذلك حكاه عن البويطي بمعناه الحافظ في المتج (٦/٦٣٤).

(٤) بعد هذا في (ب): فصل البوع من ضربين.

باب التفليس^(١)

٢٢٧٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: وإذا^(٢) باع الرجل من الرجل السلعة^(٣) ثم فلس أو مات، وهي قائمة بعينها، أو ناقصة في بدنها هزال أو ضعف، ليس بذهاب^(٤) شيء من أعضائها، وكان ثمنها يومئذ أكثر أو أقل مما اشتراها.. فرب السلعة بالخيار؛ إن شاء أخذها بجميع ماله ولا يرجع بشيء من النقصان^(٥).

٢٢٨٠- فأما إذا كان ذاهب البدن بجنابة أحد أو من السماء.. أخذ العبد وحاص بما نقصه من أصل الثمن^(٦).

(١) هذا الباب في [١٦/١] من (ب).

(٢) في (ب): إذا.

(٣) في (ب): سلعة.

(٤) في (أ) و(م): ذهاب.

(٥) أي: وإن شاء.. كان كسائر الغرماء. انظر: الأم (٤١٥/٤-٤١٦) المزني (ص١٤٦) الخلاصة (ص٣٠٨) الوسيط (٤/٢٠ و ٢٦) روضة الطالبين (٤/١٤٧).

(٦) ما ذكره فيما لو كان ذلك بأمر من السماء.. مخالف للمعتمد، ووصفه النووي بقوله: "وحي قول... وهو شاذ ضعيف".

أما ما ذكره إن كان بجنابة أجنبي.. فمعتمد.

ولم يُفصل في الأم حيث قال (٤١٦/٤): "وإن أصاب السلعة نقص في بدنها؛ عوار أو قطع أو غيره أو زادت.. فذلك كله سواء، يقال لرب السلعة: أنت أحي بسلعتك من الغرماء إن شئت؛ لأننا إنما نجعل ذلك - إن اختاره رب السلعة - نقضاً للعقدة الأولى بنال السلعة الآن".

فتبينه: وقع في طبعة د. رفعت فوزي: "لأننا إنما نجعل لك ذلك... بزيادة «لك»، وهي ليست في طبعة بولاق ولا في طبعة التجار. وهو وإن كان أثبتها من بعض النسخ.. فالصواب حذفها، ليستقيم المعنى.

وكذلك لم يفصل في المزني (ص١٤٦) فإنه قال: "وإن تغيرت السلعة بنقص في بدنها بغيره أو غيره أو زادت.. فسواء، إن شاء أخذها بجميع الثمن، وإن شاء تركها".

والمعتمد في المسألة أنه:

إن كان النقص بآفة متساوية.. "فالمائع بالخيار، إن شاء رجع فيه ناقصاً ولا شيء له غيره، وإن شاء ضارب بالثمن...".

و"إن كان بجنابة أجنبي.. لزمه -أي الأجنبي- الأرض... وللبائع أخذه معيماً والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من القيمة من الثمن".

- ٢٢٨١- وإن شاء أخذ سلعة، ولا أمر للفرء معه وإن كانت^(١) السلعة زائدة^(٢).
- ٢٢٨٢- فإن استهلك بعضها^(٣) وبقي بعضها^(٤).. أخذ ما بقي بحصته من الثمن الذي باعه^(٥)، وضرب بما بقي مع الفرء^(٦).
- ٢٢٨٣- وإن كان قد قبض من ثمنها شيئاً.. كان له أن يأخذ ما بقي من السلعة دون الفرء بحصته من أصل الثمن^(٧).
- ٢٢٨٤- وإن باع عبداً وله مالٌ، دنانير ودرهم.. فلا يجوز شراؤه بدنانير ولا بدراهم إذا استثنى ماله، وإن^(٨) اشتراه وحده بلا مال.. فحائز^(٩).
- ٢٢٨٥- وإن كان عرضاً مثل الثياب^(١٠) والدور وما أشبهها، فاستثنى المشتري ماله.. فلا يجوز حتى يعلم ما ماله، يُسمى كل شيء^(١١).

-
- وإن كان ثباتية المشتري.. فالذهب: أنه كالأقفة السماوية، وبه قطع جماعات". اهـ. من روضة الطالبين (١٥٦/٤-١٥٧).
- وانظر: نهاية المطلب (٣١٥/٦-٣١٦) الوسيط (٢٦/٤) المناهاج (ص٢٥٣) معني المحتاج (١٦٠/٢) نهاية المحتاج (٣٤٤-٣٤٣/٤).
- (١) في (أ) و(ز): كان.
- (٢) الأم (٤١٦/٤) الوسيط (٢٧/٤) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المناهاج (ص٢٥٤).
- (٣) في (ب): بعضه.
- (٤) في (ب): بعض.
- (٥) في (ب): باع.
- (٦) الأم (٤١٨/٤) المزني (ص١٤٧) نهاية المطلب (٣٤٢/٦) الوسيط (٢٦/٤) روضة الطالبين (١٥٧/٤) معني المحتاج (١٦٠/٢-١٦١) نهاية المحتاج (٣٤٤/٤).
- (٧) المزني (ص١٤٧) الخواوي الكبير (٢٩٤/٦) روضة الطالبين (١٥٨-١٥٧/٤) معني المحتاج (١٦١/٢) نهاية المحتاج (٣٤٤/٤).
- (٨) في (ب): وإذا.
- (٩) بناء على قاعدة: مد عبوة، وقوله: «استثنى ماله» أي: اشترط المشتري أن يأخذ العبد مع ماله.
- انظر: الخواوي الكبير (٢٦٨/٥) أسنى المطالب (١٠٠/٢).
- وتنقل هذه الفقرة بمرورها السبكي في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠) وأشار إليه في (٢٤٨/١٠).
- (١٠) في (أ) و(ز): التوب.

٢٢٨٦- وإن^(٦٦) كان اشتراه على ذلك ثم أفلس المبتاع وقد استهلك المال وبقي العبد.. فقوم العبد والمال، فينظر كم قيمة العبد من المال، فيأخذ العبد بقيمته^(٦٧) من أصل الثمن، ويرجع بحصة ماله، فيكون أسوة^(٦٨) الغرماء، مثل الرجل يبيع عبده^(٦٩) بماله بدرهمين، فقوم^(٧٠) العبد يوم باعته دراهم بلا مال، وقوم ماله يومئذ عشرة دراهم.. فيأخذ العبد بدرهم، وهو نصف أصل الثمن، ويضرب بدرهم مع الغرماء، وهو نصف أصل الثمن^(٧١).

٢٢٨٧- وهكذا الحائض فيه الثمر يباع^(٧٢) فيأكل^(٧٣) الثمرة أو تصيبها جائحة ثم يفلس.. يأخذ الحائض بحصته من حصة الثمرة من أصل الثمن، ويضرب بحصة الثمرة مع الغرماء^(٧٤).

٢٢٨٨- وكذلك لو باع رجل^(٧٥) حائضاً له فيه ثمر قد أدرك أو أبر، ثم أكله ثم أفلس^(٧٦) وقد زاد النخل.. ينظر^(٧٧) إلى لقم الثمر^(٧٨) في رؤوس النخل يوم وقع البيع كم قيمة الثمر يومئذ مفرداً^(٧٩)

(١) أي: إن كان مال العبد عروضاً، واشتراط المشتري أن تكون له مع العبد... فلا تنوز الجاهالة بها. انظر: المزي (ص ١٢٣) الحاوي الكبير (٢٦٨/٥) أسنى المطالب (١٠٠/٢).

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ) و(ز): بقيمته.

(٤) نهاية (١١٤/أ) من (أ).

(٥) نهاية [ص ٢٣٩] من (ز).

(٦) في (ب): فيقوم.

(٧) الأم (٤١٧/٤-٤١٨).

(٨) في (أ) و(ز): "بيع"، في (ب): "بيع"، بلا نطق.

(٩) في (أ): بلا نطق لا بعد الفاء.

(١٠) الأم (٤١٧/٤) روضة الطالبين (١٦٥/٤).

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (ب): فلس.

(١٣) في (أ) و(ز): فنظر.

(١٤) في (ب): ثمر النخل.

(١) في (ب): منفرداً.

فيعرف، ثم يُقَوِّمُ أَصْلُ النَحْلِ بلا غرٍ كم قيمتها يومئذ، فيأخذ النحل بمصنتها من أصل الثمن، لأنها قائمة، ويضرب بحصة الثمر يومئذ مع الغرماء^(١).

٢٢٨٩- [قال] وكذلك العبد يباع وبه العيب، فمات عند المتاع^(٢)، ويريد الرجوع بالعيب، وقيمتُه يوم مات أكثر من ثمنه مضاعفة.. فينظر إلى قيمته يوم وقع البيع سائلاً لا عيب فيه، فإن قالوا: عشرة.. قيل: فكم^(٣) قيمته يومئذ وبه هذا العيب؟ فإن قالوا ثمانية.. فقد نقصه العيب الخمس، ورجع^(٤) بخمس الثمن الذي اشتراه به، قليلاً كان أو كثيراً^(٥).

٢٢٩٠- وكذلك الدار بمكة يكتريها الرجل والحمام والفندق والأشياء التي يختلف كراؤها في الشتاء والصيف أو في أوقات من السنة، وكذلك العبد والأجير يستأجرهما السنة قيموت، أو تنهدم^(٦) الدار والحمام أو الطاحونة^(٧) في بقية السنة.. فإنه ينظر كم قيمة الشيء في الأشهر التي سكن، فإن قالوا^(٨): عشرين.. قيل: فكم^(٩) قيمتها فيما بقي لو بقيت؟ فإن قالوا: ثلاثين، فإن لم يبق.. سقط عنه ما بقي على ما قَوِّمَ بما لم يسكن^(١٠).

(١) الأُم: (٤١٧/٤) روضة الطالبين (١٦٥/٤).

(٢) في (ب): البائع، وهو خطأ.

(٣) في (أ) و(ز): كم.

(٤) في (ب): رجع.

(٥) روضة الطالبين (٤٧٤/٤).

(٦) في (أ) و(ز): ينهدم.

(٧) في (أ) و(ز): الطاحنة.

(٨) نهاية [ص ٢٤٠] من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): كم.

(١٠) أي: فيؤخذ منه قسط الماضي من المدة بعد توزيعه على قيمة المنفعة -وهي: أجرة المثل- لا على الزمان؛ لأن ذلك يختلف، فربما تزيد أجرة شهر على أجرة شهر لكثرة الرغبات في ذلك الشهر، فإن كانت المدة سنة ومضى نصفها، وأجرة مثله ضعفُ أجرة المثل في النصف الباقي.. وجب من المسمى ثلثاه، وإن كان بالعكس.. فثلثه. اهـ. بتصريف يسير من أسن المطالب (٤٣٠/٢). وانظر: روضة الطالبين (٢٤٠/٤).

وفي المثال المذكور هنا في البويطي تكون حصة المدة الماضية شمس الأجرة.

٢٢٩١- [قال الشافعي:] وإذا^(١) باع عبداً أو حاتطاً أو داراً أو ما كان من الأغنياء النسيئة (١١٤/ب) ثقلها [الناس].. فالخراج^(٢)/له^(٣) بالضمان؛ لأن الخراج^(٤) شيء حدث في ملكه^(٥).

٢٢٩٢- وإنما^(٦) فرقنا بينه وبين الحاتط يباع وفيه الثمر.. من قبل أن الصفقة وقعت على الثمر كما وقعت على الحاتط، وكل شيء حدث في ملك هذا.. لم يقع عليه صفقة البيع^(٧).

٢٢٩٣- وكذلك المصرة^(٨) يشتريها الرجل فيحلبها ويرضى بالنصرية ويشرب^(٩) لبنها أشهراً بعد النصرية، ثم وجد بها عيباً ويريد الرد.. فله أن يردّها^(١٠) ويرد الصاغ للبن النصرية، وليس عليه فيما حدث شيء بعد النصرية؛ لأنه لم يقع عليه صفقة البيع^(١١).

٢٢٩٤- ومن باع [رجلاً] أرضاً فزرعها طعاماً وفلس.. قيل لصاحب الأرض: إن شئت فلك الأرض إذا حصد الطعام، وإن شئت فاضرب مع الغرماء^(١٢).

٢٢٩٥- وإن غرس غلاً.. قيل له: إن شئت فخذ ما بقي من الأرض مما بين النخل -بمّا ليس^(١٣) [يشرب]^(١٤) للثقل- بحصتها من حصّة الأرض التي غرس فيها النخل من أصل الثمن على مثل ما وصفت، [وإن شئت فدعها واضرب مع الغرماء من أصل الثمن على ما وصفت]^(١٥).

(١) في (ب): فإذا.

(٢) غايه [١٦/أ] من (ب).

(٣) أي: المشتري.

(٤) في (ب): الضمان.

(٥) الأم (٤١٨/٤) اختلاف البرائتين من الأم (٢٢٠/٨) روضة الطالبين (١٥٩/٤٤).

(٦) في (أ) و(ج): وإنما.

(٧) اختلاف الحديث (٢٧٥/١٠) الرسالة (ص ٥٥٦-٥٥٨).

(٨) المصرة هي من قبل ما النصرية، والنصرية هي: "أن يربط اختلاف الناقة أو غيرها ويترك حليبها يوماً فأكثر حتى يتجمّع اللبن في ضرعها، فيظن المشتري غزارة لبنها فيزيد في ثمنها. وهذا الفعل حرام؛ لما فيه من التدليس، وثبت به الخيار للمشتري". كما في روضة الطالبين (٤٦٨/٤).

(٩) في (ب): وشرب.

(١٠) في (ب): الرد.

(١١) الرسالة (ص ٥٥٨) اختلاف الحديث (٢٧٥/١٠) المزني (ص ١٢٢) الحاروي الكبير (٢٤٢/٥) الوسيط

(١٢/٤) روضة الطالبين (٤٧٢/٤).

(١٢) روضة الطالبين (١٦٥/٤) معني المحتاج (١٦٣/٢).

٢٢٩٦- وإن اختلف ربُّ الأرض والغرماء في بيع الزرع قبل أن يحصد وقطع الثمرة وقالوا: نخاف أن نصيبها^(٤) جائحة أو آفة، وقال بعضهم: نمهل^(٥) إلى أن يدرك.. فالقول قول من يقول الإدراك^(٦).

٢٢٩٧- وإذا ابتاع الرجلُ الأمة فولدت عنده أولاداً ثم أفلس^(٧) وأصاب عيباً فأراد^(٨) رد الأمة.. فالولد له، لأنهم بحالة العلة^(٩).

٢٢٩٨- وإن نقصها الولاد^(١٠) وأراد ردها بالعيب في البيع.. لم يكن^(١١) ذلك له، لأنه عيب حدث عنده، ويرجع بقيمة العيب^(١٢)/^(١٣).

(١) هكذا صورناها في (أ): نسختنا خُصِنَها.

(٢) هكذا صورناها في (ب): ليس شئيب.

(٣) هذا خلاف المعتد.

وأظهر القولين: أنه ليس له أن يرجع فيها مع بقاء الغراس للمفلس، والقول الثاني: له ذلك كما لو مبيع التوب ثم أفلس، فإن البائع يكون شريكاً للمشتري (المفلس)، وهذا القول هو الذي ذكره هنا. وتفصيل المسألة، أنه:

إن اتفق الغرماء والمفلس على ترميها.. فعلوا، وأخذها.

وإن امتنعوا.. لم يجبروا، ونزير البائع حينئذ بين ثلاثة أمور:

١- أن يرجع بالأرض، ويمتلك الغراس بقيمته.

٢- أن يقطع الغراس، ويغرم أرض نقصه.

٣- أن يضارب بالتمن كسائر لغرماء.

الأم (٤١٨/٤) روضة الطالبين (١٦٧/٤) المنهاج (ص ٢٥٤) مخني المحتاج (١٦٣/٢) كفاية المحتاج الأم (٣٤٨/٤).

(٤) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب) و(م): بصيها.

(٥) في (أ) و(م): بمهله، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٦) لم نجد المسألة في الأم والمزني ولكنه ذكر مثل هذه المسألة فيما إذا كان الخلاف بين الغرماء والمفلس. انظر: الأم (٤١٨/٤) والمزني (ص ١٤٧).

(٧) في (ب): فليس.

(٨) في (ب): وأراد.

(٩) الأم (٤١٨/٤) روضة الطالبين (٤٩٣/٣) المنهاج (ص ٢٢٢-٢٢٣).

(١٠) كذا في النسخ.

٢٢٩٩- وفي الفيلسوف.. إن شاء أخذ الأمة^(١) بلا ولد بجميع الثمن، وإن شاء ترك^(٢).

٢٣٠٠- وإن كان ولدها يوم فلس صغاراً.. فلا يفرق بينهم، ويبيعون جميعاً، فيكون للبائع حصة الأمة بجميع ماله، ويكون للفيلسوف حصة^(٣) الولد يقضى بها^(٤) غراماً^(٥).

٢٣٠١- فإن قيل: لم فرقت بين من بنى في دار أو غرس في أرض ثم فلس، وبين من بنى في أرض لرجل فيها شفعة؟ وقلت في الشفع: / لا يأخذ الشفعة إلا بالثمن الذي اشترت، وقيمة^(٦) البناء والغراس^(٧)، وقلت: من غرس في أرض أو بناء ثم فلس.. فلصاحب الأرض أن يأخذ الأرض، وليس له البناء ولا الغراس بقيمته؟.. قيل: من قبل أن الرجل الذي بنى في الأرض الشفعة.. إنما بنى بناء^(٨) في أرض (فيها خيار قبل البناء)، والمفلس لم يكن لأحد^(٩) عليه خيار في ساعة البناء، وإنما رغب لي بعد الإفلاس^(١٠).

(١) تصحفت في (ب) إلى: يطق، هكذا صورتها في (ب): يطق.

(٢) نهاية [ص ٢٤١] من (ز).

(٣) المزني (ص ١٢٢) الحاوي الكبير (٢٤٥/٥) روضة الطالبين (٤٨٢/٤).

(٤) في (ب): الأم.

(٥) المزني (ص ١٤٧) الخلاصة (ص ٣٠٨) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المنهاج (ص ٢٥٤) مغني المحتاج (١٦١/٢).

(٦) في (ب) زيادة: (الأمة بجميع ماله).

(٧) هكذا صورتها في (ب): ^{للغراس}.

(٨) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المنهاج (ص ٢٥٤) مغني المحتاج (١٦١/٢).

(٩) في (أ) و(ز): الشفعة.

(١٠) في (أ) و(ز): وفيه.

(١١) في (ب): والغرس.

(١٢) قاله في اختلاف اليراثين من الأم (٢٤٥/٨-٢٤٦) مختصر المزني (ص ١٢٠) وغلطه المزني في ذلك وقال إنه متعلق.

(١٣) هكذا صورتها في (أ): ^{سبأ}.

(١) في (أ) و(ز): لا يأخذ، هكذا صورتها في (أ): ^{يكن} للتحليل.

(٢) انظر في مسألة الشفعة: مغني المحتاج (٣٠٤/٢) نهاية المحتاج (٢١١/٥).

٢٣٠٢- وإذا باع الرجل من الرجل الثوبين أو العبدین بدرهمين، فقبض درهماً وبقي درهم، وهلك أحد الثوبين، وقيمتها سواء، ثم أفلس.. فإن البائع أحق بالتوب الباقي من الغرماء؛ لأنه عين ماله^(١).

٢٣٠٣- وإذا باع رجل^(٢) من رجل^(٣) له شريك -مفاوض^(٤) أو غير مفاض^(٥) فذلك عنده سواء- ثم أفلس.. لم يكن^(٦) حقه إلا حيث وضعه، ولم يكن له على شريكه شيء إلا أن يكون شريكه أمره أن يَدَّانَ عليه عدة معلومة.. فيلزمه^(٧).

٢٣٠٤- [قال الشافعي:] وإذا ادعى الرجل على الرجل الحق فافترأ^(٨) أنكر فقامت عليه بينة.. فسواء، فإن قال: «أنا معدم»، ولم يُعرف قط إلا بالعدم.. أُخْلِيفَ بالله: ما أفاد مالاً، ولا يحبس، ولا يلزم حتى يوسر؛ لقول الله عز وجل^(٩): ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِنَ مَيْسَرَةٍ﴾ [الفر: ٢٨٠]، وإن كان^(١٠) يعرف أنه كان له مال.. حبس حتى يقيم شاهدين بالعدم^(١١).

٢٣٠٥- ولا يؤاجر حرٌّ في دين^(١٢).

(١) الأم (٤٢٠/٤) المزني (١٤٧ص) الحارثي الكبير (٢٩٤/٦-٢٩٥) الوسيط (٢٦/٤) روضة الطالبين (١٥٧/٤) المنهاج (ص٢٥٤) معني المحتاج (١٦١/٢) مائة المحتاج (٣٤٤/٤).

والقديم: أنه لا رجوع، بل يضارب باقي الثمن مع الغرماء.

(٢) في (ب): الرجل.

(٣) في (ب): الرجل.

(٤) في (ب): مفاض، بلا نقط للشاف.

(٥) في (ب): مفاض.

(٦) في (ب): زيادة: له.

(٧) الأم (٤٢١/٤) ثم قال مباشرة: "وشركة المفاوضة باطل، لا شركة إلا واحدة".

(٨).

(٩) في (ب): حل ثأؤه.

(١٠) مائة [٢٤٢ص] من (ب).

(١١) في (ب): أن.

(١٢) الأم (٤٤١/٤-٤٤٢) المزني (١٤٩ص) الوسيط (١٥/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) المنهاج (ص٢٥٢) معني المحتاج (١٥٤/٢).

٢٣٠٦- وإن^(٦٦) كانت له حرفة ففضل عن نفقة بذنه شيء.. أخذ وبيع في ذنبه، ولا ينفق على أهله ولا ولديه، والذين أولى^(٦٧).

٢٣٠٧- وإذا أراد الغرماء أخذ المال أو يبيع المال.. حَسِبَ لصاحب المال قوت عياله يوم^(٦٨).

٢٣٠٨- [قال الشافعي:]/^(٦٩) وإذا جُنِيَ عليه جنابة فيها أرض فلم يأخذ أرضها إلا بعد التفليس.. كانت لغرمائه؛ لأنها مال من ماله^(٧٠).

٢٣٠٩- وإذا جُنِيَ عليه عمدًا.. فله القصاص والعفو بلا مال^(٧١).

٢٣١٠- وإن كانت^(٨) جنابة عمدًا لا قصاص فيها/(١١٥/ب) أو^(٧٢) خطأ.. فلا عفو له في ذلك، والغرماء أحق به^(٧٣).

٢٣١١- ولو جُنِيَ عليه خطأ قبل التفليس، ثم أراد بعد التفليس العفو.. لم يكن ذلك له.

٢٣١٢- وكذلك لو وُهب له هبة، أو نُحل، أو تُصدَّق عليه، أو أُوصِيَ له.. لم يجز على أخذ شيء من هذا، إلا أن يقع له الميراث.. فيجوز على أخذه^(٧٤).

(١) الأم (٤٢١/٤) المزني (ص ١٤٩) الوسيط (١٥/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) المنهاج (ص ٢٥٢) مغني المحتاج (١٥٤/٢).

(٢) في (ب): ولو.

(٣) لكنه قال في الأم (٤٢٢/٤): "ترك له من ماله قدر ما لا غناء به عنه، وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب".

(٤) الأم (٤٢٢/٤) المنهاج (ص ٢٥٢) مغني المحتاج (١٥٣/٢).

(٥) نهاية [١٦/ب] من (ب).

(٦) الأم (٤٢٢/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) ولم يتعرض النووي لكون الجنابة قبل التفليس أو بعده.

(٧) الأم (٤٢٢/٤) المزني (ص ١٤٩) الخاوي الكبير (٣٢٤/٦) روضة الطالبين (١٤٦/٤) مغني المحتاج (١٥٤/٢).

(٨) في (ب) زيادة: عليه.

(٩) في (ب): ولا.

(١٠) ذكر المسألة في الأم (٤٢٣/٤) في الجنابة على عبد المفس، وانظر: الخاوي الكبير (٣٢٤/٦) روضة الطالبين (١٤٦/٤).

٢٣١٣- وإذا أفلس الرجل وله ذَيْنُ بشاهِدٍ واحدٍ فحلف.. أأخذ، فإن لم يحلف المُفلس.. فلا شيء للغرماء عليه^(٢).

٢٣١٤- وقال مالك [بن أنس]: إن أنبى المُفلسُ أن يحلف.. حَلَفَ الغرماءُ^(٣).

٢٣١٥- قال الشافعي: ولو جنى المُفلسُ جنايةً خطأً بعد التفليس أو عمداً^(٤) مما لا قصاص فيه.. كان المجني عليه والغرماء أسوة^(٥).

٢٣١٦- وإذا جنى عبدُ المُفلس قبل التفليس أو بعده.. فامجني عليه أولى بأرض الجناية في رقة العبد من الغرماء^(٦).

٢٣١٧- ومن باع شيئاً مما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب مما^(٧) يخلط بعضه ببعض فلا^(٨) يتميز، مثل: الحنطة والزبيب^(٩) وما أشبههما^(١٠)، فخلطها المشتري بسلعة أخرى ثم أفلس، مثل أن يعطيه مد حنطة قيمته درهمين فيخلطه بمد له قيمته أربعة^(١١).. فالبايع غير إن شاء أن يأخذ ثلثي المد، وليس^(١٢) له إلا ذلك بجميع حقه؛ لأنه لا يصلح^(١٣) أن يأخذ تمام المد؛ لجودة طعام صاحبه الذي

(١) الأم (٤٢٢/٤) وقال في روضة الطالبين (١٤٦/٤): "من قواعد الباب: أن المُفلس لا يؤمر بتحصيل ما ليس بتام، ولا يمكن من تفويت ما هو حاصل".

(٢) الأم (٤٢٢-٤٢٣/٤) الوسيط (١٢/٤) روضة الطالبين (١٣٥/٤).

(٣) انظر: الموطأ (٧٢٥/٢)، الذخيرة (١٧٢/٨)، جامع الأمهات (ص ٣٨٢)، مختصر خليل وشرحه مواهب الجليل (٦٠١/٦-٦٠٢) والشرح الكبير للدردير (٢٦٦/٣-٢٦٧).

(٤) (ب): عمد.

(٥) الأم (٤٢٣/٤) المذهب (٣٢٨/١) المفردة روضة الطالبين (١٣٣/٤).

(٦) الأم (٤٢٣/٤).

(٧) (ب): أو ما.

(٨) (ب): ولا.

(٩) (ب): الزيت، هكذا صورتهما في (ب): [] .

(١٠) (ب): أشبهه.

(١١) نهاية [ص ٢٤٣] من (ز).

(١٢) (ب) و(ز): ليس.

(١٣) (ب) زيادة: «له».

خلط بطعامه، ولا يجوز له أن يرجع بشئ ثلث المذ الذي بقي له؛ لجودة ما أخذ على طعامه، وإن شاء تركه وضرب^(١) مع الغرماء، وكذلك الزيت والتمر والسمن وكل شيء مثله^(٢).

٢٣١٨- وإن^(٣) كان قيمة مد البائع أربعة^(٤)، وقيمة مد المفسد درهمين، وقد خلطهما^(٥).. فالبائع^(٦) غير؛ إن شاء أخذ مثل مكبله ولا شيء له غيره؛ لأنه رضي بالنقص، وإن شاء تركه وضرب مع الغرماء^(٧).

٢٣١٩- وإن أفلس وقد طحن القمح.. أخذ^(٨) الدقيق، وغرم قيمة الطحن إن شاء^(٩) (١).

٢٣٢٠- قال أبو يعقوب: يكون^(١٠) الغرماء شركاؤه في قيمة الطحن^(١١).

(١) في (ب): ويضرب.

(٢) وهذه المسألة فيما لو خلط بما هو خير منه، وما نص عليه هنا مخالف للمعتمد.

والمعتمد هو: أنه لا يرجع بما، وهو كسائر الغرماء، وهو ما رجحه في الأم (٤٢٣/٤-٤٢٤) حيث قال: فيها قولان: أحدهما: أن لا سبيل له... وكان هذا أصح القولين -والله أعلم- وبه أقول" ثم ذكر القول الثاني وهو مثل ما عند البويطي، وذكر في روضة الطالبين (١٦٩/٤) قولاً ثالثاً وهو: أنه يرجع، وبإعان، ثم يوزع الثمن على نسبة القيمة، وذكر ما نص عليه البويطي ثم قال: "وهذا القول أضعفها، وهو رواية البويطي والربيع".

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): أربع.

(٥) في (ب): خلطها.

(٦) في (ب): والبائع.

(٧) وهذا فيما لو خلطه بأردأ منه، والحكم فيما لو خلطه بمثله كذلك أيضاً. انظر: الأم (٤٢٣/٤) روضة الطالبين (١٦٩/٤) وقال: إنه أصح الوجهين.

قلت: كذا وصفه، وهو كما ترى نص الإمام هنا في البويطي فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٨) أي: البائع، لا المفسد.

(٩) في هامش (أ) كلام لم أستطع قراءته، ولم يشر إليه في (ج).

(١٠) وإن لم يشأ أن يأخذه.. فهو كسائر الغرماء. الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص١٤٨) الحاروي الكبير (٣٠٣/٦) الوسيط (٣٣/٤) روضة الطالبين (١٧٠/٤) المنهاج (ص٢٥٤) مغني المحتاج (١٦٣/٢) نهاية المحتاج (٣٤٩/٤).

والقول الثاني، وهو اختيار المزني: أنه يأخذ الدقيق وليس للمفسد عليه شيء.

(١١) في (ب): تكون.

٢٣٢١- والطحان أسوة الغرماء^(١).

٢٣٢٢- [قال الربيع]: وفيه قول/ آخر؛ أن الطحان يحبس الدقيق حتى يأخذ حقه، مثل الرهن يكون عتسماً حتى يستوفي^(٢) حقه^(٣).

٢٣٢٣- قال الشافعي: وإن اشترى ثوباً^(٤) ثم فلس^(٥) وقد صيغ الثوب أو خاطئة أو قصّره^(٦).. فالغرماء شركاء في قيمة الصيغ والخياطة والقصارة^(٧).

٢٣٢٤- والخياط أسوة الغرماء^(٨)؛ لأن عملهم^(٩) ليس بشيء قائم بعينه^(١٠) مثل الصيغ في الثوب.

(١) الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص١٤٨) وهو معنى ما يذكره الفقهاء في كتبهم أن المفلس يكون شريكاً له؛ لأن ماله ماله إليهم.

(٢) خلاف المتمد، والمتمد: أنه أحن بإجارته من الغرماء فيما زاد بعمله، وهو ما نص عليه في الأم (٤٢٤/٤) - (٤٢٥) والمزني (ص١٤٨).

لأن الأظهر: أن الزيادة التي تكون بسبب الطحن أو التقصير أو الخياطة هي في حكم الغبن، والقول الثاني - واختاره المزني -: هي أثراً. انظر: المزني (ص١٤٨) الحارثي الكبير (٣٠٣/٦) روضة الطالبين (١٧٠/٤). وعليه -أي: الأظهر- فلا جبر أن يرجع إلى عين ماله، وهي الزيادة التي حدثت بسبب عمله، وهو أولى بما من الغرماء فيأخذ منها قدر أجرته، فإن لم تف بماله.. ضارب مع الغرماء بما بقي له. الحارثي الكبير (٣٠٤/٦ - ٣٠٥) روضة الطالبين (١٧٤/٤).

واختار المزني (ص١٤٨) القول الثاني الموافق لما في البوطي.

(٣) في (ب): يستوفي.

(٤) لكن قال في الأم (٤٢٥/٤): "لا أجعل له حيسه، ولا لصاحب الثوب أخذه، وأمر ببيع الثوب، فأعطي كل واحد منها حقه إذا أفلس" وانظر: روضة الطالبين (١٧١/٤).

(٥) في (ب): ففلس.

(٦) قصّر الثوب: قصّارته، وقصّره، كلاهما: خوّره ودقّه، والقصّار، والمقصّر: مخوّر الثياب ومبيّضها؛ لأنه يذوّقها بالقصّة التي هي القطعة من الخشب، وهي من خشب العناب، لأنه لا ناز فيه، كما قالوا، وجرت القصة، بالكسر على القياس. اهـ. يتصرف من القاموس مع تاج العروس (٤٣١/١٣).

(١) الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص١٤٨).

(٢) خلاف المتمد، وانظر التعليق على ما سبق قبل سطور.

(٣) في (أ) و(ج): (عملها)، والمقصود: الطحان والقصّار والخياط ونحوهم.

(٤) خلاف المتمد، والمتمد: أنه عين لا أثر.

٢٣٢٥- وإن^(١) صيغُ التوبِ فكانت^(٢) قيمتهُ خمسةَ دراهمٍ، وقُوْمُ الصَّيْغِ درهماً^(٣).. فهو شريك بالدرهم مع صاحب التوبِ بِخُمسه؛ لأن الصَّيْغِ قائمٌ بعينه^(٤).

٢٣٢٦- ويجوز شراء المُفْلِس، وبيعه، وإقراره بالدين، وعققه، وكل ما عمل، ما لم يفلسه القاضي^(٥).

٢٣٢٧- وينبغي للقاضي أن يشهد أنه قد أوقف ماله^(٦).

٢٣٢٨- فإن لم يشهد القاضي.. فهو على أصل الإطلاق أبداً حتى يشهد القاضي على وقفه^(٧).

٢٣٢٩- فإن أُتِّقَ أو وَهَبَ أو بَاعَ بعدما يوقف^(٨).. فكلُّ ذلك موقوفٌ، فإن قضى ما عليه وَفَضَّلَ [فضلة].. جاز^(٩) فيه ما عمل وصنع^(١٠)، إلا الصدقة والمبة^(١١) / فإن له أن يرجع ما لم يقبض^(١٢).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) في النسخ: درهم.

(٤) في (ب): قائماً.

(٥) الأم (٤٢٤/٤-٤٢٥) روضة الطالبين (١٧٢/٤) المنهاج (ص ٢٥٥) معني المحتاج (١٦٤/٢) نهاية المحتاج (٣٥٠/٤).

(٦) الأم (٤٣٧/٤) روضة الطالبين (١٢٧/٤) وفيه: "واعلم أن التعلق المانع من التصرف يقتصر إلى حجر القاضي عليه قطعاً".

(٧) الأم (٤٣٧/٤) روضة الطالبين (١٣٠/٤).

(٨) في روضة الطالبين (١٣٠/٤) ذكر أنه يستحب للحاكم الاضهاد، ولم يذكر خلافاً في المسألة. وفي الحاوي الكبير (٣٥٨/٦) ذكر أن في اشتراط الإضهاد على الحجر وجهان، وحكى القول بأن الحجر لا يصح إلا بالإضهاد عليه عن ابن أبي هريرة، وهو كما تراه هنا قول الإمام الشافعي ونصه، وليس وجهاً، إلا أن يكون الحجر بالفلس مختلفاً عن الحجر بالسقه، والله أعلم.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (ب): وَتَبَّحًا.

(١٠) في (أ): بلا نقط، في (ب): وصيغ، في (ز): وصيغ.

(١١) في (ب): الهبة والصدقة.

(١٢) نهاية (ص ٢٤٤) من (ز).

٢٣٣٠- ولو أن الغرماء أجازوا العتق في حال وقفه.. جاز^(٢).

٢٣٣١- ولو أقر بعد ما حجز عليه السلطان بدين لرجل أنه كان عليه قبل الحجز.. جاز إقراره، وهو بمنزلة المريض؛ إذا أقر في مرضه بدين لغير وارث.. جاز^(٣).

٢٣٣٢- وقد قيل: لا يجوز إقرار المفلس، كما لا يجوز بيعه^(٤).

٢٣٣٣- ومن مات أو أفلس^(٥).. فقد^(٦) حلَّ دينه^(٧).

(١) خلاف المعتد، وأظهر القولين: أنه لا يصح تصرفه. وقال في الأم (٤٣٧/٤): "فيه قولان" ولم يرجح، وانظر: روضة الطالبين (١٣٠/٤) وفيه تفصيل.

(٢) هذا ترميع على غير المعتد.

(٣) الأم (٤٣٧/٤-٤٣٨) روضة الطالبين (١٣٣/٤) الوسيط (١٠/٤) معني المحتاج (١٥٠/٢) نهاية المحتاج (٣١٩/٤).

(٤) وهو أحد القولين في المذهب، وهو قول الإمام مالك رحمه الله، وانظر: المدونة (٧٧/٤) التفرع (٢٥٤/٢) جامع الأمهات (ص ٣٨٦) الإشراف (٣١/٣).

وذكره في الأم (٤٣٨/٤) واعترض عليه بمجموعة من الاعتراضات ثم قال: "وهذا القول مدخول كثير الدُّخْل". وانظر: المراجع في الفقرة السابقة.

(٥) في (أ) و(ب): فليس.

(٦) نهاية [١٧/١] من (ب).

(٧) أما قوله بحلول دين من أفلس فعلا فإظهار - كما في المنهاج - والمشهور - كما في الروضة - من القولين: أنه لا يحل ما عليه من الدين المؤجل؛ لأن الأجل حق مقصود له.. فلا يموت، وأما حلول الدين بالموت.. فهو كما قال.

وذكر القولين في الأم (٤٤١/٤) ولم يرجح، حيث قال: "وإذا أفلس الرجل وعليه ديون إلى أجل.. فقد ذهب غير واحد من المفتين ممن حفظت عنه إلى أن ديونه التي إلى أجل حائلة بحلول دين الميت، وهذا قول يتوجه من أن ماله وقَّفَ وقَفَّ مال الميت، وحل به بين أن يقضي من شاء، ويدخل في هذا أنهم إذا حكموا له حكم الميت انبغى أن يدخلوا من أقر له بشيء مع غرمائه، وكذلك يخرجون من يديه ما أقر به لرجل، كما يصنعون ذلك بالمريض يقر ثم يموت.

وقد يستدل أن يباع لمن حلَّ دينه، ويؤخر الدين ديونهم متأخرة؛ لأنه غير ميت، فإنه قد يملك، والميت لا يملك. والله تعالى أعلم".

وقال في الخلاصة (ص ٣٠٦): "وأصح القولين: أن الأجل لا يحل بالمفلس، بخلاف الموت". وانظر: روضة الطالبين (١٢٨/٤) المنهاج (ص ٢٥٠) معني المحتاج (١٤٧/٢) نهاية المحتاج (٣١٢/٤).

- ٢٣٣٤- وإذا أوجب على الرجل حق^(١) وله مال، فقال: «لا أبيع».. باع السلطان عليه^(٢).
- ٢٣٣٥- والحجة في ذلك: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع على رجل -أعنع شريكاً له في عبد^(٣)- غَنِيمَةً^(٤) له^(٥).
- ٢٣٣٦- وحديث معاذ حين خلعه [النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] من ماله لغرمائه^(١).

- (١) في (أ) و(ب): الدين، والتثبت من (ب) وهو كذلك في المعرفة للبيهقي.
- (٢) وللحاكم أن يُكَرِّهَ على بيعه؛ بتعزيره بالحبس وغيره. انظر: روضة الطالبين (١٣٧/٤).
- ونقل هذه الفقرة ورواها عنه البيهقي في المعرفة (٢٥١/٨).
- (٣) في (أ) و(ب): "عبد"، هكذا صورها في (أ): عبدصبيحله.
- (٤) في (أ): بلا نقط، في (ب): بلا نقط إلا للياء. وضيّطت في المطالب هكذا: "غَنِيمَةً"، وهي تصغير الغنم، كما في تاج العروس (١٨٧/٣٣).
- (٥) أخرجه ابن أبي شعبة (٤٨٦/٦: ١٧٨١) وفي مسنده أيضاً كما في المطالب العالية (٤٧٣/٧: ١٥١٣).
- ومن طريقه البيهقي (٢٧٦/١٠) وقال: "هذا منقطع، وقد رواه الثوري عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي مجلز بمعناه، وروي من وجه آخر عن القاسم عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود، وهو ضعيف".
- وأخرجه البيهقي في (٤٨٦-٤٩: ٤٩) وقال: "هذا موصل" وقال في المعرفة (٢٥١/٨): "هو في رواية أبي مجلز عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا".
- ورواه عبد الوزاري (١٥١/٩: ١٦٧١٦) والطبراني (٢١٥/١٠: ١٠٣٦٤): "عن عبد الله بن مسعود قال: كان رجلان من جهينة بينهما غلام، فأعتقه أحدهما، فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَمَّهُ لِيَاهِ، وكانت له غَنِيمَةً قَرِيبٌ مِنْ مِائَةِ شَاةٍ، فباعها فأعطاه صاحبه".
- وقال الميثمي في مجمع الزوائد (٤٥٣/٤): "رواه الطبراني، وفيه الحسن بن عمارة وهو ضعيف".
- ونقل هذه الفقرة البيهقي في المعرفة (٢٥١/٨) وعزاها للبويعطي.
- (١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٥/٦: ٥٩٣٩) والدارقطني (٢٣٠/٤) والحاكم (٥٨/٢) والبيهقي (٤٨/٦) وفي المعرفة (٢٥٢/٨) من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه بلفظ «حجر على معاذ بن جبل ماله، وباعه بذنّين كان عليه».
- وخالف هشاماً عبد الرزاق وعبد الله بن المبارك عن معمر فأرسلاه، كما في المراسيل لأبي داود (رقم ١٧٢) و تاريخ دمشق (٤٢٨/٥٨).
- ورواه يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب مرسلًا أيضاً. كما عند البيهقي (٥٠/٦).
- الحكم على الحديث:

٢٣٣٧- وإذا كان لقوم على رجل حقٌ ثم حبسَهُ أخذَهُم، فقال: «هو لي دون الغرماء، حتى أستوي حقِّي».. لم يكن له ذلك، وهو والغرماء فيه سواء، ومن أقر له ومن كان عليه بينة.. سواء في ماله^(١).

٢٣٣٨- فإن^(٢) أراد أخذَهُم أن يخرجَهُ، وأبى الآخر/ (١١٦/ب).. فليس للوالي^(٣) أن يخرجَهُ حتى يرضوا جميعاً بإخراجِهِ^(٤).

٢٣٣٩- [قال] وإذا أفلس الرجلُ (ثم أطلق)^(١).. فله أن يبيع ويشترى، ويلزمه إقراره وغير ذلك.

٢٣٤٠- ولو كانت في يديه سلعة، فقال الغرماء: «هو ماله»، وقال^(٢): «هو مضاربة^(٣)».. فالقول قوله^(٤).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (٩٩/٣): "قال عبد الحق: المرسل أصبح من المتصل.

وقال ابن الطَّلَّاح في الأحكام: هو حديث ثابت.

وقال البيهقي في المعرفة (٢٥٢/٨): "مرسلًا. وقد روي موصولًا".

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، قال ابن عبد الهادي: وفي قوله نظر.

وقال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٣٢٢): "الصحيح أنه مُرْسَل، كذلك رواه أبو داود وغيره".

وقال الألباني: ضعيف. كما في إرواء الغليل (٢٦٠/٥).

ويغني عنه: ما رواه مسلم في صحيحه (١١٩١/٣) ك: المساقاة، ب: استحباب الوضع من الدين، حديث

(١٥٥٦/١٨) عن أبي سعيد: أصيب رجلٌ في عهد رسول الله ﷺ في ثَمَارٍ ابتاعها فكثر ذنبه

فقال: "تصدقوا عليه"، فلم يبلغ وفاء دينه، فقال: "خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك".

أُفَادَهُ الحافظ في التلخيص (٩٩/٣) حيث قال: "وفي الباب عن أبي سعيد" وذكره.

ونقل هذه الفقرة البيهقي في المعرفة (٢٥١/٨) وعزاها إلى البويهلي.

(١) روضة الطالبين (١٢٨/٤).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ز): للولي.

(٤) لأنَّ إذا كان لأحدهم أن يبتدئ ذلك وحده.. فأن تكون له استقامته من باب أولى.

(١) في (أ) و(ز): فأطلق.

(٢) في (ب): فقال.

(٣) في (أ) و(ز): مضاربة.

(٤) روضة الطالبين (١٣٩/٤).

٢٣٤١- والحجة (في ذلك^(١)): أن قوله قبل التفليس كان جائزاً^(٢) وإن لم يكن له في ماله قضاء دينه.. فلذلك جاز بعدما أطلق عنه^(٣).

٢٣٤٢- والحجة في التفليس أن الرجل يأخذ متاعه بعينه: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٤).

٢٣٤٣- وحجة أخرى عليهم: قولهم إن الرجل إذا باع من رجل^(٥) سلعة بنقد^(٦) فلم يدفع إليه الثمن، واحتكما^(٧) إلى السلطان.. قال له السلطان: إما أن تدفع إليه الثمن، وإلا.. كان أحق بسلعة، فإذا جاز أن يقول من خالفنا هذا برأيه في^(٨) هذا الموضع.. فلي أن أتبع حديث النبي ﷺ بعينه، وقد أجازوا أن يكون صاحب السلعة أحق بها^(٩) لثمنه^(١٠) الثمن.. فكذلك أجزنا للتفليس [في] منعه الثمن^(١١).

(١) في (ب): فيه.

(٢) في (أ) و(ز): جائز.

(٣) الأم (٤٤٢/٤).

(٤) أخرجه البخاري ك: الاستقراض وأداء الدين، ب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض، (٢٤٠٢)،

ومسلم ك: المساقاة، ب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس (١٥٥٩)، ولفظه عند البخاري: «من

أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس.. فهو أحق به من غيره». وينحوه عند مسلم.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) في (أ) و(ز): بنقد، ولم ينقط أولها في (أ).

(٧) في (ب): فاحتكما.

(٨) نهاية (ص ٢٤٥) من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): لثمنه، هكذا صورتها في (ب): لثمنه، وتضمن: "لثمنه" و: "لثمنه".

(١٠) في (أ) و(ز): فلذلك.

(١١) بعد هذا في (ب): الإجازات.

باب بلوغ الرشد لو هو^(١) [الحجر]

٢٣٤٤- 'موسى عن أبي حاتم عن الربيع^(٢)، قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾

الآية [الساء: ٦].

٢٣٤٥- والرشد -والله أعلم-: الصلاح الذي تكون^(٣) الشهادة به حاترة، وإصلاح المال^(٤).

٢٣٤٦- وإنما يُعرف إصلاح المال باختيار^(٥) اليتامى، وذلك يختلف بقدر حال المختارين^(٦).

٢٣٤٧- فإن كان ممن يَتَذَلُّ^(٨) فيخالط الناس في الشراء^(٩) والبيع قبل البلوغ ويَعِدُّه حتى يُعرف أنه يُجِبُّ^(١٠) توفير ماله والزيادة فيه، ولا يُتْلَفُ فيما لا يعود عليه نفعه.. كان اختيار هذا^(١١) [قريباً]^{(١٢) (١٣)}.

(١) في (أ) و(ب): باب بلوغ الرشد، في (ب): الحجر، وفي الأم: بلوغ الرشد وهو الحجر، فرأيت أن أجمع بينهما.

(٢) في (ب): قال أبو يعقوب.

(٣) في (أ) و(ب): يكون.

(٤) الأم (٤٥١/٤) مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٣٩/٦) روضة الطالبين (١٨٠/٤) المنهاج (ص ٢٥٦).

فائدة: قال في بغية المسترشدين (١٣٩/١): "الرشد: وهو في هذا الزمان صلاح المال فقط، وأما صلاح الدين فقد تَوَدَّع منه... ومذهب الأئمة الثلاثة أن الرشد صلاح المال فقط، وهو وجه في التهمة، مأل إليه ابن عبد السلام، وأفتى به العمري وابن عجيل والحضرمي والأزرقي".

(٥) في (ب): باختيار.

(٦) في (ب) والأم والمزني: المختار.

(٧) بنحوه في الأم (٤٥١/٤) مختصر المزني (ص ١٠٥) روضة الطالبين (١٨١/٤) المنهاج (ص ٢٥٦).

(٨) في (أ) و(ب): يترك، في (ب) والأم: يتبدل، هكذا صورتها في (ب): ^{بالتبدل}، في المزني: يتبدل.

(٩) في (أ): الشري.

(١٠) في (أ) و(ب): يحب.

(١١) في (أ) و(ب): هذا اختيار.

(١٢) هكذا صورتها في (ب): ^{بالتبدل}.

(١٣) بنحوه في الأم (٤٥١/٤)، وانظر: مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥١/٦).

٢٣٤٨- وإن كان ممن يُصان^(١) عن الأسواي.. كان اختياره أبعد قليلاً، ودفع إليه نفقته في الشهر؛ فإن [كان] أحسن إنفاقها على نفسه 'وشرأ' ما يحتاج إليه^(٢) من النفقة.. اختبر^(٣) بشيء [يسير] يدفع إليه؛ فإذا أُويس منه توفير ماله، وعقل يعرف به حسن النظر لنفسه في إنفاق ماله.. دفع إليه ماله^(٤).

٢٣٤٩- واختيار المرأة وعلم^(١) صلاحها أبعد من هذا قليلاً فيختبرها^(٢) النساء وذوو^(٣) المحارم^(٤) بما مثل ما وصفت من دفع النفقة اليسيرة فإذا أصلحتها دفع إليها مالها؛ نكحت أو لم تنكح^(٥).
٢٣٥٠- وللمرأة أن تعطى^(١) من مالها بغير إذن زوجها إذا كانت رشيدة^(٢).

٢٣٥١- فإن قيل ما دل على ذلك؟.. قيل، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿فَإِنْ طِبَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ رَوَيْتُهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ الآية [النساء: ٤].

-
- (١) نهاية [١/٨٧] من (ب).
(٢) في (ب): واشترى ما احتاج إليه، في الأم: (وأحسن شراء ما يحتاج إليه منها مع النفقة).
(٣) في (ب): اختبر.
(٤) نهاية (١/١١٧) من (أ).
(٥) بنحوه في الأم (٤٥١/٤)، وانظر: مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥١/٦).
(٦) في الأم: مع علم.
(٧) في (ب): ويختبرها.
(٨) في (أ) و(ب): وذو، في (ب): وذو، في الأم: وذو.
(٩) كون اختبار المرأة من قبل النساء والمحارم عزاء في معنى المحتاج (١٧٠/٢) إلى نقل ابن كج عن نص البويطي.
(١٠) في (أ) و(ب): ينكح.
(١١) الأم (٤٥١/٤-٤٥٢) مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥٢/٦).
(١٢) في (أ): (تعطي)، بلا نقط لأولها، في (ب): يعطي.
(١٣) انظر: الأم (٤٥٢/٤)، مختصر المزني (ص ١٠٥)، الحاوي الكبير (٣٥٢/٦)، معنى المحتاج (١٧٠/٢)، شاشة عميرة (٣٠٢/٢).
(١) في (ب): عز وجل.

٢٣٥٢- وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) لحفصة أو ميمونة^(٢): «ما فعلت جاريك؟» فقالت^(٣): «أعفتها»، فقال^(٤): «وأما إنك لو أعطيتها بغص^(٥) أخوالك كان خيرا لك»^(٦).

٢٣٥٣- ولقول الله عز وجل: ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فأمر بدفع أموالهم إليهم وأخرجهم من الولاية^(٧).

٢٣٥٤- وَمَنْ ادَّعَى^(٨) أَنْ زَوْجَهَا وَلِيَ^(٩) عليها.. كانت عليه الدلالة^(١٠).

٢٣٥٥- فإن قيل: فقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ليس للمرأة أن تنفق»^(١١) من مالها إلا بإذن زوجها^(١٢).. قيل: قد^(١٣) يمكن^(١٤) أن يكون هذا في موضع الاختيار^(١٥)، كما قيل: ليس لها أن

(١) في (ب): وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال.

(٢) هي: أم المؤمنين، ميمونة بنت الحارث الملالية، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كان اسمها برء، فسمها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميمونة حين تزوجها سنة سبع في عمرة القضية، وبينها وبينها بسرف، وتوفيت حيث بنى بها رسول الله سنة إحدى وخمسين، وقيل ثلاث وستين، عام الحرّة، فصلى عليها ابن أختها عبد الله بن عباس، ودفنت هنالك. انظر: الاستيعاب (١٩١٤/٤)، أسد الغابة (٢٧٢/٦).

(٣) في (ب): فقال.

(٤) في (ب): قال.

(٥) غايه [ص ٢٤٦] من (ز).

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كذا: الهبة، ب: هبة المرأة لغير زوجها وعنتها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفيهة فإذا كانت سفيهة لم يجز، (٢٥٩٢) و(٢٥٩٤)، ومسلم كذا: الزكاة، ب: فضل النفقة والصدقة على الأقرنين، (٩٩٩)، كلاهما عن كُرَيْبِ مولى ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعندهما بالجزء أما ميمونة لا حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وتغل البيهقي في المعرفة (٢٦٧/٨) هذه الفقرة وعزاها للبويعي.

(٧) استدل الشافعي في الأم (٤٥٢/٤-٤٥٧) بعدة أدلة من القرآن والسنة والقياس والمعقول، وذكر حديثين ليس فيهما ما ذكره هنا.

(٨) في (أ) و(ز): ادعت، في (ب): ادعي.

(٩) في (أ) و(ز): ولّيا.

(١٠) أي: كان هو المطالب بالدليل، وهو يشير إلى قول الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يجوز للمرأة التصرف في من ثلث مالها لغير معاوضة إلا بإذن زوجها. كما في المدونة (١٢٣/٤) التبرع (٢٥٦/٢) الإشراف (٤١/٣) المعونة (١١٧٩/٢) التلقين (ص ٤٢٣) جامع الامهات (٣٨٧) الشرح الكبير للردبر (٣٠٧/٣).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط، في (ج): بنقط.

(٢) وهو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه أحمد (٦٣٢/١١: ٧٠٥٨) بلفظ: "لا يجوز للمرأة أمرٌ في مالها إذا ملكت زوجها عصمتها" وقال محققوه: إسناده حسن، وأبو داود ك: البوع والإجازات، ب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٣٥٤٦)، والنسائي ك: العمري، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٣٧٥٦)، وابن ماجه ك: الهبات، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٢٣٨٨)، والحاكم (٤٧/٢) وقال: "صحيح الإسناد"، والبيهقي (٦٠/٦) من طريقين عن عمرو بن شعيب.

وجاء بلفظ آخر، وهو: "لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها". بدون ذكر «في مالها».

أخرجه أحمد (٦٦٥/١١: ٦٦٨١) وقال محققون: إسناده حسن، وتكرر برقم (٦٧٢٧) و(٦٧٢٨)، وأبو داود (٣٥٤٧) في نفس الموضع، والنسائي ك: الزكاة، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٢٥٤٠)، والبيهقي (٦٠/٦) من طريقين عن عمرو بن شعيب.

كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

• ورؤي باللفظ الأول عن مجاهد مرسلًا كما هو عند أحمد (٦٣٢/١١: ٧٠٥٨).

قال الشافعي في الأم (٤٥٣/٤): "قد سمعنا، وليس بطابتٍ فلزمنا أن نقول به، والقرآن يدلُّ على خلافه، ثم السنة، ثم الأثر، ثم العقول".

قال محقق المسند (٢٧١/١١): "قلنا: يغلب على الظن أن زيادة: "في مالها" مدرجة من بعض الرواة، ظنُّ أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يجوز للمرأة عطية إلا بإذن زوجها» أن هذه العطية من مالها". قلت: وهو متَّجِهٌ، ولعلَّ هذا ما عناه الشافعي بتضعيفه للحديث.

ونقل البيهقي في الكبرى (٦١/٦) نص تضعيفه عن الشافعي، ونقل كلام البويطي هنا ثم قال: "الطريق في هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب.. صحيح، ومن أثبت أحاديث عمرو بن شعيب.. لزمه إثبات هذا، إلا أن الأحاديث التي مضت في الباب قبله أصبح إسناده، وفيها وفي الآيات التي استج بها الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دلالة على نفوذ تصرفها في مالها دون الزوج، فيكون حديث عمرو بن شعيب محمولاً على الأدب والاختيار كما أشار إليه في كتاب البويطي".

وذكره الحافظ في البلوغ وابن عبد الهادي في المحرر وذكرنا تصحيح الحاكم لإسناده ولم يتقباه.

والحديث قال فيه الألباني: "حسن صحيح" كما في أحكامه على سنن أبي داود والنسائي وقال في أحكامه على ابن ماجه: "صحيح" وأورده في السلسلة الصحيحة (٤٧٢/٢: ٨٢٥).

وأجاب الماوردي عن هذا الحديث بقوله: "هو محمول على مال الزوج" كما في الحواشي الكبير (٣٥٤/٦)، وقال السندي في حاشيته على النسائي (٦٦/٥): "(عطية) أي: من مال الزوج، وإلا.. فالعطية من مالها لا يحتاج إلى إذن عند الجمهور".

(١) في (أ) و(ج): فقد، في (ب): قد، وهو كذلك في الكبرى للبيهقي، ومن هنا بدأ نقله عن البويطي.

تصوم يوماً وزوجها حاضراً إلا بإذنه، فإن فعلت.. فصومها جائز، وإن خرجت بغير إذنه فباعته.. فهو جائز، وقد^(٢) أعتقت (ميمونة)^(٣) قبل أن يعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. فلم يعب ذلك عليها؛ فدل هذا مع غيره على أن قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -إن كان قاله-.. أدب واختيار لها^(٤).

٢٣٥٦- فإن^(٥) دُفع إلى رجل ماله بعد البلوغ والرشد ثم حدث^(٦) له حال سفيه وإتلاف لماله أبيق^(٧) للسلطان أن يحجر عليه، وأن يجعل له ولياً كما يجعل^(٨) ذلك للأصغر^(٩) [سواء]، لأن المعن الذي منع الله به دفع أموالهم إليهم.. قائم^(١٠) [فيه]، وهو: غير الرشيد، فإذا كان الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١١) قد منعه ماله بعد البلوغ إلا بالرشد.. فكذلك إذا دفع إليه رشيداً فصار غير رشيد.. عاد إلى أن عرج من الشرط الذي أمر الله بدفع ماله إليه وهو: بعد البلوغ والرشد^(١٢).

٢٣٥٧- وكل^(١٣) ما عمل في حال سفيهه بعد ذلك/ (١١٧/ب) إلى^(١٤) أن حجر عليه السلطان^(١٥).. فحائز^(١٦).

(١) في (ب): يمكن.

(٢) في (أ) و(ز): الاختيار.

(٣) في (أ): محتملة لـ (وقد) و(وقد) بلا نقط، في (ب) والكبرى للبيهقي؛ وقد، في (ز): فقد.

(٤) في النسخ الثلاث: "حفصة"، وفي السنن الكبرى للبيهقي عن نص البويطي: "ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا"، وهو كذلك في الصحيحين.

(٥) هكذا صورتها في (أ): **أَلَا لِحَسَنَاتِ**، في (ز): أدن اختياراً، والتبث من (ب) والكبرى للبيهقي.

(٦) من قوله (قد يمكن أن يكون نقله البيهقي في الكبرى (٦١/٦) وعزاء للبويطي، ونقل بعضه في المعرفة (٢٦٩/٨).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): حدثت.

(٩) هكذا صورتها في (أ): **أَنْ يَحْجَرَ**، هكذا صورتها في (ب): **أَنْ يَحْجَرَ**، هكذا صورتها في (ز): **أَنْ يَحْجَرَ**.

(١٠) في (ب): يفعل.

(١١) في (ب): بالأصغر.

(١٢) في (أ) و(ز): قائماً، هكذا صورتها في (ب): **قَائِماً**.

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) الأم (٤٦٠-٤٦٢) مختصر المزني (١٠٥ ص) الخاوي الكبير (٣٥٤/٦) الخلاصة (ص ٣١٢) الوسيط (٣٨/٤) روضة الطالبين (١٨٢/٤).

(٣) في (أ) و(ز): فكل.

٢٣٥٨- قال أبو يعقوب: وكل من نشأ^(٤) بلا وصي ولا حجر من سلطان وكان^(٥) ماله في يديه - لم يكن في يد غيره فأخذ منه... فكل أمره جائز حتى يحجر عليه، وهذا إذا مات أبوه بالغاً^(٦) وصار^(٧) ماله إليه من غير أحد دفعه^(٨) إليه^(٩).

٢٣٥٩- وقد قيل: كل ما عمل فهو باطل إذا لم يكن رشيداً^(١٠).


٢٣٦٠- وكذلك إن مات أبوه وهو صغير^(١١) فحجر، أو مات أبوه وهو كبير وماله في يدي رجل ودبعة أو غيره، فدفعه إليه بغير أمر القاضي^(١٢).

(١) في (ب): إلى.

(٢) في (ب): السلطان عليه.

(٣) انظر: الأهم (٤٦٢/٤)، وهو مفهوم ما في مختصر المزني (ص ١٠٥)، معني المحتاج (١٧٠/٢) وقال: "والمشهور: أن هذا هو السفيه المَهْمَلُ"، نهاية المحتاج (٣٦٥/٤)، شفة المحتاج (١٧٠/٥). وقال في روضة الطالبين (١٨٢/٤): "لو عاد التبذير بعدما بلغ رشيداً.. فوجهان: أحدهما يعود الحجر عليه بنفس التبذير كما لو جن، وأصحهما: لا يعود، لكن يعيده القاضي.

قلت: هو نصه في البويطي فيكون قولاً لا وجهاً. والله أعلم.

(٤) هكذا صورتها في (أ): سَنَأَ، هكذا صورتها في (ب): ، في (ج): شَأَ.

(٥) في (أ) و(ج): وكل.

(٦) في (ب): بالغ.

(٧) في (ب): فصار.

(٨) في (أ) و(ج): دفع.

(٩) وهذا هو من بلغ سفيهاً ولم يحجر عليه، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرح المنهج (٣٤٢/٣):

"ويسمى من بلغ سفيهاً ولم يحجر عليه وليه بالسفيه المَهْمَل وهو محجور عليه شرعاً لا حساً" وما ذكره هنا

علاء المصمّد، عزاء للبويطي في بغية المسترسلين (١٣٩/١) نقلاً عن حكاية السبكي عنه.

(١٠) وهو المصمّد. شرح المنهج (٣٤٢/٣)، شفة المحتاج (١٧٠/٥) نهاية المحتاج (٣٦٥/٤).

(١) نهاية [ص ٢٤٧] من (ج).

(٢) في (ب): قاضي.

(٣) بعد هذا في (ب): الصيام، وإذا شهد رجلان في آخر رمضان...

(بَابُ الشَّفْعَةِ^(١))

٢٣٦١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإن بيع الشقص والشفع حاضر عالم، فطلب مكانه.. قلَّ الشفعة، وإن أخر الطلب وكان قادراً عليه.. فلا شفعة له^(٢).

٢٣٦٢- وقت الشفعة: أن يمكنه الوصول إلى السلطان ويكون قادراً على ذلك بنفسه أو وكيله^(٣).

٢٣٦٣- وإن كان غائباً.. فمثل ذلك، إذا أمكنه القدر أو التوكيل، فإن ترك ذلك.. انقطعت شفعته^(٤).

٢٣٦٤- وإن اشترى رجل ما فيه شفعة، وقال: «أخذتها بعشرة».. فترك الشفعة، ثم علم أنه اشتراها بشمانية.. فهو على رأس شفعته^(٥).

٢٣٦٥- وإن كان في يد رجل شقص من دار فقص على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه.. فله شفعته^(٦) ساعة رجع إليه^(٧).

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (٧٠/أ) وهو مذكور هناك -هو وباب الصلح- خلال باب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي، كأنه جزء منه.

(٢) انظر: اختلاف البراقين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزني (ص١٢٠) المنهاج (ص٢٩٩) معنى المحتاج (٣٠٧/٢) نهاية المحتاج (٢١٥/٥).

(٣) في (أ) و(ز): و.

(٤) انظر: اختلاف البراقين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزني (ص١٢٠) -ولم يذكر التوكيل- وانظر: المنهاج (ص٢٩٩) معنى المحتاج (٣٠٧/٢-٣٠٨) نهاية المحتاج (٢١٦/٥).

(٥) الأئم (٥/٥) اختلاف البراقين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزني (ص١٢٠) المنهاج (ص٢٩٩) معنى المحتاج (٣٠٧/٢-٣٠٨) نهاية المحتاج (٢١٦/٥).

(٦) في (أ) و(ز): فقال.

(٧) اختلاف البراقين من الأئم (٢٥٣/٨) المنهاج (ص٢٩٩) معنى المحتاج (٣٠٧/٢ و ٣٠٨) نهاية المحتاج (٢١٨/٥).

(١) في (ب): يدي.

(٢) في (ب): الشفعة.

(٣) أسنى المطالب (٣٧٨/٢) وذكره عن نصح هنا.

٢٣٦٦- وإن حَسِنَ رَجُلٌ شَفِصًا مِنْ دَارٍ، فَبَاغَ رَجُلٌ مِنْ شُرَكَائِهِ شَفِصَةً.. فليس لصاحب الخنسي شفعة، ولا للمُحْسِنِ^(١) عليه^(٢).

باب الصلح

٢٣٦٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإن ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ دَعْوَى، فَأَنْكَرَ^(٣)، ثُمَّ صَالَحَ الْمُدَّعِيَّ^(٤) مِنْ دَعْوَاهُ.. فلا يجوز الصلح على الإنكار^(٥)؛ والحجة في ذلك: أَنَّ الصلح إنما هو عوضٌ من ماله.. فلا يجوز أَنْ يعطى عوضًا/ معلومًا من شيء مجهول لا يعرف قدره فيدخل [هذا] في معنى بيع المجهول بالمعلوم^(٦).

٢٣٦٨-^(١) قال أبو يعقوب: ولكن إن وجب لرجلٍ بيمينٍ فافدى منها بمالٍ.. فهو جائز/^{(٢)(٣)}.

(١) في (ب): للمحبوس.

(٢) وعادةً معنى المحتاج مع المتهاج (٢٩٧/٢): "ولا شفعة إلا لشریک" في رقة العقار فلا ثبت... للشریک في غیر رقة العقار، كالشریک في المنفعة فقط كأن ملكها بوصية" والموقوف عليهم لا يملكون رقة الوقف، والواقف من باب أولى.

تقعة: ليس للشرکاء شفعة فيما تَصَرَّفَ فيه المالك بغير عوض؛ كأن وقف حصته أو وهبها، انظر: الأُمّ (٥/٥)، المتهاج (ص ٢٩٦ و ٢٩٨)، نهاية المحتاج (٢١٠/٥)، معنى المحتاج (٣٠٣/٢) و (٢٩٨/٢)، وفيه: "لا تثبت الشفعة فيما شُكِّلَ بغير معاوضة".

(٣) في (ب): وأنكر.

(٤) في (أ) و(ز): المدعى.

(٥) الأُمّ (٤٦٤/٤) اختلاف العراقيين من الأُمّ (٢٥٦/٨) مختصر المزني (ص ١٠٥-١٠٦) المتهاج (ص ٢٦٠) معنى المحتاج (١٧٩/٢-١٨٠) نهاية المحتاج (٣٨٣/٤).

(٦) الأُمّ (٤٦٣/٤) اختلاف العراقيين من الأُمّ (٢٥٦/٨) مختصر المزني (ص ١٠٥) معنى المحتاج (١٧٨/٢) نهاية المحتاج (٣٨٣/٤).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) نهاية [ص ٢٤٨] من (ز).

(٣) جاء في الأشباه والنظائر لابن السبكي (٣٢٥/١): "قال البيهقي -من قبل نفسه لا من عند الشافعي- «إذا وجب لرجلٍ على رجلٍ يمين فافدى منه بمالٍ.. جاز» ووافقه النووي، وقال الوالد رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يشهد له ما في البخاري في التسمية في الجاهلية، واقتداء رجلٍ بيمينه بيمين، قال: فإن صح ما قاله.. فهي صورة أخرى يستعمل فيها لفظ الصلح دون البيع، لكن في البخاري ما ينالقه، قال الوالد رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وهو الذي يظهر".

٢٣٦٩- قال الشافعي: ولو أن رجلاً حَلَلَ رجلاً من كل شيء وجب^(١) له عليه.. لم يُرَأ^(٢) حتى يُبَيَّن، فإن لم يعرف قدره.. حَلَّلَهُ^(٣) من كذا إلى كذا^(٤).

٢٣٧٠- وإن^(٥) تَقَارَرَا في كتاب الصلح أن كل واحدٍ منهما قد أَقَرَّ لصاحبه بدعواه.. جاز الصلح^{(٦)(٧)}.

وفي معنى المحتاج (٤٨٠/٤): "ومن وجب عليه يمين تغل المصنف عن البويطي أنه يجوز أن يندبها بالمال، قال الزركشي: والمذهب المنع، والتجوز من قَوْلِ البويطي "لا الشافعي".

وانظر نحوه في حاشية الشرواني (٣٢٥/١٠)، وحاشية عميرة (٣٤٣/٤) وزاد: "قال شريح في روضه: لا يجوز عندنا خلافاً لما لك".

(١) في (ب): يجب.

(٢) في (أ) و(ز): ير.

(٣) في (أ) و(ز): وحاله.

(٤) لا يصح الإبراء عن مجهول. انظر: روضة الطالبين (٢٥٠/٤) أسنى المطالب (٢٣٩/٢) وفيه: "وإذا أراد أن يبرئ من مجهول فطريقه أن يذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد الدين عليه، فلو كان يعلم أنه لا يزيد على مائة مثلاً فيقول: أبرأتك من مائة".

وتغل الفقرة بنحوها الرملي الكبير في حاشيته على أسنى المطالب (٢٤٠/٢) ونسبها إلى قول الشافعي لكنه لم يعزها إلى كتاب البويطي هذا.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) انظر: الأم (٤٦٤/٤) مختصر المزني (ص ١٠٦) المنهاج (ص ٢٥٩) معنى المحتاج (١٧٧/٢-١٧٨).

(٧) بعد هذا في (ب): (وإذا وهب الرجل لولده وهو صغير....) وهي في باب اختلاف العراقيين.

اختلاف العراقيين وجواب الشافعي فيه^(١)

٢٣٧١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: إذا دفع الرجل إلى أهل الصناعات شيئاً فقال: «أمرتك بكذا»، وقال الآخر بخلافه.. فالقول قول رب المتاع مع يمينه^(٢).

٢٣٧٢- وقال أبو حنيفة^(٣) مثله^(٤).

٢٣٧٣- وقال ابن أبي ليلى^(٥): القول قول الخياط^(٦).

(١) في (ب): اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي، وهو فيها في (أ/٦٩).

وقصة هذا الكتاب، أن الإمام أبا يوسف كان قد تتلمذ على ابن أبي ليلى، ثم تحول إلى درس الإمام أبي حنيفة رحمهما الله، ثم أحب أن يجمع المسائل التي كان فيها الاختلاف بين أستاذه، فألف كتابه «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى»، ومن اختاراته في تلك المسائل، ثم إن الإمام الشافعي قد علق عليه، وبين قوله في تلك المسائل، تارة بالموافقة للإمام أبي حنيفة، وتارة بالموافقة للإمام ابن أبي ليلى، وتارة بمخالفتها جميعاً، فكان هذا الكتاب، وهو من الكتب التي تضمنها «كتاب الأم»، وهو يسمى باختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ويسمى تارة -اختصاراً- باختلاف العراقيين، وانظر: المسوط (١٢٨/٣٠).

(٢) مختصر المزني (ص١٢٨) الخاوي الكبير (٤٣٦/٧-٤٣٧) المذهب (٤١٧/١) المفردة روضة الطالبين (٢٣٦/٥) معني احتجاج (٣٥٤/٢) وهو أظهر القولين، والثاني: القول قول الخياط. ونسب في المسوط (٩٦/١٥) للشافعي القول بأحدهما يتخالفان، وحكاها عنه المزني في الجامع الكبير كما في الخاوي.

(٣) هو الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمهما الله، النعمان بن ثابت بن زوطي، فقيه الملة، عالم العراف، ولد سنة ثمانين، في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم.

وروي عن: عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له، وأفضلهم -على ما قال- وعن الشعبي، وعن حماد بن أبي سليمان، وبه تفقه.

من أشهر تلاميذه: القاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر.

قال الذهبي: "عني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه.. فإنه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك"، له مناقب وفضائل كثيرة، من مؤلفاته: الفقه الأكبر، ورسالة العالم والمتعلم، والرد على القدريه، توفي سنة مائة وخمسين. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي، (ص٨٦)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٤٩/١)، الطبقات السنية (٨٦/١)، سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦).

(٤) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف (ص٩)، اختلاف العراقيين من الأم (٢١٧/٨) مختصر المزني (ص١٢٨) المسوط (٩٦/١٥).

٢٣٧٤- واحتج الشافعي بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»^(١).

٢٣٧٥- [قال الشافعي:] «والأصل»^(٢) أن التوب لي، وقد ادعى عليّ إتلافه، فكان هو^(٣) المدعي، كما لو قال: «أمرتني»^(٤) أن أهبه لفلان، وقال رب التوب: «بل لفلان».. فصار هو مدعياً فعلية البيئة»^(٥).

باب الرد بالعيوب

٢٣٧٦- وإذا^(٦) اشترى رجل من رجل جارياً ثيباً وأصابها^(٧)، ثم ظهر على عيب.. ردّها، ولا شيء عليه في الوطء؛ لأنه ليس بنقص^(٨).

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، العلامة، الإمام، مفتي الكوفة وقاضيهما، أبو عبد الرحمن الأنصاري، الكوفي، ولد سنة ثمان وسبعين، روى عن: الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: سفيان الثوري وابن عيينة وشعبة، قال الإمام أحمد: فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه. قال العجلي: كان فقيهاً، صاحب سنة، صدوقاً، جازئ الحديث. قال أبو يوسف: ما ولي القضاء أحد أفقه في دين الله، ولا أقرأ لكتاب الله، ولا أقول حقاً بالله، ولا أعف عن الأموال من ابن أبي ليلى، توفي في رمضان سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: تهذيب الكمال (٢٢٢/٢٥)، سير أعلام النبلاء (٣١٠/٦).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٩-١٠)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢١٧/٨) مختصر المزني (ص ١٢٨) المبسوط (٩٦/١٥).

(٣) سبق تخريجه في باب النفقة.

(٤) في (ب): فالأصل.

(٥) في (أ) و(ب): فصار هذا.

(٦) في (ب): أمرني.

(٧) مختصر المزني (ص ١٢٨).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فأصابها.

(١٠) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٠-٢٢١/٨) روضة الطالبين (٤٦٧/٣).

كان أبو حنيفة يقول: ليس له أن يردها بعد الوطء، قال أبو يوسف: "ولكنه يقول: يرجع عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن، وبه نأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: يردها ويرد معها مهر مثلها". وليس عندهما تفريق بين البكر والثيب. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١١-١٣).

٢٣٧٧- وقال في البكر: إن كان بيعاً جائزاً.. فلا سبيل إلى الرد؛ لأن الافتراض عيب^(١) أصابها عنده، ويرجع عليه بما نقص العيب إلا أن يشاء البائع أن يأخذها بالعيب الذي حدث عند المتاع.. فيكون ذلك له^(٢).

٢٣٧٨- وإن كان البيع غير جائز.. ردها، ورد ما نقصها^(٣) الافتراض، وصادق مثلها.

٢٣٧٩- وأولادها إن كانوا من غيره.. كانوا عيباً، وإن (١١٨/ب) كانوا منه.. فهم^(٤) أحرار، وعليه قيمتهم، لأنها شبهة^(٥).

٢٣٨٠- وعليه إن كان [قد] اغتلبها رد الغلة ورد ما أصابها من العيب عنده.

٢٣٨١- وهكذا الحكم عندنا في كل بيع جائز ومفسوخ على ما وصفنا في المسألة الأولى في البيع^(٦) الجائز، وعلى ما وصفنا في التي تحتها^(٧) من البيع^(٨) الفاسد.

٢٣٨٢- وإذا اشترى الرجل الثوب أو الدابة فوجد بها عيباً، واختلفا عند أيهما حدث؛ فإن كان عيباً يحدث في مثله من الأيام.. فالقول قول البائع مع يمينه على البت، وإن كان لا يحدث.. رد^(٩).

٢٣٨٣- وإذا^(١٠) باع الرجل عبداً وثراً من العيوب.. فلا يثبته إلا عيباً^(١١) لم يعلمه [منها]، فأما^(١٢) ما علمه.. فلا يبرأ حتى يرضع يده عليه ويرثه واحداً بعد واحد^(١٣)، وإن سئى لم يبرأ^(١٤).

(١) في (ب): عيباً.

(٢) اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢١/٨) روضة الطالبين (٤٦٧/٣).

(٣) في (ب): نقص.

(٤) في (ب): فهو.

(٥) نهاية (ص ٢٤٩) من (ز).

(٦) في (ب): بيع.

(٧) هكذا صورهما في (ب): بجائز.

(٨) في (ب): بيع.

(٩) اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٤/٨) روضة الطالبين من المتوسط (١٣٣-١٣٢/٣٠) روضة الطالبين (٤٩٠/٣).

وقال أبو حنيفة: على المشتري البيّنة، فإن لم تكن له بيّنة.. فعلى البائع اليمين، وهكذا كان يقول ابن أبي ليلى يقول إلا أنه إذا ائتم المدعي رد اليمين عليه، وقال أبو حنيفة: لا أرد اليمين عليه ولا أحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥).

٢٣٨٤- وقال أبو حنيفة: ^(١) إذا قال: «برئت من كل عيب».. فهو جائز ^(٢).

٢٣٨٥- واحتج الشافعي بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَرَّاهُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ يَبْرَأْ» ^(٣)، ولا ^(٤) يبرئ، ولا ^(٥) يبرئ (ما لا ^(٦) يبرئ).. فكذلك ^(٧) لا يبرئه حتى يضع يده عليه.

٢٣٨٦- وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا سئى برئ ^(٨).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(ز): عيب.

(٣) في (ب): وأما.

(٤) في (ب): واحداً واحداً.

(٥) اختلاف البرائتين من الألف (٢٢٥/٨) مختصر المزني (ص ٨٤) الخاوي الكبير (٢٧١/٥-٢٧٢) الوسيط (١٢٦/٣) المحتاج (ص ٢٢١) روضة الطالبين (٤٧٢/٣-٤٧٣).

والمذهب: أن في المسألة ثلاثة أقوال: أظهرها: يبرأ في الحيوان من عيب باطن لا يعلمه دون ما يعلمه، ولا يبرأ في غير الحيوان بنال.

وما يعلمه من العيوب: إن شرط البراءة منه: فإن كان مما لا يُعابى كالزنا والسرقة والإباحة.. برئ منه، وإن كان مما يعابى كالبرص؛ فإن أراه قدره وموضعه.. برئ قطعاً، وإلا.. فهو كشرط البراءة مطلقاً، فلا يبرأ منه. وانظر: أسنى المطالب (٦٣/٢) مغني المحتاج (٥٣/٢ و ٥٤) غاية المحتاج (٣٧/٤ و ٣٩).

(٦) في (ب) زيادة: قال.

(٧) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥)، اختلاف البرائتين من الألف (٢٢٥/٨) الأصل محمد بن الحسن (١٧٧/٥) المبسوط (١٣٣/٣٠) بدائع الصنائع (١٧٢/٥).

(٨) في (ب): أنه.

(٩) في (أ) و(ز): فكلماً.

(١٠) في (ب): يبرأ.

(١١) في (ب): لم.

(١٢) في (أ) و(ز): فلا.

(١٣) في (ب): إلا بما.

(١٤) في (ب): فلذلك.

(١٥) "ولم يذكر أن يضع يده عليها". انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥)، اختلاف البرائتين من الألف (٢٢٥/٨) المبسوط (١٣٣/٣٠).

مسألة في اليمين

٢٣٨٧- قال الشافعي: وإذا ادّعى الرجلُ على الرجلِ شيئاً.. حلفَ على البتِّ: ما لهذا فيه حقٌّ^(١)، ويسعه ذلك إذا لم يعلم [له] فيه حقٌّ، وهكذا عامة الأيمان والشهادات^(٢).

مسألة في البيوع

٢٣٨٨- وإذا اشترى الرجلُ عبداً على أنه بالخيار/ ثلاثاً، فمات العبد.. فهو ضامن لقيمته^(٣).

٢٣٨٩- وهو قول^(٤) أبي حنيفة^(٥).

٢٣٩٠- وقال ابن أبي ليلى: لا شيء عليه^(٦).

٢٣٩١- وهو قول مالك^(٧).

٢٣٩٢- واحتج الشافعي بحديث عمر في الفرس حين جعل بينهما شريطةً أنه يُرَدُّ عليه مثل ما أخذ^(٨).

(١) أي: ولم يكن للمدعي على دعواه بينة، وأراد أن يستحلف الذي في يده المتاع.

(٢) وهو قول أبي حنيفة، به يأخذ أبو يوسف، وقال ابن أبي ليلى: عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقاً. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٦)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٥/٨) اختلاف البراءتين من التيسوط (١٣٢/٣٠) مختصر المزني (ص٣١٤) الحاوي الكبير (٣٢٨/١٧) روضة الطالبين (٣٤/١٢) وذكر الضابط في المسألة فقال: "اليمين على البت، إلا إذا حلف على نفي فعل غيره".

(٣) في (أ) و(ب): بقيمته.

(٤) وسواء في ذلك كان الخيار للبايع أو للمشتري. انظر: اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٨/٨) روضة الطالبين (٥٥٣/٣).

(٥) نهاية [١/٦٩] من (ب).

(٦) تضمين المشتري القيمة هو قول الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف، وهذا إن كان الخيار للبايع، وأما إن كان الخيار للمشتري.. فإنهما يقولان: هو عليه بضمنه الذي اشتراه. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٧)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٨/٨) الأمل محمد بن الحسن (١٢٥/٥-١٢٦) مختصر الطحاوي (ص٧٥) شرحه للجصاص (١٤٠-١٥٠) المبسوط (١٧/١٣).

(٧) لأنه أمين في ذلك عنده، وهذا إن كان الخيار للبايع، وأما إن كان للمشتري.. فهو عليه بضمنه الذي اشتراه به. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٧)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٨/٨).

(٨) انظر: المدونة (٤٨٩/٢) حاشية الدسوقي (١٠٣/٣) بداية المجتهد (٢١٠/٢).

٢٣٩٣- واحتج [الشافعي] أيضاً: بالبيع الفاسد أنه إذا هلك كان عليه قيمته، فإذا^(٣) كان^(٤) عليه القيمة إذا هلك في البيع الفاسد.. كانت القيمة إذا هلك في بيع الخيار أولى، وسواء عنده أخذه على غنّ يمين أو غير يمين.. فهو ضامن له حتى يزوّده؛ لأنه أخذه على وجه البيع، ولم يأخذه على وجه الوديعة.

مسألة في الرد بالعيب

٢٣٩٤- وإذا اشترى الرجل عبداً فباع نصفه ثم أصاب عيباً.. فليس له أن يرجع [عليه] بما نقص [من] العيب إلا أن يزوّده جيفاً^(٥).

٢٣٩٥- وقد قيل: يخرى البيع^(٦)؛ فإن يزوّده^(٧) أن يأخذ النصف الذي في يديه^(٨) [و] يكون شريكاً له به للمشتري من اشترى منه.. فذاك^(٩)، وإلا.. رجع عليه بقيمة العيب، وهو أحب إليّ.

مسألة في البيوع

٢٣٩٦- وإذا^(١٠) اشترى عبداً على أن لا يبيعه ولا يهبه أو^(١١) على شرط.. فلا يجوز، والبيع فاسد، إلا في العتق.. فإنه يجوز إذا اشترى على العتق^(١٢).

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧/٨): "عن الشعبي قال: أخذ عمر بن الخطاب فارساً من رجل على سوط، فحمل عليه رجلاً فعطب عنده، فخاصمه الرجل، فقال -يعني: عمر-: اجعل بيني وبينك رجلاً، فقال الرجل: فإني أرضى بشرّج العراقي. فأتوا شريكاً فقال شرح لعمر: أخذته صحيحاً سليماً، وأنت له ضامن حتى ترده صحيحاً سالماً.. فأعجب عمر بن الخطاب (فبعثه) قاضياً.
ورواه عبد الوزاري (٢٢٤/٨: ١٤٩٧٩) والبيهقي في الكبرى (٢٧٤/٥) ووكيع في أخبار القضاة (١٨٩/٢) وابن حزم في المغلي (٣٧٣/٨).

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) نهاية (ص ٢٥٠) من (٢).

(٤) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٧)، اختلاف العراقيين من الأئمّة (٢٢٨/٨) مختصر المزني (ص ٨٣).

(٥) أي: البائع الأول.

(٦) في (ب): أراد.

(٧) أي: في يدي المشتري الذي أصبح بالغا وباع نصف العبد.

(٨) في (أ) و(٢): وذلك.

٢٣٩٧- لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بريرة: واشترىها وأعتقها.

٢٣٩٨- وإن كان على الرجل رقة ثم اشتراها^(٤) على أن يعتقها^(٥).. لم يجزئه^(٦)، ولم يكن نسفاً تاماً^(٧)، لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨) أَمَرَهُ بِالرِّقَةِ، والرِّقَةُ: [الرِّقَةُ] تَامَةٌ^(٩)، والشرط نَقْصٌ^(١٠).

مسألة في الصلح

٢٣٩٩- وإذا كان لرجل على رجل مال^(١١) فغاب عنه، ثم حُطَّ عنه^(١٢) أو صُولِحَ عنه^(١٣).. فليس بمزلة المكروه^(١٤) وهو ساقط عنه^(١٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): إلا.

(٣) وكان أبو حنيفة يقول البيع في هذا فاسد، ولم يستثن العتق، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: البيع جائز، والشرط باطل. اختلاف البراءتين من الأُمِّ (٢٢٩/٨) الأصيل محمد بن الحسن (١٢٤/٤) (٩٧/٥) روضة الطالبين (٤٠٦/٣) وقال في روضة الطالبين (٤٠٣/٣): "في بيع الرقيق بشرط العتق، ثلاثة أقوال: المشهور: أنه يصح العقد والشرط".

(٤) هكذا صورها في (أ): اشتريتها، هكذا صورها في (ب): نلتسواها، في (م): اشتريها، بلا نقط لا قبل الماء، أي: اشتراها.

(٥) في (ب): تعتقها.

(٦) في (أ) و(م): يجزئه، في (ب): يجزئه.

(٧) في (ب): تامة.

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) في (ب): التامة.

(١٠) روضة الطالبين (٤٠٤/٣) وجعله تعريفاً على أمح الوجهين من أن العتق المشروط حتى لله عز وجل، وهو نص الإمام الشافعي هنا.

(١١) في (أ) و(م): مالا.

(١٢) في (ب): له.

(١٣) في (ب): عليه.

(١٤) في (أ) و(م): المكروه.

(١٥) وكان أبو حنيفة يقول: ما حط عنه من ذلك.. فهو جائز، وكان ابن أبي ليلى يقول: له أن يرجع فيما حط عنه؛ لأنه تغيب عنه، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف البراءتين من الأُمِّ (٢٣٠/٨) اختلاف البراءتين من المُسَوِّط (١٣٤/٣٠).

مسألة في الببوع

٢٤٠٠- وإذا اشترى الرجل مائة ذراع من دار، ولم^(١) يُسَمَّ^(٢) جميع أذرع^(٣) الدار.. فالبيع باطل^(٤).

٢٤٠١- وقال ابن أبي ليلى: البيع جائز^(٥).

٢٤٠٢- وقال أبو يوسف^(٦) وأبو حنيفة: البيع باطل^(٧).

٢٤٠٣- وإذا باع الرجل سمكة في حظيرة وهو يراها، ولا تؤخذ^(٨) حتى تصاد^(٩).. فالبيع باطل^(١٠) لأنه غير مقدور عليه، وإن كان ماء قليلاً^(١١) يؤخذ بالأيدي.. فهو جائز^(١٢).

(١) في (أ) و(ج): قلم.

(٢) في (ب): يسمي.

(٣) في (أ) و(ج): ذرع.

(٤) اختلاف العراقيين من الأئم (٢٣٣/٨) روضة الطالبين (٣٦٢/٣).

(٥) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٢٢)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٣٣/٨) اختلاف العراقيين من المتوسط (١٣٦/٣٠ و ١٤٠).

(٦) هو: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، القاضي الأنصاري البجلي، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة مائة وثلاثة عشر، ولي القضاء ثلاثة من الخلفاء المهدي والمهدي والرشد، ثقة، أول من لقب بقاضي القضاء، وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وقد قيل: لولا أبو يوسف ما دُكر أبو حنيفة، من مؤلفاته: الخراج، والأمال، والنوادر، واختلاف أبي حنيفة وأب أبي ليلى، والرد على سير الأوزاعي، توفي سنة مائة وأثنان وخمسون. انظر: الجواهر المضية (٦١١/٣)، والفوائد البهية (ص٢٢٥).

(٧) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٢١-٢٢)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٣٣/٨) الأمل لمحمد بن الحسن (٨٧/٥-٨٨) اختلاف العراقيين من المتوسط (١٣٦/٣٠ و ١٤٠).

وفي أربعتها أن أبا يوسف يأخذ بقول ابن أبي ليلى لا يقول أبي حنيفة، خلافاً لما هنا.

ففي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٢٢): "وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول: هو جائز في البيع، وبه تأخذ"، وفي الأمل: "وقال يعقوب ومحمد في هذا: هو جائز كله إذا كان قد رآه، وإن لم يره.. فهو بالخيار إن رآه". ويعقوب هو: أبو يوسف.

(٨) هكذا صورتها في (أ): قَدْ حُذِّتْ، في (ب): يوجد، في (ج): يؤخذ.

(٩) في (ب): يصاد.

(١٠) في (أ) و(ج): قليل.

مسألة في حكم [بيع الوكيل نسيئة في التوكيل المطلق]^(٦)

٢٤٠٤- /^(٧) وإذا دفع الرجل إلى الرجل السلعة وقال: «بعها»، ولم يقل بنسيئة^(٨)، فباعها بنسيئة وأقر الرسول والمتابع [أنه] بأن السلعة للدافع إلى الرسول.. فالباع باطل، بعد مجيء بالله ما أذن له في ذلك^(٩).

٢٤٠٥- فإن فاتت.. فالرسول ضامن لقيمتها؛ فإن شاء^(١٠) أن يُضْمَنَ المشتري.. ضَمَنَهُ، وإن ضَمَّنَ الرسول^(١١)/ (١١٩/ب).. رجَعَ على المشتري، وإن ضَمَّنَ المشتري.. لم يرجع على الرسول^(١٢).

مسألة في البيوع

٢٤٠٦- وإذا اختلف المتبايعان في الخيار.. تخالفا، وتراذلا، وكان^(١٣) كاختلافهما في الثمن^(١٤) (٨).

(١) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز ذلك، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: شراؤه جائز لا بأس به. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٢-٢٣)، اختلاف العراقيين من الأم^(١٥) (٢٣٤/٨-٢٣٥) المذهب (١/٢٧٠ المرددة) روضة الطالبين (٣/٣٥٨) الأمل لمحمد بن الحسن (٥/٩٣) وفيه: "وإن كان في وعاء أو حب يقدر على أخذه بغير مسد.. فالباع جائز، والمشتري بالخيار إذا رآه".

(٢) نهاية [ص ٢٥١] من (ز).

(٣) في (ب): نسيئة.

(٤) أي: أمره ببيع السلعة ولم يُسَمَّ نقدًا ولا نسيئةً، ولم يقل له: بع برأيك، فباعها المأمور بنسيئة، وكان أبو حنيفة يقول: الباع جائز، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: الباع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف العراقيين من الأم^(١٦) (٨/٢٣٦) روضة الطالبين (٤/٣٠٥) لكنه قال: "بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد"، وانظر: اختلاف العراقيين من المتوسط (٣٠/١٣٧).

(٥) أي: مالك السلعة، وهو الأمر بالبيع.

(٦) اختلاف العراقيين من الأم^(١٧) (٨/٢٣٥-٢٣٦) لكنه قال: "فإن ضَمَّنَ البائع (أي: الرسول).. لم يرجع البائع على المشتري، وإن ضَمَّنَ المشتري.. رجَعَ المشتري على البائع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة عما ابتاعها به".

فتبيه: في طبعه د. رفعت: "وإذا أعطى الرجلُ الرجلَ متاعًا بعينه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة..." وما في ط بولاق والتجار "بيعه" بدل "بعينه" وهو الصواب، وقد أشار إليها في الحاشية، وحققها أن ثبت في المتن.

(٧) في (أ) و (ز): وكانا.

(٨) في (أ) و (ز): البمين، والمثبت من (ب) والأمر.

(٩) اختلاف العراقيين من الأم^(١٨) (٨/٢٣٦) الحاروي الكبير (٥/٢٩٩) روضة الطالبين (٣/٥٧٧).

٢٤٠٧- وقال أبو حنيفة: القول قول البائع مع يمينه^(١).

٢٤٠٨- وقال ابن أبي ليلى: القول قول المشتري^(٢).

٢٤٠٩- وبه يأخذ أبو يوسف^(٣).

مسألة في البيوع

٢٤١٠- وإذا باع جارية تجارية وقصصا^(٤) (ثم وجد أحدهما عيبا.. ردها وأخذ الذي أعطى) إن كانت فاتمة، أو^(٥) قيمتها إن كانت فاتمة، وهكذا جميع الحيوان والعروض، وكذلك إن كان مع

(١) المسألة التي ذكر فيها هذا القول للإمامين أبي حنيفة وابن أبي ليلى في كتاب أبي يوسف: «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» (ص ٢٤)، وفي «اختلاف البراءين» من «الألم» (٢٣٦/٨) هي: فيما إذا كان البائع مُدْعِيًا للخيار، والمشتري مُتَكِرًّا له، والمسألة هنا في الاختلاف في شرط الخيار مطلقا، ونصه في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤): «وإذا اختلف البيعان؛ فقال البائع: بعثك وأنا بالخيار، وقال المشتري: بعثي ولم يكن لك خيار.. فإن أبا حنيفة رَضِيَ عَنْهُ كان يقول: القول قول البائع مع يمينه، وكان ابن أبي ليلى رَضِيَ اللَّهُ يَقُول: القول قول المشتري، وبه تأخذ».

وذكر ابن نعيم في البحر الرائق (٣٧/٦) أن مذهب الإمام أبي حنيفة: أن القول قول مدعي شرط الخيار، أي: سواء كان هو البائع أم المشتري، ومذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن: أن القول قول منكره، بانما كان أو مشترا، حيث قال: «وإذا اختلفا في اشتراط الخيار.. فالقول للمكروه عدهما، وعنده لمدعيه»، ونسبه إلى أبي حنيفة كذلك في المحيط الرهاوي (٥٠٦/٦).

ونسب في الحاوي الكبير (٣٠٠/٥) إلى أبي حنيفة أنه يقول: لا يتحالفان، والقول قول من نفاها وجاء في الأصل لمحمد بن الحسن (١٤٠/٥): «وإن قال المشتري: لي خيار، وقال البائع: ما شرطت لك خيارا.. فإن القول قول البائع مع يمينه، وعلى المشتري البينة؛ لأنه مُدْعٍ».

وقال أبو يوسف: القول قول الذي يقر بالبينات في البيع والمدعي بالخيار عليه البينة. وإن قال البائع: لي الخيار، وقال المشتري: ما لك خيارا.. كان القول قول المشتري مع يمينه، وعلى البائع البينة.

وأيهما أدعى الخيار.. فإنه لا يصدق إلا ببينة، والقول قول الآخر في قول أبي يوسف ومحمد: والمذهب عند الحنفية: أن القول قول الذي ينفيه. انظر: المبسوط (٥٩/١٣) مختصر القدوري مع شرحه اللباب (٤٦/٤) الفتاوى الهندية (٥١/٣).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف البراءين من الألم (٢٣٦/٨).

(٣) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف البراءين من الألم (٢٣٦/٨)، وانظر ما نقلته عن الأصل لمحمد بن الحسن (١٤٠/٥) قبل قليل.

أَحَدُهُمَا دِرَاهِمَ أَوْ عَرَضَ، وَإِنْ^(٦) فَاتَتْ إِحْدَاهُمَا.. رَدُّ الَّتِي أَصَابَ بِهَا الْعَيْبُ، وَأَخَذَ قِيَمَةَ جَارِيَتِهِ الْمَيْتَةِ؛ لِأَمَّا الثَّمَنُ الَّذِي دَفَعَ كَالْدَانَانِ^(٧).

مسألة في وكالة

٢٤١١- وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا [أَنْ] يَشْتَرِيَ لَهُ سَلْعَةً بِعَيْنِهَا أَوْ مَوْصُوفَةً، فَاشْتَرَاهَا^(٨) فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا.. كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ دُونَ رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ رَضَى رَبُّ الْمَالِ.. أَحْلَفَ^(٩) عَلَى عِلْمِهِ^(١٠).

(١) في (ب): وقضها، في كتاب أبي يوسف وفي الأعمى: وقضى كل واحد منهما.

(٢) في (ب): "ثم هلك إحدى الجاريتين ثم وجد بالتي أعطى عيباً ردها"، وهي غير مستقيمة، والكتب كما في (أ) و(ب)، وهو موافق لما في كتاب أبي يوسف والأعمى.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): فإن.

(٥) إذا كانت الجارية قائمة فقول أبي حنيفة كقول الشافعي، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يَرُدُّهَا وَيَأْخُذَ قِيَمَتَهَا صَحِيحَةً، ولم يذكر في كتاب أبي يوسف ما لو فاتت الجارية. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ثعلبي (ص ٢٥)، اختلاف الجرائسين من الأعمى (٢٣٦/٨-٢٣٧) اختلاف الجرائسين من المبسوط (١٣٨/٣٠) وفي أسنى المطالب (٦٦/٢): "ولو رد المبيع بعيب وكان الثمن عملاً.. رجع فيه المشتري" وهي من زيادات الروض على الروضة.

(٦) في (ب): واشترها.

(٧) في (أ) و(م): لم يخلف، وفي الأعمى: حلف، والمقصود بالخلف: المأمور بالشراء.

(٨) في (أ) و(م): عمله.

(٩) وقال أبو حنيفة: يتناصم المشتري، ولا يبالى أحضر الأمر أم لا، ولا نكلف المشتري أن يحضر الأمر، ولا نرى على المشتري يمينا إن قال البائع: الأمر قد رضي بالعيب، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يستطيع المشتري أن يَرُدَّ السِّلْعَةَ الَّتِي بِهَا الْعَيْبُ حَتَّى يَحْضُرَ الْأَمْرُ فَيَحْلِفَ مَا رَضِيَ بِالْعَيْبِ، وَلَوْ كَانَ غَائِبًا بِغَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ثعلبي (ص ٢٥)، اختلاف الجرائسين من الأعمى (٢٣٨-٢٣٧/٨)، مختصر المزني (ص ١١١)، روضة الطالبين (٣١١/٤-٣١٢) مغني المحتاج (٢٢٦/٢) المبسوط (١٢٠/١٣) البحر الرائق (٢٠٩/٧) الفتاوى الهندية (١٠٠/٣) حاشية ابن عابدين (٤٨٧/٤).

لكن في الحاوي الكبير (٥٥٧/٦): "فإن ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِرَضَى مُوَكَّلِهِ بِالْعَيْبِ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مَا عَلِمَ (موكله) موكله بالعيب" كنا في المطبوع، ولعل الصواب: "ما علم رضى موكله بالعيب".

مسألة في البيوع

٢٤١٢- وإذا^(١) باع رجل رجلاً مراًجعة، فزاد عليه في الثمن؛ فإن كان قائماً أو قائماً.. خطئ عنه من رأس المال ما زاد، ومن الربح بقدر ذلك^{(٢)(٣)}.

مسألة

٢٤١٣- وإن حضر رجل وهو يباع عليه ماله وهو ساكت لم ينكر ولم يغير.. فالبيع مردود، ولا يكون الصمت رضى إلا في البكر خاصة^(٤).

(١) في (ب): فإذا.

(٢) في (ب): فإن كان قائماً.. رد الزيادة وإن كان قائماً.

(٣) نهاية [ب/٦٩] من (ب).

(٤) انظر: اختلاف البراهين من الأثر (٢٣٨/٨) وفيه: "لفقد قيل: تحط عنه الحياة بحصتها من الربح، ويرجع عليه به، ولو كان القوب قائماً لم يكن له أن يرده... وقيل: للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمى له، أو فسخ البيع"، ولم يردج.

وفي مختصر المزني (ص ٨٤): "ولو علم أنه خائن.. حطت الحياة وحصتها من الربح". وأظهر القولين: أنه يحكم بسقوط الزيادة وحصتها من الربح، والأظهر: أنه لا خيار له، والثاني: ثبت له الخيار.

وكان أبو حنيفة يقول: البيع جائز، وله أن يرده يأخذ ما نقد إن شاء، ولا يخطه شيئاً، وكان ابن أبي ليلى يقول: تحط عنه تلك الحياة وحصتها من الربح، وبه يأخذ أبو يوسف.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٦)، الخاوي الكبير (٢٨٥/٥) المناهج (ص ٢٢٨) روضة الطالبين (٥٣٥/٣). المذهب (٢٩٧/١) المفردة) تصحيح التنبيه (٣٠٢/١) تذكرة التنبيه (١٠٢/٣) نهاية المطلب (٢٩٥/٥-٢٩٦).

الأصل محمد بن الحسن (١٦٥/٥) المبسوط (٨٦/١٣) البحر الرائق (١٢٠/٦) الفتاوى الهندية (١٦٢/٣) مجمع الأثر (١٠٩/٣).

(٥) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز ذلك عليه، وليس سكوته إقراراً بالبيع، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: سكوته إقرار بالبيع. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٧)، اختلاف البراهين من الأثر (٢٣٩/٨) اختلاف البراهين من المبسوط (١٣٩/٣٠) الخاوي الكبير (٤٠٥/٧) المذهب (٢٢٠/١) المفردة) معني المحتاج (١٠٠/٢) نهاية المحتاج (١٧٧/٤).

وانظر: الوسيط (١٩٧/٣) في تصرف العبد، والمذهب (٢٢٠/١) المفردة) في السكوت عن اتلاف المال.

مسألة

٢٤١٤- وإن باع المريض^(١) من بعضي وَرَثَتِهِ بَيْعًا يَمْتَلِئُ قِيَمَتِهِ أَوْ يَمْتَلِئُ مَا يَنْغَابُنِ [به] النَّاسُ.. فالْبَيْعُ جَائِزٌ^(٢).

٢٤١٥- وإن أوصى بأن يباع ذلك من وارثه بعد موته بقيمته.. لم يَجُزْ^(٣).

مسألة في البيوع

٢٤١٦- وإن^(٤) اشترى ثوبين في صفقة واحدة فقبضنهما، فهلك أحدهما^(٥)، وأصاب بالآخر عيبًا.. فله أن يَرُدَّ الثَّامَنَ، وقِيَمَةَ الْفَائِتِ، ويرجع [عليه] بأصل الثمن الذي أعطى^(٦).

٢٤١٧- فإن اختلفا في القيمة.. فالقول قول البائع، من^(٧) قَبِلَ أَنَّ الثَّمَنَ كُلَّهُ قد لَزِمَ الْمُشْتَرِي، وهو يريد إسقاط الشيء عنه بما^(٨) يَدَّعِي من كثرة قيمة الفائت.. فلا^(٩) أقبل دعواه^(١٠).

(١) نهاية [ص ٢٥٢] من (٢).

(٢) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه، وكان ابن أبي ليلى يقول: بيعه جائز بالقيمة، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٩)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٤١/٨) الأئم (٢٢٢/٥) الحاروي الكبير (٢٩٢/٨) روضة الطالبين (١٣١/٦) أسنى المطالب (٣٩/٣). البحر الرائق (١٦٩/٧) حاشية ابن عابدين (١١٢/٥).

(٣) لأنه قد خرج من ملكه بعد موته، فلا يتصرف فيه.

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) في (ب): إحداهما.

(٦) خلافاً للمصنف، والأظهر ما سيذكره بعد قليل، وكلا القولين المذكورين هنا.. مبني على عدم جواز الأفراد في الرد، والمذهب: القطع بمنع جواز الأفراد. انظر: العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٥/٣) ٤٨٨. قلت: وعُدَّ الشَّيْءَانِ الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ، وقال: «وقيل: قولان»، والصحيح أنهما قولان كما ترى، ولم يتعقبهما الإسنوي في المهمات. والله تعالى أعلم.

(٧) نهاية (١٢٠/أ) من (أ).

(٨) في (أ) و(٢): لا.

(٩) في (ب): ولا.

(١٠) وقال أبو حنيفة: القول قول البائع مع يمينه، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: القول قول المشتري. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٩)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٤٢/٨) اختلاف

٢٤١٨- [قال الربيع: وفيه قول آخر: أنه إذا اشترى شيئين صفقة واحدة، وهلك أحدهما، وأصاب بالآخر عيباً.. لم يكن له إلى الرد سبيل؛ من قبل أن يرد الشيء كما أخذه، فلما لم يرد مثل ما أخذه.. كان لازماً له، وليس له أن ينقص عليه ما اشترى منه، ويرجع عليه بقيمة العيب من الثوب الباقي]^(١).

مسألة في الهبة

٢٤١٩- وإذا وهب الرجل لولديه وهو صغير.. فأحب إلى أن يقول: «قد قبضت له»، فإن^(٢) لم يفعل^(٣) وأقر بالهبة.. فهو جائز، كما يكون للرجل على الرجل الدين والوديعة فيقول: «قد تصدقت عليك».. فيكون ذلك قبضاً لأن الشيء في يده^(٤) (٥).

العراقيين من المبسوط (١٤٤/٣٠) وفي اختلاف العراقيين من الأئم: "قال الربيع: وفيه قول آخر للشافعي: أن القول قول المشتري، من قبل أنه المأخوذ منه الثمن، وهو أصبح القولين".

إن قلنا بغير المعتمد -أي: بأنه يرد الباقي مع قيمة التالف- فاختلغا في قيمة التالف.. فالمتعمد أن القول قول المشتري مع يمينه؛ لأنه حصل التلف في يده وهو الغارم. الوسيط (٩٤/٣) العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٥/٣).

قلت: القول بأن القول قول البائع وهو المنصوص في البويطي، قد وُصِفَ في العزيز بأنه «وجه»، وفي الروضة بأنه «وجه شاذ»، وهو نص للإمام الشافعي كما ترى، ثم رأيت في المهمات (١٥١/٥) إنكار الإنسوي على الشيخين عُدُّهما لهذا القول وجهاً، وقال: "قد نص عليه الشافعي في البويطي" ثم ذكر معني المقترين.

وإن قلنا بالأظهر -وهو عدم الرد، وأنه يرجع بالأرض-، فاختلغا في قيمة التالف.. فالقول قول البائع مع يمينه؛ لأنه ملك جميع الثمن بالبائع، فلا رجوع عليه إلا بما اعترف به. العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٥/٣).

(١) وهو المعتمد. انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٧٤٢/٨)، العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٤/٣) -٤٢٤/٣- (٤٢٥) نهاية المحتاج (٦٢/٤).

(٢) بعد هذا في (ب): (وإن بيع الشقص والشفيع حاضر...) وهي مسائل باب الشفعة والصلح. ثم يعود لمسألة الهبة من اختلاف العراقيين.

(٣) في (أ) و(ب): وإن.

(٤) في (ب): يقل.

(٥) في (ب): يديه.

مسألة في الصدقة

٢٤٢٠- وإذا تصدق الرجلُ على الرجلِ بعضُ^(١) الدارِ -أو زَهَبَ له- أو بعضُ العبدِ... فذلك جائزٌ، ويقبضه كما يقبض العبد في الشراء^(٢) والشقص في الدار^(٣).

٢٤٢١- والحجة في ذلك: 'حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه^(٤) أحاز [بيع الشقص في] الشفعة^(٥)'.

٢٤٢٢- وقال^(٦) أبو حنيفة: لا يجوز^(٧) صدقة المشاع، ولا رهن للمشاع^(٨).

مسألة في الدعوى

٢٤٢٣- وإذا ادعى الرجلان^(٩) شيئاً ليس في أيديهما، وقال الذي هو في يديه: «هو لأحدكما»، ولم يبين لمن هو منهما^(١٠)/«أحلفا»^(١١)، فإن حلفا جميعاً أو نكلاً... قيل للذي في يديه: أحلف أنك لا تدري لمن هو منهما، فإن حلف... وقف^(١٢) أبداً حتى يصطلحا^(١٣).

(١) المسألة في اختلاف العراقيين من الأئمّة (٢٦٠/٨) مختصرة، حيث ذكر أن الأب لا يجوز لأبنائه إلا في حال الصغر ولم يرد.

وجاء في البخاري الكبير (٢٢٨/٥): "فأما ما باعه الأب لنفسه على ابنه الصغير بحق ولايته عليه... ففي كيفية قبضه وجهان: أحدهما: بالنقل والتحويل كما ذكرنا. والثاني: بالنية إذا كان تحت قدرته من غير نقل ولا تحويل".

وانظر: مغني المحتاج (٤٠٠/٢) نهاية المحتاج (٤٠٧/٥) وعبارة المنهاج مع النهاية (٤١٤/٥): "ولا يملك... موهوب... ولو من أب لولده الصغير... إلا يقبض كقبض المبيع".

(٢) في (ب): بعض.

(٣) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): الشراء.

(٤) انظر: اختلاف العراقيين من الأئمّة (٢٦١/٨).

(٥) في (ب): أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٦) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: البوع، ب: بيع الشريك من شركه،

(٢٢١٣)، بلفظ: وجعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشفعة في كل مال لم يقسم، ومسلم ك: المساواة،

ب: الشفعة، (١٦٠٨)، بلفظ: وقضى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالشفعة في كل شركة لم تقسم.

(٧) في (أ) و(ب): قال.

(٨) في (أ) و(ب): لا يجوز.

(٩) أي: فيما يقسم، وأما ما لا يقسم... فتصحيح. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٤٧)، اختلاف

العراقيين من الأئمّة (٢٦١/٨) بدائع الصنائع (١٢١/٦) البحر الرائق (١٦٣/٦).

٢٤٢٤- وقد قيل: يحلف لكل واحد منهما على البت، لا على علمه^(٧)؛ فإن نكل عن اليمين لهما وحلفا جميعا^(٨).. كانت الدار بينهما، وكانت لهما عليه قيمة دار أخرى^(٩).

(١) في (أ) و(ب): رجلان.

(٢) في (أ) و(ب): أيهما.

(٣) غاية [٧٠/١] من (ب).

(٤) في (ب): فأحلفا.

(٥) في (ب): أوقف.

(٦) خلاف المعتمد، وما ذكره البيهقي موافق لما في اختلاف العراقيين من الأم (٢٦٤/٨) ومختصر المزني (ص ١٤٧) لكن فيها تحليف صاحب اليد قبل تحالف المدعين.

وفي الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣) أمّا إن ادعى علمه.. أحلف بالله تعالى أنه لا يعلم لمن هي منهما، وإلا.. فلا.

والمعتمد في المسألة:

أمّا إن كذّبه في النسيان.. فعليه اليمين؛ فإن نكل.. ضمن كالفاسب، وإن حلف.. فهو كما لو صدّقه. وإن صدّقه في النسيان.. فلا خصومة لهما معه، وإنما الخصومة بينهما، فإن اصطالحا.. فذلك، وإلا.. فالصحيح: أمّا كما لو ادعى شيئاً في أيديهما. وقيل -وهو الثاني-: هما كما لو ادعياه وهو في يد ثالث. فعلى الأول وهو الصحيح: إن أقام أحدهما بيته، أو حلف ونكل صاحبه.. قضى له.

وإن أقام كل واحد منهما بيته، أو حلفا، أو نكلا.. فهو بينهما.

وعلى الثاني: إن أقام كل واحد منهما بيته.. فتساقتان على الأظهر فكأنه لا بيته.. فيتحالان.

فإن حلما أو نكلا.. وقف المال بينهما.

وما اعتمد الشيوخ مخالف لما في كتب الإمام الشافعي الثلاثة، وهو الثاني الذي صُدّر به (قيل).

انظر: الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣) الوسيط (٥١٧/٤) روضة الطالبين (٣٤٩/٦-٣٥٠) أسنى المطالب (٨٦/٣) مغني المحتاج (٩٢/٣) غاية المحتاج (١٣٢/٦).

وجاء في الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣): "إن نكلا.. أقر في يد صاحب اليد حتى يصطلحا، وإن حلف أحدهما.. حكم به للحالف منهما، وإن حلفا معاً.. فقيه وجهان: أحدهما: أنه يقسم بينهما. والثاني: أمّا توقف في يد صاحب اليد حتى يصطلحا".

(٧) هكذا موروثها في (أ): بمحلفه، في (ب): علمه، وكتب تحتها: عمله.

(٨) غاية [٢٥٣] من (ب).

٢٤٢٥- فإن ادعى أحدُهما أنه أودعهُ ثوباً مع هذا العبد... أحلف له على التوب خاصة بالثوب^(٢)
أنه ما أودعهُ ثوباً.

مسألة في الكفالة

٢٤٢٦- وإذا^(٣) كان لرجل^(٤) على رجلٍ مائٌ وتكفل^(٥) به رجلٌ.. فليزب المائ أن يأخذها
جميعاً أو أخذهما دون الآخر، أيهما شاء؛ هذا بالكفالة، وهذا بأصل الحق^(٦).

٢٤٢٧- وإن كانت حوالة.. لم يرجع^(٨).

٢٤٢٨- والحوالة^(١) أن يقول: احتل^(٢) بدينك الذي لك.. على فلان، وأبرتي^(٣)؛ فإن فعل
ذلك.. فليس له أن يرجع عليه أبداً إذ أبراه، وحقه عليه؛ أفلس أو لم يفلس، (١٢٠/ب) أعطاه أو لم
يعطه^(٤).

(١) وهو قول الإمام أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: الوديعة بينهما نصفان. انظر:
اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥١)، اختلاف البراقين من الأئم (٢٦٤/٨). وانظر: المبسوط
(١٣١/١١).

وفي الخاوي الكبير (٣٨٣/٨) بعد أن حكى ذلك عن أبي حنيفة، قال: "وعند الشافعي: لا غرم عليه إن
نكل؛ ولذلك قال الشافعي: «قل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه؟ فإن قالوا: لا.. أحلف، ووقف ذلك
لهما»، رُفعا على من زعم أنه يغرّم القيمة لهما؛ لأنهما ما ادعيا إلا وديعةً عنيها باقية، ولم يستهلكها على
أحدهما بالإقرار بما لغره، وكيف يغرّم قيمة لا يدعيانها، وما ادعياه كان لهما".
قلت: فالظاهر أن قوله هنا: «وقد قيل».. إذا أراد به حكاية قول أبي حنيفة، لا قول نفسه، لأنني لم أر من
حكى هذا القول عن الشافعي. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): باليت.

(٣) في (ب): وإن .

(٤) في (ب): للرجل.

(٥) في (أ) و(ج): ويتكفل.

(٦) في (أ) و(ج): بالحق.

(٧) مختصر المزني (ص ١٠٨) الخاوي الكبير (٤٣٧/٦) الوسيط (٢٤٧/٣) روضة الطالبين (٢٦٤/٤) المتهاج
(ص) مغني المحتاج (٢٠٨/٢) نهاية المحتاج (٤٥٨/٤).

(٨) مختصر المزني (ص ١٠٧) الخاوي الكبير (٤٢٠/٦) روضة الطالبين (٢٣١/٤) المتهاج (ص) أسنى المطالب
(٢٢٣/٢) مغني المحتاج (١٩٥/٢) نهاية المحتاج (٤٢٦/٤).

- ٢٤٢٩- واحتج بحديث^(٦): «إِذَا أُحِيلَ [أَخَذَكُمْ] عَلَى مَلِيٍّ... فَلْيَتَّعْ»^(٧).
- ٢٤٣٠- ولا يجوز الحوالة إلا على رجل حاضر يُقَرُّ بما احتيل^(٨) عليه للمحتال^(٩).
- ٢٤٣١- وإن أبي أن يحتال عليه وأقر بالمال.. فللسلطان أن يجره على ذلك^(١٠).
- ٢٤٣٢- وإن تُكْفَل رجلاً^(١١) يبدنه ثم غاب الرجل.. حُجِسَ^(١٢).

-
- (١) تكررت في (ب).
- (٢) في (أ) و(د): احتال.
- (٣) في (أ) و(د): واربني، في (ب): واربني.
- (٤) الحوالة في اللغة: الانتقال، وفي الشرع: عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة، ويطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى، والأول هو غالب استعمال الفقهاء. كما في معني المحتاج (١٩٣/٢).
- (٥) وهو قول أبي حنيفة في المسألتين؛ أعني: في الكفالة وفي الحوالة، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصيل فيهما جميعاً، إلا أن يكون المال قد هلك قبل الكفيل. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ثعلبي (ص ٥٤-٥٥)، اختلاف المرافقين من الأم (٢٦٨/٨) اختلاف المرافقين من المبسوط (١٤٦/٣٠).
- (٦) في (أ) و(د): بالحدث.
- (٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الحوالة، ب: الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ (٢٢٨٧)، ومسلم ك: المساقاة، ب: ترمي مظل الغني، (١٥٦٤)، بلفظ: "مظل الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على مَلِيٍّ... فليتع".
- وهو من الأحاديث التي رواها أحمد عن الشافعي عن مالك. انظر: الموطأ (٦٧٤/٢)، الأم (٤٧٩/٤)، المسند (٨٩٣٨: ٥٠٢/١٤).
- (٨) في (ب): أحيل.
- (٩) في (ب) زيادة: عليه.
- (١٠) في روضة الطالبين (٢٢٨/٤): "أما الخال عليه؛ فإن كان عليه دين للسجل.. لم يعتبر رضاه على الأصح، وإن لم يكن.. لم يصح بغير رضاه قطعاً".
- (١١) في (أ) و(د): رجل.
- (١٢) إذا غاب المكفول ببدنه غيبة منقطعة -والمراد بها أن لا يعرف موضعه وينقطع خبره-.. فلا يُكْفَلُ الكفيل -إحضاره.
- وإن عرف موضعه؛ فإن كان دون مسافة القصر.. لزمه -إحضاره، لكن يجهل مدة الذهاب والإياب ليحضره، فإن مضت المدة ولم يتضره.. حُجِسَ.

مسألة في الضمان

٢٤٣٣- وإذا قال رجلٌ لرجلٍ: «ما عاملت»^(١) غلامي من دينارٍ إلى مائةٍ [دينارٍ] أو وكيلي.. فهو عليٌّ.. فهو جائز، فإن^(٢) زاد على ذلك.. لم يجز^(٣).

٢٤٣٤- وإن قال: «ما قضى أو شهد عليّ فلانٌ من شيءٍ أو ما استدان فلانٌ من شيءٍ.. فهو عليٌّ».. لم يجز^(١)/^(٢).

٢٤٣٥- وإن تكفلَ العبدُ المأذونُ له.. لم يجز^(٣).

مسألة في الوكالة

٢٤٣٦- وإن^(٣) وكلَّ رجلٌ رجلاً بطلبِ حدٍّ له أو قصاصٍ على رجلٍ.. قبلتِ الوكالةُ، فإن حضرَ الحدُّ أو القصاص.. لم أحدهُ حتى يحضرَ المحدودُ له و^(١) المقتص^(٢).

وإن كان على مسافة القصر فوجهان، أمسحهما: يلزمه إحضاره.

انظر: الوسيط (٢٤٠/٣) روضة الطالبين (٢٥٨/٤) أسنى المطالب (٢٤٤/٢) المنهاج (ص) معنى المحتاج (٢٠٥/٢).

(١) في (ب): اخذ.

(٢) في (أ) و(ج): وإن.

(٣) المتعد بطلان ضمان ما لم ينب، فيشترط في المضمون أن يكون حقاً ثابتاً لازماً معلوماً. الوسيط (٢٣٦/٣)

المذهب (٣٤٨/١) المفردة روضة الطالبين (٢٤٤/٤).

وأما ضمان الوكيل، فيلزم الموكل الضامن لا من جهة الضمان بل من جهة التوكيل؛ لأن يذ الوكيل يذ الموكل. البيان (٣١٧/٦).

وأما ضمان العبد... فإنه بمنزلة الإذن للعبد بالتصرف، فإن السيد لو أذن للعبد أن يضمن.. جاز ذلك، فمن باب أولى جواز ذلك، ولم أجد من نص على هذه المسألة.

(٤) نهاية (١٢١/أ) من (أ).

(٥) لأنه يشترط في المضمون أن يكون حقاً ثابتاً لازماً معلوماً، وما لم تتوفر فيه الشروط فلا يصح ضمانه.

(٦) وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: كفايته جائزة؛ لأنها من التجارة. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٦)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٧٠/٨) اختلاف العراقيين من التيسوط (١٤٧/٣٠-١٤٨) البيان (٣٠٩/٦) روضة الطالبين (٢٤٣-٢٤٢/٤) وقال: إنه أصبح الوجهين، والمسألة فيها نص للإمام كما ترى، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٧) في (ب): وإذا.

مسألة في الوكالة

٢٤٣٧- وإن^(٢) كان لرجل على رجل مال دين، فجاء رجل فذكر أنه وكيله وصدقه.. لم أجره على الدفع، وإن دفع إليه.. لم يبرأ^(٣) إلا أن يبرئه صاحب المال^(٤).

(١) في (ب): أو.

(٢) قوله في المنع من توكيل الغائب باستيفاء الحد والقصاص بخلاف المعتد وإن كان موافقاً لما في الأم والمزني، والأظهر: الجواز، وفي المسألة طرق: أشهرها: أن المسألة على قولين، أظهرهما: الجواز، والطريق الثاني: الجواز قطعاً، والثالث: المنع قطعاً. انظر: روضة الطالبين (٢٩٤/٤).

القول الأول: وهو المنع، هو نص الشافعي في اختلاف العراقيين من الأم (٢٧١/٨) ومختصر المزني (ص ١١٠) والبيهقي، وهو صريح في ذلك.

والقول الثاني: وهو الجواز، هو ما فهم من قوله في مختصر المزني (ص ٢٤٠): "ولو أذن لرجل فتحنى به نفعاه الولي فقتله قبل أن يعلم.. ففيها قولان: أحدهما: أن ليس له على القاتل شيء إلا أن يخلف بالله ما علمه عفا، ولا على العافي، والثاني: أن ليس على القاتل قوداً لأنه قتله على أنه مباح، وعليه الدية والكفارة، ولا يرجع بها على الولي؛ لأنه منقطع، وهذا أشبههما، قال المزني رحمه الله: فالأغلب أولى به".

قال في الحاوي الكبير (٥١٧/٦): "إن كان غائباً فظاهر كلام الشافعي هاهنا [مختصر المزني (ص ١١٠)] أنه لا يجوز، وقال في كتاب الجنابات ما يدل على جوازه [مختصر المزني (ص ٢٤٠)] ثم قال: "وقال آخرون: بل لا يجوز قولاً واحداً، وحملوا كلام الشافعي في الجنابات على جوازه مع حضور موكله، وأن معنى قوله «فتحنى به» عن قرب موكله إلى حيث يستوفي له على بعد منه وهو شاهده، فيمكن بالمشاهدة والحضور استدراك عفو. والله أعلم".

وانظر: الباب (ص ٢٥٥) المذهب (٣٥٦/١) المفردة الوسيط (٢٧٨/٣) روضة الطالبين (٢٩٤/٤) وقال: "وأما حدود الله تعالى.. فلا يجوز التوكيل في إثباتها؛ لأنها مبنية على الدرع".

وصحح العراقي في الخلاصة (ص ٣٢٤) المنع، وصحح الماوردي (٥١٧/٦) الجواز.

ومثل ما في البيهقي قال أبو حنيفة، وهو قول محمد بن الحسن، والطحاوي، وكان أبو حنيفة يقول: لا تقبل في ذلك وكالة، ثم رجع عنه، وبه يأخذ أبو يوسف، يعني قول أبي حنيفة القديم، وقال ابن أبي ليلى: تقبل في ذلك الوكالة، أي في الإنابات والاستيفاء. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٨)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٧١/٨) اختلاف العراقيين من الميسر (١٤٩/٣٠) الأصل محمد بن الحسن (٥٤٠-٥٣٩/٤) الجامع الصغير محمد بن الحسن (ص ٤٠٧) شرح الجامع الصغير (ص ٤٨٣) مختصر الطحاوي (ص ١٠٩).

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) نهاية (ص ٢٥٤) من (٢).

٢٤٣٨- وإن وَكَّلَهُ عَلَى خصومة عند القاضي... جازت وكالته وإن لم يحضر معه خصم^(٢).

٢٤٣٩- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا تثبت إلا بحضور خصمه^(٣).

٢٤٤٠- واحتج الشافعي بأن الوكالة نفسها ليست بدعوى على أحد؛ وإنما^(٤) هو إقرار

[مُنِي] بشيخ حَقِي^(٥).

٢٤٤١- وإن قال: «وَكَلَّكَ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ» ولم يرد^(٦) على هذا.. لم تجز^(٨) الوكالة حتى

يُبين ما وَكَّلَهُ^(٩) فيه^(١).

(١) إلا أن يُقرَّ ربُّ المال بأنه وكله، أو تقوم عليه بيعة بذلك، وكان أبو حنيفة يقول: أجره على أن يعطه إياه،

وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أجره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه. انظر: اختلاف

أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٩-٦٠)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٧٢/٨) المبسوط (٧٦/١٩) حاشية

ابن عابدين (٥٣٢/٥) البحر الرائق (١٨٣/٧) الحاوي الكبير (٥٥٢/٦) روضة الطالبين (٣٤٦/٤).

تقريبه مهم: في طبعة بولاق والنساج من الأم (١١٩/٧): "فإن أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: أجره"، وفي

ط رفعت فوزي: "يقول: لا أجره"، وأثبت في الحاشية ما في ط بولاق، وحقق أن تُثبت في المتن، فإنما هي

الموافقة للمنقول عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) اختلاف العراقيين من الأم (٢٧٣/٨) مختصر المزني (ص ١١٠).

(٣) وكان ابن أبي ليلى يقول: نقلُ بَيِّنَةٍ على الوكالة وثبتها له، وليس معه خصم. انظر: اختلاف أبي حنيفة

وابن أبي ليلى (ص ٦٠)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٧٢/٨).

وهل يجوز توكيل الحاضر بالخصومة بغير رضی الخصم؟، فأما أبو حنيفة فإنه يقول: لا يلزم ذلك الخصم

من غير رضاه إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام.

وقال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى كقول الشافعي: يقبل من كل أحد بغير رضی الخصم.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦١)، الأصل لمحمد بن الحسن (٥٥٠/٤)، مختصر الطحاوي

(ص ١٠٨)، التحرير (٣٠٦٣/٦)، مختصر اختلاف العلماء (٦٧/٤)، الهداية وفتح القدير (٥٠٧/٧).

(٤) في (أ) و(ز) وإغا.

(٥) في (أ) و(ز) وحتى.

(٦) في (أ) و(ز): "قليل أو كثير"، في (ب): "قليل لي وكثير لي".

(٧) في (ز) يرد.

(٨) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ب): تجز، في (ز): تجز.

(٩) في (ز) وكيله.

مسألة في حكم [اختلاف المتبايعين]^(٦)

٢٤٤٢- وإن^(٧) ادَّعى^(٨) رجلٌ على رجلٍ ألفَ درهمٍ من ثمنٍ متاعٍ، وأقرَّ^(٩) [له] بالشراء^(١٠)، وقامت^(١١) [عليه] بينةٌ أنه باع^(١٢) المتاعَ، وقال: «لم أقبض المتاع».. فالقول قوله مع ميمه^(١٣).

مسألة في الشهادات

٢٤٤٣- وإن شهد رجلٌ في بلدٍ بشهادةٍ فُجِّرَ^(١٤)، ثم شهد في بلدٍ^(١٥) أخرى فَعُدِّلَ/ فإن كانت مدة ما بينهما ما يَتَغَيَّرُ^(١٦) حالُ الرجلِ من الجرحَةِ إلى العدالةِ.. [قبلت شهادتهما]^(١٧).

(١) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز بيعه، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يجوز بيعه. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦٠)، اختلاف البراءين من الأئم (٢٧٣/٨) الميسوط (٧٠/١٩) وفيه: "قال: وإذا وُكِّلَ في كُلِّ قَلْبٍ وكثيرٌ هو له.. فهو وكيلٌ بالحفظ وليس بوكيلٍ في تَنَاضٍ ولا شراءٍ ولا بيعٍ، إلا في قول ابن أبي ليلى رَحِمَهُ اللهُ فإنه يقول: ظاهرُ لفظِهِ يتضمنُ ذلك كله". وانظر: الحاوي الكبير (٤٩٨/٦) الروسط (٢٧٩/٣) روضة الطالبين (٢٩٥/٤) أسنى المطالب (٢٦٢/٢) مغني المحتاج (٢٢١/٢) نهاية المحتاج (٢٦/٥).

(٢) في (ب): وافا.

(٣) في (ب): ادعى.

(٤) في (ب): فاقر.

(٥) في (ب): بالسرا.

(٦) في (ب): واقامت.

(٧) في (ب): باعه.

(٨) وكان أبو حنيفة يقول: المال له لازم، ولا أُنْفَتِ إلى قوله، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦٥)، اختلاف البراءين من الأئم (٢٧٨/٨) الميسوط (١٦٤/١٢) وفيه أن أبا يوسف يقول بذلك إن كان إنكاره للقبض متصلاً، وإلا.. فلا يصدق إلا إن أقر المدعي أن المال هو غن ذلك المبيع. وكذا في الفتاوى الهندية (١٨٨/٤)، تكملة حاشية ابن عابدين (١٥٣/٨).

انظر: مختصر الزم (ص ١١٤) الحاوي الكبير (٧٥/٧) المهذب (٣٥٢/٢) روضة الطالبين (٣٩٦/٤)

شرح المنهج (٤٤٣/٣) المهاج (ص) مغني المحتاج (٢٥٥/٢).

(٩) هكذا صورناها في (أ): شح، هكذا صورناها في (ب): ^{مُتَعَدِّلٌ}، في (ج): فخرج.

(١٠) في (أ) و(ج): بلد.

(١١) في (أ) و(ج): تغير، في (ب): يتغير، بلا نقط لأول حرفين.

٢٤٤٤- و[قيل]: ذلك عند أهل المدينة و[أهل] العراق: سنة أشهر أو سنة.

٢٤٤٥- [وقال أبو يعقوب: عندي.. سنةٌ لحديث عمر في المرأة: «لا يجوز لها عطية حتى تبلغ سنة»^(١)].

مسألة في الوصية

٢٤٤٦- وإن أوصى رجلُ [لرجل] بخدمته عبيد.. فهو جائزٌ إن خرجَ من الثلث، وإن لم يخرج من الثلث.. أُخرج^(٢) منه ما حمل الثلث، فخدمته، وإن لم يُخرجْ شيءٌ^(٣).. فلا يجوز^(٤).

(١) الكلام يحتاج إلى تنمة، وجوابُ الشرط غيرُ موجود، وتقديره: "قُبِلَتْ شهادتهما"، أي: ولم يُلْقَتْ إلى الجرح؛ لأنه مُتَقَدِّمٌ، وإن لم تكن أُنْتُ عليهما مدَّةٌ تُغْبِلُ فيها شهادتهما إذا تغيرا.. قُبِلَ الجرحُ فيهما. وكان أبو حنيفة يقول: لا تقبل شهادتهم عليه أنه فاسق، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: ترد شهادتهم، ويقبل قول الجارحين. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٧٢)، اختلاف البراءين من الأئمَّة (٢٨٨/٨) اختلاف البراءين من المسبوط (١٥٢/٣٠) وانظر: حاشية الرملي (٣١٥/٤) حاشية الشرواني (١٦١/١٠) فتح المعين مع إمامة الطالبيين (٢٩٦/٤). وعبارة المتهاج مع تنمة المحتاج (١٦١/١٠): "ويقدم الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجارح (فإن قال المُتَدَلِّ: عرفت سبب الجرح، وثاب منه، وصلح.. قُدِّمَ لزيادةٍ عليه حيثُ)". وقال في معنى المحتاج (٤٠٥/٤): "تنبيه: هذه المسألة إحدى مسألتين تُقَدِّمُ فيهما بينة التعديل على الجرح، والثانية: لو جرح ببلد، ثم انتقل لآخر فعُدله اثنان.. قُدِّمَ التعديلُ كما قاله صاحب البيان عن الأصحاب، قال في الذخائر: ولا يشترط اختلاف البلدين، بل لو كانا في بلد، واختلف الزمان.. فكذلك. ٨١.. وحاصل الأمر: تقدمت البينة التي معها زيادةٌ علم من جرح أو تعديل".

(٢) عن شريح أنه قال: قال لي عمر: «إني لا أجيز عطيةً جارئةً حتى تُنَوَّلَ في بيتها حولاً، أو تُبْلَدَ وَلَدًا». أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٣/٦)، والبيهقي في معرفة السنن (٣٢٤/١٣) وقال: هذا منقطع. وتُسَمَّى هذه المدة بِمُدَّةِ الاستبراء. انظر: الخاوي الكبير (١٩٧/١٦) وفيه: "قُدِّرَها بعض الفقهاء بستة أشهر"، وفي فتح المعين (٢٩٧/٤): "وإنما قُدِّرَها الأكثرون بستة، لأنَّ للفصول الأربعة في تمجيد النفوس شهرًا ثمَّ اثْنًا بيْنًا، فإذا مضت وهو على حاله.. أُنْشِرَ ذلك بنسب سريره".

(٣) في (ب): خرج.

(٤) في (ب): شيئاً.

(٥) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجوز ذلك. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨١)، اختلاف البراءين من الأئمَّة (٢٩٥/٨) مختصر الطحاوي (١٦٣) المسبوط (١٨١/٢٧) مختصر المزني (ص ١٤٣) الخاوي الكبير (٢١٩/٨) وفيه أن ابن أبي ليلى يقول: لا تصح، إلا إن

٢٤٤٧- وإن أوصى رجلُ بأكثرَ من ثلثه، وجُوزَ الورثةُ في حياته، ثم رجعوا بعد موته... فلهم ذلك؛ لأنهم أذنوا فيما لم يملكوا^(١).

٢٤٤٨- وإن أوصى [رجلٌ] لرجلٍ بثلثِ مالهِ ولآخر^(٢) بماله... فالثالثُ بينهم على أربعة^(٣)؛ لصاحب الثلث... واحد، ولصاحب الكل ثلاثة^(٤).

٢٤٤٩- وقال الشافعي في الجدة بقول زيد [بن ثابت]^(٥).

فُدِّرَتْ مدَّةٌ تصح فيها الإجارة... فتصح حينئذٍ، وفي الميسوط عنه: لا تجوز موقفة وغير موقفة، وأطلق القول في الأم.

وانظر: المذهب (٥٩/١) المفردة، روضة الطالبين (١١٧/٦) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٤٥/٣) غاية المحتاج (٥١/٦).

(١) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: إجازتهم جائزة عليهم، لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٢-٨٣)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٩٦-٢٩٥/٨) الميسوط محمد بن الحسن (٧٤/٤) الميسوط (١٤٧/٢٧) الفتاوى الهندية (٩٠/٦) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٤٤/٣) (٤٧) غاية المحتاج (٥٠/٦) (٥٤).

(٢) في (ب): وللآخر.

(٣) غاية [٧٠/ب] من (ب).

(٤) أي: إن لم يُجَزَّ الورثة ذلك، فَيُسَطُّ الثلثُ على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار، فيقسم الثلثُ في هذا المثال إلى أربعة أسهم، لصاحب الثلث واحد، وللآخر ثلاثة أسهم، وهو قول ابن أبي ليلى، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان أبو حنيفة يقول: الثلث بينهما نصفان. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٣)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٩٦/٨) الميسوط (١٤٨/٢٧) الفتاوى الهندية (٩٨/٦) حاشية الرملی (٦٣/٣) روضة الطالبين (٢١٨/٦) المنهاج (ص ٣٥٣) مغني المحتاج (ل) غاية المحتاج (٥٧/٦) خفة المحتاج (٢٥/٦).

(٥) زيادة من ب و م.

(٦) أي: في ميراث الجد مع الإخوة، فإذا هلك هالك وترك أخته الشقيقين وجده... فإن أبا حنيفة يقول: المأل كُله للجد، وكان ابن أبي ليلى يقول بقول زيد بن ثابت: للأخ النصف، وللجد النصف، وبه يقول الشافعي. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٣-٨٤)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٩٦-٢٩٧/٨) الميسوط (١٨٠/٢٩) البحر الرائق (٥٥٩/٨) مختصر القدوي (ص ٦١٢-٦١٣) وفي الثلاثة الأخيرة أن قول أبي يوسف ومحمد كقول زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المنهاج (ص ٣٤٣) مغني المحتاج (٢١/٣) غاية المحتاج (٢٥/٦) خفة المحتاج (٤١٢/٦)

٢٤٥٠- وقال: لا يجوز إقرار الأخ لأخيه؛ إذا كان ثمة^(١) مَنْ يَدْفَعُهُ.. لم يلحق^(٢) نسبه، وإن لم يكن ثمة^(٣) مَنْ يَدْفَعُهُ.. لحق نسبه^(٤).

٢٤٥١- واحتج^(٥) بحديث عبد بن زمعة^(٦).

٢٤٥٢- ولا يجوز لأحد أن يستلحق أحداً من القرابات، إلا الوالد لولده الصغير إذا لم يكن له نسب يُعرف به؛ لأن إقرار الأب على نفسه، والأخ إنما يقر على أبيه^(٨).

٢٤٥٣- وقال^(٩) أبو يعقوب [والربيع]: لا يجوز ذلك عندي؛ كان ثمة من يدفعه أو لم يكن؛ لأنه إنما يجوز الإقرار على نفسه، وهذا يقر على غيره، وإنما ألحق النبي ﷺ ابن زمعة بأبيه لمعرفته^(١٠) بفراشه. والله أعلم.

٢٤٥٤- قال الشافعي: وإن^(١١) كانت^(١٢) لرجل أمتان لا زوج لهما، فولدتا ولدين، فأقر السيد بأحدهما أنه ابنه، ومات ولا يُعرف أيُّهما هو.. أَرَبُهُمَا^(١٣) القافة؛ فإن ألحقوه بأحدهما.. لحق^(١٤).

(١) في (ب): ثم.

(٢) في (ب): لم يلحقه.

(٣) في (ب): ثم.

(٤) أي: يشترط أن يكون المقر حائزاً للتركة، فلو كان المقر أكثر من واحد... اشترط أن يكونوا حائزين لها، وهكذا بحيث لا يكون هناك وارث غير مقر بذلك. انظر: الأم (٥٥٧/٧ و٦٢٣-٦٢٤) اختلاف البراءتين من الأم (٢٩٩/٨) أسنى المطالب (٣٢٢/٢) المنهاج (ص) منفي المحتاج (٢٦١/٢) نهاية المحتاج (١١٤/٥) إعانة الطالبين (١٩٥/٣).

(٥) نهاية [ص ٢٥٥] من (ز).

(٦) هو: عبد بن زمعة بن قيس القرشي العامري، أخو سودة أم المؤمنين، ثبت خبره في الصحيحين في محاضرة سعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زمعة وكان زمعة مات قبل فتح مكة، وأسلم ابنه عبد هذا يوم الفتح، وتازعه سعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زمعة، ففضى به النبي ﷺ لعبد بن زمعة وقال واحتسبي منه يا سودة. انظر: الاستيعاب (٨٢٠/٢)، الإصابة (٣٢٢/٤).

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: تفسير المتشابهات، (٢٠٥٣)، ومسلم ك: الرضاع، ب: الولد للفرش وتوفي الشبهات، (١٤٥٧).

(٨) الأم (٦٢٣/٧).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) في (ب): بمعرفته.

وَوَرَّثَنَاهُ، وَأُمُّهُ^(٥) أُمُّ وَلَدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاتِفٌ^(٦)... أَفْرَغَ بَيْنَهُمَا^(٧)، فَأُفْرِغُ عَرَجَ سَهْمِهِ.. اعْتَقَى، وَلَمْ يَلْحَقْ [نَسَبُهُ] بِأَبِيهِ، وَلَمْ يَرْتَهُ^(٨)، وَحُتِفَتْ أُمُّهُ، وَأَرْقَفْنَا الْآخَرَ وَأُمُّهُ^(٩).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في (ب): كان.

(٣) مكانها بياض في (ب).

(٤) في (ب): الحق.

(٥) في (ب): وأُمُّ.

(٦) في (ب): قاتفة.

(٧) وكذلك إن كانت قاتفة فأشكل عليهم.

(٨) في (ب): يورث.

(٩) وهذا في حال لم تكن واحدة منهما مزروجة ولا فراشا للسيد، وإلا.. فيلغو كلامه، فيلحق الولد بزوجه إن كانت مزروجة، ويلحق بالسيد بالفراش لا بالإقرار.

لكن المعتمد: أن الوارث يقوم مقام الميت في التعيين، فإن تعدد التعيين.. فالتألف. انظر: روضة الطالبين (٤١٧/٤). أسنى المطالب (٣٢٢/٢).

وما ذكره من الحكم على الأم بأنها أم ولد فنعتي: إن كان أراد عند إطلاق الميت وعدم ذكره للاستيلاء.. فهو مخالف للمعتمد. ففي روضة الطالبين (٤١٦/٤): "وفي كون الجارية أم ولد قولان... أظهرهما عند الشيخ أبي حامد وجماعة نعم، وأشبههما بالقاعدة وأقربهما إلى القياس؛ لا، لا-احتمال أنه أولدها بتكاح ثم ملكها" أي: فلا بد من التصريح بما يدل على ذلك وعند الإطلاق.. لا يكم لها بذلك. وانظر: أسنى المطالب (٣٢٠/٢).

وكان أبو حنيفة يقول: لا يثبت نسب واحد منهما، ويعتق من كل منهما نصفه، ويسعى في نصف قيمته، وكذلك أمهاتهما، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يثبت نسب أحدهما، ويرثان ميراث ابن واحد، ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته، وكذلك أمهاتهما. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٥-٨٦)، اختلاف البراقطين من الأم (٣٠٠/٨) اختلاف البراقطين من المتوسط (١٥٥-١٥٤/٣٠).

وانظر: مختصر المزني (ص ١١٥) الخوازي الكبير (١٠٦/٧) المذهب (٣٥٤/٢) روضة الطالبين (٤١٧/٤) أسنى المطالب (٣٢٢/٢).

مسألة في الدعوى

٢٤٥٥- وإن ادعى رجل داراً لجده^(١) و/ (١٢١/ب) أقام البيّنة أنّها^(٢) دار جده^(٣) ولا يُعلم له وارث غيره، فإن^(٤) كان الشهود من أهل الخيرة بالشهود عليه.. أحزته، وإن لم يكونوا من أهل الخيرة.. لم أحزه حتى يشهدوا^(٥) أنه^(٦) لا وارث له غيره^(٧).

مسألة في متاع البيت

٢٤٥٦- وإذا^(٨) اختلف الزوجان، أو^(٩) الورثة في المتاع بعد الطلاق وقبله، والورثة بعد الموت في المتاع الذي في بيت الزوج والمرأة.. فمن أقام البيّنة^(١٠) على شيء أخذته، ومن لم يكن له بيّنة على شيء.. خلف بعضهم لبعض على دعواه، فإن حلفا جميعاً أو نكلا جميعاً^(١١).. فالتناع بينهما نصفان^(١٢)؛ لأنه في أيديهما، وسواء^(١٣) كان ذلك يصلح للمرأة أو للرجل^(١٤) أو لهما جميعاً؛ لأنه يمكن أن يكسب الرجل متاع النساء ويرثه ويوهب له، وكذلك المرأة، وأن ذلك المتاع هو حوز في أيديهما، فهو مقسوم بينهما كسائر الأشياء التي اختلفا فيها^(١٥) وما (يجوزانها)^(١٦).

(١) في (ب): لحد.

(٢) في (ب): أهما.

(٣) في (ب): حد.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(ج): يشهدون، في (ب): يشهد.

(٦) في (ب): بأن.

(٧) انظر: اختلاف البرائتين من الألف (٣٠١/أ) روضة الطالبين (٨٢/١٢-٨٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): بيّنة.

(١١) في (ب): جملاً.

(١٢) في (ب): نصفين.

(١٣) غاية [ص ٢٥٦] من (ج).

(١٤) في (ب): للرجل والمرأة.

(١٥) في (ب): فيه.

(١٦) في (أ) و(ب) و(ج): يجوزانه، وموئته كما هو مثبت.

مسألة في الوصايا

٢٤٥٧- وإذا أوصى الرجل^(٢) إلى الرجل^(٣)، ثم مات الموصى^(١) إليه، فأوصى بماله وولديه وصيته إلى رجل آخر.. فلا يكون بوصية الأوسط وصياً للأول، ويكون للأوسط^(٥).

٢٤٥٨- وترجع وصية الأول إلى القاضي^(٧).

٢٤٥٩- ولو قال له الأول: «قد أوصيت إليك بتركتي [و]^(٦) أن توصي بها إلى من رأيت» فأوصى إلى رجل بتركة نفسه.. لم يكن وصياً للأول، حتى يقول: «قد أوصيت إليك بتركة فلان مع تركتي»^(٨).

(١) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٣٠٢/٨) مختصر المزني (ص٣١٨) الحاوي الكبير (٤٠٨/١٧) الخلاصة (ص٦٩٩) الوسيط (٤٤٧/٧) روضة الطالبين (٩٢/١٢) تحفة المحتاج (٣٢٨/١٠) أسنى المطالب (٤٢٤/٤).

(٢) في (ب): رجل.

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (ب) زيادة: له.

(٥) في (ب): الأوسط.

(٦) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٣٠٤-٣٠٥/٨) المسوط (١٥٣/٢٧) البحر الرائق (٥٢٩/٨) حاشية ابن عابدين (٧٠٦/٦).

وانظر: مختصر المزني (ص١٤٦) الحاوي الكبير (٣٣٩/٨) الوسيط (٤٨٦/٤) الوجيز (٢٧٢/٧) العزيز (٢٧٣/٧) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٧٦/٣) نهاية المحتاج (١٠٤/٦).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣٤١/٨).

(٨) وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد، وبه يأخذ الطحاوي، وكان أبو حنيفة يقول: من أوصى إلى رجل في خاص من ماله.. كان وصياً في كل ما كان إليه من وصاية. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٩٠-٩١)، اختلاف العراقيين من الأئم (٣٠٥/٨) مختصر الطحاوي (١٦٢) العزيز (٢٧٤/٧) روضة الطالبين (٣١٤/٦) حاشية الرملي (٦٩/٣).

وللشافعي قول ثان وهو أنه لا يجوز للموصي مع عدم التعيين أن بوصي وإن أذن له، واختاره المزني ونص عليه، والطريق الثاني في المسألة: القطع بالصحة، وحتم ما في مختصر المزني على أنه قصد الرد على أبي حنيفة حين قال: «لو أوصى الموصي في أمر نفسه.. كان وصيته وصية للموصي»، فقال: لا يكون كذلك حتى يتعرض لتركه الموصي وأمر أطفاله". انظر: العزيز (٢٧٤/٧).

٢٤٦٠- وإذا باع الوصي وفيهم صغار وكبار، وليس على الميت دين ولا وصية.. فيبعه على الكبار باطل، ويُتَظَرُّ^(١) في بيعه على الصغار؛ فإن كان نظرًا لهم.. جاز، وإن كان غيرَ نظرٍ لهم.. لم يجز^(٢).

مسألة في الديات

٢٤٦١- قال^(٣) الشافعي: شركة للمفاوضة باطل^(٤).

٢٤٦٢- قال أبو حنيفة: الدية على أهل الذهب.. ألف دينار، وعلى أهل الورق.. عشرة ألف درهم، وزن سبعة^(٥).

٢٤٦٣- 'وقال به'^(٦) محمد بن الحسن^(١)، ورواه عن عمر^(٢).

(١) في (ب): وينظر.

(٢) وكان أبو حنيفة يقول: يبعه جائز على الكبار والصغار، وكان ابن أبي ليلى يقول: يجوز على الصغار والكبار إذا باع ذلك مما لا بد منه، وقال أبو يوسف: يبعه على الصغار جائز في كل شيء، كان منه بد أو لم يكن، ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشيء يباع فيه، أو يكون عليه دين. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٩٢-٩٣)، اختلاف الجرائدين من الألف (٣٠٧/٨) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (ص ٥٣١) مختصر الطحاوي (ص ١٦٣) شرح مختصر الطحاوي (١٩٦/٤) مختصر اختلاف العلماء (٧٣/٥) روضة الطالبين (١٨٨/٤) و (٣٢٢/٦).

(٣) في (ب) زيادة: وقال.

(٤) وهي: أن يشتركا ليكون بينهما ما يكسبان ويربحان ويلزمان من غرم ويحصل من غنم. انظر: روضة الطالبين (٢٧٩/٤).

وانظر: الألف (٤٨٧/٤) اختلاف الجرائدين من الألف (٣٠٨/٨) التنبيه (ص ١٠٧) الوسيط (٢٦٢/٣) روضة الطالبين (٢٧٩/٤) مغني المحتاج (٢١٢/٢) نهاية المحتاج (٤/٥) إغاثة الطالبين (١٠٥/٣).

(٥) نهاية (١/٢٢٢) من (أ).

(٦) انظر: الرد على محمد بن الحسن من الألف (٨٥/٩) مختصر الطحاوي (ص ٢٣٢) التجريد (٥٧١٤/١١) الميسر (٧٧/٢٦) وعبارته: "الدية من الدراهم تنقدر بعشرة آلاف درهم مما تكون الفضة فيها غالبية على الفش".

وفي التجريد (٥٧١٦/١١) أن الجمع بين الروايات التي فيها (عشرة آلاف درهم) والتي فيها (أثنى عشرة ألف) أن الأولى: في الدرهم الذي وزنه سبعة، والثانية: في الدرهم الذي وزنه ستة.

(٧) في (ب): وقاله.

٢٤٦٤- قال الشافعي: الدية.. الإبل، وهي: مائة من الإبل على الأسنان التي وصفها رسول الله ﷺ في 'العمد وشبه العمد' (٦)، واحتج بأن النبي ﷺ فرض مائة من الإبل، والذي ذهب إليه عمر.. قيمتها (٧) في ذلك الوقت، [والله اعلم]، وهكذا يقول إذا أعوزت الإبل، فكل من وجبت (٨) عليه الدية.. فعليه الإبل، فإذا (٩) أعوزت.. فعليه قيمتها، بالغة ما بلغت (١٠) (١١).

(١) هو الإمام محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله النخعي، ولد بواسط ومحب الإمام الأعظم أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخذ عنه الفقه، ثم عن أبي يوسف، وروى الحديث عن مالك، ولي القضاء للرشيد بالرقعة، فأقام بها مدة ثم عزله عنها، فسار معه إلى الري وولاه القضاء بها، توفي سنة ثمان وسبعين ومائة، من مؤلفاته: المسوط، والجامع الصغير والكبير، والسير الصغير والكبير، انظر: الجواهر المضية (١٢٢/٣)، وتاج التراجم (ص٣١٢).

(٢) انظر: كتاب الآثار لمحمد بن الحسن (ص١٢٠: ٥٥٤)، الرد على محمد بن الحسن من الأئم (٨٥/٩).
(٣) في كتابه «الآثار» (ص١٢٠: ٥٥٤) وعنه: الشافعي في كتاب: الرد على محمد بن الحسن من الأئم (٨٥/٩)، وأخرجه أبو يوسف في كتابه الآثار (ص٢٢١: ٩٨٠) وابن أبي شعبة (٢٦٩/٦).
ورواه مالك في الموطأ (٨٥٠/٢: ١٥٤٨) بلاغا عن عمر.

وأبو داود ك: الديات، ب: الدية كم هي؟ (٤٥٤٢)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الألباني: حسن.
(٤) نهاية [٧/١] من (ب).

(٥) في (ب): شبه العمدة والعمدة.
(٦) كحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «إن قيل الخطأ شبه العمدة، قيل السوط أو العصا.. فيه مائة، منها أربعون في بطونها أولادها». أخرجه أحمد (٨٨/١١: ٦٥٣٣) و(١١٠/١١: ٦٥٥٢) وقال محققو المسند: إسناده صحيح.

وأخرجه النسائي ك: القسامة، ب: من قتل بجرح أو سوط، وقال الألباني: صحيح، وأبو داود ك: الديات، ب: في دية الخطأ شبه العمدة، (٤٥٤٧) و(٤٥٤٨) و(٤٥٨٨) و(٤٥٨٩) وابن ماجه ك: الديات، ب: دية شبه العمدة مغلطة، (٢٦٢٧) وابن حبان (١٣/٣٦٤: ٦٠١١) والدارقطني (١٠٤/٣-١٠٥)، والبيهقي (٤٥/٨).

ونقل الزيلعي في «نصب الرابة» (٣٣١/٤) عن ابن القطان قوله في الحديث: هو حديث صحيح من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف الذي وقع فيه.

(٧) هكذا صورها في (ب): معزوة.

(٨) في (ب): وجب.

(٩) في (ب): وإذا.

(١) نهاية [ص٢٥٧] من (٢).

(٢) وهو الجديد. الأم (٢٨١/٦) المتهاج (ص) معني المحتاج (٥٦/٤) نهاية المحتاج (٣١٩/٧).

باب الأحياس^(١)

٢٤٦٥- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: أصل العطايا من ثلاثة وجوه؛ عطيتان^(٢) في الحياة، وواحدة بعد الموت^(٣).

٢٤٦٦- فالتى بعد الموت: الوصية^(٤)، لا يُحتاجُ [فيها] إلى قبض، إنما تتم^(٥) بكلام الوصي وموته إلا أن يُزدها الذي أوصي^(٦) له بها، وهي له أبداً - ما لم يردها الذي أوصي^(٧) له بها - ولورثته من بعده، ولا يحتاج^(٨) إلى أن يقبلها، وهي خلاف^(٩) الهبة والصدقة في الحياة^(١٠).

٢٤٦٧- وإحدى^(١١) عطيتي الحياة: الهبة والصدقة، لا يتم إلا بكلام المَعْطِي وقبض المَعْطَى بأمر المَعْطِي، وما لم يُسلطْهُ على قبضها ويقبضها^(١٢).. فلا^(١٣) شيء له^(١٤).

٢٤٦٨- والعطية الأخرى في الحياة: الحبس، يتم بكلام الحبس، فلا يُحتاج^(١٥) فيه إلى القبض^(١٦).

(١) في (ب): الاحتباس.

(٢) في (أ) و(ز): عطيتين.

(٣) الأُم (١٠٤/٥) مختصر المزني (ص ١٣٣) العزيز (٢٤٨/٦) روضة الطالبين (٣٦٤/٥).

(٤) في (أ) و(ز): وصية.

(٥) في (أ) و(ز): يتم.

(٦) في (أ): النقط فوق الباء، في (ز): أوصى.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ز): أوصى.

(٨) في (ب): احتاج.

(٩) نهاية [ب/٨٥] من (ب).

(١٠) الأُم (١٠٦/٥) روضة الطالبين (١٤٢/٦-١٤٣).

(١١) في (أ) و(ز): واحد.

(١٢) الواو غير واضحة في (أ)، في (ز): يقبضها.

(١٣) في (أ) و(ز): ولا.

(١٤) الأُم (١٠٦/٥) مختصر المزني (ص ١٣٤) الحاوي الكبير (٥٣٥/٧) روضة الطالبين (٣٦٦-٣٦٥/٥) ووافقه

في الهبة، لكن فيه أن الهدية والصدقة لا حاجة فيها إلى إيجاب وقبول بالنقط، بل يكفي القبض ويملك به، على الصحيح الذي عليه قرار المذهب.

(١٥) في (ب): ولا احتاج.

٢٤٦٩- والحجة في ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ عُمَرَ أَنْ يُحْبِسَ الْأَصْلَ وَيُسَبِّلَ الثَّمَرَ^(١)، فلم يزل عمر يلبى حبسه حتى قبضه الله^(٢).

٢٤٧٠- والحجة [في ذلك] أيضاً: أَنَّ رجلاً لو بنى مسجداً أو حفز بئراً للسبيل أو^(٣) لله... لم يكن له أن يرجع [فيه]^(٤)، وكذلك الحبس؛ لأنَّ [ذلك] الرجل لو وَلِيَ الأَذَانُ في مسجده^(٥) والصلاة فيه وتعاهد البئر ومرتقتها^(٦).. كان حبساً عند جميع العلماء، وكذلك جميع الأشياء وإن^(٧) ولَّيها.

٢٤٧١- وإن حبس رجل رتماً^(٨) 'ذا بناء'^(٩) فتعدى^(١٠) عليه فباعه/ (١٢٢/ب) فهلك في يد المشتري.. رجع على أيهما شاء المحبس عليهم، وأخذوا^(١١) من المشتري إن شاؤوا أو من الحبس قيمة البناء قاتماً [وَرَدُّهُ] في الغرضية^(١٢) على حاله على ما حبس^(١٣).

(١) في (ب): قبض.

(٢) انظر: الأم (١٠٥/٥) مختصر المزني (ص١٣٣) روضة الطالبين (٣٤٢/٥).

(٣) أخرجه البخاري ك: الشروط، ب: الشروط في الوقف، (٢٧٣٧)، ومسلم ك: الوصية، ب: الوقف، (١٦٣٢).

(٤) قال الشافعي في الأم (١٢٤/٥): "أخبرني غير واحد من آل عمر وآل علي أن عمر ولي مدينته حتى مات وجعلها بعده إلى حفصة". وقال في الأم (١١٠/٥): "وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكما وصفت، لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف بملوكها حتى ماتوا، وإن نقل الحديث فيها كالتكليف".

(٥) في (ز): و.

(٦) انظر: الخاوي الكبير (٥١٣/٧).

(٧) في (ب): مسجد.

(٨) زَمْ يَرْمُهُ وَيَرْمُهُ زَمًْا وَمَرْمُهُ: أمْلَحَهُ بعد فسادِه، من نحو حَبَلٍ يَلِي قَرْمُهُ، أو دَارٍ تَرْمُ شَاكُهَا. أ. من القاموس مع تاج العروس (٢٨١/٣٢).

(٩) في (أ) و(ز): إن.

(١٠) الرِّج: الدَّارُ بَيْنَهَا حَيْثُ كَانَتْ. القاموس مع تاج العروس (٢٢/٢١).

(١١) في (أ): ذو بناء، هكذا صورتها في (أ): فُلُجْبًا، في (م): ذوبًا، في (ب): فابًا، هكذا صورتها في (ب): فُلُجْبًا.

(١٢) في (ب): فتعدى.

(١٣) في (ب): فأخذوا.

٢٤٧٢- فإن أُخِذَ من المشتري.. رجع^(٣) [به] على البائع، وإن أُخِذَ من البائع.. 'لم يرجع' به على المشتري، وإن وَلِيَ المشتري هدمه وإتلافه.. يخرم قيمته قائماً، ولا يرجع على البائع بشيء^(٤)، لأنه شيء أتلفه، وإن أدركه منقوصاً.. أخذ أهل الحبس النقص وما بين قيمته صحيحاً ومنقوصاً من المشتري، ولم يرجع به على البائع.

٢٤٧٣- وكذلك من أوجب بدنة لله أو ضحية^(٥) بالقول.. لم يكن له الرجوع فيها^(٦)، ولم ترثها^(٧) ورثته مثل الحبس سواء، ولا يُبَدَّلُ شيء^(٨) من^(٩) الحبس^(١٠).

٢٤٧٤- ومعنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -والله أعلم- : «لا تحل^(١١) الصدقة لأل محمد^(١٢)»، [هي] الصدقات المفروضة^(١٣)، ألا ترى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في لحم بريرة: «هو عليها

(١) العُرْمَةُ: كل بُعْثَةٍ بين الدُّور واسعة، ليس فيها بناء، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها، أي لعبهم ومرحهم. تاج العروس (٢٩/١٨).

(٢) نقل هذه الفقرة والتي تليها الإسنوي في المهمات (٤٦٦/٥) وفي نقله تصرف واختلاف يسير، إن سمحت قراءة المحقق للمخطوط!

و«الأنظر: أن الملك في ربة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى، أي ينفك عن اختصاص الأدمي، فلا يكون للموقف ولا للموقوف عليه» أ. من المناهاج (ص ٣٢٢)، وانظر: معني المحتاج (٣٨٩/٢) نهاية المحتاج (٣٨٨/٥).
فمثلاً، العبد الموقوف إذا أتلفه الواقف أو أجنبي أو الموقوف عليه بالتعدي.. ضمن قيمته، ويشتري لها عبداً ليكون وفقاً مكانه. انظر: المناهاج (ص ٣٢٢) معني المحتاج (٣٩١/٢) نهاية المحتاج (٣٩٢/٥).

(٣) في (أ) و(ب): "لم يرجع".

ولعل الصواب ما في (ب)، وهو المُتَّبَع؛ لثلاث يجمع على المشتري الثمن وغرم القيمة، ولأنه سيذكر بعد قليل أنه لو كان المشتري هو الذي تولى هدمه وإتلافه.. فإنه يخرم قيمته ولا يرجع على البائع بشيء، ففرق بين الحالين، والله تعالى أعلم.

(٤) في (أ) و(ب): "رجع".

(٥) نهاية [ص ٢٥٨] من (ب).

(٦) في (ب): اضمح.

(٧) في (ب): بها.

(٨) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): بشيء.

(١٠) في (ب): منها.

(١١) الأم (١١٢/٥-١١٣) روضة الطالبين (٢١٠/٣).

صدقة، ولنا هدية^(١)، وفي حديث حفصة^(٢) حين قالت: «إِنَّمَا هُوَ عَظَمٌ أُعْطِيَتْهُ مَوْلَاةٌ لَنَا مِنْ الصَّدَقَةِ» فقال: «قَرِيبُهُ^(٣)» فقد بلغت محلها^(٤).

[مَا يَجُوزُ حِسَبُهُ]

٢٤٧٥- قال الشافعي: أَصْلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَحْسَبَ: كُلُّ مَا كَانَ^(١) الشَّهَدُ يُسَمُّونَهُ بِحَدِيدِهِ مِنْ الْأَرْضِيِّينَ^(٢) والدُّورِ -مَعْمُورِهَا وَغَيْرِ مَعْمُورِهَا- وَالرَّقِيقِ وَكُلِّ مَا عُرِفَ بِعَيْنِهِ وَقُطِعَ عَلَيْهِ الشَّهَدُ، مثل: الإبل والبقر والغنم^(٣)، وتكون^(٤) المنفعة فيه والعلة [فيه] والعين قائمة^(٥).

(١) في (ب): يخل.

(٢) بهذا اللفظ هو من بلاغات مالك في الموطأ (١٠٠٠/٢: ١٣) ك: الصدقة ب: ما يكره من الصدقة، ورواه عبد المرزاق (٥٠/٤: ٦٩٣٩) بلفظ قريب عن معمر عن الثوري قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَنَلِ الصَّدَقَةَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا لَالُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ورواه مسلم ك: الزكاة ب: ترك استعمال آل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الصدقة، (١٠٧٢)، عن عبد الطلب بن ربيعة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» وفي رواية: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ إِنَّمَا لَا تَجِبُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ».

(٣) الأم (١١٨/٥) الحارثي الكبير (٥١٦/٧-٥١٧).

(٤) أخرجه البخاري ك: الزكاة ب: الصدقة على موالى أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٤٩٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا و(١٤٩٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومسلم ك: الزكاة ب: إباحة الهدية للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٠٧٣) و(١٠٧٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ و(١٠٧٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) الصحيح أنها جوبيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما في صحيح مسلم وسائر المصادر التي أخرجت الحديث.

(٦) في (أ) و(٢): قريبه، في (ب): قريبه، بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): لبعولها.

(٧) في (أ) و(٢): قد.

(٨) أخرجه مسلم (١٠٧٣) ك: الزكاة ب: إباحة الهدية للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة، عن جوبيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٩) في (أ) و(٢) زيادة: من.

(١٠) في (ب): الأرض.

(١١) الأم (١١٩/٥-١٢٠) مختصر المزي (ص ١٣٣) روضة الطالبين (٣١٤/٤) مغني المحتاج (٣٧٧/٢).

(١٢) في (أ) و(٢): ويكون.

(١٣) التنبيه (ص ١٣٦) روضة الطالبين (٣١٤/٤) مغني المحتاج (٣٧٧/٢).

٢٤٧٦- ولا يجوز أن تحبس الدنانير والدراهم، وكل ما لم يكن فيه منفعة بغلة إلا بانقلاب عينه مثل الدنانير لا يكون لها منفعة إلا بالتجارة، وإذا ألتخر^(١) بها انقلبت عينها وبيعت بغيره أو بغيره، فكما^(٢) لا يجوز أن يباع أصل الحائط ولا يُبدل بغيره.. فكذلك الدنانير، فلهذا^(٣) كُرِهت^(٤).

أصل الحبس

٢٤٧٧- [قال الشافعي:] وأصل^(١) الحبس: أن يقول [الرجل]: «داري هذه حبس صدقة» أو «صدقة محرمة» أو «صدقة^(٢) موقوفة» أو يقول: «داري هذه حبس»^(٣).

٢٤٧٨- ولا يجوز شيء^(١) من هذا حتى يصف على من حبسها^(٢) [عليه]، وسواء كان قوماً بأعينهم أو بغير أعيانهم^(٣).

٢٤٧٩- فإن حبس رجل على من لم يُخلق، مثل^(١) أن يقول: «داري حبس على من حدث من ولدي»، وليس له ولد.. لم يجز^(٢).

(١) في (ب): ثمر.

(٢) في (ب): وكما.

(٣) في (أ) و(ز): تباع.

(٤) في (أ) و(ز): فلها.

(٥) انظر: التنبيه (ص ١٣٦) الحاوي الكبير (٥١٩/٧) كفاية النبيه (٧/١٢) مغني المحتاج (٣٧٧/٢).

وفي العزيز (٢٥٣/٦) وروضة الطالبين (٣١٥/٥) وكفاية النبيه (٧/١٢) وجه ضعيف أنه يجوز وقف الأثمان لتأجيرها بناء على الضعيف من القول بجواز إجارتها. وانظر: روضة الطالبين (١٧٧/٥).

(٦) في (ب): أصل.

(٧) نهاية (١٢٣/أ) من (أ).

(٨) الأم (١٢١/٥) مختصر المزي (١٣٣) الحاوي الكبير (٥١٨/٧) روضة الطالبين (٣٢٢/٥) فلا يصح الوقف إلا بلفظ.

(٩) في (أ) و(ز): شيئاً.

(١٠) نهاية [ص ٢٥٩] من (ز).

(١١) الأم (١٢٠/٥) الحاوي الكبير (٥١٩/٧-٥٢٠) روضة الطالبين (٣٣١/٥) التنبيه (ص ١٣٦) كفاية النبيه (٣١/١٢).

(١٢) في (أ) و(ز): من.

٢٤٨٠- وإن كَانَ له وَلَدٌ فَقَالَ: «على ولدي، ومن يَحْدُثُ من ولدي».. جازَ كما يَجُوزُ إذا قال: «ولدي، وَلَدٌ ولدي»، وكما يَقُولُ: «على مساكينِ بلدِ كذا» فيموتُ القرنُ الذين كانوا يومئذٍ^(٢١)، ويحدثُ بعدهم^(٢٢).. فهو لهم ومن بعدهم^(٢٣).

٢٤٨١- والحجة [في ذلك]: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَسِبَ الْأَصْلُ وَسَبِيلُ الْقَمَرَةِ»^(٢٤)، فَأَجَازَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا كَانَ أَصْلُ النَخْلِ قَائِمًا أَنْ يُحْسِنَ مَا حَدَثَ مِنَ الثَّمَرَةِ^(٢٥)، ولم يُخْلَقْ بعد.

٢٤٨٢- ولو قال رجل: «إن كسبتُ حائطا.. فهو حَسْبُ».. لم يكنْ حِسَابًا^(٢٦)، لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ ثُمَّ يومئذٍ^(٢٧).

٢٤٨٣- وكذلك الولدُ؛ إذا كَانَ ثُمَّ يَوْمَ حَسْبٍ وَلَدٌ فَقَالَ: «على ولدي ومن يحدث».. فهو جَائِزٌ^(٢٨)^(٢٩).

٢٤٨٤- وإذا قال: «ولدي وَلَدٌ ولدي» ولم يزد على هذا.. دَخَلَ فِيهِ وَلَدُ وَلَدِهِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَوَلَدُ الذَّكَورِ^(٣٠) وَالْإِنَاثِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا وَلَدٌ وَلَدٍ صُلْبِهِ فَقَطْ، وَهُمْ الَّذِينَ اشْتَرَطَ^(٣١).

(١) انظر: الأم (١٢٠/٥) مختصر المزني (ص١٣٣) الحاروي الكبير (٥٢٠/٧) روضة الطالين (٣١٧/٥) المنهاج (ص٣٢٠).

(٢) مابة [١/٨٦] من (ب).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) الأم (١٢٥/٥).

(٥) في (ب): التمر.

(٦) في (ب): التمر.

(٧) في (أ) و(ز): حيس.

(٨) فيشترط في الموقوف أن يكون مملوكًا. روضة الطالين (٣١٤/٥-٣١٥).

(٩) في (أ) و(ز): فحائز.

(١٠) انظر: الأم (١٢٥/٥).

(١١) في (ز): الذكر.

٢٤٨٥- وكلما وُلِدَ واحدٌ.. يُقْضَى قَسْمُ الْحَبْسِ، وَقَسْمٌ لَهُ بِحَقِّهِ، وَكَلِمَا^(١) مَاتَ وَاحِدٌ.. رُؤْيَا حِصَّتَهُ عَلَى مَنْ بَقِيَ ثُمَّ هَكَذَا.

٢٤٨٦- ^(٢) [قال] وإذا قال: «ولدي، وولدتُ ولدي، وَعَقِبُهُمْ مَا تَنَاسَلُوا».. فهو للأبد^(٣).

٢٤٨٧- وإذا قال: «ولدي، ثم وَلَدْتُ وَلَدِي».. لم يُقْطَعْ وَلَدُ الْوَلَدِ شَيْئاً^(٤) حتى يَنْقَرِضَ وَلَدُ الصُّلْبِ^(٥).

٢٤٨٨- وإذا قال: «ولدي، ثم وَلَدْتُ وَلَدِي، ثُمَّ عَقِبُهُمْ مَا تَنَاسَلُوا» ولم يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.. بُدِئَ بِالْبَطْنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ الثَّانِي، فَإِذَا بَلَغَ الثَّالِثُ.. دَخَلَ مَعَهُمْ كُلُّ مَنْ حَدَثَ مِنْ عَقِبِهِمْ^(٦) مَا تَنَاسَلُوا، لِأَنَّهُ لَمْ يُفْضَلْ أَخْذًا مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ^(٧).

٢٤٨٩- وإن^(٨) اشْتَرَطَ فِي نِيَابَةٍ^(٩)^(١٠) مَنِ مَا رَدَّهَا رَادَةً أَوْ رَجَعَتْ أَوْ كَيْفَ مَا شَرَطَ.. فَلَهُ شَرْطُهُ^(١١)، وَبِجُوزٍ^(١٢) ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَخْذٌ/ (ب/١٢٣) عَلَيْهِ عَوْضًا فَلَا^(١٣) يَجُوزُ إِلَّا مَعْلُومًا^(١٤)،

(١) الحَاوِي الْكَبِير (٥٢٨/٧) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٣٦/٥) الْمَهَاج (ص٣١) مَعْنَى الْخِتَابِ (٣٨٨/٢) وَقَالَ فِي كِتَابَةِ النِّبَةِ (٧١/١٢): «إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَمِّحِ، وَعَلَيْهِ نَصٌّ فِي الْبُيُوطِيِّ» وَلَمْ أَجِدْ مَوْضِعًا فِي الْبُيُوطِيِّ يَطَاقُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ هَذَا يَمَارِبُهُ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز): كَلِمَا.

(٣) هَذِهِ الْفَرَقَةُ سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٤) فِي (أ): لَا يَدُ.

(٥) فِي (أ) وَ(ز): شَيْءٌ.

(٦) يَشْبَهُهُمَا مَا فِي الْأَمِّ (١٢٦/٥) وَانْظُرْ: رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٣٤/٥).

(٧) فِي (أ) وَ(ز): عَقِبِهِ.

(٨) خِلَافُ الْمُعْتَمَدِ. فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ (٣٣٥/٥): «مَرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ لَا تَنْتَهِي عِنْدَ الْبَطْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ، بَلْ يَحْتَرُ التَّرْتِيبُ فِي جَمِيعِ الْبَطْنِ، فَلَا يَصْرِفُ إِلَى بَطْنٍ وَهَذَا أَخْذٌ مِنْ بَطْنٍ أَقْرَبَ، مَرْجُوحٌ بِهِ الْبُعْدُ وَغَيْرُهُ».

قُلْتُ: هُوَ خِلَافُ نَصِّهِ فِي الْبُيُوطِيِّ هُنَا، وَفَاتَ الْإِسْنَوِيُّ فَلَمْ يَتَّقِبْهُ فِي الْمَهْمَاتِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٩) فِي (ب): فَلَنْ.

(١٠) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): مَثَلُهُ، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): نِيَابَتُهُ، فِي (ج): «نِيَابَةٌ»، بَلَا نَقَطَ لَّا قَبْلَ الْمَاءِ.

(١١) نَابَةٌ أَمْرٌ نَبَوْنَةُ نَبْوَةٍ: أَصَابَةٌ وَنَزَلَ بِهِ، وَالثَّانِيَةُ: النَّازِلَةُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (نُوب)، تَاجُ الْعُرُوسِ (٣١٢/٤ ٣١٥) (نُوب).

وإنما هو عطية يصنعها ما شاء، ألا ترى إلى حبس عمر أنه قد اشترط شروطاً لو كانت في البيع لم يجز^(٥).

٢٤٩٠- قال أبو يعقوب [والربيع]: وإذا قال: «على أقرباتي».. فأقرباؤه^(٦) من قبل الرجال والنساء؛ لأن كلاً يلزمه اسم القرابة على الجماع^(٧).

٢٤٩١- [قال الشافعي]: وإن حبس على أقاربه فولد لأقاربه بعد ولّد.. فالحبس للأقارب الذين كانوا يوم حبس، إلا أن يستثنى أولادهم^(٨).

٢٤٩٢- قال أبو يعقوب [والربيع]: وإن حبس على أهل بيته ولم يُسمَ أحداً.. فأهل بيته أقاربه من قبل الرجال والنساء^(٩).

٢٤٩٣- وكذلك إن قال: «إلى أقرب الناس إلي».. فأقاربه من قبل الرجال^(١٠).

(١) في (أ) و(ز): شرطه.

(٢) نهاية (ص ٢٦٠) من (ز).

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (أ) و(ز): معلوم.

(٥) قال في مختصر المزني (ص ١٣٣-١٣٤): "وهي على ما شرط من الأثرة والتقدم والتسوية بين أهل الفتن والحاجة، ومن إخراج من أخرج منها بصفة ورده إليها بصفة" وانظر: التنبية (١٣٧) كفاية النبيه (٦٦/١٢).

(٦) في (ب): وأقاربه.

(٧) المذهب (٥٠١/١) المفردة روضة الطالبين (٣٣٨/٥ و ١٧٢/٦).

وقوله: على الجماع: أي على الرؤوس بالتساوي.

(٨) خلاف المصنف، والمصنف: أن من حدث بعد الوقف يشارك الموجود عند الوقف.

وحكى المنع عن البويطي صاحب المذهب (٥٠١/١) المفردة وقال: "وهذا غلط من البويطي" وحكاها عنه أيضاً النووي في روضة الطالبين (٣٣٨/٥) وابن الرفعة في كفاية النبيه (٦٧/١٢-٦٨) وفيه: "لكن الأوصاف غلطه فيه" ولم يبين لي أهدأ من كلام ابن الرفعة أم هو تابع لقله عن القاضي حسين في تعليقه -رحم الله الجميع-.

(٩) لفظ: "أهل بيت الرجل" يحمل على ما يعمل عليه الآل، وتدخل الزوجة فيه أيضاً. روضة الطالبين (١٧٨/٦) وفي كفاية النبيه (٨١/١٢) حكايته ذلك عن البويطي نقلاً عن الشامل.

٢٤٩٤- وكذلك إن قال: إلى أقاربه من قبل الرجال والنساء.

٢٤٩٥- وإن ولد لأهل بيته بعد ذلك^(١) أولاد.. لم يكن لهم شيء إلا أن يستثنى أولادهم.

٢٤٩٦- قال الشافعي: وإن حبس على عشرته وهم لا يُعزفون ولا يُخصون بعدد، إلا أن عشرته معروفة، مثل أن يقول: «بني ثميم» فلا يحصون بعدد.. فقد^(٢) قيل: إن أُعطي منهم^(٣) ثلاثة^(٤) فصاعداً.. أجزأ، كوصيته للفقراء^(٥).

٢٤٩٧- وقيل: لا شيء لهم؛ لأنهم قوم بأعيانهم لا يدرى كم يصير لكل واحد منهم^(٦).

٢٤٩٨- وإن حبس فقال: «للمساكين وابن السبيل».. فذلك جائز، ومن أعطى^(٧) منهم^(٨)

ثلاثة فصاعداً.. أجزأ؛ [لأن هؤلاء قوم بصفة ليسوا بأعيانهم، كما قال الله جل وعز: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾^(٩) فمن أعطى منهم ثلاثة فصاعداً.. جاز، وكما قال الله في الوصية، فإذا أوصى رجل للفقراء بثلاثة، فمن أعطى منهم.. جاز، وأقل ما يُعطى من هؤلاء ثلاثة فصاعداً؛ لأنه جماع فقراء، وجماع مساكين^(١٠).

(١) في الحاوي الكبير (٥٢٩/٧) والمهذب (٤٥١/١) المفردة أنه يستوي فيه الذكور والإناث، ولعله سقط من نص البويطي "والنساء" أو أنه حدث تكرار، فلعل أصل هذه الفقرة والتي تليها هو هكذا: "وكذلك إن قال: إلى أقرب الناس إلي.. فأقاربه من قبل الرجال والنساء".

(٢) في (ب): ولد، هكذا صورتها: **وَلَدَ**.

(٣) في (أ) و(ز): وقد.

(٤) في (أ) و(ز): مثل..

(٥) في (ب): ثلاثة.

(٦) التنبيه (ص ١٣٨) البيان (٢٣٣/٨) كفاية النبه (٧٧/١٢) وفي الحاوي الكبير (٥٢١/٧) أنه يدفع إلى من أمكن منهم كالفقراء والمساكين.

(٧) الحاوي الكبير (٥٢٠/٧) التنبيه (١٣٧-١٣٨) البيان (٢٣٣/٨) كفاية النبه (٧٧/١٢).

(٨) في (أ): أعطي، والنقط فوق الباء.

(٩) في (أ) و(ز): منه.

(١٠) التوبة: ٦٠.

(١١) البيان (٢٣١/٨) روضة الطالبين (٣٢٠/٥ و ١٧٠/٦) كفاية النبه (٧٧/١٢).

٢٤٩٩- وإن^(١) قال: «حَسْبُ عَلَى وَلَدِي»، أَوْ «عَلَى أُخْتِي»^(٢) وَلَمْ يُسَيَّلْ أَخْبَرَهَا^(٣)، فَانْقَرَضَ الَّذِينَ^(٤) حَسِبَ عَلَيْهِمْ.. رَجَعْتُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْحَسْبِ حَسَبًا^(٥) عَلَيْهِمْ^(٦).

٢٥٠٠- ثم هكذا يرجع إلى الأقرب فالأقرب بالتحسب/حسباً^(٧) حَسَبًا^(٨) عَلَيْهِمْ، لَا يَبْعُونَ وَلَا يَهْوُونَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا^(٩) انْقَرَضُوا.. حَقَلَهَا الْإِمَامُ حَسَبًا عَلَى الْمَسَاكِينِ^(١٠) يَضَعُ عَلَيْهَا فِي مُصْطَلَحِهِمْ^(١١).

٢٥٠١- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: على الرجال والنساء.

٢٥٠٢- وقال مالك: يرجع على أقرب الناس بالتحسب/ من عصيته، ولا يرجع على النساء منهم^(١٢) شيء^(١٣).

٢٥٠٣- والحجة [للشافعي] في ذلك: أَنَّهُ شَيْءٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ^(١٤) وَحَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَجَازَتْ ذَلِكَ السُّنَّةُ عَلَيْهِ^(١٥)، فَلَمَّا^(١٦) رَجَعْتُ.. لَمْ يَجِزْ^(١٧) لَهُ مَلِكُ شَيْءٍ [قَدْ] حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَخَذَ

(١) في (ب): فَإِنْ.

(٢) في (ب): اخْنِيَيْنَ.

(٣) في (أ) و(ز): أَخْبَرَهَا، فِي (ب): أَخْبَرَهَا، وَأَثَبْتُ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٤) في (أ) و(ز): الَّذِينَ.

(٥) في (أ) و(ز): حَسَبِ.

(٦) ويسمى هذا: وفقاً منقطع الآخر، والأمصح: أَنَّ الْعِمْرَةَ بِقَرَبِ الرَّحِمِ لَا بِاسْتِحْقَاقِ الْإِثْرِ. مختصر المزي

(ص ١٣٣) الخاوي الكبير (٥٢٢/٧) روضة الطالبين (٣٢٦/٥) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٣٨٤/٢).

(٧) نهاية [ص ٢٦١] من (ز).

(٨) في (أ) و(ب) و(ز): حَسَبِ.

(٩) في (ب): وَإِذَا.

(١٠) في (ب): الْمُسْلِمِينَ.

(١١) نهاية [٨٦/ب] من (ب).

(١٢) في (ب): مِنْهُ.

(١٣) لكن جاء في المدونة (٤١٩/٤): "هَذَا الْحَسْبُ مَوْقُوفٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يَوْهَبُ وَيَرْجَعُ إِلَى أَوَّلِ النَّاسِ بِالْحَسْبِ

يَكُونُ حَسَبًا عَلَيْهِ" وقال: "أَرَى أَنَّ تَرْجِيحَ حَسَبًا عَلَى أَقَارِبِهِ فِي الْمَسَاكِينِ وَلَا تَوَرُّتٌ". ولم يشترط كونهم

ذَكَوؤًا، وفي الشرح الكبير للدردير (٨٥/٤) أَنَّ الرَّجُوعَ يَكُونُ عَلَى الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ.

(١٤) في (ب): اللَّهُ.

أولى به -إذ^(١) كان سبيه^(٢) منه- ميمن^(٣) نقل الله عز وجل ميراثه إليهم إذا زال^(٤) ملكه بالموت، فلما زال ملكه في الحياة.. صيرنا ذلك على مثل ما أخرجه الله عز وجل من الوجوه التي لو ابتدأ فقلها جاز، كما حوّلنا ملك الميراث إليهم، يملكون منه ما [كان] يملك، وقد احتج فيه قومٌ بالولاء.

٢٥٠٤- قال أبو يعقوب: وإذا قال: «داري حبس على موالئي» وله موال^(٥) من فوق ومن أسفل ولم يمين.. فقد قيل: هو بينهما، وقيل: يوقف^(٦) حتى يصطلحوا عليه^(٧).

٢٥٠٥- [قال أبو يعقوب] وإذا^(٨) قال: «موالي من أسفل» ولولده موال^(٩) من أسفل.. لم يدخل في ذلك إلا مواليه [خاصة]، وولد مواليه^(١٠)، ولم يدخل [في ذلك] موال^(١١) مواليه، لأن الولاء لهم قبله، ينسبون إليهم، وأولادهم بمنزلة آبائهم، لأنهم مواليه.

(١) في (أ) و(ز): عليها.

(٢) في (ب): فيما.

(٣) في (ب): لم يكن.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) في (ب): لسبب، هكذا صورتها في (ب): **سَبَبٌ**.

(٦) في (ب): ومن.

(٧) في (أ) و(ز): نال.

(٨) في النسخ: موال.

(٩) في (أ) و(ز): يوقفه.

(١٠) المعتمد: أنه بينهما. المنهاج (ص ٣٢١) روضة الطالبين (٣٣٨/٥) وحكاة في كفاية النبيه (١٥١/١٢) عن

نص البويطي، وفي زيادات الروضة أن الدارمي حكى وجها خامسا أنه: يكون موقفا حتى يصطلحوا،

وعقب عليه النووي بقوله: "وليس بشيء" وتعبه الإسني في المهمات فقال (٢٤٣/٦) "وهو غريب فقد

حكاة هو في كتاب الوصية في الكلام على الوصية للموالي قولاً، فقال: وفي قول عن رواية البويطي يوقف

إلى الاصطلاح". ونص النووي في كتاب الوصية من الروضة في (١٨٠/٦)، وهذه الفقرة والتي تليها قد

نقلها ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٩/٢).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) في النسخ: موال.

(١٣) حكاة عنه في المهمات (٢٤٢/٦).

(١٤) في (أ) و(ز): موال.

٢٥٠٦- [قال أبو يعقوب] وإذا قال: «داري حبس علي ولدي، ثم مرجعها إلي إذا انقضى».. فالحبس باطل^(١).

٢٥٠٧- وقد قيل: الحبس جائز ويرجع إلى أقرب الناس بالحبس^(٢).

٢٥٠٨- والحجة في ذلك^(٣): حديث العُمري^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا لِمَنْ أُعْمِرَهَا^(٥) فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ^(٦) مَوْتِهِ^(٧)، وَأَزَالَ^(٨) مَلَكَ الْمَعْمَرِ، وَأَبْطَلَ شَرْطَهُ^(٩)، وَكَذَلِكَ^(١٠) يَبْطُلُ شَرْطُهُ فِي

(١) لأنه يشترط في الوقف التأييد. الخلاصة (ص ٣٧١) روضة الطالبين (٣٢٥/٥) كفاية النبيه (٤١/١٢) وعزاه للبوطي.

(٢) قال ابن الرفعة في كفاية النبيه (٤١/١٢): "ولو شرط أن يعود الوقف إليه بعد السنة ملكاً فممن البوطي: أنه على قولين؛ أخذنا من مسألة العُمري، والمذهب: البطلان، وعلى قول الصحة.. يتأبد حكمه حكم الوقف المنقطع الانتهاء، وقيل: يعود إليه ملكاً بعد السنة، صرح به في الإبانة وغيرها".

(٣) في (أ) و(ز): فيه.

(٤) العُمري من العُمَر، وهي أن يقول: أُعْمِرْتُكَ هذه الدار -مثلاً-، أو جعلتها لك عمرتك، أو حياتك، أو ما عشت، أو حصت، أو بقيت، وما يفيد هذا المعنى. ولها أحوال:

أ- أن يقتصر على هذا.. فأظهره القولين وهو الجديد: أن لها حكم الهبة، فيملكها المعمر.

ب- أن يقول مع ذلك: «فإذا مت.. فهي لورثتك أو لعقبك».. وهذه هي الهبة بعينها، لكنه طوّل العبارة.

ج- أن يقول: «جعلتها لك عمرتك فإذا مت.. عادت إلي أو إلى ورثتي إن كنت ميتاً».. فلها حكم الهبة على الصحيح ولا عمة بشرطه هذا. انظر: روضة الطالبين (٣٧٠/٥) أسنى المطالب (٤٨٠/٢) نهاية المحتاج (٤١٠-٤٠٩/٥) ختمة المحتاج (٣٠١/٦).

(٥) نهاية (ص ٢٦٢) من (ز).

(٦) في (ب): بعد.

(٧) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري، ك: الهبة ب: ما قيل في العمري والرقبي، (٢٦٢٥) عنه قال: قضى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرَى أَمَّا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ. ومسلم، ك: الهبات ب: العمري، (٢٥٠/١٦٢٥) عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

ومسلم (٢٦/١٦٢٥) عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسُدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى.. فَمَنْ لَذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعَقِبِهِ».

(٨) في (ب): وأبطل.

(٩) أي: يبطل شرطه أن تعود له أو لورثته بعد موت المعمر له. الأم (٥٩١/٨-٥٩٢).

الحبس ويجعلها لأقرب الناس به حبساً^(١) كما جعل أصلها، كما كانت العُمري [على] ما جعل عليه أصلها.

٢٥٠٩- فإن قيل: فقد جعل^(٢) النبي ﷺ العُمري لمن جعلت له، فلم لم يجعل الحبس^(٣) لورثة من حبس عليه؟

٢٥١٠- قيل: لأن العُمري ملك أصلها.. فورثها ورثته، وهذا إما ملك سكنها، ولم يملك أصلها.

٢٥١١- قال أبو يعقوب: وإذا قال في وصيته^(٤): «داري/ (١٢٤/ب) حبس على ولدي وولدي ولدي» وله ورثة غير ولديه؛ فإن حملها الثلث.. أخرجت فقسمت على جاجم^(٥) الولد وولدي الولد، فما صار للولد^(٦).. دخل فيه جميع ورثة الميت^(٧).

٢٥١٢- فإن مات رجل من ولد الصلب.. قسم الحبس على عدد من بقي من ولد الصلب وولدي الولد، فما صار للولد^(٨) الصلب.. قسم على الأحياء منهم والأموات^(٩)، ودخل معهم كل وارث للميت، وصار^(١٠) نصيب الميت لورثته.

(١) في (ب): فذلك.

(٢) في (أ) و(ز): حبس.

(٣) في (ب): قال.

(٤) في (أ) و(ز): الحبس.

(٥) في (ب): وصيه.

(٦) في (أ) و(ز): جاجم.

(٧) هكذا صورتها في (أ): مما صار للولد، في (ج): الولد.

(٨) لأن ابن الابن ليس بوارث.. فتصح له الوصية، وأما الابن فإنه وارث.

ولم أجد هذه الصورة فيما راجعت من كتب.

(٩) في (أ) و(ز): الولد.

(١٠) في (أ) و(ز): والميت.

(١١) في (ب): نصار.

٢٥١٣- (١) وإن مات أحد من ولد الولد.. قُسِمَ الحيس على عدد من بقي من ولد الولد وولد الصلب، فما صار لولد الصلب.. قُسِمَ على الأحياء منهم والأموات، ودخل معهم كل وارث للميت، وصار نصيب الميت لورثته.

٢٥١٤- وإن ولد الولد ولداً.. قُسِمَ له بحقه على حجاجهم وحاجم عدد ولد الصلب الأحياء والأموات، ثم عمل في نصيب ولد الصلب كما وصفت، ثم هكذا أبداً ما بقي أحد من ولد الصلب، فإذا انقرض ولد الصلب كلهم.. انقطع حق جميع [ورثة] الميت وورثته^(٢) ورثتهم، وصار ذلك لولد الولد/ (٣).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) في (ب): لولد الولد.

(٣) في (أ): وورثته، في (ب): وورثته، في (ج): وورثته.

(٤) نهاية [ص ٢٦٣] من (ج).

بعد هذا في (ب): الحجر.

بَابُ الْإِجَارَاتِ^(١)

٢٥١٥- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يجوز^(٢) إجارة الأرض البيضاء^(٣) إلا بذهب أو فضة أو غرض من العروض^(٤) تبت الأرض أو ما لا تنبت، حلاً أو إلى^(٥) أجل معلوم بصفة معلومة، ولا يجوز الثلث والربع والنصف^(٦) لأنها^(٧) معايرة لتهيئ الشيء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨).

٢٥١٦- ويجوز الثلث والربع في مساقاة^(٩) النخل والعنب على الثلث والربع^(١٠).

-
- (١) هذا الباب في (ب) في (١٧/ب).
- (٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): بالياء.
- (٣) في (أ) و(ج): البت.
- (٤) في (أ) و(ج): ما.
- (٥) تكررت في (أ).
- (٦) الألف (٢١/٥) ٢٣-٢٤ اختلاف العراقيين من الألف (٢٥٤/٨) عتصر المزي (ص ١٢٣ و ١٢٨) روضة الطالبين (١٦٨/٥) ٢٥٦ المنهاج (ص ٣٠٤ و ٣٠٨) مغني المحتاج (٣٢٣/٢-٣٢٤ و ٣٣٦).
- فإجارة الأرض للزراعة جائزة، وأما المعايرة والمزارعة فباطلتان.
- والمعايرة هي: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من العامل.
- والمزارعة هي: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من المالك.
- قال الإمام النووي رحمه الله -بعد أن ذكر تجوز المزارعة عن ابن سريج-: "قد قال بجواز المزارعة والمعايرة من كبار أصحابنا أيضاً ابن خزيمة، وابن المنذر، والخطابي، وصنف فيها ابن خزيمة جزءاً وبين فيه علل الأحاديث الواردة بالنهي عنها، وجمع بين أحاديث الباب، ثم تابعه الخطابي، وقال: مُنْعَفُ أَحْمَدُ ابن حنبل حديث النهي وقال: هو مضطرب كثير الألوان، قال الخطابي: وأبطلها مالك وأبو حنيفة و الشافعي رحمه الله تعالى؛ لأنهم لم ينفوا على علته، قال: فالمزارعة جائزة، وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار، لا يبطل العمل ما أخذ، هذا كلام الخطابي. والمختار جواز المزارعة والمعايرة، وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط أحدهما زرع قطعة معينة والآخر أخرى، والمعروف في المذهب إبطالهما".
- ١هـ من روضة الطالبين (١٦٨/٥).

(٧) في (أ) و(ج): لأنه.

- (٨) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِيَ عن المعايرة. متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: المساقاة، ب: الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، (٢٣٨١)، ومسلم ك: البوع، ب: النهي عن الحاقلة والمزابنة وعن المعايرة، (١٥٣٦).

٢٥١٧- وعلى الزرع الذي يُسقى بماء^(٦٦) النخل والعنب^(٦٧)، واحتج بمساقاة^(٦٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦٩).

٢٥١٨- وإذا تكاثرت من الرجل الأرض [مُدَّة]^(٧٠) على أن يزرعها [ما شاء، فزرعها] زرعاً يُستحصد قبل انقضاء مدة كراثه.. فالكراء جائز^(٧١)، وله أن يزرعها تلك المدة ما شاء^(٧٢).

٢٥١٩- وإن كان زرعاً بعينه مئة^(٧٣).. فليس له أن يزرع في أرضه غير الزرع الذي سُمي له، ويجعل لكل ذلك مدة^(٧٤).

(١) "وحقيقتها أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربة على أن الثمرة لهما". أ. من

معني المحتاج (٣٢٢/٢)، وانظر: شفة المحتاج (١٠٦/٦) روضة الطالبين (١٥٠/٥).

(٢) انظر: الأم (١٣/٥) واختلاف العراقيين من الأم (٢٥٤/٨) مختصر المزني (ص١٢٣) الوسيط (١٣٥/٤) روضة الطالبين (١٥٠/٥).

(٣) في (أ) و(ب): ما.

(٤) الأم (١٣/٥) و١٤-١٥ مختصر المزني (ص١٢٤) الوسيط (١٣٧/٤) روضة الطالبين (١٧٠/٥) وفيه: "إذا كان بين النخل بياض فتجوز المزارعة عليه مع المساقاة على النخل، ويشترط فيه أشاد العامل... ويشترط أيضاً تعدد أفراد النخل بالسقي، والأرض بالمعارة لانفاد النخل يسقي الأرض وتقليها، فإن أمكن الأفراد.. لم تجز المزارعة" وانظر: أسن الطالب (٤٠٢/٢).

(٥) في (أ) بمساقاة، في (ب): بما ساقاه.

(٦) أي: بمعاملته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل خيم بخطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، وهو حديث متفق عليه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الحرث والمزارعة، ب: المزارعة بالشرط وشوه، (٢٣٢٨)، ومسلم ك: المساقاة، ب: المساقاة والمعاملة يجرى من الثمر والزرع، (١٥٥١).

(٧) انظر: مختصر المزني (ص١٢٨-١٢٩).

(٨) في (ب): يشاء.

(٩) انظر: الأم (٢٩/٥) مختصر المزني (ص١٢٩) العزيز (١١٥/٦) روضة الطالبين (٢٠٠/٥).

(١٠) نهاية (١٢٥/أ) من (أ).

(١١) غير معتمد. والمعتمد ما سيذكره في الفقرة التالية، وهو أيضاً ما جزم به بعد سطور.

قال الرافعي رَضِيَ اللَّهُ فِيهِ: "إذا استأجر أرضاً لزراعة جنس معين.. جاز له أن يزرعه، وما ضرره مثل ضرره، أو دون ذلك، ولا يزرع ما ضرره فوقه... وعن البوطي أنه لا يجوز العدول إلى غير الزرع المعين؛ فمن الأصحاب من قال إنه قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواية، ومنهم من قال: رأي زاه".

٢٥٢٠- وقد قيل: [له] ^(١١) [أن] يزرعها غير ما ^(١٢) سُمِّي له إذا كان أنفع للأرض ^(١٣) مما سُمِّي ^(١٤).

٢٥٢١- فَإِنْ زَرَعَهَا زَرْعًا ثَانِيًا فِي الْمَدَةِ فَاَنْقَضَى ^(١٥) الْمَدَةُ وَلَمْ يَسْتَحْصِدْ... فَلَزِبَ الْأَرْضُ أَنْ يَقُولَ ^(١٦) لَهُ: خُذْ زَرْعَكَ مِنْ أَرْضِي ^{(١٧)(١٨)}.

٢٥٢٢- وإذا اكترى الرجل الأرض فقبضها ثم جاء سيل ففرق نصفها... لزمه نصفها الباقي بقيمتها من قيمة النصف الذي غرقه السيل من أصل الكراء ^(١٩)، وسقط عنه ما غرق السيل ^(٢٠).

ولخصه النووي في روضة الطالبين (٢١٦/٥) فقال: "وعن البويطي: أنه لا يجوز غير زرع المعين، فقيل: هو قول للشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل: هو مذهب لبويطي، وكيف كان.. فالذهب جوازه".

وتعقب ذلك الإسني في المهمات (١٥٣/٦)، فانتقد صبغة الترميض في النقل عنه إذ هو ثابت فيه، وحكى هذه الفقرة عنه، وحتم بكونه قولاً مروياً عن الشافعي، تعقياً للتوقف فيه، وللتردد في نسبه للشافعي أو لبويطي، واستدرك فذكر أن البويطي روى القول الآخر عن الشافعي وهو القول بالجواز.

وفي كناية النبه (٢٥٣/١١) مثل ما في العزيز والروضة، وفات الإسني فلم يتعقبه في «الهداية إلى أوهام الكفاية».

كتب في حاشية (أ) و(م): «حاشية، قوله: (فليس له أن يزرع غير الذي سماه) إلى آخره، هذا النص حكاية الشيخ جمال الدين هكنا في «المهمات»، ومن الغريب أن الرافعي حكاها بصيغة الترميض فقال وعن البويطي ثم قال الشيخ جمال الدين وروى البويطي قولاً آخر عن الشافعي أنه يجوز فقال وإن كاري أرضاً على أن يزرعها حنطة فزرعها شعيراً وهو أنفع للأرض لم يكن له أن يمنعه وهذا النص الثاني أيضاً مسطور هنا كما ترى وبين النصين نحو عشرة أسطر».

(١) زيادة مما نقله الإسني عن نص البويطي في «المهمات»، وبها يستقيم الكلام.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) في (ب): الأرض.

(٤) وهو المصمّد. انظر: الأم (٢٨/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) المذهب (٤٠٩/١) المفردة) ونقل هذه الفقرة والتي قبلها الإسني في المهمات (١٥٣/٦).

(٥) هكذا في النسخ الثلاث.

(٦) في (ب): يقل.

(٧) في (ب): الأرض.

(٨) العزيز (١٣٠/٦) روضة الطالبين (٢١٣/٥).

(٩) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(١٠) مقصود الفقرة غير واضح لي.

٢٥٢٣- ولو^(١) كَانَ زَرْعُهَا فَرَّقَ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ.. كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْكِرَاءِ^(٢) بِقَدْرِ [حَصَّةٍ] مَا أَقَامَ زَرْعُهُ إِلَى أَيَّامِ الْفَرَقِ^(٣).

٢٥٢٤- وإذا اكترها فلم يقبضها حتى جاء السيلُ ففرَّقَ نصفها^(١).. كان^(٢) غمراً بين أخذٍ ما بقي حصته أو فسخ الكراء^(٣)/^(٢)، وهكذا كُلُّ شيءٍ من الإجازات^(٤).

وفي الأم (٢٦/٥) (١٦/٤ النجار): "إن كان بعضُ الأرض تلف وبعضٌ لم يتلف ولم يزرع.. قرب الزرع بالخيار؛ إن شاء أخذ ما بقي حصته من الكراء، وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع.. أبطل عنه ما تلف ولزمته حصة ما زرع من الكراء"، وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).
والمعتمد: أنه إن غرق بعضها.. انفسخت الإجارة فيه، وله الخيار في الباقي. انظر: الحارثي الكبير (٤٦٢/٧) العزيز (١٩٣/٦) روضة الطالبين (٢٦٣/٥) روض الطالب (٤٤٣/١) المفردة: أسنى المطالب (٤٣٧/٢) مغني المحتاج (٣٦١/٢).

(١) في (ب): ولم.

(٢) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٣) ظاهرُ عبارته أن الأرض قد غرقت بكاملها، ويتحمل كلامه أن الفرق للنصف بعد الزرع.
فإن كان يقصد أن الأرض قد غرقت بكاملها.. فنقوله معتمدٌ وهو ما نص عليه في الأم والمزني، لأن المعتمد: أن الإجارة تنفسخ في الباقي فقط، وله من المسمى قسط الماضي مؤزناً على قيمة المنفعة لا الزمان.
قال في الأم (٢٦/٥) (١٦/٤ النجار): "وإن تكأري الرجلُ الأرضَ للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النيل أو زاد أو أصابها شيء يذهب الأرض.. انتقض الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض"، وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: الحارثي الكبير (٤٦٢/٧) العزيز (١٦٤/٦-١٦٥ و ١٩٣) روضة الطالبين (٢٤٠/٥-٢٤١ و ٢٦٣) روض الطالب (٤٤٠/١ و ٤٤٣ المفردة) أسنى المطالب (٤٣٧/٢) مغني المحتاج (٣٦١/٢).

وإن كان يقصد أن النصف قد غرق بعد الزرع وقد مضى شهرٌ أو شهرين.. فيكون في عبارته اختصار.
والمعتمد في هذه المسألة: أنه إن غرق بعضها.. انفسخت الإجارة فيه، وعليه أجرته لما مضى، وأما النصف الذي سَلِمَ.. فله الخيار فيه في بقية المدة؛ فإن اختار أن لا يفسخ.. فعليه أجرته لما قبل الفرق، ولما بقي من المدة أيضاً، وإن اختار الفسخ.. فعليه أجرته لما مضى فحسب.

قال في الأم (٢٦/٥): "وإن كان بعضُ الأرض تلف وبعضٌ لم يتلف و... كان زرع.. أبطل عنه ما تلف، ولزمته حصة ما زرع من الكراء" وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: الحارثي الكبير (٤٦٢/٧) العزيز (١٩٣/٦) روضة الطالبين (٢٦٣/٥) روض الطالب (٤٤٣/١) المفردة: أسنى المطالب (٤٣٧/٢) مغني المحتاج (٣٦١/٢).

(٤) في (أ) و(م): بعضها.

- ٢٥٢٥- وإن اكترها فزرعها ثم أصابته جائحة.. فالكراء^(٥) لازم^(٦) له^(٧).
- ٢٥٢٦- وإن تكارى أرضا على أن يزرعها حنطة فزرعها شعرا^(٨) وهو أنفع للأرض.. لم يكن له أن ينعم بشرطه^(٩) عليه؛ لأنه^(١٠) ينفعه^(١١).
- ٢٥٢٧- فإن أراد أن يزرعها زرعاً يضرب به^(١٢).. لم يكن ذلك له، وينعم^(١٣).
- ٢٥٢٨- واحتج بأن الرجل لو تكارى دابة ليركبها.. قلل أن يركبها من^(١٤) هو مثله في الجسم والحقة^(١٥).
- ٢٥٢٩- ولو تكارى داراً فأراد أن يسكنها من هو مثله أو دونه.. قلل ذلك، وإن أراد أن يسكنها من هو أضرب يسكنها^(١٦) منه.. فليس له ذلك^(١٧).

(١) هكذا موردها في (أ): كـ

(٢) في (أ): الكري، النقط فوق الاء، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(٣) نهاية [ص ٢٦٤] من (ج).

(٤) قال في الأم (٢٦/٥) (١٦/٤) (التجار): "وإن تكارى الرجل الأرض للزوع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها التيل أو زاد أو أصابها شيء يذهب الأرض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض" وينجوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: العزيز (١٦٤/٦) روضة الطالبين (٢٤٠/٥).

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الاء، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٦) الأم (٢٧/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) الوجيز (١٦٢/٦) العزيز (١٦٣/٦) روضة الطالبين (٢٤٠/٥).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) في (أ) و(ج): شعير.

(٩) في (أ) و(ج): لشرطه.

(١٠) هكذا موردها في (ب):

(١١) في (ب): منفعة.

(١٢) انظر: الأم (٢٨/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) ونقل هذه الفقرة في المهمات (١٥٤-١٥٣/٦).

(١٣) في (ب): يضرب.

(١٤) الأم (٢٨/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) المهذب (٤٠٩/١) المفردة روضة الطالبين (٢١٦/٥).

(١٥) نهاية [ب/١٧] من (ب).

(١٦) المهذب (٤٠٩/١) المفردة روضة الطالبين (٢٢٤/٥).

٢٥٣٠- وإن تعدّى على الأرض فزَرَعَهَا خلافَ ما أَمَرَهُ^(٦) به مما قد أضمر^(٧) ما.. فعليه كراء^(٨) مثلها في مثل ذلك الزرع^(٩)، وما نقص منها^(١٠).

٢٥٣١- وإن شاء.. قلّعه^(١١).

٢٥٣٢- وإن^(١٢) تكرّرى الرجلُ الأرضَ عشر^(١٣) سنين على أن يزرعها [ما شاء].. فذلك جائز^(١٤).

٢٥٣٣- وليس له أن يغرس؛ لأن الغراس غيرُ الزرع^(١٥).

==

(١) في (ب): بالسكنى.

(٢) الأم (٢٨/٥) المذهب (٤٠٩/١) المفردة) روضة الطالبين (٢٢٤/٥).

(٣) في (أ) و(ج): أمر.

(٤) في (ب): يضر.

(٥) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كرى، في (ج): كرى.

(٦) أي: ذلك الزرع الذي اتفق عليه في العقد، والله تعالى أعلم.

(٧) المعتمد: أن المؤجّر بالخيار بين أن يأخذ المسمّى وبذلك النقصان الزائد بزراعة الأرض على ضررٍ ما أثبت عليه، وبين أن يأخذ أجره الخلل لزرع الأضر، وهو نصه في الأم والمزني، قال في الأم (٢٨/٥) (١٧/٤) (النجار): "رب الأرض بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمى له وما نقص زرعه الأرض عما ينقصها الزرع الذي شرط له، أو يأخذ منه كراء مثلها في مثل ذلك الزرع". وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩) واختار المزني: أنه يرجع بالمسمّى وما نقصت الأرض.

تنبيه: في ط بولاق والنجار: (عما ينقصها) وهو كذلك في مختصر المزني، وفي ط رفعت فوزي: (كما ينقصها)، وأشار في الحاشية إلى ما في بولاق، وخفها أن ثبتت في المتن؛ لأن النص لا يستقيم إلا بما، بل إن المعنى قد اختلف في ط رفعت فوزي.

وانظر: الحاوي الكبير (٤٦٥/٧) روضة الطالبين (٢١٧/٥).

(٨) الأم (٢٨/٥) وفيه: "وإن كان قائماً في وقتٍ يمكنه -أي المكثري- فيه الزرع.. كان لرب الأرض قطع زرعه إن شاء". وانظر: الحاوي الكبير (٤٦٤/٧) روضة الطالبين (٢١٨/٥).

(٩) في (ب): وإذا.

(١٠) في (أ) و(ج): عشرة.

(١١) الأم (٢٩/٥) روضة الطالبين (١٩٦/٥) معني المحتاج (٣٤٩/٢) لمآة المحتاج (٣٠٥/٥).

(١٢) الأم (٢٩/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) الحاوي الكبير (٤٦٦/٧).

٢٥٣٤- وإن تكارها^(١) مطلقاً عشر سنين/ (ب) ولم يُسمَّ^(٢) زرغاً ولا غرساً.. فالكراء^(٣) باطلٌ إذا اختلفا في ذلك ، ولا يشبه^(٤) هذا الدارٌ يكتريها الرجلُ عشرَ سنين ولا يُسمَّى من يسكنها؛ لأنَّ السكْنى على وجه الأرض، وهذا على وجه الأرض وبطنها^(٥).

٢٥٣٥- وإذا تكارها على أن يغرسها سنين ثم جاء الوقت.. فليس له أن يقلعه^(٦)، وعليه أن يعطيه قيمته قائماً^(٧).

٢٥٣٦- والحجة في ذلك: أنه إنما عمل في ملكه بأمره كما بأمره أن يبني.. فله قيمة البناء [قائماً] يوم يخرجُه.

٢٥٣٧- وقد قيل: يقلعُ بناءه وغرسه، لأنه إنما فعله^(٨) لمنفعة نفسه^(٩).

(١) في (أ) و(ج): تكارها.

(٢) في (ب): يسمي.

(٣) في (أ): فالكري، النقط فوق اليا، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٤) في (أ) و(ج): بلا نقط.

(٥) عبارة الأُم (٢٩/٥) (١٨/٤) (النجار): "إن تكارها مطلقاً عشر سنين، ثم اختلفا فيما يزرع فيها أو يغرس.. كرهت الكراء وفسخته، ولا يشبه هذا السكن، السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها وبطنها".

(٦) في (ب): يقلعها.

(٧) خلاصة المسألة على المعتمد: أنهما إن شرطا القلع.... لزم المستأجر القلع بعد المدة.

وإن شرطا الإبقاء أو أطلقا.. فإن أمكن القلع والرفع بلا نقص.. فعل، وإلا، فإن اختار المستأجر القلع.. فله ذلك؛ وعليه تسوية الحفر وأرض نقص الأرض، وإن لم ينتز القلع.. فليس للمؤجر أن يقلعه مجاناً، وهو كميّ رجح في عاربه؛ فيختر بين أن يقلع ويغرم أرض النقص أو يملكه عليه بالقيمة. روضة الطالبين (٢١٥-٢١٤/٥) روض الطالب (٤٣٤/١) الفردة أسنى المطالب (٤٢٠/٢-٤٢١) وفي حكم المِعْمَر إن رجح في عاربه وقد غرس المستعمر.. ينظر: روضة الطالبين (٤٣٨/٤).

وفي الأُم (٢٩/٥) (١٨/٤) (النجار): "وإذا انقضت سنوه.. لم يكن لرب الأرض قلع إغراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه قائماً على أصوله ويشمره إن كان فيه ثمر، ولرب الغراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض، والغراس كالبناء إذا كان بإذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته قائماً في اليوم الذي يخرج منه". وينحوه في مختصر المزي (ص ١٣٠).

(٨) في (ب): قلعه.

٢٥٣٨- ولو تكارى رجل أرضاً فيها نخلٌ وعنبٌ أو شيءٌ من الثمارِ [واشترط أن الثمرة له]^(١) فإن كان بدا صلاحه أو لم يتد^(٢).. فالكراء^(٣) باطلٌ، من قبل أنه^(٤) لو كان بدا صلاحه.. كان شراءً^(٥) وكراءً^(٦)، ولا يجوز [له ذلك]، لأنه لا يُعرف ثمن كل واحدٍ منهما من ثمن صاحبه؛ لأنه غرر^(٧).

٢٥٣٩- فإن كان لم يبد^(٨) صلاحه.. فذلك أشد^{(٩)(١٠)}.

٢٥٤٠- قال، وقال مالك [بن أنس]: إن كان ثمر النخل أقل من ثلث الكراء^(١١) في السنين الماضية.. جاز الكراء^(١٢) وإن^(١٣) لم يكن في النخل ثمر، وإن^(١٤) كان أكثر من الثلث أو الثلث.. فالكراء^(١٥) باطل^(١٦).

(١) وعنده في الروضة على إحدى الطريقتين وجهاً، واختاره المزي كما في مختصر المزي (ص ١٣٠) وهو مذهب الحنفية المالكية. انظر: الفتاوى الهندية (٤/٤٣٠)، الشرح الكبير للدردير، وشاشية الدسوقي (٤٦/٤-٤٧).

(٢) في (ب): يبدوا.

(٣) في (أ): فالكري، النقط فوق الياء، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٤) نهاية [ص ٢٦٥] من (ج).

(٥) في (أ): شري، النقط فوق الياء، في (ج): شري.

(٦) في (أ): وكري، النقط فوق الياء، في (ج): وكري.

(٧) غير معتمد، وهذا مبني على خلاف الأظهر وهو القول بعدم صحة الصفقة إن جمعت عقدان مختلفي الحكم، وما في الأم موافق للمعتمد، حيث قال: (٣٠/٥) (١٨/٤ النجار): "ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخلة -يسوى درهما أو أقل أو أكثر-.. كانت الإجارة فاسدة من قبل أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال ومحرّم؛ فالخلال الكراء، والحرام ثمر النخل إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه، وإن كان بعد ما يبدو صلاحه.. فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها".

وفي المنهاج (ص ٢١٨): "ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو وسلم.. منحا في الأظهر، ويوزع المسمى على قيمتهما" وانظر: روضة الطالبين (٤٣١/٣) أسنى المطالب (٤٥/٢).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): يبدوا.

(١٠) في (ب): أسر.

(١١) معتمد، وهو موافق لما في الأم (٣٠/٥) (١٨/٤ النجار).

(١٢) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكري.

(١٣) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكري.

٢٥٤١- قال الشافعي: ولو تكارى داراً أو أرضاً سنة كراء^(٥) فاسداً فقبضها تلك السنة ولم^(٦) يسكن ولم يزرع وقبضه.. لزمه كراء^(٧) مثلها، كالبيع الفاسد يشتره الرجل فبئله شيء فيكون عليه قيمته، وسكن السنة قد ذهبت^(٨)، فهو^(٩) مثله سواء^(١٠).

٢٥٤٢- ولو اكراها ولم يقبضها حتى مضت السنة.. لم يلزمه شيء.

٢٥٤٣- وإذا عامل الرجل الرجل النخل مساقاة على النصف أو الثلث على أن يعطيه ديناراً أو يزيد^(١١) وبينة^(١٢) سوى الثلث والنصف.. لم يجر، وكانت المعاملة باطلة؛ فإن أدركت.. فسخت، وإن عمل.. كان له أجر مثله، ولا يجوز أن يكون شركة^(١٣) وإجارة^(١٤).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ): فالكري، النقطة فوق الباء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٤) انظر: المدونة (٥١١/٣-٥١٢)، مختصر خليل وجواهر الإكليل (١٨٩/٢).

وضعف الإمام الشافعي هذا القول في الأم (٣٠/٥) (١٨/٤) النجار بقوله: "لأن الذي يجر كثيراً يجر قليلاً".

(٥) في (أ): كري، النقطة فوق الباء، في (م): كرى.

(٦) في (ب): فلم.

(٧) في (أ): كري، النقطة فوق الباء، في (ب): كري، في (م): كرى.

(٨) في (ب): زيادة: السنة.

(٩) في (ب): فيكون.

(١٠) الأم (٣٠/٥) (١٨/٤) النجار مختصر المزني (ص ١٣٠) الحاوي الكبير (٤٦٩/٧) روضة الطالبين

(٢٤٧/٥).

(١١) كتب في حاشية (أ) و(م): «قال أبو عمران: "الوئية: مكوك، والأردب حريب". ش.».

والوئية: على وزن شتية، بكسال معروف، وهو اثنان أو أربعة وعشرون مثلاً، والصحيح أنها مؤنثة، استعملها أقل الناس ومبصر وإفريقية. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٧٠/١٠)، تاج العروس (٣٧١/٤).

والمكوك: صاع ونصف. انظر: الزاهر (ص ٢١٠)، تاج العروس (٣٤٤/٢٧).

(١٢) في (أ) و(م): شريكه.

(١٣) أي لا يجوز أن توجد شركة وإجارة في نفس العقد، لأن الشريك له نسبة، والأجير له شيء معين كالوئية وشوها، فلا يجمعان لشخص واحد. انظر: مختصر المزني (ص ١٢٤) الحاوي الكبير (٣٦٩/٧).

(١٤) بعد هنا في (ب): المساقاة.

باب آخر في الإجازات^(١)

٢٥٤٤- موسى عن الربيع قال الشافعي: من أكرى^(٢) بعيراً أو داراً^(٣) أو غير ذلك كراء^(٤) جائزاً.. فالكراء^(٥) لازم للمكثري، ولا ينقضه موت أحدهما ولا غيبته ولا إفلاسه، ولا ينقضه إلا هدم الدار أو موت الدابة إن كانت قائمة بعينها^(٦).

٢٥٤٥- فأما إذا كان كراء^(٧) مضموناً إلى بلد.. فعلى المكثري^(٨) الحموله يأتي بها من حيث شاء، سلبت الظهور أو نفقت^(٩).

٢٥٤٦- والحجة في ذلك: أن الله تبارك وتعالى^(١٠) أجاز الإجارة على الرضاع^(١١)، وأجازها^(١٢) على النكاح في قصة موسى وشعب عليهما السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُورِثُكَ أَنْكِحَكَ لِإِسْحَاقَ ابْنِكَ﴾

(١) هو في [ب/١٨] من (ب).

(٢) في (ب): أكثرى.

(٣) في (ب): داراً أو بعيراً.

(٤) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كراء، في (ج): كرى.

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الباء، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٦) الأم (٥٦/٥) و (٦٩) (٣٠/٤) ٣٥-٣٦ النجار مختصر المزني (ص١٢٦) البهان (٣٣٨/٧) روضة الطالبين

(٥٦/٥) ٢٤٠/٥ (٢٤٥/٥) المنهاج (ص٣١٣) مغني المحتاج (٣٥٥/٢).

(٧) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كراء، في (ج): كرى.

(٨) في (أ) و (ج): المكثري، وهكذا صورناها في (ب): المكثري.

(٩) الأم (٦٩/٥) (٣٥/٤) ٣٦-٣٥ النجار مختصر المزني (ص١٢٧) مغني المحتاج (٣٥٦/٢).

(١٠) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(١١) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضُكُمْ لَكَرْتُمْ فَأَنْتُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

(١٢) في (أ) و (ج): واجارة.

هَتَيْنِ عَلَّجَ أَنْ تَأْجُرَنِي تَمَنَّى حَبِيج ﴿ [القصص: ٢٧]^(١)، وَأَنْ/ ^(٢)المسلمين لا يختلفون في تحويل الإحارات^(٣).

٢٥٤٧- وإذا مات المكتري وقد اكترى داراً ليسكنها^(٤).. فالكراء^(٥) دينٌ عليه يؤخذ من ماله^(٦).

٢٥٤٨- فَإِنْ لم يكن له مالٌ.. خَيَّرَ صاحبُ الدارِ^(٧) بينَ أَنْ يأخذَ ما بقيَ منَ الشهورِ بِجِصَّتِهِ^(٨) وبينَ أَنْ يكونَ أُسْوَةُ الغرماءِ، وكذلكَ الظَّهْرُ^(٩) ^(١٠).

٢٥٤٩- فَإِنْ ^(١١)قيل: وما^(١٢) المحجةُ في ذلك؟

٢٥٥٠- قيل: الشُّعْ في البيوعِ أَنَّ الرجلَ^(١٣) إذا اشترى شيئاً فلم يقبضْهُ حتى مات.. أَنَّ الورثةَ يقومونَ مقامَهُ، فَإِنْ ^(١٤)قال قاتل: الشراءُ^(١٥) ملكٌ للشيءِ^(١٦) والكراءُ^(١٧) ليس بملكٍ^(١٨).. قيل: [هي] ملكٌ للمنفعةِ إلى مدَّةِ الكراءِ^(١٩).

(١) وفي النسخ ابتدأ الآية من قوله ﴿ أَنْكَحَكَ... ﴾.

(٢) نهاية [ص ٢٦٦] من (٢).

(٣) انظر: الأم (٤٣/٥-٤٤) مختصر المزني (ص ١٢٦) معني المحتاج (٣٣٢/٢) الإجماع لابن المنذر (ص ١٤٤).

(٤) في (ب): يسكنها.

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الباء، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٦) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٦/٤) النجار روضة الطالبين (٢٤٥/٥).

(٧) في (ب): الدين.

(٨) في (ب): لحصته.

(٩) في (ب): الطير.

(١٠) للتَّجَرُّ فسُخِ الإجارة في المدَّة الباقية، والمضاربة مع الغرماء بقسط الماضي من الأجرة المسماة، وله أن لا ينسحبها ويكون أسوة الغرماء بجميع الأجرة. روضة الطالبين (١٥٢/٤).

(١١) في (أ) و(ج): وإن.

(١٢) في (أ) و(ج): ما.

(١٣) في (ب): المشتري.

(١٤) في (ب): وإن.

(١٥) في (أ): الشري، النقط فوق الباء، في (ب): الشري، في (ج): الشري.

٢٥٥١- ومن ماتَ منهما -المكري أو المكثري-.. فالكراء^(٥) ثابتٌ والورثة^(٦) يقومون مقامه، وإن^(٧) لم يكن له ورثة.. فالسلطان^(٨) يقوم مقامه^(٩).

٢٥٥٢- ومن اكثري كراء^(١٠) مضموناً فمطلبُ الجمال في بعض الطريق، فقالَ المكثري للسلطان: «أنا^(١١) أكري^(١٢) بقية حولتي وأرجع^(١٣) عليه».. لم يكن ذلكَ له وإنْ أمره السلطان^(١٤)، كما لو كان عليه حنطة مضمونة فقال: «أشتري نفسي مثلَ حنطتي وأرجع^(١٥) عليه به^(١٥)».. لم يكن ذلكَ له.

٢٥٥٣- والفرق بين هذا وبين المضارب والنساق: أنَّهما شريكان، وهذا ليس بشريك^(١٦)^(١٧).

(١) في (ب): الشيء.

(٢) في (أ): والكري، النقط فوق الياء، في (ب): والكري، في (م): والكري.

(٣) في (أ) و(ب): ملك.

(٤) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٦) نهاية [١٨/ب] من (ب).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): والسلطان.

(٩) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٦/٤) التجار مختصر المزني (ص١٢٦) روضة الطالبين (٢٤٥/٥) ولم يذكر المزني والنووي ما لو لم يكن له ورثة.

(١٠) في (أ): كرى، النقط فوق الياء، في (ب): كراء، في (م): كرى.

(١١) في (ب): إذا.

(١٢) في (ب): اكثري.

(١٣) في (ب): وأرجع.

(١٤) قال في مختصر المزني (ص١٢٧): "فإن هرب الجمال.. فعلى الإمام أن يكتري عليه في ماله" وانظر: الحاوي الكبير (٤٢٢/٧) روضة الطالبين (٢٤٦/٥) وقال في كفاية النبي (٣٠٧/١١): "ولا يجوز في هذه الصورة أن يفوض القاضي الأمر في الإكراء إلى المكثري كما نص عليه في البوطي، لأن حرصه على استيفاء حقه يمنعه من النظر للعقاب".

(١٥) في (ب): به عليه.

(١٦) في (أ) و(م): شريك.

٢٥٥٤- ومن نكاري/ (ب/ ١٢٦) دأبة أو داراً.. فالكراء^(٦٦) كله مُعْجَلٌ^(٦٧).

٢٥٥٥- فإن قيل: ما الحجّة في ذلك؟

٢٥٥٦- قيل: إنّ الرجل يشتري الطعامَ فيَلْزِمُهُ الثمنُ كُلُّهُ؛ لأنّ الطعامَ قبضُهُ شيئاً بعد شيءٍ، مثل السكنى شيئاً بعد شيءٍ.

٢٥٥٧- وإن اشترط شرطاً.. فهو على ما شرطه^(٦٨).

٢٥٥٨- وكذلك لو أنّ رجلاً تزوج امرأة.. أُجْبِرَ^(٦٩) على دفع الصداق قبل الدخول، وقد يمكن أن يطلق قبل الدخول، فإن أبي.. وضع على يدي عدل.

٢٥٥٩- ولا ينكاري بعيراً بعينه على أن يركبهُ غداً، أو أجيراً على أن يعمل له غداً/ ^(٧٠) من قبل أنّ الكراء^(٧١) وقع وهو ممنوع من قبض الشيء عندما وقع الكراء^(٧٢) ^(٧٣).

٢٥٦٠- وكلُّ شرط في بيع على ألا يقبض^(٧٤) اليوم.. فلا يجوز، إلا أن يصح حديث جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشرط في البيع^(٧٥).

(١) فإن العامل في المساقاة لو هرب أو مرض أو عجز بغير ذلك قبل الفراغ من عمله، فإن لرب الأرض أن يرفع الأمر إلى الحاكم ليستأجر له من يكمل العمل من مال العامل، ويتوز أن يستأجر الحاكم المالك نفسه أو يأذن له بالاتفاق. معني المحتاج (٣٣٠/٢).

(٢) في (أ): فالكري، النقطة فوق الياء، في (ب): والكري، في (ج): فالكري.

(٣) وهذا في إجارة العين. روضة الطالبين (١٨٢/٥).

(٤) الأم (٧٠/٥) الأم (٣٦/٤) النجار (إن لم يكن بينهما شرط) غيره أولى.

(٥) في (أ) و(ج): حجر.

(٦) نهاية [٢٦٧] من (ج).

(٧) في (أ): الكري، النقطة فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكري.

(٨) في (أ): الكري، النقطة فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكري.

(٩) الأم (٦٩/٥) النجار مختصر المزني (ص١٢٧) الخاوي الكبير (٤١٨/٧) روضة الطالبين (١٨٢/٥).

(١٠) في (ب): يقبضه.

(١١) نقل هذه الفقرة بترونها البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤٣/٨).

وحديث جابر متفق عليه، رواه البخاري لك: الشروط، ب: إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى

جاء، (٢٧١٨)، ومسلم لك: المساقاة، ب: بيع البعير واستثناء ركوبه، (٧١٥).

- ٢٥٦١- وإن تكارى منه^(١) كراء^(٢) مضمونا إلى أجل.. فهو جائز^(٣)،
- ٢٥٦٢- وإن اختلفا في الكراء^(٤) فقال أحدهما: «اكرت^(٥) إلى مكة بدينار» وقال الآخر: «اكرت^(٦)ك إلى المدينة بعشرة» فإن لم يركب.. تخالفا وتفاصحا^(٧).
- ٢٥٦٣- وإن [كان] ركب بعضا.. فكذلك، وعليه قيمة ما ركب^(٨).
- ٢٥٦٤- والحجة في ذلك^(٩): حديث النبي ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان [تخالفا]^(١٠)، فما كان قائما.. رُدَّ، وما فات.. فعليه قيمته، وكذلك^(١١) جميع الكراء^(١٢) إذا اختلفا^(١٣) فيه.

-
- (١) في (ب): فإن.
- (٢) تكررت في (أ).
- (٣) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كراء، في (ج): كرى.
- (٤) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٥/٤) التجار) الحواوي الكبير (٤١٨/٧) روضة الطالبين (١٨٢/٥).
- (٥) في (أ): الكرى، النقط فوق الباء، في (ب): الكرى، في (ج): الكرى.
- (٦) في (أ) و(ج): وفاسحا.
- (٧) الأم (٣٥/٥) (٢١/٤) التجار) و(٥٩/٥) (٣٢/٤) مختصر المزني (ص١٣٠) الحواوي الكبير (٤٧١/٧-٤٧٢)
- (٨) الأم (٣٥/٥) (٢١/٤) التجار) لكن في مسأله اتفاقهما على الأجرة واختلافهما في الموضوع المراد. مختصر المزني (ص١٣٠) وفيه: «وإن كان بعد ذلك -أي الركوب والزرع-.. كان عليه كراء المثل»، وانظر: الحواوي الكبير (٤٧٢/٧).
- (٩) في (ب): فيه.

- (١٠) قال ابن الملقن في البدر المنير (٥٩٧/٦): «هذه رواية غريبة على هذا النمط، لم أرها كذلك في شيء من كتب الحديث». وكذا في التلخيص الحبير (٨٤/٣).
- وقال الرافعي في التذنيب (ص٥٦١) عن رواية: «إذا اختلف المتبايعان تخالفا وتراءا: "لا ذكر لهذا في كتب الحديث، وإنما في كتب الفقه".
- والمذكور في كتب الحديث غير هذا، فقد روى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بئنة.. فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يتراضا بينهما».
- رواه أحمد (٤٤٥/٧: ٤٤٥٥) وأبو داود (٣٥١١) والترمذي (١٢٧٠) وفيه: «فالقول قول البائع والمتاع بالخيار» والنسائي (٤٦٤٨)، وابن ماجه (٢١٨٦) والحاكم (٤٥/٢) ومصححه، وللحديث ألفاظ أخرى، وطرق كثيرة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعضها قد ضُغف، وقال البيهقي (٣٣٢/٥): «إذا جُمع بينهما..

٢٥٦٥- [من هنا قول البويطي].

٢٥٦٦- قال أبو يعقوب: فإذا^(١) تكارى الرجل من الرجل داراً عشر سنين بمائة دينار.. لم يجز حتى يُسَمَّى لِكُلِّ سَنَةٍ شَيْئاً معلوماً^(٢).

٢٥٦٧- وإن اكترى بناءً أو تجاراً أو خياطاً [أو شيئاً] يُعْمَلُ بِهِ^(٣) فوقع الكراء^(٤) على عمل يديه بعينه في مالٍ صاحب المال.. فلا يجوز^(٥) الإجارة على أن يعمل له بعد الإجارة يوم، ولا يجوز له إلا أن يشترط عليه أن يعمل له ساعة استأجره، أو تكون^(٦) الإجارة على خياطة هذا الثوب أو بناء هذه الدار ولا يُسَمَّى من يعمل.. فتجوز^(٧) الإجارة، وعليه أن يبدأ في عمله ساعة تبع^(٨) الإجارة^(٩).

٢٥٦٨- وإن شرط^(١٠) عليه أن يأخذ في عمله وسمى الفراغ إلى أجل يمكن أن يعمل له [في مثله].. فذلك أفضل^(١١).

سار الحديث بذلك قولاً. وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٧١/٥) وقال: "وجهة القول أن الحديث صحيح قطعاً فإن بعض طرقه صحيحة وبعضها حسن والأخرى مما يعتضده".

- (١) في (ب): ولذلك.
- (٢) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.
- (٣) في (أ) و(ج): اختلف.
- (٤) في (ب): إذا.
- (٥) خلاف المعتمد، وأظهر القولين أنه: لا يجب تقدير حصة كل سنة، وتوزع الأجرة على قيمة منافع السنين.
- انظر: الحارثي الكبير (٤٠٧/٧) روضة الطالبين (١٩٦/٥) كناية النبي (٢٢٤/١١) ولما حكى مثل القول الذي هنا في البويطي قال: "نص عليه في كتاب المزاورة كما حكاه المخاملي واختاره تبعاً للشيخ أبي حامد".
- (٦) في (ب): يده.
- (٧) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.
- (٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.
- (٩) في (أ) و(ج): يكون.
- (١٠) في (أ) و(ج): فيجوز.
- (١١) في (ب): تمت.
- (١٢) أي: يشترط الشروع، أو يُطْلَق، على أن يشرع في ذلك، ولا يجوز أن يشترط التأخير وعدم الشروع.
- (١٣) في (ب): اشترط.

- ٢٥٦٩- وإن لم يُسَمَّ "الأجل" فهو جائز، ويعمل له طائفة حتى يفرغ منه^(٢).
- ٢٥٧٠- ولا بأس أن يتأخر^(٣) النقد في الكراء^(٤) في هذا؛ لأنه أكثرى رجلاً يعمل له بعينه^(٥).
- ٢٥٧١- وإذا استأجر الرجل الرجل على أن يبني له بيتاً^(٦) إجارة مضمونة ولم يشترط^(٧) عليه عمل يديه ولا عمل رجلٍ بعينه.. فذلك جائز إلى أجل؛ لأنه سلف.
- ٢٥٧٢- ولا يجوز [له] أن ينقذه بعض الكراء^(٨) حتى ينقذه كله، مثل السلف^(٩).
- ٢٥٧٣- وكذلك الخياط [والخياط] والخفاف^(١٠) وما أشبهه^(١١)، إن كان مضموناً.. فهو [يجري]^(١٢) على ذلك، وإن كان بعينه.. فهو مثله.

(١) خلاف المعتد، والمعتد عدم الصَّحَّة كما في روضة الطالبين (١٨٩/٥)، قال في المنهاج (ص ٣٠٨) "بشترط كون المنفعة معلومة، ثم تارة تُقدَّر بزمانٍ كدار سنة، وتارة بعمل كدابة إلى مكة، وكخباطة ذا الثوب، فلو جمعهما فاستأجره لخبطة باض النهار.. لم يصح في الأَمَح". وعلى ذلك في معنى المحتاج (٣٤٠/٢) فقال: "لغيره فقد يتقدم العمل أو يتأخر.... والثاني: يصح؛ إذ المدة مذكورة للتجمل، فلا تورث الفساد، وهذا بحث السبكي" قلت: بل هو نص البويطي هنا. والله تعالى أعلم.

وانظر: نهاية المحتاج (٢٨١/٥) كناية النبه (٢٢١/١١ و ٢٢٢) وحكاية عن البويطي.

(٢) في (ب): يسمى.

(٣) هو جائز على القولين، وعلى المعتد فإنه لا يصح إلا منفرداً، فلما أن يذكر الأجل أو يذكر العمل. انظر:

المنهاج (ص ٣٠٨) معنى المحتاج (٣٤٠/٢) روضة الطالبين (١٨٩/٥).

(٤) في (أ): تأخر، في (ب): يتأخر، هكذا موردها في (ب): **أَبَاؤُكَ أَنْ يُلْغِيَهُ**، في (ج): تأخر.

(٥) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(٦) الأم (٣٩/٥) (٢٣/٤) النجار روضة الطالبين (١٧٤/٥).

(٧) في (أ) و(ب): بنا.

(٨) نهاية [ص ٢٦٨] من (ج).

(٩) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(١٠) فلا يجوز تأجيل دفع الأجرة في الإجارة الواردة على الذمة. روضة الطالبين (١٧٦/٥).

(١١) في (أ): محتملة ل(الخفاف) والخفاف، هكذا موردها في (ب): **الْخَفَافُ**، في (ج): والخفاف.

(١٢) في (أ) و(ج): أشبههما.

(١٣) زيادة من (ب) وهكذا موردها: **يُزِيدُ**.

٢٥٧٤- ومن اكترى خياطاً أو نجاراً أو حفاراً فدعاه إلى منزله أو أرضه يعمل^(١) له عملاً لم يكن رأته.. فلا شيء له في الذهاب؛ لأنه منقطع^(٢)، ولم^(٣) تعتد^(٤) بينهما إجارة^(٥).

٢٥٧٥- ومن اكترى ظهراً إلى بلد يحمل له طعاماً.. فهو خلاف هذا؛ لأن الإجارة قد انعقدت^(٦) ولزمته.

٢٥٧٦- فإن ذهب ووجد الطعام قد ضاع.. فالكراء^(٧) لازم له، ويكرهها من شاء^(٨) على مثل حمولته، فإن لم يفعل حتى ذهب الوقت الذي لو حملته فيه رجع إلى بلاده.. لزمت الكراء^(٩) كله؛ لأنه قابض لها^(١٠).

٢٥٧٧- وإن تكارى ظهراً فوجهها إلى بلد يحمل له طعاماً وليس معها وكيله فلم يجد الطعام.. فعلى صاحب الظهر أن يأتي الوالي فيحضره حتى يطلب له الكراء^(١١)، فإن لم يصيب.. قضى له بالكراء^(١٢) على المكثري بكرائها، فإن لم يكن هناك سلطان [يقضي له].. طلب صاحب^(١٣) الظهر

(١) في (ب): يعمل.

(٢) في (أ) و(م): مقطوع.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يعتد، في (م): يعتد.

(٥) قال في روضة الطالبين (٢٦٠/٥): "... استأجره لقطع أشجار بقرية.. لم تنب عليه أجرة الذهاب والجمي، لأنها ليسا من العمل، ذكر هذه المسائل الأربع أبو عاصم العبادي".

(٦) في (ب): عقدت.

(٧) في (أ): فالكري، النقط فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٨) نهاية [١٩/١] من (ب).

(٩) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

(١٠) لم أجد من ذكر هذه الصورة، لكنها متشعبة مع القواعد، قال في المنهاج (ص ٣١٤): "ومن قبض المكثري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الإجارة استقرت الأجرة وإن لم ينتفع، وكذا لو اكترى دابة لركوب إلى موضع وقضها ومضت مدة إمكان السير إليه، وسواء فيه إجارة العين والدعة إذا سلم الدابة الموصوفة". وانظر روضة الطالبين (٢٤٧/٥) مغني المحتاج (٣٥٨/٢).

(١١) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

(١٢) في (أ): بالكري، النقط فوق الياء، في (م): بالكري.

(١٣) في (ب): طاهر.

السلطانَ حيثُ كَانَ حَتَّى يَطْلُبَ لَهُ الْكَرَاءَ^(١)، فَإِنْ أَصَابَ لَهُ.. فذَلِكَ، وَإِلَّا.. سَأَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ/ (ب) عَلَيْهِ [لَهُ] بِالْكَرَاءِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ.. فَلَيْسَ لَهُ فِي الرَّجُوعِ شَيْءٌ وَلَهُ حَصَّةُ الذَّهَابِ فَارْعَهُ مِنْ قِيَمَتِهِ بِقِيَمَةِ^(٣) الرَّجُوعِ مَحْمَلَةٌ مِنْ أَصْلِ الْكَرَاءِ^(٤).

٢٥٧٨- وَالْحَقُّ فِي أَنَّ الْكَرَاءَ^(٥) لَا زَمَّ لَهُ/ (٦) وَإِنْ لَمْ يَحْمَلْهُ: أَنَّ^(٧) الْعُلَمَاءَ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ رَجُلًا لَوْ اكْتَرَى دَابَّةً أَوْ دَارًا أَوْ عَبْدًا إِلَى أَجَلٍ فَقَبِضَهُ فَلَمْ يَسْكَنْ الدَّارَ وَلَمْ يَرْكَبِ الظَّهْرَ وَلَمْ يَسْتَعْمِلِ الْعَبْدَ.. أَنَّ الْكَرَاءَ^(٨) لَا زَمَّ لَهُ^(٩).

٢٥٧٩- وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَكَرَّى رَجُلًا بِيَعْنَهُ^(١٠) إِلَى بَلَدٍ يَبِيعُ لَهُ مَتَاعًا بِهَا فَقَدِمَ وَلَمْ يَجِدْ غَمَّ رَجَعَ.. أَنَّ الْكَرَاءَ^(١١) لَا زَمَّ لَهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ بَاقِيَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَدُوا كِرَاءَهُمْ وَلَمْ يَغْمَلُوا^(١٢)، وَكَذَلِكَ الظَّهْرُ.

٢٥٨٠- [قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي يَعْقُوبَ].

٢٥٨١- [قَالَ^(١٣)]: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ^(١٤) بْنِ أَبِي (الشَّجْوِدِ)^(١٥)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ^(١٦)، عَنْ قَيْسِ^(١٧) بْنِ أَبِي غَزْوَةَ^(١٨)، قَالَ: أَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغُنِّي تُسْنَى السَّمَاوَةِ، فَسَمَانَا بِأَحْسَنِ مِنْ

(١) فِي (أ): الْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (م): الْكَرَى.

(٢) فِي (أ): بِالْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): بِالْكَرَى، فِي (م): بِالْكَرَى.

(٣) فِي (ب): بِقِيَمَتِهِ مِنْ قِيَمَةٍ.

(٤) فِي (أ): الْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (م): الْكَرَى.

(٥) فِي (أ): الْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (م): الْكَرَى.

(٦) نَهَايَةُ [ص ٢٦٩] مِنْ (م).

(٧) فِي (أ) وَ(ز): لِأَنَّ.

(٨) فِي (أ): الْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (م): الْكَرَى.

(٩) الْبَيَانُ (٣٣٥/٧) رُوحَةُ الطَّالِبِينَ (٢٤٧/٥) الْمُنْهَاجُ (٣١٤) مَعْنَى الْمُنْتَاجُ (٣٥٨/٢).

(١٠) فِي (ب): فَبَعَثَهُ.

(١١) فِي (أ): الْكَرَى، النُّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (م): الْكَرَى.

(١٢) فِي (ب): يَعْلَمُوا.

(١٣) بِعَيْنِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ تَلْمِيزُ سُفْيَانَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

اسمنا، فقال: «يا معشر التجار، إن هذا البيع يحضره الخلف.. فشوبوه بالصدق»^(١) أو كما قال، هذا معناه.^(٢)

(١) هو: عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي الشؤد الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، قال الحافظ: صدوق له أوام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٧١).

(٢) في المخطوط: الحود.

(٣) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، قال الحافظ: ثقة محضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٣٩).

(٤) هو: قيس بن أبي غرزة بن عمير بن وهب الغفاري، وقيل: الجهني أو البجلي، كوفي له صحة، سكن ومات بها، وله حديث واحد ليس له غيره، رواه عنه أبو وائل أن النبي ﷺ دخل السوق وقال لهم: «يا معشر التجار... الحديث»، وقوله ﷺ «إن التجار هم الفجار إلا من برّ ومصدق». انظر: أسد الغابة (١٣٩/٥)، الإصابة (٣٧٤/٥) تقريب التهذيب (ص ٨٠٥).

(٥) في المخطوط: عزرة.

(٦) الحديث صحيح، وهذا الإسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشينين غير عاصم بن بهدلة، فقد أخرج له الشيخان مقروناً بغيره، وهو حسن الحديث وقد توبع.

أخرج هذا الحديث أحمد (٥٦/٢٦: ١٦١٣٤) عن سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، وعاصم، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة، قال: كنا نسعى السامرة على عهد رسول الله ﷺ فأتانا بالبيع فقال: «يا معشر التجار -نسمانا باسم أحسن من اسمنا- إن البيع يحضره الخلف، والكذب، فشوبوه بالصدق» ورواه من طرق أخرى.

والطبراني (٣٥٧/١٨: ٩١٤) من طريق سفيان عن جامع وعاصم به.

وأخرجه الحميدي (٢٠٨: ٤٣٨) وأبو داود (٣٣٢٧) والنسائي (٣٧٩٨) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٦٠/٢: ١٠١٤ و ١٠١٥)، وابن الجارود في المنتقى (١٤٤/١: ٥٥٧) والطبراني (٣٥٧/١٨: ٩١٤) والحاكم (٥/٢) كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن جامع وعبد الملك بن أعين وعاصم به.

وأخرجه بنحوه الترمذي (١٢٠٨) والطبراني (٣٥٦/١٨: ٩١٢ و ٩١٣) من طرق عن عاصم به، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح... ولا نعرف لقيس عن النبي ﷺ غير هذا».

وأخرجه أحمد (١٦١٣٨-١٦١٣٥) والنسائي (٣٧٩٩ و ٣٨٠٠ و ٤٤٦٣) والطبراني (٣٥٧/١٨: ٣٥٨ و ٩١٥ و ٩١٩)، وفي الصغير (٩٦/١: ١٣٠) والحاكم (٥/٢) وغيرهم من طرق عن أبي وائل، به، وللحديث طرق أخرى.

(٧) بعد هذا في (ب): باب قسم النبي الذي أوجف عليه بالخيل والركاب.

باب المساقاة^(١)

٢٥٨٢- موسى عن الربيع قال الشافعي: أصل المساقاة أن يكون على الرجل السقي والعمل، فإن اشترط الداخل على رب الحائط السقي.. فلا بأس^(٢).

٢٥٨٣- والحجة في ذلك: أنه يجوز على النخل البعل^(٣).

٢٥٨٤- وإن اشترط على رب الحائط جدادة^(٤).. لم يجر^(٥)، وكانت المساقاة باطلة^(٦).

٢٥٨٥- فإن اشترط رب المال عليه إن أمار البئر أن يبينها أو^(٧) العين أن يجرها.. فالمساقاة باطلة^(٨)، من قبل أنها مساقاة وكراء^(٩) وشراء^(١٠)، وهو غرر^(١١).

(١) هذا الباب في (ب): في (١٨/١).

(٢) الضابط فيما يكون على العامل وما يكون على رب الحائط: أن "على العامل: ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة... وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نحر جديد.. فعلى المالك" ١هـ من المنهاج (ص ٣٠٥-٣٠٦) وهذا المعنى موجود في الأم (١٣/٥) (١١/٤) النجار) ومختصر المزني (ص ١٢٤).

هل يجوز أن يشترط على المالك ما يكون على العامل؟

والجواب أن "كل ما وجب على العامل.. فله استحجار المالك عليه، وينجيء فيه وجه، ولو شرط على المالك في العقد.. بطل العقد" ١هـ من روضة الطالبين (١٦٠/٥) وفي كفاية النبيه (١٨٠/١١): "إلا السقي؛ فإنه إذا شرط على رب النخل.. جاز، كما نص عليه في البيهقي؛ لأنه لو ساقاه على بعل جاز".

(٣) في (أ) و(ج): النخل، في (ب): بلا نقط.

(٤) "والبعل: ما شرب بعروته من غير سقي كذا حكاه البندنجي". ١هـ من كفاية النبيه (١٨٠/١١).

(٥) "والجداد والجداد: ممرام النخل إذا أئعن غيرها". ١هـ من الزاهر (ص ٢٠٣).

(٦) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): نيز، وبعدها في (ب) زيادة: المساقاة.

(٧) في (ب): باطلاً.

(٨) روضة الطالبين (١٦٠/٥) وانظر: كفاية النبيه (١٨٠/١١).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): باطل.

(١١) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): وكري، في (ج): وكري.

(١٢) في (أ): شري، النقط فوق الباء، في (ب): وباء، هكذا صورتها في (ب): ، في (ج): وشري.

٢٥٨٦- ولا بأس بالمساقاة^(٢) سنيًا^(٣).

٢٥٨٧- ولا يجوز المعاملة إذا كان^(٤) في النخل ثمر^(٥) قد بدا صلاحه^(٦)؛ من قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أجاز بيع الثمار إذا بدا صلاحها، وهذا شركة وبيع وإجارة.

(١) "ما على المالك لو شرط على العامل.. بطل العقد، ولو فعله العامل بلا إذن.. لم يستحق شيئاً، وإن فعله بإذن المالك.. استحق الأجرة" اهـ من روضة الطالبين (١٦٠/٥) وانظر: كفاية النيه (١٨٠/١١).

(٢) في (ب): بالمعاملة.

(٣) مختصر المزني (ص ١٢٤) الخاوي الكبير (٣٦٤/٧) روضة الطالبين (١٥٦/٥ ١٩٦٦).

(٤) في (ب): كانت.

(٥) في (ب): ثمرة.

(٦) موافق للمعتمد، ومخالف لما في الأم.

وأحوال المساقاة بالنسبة لظهور الثمر وعدم ظهوره كما يأتي:

- ١- المساقاة قبل ظهور الثمرة جائزة بلا خلاف في المذهب.
 - ٢- وبعد ظهورها إلى ما قبل بدو صلاحها، فيها قولان؛ القديم: المنع، الجديد: الجواز، وهو الأظهر.
 - ٣- وبعد بدو الصلاح ما لم يثناه النضج، فيها طريقتان؛ أحدهما عند الإمامين الرافي والنوي: القطع بالمنع، والطريق الثاني: إجراء القولين فيها.
 - ٤- وبعد تنامي النضج، فيها طريقتان، الأولى: القطع بالمنع، والثاني: إجراء الخلاف في كل الأحوال.
- انظر: العزيز (٥٨/٦) روضة الطالبين (١٥٢/٥) المنهاج (ص ٣٠٥) مغني المحتاج (٣٢٦/٢) نهاية المحتاج (٢٥٢/٥).

تنبيه: القول بالمنع من المساقاة بمجرد ظهور الثمرة هو القديم، هكذا حكاه الإمام في نهاية المطلب (٨/٨) والقرطبي في الوجيز (٥٨/٦)، ولكن الرافي حكى رواية المنع عن البويطي، واستبعد وصف القرطبي لهذا القول بأنه «فلم»، فقال في العزيز (٥٩/٦): "وتعبيره عن القولين بالقديم والجديد شيء أتبع فيه الإمام، ولم يتعرض الجمهور لذلك، ولا يمكن ترجيح القديم على رواية البويطي، فإن كتابه معدود من الجديد".

وتعبه ابن الرفعة فقال كما في كفاية النيه (١٦٩/١١): "ولا وجه لاستبعاده؛ فإن «الأم» من الكتب الجديدة أيضاً وفيها ما هو معزي إلى القديم"، أي أن من الأقوال ما هو قديم، وهو جديد أيضاً.

قلت: استدراك ابن الرفعة في مكانه لو كان البويطي قد روى هذا القول فعلاً، والأوجه أن يقال: لا وجه لاستبعاده فإن حكاية الرافي عن البويطي القول بالمنع، غير صحيحة، فليس في البويطي مثل هذا، والرافي لم ير مختصر البويطي، وإنما ينقل عنه بوساطة، ولعله نقله عن الماوردي، فإنه ذكر في الخاوي الكبير (٣٦١/٧) عن البويطي أنه حكى عن الشافعي عدم جواز المساقاة على ثمرة موجودة وأن المساقاة باطلة بكل

٢٥٨٨- من هنا قولُ أبي يعقوبَ [البويطي] إلى آخر الباب

٢٥٨٩- قال أبو يعقوب: وإذا عامل الرجلُ فمرضَ أو عجزَ عما يجب عليه من العمل.. اكرى عليه السلطانُ من يقوم بذلك ويصلحه^(١).

٢٥٩٠- فإن لم يجد له مالا^(٢).. ساقى عليه الحائطُ كيف^(٣) [قدر] من الأجزاء، ويكونُ النقصُ في نصيبِ العاملِ^(٤).

حال، وإن لم يد صلاح الثمرة، ونقل هذا عن الماوردي ابنُ الرقة في كفاية النبيه (١٦٩/١١) ولم يتبعه، والذي في البويطي: المنع منه بعد بدو الصلاح ليس غير. والله أعلم.

تنبيه آخر: ما رجحه الإمامان الرافي والنوي من طريق القطع بمنع المساقاة بعد بدو صلاح الثمار بخالف ما هو ثابت من نصه على الجواز كما في «الأمه» (١٤/٥) (١١/٤) (التجار) حيث قال: «المساقاة إذا بدا صلاح الثمر وخلُ بعمه وظهر.. أجوز»، وقال في الحاوي الكبير (٣٦١/٧): «حكى عنه -أي: الشافعي- في «الإملاء» جوازه من غير تفصيل» فإن لم يكن القول بالجواز هو الأظهر.. فليس أقل من القطع بوجود الخلاف، وتخطئة طريق القطع بالمنع. والله تعالى أعلم.

قال في العنبر (٥٨/٦): "... أن في جواز المساقاة بعد خروج الثمار قولين؛ رواية البويطي المنع... وفي الأم أنه جائز، وبه قال مالك وأحمد، وهو الأصح".

(١) مختصر المزني (ص ١٢٥) -وهي من مسائل المزني التي أجاب فيها على معنى قول الشافعي وقباسه- روضة الطالبين (١٦٠/٥-١٦١) المنهاج (ص ٣٠٦) مغني المحتاج (٣٣٠/٢).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): مال.

(٣) نهاية (ص ٢٧٠) من (ج).

(٤) إذا هرب العامل في أثناء المساقاة.. وجب أن يلتزمه الحاكم ليجبره على إتمام العمل، فإن لم يقدر عليه.. استأجر من ماله من يقوم مقامه، فإن لم يجد له مالا... استدان عليه.

"ومنى تعذر إتمام العمل بالاستقراض وغيره فإن لم تكن الثمرة خرجت.. فللمالك فسخ العقد على الصحيح للتعذر والضرورة، وقال ابن أبي هريرة: لا يفسخ لكن يطلب الحاكم من يساقى عن العامل فربما فضل له شيء".

١. من روضة الطالبين (١٦١/٥) وانظر الحاوي الكبير (٣٨١/٧) وفي شرح البهجة الوردية (٣٠٦/٣): "وقولهم: (اكرى عنه) يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه، وهو كذلك، خلافاً لابن أبي هريرة". وكذا في أسنى المطالب (٣٩٨/٢) ومغني المحتاج (٣٣٠/٢). قلت: ولم يذكروا قول أبي يعقوب البويطي، وذكره أولى من ذكر قول ابن أبي هريرة رحمه الله تعالى، وإن كان مذهب البويطي أن ذلك يكون قبل الاستقراض عليه، ومذهب ابن أبي هريرة أن ذلك يكون بعد عدم التمكن من الاستقراض، كما هو ظاهر الحكاية عنه. والله تعالى أعلم.

٢٥٩١- فإن لم يجد من يساقيه.. قال السلطان^(١) لصاحب المال: «أنفق عليه، فإذا فرغت؛ فإن كان ما يخرج منه مثل ما أنفقت عليه.. فلك، وإن فضل [شيء].. فهو له، وإن لم يتم.. فهو ذين عليه»، ويكتب عليه صدق^(٢).

٢٥٩٢- وإنما ذلك بمنزلة البعير أو العبد يكون بين الرجلين فتتعب^(٣) أخذها عن صاحبه فليس له أن يضيع^(٤) العبد ولا البعير، ولكن^(٥) ينفق عليه بأمر السلطان ثم يكون ما أنفق ديناً له على شريكه بالغاً ما بلغ.

٢٥٩٣- وقد قيل في الدابة والعبد: إن رأى السلطان بيعه.. فعل.

٢٥٩٤- واحتج بحديث عثمان حين أمر ببيع الطّوأل^(٦).

٢٥٩٥- وقد قيل في المساقى^(٧): ليس له أن يرجع بفضل ما أنفق إذا لم تخرج^(٨) الثمرة ذلك.

٢٥٩٦- فإن فعل هذا بغير أمر السلطان.. فليس على أصحابه شيء^(٩).

٢٥٩٧- وكذلك رب المال إذا عجز عن المال.. يقال للعامل كما يقال لرب المال.

(١) في (ب): فالسلطان.

(٢) انظر: روضة الطالبين (١٦٠/٥-١٦١) المنهاج (ص ٣٠٦) كفاية النبيه (١٨٥/١١) مغني المحتاج (٣٣٠/٢)، لكن المعتقد أن السلطان يقتضيه عليه إن لم يتد له مالا ولو وجد من يساقى عنه.

(٣) في (أ) و(ز): فتعيب، في (ب): فتعيب.

(٤) في (أ) و(ز): يضع.

(٥) نهاية [١٨/١] من (ب).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٧٥٩/٢: ٥١) عن ابن شهاب أنه قال: «كانت منوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلة تنتاج، لا يمسه أحد، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها». ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٩١/٦) وفي المعرفة (٨٥/٩-٨٦) وأخرجه عبيد الرواقي (١٣٢/١٠: ١٨٦٠٧) عن معمر عن ابن شهاب الزهري بلفظ آخر. وقال ابن الملقن في البدر المنير (١٧٠/٧): «وذكر الرافعي في الباب من الآثار: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت له حظيرة ينفظ فيها الصّوأل. وهو حسن أو صحيح، رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب» ثم ذكره، ولم يتعقبه الحافظ في التلخيص، ومعلوم أن الزهري لم يدرك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): المساقى، في (ز): المساقى.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يخرج.

(٩) روضة الطالبين (١٦١/٥) كفاية النبيه (١٨٥/١١).

٢٥٩٨- فإن لم يتطوعاً^(١) بذلك.. ثركا على مساقبتهما، قل ما يخرج منه أو كثر.

٢٥٩٩- [قال الشافعي:] وإذا كان البيت أسفله^(٢) لرجل، وعُلُوُّه لرجل [آخر]، فخشي صاحب العلو أن يهدم السفلى وعجز صاحب السفلى عنه.. قيل له: إن شئت فأنفق حتى تصلحه، ويكون كراؤه لك^(٣) و^(٤) تكريه^(٥) حتى تستوفي^(٦) حَقَّك^(٧).

٢٦٠٠- وكذلك إن الهدم السفلى والعلو فذعا صاحب العلو [صاحب] السفلى^(٨) إلى البناء فأبى^(٩).

٢٦٠١- وكذلك إن الهدم من البيت الأسفل^(١٠) جداراً واحداً^(١١).

٢٦٠٢- وقد قيل: يباع عليه البيت إذا عجز عن بنيانه^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): يتطوع.

(٢) في (ب): سفله.

(٣) في (أ) و(ز): أو.

(٤) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يكره.

(٥) في (أ): بلا نقط لأوله، ونقط الياء آخره فوقها، في (ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يستوفى.

(٦) غير معتمد، وهو موافق للقديم، والجديد المعتمد: لا يبيع.

قال في روضة الطالبين (٢١٥/٤-٢١٦): "ولو الهدم الجدار بنفسه أو هدماء مآ لاستهلاكه أو غيره وامتنع أحدهما من العمارة فقولان، القديم: إجباره عليها؛ دفعا للضرر وصيانة للأموال المشتركة عن التعطيل، والجديد: لا إجبار، كما لا يبيع على زرع الأرض المشتركة، ولأن الممتنع يتضرر أيضا بتكليفه العمارة... والأظهر عند جمهور الأصحاب هو: الجديد... وصحح صاحب الشامل القديم وأفتى به الشاشي، وقال الغزالي في الفتاوى: «الأقبح أن يبيع»، وقال: «والاختيار: إن ظهر للقاضي أن امتناعه مضارة.. أجروه، وإن كان لإعسار أو غرض صحيح أو شك فيه.. لم يبيع». وهذا التفصيل الذي قاله وإن كان أرجح من إطلاق القول بالإجبار، فالمختار الجاري على القواعد: أن لا إجبار مطلقاً، والله أعلم" ثم قال في (٢١٧/٤): "إذا قلنا بالقديم فأجبر الممتنع.. أنفق الحاكم عليه من ماله، فإن لم يكن له مال.. اقترض عليه، أو أذن للشريك في الإنفاق عليه ليرجع على الممتنع، فلو استقل به الشريك.. فلا رجوع على المذهب".

(٧) في (أ): الأسفل.

(٨) أظهر القولين: لا يبيع صاحب السفلى، وهو الجديد، وفي القديم: يبيع. روضة الطالبين (٢١٦/٤).

(٩) في (ب): السفلى.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ز): جداراً واحداً.

- ٢٦٠٣- وإذا أفلس رب الخائط، ^(١) بَيْعُ الخائط، ^(٢) ثم كان المساقى على معاملته ^(٣).
- ٢٦٠٤- والمشتري بالخيار إن [لم] يعلم ^(٤) بالمساقاة ^(٥).
- ٢٦٠٥- فإن قيل: وكيف يجوز لرجل أن يشتري الأصل وللمساقى فيه حق إلى أجل.
- ٢٦٠٦- قيل: لسنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أحاز ^(٦) بَيْعَ أصل النخل وفيه ثمرة ^(٧) قد أُبرئت ^(٨) ^(٩).
- ٢٦٠٧- وكذلك المقارض إذا أشغل ^(١٠) مال ^(١١) القراض أو ^(١٢) مرض أو ^(١٣) عجز.. تكوري ^(١٤) عليه من ماله/ (١٢٨/ب)؛ فإن ^(١٥) لم يكن له مال.. قيل لرب المال: إن شئت فأنفق، ويرجع عليه بما أنفق على بيع القراض واقتضاه.
- ٢٦٠٨- فإن قيل: وكيف يجوز [أن] ينفق رب المال في اقتضاء القراض، ورب النخل في المساقاة ويرجع به؟

-
- (١) وهذا تبرع على القلم وهو ما في البويطي، وهو غير معتمد.
- (٢) في (ب): و.
- (٣) "بيع المالك شجر المساقاة قبل خروج الثمر.. لا يصح؛ لأن للعالم حقا فيها، فكأن المالك استثنى بعضها، وأما بعده.. فصحيح، ويكون العامل مع المشتري كما كان مع البائع". ١٠١ هـ من معني المحتاج (٣٣١/٢).
- (٤) نهاية [ص ٢٧١] من (ز).
- (٥) لأن المساقاة تستوجب دفع حصة للمساقى فتتقص عليه ثمار الخائط، وهذا بمثابة العيب.
- (٦) في (ب): اصل بيع.
- (٧) في (ب): ثمر.
- (٨) في (أ) و(ز): ابرب.
- (٩) ووجه المشاهدة أن الثمرة تكون للبائع والأصل يكون للمشتري، وفي مسألتنا يكون جزء من الثمرة للمساقى والأصل وبقي الثمار للمشتري الخائط.
- (١٠) في (ب): اشغل.
- (١١) في (ب): ماله.
- (١٢) في (ب): ثم.
- (١٣) في (ب): و.
- (١٤) في (أ): تكوري، بلا نقط، في (ز): يكوري، هكذا مورثنا في (ب): ~~تكون~~ ^{تكون}.
- (١٥) في (ب): فإذا.

٢٦٠٩- قيل: لأن ذلك حق واجب^(١) عليهما كالثبتين، فكما يجوز أن أقضي^(٢) عنهما ديناً^(٣) عليهما إذا أمراني، وأرجع به عليهما.. فكذلك [هذا]؛ لأن رضامنا في الابتداء بأن يعملنا^(٤) ذلك الشيء الذي^(٥) أوجبناه على أنفسهما فلزمهما^(٦) بالرضا، وقضي لي بالإتفاق على^(٧) ما لزمه والرجوع [به] عليه؛ لشركتي في ذلك، ولأن [في] إمساكه ذلك ضيعة^(٨) مالي.. فكان^(٩) حكم السلطان عليه في معنى^(١٠) أمره إيجاب^(١١) بالإتفاق^(١٢).. فلذلك رجعت^(١٣) عليه^(١٤).

(١) في (ب): وجب.

(٢) في (ب): يقضى.

(٣) في (ب): دين.

(٤) في (ب): يعملان.

(٥) في (ب): لأكما.

(٦) في (ب): فيلزمهما.

(٧) في (ب): علي.

(٨) في (أ) و(ز): الباء غير منقطعة.

(٩) في (ب): وكان.

(١٠) هكذا صورتها في (أ): شغفاته؛ الباء بالفتح، في (م): معاني، بلا نقط، في (ب): معنى.

(١١) هكذا صورتها في (أ): ألبت، في (م): الباء.

(١٢) في (ب): بالاتفاق.

(١٣) في (ب): جعلت.

(١٤) بعد هنا في (ب): الإجازات، قال الشافعي: من أكثرى دياراً أو بعيداً...

بَابُ قَسَمِ الضِّيَاءِ [وَالْغَنِيمَةِ]^(١)

الَّذِي أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ وَالرِّكَابِ^(٢)

٢٦١٠- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٣) : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]

^(٤)، وقال [جل شأوه]: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ

وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٥) مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ

الْقُرْبَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٦ و٧] ^(٦).

٢٦١١- قال الشافعي: فالغنيمة ^(٧) والفيء يجتمعان في أن فيهما الخمس من جميعهما ^(٨).

٢٦١٢- [قال الشافعي]: فكل ما أوجف/ ^(٩) عليه بالخيال والركاب.. فأربعة أحماسه للموجفين

بينهم بالسوية ^(١٠).

(١) أي: الغنائم.

(٢) في (ب): عَرَّجَلٌ.

(٣) في (ب) كتب إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ثم قال: "الآية".

(٤) وفي النسخ الثلاث أُتْبِتِ الْآيَةُ إلى قوله: ﴿مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ ثم قال: "إلى [قوله]: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾".

(٥) في (أ) و(ز): والغنيمة.

(٦) الأم (٢٩٨/٥) (١٣٩/٤) النجار) بنحوه، الخلاصة (ص٤١٣) المنهاج (ص٣٦٤ و٣٦٦) قال النووي في

شرحه على مسلم (٦٩/١٢) عند حديث وأما قرية أتيموها أنتموها فيها.. فسهمكم فيها، وأما قرية عصت

الله ورسوله.. فإنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثم هي لكم؛ "وقد ينتج من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا

الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء كما أوجبه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواء: لا

خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في الفيء. والله أعلم".

(٧) نهاية [ص٢٧٢] من (ز).

٢٦١٣- ولا يعطى [منهم] إلا حُر بالْع^(٣٢٢).

٢٦١٤- والخمسن الباقي يقسم على خمسة أحماس^(٣٢٣)؛ على ما قال الله عَزَّجَلَّ في آية الأنفال: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا أَنْتُمْ غَنِيَمْتُمْ مِنْ مَعَى فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْسهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية.

٢٦١٥- و ﴿لِللَّهِ﴾ .. مفتاح الكلام^(٣٢٤).

٢٦١٦- وللرسول خمس الخمس^(٣٢٥).

٢٦١٧- و[خمسُ الخمس]^(٣٢٦) لذي القربى؛ وهم: بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم من قريش^(٣٢٧)، غنيهم وفقيرهم، لأنهم إنما أُعْطُوا باسم القرابة، والاسم/ يلزم الغني والفقير منهم، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٣٢٨).

(١) أي: لكل فارس ثلاثة أسهم، ولكل راجل سهم، ويسوى بينهم على هذا. الأم (٢٢١/٣) و(٣١٦/٥)

(٢/٩٠) و(٤/١٤٤) النجار، الخلاصة (ص ٤١٦) المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠٢/٣).

(٢) في (ب): حرا بالغنا. عَزَّجَلَّ

(٣) انظر: الأم (٣١٦/٥ و ٣٢١)، سير الأوزاعي من الأم (٢٠٤/٩-٢٠٤/٩)، مختصر المزني (١٤٩ ص)، ولم يتعرض المزني لشرط الحرية، وذكر في الخلاصة (ص ٤١٥) أن الرضخ يكون للعبد والنساء والمراهقين والذميين. وانظر: شرح مسلم للنووي (١٩٠/١٢)، المنهاج (ص ٣٦٧)، مغني المحتاج (١٠٥/٣).

(٤) الأم (٣٤١/٥) (٤/١٥٣) النجار، المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠١/٣).

(٥) الأم (٣٤١/٥) (٤/١٥٣) النجار، قال ابن الرفعة في كفاية النبي (٤٨٦/١٦): "قيل: إنما أضيف إلى الله تعالى تركاً بالافتتاح باسمه عَزَّجَلَّ، وقيل: إن هذا الخمس لله؛ لأن مصارفه مصارف القربات، وقيل: أضيف إليه قطعاً عما كانت الملوك تفعله قبل الإسلام؛ فلما كانت تأخذ الخمس، وقيل: ليعلم أنه ليس مختصاً برسوله اختصاصاً بمقط موحته".

تنبيه: في طبعة رفعت لكتاب «الأم»: "الله"، والصواب ما في البولاقية وط النجار "له"، لأن المقصود تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْسهُ﴾.

(٦) الأم (٣١٥/٥) مختصر المزني (ص ١٥٠) مغني المحتاج (٩٤/٣) وهذا في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأما بعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فسبأ في بيانه.

(٧) في (أ): وهم بنو هاشم من قريش وبنو المطلب خاصة دون غيرهم.

(٨) الأم (٣٢٥/٥ و ٣٢٣) مختصر المزني (ص ١٥٠) المنهاج (ص ٣٦٤) مغني المحتاج (٩٤/٣).

٢٦١٨- وخمسُ الخمسِ لليتامى^(١)، وهم: كلُّ يتيمٍ فقيرٍ، وليسَ للأيتامِ^(٢) الأغنياءُ من ذلك شيءٍ^(٣).

٢٦١٩- وخمسُ الخمسِ للفقراءِ^(٤)، وهم: المُتَعَفِّفُونَ، الذين لا حرفةَ لهم ولا مالٍ، وخمسُ الخمسِ للمساكينِ؛ وهم: الذين لهم الكسبُ^(٥) لا يقومُ^(٦) [ذلك] بمؤنتهم، فيدخل في ذلك الطوافون^(٧).

٢٦٢٠- وخمسُ الخمسِ لابن السبيل^(٨)، وهم المختارون^(٩) من بلدٍ إلى بلدٍ من^(١٠) لا يكونُ معه ما يتحملُ به^(١١).

٢٦٢١- ويدخل فيهم «الغني في بلده، المجهول في الموضع الذي قطع به، الذي لا يجد من يسلفه ولا يعرفه»، فإن وجد من يسلفه أو يعرفه^(١٢).. فليس منهم^(١٣).

(١) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٤/٣).

(٢) في (أ) و(ز) لأيتام.

(٣) يُشترطُ فقرُ اليتيم على المشهور، والقول الثاني: لا يشترط. الحاوي الكبير (٤٧٣/٨) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٤/٣-٩٥) قال في التنبيه (ص٢٣٥): "وقيل: يشترك فيه الفقراء والأغنياء، وليس بشيء" وقال القاضي حسين عن القول الثاني: "إنه مذهبتنا ومذهب عامة أصحابنا" حكاها عنه في كفاية التنبيه (٤٩١/١٦).

وه نعلم خطأ ما حكاها في الإقتناع في مسائل الإجماع (١٠٥٧/٣) -نقلًا عن "الموضح" لابن المغلس- من الإجماع! على أن اليتيم الغني لا حظ له في شيء من الخمس.

(٤) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٥) هكذا صورتها في (أ): عشر الميز لليتيم.

(٦) في (أ) و(ز) يقومون.

(٧) أي: خمس الخمس يشترك فيه الفقراء والمساكين لأن لكل واحد منهما خمس.

(٨) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٩) في (ب): المختارون.

(١٠) في (أ) و(ز) من.

(١١) فيشترط في ابن السبيل الحاجة. الأم (١٨٥/٣) المطلب العالي (١٧/٧٧/أ+ب) النجم الوهاج (٤٤٩/٦) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(١٢) في (ب): يعرفه أو يسلفه.

٢٦٢٢- والإيمان: العسكر يخرج إلى أرض الحرب فيطعمونهم وبأموالهم عوناً، رجالاً كانوا أو ركباناً.

٢٦٢٣- فإن قيل: ما الحجة في قسم ما أوجف عليه في هذه الأحاس؟

٢٦٢٤- قيل له: قول الله تبارك وتعالى^(٥) في كتابه^(٦): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ

مُحْسَهُ وَلِلرَّسُولِ ۖ الْآيَةُ.

٢٦٢٥- وما دلت عليه السنة من إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٧) سهم ذي القربى بني هاشم وبني المطلب، [وكلام عثمان إياه في ذلك.. فلم يعطه، وقسمه بين بني هاشم وبني المطلب]^(٨).

٢٦٢٦- وما اجتمع^(٩) الناس عليه من إعطاء البنيامي والفقراء والمساكين^(١٠)، وإنما أعطوا بكتاب الله عز وجل، وذكره إياهم مع القرابة ذكراً واحداً، وليس في إعطاء البنيامي من خير يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كصحة إعطائه ذوي القربى.

(١) من لا مال له يبلده.. فلا يلزمه الاقتراض وإن وجد من يسلفه، وأما من كان له مال يبلده.. فالذي حكاه النووي في المجموع (٢٠٥/٦) ولم يذكر غيره.. أنه لا يلزمه الاقتراض، ويتوز صرف الزكاة إليه، وقال: صرح به ابن كنج في كتابه التجريد، وهو الذي قرره في النجم الوهاج (٤٤٩/٦).
والذي قرره الزركشي في السراج الوهاج (٢٠/٣) ولم ينك غيره: أنه لا يعطى، وقال: نص عليه في البويطي، وعزاه إليه أيضاً الدميري حكاية عن غيره.

(٢) في (ب): ورجالا.

(٣) في (ب): عليهم على.

(٤) في (ب): قال.

(٥) في (ب): عز وجل.

(٦) نهاية [١٩] من (ب).

(٧) نهاية [ص ٢٧٣] من (٢).

(٨) رواه البخاري لك: فرض الخمس، ب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام... (٣١٤٠)، عن جابر بن مطعم رضي الله عنه قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركنا، ومن هم منك بمنزلة واحدة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إلما يتو المطلب وبني هاشم شيء واحدة»، وكرره برقم (٣٥٠٢) و (٤٢٢٩).

٢٦٢٧- وما اجتمع الناس عليه من تأويل الكتاب من ذكر [الله عَزَّوَجَلَّ] الوصية، ثم أباها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما الثلث^(٤).

٢٦٢٨- ثم إجماع^(٥) العلماء على أن كُلَّ من أوصى فقال: «خس مالي لفلان وفلان وفلان».. أنهم يقسمون ذلك عليهم على ما أوصى الميت، فإذا كان المرؤ يوصي فَيَتَقَدُّ ذلك، وإنما أنفذنا أصل ذلك بالكتاب والسنة.. فما^(٦) قَسَمَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أولى^(٧) أن لا يَتَقَدَّ، وأن^(٨) (ب/١٢٩) يوضع مواضعه.

٢٦٢٩- فإن قيل: إنما هي علم^(٩) جعلها^(١٠) الله [عَزَّوَجَلَّ].

٢٦٣٠- قيل: الظاهر أن كُلَّ سهمته، ولا يترك الظاهر بقول^(١١) من قال: «إنما علم» بلا خبر ثابت عن النبي^(١٢) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع ما جاعلنا^(١٣) عليه من الوصية إنما [على] ما أوصى بها الميت.

(١) في (أ) و(ب): احتج.

(٢) انظر: مراتب الإجماع (ص ١١٤) الإقناع في مسائل الإجماع (١٠٥٧/٣).

(٣) في (ب): ذي.

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٠٠) مراتب الإجماع (ص ١١١-١١٢) - وذكر الإجماع على جواز الوصية بأقل من الثلث ومقتضاها بأكثر من الثلث والخلاف في الثلث - الاستذكار (٢٦٣/٧) الإقناع في مسائل الإجماع (١٣٧٧/٣).

وأما الحديث المشار إليه: فهو حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "عادي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجة الوداع من وجع أضغيت منه على الموت، فقلت: يا رسول الله، بلغني ما ترى من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: «لا» قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: «لا» الثلث والثلث كثيرة". رواه البخاري ك: الوصايا، ب: الوصية بالثلث، (٢٧٤٤)، ومسلم ك: الوصية، ب: الوصية بالثلث، (١٦٢٨)، واللفظ له.

(٥) في (أ) و(ب): اجتماع.

(٦) في (أ) و(ب): فيما، في (ب): وما.

(٧) في (أ) و(ب): أو.

(٨) هكذا في النسخ، ولا أدري ما مراده.

(٩) هكذا صورتها في (ب): **مبجأ**.

(١٠) في (ب): لقول.

(١١) في (ب): رسول الله.

٢٦٣١- فإن قيل: لم يعطهم أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي^(١).. قيل: أرأيت [أنه] لو حكى عن هؤلاء أنهم قالوا: «لا نعطهم»^(٢) من غير يصح عنهم، وروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أعطاهم.. أكان في هؤلاء حجة مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فكيف وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث ثابت رواه^(٣) جابر بن مطعم في إعطائهم^(٤).

٢٦٣٢- فإن قيل: فما بال الأغنياء يُعطون؟

٢٦٣٣- قيل: لأنَّ اسم القرابة يلزمهم، كما/ ^(٥) أُعطي صاحب الوصية وإن كان غنياً، ويُعطى ^(٦) الموحف وهو غني؛ لأن اسم [الإيلاف وقع عليهم، وكما أُعطي ابن السبيل وهو في موضعه غني؛ لأن اسم الغنى ^(٧) لا يلزمه ^(٨) حيث قطع به وهو غني.

٢٦٣٤- فإن قيل: فاسم النبي يلزم الغني.. فليُلم لم تُعطه^(٩)؟

٢٦٣٥- قيل: لأن ذلك الاسم يلزمه إلى مدّة، ليس باسم يلزمه للأبد^(١٠)، ألا ترى أنه إذا كبر زال عنه الاسم.

٢٦٣٦- ولأنَّ اسم النبي إنما هو صفة في بذنه [خاصة] أُعطي بها^(١١)، فهو^(١٢) بالفقراء والمساكين الذين ذكر^(١٣) الله عَزَّ وَجَلَّ [معهم]، وأعطوا [بصفة أبدانهم].. أؤلى أن يشبهوا منهم بذي

(١) في (ب): جاء معاً.

(٢) قال البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٢/٦): "أما الإمامان أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقد اختلفت الروايات عنهما في ذلك".

(٣) في (ب): يعطيهم، ومثلها في (أ): لكن بلا نقط لأولها.

(٤) في (ب): رواية.

(٥) في (ب): إعطائهم.

(٦) في الألف (٣٢٧/٥-٣٣١) مناقشة لهذه الشبهة.

(٧) نهاية [ص ٢٧٤] من (ب).

(٨) في (ب): ويعطي.

(٩) في (أ): الغنا، في (ب): الغيال، هكذا صورتها في (ب): []، في (ب): الغناء.

(١٠) في (ب): لا يلزمهم.

(١١) في (ب): يعطوه.

(١٢) في (أ) و(ب): الأبد.

(١٣) في (أ) و(ب): زيادة: له.

القرى^(١٢) الذين لا يزول عنهم اسمُ القرابة أبداً، والذين إنما أُعْطُوا^(١٣) بغيرهم، بقرابة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، 'وهم معاً منسوبون'^(١٤)، وإن كان بعضهم أبعد من بعض.. فهم يُدْعَوْنَ^(١٥) بقرابته.

٢٦٣٧- ألا ترى إلى قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ ذَنْبُهُمْ وَكَسَوتُهُمْ بِالْمَرْءِ﴾ [النساء: ٢٣٣]، فظاهرُ هذا أنَّ ذلك يلزمُ الأبَّ، كانَ الابنُ غنياً أو فقيراً، ولم يختلف أهلُ العلم أن الابن إذا كان موسراً استرضع [له] من ماله^(١٦).. فهذا دلالة^(١٧) على أن البناتى وإن ذكروا مطلقاً^(١٨).. فإنَّ ذلك للفقير دون الغني.

(١) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الأضحية أن يقال: فهم.

(٢) في (أ) و(ب): ذكروا، في (ج): ذكر.

(٣) في (أ) و(ب): نصفه أبداً فهم.

(٤) في (ب): القرابة.

(٥) في (أ) و(ب): أعطوهم.

(٦) في (ب): لهم معنى يستوون.

(٧) في (أ) و(ب): يدلوا.

(٨) من كان له مال يكتفيه لنفسه، أو هو مكتسب.. فلا تجب نفقته على القريب، سواء كان مجنوناً صغيراً زمناً

أو بخلاؤه. انظر: المهذب (١٦٧/٢ المفردة) روضة الطالين (٨٤/٩).

قال ابن المنذر في الإجماع (ص ١١٠-١١١): "وأجمعوا على: أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم، وأجمعوا على: أن نفقة الصبي إذا توفي والده وله مال.. أن ذلك في ماله، وانفرد حماد: فجعله في جميع المال مثل الذين"، وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص ٨٠): "واتفقوا على أنه لا يلزم أحد أن يتفق على غني غير الزوجة".

(٩) في (أ) و(ب): الدلالة.

(١٠) في (أ) و(ب): مطلقاً.

باب ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب^(١)

٢٦٣٨- موسى عن الربيع/ قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾

الآية [المحر: ٦]، ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ الآية [المحر: ٧].

٢٦٣٩- ثم ذلت السنة على مثل ما ذلَّ عليه الكتاب في حديث مالك بن أوس^(٢) بن الخديان^(٣): وكانت بثو القطر مما آفأ الله^(٤).

٢٦٤٠- وصفة^(٥) ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب: ^(٦) أن القوم من أهل الحرب يلبثهم تأهب الإمام لغزوهم، والخروج لذلك، فيهاوا ويطلبوا الصلح والعهد إلى مدة^(٧) أو مصالحة الإمام على إعطاء بعض أموالهم وأخذ بعضها^(٨) لأنفسهم^(٩).

٢٦٤١- والمجزية^(١٠) من ذلك، وعشور أهل الحرب^(١١)، / [وخراج الأرضين]، والذي يموت لا وارث له.. فهذا مما^(١٢) لم يوجف عليه^(١٣).

(١) وهو: النبي.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (أ) و(ز): أنس، وهو تصحيف.

(٤) هو: مالك بن أوس بن الخديان بن عوف النصري، أبو سعيد، قال أبو عمر: زعم أحمد بن صالح المصري أن له صحبة، وقال سلمة بن وردان: رأيت جماعة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَدُّهُ مِنْهُمْ. انظر: الاستيعاب (١٣٤٦/٣)، الإصابة (٥٢٥/٥).

(٥) وهو من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه عنه مالك بن أوس بن الخديان، وهذا ما عناه هنا. متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الجهاد والسير، ب: المَجْنُوعُ وَمَنْ يَثْرُسُ يَثْرُسُ مَحَابِيهِ، (٢٩٠٤)، ومسلم لك: الجهاد والسير، ب: حكم النبي، (١٧٥٧).

(٦) في (ب): وصفته.

(٧) نهاية [٢٧٥] من (ز).

(٨) في (ب): المدة.

(٩) في (ب): بعضا.

(١٠) الأم (٣٤٠/٥) الحاروي الكبير (٣٨٨/٨) المنهاج (ص٣٦٤) روضة الطالبين (٣٥٤/٦).

(١١) في (أ) و(ز): فالجزية.

٢٦٤٢- وكانت بنو النضير وقرى عُرَيْقَةَ^(٥) مما أفاء الله على رسوله [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٦) لَأَنَّ الشَّيْءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد كَانَ نَأْثَبَ لِفِرْعَوْنِهِمْ، أو عَرَجَ يُرِيدُهُمْ.. فكانت له خاصة دون الناس^(٧).

٢٦٤٣- وَكُلُّ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ هَذِهِ^(٨) الطَّرِيقِ.. فَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسُهَا إِلَى الْإِمَامِ يَنْفَقُ مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَقْفَةً سِتِّينَ^(٩)، وما بقي يَجْعَلُهُ^(١٠) فِي الْكُرَاعِ^(١١) وَالسَّلَاحِ وَمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ^(١٢).

==

- (١) في (ب): الذمة.
- (٢) نهاية [٢٠/٢] من (ب).
- (٣) في (أ) و(ز): ما.
- (٤) الأم (٣٠١/٥ و ٣٤٠) الخاوي الكبير (٣٨٨/٨) المنهاج (ص ٣٦٤) روضة الطالبين (٣٥٤/٦).
- (٥) في (أ) و(ز): عربية، في (ب): عزية، هكذا صورهما في (ب): .
- والجبت كما هو في الأم (ط بولاق) وطبعة النجار (١٣٩/٤) وفي البيهقي في السنن الصغرى (١٨٢/٨) ومن كتب الحديث، ولكن في مختصر المزني (ص ١٤٨): (قرى عربية).
- تنبيه: في طبعة رفعت فوزي لكتاب الأم (٢٩٨/٥): (قرى عربية)، وأشار إلى ما في ط بولاق في الحاشية، وينبغي أن تكون هي القسمة.
- (٦) أما بنو النضير فنقدم تخرج حديث مالك بن أوس عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في الصحيحين.
- وأما قرى عربية، فأخرج ذلك أبو داود ك: الخراج والنفى والإمارة، ب: في صفايا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأموال، (٢٩٦٦)، عن الزهري قال: قال عمر: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾، قال الزهري: قال عمر: «هذه لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة، قرى عربية: فذلك وكلنا وكذا» وقال الألباني: صحيح، وانظر: حديث رقم (٢٩٧١) في سنن أبي داود أيضاً.
- (٧) ذكره في الأم (٢٩٨/٥) بدون سند.
- (٨) في (ب): هذا.
- (٩) في (أ) و(ز): بنفقة ستة.
- (١٠) في (ب): جعله.
- (١١) الْكُرَاعُ هو: الخيلُ. شرح مسلم للنووي (٧٠/١٢) الْكُرَاعُ: اسمٌ يجمعُ الخيلَ والسَّلَاحَ وهو مجاز.
- القاموس مع تاج العروس (١١٩/٢٢) (كرع).
- (١٢) مسألة مصروف أربعة أخماس النفي بعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها ثلاثة أقوال:
- الأول: أنه مردود إلى المصالح كالخمس من الخمس المضاف إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- والثاني: أنه يقسم على الجهات كما يقسم الخمس.
- والثالث وهو الأظهر: أنه للمرزقة القتاتين كأربعة أخماس الغنمة.

والأول هو المنصوص في البويطي هنا، قال في المطلب العالي (١٧/٧٨/ب): "وهذا ما اختاره في المرشد".

يعني القاضي أبا الحسين الجوري في شرحه للمزني المسمى المرشد.

قال ابن الرنفة (١٧/٧٩/أ): "والقول الأول في الكتاب هو المنصوص في مختصر البويطي إذ فيه: - ثم نقل كلام البويطي من بداية هذه الفقرة إلى قول البويطي: «لكل واحد منهم الربع من ذلك» ثم قال: "لكن هذا النص يدل على أن الأربعة الأخماس وإن كانت للمصالح فالمقدم منها ما يحتاجه الإمام لتفقه عباده سنة، وكلام الأصحاب على القول المذكور يقتضي أن المقدم منها الأهم فالأهم، وأهمها: أجناد الإسلام، وذلك لا يخفى في تقديم حاجة الإمام؛ لأنه رأس الأجناد وملاذهم وبه ينظم شملهم... والله أعلم".

ولم أجد نصاً للشافعي يوافق الذي اعتمد في المذهب، لكنه قال رَحِمَهُ اللهُ - بعد أن ساق حديث مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في أموال بني النضير، واختصاص علي والعباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في أموال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها - قال كما في الأم (٣٠٠/٥) (١٣٩/٤ - ١٤٠-١٤١/٤ النجاشي): "وفي هذا الحديث دلالة على أن عمر إنما حكى أن أبا بكر وهو أمضيا ما بقي من هذه الأموال التي كانت بيد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على وجه ما رأيا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعمل به فيها، وأنهما لم يكن لهما ما لم يوجف عليه المسلمون من الفبيء ما كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهما إنما كانا فيه أسوة للمسلمين وذلك سرهما وسيرة من بعدهما والأمر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قولهم: أنه: ليس لأحد ما كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من صفي الغنيمة، ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها". وهذا يقترب من قوله في البويطي. والله أعلم.

وانظر: الوسيط (٥٢٦/٤) الوجيز والعزيز (٣٣٤/٧ - ٣٣٥) روضة الطالبين (٣٥٨/٦) المنهاج (ص ٣٦٤). وأما مسألة مصرف سهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خمس الغنيمة والفبيء بعده.. فالعتمد: أن سهمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعده يصرف في مصالح المسلمين، نص الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ على اختياره في الأم والمزني.

قال في الأم (٣٢٦/٥) (٤ / ١٤٧ النجاشي): "قد مضى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأبي هو وأمي - ما منبأ، ومضى الله عليه وملاكته، فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه؛ فمنهم من قال: يرد على السهمات التي ذكرها الله عز وجل معه لأن رأيت المسلمين قالوا فيمن سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد يرد على من سمي معه وهذا مذهب بحسن وإن كان قسم الصدقات مخالفاً قسم الفبيء. ومنهم من قال: يضعه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله.

ومنهم من قال: يضعه في الكراع والسلاح.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: "والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر وإعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاء في الإسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وهو بنحوه في مختصر المزني (ص ١٥٠).

وفي المذهب وجه أن سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سقط بعد وفاته، وبقيت القسمة على أربعة. قال في نهاية المطلب (٥٠٦-٥٠٥/١١): "وهذا قول غريب، لم أره إلا في طريق شيخنا أبي علي" وقال إنه لا أمل له. وقال ابن الرقعة (٦٧/١٧/ب): "وقال ابن الصباغ: إن أخذنا من أصحابنا لم ينسبه قولاً". وقد وصفه النووي وغيره بأنه شاذ مردود.

وما ذكره الشافعي هنا في البويطي من أنه بيد الإمام ينفق منه على أهله نفقة سنتهم.. لا يتعارض مع المتعمد المتخصص في الأم والمزني كما أوضح ذلك ابن الرقعة فيما نقلته عنه قريباً. وليس مراد البويطي عليك الخليفة سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد يتوهم، خاصة وأن الغزالي قد قال في الوسيط (٥٢٢/٤) عند كلامه عن خمس النعماء: "ومن الأصحاب من قال: يصرف سهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الإمام، فإنه خليفته".

وقد خُطأ الأصحاب في حكايتهم هذه، بل عُدُّوه قولاً شاذاً غريباً مردوداً. قال الرافعي (٣٣٠/٧) لما حكى الوجه الذي في الوسيط: "والأكثرون نقلوه مذهباً لبعض الناس، ولم ينسبوه إلى الأصحاب".

بل إن إمام الحرمين وهو شيخ الغزالي قد قال في نهاية المطلب (٥٠٦-٥٠٥/١١): "وذهب بعض العلماء إلى أن السهم الذي كان مضافاً إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مصروف إلى خليفة الزمان؛ فإنه وزير المسلمين وهو الذي يقرب إلى القيام مقام المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم تصح عندي نسبة هذا إلى أحد من أصحابنا/ وفي بعض الطرق صيغة مختلة بهذا المعنى".

تنبيه: قوله: "صيغة مختلة بهذا المعنى" هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: "صيغة مُختلة لهذا المعنى" كما نقله عنه في كفاية النبيه (٤٨٧/١٦) وهي غير منقوطة في المطلب العالي (٦٧/١٧/أ).

ومصاحب الطريقة هذه هو الفوراني كما نص على ذلك ابن الرقعة في كفاية النبيه (٤٨٧/١٦) وفي المطلب العالي (٦٧/١٧/أ) لكن ابن الرقعة دافع عن عبارة الفوراني، وبين وجهاً تصح به.

وانظر: البيان (٢٢٩/١٢) روضة الطالبين (٣٥٥/٦) المنهاج (ص ٣٦٤) كفاية النبيه (٤٨٦/١٦) المطلب العالي (٦٦/١٧/ب) النجم الوهاج (٣٨٣/٦) مغني المحتاج (٩٣/٣).

لطيفة:

نسب الماوردي في الحاوي الكبير (٣٩١/٨) إلى الإمام أبي حنيفة القول بانتقال سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خليفة الزمان، وخطأه في ذلك.

ونسب السرخسي في المبسوط (٩/١٠) إلى الإمام الشافعي القول بانتقال سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خليفة الزمان وخطأه في ذلك أيضاً.

وكلا المذهبين يترا من هذا القول وكلاهما ينسبه إلى الآخر، وبه تعلم أهمية مراجعة مصادر مصاحب القول، وأن كتب غيره أو خصومه -إن جاز التعبير- لا ينبغي الوثوق بها إلى حد بعيد. والله المستعان.

- ٢٦٤٤- والخمس الباقي مفسومٌ على خمسة أجزاء، للرسول ومن دُكر معه^(١).
- ٢٦٤٥- فُخِّمَ الخمس مع الأربعة الأحماس^(٢) مما لم يوجف عليه، [وُخِّمَ الخمس مما أوجف عليه].. بيد الإمام يُضَعَّفُ في مصلحة المسلمين في كراعهم وسلاحهم.
- ٢٦٤٦- وأربعة أحماس الخمس -مما^(٣) لم يوجف عليه^(٤) وما أوجف عليه^(٥)- لذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، لِكُلِّ واحدٍ منهم الربع من ذلك^(٦).
- ٢٦٤٧- لَا يُفْضَلُ صَنْفٌ مِنْهُمْ عَلَى^(٧) صَاحِبِهِ^(٨).
- ٢٦٤٨- إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ الْفَقْرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْيَتَامَى وابنُ السبيل، فإذا استغنوا جميعاً.. تُرِكَ ما بقي لِكُلِّ واحدٍ منهم لِمَنْ هُوَ [عَلَى] صِفَتِهِمْ.
- ٢٦٤٩- وَإِنْ اسْتَغْنَى صَنْفٌ وَبَقِيَ فَضْلُهُ وَافْتَقَرَ^(٩) صَنْفٌ فَلَمْ يَكْفِهِمْ سَهْمُهُمْ.. رُدَّ^(١٠) عَلَى الْآخَرِينَ^(١١).
- ٢٦٥٠- وَقَدْ قِيلَ: إِذَا أَعْوَزَ صَنْفٌ.. رَدَّ عَلَى مِنْ^(١٢) بَقِيَ مِنَ الْأَصْنَافِ^(١٣).

تنبيه: عبارته في الحاوي الكبير "وقال: أبو حنيفة يملك الإمام بعد الرسول... هكذا نقلها في المطلب العالي، وسقط من المطبوع قوله «أبو حنيفة».

- (١) الأم (٣٤١/٥) روضة الطالبين (٣٥٥/٦).
- (٢) (٢) في (أ) و(٢): أحماس.
- (٣) (٣) في (أ) و(٢): ما.
- (٤) (٤) في (ب): عليهم.
- (٥) (٥) في (ب): عليهم.
- (٦) هنا انتهى نقل ابن الرقعة عن البويطي.
- (٧) (٧) في (ب): عن.
- (٨) الأم (٣٢٦/٥) روضة الطالبين (٣٥٥/٦) قال ابن الرقعة في المطلب العالي (٧٧/١٧): "إيجاب التسوية بين الأصناف الخمسة متفق عليه عندنا... لأن الإضافة إليهم على السوية فانتضت القسمة على السواء كما لو أوصى لهم بشيء أو قف عليهم".
- (٩) (٩) في (أ) و(٢): افتقر.
- (١٠) (١٠) في (أ) و(٢): لم.
- (١١) (١١) في (أ) و(٢): ورد.
- (١٢) المطلب العالي (٧٧/١٧).

٢٦٥١- قال الشافعي: / (١٣٠/ب) 'ولا يُعْذَى سهمٌ' واحدٌ كُلُّ^(١) صنفٍ أهله ما كانوا موجودين، فإذا أعوز صنف.. ردَّ على من^(٢) بقي^(٣) من الأصناف^(٧).

٢٦٥٢- فإن قيل: فذَرَى عمرٌ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «كانت بنو النضير مما أفاء الله على رسوله، فكانت لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة، ينفق على أهله منها نفقة سنّية^(٨)، وما بقي يبعثه في الكراع والسلاح^(٩)»، لم يَذْكُرْ [فيه] سهمٌ ذي القرى، ولا من ذُكِرَ معهم.. فلمْ أُعْطِيتْهم ما لم يُوجَفْ عليه كما أُعْطِيتْهم ما أُوجِفَ عليه؟

٢٦٥٣- قيل: إن الحديث كلامٌ عربي^(١٠) المخاطبة؛ فيه عامٌ يُرادُّ به^(١١) الخاصُّ.

٢٦٥٤- فإن قيل^(١٢): وأين ذلك؟

٢٦٥٥- قيل: قول عمر: «كانت لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خالصاً» يحتمل: «كانت لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلها» ويحتمل: «كان^(١) لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [منها] ما كان للموجفين»؛

(١) في (ب): ما.

(٢) وهو المتمد. ففي روضة الطالبين (٣٥٨/٦): "إذا فقد بعض الأصناف.. وُزَّع نصيبه على الباقيين كالزكاة، إلا سهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه للمصالح كما ذكرنا"..
 قال في المطلب العالي (١٧/٧٧/ب): "والذي ذكره المصنف في الصور الثلاث إنما هو تبريع على الصحيح المشهور، وإذا قلنا به فضل من السهم عن حاجة أهله شيء.. فلا يعطوه، ويكون مضافاً إلى بقية السهام، وكذا إذا فقد أهل بعض السهام". كفاية النبه (١٦/٤٩٤) النجم الوهاج (٦/٣٨٩) مغني المحتاج (٣/٩٥).

(٣) في (أ) و(٢): لا يعدا لسهم، في (ب): ولا يعدا سهم.

(٤) في (ب): على.

(٥) في (ب): ما.

(٦) في (أ) و(٢): هو، وهو تصحيف.

(٧) -

(٨) في (ب): سنة.

(٩) تقدم تخرجه وهو موقوف على عمر، وليس مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ذكره المصنف، وهو سبق قلم.

(١٠) في (ب): عوي.

(١١) في (أ) و(٢): ها.

(١٢) في (أ) و(٢): قال.

فلما قال الله عَزَّوَجَلَّ - في سياق الآية التي ذكر فيها نسيط 'رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ' ^(٢) بغير إيجاب - : ﴿ مَا آفَاةَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ قُلْ لَّيْلًا وَنَهَارًا ﴾ الآية .. ذلَّ ذلك على أن الله عَزَّوَجَلَّ قد جعل لهم فيما لم يوجف عليه حقاً، كما جعل لهم فيما أوجف عليه [حقاً]، ألا ترى أنه إذا كان ^(٣) للموجفين [بتسليطهم أربعة أحماس، والخمس لمن سقى ^(٤) الله - وهم غير موجفين -، فلما سلط الله رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغير إيجاب.. كان له بتسليط الله - جلَّ وعزَّ - إثاء.. ما كان للموجفين] بإيجابهم، وكان الخمس ثاباً ^(٥) لأولئك بتسليطه ^(٦) كما [كان] ثاباً ^(٧) لهم مع الموجفين.

٢٦٥٦ - ولا ^(٨) شيء أولى أن يُشبه بشيء.. من القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، فاستدلنا ^(٩) بآية الأنفال المفسرة بالخمس لمن ^(١٠) ذكر الله عَزَّوَجَلَّ وإن لم يوجفوا.. بآية الحشر ^(١١) الجملة.. بأن لهم الخمس في ذلك، واستدلنا بهذا [على] أن كلام عمر وإن كان عائداً أن ذلك لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنما أراد أن لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١٢) حاصلاً.. ما كان يكون للموجفين، لأن الله عَزَّوَجَلَّ لما ذكرهم في آية الحشر.. كان أن يشبه الحديث بما ^(١٣) ذلَّ عليه ^(١٤) القرآن من إعطائهم ^(١٥).. أولى من أن يحمله ^(١٦) عام ^(١٧)، فمنعهم ^(١٨) ما سمي لهم في القرآن، ومن ذكر له في القرآن

(١) في (ب): كانت.

(٢) في (أ) و(ز): رسوله.

(٣) في (ب): يكون.

(٤) في المخطوط: سم.

(٥) هكذا صورتها في (أ): ^(١) الخمس ثاباً، هكذا صورتها في (ب): ^(٢) ثاباً، في (ز): رابناً.

(٦) في (ب): بتسليطهم.

(٧) هكذا صورتها في (أ): ^(١) ثاباً، هكذا صورتها في (ب): ^(٢)، في (ز): رابناً.

(٨) في (ب): فلا.

(٩) في (أ) و(ز): واستدلنا.

(١٠) في (ب): لم.

(١١) في (أ) و(ز): الخمس.

(١٢) نهاية [ص ٢٧٧] من (ز).

(١٣) في (ب): ما.

(١٤) في (ب): زيادة: من.

(١٥) في (ب): إعطائهم.

شيء... اكتفى^(١) بذكره في السنة، فإنما معنى قول عمر: «كانت لرسول الله ﷺ خاصة»^(٢)، يريد ما كان للمسلمين مما أوحفوا [عليه] من الأربعة الأخماس، واكتفى [بذكر] الله إياهم في القرآن أن^(٣) يذكرهم^(٤)، والله أعلم^(٥).

٢٦٥٧- ألا ترى أنه يجوز في اللغة أن يقول رجل لقوم غنموا: «هذه الغنيمَةُ.. غنيمَةُ جيشي كذا وكذا خاصة» وفيها^(٦) الخمس لمن سعى^(٧) الله جل ثناؤه.

٢٦٥٨- ألا ترى^(٨) قول النبي ﷺ: وما لي بما أفاء الله عليكم إلا الخمس [والخمس] مردود فيكم^(٩)، فقد أخرج [ﷺ] أنه له، ثم أخرج أنه مردود فيهم؛ فلما جاز في اللغة أن يضيف النبي ﷺ إليه الخمس ولغيره فيه حق لم يسهم.. كذلك [كان] قول عمر: وله خالصا^(١٠)، وفيه حق لقوم ساءهم الله عز وجل.

(١) في (أ) و(ب): (يتمله) بلا نقط لأولها، في (ج): يتمله.

(٢) في (ب): عاما.

(٣) في (ب): فيمنعه.

(٤) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ج): اكتفى.

(٥) نهاية [٢٠/ب] من (ب).

(٦) ليس في (ج).

(٧) في (ج): يذكرهم.

(٨) الأم (٣٤٢/٥).

(٩) في (أ) و(ج): ومنهما.

(١٠) في (ج): يسمى.

(١١) في (ب): يري.

(١٢) أخرجه أحمد (٣٩١/٣٧: ٢٢٧١٨) والنسائي ك: قسم النبي (١٣١/٧: ٤١٣٨) وابن حبان (١٩٣/١١) والحاكم (٤٩/٣) والبيهقي في المعرفة (٢٦١/٩) والكرى (٣٠٣/٦) والصغرى (١٩٣/٨) والضعفاء في المختارة (٣١٩/٣) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في تعليقه على النسائي: حسن صحيح.

وعن عمرو بن شعيب مرسلاً أخرجه مالك في الموطأ (٤٥٧/٢: ٢٢) وأخرجه موصولاً عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحمد (٣٣٩/١١: ٦٧٢٩) والنسائي (٢٦٢/٦: ٣٦٨٨) و(١٣١/٧: ٤١٣٩) والبيهقي (٣٣٦-٣٣٧).

(١٣) في (أ) و(ج): خاصاً.

٢٦٥٩- [قال الشافعي:] وإذا غزا الإمام بالجيش وأقام^(١) في معسكره، وبث^(٢) سراياه، فما أصابت السرايا.. رُدَّ على العسكر، وما أصاب العسكر.. رُدَّ عليهم^(٣).

٢٦٦٠- فإن رأى الإمام بالمسلمين خلَّةً أو رجاً ظفراً^(٤) أو^(٥) رأى وجه نظير غير ذلك.. فله أن ينفل^(٦).

٢٦٦١- والثفل^(٧) من حس الوالي^(٨).

٢٦٦٢- والحجة في ذلك: حديث ابن عمر: «نقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً، وكانت^(٩) سُهْمَانًا^(١٠) أخذ عشر بعيراً^(١١)».

(١) في (ب): فأقام.

(٢) في (ب): وبث.

(٣) الأم (٣٢٢/٥) روضة الطالبين (٣٧٩/٦).

(٤) في (ب): ظفر.

(٥) في (ب): و.

(٦) الأم (٣١٢/٥) مختصر المزني (ص ١٤٩) روضة الطالبين (٣٦٨/٦).

(٧) وهو زيادة مال على سهم الغنيمة، يشترطه الإمام أو أمير الجيش لمن يقوم بما فيه نكابة زائدة في العدو، أو توقع ظفر، أو دفع شر. ١٠ هـ من روضة الطالبين (٣٦٨/٦).

(٨) إن نفل الإمام من مال المصالح المرصدة بيت المال.. فلا إشكال، لكن يشترط كونه معلوماً، وأما إن شرطه مما سَيَقُم ويؤخذ من الكفار في ذلك القتال.. فحيث تأتي هذه المسألة، من أي جزء من الغنيمة يعطى النفل؟ والمعتمد أنه لا يعطى إلا من خمس الخمس، وهو نصه في الأم والمزني والبيهقي هنا، والثاني: أنه يكون من رأس مال الغنيمة، ونسب هذا إلى رواية القاضي حسين عن القاسم كما في العزيز، والثالث: من أربعة أخماس الغنيمة. انظر: الأم (٣١٢/٥) مختصر المزني (ص ١٤٩) نهاية المطلب (٤٦٢/١١) الحاوي الكبير (٤٠٢/٨) وفيه: "وحكى ابن أبي هريرة قولاً ثانياً أنه كالأرض المستحق من الغنيمة"، وانظر: العزيز (٣٤٩/٧) وفيه: "فيه ثلاثة أوجه، ويقال: ثلاثة أقوال، ويقال: قولان ووجه، أظهرها: أنه ينفل من خمس خمسة" وتابعه في روضة الطالبين (٣٦٩/٦) فقال: "فيه أوجه ويقال: أقوال: أصحها: من خمس خمسة".

قلت: هو قول لا وجه، نص عليه في الأم والمزني والبيهقي. والله تعالى أعلم.

(٩) في (أ) و(ز): فكانت.

(١٠) في (أ) و(ز): سهما ما.

(١١) أخرجه الشافعي في الأم (٣١١/٥) والبيهقي ك: باب فرض الخمس، ب: ومن الدليل على أن الخمس لثواب المسلمين (٣١٣٤) و(٤٣٣٨) ومسلم ك: الجهاد، ب: الأنفال (١٧٤٩/٣٥) (١٧٤٩/٣٦).

٢٦٦٣- وحديث حبيب بن مسلمة^(١) وإن حَدَّثَ^(٢) فيه في الْبِدَاةِ وَالرَّجْعَةِ^(٣) الْثَلَاثَ وَالرَّيْبَ..
 مثلُ معنى حديث ابن عمر سواء، والله أعلم، إنما ذلك على ما^(٤) يرى الإمام، وإنما معنى تحديده^(٥)
 /عندنا: أنه نقلهم في البداية والرجعة^(٦) ما يبلغ ذلك؛ لأن حديث مكحول^(٧) يحمل؛ ليس
 فيه تفسير الثلث والرَّيْبَ^(٨) مَأْطُوعُوا، وَلَا كَمْ قَدَرٌ مَا أُعْطُوا منه الثلث أو الرَّيْبَ^(٩).

وجاء عند الشافعي، وفي الموضع الأول عند البخاري ومسلم: «أثنى عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً»، وفي
 الموضع الثاني عندهما «أثنى عشر بعيراً» على الجزم.

(١) في (أ) و(ز): سلمة.

هو: حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب، أبو عبد الرحمن الفهري الحجازي، نزل الشام، قال البخاري: له
 صحبة. كان يقال له حبيب الروم لكثرة جهاده فيهم، وقيل: كان بحاب الدعوة، وهو الذي فتح أرمينية،
 وقال ابن سعد: لم يزل مع معاوية في حروبه ووجهه إلى أرمينية وألّا فمات بها سنة اثنين وأربعين، ولم يبلغ
 الخمسين. انظر: الاستيعاب (١/٣٢٠)، الإصابة (٢/٢٢٢).

(٢) وهو قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَمَلَ الرَّيْبَ بَعْدَ الْخَمْسِ فِي بَدَائِهِ، وَنَمَلَ الْثَلَاثَ بَعْدَ الْخَمْسِ
 فِي رَجْعَتِهِ، أخرجه: أحمد (١٠/٢٩: ١٧٤٦٥) وابن أبي شعبة (٤٥٦/١٤) وأبو داود لك: الجهاد، ب:
 فيمن قال الخمس قبل النفل (٢٧٤٩ و ٢٧٥٠) وابن ماجه لك: الجهاد، ب: النفل (٢٨٥٣) وابن الجارود
 (ص ٢٧١: ١٠٧٩) وابن حبان (١١/١٦٥: ٤٨٣٥) والبيهقي (٦/٣١٣: ٣١٤).

(٣) في (أ) و(ز): جرد.

(٤) في (أ) و(ز): والرجعة.

(٥) في (ب) زيادة: لا.

(٦) في (أ): تحديده، في (ز): تحريده.

(٧) نهاية [ص ٢٧٨] من (ز).

(٨) في (أ) و(ز): والرجعة.

(٩) هو: مكحول الشامسي، عالم أهل الشام، يكنى أبا عبد الله، وقيل في كنيته غير ذلك، الدمشقي، الفقيه،
 كان مولاً لامرأة هذليّة، حدث عن: وأثله بن الأسقع، وأبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك. حدثت
 عنه: الزهري، وربيعة الرأي، وزيد بن واقد، قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة،
 والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام، قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول،
 توفي سنة بضع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٥/٥)، تقريب التهذيب (ص ٩٦٩).

(١٠) وهو الراوي لحديث حبيب بن مسلمة، رواه عن زياد بن جارية -ويقال زيد- عنه.

وقد يقصد حديث عبادة بن الصامت؛ فإن مكحولاً قد رواه عن أبي سلام الأعرج، عن أبي أمامة، عن عبادة
 بن الصامت، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَمَلَ فِي الْبِدَاةِ الرَّيْبَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الْثَلَاثَ». أخرجه أحمد

٢٦٦٤- وحديث ابن عمر حديث يَنْ، لَأَمَّةُ ذَكَرَ السَّهْمَ ثُمَّ ذَكَرَ النِّفْلَ.

٢٦٦٥- وإنما يستدل على حديث/ (١٣١/ب) التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَجْمَلُ بِالْمُفْسَرِ^(١).

٢٦٦٦- ولا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ الحديثُ فِي إعْطَاءِ الثَّلَاثِ والرَّابِعِ.. أَنْ يَعْطُوا مِنْ سَهْمٍ مِنْ سَعَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢) سَهْمُهُ مِنَ الْمُوجِفِينَ^(٣) وغيرهم، وَلَكِنْ الإمامُ يَعْطِيهِمْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ^(٤).

٢٦٦٧- وقد كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَنَائِمِ شَيْءٌ لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأُيُمَةِ بعده، وَكَانَ يَصِيرُ إِلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَأَمَّا الَّذِي كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْغَنِيمَةِ.. الصَّغْفَى^(٥)، وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَخْتَارُهُ [أَشْيُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مِنَ الْغَنِيمَةِ؛ تَرَسٌ^(٦) أَوْ سَيْفٌ^(٧) أَوْ جَارِيَةٌ أَوْ مَا شَاءَ، وَلَيْسَ لِأَخِيذٍ مِنَ الْأُيُمَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨).

٢٦٦٨- والحجة في ذلك: أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي^(٩) ذَلِكَ^(١٠).

(٣٩٦/٣٧: ٢٢٧٢٦) وابن ماجه ك: الجهاد، ب: النفل (٢٨٥٢)، والرمذي ك: السير، ب: في النفل، (١٥٦١)، وقال: «وفي الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسلمة ومعن بن يزيد وابن عمر وسلمة بن الأكوع، وحديث عبادة: حديث حسن» وصححه النووي كما في روضة الطالبين (٣٦٩/٦) وقال الألباني: ضعيف الإسناد، وأخرجه أيضًا ابن حبان (١٩٣/١١: ٤٨٥٥) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(١) في (٢): عما.

(٢) الأم (٣١٣/٥) الخاوي الكبير (٤٠١/٨-٤٠٢) العزيز (٣٥٠/٧) وقال: "ويوزع الزيادة على الثلث، والنقصان عن الربع بالاجتهاد، والله أعلم، هذا هو الفقه" وانظر: المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠٢/٣).

(٣) في (أ) و(٢): بالفسر.

(٤) في (أ) و(٢): زيادة: إذ.

(٥) في (أ) و(٢): الموجفين.

(٦) الأم (٣١٢/٥).

(٧) في (أ) و(٢): والصغفي.

(٨) في (ب): ترسًا.

(٩) في (ب): سيفًا.

(١٠) الأم (٣٠٠/٥) (١٤٠/٤) التجار.

(١١) في (ب): فيه.

باب السلب في المبارزة

٢٦٦٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: ومحدث أبي قتادة^(٦٦) نأخذ، إذا كان ذلك المعنى قائماً، وذلك^(٦٧) أنه إنما كان يوم حنين حين أهرم المسلمون^(٦٨).
 ٢٦٧٠- وليس لأخذ سلب عند الشافعي إلا من قتل في الإقبال أو^(٦٩) المبارزة، فأما من قتل مديراً منهزماً.. فلا سلب له^(٧٠).

٢٦٧١- والسلب لمن قتل في الإقبال، قاله الإمام أو^(٧١) لم يقله^(٧٢).

(١) الأم (٣٠٠/٥) (١٤٠/٤) (النجار) وفيه: "والأمر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته، ولم يزل ينفذ من قومه أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله ﷺ من سبي الغنمة ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها"، وقال في الاستدكار (٨٣/٥): "أجمع العلماء على أن الصبي ليس لأحد بعد النبي ﷺ إلا أن أبا ثور حكى عنه ما يخالف هذا الإجماع"، وانظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١٠٥٥/٣).

(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ.. فَلَهُ صَلْبُهُ» متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: فرض الخمس، ب: من لم يمتس من الأسلاب، (٣١٤٢)، ومسلم ك: الجهاد والسير، ب: استحقات القتلى، سلب القتل، (١٧٥١).

(٣) في (ب): ذلك.

(٤) في (ب): والمسلمون.

(٥) في (ب): و.

(٦) ضابط سبب استحقات السلب، هو: ركوب الفرر في قهر كافر مقبل على القتال بما يكفي شره بالكلية. وهذه عبارة "الوسيط". وفيه قيود أحدها: ركوب الفرر؛ فلو رمى من حصن أو من الصف.. لم يستحق سلبه. والثاني: إقبال الكافر على القتال أي: أن يقتله والحرب قائمة قبل أن ينهزم المشركون، فلو قتل أسيراً أو تائباً.. أو بعد إغرام الكفار.. فلا سلب له، -وهذا هو الذي أثار إليه هنا- والثالث: قهره بما يكفي شره بالكلية بقتل أو إضخان أو إزالة امتناع كَفَنَ عَيْنِهِ وقطع يديه أو رجله. انظر: الأم (٣٠٨/٥-٣٠٩/٤) (١٤٢/٤) (النجار) الوسيط (٥٣٧/٤) الوجيز (٣٥٥/٧) العزيز (٣٥٧/٧-٣٥٨/٧) روضة الطالبين (٣٧٢/٦-٣٧٣) المنهاج (ص٣٦٦).

(٧) في (ب): و.

(٨) الأم (٣٠٩/٥) روضة الطالبين (٣٧٦/٦).

٢٦٧٢- ومن الناس من يقول: لا يكون السلب للقاتل إلا أن يكون الإمام قال: «من قتل قتيلاً.. فله سلبه»^(١).

٢٦٧٣- والحجة في ذلك: سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) في حديث أبي قتادة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا.. فَلَهُ سَلْبُهُ» بعد قتل أبي قتادة الرجل [يوم]، ووجب السلب له بعد القتل^(٣).

٢٦٧٤- ولا يكون السلب للقاتل إلا ببيته^(٤).

٢٦٧٥- وكذلك قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ...» فلا يكون السلب إلا ببيته.

٢٦٧٦- ولا يُخَمَّسُ السلب^(٥)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُخَمَّسْ سلب أبي قتادة.

٢٦٧٧- فإن قيل: فإن عمر قد خَمَّسَ.

٢٦٧٨- قيل: فحديث عمر يُدَلُّ على أنه لا خمس فيه؛ لأنه قال: «كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلْبَ، وَإِنْ سَلَبَ الرَّاءِ قَدْ بَلَغَ مَا لَا كَثْرَاهُ»^(٦).

٢٦٧٩- والسلب: الفرس، والسرّج، والسلاح، والكسوة، والبُطْفَةُ^(٧)، وما يكون على الرجل من سلاحه وآلته^(٨)، وهو الذي لا نعلم فيه اختلافاً^(٩)^(١٠).

(١) حكاة في الأم (٣٠٩/٥) عن بعض الناس، وصرح في سير الأوزاعي من الأم (٢٠٥/٩) بنسبته إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وهو كذلك في المبسوط (٤٧/١٠) البحر الرائق (١٠١/٥).

(٢) نهاية [ص ٢٧٩] من (٢).

(٣) استدلل بهذا أيضاً في الأم (٣٠٩/٥).

(٤) روى الشافعي حديث أبي قتادة وفيه اشتراط البيعة وقال: (٣٠٨/٥): "هذا حديث ثابت معروف عندنا" لكنه لم يصرح باشتراط البيعة، وانظر: الحاوي الكبير (٣٩٥/٨).

(٥) انظر: الأم (٣٠٩/٥) روضة الطالبين (٣٧٥/٦) وفيه: "قولان المشهور: لا يخمس".

(٦) في (أ) و(ز): إن.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٢٣٣/٥: ٩٤٦٨) وسعيد بن منصور (٢٦٣/٢: ٢٧٠٨) وابن أبي شيبة (٣٧١/١٢) وأبو عوانة (٢٤٣/٤: ٦٦٥٥) وابن المنذر في الأوسط (١٢٧/١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٩/٣: ٥٢٠٠) والطيبراني (٢٧/٢: ١١٨٠) والبيهقي (٣١١-٣١٠/٦). وصححه ابن الترمذي في الجوهر النقي والألباني في الإرواء (٥٧/٥).

٢٦٨٠- وقد اختلف فيما يوجد معه من المال العين والسيار^(١) وما أشبهه^(٢) مما ليس بأداة الحرب^(٣).

(١) وهي: ما يشد به الوسط. انظر: تاج العروس (٤٢٣/٢٦) معني المحتاج (١٠٠/٣).

(٢) نهاية [١/٢١] من (ب).

(٣) في (ب): يعلم.

(٤) في (ب): خلافاً.

(٥) انظر: الأم (٣٠٩/٥) الخاوي الكبير (٣٩٩/٨) روضة الطالبين (٣٧٥/٦) المنهاج (ص٣٦٥)، وحكي في الروضة والمنهاج أن في المنطقة قولين أظهرهما أنها من السلب، لكن الشافعي هنا قد نص أنه لا يعلم فيها خلافاً. وقال إمام الحرمين في نهاية المطلب (٤٥٦/١١): "وكان شيبني -أي: والده رحمهما الله تعالى- يقطع بأن المنطقة من السلب وجهاً واحداً، وذكر العراقيون في المنطقة خلافاً وهذا بعيد"، وفي الأم (٣٠٩/٥) أنه لو قال قائل إنها ليست من السلب كان وجهاً.

(٦) هكذا صورتها في (ب): "السلب".

(٧) في (أ) و(ج): أشبه.

(٨) والمقصود: أنه من السلب.

ولم يوجع شيئاً في الأم (٣٠٩/٥) (١٤٢/٤-١٤٣) النجار حيث قال: "إن كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منطقة فيها نفقة، فلو ذهب فذهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه.. كان مذهباً، ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وإنما له سلب المقتول الذي هو له سلاح.. كان وجهاً، والله أعلم".

ولكنه جزم بأنه من السلب في مختصر المزني (١٤٩/١) فقال: "والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب يكون عليه، وسلاحه، ومنطقته، وفرسه إن كان راكبه أو ممسكه، وكل ما أخذ من يده".

وفي روضة الطالبين (٣٧٥/٦) "وفيما عليه من الزينة، كالطوق والسيار والمنطقة والخاتم والعميان وما فيه من النفقة.. فنقولان -ويقال: وجهان- ... أظهرهما: أنها سلب؛ لأنها مسلوكة.... والحقيقة المشدودة على فرس، وما فيها من الدراهم والأمتعة ليست سلباً على المذهب، وقيل: كالمنطقة".

وانظر: التنبيه (ص٢٣٣) المنهاج (ص٣٦٥) معني المحتاج (١٠٠/٣) نهاية المحتاج (١٤٤/٦).

وقال ابن الرفعة في كفاية التنبيه (٤٢٢/١٦): "قال -أي: صاحب التنبيه-: (وقيل: لا يستحق الحلي والمنطقة والنفقة)... وهذا ما أرمأ إليه في "الأم"، قال -أي: صاحب التنبيه-: (والأول أصح) وهو الذي اختاره البويطي في مختصره وأبو إسحاق كما حكاه أبو الطيب".

تنبيه: في الخاوي الكبير (٣٩٩/٨-٤٠٠) جعل مال المقتول ثلاثة أقسام: فقال: "أحدها: ما يكون سلباً، وهو... وما على المقتول من حلي ولباس... والقسم الثاني: ما لا يكون سلباً ويكون غنمة، وهو ما في رحله...".

٢٦٨١- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: وهو عندنا^(١) سَلْبٌ، لأنه يَقَعُ عليه اسمُ السَلْبِ، ألا ترى أَنَّهُ يُقَالُ: «سَلْبٌ فلانٌ فلاناً» وقد سَلَبَهُ ماله^(٢).

باب لما يسهم للفارس

٢٦٨٢- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يُسَهُمُ إلا لفارسٍ واحدٍ وإن أُذْخِلَ^(٣) معه بأكثر من ذلك^(٤).

٢٦٨٣- واحتج بحديث ابن عمر^(٥).

والقسم الثالث: ما اختلف قوله -أي: الإمام الشافعي- فيه" فيفهم منه أن الحلبي عنده مما لا خلاف عن الشافعي أنها من السلب، والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(ز): عندي.

(٢) عزاه إلى البويطي في كفاية النبي (٤٢٢/١٦).

(٣) هكذا صورتها في (ب): لَا يَأْتِي أَفْظَرُ نَهْجٍ.

(٤) الأم (٣١٧/٥) مختصر الزين (ص ١٤٩) المنهاج (ص ٣٦٧) مغني المحتاج (١٠٤/٣) نهاية المحتاج (١٤٩/٦).

(٥) لعله يقصد (عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المعروف بالعُمري) وقد روى حديثه الشافعي في القلم حيث قال: "قد ذكر عبد الوهاب الخفاف، عن العُمري، عن أخيه، أن الزبير وأُفَى بأفراس يوم خيبر، فلم يسهم له إلا لفارس واحد"، حكاه عنه البيهقي في السنن الكبرى (٣٢٨/٦) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٣/٩).

وإن كان يقصد عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .. فقد روى حديثه ابن المنذر في الأوسط (١٥٨/١١) قال حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثني أبو بشر قال حدثنا أبو عاصم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه.

وأخرج عنه -قبل هذا- ما يعارضه فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أن الزبير حضر بأفراس يوم خيبر فلم يسهم له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا لفارسين". وقال: "وقد نُكَلِّمُ في إسناده". وقال: "وهذا الخبر معارض للآخر قبله، ولو لم يختلف في هذا.. لم يبق بالحديث حجة؛ لأن عبد الله بن عمر نُكَلِّمُ في حفظه..." أي العُمري الراوي عن نافع.

قال الشافعي في الأم (٣١٨/٥) (١٤٥/٤) النجاشي: "وليس فيما قلنا من أن لا يسهم إلا لفارس واحد ولا خلاف غير يثبت مثله، والله أعلم، وفيه أحاديث منقطعة، أشهرها أن يكون ثابِتاً -ثم ساق سندَه- أن الزبير

٢٦٨٤- ومن ادعى لفرسين.. فعلبه الدلالة^(١).

٢٦٨٥- وكان يقول^(٢): الراذين^(٣) والمجن^(٤) إذا لحقت لحوق الخيل.. أنه يسهم لها^(٥) سهم الفرس^(٦).

كان يضرب في المقم بأربعة أسهم: سهمًا له، وسهمين لفرسه، وسهمًا في ذي القربى. قال الحافظ في التلخيص (٢٣٥/٣): «يسند منقطع».

وينحو هذا أخرجه أحمد (٤٠/٣: ١٤٢٥) من طريق المنذر بن الزبير عن أبيه رَجُلٌ يَلْبَسُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْعَمَ الزَّيْبِرَ سَهْمًا وَأَمَّهُ سَهْمًا وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ لَكَ: الْخَيْلِ، ب: سَهْمَانِ الْخَيْلِ، (٣٥٩٣) بسنده عن يمين بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده أنه كان يقول: «ضرب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم؛ سهمًا للزبير وسهمًا للذي القربى لصفة بنت عبد المطلب أم الزبير، وسهمين للفرس». قال الألباني: حسن الإسناد.

(١) وهو قول الأوزاعي وأحمد، فإنهما قالا: يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك. كما في سير الأوزاعي من الأم (٢٠٠/٩). وانظر قول الإمام الشافعي في الحاشية السابقة، وقال أيضًا في (٣١٩/٥) (٤ / ١٤٥ التجار): "حديث مكحول عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. موصل، أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسة أسهم سهمًا له وأربعة أسهم لفرسيه، ولو كان كما حدث مكحول أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأخذ خمسة أسهم.. كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادة من غيرهم إن شاء الله". وقال الحافظ في التلخيص (٢٣٦/٣): "قوله -أي: الرافي في العزيز-: «قال أحمد: يعطى لفرسين ولا يراى؛ حديثٌ وَرَدَ فِيهِ» قلت: فيه أحاديث منقطعة" وذكر ما رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٨١/٢): (٢٧٧٤) عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسهم للخيل، ولا يسهم للرجل فوق فرسين وإن كان معه عشرة أفراس" وهو معضل كما قال الحافظ.

(٢) في (ب): يقال.

(٣) البرذون من الخيل: ما ليس بعراقي. انظر: تاج العروس (٢٤٧/٣٤) (برذن).

(٤) المجن من الخيل: الذي وَلَدَتْهُ بَرْدَوَةٌ مِنْ جِصَانٍ عَرَبِيٍّ وَخَيْلٌ مُجَنٌّ. انظر: تهذيب اللغة (٤٠/٦) والقاموس مع تاج العروس (٢٧٤/٣٦) (هجن).

(٥) في (أ) و(ز): له.

(٦) انظر: الأم (٣١٧/٥) المهاج (ص٣٦٧) معنى المحتاج (١٠٤/٣) حماية المحتاج (١٤٩/٦).

وللفارس سهم وللفرس سهمان. كما في الأم (٣١٦/٥).

ولا يغطي إلا لفرس واحد عربيًا كان أو غيره كالبرذون وهو: ما أبواه أعجميان، والمجن وهو: ما أبوه عربي دون أمه، والمُعْرِف: عكسه؛ لأن الكر والفر يحصل من كل منهما ولا يضرب تتاوتهما كالرجال. ١. باختصار من معنى المحتاج.

٢٦٨٦- والحجة في ذلك: أن اسم الخيل يجمعها، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿الْحَيْلُ﴾ ^(٢)، وإنما شبهها ^(٣) في الخلفة ^(٤).

٢٦٨٧- قال أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي: والحجة في ذلك عندي: حديث سفيان [بن حسين] ^(٥) حين قال ^(٦) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الْحَلَل: «إِذَا كَانَ لَا [يَا] مُنَابِتَهُ» ^(٧)، فهذا دليل على التكافؤ، وعلى أنه إذا كان غير متكافئ ^(٨).. لم يجر؛ لأن الرهن إذا أمناه أن [لا] يلحق.. كان قماراً.

(١) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٢) الأنفال: ٦٠، من قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ ثُرَيْبُوتٌ يَوْمَ عَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّكُمْ﴾، في (ب): والخيل، وهي من آل عمران: ١٤، والنحل: ٨، ولعل المقصود هو آية الأنفال.

(٣) في (ب): تشبهه.

(٤) الأم (٣١٧/٥).

(٥) هو: سفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي، روى عن إياس بن معاوية، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن سيرين، وغيرهم، وعنه: شعبة وعمر بن علي المقدمي وغيرهم، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد. انظر: تهذيب التهذيب (٥٤/٢)، تقرب التهذيب (ص ٣٩٣).

(٦) نهاية [ص ٢٨٠] من (٢).

(٧) وهو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (٣٢٦/١٦: ١٠٥٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال ومن أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يأمن أن يسبق.. فلا بأس به، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد أئمن أن يسبق.. فهو قماره وأخرجه أبو داود ك: الجهاد، ب: في المحلل (٢٥٧٩) وابن ماجه ك: الجهاد، ب: السبق والرهان، (٢٨٧٦) وأخرجه الحاكم (١١٤/٢). كلهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٩٨/٤): «وسفيان هذا: ضعيف في الزهري».

ورواه أبو داود (٢٥٨٠) والحاكم (١١٤/٢) من طريق سعيد بن بشر عن الزهري به. قال أبو داود: «رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا» أي: أن الأصح كونه موقوفاً.

وأخرجه مالك في الموطأ (٤٦٨/٢: ١٠٠١) من قول سعيد بن المسيب.

قال أبو حاتم في العلل (٦٧٣/٥: ٢٢٤٩) لا سئل عن هذا الحديث: "هذا خطأ، لم يعمل سفيان بن حسين شيئاً، لا يشبه أن يكون عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قوله".

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٩٨/٤): "قال ابن أبي عمير: سألت ابن معين عنه، فقال: هذا باطل... وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، حديث الرجل جباره، وهو بهذا الإسناد أيضاً" وقال الألباني في الإرواء: (٣٤٠/٥): ضعيف.

(١) في (أ) و(ز): مكافئ.

باب / فرض الصدقة

٢٦٨٨- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١) في [سورة] براءة: ﴿إِنَّمَا

الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ﴾ الآية [الثمة: ٦٠].

٢٦٨٩- وروي أن ^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حديث الصدقاتي ^(٣) - قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَرْضَ فِيهَا بِفَسَمٍ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ حَتَّى فُسِمَهَا [هُوَ]» ^(٤).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (أ) و(ز): عن.

(٣) هكذا صورناها في (أ): الصَّارِفَال، هكذا صورناها في (ب): الْبُهَال وفي معرفة السنن: الصدقاتي.

وهو: زياد بن الحارث الصدقاتي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، له صحبة ووفادة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، له حديث طويل في قصة إسلامه وفيه: «مَنْ أَذُنٌ فَهُوَ يَتِمُّ هَذَا النَّظَرُ: الْإِسْمَاءُ فِي تَحْمِيرِ الصَّامَةِ (٥٨٢/٢) ط. در الجليل، التقريب (ص ٣٤٤).

(٤) أخرجه أبو داود ك: الزكاة، ب: مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحَدُّ الْغَنَى، (١٦٣٠)، عن زياد بن الحارث الصدقاتي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحَكَمٍ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ فِيهَا هُوَ، فَجُزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ... أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ». والحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في زوائده للهيتمي (٦٢٦/٢: ٥٩٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧/٢: ٣٠١١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٢/٥: ٥٢٨٥) والدارقطني (١٣٧/٢) والبيهقي (١٧٣/٤-١٧٤) وفي معرفة السنن والآثار (٣١٨/٩).

كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - وهو الإفريقي - عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدقاتي إلا أنه في زوائد مسند الحارث من رواية عبد الرحمن الإفريقي عن الصدقاتي.

قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٨٨/٣): "وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الرحمن هذا، فقد ضعفوه... وبه أهله النواوي في شرحه، وأشار البقوي في شرح السنة (٩٠/٦) إلى تضعيفه، وذكر السيوطي في الجامع الكبير (٤٩٧٥) أنه رواه الدارقطني وضعفه".

وأشار ابن كثير في تفسيره (١٦٥/٤) إلى تضعيفه فقال: "رواه الإمام أبو داود في سننه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه ضعف".

ونقله البيهقي في المعرفة عن البويطي وعزاه إليه.

٢٦٩٠- فمن وجبت^(١) عليه زكاة في ذهب أو زرق أو ثمار أو ماشية أو خمس ركاز أو شيء مما يجب^(٢) فيه^(٣) الزكاة من زكاة فطر أو غيرها^(٤).. فهي مقسومة على الأجزاء المسماة في كتاب الله عز وجل؛ لكل^(٥) صنف سهمه^(٦).

٢٦٩١- فإن كان الرجل/ (١٣٢/ب) الذي يتولى زكاة ماله، ولم يكن يلي ذلك عاملاً، ولم يكن مؤلفاً -وهم قوم من أفناء القبائل ورؤساء قبائلهم، فكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتألفهم لمعالج كف عشائهم، واستئلاً لهم لدخول عشائهم في الإسلام-.. قَسَمَ زَكَاتَهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، وطرح سهم العاملين والمؤلفة^(٧).

٢٦٩٢- [قال الشافعي:] وأقل ما يعطى من كل صنف من السنة ثلاثة أنفس فصاعداً؛ لأن اسم جماع الفقراء لا يقع إلا على ثلاثة، وكذلك [اسم] كل جماع من سمي له سهم، ويُعطى كل من كان من أهل السهم، وأُخْبِئْ إلي [أن] يَغْمَهُمْ به^(٨).

(١) في (أ) و(ز) وجب.

(٢) في (أ) و(ز) يجب، هكذا صورتها في (ب): يَجِبُ.

(٣) في (أ) و(ز) عليه.

(٤) في (ب) غيره.

(٥) في (أ) و(ز) ولكل.

(٦) فيجب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة، وهذا من مفردات المذهب. انظر: الأم (١٨١/٣) و١٩٥ و

٢٠٦ العزيز (٤٠٧/٧).

(٧) انظر: الأم (٢٠٠/٣) (٨٠/٢) النجار) وعبارته: "إذا تولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط

منها سهم المؤلفة قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطهم ولا

سهم للعاملين فيها"، وانظر: المحرر (ص٢٨٦) العزيز (٤٠٧/٧) المنهاج (ص٣٧٠) روضة الطالبين

(٣٢٩/٢) وفيه: "يجب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة عليهم؛ فإن فرق بنفسه أو فرق الإمام وليس

هناك عامل.. فرق على السبعة، وحكي قول أنه إذا فرق بنفسه سقط أيضاً نصيب المؤلفة، والمشهور ما

سبق".

(٨) هل يجب استيعاب آحاد الصنف إن قسم المالك؟ الذي في الأم (٢٠٠/٣) وعنصر المزي (ص١٥٩) وهنا في

البويطي: أن ذلك غير واجب، لكنه لا ينقص عن ثلاثة محافظة على اسم الجمع الوارد في نص القرآن الكريم.

والذي في الحاوي الكبير (٥٣٤/٨) أن ذلك غير واجب على المالك، بخلاف العامل أو الإمام فإنه يجب عليه

الاستيعاب، ولم يذكر غيره.

٢٦٩٣- ويجهد^(١) أن يعدل بينهم على قدر حاجتهم وكثرة عيالم^(٢).

٢٦٩٤- 'وأن يكون'^(٣) أول من يقصد به جيران المال؛ لقول النبي ﷺ لمعاذ [بن جبل] حين بعثه إلى اليمن: «خُذْهَا مِنْهُمْ»^(٤) وَأَرِزْهَا عَلَيْهِمْ^(٥)، يعني: فقرائهم، فإن لم يكن في جيران المال من يستغرق ذلك.. نَقَلَهُ إلى أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُم؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [إذا] أَوْصَى بِالْجَارِ فِي النَّافِلَةِ.. فَمَنْ قَرُبَ جَوَارُهُ فِي الْفَرَضِ أَوَّلَى^(٦).

٢٦٩٥- فان^(٧) استغنى أهل سهم^(٨) وبقيت^(٩) فضلة من سهمهم.. رَزَّهَا^(١٠) على أهل السهمان^(١١).

لكن المعتقد: أنه يجب استيعاب آحاد الصنف إن قسم الإمام، وكذا إن قسم المالك وأخضر المستحقون. انظر: العزيز (٤٠٨/٧) المحرر (ص٢٨٦) المجموع (٢٠٦/٦) روضة الطالبين (٣٢٩/٢) المنهاج (ص٣٧٠) تصحيح التبيه (٢١٤/١).

قلت: نعمه هنا يفيد أنه يلزمه إعطاء ثلاثة من أبناء السبيل إن وجدوا؛ لأنه قال: "من كل صنف من الستة" وذكر في العزيز وروضة الطالبين الخلاف فيه أوجهاً، وهو هنا نص الشافعي. والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(ز)؛ ويجهد.

(٢) المعتقد أنه: لا تجب التسوية بين آحاد الصنف إن قسم المالك، وتجب إن قسم الإمام عند تساوي الحاجات. انظر: العزيز (٤٠٩/٧-٤١٠) المجموع (٢٠٥/٦) المنهاج (ص٣٧٠).

ولم يوجب في الأم (٢٠٠/٣) التسوية إن قسم المالك، ولم أر كلامه فيما لو قسم الإمام.

(٣) في (أ) و(ز)؛ وليكون.

(٤) غاية [ص٢٨١] من (ز).

(٥) لم أجِدَ اللفظ الذي حكاه هنا، لكنه موجود بنحوه، والحديث متفق عليه ولفظ البخاري: "... فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، أخرجه البخاري ك: الزكاة، ب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، (١٤٩٦)، ومسلم ك: الإيمان، ب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (١٩).

(٦) ظاهر عبارته هنا استحباب عدم إخراجها من البلد، وهو واضح من قوله في الفقرة بعد التالية "... وأعوذ ذلك في جميع الأرض" وقال في الأم (٢٠٠/٣): "فإن أخرجهم من بلد إلى بلد غيره... كرهت ذلك له، ولم يَنْبِ لي أن أجعل عليه الإعادة؛ من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم، وإن ترك موضع الجوار". وهذا قد يفهم منه التحريم مع عدم الضمان إن خالف، وانظر: الأم (١٩٣/٣).

والمعتقد وهو الأظهر: منع نقل الزكاة. انظر: المحرر (ص٢٨٧) المنهاج (ص٣٧٠).

(٧) في (أ) و(ز)؛ وإن.

- ٢٦٩٦- فإن لم يوجد أهل سهم، وأعوز ذلك في جميع الأرض.. رد سهمه على^(٥) البواقي^(٦).
- ٢٦٩٧- فإن قيل: لم زعمت هذا، وأن سهم المؤلفة والعامل إذا تولى الرجل قسم زكاة ماله مردود على أهل السهمان، ولم نقل^(٧) هو حق من حقوقهم يحسه كما يحبس الحق للرجل يجب له؟
- ٢٦٩٨- قيل: كتاب الله عز وجل سنة رسول الله^(٨) صلى الله عليه وسلم، وإجماع العلماء، لأن الله تبارك وتعالى^(٩) ذكر الوصية، وأنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهما الثلث، وأجمع العلماء أن رجلاً لو أوصى فقال: «ثلاثي لفلان وفلان [وفلان]» وسمى^(١٠) أصنافاً.. أنهم لم يختلفوا أنه لا يُعَدَّى بنصيب

(١) في (أ) و(ز): السهم.

(٢) في (أ) و(ز): ونقلت.

(٣) في (أ) و(ز): رد.

(٤) أي: إن استغنى أهل ذلك الصنف في جميع البلاد، فإن كان أهل ذلك الصنف في بلد آخر موجودون.. نقل ما فضل إليهم. هذا معنى قوله بضميمة الفقرة التالية إليه. وإن كان المعتمد كما هو في المسألة التالية أنه لا ينتقل، بل يرد على الباقيين. انظر: روضة الطالبين (٣٣١/٢).

وهو موافق لنصه في الأم (١٩٣/٣)، فإنه قال: "وكل صنف استغن.. عيّد بفضلته على من معه من أهل السهمان، ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به قُلْ ولا كَثُرَ حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان إلا أعطي حقه".

(٥) في (أ) و(ز): إلى.

(٦) الذي قُرِئَ هنا أنه إن عُدِمَ صنف في بلد.. نُقِلَ نصيبه لذلك الصنف في بلد آخر، فإن عدم ذلك الصنف في كل البلدان.. صرف إلى بقية الأصناف في البلد الأول.

لكن المعتمد: أنه إن عُدِمَ صنف.. رُدَّ على الباقيين في نفس البلد. انظر: المحرر (ص٢٨٦) المنهاج (ص٣٧) روضة الطالبين (٣٣١/٢). وظاهر ما في الأم (١٩٣/٣) موافق للمعتمد، بل هو صريح عبارته في (١٩٨/٣) (٧٩/٢) التجار حيث قال: "وإنما لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد.. قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا، فإنما فَضِّلَ فَضِّلٌ عن إغنائهم.. نقلت إلى أقرب الناس بهم فاراً".

قلت: عُدَّ الإمامان الخلاف أوجهاً.. ورجحا ما في الأم على ما في البوطي.. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يقل.

(٨) في (ب): رسوله.

(٩) في (ب): عز وجل.

(١٠) في (ب): فسمى.

صنّف بما^(١) أوصى [به] إلى صنّف غيره، وأنهم إنما أنفذوا ذلك/^(٢) بأصل ما ذلّ الله جل ثناؤه عليه من الوصية، فلما ذلّت السنة على هذا بأن لا يُعذّى بقول رجل [ما] أوصى/^(٣).. كان قولُ الله عزَّ وجلَّ ومن سمّى الله له.. أولى أن ينفذ له سهمه^(٤).

٢٦٩٩- وإن^(٥) لم يوجد بعض الأصناف الذين أوصى لهم؛ فإن كانوا قومًا بأعيانهم.. ردّ نصيب من حبس منهم إلى مالك المال، وإن كانوا قومًا بصفة.. ردّ ذلك على أهل تلك الصفة ما وجّه في الأرض واحد^(٦) منهم، وكذلك كلُّ من سمى الله عزَّ وجلَّ له سهمه في الركة.

٢٧٠٠- فإن قال [قاتل]: كيف زعمت/^(٧) أنك تُردُّ سهم المؤلفين والعاملين على السهمان^(٨) ولم تُردّه إلى مالك المال كما ردّته فيمن أعوز مما أوصى له إلى مالك المال؟

٢٧٠١- قيل: قد فعلت^(٩)، ولكن المالكين مختلفين؛ ألا ترى أن المالكين إما بقى من الوصية هم الورثة.. فرددت إليهم، والمالك للزكاة التي خرجت من مالكها^(١٠) هي من سُميت له، ولا^(١١) يحل له الرجوع في شيء منها، وهي لأهلها، فكما^(١٢)^(١٣) كان المسلمون لا يختلفون أنه إذا أعوز بعض الصنف أعطي بعض وترك بعض أجزاء.. فكذلك^(١٤) سهم^(١٥) من لم^(١٦) يوجد من الأصناف -قياسًا

(١) في (أ) و(ج): كما.

(٢) نهاية (١٣٣/أ) من (أ).

(٣) نهاية (٢١/ب) من (ب).

(٤) الأم (٢٢٠/٣) مختصر المزني (ص ١٦١).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (أ) و(ج): أحد.

(٧) نهاية (ص ٢٨٢) من (ج).

(٨) في (ب): السهم.

(٩) في (ج): بلغت.

(١٠) في (ب): ملكها.

(١١) في (ب): فلا.

(١٢) في (أ) و(ج): فيما.

(١٣) في (ب) زيادة: لو.

(١٤) في (ب): فلذلك.

(١٥) في (أ) و(ج): السهم.

على هذا... يُرَدُّ^(٢) على أهل الأصناف؛ لأن كُلاًّ إنما سُمِّيَ^(٣) بصفة^(٤)، ليسوا مُسَمَّنِينَ^(٥) بأعيانهم، ولا شيء أولى أن يقاس بشيء.. من قوم لم يُسَمُّوا [يقوم لم يُسَمُّوا]، وكما^(٦) فرض الله عزَّ وجلَّ الموارث لأهلها؛ فإن^(٧) كانوا لا يوجدون.. أُعطي من وَجَدَ جميع 'مال الرجل'^(٨)، وسقط من لم يوجد.

٢٧٠٢- [قال الشافعي:] ويُعطى الرجل [على] قدر حاجته؛ حتى يُخرجَهُ ذلك من حَذِّ الفقير إلى الغني؛ كان ذلك تجب فيه الزكاة أو لا تجب، ولا يُحَدُّ في شيء من ذلك شيئاً^(٩).

٢٧٠٣- وكان الشافعي لا يبيز أن يجعله في صنف واحد إذا وَجَدَ الأصناف، وإن لم توجد^(١٠) الأصناف.. ردَّ عليهم^(١١).

(١) في (ب): لا.

(٢) في (ب): ويرد.

(٣) في (ب): يسمى.

(٤) في (أ) و(ج): تصفه.

(٥) في (ب): مسمين.

(٦) في (ب): فكما.

(٧) في (ب): فإذا.

(٨) في (ب): المال.

(٩) انظر: الأم (١٨٩/٣ و ٢١٧) مختصر المزني (ص ١٥٨) العزيز (٤٠١/٧-٤٠٢) المهاج (ص ٣٦٩).

(١٠) في (أ) و(ج): يوجد، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) بعد هذا في (ب): باب في الطلاق.

باب الجزية^(١)

٢٧٠٤- موسى عن الربيع/ (١٣٣/ب) قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿فَإِذَا أَسْلَمَ الْأَشْهُرُ لِلْإِسْلَامِ فَأَقْبَلُوا الْمُشْرِكِينَ [حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ] ﴿الآية [القرة: ٥]﴾، فكانت هذه عامّة، ثم خصّ الله عزّ وجلّ فقال: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَتَوَدُّونَ الْآخِرَ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣) [القرة: ٢٩]^(٤)، ثم دلت سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال [في الجوس]^(٥): «وَسُئِلُوا بِمَنْ سَنَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٦) [يعني:]^(٧) في الجزية،^(٨) (٩)^(١٠).

(١).

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) كتب في النسخ إلى قوله ﴿وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وزاد في ب: الآية، وأثبتها كاملة لأن الشاهد في بقيتها، ومراده أن الله عزّ وجلّ خصّ أهل الكتاب، فجعل الأمر فيهم بين الإسلام والقتل والجزية، وأما غيرهم من المشركين عبدة الأوثان.. فالأمر فيهم بين الإسلام والقتل ليس غير.

(٤) أخرجه مالك (٢٧٨/١: ٤٢) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر الجوس فقال: «ما أدري كيف أصنع في أمرهم»، فقال: عبد الرحمن بن عوف: «أشهد لسمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول...»، فذكره. وعنه الشافعي في الأم (٤٠٨/٥) (١٧٤/٤) التجار والرسالة (ص ٤٣٠: ١١٨٢). قال الشافعي: «قد روي من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من الجوس - ثم ساق بسنده هذا وساق بلاغا من بلاغات الزهري، ثم قال- إن كان ثابتا... فيعني في أخذ الجزية... لأهم أهل كتاب، لا أنه يقال... تنكح نسائهم وتؤكل ذبايحهم».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣-٢٤٤) من طريق مالك، والبيهقي (١٨٩/٩-١٩٠) وفي المعرفة (٣٦٥/١٣) من طريق الشافعي عن مالك. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٤/٣) (٢٤٣/١٢-٢٤٤) وعبد الوزاري (٦٨/٦-٦٩) (٣٢٥/١٠) وغيرهم من طرق عن جعفر بن محمد به. وقد ذكر الدارقطني في العلل (٢٩٩/٤) أن الجماعة قد روه عن جعفر عن أبيه مرسلان عن عبد الرحمن بن عوف، قال: وهو الصواب أي: فهو منقطع.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (١١٦/٢): «منقطع، ولكن معناه متصل من وجوه حسنات».

٢٧٠٥- فكلُّ مُشركٍ غير كتابيٍّ^(١) أو مجوسيٍّ^(٢).. لا يُقبل منه [الجزية، ولا يُقبل منه] إلا الإسلام،^(٣) أو^(٤) القتل^(٥)، أو إعطاء مدة حتى يسمع كلام الله^(٦)، أو^(٧) إعطاء مدة [على شيء] نظراً من الإمام للمسلمين.

وقال الحافظ في فتح الباري (٢/٢٦١): "وهذا منقطع مع ثمة رجاله" وقال في موافقة الحُرِّ الحَرِّ (١٧٩/٢) بعد أن رواه بسنده من طريق مالك: "حديث غريب وسنده منقطع أو معضل". وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/١٣): "لم يثبت لهذا اللفظ". ولكنه قال في ثخنة الطالب (ص ٣٣٨): "وقد رويناه بإسناد جيد متصل عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن عوف بنحو ذلك، والله الحمد". وهذا الشاهد الذي أشار إليه ابن كثير قد ذكره الحافظ فقال في التلخيص الحبير (٣/٣٧٥): "ورواه ابن أبي عاصم في كتاب النكاح، بسند حسن، قال: نا إبراهيم بن الحجاج، نا أبو رعاء - جاور لحماذ بن سلمة - نا الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: كنت عند عمر بن الخطاب فذكر من عنده المجوس، فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال: أشهد بالله على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسمعتة يقول: وإنا المجوس طائفة من أهل الكتاب فأجملهم على ما يحملون عليه أهل الكتاب". وهو هنا قد قال: "بسند حسن"، لكنه قال في موافقة الحُرِّ الحَرِّ (٢/١٨١) بعد أن رواه بسنده من طريق ابن أبي عاصم: "هذا حديث غريب ورجاله محتج بهم في الصحيحين إلا أبا رجاء الذي تفرّد به، واسمه روح بن المسيب... وهو لين الحديث...". وما رواه ابن أبي عاصم.. رواه أيضاً الطبراني في الأوسط (٣/٣٧٥: ٣٤٤٢) عن الحسن بن سهل عن إبراهيم بن الحجاج به.

وله شاهد آخر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٤٣٧: ١٠٥٩) بسنده عن عمر بن إبراهيم الرقي ثنا زكريا بن طلحة بن مسلم بن العلاء الحضرمي عن أبيه عن جده مسلم قال: شهدت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما عهد إلى العلاء حيث وجهه إلى البحرين قال:.... وكتب للعلاء: فأن سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب.

قال الحافظ في الإصابة (٦/١١١) ومزار الحديث على عمر بن إبراهيم وهو ساقط" وقال في موافقة الحُرِّ الحَرِّ (٢/١٨٠): "هذا حديث غريب، وعمر بن إبراهيم ضعيف جداً ومن فوقه لا يعرفون إلا بهذا الإسناد". ويغني عنه:

ما رواه البخاري لك: الجزية والمواذعة، ب: الجزية والمواذعة مع أهل الحرب (٣١٥٧) بسنده عن بُجالة أنه قال: لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذها من مجوس هجر.

(١) نهاية (ص ٢٨٣) من (٢).

(٢) الأم (٤٠٧/٥) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٤/٢٤٤).

(٣) في (أ) و(ب) ومجوس.

- ٢٧٠٦- كما أعطى رسول الله ﷺ أهل مكة وبعث علياً أن: «مَنْ كَانَ لَهُ مُدَّةٌ.. فَمَهْدُهُ إِلَى مُذْبِئِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ.. فَاجْلُهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ»^(١).
- ٢٧٠٧- وكما أعطى رسول الله ﷺ صفوان تسيير^(٢) أربعة أشهر^(٣).

(١) نهاية (٤٠/أ) من (ب).

(٢) في (ب): و.

(٣) الأم (٤٠٢/٥) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٤/٤).

(٤) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٣/٤).

(٥) في (ب): و.

(٦) أخرجه بنحوه الترمذي لك: الحج، ب: ما جاء في كراهية الطواف عرياناً (٨٧١) وفي لك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة التوبة (٣٠٩٢) وقال: حديث حسن، وقال الألباني: صحيح، والدارمي (٩٤/٢: ١٩١٩) والبيهقي في المعرفة (٣٩٣/١٣). وسعيد بن منصور (٢٣٣/٥) والحاكم (٥٢/٣) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأبو يعلى (٣٥١/١: ٤٥٢)، وشطره الأول عند أحمد (٣٢/٢: ٥٩٤)، كلهم من حديث أمر المؤمنين علي رضي الله عنه.

(٧) هكذا صورهما في (أ): بسبب البنية، هكذا صورهما في (ب): بسبب البنية، في (م): يسير، ورسما في (أ) يخلط: (تسير) و (يسير)، وآثرت الأول لما نقله البيهقي من نص الشافعي، ولأنه الرسم الأصح لما في الموطأ، والأنسب لغة.

تقريبه: وقع في كتاب الأم (٤٥٦/٥) (١٩٠/٤) النجاشي: "وجعل النبي ﷺ لصفوان بن أمية بعد فتح مكة بستين أربعة أشهر" والنص كذلك في مختصر المزني (ص ٢٧٩)، وهو خطأ واضح، لأن ذلك كان بعد فتح مكة وقبل حين حيث استعار منه ﷺ أناة وسلاحاً، بل إن النبي ﷺ -بأبي هو وأمي- لا اختار الرفيق الأعلى لم يكن قد مضى على فتح مكة -شرفها الله- سنون، والصواب: «تسير» كما حكاه البيهقي عن نص الشافعي، وتضمن: «يسير».

ففي الموطأ ط. عبد الباقي: «بل لك تسير»، وهي كذلك في رواية أبي مصعب الزهري (٥٩٦/١: ١٥٤٧)، وفي ط. بشار عواد (٥٢/٢): «تسير»، وهي كذلك في مخطوط الموطأ من رواية نبي الذي صورته ونشره مركز البحوث والدراسات الكويتية بعناية محمد ناصر العجمي (ص ٣٧٠) وكذلك في رواية سويد بن سعيد (٣٣٦)، وهكذا نقل البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٥/٩) عن نص الشافعي: «تسير أربعة أشهر».

(٨) أخرجه مالك (٥٤٣/٢: ٤٤) عن ابن شهاب أنه بلغه....، والبيهقي (١٨٦/٧) من طريق مالك.

٢٧٠٨- والحنة في ذلك: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ① ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البره: ١ و٢]، ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رُسُلًا يَتْلُوهُنَّ﴾ [الحنه: ٢]، فكانت^(٢) فريش.. الأميون، وكل من لم يكن له كتاب.. فهو من الأميين^(٣).

٢٧٠٩- وكل من كان على دين قبل نزول القرآن، ثم تحول بعد نزول القرآن إلى دين أهل الكتاب.. لم يُقبل منه، ولا تقبل^(٤) الجزية إلا من أهل الكتاب الذين نزل القرآن وهم أهل الكتاب، أو الجوس بالسنة^(٥).

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٩/١٢): "هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله".

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) وهو مفهوم ما في الأم (٣٦٢/٥).

وفي تفسير الطبري (٣٧١/٢٣) وابن كثير (١١٥/٨) الأميون: هم العرب.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يقبل.

(٥) انظر: الأم (٤١٠/٥-٤١١) (١٧٤/٤) النجار) وفيه: "فَكُلُّ من دان... دين أهل الكتاب -أي كتاب كان- قبل نزول القرآن وخالف دين أهل الأوثان قبل نزول الفرقان.. فهو خارج من أهل الأوثان، وعلى الإمام إذا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربياً كان أو عجمياً، وكل من دخل عليه الإسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربياً أو عجمياً... فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية" وفي مختصر المزني (ص ٢٧٩-٢٨٠): "الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباه دانوا به قبل نزول الفرقان... وإذا أذن الله بأخذ الجزية منهم على ما دانوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام".

فصريح نصه في الأم واليويني هنا وهو ظاهر نصه في المزني: أن العيرة بِنزول القرآن وبعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن من تمرد أو تنصّر قبل نزول القرآن والبعثة.. فهو من أهل الكتاب الذين تؤخذ منهم الجزية، وليس فيها شرط أن يكون ذلك قبل نسخ ذلك الدين أو تبديله، لكن المصنف في المذهب: أنه يشترط أن يكون تمردهم أو تنصّرهم قبل نسخ ذلك الدين، وإن كان بعد التبديل، وينبغي على ذلك أنه لا تؤخذ الجزية ممن تمرد بعد بعثة عيسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى نبينا؛ لأنه قد نسخت اليهودية بعثته.

٢٧١٠- ومن كان غير كتابي ولا مجوسي ففرض الجزية على أن يُقرَّ^(١) في بلاد الإسلام.. لم يقبل منه^(٢).

٢٧١١- لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَإِذَا أَسْلَمَ الْأَشْهُرُ لَكُمْ لَعْنُكُمْ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية [البقرة: ٥]، فأمر بقتلهم إلا أن يدخلوا في الإسلام.

٢٧١٢- وقال عمر بن الخطاب: وما^(٣) نصارى بني تغلب 'من أهل' الكتاب، وما أنا بتاركهم حتى يُسلموا أو أضرب رقابهم^(٤).

٢٧١٣- [قال الشافعي:] وكلُّ من فتح أرضاً فإن كانت فُتحت عنوةً.. قُسمت 'الأرضين' كلها^(٥) وغيرها على من حضرها وشهد فتحها بعد الخمس^(٦).

ففي روضة الطالبين (٣٠٥/١٠): "والنهود بعد بعثة عيسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. كالنهود والنصير بعد بعثة نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأصح".

قلت: فعمل الخلاف في المسألة أوجهها، مع أن للشافعي فيها نص، واعتمد خلاف النص. والله تعالى أعلم. وفي الروضة بعد أن قرأ المتمدن حكى عن القاضي أبي الطيب أنه قال: "لا أحفظ الشرط المذكور للشافعي، إنما فرق في كتبه بين ما قبل نزول القرآن وما بعده وهذا أصح".

وانظر: المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٤/٤) نهاية المحتاج (٨٧/٨).

وأما اختيار المزي فهو أوسع حيث قال: "من دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندي في القياس وبالله التوفيق".

(١) في (أ) و(٢) بقره.

(٢) انظر: الأم (٤١٠/٥) مغني المحتاج (٢٤٤/٤).

(٣) في (ب) زيادة: هكذا صورها: قَالَ الشَّافِعِيُّ.

(٤) في (ب): يا أهل، ولعلها تصحفت من: بأهل، كما هي في الأم.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٦٠٤/٣ و ٤٣٥/٥) والبيهقي (٢١٦/٩ و ٢٨٤) وفي المعرفة (٤٠٠/١٣) من طريق الشافعي بلفظ: وما نصارى العرب بأهل كتاب... قال ماهر الفصل: "إسناده ضعيف". انظر: تحقيقه لمسند الإمام الشافعي (٢٤٧/٣: ١٥٣٢).

"قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: اختلقت الأخبار عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نصارى العرب من تنوع وجرأ وبني تغلب؛ فزوي عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم، وهكذا حفظ أهل المغازي". ١. هـ من مختصر المزي (ص ٢٧٨).

(٦) في (أ) و(٢) كلها الأرضين.

٢٧١٤- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / فتح خيبر^(١).

٢٧١٥- وإِنَّهُ سَأَلَ أَهْلَ [سِي] هَوَازَن، 'وَقَالَ: 'وَمَنْ أَبِي مِنْكُمْ' /^(٢).. أَعْطَيْنَاهُ بِكُلِّ رَأْسٍ سِتَّ فَرَاتِصٍ^(٣) (٧) (٨).

(١) انظر: الأم (٣١٥/٥ و ٤٣٠ و ٤٣٢) مختصر المزي (ص ٢٧٤-٢٧٥) الحاوي الكبير (١٤/٢٦٠).

(٢) أي: وقسمها بين المقاتلين. انظر: الأم (٤٣٠/٥) مختصر المزي (ص ٢٧٥).

في (أ) و(ب): خيبر، وهكذا صورناها في (ب): ^{تجزيها} **أَيْتِلْ بِلَا**، وهي بلا نقط، وتختل: "حين"، فيكون الكلام متصلاً بما بعدها من قصة سبي هوازن.

(٣) في (أ) و(ب): "ومن قال أنا منكم"، في (ب): "وقال: من أنا منكم"، وأثبت ما في (ب)، لكنني أبدلت كلمة (أنا) بـ(أبي)، لأن الظاهر أنها تصحيف، فبدل أن تكون بمفردة ثنائية، جعلها بمثابة فوقية، وهو الموافق للمعنى الموجود في الروايات.

(٤) نهاية (ص ٢٨٤) من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): لكل.

(٦) في (ب): قرايض.

(٧) وهو حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه أحمد (٣٣٩/١١: ٦٧٢٩) بلفظ: «يا أيها الناس، ردوا عليهم نساءهم وأبناءهم، فمن تمسك بشيء من الشيء.. فله علينا ستة فراتص من أول شيء يغنيه الله علينا وأبو داود لك: الجهاد، ب: في فناء الأسير بالمال، (٢٦٩٤) والنسائي لك: الهبة، ب: هبة المشاع، (٣٦٨٨) والبيهقي (٣٣٦/٦-٣٣٧).

وأصله عند البخاري (٢٥٨٣، ٢٥٨٤) لك: الهبة وفضلها والتحريرض عليها، ب: من رأى الهبة الغائبة جائرة، عن المسور بن محمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهوازن، هم: الذين حاربوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم حنين، ثم هزمهم الله عَزَّ وَجَلَّ، فصارت أموالهم وأولادهم غنمة للمسلمين، فجاؤوا مسلمين، وطلبوا ذلك، فشفع لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند المسلمين ليردوا عليهم نساءهم وأبناءهم، فقبل أكثرهم، ومن لم يقبل.. أعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما استمسك.. في كل رقبة ست فراتص، أي: ست نوق -والفرضة: الناقة- من أول ما يغني الله عَزَّ وَجَلَّ عليه به. انظر: حاشية مسند الإمام أحمد للسندي (٤٣٢/٤).

(٨) واستدل الشافعي بهذا على: أن لولي الأمر أن يستطبل أهل مستحقي الغنمة لتركها مجاًناً أو على عوض عليها، ومن ذلك الأرض التي تغنم.

قال في الأم (٤٣٢-٤٣٣) (١٨١/٤): "إن ظهر الإمام على بلاد عنوة فمسمها، ثم سأل أهل الأربعة الأحلاس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم.. فله بقوله إن أعطوه إياه، وفقاً على =

٢٧١٦- فإن قيل: فمكة^(١)

٢٧١٧- قيل: دخلها رسول الله ﷺ^(٢) وقد كان تقدم^(٣) منه -بمر^(٤) الظهران- لأبي سفيان: ومن دخل داره.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن، ومن ألقى سلاحه.. فهو آمن، ومن أعطي أماناً على نفسه.. [فهو آمن على نفسه] وماله^(٥).

المسلمين، أو على أي وجه أعطوه إياه، وكان كمال من أموالهم أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقوف على المسلمين.. فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه، وأحسب عمر بن الخطاب -إن كان ممنوع هذا في شيء من بلاد النوبة- إنما استطاب أنفس أهلها عنها، فصنع ما وصفت فيها، كما استطاب النبي ﷺ أنفس من مبار في يديه سي هوازن بنين، فمن طاب نفسه.. رده، ومن لم يطب نفسه.. لم يكرهه على أخذ ما في يديه". وانظر: مختصر المزني (ص ٢٧٤-٢٧٥).

وأما زيادة كلمة "سي" فاستوحيتها من نص الأم.

(١) في (ب): مكة.

(٢) في (ب) زيادة: "عنوة"، وهي غير صحيحة، يناقضها ما بعدها، وهي مخالفة لما في الأم (٢٥٨/٩) (٣٦٢/٧) التجار أيضاً.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط، في (ج): يقدم.

(٤) في (ب): وبمر.

(٥) لم أجد هذه الألفاظ جميعها، لكن وجدت بعضها، أخرجه أبو داود ك: الخراج والنيء والإمارة، ب: ما جاء في بحر مكة (٣٠٢١ ٣٠٢٢) وابن أبي شيبة (٤٩٦/١٤) وإسحاق بن راهويه كما في المطالب العالية (٤٥٩/١٧: ٤٣٠١) وإتشاف الخيرة المهرة (٢٤٠/٥: ٤٦٠٣) والبيهقي (١١٨/٩) وفي المعرفة له (٢٩٧/١٣) وقال الحافظ ابن حجر في المطالب: هذا حديث صحيح، ونقل كلامه البوصري ولم يتعبه. كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، بلفظ: «من دخل دار أبي سفيان.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن» وعند أبي داود: «ومن أغلق عليه بابه».

وأخرجه مسلم ك: الجهاد والسير، ب: فتح مكة، (١٧٨٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «من دخل دار أبي سفيان.. فهو آمن، ومن ألقى السلاح.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن» ولم يذكر مر الظهران، وظاهر ما عند مسلم أنه قاله ﷺ بعد دخول مكة، لكن قال الحافظ البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٩٥/١٣-٢٩٦): "والذي روي في حديثه من قوله لأبي سفيان «من دخل داره فهو آمن»؛ فاختلاف رواته في وقت حكايته يدل على أنهم قصدوا حكاية لفظه دون حكاية وقته، وقد بين عبد الله بن عباس وعمرو بن الزبير وعكرمة وسائر أصحاب المغازي أن ذلك القول كان من رسول الله ﷺ وهو بحر الظهران، ويجوز أن يكون أعاده بمكة، وكيف يجوز أن يكون ابتدأه بعدما ظفر بهم، وليس للإمام ذلك بعد الظفر بهم؟".

٢٧١٨- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال: «وهل ترك لنا عقيل^(٢) مزلأه^(٣)»، فنزل ذلك على أنما ملك لأربابها، لا^(٤) يورث إلا ما كان للميت 'مالكًا له'^(٥).

٢٧١٩- وإذا جهل الناس أمر فتح بلد؛ فمن كان في يديه دار أو شيء.. فهو أولى به.

٢٧٢٠- ولا يؤخذ منه إلا دينارٌ في جزئته، على كل حُرٍّ بالغٍ 'موسرًا كان أو معسرًا'^(٦).

٢٧٢١- وليس على النساء ولا على العبيد شيء^(٧).

٢٧٢٢- وتكون^(٨) الجزية دينًا^(٩) على المعسر^(١٠).

(١) والمراد: الاستدلال على أن مكة فتحت صلحًا لا عنوة، حيث أعطى الأمان لهم.. فذلك لم يقسم أرضها ولم يغنم أموالهم.

قال الشافعي عن فتح مكة: "لم يدخلها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنوة، وإنما دخلها صلحًا، وقد سبق لهم أمان... وقد تقدم من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن دخل داره... فهو آمن، ومن ألقى السلاح... فهو آمن، فنال من يفتح مال من له أمان، ولا غنمة على مال هذا". ٨١. من الأم (٢٥٨/٩-٢٦٠) (٢٦٠/٧) (٣٦٢/٧) التجار) وانظر: مختصر المزني (ص ٢٧٣).

(٢) في (أ) و(ز): عقيل لنا.

(٣) متفق عليه من حديث أسامة بن زهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: المغازي، ب: أين ركز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرابية يوم الفتح، (٤٢٨٢) بلفظ: «وهل ترك لنا عقيل من مزلأه ومسلم ك: الحج، ب: الزول بمكة للحاج وتورث دورها، (١٣٥١/٤٣٩) بلفظ: «... من رباع أو دوره وفي (١٣٥١/٤٤٠) بلفظ المصنف، وفي مسلم: "وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئًا؛ لأخما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين".

(٤) في (أ) و(ز): لم.

(٥) في (أ) و(ز): يملكها.

(٦) قال النووي في شرح مسلم (١٢٠/٩): "فيه دلالة المذهب الشافعي وموافقه أن مكة فتحت صلحًا، وأن دورها مملوكة لأهلها، لما حكم سائر البلدان في ذلك، فتورث عنهم، ويجوز لهم بيعها ورهنها وإيجارها وهبتها والوصية بها، وسائر التصرفات، وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وآخرون: فتحت عنوة، ولا يجوز شيء من هذه التصرفات".

(٧) في (ب): معسرًا كان أو موسرًا.

(٨) أي: فلا تكون أقل من دينار. انظر: الأم (٢٦٦/٥) و٤٧٤) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٩) انظر: الأم (٢٢٤/٥-٢٢٥) و٤٧٣) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٥/٤).

٢٧٢٣- وإذا كان صلحاً على أكثر من دينار وضيافة^(١) وغير^(٢) ذلك.. فهو على ما صلحوا عليه^(٣).

٢٧٢٤- وَفَعَلَ عَمْرٌ عِنْدَنَا عَلَى الصَّلْحِ^(٤).

٢٧٢٥- [قال الشافعي:] وإذا وادع الإمام قومًا إلى مدّة، فنقص بعضهم، ولم ينكر الباقيون، ولم يعتزلوهم... حاز للإمام عاربتهم^(٥).

٢٧٢٦- والحجّة في ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَادَنَ قَرِيشًا، وَكَانَتْ خِزَاعَةٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَعَانَ^(٦) عَلَيْهَا بَعْضُ قَرِيشٍ، ثُمَّ بَعَثُوا أَبَا سَفْيَانَ يَسْتَزِيدُهُ فِي الْمُدَّةِ -وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِعِلْمِهِمْ- فَلَمْ يَزِدْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُعَلِّمَهُ بِالْخِزَاعَةِ، وَغَرَاهُمْ غَارَيْنِ^(٧).

(١) في (أ) و(ز): ويكون.

(٢) في (أ) و(ز): دين.

(٣) الأم (٤٢٦/٥) و(٤٧٤) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٦/٤). وقال في المزني: "وقال في كتاب السير ما يدل على أنه لا جزية على فقير حتى يستغني".

(٤) انظر: الأم (٢٩٨/٥) وفيه الصلح على الضيافة وأنه غير مؤقت.

(٥) في (أ) و(ز): غير.

(٦) الأم (٤٢٦/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٧) أي: كونه منزب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام، فليس ذلك بتوقيت من الشرع وإنما باجتهاد في أمر الصلح من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا ما يظهر من موقع العبارة وسبقها وخاتمتها، ولكن في الأم (٤٩٠/٥) (٢٠٤/٤) النجار بعد أن ذكر أن أهل الذمة ممنعون من دخول الحجاز إلا على شيء يؤخذ منهم، قال: "ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضا منهم بما أخذ منهم، فأخذهم كما تؤخذ الجزية، فأما أن يكون الزمهموهم بغير رضا منهم.. فلا أحسبه". فلهذا يقصد هذا هنا، والله تعالى أعلم.

وأثر عمر وكونه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير.. أخرجه الشافعي في الأم (٤٢٨/٥) عن مالك كما في الموطأ (٢٧٨/١: ٤٣) وأخرجه البيهقي (١٩٥/٩).

(٨) الأم (٤٤٣/٥) مختصر المزني (ص ٢٨٠) المهذب (٢٦٤/٢) المفردة المنهاج (ص ٥٣٠).

(٩) في (أ) و(ز): فأغار، والقيت من (ب) والأم والمزني والكبرى والمعرفة للبيهقي، وهو كذلك في مصادر التصريح؛ إذ إن الذين أغاروا على خزاعة هم بنو كعب، وأغاثهم نفر من قريش.

لكن في الأم (٤٤٤/٥) (ط. رفعت): "أغار"، وأشار في الهامش أن في يولاق: "أعان"، وحقق أن تكون هي المثبتة.

٢٧٢٧- وإذا وادع^(٢) الإمام قوماً فحافهم^(٣) - والخوف بالدلائل [التي] يستدل بها الإمام على نفقهم... جاز محاربتهم؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ قَائِدًا إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]^(٤).

٢٧٢٨- وإذا صالح الإمام أهل قرية^(١) على حربة^(٢) وفيهم من لم يبلغ.. فإذا بلغ؛ فإن رضي بما فعلوا.. فذلك له، وإن لم يرض.. فذلك له، وتلقه الإمام أدنى^(٣) مأنة^(٤) / (١٣٤/ب) ثم^(٥) حاربه^(٦).

(١) انظر: الأم (٤٤٤/٥) (١٨٦/٤) النجار) مختصر المزني (ص ٢٨٠) السنن الكبرى للبيهقي (٢٣٣/٩) والمعرفة له (٤٢٨/١٣)

وفي القصة أحاديث:

منها ما أخرجه ابن حبان (١٣/٣٤٠: ٥٩٩٦) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال شعب الأرنؤوط: إسناده حسن.

وما أخرجه الطبراني (٢٣/٤٣٣: ١٠٥٢) عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وما أخرجه البيهقي (٢٣٤-٢٣٣/٩) وفي الصغرى (١٦٩/٨) عن مروان بن الحكم والمسور بن عخرمة، وقال محقق البدر المير (١٨/٤٨١ ط. العاصمة): "إسناده حسن".

ومنها حديث موسى بن عفيف في المغازي كما روى ذلك عنه البيهقي (٢٣٤/٩) وفي الصغرى (١٧٢/٨). وأشار إلى ذلك في معرفة السنن والآثار (١٣/٤٢٩-٤٣٠).

ومعناها ما أخرجه ابن أبي شعبة (١٤/٤٧٤) عن أبي سلمة وثيب بن عبد الرحمن بن حاطب مرسلاً.

وأخرجه البزار (١٤/٣٣٦) موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن قاتل خزاعة قال: -فذكر بعض الأبيات، ولم يذكر شيئاً غيرها-، وقال الحافظ في فتح الباري (٧/٥٢٠): "وهو إسناده حسن موصول".

قال البيهقي في المعرفة (١٣/٤٢٨): "وهذا الذي ذكره الشافعي من بعض من نقض العهد من بني قريظة، ومن أعان على خزاعة من قريش، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: المريقين... معروف مشهور فيما بين أهل الصيرة، ونقلنا إلى كتاب السنن من الأخبار ما دل على ذلك".

وانظر: البدر المير (١٨/٤٨٣ ط. العاصمة)، وتعليقات المحقق، حيث قال: "بتبين مما تقدم أن حديث ابن إسحاق -يعني حديث المسور بن عخرمة- منسده حسن بنفسه، وصحيح لغيره بجمته من طرق أخرى. والله أعلم".

(٢) في (أ) و(ب): اودع.

(٣) في (أ) و(ب): فحافهم.

(٤) انظر: الأم (٤٤٤/٥) الوسيط (٩١/٧) المنهاج (ص ٥٣٠) نهاية المحتاج (٨/١٠٩).

٢٧٢٩- وإذا صالح الإمام قومًا.. لم يميز أن يصلحهم على شيء مجهول؛ مثل أن يقول: «من كل حرب^(٧).. فبيز^(٨)، ومن كل عشير^(٩).. شاة» ولا يجوز^(١٠) إلا على أمر معلوم ومن^(١١) كل حرب دينار^(١٢)، إلا أن يشترط عليهم: [إن كان الصلح] أقل من دينار.. أنموه دينارًا، ويجوز ذلك كما جوزوا^(١٣) الضيافة، ولا يفسد؛ لأنه ليس ببيع يأخذ^(١٤) به عوضًا^(١٥).

٢٧٣٠- ولا يجوز أن يصلحهم^(١٦) من ذلك على شيء يكون أقل من دينار على كل نفس؛ لأنه أقل الجزية.

٢٧٣١- [قال الشافعي:] «وإذا ترك^(١٧) يهودي أو نصراني أو مجوسي دينه إلى دين غيره^(١٨).. لم يقل له «ارجع إلى الشرك» ولا يأثم^(١٩) بالانتقال إلى الشرك؛ فإن أسلم.. فذلك [له]، وإن رجع إلى

(١) في (ب): القرية.

(٢) نهاية [ص ٢٨٥] من (ز).

(٣) في (ب): إلى.

(٤) أي: مكانًا يأمن فيه على نفسه، والمراد به: أقرب بلاد الحرب من بلاد الإسلام. معني المحتاج (٢٥٩/٤).

(٥) في (أ) و(ز): و.

(٦) الأم (٤٧٤/٥) - ولم يذكر تليغه مأمنه - المنهاج (ص ٥٢٥) معني المحتاج (٢٤٥/٤).

(٧) مقدار معلوم، وهو عشرة أفرزة، ويقال: قدر أربعة أفرزة. انظر: المحكم (٤٠١/٧)، لسان العرب

(٢٦٠/١)، تاج العروس (١٤٧/٢).

(٨) الفغير: بكسال معروف، وهو ثمانية مكاكيل عند أهل العراق، والمكوك: صاع ونصف. انظر: الزاهر

(ص ٢١٠)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٥/١٥).

(٩) في (ب): عشرة.

(١٠) في (أ) زيادة: أيضًا.

(١١) في (أ) و(ز): من.

(١٢) نهاية (٤٠/ب) من (ب).

(١٣) في (أ) و(ز): يجوزوا.

(١٤) في (أ) و(ز): فأخذ.

(١٥) الأم (٤٧٦/٥ - ٤٧٧). وانظر: (٢٩٨/٥ - ٤٣٣ - ٤٣٤).

(١٦) في (أ) و(ز): صلحهم.

(١٧) في (أ) و(ز): وإن بدل.

(١٨) في (أ) و(ز): غير دينهم.

دينه من قبل نفسه.. فذاك^(١)، وإلا.. بُلِّغْ أَيُّ^(٢) بلاد^(٣) الحرب شاءَ الإمام من أهل دينه، ثم حارب^{(٤) (٥)}.

٢٧٣٢- وقد قيل: يُقْرَأُ على ذلك^{(٦) (٧)}.

٢٧٣٣- وإذا صالحَ الإمام [أهل] قرية، ثم غدرَ بعضهم، فغزاهم [الإمام]، فقالَ القومُ الذين لم ينقضوا: «لَمْ يُبَدِّلْ عَمَّنْ، وَلَمْ^(٨) تقدر على الخروج إليك، لأنهم قد غلبونا»، ولا يُسْتَدَلُّ على

(١) في (أ) و(ب): كذلك.

(٢) في (ب): إلى.

(٣) في (ب): بلد.

(٤) في (ب): تحارب.

(٥) هذه مسألة: من انتقل من دين يُقْرَأُ أهله عليه إلى ما يقرأه عليه، كتهود نصراي وعكسه.. هل يقرأ على ما انتقل إليه بالجزية؟ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: وهو المعتمد - لا يقبل منه إلا الإسلام. ورجحه الرافعي في المحرر.

الثاني: يقرأ على ما انتقل إليه بالجزية. وهو اختيار المزني ورجحه الرافعي في الشرحين.

الثالث: لا يقبل منه إلا الإسلام أو العود إلى دينه الأول. وهو نصه في الأم (٤٣٦/٥) ومختصر المزني (ص ٢٧٩-٢٨٠) والبويطي هنا، فالمتعمد خلاف ما في كتب الشافعي الثلاثة.

فإن لم يسلم - وقتلنا بالمتعمد - أو لم يسلم ولم يرجع إلى دينه الأول - وقتلنا بالثاني الذي هو نصه في الأم والمزني والبويطي - فهل يُقتل كالمترد، أو يلسق بمأمنه كمن نبذ العهد؟ قولان: المعتمد: الثاني. وهو نصه في الأم والمزني والبويطي هنا.

مسألة: من انتقل من دين يُقْرَأُ أهله عليه إلى ما لا يقرأه عليه، كتوثن يهودي أو نصراي.. لا يقرأ على ما انتقل إليه بالجزية قطعاً، وفيما يقبل منه، أقوال:

الأول: لا يقبل منه إلا الإسلام. وهو المعتمد.

الثاني: لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي انتقل منه. وهو نصه في الأم وظاهر نصه في البويطي هنا.

الثالث: لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي انتقل منه أو دين يقرأه عليه.

وانظر: الحاوي الكبير (٣٧٥/١٤-٣٧٦) الوسيط (١٣٠/٥) العزيز (٨١/٨-٨٢) المحرر (ص ٣٠٠) روضة الطالبين (٧/١٤٠-١٤١) المنهاج (٣٨٦) مغني المحتاج (١٨٩/٣-١٩٠) نهاية المحتاج (٢٩٣/٦).

(٦) في (ب): دينه.

(٧) خلاف المعتمد، كما سبق.

(٨) في (أ) و(ب): ولا.

كذبهم، ولا عومهم إياهم، ولم يكن لهم سبيل^(١) إلى مفارقتهم.. فإنه يكف عن هؤلاء، ويقاتل الغادرين، ولا يدع قتالهم من أجلهم^(٢).

٢٧٣٤- واحتج بأن الله عز وجل قال: ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَخَيَّرْ رَقَبَةً مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٩٢].

٢٧٣٥- وليس لهم^(٣) عقل ولا قود إذا أصيبوا في الغارة أو^(٤) أصيبوا غير عامدين لهم، كلئول من في دار الحرب^(٥).

٢٧٣٦- وعلى من أصابهم هكذا، أو^(٦) أصاب المؤمنين.. عتق رقبة كفارة.

٢٧٣٧- ومن أصابهم عامداً^(٧) لهم؛ فإن كان/عامداً.. فالدية في ماله وإن كان خطأ.. فعلى العاقلة.

٢٧٣٨- فإن^(٨) اختلطوا، فظهر عليهم، فادعى كل واحد منهم أنه لم يغدر، وقد^(٩) كانت طائفة اعتزلت.. أمسكت عن من شك فيه، ولم يقتله، ولم ينسب ذريته، ولم يغنم ماله، وقتل^(١٠) من عرفه، وسبى ذريته^(١١).

(١) في (ب): السبيل.

(٢) الأم (٤٤٥/٥) روضة الطالبين (٣٣٨/١٠).

(٣) في (ب): عليهم.

(٤) في (أ) و(ز): و.

(٥) الأم (٤٤٦/٥).

(٦) في (ب): لو.

(٧) في (أ) و(ز): عمداً.

(٨) نهاية (ص) (٢٨٦) من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): وإن.

(١٠) في (أ) و(ز): واقت.

(١١) في (ب): وقتل.

(١٢) الأم (٤٤٦/٥) روضة الطالبين (٣٣٨/١٠) وقال: يصدق بهمينه.

٢٧٣٩- وإذا عاهد الإمام قومًا ثم أغاروا على قوم وهم معاهدون للإمام.. فلإمام أن يغزوهم؛ وإن ظفر بهم/... اقتص منهم لهم -كالحربي يدخل إلينا بأمان فيصيب بعضهم بعضًا- لأنهم حاربوهم وهم في هدنة، ومن بقي منهم.. كان فينا للمسلمين، وماله في^(١).

٢٧٤٠- وإن عاهدوهم ثم بعثوا إلى الإمام فقالوا: «إنا قد نقضنا»، أو لم يعثوا إلى الإمام وأظهروا الغدر.. فلإمام عاربتهم^(٢).

٢٧٤١- فإن أصابوا قومًا مواعدين ثم غزاهم الإمام فظفر بهم.. فهم بمنزلة أهل الحرب ولم يقتص لهم منهم؛ لأنهم صاروا محاربين من قبل ما فعلوا^(٣).

٢٧٤٢- وكذلك [كل] حربي دخل دارنا^(٤) بأمان؛ فإن قُتل^(٥) في أرضنا رجلاً.. قُتل به، وإن أخذ مالا^(٦).. أُخذ به^(٧).

٢٧٤٣- ولو أن مسلمًا قُتل ثم ارتد فحارب^(٨) وقتل المسلمين في عاربت، ثم ظفر به [الإمام].. فعليه الحكم في ذلك مثل ما كان في إسلامه، ولم تنقصه الردة والمخاربة شيئًا من ذلك^(٩).

٢٧٤٤- وكل ما^(١٠) أصاب المعاهد من حقوق الأديين.. حكم عليه؛ جاء أو لم يجئ.

٢٧٤٥- وكل ما كان من حدود الله [عَزَّوَجَلَّ].. لم يحكم عليه إلا أن يأتي، مثل اليهوديين [اللذين] رجهما رسول الله^(١١) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٢).

(١) انظر: الأم (٤٤٦/٥) روضة الطالبين (٣٢٢/١٠).

(٢) انظر: الأم (٤٤٦/٥).

(٣) انظر: الأم (٤٤٦/٥) روضة الطالبين (٣٢٢/١٠) وقال: "ففي الضمان قولان؛ كأهل البغي".

(٤) في (أ) و(ب): دارا.

(٥) في (ب): قبل.

(٦) في (أ) و(ب): ماله.

(٧) انظر: الأم (٩٥/٧) المنهاج (ص ٤٧٢) دقائق المنهاج (ص ٤٧٢) مغني المحتاج (١٥/٤).

(٨) في (أ) و(ب): وحارب.

(٩) انظر: الأم (٤٤٨/٥ و ٩٦/٧)، المنهاج (ص ٤٧٢) وفيه: "وتيب -أي: القصاص- على المعصوم المرتد"،

مغني المحتاج (١٥-١٦) وقال: "نتيبه: محله في المرتد.. إذا لم يكن له شوكة وقوة، وإلا.. ففيه قولان؛

أظهرهما عند البغوي: الضمان، وهو الظاهر، وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضي ترجيح المنع".

(١٠) في (ب): من.

٢٧٤٦- ولا ينتقض^(١١) الجزية شيء^(١٢) فقل المعاهد إلا الامتناع من أداء الجزية، والامتناع من الحكم، فإذا فعلوا ذلك.. نبذ إليهم^(١٣)، فأما إذا^(١٤) فعلوا سوى ذلك.. فإنه يحكم^(١٥) عليهم في ذلك كما يحكم^(١٦) على المسلمين^(١٧).

٢٧٤٧- [قال الشافعي:] ولو كان رجل^(١٨) من أهل العهد عبئاً للعدو على المسلمين.. لم يُقتل وعوقب^(١٩).

٢٧٤٨- وليس للإمام أن يهادن إلا إلى^(٢٠) منتهى مدة [أهل] الحديبية؛ عشر سنين، ولا يجاوز أكثر من ذلك^(٢١).

٢٧٤٩- وعشر سنين إذا كانت نازلة بالمسلمين يخشى عليهم، فإذا لم يخش^(٢٢).. لم يجاوز أربعة^(٢٣) أشهر^(٢٤)؛ لقول الله عز وجل: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]، وذلك

(١) في (ب): النبي.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ أخرجه البخاري لك: الحدود، ب: أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا ورفقوا إلى الإمام، (٦٨٤١)، ومسلم لك: الحدود، ب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، (١٦٩٩).

(٣) انظر: الأم (٤٤٨/٥) روضة الطالبين (٣٢٨/١٠).

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): شيئاً.

(٦) نهاية [٢٨٧] من (ج).

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): نكحهم.

(٩) في (أ) و(ج): نكحهم.

(١٠) الأم (٤٤٩/٥) المنهاج (ص٢٨) معني المحتاج (٢٥٨/٤) وكلنا ينتقض بقتالهم لنا، وانظر الخلاصة (ص٦٢٧).

(١١) في (ب): رجلاً.

(١٢) عقوبة مُتَكَلِّفٌ كما في الأم (٤٤٩/٥)، ولا ينتقض عهده كما في روضة الطالبين (٣٢٩/١٠)، وانظر: المنهاج (ص٢٨) معني المحتاج (٢٥٨/٤).

(١٣) في (أ) و(ج): أن.

(١٤) الأم (٤٥٣/٥) المنهاج (ص٣٠) معني المحتاج (٢٦١/٤).

(١٥) في (أ) و(ج): يخشى.

[أنه^(٢) لما^(٣) قوي أهل الإسلام.. أنزل^(٤) الله عَزَّوَجَلَّ على نبيه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مَرْجِعُهُ من نبوك؛ فأرسل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عليًا] إلى^(٥) مكة^(٦)].

٢٧٥٠- وقد قيل: لا يجاوز اليوم^(٧) أربعة أشهر؛ لأن المسلمين قد قوروا.

٢٧٥١- فإن صالحهم/ (ب/١٣٥) على أن له الخيار؛ «من شاء.. تَبَذَّ إِلَيْهِمْ».. فعل؛ كما قال النبي^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل حصن واحد بجير^(٩) صالح أهله: «أَقْرَبُكُمْ مَا أَقْرَبُكُمْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ»^(١٠)، فَكُلُّهَا عِنْدَهُ إِلَّا هَذَا^(١١) الحصن^(١٢).

٢٧٥٢- «وإن قال^(١٣): «أفركم ما أفركم الله».. لم يجز؛ لأن الوحي قد انقطع^(١٤).

٢٧٥٣- [قال الشافعي: «وَمَنْ بَلَغَهُ الْإِمَامُ مَأْمَنَهُ.. زَوَّدَ^(١٥)، وَحُبِّلَ -إن لم يقدر على المشي ولم^(١٦) يكن له شيء- وَبَلَغَ^(١٧) أَدَى مَأْمِنِهِ^(١٨)»].

(١) نهاية (٤١/أ) من (ب).

(٢) الأم (٤٥٧-٤٥٦/٥).

(٣) في (ب): إذا.

(٤) في (ب): وأنزل.

(٥) في (ب) زيادة: أهل.

(٦) تقدم خبره.

(٧) يقصد يومه لا يومنا، والله المستعان.

(٨) في (ب): رسول الله.

(٩) في (أ) و(ز): بجير.

(١٠) أخرجه البخاري ك: الشروط، ب: إذا اشترط في المزاوعة: إذا شئتُ أخرجتك، (٢٧٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «نفركم ما أفركم الله».

(١١) في (أ) و(ز): أهل.

(١٢) انظر: الأم (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٣٣٦/١٠) المنهاج (ص. ٥٣٠) معني المحتاج (٢٦١/٤).

(١٣) في (ب): فإن قيل.

(١٤) انظر: الأم (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٣٣٦/١٠) معني المحتاج (٢٦١/٤).

(١٥) في (ب): رد.

تيسره: في كتاب الأم (٤٥٥/٥) (١٩٠/٤) النجار: «رُدَّ»، وأشار في الحاشية أنها كذلك في ط. بولاق، وأشار أيضاً إلى أن في إحدى النسخ (وَزَوَّدَ) وهي الأقرب، والله أعلم.

٢٧٥٤- وإذا صالح الإمام قومًا على الرجال والنساء أن كل من جاء منهم ردة^(٦) إليهم.. فالصالح باطل^(٧)؛ لأن الله [عَزَّوَجَلَّ] حكم | |^(٨) في النساء ألا يُرَدَّنَّ إلى الكفار لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [النسوة: ١٠].

٢٧٥٥- وكل من لم يبلغ، أو بلغ وهو مغلوب على عقله.. فهو بمنزلة النساء^(٩).

٢٧٥٦- وإذا وقع الصلح عليهم.. فهو فاسد^(١٠).

٢٧٥٧- ومن جاء من عبيدهم فأسلموا.. فلا يُرَدُّ إليهم، وهم أحرار^(١١).

(١) في (أ) و(ب): إذا لم.

(٢) في (ب): ويبلغ.

(٣) الأم (٤٥٥/٥).

(٤) في (أ) و(ب): رد.

(٥) انظر: الأم (٤٥٨/٥-٤٥٩)، لكن في مختصر المزني (ص ٢٧٩) ما يفهم منه أن الشرط وإن كان باطلاً، لكن العقد لا يبطل، وإذا بطل الشرط وحده، حيث قال: "وإن صالحهم الإمام على ما لا يجوز.. فالطاعة نقضه، كما صنع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النساء، وقد أعطى المشركين فبهن ما أعطاهم في الرجال، ولم يستثن، فجاءته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة، فجاء أخوها يطلبها.. فمنعها منها، وأخبر أن الله منع الصلح في النساء، وحكم فبهن غير حكمه في الرجال".
والمعتمد أن العقد يبطل. العزيز (٥٥٦/١١) روضة الطالبين (٣٣٥/١٠) وفيه: "على الصحيح"، المنهاج (ص ٥٣٠-٥٣١) وفيه: "في الأصح"، معني المحتاج (٢٦٣/٤).
قلت: عمر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما يفيد أنه وجه، وهو قول؛ إذ نص عليه في الأم والبيهقي هنا، والثاني: يفهم من نصه في مختصر المزني. والله تعالى أعلم.

(٦) من هنا إلى الإشارة المائلة بعد سطور لا يوجد في (ب).

(٧) انظر: الأم (٤٥٩/٥) روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) المنهاج (ص ٥٣١) معني المحتاج (٢٦٣/٤).

قال البندنجي: والضابط: أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم تب عليه الهجرة.. يجوز شرط ردة في عقد الهدنة، قال ابن شعبة: وهو ضابط حسن. اهـ من معني المحتاج (٢٦٤/٤).

(٨) قال في روضة الطالبين (٣٣٥/١٠): "وإذا جرى في المهادنة شرط فاسد.. فسد به العقد على الصحيح، وبه قطع ابن الصباغ وغيره"، وانظر: معني المحتاج (٢٦١/٤ و٢٦٣).

(٩) جاء في الأم (٤٥٩/٥): "ومن جاء من عبيدهم مسلماً.. لم يرده إليهم، وأعتقه بخرجه إليه، وفي إعطائهم القيمة قولان".

٢٧٥٨- وقد قيل: يعطون القيمة لأهم أموالهم، ولأموالهم أثمان^(١).

٢٧٥٩- وقيل: لا يعطون^(٢).

٢٧٦٠- وإذا صالحهم على أن يرُدَّ إليهم من جاء منهم... لم يرُدَّهم/ ^(٣) إلا أن يجيء، ولهم^(٤)، وقد ردَّ النبي ﷺ أباهما بصير^(٥) بعدما أسلم^(٦).

أما عدم الرد.. فمعتمد، وانظر: روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) المنهاج (ص٣١) مغني المحتاج (٢٦٤/٤)، قلت: وعُدَّ في الروضة وجهًا، وهو نصه في الأم والبيوطي. والله تعالى أعلم.

وأما كونهم بصيرون أحرارًا ويعطون.. فهكذا في الأم أيضًا.

وفصل في روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) فقال: "قال في «الحاوي» (٣٦٥/١٤) إن غلبهم على نفسه ثم أسلم وهاجر.. عتق؛ لأن الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض، وإن أسلم ثم غلبهم على نفسه وجاءت.. نظراً إن فعل ذلك قيل أن هادئهم.. فكذلك؛ لأنه غلب في حال الإباحة، وإن فعله بعد الهدنة.. لم يعتق؛ لأن أموالهم محرمة حينئذ لا يملكها بالقهر". وانظر: مغني المحتاج (٢٦٤/٤).

(١) أوأما إليه في الأم (٤٦٠/٥)، ولكنه لم يصرح بترجيح أي من القولين، وذكر النووي في من أسلم ثم غلبهم على نفسه وجاء إلى المسلمين.. أنه: إن أعتقه مالكه، وإلا.. باعه الإمام عليه مسلم، أي: وأعطى سيده قيمته، أو دفع قيمته من بيت المال وأعتقه عن المسلمين كافة وولَّاه لهم. كما في روضة الطالبين (٢٦٤/١٠).

ويفهم منه أنه لا يدفع لهم قيمة من غلبهم ثم أسلم وهاجر، أو أسلم ثم غلبهم قبل الهدنة.

(٢) انظر: الأم (٤٦٠/٥).

(٣) نهاية [ص٢٨٨] من (٢).

(٤) الأم (٤٥٨-٤٥٩) وقال في مغني المحتاج (٢٦٤/٤): "تنبيه: هل الاعتبار في الطلب بحضور العشرة أو واحدٍ منهم أو يكفي بعث رسولهم إذا غلب على الظن صدقه؟ قال الزركشي: لم يترسوا له، والظاهر الثاني". قلت: لكن ظاهر نصه هنا: اشتراط مجيء الولي. والله أعلم.

(٥) هو: عتبة بن أسيد -بالفتح- بن جارية بن أسيد -بالفتح أيضًا-، أبو بصير الثقفي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حليف بني زهرة، مشهور بكنيته، تَبَيَّنَ ذِكْرُهُ في قصة الحديبية عند البخاري، وملخص القصة أنه كان من المستضعفين بمكة فلما وقع الصلح بين النبي ﷺ وبين قريش على أن يردوا عليهم من أتاه منهم... فَرَأَى أبو بصير لما أسلمه النبي ﷺ لقاصد قريش، فانضم إليه جماعة فكانوا يؤذون قريشًا في تجارتهم، فرغبوا من النبي ﷺ أن يؤوبهم إليه ليستريحوا منهم، ففعل، وقيل: لما كتب النبي ﷺ إلى أبي جندل وأبي بصير أن يقدموا عليه ورَدَ الكتاب وأبو بصير يموت، فمات وكتاب النبي ﷺ في يده، فدفنه أبو جندل مكانه وصلى عليه. انظر: الإصابة (٤٣٣/٤).

٢٧٦١- وإذا أَمِيرَ الرَّجُلُ فَأَعْطَاهُمْ أَمَانًا وَعَهْدًا، فَخَلَّوْهُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِشَيْءٍ أَوْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ.. فلا يرجع إليهم، ولا يبعث إليهم بشيء، والحجة في ذلك: أنه مَكْرُوهٌ، وأن الله تعالى قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ﴾ [الحج: ١٠٦] ^(١).

٢٧٦٢- وإذا جاءت امرأة فأسلمت -في صلح شرط الإمام أن يَرُدَّ فيه النساء- ثم جاء زوجها بطلب منها ما أعطاهما.. يعطيه الإمام من عنده من سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس على المرأة شيء من ذلك ^(٢).

٢٧٦٣- وإن ذهبت امرأة من المسلمين إلى الكفار، وكان عند المسلمين امرأة من المشركين.. لم يعط الإمام المسلم إلا مهر امرأته قصاصًا مما وجب للمشرك في امرأته المسلمة التي فانت (إليها) ^(٣).

(١) أخرجه البخاري ك: الشروط، ب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٢٧٣١)، (٢٧٣٢). عن المسور بن عخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الأم (٤٦٠/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٥) الحاروي الكبير (١٤/٢٧٠-٢٧١).

(٣) انظر: الأم (٤٦٥/٥-٤٧٠)، وصرح نصح هنا وفي الأم أن الإمام إن شرط رد النساء.. فلا يجوز له أن يردهن، وفي الغرم قولان، لكن ما حكاه في العزيز والمحرر والروضة والمناهج بنهم منه أن لا خلاف في المسألة، وأن الخلاف إنما هو إذا شرط الرد مطلقًا أو لم يترض للرد. والصواب الذي لا شك فيه: إثبات القولين في المسألة.

قال الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في روضة الطالبين (١٠/٣٤٠): "ولو صرح بشرط رد النساء.. فهو فاسد، وفي فساد العقد به ما سبق؛ فإن لم يفسده.. ففي الغرم الخلاف السابق بالترتيب". وانظر: العزيز (١١/٥٦٧) المحرر (ص ٤٥٩-٤٦٠) المناهج (ص ٥٣٠-٥٣١) كفاية النية (١٧/١٢١) مغني المحتاج (٤/٢٦٣).

وأما لو شرط الإمام رد من جاء وأطلق، أو أطلق ولم يذكر ردًا.. فالعقد، وهو أظهر القولين: أنه لا يجب دفع المهر إلى زوجها. وفي مختصر المزني (ص ٢٧٩) من قول الشافعي: "وأشبههما أن لا يعطوا عوضًا، قال المزني: هذا أشبه بالحق عندي".

وعبارة المناهج (ص ٥٣٠-٥٣١): "ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم، فإن شرط.. فسد الشرط، وكذا العقد في الأصح. وإن شرط رد من جاء مسلمًا، أو لم يذكر ردًا فجاءت امرأة.. لم يجب دفع مهر إلى زوجها في الأظهر".

وإن قلنا بوجوب دفع المهر إليها.. فَمَحَلُّهُ: سهم المصالح، وحكى ابن كج وجهًا أنه إن كان للمرأة مال أُخِذَ منها، قال في روضة الطالبين (١٠/٣٤١): "والصحيح الأول" قلت: وهو نصح هنا.

(٤) في (أ) و(ب): إليها.

ولا يعطيه من عنده^(١) ما فضل له من ذلك من المهر، واحتج بأن الله عَزَّجَلَّ / [قال]^(٢): ﴿وَلَا عَاقِبَةُ فَعَاقِبَتُو يَحْمِلُ مَا عَوِّقَتْهُ بِهِ﴾ [الحل: ١٢٦]، ولم يكن له أن يَرُدَّ عليه زيادة المهر، إنما يَرُدُّ عليه قصاصاً مما عنده لزوجةٍ مشرَكةٍ أسلمت^(٣).

٢٧٦٤- ولا يرد عليه إلا الصداق، ولا يرد عليه النفقة ولا الهدية^(٤).

٢٧٦٥- ولا يُعطى المشرِك المهر إلا بشاهدين مسلمين، ولا يجوز^(٥) شهادة كافر^(٦).

٢٧٦٦- فإن لم يكن له شهود.. فصداق المثل^(٧)، إلا أن يدعي الأقل.. فيعطى الأقل^(٨).

٢٧٦٧- ولو خرجت إلى غير الإمام إلى بعض أهل الإسلام ثم جاء زوجها إلى الإمام.. لم يكن عليه شيء^(٩).

٢٧٦٨- فإذا قدمت على الإمام فطلقها زوجها.. فله^(١٠).

(١) في (أ): عنده، في (ج): عنده.

(٢) الأم (٤٦٤/٥) الخلاصة (ص ٦٣١-٦٣٢) وهو تبرع على غير المعتمد في المذهب.

(٣) ولا يعطى من الصداق إلا ما دفعه إليها. الأم (٤٦٥/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٩) العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

(٤) في (أ) و(ج): يجوز.

(٥) وكذلك يعطى لو جاء بشاهد واحد مع يمينه، كما في الأم (٤٦٦/٥)، فلا يثبت له الغرم بمجرد قوله. العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠).

وفي الوسيط (٩٦/٧) أن إقرار الزوجة معتبر. وكل هذا تبرع على غير المعتمد.

(٦) الأم (٤٦٦/٥) العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠).

(٧) وهو ما يفهم من قوله في الأم (٤٦٦/٥): "وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها، ويخبره بأنه دفعه ثم يدفعه إليه". وهو تبرع على غير المعتمد.

(٨) الأم (٤٦٧/٥) كتابا النبي (١٣٠/١٧) وقال الرافعي (٥٦٨/١١): "والأحسن: ما حكاها صاحب التهذيب وغيره وهو أنه إن قال عند المهادنة: «من جاءني منكم ردته إليكم.. لم يلزمه شيء» لأنها ما جاءت، وإن قال: من جاء من المسلمين، أو من جاءنا.. وجب". وهو تبرع على غير المعتمد.

(٩) إن كان طلقها ثلاثاً، أو ملكها ذلك ففعلت، أو خالها فاستلقت، أو طلقها تطليقة واحدة ولم يبق له غيرها.. لم يكن له عوض، لأنه قد قطع ختةً فيها، ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً، ثم طلب العوض.. لم يُعط حتى

٢٧٦٩- وإن جاءت فارتدت [فَقِيلَتْ] ^(١) ثم جاء زوجها.. فليس له شيء ^(٢).

٢٧٧٠- وإن ماتت.. فكذلك ^(٣).

٢٧٧١- وقد قيل: لا يعطى مشرك [شيئاً] ^(٤) لزوجته فانت إليها ^(٥) مسلمة؛ لأن الله عز وجل نقض الصلح فيهن، وصلح الإمام على ذلك باطل ^(٦).

٢٧٧٢- وإن أسلمت ثم ارتدت ثم جاء زوجها.. ردت إليه ما أخذت، وقُلت ^(٧).

٢٧٧٣- وليس للمسلمين | | ^(٨) أن يمنعوا حر أهل الذمة ولا خنازيرهم ولا ما لا يحل لمسلم ملكه.

يراجعها في العدة. انظر: الأم (٤٦٦/٥-٤٦٧) روضة الطالبين (٣٤٤/١٠) وفيه: "ولا يسقط الغرم بأن يُطْلَقَها بعد طلبها"، وانظر: كفاية النية (١٢٢/١٧)، وهو تبرع على غير المعتمد.

(١) انظر: الأم (٤٦٧/٥) (١٩٥/٤) النجار وفيه: "ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت.. استتيت؛ فإن تاب، وإلا.. قتلت؛ فإن قدم زوجها بعد القتل.. فقد قاتت ولا عوض، وإن قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها.. لم يعطها، وأعطى العوض، واستتيت؛ فإن تاب وإلا.. قتلت، وإن قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها.. أعطي العوض، وقتلت مكافأ، ومن طلبها.. فقد استوجب العوض لأن على الإمام منعه منها". وانظر: العزيز (٥٦٩/١١) روضة الطالبين (٣٤٢/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

(٢) انظر: الأم (٤٦٧/٥) كفاية النية (١٢٨/١٧) العزيز (٥٧١/١١) روضة الطالبين (٣٤٤/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

تنبيه: في روضة الطالبين: وأما إذا مات قبل الطلب.. فلا غرم، وكذا لو مات الزوج". والصواب: ماتت، كما لا يخفى.

(٣) نهاية [ص ٢٨٩] من (م).

(٤) وهو المعتمد. قال الشافعي في الأم (٤٧٠/٥) بعد أن ذكر القول الأول: "وفيه قول ثان، ثم ذكر نحو ما ذكر هنا. وانظر: العزيز (٥٥٦/١١) و٥٦٧ روضة الطالبين (٣٣٥/١٠) و٣٤٠ لكنهما لم يحكما خلافاً في عدم دفع الغرم إن قلنا إن العقد يفسد بفساد الشرط.

(٥) انظر: الأم (٤٦٧/٥-٤٦٨) وفيه: "أعطي العوض وقُلت مكافأ"، وفي العزيز (٥٦٩/١١) وروضة الطالبين (٣٤٢/١٠): "وفي الغرم وجهان؛ أحدهما: نيب."

قلت: ما رجاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قول لا وجه، كما هو صريح نصه في الأم، وينبغي أن يزداد قول هنا: أنه نيب له الغرم من مالها، وهو ما نص عليه في البوطي هنا. والله تعالى أعلم.

(٦) هنا نهاية الكلام الذي لم أعثر عليه في النسخة (ب).

٢٧٧٤- فإن قيل: كيف نقرهم^(١) عليه ولا تمنعهم^(٢) [منه]؟

٢٧٧٥- قيل: كما أُقِرُّهُمْ على الشرك^(٣).

٢٧٧٦- وليس لأحد من أهل الذمة أن يجبي مواتاً من الأرض؛ لأن الموات: ما لا ملك فيه^(٤).

٢٧٧٧- وقال الشافعي: ومن^(٥) كسر خمرًا أو قتل عذيرًا.. لم يكن عليه إلا قيمة الظروف^(٦)، وسواء كان ذلك من مسلم أو كافر^(٧).

٢٧٧٨- [والحجة في ذلك:] أن^(٨) الله جل ثناؤه^(٩) أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يحكم بينهم بما أنزل الله، ولم يأمر الله [عَزَّ وَجَلَّ] نبيه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أن يحكم بثن الخمر والخمر^(١٠).

٢٧٧٩- واحتج بإجماع العلماء: [أن]^(١١) كل ما حرم شربه.. حرم بيعه، فلا يحكم في شيء لا يحل بيعه^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): بقرهم.

(٢) في (أ) و(ز): بمنعهم.

(٣) انظر: الأم (٤٧٤/٥) (٦٠٣/٣) (٢٣١/٢) النجار: روضة الطالبين (٣٢١/١٠).

(٤) في (ب): مالك له.

(٥) الأم (٤٩٧/٥) وفيه: "ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال" وفي روضة الطالبين (٢٧٨/٥): "وينتص ذلك بالمسلمين، فلو أحياها الذمي بغر إذن الإمام.. لم يملك قطعاً، ولو أحيا بإذنه.. لم يملك أيضاً على الأصح". قلت: عمر بالأصح، وهو قول منصوص في الأم، وليس وجهاً. والله تعالى أعلم.

(٦) في (أ) و(ز): من.

(٧) في (ب): الظروف.

(٨) الأم (٤٧٢/٥) و٤٧٤ و٤٩٩: روضة الطالبين (٣٢١/١٠) لكنهما لم يتعرضا لضمان الظروف، لكنه قال في مسألة أخرى في الأم (٧٢١/٥) (٢٩٣/٤) النجار: "ومن سرق خمرًا من كتابي وغيره.. فلا غرم عليه، ولا قطع، وكذلك إن سرق مئة من محوسي.. فلا قطع، ولا غرم، لا يكون القطع والغرم إلا فيما نزل فيه، فإذا بلغت قيمة الظروف ربع دينار.. قطعته؛ من قبل أنه سارق لشئيين: وعاء نزل بيعه والانتفاع به إذا غسل، وخمر قد سقط القطع فيها"، وانظر: المنهاج (ص ٥٠٦).

(٩) في (أ) و(ز): لأن.

(١٠) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(١١) انظر: الأم (٤٩٩/٥).

٢٧٨٠- ومن سرق من المسلمين من أهل الذمة.. فالحكم فيه كالحكم في أموال المسلمين، إلا ما كان [من شيء] لا يحمل بيعةً و[لا] شراؤه^(١).

٢٧٨١- [قال الشافعي:] والإمام مُخْتَرٌ في الحكم في المُوَاعين^(٢) فيما يصيب^(٣) بعضهم من بعض، أو يجب عليهم الله فيما بينهم/ (١٣٦/ب)^(٤).

٢٧٨٢- وعليه أن يحكم بينهم في حقوق العباد إذا أصابوها المسلم^(٥) أو ذمي^(٦).

٢٧٨٣- وليس له الخيار في الذميين إذا أتوه في حَدِّ الله عز وجل، ولا يطلبهم به إذا لم يأتوه^{(٧)(٨)}.

٢٧٨٤- فإن أراد الإمام الحكم على أهل الذمة فيما بينهم أو في حدود الله جل وعلا فامتنعوا عليه.. حارهم^(٩).

٢٧٨٥- وإذا باع المعاهد^{(١٠)(١١)} من المسلم خمرًا أو خنزيرًا أو شيئًا لا يحمل بيعه ولا إمساكه.. فلا إمام أن يغيره^(١٢)، وإن لم يأتوه^(١٣).

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٢٨) وفيه الإجماع على تحريم بيع الخمر والدم.

(٢) انظر: الأم (٤٧٤/٥ و ٤٩٩) المهاج (ص ٥٠٦ و ٥٠٩).

(٣) أي: المعاهدين، الذين لم يشترط أن يجري عليهم حكم الإسلام، مثل يهود المدينة فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وادعهم على غير حزية. انظر: الأم (٥٠٤/٥).

(٤) في (أ) و(ب): نصب.

(٥) فلا ييب الحكم بين المعاهدين في حقوق الله أو غيرها وإن أتونا. انظر: الأم (٥٠٤/٥) الحاوي الكبير

(٣٠٦/٩) (٣٨٥/١٤) روضة الطالبين (١٥٤/٧) مغني المحتاج (١٩٥/٣).

(٦) في (ب): وإذا أصابوا المسلم.

(٧) روضة الطالبين (١٥٤/٧) مغني المحتاج (١٩٥/٣).

(٨) في (ب): يأت الإمام.

(٩) انظر: الأم (٥٠٤/٥) مختصر المزني (ص ٢٨٠) روضة الطالبين (١٥٤/٧)، وفيه قول آخر قاله في مختصر

المزني (ص ٢٦١)، حيث قال: "لنا أن نحكم أو ندع".

(١٠) الأم (٥٠٤/٥) روضة الطالبين (٣٢٨/١٠).

(١١) في (ب): معاهد.

(١٢) فائدة: قال في الحاوي الكبير (٣٠٦/٩): "وقد عر الشافعي في مواضع عن أهل الذمة بالمعاهدين؛ لأن

فتمتعهم عهد، وإن كانوا باسم الذمة أخص".

٢٧٨٦- وإذا طُلّقَ النِّصْرَانِي/ ^(٢٦) أو أعتق فجهات المرأة أو ^(٢٧) العبد... فلِلإِمَام أن يحكم عليه بحكم الإسلام، وإذا ^(٢٨) جهات المرأة أو ^(٢٩) الرجل يطلب ذلك... فله ^(٣٠) أن يقضي ^(٣١).

٢٧٨٧- قال مالك [بن أنس]: لا يَعْزِضُ ^(٣٢) لهم، ولا يحكم بينهم ^(٣٣)، إلا أن يكون كتب لها ^(٣٤) كتاب صلح بطلاق ^(٣٥).

(١) في (٢): يغيروه، هكذا صورتها في (ب): **يغيره**.

(٢) الأم (٤٧٢/٥ و ٥٠٦) روضة الطالبين (٣٢١/١٠).

(٣) نهاية [ص ٢٩٠] من (٢).

(٤) في (ب): و.

(٥) في (أ) و(٢): إذا.

(٦) غير واضحة في (أ)، وهي تحتل: "و" و"أو".

(٧) في (أ) و(٢): وله.

(٨) أي هو غير في ذلك، وهذا غير معتمد، والمعتمد: وجوب الحكم بين الذميين إذا ترفعوا إلينا، في حقوق الله أو غيرها، جاء في الأم (٥٠٤/٥-٥٠٥-٥٠٧): "حق لازم للإمام - والله أعلم - أن يحكم" وهو نصه في مختصر المزني (ص ١٧٤ و ٢٨٠) وهو أظهر القولين. وانظر: نهاية المطلب (٣٨١/١٢) العزيز (١٠٤/٨) روضة الطالبين (١٥٤/٧).

والقول الثاني: لا يجب الحكم، والإمام غير، قال في الحاوي الكبير (٣٠٧/٩): "وهو قوله في التقديم" وفي كتاب الحدود من مختصر المزني (ص ٢٦١) أنه لا يجب على الحاكم الحكم بينهم، ونصه هنا في البويطي أن الحاكم غير في غير حقوق الله.

قلت: ينبغي أن يُذكر في الخلاف قول ثالث وهو التفريق بين حقوق الله فيجب الحكم فيها، وبين حقوق العباد فلا يجب، كما هو نصه هنا في البويطي. والله تعالى أعلم.

(٩) في (ب): يفرض.

(١٠) في (ب): عليهم.

(١١) في (ب): لهم.

(١٢) جاء في المدونة (٢٢٤/٢): "قلت: أرأيت إن طلق الذمي امرأة ثلاثاً، وأبى أن يفارقها، وأمسكها، فرفعت أمرها إلى السلطان، أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا؟ قال: قال مالك: لا يحرض لها في شيء من ذلك،... ولا يحكم بينهما إلا أن يرضيا جميعاً،... فإذا رضيا فالقاضي غير؛ إن شاء حكم، وإن شاء ترك؛ فإن حكم... حكم بحكم أهل الإسلام،... وأحب إلي أن لا يحكم بينهم." وانظر: الذميرة (١١١/١٠) القوانين الفقهية (ص ١٩٦).

٢٧٨٩- ويُعطِلُ^(٢١) البيوع [فيما] بين أهل الذمة^(٢٢)، كما يعطل^(٢٣) بين المسلمين، إلا ما قد فات؛ فكل^(٢٤) ما قد فات من ذلك لأهل الذمة.. لم يُرد^(٢٥)؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿اعْتَصُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَابِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

قلت -أي: الحافظ-: ولما يقول نظر ابن القطان أن الإمام أحمد أخرجه في مسنده (٢٥١/٨: ٤٦٣١) عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعاً عن معمر بالحدثين معاً حديثه المرفوع وحديثه الموقوف على عمر ولفظه: أن ابن سلمة الثقفي أسلم وخته عشر نسوة، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اختر منهن أربعاً»، فلما كان في عهد عمر.. طُلِقَ نساءه، وقسم ماله بين بنه، فبلغ ذلك عمر فقال: إني لأظن الشيطان مما يستترق من السمع سمح بموتك ففدته في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلاً، ولئن الله لتراجعن نساءك، ولترجعن مالك، أو لأورثنهن منك، ولأمرن بقرئك فبرَّختم كما رُجم قريش في رغال".

وأخرجه الطبراني (٢٦٣/١٨: ٦٥٨) وفي الأوسط (٢٧٨/٧: ٧٤٩٤) من طريق بحر السقاء عن الزهري، ٤.

وأخرجه الطبراني أيضاً (٣١٥/١٢: ١٣٢٢١) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، حديثي أبي، عن أبيه، عن العمان بن المنذر، عن سالم، ٤.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٩٠/٢: ١٦٨٠) والبيهقي (١٨٣/٧) والدارقطني (٢٧١/٣) من طرق عن سيف بن عبيد الله، عن سرار بن بحشر، عن أيوب، عن نافع وسالم، عن ابن عمر أن غيلان، وذكر الحديث، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا سرار، تفرد به سيف.

قال ابن القطان (٥٠٠/٣): "والمتحصل من هذا، هو أن حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، من رواية معمر في قصة غيلان.. صحيح، ولم يعتل عليه من ضعفه بأكثر من الاختلاف على الزهري، فاعلم ذلك".

وانظر: كتاب العلل لابن أبي حاتم (٧٠٧/٣) والعلل للدارقطني (١٢٣/٣-١٢٥) وبيان الوهم والإيهام (٥٠٠-٢٩٥/٣) والتلخيص الحبير (٣٦٧-٣٦٩) ورواء الغليل (٢٩١/٦) وقال فيه: "صحيح"، وتحقيق مسند أحمد (٢٢١/٨: ٢٢٤) وقال محققه: "حديث صحيح بطرقة وشواهد، ويعمل الأئمة المتابعين به".

(١) انظر: الأم (٥٠٥/٥) مختصر المزني (ص ١٧٨) كفاية النبيه (٨٧/١٧) مغني المحتاج (١٩٦/٣).

(٢) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ب): يعطل، في (ج): يعطل.

(٣) أي إذا شاكسوا إليها، وإلا.. فلا يبحث عنهم ولا يتعرض لهم. انظر: الأم (٤٧٢/٥) (١٩٧/٤) التجار.

(٤) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ب): يعطل، في (ج): يعطل.

(٥) في (أ) و(ج): وكل.

(٦) انظر: الأم (٤٧٣/٥: ٥٠٦) (١٩٧/٤) التجار كفاية النبيه (٨٦/١٧) النجم الوهاج (٢١٧/٧).

- ٢٧٩٠- وإذا مات النصراني، أو اليهودي، والمجوسي، وكل من [له] ذمة، وليس له وارث..
فمأله للمسلمين، وليس لليهود ولا النصارى ولا المجوس^(١) أن يرثوه^(٢).
- ٢٧٩١- وإن^(٣) حتى حناية ولم يكن له^(٤) عصبة يعقلون عنه.. أُتبع بها ديناً في ماله^(٥).
- ٢٧٩٢- وإذا جاء عتسب من المسلمين^(٦) فذكر أن أهل الذمة يعملون بالربا^(٧).. لم يكشفهم
عن ذلك حتى يجيء طالب^{(٨)(٩)}.
- ٢٧٩٣- وإذا نكح الرجل منهم حرمة^(١٠).. لم أكشفه، وإن جاءت الحرمة.. فسختناه^{(١١)(١٢)}.

-
- (١) في (أ) وليس لليهودي والنصراني والمجوسي.
(٢) الأم (٥٠٧/٥) روضة الطالبين (٣٥٤/٦) ومأله فيء.
(٣) في (أ) و(ز): وكذلك لو.
(٤) نهاية (٤١/ب) من (ب).
(٥) الأم (٥٧٣/٥) ٥٠٧.
(٦) أو من غيرهم. كما في الأم.
(٧) في (ب): بالزنا، وفي الأم: بالربا.
(٨) في (أ) و(ز): وطالب، وفي الأم: ما لم يكن لها طالب يستحقها.
(٩) قال في الأم (٥٠٤/٥) (٢١٠/٤) (التجار): "... فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم؛ ما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم، وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطله.. لم يكشفوا عنه". وانظر: أيضاً الأم (٥١١/٥) (٢١٣/التجار) كفاية النبيه (٩٠/١٧).
(١٠) أي: "امرأة من عارمه"، والمعنى أنه لا يتبع أنكحتهم هذه، ولا يبحث عنها، ولا يفسخها إلا إن تخاكموا إليها.
(١١) في (أ) و(ز): حرمتاه.
(١٢) انظر: الأم (٥١١/٥) (٢١٣/٤) (التجار) الخاوي الكبير (٣٠٣/٩) كفاية النبيه (٨٧/١٧) التجم الوهاج (٢١٨/٧) مغني المحتاج (١٩٦/٣)، وهذا في المجوسي؛ لأنه يعتقد إباحته، بخلاف اليهودي والنصراني.

باب الديات

٢٧٩٤- موسى عن الربيع/ قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ أَنْفِيكُمْ حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الآية]، [الأعما: ١٥١، والإسراء: ٣٣]، وقال: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ نَبَأُ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [الآية [الثالثة: ٢٧]، [ر] قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [الآية [السابعة: ٩٣]، وقال: ﴿[قُلْ] تَمَازَلُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَىٰكُمْ إِلَّا تَقْرُبُوهُ سَخَطًا﴾ [الآية/ (١) [الأعما: ١٥١].

باب قتل العمد

٢٧٩٥- قال الشافعي: قتل العمد: ما كان بالحديدة^(٢)، أو بالشيء الذي الأغلب أنه من ضَرْبِ^(٣) به قُتِلَ، فهو عمد، مثل: العصا الضخمة، والحجر الكبير، وما أشبهه^(٤)؛ وذلك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَادَ من اليهودي حين رَضَخَ رأس الجارية^(٥).
٢٧٩٦- وشبه العمد، هو: السوط والعصا، وما أشبهه، مما الأغلب منه أنه لا^(٦) يقتل مثله^(٧)؛ والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَلَا إِنَّ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ الْخَطَأَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ»^(٨).

(١) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ .

(٢) نهاية [ص ٢٩١] من (ر).

(٣) في (ب): بالحديد.

(٤) في (ب): أصاب.

(٥) الأم (١٤/٧-١٥) المنهاج (ص ٤٦٨) معنى المنهاج (٣/٤) وضابط أنواع القتل كما في المنهاج: "العمد، وهو: قصد العمل والشخص بما يقتل غالبًا جاريح أو مثقب، فإن قُبِذَ قصد أحدهما -بأن وقع عليه فمات أو رمى شجرة فأصابه... فخطأ، وإن قصدتهما بما لا يقتل غالبًا.. فضبه عمد".

(٦) في (ب): جارية.

(٧) متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أخرجه البخاري لك: الديات، ب: من أقاد بالحجر، (٦٨٧٩)، ومسلم لك: القسامة والمخاريق والقصاص والديات، ب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمقتلات، وقتل الرجل بالمرأة، (١٦٧٢).

٢٧٩٧- [قال الشافعي:] والخطف: أن يريذ الشيء فيصيب غيره، ولو كان^(٤) [حديداً] أو ما كان^(٥)، والحجة في ذلك: أبو حذيفة بن اليمان قُتِلَ بالحديد يوم أحد^(٦)، وحذيفة يقول: «أي أي»^(٧).

٢٧٩٨- وإذا^(٨) قَتَلَ الرجلُ عمداً، فأقام^(٩) البينة [لهم] أو^(١٠) أقر لهم، [و] الورثة فيهم صغارٌ وكبارٌ.. فأولياءُ الدم: من يرثه من الرجال والنساء^(١١).

٢٧٩٩- فإن^(١٢) عفى منهم رجلٌ^(١٣).. صارت ديةُ في ماله حالة^(١٤).

(١) في (ب): ألا.

(٢) الأم (١٩/٧) (٨/٦) النجار) وسماه: "العمد الخطأ" المنهاج (ص٦٨) معني المحتاج (٤/٤).

(٣) أخرجه الشافعي في الأم (٢١/٧) (٨/٦) النجار، وأحمد (٨٨/١١: ٦٥٣٣) و(١٠٨/٢٤: ١٥٣٨٨).

وأبو داود لك: الديات، ب: الدية كم هي؟ (٤٥٤٧) (٤٥٤٨) وقال الألباني: حسن، والنسائي ك: القسامة، ب: كم دية شبه العمد، (٤٧٩١)، وقال الألباني: صحيح، وابن حبان (٣٦٤/١٣: ٦٠١١)، كلهم من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلا عند الشافعي فإنه عن رجلٍ من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه الشافعي في الأم (١٩/٧) (٨/٦) النجار) وأبو داود برقم (٤٥٤٩) وقال الألباني: ضعيف، والنسائي برقم (٤٧٩٩) وقال الألباني: صحيح بما قبله.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤١٠/٥: ٢٥٧٦) "فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف، فأما من رواية عبد الله بن عمرو.. فلا يكون صحيحاً؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان".

(٤) في (ب): كانت.

(٥) الأم (٤٣٣/٧) (١٧٦/٦) النجار) المنهاج (ص٦٨) معني المحتاج (٤/٤).

(٦) في (ب): يوم أحد بالحديد.

(٧) أخرجه البيهقي ك: مناقب الأنصار، ب: ذكر حذيفة بن اليمان العنسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٨٢٤).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (ب): وأقام.

(١٠) في (أ) و(ج): و.

(١١) ظ الأم (٣٣/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) المقصود: شخص بالغ، ولو امرأة، وفي عبارته تجوز.

٢٨٠٠- والدية عنده: مائة من الإبل، ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة أولادها في بطونها^(١).

٢٨٠١- وللماضي^(٢) حصته من ذلك، إلا أن^(٣) يُقر أنه عفى عنها مع الدم، فإن لم يُقر.. فله حصته^(٤).

٢٨٠٢- ولا يقام عليه الحد حتى يبلغ الصغار^(٥).

٢٨٠٣- ولو قتل رجلٌ رجلاً ولم يطلب ولي الدم.. لم يكن للسلطان أن يعرض له^(٦).

٢٨٠٤- [قال الشافعي:] ودية شبه العمد مثله في الأسنان^(٧).

٢٨٠٥- وشبه العمد على العاقلة، في ثلاث سنين، الثلث في كل سنة^(٨).

٢٨٠٦- والعاقلة: العصبية الرجال دون النساء، ومن لم يكن بالفا.. فليس عليه شيء^(٩).

٢٨٠٧- وأكثر ما يؤخذ.. ربع دينار إلى النصف^(١٠).

٢٨٠٨- فإن لم يكن في عصبته من يتم بهم [ثلث] الدية^(١١).. نظر إلى أقرب الناس به، ثم الذين يلوهم، ثم إلى التوالي^(١٢) (١٣٧/ب)، فإن^(١٣) لم يكن له.. قُيِّتَ المال^(١٤).

(١) الأم (٣٠/٧) و (٣٣).

(٢) الأم (٢٧٦/٧-٢٧٧) المتهاج (ص٤٨٣).

(٣) في (أ) و (ب) زيادة: في.

(٤) في (ب): بأن.

(٥) الأم (٢٤/٧) و (٣٤).

(٦) الأم (٣٣/٧).

(٧) الأم (١٧٧/٧) فإن تعجل بقتله.. كان على الإمام القصاص، إلا أن تشاء ورثته الدية.

(٨) الأم (٢٧٦/٧) المتهاج (ص٤٨٣).

(٩) الأم (٢٧٥/٧) المتهاج (ص٤٨٣).

(١٠) الأم (٢٨٦/٧) المتهاج (ص٤٩١) قال: "وهم عصبته، إلا الأمل والفرع".

(١١) قال في الأم (٢٨٦/٧): "من كثر ماله... نصف دينار، ومن كان دونه.. ربع دينار، ولا يزداد على هذا،

ولا ينقص عن هذا" المتهاج (ص٤٩٢).

(١٢) كناية [ص٢٩٢] من (ز).

(١٣) في (ب): وإن.

٢٨٠٩- [قال الشافعي:] ودية الخطأ أَلْهَاسٌ ^(٢) [في ثلاث سنين]، عشرون بنت ^(٣) مخاض، وعشرون ابن ^(٤) لبون ذكر، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة ^(٥).

٢٨١٠- والخطأ على ما وصفت من أسنان الدية ^(٦)، وهي على العاقلة في ثلاث سنين ^(٧).

٢٨١١- وإن كان [في] شبه العمد والخطأ أكثر من ثلث الدية.. كان الثلث في سنة، والباقي في سنة ^(٨).

٢٨١٢- وإذا قُتِلَ الرَّجُلُ ^(٩) والولي مجنون أو ^(١٠) مغلوب على عقله.. حُسِبَ الْقَاتِلُ أَبَدًا حَتَّى يَغِيقَ أو يموت فيقوم ^(١١) ورثته مقامه ^(١٢).

٢٨١٣- فإن لم يكن له ورثة.. فالسلطان يأخذ دية، وليس له قتله؛ لأنه ليس ولي الدم ^(١٣).

٢٨١٤- ولو ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا بِعَرَضِ سَيْفٍ ^(١٤) أو عرض رمح.. لم يكن له فيه قود، وكان شبه العمد ^(١٥)، وكانت ^(١٦) [الدية] على العاقلة ^(١٧).

(١) انظر: الأم (٢٨٦/٧) لكنه قال: "عَقْلٌ مَا بَقِيَ جَعَاةُ الْمُسْلِمِينَ" ولم يذكر بيت المال، ولكنه ذكره في المنهاج (ص ٤٩١-٤٩٢).

(٢) في (ب): أَلْهَاسًا.

(٣) في (ب): ابنت.

(٤) في (أ) و(ز): بنو.

(٥) انظر: الأم (٢٧٨/٧).

(٦) في (ب): الإبل.

(٧) انظر: الأم (٢١/٧ و ٢٧٥) المنهاج (ص ٤٩١-٤٩٢).

(٨) أي في دية ما دون النفس. انظر: الأم (٢٧٦/٧).

(٩) في (أ) و(ز): رجل.

(١٠) في (أ) و(ز): و.

(١١) في (ب): فتقوم.

(١٢) انظر: الأم (٣٣/٧).

(١٣) غير معتمد، وهو مخالف لنصه في الأم (٥٣/٧)، وانظر: التنبيه (ص ٢١٨) روضة الطالبين (٤٤٣/٥)

(١٤) (٢١٤/٩) كناية التنبيه (٤٤٢/١٥). وعزاه للبويطي ابن الرفعة في كناية التنبيه (٤٩٥/١١-٤٩٦)

و(٤٤٣/١٥).

(١٥) في (ب): سيفه.

٢٨١٥- والحجة في ذلك: قول الله عز وجل: ﴿ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاسُكُمْ ﴾ [البقرة: ٩٤]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أصبت^(٥) بعرضه.. فلا تأكل^(٦)»^(٧).

٢٨١٦- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المراءتين [الضربتين] حين ضربت إحداها الأخرى، لتعمد^(٨) ضربها^(٩)، فقضى^(١٠) بدية الجنين على العاقلة، وكان^(١١) ضربها عمداً للمرأة وخطأً للجنين^(١٢).

٢٨١٧- فإن ضرب بالسوط ضرباً كثيراً يقتل مثله من الضرب فقتل.. ففيه القود^(١٣).

(١) تكررت في (أ).

(٢) انظر: الأم (١٤/٧).

(٣) في (أ) و(ز): وكان.

(٤) انظر: الأم (٢١/٧).

(٥) في (ب): أصيب.

(٦) في (ب): يؤكل.

(٧) ووجه الاستدلال أن الآية شملت ما يقتل بالأيدي وإرماس صيداً، ثم استثنى الحديث صودة القتل بعرض الرمح.. فدل ذلك على التفرقة بين القتل بحد الرمح وبعرضه؛ فلا يسمي الأخير صيداً، وكذلك القتل بحد الرمح لا يكون كالقتل بعرضه، والله أعلم.

والخبر متفق عليه من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الذابح والصيد، ب: ما أصاب المعراض بعرضه، (٥٤٧٧)، بلفظ: «وما أصاب بعرضه.. فلا تأكل» و برقم (٥٤٨٦) بلفظ: «وإذا أصبت بعرضه فقتل.. فإنه وقيد فلا تأكل»، ومسلم ك: الصيد والذابح، ب: الصيد بالكلاب المعلقة، (١٩٢٩) بنحوه.

(٨) نهاية (١/٤٢) من (ب).

(٩) في (ب): تعمدت لضربها.

(١٠) في (أ) و(ز): وقضى.

(١١) في (ب): فكان.

(١٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الذابح، ب: جنين المرأة وأن العقل على الولد وعصبة الولد لا على الولد، (٦٩١٠) أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداها الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقضى أن دية جنينها غرة؛ عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها، وأخرجه مسلم ك: القسامة والمخارين والقصاص والذابات، ب: دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على العاقلة، (١٦٨١).

٢٨١٨- [قال الشافعي:] وكذلك العصا الخفيفة^(٦٦).

٢٨١٩- وإن ألقاه في نارٍ أو بئرٍ مربوطاً أو محلولاً وكان لا يقدر على التخلص حتى مات أو خرج^(٦٧) مريضاً فمات من ذلك.. ففيه القود^(٦٨).

٢٨٢٠- وإن^(٦٩) حنقه أو غمّه بثوبٍ حتى مات.. ففيه القود^(٧٠).

٢٨٢١- [قال الشافعي:] والقصاص: أن يُقْعَلَ بالقاتل^(٧١) مثل ما قُْعِلَ بالمقتول، فإن مات مما قُْعِلَ بالمقتول^(٧٢)، وإلا.. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(٧٣).

٢٨٢٢- وكذلك الجراح^(٧٤)، إذا ضرب رجلٌ رجلاً بشيءٍ والأغلبُ منه أنه يوضحُ الضربة، ثم أوضحت^(٧٥).. كان فيها^(٧٦) القصاص^(٧٧).

٢٨٢٣- وإذا كان الأغلبُ أن^(٧٨) مثلها [لا] يوضح^(٧٩).. فتَوَرَّمْتُ فأوضحت.. فلا قصاص، وفيها العقل^(٨٠)، والعقل على العاقلة وهو سخطٌ، وتعقل^(٨١) العاقلة كلَّ شيءٍ قُلَّ^(٨٢) أو كَثُرَ^(٨٣).

(١) انظر: الأم (١٥/٧).

(٢) انظر: الأم (١٦/٧).

(٣) في (أ) و(ز): يخرج.

(٤) انظر: الأم (١٥/٧-١٦).

(٥) في (أ) و(ز): فإن.

(٦) انظر: الأم (١٧/٧).

(٧) موقع هذه الفقرة في (ب) قبل قوله: "قال الشافعي: وكذلك العصا الخفيفة"، والمثبت على ترتيب (أ) و(ز).

(٨) نهاية [ص ٢٩٣] من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): بالقاتل.

(١٠) الأم (١٨/٧ و ١٥٦).

(١١) في (أ) و(ز): الجرح.

(١٢) في (ب): موضع فتورمت فأوضحت.

(١٣) في (أ) و(ز): فيه.

(١٤) انظر: الأم (١٩/٧).

(١٥) في (أ) و(ز): لأن.

(١٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٧) نهاية (١٣٨/أ) من (أ).

- ٢٨٢٤- والحجة في ذلك: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى بالفرقة على العاقلة^(٥).
 ٢٨٢٥- والفصاص في الرجال والنساء.. سواء في الأحرار، إذا كان عمداً^(٦).
 ٢٨٢٦- وإن كان خطأ.. فدينها على النصف من دينه؛ في جراحها ونفسها^(٧).
 ٢٨٢٧- والحجة في الفصاص: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨): ﴿الْنَفْسُ بِالنَّفْسِ... وَالْجُرُوحُ
 قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

- ٢٨٢٨- والقصاص بين العبد مثل الأحرار^(٩)؛ في النفس وما دونهما من الجراح^(١٠).
 ٢٨٢٩- [قال الشافعي:] وكذلك أهل الذمة بعضهم في بعض^(١١).
 ٢٨٣٠- ولا يُفصَّ^(١٢) عبد ولا كافر بخر في النفس وما دونهما^(١٣).
 ٢٨٣١- وإن جرح عبد أو ذمي مسلماً.. فله الخيار في القصاص أو الدية^(١٤).

-
- (١) في (أ) و(ب): ويعقل، في (ب): بلا نقط لأوها .
 (٢) في (ب): أقل.
 (٣) في (ب): أكثر.
 (٤) انظر: الأم (١٩/٧ و ٢٩٠).
 (٥) في الحديث المتفق عليه، وقد تقدم شرحه قريباً.
 (٦) الأم (٢٦/٧ و ٥٣).
 (٧) الأم (٥٣/٧ و ٢٦١).
 (٨) في (ب): عَزَّيْزٌ .
 (٩) في (ب) زيادة: أو.
 (١٠) الأم (٢٩/٧).
 (١١) الأم (١١٧/٧).
 (١٢) "الإقصاء: أن يؤخذ لك القصاص. يقال: أُنْصُ الأَمِيرُ فلاناً من فلان، إذا انقص له منه؛ فجرحه مثل جرحه، أو قتله قوفاً". تاج العروس (١٠٥/١٨).
 (١٣) انظر: الأم (٦٢/٧ و ٦٧ و ٩٨ و ١٣٣).
 (١٤) الأم (٢٩/٧ و ٩٩).

٢٨٣٢- فَإِنْ قُتِلَ رَجُلٌ عَمْدًا، ثُمَّ مَاتَ الْقَاتِلُ قَبْلَ أَنْ يُطْلَبُوا، ثُمَّ طُلبُوا بَعْدَ ذَلِكَ.. فَلَهُمُ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَجِبَ لَهُمْ^(١).

٢٨٣٣- وَإِنْ قُتِلَ رَجُلٌ عَمْدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاخْتَارَ^(٢) أَوْلِيَاؤُهُ الْقَصَاصَ.. فَذَلِكَ^(٣) لَهُمْ، وَإِنْ اخْتَارُوا الدِّيَةَ.. بُدِئَ بِذَنْبِهِ وَرَصَابَتِهِ قَبْلَ الْمَوَارِيثِ، وَكَانَ كَسَائِرِ مَالِهِ^(٤).

٢٨٣٤- [قَالَ الشَّافِعِيُّ:] وَإِذَا جَرَحَ رَجُلٌ رَجُلًا عَمْدًا، ثُمَّ لَمْ يَقْتَصْ^(٥) لَهُ حَتَّى يَرَى الْمَجْرُوحَ^(٦)، فَعَفَا عَنْ جَرْحِهِ، ثُمَّ مَاتَ مِنْهَا.. لَمْ يَجُزْ عَفْوُهُ، وَكَانَتِ الدِّيَةُ لِلْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ عَفَا عَمَّا لَمْ يَجِبْ لَهُ، وَقَدْ انْتَقَلَ^(٧) حُكْمُ الْجَرَاحِ إِلَى أَنْ صَارَتْ^(٨) نَفْسًا، وَصَارَتْ دِيَّةً بِالْعَفْوِ^(٩)، وَهَذَا خِلَافُ مَا^(١٠) أَوْصَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى لَهُ بِالْقَصَاصِ، وَلَا^(١١) قَصَاصَ لَهُ حِينَ عَفَا^(١٢) (١٣).

٢٨٣٥- وَكَذَلِكَ إِنْ عَفَا عَنِ الْمَالِ وَالْقَصَاصِ.. لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَصِيَّةُ لِقَاتِلٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنَعَ الْمِرَاثَ بِالْقَتْلِ.. فَالْوَصِيَّةُ^(١٤) أَوَّلَى أَنْ تُمْنَعَ^(١٥).

(١) الأُم (٢٧/٧) ٢٧١.

(٢) فِي (ب): فَإِنْ.

(٣) فِي (ب): وَاخْتَارَ.

(٤) فِي (ب): بِذَلِكَ.

(٥) الأُم (٢٦/٧) ٢٧٧.

(٦) فِي (ب): يَقْتَصْ.

(٧) أَي: فَكَانَ عَفْوُهُ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ لَا فِي حَالِ الْمَرَضِ.

(٨) فِي (ب): فَانْتَقَلَ.

(٩) فِي (أ) وَ(ز): صَارَ.

(١٠) خَاتِمَةُ [ص ٢٩٤] مِنْ (ز).

(١١) فِي (أ) وَ(ز): لَمْ.

(١٢) فِي (أ) وَ(ز): فَلَا.

(١٣) فِي (ز): عَفَا.

(١٤) وَهَذَا إِنْ عَفَا عَنِ الْقَصَاصِ وَلَمْ يَعْفَ عَنِ الْمَالِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ: وَكَذَلِكَ إِنْ عَفَا عَنِ الْمَالِ

وَالْقَصَاصِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْعِبَارَةُ مُوْجِهَةٌ.

انظر: الأُم (٢٧/٧) حَيْثُ جُعِلَ لَهُ الدِّيَةُ تَأْمَنُ إِنْ عَفَا عَنِ الْقَصَاصِ دُونَ الْمَالِ. وَكَذَا رُوَيْتُ الطَّالِبِينَ (٢٤٣/٩).

(١٥) فِي (ب): وَالْوَصِيَّةُ.

(١) أما مسألة: الوصية للقاتل.. فالمعتمد وهو أظهر القولين ألفا صحيحة. انظر: المنهاج (ص٣٥٢) مغني المحتاج (٤٣/٣). وفي الأم (٢٧/٧) "قال الربيع: الشافعي: يميز الوصية للقاتل".

وفي مختصر المزي (ص٢٤٣) أنه لا تجوز الوصية للقاتل، ونصه هنا على المنع من الوصية للقاتل، ونصوحه في الأم مرةً تذكر القولين دون ترجيح، ومرةً تكون مَثْبُتَةً على أن لا وصية للقاتل، كما في (٢٢٠/٧). وإن كان قد ذكر إمام الحرمين في نهاية المطلب (٢٩٨/١٦) جواباً عنها لكن قال في الوسيط (٣٢١/٦): "ونصوص الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَاهُنَا تدل على منع الوصية للقاتل". وهو اختيار المزي.

تنبيه: قول الربيع هذا ساقط من ط. بولاق، وط. التجار، واستدركه د. رفعت في تحقيقه من إحدى النسخ. وأما مسألة: لو جُنِيَ عليه بجناية، فمما عن القصاص والأرض، فمات منها.. فلا قصاص، وأما أرض العضو.. فالمعتمد: أنه إن كان ذلك بلفظ وصية.. فهي وصية للقاتل.. والأظهر: جوازها، فيسقط الأرض، وإن جرى بلفظ إبراء أو إسقاط أو عفو.. فالمذهب: أنه يسقط قطعاً، وقيل: هو كالوصية، وأما ما زاد عليه إلى تمام الدية.. فيجب عليه. الوسيط (٣٢٠/٦) روضة الطالبين (٢٤٣/٩-٢٤٤) مغني المحتاج (٥١/٤) المنهاج (ص٤٨١) وفيه: «وتب الزيادة عليه إلى تمام الدية. وفي قول: إن تعرض في عفو لما يحدث منها.. سقطت».

وجاء في الأم (٢٧/٧) (١٠/٦ النجار): "من لم يميز الوصية للقاتل.. أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة؛ لأن هذه وصية للقاتل، ومن أجاز الوصية للقاتل.. جعل عفوهم عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في القتل مع أهل الوصايا. قال الربيع: الشافعي يميز الوصية للقاتل" وذكر القولين في (٤٠/٧) فقال: "الثاني: أنه يؤخذ بجميع الجنايات؛ لأنها مارت نفسها، وهذا قاتل لا تجوز له وصية بخال، قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي".

وذكر في مختصر المزي (ص٢٤٣) القولين، واختار المزي أن له الدية تامة؛ لأنه لا وصية للقاتل. وجاء في روضة الطالبين (٢٤٣/٩-٢٤٤): "إن جرى لفظ العفو أو الإبراء أو الإسقاط... فقيل: هو كالوصية؛ للاتفاق على أنه يعتزم من القتل، فيكون على القولين، والمذهب: أنه يسقط قطعاً؛ لأنه إسقاط ناجز والوصية ما تعلق بالموت، وأما الزيادة.. فهي واجبة إن اقتصر على العفو عن موجب الجناية، ولم يقل «وما يحدث منها»، فإن قال: «وما يحدث».. نظراً؛ إن قاله بلفظ الوصية... بُني على القولين في الوصية للقاتل... وإن قال: «عفوهم عنه» أو «أبرأته من ضمان ما يحدث» أو «أسقطه».. لم يؤثر فيما يحدث على الأظهر.. فلزمه ضمانه؛ لأنه إسقاط قبل الثبوت، والثاني: يؤثر، فلا يلزمه شيء».

قلت: أما قوله في روضة الطالبين: إن جرى بلفظ العفو أو الإبراء أو الإسقاط... فالمذهب أنه يسقط قطعاً، فلعل الصواب ذكر الخلاف في المسألة، فإنه قال في الأم (٢٢١/٧) (٨٩/٦ النجار): بعد أن ذكر القول الأول في المسألة: "والثاني: أنه لا يجوز إذا كان العقل يلزم القاتل؛ لأن الهبة البينات في معاني الوصايا فلا تجوز للقاتل"، وقد نص هنا في تصوير المسألة على أن المجني عليه عفا، ولم يذكر وصية، وسأني قريباً ذكر الخلاف في العفو. والله تعالى أعلم.

٢٨٣٦- ويقتل اثنين بواحد^(١١)؛ على حديث^(١٢) عمر [بن الخطاب]^(١٣).

٢٨٣٧- ولو ضرب رجل رجلاً بحديدة^(١٤)، والآخر^(١٥) بعضاً خفيفة.. فقد شرك العمد والخطأ.. فلا يقاد، وهو دية؛ نصفه عمد على الضارب^(١٦) بالحديد^(١٧) في ماله حالة، والصف على عاقلة الضارب بالعصا الخفيفة، ثلث الدية في سنة^(١٨)، والباقي في سنة^(١٩).

٢٨٣٨- وليس هكذا/ (١٣٨/ب) الصغير والكبير، والمجنون والصحيح، والرجل والسبع، وليس هكذا الرجل يقتل ابنه والأجنبي؛ من قبل أن الأب لا يقتل بعمد ابنه، والأجنبي لا يزول عنه القود من قبل الأب، ولا يزول عنه من قبل الصغير، ولا السبع، ولا المجنون^(٢٠).

٢٨٣٩- وعلى الصغير والمجنون نصف الدية في أموالهم، وهكذا إذا كان القتل عمداً، فأما^(٢١) إذا^(٢٢) كان خطأ.. فعلى العاقلة، ولا قود على الذي شركهم^(٢٣).

(١) الأم (٢٨/٧) روضة الطالبين (١٥٩/٩).

(٢) في (ب) زيادة: ابن.

(٣) أخرجه البخاري ك: الديات، ب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم (٦٨٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قُتل غيلة فقال عمر: «لو اشترك فيها أهل صنعا.. لقتلتهم».

(٤) في (ب): بخديد.

(٥) في (أ) و(ج): وآخر.

(٦) في (ب): الحارب.

(٧) في (ب): بالحديث، هكذا صورتها في (ب): بالخطأ.

(٨) في (أ) و(ج): السنة.

(٩) في (أ) و(ج): السنة.

(١٠) الأم (٢٨/٧) و٥٨ (١٠٢) روضة الطالبين (١٦١/٩).

(١١) الأم (٥٨/٧) و١٠٢ روضة الطالبين (١٦١/٩-١٦٣).

(١٢) في (أ) و(ج): وأما.

(١٣) في (ب): إن.

(١٤) وهو المعتمد. روضة الطالبين (١٣٦/٩) وفي الأم (٥٨/٧) لم يذكر هل الدية في العمد في أموالهم أم على العاقلة، وفي (١٠٢/٧) جزم بأن دية العمد في مال الصبي والمجنون، وفي (٧٢/٧) ذكر قولين: أولهما أن الدية في أموالهما، وهو المذكور هنا في البويطي، والثاني: أن العاقلة تشمل عمد الصبي والمجنون كما تشمل خطأهما، ومندّر كلا منهما بقوله، "قد قيل".

٢٨٤٠- وكل ما كان من الجراح الذي لا يستطيع القصاص^(١) فيه، مثل: الجائفة، والمأمومة، والمنقلة.. فهو في ماله^(٢) حال^(٣).

٢٨٤١- [قال الشافعي:] وإذا قتل الرجل^(٤) سبعة.. فلأولياء القتل أن يقتلوا إن شاؤوا من شاؤوا، ويتركوا^(٥) من شاؤوا؛ فمن تركوا.. أخذوا^(٦) منه الدية على قدر الجسام؛ إن^(٧) كانوا سبعة فعفوا عن واحد.. أخذوا منه السبع، وكذلك إن عفا عن القتل^(٨) وأخذ الدية.. فلا يأخذ أكثر من دية قتيله^(٩)، وإن كان قتله^(١٠) مائة^(١١).

٢٨٤٢- وإذا^(١٢) جرح رجل رجلًا فقطع يده أو رجله ثم مات من الجرح^(١٣)، ثم^(١٤) أراد ورثته القود.. فلهم أن يقطعوا يده ورجله ويضربوا عنقه^(١٥).

٢٨٤٣- وإن أرادوا أن يأخذوا^(١٦) أرض يده ورجله ويقتلوه.. فليس لهم ذلك من قبل أن الجراح داخلة في النفس^(١٧).

(١) غاية (٤٢/ب) من (ب).

(٢) في (أ) و(ز): مال.

(٣) الأم (٢٩/٧).

(٤) في (أ) و(ز): رجل.

(٥) في (ب): أو يتركوا.

(٦) في (أ) و(ز): أخذ.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): القتل.

(٩) في (ب): قتل.

(١٠) في (ب): قتل.

(١١) الأم (٣٢/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (ب): الجراح.

(١٤) غاية [ص ٢٩٥] من (ز).

(١٥) الأم (٣٢/٧).

(١٦) في (ب): يأخذ.

(١٧) الأم (٣٢/٧).

٢٨٤٤- فإن أرادوا الدية.. فلهم^(١).

٢٨٤٥- وإن أرادوا [أخذ] أرض ما لا يبلغ الدية^(٢) أكثر من الدية.. فلهم ذلك^(٣).

٢٨٤٦- وإن أرادوا القصاص من الجراح دون النفس.. فلهم ذلك^(٤).

٢٨٤٧- وإن كان في جراحته^(٥) جائفة، فقالوا: «نحن نجيفه ولا نقتله».. لم يكن لهم ذلك^(٦) لأنه لا قصاص في الجائفة مفردة^(٧).

٢٨٤٨- فإن^(٨) أرادوا أن يجيئوه^(٩) ويقتلوه.. فلهم ذلك^(١٠)؛ لأن الجائفة ضرب من ذهاب نفسه^(١١).

(١) الأم (٣٢/٧).

(٢) في (ب): دية.

(٣) أي: إن أرادوا أخذ أرض أطراف تقتضي ديات، وكان قد مات بسرابتها.. فلهم ذلك، وهو غير معتمد، ومخالف لما في الأم، والمعتمد: أنه إذا مات بسرابتها.. فيسقط بدلها؛ لأنها تصير نفساً، أما إذا مات بسرابتها بعضها بعد اندمال بعض آخر منها.. لم يدخل ما اندمل في دية النفس قطعاً، وكذا لو جرحه جرحاً خفيفاً لا مدخل للسرابة فيه، ثم أجافه فمات بسرابتها الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح.. فلا يدخل أرضه في دية النفس. المنهاج (ص ٤٨٨) معنى المحتاج (٧٦/٤) الأم (١٥٨/٧) (٦٣/٦) النجار وفيه: "فإن استأثروا الدية وسألوا أن يعطوا أرض الجراحات كلها والنفس، أو أرض الجراحات دون النفس.. لم يكن ذلك لهم، وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات صاقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها،... ولو برأ... أو كان غير حتمين من الجراح ثم مات قبل تلثم الجراح أو بعد التمامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرضها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرضها كلها وإن كانت ديات كثيرة لأنها لم تنصر نفسها وإنما هي جراح". ومثله في الأم (١٧٥/٧-١٧٦).

(٤) الأم (٣٢/٧).

(٥) في (أ): جرحته.

(٦) في (أ) و(ز): ذلك لهم.

(٧) الأم (٣٢/٧).

(٨) في (أ) و(ز): وإن.

(٩) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين.

(١٠) في (ب): فذلك لهم.

(١١) الأم (٣٢/٧).

٢٨٤٩- فإن فعلوا ذلك ثم أحافوه ولم يقتلوه^(١).. ثم كُفُوا^(٢).

٢٨٥٠- [قال الشافعي:] وإذا وجب لولي الدم القصاص، فقال^(٣): «قد عفوت عما يلزمك لي».. كان عفواً عن القصاص لا عن الدية^(٤).

٢٨٥١- وإن قال: «قد عفوت عن الدية» قبل أن يعفو عن القصاص.. لم يكن^(٥) [عفوً شيئاً]، لأن^(٦) له القصاص قبل الدية، / فعفا عن شيء لم يجب له بعد، لأن له القصاص قبل الدية^(٧).

٢٨٥٢- وإن^(٨) عفا عن 'الدية والقصاص'^(٩).. فذلك جائز^(١٠).

٢٨٥٣- وإن عفا عنه وعليه دين.. جاز^(١١) ما لم يغلس^(١٢).

(١) في (ب): يقتلوا.

(٢) الأم (٣٢/٧).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) كنا في الأم (٣٤/٧)، وفي روضة الطالبين (٢٤١/٩): "ولو عفا عن القود مطلقاً ولم يتعرض للدية.. لم تجب دية على المذهب... فإن قلنا: لا تثبت الدية بنفس العفو فاختارها بعد العفو قال ابن كج: تثبت الدية ويكون اختيارها بعد العفو كالعفو عليها، وحكي عن النص أن هذا الاختيار يكون عقب العفو".

(٥) في (أ) و(ز): لم يميز.

(٦) في (أ) و(ز): لأنه.

(٧) الأم (٣٤/٧) (١٣/٦ النجار): "ولو قال: «قد عفوت عنك الدية».. لم يكن هذا عفواً له عن القصاص؛ لأنه ما كان مقيماً على القصاص.. فالقصاص له دون الدية، وهو لا يأخذ القصاص والدية".

تنبيه: هكذا النص في ط. بولاق وط. النجار، لكن الذي في ط. رفعت: "لم يكن له عفو عن القصاص"، فأثبت الخطأ، وجعل الصواب -الذي في ط بولاق- في الهامش.

وهذا مبني على أظهر القولين من أن موجب العمد هو القود، والثاني: أنه القصاص أو الدية أحدهما لا بعينه.

فالعفو عن الدية بناء على المعتمد... لغو. انظر: روضة الطالبين (٢٣٩/٩ و٢٤١).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (أ) و(ز): القصاص في الدية.

(١٠) الأم (٣٤/٧).

(١١) الأم (٣٥/٧).

(١) قال في الأم (٣٥/٧) (١٣/٦ النجار): "ومن جاز له عفو ماله سوى الدية.. جاز ذلك له في الدية، ومن لم

يميز عفو ماله سوى الدية.. لم يميز له عفو الدية" وفي (٢٢١/٧) (٨٩/٦ النجار): "وإذا جرح المحجور عليه

٢٨٥٤- فإن^(١) عفى [عن ذلك] في مرضه.. كانت وصية له، وجاز^(٢)، وهو خلاف المقتول، لأن تلك^(٣) وصية للقاتل، وهذا ليس وصية للقاتل؛ لأنه ولي.

٢٨٥٥- وإن كان ريثان؛ أحدهما 'بالغ محجور عليه'، فعفا عن القصاص والدية^(٤).. فالعفو^(٥) عن القصاص جائز، وعن الدية باطل، وللوصي أن يأخذها^(٦).

٢٨٥٦- وإذا^(٧) كان الوثيان؛ فعفا أحدهما، فقتل الآخر قاتل أبيهما^(٨).. فإنه يدرأ عنه القود بالشبهة، ويكون لورثة القاتل الأول عليه الدية، ويرجع ولي القاتل الأول بنصف الدية^(٩) في مال القاتل الأول^(١٠).

بالثأ أو معتوهاً أو مبيهاً، فعفا أرض الجرح في الخطأ.. لم يميز عفوه، وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود، وإن عفا القود.. جاز عفوه فيه؛ فإن عفا دينه في الخطأ عن عاقلة قاتله.. فهي وصية لغير قاتل؛ فمن أجاز وصيته.. أجاز هذا العفو في وصيته، ومن لم يميزها.. لم يميز هذا العفو بحال.. ولكن المعتمد أن المقلس "إن عفا على أن لا مال.. فالذهب أنه لا يجب شيء" كما هي عبارة المنهاج (ص ٤٨١)، وانظر: روضة الطالبين (٢٤٢/٩) معني المحتاج (٤/٤٩) وفي (٤٨/٢) قال في المقلس: ويصح استيفاءه القصاص وإسقاطه ولو بجائلاً.

(١) في (ب): وإن.

(٢) الأم (٣٥/٧).

(٣) في (أ) و(ز): ذلك.

(٤) في (ب): محجور عليه وهو بالغ.

(٥) في (ب): فالدية.

(٦) في (ب): والعفو.

(٧) الأم (٣٥/٧).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ز): أبيهما.

(١٠) نهاية [ص ٢٩٦] (ز).

(١١) قال الرافعي: "هذه المسألة توصف بالإشكال والاعتياص، حتى حكى عن الماخرجسي [ت: ٣٦٥] أنه قال: تمتع أبا بكر الصيرفي [ت: ٣٣٠] يقول: كُرِّهْتُهَا عَلَى نَفْسِي أَلْفَ مَرَّةٍ حَتَّى شَفَقْتُهَا".

تنبيه في المطبوع: "والاعتياص" والتصحيح من النجم الوهاج وفيه: "أبا بكر الصيرفي [ت: ٣٤٢]" فليحذر.

ولم يمتحن هنا هل قُتل الولي قاتل أبيه بعد العلم بعفو أخيه أم قبله، وذكر في الأم (٣٧/٧) مسألتين؛ الأولى: إذا قتل أحد الوليين قبل عفو الآخر وبغير أمره، وذكر فيها قولان، وهي في مختصر المزني (ص ٢٤٠-٢٤١)

٢٨٥٧- وإذا^(١) شُجَّ رجلٌ موضحَةً، فعفا عن الموضحه، وما يحدث فيها، وما يلزمه بسببها^(٢)، ثم صَحَّ الرجلُ وتبرئ^(٣) ثم مات منها.. فَلَوْزَنِيهِ أَنْ يَأْخُذُوا^(٤) ما زاد^(٥) وحدث؛ لَأَنَّهُ عفا عن شيءٍ لم يجب له، ولم يكن [له] بعد^(٦).

٢٨٥٨- و[قد] قيل: يرجع بالدية كاملة؛ لأنَّ حُكْمَ ما عفا عنه انتقلَ فصارَ نفساً؛ ولا وصية لقاتل، ولا يرث قاتل.

والغاية: إذا قُتِلَ أحدُ الوليين بعد عفو الآخر وادعى عدم علمه بالعفو، وذكر فيها قولين؛ الأول: أن عليه القصاص، والثاني: يُحْلَفُ، فإن حلف.. عَزَّزَ ولم يقتص منه، وكانت عليه الدية، وإن لم يحلف.. حلف أولياء المقتول، فإن حلفوا.. فني القصاص قولان. ولم يذكر مسألة القتل بعد العلم بالعفو. والمعتمد: أنه إن قتل قبل العفو عالماً بالتحريم.. فلا يجب القصاص في أظهر القولين وهو اختيار المزي، فإن جهل بالتحريم.. فلا قصاص بلا خلاف.

وإن قتل بعد العفو، فإن علم العفو وحكم الحاكم به.. لزمه القصاص قطعاً، وإن علم العفو ولم يحكم الحاكم به.. لزمه على المذهب، وقيل: لا.

وإن كان جاهلاً بالعفو.. لزمه القصاص، قال النووي: وجهان، وقال الرافعي: أو قولان، ورجح الوجوب، ورجحه أيضاً في المنهاج، ولم يرجح في الروضة شيئاً.

قلت: تُرَدُّ الإمام الرافعي، وجرم الإمام النووي رَجَائِلَهُنَّ بِأَنِ الْخِلَافَ وَجْهَانِ، والصحيح أن مسألة القتل بعد العفو مع الجهل به.. فيها قولان، لا وجهان، وهما منصوبان في الأم، ثم رأيت الخطيب الشربيني قد استدرك ذلك وحكاه عن الزركشي أيضاً. والله تعالى أعلم.

أما الولي الآخر للمقتول الأول.. فله نصيب من الدية، وهل يأخذها من تركة الجاني وهو قاتل أبيه، أم من أخيه المبادر الذي قتل قاتل أبيه؟ قولان، ذكرهما في الأم (٣٨/٧) وعنتصر المزي (ص ٢٤١) والمعتمد: الأول.

انظر: غاية المطلب (١٦٨/١٦-١٧٤) الوسيط (٣٠٣/٦) العزيز (٢٥٨/١٠-٢٥٩) المحرر (ص ٣٩٧-٣٩٨) روضة الطالبين (٢١٦/٦) المنهاج (ص ٤٧٩) المهمات (١٨٣/٨) النجم الوهاج (٤١٩/٨-٤٢٠) مغني المحتاج (٤١/٤) غاية المحتاج (٣٠١/٧) شفة المحتاج (٤٣٦/٨).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): شبيها.

(٣) في (ب): فرأى.

(٤) في (أ) و(ج): يأخذ.

(٥) في (أ): زاد، بلا نقط، في (ج): اراد.

(٦) هذه المسألة قد تقدمت.

٢٨٥٩- وإذا جرح رجلٌ رجلاً موضحةً، فمرض منها، ثم عفا عنها وما زادت، فلم يزل مريضاً حتى عدا رجلاً فقتله.. فما عفا عن الأول جائرٌ، وهي وصيةٌ له من ثلثه؛ لأنه غير قاتله؛ لأن هذا ليس بقاتل.. فلذلك يجوز^(١) له الوصية^(٢).

٢٨٦٠- وكل قاتلٍ عمداً^(٣) عفي^(٤) عنه وأخذ منه الدية.. فعليه الكفارة؛ لأن الله عز وجل [أذ] جعلها في الخطأ الذي قد وُضِع فيه الإثم.. كان العمدُ أولى^(٥).

٢٨٦١- والحجة في ذلك: كتاب الله جل ثناؤه حين^(٦) قال في الطهار: ﴿مُصَكَّرًا مِّنَ الْقَوْلِ [وَرُورًا]﴾ [المائدة: ٢]، وحفل فيه كفارة.

٢٨٦٢- وفي^(٧) قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ أَلْفِهِ﴾ [البقرة: ٩٥]، ثم جعل فيه الكفارة^(٨).

٢٨٦٣- وإذا جنى العبدُ على الحرِّ جنايةً فيها قصاصٌ، ثم عفا عنه.. جاز العفو؛ فإن صح.. فهي^(٩) من رأس ماله، وإن مات.. فهي^(١٠) من الثلث؛ لأنه وصيةٌ للسيد، وإن كان العبد هو الجارح^(١١).

(١) في (أ) و(ز): يجوز.

(٢) الأم (٤٠/٧).

(٣) في (أ): عمد، في (ز): عمداً.

(٤) في (أ) و(ز): عفا، في (ب): عفى، أو عفي، ف.

(٥) مختصر المزني (ص ٢٥٤) وفيه: "قال المزني رحمه الله: واحتج بأن الكفارة في قتل الصيد في الإحرام والحرم عمداً أو خطأ سواء إلا في المأثم، فلكذلك كفارة القتل عمداً أو خطأ سواء إلا في المأثم". انظر: المنهاج (ص ٤٩٤) مغني المحتاج (١٠٧/٤) وقال: "واختار ابن المنذر أنها لا تجب في العمد، وهو قول أبي حنيفة ومالك وإسدى الروابطين عن أحمد؛ لأنها عقوبة لا يدخلها قياس".

(٦) هي هكذا في أحكام القرآن، لكن المحقق زعم أن ذلك تصحيف، فجعلها: «حيث».

(٧) في أحكام القرآن: ومن.

(٨) نقل هذه الفقرة والمقرئين اللتين قبلها البيهقي في أحكام القرآن (٢٨٧/١-٢٨٨).

(٩) في (ب): فهو.

(١٠) في (ب): فهو.

(١١) الأم (٤١/٧).

٢٨٦٤- وإذا جنت امرأة^(١) (ب/١٣٩) على رجلٍ موضحةً خطأ، فنكحته عليها^(٢).. فالنكاح جائز، ولها صداق مثلها، ويرجع [بأرض] للوضحة على عاقلتها^(٣).

٢٨٦٥- وإن كانت عمداً فعرفت^(٤) ما وجب فيها من الإبل، فنكحته عليه^(٥).. فذلك صداقها^(٦).

٢٨٦٦- قال الربيع: وفيها قولٌ آخر؛ قيل^(٧): لها صداق مثلها؛ لأنها وإن عرفت ما وجب لها من الإبل.. فالإبل^(٨) غير معدودة موصوفة، كما لو اشترى رجل^(٩) إبلاً مسماءً.. لم يجز حتى يصفها بعينها^(١٠) / (١١) كلها^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): المرأة.

(٢) في (ب): فنكحت عليه.

(٣) هكذا في الأم (٤٢/٧-٤٣-٣١٨) وذكر أن التفريق بين الخطأ والعمد إنما هو لأن أرض العمد عليها من مالها.. فيكون قد نكحها بدني له عليها، فيصح المهر بشرط أن يكون معلوماً، أما أرض الخطأ.. فهو على عاقلتها.. فيكون قد نكحها بدني له على غيرها.. ولا يجوز صداق دين على غيرها.
والمتعمد: التفريق بين أن تنكح على القصاص، وبين أن تنكح على الدية، ولم يذكروا فرقاً بين العمد والخطأ في الدية، قال شيخ الإسلام في أسنى المطالب (٤٥/٤): "لو وجب على امرأة قصاص فتزوجها به مستحقة.. جاز؛ لأنه عوض مقصود، وسقط القصاص؛ لتضمن ذلك العفو عنه... ولو تزوجها بالدية الواجبة له بالجناية عليه.. فالصداق فاسد؛ للجهل بالدية".

وانظر: المنهاج (ص٤٨٢) روضة الطالبين (٢٥١/٩) روض الطالب (٧٥٩/٢) معنى المحتاج (٥٣/٤).

(٤) نهاية (٤٣/أ) من (ب).

(٥) في (ب): فنكحت عليها.

(٦) هكذا في الأم (٤٢/٧-٤٣) وتقدم ذكر المتعمد.

(٧) في (أ) و(ز): وقد قيل.

(٨) في (ب): والإبل.

(٩) في (أ) و(ز): رجلاً.

(١٠) في (ب): بصفتها.

(١١) نهاية [ص٢٩٧] من (ز).

(١) هذا القول ذكره في الأم في (٣١٨/٧) جازماً به ولم يذكر غيره، وذكر في (٤٢/٧-٤٣) القول الأول ولم يذكر غيره، وتقدم ذكر المتعمد.

٢٨٦٧- [قال الشافعي:] وإن زادت الحنابة حتى صارت نفساً.. لم يُقَدِّها به؛ لأنه قد عفا، وصارت ذبة^(١)، ولها صداق مثلها، ولم يميز لها ذلك^(٢)؛ لأنها وصية لوارث، ووصية لقاتل، والدية في مالها^(٣).

٢٨٦٨- ولو جنت على عبد لرجل، فقال: «أُنكِحُكَ عليها».. فالتكاح جائز إذا علمت ما وجب عليها^(٤) في جراح^(٥) العبد^(٦).

٢٨٦٩- وإن مات العبد من ذلك وكان ما نكحها به عليها من جرح العبد أقل أو أكثر من صداق مثلها.. جاز؛ لأنها ليست وارثة للعبد، وعليها بقية قيمة^(٧) العبد^(٨).

٢٨٧٠- [قال الشافعي:] ولا تجوز^(٩) شهادة النساء في الحدود^(١٠) ^(١١).

٢٨٧١- ولا تجوز شهادة النساء إلا في المال خاصة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ لم يذكرهن إلا في ذلك،

قال: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [النور: ٢٨٢]، وتجوز^(١٢) في الدين، وفيما لا يطلع عليه الرجال^(١٣).

٢٨٧٢- ومن قتل عمداً^(١٤).. لم يميز فيه إلا شاهدان، إذا كان مما^(١٥) يقتضيه^(١٦).

(١) في (ب): نفساً.

(٢) أي ما زاد على مهر مثلها من الدية.

(٣) الأم (٤٣/٧).

(٤) في (ب): لها.

(٥) في (أ) و(ز): جرح.

(٦) الأم (٤٣/٧).

(٧) في (ب): قيمة بقية.

(٨) الأم (٤٣/٧).

(٩) في (أ) و(ز): يجوز.

(١٠) في (أ) و(ز): في الحدود شهادة النساء.

(١١) الأم (٤٣/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): ويجوز.

(١٣) الأم (٥٩٣/٧).

(١٤) في (أ): محتملة، لأن الألف غير واضحة.

(١٥) في (أ) و(ز): زيادة؛ "لا"، وهي غير صحيحة

٢٨٧٣- وإن كان عمدًا لا قصاص فيه؛ مثل: الجائفة، والوالد يقتل ولده، والرجلين يشتركان في قتل رجل أحدهما عمدًا^(١) والآخر خطأ، وشبه العمد، والخطأ المحض، وكل هذا يجوز^(٢) فيه شهادة النساء؛ لأنه مال، ويجوز فيه الشاهد واليمين؛ لأن أصله إنما وجب مالا^{(٣) (٤) (٥)}.

٢٨٧٤- وإذا قال صاحب العبد^(٦) أو الذي^(٧) له القصاص: «أنا أدعُ القصاص وأحلفُ مع شاهدي، أو^(٨) أقسم رجلًا وامرأتين، وأعطوني المال».. لم يكن ذلك له^(٩).

٢٨٧٥- [قال الشافعي:] وإذا كان الجرح أوله مما يكون فيه القصاص، وآخره/ مما لا قصاص فيه؛ مثل: المأمومة، والمنقولة، كان أولها موضحة، وآخرها منقولة.. فلصاحبها إن أراد أن يوضح له، ويأخذ أرض ما بينهما.. كان ذلك له، ولا يجوز إلا شاهدان^{(١٠) (١١)}.

٢٨٧٦- والدائمة: إذا أذمي^(١٢) اللحم^(١٣).

(١) الأم (٤٣/٧).

(٢) في (أ) و(ب): عمد.

(٣) في (أ) و(ب): يجوز.

(٤) في (أ) و(ب): مال.

(٥) الأم (٤٣/٧).

(٦) في (ب): العمد.

(٧) في (أ) و(ب): أو.

(٨) في (ب): و.

(٩) الأم (٤٤/٧).

(١٠) في (أ) و(ب): ولم يجوز إلا شاهدين، في (ب): ولا يجوز إلا شاهدان.

(١١) الأم (٤٤/٧) و١٣٢-١٣٣.

(١٢) في (أ) و(ب): دما.

(١٣) روى البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢٢/١٢) بسنده عن حملة بن نجي، قال: قال الشافعي رحمه الله

: إن أول الشجاج الحارصة: وهي التي تحرس الجلد حتى تشقه قليلاً، ومنه قيل: حرص القصار الثوب إذا شقه، ثم الباحصة: وهي التي تشق اللحم، وتبضعه بعد الجلد، ثم المفلاحة: وهي التي أخذت في اللحم، ولم تبلغ السمحاق، والسمحاق: جلدة رقيقة بين اللحم والعظم، وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق، فإذا بلغت الشجة تلك القشرة الرقيقة حتى لا يبقى بين اللحم والعظم غيرها.. فتلك السمحاق، وهي: اللطافة، ثم الموضحة: وهي التي تكشف عنها ذلك القشر، وتشق حتى يبدو وضخ العظم، فتلك الموضحة، والمباشفة: التي

٢٨٧٧- والباضِعةُ: إذا بُضِغَ^(١) اللحم.

٢٨٧٨- والسَّمْحَاقُ، وهي الْبِلْطَةُ: إذا بُضِغَ اللحمُ، وصار^(٢) إلى الجلدِ الرقيقة التي بين العظم واللحم.

٢٨٧٩- والمُوضِعةُ: إذا ذَهَبَتْ الجلدُ وصارت إلى العظم.

٢٨٨٠- والهاشِمةُ: إذا هَشَمَتِ الْعُظْمُ^(٣).

٢٨٨١- والمُنْقَلَةُ: إذا نقل عظامها^(٤).

٢٨٨٢- والمأمومةُ: إذا حُرقت هذا كُلُّه، وصارت إلى الدماغ^(٥).

٢٨٨٣- وإذا شهَّدَ شاهدان أنَّ رجلاً ضرب رجلاً بسيفه.. وَقَفَتْهُمَا؛ فإن قالَا: «أُغْرَ دمه، ومات مكانه من ضربته»^(٦).. قبلت شهادتهما، وإن قالَا: «ما»^(٧) ندري أُغْرَ دمه^(٨) أم لا».. لم^(٩) أجعله^(١٠) جارحاً^(١١).

٢٨٨٤- ولو قالَا^(١٢): «ضَرَبَهُ فِي رَأْسِهِ، فَأَرَبْنَا دَمًا سَاتِلًا».. لم أجعله جارحاً إلا أن يقول^(١٣): «سأل من جرحه» ولم^(١٤) أجعلها داميةً حتى يقولَا: «أوضحه، وهذه هي بعينها»^(١٥).

تشم العظم، والمنقلة: التي ينقل منها فرائش العظم، والآمة وهي المأمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس الدماغ، والهاشمة: وهي التي تشرق حتى تصل إلى السفاق، وما كان دون الموضحة فهو شدوش فيه الصلح، والدامية: هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم.

(١) البَضَغُ: القَطْعُ. تاج العروس (٣٣٠/٢٠).

(٢) في (ب): فصار.

(٣) الأم (١٩٢/٧).

(٤) الأم (١٩٢/٧).

(٥) الأم (١٩٣/٧).

(٦) في (أ) و(ز): ضربة.

(٧) في (ب): لا.

(٨) في (أ) و(ز): الدم.

(٩) في (ز): لا.

(١٠) في (أ) و(ز): نجعله.

(١١) الأم (٤٥/٧) مختصر المزني (ص ٢٥٤).

٢٨٨٥- [قال الشافعي:] وإذا هدم الرجل على القوم البيت، أو ضرب رجلاً ملفوفاً، أو فحاً عينه، فقال: «كانوا أمواتاً»، وقال أولياؤهم: «بل أحياء» أو «صحيح العين»؛ فإن أقام البيعة أنه دخل البيت وهو حي، أو دخل في التوب^(١) حياً^(٢)، والعين قائمة.. فعليه القود.

٢٨٨٦- وقد قيل: لا شيء عليه، إلا أن يقيموا البيعة أنهم في ساعة الهدم كانوا أوصياء^(٣).

(١) في (أ) و(ز): قال، والتصحيح من الأم، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) في الأم: يقول.

(٣) في (أ) و(ز): ثم.

(٤) لعلها في (ب): "هي وهذه نفسها"، هكذا صورناها في (ب): **هذه نفسها**.

(٥) الأم (٤٥/٧) مختصر المزي (ص ٢٥٤).

(٦) في (ب): البيت.

(٧) في (أ) و(ز): حي.

(٨) قال في الأم (٤٩/٧) (١٩/٦ التجار): "لو شهدوا أن قوماً دخلوا بيتاً فغابوا ثم هدمه هذا عليهم فقال:

هدمته بعد ما ماتوا.. جعلت القول قوله، حتى ثبت البيعة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثان يشبه هذا: أن الملفوف بالقوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم.. على الحياة، حتى يعلم أو تقوم بيعة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم".

وقال في مختصر المزي (ص ٢٥٥): "ولو (شهدا) أنه ضربه ملففاً فقطعه باثنين، ولم يبين أنه كان حياً.. لم

أجعله قاتلاً وأحلفته ما ضربه حياً".

فهذان التصان يبينان الحكم فيما لو لم تكن بيعة أن القول قول الجاني مع يمينه كما هو في الأم والمزي،

وحكى الربيع قولاً ثالثاً: أن القول قول الولي، وهو المعتمد. لكن البلقيني "نازع فيه، وقال: إنه يخالف

لتصوص الشافعي وجميع، ورجح تصديق الجاني، ومال إليه الأفرعي". كما حكاه عنه في أسنى المطالب

(٣٣/٤).

أما إن كانت هناك حياة ثبت للمجني عليهم.. فإنه يعمل بها.

ولكن هل يجوز للشاهد أن يشهد بنبوت الحياة للمجني عليه عند المجنأة إذا رآه يلف في القوب الذي قطع فيه

أو رآه يدخل البيت الذي هدم عليه؟

قال القاضي حسين: يجوز له ذلك، وهو المعتمد، وقال الإمام: "يجوز أن يقال ليس لها أن يشهد؛ فإن الموت بعد

التلفيق ممكن، والاطلاع على الحياة بعد التلفيق بالثياب ممكن، وليس كالأعلام؛ فإنه لا مستند لها إلا

الظواهر"، وعلى قول القاضي حسين -وهو المعتمد-.. فلا يصرح الشاهد بذلك، وإن صرح به عند

القاضي.. بطلت شهادته، بخلاف بين الأصحاب كما حكاه الإمام.

٢٨٨٧- وإذا تشاح الأولياء في القتل وفيهم النساء.. لم يكن للنساء^(١) في ولاية القود بأيديهن شيء^(٢).

٢٨٨٨- فإن كان بعض الأولياء أقوى من بعض..^(٣) ولي القوي القتل^(٤).

٢٨٨٩- وإن استووا أقرع بينهم؛ فمن خرجت قرعته قتل^(٥).

وفي روضة الطالبين (٢٠٩/٩): "لولي أن يقيم بيته نجاته ويعمل بها، وللشهود أن يشهدوا بالحياة إذا كانوا رأوه يتلف في القبر ويدخل البيت، وإن لم يتقنوا حياته حالة القدر والاعتماد؛ استصحاباً لما كان، ولكن لا يجوز أن يقتصروا على أهم رأوه يدخل البيت ويتلف في القبر، ذكره بغوي وغيره".

قلت: لم أر من تعرض لما في البويطي. والله أعلم.

وفي روضة الطالبين (٢١٠/٩) من زيادته: "وإذا صدقنا الولي بلا بيته.. فالواجب الدية دون القصاص، ذكره الحاملي والبغوي، وقال المتولي: هو على الخلاف في استحقاق القود بالتسامة". وفي (٤١/١٠) منه: "إن صدقنا الولي.. فله الدية، وفي القصاص وجهات، قال الشيخ أبو حامد: لا؛ للشبهة، وقال الماسرجسي والقاضي أبو الطيب وغيرهما: يجب القصاص؛ لأنه مقتضى تصديقه".

قلت: جعل الخلاف وجهين، مع أن إيجاب القود هو نصه هنا. والله أعلم.

انظر: نهاية المطلب (١١٤/١٧) كفاية النبه (٤٨٠/١٨) العزيز (٢٤٨/١٠) (٦٨/١١) روضة الطالبين (٢٠٩/٩) (٤٠/١٠) أسنى المطالب (٣٤-٣٣/٤) معني المحتاج (٣٨/٤) نهاية المحتاج (٢٩٥/٧). الحاوي الكبير (٨٠/١٣). المهمات (١٧٨/٨).

(١) في (أ) و(ب) في النساء.

(٢) الأم (٥٠/٧) العزيز (٢٥٧/١٠) روضة الطالبين (٢١٥/٩).

(٣) في (ب): فهو للقوي، في (ز): ولي القوي القتل.

(٤) ليس في الأم (٥٠/٧) أن الأقوى هو الأحق، بل كل قادر من الرجال له الحق ويقرع بينهم، ولم أجد من تعرض لهذه المسألة إلا هنا.

(٥) في الأم (٥٠/٧) أن القرعة تكون بين كل قادر على القتل من الرجال، وليس بين المتساوين في القوة.

وهل يدخل في القرعة من يعجز عن الاستيفاء كالشيخ والمرأة؟ المعتمد: لا.

قال في الروضة (٢١٥/٩) -تبيناً لما في العزيز (٢٥٧/١٠)-: "وجهان وقيل قولان، أحسهما عند الأكثرين: لا؛ لأنه ليس أهلاً للاستيفاء، والقرعة إنما تكون بين المستوين في الأهلية" هذا هو المعتمد، وإن كان في المنهاج (ص ٤٧٩) قد صحح غيره. وانظر: معني المحتاج (٤٠/٤).

قلت: نصه هنا يبيد أن القرعة إنما تكون بين القادرين، فليجزم بأنه قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

٢٨٩٠- والحجة في ذلك^(١): إقراع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين نسائه^(٢)، وبين العبيد في العتق حين^(٣) استوت دعواهم^(٤)؛ وكذلك هؤلاء/١٤٠/ب).

٢٨٩١- وإذا قُتِلَتِ المرأة^(٥) وفي بطنها ولد -يتحرك أو لا^(٦) يتحرك-.. ففيها القود، ولا شيء في جنتها حتى يزايها؛ فإذا زايها بعد موتها^(٧).. ففيه غرم^(٨)؛ إن^(٩) خرج^(١٠) حياً.. ففيه الدية، خرج ميتاً.. ففيه غرة^(١١).

٢٨٩٢- وإن قُتِلَتِ المرأة وما حمل.. انتظر بها حتى تضع^(١٢) (١٥).

٢٨٩٣- وإذا قتل الرجلُ نَفْرًا، فجاءوا^(١٣) جميعاً^(١٤) يطلبون القود.. فالقود للأول^(١٥)، وللثانيين الدية في ماله^(١٦).

(١) نهاية (ب/٤٣) من (ب).

(٢) في (ب): نسأوه.

(٣) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: الشهادات، ب: القرعة في المشكلات، (٢٦٨٨)، ومسلم ك: التوبة ب: في حديث الإفك وقبول توبة الفاذف، (٢٧٧٠).

(٤) في (أ) و(ج): حتى.

(٥) في (ب): دعوهم.

(٦) أخرجه مسلم ك: الأيمان، ب: من أعتق شركاً له في عبد، (١٦٦٨)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) تكررت في (أ) و(ب): "المرأة"، وهي غير صحيحة، وقد صرح في الأم باستواء الحكم فيما إذا كان القاتل ذكراً أو أنثى.

(٨) في (أ) و(ج): لم.

(٩) أو قبل موتها كما في الأم.

(١٠) في (أ) و(ج): غرة.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج): وإن، وصوبتها بما لا يوهم غير المراد.

(١٢) نهاية [ص٢٩٩] من (ج).

(١٣) انظر: الأم ٥٤/٧ و ١١٣.

(١٤) في (أ) و(ج): يضع.

(١٥) انظر: الأم ٥٤/٧ و ١١٣.

(١٦) في (أ) و(ج): فجاءوه، والمراد: أولياؤهم.

(١) أي: في وقت واحد، غير متفرقين.

٢٨٩٤- وإن تفرقوا^(٣).. لم يعط القصاص إلا من قتل أولاً^(٤).

٢٨٩٥- وإذا^(٥) عفا الأول.. كان من بعده، ثم هكذا حتى يؤتى على جميعهم، ويُبدأ^(٦) بالأول فالأول، ولا يُعطى الثاني أبداً^(٧) وقيل أخذ.

٢٨٩٦- فإذا استوتوا ولم يُدز^(٨) أيهم أول.. أفرغ بينهم؛ فإن أفر القتال لأحدهم أنه قتل أولاً.. فالقول قولُه، ويؤخذ منه لكل واحد دية تامة؛ لأنه قتل كل واحد^(٩).

٢٨٩٧- وإذا^(١٠) قتل عشرة واحداً.. فهو خلاف هذا؛ لم يكن له إلا دية واحدة^(١١).

٢٨٩٨- وإن قطع رجل إصبع رجل اليمن^(١٢) أولاً، وكف الآخر اليمن^(١٣) ثم طلبا^(١٤) جميعاً.. اقتص لصاحب الإصبع، وقيل لصاحب الكف: إن شئت.. قطعنا^(١٥) [لك] الكف، وأخذنا لك أرض الإصبع، وإن شئت.. أعطيناك أرض الكف^(١٦).

(١) أي: لأولياء أول رجل مقتول.

(٢) انظر: الأم (٥٥/٧).

(٣) أي: جاء الأولياء متفرقين، واحداً بعد واحد.

(٤) انظر: الأم (٥٥/٧) وفيه: "ولو جاءوا متفرقين.. أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه، فإن طلب القود.. قتله من قتل أولاً، وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو أوسط أو أول.. كرهته له ولا شيء عليه فيه؛ لأن لكلهم عليه القود".

(٥) في (ب): فإذا.

(٦) في (أ) و(ز): يبدأ.

(٧) في (أ) و(ز): أبداً الثاني.

(٨) في (أ) و(ز): يدري، في (ب): يدروا.

(٩) انظر: الأم (٥٥/٧).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) انظر: الأم (٢٨/٧ و ٣٢ و ٥٧).

(١٢) في (أ) و(ز): اليمن.

(١٣) في (أ) و(ز): اليمن.

(١٤) في (أ) و(ز): طلب.

(١٥) في (أ) و(ز): قطعنا.

(١٦) انظر: الأم (٥٦/٧).

٢٨٩٩- وإن قطع رجلان أو ثلاثة يذ رجل؛ فإن كانا إنما ضرباه^(١١) بشيء واحد.. قيد^(١٢) منهم، وإن كان خز^(١٣) هذا من أسفل، و[خز]^(١٤) هذا من فوق حين قطعت.. فلا قصاص، ويُخز^(١٥) من واحد [منهما] إن استطيع مثله، وإلا.. فالدية^(١٦).

٢٩٠٠- وإذا قتل الرجل^(١٧) عبداً.. فعليه قيمته بالغا ما بلغ، وإن كان عشر ديات^(١٨).

٢٩٠١- وإذا قتل الرجل الخنثى عمداً.. فلا ولياء الخنثى أن يقتلوه، وإن أرادوا ديتَهُ.. فدية امرأة^(١٩).

٢٩٠٢- وإذا قتل عبداً رجل رجلاً، فمات العبد، أو قتله رجل معدم^(٢٠).. فلا شيء على السيد^(٢١).

٢٩٠٣- ولو كان عبد بين رجلين فقتل، فأعتقه بعد القتل.. كان^(٢٢) على ملكهما كما لأن العتق لا يقع على ميت^(٢٣).

(١) في (ب): ضربا.

(٢) في (ب): افتد.

(٣) في (ب): جزو.

(٤) في (ب): جزو، وهي ساقطة من (أ) و(م)، وأنتها على الصواب.

(٥) في (أ): تختمل: "خز" و"ينجز"، في (ب): بلا نقط، في (م): وينجز.

(٦) انظر: الأم (٥٧/٧).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): رجل.

(٩) انظر: الأم (٦٢/٧).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) أي في الخنثى المشكل. الأم (٦٣/٧).

(١٢) في (ب): معه.

(١٣) انظر: الأم (٦٤/٧-٦٥).

(١٤) في (ب): كانا.

(١٥) في (ب): كانا.

(١٦) انظر: الأم (٦٥/٧).

٢٩٠٤- وإذا جنى الحرُّ على العبد، فقتله خطأ^(١).. فقيمة العبد على عاقلة الحرِّ بالغة ما بلغت، وإن زادت^(٢) على الدية أضعافاً، وعليه عتق رقبة في ماله^(٣).

٢٩٠٥- والقول قول العاقلة^(٤) إذا لم يعرف قيمة العبد^(٥).

٢٩٠٦- [قال الشافعي:] وإذا اشترك القوم في جراحات رجل، فقطع أحدهم يده ورجله، وفقاً^(٦) الآخر [عنه]، وأوضحه الآخر موضحة، فمات من ذلك كله.. فلورثته عليهم القصاص في الجراح، ولهم أن يقتلوه^(٧) به، وإن أرادوا الدية.. فعليهم الدية بالسوية، لا ينظر إلى صغار الجرح ولا كبار^(٨).

٢٩٠٧- والحجة في ذلك: أن الذي جرحه الجرح الصغير لو انفرد به فمات.. كان عليه القصاص.

٢٩٠٨- ولا^(٩) يُمكن أحد^(١٠) أن يقتص لنفسه من الجراح، وهو^(١١) خلاف النفس؛ لأن النفس إنما هو إلتافها، والجرح يؤخذ والنفس باقية، فيخاف أن يُقتل به، أو يتعدى^(١٢) (١٣).

٢٩٠٩- ويختار^(١٤) الولي من شاء^(١).

(١) نهاية [ص ٣٠٠] من (ز).

(٢) في (أ) و(ز): زاد.

(٣) انظر: الأم (٦٢/٧).

(٤) نهاية (١٤١/أ) من (أ).

(٥) انظر: الأم (٦٧/٧).

(٦) في (أ) و(ز): وفقاً.

(٧) في (ب): يقتلوه.

(٨) انظر: الأم (٥٩/٧-٦٠ و ٧٠ و ٧٢).

(٩) في (ب): لا.

(١٠) في (أ) و(ز): أحداً.

(١١) في (أ) و(ز): فهو.

(١٢) في (أ) و(ز): زيادة: به.

(١٣) انظر: الأم (١٥٠/٧-١٥١) وفيه أن ولي الأمر هو الذي ينتار.

(١٤) في (ب): فيختار.

٢٩١٠- وإذا وَجَدَ الرجلُ مع امرأته رجلاً قد نال منها ما يوجب^(١) عليه الحد، فقتله.. 'فلا شيء عليه -إذا كان ثيباً-'^(٢) فيما بينه وبين الله تعالى، ويؤخذ في الحكم بالقصاص، وله البمين على أولياء المقتول بالله ما علموا أن المقتول نال منها ما يوجب القتل؛ فإن حلفوا.. قُتِلَ به، وإن نكلوا.. حلف وبرئ^(٣).

٢٩١١- وإذا^(٤) 'حَسِبَ الرجلُ (لِلرجل)' حتى قتله بأي حيس ما كان.. فالقتل على القاتل وعلى الحابس التعزير والحبس^(٥).

٢٩١٢- وإذا أَرَادَ الرجلُ أَنْ يَقْتُلَ الرجلَ، أو أَرَادَ مَالَهُ، أو حريمه^(٦)، / فكان في صحراء أو مصر.. فسواء، فإن كان في موضع يَغَاثُ [فيه].. فله أَنْ يَسْتَعِثَّ؛ فَإِنْ لَمْ يَغَاثْ^(٧) أو كان في موضع لا غوث فيه.. التَّجَأَ منه إِلَى جِرَّتِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ^(٨)،

٢٩١٣- وَلَا يَنْالُ مَتَهُ حَتَّى يَقْلَمَ أَنَّهُ يُرِيدُهُ إِزَادَةً بَيْنَهُ، 'يَقِرُّ فِي قَلْبِهِ'^(٩) أَنَّهُ يُرِيدُ مَالَهُ وَنَفْسَهُ؛

٢٩١٤- فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ.. لَمْ يَحِلَّ لَهُ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ بَوَاقٍ^(١٠) أَنْ^(١١) يَنْالَهُ بِسِلَاحٍ^(١٢)، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا بِسِلَاحٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوَبَاقِ.. 'دَفْعَهُ بِسِلَاحٍ'^(١٣)،

(١) في الأم (١٥١/٧) أن ولي الأمر هو الذي يعين من يقتص.

(٢) في (أ) و(ز): ثيب.

(٣) في (ب): إذا كان ثيباً فلا شيء عليه.

(٤) انظر: الأم (٧٥/٧-٧٦).

(٥) في (ب): فإذا.

(٦) في (أ) و(ب) و(ز): حيس الرجل الرجل، في الأم: حيس الرجل للرجلي رجلاً. والتصويب يقتضيه النص.

(٧) انظر: الأم (٧٦/٧-٧٧).

(٨) هكذا صورتها في (ب): [محو].

(٩) نهاية (٤٤/أ) من (ب).

(١٠) في (ب): يَغَاثُ.

(١١) لكن قال في الأم (٨٣/٧) (٣٣/٦ التجار): "... ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراءى على أن يهرب على قدميه من المريد... فَأَجْعَلُ له أن يثبت، ولا يهرب، وأن يدفع إرادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره، وإن أتى ذلك على نفس المدفوع".

(١٢) في (أ) و(ز): تيقن قلبه.

(١٣) نهاية [ص ٣٠١] من (ز).

٢٩١٥- ولا^(١) يقصدُ قصدَ نفسه، ولكن يقصد الدفع عن نفسه بما يمنعه^(٢) من الإرادة، حتى يصير إلى حدٍّ يدفعه عن أخذ ماله ونفسه،

٢٩١٦- وإن أتى ما أراد من ذلك على القتل.. فلا شيء عليه/(١٤١/ب)،

٢٩١٧- وإن^(٣) كان بينه وبينه^(٤) هَرٌّ، فخاف إن جاز النهر أن يناثله.. فلا يجوز له أن يرميه قبل أن يصل إليه^(٥).

٢٩١٨- والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومن قُتِلَ دونَ ماله.. فهو شهيد»^(٦)، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من أطلع على قوم ففقؤوا»^(٧) عينه.. فهو هذرة^(٨)؛ فإذا أهدر^(٩) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطلاعه^(١٠).. فالذي يريد مالكاً ونفسك.. هو^(١١) أكثر، وإن تركه حين أطلع.. [ثم طلبه] بعد ذلك.. لم يكن له^(١٢).

(١) في (ب): لم.

(٢) في (ب): بالصلاح.

(٣) في (أ) و(ز): دفعه عن نفسه.

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): منعه.

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (أ) و(ز): وبين.

(٨) انظر: الأم (٧٨/٧-٧٩).

(٩) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أخرجه البيهقي (٢٤٨٠) لك: المظالم، ب: من قاتل دون ماله، (٢٤٨٠)، ومسلم لك: الإيمان، ب: الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق.. كان القاصد مهدر الدم في حقه وإن قتل كان في النار وأن من قتل دون ماله فهو شهيد، (١٤١).

(١٠) في (ب): يفتقوا، هكذا صورقاً في (ب): يفتقوا.

(١١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغير هذا اللفظ؛ أخرجه البيهقي لك: الديات، ب: من أطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه فلا دية له (٦٩٠٢) ومسلم لك: الآداب، ب: تحريم النظر في بيت غيره (٢١٥٨).

(١٢) في (ب) و(ز): هدر.

(١٣) في (ب): باطلاعه.

(١٤) في (ب): فهو.

(١٥) أي: إن تركت من أطلع عليك، فليس لك أن تتفأ عنه فيما بعد. الأم (٨١/٧-٨٢).

٢٩١٩- [قال الشافعي:] وإن قُتلَ الإِسُّ الأَب.. قُتِلَ بِهِ^(١).

٢٩٢٠- ولا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قُتِلَ مِنَ الدِّينَةِ وَلَا مِنَ الْمَالِ؛ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً^(٢).

٢٩٢١- [قال الشافعي:] قال الله 'جَلِ نَازَهُ'^(٣): ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا

خَطَاً﴾ [الآية]، وقال [عَزَّجَلَّ]: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ الآية [النساء: ٩٢]، نَحْيَ^(٤) وَإِنْ^(٥) كَانَ فِي قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ.

٢٩٢٢- وإذا^(٦) كَانَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بِلَادٍ^(٧) الْحَرْبِ فَأَغَارَ الْمُسْلِمُونَ، أَوْ رَمَوْا، فَأَصَابُوا مُسْلِمًا.. فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ؛ [تحرير رقبة]، وَلَا دِيَّةَ^(٨).

٢٩٢٣- وَإِنْ حَرَجَ الْمُسْلِمُونَ فَنَاقَلُوا أَهْلَ الْحَرْبِ فَاجْتَلَطُوا، فَقَتَلَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا مِنْ يَقَاتِلُ مَعَهُ أَهْلَ الْحَرْبِ.. فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلِ، وَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ، وَالِدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ^(٩).

٢٩٢٤- وَالْحِجَةُ فِي ذَلِكَ: أَبُو حَذِيفَةَ بْنُ الْيَمَانِ؛ اللَّهُ جَزَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَقَتَلُوهُ.

٢٩٢٥- [قال الشافعي:] وإذا اصْطَفَى الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ فِي الصَّفِّ مَعَهُ، فَقَتَلَهُ، وَقَالَ: «لَمْ أُرِدْهُ».. 'لَمْ يَقْبَلْ'^(١٠) قَوْلُهُ، وَكَانَ^(١١) عَمْدًا فِيهِ^(١٢) الْقَوْدُ^(١٣).

(١) الأَم (٨٧/٧).

(٢) الأَم (٢٧/٧-٢٨ و ٨٧).

(٣) فِي (ب): عَزَّجَلَّ.

(٤) فِي (أ): مَحْتَمَلَةٌ لـ "نَحْيَ" وَ"نَهْيَ"، فِي (ج): نَهْيَ، هَكَذَا مَبْرُورًا فِي (ب): النَّحْيَ.

(٥) فِي (ب): وَإِذَا.

(٦) فِي (ب): فَإِذَا.

(٧) فِي (ب): فِي بِلَادٍ.

(٨) الأَم (٨٤/٧ و ٩٠).

(٩) الأَم (٩٢/٧ و ١٠٥).

(١٠) فِي (ب): لَمْ يَرِدْهُ.

(١١) نِهَاجُهُ [ص ٣٠٢] مِنْ (ز).

(١٢) فِي (ب): فِيهِ.

- ٢٩٢٦- وكل^(١) ما نال أهل الحرب من المشركين؛ من قتل مسلم^(٢) أو معاهد^(٣) وأخذ أموالهم و^(٤) غير ذلك.. فهو هدر، إلا ما كان قائماً في أيديهم من الأموال خاصة، فأما القود.. فلا قود^(٥).
- ٢٩٢٧- وإن أسلموا وأصابوا^(٦) شيئاً من أموالهم في أيدي المسلمين.. لم يكن لهم أخذه^(٧).
- ٢٩٢٨- والحجة في ذلك: أن الله تبارك وتعالى خَوَّلَ المسلمين^(٨) أموالهم فينا وغنيمة. [وأن رسول الله ﷺ أخذ ناقته من المرأة^(٩)، وهو قائم بعينه].
- ٢٩٢٩- والحجة في ذلك: أن الله لم يُخَوِّلْهم أموالنا.
- ٢٩٣٠- 'ولو نخول رجل^(١٠) من المشركين رجلاً من أنفسهم فاستعبده^(١١) ثم أسلم.. كان عبداً له^{(١٢)(١٣)}.

(١) الأم (١٠٥/٧).

(٢) في (ب): فكل.

(٣) في (ب): مسلماً.

(٤) في (ب): معاهداً.

(٥) في (ب): أو.

(٦) الأم (٩٤/٧).

(٧) في (ب): فأصابوا.

(٨) الأم (٩٥/٧).

(٩) في (ب): المسلم.

(١٠) أخرجه مسلم لك: النذر، ب: لا وفاء لنذر في معصية الله، (١٦٤١) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك أن المشركين أسروا امرأة من الأنصار وأصابوا العضباء ناقة رسول الله ﷺ، ثم تغلبت من وثاقها ذات ليلة، فركبت العضباء، وانطلقت إلى المدينة، ونذرت إن نجاها الله عليها لتحررها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: وسبحان الله بشما جزئها، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتحررها! لا وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد.

(١١) في (ب): ولم نخول رجلاً.

(١٢) في (ب): فاستعبده.

(١٣) نهاية (١/١٤٢) من (أ).

(١٤) الأم (٩٥/٧).

٢٩٣١- ولو^(١) ارتد قوم وأظهروا الامتناع، وحاربوا أو لم يحاربوا، ونصبوا إماماً أو لم ينصبوه.. فسواء، ويبدأ^(٢) الإمام بقتالهم قبل^(٣) أهل الحرب؛ فما أصابوا من المسلمين^(٤) من دم أو جرح^(٥) أو مال.. اتبعوا به، وحكم عليهم فيه^(٦) حكم الإسلام^{(٧)(٨)}؛ لأن الأصل أنهم ممن وجب عليهم الأحكام، ولا تسقط^(٩) الردة ما وجب عليهم.

٢٩٣٢- ولا تؤكل أموالهم، ولا تصير فيها حتى يموت على رؤيته؛ لأن مال المرتد له حتى يموت أو يقتل على رده فيكون ماله فينا، ولا يحمل لأحد ماله وهو حي^(١٠).

٢٩٣٣- فإن قيل: فإن أبا بكر [الصدِّيق] لم ينقص^(١١) وفد بُراحة.. قيل له: قد قال: وتُدُون قتلتا^{(١٢)(١٣)}، وهذا دليل أنه قد رأى عليهم أن يدوا^(١٤) قتلتا.

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (أ) و(ز): يبدأ.

(٣) في (أ): فتتألفه، في (ز): قتل، في (ب): بلا نقط، في الأم: قبل.

(٤) في (ب): للمسلمين.

(٥) في (ب): "حرمة"، أو "جرحه"، هكذا صورتها في (ب): [صورة].

(٦) ليس في (ز).

(٧) في (ب): المسلمين.

(٨) الأم (٩٦/٧).

(٩) في (أ) و(ز): يسقط.

(١٠) الأم (٧١٥/٥) (٢٩١/٤) النجار مختصر المزني (ص ٢٦٠).

(١١) في (أ) و(ز): يقص.

(١٢) في (أ) و(ز): قتلتا.

(١٣) أخرج البخاري طرف القصة في ك: الأحكام، ب: الاستخلاف، (٧٢٢١) فاختصره هنا، وليس فيه قول أبي بكر هنا، لكن ساق القصة بطولها أبو بكر البرقاني في مستخرجه على الصحيحين كما أوردنا عنه الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٩٦/١) وعنه ابن حجر في فتح الباري (٢١٠/١٣) قال الحميدي: "بالإسناد الذي أخرج البخاري ذلك القدر الذي اختصره منه كما أوردناه" وفيه: أن أبا بكر رضي الله عنه قال: «تَزَعُّ منكم الحلقة والكراع، ونغتم ما أصبنا منكم، وتردون علينا ما أصبتم منا، وتدرون لنا قتلتا، وتكون قتلاك في النار» وفيه أن عمر قال: «أما ما ذكرت: «تدرون قتلتا وتكون قتلاك في النار».. فإن قتلتا تأتلت فقيلت على أمر الله، أجورها على الله، ليس لها ديات»، فتابع القوم على ما قال عمر".

- ٢٩٣٤- فإن قيل: فعمر [بن الخطاب قد] قال: «لا تأخذ^(٦٦) لقتلتا دية^(٦٧)».
- ٢٩٣٥- قيل له: قد^(٦٨) يجب الشيء للرجل فيدعه طلب الثواب، ولم يبرز^(٦٩) عنهما^(٧٠) أن أحدا طلب وأقام بينة على القاتل بعينه فلم يُشط^(٧١) حقه، فلا نذع ما ثبت^(٧٢) من أصل القصاص بلعل^(٧٣).
- ٢٩٣٦- وقد قيل: لا يقتص^(٧٤) منهم، ولا يتبعوا بشيء إلا أخذ ما كان قائما في أيديهم^(٧٥).
- ٢٩٣٧- ومن قال هذا.. احتج بترك عمر^(٧٦) إياهم.

-
- وأخرجه ابن أبي شعبة (٢٦٣/١٢-٢٦٤) وسعيد بن منصور (٣٣٣/٢) والطبراني في الأوسط (٢٧٠/٢):
 ١٩٥٣) والبيهقي (١٨٣/٨ و٣٣٥).
- (١) غاية (ب/٤٤) من (ب).
- (٢) في (ب): ياخذ.
- (٣) تقدم تخريجه، واللفظ كما في مستخرج الرقاني: «فإن قتلتا... ليس لها ديات» وعند ابن أبي شعبة: «لا ديات لهم» وعند سعيد بن منصور والطبراني: «لا دية لهم» وعند البيهقي «لا ديات لهم».
- (٤) في (ب): فقد.
- (٥) في (ب): يروا.
- (٦) أي: الشيخين والوزيرين والضعيفين؛ أي بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما.
- (٧) في (ب): يحطا.
- (٨) في (ب): قلت.
- (٩) انظر: الأم (٩٦/٧).
- (١٠) في (أ) و(م): يقص.
- (١١) جاء في كفاية النية (٢٧١/١٦-٢٧٢): "إن أئلف أهل البغي على أهل العدل شيئا، أي من نفس ومال في حال الحرب مع الحاجة إلى إتلافه.. فيه قولان: أحدهما أنهم لا يضمنون... والقول الثاني: أنهم يضمنون، لما روي أن أبا بكر رضي الله عنه قال للذين قاتلهم بعدما تابوا: «تدون قتلتا، ولا ندي قتلكم»... وهذا ما ادعى الماوردي أنه قاله في القدم، واختاره الروائي، ويقال: إن القولين منصوحان في البويطي، وحكى البندنجي أنهما منصوحان في الأم، والقائلون بالأول قالوا: إن أبا بكر رضي الله عنه لما قال ذلك القول.. قال له عمر رضي الله عنه «لا تأخذ لقتلتا دية؛ لأنهم عملوا لله، وأجورهم على الله فسكت أبو بكر سكوت راجع». ولا أدري أيقصد ابن الرضمة هذا الموضع أم لا؛ لأن كلام البويطي في أهل الردة، لا في أهل البغي، والله أعلم. وانظر: الحاوي الكبير (١٠٦/١٣).
- (١٢) في (ب): بقول عمر وأبا بكر.

٢٩٣٨- [قال الشافعي:] وإن أسلم كافرٌ ببلادِ الحربِ فأغارَ^(١) قومٌ^(٢) فقتلوه في جملة الكفار.. لم يكن عليهم إلا كفارة^(٣).

٢٩٣٩- وإن قتل 'مريدًا' له^(٤) بعينه.. فعليه الدية والكفارة^(٥).

٢٩٤٠- وإنما عليه الكفارة إذا^(٦) قُتل في جملة الكفار، فأما^(٧) إذا قصده بعينه ولم يعلم، فقتله.. فعليه الدية والكفارة^(٨).

٢٩٤١- وإن علم إسلامه فقتله.. فعليه القود^(٩).

[أصل الدية]

٢٩٤٢- قال الشافعي: أصلُ الدية: مائة من الإبل، وقد وُصفنا أسنانَ العمدِ وشبهِ العمدِ والخطأ^(١٠).

٢٩٤٣- وعلى كُلِّ الناسِ^(١١) الإبل.

٢٩٤٤- فإن قيل: فقد قال عمر [بن الخطاب]: وعلى أهل الذهب الذهب و[على أهل] الورق الورق^{(١٢) (١٣)}.

(١) في (ب): وأغار.

(٢) نهاية [ص ٣٠٣] من (ز).

(٣) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٤) في (ب): من مرتد.

(٥) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) في (ب): وأما.

(٨) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٩) انظر: الأم (٩٧/٧).

(١٠) انظر: الأم (٢٨١/٧) وانظر آخر فقرة من اختلاف العراقيين من هذا الكتاب.

(١١) في (أ) و(ز): اسنان.

(١٢) سبق في آخر كتاب اختلاف العراقيين.

(١٣) في (ب) زيادة: لذا.

٢٩٤٥- قيل: فبذلك^(١١) نقول؛ إذا أعوزت^(١٢) الإبل.. فقيمتها بالغة ما بلغت، والذي قال عمر عندنا.. أنه أخذ القيمة^(١٣) يومئذ^(١٤).

٢٩٤٦- وكذلك [في] الجراح^(١٥)؛ لا يؤخذ إلا الإبل على الأسنان التي^(١٦) وصفت.

٢٩٤٧- فإن وقع^(١٧) على إنسان^(١٨) سدى بعير أو^(١٩) خمس بعير.. اشترك^(٢٠) [به] في بعير بمحصنه، كما يكون بين الرجلين والثلاثة^(٢١).

٢٩٤٨- [قال الشافعي:] ولا يقتل مؤمنٌ بكافر^(٢٢).

٢٩٤٩- 'ودية اليهودي'^(٢٣) والنصراني: ثلث الدية^(٢٤)؛ اتباعاً 'لقول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان'^(٢٥) (١٦).

(١) في (ب): وبذلك.

(٢) في (ب): أعوزت.

(٣) في (ب): قيمته.

(٤) الأم (٢٨١/٧).

(٥) في (أ) و(ز): الجرح.

(٦) في (ب): الذي.

(٧) في (ب): الانسان.

(٨) في (أ) و(ز): و.

(٩) في (ب): شرك.

(١٠) انظر: الأم (٢٨٦/٧).

(١١) انظر: الأم (٩٨/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): والدية اليهود.

(١٣) في (ب): دية.

(١٤) انظر: الأم (٧١٠/٥) و(٢٥٩/٧).

(١٥) في (أ) و(ز): لعمر وعثمان.

(١٦) أما أبو عمر رحمه الله تعالى: فرواه الشافعي في الأم (٧١٠/٥) (٢٨٩/٤) النجار) وعبد الرزاق (٩٢/١٠)-

٩٤ وابن أبي شيبة (٢٨٨/٩) والبيهقي (١٠٠/٨) وفي المعرفة (١٤٣/١٢) من طريق الشافعي، ولم يتكلم

عليه الحفاظ في التلخيص (٧٦/٤) وقال ماهر الفحل في تحقيقه لمسند الشافعي: "في حجاج سعيد من عمر

اختلاف، والصحيح أنه لم يسمع منه؛ إلا أن بعض العلماء برخص في هذا الانقطاع لاهتمام سعيد بفقهِه

٢٩٥٠- و[دية] المجوسي: ثمان مائة درهم^(١).

٢٩٥١- وكل^(٢) من كان من غير أهل الكتاب.. فعلى مثل دية المجوسي^(٣).

٢٩٥٢- ودية المرأة: نصف دية الرجل، وجراحها مثل ذلك؛ على قول عمر.

عمر، لكن قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٥/٢): "وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر (ثم ذكره ثم قال): "هذا الإسناد على شرط مسلم".

وروي عن عمر غير هذا، فقد روى عبد الرزاق (٩٧/١٠: ١٨٤٩٥) بسنده عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً يهودياً قتل غيلة، فقتل فيه عمر بن الخطاب بأثني عشر ألف درهم، رضي الله عنه الحافظ في التلخيص.

وأما أبو عثمان رضي الله عنه : فرواه الشافعي في الأم (٧١٠/٥) (٢٨٩/٤) النجار) وقال ماهر الفحل في تحقيقه لمسند الشافعي (٣١٣/٣): "إسناده صحيح"، ورواه ابن أبي شيبة (٢٩٠/٩).

لكن روى عبد الرزاق (٩٦/١٠) عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عمداً، فُرِّعَ إلى عثمان، فلم يقتله به، وغُلِّظَ عليه الدية مثل دية المسلم، قال ابن حزم في المحلى (٣٤٩/١٠): "هذا في غاية الصحة عن عثمان".

وفي المسألة حديث حسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «دية الكافر نصف دية المؤمن» رواه أحمد (٢٨٨/١١: ٦٦٩٢) واللفظ له، وأبو داود (٤٥٨٣) والترمذي (١٤١٣) وحسنه، والنسائي (٤٨٠٦) وابن ماجه (٢٦٤٤) وابن الجارود (١٠٧٣) وابن عزيمة (٢٦٤/٤: ٢٢٨٠)، وسُجِدَ به الإمام مالك فقال به، كما في المدونة (٦٢٧/٤)، قال الخطابي في معالم السنن: (٣٧/٤): "ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا" ثم ساق أقوال الأئمة، وقال: "وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى، ولا بأس بإسناده".

وهذا القول قد علق الشافعي القول به على صحة الخبر. فقال: "روينا عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ولا يقتل مسلم بكافر ودينه نصف دية المسلم، قال (الجاور له): فلم لم تأخذ به أنت؟ قلت (الشافعي): لو كان ممن نبئت حديثه.. لأخذنا به، وما كان في أخيه مع رسول الله حجة". اهـ. من كتاب الرد على محمد بن الحسن من الأم (١٤١/٩) (٣٤٢/٨) النجار).

(١) انظر: الأم (٧١٠/٥)، وقال في (٢٥٩/٧-٢٦٠/٦) النجار: "قتل عمر في دية المجوسي بثمانمائة درهم؛ وذلك ثلثا عشر دية المسلم؛ لأنه كان يقول: تقوّم الدية أثني عشر ألف درهم... (ثم قال) من قتل مجوسياً أو وثناً له أمان.. فعليه ثلثا عشر دية مسلم؛ وذلك: ست فرائض وثلاثا فريضة" والمريضة: واحدة الإبل.

(٢) في (ب): فكل.

(٣) الأم (٧١٠/٥).

٢٩٥٣- [قال الشافعي:] ردية الخنثى: على أنه ^(١) امرأة إذا أشكل ^(٢).

(١) في (ب): دية.

(٢) الأم (٦٣/٧).

باب دية الجنين

- ٢٩٥٤- ودية الجنين^(١)، إذا كان الجنين^(٢) حراً مسلماً - بإسلام أحد أبويه وحرية^(٣) أمه، من نكاح أو زنا.. ففيه غرّة، وكذلك جنين الأمة [إذا] غرث^(٤) من نفسها؛ لأنه حر^(٥).
- ٢٩٥٥- وأقل ما يكون السقط جنيناً^(٦): أن يتبين^(٧) فيه شيء من خلق بني آدم؛ أصبع، أو عظم، أو شيء يفارق^(٨) المضغة، أو العلقة، وإن^(٩) لم يستبين^(١٠).. فليس عليه عَقْلَه^(١١)/^(١٢).
- ٢٩٥٦- وسواء كان الجنين ذكراً أو أنثى.. ففيه^(١٣) الغرّة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى فيه بالغرة، ولم يسأل: أَذَكَرْهُ هُوَ^(١٤) أم أنثى^(١٥).
- ٢٩٥٧- ولا^(١٦) شيء للأُم في الضربة التي خرج^(١٧) الجنين بها وقضى^(١٨) فيه بالغرّة إلا أن يجرحها جرحاً^(١٩) فيه أَرُشٌ أو فيه حكومة.. فلها أَرُشٌ ذلك سوى ما في الجنين، وذلك لها دون ورثته^(٢٠) الجنين^(٢١).

(١) في (ب): الخشى.

(٢) في (ب): الخشى.

(٣) في (أ) و(ز): بحرية، في (ب): وحسب.

(٤) في (أ) و(ز): غرث.

(٥) انظر: الأم (٢٦٤/٧-٢٦٥).

(٦) في (أ) و(ز): جنين.

(٧) في (أ) و(ز): يبين.

(٨) في (ب): يفارق.

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (أ) و(ز): يستبين.

(١١) كناية [ص: ٣٠٤] من (ز).

(١٢) انظر: الأم (٢٦٥/٧).

(١٣) في (أ) و(ز): فيه.

(١٤) في (ب): هو ذكر.

(١٥) في (أ) و(ز): أو أنثى.

(١٦) انظر: الأم (٢٦٥/٧).

(١٧) في (ب): فلا.

- ٢٩٥٨- [قال الشافعي:] وإذا ألفت المرأة جنيناً فأشكَل، ولا^(٦٦) يُدْرَى «جنينٌ واحد» أو (جنينان)^(٦٧).. فهو واحد، وإن^(٦٨) رُبِّيَ فيه شيءٌ من خلق جنينين^(٦٩).. فهو جنين واحد^(٧٠).
- ٢٩٥٩- وهو جنين أبداً حتى تُعرَف^(٧١) حياته برضاع أو استهلالٍ أو نفسٍ أو حركة؛ لأن الحركة لا تكون إلا لبخي^(٧٢).
- ٢٩٦٠- وإذا ادَّعَتْ المرأةُ أنه حي، وقال الجاني: «[إنه] ميت».. فالقول قول الجاني مع يمينه^(٧٣).
- ٢٩٦١- وكل من أقرَّ بجنين، أو قُتِل خطأ، فأنكرت العاقلة.. فهو عليه في ماله^(٧٤).
- ٢٩٦٢- وإذا أقرت العاقلة بالجنين، وأنكرت الحياة، وأقر الضارب بالحياة.. غرمت^(٧٥) [العاقلة] دية الجنين، وغرَم الضارب/ ما بين^(٧٦) دية الجنين حياً وميتاً^(٧٧).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): خرجت، في (ج): جرح.

(٢) في (ب): أو قضا.

(٣) في (ب): جرحاً.

(٤) في (ب): دية.

(٥) الأم: ٢٦٥/٧-٢٦٦.

(٦) في (ب): فلا.

(٧) في (ب): أجنيناً واحداً.

(٨) في النسخ: جنينين.

(٩) في (أ) و(ج): فإن.

(١٠) في (أ) و(ج): «راي»، في (ب): «راي»، ولعلها «رئي»، والنساج يتساهلون في الرسم، فلعلة أراد أن يكتبها: «رئي»، وهو الأنسب للسياق.

(١١) في (أ) و(ج): جنين.

(١٢) انظر: الأم: ٢٧١/٧-٢٧٢ (١١٠/٦ التجار)، وفيه: «ولو خرج من فرج امرأة رأساً جنينين أو أربعة أيد جنينين ولم يخرج ما بقي منهما.. أغرمتُ جناةً على جنين واحد؛ لأنني لا أدري لعله يجمع الرأسين شيء من خلقه الإنسان فيكونان فيما يلزمه منهما كجنين واحد؛ لأن ذلك يمكن فيهما».

(١٣) في (أ) و(ج): يعرف، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٤) الأم: ٢٦٦/٧.

(١٥) الأم: ٢٦٦/٧.

(١٦) الأم: ٢٧٠/٧.

٢٩٦٣- وإذا أقامت المرأة البيعة^(١) أنه خرج^(٢) حياً، وأقام الآخر البيعة^(٣) أنه خرج^(٤) ميتاً..
فالبينة بينهما^(٥).

٢٩٦٤- وللعاقل أن يؤدوا^(٦) [الدية] القُرَّة^(٧) من أي جنس شاءوا، وليس لهم أن يؤدوا^(٨) مما^(٩) فيه عيبٌ يُرَدُّ منه^(١٠) لو بيع^(١١)، ولا خَصِيّاً؛ لأنه ناقص؛ ولو زاد ثمنه^(١٢)، ولم أن يؤدوا^(١٣) ذكرًا أو أنثى^(١٤).

٢٩٦٥- والقُرَّة: مستغنية بنفسها^(١٥)؛ ابنة سبع أو ثمان، ولا تكون^(١٦) سناً دون هذا^(١٧).

٢٩٦٦- وليس لهم أن يؤدوا^(١٨) هرمة ولا ضعيفة عن العمل^(١٩).

(١) في (أ) و(ز): غرمة.

(٢) نهاية (أ/٤٥) من (ب).

(٣) الأم (٢٦٦/٧).

(٤) في (ب): بيعة.

(٥) في (أ): خرج، في (ز): جرح.

(٦) في (ب): بيعة.

(٧) في (أ): خرج، في (ز): جرح.

(٨) الأم (٢٦٦/٧): "فالقول قول البينة التي شهدت على الحياة" روضة الطالبين (٣٧٨/٩).

(٩) في (ز): يردوا.

(١٠) في (ب): لغرة.

(١١) في (ز): يردوا.

(١٢) في (ب): "شئاً".

(١٣) في (ب): البيع.

(١٤) في (ب): فيه.

(١٥) في (ز): يردوا.

(١٦) في (أ) و(ز): و.

(١٧) الأم (٢٦٨/٧).

(١٨) في (أ) و(ز): بنفسها.

(١٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يكون.

(٢٠) الأم (٢٦٩/٧).

(٢١) في (ز): يردوا.

- ٢٩٦٧- وإنما قلنا: ابنة سبع أو ثمان؛ لأنه^(١) الوقت الذي يفرق بين الأم^(٢) وولدها^(٣).
- ٢٩٦٨- ودية الغرة: نصف عشر دية الرجل^(٤)، وهي^(٥) خمس من الإبل^(٦).
- ٢٩٦٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع: وإذا^(٧) ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً لأقل من ستة أشهر حياً، لوقت لا يعيش مثله أبداً ثم مات.. ففيه دية حر كاملة^(٨).
- ٢٩٧٠- وعلى ضارب الجنين عتق رقبة^(٩).
- ٢٩٧١- فإن^(١٠) جنى على ذمية فألقت جنيناً.. ففيه عشر دية أمه^(١١).
- ٢٩٧٢- فإن^(١٢) كان أحد أبويه وثنيًا^(١٣)، والآخر كتابيًا^(١٤).. فأجعل جنينه لحير^(١٥) أبويه، وعليه عشر دية أمه، أو نصف عشر دية أبيه^(١٦).
- ٢٩٧٣- وإذا ألقت الجنين ثم مات مكانه بعد أن استهل.. فإنما فيه دية^(١٧)، ذكرًا كان أو أنثى، فإن خرج ميتاً.. لم يبال^(١٨) ذكرًا كان أو أنثى، وإنما^(١٩) فيه غرة^(٢٠).

(١) الأم (٢٦٩/٧).

(٢) في (ب) تكرار: من هنا إلى قوله: "وهو خمس من الإبل" وفي التكرار تصحيف.

(٣) في (ب): الأمة.

(٤) الأم (٢٦٩/٧).

(٥) في (ب): المرأة.

(٦) في (أ) و(ج): وهو.

(٧) الأم (٢٦٩/٧).

(٨) مائة [ص ٣٠٥] من (ج).

(٩) الأم (٢٧٠/٧).

(١٠) الأم (٢٧٢/٧).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) الأم (٢٧٢/٧) أي وكان زوجها ذميًا كذلك وكانا حرين على دين واحد.

(١٣) في (ب): وإن.

(١٤) في (أ) و(ج): وثني.

(١٥) في (أ) و(ب) و(ج): كتابي.

(١٦) في (ب): لأكثر.

(١٧) الأم (٢٧٢/٧).

٢٩٧٤- [قال الشافعي:] وإذا ضرب ذمية أو أمة فلم يُلقَ^(٥) الجنيْن حتى عتقت [هذه] وأسلمت هذه.. فجنينهما^(٦) جنيْن الحرّة^(٧).

٢٩٧٥- وإذا ضربها فلم يُلقَ^(٨) الجنيْن إلا بعد يوم أو يومين؛ فاختلفت^(٩) هي والحيّاء.. فاقولوا قول الحيّاء مع بيته، وعليها البيّة أنّها لم تزل تُجدُ الأثم^(١٠).

٢٩٧٦- فإن ضربها، وأقامت على ذلك لم تعد^(١١) الأثم، ثم ألفت جنيّنا.. لم تضمنه^(١٢) العاقلة؛ لأنها قد تُلقيه^(١٣) بلا جنابة، وإنما يكونُ جناباً عليها إذا لم ينفصل عنها أثمُ جنابته حتى تُلقيه^(١٤)؛ ولو أقامت^(١٥) على ذلك أياماً^(١٦).

٢٩٧٧- [قال الشافعي:] وتُغلّظ^(١٧) الدية في أسنان الإبل؛ في العمد، وفي شبه العمد، وقتل^(١٨) ذي الرّجَم، وفي^(١٩) الشهر الحرام، والبلد الحرام^(٢٠).

(١) في (أ) و(ج): دية.

(٢) في (ب): يمالى.

(٣) في (أ) و(ج): بما.

(٤) الأم (٢٦٥/٧ و ٢٦٦).

(٥) في (أ) و(ج): يلقى، في (ب): يلقا.

(٦) في (أ) و(ج): فجنينها.

(٧) الأم (٢٧٤/٧).

(٨) في (ب): ولم.

(٩) في (ب): فاختلف.

(١٠) الأم (٢٧٠/٧ و ٢٧٤).

(١١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): نيد.

(١٢) في (أ) و(ج): يضمه، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يلقيه.

(١٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يلقيه.

(١٥) في (ب): قامت.

(١٦) الأم (٢٧٤/٧) بنحوه.

(١٧) في (أ) و(ج): ويغلظ.

(١٨) في (أ) و(ج): الياء غير منقوطة، في (ب): وقيل.

(١٩) في (أ) و(ج): في.

٢٩٧٨- والحجة في ذلك^(١): أن رسول الله (١٤٣/ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَطَهَا فِي شَيْءِ الْعَمَلِ، وَقَلِيلُ التَّغْلِيظِ وَكَثِيرُهُ^(٢) سَوَاءٌ^(٣).

٢٩٧٩- وأن عثمان زاد فيها في الحرم^(٤).

٢٩٨٠- والحجة في ذلك أيضاً: أن اغرم يفدي الصيد في الخل، لحزمة الإحرام، ويفديه للخلال في الحرم؛ لحزمة الحرم، وإذا اجتمعت الحرمتان 'حزمة الحرم وحزمة الإحرام'^(٥).. لم يكن عليه إلا جزاء^(٦) واحد^(٧).

٢٩٨١- ومن وجب عليه دية في إبل.. لم يكن له أن يعطي معيها في الدية، وما يُرَدُّ منه في البيع.. يُرَدُّ منه في الدية^(٨).

٢٩٨٢- ولا يعقل الفقير؛ إذا كان فقيراً يوم يُؤخذُ منه الدية، لا يوم حُكِمَ عليهم^(٩).

(١) الأم (٢٧٧/٧) ٢٧٨.

(٢) في (أ) و(ز) زيادة: أيضاً.

(٣) في (أ): وكثير، في (ب) و(ز): وكثيره.

(٤) الأم (٢٧٨/٧).

(٥) رواه الشافعي في الأم (٢٦١/٧) وأحمد كما في مسائل ابنه عبد الله (ص ٤٢٣) وقال: "وكذلك أقول أنا؛ يُزاد في دية على ما فعل عثمان"، وابن أبي شيبة (٣٢٦/٩) وعبد الوزاري (٢٩٨/٩) والبيهقي من طريق الشافعي (٩٥/٨) وفي الصغرى (٧٨/٧) وفي المعرفة (٩٧/١٢) وابن حزم في المحلى (٣٩٦/١٠). كلهم من حديث ابن أبي نجيح عن أبيه، ولفظ الشافعي: أن رجلاً أوطأ امرأة بمكة فقتلها فيها عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثمانمائة ألف درهم؛ دية وثلاث.

وصححه الألباني في الإرواء (٣١٠/٧).

وعَلَّقَ مُتَعَقِّقُ «المسائل» بقوله: "وذلك أن الدية: ٢٣ ألفاً، وثلاثها: ٨ آلاف؛ وهذه الزيادة لحزمة بيت الله".

قلت: بل دية المرأة ستة آلاف درهم، وثلاثها ألفان، وبمجموع ذلك ثمانمائة ألف، والله المستعان.

(٦) في (ب): حرمة الحرم للحرم والحزمة للإحرام.

(٧) في (ب): جزوا.

(٨) نهاية [ص ٣٠٦] من (ز).

(٩) الأم (٢٨٠/٧) ٢٨٤.

(١٠) الأم (٢٨٦/٧).

٢٩٨٣- وعلى العاقلة إذا أدت^(١) [الدية] أن يشتركة النفس في البعير^(٢)، وليس لكل واحد منهم أن يُقوّم ما وجب عليه من البعير إلا في موضع اعوزاز^(٣) الإبل.

٢٩٨٤- وإن لم يكن لرجل مولى^(٤) من فوق يعقل^(٥) عنه، وكان له موال^(٦) من أسفل.. عقلوا عنه، ولم أجعل العقل من قبل الميراث؛ ولكني^(٧) جعلته لأنه يعقل عنهم^(٨)، فيعقلون عنه^(٩).

٢٩٨٥- [قال الشافعي:] ومن انتسب إلى نسب.. فهو منه، إلا أن تثبت^(١٠) بينة قاطعة بما تقطع^(١١) به الحقوق بخلاف ذلك^(١٢).

٢٩٨٦- ولا يُقبل^(١٣) بينة على دفع^(١٤) نسب بالسماع^(١٥)، وتقبل^(١٦) البينة على تثبيت النسب بالسماع^(١٧).

٢٩٨٧- قال الشافعي: ر في^(١) الأنف، إذا قُطع^(٢) اللحم دون العظم.. ففيه الدية، وفيما^(٣)/^(٤) أصيب من ذلك.. بحساب الدية، من دون العظم^(٥).

(١) في (أ): أردت، في (م): اردت.

(٢) الأم (٢٨٦/٧).

(٣) في (ب): اعواز.

(٤) في (أ) و(ز): موالي.

(٥) في (ب): ويعقل.

(٦) في النسخ الثلاث: موالي.

(٧) في (ب): ولكن.

(٨) في (أ) و(ز): عنه.

(٩) الأم (٢٨٧/٧).

(١٠) في (أ): بلا نقط لأوفا، في (م): يثبت.

(١١) في (أ) و(ب) و(ز): يقطع.

(١٢) الأم (٢٨٨/٧) بنحوه.

(١٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأوفا، في (ز): يقبل.

(١٤) في (أ) و(ز): رفع.

(١٥) الأم (٢٨٨/٧) بنحوه.

(١٦) في (أ): بلا نقط لأوفا، في (م): يقبل.

(١٧) الأم (٢٠٤/٨) (٢٠٤/٧) (٩١/٧) (النجار).

٢٩٨٨- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١): «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِيَ جَدْعًا^(٢)»^(٣)، وإنما يجدع^(٤) اللحم لا^(٥) العظم، والمارن موضع اللحم كله.

(١) في (أ) و(ج): وقال: في.

(٢) في (أ) و(ج): قطعه.

(٣) في (أ) و(ج): وما.

(٤) نهاية (٤٥/ب) من (ب).

(٥) الأم (٢٩١/٧).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٨٤٩/٢) ١، وعنه الشافعي في الأم (٢٩٠/٧).

(٧) في (أ) و(ج): جدعا.

(٨) وتكملته: "... مائة من الإبل"، وهو جزء من حديث عمرو بن حزم، أخرجه أبو داود في المراسيل

(ص٢١٢) وقال: أَسْتَدْقًا وَلَا يَصِيحُ، والنصائي لك: القسامة، ب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول،

واختلاف الناقلين له، (٤٨٥٣) وابن الجارود (ص١٩٨: ٧٨٤) وابن حبان (١٤/٥٠٧: ٦٥٥٩) والحاكم

(١/٣٩٧-٣٩٥) وقال: "هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز

(ورام) العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة".

قال الشافعي في الأم (٣٢٨/٣-٣٢٩) (١٣٣/٢) النجار: "قال ابن جريح: ولم يحدثنني عبد الله بن أبي بكر

عن كتاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمرو بن حزم شيئاً إلا قلت له: أفي شك أنتم من أنه كتاب رسول

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: لا". وكنا في (٧/٢٥٨) (١٠٥/٦) النجار، وقال في الرسالة (ص٤٢٢): "ولم

يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله".

قال ابن الجوزي في التحقيق (٢/٢٦): "قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح".

وقال في المحرر (ص٣٩٥): "وقد أُعْلِمَ".

قال الحافظ في التلخيص (٤/٥٧-٥٨): "اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث، فقال أبو داود في

"المراسيل": قد أُسْتَدْقَ هذا الحديث ولا يصح... وقال ابن حزم: صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها

حجة... وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: أرجو أن يكون

صحيحاً... وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة، لا من حيث الإسناد، بل من حيث

الشهرة... قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم مَقَرَّةٌ

يُسْتَعْتَقُ بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه؛ لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة... وقال العجلي:

هذا حديث ثابت محفوظ؛ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري، وقال يعقوب بن سفيان:

لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصبح من كتاب عمرو بن حزم هذا؛ فإن أصحاب رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين يرجعون إليه وَيَذْعَرُونَ رأيهم". وانظر: نصب الراية (٢/٣٤٢).

٢٩٨٩- وإذا قطع أنف رجل كله، ثم أخذته فألترقه فالتأمت.. ففيه الذية، فإن^(٢) قطعت فلم^(١) بين^(٣) فأعيدت فالتأمت.. ففيه حكومة^(٤)؛ لأنها لم تجدد^(٥).

٢٩٩٠- وإذا قطع من العظم مع المارن.. كان في المارن الذية، وفي العظم حكومة^(٦).

٢٩٩١- وإذا ضرب الأنف فلم^(٧) يكسر ولم يخرج^(٨).. لم يكن فيه^(٩) الحكومة؛ لأنه [ليس] يخرج^(١٠) ولا كسر لعظم^(١١).

٢٩٩٢- وإذا جُني على اللسان/ فذهب الكلام من قطع أو غير قطع.. ففيه الذية تامة^(١٢).

٢٩٩٣- وإن ذهب من اللسان ربع اللسان، ومن الكلام نصفه.. يعطى نصف الذية^(١٣) وإن ذهب من اللسان نصفه، ومن الكلام ربعه.. يعطى نصف الذية، وإنما يعطى أكثر ما يذهب من اللسان أو^(١٤) الكلام^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): تجدد.

(٢) في (ب): لأن.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): يتأن.

(٦) في (ب): الحكومة.

(٧) الأم (٢٩٢/٧) وصورة المسألة فيه: فيما إذا قُطِع بعض المارن فأبين، وليس كله.

(٨) الأم (٢٩٢/٧).

(٩) في (أ) و(ز): ولم.

(١٠) في (ب): تجدد.

(١١) في (أ) و(ز): زيادة؛ إلا، وهي غير صحيحة.

(١٢) في (أ) و(ز): يخرج.

(١٣) في (أ) و(ز): العظم.

(١٤) الأم (٢٩٣/٧).

(١٥) الأم (٢٩٤/٧) "ولا أحفظ عن أحد لقته من أهل العلم في هذا خلافاً".

(١) نهاية [ص ٣٠٧] من (ز).

(٢) في (أ) و(ز): و.

(٣) الأم (٢٩٤/٧).

٢٩٩٤- وفي اللّهُاء^(١) إذا لم يقدر على القصاص.. حكومة^(٢).

٢٩٩٥- وفي العين إذا ذهب بصرها، وكانت قائمةً فَيَحْقُقْهَا^(٣) رجلٌ.. حكومة^(٤)، والذي [قضى]^(٥) زيد بن ثابت فيها^(٦).. عندنا^(٧) على هذا المعنى؛ حكومة، والله^(٨) أعلم^(٩).

٢٩٩٦- وإذا كان بياضٌ على بعض الناظر^(١٠) ثم أُصِيبَ^(١١).. نقصٌ منها بقدر البياض، وإذا^(١٢) كان البياض رقيقاً يصير^(١٣) من تحته.. فالدية تامة^(١٤).

٢٩٩٧- [قال الشافعي:] وفي عين^(١) الأعور نصفُ الدية^(٢)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى: في العين خمسون^(٣).

(١) اللّهُاءُ من كل ذي حلق: اللحمية المشرفة على الحلق، وقيل: هي ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم، والجمع لَهَوَاتٌ، وَلَهَاتٌ، وَلَهِيٌّ، وَلَهِيٌّ، وَلَهِيٌّ. انظر: المحكم (٤/٤٢٤)، تاج العروس .. (٤٩٩/٣٩).

(٢) الأم (٢٩٦/٧).

(٣) بَيَّنَّ عَنْهُ: عَوَّزَهَا، وَأَبَيَّنَّهَا: فَقَّأَهَا. انظر: تاج العروس (٣٤/٢٥).

(٤) الأم (١٦٨/٧) و (٣٠١).

(٥) في (ب) زيادة: بها.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ك: العقول، ب: ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها، (٨٥٧/٢)، عن نجي بن سعيد عن سليمان بن يسار، أن زيد بن ثابت كان يقول: في العين القائمة إذا طفت مائة دينار.

ورواه عنه الشافعي في الأم (٦٨٧/٨) (٢٤٥/٧) النجار) ومن طريقه البيهقي (٩٨/٨) وفي المعرفة (١٣٧/١٢).

(٧) في (ب): عندي.

(٨) في (أ) و(ج): فاشد.

(٩) الأم (١٦٩/٧).

(١٠) "الناظر: العين نفسها، أو هو: النقطة السوداء الصافية التي في وسط سواد العين وبها يرى الناظر ما يرى، أو: البصر نفسه". تاج العروس (٢٤٥/١٤).

(١١) في (أ) و(ج) زيادة: منه.

(١٢) في (أ) و(ج): وإن.

(١٣) في (أ) و(ج): ببيض.

(١٤) الأم (٣٠١/٧).

(١) في (ب): العين.

- ٢٩٩٨- وإذا قطع جفون العين.. ففيها الدية كاملة، وفي كل جفن ربع الدية^(٣).
- ٢٩٩٩- ولو فُقد العين وقُطع الجفون.. كان في العين الدية، وفي الجفون الدية^(٤).
- ٣٠٠٠- ولو نتف أشعارها^(٥) فلم يثبت^(٦).. كان فيها حكومة^(٧).
- ٣٠٠١- وليس في الشعر^(٨) أرض معلوم، وفيه حكومة -إن ثبت كما كان^(٩) - بقدر الألم والشئ، وإن لم يعد^(١٠) كما كان.. ففيه حكومة أكثر من ذلك^(١١).
- ٣٠٠٢- وما أصيب من الجفون.. ففيه من الدية بحسبها.
- ٣٠٠٣- [قال الشافعي:] وإذا قُطِع الحاجبان^(١٢) عمدًا، فإن كان يُستطاع القصاص.. ففيه القصاص، وإلا.. ففيها حكومة، وليس فيها دية، وهي^(١٣) في مال الجاني، وإن كان خطأ.. فالحكومة على العاقلة، إلا أن يكون أَوْضَحَ عن العظم، فيكون فيهما^(١٤) الأكثر من أرض موضحتين [أو الحكومة]^(١٥).

(١) أي السليمة. انظر: الأم (٣٠١/٧).

(٢) سبق تخرجه، وهو جزء من كتاب عمرو بن حزم المتقدم.

(٣) الأم (٣٠٢/٧).

(٤) الأم (٣٠٣-٣٠٢/٧).

(٥) في (أ) و(ز): أشعارها.

(٦) في (ب): يثبت.

(٧) الأم (٣٠٣/٧).

(٨) في (ب): السفر.

(٩) في (ب): كلف.

(١٠) في (ب): بقدر.

(١١) الأم (٣٠٣/٧) و٣٠٤.

(١٢) أي جلدهما، لا الشعر.

(١٣) في (أ) و(ز): وهو.

(١٤) في (أ) و(ز): فيها.

(١٥) الأم (٣٠٣/٧).

٣٠٠٤- قال أبو يعقوب: وإذا أوضح.. فليس له إلا أرض الموضحتين^(١).

٣٠٠٥- قال الشافعي: وفي الأذنين إذا اصطَلَمَتَا.. الدية.

٣٠٠٦- وإذا ذهب السمع^(٢).. ففي الأذنين الدية، وفي السمع الدية؛ لأن السمع غير الأذنين^(٣) (١٤٤/ب).

٣٠٠٧- وإن كانت الأذنان قائمتين^(٤) مستحشفتين^(٥)، مثل اليد الشلاء.. ففيها حكومة، لا دية تامة^(٦).

٣٠٠٨- وإن شقَّ [في] الشفتين [شقاً]^(٧) -فالتأم^(٨) أو لم يلتئم- ولم يقلص عن الأسنان.. ففيه حكومة، وإن قلص عن الأسنان شيئاً [حتى] إذا مدَّ التأم وإذا أُرسِلَ عاد.. فهذا انقباض^(٩) لفراقه^(١٠) الشفة^(١١)، وليس^(١٢) بشيء قطعته فأبانه.. ففيه حكومة^(١٣).

٣٠٠٩- وفي اللّحيتين الدية، وفي أخذِهما^(١٤) نصف الدية^(١٥).

٣٠١٠- وفي كل سنٍّ.. خمس [من الإبل]، فإن ذهب الأسنان مع اللّحيتين.. ففي اللّحيتين الدية، وفي كلّ سنٍّ خمس^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): موضحتين.

(٢) غاية [ص ٣٠٨] من (ز).

(٣) الأم (٣٠٤/٧).

(٤) في (ب): قائمتان.

(٥) استحشفت الأذن: إذا يست فقُصِّت، واستحشفت الضرع: إذا يس فتقلص. انظر: تاج العروس (١٤٣/٢٣).

(٦) الأم (٣٠٤/٧).

(٧) في (ب): والتأم.

(٨) في (أ) و(ز): انقباض، في (ب): "انقباض" بلا نقط.

(٩) في الأم: لافراق.

(١٠) في (أ) و(ز): للشفة.

(١١) في (أ): وليش.

(١٢) الأم (٣٠٦/٧).

(١٣) في (ب): احدهما.

(١٤) الأم (٣٠٦/٧).

٣٠١١- وإن^(١) ضربَ رجلٌ^(٢) سِنَّ رجلٍ فَاسْوَدَّت^(٣).. ففيها حكومة^(٤).

٣٠١٢- فإن^(٥) أصابها رجل بعد ذلك.. ففيها الذية كاملة؛ خمس من الإبل^(٦).

٣٠١٣- كما يَضْرِبُ الرجلُ كَفَّ الرجلِ فيعِيها بسوادٍ^(٧) أو غير ذلك^(٨).. فتكون^(٩) له الحكومة^(١٠)، وإن^(١١) قطع رجلٌ اليَدَ بعد ذلك.. ففيه الذية.

٣٠١٤- ولو قلع سن رجلٍ حَتَّى يخرج^(١٢) من السِّنِّ^(١٣).. فلا يعلق بشيء، ثم أخذها فأعادها، فتبتت^(١٤)، ثم قلعها رجلٌ.. لم يكن على الجاني الآخر أَرْضٌ ولا دية^(١٥)/^(١٦).

٣٠١٥- ولا يحل له أن يُلْزَقَها^(١٧).

٣٠١٦- وكلُّ صلاةٍ صلَّاهَا بعد أن أَلزَقَها.. أعادها^(١٨).

٣٠١٧- وإن احضرت أو احمرت.. ففيها حكومة أنقص^(١٩) من السواد^(٢٠).

(١) الأم (٣٠٦/٧).

(٢) في (ب): فُذًا.

(٣) في (ب): الرجل.

(٤) في (أ) و(ز): فَاسْوَدَّتْ.

(٥) الأم (٣١٣/٧).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) الأم (٣١٣/٧).

(٨) في (ب): أو غيره.

(٩) في (أ) و(ز): فيكون.

(١٠) في (أ) و(ز): حكومة.

(١١) في (ب): فإن.

(١٢) في (ب): حَتَّى يَخْرُجَ.

(١٣) السِّنُّ: الأُصْلُ من كل شيء. انظر: المحكم والمغيث الأعظم (٨٣/٥).

(١٤) في (أ) و(ز): وثبتت.

(١٥) نهاية (٤٦/أ) من (ب).

(١٦) الأم (٣١٢/٧).

(١) "لأنها ميتة". كما في الأم (٣١٢/٧).

(٢) لأنه النجاسة وهي الميتة متصلة به.

٣٠١٨- وإن اصغرُت.. كان فيها حكومة أقل من ذلك^(٣).

٣٠١٩- ولو كانت بيضاء ثم تغيرت من شيء أكله، ثم أصابها إنسان.. ففيها الأرض تماماً^(٤).

٣٠٢٠- [قال الشافعي]: وكل جرح^(٥) حكّم فيه رسول الله ﷺ بأرض معلوم.. فذلك فيه، وسواء أšan/^(٦) ذلك البدن والوجه^(٧) أو لم يثبت^(٨).. لا يتعدى فيه السنة^(٩).

٣٠٢١- وكل جرح دون الموضحة أو كسر العظام مما لا يستطاع فيه القصاص، ولم يأت^(١٠) فيه أرض معلوم، فبرئ وعاد لميته، أو^(١١) لم يبرأ.. ففيه حكومة على قدر الشئ^(١٢) في البرء^(١٣) وغيره^(١٤).

٣٠٢٢- والحكومة^(١٥) أن يقال: «كم قيمة هذا الرجل في^(١٦) يوم جرح وهو غير مجروح؟» فإن قيل: «مائة/ درهم».. قيل: «فكم^(١٧) قيمته^(١٨) يومئذ وبه الجرح^(١٩) الذي جرحه، إذا لم يزد الجرح^(٢٠)»

(١) في (ب): ما نقص.

(٢) الأم (٣١٣/٧).

(٣) الأم (٣١٣/٧).

(٤) الأم (٣١٣/٧).

(٥) في (ب): جراح.

(٦) في (ب): رسول الله ﷺ فيه.

(٧) نهاية [ص ٣٠٩] من (ز).

(٨) في (ب): الواحد.

(٩) في (ب): بشئ.

(١٠) الأم (١٩٣/٧).

(١١) في (ب): يأتي.

(١٢) في (ب): و.

(١٣) في (ب): السن.

(١٤) في (ب): البد.

(١٥) الأم (١٩٣/٧) و ١٩٧.

(١) في (أ) و (ز): فالحكومة.

(٢) في (ز): من.

(٣) في (ب): فحكم.

(٤) في (ب): قيمه.

على جرحه يومئذ؟» فإن^(٣) قيل: «تسمون^(٤)». كانت حكومته^(٥) عُشْرَ دِينِهِ، فرجع بعُشْرٍ من الإبل^(٦).

٣٠٢٣- وإن كانت جراحته قد زادت أو برئت على شين.. قيل: «كم قيمته يوم جرح صحيحاً، وقيمه وبه الجرح^(٧) على زيادته وشبهه؟»، ثم يُعطى الحكومة على قدر ذلك.

٣٠٢٤- وكذلك اللطمة والضرب بالسياط^(٨) التي لا تبضع^(٩) ولا تخرج^(١٠) إلا أن تكون^(١١) اللطمة ليس لها أثر حضرة ولا صغرة، وينحلي^(١٢) مكانها^(١٣)، وإن كانت بحضرة^(١٤) أو بصغرة^(١٥)..

(١) في (ب): الجراح.

(٢) في (ب): الجراح.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (أ) و(ب) و(ز): تسمين.

(٥) في (ب): حكومة.

(٦) تجب الحكومة فيما لا مُقَدَّر فيه، ولم تُعرف نسبته من مُقَدَّر؛ فإن عُرِفَتْ نسبته منه؛ كأن كان يقرب موضحة أو جائفة.. وجب الأكثر من قسطه والحكومة، والحكومة: جزء نسبته إلى دية النفس نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقاً بصفاية؛ فإن كانت الحكومة لطرف له مُقَدَّر.. اشترط أن لا تبلغ مُقَدَّرُهُ، فإن بلغت.. نقص القاضي شيئاً باجتهاده، أو لا تقدير فيه كمنعذ.. فُيُشْرَطُ أن لا تبلغ دية نفس، ويُقَرَّرُ بعد اندماله؛ فإن لم يبق نقص.. اعتم أقرب نقص إلى الاندمال، وقيل: يقدره قاضي باجتهاده، وقيل: لا غرم. ٨.١ بتصرف من المهاج (ص ٤٨٨) مع معني المحتاج (٧٧/٤)، وانظر: الأم (١٦٨/٧) ٢٠٥-٢٠٩ روضة الطالبين (٣٠٨/٩).

(٧) في (أ) و(ز): الجراح.

(٨) في (ب): بالأسياط.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١١) في (أ) و(ز): يكون.

(١٢) في (ب): فينحلي.

(١٣) الأم (٢٠٥/٧).

(١٤) في (أ) و(ز): حضرة.

(١٥) في (أ) و(ز): صغرة.

[كان عليه] بقدرها، وإن انحلت.. يعطى الحكومة أبداً بالشين إذا انفرد^(١)، وبالشين والألم إذا اجتماعا.

٣٠٢٥- [قال الشافعي:] والذي^(٢) قضى عمرٌ في المظاة -وهي السمحاق- والضلع^(٣) عندنا - والله أعلم- على أن ذلك ما نقص المضروب، وأن تلك حكومته^(٤)؛ لأن ذلك يختلف في الناس على كثرة شئيه في بعضهم^(٥) دون بعض؛ لأنه ليس بأرض معلوم فيحفل في كل واحد سواء، وإنما ذلك حكومة، فيعطى كل امرئ على قدر ما نقصه ذلك وشأنه.

٣٠٢٦- [قال الشافعي:] والتغليظ في [القتل في] الشهر الحرام، والبلد الحرام، وقتل ذي الرحم -عمداً كان ذلك أروية عمداً^(٦) أو خطأ-.. ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة^(٧)..

٣٠٢٧- فإن قيل: لم زدت في أسنان الخطأ [في التغليظ]، ولم تزد في العمد وشبه العمد؟

٣٠٢٨- قيل: لأن النبي ﷺ أحر أن تغليظ الدية: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة، 'فلا يُعَدَّى' بتغليظ -أبداً- سنة 'رسول الله' ﷺ؛ لأنها الغاية، وما

(١) في (ب): انفردت.

(٢) في (أ) و(ز): فالذي.

(٣) أما أثر قضائه ﷺ في المظاة: فأخرجه الشافعي في الأم (٧٧٥/٨) (٢٦٨/٧) النجار وابن أبي شبة (١٤٨/٩) وعبد الرزاق (٣١٣/٩) (١٧٣٤٥: البيهقي (٨٣/٨) وفي المعرفة (١١٩/١٢) من طريق الشافعي، وكلهم من طريق مالك عن ابن قسيط عن ابن المسيب. قال عبد الرزاق: "قلت لمالك: إن الثوري أخبرنا عنك عن يزيد بن قسيط عن ابن المسيب أن عمر وعثمان قضيا في المظاة بنصف الموضحة؟ فقال لي: قد حدثت به، فقلت: فحدثني به.. فأبى، وقال: «العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرجل عندنا هنالك»، يعني يزيد بن قسيط".

وأما أثر قضائه ﷺ في الضلع بمجمل: فأخرجه مالك في الموطأ (٨٦١/٢) وعنه الشافعي في الأم (٦٥٠/٨) (٢٣٤/٧) النجار وعبد الرزاق (٣٦٧/٩) البيهقي (٩٩/٨) وفي المعرفة (١٤٠/١٢) من طريق الشافعي، وقال الألباني في الإرواء (٣٢٧/٧): صحيح.

(٤) الأم (١٩٧/٧).

(٥) في (أ) و(ز): بعضه.

(٦) في (ب): العمد.

(٧) نهاية [ص: ٣١٠] من (ز).

(٨) انظر: الأم (٢٧٨/٧).

كان فيه ^(٢٦) أقل من 'دية التغليظ' ^(٢٧).. ألحق بغاية التغليظ، وليس بعد غاية التغليظ شيء، فوقفناه ^(٢٨) عنده، وقليل التغليظ وكثيره ^(٢٩) سواء.

٣٠٢٩- كما يقتل الحرم الصيد في الحل فيفديه بحرمة ^(٣٠) الإحرام، ويقتله في الحرم حلالاً فيفديه بحرمة الحرم، / (١٤٥ ب) ويقتله المحرم في الحرم فتجتمع ^(٣١) عليه الحرمتان.. فلا يزداد عليه، ولا يكون عليه [أبداً] إلا أن يجزئه 'جزءاً واحداً'، كما كان إذا قتله في الحل محرماً ^(٣٢) ألحقناه بجزاء من قتلته في الحرم محرماً ^(٣٣)، فإذا ^(٣٤) قتله في الحرم محرماً ^(٣٥).. لم نرد ^(٣٦) عليه شيئاً.. كذلك إذا قتل ^(٣٧) [ذا رحم] خطأ.. ألحقناه ^(٣٨) بدية التغليظ، وإذا قتل عمداً أو شبه عمد ^(٣٩).. لم نرد ^(٤٠) عليه أكثر من التغليظ.

(١) في (ب): ولا يعدى.

(٢) في (ب): النبي.

(٣) في (ب): فيها.

(٤) في (أ) و(ب): دية تغليظ، في (ب): الدية التغليظ، ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٥) في (ب): فوقفنا.

(٦) في (أ): وكثير، في (ب): وكثيره.

(٧) في (ب): لحرمة.

(٨) في (أ) و(ب): فيجتمع.

(٩) في (ب): ثوا واحد.

(١٠) في (أ) و(ب): محرم.

(١١) في (أ) و(ب): محرم.

(١٢) في (ب): وإذا.

(١٣) في (ب): محرم.

(١٤) في (أ) و(ب): يزد، في (ب): بلا نقط.

(١٥) في (أ) و(ب): قتله.

(١) في (ب): ألحقته.

(٢) في (ب): العمد.

(٣) في (أ) و(ب): يزد، في (ب): بلا نقط.

بَابُ الْقِسَامَةِ

٣٠٣- (١) قال الشافعي: والقسامة^(٢) توجب^(٣) العقل، ولا تُبَيِّطُ^(٤) الدم^(٥).

٣٠٣١- ولا تكون^(٦) القسامة إلا في مثل ما قضى به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الأنصار واليهود - لأنه كانت العداوة بينهم - 'وما كان'^(٧) في معناه^(٨)؛ وذلك أن خير كانت دار يهود مُحَضَّة^(٩)؛ (١١) ليس فيها^(١٢) أَحَدٌ من المسلمين، وكانت كُلُّهَا عدو للمسلمين، فخرج صاحبهم بعد العصر، وَوُجِدَ قَتِيلًا^(١٣) بعد المغرب، فكان الذي يَقْرَأُ في القلب أَنَّهُمْ هم الذين قتلوه، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأنصار - وهم أولياء القتل - : **تَحْلِفُونَ؟**^(١٤).

(١) في (أ) و(ز) زيادة: "من ها هنا إلى آخر الكتاب كله.. موسى عن أبي حاتم عن الربيع".

(٢) في (ب): القسامة.

(٣) في (أ) و(ز): يوجب.

(٤) هكذا صورها في (أ): سيط، في (م): بلا نقط، في (ب): تسقط، ولعل الصواب: تنبط، أو: تسلط، أو تسلط، فتكون العبارة: ولا تسلط للدم، واستخدم في الشامل والوسيط لفظ: "يناط"، وفي نهاية المطلب: "يسلط"، واختارت أفرها إلى رسم المخطوط.

(٥) في (أ) و(ز): للدم.

(٦) وهو الجديد، وقال في القديم: يستحق القود. الأم (٢٢٩/٧) الشامل ك: القسامة (ص ٦٨) نهاية المطلب (١٣/١٧).

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يكون.

(٨) في (ب): أو ما كانت.

(٩) الأم (٢٢٤/٧) مختصر المزني (ص ٢٥١) الشامل ك: القسامة (ص ٧٢-٧٣).

(١٠) في (أ) و(ز): محصنة.

(١١) نهاية (٤٦/ب) من (ب).

(١٢) في (ب): ما.

(١٣) نهاية [ص ٣١١] من (ز).

(١٤) منقح عليه من حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: خرج عبدالله بن سهل بن زيد، ومُحِبَّةٌ بن مسعود بن زيد، حين إذا كانا بخير تفرقا في بعض ما هنالك، ثم إذا محبصة بيد عبد الله بن سهل قتيلاً، فدفنه، ثم أقبل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو ومُحِبَّةٌ بن مسعود، وعبد الرحمن بن سهل - وكان أصغر القوم - فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **وَكَبِيرُ** (الكبير في السن) فصمت، فتكلم صاحبه، وتكلم معهما، فذكروا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقتل عبدالله بن سهل، فقال =

٣٠٣٢- فإن قيل: «وكيف يحلف من لم يشهد ولم يحضر؟»

٣٠٣٣- قيل: بالكتاب والسنة قلنا ذلك.

٣٠٣٤- فإن قيل: «وأين ذلك؟»

٣٠٣٥- قلنا: الرجل يموت وله حمل^(١)، ثم يولد، فبرث مال أبيه^(٢) بالكتاب والسنة^(٣)، فإذا ادعى عليه رجل^(٤) شيئاً [منه].. جاز له أن يحلف بالله ما له فيه شيء؛ وإن لم يشهد ولم يحضر أباه حين ملكه، وحلفه بسنة^(٥) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٦).

٣٠٣٦- وكذلك^(٧) الرجل يرى الدار في يد الرجل^(٨) يجوزها^(٩).. يشهد له^(١٠) على البتة؛ وإنما ذلك بما يُقَرُّ في القلب من تصديق من أخبره أنها له.

٣٠٣٧- وقد يمكن أن يكون القاتل أقر له فيما بينه وبينه؛ فيحلف على هذه المعاني، وذلك يرجع إلى علمه^(١١).

لم «وَأَتَحَفَلُونَ خَمْسِينَ مِائَةً فَسَمِعْتُهُمْ صَاحِبِيكُمْ؟» (أَوْ قَاتَلَكُمْ) قالوا: «وكيف تخلف ولم تشهد؟» قال «فَقَبْرُكُمْ يَهُودُ يَحْمُسِينَ مِائَةً؟» قالوا: «وكيف تغفل إيمان قوم كفار؟» فلما رأى ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى غَنَلَهُ.

أخرجه البخاري ك: الديات، ب: القسامة، (٦٨٩٨) ومسلم ك: القسامة والمخاريب والقصاص والديات، ب: القسامة، (١٦٦٩) واللفظ والسياق له.

(١) في (٢): حصل.

(٢) في (أ) و(٢): بالسنة والكتاب.

(٣) في (أ) و(٢): الرجل عليه.

(٤) في (أ) و(٢): سنة.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في (ب): فكذلك.

(٧) في (أ) و(٢): يدي رجل.

(٨) في (ب): ويجوزها.

(٩) في (ب): به.

(١٠) في (أ) و(٢): على عمله.

(١١) الأم (٢٢٦/٧) مختصر المزني (ص ٢٥١).

٣٠٣٨- وكذلك العشرة يدخلون البيت^(١)، وقوم حضور، فينصرفوا^(٢) عن قتل/.. فيه القسامة^(٣)، وكذلك البيت الذي لا منفذ له، ثم خرجوا عن قتل^(٤)، وكذلك الرجل يوجد بفلاة من الأرض ورأوا رجلاً معه سيفٌ مُخَضَّبٌ^(٥) دماً وإلى^(٦) قُرْبِهِ آخَرٌ^(٧) مقتولٌ^(٨)، وليس قرْبُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ^(٩).

٣٠٣٩- وكذلك الفتان بينهما^(١٠) القتال؛ أن يوجد بينهما القتل^(١١)، وما أشبه ذلك^{(١٢)(١٣)}.

٣٠٤٠- فأما القتل يوجد في القرية أو [في] الدار [وليس] بينه وبينه عداوة أو^(١٤) بين القريتين أو^(١٥) ما أشبه هذا.. فليس فيه قسامة^(١٦).

٣٠٤١- [قال الشافعي:] وإذا^(١٧) وجبت القسامة.. "بَدِئَ بِأَوَّلِيَاءِ"^(١٨) / القتل، فحلف خمسون رجلاً منهم خمسين يمينا بالله لَقُلَانِ قَتَلَ فُلَانًا؛ فإن كانوا أقل من خمسين، أو خمسين^(١٩) فنكل

(١) في (أ) و(ج): البئر.

(٢) في (أ) و(ج): فيصرفوا.

(٣) الأم (٢٢٥/٧) الشامل ك: القسامة (ص٧٣) روضة الطالبين (١٠/١٠).

(٤) نهاية المطلب (١٣/١٧).

(٥) في (ب): عتضب.

(٦) في (ب): وليس.

(٧) في (ب): رجلاً.

(٨) في (ب): مقتولاً.

(٩) الأم (٢٢٥/٧) الحاروي الكبير (٩/١٣) الشامل ك: القسامة (ص٧٤) روضة الطالبين (١٠/١٠).

(١٠) في (ب): بينهم.

(١١) في (ب): فوجد بينهما قتلاً.

(١٢) في (ب): هنا.

(١٣) قال في الأم (٢٤٢/٧): "وهكذا إن قتل بين صفيين لا يدرى من قتله، وهكذا قتل الجماعات في هذا كله".

روضة الطالبين (١١/١٠).

(١٤) في (أ) و(ج): و.

(١٥) في (أ) و(ج): و.

(١٦) هو مفهوم ما في الأم (٢٢٤/٧-٢٢٥)، وانظر: الشامل ك: القسامة (ص٧٢-٧٣).

(١٧) في (ب): فإنما.

(١٨) مكاناً بياض في (ب).

بعضهم.. رُؤُت^(٣) اليمين على من حلف منهم، وإن كان فيه^(٤) كَسْرٌ يمين على رجل.. حلف يميناً تامّةً^(٥)؛ فإن^(٦) لم يكن إلا واحداً.. حلف^(٧) خمسين يميناً؛ فإن لم يحلفوا.. حلف هؤلاء^(٨).

٣٠٤٢- ولا^(٩) يحلف من المدّعين^(١٠) إلا الورثة، رجالاً كانوا أو نساء^(١١).

٣٠٤٣- ولا يحلف من المدّعي عليهم إلا من قصد قصده.

٣٠٤٤- فإن^(١٢) كان في المدّعين^(١٣) صغاراً أو كباراً، أو حضوراً أو غيباً^(١٤).. حلف من حضر من الكبار خمسين يميناً، وأخذ حصته من الدية، فإذا كمر الصغيرُ وقدم الغائبُ حلف بقدر حصته^(١٥).

٣٠٤٥- فإن امتنع الصغير والغائب^(١٦) من اليمين.. حلف^(١٧) المدّعي عليهم خمسين يميناً، وبرئوا^(١٨)، فإن نكلوا.. غرموا.

(١) نهاية [ص ٣١٢] من (٢).

(٢) في (ب): خمسون.

(٣) في (ب): ردوت.

(٤) في (ب): فهم.

(٥) كأن يكونوا ثلاثة، قلّت الخمسين: ستة عشر يميناً وثلاثاً يمين، فتكمل فتصبح سبعة عشر يميناً.

(٦) في (أ) و(ز): وإن.

(٧) في (ب): يحلف.

(٨) الأم (٢٣٢/٧-٢٣٣) روضة الطالبين (١٠/١٨).

(٩) في (ب): ولم.

(١٠) في (ب): المدعي.

(١١) انظر: الأم (٢٢٦/٧-٢٢٩).

(١٢) في (أ) و(ز): وإن.

(١٣) في (أ) و(ز): صغار أو كبار أو حضور أو غيب، في (ب): صغاراً أو كباراً أو حضوراً أو غيباً. وصوبته كما هو مثبت.

(١٤) الأم (٢٣٢/٧-٢٣٣) روضة الطالبين (١٠/١٩).

(١٥) أي: بعد أن كمر هذا، وحضر ذاك.

(١٦) في (ب): أحلف.

(١٧) في (أ) و(ب) و(ز): وبروا.

٣٠٤٦- فإن^(١) ادَّعُوا عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ.. خَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا، كُلُّ وَاحِدٍ^(٢) مِنْهُمْ يَمِينًا، وَإِنْ^(٣) ادَّعُوا عَلَى سِتِينَ رَجُلًا.. فَكُلُّ وَاحِدٍ^(٤) يَمِينٌ^(٥).

٣٠٤٧- وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى قَوْمٍ لَا يُمْكِنُ مِنْهُمْ أَنْ يَشْتَرِكُوا فِي دَمِهِ.. لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ حَتَّى يَكُونَ^(٦) دَعْوَاهُ يُمْكِنُ^(٧).

٣٠٤٨- وَلَا تَقْبَلُ^(٨) الدَّعْوَى فِي الْقِسَامَةِ إِلَّا بِالْأَدْلَاءِ الَّتِي وَصَفَتْ^(٩).

٣٠٤٩- وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَمٌ^(١٠) بغيرِ دَلَالَةٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي رَجَدَ قُلْتُ لَا تَجِبُ^(١١) فِيهِ الْقِسَامَةُ.. لَمْ يَرَأِ الْمُدَّعُونَ إِلَّا خَمْسِينَ يَمِينًا^(١٢).

٣٠٥٠- فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ عَدْلًا.. أَوْ جَبَّ الْقِسَامَةُ^(١٣).

٣٠٥١- وَإِذَا^(١٤) قُتِلَ الْعَبْدُ.. فَلْسِيذُ^(١٥) (١٤٦/ب) الْعَبْدِ الْقِسَامَةُ فِي الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ^(١٦).

(١) فِي (ب): وَإِنْ.

(٢) فِي (ب): رَجُلٌ.

(٣) فِي (أ) وَ(ج): فَإِنْ.

(٤) فِي (ب): رَجُلٌ.

(٥) مراده: أَنَّ الْمُدَّعِيَّ إِنْ نَكَلَ عَنِ الْإِيمَانِ فِي الْقِسَامَةِ.. فَتَتَوَجَّهَ الْإِيمَانُ إِلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا طَعْمًا، وَهَلْ يُنْقَسُ الْخَمْسُونَ عَلَيْهِمْ بِعَدَدِ الرُّؤُوسِ، كَمَا هُوَ نَصُهُ هُنَا، أَمْ يُخْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ؟ قَوْلَانِ، أَظْهَرُهُمَا: الثَّانِي. كَمَا فِي رِوَاةِ الطَّالِبِينَ (٢١/١٠)، فَالْمَذْكُورُ هُنَا مُخَالَفٌ لِلْمَعْنَى.

(٦) فِي (ب): تَكُونُ.

(٧) الْأَمُّ (٢٤٢-٢٤١/٧).

(٨) فِي (أ) وَ(ج): يَقْبَلُ.

(٩) الْأَمُّ (٢٢٥/٧).

(١٠) فِي (ب): دَمًا.

(١١) فِي (أ) وَ(ج): تَبْدُ، بَلَا نَقَطَ لِأَوَّلِهِ.

(١٢) إِنْ كَانَ يَقْصُدُ أَنَّهُ لَمْ يَرَأِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ.. فَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: لَا تَغْلُظْ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ، وَأَظْهَرُهُمَا: عَلَيْهِ خَمْسُونَ يَمِينًا، كَمَا هُوَ نَصُهُ هُنَا، وَكَمَا نَصَ عَلَيْهِ الْبُيْهَاقِيُّ فِي بَابِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ، وَهُوَ نَصُهُ فِي الْأَمِّ (٥٦٣/٧)، لَكِنْ عَلَى هَذَا.. فَمَا هُنَا مَعَارِضُ لِنَقَرَةِ (٣٠٤٦) وَفِيهَا (أُخْلِفَ يَمِينًا وَاحِدًا). وَانْظُرْ: رِوَاةُ الطَّالِبِينَ (٢١/١٠).

(١٣) فَالشَّاهِدُ الْوَاحِدُ الْعَدْلُ.. لَوْثٌ يَجِبُ الْقِسَامَةُ. الْأَمُّ (٢٢٥/٧) رِوَاةُ الطَّالِبِينَ (١١/١٠).

٣٠٥٢- ودية^(٣) القسامة في الخطأ على العاقلة، والعمد عليه في ماله^(٤).

٣٠٥٣- وإذا قُتلَ الرجلُ عبداً لمُكاتب^(٥).. فهو^(٦) للمكاتب، ما لم يعجز^(٧).

٣٠٥٤- [قال الشافعي:] وإن ضرب^(٨) رجلٌ [رجلاً] في موضع نجس^(٩) فيه القسامة، فجرح، فمات مكانه.. ففيه القسامة، وإن عاش^(١٠) بعد الجرح مدة قصيرة أو طويلة صاحب فراش حتى مات.. ففيه القسامة^(١١).

٣٠٥٥- وإن كان يُقْبَلُ ويُذَيَّرُ وإن لم يلتئم الجرح.. فلا قسامة فيه، وإن مات في^(١٢) مرضه^(١٣).

٣٠٥٦- وإن قال ورثته: «لم يزل^(١٤) صاحب فراش»، وقال المدعى عليه: «بل كان يقبل ويدبر».. فالقول قول الورثة، و^(١٥) كُلُّ ما كَانَ في القسامة جرح فمات منه.. حلفوا أنه مات^(١٦) منها.

(١) في (ب): وإن.

(٢) الأم (٢٢٦/٧).

(٣) في (ب): فدية.

(٤) الأم (٢٣١/٧) غاية المطلب (١٣/١٧).

(٥) في (أ) و(ز): للمكاتب.

(٦) غاية [ص ٣١٣] من (ز).

(٧) الأم (٢٢٦/٧).

(٨) في (أ) و(ز): صرف.

(٩) في (أ) و(ز): نجس.

(١٠) غاية (٤٧/أ) من (ب).

(١١) الأم (٢٢٨/٧).

(١٢) في (ب): من.

(١٣) الأم (٢٢٨/٧).

(١٤) في (ب): نزل.

(١٥) مكانها في (ب): في.

(١٦) الأم (٢٢٨/٧).

٣٠٥٧- وإذا ادعى الرجلُ على قومٍ ولم يسمِ^(١) عدَّةَ الرجالِ، فقال: «أنا أعرف أن هذا [كان] فيهم».. لم يقسم عليه حتى يعرف العدد، فإذا^(٢) عرف العدد.. أقسم عليه وعلى العدد خمسين يمينا، وأخذ منه ما يلزم هذا من الدية، ثم تكون^(٣) القسامة في العمد والخطأ وشبه العمد على هذا^(٤).

٣٠٥٨- وإن ادعى رجلٌ على أربعة نفرٍ أنهم قتلوا زليَّةً، ولم يُثبِتْ إلا واحداً^(٥).. حلف خمسين يمينا، وأخذ حصّة الواحد، ثم إن جاء بآخر [فقال:] قد^(٦) عرفته.. حلف أيضا خمسين يمينا كذلك^(٧).

٣٠٥٩- وإن كانا وارثين، فحلف وارثٌ واحدٌ على واحدٍ خمسين يمينا ثم جاء الوارث الآخر.. حلف نصف الخمسين على ذلك بعينه^(٨).

٣٠٦٠- وإن كان له وليان^(٩) فقال أحدهما: «أقسم على العمد»، وقال الآخر: «أقسم على الخطأ».. فلا قسامة، كما لو شهد شاهدان أنه قتل عمداً، وشهد^(١٠) شاهدان أنه قتل^(١١) خطأ؛ لأن بعضهم يكذب^(١٢) بعضاً.

٣٠٦١- وقد قيل: يُقسمُ كلُّ وليٍّ على ما ادَّعى^(١٣).

(١) في (ب): يسمي.

(٢) في (أ) و(ز): فإن.

(٣) في (أ) و(ز): يكون.

(٤) الأم (٢٣١/٧).

(٥) في (أ) و(ز): واحد.

(٦) في (أ) و(ز): وقد.

(٧) الأم (٢٣١/٧).

(٨) الأم (٢٣١/٧-٢٣٢).

(٩) في (ب): ولئان.

(١٠) في (ب): وقال.

(١١) في (أ) و(ز): قتله.

(١٢) في (ب): كذب.

(١٣) انظر في مسائل مشاهرة تكاذب المدعين: الأم (٢٣٤/٧-٢٣٥) روضة الطالبين (١٠/١٤-١٦)، ولم أر هذه المسألة بعينها.

٣٠٦٢- وإذا حلف رجلُ بعضُ الأيمان^(١) ثم مات قبل أن يُبَيِّنَ ثم جاء الورثة.. استأنفوا الأيمان^(٢).

٣٠٦٣- وإن حلف بعضُ الأيمان ثم غلب على عقله.. أتَمَّ ما بقي إذا أفاق^(٣).

٣٠٦٤- وإذا ادعى قومٌ على قومٍ أنهم قتلوا بما يوجب^(٤) القسامة^(٥) ثم جاءت بيِّنة فشهدت^(٦) أن غيرهم قتله.. فالقول قول الشهود^(٧)^(٨).

٣٠٦٥- وإن أقسم قومٌ وأخذوا الدية، ثم جاء قومٌ فشهدوا أنهما^(٩) قالا: «ما نحن على يقين من قتله».. لم يرُدُّوا الدية؛ لأنَّهُ قد يَشْهَدُ لَهُمْ^(١٠) بِالْحَقِّ يَكُونُ لَأَيِّهِمْ لَا يَغْرِقُونَهُ.. فيكون لهم أخذُه بتصديقهم الشهود، ولا يكونون على يقين من ملك^(١١) أيهم.. فكذلك^(١٢) هذا، يمكن أن يكون إنما أقسموا على تصديق شهودٍ شهدوا، أو مخبر^(١٣) أخبرهم^(١٤)^(١٥).

(١) نهاية [ص٣١٤] من (٢).

(٢) الأم (٢٣٣/٧-٢٣٤).

(٣) الأم (٢٣٤/٧).

(٤) في (ب) زيادة: له.

(٥) في (أ) و(٢) زيادة: أقسم.

(٦) في (٢): شهدت، في (ب): شهد.

(٧) في (أ) و(٢): المشهود.

(٨) الأم (٢٣٧/٧).

(٩) أي: أولياء المقتول الذين أقسموا، وهم في هذا المثال اثنان.

في (ب): "انما".

(١٠) في (ب): شهد له.

(١١) في (ب): ذلك، وبعدها في (أ) و(٢) زيادة: من.

(١٢) في (أ) و(٢): كذلك.

(١٣) في (أ) و(٢): مخبر.

(١٤) في (أ) و(٢): أحمره.

(١٥) انظر: الأم (٢٣٨/٧).

٣٠٦٦- ولو أَقْرَ رجلٌ أنه قتل أباه^(١) خطأ، وقال الولي: «بل عمداً».. فالقول قولُ المُقِرِّ مع يمينه، والدية عليه في ماله في ثلاث سنين^(٢).

٣٠٦٧- ولو أَقْرَ رجلٌ أنه حين قُتِلَ كان مجنوناً أو مغلوباً على عقله؛ فإن كان يُعرفُ بذلك.. فالقول قوله، إلا أن يقيم (المدعون)^(٣) بَيِّنَةً أنه قتله في حال^(٤) إفاقته^(٥).

٣٠٦٨- وكذلك لو أقام عليه شاهدين فقال: [«قتلته وأنا مجنون» وهو يُعرفُ بذلك.. فالقول قولُه، إلا أن يقول الشهود: «إنَّهُ قَتَلَهُ» في حال^(٦) إفاقته^(٧).

٣٠٦٩- [قال الشافعي:] وإذا كانت الجماعة في مسجد، أو مجمع غير المسجد^(٨) [فازدحموا]^(٩)، أو صَفَتَيْنِ فمات [رجلٌ منهم في الزحام]^(١٠) فَوُجِدَ به أَثَرُ جراحٍ أو لم يوجد.. فَلَوْلِيهِ الْقِصَامَةُ؛ يقسم على رجلٍ بعينه، أو رجالٍ إذا أمكن مثلهم أن يقتلوه، وأقْرَ المَقْسَمِ^(١١) عليه أنه كان في الزحام والجماعة.. فالدية على عاقله في ثلاث سنين؛ فإن^(١٢) لم يُقِرَّ أنه كان فيهم.. لم يقسم إلا ببَيِّنَةٍ أنه كان فيهم^(١٣).

٣٠٧٠- ومن ادَّعى عليه جنابة^(١٤) عَمْدًا.. أُحْلِفَ يَمِينًا واحداً وتبرئ، فإن نكل.. حلف المدعي يَمِينًا واحدة^(١٥)/ ^(١٦) وأخذ بحقه^(١٧).

(١) أي: أبو المقر له، لا أنه أبو المقر.

(٢) الأم (٢٣٩/٧).

(٣) في (أ) و(ز): المدعين، في (ب): المدعى عليه.

(٤) في (أ) و(ز): حد.

(٥) الأم (٢٣٩/٧).

(٦) في (أ) و(ز): حد.

(٧) الأم (٢٣٩/٧).

(٨) في (أ) و(ز): مسجد.

(٩) في (ب): المقسوم.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) انظر: الأم (٢٤١/٧-٢٤٢) والزيادات التي زدتها من الأم.

(١٢) في (ب): بجنابة.

(١٣) نهاية [ص ٣١٥] من (ز).

٣٠٧١- وإذا ادَّعَى عليه أنه قتل عمداً.. أُحْلِفُ^(٢) «بالله الذي لا إله إلا هو، عالم خاتية الأعين، وما تخفي الصدور.. ما قَتَلَ فلاناً و[لا] أَعَانَ على قتله، ولا نالَهُ من فعلِهِ^(٣) ولا بسبب فعله شيءٌ جَرَحَهُ، ولا نالَهُ مِنْ بَذْنِهِ ولا فَعَلِهِ شيءٌ جَرَحَهُ»^(٤).

٣٠٧٢- وفي الخطأ: هكذا، وزاد: «ولا أُحْدِثُ شَيْئاً أُعْطِبُ بِهِ/ فلاناً^(٥)»^(٦).

٣٠٧٣- وإذا أَقْرَ [رجلٌ] أنه قَتَلَ رجلاً^(٧) هو وآخر عمداً أو خطأ.. أُحْلِفُ^(٨) «بالله الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب/ (١٤٧/ب) والشهادة، ما قَتَلْتُ فلاناً وحدي، ولقد ضَرَبْتُهُ معي فلاناً، وكان موته بعد^(٩) ضَرْبِنَا معاً»^(١٠).

٣٠٧٤- وإذا حلف ثم تنفس في يمينه، أو تعابا^(١١) في غير موضعه.. اشدَّي عليه باليمين؛ فإن فَعَلَهُ في موضعيه.. لم يُعَدَّ^(١٢) [عليه]، وإن استثنى.. أُعِيدَ عليه^(١٣) (١٤).

(١) يعني: إن كان القتل بغير لوث، ولم تتحقق شروط القسامة، فيبدأ بالمدعى عليه، وكم يمينا يخلف؟ فيها قولان للشافعي، الأول: يُكْتَنَى يمينٌ واحدة، كما هو نصه هنا، والثاني: يخلف خمسين يمينا، والمعتمد: هو الثاني، وهو أظهر القولين كما في روضة الطالبين (٢١/١٠). وانظر: الشامل لابن الصباغ، ك: القسامة (ص ٦٠) نهاية المطلب (١٧/١٤-١٥)

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): حلف.

(٤) في (ب): بفعله.

(٥) الأم (٢٤٤/٧).

(٦) في (ب): شيء عطب.

(٧) نهاية (٤٧/ب) من (ب).

(٨) في (ب): فلاناً.

(٩) الأم (٢٤٤/٧).

(١٠) في (ب): فلاناً.

(١١) في (ب): يخلف.

(١٢) في (ب): فقد.

(١٣) الأم (٢٤٥/٧).

(١٤) العمي: العجز في النطق وهو خلاف البيان. تاج العروس (١٣٦/٣٩).

(١٥) في (ب): لم يعاد.

(١٦) الأم (٢٤٦/٧).

(١) بعد هذا في (ب): المكاتب.

باب ما جاء في المرتد^(١)

٣٠٧٥- موسى عن أبي حاتم قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: من بَدَّلَ دينَهُ.. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(٢).

٣٠٧٦- وكذلك إن قال: «أنا أؤمن بالصلاة ولا أصليها».. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(٣).

٣٠٧٧- وقد قيل: يُسْتَأْبَ هذا المرتدُّ ثلاثاً، وذلك حسنٌ إن شاء الله^(٤).

٣٠٧٨- وَمَنْ مَنَعَ زَكَاةً^(٥).. أُحْذِثَ مِنْ مَالِهِ، طَانَعًا أَوْ كَارَهَا، فَإِنْ حَالَ دُونَهَا وَقَاتَلَ عَلَيْهَا.. قُوتِلَ حَتَّى تَوْخِذَ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ^(٦).

٣٠٧٩- وقال [بعض] الناس في تارك الصلاة إذا آمَنَ^(٧) بها وقال: لا أصليها أبداً.. فقال: لا يقتل،

٣٠٨٠- وقال بعضهم: أضربه وأحبسه،

٣٠٨١- وقال بعضهم: أحبسه ولا أضربه^(٨).

(١) هذا الباب في (١/٨٥) من (ب).

(٢) انظر: الأم (٥٦٨/٢).

(٣) انظر: الأم (٥٦٣/٢) المجموع (١٧/٣) المنهاج (ص١٤٧) مغني المحتاج (٣٢٧/١) نهاية المحتاج (٤٢٨/٢) وفي المجموع: "الصحيح المنصوص عليه في البويطي أنه يقتل بالسيف ضرباً للرقبة كما يقتل المرتد" وفي المنهاج: "وقيل: ينحس بجديده حتى يُصَلِّيَ أو يموت". واختار المزني أنه يُحْبَسُ وَيُؤَذَّبُ وَلَا يُقَتَّلُ. وانظر: الحاوي الكبير (٥٢٥/٢) روضة الطالبين (١٤٦/٢) المجموع (١٧/٣).

(٤) ذكر في الأم (٥٦٣/٢-٥٦٤) ومختصر المزني (ص٣٤) أنه يستتاب حالاً، وقال بعده: قد قيل يستتاب ثلاثاً... وذلك حسن إن شاء الله، والمعتمد أن استتابته في الحال. والمعتمد كذلك في استتابته المرتد أمّا في الحال، وقال في موضع آخر من الأم (٥٧٠/٢-٥٧١) وهو يتكلم عن المرتد: "في حسبه ثلاثاً قولان" وذكرهما وذكر الاستدلال عليهما، وفي مختصر المزني (ص٢٦): "قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: وهذا ظاهر الخبر" يعني أنه يستتاب حالاً. انظر: المجموع (١٧/٣) روضة الطالبين (١٤٧/٢) المنهاج (ص٥٠٢).

(٥) في (أ) و(ز) والزكاة.

(٦) الأم (٥٦٣/٢).

(٧) في (أ) و(ز) أمر.

٣٠٨٢- [وقال الشافعي: قال بعضهم: لا أُحِبُّهُ، ولا أُضْرِبُهُ، وهو أمينٌ على صلاتي]، فقلت^(١): أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِحَكْمِ بَرَأَيْكَ، وَأَنْتَ حَاكِمٌ، وَهُوَ مِنْ/ ^(٢) أَهْلِ الْفَقْهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْحَكْمِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ مَنْصُوصَةٌ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ اسْتَبَقَتْهُ بَرَأَيْكَ، فَقَالَ لَكَ الْمُقْضَى عَلَيْهِ: «[قَدْ] أَعْطَأْتُ وَلَا أُسَلِّمُ لِحَكْمِكَ^(٣)».

٣٠٨٣- قال: «إِنْ ^(٤) قَدَرْتُ عَلَى أَخِيهِ.. أَخَذْتُهُ، وَإِنْ نَصَبَ دُونَهُ.. فَاتْلُهُ حَتَّى أَخْذَهُ أَوْ أَقْتَلَهُ».

٣٠٨٤- فقلت^(٥) له: حُجِّتَ أَنْ أَبَا بَكْرٍ قَاتِلٌ مِنْ مَنِعِ الرِّكَاءِ/ ^(٦) وَقَتْلَ مِنْهُمْ؟

٣٠٨٥- قال: «نعم».

٣٠٨٦- قلت: فَقَالَ لَكَ: «أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا قَاتَلَهُمْ ^(٧) عَلَى فَرْضٍ مَنْصُوصٍ فِي الْقُرْآنِ، وَحُكْمُنَ رَأْيٍ مِنْكَ».

٣٠٨٧- قال: «وَأِنْ أَفْهَوْ حَكْمٌ».

٣٠٨٨- قلت له: فَأَنْتَ ^(٨) تَجِيزُ ^(٩) قِتْلَهُ إِذَا أَدَّى التَّسْلِيمَ لِقَضَائِكَ، وَتَتْرَكَ ^(١٠) قِتْلَهُ إِذَا تَرَكَ فَرْضَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ ^(١١) فِي الصَّلَاةِ، هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا قَطُّ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ يَمْتَنِعُ عَنِ هَذَا ^(١٢)؟

(١) انظر: الدر المختار شرح تنوير الأبصار (٣٥٢/١) مع حاشية ابن عابدين عليه، الفتاوى الهندية (٥٠/١)، وحكاية في الأم (٥٦٤/٢) عن بعض الناس، وهذا رمز يقصد به الحنفية.

(٢) في (أ) و(ز): قلت.

(٣) مابة [ص ٣١٦] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): بحكمك.

(٥) في (ب): إنه قال.

(٦) في (أ) و(ز): قلت.

(٧) مابة (٨٥/أ) من (ب).

(٨) في (أ) و(ز): قاتلتهم.

(٩) في (ب): أفانت.

(١٠) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

(١١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

(١٢) في (ب): عليه.

٣٠٨٩- وإذا ارتد المرتد.. فكل ما عجل في ردّيه من بيع أو شراء^(٦) أو هبة أو غير ذلك قبل أن يوقف^(٧) السلطان ماله ويستتيه.. فهو موقوف؛ فإن رجع إلى الإسلام... فهو جائز، وإن قُتل على ردّيه.. لم يجر منه شيء^(٨).

٣٠٩٠- وقد قيل: كل ما عجل [به] بعد إيقاف^(٩) السلطان لم يجر ويفسخ^(١٠)، والأول أحب إلينا^(١١).

(١) انظر: الأم (٥٦٤/٢-٥٦٥).

(٢) في (أ) و(ز): شري.

(٣) في (ب): ينف.

(٤) وهذه المسألة منية على أخرى، وهي: هل يزول ملك المرتد عن ماله بنفس الردة؟

فيها أقوال: أحدها: نعم؛ لزوال عصمة الإسلام وقياساً على النكاح، والثاني: لا، كالرازي المحسن، وهو اختيار المزني، وأظهرها: أنه موقوف. انظر: العزيز (١٢٢/١١) روضة الطالبين (٧٨/١٠) روض الطالب مع أسنى المطالب (١٢٣/٤).

وَقَرُّعًا على القول ببقاء ملكه، بأنه يمنع من التصرف وقالوا: "هل يصير بنفس الردة مجبوراً عليه، أم لا بُدَّ من ضرب القاضي وجهان، ويقال: قولان" قال النووي: "أصحهما: الثاني، ومنهم من قطع به وَخَصَّ الخلاف بقولنا: «ملكه موقوف»"

قلت: هما قولان قطعاً، وقد نصَّ عليهما هنا. والله تعالى أعلم.

وَقَرُّعًا على القول بأن ملكه موقوف -وهو المعتمد-؛ فَحَكَمًا بأن بَيْعَهُ وَهَبَهُ وَكُلُّ تَصَرُّفٍ لا يقبل الوقف.. باطلٌ، ولم يذكرنا خلافاً، هل هذا الحجر بنفس الردة أم بضرب القاضي.

فعلى القولين.. هو مجبور عليه قبل ضرب القاضي وبعده. وما في البوطي هو ظاهر ما في الأم (٥٧٧/٢).

(٥) في (ب): وقف.

(٦) وأما قبله.. فلام، وهو الذي ذكره في الأم (٤٠٦/٧)، وهو موافق للمعتمد، ولكن المعتمد تنريح على القول بأن ملكه موقوف، وانظر التعليق على الفقرة السابقة.

(٧) في (أ) و(ز): إلّ.

(٨) هذه الفقرة والتي قبلها مكانهما في (ب): بين نهاية «باب ما جاء في الساحر»، وقبل بداية «باب الاحتباس».

باب ما جاء في الساحر

٣٠٩١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والسحر^(١) جامع لمعان^(٢) مختلفة؛ فيقال للساحر: صيف [السحر] الذي تسحر به بكلام؛ فإن كان ما يسحر به 'كلام كفر'^(٣).. استيب منه؛ فإن تاب، وإلا.. قتل، وأخذ ماله فيئا^(٤).

٣٠٩٢- وإن كان ما يسحر به كلاماً^(٥) لا يكون كفراً، وكان غير معروف، ولم يضُر به أحدًا.. بُهِيَ عنه؛ فإن عاد.. عُزِّر^(٦).

٣٠٩٣- وإن^(٧) كان يعمل غملاً إذا غمِلَ.. قُتِل المَعْمُول [له] به، وقال: ^(٨) «غَمِلْتُ قَتْلَهُ».. قُتِل به قَوْداً إلا أن يشاء أولياؤه الدَّيَّة.

٣٠٩٤- وإن قال: «إنما أُغْمِلُ هذا لأُقتل»؛ فيخطئُ القتل ويصيبُ، وقد مات مما غَمِلْتُ.. فبه الدَّيَّة ولا قَوْد^(٩).

٣٠٩٥- وإن قال: قد سَحَرْتُهُ سحراً مَرَض^(١٠) [منه] ولم يَمُت [منه].. أقسم أولياؤه لَمَات مِن ذلك، وكانت لهم الدَّيَّة^(١١).

٣٠٩٦- ولا يُنضم مالُ الساحر إلا أن يكون السحرُ كفراً مصرحاً؛ فيقتل على ذلك.

٣٠٩٧- فإن قيل: فقد كتب عمر بن الخطاب: «اقتلوا كُلَّ ساحرٍ وساحرةٍ»^(١٢)، وقيل^(١٣): قد قتلت حلقة جارية لها قد سحرها^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): السحر.

(٢) في (أ) و(ب) و(ز): لمعان.

(٣) في (أ) و(ز): كفرًا.

(٤) الأم (٥٦٧-٥٦٦/٢) بخروقه إلا يسيراً.

(٥) في (أ) و(ز): كلام.

(٦) الأم (٥٦٧/٢) بخروقه.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) نهاية [ص ٣١٧] من (ز).

(٩) الأم (٥٦٧/٢).

(١٠) في (ب): فمرض.

(١١) الأم (٥٦٧/٢).

٣٠٩٨- قيل^(١): معنى هذا عندنا -والله أعلم- أنهم سحروا بكفر مصرح^(٢).

٣٠٩٩- والحجة في ترك قتلهم إذا لم يكن كفراً مصرحاً: حديث النبي ﷺ حين سُحِرَ في مشط ومشاقة^(٣)، وحديث عائشة حين سحرها جاريتها فباعتها^(٤)، فلم يقتل النبي ﷺ ولا عائشة^(٥).

٣١٠٠- وقال مالك: لا^(٦) يستتاب الزنديق إذا شهد عليه أنه يُسِرُّ الكفر ويُظْهِرُ الإيمان، قال: يُقتل ولا يُقبلُ قوله^(٧).

(١) رواه الشافعي في الأم (٥٦٦/٢) وأحمد (١٩٦/٣: ١٦٥٧) وأبو داود ك: الخراج، ب: أخذ الجزية من الجوس، (٣٠٤٣)، وعبد الوزاري (٤٩/٦) وابن الجارود (ص٢٧٨: ١١٠٥) وابن أبي شبة (١٣٦/١٠) والبيهقي (٢٦٨/٣) ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (١٣٦/٨) وفي المعرفة (٢٠٣/١٢).

(٢) في (ب): وقد قيل.

(٣) رواه مالك في الموطأ (٨٧١/٢: ١٤) عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بلاغاً، والشافعي في الأم (٥٦٦/٢) وقال: أخبرنا أن حفصة فذكره.

ووصله أحمد كما في مسائله برواية ابنه عبد الله (ص٤٢٧) قال حدثني يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال: أخبرني نافع عن ابن عمر، فذكره، وعبد الوزاري (١٨٠/١٠) -قال: عن عبد الله أو عبيد الله- والبيهقي (١٣٦/٨).

(٤) ليس في (٢).

(٥) الأم (٥٦٧/٢) بنحوه.

(٦) المشاقة وهي المشاقة: الشعر الذي يَسْقُطُ من الرأس واللحية عند التسريح بالمشط. النهاية في غريب الأثر (٣٣٤/٤).

(٧) متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده، (٣٦٨)، ومسلم ك: السلام ب: السحر، (٢١٨٩).

(٨) رواه مالك في الموطأ من رواية أبي مصعب الزهري (٤٢٢/٢: ٢٧٨٢) ومن رواية سويد بن سعيد (ص٣٥٠-٣٥٩: ٤٤٢) وعنه الشافعي في الأم (٦٨٠/٨) وأحمد (١٥٤/٤٠: ٢٤١٢٦) وعبد الوزاري (١٤١/٩) والبيهقي (١٣٧/٨) وقال ابن الملقن في البدر المنير (٥٢٠/٨): "هذا الأثر صحيح" وقال الحافظ في التلخيص المنير (١١١/٤): "وإسناده صحيح".

(٩) انظر: الأم (٥٦٧/٢).

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) انظر: الإشراف (١٧٢/٤) المعونة (١٣٦٣/٣) الشرح الكبير للدردير (٣٠٦/٤).

٣١٠١- [قال: و] قال الشافعي: يغبل قوله ولا يقتل [إذا تاب]^(١).

٣١٠٢- واحتج بقول الله تَبَاكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية [الناصون: ١]، فأمر الله/ (١٤٨/ب) عَزَّجَلَّ أَنْ يَدْعَ قَتْلَهُمْ لِمَا يُظْهِرُوا مِنَ الْإِسْلَامِ، وكذلك الزنديق إذا أظهر الإسلام.. فهو في هذا الوقت مسلم، والمسلم غير مبدل، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَا شَقِقتُ عَنْ قَلْبِهِ»^(٣)، يعيب عليه (إذ)^(٤) قَتَلَهُ وَقَدْ نَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، فَنَدَلَ عَلَى أَنَّ إظهار الإسلام حَتَّةً مِنَ الْقَتْلِ، والله وَلِيُّ السَّرَائِرِ/ (٥)^(٦).

(١) انظر: الأم (٥٧٢/٢-٥٧٦) مختصر المزني (ص ٢٥٩) مغني المحتاج (٤/١٤٠).

(٢) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) أخرجه مسلم ك: الإيمان، ب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله (٩٦) بلفظ: «أفلا شقت عن قلبه».

وهو بمعناه عند البخاري ك: المنازي، ب: بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهة، (٤٢٦٩).

(٤) في النسخ الثلاث: إذا.

(٥) نهاية [ص ٣١٨] من (٢).

(٦) بعد هذا في (ب): وإذا ارتد المرتد فكل ما عمل ..، ثم يأتي باب الاحتباس.

باب الأيمان والنذور^(١)

٣١٠٣- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من نذر أن يطيع^(٢) الله.. فليطعه، ومن نذر أن يعصي^(٣) الله.. فلا يعصه^(٤)».

٣١٠٤- فمن^(٥) قال: «الله عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا»، فَإِنْ كَانَ اجْتِنَابَ مَعْصِيَةٍ.. فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ^(٦) لَمْ يَفْعَلْ.. فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ^(٧)، وَإِنْ^(٨) كَانَ إِيْتَانِ طَاعَةٍ^(٩).. فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَفَاتِ^(١٠)/ وَفَاتِ^(١١) ذلك.. فَعَلِيهِ قَضَاؤُهُ^(١٢).

٣١٠٥- واجتناب المعصية أن يقول: «الله عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أَشْرَبَ خَمْرًا» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَإِيْتَانِ الطَّاعَةِ أَنْ يَقُولَ: «الله عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ غَدًا» أَوْ^(١٣) نَحْوَ ذَلِكَ.

٣١٠٦- فَإِنْ قَالَ: «الله عَلَيَّ نَذْرٌ صَوْمَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ إِنْ لَمْ أَشْرَبِ الْخَمْرَ»، أَوْ: «إِنْ لَمْ أَصْلِحِ الْيَوْمَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ^(١٤)»، أَوْ: «إِنْ [لَمْ] أَقْضِ فَلَانًا حَقَّهُ».. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ الَّذِي نَذَرَهُ^(١٥) لَمْ

(١) في (ب): السنة في النذور، وهو فيها في (٥٦/١).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يطيع، والمثبت هو الصواب، وهو الموافق لما في صحيح البخاري والأم.

(٣) في (ب): يعصه، وفي البخاري: يعصيه.

(٤) في (أ) و(ج): يعصيه.

(٥) أخرجه البخاري لك: الأيمان والنذور، ب: النذر في الطاعة، (٦٦٩٦).

(٦) في (ب): ومن.

(٧) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: "أَنْ أَفْعَلَ"، كما هو واضح من تمثله في الفقرات التالية.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في روضة الطالبين (٣٠١-٣٠٠/٣) أنه لا كفارة عليه، قال: "وادعى صاحب التهذيب أن الظاهر هنا وجوبها".

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (أ) و(ج): الطاعة.

(١٢) نهاية (٥٦/١) من (ب).

(١٣) وهذا أحد قسمي نذر التمر، وهو النذر المبتدأ، والثاني: نذر المجازاة، وأظهر القولين: أنه يجب تنفيذ النذر.

الوسيط (٢٦٠/٧) روضة الطالبين (٢٩٤/٣).

(١٤) في (ب): و.

(١٥) في (ب): عشرين ركعة.

يقصد بصومه منه^(١) الطاعة، وإنما أوجبه على نفسه بالحث الذي يكون ولا يكون، وقد قيل: عليه كفارة بمين^(٢)، وكل عمل لا يقصد به وجه الله.. فليس بطاعة.

٣١٠٧- ولو قال: «إن أعاني»^(٣) الله على منع نفسي من شرب الخمر سنة.. فله عليّ نذر [صوم] عشرة أيام.. لزمه ذلك؛ لأن هذا شكر الله وطاعة عندما نذر^(٤)؛ لأنه أضاف العون في هذا إلى الله، والمسألة الأولى - وإن كانت في معناها - لم يقصد [بها] الشكر، وإنما أضافها^(٥) وعقدها^(٦) على نفسه / وثيقة لصاحبه، وإتباعاً^(٧) لبدنه إن لم يقضه، ونذر ليس بطاعة ولا شكر^(٨).

٣١٠٨- ومن قال: «الله عليّ» ولم يقل نذر^(٩) - «أن أصوم»، أو غير ذلك من الطاعة.. فهو كقوله: «الله عليّ نذر»؛ يلزمه^(١٠) في الطاعة^(١١) ولا يلزمه في المعصية.

٣١٠٩- ومن قال: «الله عليّ نذر»^(١٢) ولم^(١٣) يُسَمِّ له مخرجاً، ولم يقل «إن فعلت» أو «لم أفعل».. فلا كفارة عليه؛ لأن النذر لا يكون أكثر من قوله: «والله»، ولو^(١٤) قال: «والله».. ما كان عليه شيء^(١٥).

(١) في (ب): نذر.

(٢) في (أ) و(ز): فيه.

(٣) قال في الأم (٦٥٩/٣): «إذا قال: إن لم أقضك حقتك فعلي المشي إلى بيت الله.. فهذا من معاني الأيمان، لا معاني النذور».

(٤) في (أ) و(ز): أمان.

(٥) في (ب): نذره.

(٦) في (أ) و(ز): أصدقها.

(٧) تكررت في (أ).

(٨) في (أ) و(ز): إتياب، والمثبت هو الصواب.

(٩) ظاهر ما في روضة الطالبين (٢٩٨/٣) عدم التفريق بينهما، وأن في كل منهما يلزمه النذر.

(١٠) في (ب): ونذرا.

(١١) في (ب): ويلزمه.

(١٢) غاية [ص ٣١٩] من (ز).

(١٣) في (أ) و(ز): نذرا.

(١٤) في (ب): أو لم.

(١٥) في (أ) و(ز): فلو.

- ٣١١٠- [ومن قال: «لله عليّ نذر إن شفاي الله» ولم يسم له محرماً.. فكفارته كفارة يمين^(١)].
- ٣١١١- ومن قال: «لله عليّ نذر إن شفاي الله أن أصوم أو أصلي» أو نحو ذلك.. فعليه الوفاء [به]، ليس عليه غير ذلك^(٢).
- ٣١١٢- [ومن كان نذراً في صومه [يوماً]^(٣) بعينه.. ففاته^(٤).. فعليه قضاؤه، وإن كان في صوم [يوم]^(٥) بغير عينه.. أُمِر بالوفاء به، وكذلك نذور الطاعة كلها^(٦)].
- ٣١١٣- [قال أبو يعقوب: وإن كان في صدقة طعام بعينه، أو عتق عبد بعينه.. (فكذلك)^(٧)، فإن فات العبد وقد قرط في عتقه.. فعليه يعتق^(٨) بغيره، وإن قال: الطعام، وقد قرط في إحراجه.. فعليه مثله].
- ٣١١٤- [قال الشافعي: ونذر المعصية أن يقول [الرجل]: «لله عليّ نذر أن أشرب خمرًا»، أو: «إن لم أشرب»^(٩)، أو: «أن أقتل رجلاً» أو ما أشبه^(١٠) ذلك من معاصي الله.. فلا شيء عليه في ذلك، لأن فعله^(١١) معصية لله^(١٢)].
- ٣١١٥- ومن قال: «عليّ عهد الله وميثاقه وكفائته».. فلا شيء عليه إلا أن ينوي اليمين^(١٣).

(١) الأم (٦٥٥/٣).

(٢) الأم (٦٥٥/٣) روضة الطالبين (٢٩٦/٣).

(٣) وهذا هو "نذر المجازة، وهو: أن يلتزم قرينة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بئس كقوله: إن شفى الله مريضاً أو رزقني ولداً فله عليّ اعتاق أو صوم أو صلاة، فإذا حصل المعلق عليه.. لزمه الوفاء بما التزم". اهـ.

من روضة الطالبين (٢٩٣/٣-٢٩٤):

(٤) هكذا مسورها: **فَفَاتَهُ**.

(٥) روضة الطالبين (٣٠٨/١١).

(٦) في المخطوط: ذلك، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٧) أولها محتمل للباء والياء.

(٨) أي: أن يقول: "لله عليّ نذر كذا وكذا إن لم أشرب الخمر".

(٩) (ب): قتل.

(١٠) (ب): وأشياء.

(١١) (أ) و(م): "لا نعلته"، ولعل أصلها: "لأن يفتلته".

(١٢) الأم (٦٥٩/٣) المنهاج (ص ٥٥٣) مغني المحتاج (٣٥٦/٤-٣٥٧).

٣١١٦- ومن أقسم على رجل بالله لَيَفْعَلَنَّ [فعلًا].. فليس يمين، وإن نوى اليمين، وذلك مثل أن يقول: «أنشدك^(٢) بالله»^(٣).

٣١١٧- وإن قال: «أقسم، أو: أشهد، أو: أعزم بالله لأفعلن، أو: ليفعلن غيري» ثم^(٤) لم يفعل ولا غيره ما حلف عليه.. فعليه الكفارة إذا أراد بذلك اليمين^(٥).

٣١١٨- وإن قال: «أقسم، أو^(٦): أشهد، أو^(٧): أعزم»، ولم يقل: «بالله»، [ونوى اليمين.. فلا شيء عليه]^(٨).

٣١١٩- [وقد قيل: عليه]^(٩).

٣١٢٠- [وإن قال: «الله، أو: تالله، أو: بالله»، أو «هائم الله»، أو «هائم^(١٠) الله».. فهو بمنزلة قوله: «والله»^(١١).

(١) الأم (١٥٢/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (١٦/١١).

(٢) في (أ) و(ج): أنشد.

(٣) الذي في الأم (١٥٢/٨) ومختصر المزني (ص ٢٩٠) أنه إن أراد بها يمينا.. فهي يمين، وإلا.. فلا. وفي روضة الطالبين (٤/١١): «إن قصد به الشفاعة، أو قصد عقد اليمين للمخاطب.. فليس يمين في حق واحد منهما، وإن قصد عقد اليمين لنفسه.. كان يمينا على الصحيح».

(٤) في (ب): و.

(٥) الأم (١٥٢/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٤/١١).

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): و.

(٨) الأم (١٥١/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (١٥/١١).

(٩) هو قول الإمام مالك رحمه الله، انظر: الأم (١٤٩/٨) مع (١٨٦) المدونة (٥٨٠/١) التنزيح (٣٨٢/١) الإشراف (٢٧٤/٤) المعونة (٦٣١/١) جامع الأمهات (٢٣٣).

(١٠) قِيمَ الله: لغة في أَيْمَ الله. تاج العروس (١٣٢/٣٤) (هميم). ولم أجد «هائم الله».

(١١) إن قال: تالله، أو بالله.. فيمين وإن لم ينو. الأم (١٥٢/٨) و(٦٧٠/٦) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٨-٧/١١).

وإن قال: الله.. فيمين إن نوى، وإلا.. فلا. الأم (٦٧٠/٦) مختصر المزني (ص ٢٩٠).

وإن قال: هم الله.. أو هائم الله.. فيمين وإن لم ينو. الأم (٦٧٠/٦)، لكنه في روضة الطالبين (١٥/١١) جعل قوله «ثم الله»، يمينا إن نوى، وقال: «إن أطلق.. فليس يمين على الأصح».

- ٣١٢١- وإن قال: «أحلف بالله».. فلا شيء عليه؛ إلا أن يكون نوى اليمين^(١).
- ٣١٢٢- وإن قال: «وكتاب الله، أو: وسورة^(٢) كذا».. فلا شيء عليه^(٣)؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ.. فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ»^(٤).
- ٣١٢٣- وإن^(٥) قال: «لَعَمْرُكَ^(٦) الله».. فلا شيء عليه؛ إلا أن ينوي اليمين^(٧).
- ٣١٢٤- لأن أصل هذا^(٨): أن كل من صرح باليمين^(٩) ثم حنث.. فعليه الكفارة، وكل من حلف بشيء يشبه اليمين.. فلا شيء عليه إلا أن ينوي اليمين^(١٠)، مثل الطلاق إذا صرح^(١١) به.. لزمه، وإن تكلم بما يشبه الطلاق^(١٢).. لم يلزمه إلا أن ينوي الطلاق^(١٣) (ب/١٤٩)، وكذلك النذور والأيمان.

- (١) انظر: الأم (١٥١/٨) مختصر المزني (ص. ٢٩٠): وفيه: "وإن قال أقسم بالله... إن أراد بما موعداً فليست بيمين، كقوله: سأحلف، قال المزني رحمه الله: وفي الإملاء: هي يمين".
- والمعتمد أنه إن أراد بها اليمين.. فهي يمين، وإن أراد الإخبار.. فليست بيمين، وإن أطلق.. فالجمهور أنها يمين. روضة الطالبين (١٤/١).
- (٢) في (أ) و(ز): سورة.
- (٣) لكن في روضة الطالبين (١٣/١١) أنها تتعقد بيمينه بذلك.
- (٤) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري ك: الأيمان والنذور، ب: لا تخلفوا بآبائكم، (٦٦٤٦)، ومسلم ك: الأيمان، ب: النهي عن الخلف بغير الله، (٣/ ١٦٤٦)، ولفظ مسلم: «ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تخلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً.. فليحلف بالله أو ليصمت»، وينحوه لفظ البخاري.
- (٥) في (أ) و(ز): فإن.
- (٦) في (ب): لعمر الله.
- (٧) انظر: الأم (١٥١/٨) وفيه: "وإن قال: «لعمر الله»؛ فإن أراد اليمين.. فهي يمين، وإن لم يُرد اليمين.. فليست بيمين؛ لأنها تحتمل غير اليمين؛ لأن قوله: «لعمرى» إنما هو لحقي"، وانظر: مختصر المزني (ص. ٢٩٠) روضة الطالبين (١٦/١١).
- (٨) في (أ) و(ز): هذا أصل.
- (٩) في (أ) و(ز): بيمين.
- (١٠) انظر: المذهب (١٣١/٢) المفردة وما بعدها، روضة الطالبين (٧/١١) وما بعدها) المنهاج (ص. ٥٤٤) مغني المحتاج (٣٢١-٣٢٠/٤).
- (١١) كناية (٥٦/ب) من (ب).
- (١٢) كناية [ص. ٣٢٠] من (ز).

٣١٢٥- ومن قال: «أشركت بالله، أو: كفرت بالله» ثم حنث.. فلا كفارة عليه، وليستغفر^(١) الله^(٢).

٣١٢٦- وعقد اليمين: أن يحلف الرجل على الشيء ألا يفعل^(٣) ثم يفعل^(٤).. فعليه الكفارة^(٥).

٣١٢٧- ولغو اليمين^(٦): قول الرجل: «لا والله»، و«بلى والله» غير عاقد عليه قلبه^(٧)، وقد روي عن عائشة معنى هذا^(٨).

٣١٢٨- ومن حلف على الشيء^(٩) يرى أنه كذا، ثم وجد^(١٠) [على] خلاف ذلك.. فعليه الكفارة^(١١).

٣١٢٩- وقد قيل: هذا لغو اليمين^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): ويستغفر.

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤٥٨/١٥-٤٥٩) مغني المحتاج (٣٢٤/٤) روضة الطالبين (٧/١١)، وفيه: «إذا قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني... لم يكن يمينا، ولا كفارة في الحنث به، ثم إن قصد بذلك تبعيد نفسه عنه.. لم يكفر، وإن قصد به الرضا بذلك وما في معناه إذا فعله.. فهو كافر في الحال». قال الإمام النووي: «قال الأصحاب وإذا لم يكفر في الصورة الأولى فليقل: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، ويستغفر الله، ويستدل بما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف فقال في حلفه: باللات والعزى.. فليقل: لا إله إلا الله».

(٣) في (ب) زيادة: إياه.

(٤) في (أ) و(ز): فعله.

(٥) وهذه صورة من ممر عقد اليمين. روضة الطالبين (٢٠/١١).

(٦) في (ب): الأيمان.

(٧) الأم (١٥٥/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) الحاوي الكبير (٢٨٨/١٥) روضة الطالبين (٣/١١).

(٨) رواه الشافعي في الأم (١٥٤/٨) والبخاري ك: التفسير، ب: قوله لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، (٤٦١٣) موقوفاً على عائشة، ومصحح ابن حبان رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٦/١٠: ٤٣٣٣) ومصحح الداوقني وقفه (١٤٦/١٤).

(٩) في (ب): «براه كذا ثم يجده».

(١٠) خلاف المصنف، ولكنه موافق لما في الأم (١٥١/٨) و٦١/٧ و٢٧٩ و٢٤٢ النجار، انظر: روضة الطالبين (٣/١١) مع ٧٨-٧٩، مغني المحتاج (٣٢٥/٤) مع (٣٢٦/٣).

(١) في (ب): الأيمان.

٣١٣٠- وتوكيد اليمين: أن يحلف الرجل على^(١) الشيء الواحد ألا^(٢) يفعله مراراً، ثم يفعله.. فعليه في كلِّ ميمٍ كفارة^(٣)، إلا أن يريد التكرير^(٤).

٣١٣١- وكذلك إن حلف على أشياء مختلفة ألا يفعلها ففعلها.. فعليه في كل واحد كفارة^(٥)؛ إلا أن يكون أراد التكرير، مثل أن يحلف بطلاقه^(٦) في شيء ألا يفعله^(٧) ثم يكرر^(٨) الطلاق فيه بعينه.. فعليه عدد ذلك؛ إلا أن يكون أراد بذلك التكرير.

٣١٣٢- والثبني في اليمين لصاحبها ما لم يقطع كلامه، وكان تسقاً متتابعاً؛ فإن سكت.. فلا ثبني له؛ إلا أن يكون (سكاته متممة^(٩))، أو انقطاع نفس، أو ما أشبه ذلك، لا يريد^(١٠) بذلك قطع بعينه^(١١).

(١) هو المعتمد.

(٢) في (أ) و(ز): في.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (أ) و(ز): الكفارة في كل ميم.

(٥) تكرر اليمين على شيء واحد لا يوجب تعدد الكفارة، ما لم يتخللها تكفير، وتعدد الكفارة بتعدد الترك في نحو: لأسلّس عليك كلما مررت، عملاً بما تقتضيه «كلما». انظر: نهاية المحتاج (٨٩/٧)، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج (١٨١/٨)، شفة المحتاج (٢٠/١٠).

قال في روضة الطالبين (٨٢/١١): "قال ابن كج: لو قال: «والله لا دخلت الدار، والله لا دخلت الدار»، ونوى التأكيّد.. فهو يمين واحدة، وإن نوى بالثاني يميناً أخرى، أو أطلق، فهل يلزمه بالحنك كفارة أم كفارتان؟ وجهان، قلت -النووي- : الأصح: كفارة. والله أعلم."

قلت: نص الشافعي هنا على تعدد الكفارة، فهو قول لا وجه، وشفة أن يكون هو المعتمد. والله تعالى أعلم.

(٦) شفة المحتاج (٤٥/١٠).

(٧) في (أ) و(ز): بطلقة.

(٨) في (ب): يفعل.

(٩) في (أ) و(ز): يكون.

(١٠) في (أ) و(ز): سكاته متممة، في (ب): سكاته تنم، هكذا صورها في (ب): **أبكسا بيمينه**.

(١١) في (ب) زيادة: "به".

(١٢) انظر: الأم (١٥٣/٨) مختصر المزي (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٤/١١).

٣١٣٣- ولا تنفع^(١) الثَّيْبَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيهَا صَاحِبُهَا^(٢) عِنْدَمَا يَتَّقِدُ^(٣)، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الْيَمِينِ^(٤)، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَنْوِيهَا^(٥) إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ.. لَمْ يَنْفَعِهِ [فِي] طَلَاقٍ، وَلَا عَتَاقٍ، وَلَا نَذْرٍ، وَلَا يَمِينَ بِاللَّهِ^(٦).

٣١٣٤- وَالثَّيْبَا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَ^(٧) الْمَشْيِ.. كَهَيِّ^(٨) فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ^(٩).

٣١٣٥- وَمَنْ اسْتَتْنَى [بِاللَّهِ].. فَهُوَ بِالْخِيَارِ؛ إِنْ شَاءَ.. فَعَلَ، 'وَأِنْ شَاءَ.. لَمْ يَفْعَلْ'^(١٠).

٣١٣٦- وَمَنْ حَلَفَ فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»/^(١١) أَوْ «إِلَّا أَنْ يَرِيدَ اللَّهُ» أَوْ «إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ^(١٢) اللَّهُ» أَوْ «إِلَّا أَنْ يَحِبَّ اللَّهُ» أَوْ «إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ».. فَهُوَ بِمَحْزَلَةٍ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وَكَذَلِكَ: «إِلَّا أَنْ يَحُولَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ».

٣١٣٧- وَإِنْ قَالَ: «إِلَّا أَنْ لَا أَقْدَرَ»، أَوْ «إِلَّا أَنْ لَا أَسْتَطِيعَ» أَوْ «إِلَّا أَنْ لَا أَقْوَى»/ أَوْ «إِلَّا أَكْمَلْكَ وَ^(١٣) أَنَا أَقْدَرُ»^(١٤) أَوْ [و] أَنَا^(١٥) أَسْتَطِيعُ» أَوْ «إِلَّا أَنْ أَغْلِبَ»، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِذَلِكَ كُلَّهُ

(١) فِي (أ): بَلَا نَطْطُ لَأَوَّلَهَا، فِي (ج): يَنْفَعُ.

(٢) فِي (ب): لَصَاحِبِهَا.

(٣) فِي (أ) وَ(ج): يَتَّقِلُهَا.

(٤) فِي (أ) وَ(ج): النِّفْسِ.

(٥) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): يَنْوِيهَا، وَصَوَّبَتْهَا كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ.

(٦) فِي رِوَايَةِ الطَّالِبِينَ (٩١/٨): "هَلْ يَشْتَرِطُ اقْتِرَانُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِأَوَّلِ الْفَلِظِ؟ وَجَهَانٌ؛ (وَذَكَرَهَا ثُمَّ قَالَ) الْأَمْرُ: وَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ صَحِيحَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِشَرْطِ وَجُودِ الثَّبَتِ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ وَإِنْ لَمْ يَقَارَنْ أَوَّلَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ." قُلْتُ: وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْبُيُوطِيِّ، فَهُوَ قَوْلٌ لَا وَجْهَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧) فِي (أ) وَ(ج): فِي.

(٨) فِي (ب): كَهَيِّ.

(٩) الْأَمْرُ (١٥٣/٨) مَخْتَصَرُ الْمَرْبُوعِ (ص ١٩٤).

(١٠) فِي (ج): وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ.

(١١) خَاتِمَةُ [ص ٣٢١] مِنْ (ج).

(١٢) فِي (ب): يَقْضِ.

(١٣) فِي (أ) وَ(ج): أَوْ.

(١٤) أَيُّ: حَلَفَ أَنْ يَكْمَلَهُ مَا دَامَ قَادِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٥) فِي (ب) زِيَادَةٌ: لَا.

القدر^(١) .. فلا شيء عليه، وإن لم يرد^(٢) ولم تحضره^(٣) نية.. نظر إلى سبب يمنه، فاستدل على ما أراد، فحكم عليه بذلك.

٣١٣٨- ومن حث في يمن بالله فهو بالخيار؛ إن شاء أعتق رقبة مؤمنة^(٤) ولا يجوز^(٥) مشركة ولا أم ولد له^(٦) ولا مكاتب، ولا متعتة بشرط^(٧)، ويعتق مدبره؛ لأن له بيعه^(٨).

٣١٣٩- وإن شاء كسا عشرة مساكين؛ إن شاء: رجال، وإن شاء: نساء وإن شاء: صبيان^(٩)، ثوب [ثوب] لكل واحد [منهم]، يوازي عورته من السرة إلى الركبة^(١٠).

٣١٤٠- وإن^(١١) شاء أطعم عشرة مساكين مسلمين أحرار؛ مذاً لكل مسكين؛ حنطة أو من أغلب ما يأكل^(١٢).

(١) في (ب): القدرة.

(٢) في (ب): يرد.

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأوها، في (م): يحضره.

(٤) هكذا صورناها في (أ): موقية.

(٥) في (ب): يجوز.

(٦) قال في الأم (١٦٠/٨): "في قول من لا يبيع أم الولد"، وهو المعتمد. انظر: المنهاج (ص٤٣٨).

(٧) غير معتمد، والمعتمد أنه يبيز المعلق عتقه بصفة كما في الأم (١٦١/٨) ومختصر المزني (ص٢٩٢) ففيهما:

"ويبيز المعلق إلى سنين" وفي المنهاج (ص٤٣٨): "ويبيز مدبر ومعلق بصفة".

(٨) في (ب): بيعها.

(٩) انظر: الأم (١٦٠/٨-١٦١) مختصر المزني (ص٢٩٢) روضة الطالبين (٢٨٦/٨ و٢٨٨) المنهاج (ص٤٣٨).

(١٠) انظر: الأم (١٥٨/٨ و١٥٩-١٦٠) مختصر المزني (ص٢٩٢) روضة الطالبين (٢٢/١١) المنهاج

(ص٥٤٥).

(١١) غير معتمد، قال في روضة الطالبين (٢٢/١١): "الواجب ثوب؛ قميص أو سراويل أو عمامة أو حبة أو

قباء أو مقنة أو إزار أو رداء أو طيلسان لأن الاسم يقع على كل هذا، وحكي قول: أنه يشترط ساتر العورة

حيث تصح الصلاة فيه... والمشهور الأول".

قال في كفاية النبي (٨/١٥): "وقد حكى عن القدم قولاً موافقاً لمذهب مالك، وحكاة البوطي أيضاً أنه

يشترط أن يكون المغطى ساتراً للعورة حيث تصح الصلاة فيه؛ فيختلف بذكره الأخذ وأنوته".

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) الأم (١٥٧/٨ و١٥٩) مختصر المزني (ص٢٩١) المنهاج (ص٥٤٥).

٣١٤١- فإن لم يقو^(١) على شيء من ذلك.. صام ثلاثة أيام^(٢) تباغاً، فإن^(٣) فرقتها.. أجزأت عنه^(٤).

٣١٤٢- فإن^(٥) أراد أن يطعم خمسة ويكسو خمسة.. لم يجزئه، وكان بالخيار؛ إن شاء أطمع خمسة مع الخمسة الأولى، وإن شاء كسا خمسة^(٦) مع الخمسة الأولى^(٧).

٣١٤٣- وإن فرق الطعام -إطعام المساكين-.. كرهت ذلك له، وأجزأه^(٨).

٣١٤٤- قال: وإن وجبت عليه كفارة فأعرجها^(٩) إلى^(١٠) مساكين بأعيانهم^(١١)، ثم وجبت عليه أخرى فأعطاهم^(١٢) [من ذلك].. أجزأه [ذلك ماداموا مساكين]، وكذلك إن كثرت الكفارات^(١٣).

٣١٤٥- وإن وجبت عليه كفارات قبل أن يطعم، فأراد أن يطعم كل^(١٤) مسكين مداً أو أكثر من ذلك/^(١٥).. أجزأه ما داموا مساكين^(١٦).

(١) في النسخ الثلاث: يقوى.

(٢) الأم: (١٦١/٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم: (١٦١/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٣) روضة الطالبين (٢١/١١) المنهاج (ص ٥٤٦) والقول الثاني:

وجوب التتابع، ذكره المزني.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (أ) و(ز): الخمسة.

(٧) انظر: الأم (١٥٨/٨) مختصر المزني (ص ٢٩١) روضة الطالبين (٢١/١١).

(٨) إن كان يقصد أن من قسم المد على أكثر من مسكين، بدلاً من إعطائه لمسكين واحد أن ذلك يجزئه.. فهذا خلاف المعتمد، ولم يذكر في روضة الطالبين (٣٠٦/٨) غيره، وإن كان يقصد عدم إخراجها دفعة واحدة.. وتفرقه على الأهام.. فظاهر.

(٩) في (ب): وأعرجها.

(١٠) في (ب): لـ.

(١١) في (ب): بأعيانها.

(١٢) في (أ) و(ز): وأعطاهم.

(١٣) انظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٨).

(١٤) في (ب): لكل.

٣١٤٦- قال: ومن أعتق شركاً له في عبد... يعتق عليه الباقي بالقيمة، أو أعتق نصف عبد له... فأعتق^(٢) عليه النصف^(٣) بالسنة^(٤)، ولم يميزه إلا أن ينوي بذلك العتق عن يمينه^(٥).

٣١٤٧- قال: ومن حلف فأراد الحنث... فله أن يكفر قبل الحنث وبعد الحنث^(٦) وهذا في اليمين بالله وحدها/ (١٥٠/ب).

٣١٤٨- ومن حرّم عليه طعاماً أو شرباً... فلا كفارة عليه، وهو له حلال^(٨).

(١) نهاية [ص ٣٢٢] من (٢).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٨).

(٣) في (أ) و(٢): أو أعتق.

(٤) نهاية (٥٧/أ) من (ب).

(٥) يقصد حديث ابن عمر رضي الله عنهما المنق عليه، أخرجه البخاري ك: العتق، ب: إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء، (٢٥٢٢)، أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ... قَوْمُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ لِيَمَّةٌ غَدَلٌ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ يَمَّةً مَا عَقَّه»، وأخرجه مسلم ك: العتق، وهو أول حديث فيه، (١٥٠١).

(٦) «إعتاق المُشْرِك عن الكفارة جائز، سواء وَجَّهَ العتق إلى جهلته أم إلى نصيبه فقط؛ للحصول العتق بالسراية في الحالين، وقال الفئال: لا يبيز عن جميع الكفارة إذا وَجَّهَ العتق إلى نصيبه فقط؛ لأن نصيب الشريك عتق بالشرع لا باعتاقه، والصحيح الأول... هذا كله إذا نوى عتق الجميع عن الكفارة... أما إذا وَجَّهَ العتق إلى نصيبه بنية الكفارة ولم ينو الباقي... فلا يتصرف الباقي إليها وإن حكمنا بعتقه في الحال، وينبغي في وقوع نصيبه عن الكفارة الخلاف السابق في إعتاق بعض رقة، وحكى صاحب الشامل وغيره وجهاً أن الباقي يتصرف إلى الكفارة تبعاً لنصيبه كما تبعه في أصل العتق». ٨١. من روضة الطالبين (٢٨٩/٨-٢٩٠):

(٧) لكن في الأم (١٥٥/٨) (٦٣/٧) (التجار): «أَحْبَبُ إِلَيَّ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ حَتَّى يَحْثَ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْحَنْثِ بِإِطَاعِمِ (في المزني: بغير الصيام)... رجوت أن يبيز عنه، وإن كفر بصوم قبل الحنث... لم يميز عنه». وانظر: مختصر المزني (ص ٢٩١)، وقال في روضة الطالبين (١٧/١١): «يبيز التكفير قبل الحنث إن كَفَرَ بِغَيْرِ الصَّوْمِ وَلَمْ يَكُنِ الْحَنْثُ مَعْصِيَةً، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُوَخَّرَ التَّكْفِيرُ عَنِ الْحَنْثِ لِيُخْرَجَ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه وَإِنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ... فَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَبِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَنْثِ، وَفِيهِ وَجْهٌ وَقَوْلٌ قَدِيمٌ أَنَّهُ يَبِيزُ».

قلت: هو قولٌ حديثٌ أيضاً، وهو ظاهر نصّه هنا؛ فإنه لم يفرق بين صيام ولا غيره. والله تعالى أعلم.

(٨) جاء في الأم (٦٦٠/٦) (٢٦٢/٥) (التجار): «لو قال: مالي علي حرام، لا يريد امرأته ولا حواريه... لم يكن عليه كفارة، ولم يجرم عليه ماله»، وفي روضة الطالبين (٣٠/٨): «هو لغو، لا يتعلق به كفارة ولا غيرها».

٣١٤٩- ومن^(١) قال: «مالي في سبيل الله»، أو «في المساكين»، أو «في رتاج الكعبة»، أو «هدي»، أو قال ذلك في شيء من ماله بعينه؛ فإن كان أراد به الشكر والتقرب إلى الله عز وجل؛ فإن كان أوجه^(٢).. فعليه إخراجهم، [وإن استشار^(٣).. أُمِر بالثلث؛ مثل أبي لبابة^(٤)]، وإن كان عقد ذلك على موضع اليمين.. لم يكن عليه إلا الكفارة^(٥)^(٦).

٣١٥٠- وقد روي [الكفارة] في الصدقة عن عائشة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن عطاء وعن الحسن^(٧).

٣١٥١- ومن قال: «أنخر ولدي^(٨) في مقام إبراهيم».. فليس عليه شيء؛ لأنه^(٩) نذر معصية^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): وإن.

(٢) في (ب): وأوجه.

(٣) هكذا صورتها في (ب): وإن استشار.

(٤) وذلك أن أبا لبابة حين تاب الله عليه قال: يا رسول الله، أهدر داري قومي التي أصعبت فيها الذنب، وأجاورك، وأنزع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فيترك من ذلك الثلث». أخرجه مالك في الموطأ (٤٨١/٢) وأحمد (٢٧/٢٥: ١٥٧٥٠) و(٤٨٨/٢٥: ١٦٠٨٠) وأبو داود ك: الأيمان والنذور، ب: فيمن نذر أن يتصدق بماله (٣٣٢٠) والدارمي (٤٧٩/١) وعيد الزواقي (٧٤/٩: ١٦٣٩٧) وابن حبان (١٦٥/٨: ٣٣٧١) والبيهقي (١٨١/٤). وحسنه محقق المسند بشواهده، وقال حسين سليم أسد في تحقيقه لسنن الدارمي (١٠٣٢/٢): "في إسناده علشان... لكن الحديث صحيح".

(٥) في (ب): كفارة.

(٦) الأم (٦٥٦/٣-٦٥٨) المجموع (٤٥٠/٨).

(٧) انظر: الأم (٦٥٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٩٧).

أما أثر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فأخرجه عيد الزواقي (٤٨٣/٨) ١٥٩٨٧ وما بعده، وأخرج أثر عطاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (٤٨٤/٨: ١٥٩٩٢) وأخرج أثر الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (٤٨٣/٨: ١٥٩٩٠ و ١٥٩٩٣).

(٨) في (أ) و(ب): نذر ولده.

(٩) في (ب) زيادة: في.

(١٠) الأم (٦٥٩/٣) المجموع (٤٤٣/٨).

٣١٥٢- ومن قال لرجل^(١): «أنا أهديك إلى بيت الله، [وأنا أحملك إلى بيت الله]»، ولم يكن له نية.. فلا شيء عليه؛ لأنه في نذر معصية، إلا أن يكون أراد به^(٢): أخرج وأحملك، وأراد به الطاعة.. فيحج؛ لأن الحج طاعة، ولا يحمله.

٣١٥٣- ومن قال: عليه المشي إلى بيت الله، أو إلى الصفا، أو إلى المروة، أو إلى الحرم؛ فإن كان أراد الشكر والتقرب إلى الله عز وجل.. فعليه أن يمشي^(٣)، فإن^(٤) عجز.. ركب وافدى^(٥) ^(٦).

٣١٥٤- وإن^(٧) كان إنما عقد ذلك في يمين.. فليس عليه إلا كفارة يمين^(٨)، وقد رويت الكفارة عن عطاء^(٩) و[عن] الحسن^(١٠).

٣١٥٥- ومن حلف بالمشي^(١١).. [فإن شاء].. مشى في حج، وإن شاء.. مشى في عمرة^(١٢)؛ [فإن مشى في حج.. مشى المناسك كلها حتى يفيض ماشياً، وإن مشى في عمرة] فإذا طاف وسمى.. فقد قضى مشيه^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): الرجل.

(٢) في (ب): أنا.

(٣) في (ب): المشي.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(ز): وأهدى.

(٦) الأم (٦٥٨/٣) و(٤٢١/٨)، مختصر المزني (ص٢٩٧)، روضة الطالبين (٣/٣٢٠ و٣٢٤) المنهاج (ص٥٥٥)، وفيه: أن الأظهر وجوب المشي، فإن ركب لعذر.. أجزأه، وعليه دم في الأظهر، أو بلا عذر.. أجزأه على المشهور وعليه دم. وفي الموضع الثاني من الأم: "قال الربيع: وقد قال الشافعي غير هذا، قال: عليه كفارة يمين".

(٧) في (أ) و(ز): فإن.

(٨) الأم (٦٥٨/٣-٦٥٩) وقال: "فيها قولان" فذكر هذا، ثم قال: "قال غير عطاء: عليه المشي كما يكون عليه إذا نذره متبرراً".

(٩) في (ب): طاووس.

(١٠) هو قول عطاء كما في الأم (٦٥٨/٣-٦٥٩) ومختصر المزني (ص٢٩٧) وقد سبق ثنونه قبل بضع فقرات.

(١١) أي: إلى بيت الله الحرام.

(١٢) نهاية [ص٣٢٣] من (ز).

٣١٥٦- ولا يهل بالحج إلا في أشهر الحج، فإن فعل.. فأهله ذلك عمرة، ويمشي في العمرة متى شاء.

٣١٥٧- ومن نذر أن يمضي إلى بيت الله حافياً.. فلينعل ويمشي^(١).

٣١٥٨- ومن كان عليه مشي وهو ضرورة^(٢).. فليمش في عُمَرَةٍ^(٣) ثم يَهْلُ بالحج بعد حلوله من العمرة [من مكة] فيجزئه من 'مشيه وحجّه'.

٣١٥٩- ولا تُعْمَلُ^(٤) المَطْيُ إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس^(٥).

٣١٦٠- ومن نذر أن يمضي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة.. ركب إليهما^(٦).

(١) الأم (٦٦١/٣)، روضة الطالبين (٣٢٠/٣) وفي الأم: أن نهاية المشي في الحج بالتحلل الثاني الذي نزل له به النساء، وهنا ذكر أن نهاية المشي بالإفاضة، والحاج إن رتب أعمال يوم النحر على المسنون.. فلا إشكال، ولكنه إن بدأ بالطواف.. فلا يزال عمرته، حتى يرمي أو يخلع فيتحلل التحلل الأول بأحدهما، ثم ينصل التحلل الثاني بفعل الآخر، والظاهر أن مقصوده هنا هو التحلل الثاني لا مجرد طواف الإفاضة. والله تعالى أعلم.

(٢) ولا شيء عليه كما في روضة الطالبين (٣٢٣/٣)، وقال في أسنى المطالب (٥٨٦/١): "إن نذر التسك حافياً.. لم ينعقد نذر الحفاء، لأنه ليس بقربة، فله الانتعال، ولا شيء عليه، والتعليل بأن الحفاء ليس بقربة ذكره في المجموع، لكنه قال فيه في الحج إن الأولى دخول مكة حافياً، ونقله الأمل عن بعضهم، ومقتضاه وجوب تلعب التلعب في هذه المسافة وغيرها مما يستحب فيه أن يكون حافياً، كما لو نذر المشي أو الركوب وكإطالة القيام في الصلاة، نبه عليه الإسنوي وغيره" وفي معني المحتاج (٣٦٤/٤): "قال في المهمات: وينبغي أن يلزمه الحفاء في الموضع الذي يستحب فيه، وهو عند دخول مكة، أي إذا أمن من تلويث ثيابه ولم يحصل مشقة ويندب الحفاء أيضاً في الطواف".

(٣) هكذا صورهما في (أ): وَصُورُهُنَّ، هكذا صورهما في (ب): وَهَمَّاهُمَا، وفي (ج): ضرورة.

(٤) في (أ) و(ج): عمرته.

(٥) في (ب): حجه ومشيه.

(٦) في (ب): يعمل.

(٧) وهذا نص حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحن هذا اللفظ هو في الموطأ (١٠٩/١)، وهو حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: فضل الصلاة، ب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (١١٨٩)، ومسلم ك: الحج، ب: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد (١٣٩٧/٥١١).

٣١٦١- ومن نذر^(٦) أن يمشي، ولم يقل «بيت الله» ونواه.. فهو/ مثل قوله: «بيت الله»، وإن لم ينو^(٧).. فلا شيء عليه^(٨).

٣١٦٢- ومن قال: «عَلَيَّ المَشْيُ إلى بيت الله» ينوي الحرام ولم يقله.. فهو المسجد الحرام، إلا أن ينوي^(٩) غيره^(١٠).

٣١٦٣- ومن نذر صلاة [في] يومٍ بعينه أو صياماً^(١١).. فعليه أن يأتي بذلك في ذلك اليوم، فإن أخره.. قضاء في غيره^(١٢).

٣١٦٤- ومن نذر أن يصلي في مسجد [في] بلدٍ من البلدان -أي بلدٍ كانت من جهاد أو غيره- .. فليُصَلِّ مكانه؛ إلا هذه الثلاثة المساجد^(١٣).

(١) خلاف المعتد، والمعتد عدم اللزوم كما هو نصه في الأم (٦٦٣/٣) ومختصر المزني (ص٢٩٧): "وأُخْبِرُ إِبْنِي... أن يمشي... ولا يبين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام؛ وذلك أن المر بإتيان بيت الله فرض، والمر بإتيان هذين ناقله".

والقول بلزوم الوفاء بنذر المشي إلى المسجدين عزاه إلى البويطي في المذهب (٢٥٣/١) المقررة وكفاية النبيه (٣١٥/٨) وقال: "مصرح أبو الطيب بأنه القديم".

قلت: وليس في البويطي لزوم المشي. والله أعلم.

وعزا إلى البويطي القول بلزوم الإتيان إلى بيت المقدس والأقصى لمن نذره في العزيز (٣٨٨/١٢) وروضة الطالبين (٣٢٥/٣)، وهو الذي هنا، لكن فيهما أن المعتقد أنه لا يلزم.

وقال في العزيز (٣٩١/١٢) وروضة الطالبين (٣٢٦/٣): "لو قال: أمشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى وأوجبتا الإتيان ففي وجوب المشي وجهان أحسهما الوجوب".

قلت: عدم الوجوب قول لا وجه، وهو الذي صححه الإسنوي في المهمات (٢٠٠/٩) وعزاه إلى البويطي وذكر نصه بنحوه. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): حلف.

(٣) في (أ) و(ز): ينو.

(٤) روضة الطالبين (٣٢٨/٣) وذكره من قول صاحب التتمة، قلت: هو نص لإمام المذهب. والله أعلم.

(٥) في (ب): ينو.

(٦) الأم (٦٦٣/٣) روضة الطالبين (٣٢٤/٣) وفيه: "وجهان أو قولان... أحسهما: لا يتعقد نذره إلا أن ينوي البيت الحرام" قلت: هو قولٌ جزماً، نص عليه في الأم والبويطي. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ) و(ب) و(ز): صيام.

(٨) مع الإثم. روضة الطالبين (٣٠٨/٣).

- ٣١٦٥- ومن نذر أن يصومَ في أيِّ بلدٍ -حَرَمٌ^(١) كانَ أو جهادٍ أو غيره.. فَيَقْصِمَ مكانَهُ.
- ٣١٦٦- ومن نذر صوم سنة بعينها.. صام شهر رمضان لرمضان^(٢) وأفطر الفطر والأضحى وأيام التشريق^(٣).
- ٣١٦٧- ومن نذر صوم سنة بغير عينها.. قضى رمضان والفطر والأضحى وأيام التشريق^(٤).
- ٣١٦٨- ومن قال: «هذه السنة» وقد مضى منها بعضها.. لم يكن عليه إلا ما بقي منها^(٥).
- ٣١٦٩- ومن قال: «سنة».. كانت عليه سنة كاملة^(٦).
- ٣١٧٠- ومن قال: «أيام»^(٧)، ولم يقل بعينها ولم ينوها... أحببت له^(٨) أن يتابعها، فإن^(٩) فرَّقها.. أجزأ عنه^(١٠).
- ٣١٧١- [قال أبو يعقوب: ومن نذر صومًا بعينه، أو حج سنة بعينها، أو صلاة فمريض.. فلا شيء عليه، وإن فرط.. أعاد]^(١١).

-
- (١) روضة الطالبين (٣/٣٢٧).
- (٢) في (٢): حر.
- (٣) في (ب): أرمضان.
- (٤) الأم (٣/٦٦٦) مختصر المزني (ص ٢٩٧) روضة الطالبين (١١/٣١٠).
- (٥) الأم (٣/٦٦٦) مختصر المزني (ص ٢٩٧) روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٦) روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٧) فيصوم ثلاثمائة وستين يوماً متفرقة، أو اثني عشر شهراً بالهلال، وحيتئذ فإن انكسر الشهر وكان قد استوعبه بالصوم.. فناقضه كالكمال، وإلا.. فإنه يتمه ثلاثين. اهـ. ملخصاً من روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٨) في (ب): أياماً.
- (٩) نهاية (ص ٣٢٤) من (٢).
- (١٠) في (ب): وإن.
- (١١) الأم (٨/١٦١) روضة الطالبين (١١/٣١٢).
- (١٢) لكن نصه في الأم والمزني على وجوب القضاء إن لم يوف بالنذر بعذر المرض، جاء في الأم (٣/٦٦٦): "إنما قال: لله علي أن أحج عامي هذا، فحال بينه وبينه عدو أو سلطان حابس.. فلا قضاء عليه، وإن حال بينه وبينه مرض أو عطاء عدد أو نسيان أو توان.. قضاء... وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمريض.. قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها" وينحوه في مختصر المزني (ص ٢٩٧) وليس فيه مسألة الصيام.

٣١٧٢- [وإن نذرت امرأة صلاةً بعينها في يوم بعينه^(١)، فإن فرطت حتى حاضت.. فعليها القضاء، وإن لم تُفرط^(٢) حتى حاضت.. فلا شيء عليها].

٣١٧٣- وإن حلف رجلٌ لِيُذبحَ هذا الطيرَ، أو لِيضربَ هذا العبدَ، أو لِيبتاعَ هذا الدينارَ طعاماً، ثم تلفَ الدينارَ، وماتَ الطيرُ^(٣)، وأبقى العبدَ، فإن كان وقتَ ذلك وقتاً تلفَ ذلك قبل مضي^(٤) الوقت.. فلا شيء عليه^(٥).

٣١٧٤- وإن كان لم يُوقتْ، فأمكنه أن يفعل، فلم يفعل حتى تلفَ ذلك الشيء.. [فهو فائت^(٦)، وإن كان لم يفرط حتى تلفَ ذلك الشيء].. فلا شيء عليه^(٧).

وظاهر ما في روضة الطالبين (٣٠٨/٣) وجوب القضاء، فإنه قال فيمن عين في نذره يوماً لصومه: "وإذا تأخر عنه صار قضاءً فإن أخر بلا عذر.. أمم، وإن أخر بعذر سفر أو مرض.. لم يأثم".

(١) نهاية (٥٧/ب) من (ب).

(٢) في المخطوط: يفرط.

(٣) في (أ) و(ز): الحمار.

(٤) في (ز): معنى.

(٥) ذكر في روضة الطالبين (٣٥/١١) صورة أخرى، وهي: ما لو حلف ليشرب ماء هذه الإداوة فانصب قبل أن يشرب، وقال: إن كان قبل التمكن.. فتولان؛ كالمكره، وذكر في (٦٧/١١) صورة ثالثة، وهي: ما لو حلف لياكلن هذا الطعام غداً، فتلف الطعام قبل الغد، وقال: "يُخرُجُ -حاشه على قولي المكره، والأظهر: أنه لا يحنث، ويقال: إنه المنصوص". قلت: نعم هو نصه في المزي في هذه الصورة بعينها، ونصه في البويطي في صور أخرى ماثلة. والله تعالى أعلم.

مصألة: في حنث الناسي والجاهل والمكره:

"قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: ولو حلف لياكلن هذا الطعام غداً فهلك قبل غده.. لم يحنث؛ للإكراه، قال الله -جل وعز- ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلَيْهِ مَطْلَعُنَ الْإِيمَانِ﴾، فعقلنا أن قول المكره كما لم يكن في الحكم، وعقلنا أن الإكراه هو أن يقلب بغير فعل منه، فإذا تلف ما حلف عليه لمفعلن فيه شيئاً بغير فعلٍ منه.. فهو في أكثر من الإكراه". ٨١. من مختصر المزني (ص ٢٩٤).

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: "إذا وَجَدَ القَوْلُ أو الفِعْلُ المحلوفُ عليه على وجه الإكراه أو التساين أو الجهل... فهل يحنث؟ قولان، أظهما: لا يحنث". ٨١. من روضة الطالبين (٧٨/١١).

(٦) أي: فيحنث، وعليه الكفارة.

(٧) روضة الطالبين (٦٨/١١).

٣١٧٥- [قال أبو يعقوب: ومن نذر كَيْصَلَيْنِ اليوم صلاة، فلم يقدر على ذلك لِجَلَةِ مَرَضٍ أو حَيْسٍ أَدْمِيٍّ.. فلا شيء عليه]^(١).

٣١٧٦- [وإن كانت امرأة نذرت الصلاة فحاضت؛ فإن كانت قَرَطَتْ بعد حلول وقتها.. قضت، وإن كانت لم تُقَرَطْ.. فلا شيء عليها].

٣١٧٧- [قال أبو يعقوب: ومن حلف لَيْقْضِيَنَّ رجلاً حقاً؛ فإن كان لم يُؤَقَّتْ.. فأَجَلُهُ الموت^(٢)، وإن كان وَقَّتْ فحجسه علة مرضٍ أو أَدْمِيٍّ.. حنث، لأن المحلوف عليه.. المال، والحلف في الصلاة.. على البدن، وكذلك إن حيس ماله؛ لأن له أن يعطي من غيره]^(٣).

٣١٧٨- [قال أبو يعقوب: ومن حلف لَيَذْبَحَنَّ طيراً، أو لَيَشْرَبَنَّ ما في هذا الكوز؛ فلا يكون في الكوز ماء، فكان الطير ميتاً ساعة حلف.. ولا حنث عليه]^(٤).

٣١٧٩- [ومن حلف لا يقضي فلاناً حقاً وأن لا يُكَلِّمَ رجلاً؛ فحجر على ذلك.. لم يحنث]^(٥).

٣١٨٠- [وإن حلف أن لا يدخل داراً، فاحتمل فأدخل.. لم يحنث، وإن أقام فيها]^(٦).

٣١٨١- [وإن حلف أن يقضي فلاناً هذا الشيء بعينه؛ فغلب على ذلك الشيء قبل وقت أجله.. فلا حنث عليه، وإن كان لم يُؤَقَّتْ، وأمكنه أن يقضيه فلم يقضه.. فهو حائث]^(٧).

٣١٨٢- [قال أبو يعقوب: وإن حلف أن لا يأذن لامرأته تخرج إلا بإذنه، أو قال: إلى موضع من المواضع إلا بإذنه، أو حتى يأذن لها، فأذن مرة واحدة.. أجزأه الأبد]^(٨).

(١) لكن جاء في روضة الطالبين (٣/٣٢٢): "ولو نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً في وقت معين فمُنِعَ عما نذر عُدراً أو سلطاناً.. لَزِمَهُ القضاء، بخلاف الحج؛ لأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد يجب الصوم والصلاة مع العجز.. فلزم بالنذر، والحج لا يجب إلا بالاستطاعة"، وانظر: المنهاج (ص ٥٥٥) ثقة المحتاج (٩١/١٠).

(٢) روضة الطالبين (١١/٦٩ و ٧٠).

(٣) ومراده: أنه غير مكروه فلا يكون له حكم الإكراه.. فيحنث.

(٤) كما في مسألة من حلف لِيَذْبَحَنَّ هذا الطير غداً، فمات الطير قبل الغد.

(٥) وهذه صورة من صور الإكراه، وقد تقدمت المسألة.

(٦) ذكرها في الأم (٨/١٦٨) من قول الشافعي نفسه، وانظر: روضة الطالبين (١١/٧٩).

(٧) وهي صورة من صور الإكراه أيضاً.

- ٣١٨٣- [وإن قال: لا أذن لك إلا إلى الحمام، فأذن لها إليه، فذهبت إلى غيره.. حنث]^(٦١).
- ٣١٨٤- [وإن قال: لا أدخل بيتك إلا يوم جمعة.. فيدخل كل جمعة على الأبد]^(٦٢).
- ٣١٨٥- [وإن حلف رجل لرجل ألا يسير^(٦٣) إلا بإذنه، أو حتى يأذن له، فأذن له ثم أقام بعد ذلك، ثم أراد أن يسير.. سار على الإذن الأول^(٦٤)، وكذلك جميع هذه المسائل في الطلاق، والعتاق، والمشي، إلا في النذر].
- ٣١٨٦- [قال الشافعي:] وإن نذر أن يُصَلِّيَ في بيت المقدس أو في مسجد المدينة فصلَّى بمكة.. أجزأه، وإن نذر بمكة.. لم يجزئه^(٦٥) المدينة، وإن نذر بالمدينة.. لم يجزئه بيت المقدس، ويجزئه^(٦٦) المدينة من بيت المقدس^(٦٧).
- ٣١٨٧- فإن^(٦٨) حلف بغير نذر.. لم يبرأ إلا حيث حلف، وهذا يُدُلُّ على التفرقة بين النذر واليمين.

-
- (١) أي: فَتَنَحَّلُ اليمين بعد ذلك. ذكر المسألة في الأم (١٧٩/٨) ويختصر المزي (ص ٢٩٥) من قول الشافعي نفسه، وانظر: روضة الطالبين (٦١/١١-٦٢).
- (٢) وفي الأم (١٧٨/٨) مسألة فمن حلف ألا يأذن لامرأته أن تخرج إلا في عيادة مريض، فأذن لها في عيادة مريض، ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها، أنه لا يحنث.
- (٣) "الأصل المرجوع إليه في البر والحنث: اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين، وقد يتطرق إليه التقييد والتخصيص بنية تقترب به، أو بامطلاح خاص، أو قرينة، والصور التي تدخل في الباب لا تنهاه". اهـ. من روضة الطالبين (٢٧/١١).
- (٤) في المخطوط: يستتر.
- (٥) أي: لأن اليمين قد انحلت بالإذن الأول. روضة الطالبين (٦١/١١).
- (٦) في (أ): بلا نطق لأوله، في (م): يجزه.
- (٧) في (أ) و(ز): ويجزه.
- (٨) انظر: روضة الطالبين (٣٢٧/٣) وفيه: "هذا هو الأصح، ونص عليه في البوطي". والمجموع (٤٦٩/٨) وعزاه إلى البوطي أيضاً، ومضى المحتاج (٣٦٧/٤)، وذكره ابن الرقعة في كفاية النبي (٣١٨/٨) من حكاية ابن الصباغ عن البوطي، وذكر قبل سطور عن غيره منسوبة إلى البوطي أن الصلاة في بيت المقدس تجزئ عن مسجد المدينة، وهو غير صحيح، وابن الرقعة ممن رأى مختصر البوطي وأكثر من النقل عنه جلدًا، ولكن يبدو أن ذلك كان بعد تأليفه «لكفاية النبي»، لأنه يحزو فيه للبوطي بالواسطة، ولم أره يُصَرِّحُ بالنقل المباشر عنه، على العكس من منفيه في «المطلب العالي»، عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ.

٣١٨٨- وإن^(٢١) حَلَفَ ذِمِّيٌّ أَوْ حَرْبِيٌّ فَلَمْ^(٢٢) يَمُتْ حَتَّى أَسْلَمَ.. فعليه الكفارة^{(٢٣)(٢٤)}.

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(ز): فإن.

(٣) في (أ) و(ز): ثم لم.

(٤) في (أ) و(ز): كفارة.

(٥) وفي روضة الطالبين (٢٣/١١ و ٨١) أنها تلزمه ولو لم يسلم.

باب السنة في الضحايا

٣١٨٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع (١٥١/ب) قال الشافعي^(١): الضحية سنة^(٢)، حتى رسول الله ﷺ^(٣)، وأقر به^(٤).

٣١٩٠- وهو على كل من وجد السبيل [إليه] من المسلمين؛ من أهل المدن، والعمود، والقرى، وأهل السفر، والحضر^(٥)، والحاج من أهل منى وغيرهم^(٦)، من كان معه هدي 'ومن' لم يكن.

٣١٩١- ويجوز في الضحايا^(٨): الجذع من الضأن، والثني من الإبل والبقر والمعز^(٩).

٣١٩٢- وأفضلها الإبل، ثم البقر، ثم فحول الضأن، ثم إناثها أفضل^(١٠) من غيرها^(١١).

(١) مكالمًا في (ب): قال أخبرنا البويطي عن الشافعي رحمه الله.

(٢) الأم (٥٧٧/٣) و٥٨١ مختصر المزي (٢٨٣/ص) العزيز (٥٩/١٢).

(٣) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه البخاري ك: الأضاحي، ب: التكبير عند الذبح، (٥٥٦٥).

ومسلم ك: الأضاحي، ب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة، (١٩٦٦).

(٤) ففي حديث جندب بن صفيان البجلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ومن ذبح قبل أن يهلي.. فليذبح مكانها أخرى، ومن لم يذبح.. فليذبح، أخرجه البخاري ك: الأضاحي، ب: من ذبح قبل

الصلاة أعاد، (٥٥٦٢)، ومسلم ك: الأضاحي، ب: وقتها، (١٩٦٠).

(٥) إشارة لخلاف الإمام أبي حنيفة رحمه الله، فإنه يقول بوجوبها على المقيم دون المسافر. انظر: المبسوط (٨/١٢).

(٦) أهل منى وغيرهم سواء في الضحايا. انظر: الأم (٥٨٣/٣).

(٧) في (أ) و(ز): أو.

(٨) في (ب): ضحايا.

(٩) انظر: الأم (٥٧٧/٣) و٥٨١ مختصر المزي (ص ٢٨٤) العزيز (٦٢/١٢).

(١٠) نهاية (أ) من (ب).

(١١) تفضيل الإبل على البقر هو نصه في الأم (٥٨٣/٣) ومختصر المزي (ص ٢٨٤).

أما تفضيل ذكور الغنم على إناثها فمما انفرد به البويطي، وعزاه إليه في العزيز (٧٣/١٢) روضة الطالبين (١٩٧/٣).

وذكر في الأم تفضيل الأغلى ثمنًا والأطيب لحمًا، وتفضيل الضأن على المعز والأخير في المزي أيضًا.

وانظر: العزيز (٧٢/١٢) وروضة الطالبين (١٩٧/٣).

٣١٩٣- قال الشافعي [قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]: «يُتَقَى مِنَ الضَّحَايَا أَرْبَعُ»^(١): العوراء^(٢)، البَيْنُ عورها، والمريضة^(٣)، البَيْنُ مَرَضُهَا، والعرجاء البَيْنُ ظِلْعُهَا أو عرجها، والعجفاء التي لا تنقي^(٤)»^(٥).

٣١٩٤- وَيُتَقَى الْعَيْبُ كُلُّهُ^(١)، والسلامة في ذلك أفضل.

٣١٩٥- قال أبو يعقوب، قال مالك: إن ضحى [الرجل] عنه وعن أهل بيته بكبش واحد... أجزاءه وإن كان واحداً^(٢)؛ للأثر الذي رويت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وإنما يجزئه ذلك عن كل من يلزمه نفقته، ويستحب كبش عن كل نفس لمن^(٣) قدر، ولا يشترك القوم في الكبش الواحد [والإبل، والبقر، يخرجون الثمن ويقسمون اللحم]^(٤).

٣١٩٦- قال الشافعي: لا^(١) بأى أن يشترك سبعة في بعير، أو بقرة، يُخرجون الثمن، ويضجون بها، ويقسمون^(٢) اللحم^(٣).

(١) في (أ) و(ز): أربعة.

(٢) في (أ) و(ز): الأعور.

(٣) في (أ) و(ز): والمريضة.

(٤) انظر: الأم (٥٨٢/٣) ٥٨٦، مختصر المزي (ص ٢٨٤)، العزيز (٦٤/١٢)، المنهاج (ص ٥٣٧)، معنى المحتاج (٢٨٦/٤)، ولم أره في الأم تعرض للعجفاء، وهي: فاهية المخ من شدة هزالها، والمخ: دهن العظام، وقيل:

التي لا يوجد فيها شحم. كما في العزيز ومعنى المحتاج.

(٥) والحديث رواه الفراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد (١٨٦٦٧: ٦١١/٣٠) بلفظ: «أربع لا تجوز في الضحايا؛ العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والكسير التي لا تنقي» ورواه أبو داود: ك: الضحايا، ب: ما يكره من الضحايا، (٢٨٠٢)، والترمذي ك: الأضاحي، ب: ما لا يجوز من الأضاحي، (١٤٩٧)، والنسائي ك: الضحايا، ب: ما نهي عنه من الأضاحي، (٤٣٦٩) وابن ماجه ك: الأضاحي، ب: ما يكره أن يضى به، (٣١٤٤) وابن خزيمة (٢٩٢/٤: ٢٩١٢) وابن حبان (٢٤٠/١٣: ٥٩١٩) وابن الجارود (ص ٢٢٨: ٩٠٧) وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

(٦) نهاية (ص ٣٢٥) من (ز).

(٧) في (ب): واحد.

(٨) في (ب): من.

(٩) انظر: الموطأ (٤٨٦/٢)، المدونة (٤٦٨/١-٤٦٩).

(١٠) في (ب): ولا.

٣١٩٧- قال الشافعي: (يُضْحَى) ^(٦) بالنهار أحب إليّ، وإن (ضَحَى) ^(٧) بالليل.. أجزاء ^(٨).

٣١٩٨- وأحب أن يذبح الرجل أضحيته ^(٩) بيده، نواضعاً لله عزَّ وجلَّ ^(١٠).

٣١٩٩- ومن ذبح من ^(١١) رجلٍ أو امرأةٍ أو صبيٍّ مطبقٍ للذبح، وإن لم يبلغ.. أجزاء ^(١٢).

٣٢٠٠- وأكره ذبح النصراني، وإن ذبح.. أجزاء ^(١٣).

٣٢٠١- ويقول إذا ذبح: «بسم الله، والله أكبر» ^(١٤).

(١) في (ب): ويقسمون.

(٢) انظر: الأم (٥٨٠/٣) مختصر المزي (ص ٢٨٥).

(٣) في النسختين؛ (أ) و(ب): وتضاحا.

(٤) في النسختين؛ (أ) و(ب): تضاحا.

(٥) انظر: الأم (٥٧٩/٣) و(٥٨٨-٥٨٩) (٢٢٦/٢) النجار: "إن ضحى في الليل من أيام من.. أجزاء عنه، وإنما أكرهه له أن يضحي في الليل وينحر الهدى لعنيتين أحدهما يخوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطأ المنحر والقاتي أن المساكين لا يحضروه في الليل حضورهم إياه في النهار فأما لغير هذا فلا أكرهه". روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٦) في (ب): ضحيته.

(٧) انظر: الأم (٦٢٤/٣) الحاوي الكبير (٩١/١٥) روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٨) في (أ) و(ب): عن.

(٩) انظر: مختصر المزي (ص ٢٨٤).

(١٠) انظر: الأم (٦٢٥/٣) مختصر المزي (ص ٢٨٤) الحاوي الكبير (٩١/١٥). لكنه قال في الأم (٥٨٠/٣) (٢٢٢/٢) النجار: "وكلُّ ذبح كان واجباً على مسلم.. فلا أحبُّ له أن يولي ذبحه النصراني، ولا أحرم ذلك عليه إن ذبحه (في ط الرواء: أن يذبحه)؛ لأنه إذا حلَّ له لحمه.. فذبيحته أيسر، وكلُّ ذبح ليس بواجب.. فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي".

(١١) في الأم (٦٢١/٣) "ولا أكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول: ملئ الله على رسول الله، بل أحبه له"، وفي (٦٢٢/٣) "فإن أحب أن يقول: «اللهم تقبل مني».. قاله، وإن قال: «اللهم منك وإليك فتقبل مني»... فلا بأس" وفي مختصر المزي (ص ٢٨٤): "ويقول الرجل على ذبيحته: باسم الله، ولا أكره الصلاة على رسول الله ﷺ لأنها إيمان بالله"، وفي المنهاج (ص ٥٣٤): "يقول باسم الله، ويصلي على النبي ﷺ". انظر: روضة الطالبين (٢٠٥/٣)، وجاء في الحاوي الكبير (٩٥/١٥): "ويُختار له في الضحايا خاصة أن يكر الله تعالى قبل التسمية وبعدها ثلاثاً؛ لأنها في أيام التكبير، فيقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد". ونقله عنه في روضة الطالبين (٢٠٧/٣) ولم يتعقبه، وزاد: أنه يستحب أن يقول:

٣٢٠٢- وإن^(١) نوى من يذبح عنه.. أجزأه^(٢).

٣٢٠٣- وإن قال: «اللهم عني وعن أهلي».. أجزأه، ويقول الذابح: «اللهم عن فلان وأهله».

٣٢٠٤- ولا يذبح حتى يذبح الإمام؛ إلا أن يكون ممن لا يذبح.. فإذا^(٣) صلى وفرغ من الخطبة.. فقد حل الذبح، وينبغي للإمام أن يحضر أضحيته^(٤) المصلي، فيذبح حين يفرغ من الخطبة، فإن لم يفعل/ الإمام.. فليتوضئ الناس قدر انصرافه وذبحه، ومن ذبح قبل الإمام.. فلا ضحية له، وأحب له أن يضحي بغيرها، فإن لم يفعل.. فلا شيء عليه، ولا ضحية له^(٥).

=====

"اللهم منك وإليك، اللهم تقبل مني" وذكر مثله في معنى المحتاج (٢٧٣/٤)، ولم أر من تعرض لما في البويطي، ولا من ذكر مثله.

(١) في (ب): فإن.

(٢) قال في الأم (٢٢/٣): "وإن ضحى بها عن أحد فقال: «تقبل من فلان».. فلا بأس، وهذا دعاء له لا يكره في حال".

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (أ) و(٢): ضحيته.

(٥) وهذا هو مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، انظر: المدونة (٥٤٦/١)، الإشراف (٣٣٤/٤)، المعونة (٦٦٦/١)، جامع الأمهات (ص ٢٣٠)، الذخيرة (١٤٩/٤).

وكتب أصحاب لا تذكر ما في البويطي لا قولاً ولا وجهاً، والمعتمد في المذهب أن وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين. انظر: روضة الطالبين (١٩٩/٣)، نهاية المطالب (١٧٦/١٨-١٧٧) كفاية النبي (٦٥-٦٣/٨).

قال في الأم (٥٧٧/٣) (٢٢١/٢ النجاشي): "ووقت الضحايا: انصراف الإمام من الصلاة، فإذا أبطل الإمام أو كان الأضحي يبلد لا إمام فيه.. فقد مر ما شل الصلاة ثم يقضي صلاته ركعتين". وينحوه في مختصر المزي في (ص ٢٨٤)، وفي الأم أيضاً (٥٨١/٣) (٢٢٣/٢ النجاشي): "وقت الأضحي قدر ما يدخل الإمام في الصلاة حين شل الصلاة، وذلك إذا برزت الشمس، فيصلي ركعتين، ثم ينطبل خطبتين خفيفتين، فإذا مضى من النهار قدر هذا الوقت.. حل الأضحي، وليس الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدموها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها، أرأيت لو صلى رجل تلك الصلاة بعد الصبح، وخطب وانصرف مع الشمس، أو قبلها أو أخر ذلك إلى الضحى الأعلى، هل كان يجوز أن يضحي في الوقت الأول أو يحرّم أن يضحي قبل الوقت الآخر؟ لا وقت في شيء، وقت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وقته، فأما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله.. فلا وقت فيه".

- ٣٢٠٥- وَيَضْحَى بِالنَّهَارِ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ ضَحَى بِاللَّيْلِ أَجْزَأُهُ^(١).
- ٣٢٠٦- وَيَجِبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ضَحِيَّتِهِ، وَإِنْ^(٢) لَمْ يَأْكُلْ/ ^(٣).. فَلَا بَأْسَ^(٤).
- ٣٢٠٧- [قَالَ الشَّافِعِيُّ:] وَلَا يَأْكُلُ أَحَدٌ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ^(٥)، وَذَلِكَ^(٦) أَحَبُّ إِلَيَّ.
- ٣٢٠٨- 'وَلَا تَبَاعُ أَهْبُ^(٧) الضَّحَايَا، وَلَا شَيْءٌ^(٨) مِنْ لَحْمِهَا^(٩).
- ٣٢٠٩- وَلَا يُعْطَى الْجَزَارُ^(١٠) مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ^(١١).
- ٣٢١٠- وَلَا يُطْلَبُ^(١٢) مِنْهَا أَحَدٌ^(١٣) عَلَى^(١٤) غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ^(١٥).
- ٣٢١١- وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقْبَلَ^(١٦) ثَلَاثًا، وَيَتَصَدَّقَ بِثَلَاثٍ، وَيَهْدَى ثَلَاثًا^(١٧).

وجاء في الأم (٥٨٢/٣) (٢٢٣/٢) النجاشي: "ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه.. ضحى، ومن شاء.. ضحى في منزله، وإذا صلى الإمام.. فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فلبسوا يزفادون علمًا بأن يضحي، ولا يضيق عليهم أن يضحوا، أرأيت لو لم يضح على حال أو آخر الضحية إلى بعض النهار أو إلى الغد أو بعده".

(١) هذه الفقرة في (ب) مكانها بعد الفقرة التالية، وهي مكررة فقد سبق قبل بضع فقرات.

(٢) في (ب): فمن.

(٣) نهاية [ص ٣٢٦] من (ز).

(٤) روضة الطالبين (٢٢٣/٣).

(٥) في (أ) و(ز): ضحيته.

(٦) في (ب): لذلك.

(٧) في (ب): ولا يباع إهاب.

(٨) في (أ) و(ز): شيئًا.

(٩) الأم (٥٨٥/٣-٥٨٦) روضة الطالبين (٢٢٢/٣).

(١٠) في (ب): الحازر.

(١١) أي: على وجه الأجرة. روضة الطالبين (٢٢٢/٣).

(١٢) في (ب): يعطا.

(١٣) في (ب): شيء.

(١٤) في (ب): شيء.

(١٥) عزاء للبيوع في كفاية النبي (٩٢/٨).

٣٢١٢- والقانع: الفقير، والمُعْتَرُ: الزائر^(٣)، وقد قيل: الذي يتعرض للعطية^(٤) منها^(٥).

٣٢١٣- والأيام التي يُضْحَى فيها: يوم النحر، وثلاثة بعده، وهي أيام الذبح بمنى، والناس تبع لهم في ذلك^(٦).

٣٢١٤- [قال أبو يعقوب: وكذلك روى^(٨) يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر أن أبا سلمة^(٩) [سأل]^(١٠) عبد الله بن عمر قال لأبيه^(١١) الغد [من^(١٢)] يوم النحر: «إنه قد بدا لي أن أضحي اليوم؟» قال: «ضَحَّ اليومَ وغداً وبعد غد»^(١٣).

٣٢١٥- قال الشافعي: الأيام المحدودات: أيام منى؛ ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وهي أيام التشريق، والأيام المعلومات: أيام العشر، فيها يوم النحر^(١٤)، 'ويظن كذلك'^(١٥) روي عن ابن عباس^(١٦).

(١) هكذا صورناها في (ب): استعلاء.

(٢) اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠)، روضة الطالبين (٢٢٤/٣) ونقله من نص الشافعي في 'المبسوط'.

(٣) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠) وانظر الأقوال في معنى الكلمتين في تفسير الطبري (٦٣٦/١٨).

(٤) في (أ) و(م): العطية.

(٥) في أحكام القرآن: "منهما"، وهو خطأ، وإن منوّه الحق، وخطأ ما في السنن الكرى الموافق لما هنا، لأن المقصود ذكر القول الثاني في تفسير «المعتر»، لا أنه تفسير لكلا اللفظين، والضمير في منها يعود للذبيحة.


(٦) التفسير الثاني للمُعْتَر رواه الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.


ونقل البيهقي الفقرة معزوّه للبويطي في أحكام القرآن (٨٧/٢)، وهي بدون عزو في السنن الكرى (٢٩٣/٩).

(٧) الأم (٥٧٨/٣) روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٨) في المخطوط: روي.

(٩) في (ب): "ابن"، وليست في (أ) و(م)، وصوئتها من السنن الكرى للبيهقي.

(١٠) هكذا صورناها: .

(١١) هكذا صورناها: .

(١٢) لكن الذي أخرجه البيهقي يدل على أن آخر أيام التشريق لا غر فيه، ففي السنن الكرى ب: من قال الأضحي يوم النحر ويومين بعده، (٢٩٧/٩): "أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا عبد الكريم بن المهيم حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب قال قال نافع: سأل أبو سلمة عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد النحر بيوم فقال: [في بدا لي أن أضحي فقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «من شاء فليضح اليوم ثم غدا إن شاء الله»].

٣٢١٦- ولا^(١) بأس بادعاء لحوم الضحايا^(٢).

-
- (١) انظر: مختصر المزني (ص٧٣) أحكام القرآن (١/١٣٤).
- (٢) في (أ) و(٢): وكذلك يظن، والمثبت من (ب) وأحكام القرآن: ويظن كذلك.
- (٣) تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للأيام المعدودات بأنها أيام التشريق رواه عنه الطبري بأسانيد في تفسيره (٢٠٨/٤)، وروى عنه في (٦١٠/١٨) تفسيره للمعلومات بأنها أيضاً أيام التشريق، وروى عن قتادة مثل تفسير الشافعي، وعزاه البيهقي للبوطي في أحكام القرآن (١/١٣٤).
- (٤) في (ب): فلا، وهي محتملة.
- (٥) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠-٢٠٢) وقال: "وأحب إن كانت في الناس عمصة ألا يذبح أحد من أضحيتة ولا من هديه أكثر من ثلاث؛ لأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدابة"، وانظر: روضة الطالبين (٢٢٤/٣).

باب السنة في العقبة

٣٢١٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي (رحمته الله): روي عن (رسول الله) صلى الله عليه وسلم أنه عتق عن الحسن^(١) والحسين^(٢)، وحلق شعورهما، وتصدقت فاطمة^(٣) بزيه فضة^(٤).

٣٢١٨- وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: وللغلام شاتان مكافئتان، وللحارية شاة^(٥).

(١) في (ب): النبي.

(٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، سبط النبي صلى الله عليه وسلم، وسيد شباب أهل الجنة، وزعامة النبي صلى الله عليه وسلم وشبهه، ولد سنة ثلاث من الهجرة، فسماه صلى الله عليه وسلم الحسن، وعق عنه سابعه، وهو خامس أهل الكساء، سكن المدينة والكوفة، وبويع له بالخلافة بعد مقتل أبيه علي سنة أربعين، ثم تنازل عنها لمعاوية، واجتمعت كلمة المسلمين بذلك، فسمي عام الجماعة، توفي سنة تسع وأربعين، انظر: أسد الغابة (٤٨٧/١)، ومعجم الصحابة للبخوي (٨/٢).

(٣) هو الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، زعامة النبي صلى الله عليه وسلم وشبهه، وابن بنته فاطمة، ولد سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث من الهجرة، فعق عنه رسول الله، كان فاضلاً ديناً كثير الصيام والصلاة والحق، هو سيد أهل الجنة، قتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، بكرلاء في أرض العراق، بناحية الكوفة. انظر: الاستيعاب (٣٩٢/١)، أسد الغابة (٢٢٠/٦).

(٤) رواه أحمد (١٠٩/٣٨: ٢٣٠٠١)، وأبو داود لك: الأضاحي، ب: في العقبة، (٢٨٤١)، والنسائي لك: العقبة، (٤٢١٣)، وابن الجارود (ص ٢٢٩: ٩١١) وابن حبان (١٢٧/١٢: ٥٣١١) والطبراني (٣١٦/١١: ١١٨٥٦) وقال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٢٧٥): "وإسناده على شرط البخاري، ورواه غير واحد عن عكرمة مرسلاً. قال أبو حاتم: وهو أصح"، وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد كما قال الحافظ في التلخيص (٣٦٣/٤).

(٥) هي: البضعة الطاهرة، السيدة فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين وغير خلق الله أجمعين، أصغر بناته صلى الله عليه وسلم، وأحبهن إليه، ولدت قبل البعثة بقليل، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه سنة اثنين من الهجرة، وأصدقها درعاً من حديد، هي سيدة نساء الجنة رضي الله عنها، قال فيها صلى الله عليه وسلم: وفاطمة بضعة مني، يؤذيها ما آذاها، ويرين ما راءها. عاشت بعده صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، وقيل غير ذلك، توفيت بالمدينة سنة إحدى عشرة. انظر: أسد الغابة (٢٢٠/٦)، الإصابة (٢٦٢/٨).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٥٠١/٢) والترمذي لك: الأضاحي، ب: العقبة بشاة، (١٥١٩) وقال: "هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل". والحاكم (١٧٩/٣) (٢٣٧/٤) والبيهقي (٢٩٩/٩: ٣٠٤) وفي المعرفة (٦٩/١٤)، وخسنة الألباني في الإرواء (٤٠٣/٤).

- ٣٢١٩- والعقيقة سنة واجبة^(٢١).
- ٣٢٢٠- ويتقى فيها من العيب ما يتقى من^(٢٢) الضحايا^(٢٣).
- ٣٢٢١- [ويجوز فيها من السن ما يجوز من الضحايا]^(٢٤).
- ٣٢٢٢- ولا يباع لحمها ولا أُهْبُها^(٢٥).
- ٣٢٢٣- ولا تكسر عظامها^(٢٦).
- ٣٢٢٤- [قال الشافعي:] ويأكل أهلها منها، ويتصدقون، ويهدون^(٢٧).
- ٣٢٢٥- ولا يُنْسُ الصبي بشيء من دمه^(٢٨).
- ٣٢٢٦- قال^(٢٩) أبو يعقوب، قال مالك: وإنما تكون^(٣٠) العقيقة يوم السابع^(٣١)، وإنما يحسب السابع إذا ولد الصبي قبل الفجر فذلك اليوم يحسب، فإن ولد بعد الفجر.. فإنه يُلغى ولا يحسب^(٣٢)/ (١٥٢/ب)^(٣٣).
-
- (١) أخرجه الشافعي في مختصر المزني (ص ٢٨٥)، بلفظ: "عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة"، وأحمد (١١٣/٤٥)، وأبو داود ك: الضحايا، ب: في العقيقة، (٢٨٣٦)، والترمذي ك: الأضاحي، ب: الأثان، فيأذن المولود، (١٥١٦)، وقال: "حديث حسن صحيح"، والنسائي ك: العقيقة، ب: العقيقة عن الغلام، (٤٢١٥)، وابن ماجه ك: الذبائح، ب: في العقيقة، (٣١٦٢) وابن حبان (١٢٨/١٢: ٥٣١٢) من حديث أم كرز الكعبية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي الباب من حديث غيرها.
- (٢) هي سنة مؤكدة. انظر: المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٢٩/٣).
- (٣) في (ب): في.
- (٤) المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).
- (٥) المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).
- (٦) روضة الطالبين (٢٣٠/٣).
- (٧) المجموع (٤١٠/٨)، روضة الطالبين (٢٣١/٣).
- (٨) المجموع (٤١٣/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).
- (٩) المجموع (٤١٣/٨)، روضة الطالبين (٢٣٢/٣).
- (١٠) نهاية (٥٨/ب) من (ب).
- (١١) في (أ) و(د): يكون، في (ب): بلا نقط لأولها.
- (١٢) المدونة (٥٥٤/١).

٣٢٢٧- ولا يُعْقُ عن كبير^(٣).

٣٢٢٨- وَيُذْبَحُ فِي صَلَهِ النَّهَارِ^(٤) /^(٥).

(١) هناك اختلاف وزيادة في نسخة (ب)، وهكذا نصها: "فإنه يلغى، وبحسب من تلك الساعة تمام سبعة أيام إلى الوقت الذي ولد فيه من الثامن".

(٢) وهو قول مالك كما في المدونة (٣٨٨/١).

واختلفت نسخ البويطي في نسبة هذا القول، فهو معزو للإمام مالك في نسخة (أ) و(م)، وليس في نسخة (ب) «قال مالك»، مما يفيد أنه من قول الشافعي، والظاهر أن النسبة التي رآها النوري ليس فيها عزو القول لمالك، فإنه قال في المجموع (٤١١/٨): "هل ينسب يوم الولادة من السبعة؟ فيه وجهان... أحدهما: ينسب، فيذبح في السادس مما بعده. والثاني: لا ينسب، فيذبح في السابع مما بعده، وهو المنصوص في البويطي، ولكن المذهب الأول، وهو ظاهر الأحاديث، فإن ولد في الليل.. حسب اليوم الذي يلي تلك الليلة بلا خلاف، نص عليه في البويطي". وعزاه للبويطي أيضاً في روضة الطالبين (٢٢٩/٣) وكفاية النبي (١٢٣/٨). وانظر: أسنى المطالب (٥٤٨/١).

وفي طرح التشريع (١٨١/٥): "الأصح عند الرافي، وتبعه النوري في العقيدة من الروضة، وشرح المذهب: أنه ينسب يوم الولادة منها، وكذا صححه في شرح مسلم، لكنه صحح في الروضة من زوالده في موجبات الضمان أنه لا ينسب منها، وحكاه عن الأكثرين، وكذا حكاه في شرح المذهب في باب السواك، ونص عليه الشافعي في البويطي، وقال شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسني: إن الفتوى عليه، وتبعه والدي رحمه الله فقال في شرح الترمذي: إنه الصحيح، وذهب ابن حزم الظاهري إلى أنه ينسب منها، وقال: ما نعلم لمالك سلفاً في أن لا يعد يوم الولادة، وكلام ابن المنذر يقتضي انفراد مالك بذلك، فإنه اقتصر على نقله عنه، وهذا مما يقتضي أن الراجح من مذهب الشافعي حسبانها منها، وعند المالكية قول إنه ينسب منها".

(٣) وفي المجموع (٤١٢/٨): "قال الرافي: «فإن أخر حتى بلغ.. سقط حكمها في حق غير المولود، وهو -أي المولود- مُتَّخِرٌ في العقيدة عن نفسه، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله، واستغبروه»، هذا كلام الرافي، وقد رأيت أنا نصه في البويطي، قال: «ولا يعق عن كبيره، هذا لفظه بحروفه، نقلته (في المطبوع: نقله) من نسخة معتمدة من (في المطبوع: عن) البويطي، وليس هذا مخالفاً لما سبق لأن معناه: لا يعق عن البالغ غيره، وليس فيه نفي عقه عن نفسه"، ونقله عنه أيضاً في روضة الطالبين (٢٢٩/٣).

(٤) المجموع (٤١٢/٨)، ونقله عن البويطي.

(٥) نهاية [٣٢٧] من (٢).

باب السنة في الصيد

٣٢٢٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ

عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٧١]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَمْسَكَ عَلَيْكَ^(١).. فَكُلْ وَإِنْ قَتَلَ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ.. فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ اخْتَلَطَ^(٢) مَعَ كَلْبِكَ كَلْبَ غَيْرِهِ.. فَلَا تَأْكُلْ^(٣)»، لِأَنَّكَ إِنَّمَا^(٤) ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ^(٥).

٣٢٣٠- وما أَصْبَتْ^(٦) سَيْفٌ أَوْ بَرْمُجٌ أَوْ بِسْهَمٌ فَأَصِيبَ^(٧) بَعْدَهُ فَخَسَقَ^(٨) [أَوْ أَدْمَى]؛ فَإِنْ مَاتَ.. فَكُلْ وَإِنْ لَمْ تَدْرِكْ ذَكَاتَهُ، وَإِنْ أَصِيبَتْ بِعَرَضٍ سَهْمٌ^(٩) أَوْ بِعَرَضٍ سَيْفٌ أَوْ بِعَرَضٍ رَمَحٌ فَلَمْ يَخْسُقْ فَمَاتَ.. فَلَا تَأْكُلْ إِلَّا أَنْ تَدْرِكَ ذَكَاتَهُ فَتَأْكُلْ^(١٠).

(١) فِي (أ) وَ(و): فَأَمْسَكَ كَلْبِكَ.

(٢) هَكَذَا مَسُورُهَا فِي (ب): **اخْتَلَطَ**.

(٣) فِي (ب) زِيَادَةٌ: وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ.

(٤) فِي (ب): فَإِنَّمَا.

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَ: الذَّبَابُ وَالصَّيْدُ، بَ: الصَّيْدُ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ (٥٤٨٤)، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبُكَ وَسَمِّيتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ.. فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ.. فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كَلْبًا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا.. فَأَمْسَكْنِ وَقَتَلْنِ.. فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ.. فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ.. فَلَا تَأْكُلْ»، وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغْتَبِرُ أَثَرُهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَبْدُو مِثْلًا فِيهِ سَهْمُهُ؟ قَالَ: «يَأْكُلْ إِنْ شَاءَ»

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ كَ: الصَّيْدُ وَالذَّبَابُ، بَ: الصَّيْدُ بِالْكَلابِ الْمَعْلُومَةِ (١٩٢٩).

(٦) فِي (أ) وَ(و): بِسْهَمٍ أَوْ بِسَيْفٍ أَوْ رَمَحٍ فَأَصِيبَتْ.

(٧) خَسَقَ السَّهْمُ الْمَدْفِ: إِذَا أَصَابَهُ وَتَغَذَّى فِيهِ نَفَاذًا غَيْرَ شَدِيدٍ، وَهُوَ مِثْلُ: خَرَقَ، وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ: ثَبَتَ فِيهِ وَتَعَلَّقَ. انْظُرْ: أَخْجَمَ (٥٣١/٤)، النِّهَايَةُ (٢٩/٢)، تَاجُ الْعُرُوسِ (٢٣٩/٢٥).

(٨) فِي (ب): سَيْفٌ.

(٩) فِي (أ): بَلَا نَقَطَ لِأَوَّلِهَا، فِي (ج): فَيَأْكُلْ.

٣٢٣١- وما حَسَقَ المعراضُ أو [السهم أو] الرمح الذي لا حديد فيه فقتل [بسكين].. فكل، وما أصاب بعرض هذا.. فلا تأكل وإن حَسَقَ وأدْمَى^(٢) (٣).

٣٢٣٢- وما أصاب بسكين^(٤) أو إزميل^(٥) أو شفرة أو حَجَرٍ له طَرَفٌ 'فَحَسَقَ'.. فكل^(٦) (٧).

٣٢٣٣- [قال أبو يعقوب: فإن أصاب بعرض هذا فكل إذا حَسَقَ، إلا في الحجر فإنها موقوفة إذا أصاب بعرضه وإن حَسَقَ^(٨)].

٣٢٣٤- [قال الشافعي:] وما قتلته الحيالة^(٩) فلا تأكله إلا بالذكاة^(١٠) (١١).

٣٢٣٥- وما قتل الكلاب والقطود والبزاة والصقور إذا كانت كلها معلمة.. فلا بأس بأكله وإن لم تدرك ذكاته^(١٢).

(١) الأم (٦١٦/٣) وعبارة المنهاج: "يُحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَخَرَجُ غَيْرِهِ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ... إِلَّا ظَفَرًا وَ سَنًا وَسَائِرَ الْعِظَامِ، فَلَوْ قُتِلَ بِمُتَعَلٍّ أَوْ بِقَتْلِ مُحَدَّدٍ... حَرَّمَ". انظر: المنهاج (ص ٥٣٤)، معني المحتاج (٢٧٤/٤).

(٢) في (أ) و(ب) وأدماه.

(٣) الأم (٦١٠/٣ و ٦١٣) المنهاج (ص ٥٣٤).

(٤) في (أ) و(ب): بالسكين.

(٥) الإزميل، بالكسر: شفرة الحذاء، يقطع بها الأدم، وأيضاً: حديدة كالللال، تُجْعَلُ في طرف رمح لصيد بقر الوحش، وقيل: الإزميل: المطرقة. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٧/٩)، تاج العروس (١٣٩/٢٩).

(٦) في (ب): فكل إذا حَسَقَ.

(٧) انظر: الأم (٦١٣/٣ و ٦١٦) المنهاج (ص ٥٣٤).


(٨) انظر: الأم (٦١٣/٣): "إذا رمى الرجل الصيد بجمر أو بندقة فخرقت أو لم تخرق.. فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته؛ لأن الغالب منها أنها غير ذكاة وواقدة، وأما إذا قتل بالقتل دون الخرق وأما ليست من معاني السلاح الذي يكون ذكاة".

(٩) الجيالة: الميصة مما كانت. قاله ابن سيده في المحكم (٣٥٨/٣)، وانظر: تاج العروس (٢٦٥/٢٨)، وقال النووي: "الأحيولة هو: ما ينصب للصيد فيعلق به من حبل أو شبكة أو شرك". أ. من المجموع (١٣٦/٩).

(١٠) في (ب): بذكاة.

(١١) يعني: إلا أن تدركه وفيه حياة فتذكيه، قال في مختصر المزني (ص ٢٨٢): "ولا يؤكل ما قتلته الأحيولة كان فيها سلاح أو لم يكن؛ لأنها ذكاة بغير فعل أحد"، وقال النووي: "ولو كان رأس الحبل الذي في الأحيولة في يده فخرق ومات به الصيد.. فحرام أيضاً؛ لأنه من جملة المنسقة، والله أعلم". أ. من المجموع (١٣٦/٩)، وانظر: الحارثي الكبير (٢٥/١٥)، الوسيط (١١٣/٧ و ١١٤).

- ٣٢٣٦- وكذلك كلب الحرث^(١١) إذا كان^(١٢) معلماً، إذا ثبت^(١٣) أو جرحت.
- ٣٢٣٧- فأما إذا صدعت فمات.. فلا تأكل^(١٤).
- ٣٢٣٨- وإن أكلت منه.. فلا تأكل^(١٥) إلا أن تدرك^(١٦) ذكاته فتذكيه^(١٧).
- ٣٢٣٩- وقد قيل: لا^(١٨) بأس أن تأكل^(١٩) وإن أكلت^(٢٠).
- ٣٢٤٠- و[قيل] روي عن ابن عباس: «وما غاب عنك مصرعه من الصيد.. فلا تأكل^(٢١)»،^(٢٢) لأنه قد يُعَيَّنْ غَيْرُ كَلْبِكَ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنْ تَدْرِكَ^(٢٣) ذكاته^(٢٤).

-
- (١) الأم (٥٩٢/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١).
- (٢) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ج): الحرب، وقد تكون تصحفت من: "الحربي".
- (٣) في (ب): كانت.
- (٤) هكذا صورتها في (أ): هستب، ومثلها في (ج)، هكذا صورتها في (ب): .
- (٥) في (أ) و(ج): يأكله.
- (٦) غير معتمد، وذكر في الأم (٦١٧/٣) احتمالين، ولم يُرَجَّحْ شيئاً، الأول: أنه لا يؤكل، والثاني: أنه يؤكل، وأن يقال إن يُقْتَلُ الجوارح كُلُّهُ ذكاة وإن لم يُدَمَّ، والقول الثاني هو المعتمد. انظر: المجموع (١١٦/٩).
- (٧) في (أ) و(ج): يأكل.
- (٨) في (أ) و(ج): يدرك.
- (٩) في (أ) و(ج): فيذكيه.
- (١٠) الأم (٥٩٢-٥٩١/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١)، روضة الطالبين (٢٤٦/٣) مغني المحتاج (٢٧٥/٤).
- (١١) في (أ) و(ج): فلا.
- (١٢) في (أ) و(ج): يأكل.
- (١٣) قال الشافعي: "وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا، وإنما تركنا هذا للأثر الذي ذكر الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «وَلَا تَأْكُلْ وَلَا تَأْكُلْ»". اهـ. من الأم (٥٩١/٣) وهو مذهب الإمام مالك كما في المدونة (٥٣٣/١)، الإشراف (٣٥٧/٤)، المعونة (٦٨٣/٢) وهو مذهب الشافعي القديم كما في الخاوي الكبير (٨/١٥). وانظر: المجموع (١٢٢/٩)، روضة الطالبين (٢٤٦/٣) وَصَفَتْهُ بِأَنَّهُ قَوْلٌ شَاذٌ.
- (١٤) في (أ) و(ج): يأكل.

- (١٥) رواه عنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤١/٩) بلفظ: «كُلْ مَا أَصْمَيْتَ، وَذَعْ مَا أَنْهَيْتَ» قال الشافعي: "ما أصميت: ما قتله الكلب وأنت تراه، وما أنهيت: ما غاب عنك مقتله" اهـ. من الأم (٥٩٥/٣)، قال البيهقي

٣٢٤١- وقد قيل: إذا لم نصب فيه أثر^(٢١) [من] غير سهمك وكلبك.. فكل^(٢٢).

٣٢٤٢- وما رميته^(٢٣) بسهمك [أو أرسلت عليه] فسقط في الماء وأتذنت^(٢٤) مقاتله أو لم تُتذ^(٢٥) فمات.. فلا تأكل^(٢٦) ولو حسق ثم وقع^(٢٧) في الماء، فلا تأكل^(٢٨) وليس كالدَّيْحَةِ تُجْرُ في الماء [بعد أن يجهز عليه]؛ تلك قد ذكبت^(٢٩).

(٢٤١/٩): "وقد روي هذا من وجه آخر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا، وهو ضعيف. قال النووي: "أعلم أنه لم يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النهي عن أكل الصيد الذي جرحه ثم غاب عنه ولم يجد أثر سبب آخر.. شيء، وإنما جاء فيه أحاديث ضعيفة، وفيه أثر عن ابن عباس فيه نظر" ثم قال: "أما الأثر عن ابن عباس: فرواه البيهقي بإسناد فيه رجل مستور أو مجهول". ١٨. من المجموع (١٣١/٩-١٣٢).

(١) في (أ) و(ب): يدرك، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٢) وهو المصمد، وهذه مسألة: إذا غاب عنه الكلب والصيد ثم وجده ميتًا. انظر: الأم (٥٩٤/٣) مختصر المزي (ص٢٨١) روضة الطالبين (٢٥٢/٣) المجموع (١٣٤/٩) مغني المحتاج (٢٧٧/٤) قال في الروضة: على الصحيح، وفي المجموع: "وجهان؛ الصحيح: لا يئمل". قلت: هما قولان لا وجهان، والله تعالى أعلم.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): أثر.

(٤) وعلق الشافعي القول به على ورود الخبر؛ فإنه قال: "ولا يجوز فيه عندي إلا هذا -يعني القول الأول- إلا أن يكون جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيء، فإن أثبتته، فسقط كل شيء خالف أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ قطع العذر بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "١٨. من الأم (٥٩٥/٣) وقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢/٩) وفي المعرفة (٤٥٠/١٣) أن الشافعي يعني حديث عدي بن حاتم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك.. فكله»، وقد سبق، وهو متفق عليه، ولكن هذا يأتي في مسألة ما لو جرحه سهمه أو كلبه ثم غاب الصيد عنه ثم وجده ميتًا، كما هو ظاهر كلامه في روضة الطالبين (٢٥٣/٣).

(٥) في (أ) و(ب): رمى.

(٦) في (أ) و(ب): فأنفذت.

(٧) في (أ) و(ب): تنفذها.

(٨) في (ب) زيادة: "لأن الخسق في الصيد ذكاة كإتعاد المقاتل"، وهي تتعارض مع ما قرره، وهي تعليل للقول الثاني، وهو القائل بأنها تحل إن أتذنت مقاتله قبل سقوطها.

(٩) نهاية (ص٣٢٨) من (ج).

(١٠) في (أ) و(ب): يأكل.

(١١) روضة الطالبين (٢٤٤/٣).

- ٣٢٤٣- وقد قيل: إذا أنفذت مقاتله ووقع^(١) في الماء.. فكل^(٢).
- ٣٢٤٤- ومن أرسل كلباً أو بازاً.. فليسم [الله]، وإن نسي.. فلا شيء عليه^(٣).
- ٣٢٤٥- وليسم^(٤) إذا أكل، فإن نسي.. فلا شيء عليه.
- ٣٢٤٦- قال وإن انفلتت^(٥) عليه الكلاب بغير إرسال^(٦)، أو أعان غير مرسل كلباً مرسلًا.. فلا تأكل^{(٧)(٨)}.
- ٣٢٤٧- ولا بأس بالصيد بكلب المحوسي^(٩).
- ٣٢٤٨- ولا خير فيما أصاده المحوسى بكلبك ولا بكلبه^{(١٠)(١١)}.
- ٣٢٤٩- قال: ومن أرسل على جماعة من الصيد، فقال: «ما أصبت منها أكلت^(١٢)».. فلا بأس بأكل ما قتل منها^(١٣).
- ٣٢٥٠- ومن نوى صيداً بعينه في جماعة صيد، فقتل كلبه غيره.. فلا^(١٤) يأكل^(١٥).

(١) في (ب): وقتله.

(٢) وهو المصنوع، وحزم به النووي ولم يذكر غيره، والضابط أنه إذا مات الصيد بشيتين؛ حرم وميحه.. فهو حرام، وهذا إذا لم يته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح، وإلا.. فقد تمت ذكاته، ولا أثر لما يعرض بعده. روضة الطالبين (٢٤٥/٣).

(٣) الأم (٥٩٣/٣).

(٤) في (ب): وليسمي.

(٥) في (ب): انفلتت، في (م): انفلت.

(٦) الأم (٥٩٦/٣).

(٧) في (ب): تؤكل، بلا نقط لأوّلها.

(٨) انظر: المهذب (١١٣/٩)، المجموع (١١٨/٩).

(٩) انظر: الأم (٦٠٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٨٢).

(١٠) في (ب): كلبه.

(١١) انظر: الأم (٦٠٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٨٢).

(١٢) في (ب): كلب.

(١٣) الأم (٥٩٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٨١-٢٨٢) روضة الطالبين (٢٥١/٣-٢٥٢).

(١٤) في (أ) و(م): ولا.

٣٢٥١- وقد قيل: يأكل^(٦).

٣٢٥٢- ومن أرسل على غير^(٧) صيد يراه، في مغارة^(٨) أو صحراء فقال^(٩): ما أصاد أكلت.. فلا يأكل^(١٠).

٣٢٥٣- وقد قيل: يأكله^(١١).

٣٢٥٤- وما اصطدت^(١٢) وقد أنفذت مقاتله أو لم تُنفذها فأمكنك^(١٣) أن تذكيه^(١٤) فلم حتى مات.. فلا تأكل^(١٥)، وإن^(١٦) سبق بنفسه قبل ثممكتك^(١٧) الذكاة.. فلا بأس^(١٨).

(١) غير معتمد، وظاهر ما في الأم (٥٩٦/٣) خلافه، فإنه قال: "وإذا أرسل الرجل كله أو سهمه وحسى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيده، فأصاب غيره.. فلا بأس بأكله" وفي مختصر المزني (ص ٢٨١) بنحو ما في الأم، وانظر: روضة الطالبين (٢٥٢/٣) لكنه قال: "ولو قصد منها ظبية بالرمي فأصاب غيرها.. فأزجته، أصحها: الجل مطلقاً".

قلت: هو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٢) وهو المعتمد.

(٣) في (ب): صيد ين له في مغارة.

(٤) في (ب): وقال.

(٥) وهو المعتمد. وانظر: الأم (٥٩٦/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١)، روضة الطالبين (٢٥١/٣)، وفيه أن الخلاف أزجته.

قلت: هو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٦) في (ب): يأكل.

(٧) غير معتمد.

(٨) في (ب): أصدت.

(٩) في (ب): فأمكنه.

(١٠) في (أ) و(ج): بذكيه.

(١١) في (أ) و(ج): يفعل.

(١٢) في (أ) و(ج): يأكل.

(١٣) في (ب): فإن .

(١٤) في (ب): تمكتك.

(١٥) "فإذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه.. فلا يجزى فيه إلا الذبح أو النحر". اهـ. من الأم (٥٩٥/٣).

- ٣٢٥٥- [ومن خَرَجَ فِي الصَّيْدِ/ ^(١) بغير شيء يُذَكِّي به فأدرك الصيدَ وأَمَكَّتَهُ الذِّكَاةُ ثم مات.. فلا يأكل؛ لأنه مُفْرَطٌ فِي تَرْكِ الْخُرُوجِ بِمَا يُذَكِّي به، وقد أَمَكَّتَهُ الذِّكَاةُ] ^(٢).
- ٣٢٥٦- [وما قُتِلَ الْجُلَاهِقُ ^(٣).. فلا تَأْكُل] ^(٤).

(١) نهاية (٥٩/٥٩) من (ب).

(٢) انظر: الأم (٥٩٥/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١).

(٣) الْجُلَاهِقُ: هو الْبُتْدُقُ الذي يُرْمَى به، أو: الطَّيْنُ الْمَذْمُومُ الْمُدَوَّرُ، وقال الأزهري: الْجُلَاهِقُ: القوس التي يُرْمَى عنها الطير بالطين المدور. انظر: الزاهر (ص ٢٧٤)، المحكم (٦٣٢/٦)، القاموس (١٣١/٢٥).

هكذا مسورتها في (ب): الْجُلَاهِقُ.

(٤) لأنها موقوفة.

باب في الصيد والذبائح

- ٣٢٥٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْسَتْهُ وَالْذَّمُّ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِنَّ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ^(١) [المائدة: ٣]، وقال عمر وابن عباس: «الذكاة في الحلق واللبه» ^(٢)، وأبان [رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] في أضحيته ^(٣) موضع الذكاة.
- ٣٢٥٨- والذي نجل ^(٤) به الذبيحة من الذكاة: أن يميء ^(٥) على الأوداج والحلقوم والمريء، وإن قطع الحلقوم والمريء ^(٦).. أجزاءه ^(٧).
- ٣٢٥٩- ويؤجّه ^(٨) الذبيحة إلى القبلة ^(٩).
- ٣٢٦٠- ويسمى ^(١٠) الله، ثم يتركها حتى تبرد قبل أن تسليخ ^(١١).

(١) في (ب): عَزَّجَلَّ .

(٢) المائدة: ٣. في (أ) و(ز): " حرمت عليكم الميتة ﴿ إلى قوله ﴾ وما أكل السبع إلا ما ذكيت ﴿ "، وفي

(ب): " حرمت عليكم الميتة والدم ﴿ الآية "، ورأيت أن أكتبها كاملة.

(٣) أما أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فرواه عبد الرزاق (٤٩٥/٤ : ٨٦١٤) وابن أبي شبة (٣٩٢/٥). وسفيان الثوري

في الجامع كما في معرفة السنن (٣٩/١٤) وفتح الباري (٦٤١/٩).

وأما أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فرواه البخاري تعليقا ك: الذبائح والصيد، ب: النحر والذبح، في مطلع الباب،

قبل الحديث رقم (٥٥١٠)، ووصله عبد الرزاق (٤٩٥/٤ : ٨٦١٥) وسعيد بن منصور، والبيهقي

(٢٧٨/٩) وقال الحافظ في فتح الباري (٦٤١/٩): وهذا إسناده صحيح.

(٤) في (أ) و(ز): ضحيته.

(٥) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): نجل.

(٦) في (أ) و(ز): يميز، هكذا مبرورهما في (أ): أتجيش، هكذا مبرورهما في (ب): ألتجيش.

(٧) في (ب): المريء والحلقوم.

(٨) الأم (٦١٤/٣) و٦١٩ المجموع (٩٨/٩).

(٩) في (أ) و(ز): وتوجه، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) أي: استحبابا. الأم (٦٢٠/٣) المجموع (٩٧/٩).

(١١) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): ويسمى.

- ٣٢٦١- فَإِنْ نَحَفَهَا^(٣) وَأَمَرَ السَّكِينَ حَتَّى قَطَعَ رَأْسَهَا.. فلا يحرم/^(٤) شيء منها^(٥) (٦).
- ٣٢٦٢- والنَّحْفُ: أَنْ يَذْبَحَهَا ثُمَّ يَكْسِرُهَا قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ^{(٧)(٨)}.
- ٣٢٦٣- وَإِذَا ذَبَحَهَا^(٩) فَلَا يَمْسُكُهَا حَتَّى تَمُوتَ^{(١٠)(١١)}.
- ٣٢٦٤- وَإِذَا تَرَدَّتْ^(١٢) الشَّاةُ أَوْ الْبَعِيرُ أَوْ الْبَقَرَةُ فِي بَيْتٍ فَلَمْ يَوْصِلْ إِلَى مَوْضِعِ الذِّكَاةِ مِنْهَا.. فحَيْثُ حَسَقَ^(١٣) مِنْهَا ذِكَاةٌ لَهَا^(١٤) إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِهِ^(١٥).
- ٣٢٦٥- وَكَذَلِكَ إِذَا تَدَّ^(١٦) الْبَعِيرُ.. فحَيْثُ مَا حَسَقَ مِنْهُ ذِكَاةٌ [لَهُ] إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(١٧).
- ٣٢٦٦- وَإِنْ نَسِيَ الذَّابِحَ التَّسْمِيَةَ/ (١٥٣/ب).. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١٨).

(١) فِي (أ) وَ(ز): بَلَا تَقْطُ لَأَوَّلِهِ، فِي (ب): يَسْلُخُ.

(٢) الْأُمُّ (٦٢٠/٣).

(٣) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): فَأَنْحَفَهَا.

(٤) مَخَابَةٌ [ص ٣٢٩] مِنْ (ز).

(٥) فِي (أ) وَ(ز): مِنْهَا شَيْئًا.

(٦) الْأُمُّ (٦٢٠/٣) الْجُمُوعُ (١٠٢/٩).

(٧) فِي (أ) وَ(ز): يَمُوتُ.

(٨) الْأُمُّ (٦٢٠/٣).

(٩) فِي (أ) وَ(ز): ذَبَحَ.

(١٠) فِي (أ) وَ(ز): يَمُوتُ.

(١١) الْأُمُّ (٦٢٠/٣).

(١٢) فِي (أ) وَ(ز): بَرَدَتْ.

(١٣) فِي (ب): يَنْسَقُ.

(١٤) فِي (أ) وَ(ز): لَهُ.

(١٥) الْأُمُّ (٦١٠/٣).

(١٦) فِي (ب): نَدَّتْ.

(١٧) الْأُمُّ (٦٠٩/٣).

(١٨) الْأُمُّ (٥٩٣/٣).

٣٢٦٧- وإذا دُكِّيتِ الذبيحة.. فذكاة^(١) ما بي بطنها ذكائها إذا علم أنه مُحَلَّقٌ^(٢)، ثُمَّ خَلَقَهُ، وَتَبَّتْ شَعْرُهُ أَوْ لَمْ يَبْتَ^(٣).

٣٢٦٨- وإذا انخفت الشاة، أَوْ قُذِّتْ، أَوْ تَرَدَّتْ، أَوْ نُطِبَتْ، أَوْ أَكَلَهَا السَّبْعُ فبلغ منها ما أصابها^(٤) مبلغا ليس لها معه حياة^(٥) إلا مدة قصيرة، والروح قائم فيها، أَوْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْهَا.. وَأَكَلَتْ، كَانَ فِيهَا رَجَاءُ الْحَيَاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهِيَ كَالْمَرِيضَةِ الَّتِي لَا تَرْجَى^(٦) حَيَاتَهَا^(٧).

٣٢٦٩- وقد قيل: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَلُغٌ^(٨) ذَلِكَ مِنْهَا مَا لَا تَعِيشُ^(٩) مِنْهُ^(١٠) إِلَّا مَدَّةَ الذَّبِيحَةِ إِذَا ذَكَيْتَ.. فَلَا تَأْكُلُ^(١١).

٣٢٧٠- وَلَا يُقْتَلُ^(١٢) الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُقْتَلُ^(١٣) بِهِ الصَّيْدُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى ذِكَائِهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ.. فَلَا بَأْسَ، مِثْلَ الْبَعْرِ يَسْقُطُ فِي الْبَرِّ، أَوْ يَنْدُ.

٣٢٧١- وَلَا يُؤْكَلُ^(١٤) مَا قُتِلَ صَبْرًا بِالنَّبِلِ مِنَ الْأَهْلِيِّ وَغَوْرِهِ مِمَّا أَمَكَّنَكَ ذِكَائِهِ، وَلَا مَا طُعِنَ، وَلَا مَا قُطِعَ بِالسَّيْفِ مِنَ الْأَهْلِيِّ^(١٥).

(١) الكلمة مكررة في (أ).

(٢) في (أ) و(ز): عُلُوقٌ.

(٣) الأم (٦٠٨/٣ و ٦١٠) المنهاج (ص ٥٤٠) منفي المحتاج (٣٠٦/٤) نهاية المحتاج (١٥٨/٨).

(٤) في (أ) و(ز): أصاب منها.

(٥) في (أ) و(ز): حيلة.

(٦) في (أ) و(ز): برحى.

(٧) خلاف المعتمد، وهذا القول ذكره في مختصر المزني (ص ٢٨٣)، وانظر: المجموع (١٠٠/٩)، وأطلق في الأم

(٥٩٦/٣) ولم يفصل.

(٨) في (أ) و(ز): يبلغ.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يحصى.

(١٠) في (ب): منها.

(١١) وهو المعتمد. ذكره المزني عن الشافعي وقال: "وهو قول المدنيين وهو عندي أقيس". انظر: مختصر المزني

(ص ٢٨٣) المجموع (١٠٠/٩).

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): بلا نقط لأولها.

(١٣) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

(١٤) في (ب): يأكل.

٣٢٧٢- وأكره أن يضرب عنق بعير أو بقرة^(٦٦)، أو يذبح من قفاه؛ فإن فعل فوصل إلى موضع الذكاة والحياة فيه فذكأه وهو^(٦٧) حي.. أكل وقد أساء^(٦٨).

٣٢٧٣- قال^(٦٩): ولا بأس بأكل طائي الحيتان، وما لَقَطَهُ^(٧٠) البحر، وما قَتَلَ بعضه بعضاً، وما صَادَهُ^(٧١) الجحوشي^(٧٢)/ من صيد البحر^(٧٣).

٣٢٧٤- [قال أبو يعقوب]: قال^(٧٤) مالك: وتؤكل^(٧٥) الطير كُلُّها؛ ما كان منها 'ذا غلب'^(٧٦) أو^(٧٧) غير [ذي] غلب^(٧٨).

٣٢٧٥- قال الشافعي: لا^(٧٩) يؤكل منها ما كان عند غَوَامٍ العرب حبيئاً^(٨٠) [ولا يأكلوه]؛ لأن الله -جَلَّ نَسَاؤُهُ- قال: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيْرُ وَتَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فَكُلْ^(٨١) ما كان عند أكثرها حبيئاً^(٨٢) لم يكن يأكلوه^(٨٣).. لم يؤكل^(٨٤).

(١) الأم: ٥٩٥/٣ و ٦٠٨ و ٦٠٩. (ليس لهذا الوضوح الذي هنا)

(٢) في (ب): غيره.

(٣) في (أ) و(ز): وهي.

(٤) الأم: ٦٢٠/٣-٦٢١ المجموع (٩٩/٩).

(٥) هذه الكلمة تكررت في (أ).

(٦) في (أ) و(ز): لفظ.

(٧) في (أ) و(ز): أصاده.

(٨) نهاية [٣٣٠] من (ز).

(٩) الأم: ٥٩٧/٣ و ٦١٠.

(١٠) في (أ) و(ز): وقال.

(١١) في (أ): بلا نقط، في (ز): ويؤكل.

(١٢) في (أ) و(ز): غلباً.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) انظر: المدونة (٤٥٠/١).

(١٥) في (ب): ولا.

(١٦) في النسخ الثلاث: حيث.

(١٧) في (أ) و(ز): وكل.

(١٨) في النسخ الثلاث: حيث.

٣٢٧٦- ولا يؤكل حمارٌ ولا بغلٌ^(١).

٣٢٧٧- ولا بأس بأكل الخيل^(٢) والمجن^(٣) والراذين^(٤).

٣٢٧٨- قال جابر بن عبد الله: «أكلنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٥).

(١) في (أ) و(ب): فلم تكن العرب تأكله، في (ب): لم يكن يأكلوه.

(٢) انظر: الأم (٦٢٧/٣-٦٢٨ و ٦٤٠ و ٦٤٦).

(٣) انظر: الأم (٦٢٩/٣ و ٦٤٨-٦٥٠).

(٤) في (ب): والراذين والمجن.

(٥) انظر: الأم (٦٤٨/٣) ولم يتعرض للجن والراذين، وهي داخلة في اسم الخيل.

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الذبائح والصيد، ب: لحوم الخيل، (٥٥٢٠)، بلفظ: «هي النبي صلى الله عليه وسلم يوم شمر عن لحوم الحمر، ورشش في لحوم الخيل»، ومسلم ك: الصيد والذبائح، ب: في لحوم الخيل، (١٩٤١) بلفظ: «أكلنا في زمن خيمر الخيل».

وينحوه من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري (٥٥١٩)، ومسلم (١٩٤٢).

(٧) بعد هذا في (ب): الرهن، قال الشافعي رحمه الله: القبض في الرهن كالقبض في البيع...

كتاب السير^(١)

٣٢٧٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: قال "أبو حنيفة": إذا غنم المسلمون غنيمة في أرض العدو.. فلا يقتسموها^(٢) حتى يخرجوها^(٣) إلى دار الإسلام، إلا أن يكون قهر^(٤) أهلها، وجرى عليهم^(٥) الحكم^(٦).

٣٢٨٠- وقاله^(٨) أبو يوسف^(٩).

٣٢٨١- وقال الأوزاعي^(١٠) يُقسم [ذلك]^(١١).

٣٢٨٢- وقال الشافعي: يُقسم؛ واحتج بأن المغام^(١٢) كانت تُقسم^(١٣) في بلاد الحرب^(١٤).

٣٢٨٣- 'وقال أبو يوسف^(١٥): إذا غنم القوم فجاءهم مدد قبل أن يخرجوا من أرض الحرب.. فالغنيمة بينهم^(١٦).

٣٢٨٤- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسهم لعثمان يوم بدر، ولم يحضر^(١٧).

(١) هذا الكتاب في (ب) في (١٠٥/أ).

(٢) في (أ) و(م): "العمان"، وهو اسم الإمام الأعظم أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) في (أ) و(م): يقتسموها.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يخرجوها، في (م): تخرجوها.

(٥) في (ب): "قهرها"، هكذا، ولعلها تصحفت من: "قهرها".

(٦) في (ب): عليها.

(٧) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ١)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (١٧١/٩).

(٨) في (ب): وقال.

(٩) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٢ فما بعدها)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (١٧١/٩).

(١٠) هكذا مسورها في (أ): يُقَالُ لَهُمْ، وقد طمس بعضها، فكتبها في (م): "الأول".

(١١) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ١) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (١٧١/٩).

(١٢) في (ب): الغنائم.

(١٣) في (أ) و(م): يقسم.

(١٤) انظر: سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (١٧٥/٩).

(١٥) في (أ) و(م): "قال أبو يعقوب"، والظاهر أن أصلها: "قال يعقوب"، وهو اسم أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٦) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٥) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (١٧٢/٩).

٣٢٨٥- وقال^(٣) الشافعي: إنما كانت بدر قبل أن يُنزلَ اللهُ آيةَ الغنائم في الأنفال والحشر، وإنما كانت لرسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَضَعَهَا حَيْثُ شَاءَ^(٤).

٣٢٨٦- وقال أبو يوسف وأبو حنيفة^(٥): لا بأس أن يأخذ الرجلُ السلاح إذا احتاج إليه بغير إذن الإمام حتى يفرغوا من الحرب، ثم يرده^(٦) في المغنم^(٧) / (٨)^(٩).

٣٢٨٧- قال الأوزاعي: يقاتل به ما كان في معمرة القتال، ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب؛ فيعرضه للهلاك، وانكسار ثمنه لطول مكثه في دار الحرب^(١٠).

٣٢٨٨- وقال^(١١) الشافعي: ما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقاً للسنة^(١٢)، لأنه يحل في حال الضرورة الشيء، فإذا انقضت الضرورة.. لم يحل^(١٣).

٣٢٨٩- وقال أبو حنيفة^(١٤): يسهم للفرس سهم، وللرجل سهم، وقال: لا يُفضل^(١٥) هيمة على إنسان^(١٦).

(١) أخرجه البخاري ك: فرض الخمس، ب: إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة، أو أمره بالمقام، هل يسهم له؟ (٣١٣٠).

(٢) انظر: الرد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٩)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٧٣/٩). وفي كتاب البويهية اختصاراً، فإن أبا يوسف قد استدلل بهذا على أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقسم غنائم بدر إلا بعد تقديمه المدينة، لا أنه استدلال على أن المدد يشترك الجيش في الغنائم، بل إن أبا يوسف قد استدلل بكون المدد يشترك الجيش على عدم نفسه في دار الحرب.

(٣) في (ب): قال.

(٤) في (ب): تنزل.

(٥) انظر: سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٧٧/٩-١٧٨).

(٦) في (أ) و(ز): "النعمان ويعقوب"، وهما أبو حنيفة وأبو يوسف -رحمهما الله تعالى-.

(٧) في (ز): برد.

(٨) نهاية [ص ٣٣١] من (ز).

(٩) انظر: الرد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ١٣-١٤)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٧٨/٩-١٧٩).

(١٠) الرد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ١٣)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٧٨/٩).

(١١) في (ب): قال.

(١٢) زاد في الأم هنا: "معمولاً".

(١٣) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨١/٩).

٣٢٩٠- وقال^(١) الأوزاعي: أسهم^(٥) رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للفرس سهمين، ولصاحبه سهمًا^(٦) (٧).

٣٢٩١- وقال أبو يوسف يعقوب، والشافعي مثله^(٨).

٣٢٩٢- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: الخيل والمحجن كلها سواء إذا لحقت^(٩).

٣٢٩٣- وقال الأوزاعي: يُفَضَّلُ الفرسُ على المحجن^(١٠).

٣٢٩٤- وقال الشافعي: كلها سواء، إذا لحقت لحقوق الفرس^(١١).

٣٢٩٥- وقال أبو حنيفة: إذا كان الرجل في الديوان راجلاً، ودخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فارساً فقاتل عليه، وأحرزت النعمة وهو فارس.. فإنه لا يُضرب له (١٥٤/ب) إلا سهم^(١٢) راجل^(١٣).

٣٢٩٦- وقال^(١٤) أبو يعقوب البويطي: يُسهم له سهم فارس، وقد كان الغزو على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكن ديوان^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): النعمان.

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): ٩٩٩.

(٣) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ١٧ و ٢١) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٢/٩).

(٤) في (ب): قال.

(٥) في (أ) و(ز): سهم.

(٦) في (ب): سهم.

(٧) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ١٧) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٢/٩).

(٨) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢١) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٣/٩).

(٩) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ١٩ و ٢١) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٢/٩).

(١٠) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٠) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٢/٩ و ١٨٤).

(١١) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٤/٩).

(١٢) في (ب): سهم، في (ز): سم.

(١٣) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٢) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٨٥/٩).

(١٤) في (ب): قال.

٣٢٩٧- وقال الأوزاعي: أسهم^(٦) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لرجل قتل بخير^(٧)، واجتمعت أئمة الهدى^(٨) على إسهام من مات أو قتل^(٩).

٣٢٩٨- وقال^(١٠) أبو يعقوب: الغنيمة لمن شهد الوقعة؛ لحديث عمر^(١١)، فإن كان رجل مريضاً^(١٢) في العسكر أو السرية في وقت القتال.. فله سهمه^(١٣)، فأما من مات أو قتل أو نفق فرسه قبل الوقعة التي غنموا^(١٤) فيها، وإن كان قد دخل الدرب.. فلا شيء عليه في الغنيمة^(١٥).

٣٢٩٩- وقال أبو حنيفة^(١٦): إذا دخل الجيش أرض الحرب فغنموا غنيمة، ثم لحقهم جيش آخر قيل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدداً^(١٧) لهم، ولم يلقوا عدواً حتى خرجوا بها إلى دار الإسلام.. فهم شركاء فيها^(١٨).

(١) هو قول الأوزاعي، والشافعي. انظر: الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٢) سبيل الأوزاعي من "الأم" (١٨٥/٩).

(٢) في (ز): سهم.

(٣) في (أ) و(ز): "بنتين"، في (ب): "بنين"، بلا نقط، في الأم: "بنين"، وفي نسخة للأم: "بنتين"، وفي كتاب أبي يوسف: "بنين".

(٤) في (ب): الأئمة.

(٥) وقال أبو حنيفة: لا يضرب له سهم في الغنيمة. انظر: الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٣)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (١٨٦/٩).

(٦) في (ب): قال.

(٧) موقوفاً عليه، أخرجه الشافعي في الأم (٢٠٣/٩)، عن الثقة عنده، وعبد الرزاق (٣٠٢/٥)، وسعيد بن منصور (٣٣١/٢: ٢٧٩١)، وابن أبي شيبة (٤١١/١٢ و ٤١٢) والبيهقي (٥٠/٩)، وقال: "إسناده صحيح لا شك فيه". وبرى مرفوعاً ولا يصح. انظر: التلخيص الحبير (٢٢٢/٣).

(٨) في (أ) و(ز): مريض.

(٩) الأم (٣٧٧/٥).

(١٠) نهاية [ص ٣٣٢] من (ز).

(١١) المهاج (ص) معنى المحتاج (١٠٢/٣) نهاية المحتاج (١٤٧/٦).

(١٢) في (أ) و(ز): النعمان.

(١٣) في (ب): مدد.

(١٤) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٤) سبيل الأوزاعي من "الأم" (١٩٤/٩).

٣٣٠٠- وقال^(١) الأوزاعي: قد كانت (تجتمع الطائفتان)^(٢) بأرض الروم فلا تشرك^(٣) واحدة صاحبتها في شيء^(٤).

٣٣٠١- وقال الشافعي^(٥): إذا كان الجيشان^(٦) متفرقين.. فلا يرد واحد منهما على صاحبه شيئاً^(٧).

٣٣٠٢- وقال أبو حنيفة^(٨) في المرأة تدوي الجرحى^(٩) وتضع الناس.. أنه لا يسهم^(١٠) لها، ويرضخ لها^(١١).

٣٣٠٣- قال، وقال الأوزاعي: أسهم رسول الله ﷺ للنساء بحير، وأخذ المسلمون بذلك^(١٢).

٣٣٠٤- وقال^(١٣) الشافعي: القول قول أبي حنيفة^(١٤)، واحتج بحديث بخدة^(١٥).

(١) في (أ) و(ب): قال.

(٢) في (ب): الطائفتان تجتمع.

(٣) في (أ) و(ب): يشرك، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٤) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٤-٣٥)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (١٩٤/٩).

(٥) نهاية (١٠٥/أ) من (ب).

(٦) في (أ) و(ب): الجيش، في (ب): الجيشين.

(٧) سيرة الأوزاعي من "الأم" (١٩٦/٩).

(٨) في (أ) و(ب): النعمان.

(٩) في (ب): الجرح.

(١٠) في (أ) و(ب): سهم.

(١١) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٧)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (١٩٧/٩).

(١٢) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٧)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (١٩٧/٩).

(١٣) في (أ) و(ب): قال.

(١٤) سيرة الأوزاعي من "الأم" (١٩٨/٩).

(١٥) هو: بخدة بن عامر بن عبد الحميد، من بني حنيفة، الحروري الخارجي، زاعغ عن الحق، رأس الفرقة "التجدية"

نسبة إليه، ويعرف أصحابها بالتجدلات، انفرد عن سائر الخوارج بأراء، له مقالات معروفة، وأتباع انقرضوا،

كان أول أمره مع نافع ابن الأزرق، وفارقه لإحداثة في مذهبه، ثم خرج مستقلاً بالبيعة سنة ٦٦، أيام عبد

الله بن الزبير، في جماعة كبيرة، فأتى البحرين واستقر بها وتسمى بأمر المؤمنين، وأقام نحو خمس سنين وعماله

٣٣٠٥- وقال أبو حنيفة فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل بهم^(١) العذر: "أن لا" يسهم لهم، ويرضخ^(٢) لهم^(٣).

٣٣٠٦- وقال الأوزاعي: أسهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليهود، وأسهم ولأهل المسلمين بعده لمن استعانوا بهم على عدوهم من أهل الكتاب والنجوس^(٤).

٣٣٠٧- وقال أبو يوسف: ما كنت أحسب أن أحدا من أهل العلم يجهل هذا^(٥).

٣٣٠٨- قال الشافعي: القول ما قال أبو حنيفة^(٦).

٣٣٠٩- وقال/ وأبو حنيفة في الرجل يكون معه فرسان^(٧): لا يسهم إلا لواحد^(٨).

٣٣١٠- وقال^(٩) الأوزاعي: يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك^(١٠).

٣٣١١- وقال^(١١) الشافعي: لا يسهم [إلا] لفرس^(١٢).

بالبحرين واليمامة وعباد وجن، ونقم عليه أصحابه أمورا فخلعوه، ثم قتلوه، وقيل: قتله أصحاب ابن الزبير ستة سبع وستين. انظر: لسان الميزان (١٦٨/٧)، والأعلام (١٠/٨).

(١) أخرجه مسلم كذا: الجهاد والسير، ب: النساء الغزوات يرضخ لمن ولا يسهم، (١٨١٢) بسنده عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خيل، فقال ابن عباس: "لولا أن أكرم علما ما كتبت إليه"، كتب إليه بنبرة: "أما بعد: فأخبرني هل كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لمن يسهم؟... فكتب إليه ابن عباس: "كتبت تسألني هل كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن قناتين الجرحى ويحذثن من الغنمة، وأما يسهم.. فلم يضرب لهن...".

(٢) في (ب): به، في كتاب أبي يوسف: معهم.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): ولا يرضخ.

(٥) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٩)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٩٩/٩).

(٦) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٩)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٩٩/٩).

(٧) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٩)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٩٩/٩).

(٨) سبيل الأوزاعي من "الألم" (١٩٩/٩).

(٩) في (أ) (٢): الفرسان.

(١٠) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٠)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٠/٩).

(١١) في (ب): قال.

(١٢) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤١)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٠/٩).

- ٣٣١٢- وقال أبو حنيفة: لا يسهم لصي^(٣).
- ٣٣١٣- وقال الأوزاعي: يسهم له^(٤).
- ٣٣١٤- وقال الشافعي: لا يسهم له ويرضخ له/^(٥).
- ٣٣١٥- وقاله^(٦) أبو يوسف إذا كانوا ممن يقاتلوا^(٨).
- ٣٣١٦- وقال أبو حنيفة في رجل من المشركين أسلم ثم لحق بالمسلمين في دار الحرب.. أنه: لا يسهم له؛ إلا أن يقاتل مع المسلمين^(٩).
- ٣٣١٧- وقال الأوزاعي: من أسلم في دار الشرك، ثم خرج إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يفتسموا^(١٠) غنائمهم.. فحق عليهم إسهامه^(١١).
- ٣٣١٨- وقال الشافعي: الغنيمة لمن شهد الواقعة^(١٢).
- ٣٣١٩- وقال أبو حنيفة في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم، وفيها رجل من أهل الحرب قد أسلم، فيلحقان جميعاً بالمسلمين بعدما أصابوا الغنيمة.. أنه: لا يسهم لهما إذا لم يلق^(١٣) المسلمون قتالاً بعد لحاقهما^(١٤).

(١) في (ب): قال.

(٢) سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٠/٩).

(٣) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٢)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠١/٩).

(٤) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٢)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠١/٩).

(٥) كناية [ص ٣٣٣] من (٢).

(٦) سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(٧) في (ب): وقال.

(٨) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣) وفيه أن قوله مثل قول أبي حنيفة.

(٩) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(١٠) في (أ) و(٢): يفتسموا.

(١١) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(١٢) سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٣/٩).

(١٣) في (أ) و(٢): يلقى، في (ب): يلحق.

(١٤) الرّد على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٤)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٠٤/٩).

٣٣٢٠- وقال الأوزاعي: يسهم لهما^(١).

٣٣٢١- وقال^(٢) الشافعي: لا يسهم لواحد^(٣) منهما^(٤).

٣٣٢٢- وقال أبو حنيفة في رجل قتل رجلاً، وأخذ سلبه: لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه، لأنه صار في الغنيمة^(٥).

٣٣٢٣- وقال الأوزاعي: مضت السنة من 'رسول الله' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: 'وَمَنْ قَتَلَ جُلُجًا... فَلَهُ سَلْبُهُ'^(٦)، وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم^(٨).

٣٣٢٤- قال الشافعي: القول ما قال الأوزاعي، إذا قتله في الإقبال، أو المبارزة، فأما في الإدبار... فلا^(٩)، والحجة في ذلك: حديث أبي قتادة^(١٠).

٣٣٢٥- وقال أبو حنيفة في الرجل يأخذ العلف، فيفضل معه شيء بعدما يخرج إلى أرض الإسلام: فإن كانت الغنيمة لم تقسم^(١١).. أعاده فيها، وإن كانت قد قسمت.. باعها وتصدق بفتح^(١٢).

٣٣٢٦- وقال^(١٣) الأوزاعي: كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب، فيفضل معهم العلف والطعام، فيخرجون [به] إلى دار الإسلام، وبالقديد إلى أهلهم، ويهدي^(١٤) بعضهم إلى

(١) الرؤ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٤)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٤/٩).

(٢) في (ب): قال.

(٣) في (٢): بواحد.

(٤) إلا أن يلتقا مع المسلمين قتلاً. سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٤/٩).

(٥) الرؤ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٥)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٥/٩).

(٦) في (أ) و(٢): النبي.

(٧) سبق تخريجه بنحوه.

(٨) الرؤ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٦)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٥/٩).

(٩) سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٥/٩).

(١٠) سبق تخريجه، وهو حديث ومن قتل قتلاً.. فله سلبه.

(١١) في (أ) و(٢): يقسم.

(١٢) الرؤ على سبيل الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٧)، سبيل الأوزاعي من "الألم" (٢٠٦/٩).

(١٣) في (ب): قال.

بعض، (١٥٥/ب) لا تُكْرَهُ إِمَامٌ، وَلَا نَعِيْبُهُ عَالِمٌ^(١)، وَإِنْ كَانَ بَاعَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ^(٢) الْغَنَائِمَ.. أَلْفَى^(٣) ثَمَنَهُ فِي الْغَنِيمَةِ^(٤)، وَإِنْ [كَانَ] بَاعَهُ بَعْدَ الْغَنِيمَةِ.. تَصَدَّقَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْجَيْشِ^{(٥)(٨)}.

٣٣٢٧- وقال أبو حنيفة في رجل^(١١) يقع^(١٢) على جارية من الغنيمة إنه: يدرأ عنه الحد^(١٣)، ويؤخذ منه العُقَرُ^(١٤)، والجارية ولدها في الغنيمة، ولا يثبت نسب الولد^{(١٥)(١٦)}.

٣٣٢٨- وقال الأوزاعي: كان من سَلَفِ^(١٧) من عُلَمَائِنَا يقيمون عليه أدق الحدّين؛ مائة جلدة، وقيمتها^(١٨) قيمة عدل، ويلحقونها وولدها [به] بما^(١٩) له فيها من الشُّرْكَ^(٢٠).

٣٣٢٩- وقال أبو حنيفة في المرأة إذا سبيت، وسبي زوجها بعدها بيوم^(٢١) وهي في دار الحرب: إنهما على نكاحهما^(٢٢).

(١) في (أ) و(ز): وتهدى.

(٢) مابة [٣٣٤ص] من (ز).

(٣) في (ب): إن.

(٤) في (أ) و(ز): يقسم.

(٥) هكذا صورناها في (أ): "ثمنه، أكثرها مظموس، ويُبَضُّ لها في (ز).

(٦) في (أ) و(ز): المغمم.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ز): بالجيش، بلا نقط لأولها.

(٩) الرُّدُّ على سبِّ الأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوْسُفَ (ص٤٧)، سبِّ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (٢٠٧/٩).

(١٠) في كتاب أبي يوسف والأُمِّ: الرجل.

(١١) في (ز): نفع.

(١٢) في (أ) و(ز): الحدود.

(١٣) "العُقَرُ للأمة بمثلة مهر المثل للحرّة في النكاح الفاسد". ٥١. من الزاهر (ص٣٠٧).

(١٤) في (أ) و(ز): للولد نسب.

(١٥) الرُّدُّ على سبِّ الأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوْسُفَ (ص٤٩)، سبِّ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (٢٠٩/٩).

(١٦) في (ب): مضى.

(١٧) في كتاب أبي يوسف: ومهر، وفي الأُمِّ: ومهرها.

(١٨) في (ب): لما.

(١٩) الرُّدُّ على سبِّ الأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوْسُفَ (ص٤٩)، سبِّ الأَوْزَاعِيِّ من "الأُمِّ" (٢٠٩/٩).

٣٣٣٠- وقال الأوزاعي: ما كانا في المغنم^(٣).. فهما على النكاح، فإن^(٢) اشتراها^(٥) رجل، فإن شاء.. جمع^(٦) بينهما، وإن شاء.. فَرَّقَ واتخذها^(٧) لنفسه، أو زَوَّجَهَا لِغَيْرِهِ^(٨) بعدما يَسْتَرْتِهَا بِحِبْضَةٍ، وعلى ذلك مضي المسلمون، ونزل به القرآن^(٩) (١٠).

٣٣٣١- وقال الشافعي: السَّاءُ^(١١) قَطَعَ للعصمة؛ لِأَنَّهُنَّ إِذَا^(١٢) سَيَّنَ قَصِيرَنَ^(١٣) إماء بعد الحرية.. فليس قطع العصمة بأكثر من هذا^(١٤)، [وقد] قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

٣٣٣٢- وقال أبو حنيفة: إن سَبِيَ أَحَدُهُمَا، فَأُخْرِجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أُخْرِجَ الْآخَرُ بَعْدَهُ.. فلا نكاح بينهما، وقد انقطعت العصمة بينهما^(١٥).

٣٣٣٣- وقال الأوزاعي: إن أدركتها زوجها وهي في العدة^(١٦) 'وقد اشتراها رجل ثم اشترى زوجها وهي في العدة'^(١٧).. جُمِعَ بينهما؛ فإنه قد كان قدم على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمِنْ

(١) نهاية (١٠٥/ب) من (ب).

(٢) الرَّؤُءُ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوْسُفَ (ص ٥٣)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢١٢/٩).

(٣) في كتاب أبي يوسف والأم: المقاسم، في (ب): المقسم.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في كتاب أبي يوسف: اشتراها.

(٦) في (أ) و(ز): أن يجمع.

(٧) في (ب): فاتخذها.

(٨) في (أ) و(ز): من غيره.

(٩) في (ب): وعلى ذلك من مضي من المسلمين وبه نزل القرآن.

(١٠) الرَّؤُءُ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوْسُفَ (ص ٥٣)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢١٢/٩).

(١١) أي: السبي. انظر: القاموس مع تاج العروس (٢٤٠/٣٨).

(١٢) في (ب): إنما.

(١٣) في (ب): ومصرن.

(١٤) سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢١٣/٩).

(١٥) الرَّؤُءُ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوْسُفَ (ص ٥٥)، سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢١٤/٩).

(١٦) في (ب): عدها.

المهاجرات نسوة^(٢) ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تنقض عُدَّتَهُنَّ^(٣)، فَرَدُّهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / إليهن^(٤) .

٣٣٣٤- قال الشافعي: السَّاءُ^(١) قطع للعصمة، فإذا^(٢) سببت فصارت أمة.. فهو خلاف أن نسلم قبل أن تُسَى^(٣).

٣٣٣٥- وقال^(١) أبو حنيفة في العبد المسلم يأتى إلى/ دار الحرب، فبصيه^(٢) للمسلمون، فأدركه سيده في الغنيمة، بعد القسمة أو قبلها^(٣).. أخذه بغير قيمة، وإن كان المشركون^(٤) أسروه فأصابه سيده قبل القسمة.. أخذه بغير شيء، وإن أصابه^(٥) بعد القسمة.. أخذه^(٦) بالقيمة^(٧).

٣٣٣٦- قال الأزاعي: إن كان أبى منهم^(١) وهو مسلم.. استتب؛ فإن رجع إلى الإسلام.. رُدَّ^(٢) إلى سيده، وإن أبى.. قُبِلَ، وإن أبى^(٣) وهو كافر.. خرج سيده مما كان يملكه^(٤)، وأمره^(٥) إلى

(١) في (أ) و(ز): "وقد اشتراها رجل ثم اشترى زوجها وهي في العدة"، وليست في (ب)، وفي كتاب أبي يوسف و"الأم" ط بولاق: "وقد استردها زوجها وهي في عدتها"، وفي الأم ط رفعت: "وقد اشتراها ثم اشترى زوجها وهي في عدتها".

(٢) في (أ) و(ز): نسوة من المهاجرات.

(٣) في (ب): عدتهن.

(٤) نهاية [٣٣٥] من (ز).

(٥) الرُّدُّ على سبِّ الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٥)، سبِّ الأوزاعي من "الأم" (٢١٤/٩).

(٦) في (ب): السي.

(٧) في (ب): وإذا.

أَنْسِبَا

(٨) هكذا صورتها في (أ): أَنْسِبَا، هكذا صورتها في (ب): فَأَدْوَلَتْ، في (ز): قبل السبا.

(٩) في (ب): قال.

(١٠) في (ب): وبصيه.

(١١) في (ب): غيرها.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): "المسلمون"، وفي كتاب أبي يوسف والأم: "المشركون".

(١٣) في (ب): كان.

(١٤) في (ب): أخذ.

(١٥) الرُّدُّ على سبِّ الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٦)، سبِّ الأوزاعي من "الأم" (٢١٥/٩).

(١٦) في (ب): معهم.

الإمام؛ إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، وإن أُعْذِرَ أسيراً^(٥).. لم يحمل قتله، ورُدَّ على صاحبه بالقيمة إن شاء^(٦).

٣٣٣٧- قال الشافعي: من ارتد من العبيد.. استتيب كما يستتاب غيره، وسواء أبق هذا العبد كافراً^(٧) أو مسلماً^(٨) أو أسره العدو، وهو لصاحبه قبل القسمة وبهذا بلا غش^(٩)، واحتج بحديث ناقة النبي ﷺ، أن النبي ﷺ أَخَذَهَا^(١٠).

٣٣٣٨- وقال أبو حنيفة: إذا كان السبي رجالاً ونساءً، وأُخرجوا إلى دار الإسلام.. فإي أكره أن يباعوا^(١١) من أهل الحرب فيقوى أهل الحرب بهم^(١٢).

٣٣٣٩- قال الأوزاعي: كان للمسلمون لا يرون بيع السبايا منهم بأساً، وكانوا يكرهون بيع الرجال، إلا أن يُعَادَى بهم أسارى من المسلمين^(١٣).

٣٣٤٠- وقال^(١٤) أبو يوسف: لا يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة^(١٥).

(١) في (أ) و(ج): رده.

(٢) في (أ) و(ج): اتوا.

(٣) في كتاب أبي يوسف: خرج من سيده ما كان يملكه.

(٤) في (ب): فأمره.

(٥) في (ب): أسير.

(٦) الرُّدُّ على سبِّير الأوزاعيّ لأبي يُوسُف (ص ٥٧)، سبِّير الأوزاعيّ من "الأُمّ" (٢١٥/٩).

(٧) في (ب): كافر.

(٨) في (ب): مسلم.

(٩) سبِّير الأوزاعيّ من "الأُمّ" (٢١٧/٩) و(٧٠٣/٥).

(١٠) سبق شرحه.

(١١) في (ب): يتباعوا.

(١٢) الرُّدُّ على سبِّير الأوزاعيّ لأبي يُوسُف (ص ٦١)، سبِّير الأوزاعيّ من "الأُمّ" (٢١٧/٩).

(١٣) الرُّدُّ على سبِّير الأوزاعيّ لأبي يُوسُف (ص ٦٢)، سبِّير الأوزاعيّ من "الأُمّ" (٢١٨/٩).

(١٤) في (ب): قال.

(١٥) الرُّدُّ على سبِّير الأوزاعيّ لأبي يُوسُف (ص ٦٢)، سبِّير الأوزاعيّ من "الأُمّ" (٢١٨/٩).

٣٣٤١- وقال^(١) الشافعي^(٢): إذا سبي الرجال والنساء والصبيان معهم.. فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب^(٣)؛ واحتج بأن^(٤) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فادى^(٥) أسارى أهل بدر، وفدى رجلاً^(٦) برجلين^(٧).

٣٣٤٢- قال^(٨) الشافعي: إذا لم يكن مع الصبيان أب^(٩).. فهم مسلمون.. فلا^(١٠) يباعوا من النصارى؛ لأن دينه دين مالكة^(١١).

٣٣٤٣- قال^(١٢): وفيما^(١٣) نظن^(١٤): قد باع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المشركين سبي بني قريظة^(١٥).

٣٣٤٤- فأما السِّلَاحُ والكِرَاعُ.. فلا يباع^(١٦).

٣٣٤٥- وقال^(١) أبو حنيفة: إذا أصاب المسلمون أسرى^(٢) فأخرجوهم/(١٥٦/ب) إلى دار الإسلام، رجالاً ونساءً وصبياناً، وصاروا في الغنيمة، فقال رجلٌ من المسلمين أو امرأة^(٣): «قد كُنَّا أمتانهم قُتِلَ أن يؤخذوا».. لا يُصدَّقوا على ذلك^(٤).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) نهاية [٣٣٦] من (ز).

(٣) سِبرُ الأوزاعيَّ من "الأم" (٢١٨/٩) و(٧٠٣/٥).

(٤) في (أ) و(ز): بتدليس.

(٥) في (أ) و(ز): فافا.

(٦) في (ب): رجل.

(٧) سِبرُ الأوزاعيَّ من "الأم" (٢١٩/٩).

(٨) في (ب): وقال.

(٩) يعني: أحد الأبوين، في (أ) و(ب) و(ز): أباً.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) أي: دين الصبي دين مالكة. سِبرُ الأوزاعيَّ من "الأم" (٢١٩/٩) و(٧٠٤/٥).

(١٢) في (ب): وقال.

(١٣) في (ب): فيما.

(١٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يظن.

(١٥) ذكر ذلك في سِبرِ الأوزاعيَّ من "الأم" (٢١٨/٩) ولم يستنده، وأسنده البيهقي (١٢٩/٩).

(١٦) سِبرُ الأوزاعيَّ من "الأم" (٢٢٠/٩).

٣٣٤٦- قال، قال الأوزاعي: هم مُصَدِّقُونَ على ذلك، وأما هم جازز على جميع المسلمين؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يعقد على المسلمين أديانهم»^(١٥).

٣٣٤٧- وقال الشافعي: إن كان الرجل والمرأة ذكروا ذلك قبل أن يُسْتَبَوَا.. قُبِلَ ذلك منهم، فأما بعد الملك والغنمة لهم.. فلا؛ لأنهم يشهدون على فعل أنفسهم ليزيلوا ملك غيرهم.. فلا يجوز^(١٦) إلا شهادة رجلين^(١٨).

٣٣٤٨- وقال أبو حنيفة: إذا حصر^(١٩) المسلمون^(٢٠) / عَدُوَّهُمْ، فقام العدو على سورههم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم^(٢١).. قال: يرموهم باثبيل والشنقيق، ويعمدوا بذلك^(٢٢) أهل^(٢٣) الحرب ولا يتعمدوا الأطفال^(٢٤).

(١) في (ب): قال.

(٢) في (أ) و(ز): أسارى.

(٣) في كتاب أبي يوسف والأُم: أو أثنان.

(٤) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوسُفَ (ص ٦٣)، سبيل الأوزاعي من "الأُم" (٢٢٠/٩).

(٥) في كتاب أبي يوسف: "يعقد على المسلمين أولادهم، ويسمى بذهمتهم أديانهم"

ولم أجد هنا اللفظ الذي ذكره هنا، ولكنه ورد بلفظ: «المؤمنون تتكافؤ دماؤهم، ويسمى بذهمتهم

أديانهم...». من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد (٢٦٨/٢: ٩٥٩) وأبو داود ك: الديات، ب: ليقاد

المسلم بالكافر، (٤٥٣٠)، والقصاني ك: القسامة، ب: القود بين الأحرار والممالك بالنفس، (٤٧٣٤)،

والحاكم (١٤١/٢). وقال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٢٩١): "رجاله ورجال الصالحين".

(٦) الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوسُفَ (ص ٦٣)، سبيل الأوزاعي من "الأُم" (٢٢٠/٩).

(٧) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٨) سبيل الأوزاعي من "الأُم" (٢٢٢/٩).

(٩) في (أ) و(ز): حضر.

(١٠) هذه الكلمة تكررت في (ب).

(١١) نهاية (١٠٦/أ) من (ب).

(١٢) هكذا صورها في (ب): «البلطجى سودم».

(١٣) في (ب): ذلك.

(١٤) في (ب): بأهل.

(١٥) انظر: الرُّدُّ على سبيل الأوزاعي لأبي يُوسُفَ (ص ٦٥-٦٦)، سبيل الأوزاعي من "الأُم" (٢٢٢/٩).

٣٣٤٩- وقال^(١) الأوزاعي: يُكْف عن رميهم، وإن برز أحدُ منهم رُمُوهُ، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يقول:

﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ﴾ الآية [التح: ٢٥]^(٢).

٣٣٥٠- وقال/ أبو يوسف: تأوَّل الأوزاعيُّ الآيةَ في غير موضعها^(٣).

٣٣٥١- وقال^(٤) الشافعي: قولُ الأوزاعيِّ أَحَبُّ إِلَيَّ إذا لم تكن^(٥) ضرورةً إلى قتالِ أهلِ الحصن، وإن اضطروا إلى أن يخافوا على أنفسهم إذا كَفُّوا.. فقاتلوه، ولم^(٦) يعمدوا قتل مسلمٍ، فإن^(٧) أصابوا منهم أحدًا^(٨).. كَفُّوا^(٩)، واحتج بحديث [النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في] البيت^(١٠).

٣٣٥٢- وقال^(١١) أبو حنيفة: إذا كان العبدُ يُقاتلُ مع مولاه.. حاز^(١٢) أمانه، وإن لم يقاتل.. فأمانه باطل^(١٣).

٣٣٥٣- قال الأوزاعي: أمانه حائز؛ لإجازة^(١٤) عمر بن الخطاب^(١٥).

(١) في (ب): قال.

(٢) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الأوزاعيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ٦٦)، سِيرُ الأوزاعيِّ من "الأَمِّ" (٢٢٢/٩).

(٣) حاشية [ص ٣٣٧] من (ز).

(٤) الرُّدُّ على سِيرِ الأوزاعيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ٦٦)، سِيرُ الأوزاعيِّ من "الأَمِّ" (٢٢٢/٩).

(٥) في (ب): قال.

(٦) في (أ) و(ز): يكن.

(٧) في (أ) و(ز): قتل.

(٨) في (ب): ولا.

(٩) في (أ) و(ز): وإن.

(١٠) في (أ) و(ز): أحد.

(١١) سِيرُ الأوزاعيِّ من "الأَمِّ" (٢٢٤/٩) و(٥٩٤/٥).

(١٢) متفق عليه من حديث ابن عباسٍ عن الصَّعْبِ بْنِ خَتَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبِّلَ عن أهلِ الدارِ يَمُوتُونَ من المَشْرَكِينَ فَيَصَابُ من نِسَائِهِمْ وَذُرَارِهِمْ، قال: «هُمْ مِنْهُمْ». أخرجه البخاريُّ ك: الجهاد، ب: أهل الدارِ يَمُوتُونَ فَيَصَابُ الولدانُ والذَّواري، (٣٠١٢)، ومسلم ك: الجهاد والسير، ب: جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعدد، (١٧٤٥).

(١٣) في (ب): قال.

(١٤) في (أ) و(ز): جائز.

(١٥) الرُّدُّ على سِيرِ الأوزاعيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ٦٨)، سِيرُ الأوزاعيِّ من "الأَمِّ" (٢٢٥/٩).

٣٣٥٤- وقال ^(٣) الشافعي مثله ^(٤).

٣٣٥٥- وقال أبو حنيفة: إذا قال الإمام: «من أصاب شيئاً.. فهو له» فأصاب رجلٌ جاريةً.. لم يَطْأها ما كان في دار ^(٥) الحرب ^(٦).

٣٣٥٦- وقال الأوزاعي: له أن يَطْأها، وهذا حلال؛ لأن المسلمين أصابوا السبابة في غزوة بني المصطلق قبل أن يَقتلوا، ولا يصلح للإمام ^(٧) أن ينقل سريةً/ ما أصاب، ولا ينقل سوى ذلك إلا من ^(٨) الخمس، فإن في النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسوة، وقد كان ينقل في البداية وفي الرجعة ^(٩).

٣٣٥٧- قال الشافعي: إذا صارت في سهمه.. فله أن يَطْأها؛ واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان معه في غزوة المريسيع امرأة أو امرأتان ^(١٠) ^(١١)، فإذا جاز وطء الحرائر.. كان الإمام أولى ^(١٢).

(١) في كتاب أبي يوسف والأم: أجازوه.

(٢) الرؤد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٦٨)، سير الأوزاعي من "الأم" (٢٢٥/٩).

(٣) في (أ) و(ب): قال.

(٤) سير الأوزاعي من "الأم" (٢٢٦/٩).

(٥) في (أ) و(ب): بلاد.

(٦) الرؤد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٧٠)، سير الأوزاعي من "الأم" (٢٢٧/٩).

(٧) في (ب): لإمام.

(٨) في كتاب أبي يوسف والأم: بعد.

(٩) سير الأوزاعي من "الأم" (٢٢٧-٢٢٨/٩).

(١٠) في (ب): امرأتين.

(١١) في الحديث المتفق عليه عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: "كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أراد سفرًا أفرغ بين أزواجه فأبهن خرج سهماً.. خرج بها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه"، قالت عائشة: "فأفرغ بيننا في غزوة غزاهها فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...". أخرجه البخاري ك: المغازي، ب: حديث الإفك، (٤١٤١)، ومسلم ك: التوبة، ب: في حديث الإفك، (٢٧٧٠). وهذه الغزوة هي غزوة المريسيع، وتسمى: بني المصطلق، وهي التي حدثت بعدها حادثة الإفك.

(١٢) في (أ) و(ب): فإذا جاز وطء الحرة إذا كان فالأمة أولى.

(١٣) سير الأوزاعي من "الأم" (٢٢٩/٩).

٣٣٥٨- وقال^(١) أبو حنيفة: إذا خرج الرجل والرجلان^(٢) من المدينة، أو المصر^(٣)، فأغار^(٤) في أرض الحرب.. فما أصابا.. فهو لهما، ولا يُخمس^(٥).

٣٣٥٩- وقال الأوزاعي: إذا خرجا بغير إذن الإمام، فإن شاء.. عاقبتهما وحرّمهما، وإن شاء.. خفّسَ ما أصابا، ثم قسّمه بينهما^(٦).

٣٣٦٠- قال^(٧) أبو يعقوب: يخمسُ خرجا^(٨) بإذن الإمام، أو بغير إذن، ولا أحب لهما^(٩) أن يخرجا^(١٠) بغير إذن^(١١)/ ^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (ب): والرجلين.

(٣) في (ب): مصر.

(٤) في (أ) و(ز): فأغاروا.

(٥) الرّدّ على سيّر الأوزاعيّ لأبي يوسف (ص ٧٦)، سيّر الأوزاعيّ من "الأم" (٢٣١/٩).

(٦) الرّدّ على سيّر الأوزاعيّ لأبي يوسف (ص ٧٦-٧٧)، سيّر الأوزاعيّ من "الأم" (٢٣١/٩-٢٣٢).

(٧) في (أ) و(ز): وقال.

(٨) في (أ) و(ز): خرج.

(٩) في (أ) و(ز): لهم.

(١٠) في (أ) و(ز): تخرجوا.

(١١) لكافة [٣٣٨] من (ز).

(١٢) بعد هنا في (ب): "وقال الشافعي في البكر: يُزوّجها أبوها". وهو «باب تزويج البكر».

(السنة في الجهاد^(١))

٣٣٦١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: الغزو غزوان: غزو نافلة، وغزو فريضة؛ فأما الفريضة: فهو الغفر إذا أُظِّل العدوُّ بلاذ المسلمين^(٢)، والنافلة: الرباط والخروج إلى التغور إذا كان فيها من فيه كفاية^(٣).

٣٣٦٢- فإن ظهر المسلمون في أرض العدو؛ فإن كانوا^(٤) استحوذوا عليها.. فالنظر للمسلمين ببقاء^(٥) ثمارها وأشجارها^(٦)، وإن كانوا غارة.. فلا بأس بتحريق أرض العدو، وقطع الأشجار والثمار^(٧).

٣٣٦٣- ولا تُغرَّق^(٨) النحل، ولا تُحرق^(٩)؛ لأنهما ذوات أرواح، ولا تُعرقبُ هيمةٌ مأكولةٌ للحمٍ وغير مأكولة؛ لأن ذلك تعذيب، ولكنها تذبح^(١٠).

٣٣٦٤- ومن غلّ.. عاقبه^(١١) السلطان إن رأى، وله تركه؛ فإن^(١٢) وحده^(١٣) قائماً.. أخذه، وإن فات.. رجع عليه بالقيمة^(١٤)، فإن^(١٥) كان قبل القسم.. طرح في المغام^(١٦)، وإن كان بعد القسم.. قلّده الذي غلّه إلى يوم القيامة؛ لأنه لأقوام بأعيانهم^(١٧).

(١) في (أ) و(م): باب في الجهاد وغيره.

(٢) الأم (٤٠٤/٣) (١٦١/٢) النجار: ك: الحج، ب: الإحصار بالعدو، كفاية النبيه (٣٥٤/١٦).

(٣) الأم (٣٨٣/٥) وما بعدها، كفاية النبيه (٣٥٠/١٦).

(٤) في (ب): كان.

(٥) هكذا صورتها في (أ): نسياً، وهكذا صورتها في (ب): طحطا، هكذا صورتها في (م): نسياً.

(٦) أي: بقاء الثمار والأشجار والأموال هو مصلحة للمسلمين؛ لأنه غنمة توزع عليهم.

(٧) الأم (٦٣٠/٥-٦٣١).

(٨) في (أ) و(م): يفرق.

(٩) في (أ) و(ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(م): ولكن تذبح.

(١١) الأم (٥٩٤/٥ و٦٣٣ و٧٠٦).

(١٢) نهاية (٥٥/أ) من (ب).

(١٣) في (أ) و(م): وإن.

(١٤) في (أ) و(م): وحده.

(١٥) الأم (٦١٤/٥).

٣٣٦٥- والنفل لمن خمس الخمس^(١) على اجتهد^(٢) الإمام لمن رجا/ (١٥٧/ب) منفعته للمسلمين^(٣).

٣٣٦٦- ومن قتل قتيلاً في مبارزة أو إقبال [عليه].. فله سلبه، ولا يحمس، ومن قتل في الإديار.. فليس له^(٤) سلبه.

٣٣٦٧- وما حازة^(٥) المشركون من مال المسلمين، ثم غنم المسلمون.. فهو له^(٦)، قبل القسم وبعده، ويرجع الذي أخذ منه بعد القسم بما حسب [به] عليهم على^(٧) الجيش، إن أدرك ذلك، وإن لم يدرك.. أعطاه الإمام من بيت^(٨) المال من خمس الخمس^(٩).

٣٣٦٨- ولا بأس بأكل طعام العدو، وذبح ماشيتهم، وأكل ما ذبحوا؛ إن^(١٠) كانوا أهل كتاب^(١١).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): القتائم.

(٣) الأم (٦٤٣/٥).

(٤) في (أ) و(م): من الخمس خمس الإمام.

(٥) هكذا صورتها في (أ): **الاجتهاد**، وكأنه ضرب على (لا)، وكتب في حاشية (م): نسخة: اجتهد.

(٦) أكثر هذه المسائل قد سبقت في كتاب اختلاف العراقيين والسير، وغيرها، فأعني ذلك عن إعادة التعليق والتوثيق، والله المستعان.

(٧) في (ب): فله.

(٨) في (ب): اختاره، في (م): جازه.

(٩) أي: لصاحبه المسلم.

(١٠) في (ب): وعلى.

(١١) في (أ) و(م): ثلث.

(١٢) انظر: الأم (٦٥٦/٥-٦٥٧) لكنه قال: "وعلى الإمام أن يُؤمَّرَ مَنْ مَارَ في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ولم يذكر أنه يرجع على الجيش، وفي التنبيه مع كفاية التنبيه (٤٦٩/١٦-٤٧٠) "مُؤَمَّرٌ مَاحِيهَا من خمس الخمس؛ جمعاً لحقه، ولا تنسخ القسمة، للحصول المقصود، والمراد بالصاحب هاهنا: من وقعت في سهمه من الغنمة، لا ماليتها الأملي، قال القاضيان الماوردي والحسين: هذا إذا غنق تقض القسمة، فأما إذا لم تغنق.. فنقضت ولا تعويض، وفي «الجبلي» وجه أنه يسترد من كل سهم بقدر حصته بالتوزيع".

(١٣) نهاية [ص ٣٣٩] من (م).

٣٣٦٩- [قال أبو يعقوب: ومن مات واصلًا في أرض العدو، وقبل اللقاء والوقعة.. فلا سهم له إذا مات قبل القتال، وإن قاتل^(٧) ثم مات، أو قُتل، ثم غنم المسلمون.. فله سهمه، ومن حضر القتال وهو مريض.. فَلَهُ سَهْمُهُ].

٣٣٧٠- [قال الشافعي: وللغارِسِ سهمٌ، وللفرسِ سهمان، ولا يُسهمُ إلا للفرسِ واحدٍ، ولا يسهم لصبيٍّ، ولا لامرأة^(٨)، ولا لعبدٍ، إلا أن يكون فيهم^(٩) منفعة.. فيُرضخ لهم من الخمس، ولا يبلغ بواحدٍ منهم سهم رجلٍ.

٣٣٧١- ولا يسهم لبغلٍ، ولا حمارٍ^(١٠)، ولا بعيرٍ^(١١).

٣٣٧٢- والمُخَنُّ والراذين بمِرلة الخيل إذا لحقت لحوق الخيل، إذا أجازها الوالي.

٣٣٧٣- وأيما سرية خرجت من العسكر^(١٢) فغنمت^(١٣).. فَإِنَّ غَنَائِمَهَا تَقْسَمُ^(١٤) بينها وبين أهل العسكر، وإن غنم العسكر.. (كانت السرية شريكته^(١٥)) في ذلك.

٣٣٧٤- ولا بأس أن يقتل^(١٦) الإمام خاصة قبل [القسم] في أرض الحرب الأسارى^(١٧)، إذا لم يكن لهم أمان، على وجه النظر من الإمام، لخوف شرهم، وعظم نكايتهم، وما يحاذر منهم، ونحو هذا^(١٨)، فأما لغير شيء من هذا.. فلا^(١٩).

(١) في (ب): الكتاب.

(٢) الأم (٦٤٢/٥).

(٣) هكذا صورتها: [م]، ولعلها "قاتل" فحذفت منها الألف، وكذلك أثبتها.

(٤) في (أ) و(ز): امرأة.

(٥) في (ب): فيه.

(٦) في (أ) و(ز): ولا لحمار.

(٧) الأم (٣٢٠/٥).

(٨) في (أ) و(ز): عسكر.

(٩) في (ب): وغنمت.

(١٠) في (أ) و(ز): يقسم.

(١١) في (ب): كان للسرية شركة.

(١٢) هكذا صورتها في (أ): [م] (إمام)، في (ز): يقتل.

(١٣) الأم (٧٠٤/٥).

٣٣٧٥- ومن استحياء^(٣) الإمام من الأسارى.. فلا يقتل بعد.

٣٣٧٦- ويؤخذ الرهبان، وأهل الصوامع، و^(٤) الديارات^(٥).

٣٣٧٧- ولا يقتل النساء ولا الصبيان^(٦).

٣٣٧٨- ولا يقاتل العدو حتى يدعوا إلى أن يعجلوا عن ذلك، فإن لم يفعل.. فقد بلغتهم الدعوة^(٧).

٣٣٧٩- قال: وإذا ارغم المسلمون من المشركين رهائن فأسلموا.. [فليردوهم إليهم] قال الربيع: أظنه قال: ^(٨) فلا يرردوا إليهم^(٩).

٣٣٨٠- ولا يرهن المسلمون العدو رهائن من المسلمين خوف الفتنة عليهم.

٣٣٨١- وإن^(١٠) ارغم المسلمون نساء من أهل الشرك فأسلموا، أو صبيان [فأسلموا].. فلا يردوهم خوف الفتنة، ويُعطوهم في النساء الصداق الذي أعطوهم إن غلّمه المسلمون، وإلا.. فصداق منهلن^(١١) / ^(١٢).

(١) كفاية النبي (٤٣٠/١٦).

(٢) قال في الأم (٦٣٧/٥): "ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا على النظر للمسلمين؛ من تقوية دين الله عز وجل، وتوهمين عدوه، وغيظهم، وقتلهم بكل حالٍ مباح".

(٣) في (ب): استحيى.

(٤) هكذا صورتها في (أ): الديارات، في (ج): في.

(٥) الأم (٦٩٩/٥).

(٦) الأم (٥٧٧/٥).

(٧) الأم (٥٨١/٥).

(٨) في (أ) و(ج): أظنه -شك الربيع- قال.

(٩) في (ب): "ولا يرد إليهم".

(١٠) هذه نصوص عزيزة في باب الرهائن، فالكلام في هذا الباب في كتب الفقه قليل.

(١١) كتب فوقها في (ج): وإذا.

(١٢) في (أ) و(ج): منهلن.

(١٣) نهاية [ص ٣٤٠] من (ج).

٣٣٨٢- ولا بأس/ أن يُغَادَى^(١) الرجلُ والرجلان^(٢) من أهل الحرب بالرجل من المسلمين، وليس للحيش منع الإمام من ذلك^(٣).

٣٣٨٣- وقد قيل: عليه^(٤) قيمة ما فادى به لهم، أو الاحتساب لهم في خمسة.

٣٣٨٤- [ولا بأس بقتال اللصوص ومناشدتهم].

٣٣٨٥- والجحوس في الجزية بمنزلة أهل الكتاب، وليس عليهم عندنا إلا دينار للموسر^(٥) والمعسر.

٣٣٨٦- وتؤخذ^(٦) الجزية من نصارى العرب الذين دانوا دين النصرانية قبل نزول القرآن.

٣٣٨٧- فأما من دان منهم دين النصرانية بعد نزول القرآن.. فلا يُقْرُ على الجزية، ولا يقبل منه^(٧) إلا الإسلام أو القتل.

٣٣٨٨- ومن أراد أن يخرج من كُفْرٍ إلى كُفْرٍ.. لم يُقْرَ الإمام على ذلك، وكان الحكم فيه: بِلَوْعَةٍ^(٨)/ ^(٩) أرض الحرب، إن لم يثبت^(١٠) هو^(١١) على دينه الذي أذى عليه الجزية، ولا يقول له الإمام: «أثبت^(١٢) عليه»، وإن ثبت عليه من قبل نفسه.. أُجِذَتْ منه الجزية.

٣٣٨٩- وقد قيل: يُقْرُ عليه؛ لأنه خرج من شرك إلى شرك.

(١) في (أ) و(ز): يغدى.

(٢) في (أ) و(ز): والرجلين.

(٣) الأم (٦٢١/٥) و٦٣٧.

(٤) في (أ) و(ز): وعليه.

(٥) في (ب): الموسر.

(٦) في (أ) و(ز): ويؤخذ.

(٧) في (أ) و(ز): منهم.

(٨) في (أ) و(ز): بلوغ.

(٩) غابة (٥٥/ب) من (ب).

(١٠) هكذا صورتها في (أ): **بَيِّنَتْ**.

(١١) في (أ) و(ز): فهو.

(١٢) في (ب): إن ثبت.

٣٣٩٠- ومن أسلم من أهل الذمة.. وضعت عنه ^(١) الجزية ^(٢)، فإن ^(٣) كان من أهل الصلح.. فهو أخق بأرضه، وما أسلم عليه.. له، [وإن كان من أهل العتوة.. فأرضه -قتل إسلامه، وبعد إسلامه- فيء] ^(٤).

٣٣٩١- وما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب.. فأربعة أحاسيه [للإمام، والخمس للذين ذكر الله في آية الحشر، و] للإمام منه ^(٥) خمس الخمس أيضاً، وما أوجف عليه بالخيول والركاب.. فالخمس منه للذين ذكر الله عز وجل في آية «الأنفال»، وللإمام منه خمس الخمس، وباقية للذين ^(٦) ذكر الله في آية «الأنفال»، وأربعة أخماسه ^(٧) للموجفين.

٣٣٩٢- وكل ما صار إلى الإمام، من خمس الخمس، أو أربعة أحاسيه، [أو خراج]، أو جزية، أو خراج أرض، وما أخيهه من غير ذلك، من مال مسلم أو ذمي لا وارث له، وما أخيهه.. يضمنه في مصلحة المسلمين ^(٨) بالاجتهاد ^(٩) في إعطاء الغزاة، وزمّ التفرغ، وكل ما رأى لهم فيه الخط.. سهمه فيه كسهم رجل منهم، وعيأله فيه كعيالهم، ولا يعطى غني إلا لنفقة المسلمين من جهاد ^(١٠) أو ^(١١) غير ذلك، (١٥٨/ب) وأربعة أخماس الخمس الباقي [أراه] لأهل آية «الحشر» و«الأنفال».

٣٣٩٣- وأما الزكوات ^(١٢)، فمقسومة في الأصناف التي ^(١٣) ذكر ^(١٤) الله عز وجل، [في «براءة»، وزكاة القطر، والتعار، والحبوب، والعين، والماشية، وخمس الركاز].

(١) في (أ) و(ز) عليه.

(٢) الأم (٤٣٦/٥).

(٣) في (ب) وإن.

(٤) سبيل الأوزاعي من "الأم" (٢٤٦/٩).

(٥) في (ز) من.

(٦) في (أ) و(ز) على الذين.

(٧) في (أ) و(ز) أخماس.

(٨) نهاية [ص ٣٤١] من (ز).

(٩) في (أ) و(ز) والاجتهاد.

(١٠) في (أ) و(ز) جهاز.

(١١) في (ب) و.

(١٢) في (ب) الزكاة.

(١٣) في (ب) الذين.

٣٣٩٤- [قال الشافعي: ومن أصاب في أرض الحرب كَثْرًا، أو أصابَ صيدًا، أو خَمَلَ قَصَبِ نَشَابٍ، أو رماح؛ فإن كان أصابوا ذلك في الفَيَافِي وحيث لا يملكه العدو.. فهو له، ويَحْتَسُنُ الذهب فقط؛ لأنه مباح، والعدو لم يملكوه، وإن أصاب شيئًا من ذلك من أرض لأهل الحرب أو منازلهم.. فهو غنيمَةٌ له وللجيش^(١)].

٣٣٩٥- [قال أبو يعقوب: ومن خرج في عسكر، برًّا أو بحرًا فأوغلوا في أرض الحرب ولم يقاتلوا فَرَدَّتْ الرِيحُ بعضهم، أو خَمَحَتْ به دَابَّتُهُ، أو تَخَلَّفَ، ثم قاتلوا العدو.. فالغنيمَةُ لمن شهد القتال، وليس لهؤلاء شيء إلا أن يُذَرَّ كَهْمُ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَقْتُمُوا.. فيكونوا معهم].

٣٣٩٦- [قال الشافعي: ومن وَلَّى الدُّبُرَ غَيْرَ مُتَحَرِّفٍ لِقِتَالٍ أو مُتَحَيِّزٍ إِلَى فِتْنَةٍ.. فقد باء بغضبِ من الله، إلا أن يرحمه الله، ولا سهم له وإن شهد القتال^(٢)، وقد رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا فِتْنَةٌ^(٣) لِكُلِّ مُسْلِمٍ^(٤)].


٣٣٩٧- [ولا يَفِرُّ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ، ولا أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفِرَّ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، ولا يَجْرُجُ مِنَ الْفِرَارِ [ولا]^(٥) مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ^(٦)].

٣٣٩٨- [ومن أصابَ رَكَازًا -وهو دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ ذَهَبٍ أو غَيْرِهِ- في أرضٍ صَلَحَ أو عَنَوَ أو لا صَلَحَ أو لا عَنَوَ؛ فإن كان في موضع لا يملكه أحد.. ففيه الخمس]^(٧).

(١) في (ب): ذكرهم.

(٢) انظر: الأم (١١٥/٣) و(٦٤٨/٥).

(٣) انظر: الأم (٥٨٨/٥ و ٣٩٤).

(٤) هكذا صورناها في المخطوط: .

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٦/٥) وعبد الوزاق (٢٥٢/٥: ٩٥٢٤) وسعيد بن منصور (٢١٠/٢):

٢٥٤٠ ت: الأعظمي (٢٠٣/٥: ٩٨٦ ت: سعد الحميد) وابن أبي شيبة (٥٣٦/١٢) ومن طريق

الشافعي أخرجه البيهقي (٧٧/٩) وفي المعرفة (٢٢٠/١٣)، وَضَعَهُ الْأَبَانِي فِي الْإِرْوَاءِ (٢٨/٥) لانتقاعه،

فإن مجاهدًا لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث استشهد عُمَرُ وعمره ستان.

لكن ذكر البيهقي (٧٧/٩) أنهما آخر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قُرِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «لَوْ أَنَوَيْ.. كُنْتُ

فَتْنَهُمْ». قال الشيخ في الإرواء (٢٨/٥): «وهذا سند صحيح على شرط مسلم». وانظر حاشية تحقيق سنن

سعيد بن منصور (ت: سعد الحميد).

(٦) انظر: الأم (٥٨٨/٥).

٣٣٩٩- [فإن كان في دار رجل.. فهو له إن ادَّعاه^(١)؛ لأنه قد يجده ثم يدَّعيه، فإن لم يدَّعه^(٢).. فهو للذي وجدته، وفيه الخمس^{(٣)(٤)}].

(١) انظر: الأم (١١٥/٣).

(٢) انظر: الأم (١١٥/٣).

(٣) في المخطوط: "يدعيه".

(٤) خلاص المصنف، قال النووي: "إنما يملكه الواحد وتلزمه الزكاة إذا وجدته في مواتٍ أو يملك أسياه، فإن وجد في مسجد أو شارع.. تُلْقَطُ على المذهب، أو في يملك شخصي.. فللمشخص إن ادَّعاه، وإلا.. فليس يملك منه، وهكذا حتى ينتهي إلى المَحْبِي". هـ. من المنهاج (ص ١٦٩)، وهو كذلك في الأم (١١٥/٣-١١٦)، وانظر: معني المحتاج (٣٩٦/١).

(٥) بعد هذا في (ب): السنة في التدوير.

باب قتال أهل البغي

٣٤٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع [قال]، قال الشافعي: قال الله 'جَلْ ثَنَاءُهُ': ﴿وَلَنْ

طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَاصِمَا بَيْنَهُمَا﴾ الآية [المحرمات: ٩]، ثم قال [عزْرٌ ذِكْرُهُ]: ﴿وَإِنْ

قَاتَتْ قَاصِمَا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قُتِلَ^(١) دُونَ مَالِهِ.. فهو

شهيد»^(٢).

٣٤٠١- قال الشافعي: فإذا كانت الطائفتان الممتنعان الجماعتان - كل واحدة منهما تمتنع^(٣)

أشدَّ الامتناع، أو أضعف إذا لزمها اسم الامتناع - وقد سماهم الله مؤمنين، وأمر بالإصلاح بينهم..

فحقَّ على كُلِّ أَحَدٍ^(٤) دعاء المؤمنين إذا افرقوا وأرادوا القتال، وأنَّ^(٥) لا يقاتلوا^(٦) حتى يدعوا إلى الصلح^(٧).

٣٤٠٢- ولا يُبَيِّتُ أَهْلُ الْبَغْيِ قبل دعائهم؛ لأنَّ على الإمام الدعاء كما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ قبل

القتال^(٨).

٣٤٠٣- والطائفتان مثل أهل الردَّة الذين منعوا الزكاة وكانوا ضريبين؛ ضرب^(٩) ارتدوا،

وضرب^(١٠) منعوا الزكاة، وأقاموا^(١١) على الإسلام^(١٢).

(١) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) نهاية (١/٦٠) من (ب).

(٣) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: المظالم، ب: من قاتل دون ماله،

(٤) (٢٤٨٠) ومسلم ك: الإيمان، ب: الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهمل

الدم... (١٤١).

(٥) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يمتنع.

(٦) في (ب): واحد.

(٧) في الأم: أن.

(٨) في (ب): يقاتلون.

(٩) الأم: (٥١٣/٥).

(١٠) انظر: الأم (٥١٣/٥).

(١١) في (ب): ضرباً.

٣٤٠٤- فإذا^(١) كان هذا.. فمثل^(٥) الخوارج يقاتلون، ولا يقاتلون إلا بعد الدعاء.

٣٤٠٥- وكلُّ إمامٍ ولِيّ الناسِ باختيارٍ أو بغيره أو مُتَغَلَّبٌ فحُجِرَتْ أحكامه وسلكت^(٦) به السبيل^(٧) وأُمتِنت به البلاد.. فلا^(٨) يُقاتل، ويُقاتل^(٩) معه المسلمون.

٣٤٠٦- والحجة في ذلك قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ وَلِيَّ عَلَيْكُمْ كَذَا وَكَذَاهُ^(١٠)»، وقال^(١١) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أُمَّةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تُلْقَوْنِي»^{(١٢)(١٣)}.

٣٤٠٧- فإن قيل: فقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَطِيعُوا مَا أَمَرُوا اللهُ جُلُّ ثَنَائِهِ، فَإِذَا عَصَوْا اللهَ.. فَلَا طَاعَةَ لَهُمْ»^(١٤)، فَإِنَّهُمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ مُطِيعِينَ^(١٥) لله في إقامتها.. فعلى طاعتهم فيما أطاعوا الله، وما عصوا [الله] فيه.. أمسكنا عنهم، ولم نُطِيعْهُمْ في أن/ نُشْرِكْهُمْ في المصيبة^(١٦).

(١) في (ب): ضرباً.

(٢) في (ب): وأقاموا.

(٣) انظر: الأم (٥١٦/٥).

(٤) في (أ) و(ز): وإذا.

(٥) في (أ) و(ز): ومثل.

(٦) نهاية [ص ٣٤٢] من (ز).

(٧) في (أ) و(ز): السبيل.

(٨) في (أ) و(ز): ولا.

(٩) في (ب): ولا يقاتل.

(١٠) رواه البخاري ك: الأذان، ب: إمامة العبد والمولى، (٦٩٣) عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل حيشيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةً».

(١١) في (ب): وقول.

(١٢) أخرجه البخاري ك: المساقاة، ب: كتابة القَطائع، (٢٣٧٧)، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومسلم ك: الزكاة،

ب: إعطاء المولفة قلوبهم على الإسلام، (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبرقم (١٨٤٥) عن أنس عن أسيد بن حضير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(١٣) هذه الفقرة والتي تليها نقلها البيهقي في معرفة السنن والآثار مع عزوها.. (٢٢٣/١٢-٢٢٤).

(١٤) لم أجد هذا اللفظ، ولعله يقصد ما رواه مسلم في صحيحه، ك: الإمامة، ب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما ملؤوا، (١٨٥٤) عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : أن رسول الله

- ٣٤٠٨- وإذا قُوتِلَ الْخَوَارِجُ.. لم تُسَبِّ (٣) لهم ذرية، ولم يُقْتَمَ لهم مالٌ، ولم يُتَّبَعْ مُدْبِرٌ، ولم يُذَفِّفْ (٥) على خريج، ولم (٦) يُقْتَلَ أَسْرُهُمْ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن قَاتَلْتُمُ الْكُفْرَ﴾ والحقبة في ذلك: فعل (٨) علي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٩).
- ٣٤٠٩- وإذا قتلوا منا وأخذوا مالا أو (١٠) استحلوا فرجاً.. حُكِمَ عليهم بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، وما قُتِلَ منهم المسلمون.. لم يكن عليهم فيهم (١١) شيء؛ وأما (١٢) المال.. فمردوه (١٣).
- ٣٤١٠- وقد قيل: لا يُقْتَصُّ منهم (١٤) في مالٍ ولا في دمٍ ولا غيره إذا أُخْذُوا على التَّوْبِيلِ وكان لهم جماعة يمتنعون بِمِثْلِهَا (١٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَكُونُوا أَمْرَاءَ، فَعَرُفُونَ وَتَكُونُونَ، فَمَنْ عَرَفَ.. بَرَى، وَمَنْ أَنْكَرَ.. سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابِعَ» قَالُوا: أَفَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ «لَا، مَا ضَلُّوْهُ، وَلَا سَأَى الْبَيْهَقِيُّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ، ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ، فَلَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ الشَّافِعِي يَقْبِضُهُ وَيَغْتَبِيهِ.

- (١) في (ب): مطعون.
- (٢) قال البيهقي بعد أن روى هذه الأحاديث بسنده: "وهذا يدل على صحة ما قال الشافعي في كتاب البويطي في طاعة السلطان". أ. من معرفة السنن والآثار (٢٢٦/١٢).
- (٣) في (ب): لم تسمى.
- (٤) في (ب): ولا.
- (٥) في (م): بلا نقط.
- (٦) في (ب): ولا.
- (٧) الأم: ٥١٣/٥ و ٥٢٠-٥٢١ (مختصر المزني (ص ٢٥٦).
- (٨) في (ب): قول.
- (٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٨١/٨-١٨٢).
- (١٠) في (أ) و(م): و.
- (١١) في (أ) و(م): فيه.
- (١٢) في (أ) و(م): فأما.
- (١٣) ما يُتْلَفُهُ أَهْلُ الْعَدْلِ عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ لَا يُضْمَنُ. انظر: الوسيط (٤١٩/٦) روضة الطالبين (٥٥/١٠).
- (١٤) في (ب) زيادة: إلا.
- (١٥) وهو المعتمد، وهو أظهر القولين. انظر: الأم (٥١٨/٥ و ٥٢٣-٥٢٥) مختصر المزني (ص ٢٥٦) الوسيط (٤١٩/٦) روضة الطالبين (٥٥/١٠).

- ٣٤١١- ولو فعل ذلك رجل وحده^(١).. انقص^(٢) منه في القولين جميعاً^(٣).
- ٣٤١٢- وإن قُبلَ رجلٌ منهم منهراً، أو دُفِنَ عليه جريحاً.. لم يقتص منه، وأخذ منه الدية.
- ٣٤١٣- وكل حق وجب لرجل فامتنع بأدائه ولم يقدر السلطان على أخذه^(٤) منه وحال دونه بالقتال.. قتله إذا لم يقدر على أخذه من ماله^(٥) ولم يصل إلى^(٦) شيء من ماله إلا بالقتال^(٧).
- ٣٤١٤- فأما قطاع الطريق؛ ومن^(٨) قاتل على^(٩) غير التأويل، فسواء جماعة كانوا أو فرادى.. يقتلون بحكم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٠) في القتل وقطاع الطريق^(١١).
- ٣٤١٥- ولا يقاتل الخوارج حتى يندؤوا هم بالقتال، فإن^(١٢) اعتزلوا وأظهروا رأيهم وكانوا في مصر وعُرفوا بذلك ولم يُحاربونا^(١٣).. لم يُمنعوا الفية ما دامت أيديهم مع أيدينا، ولم يمنعوا من دخول الأمصار^(١٤)؛ لقول علي [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ لَا تُنْعَكُمُ مَسَاجِدُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ تَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَ اللَّهِ، وَلَا تُنْعَكُمُ الْفِيءُ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَ أَيْدِينَا، وَلَا نَبْدُوكُمْ بِقِتَالِ»^(١٥)، حين سمع رجلاً يُحَكِّمُ^(١٦) في ناحية المسجد، وهو يخطب.

-
- (١) في (ب): واحد.
- (٢) هكذا صورتها في (أ): انقصته، في (ب) و(ز): انقص.
- (٣) الأم: ٥١٨/٥ و ٢٢٤.
- (٤) في (ب): أخذ.
- (٥) نهاية [ص ٣٤٣] من (ز).
- (٦) في (أ) و(ز): إليه.
- (٧) الأم: ٥١٧/٥.
- (٨) في (أ) و(ز): فمن.
- (٩) ليس في (ز).
- (١٠) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.
- (١١) الأم: ٥٢٠/٥ و ٥٢٣ و ٥٣٣.
- (١٢) في (ب): وإن.
- (١٣) في (ب): ولم يحاربوا.
- (١٤) الأم: ٥٢١/٥ و ٥٢٢.
- (١٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٦/١٥) وأبو عبيد في الأموال (٣٤١/١: ٥٧٩) والطبراني في الأوسط (٣٧٦/٧) والبيهقي (١٨٤/٨) كلهم من حديث كثير بن نمر عن علي، وضعفه الألباني في الإرواء =

٣٤١٦- ولو أن قوما كانوا في مصر أو كانوا في صحراء.. كان حكمهم سواء؛ لقول الله تبارك وتعالى^(١): ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿ الآية [الثالثة: ٣٣]، فجميع^(٢) المنصر والصحراء [سواء]^(٣)..

٣٤١٧- وإذا أسرت المرأة أو^(٤) الصبي.. لم يُحبسوا وخُلُوا^(٥).

٣٤١٨- وإذا أسر الرجل فحبس/ (١٥٩/ب) لبياع.. رجوت^(٦) /^(٧) أن يسمع، ولا يمسسه إلا لبياع^(٨).

٣٤١٩- ولا بأس إذا كان حكم الإسلام ظاهراً أن يستعان بالمشركون على قتال المشركين^(٩).

٣٤٢٠- ولا يستعان بالمشركون على قتال أهل البغي^(١٠).

٣٤٢١- وإذا ظهر أهل البغي على أهل بلد فأقاموا حدود الله وأخذوا صدقاتهم ثم ظهر عليهم المسلمون.. فالحكم جائز، والصدقة قد جازت وليس عليهم إخراجها ثانية^(١١).

٣٤٢٢- وإذا كان لرجل من أهل البغي على رجل من أهل العدل^(١٢) حق.. حكم^(١٣) بينه وبينه قاضي أهل العدل بالحق^(١٤).

(١١٧/٨) بجملة «كثير»، حيث لم يؤتفه غير ابن حبان، ولم يذكر فيه البخاري ولا أبو حاتم جرّحاً ولا تعديلاً.

(١) أي: يقول: "لا حكم إلا لله"، كما في الأم.

(٢) في (ب): عَزَّيْلٌ.

(٣) في (أ) و(٢): نجمع.

(٤) الأم ٥٢٣/٥ و٥٣٣.

(٥) في (ب): و.

(٦) الأم ٥٢٦/٥.

(٧) في (ب): وجوب.

(٨) نهاية (٦٠/ب) من (ب).

(٩) الأم ٥٢٦/٥.

(١٠) الأم ٥٢٧/٥ و٥٤٩.

(١١) الأم ٥٢٧/٥ و٥٤٨.

(١٢) الأم ٥٢٨/٥-٥٢٩.

٣٤٢٣- وإذا كان رجلٌ قاضيًا^(١) لأهل البيهقي^(٢)، وهو معروفٌ بالعدالة^(٣)، وسَمِيَ شهودًا يعرفهم القاضي^(٤) وأهل العدالة بالعدل.. قِيلَ كتابه قاضي أهل العدل، وإن لم يعرفه القاضي.. فليس بشيء^(٥).

٣٤٢٤- وإذا غزا أهل البيهقي مع أهل العدل.. فهم في الغنمة سواء، وليس لهم في الخمس شيء^(٦).

٣٤٢٥- وإذا^(٧) جاء رجل من أهل البيهقي تائبًا.. لم يقص منه^(٨).

٣٤٢٦- وقد قيل: يُقَصُّ [منه]^(٩).

==

(١) في (ب): الحق.

(٢) نهاية [ص ٣٤٤] من (ز).

(٣) الأم (٥٣٠/٥).

(٤) في (أ) و(ز): قاضي.

(٥) في (ب): العدل.

(٦) في (ب): "بالعدالة"، وفي الأم: "... معروفًا بخلاف رأي أهل البيهقي".

(٧) أي: القاضي المكتوب إليه، كما هو نصه في الأم.

(٨) لكن في الأم (٥٣٠/٥) (٢٢١/٤) النجاشي: "إن لم يُعرفوا -أي: الشهود-.. فكتابه كما وصفت من كتاب

قاضي أهل البيهقي"، والذي وصفه في كتاب قاضي أهل البيهقي هو: أن الأحب إليه ألا يُقْبَلَ كتابه؛ لأن الأغلب خوف أن يكون ممن يقبل شهادة غير العدول ممن وافق رأيه، أو برد شهادة العدول ممن خالفه في الرأي، وقد يكون ممن يستحل أموال بعض الناس بالكذب وما أمكنه، ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: "لو كانوا مأمورين على ما وصفتنا، برآء من كل خصلة منه، وكتب من بلاد نائية -يهلك حق المشهود له إن رد كتابه- فقبل القاضي كتابه.. كان لذلك وجه. والله تعالى أعلم، وكان كتاب قاضيهم -إذا كان كما وصفت في فوت الحق إن رُدَّ- شيئًا ينكهم".^{١٠} من الأم (٥٢٩/٥) (٢٢٠/٤) النجاشي.

وقال في روضة الطالبين (٥٤/١٠): "إذا كتب قاضيهم حيث ينفذ قضاؤه... مما شئت عنده ولم ينكهم به، فهل ينكهم قاضينا به فيه قولان، أظهرهما: نعم" ثم قال: "لو ورد، ولم يُعْلَم أنه ممن يستحل دماء أهل العدل أم لا.. ففي قوله والعمل به قولان... واختيار الشافعي منهما: المنع".

(٩) الأم (٥٣٠/٥) (٥٣١-). وأما كونه ليس له شيء من الخمس، فـ"لأنه لقوم مفتقرين في البلدان، يؤدبه إليهم" لأن حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البيهقي، وأنه لا يستحل حبه استحلالات الباغي^{١١}".^{١٢} من الأم.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) الأم (٥١٤/٥) (٥٣١).

٣٤٢٧- وإذا قتل عدليٌّ وارثًا له باغيًّا.. لم يرثه، وإن كان هو المقتول.. فكذلك^(٢).

٣٤٢٨- وقد قيل: يرث العدلُ الباغي إذا قتله^(٣).

٣٤٢٩- وأحبُّ إليَّ أن يكفَّ^(٤) العدلُ عن قتلِ ذي رَجَمِهِ^(٥)؛ من قبل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّ أبا حذيفة عن أبيه، وكَفَّ أبا بكرٍ عن قتلِ ابنه^{(٦)(٧)}.

٣٤٣٠- ويموز^(٨) أمان العبد والمرأة لأهل الحرب وأهل البغي^(٩).

٣٤٣١- ويموز أمان أهل البغي لأهل الحرب، ولا يقاتلهم الإمام حتى ينبذ إليهم^{(١٠)(١١)}.

(١) قال الشافعي: "وإنما ذهبنا إلى أن القود ساقطة، والآية تحتمل المعنيين" ٨١. من الأم (٥١٤/٥).

(٢) الأم (٥٤٨/٥).

(٣) ذكره في الأم (٥٤٨/٥) بقوله: "وقال من خالفنا"، وهو مذهب الحنفية. مختصر الطحاوي (ص ٢٥٨).

(٤) في (ب) زيادة: عنه.

(٥) الأم (٥٣٣/٥).

(٦) في (أ) و(ب): أبيه، وهو تصحيف.

(٧) أما أثر أبي حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فأخرجه الحاكم (٢٢٣/٣) والبيهقي (١٨٦/٨).

وأما أثر أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فأخرجه الحاكم (٤٧٤/٣) والبيهقي (١٨٦/٨) أيضًا، كلا الأثرين من طريق الواقدي.

وقال ابن الصلاح في هذين الخبرين: "في ثبوت أصل الحديث نظر". كما في مشكل الوسيط (١٩/٧)،

وأشار الحافظ إلى تضعيفه في التلخيص الحبير (٢٧٢/٤) بقوله: "الواقدي ضعيف".

(٨) في (أ) و(ب): ولا يميز.

(٩) الأم (٥٤٣/٥-٥٤٥).

(١٠) الأم (٥٣١/٥).

(١١) بعد هذا في (ب): المدر.

(باب الأحكام)

٣٤٣٢- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا قال الرجل لعبده: «إن بعثك فأنت حر»، فإذا باعه بيعة ليس ببيع خيار ثلاث أو أقل بشرط.. فهو حرٌّ حين عقد البيع؛ من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(١)، فلما كان لما لك العبد الخالف بعثته^(٢) إجازة البيع ورذبه.. كان/ لم ينقطع ملكه عنه^(٣)، وإنما هو معتق بصفة وهو^(٤) البيع، وقد سُمِّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيعاً قبل التفرق،/ فلما وقعت عليه الصفة.. عتق^(٥).

٣٤٣٣- وإذا^(٦) دفع إلى رجل عرصة يبني فيها بناء ويسكنها عشر سنين ثم يقلعه.. فإن^(٧) ذلك جائز، وإنما غرَّ نفسه^(٨)، فإن^(٩) لم يشترط عليه قلعه.. كان على رب العرصة قيمة البناء قائماً والغراس يوم يخرجه؛ لأنه عملٌ يادُّه^(١٠).

٣٤٣٤- وقد قيل: يقلعه؛ لأنه أذن له بمنفعة نفسه.

٣٤٣٥- قال: ويضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت يده أو فم أو رجل أو ذنب^(١١)، ومعنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم/ ^(١٢) والعجماء جبار^(١٣): هي كلُّ جمجمة أفسدت شيئاً أو أُلْتُفَتْ

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (أ/٨٨).

(٢) سبق تخريجه في باب التشوُّز.

(٣) في (أ): بلا نطق لأولها، في (م): بعثته.

(٤) أي: وحش لم ينقطع ملكه عنه.. كان محلاً لوقوع العتق عليه.

(٥) في (ب) زيادة: في.

(٦) مائة [٣٤٥] من (٢).

(٧) انظر: اختلاف العراقيين من "الأم" (٣١٥/٨).

(٨) في (أ) و(٢): وإن.

(٩) في (ب): كان.

(١٠) المهذب (٤١١/١) المفردة: الحايوي الكبير (٤٦٧/٧) روضة الطالبين (٢١٤/٥).

(١١) في (أ) و(٢): وإن.

(١٢) سبق المسألة في باب الإجازات، عند قوله: (يقلع بناءه وغرسه).

(١٣) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٣/٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٣١٧/١٠)، مختصر المري

(ص ٢٦٨-٢٦٩).

(١٤) مائة (أ/٨٨) من (ب).

وليس معها سائق ولا قائد ولا راكب، إلا في موضع واحد حصته رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ قال: وما أفسدت المواشي بالليل.. فذلك ضامن على أهلها^(١)، وما عدا هذا الموضع.. فهو جبار، إلا أن يكون معها سائق [أو] جحش^(٢) به الدابة أو غلبته.. فهو ضامن^(٣).

٣٤٣٦- [وإن] كانت دابة تنبع رجلاً وليس بقائد لها، أو كانت بين يديه وهي تنساق^(٤) بإذاعه^(٥) أو^(٦) بزجره^(٧)، فأصابت شيئاً.. فهو ضامن.

٣٤٣٧- وإن شهد شاهدان على رجل بسرقة، والمسروق منه غائب.. قبلت الشهادة وأحرث القطع إلى أن يقدم^(٨) المسروق، فيدعي الشاع أو لا يدعي^(٩).

٣٤٣٨- وإن أقر رجل بسرقة، أو بالزنا، أو بشرب الخمر، ثم رجع.. قبلت رجوعه بعد السياط^(١٠) وقبله وبعد الحجارة، جاء بعلبة أو لم يأت بها^(١١).

٣٤٣٩- ومن اشترى سرقة؛ فإن كانت قائمة.. أخذت منه، وإن كانت/ ^(١٢)فاتنة.. فعليه قيمتها.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الدييات، ب: العجماء جبار، (٦٩١٣) بلفظ «والعجماء عقلها جبار» وفي (١٤٩٩) بلفظ المصنف هنا، ومسلم ك: الحدود، ب: جرح العجماء والمعدن والبشر جبار، (١٧١٠) بلفظ «العجماء جرحها جبار».

(٢) في (ب): وما.

(٣) سبق تخريجه في آخر باب التشويز.

(٤) في (أ) و(ز): جنحت.

(٥) اختلاف الحديث من «الأم» (٣١٦/١٠-٣١٧)، مختصر المزي (٢٦٨-٢٦٩).

(٦) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ج): ينساق.

(٧) الإذاعار: التحريف. القاموس المحيط مع تاج العروس (٣٧١/١١).

(٨) في (أ) و(ز): و.

(٩) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ج): وبزجره.

(١٠) في (ب): يقوم.

(١١) اختلاف البراقين من «الأم» (٣٥٦/٨).

(١٢) في (أ) و(ج): الساط.

(١٣) اختلاف البراقين من «الأم» (٣٥٦/٨).

(١٤) نهاية [٣٤٦ ص] من (ز).

٣٤٤٠- وإن دخل الحر إلى المسلمين بأمان ثم سرق لم يقطع^(١).

٣٤٤١- وقاله أبو حنيفة، وابن أبي ليلى^(٢).

٣٤٤٢- وإن وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطأ/ (١٦٠/ب) أو خطأ كاتبه بإقرار رجل.. فلا يقضي [به] حتى يذكر، كما لا يجوز له في الشهادة إذا عرف خطأ ولم يذكر الشهادة أن يشهد^(٣).

٣٤٤٣- وإذا تنازع الرجلان، فادعى أحدهما، وقال الآخر: «لا أقر ولا أنكر».. قيل للمدعي: إن أردت أن أحلف.. عرضنا عليه اليمين؛ فإن حلف.. برئ، وإن نكل.. قيل له^(٤): «احلف على دعواك وحذ»^(٥).

٣٤٤٤- وإن ادعى رجل على رجل ديناً، فأنكر^(٦)، ثم ثبت عليه الدين، ثم أقام عليه البيعة بالبراءة.. قبلها منه، ولا يكون جحوده وإنكاره إكذاباً لبيته^(٧).

٣٤٤٥- وإن ادعى [رجل] على رجل حقاً، فقال^(٨): «أتيتك بالخرج منه».. فليس هذا بإقرار إن لم يبي بالخرج^(٩).

٣٤٤٦- وقاله أبو حنيفة^{(١٠) (١١)}.

٣٤٤٧- وقال ابن أبي ليلى: هو إقرار^(١٢).

(١) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٧/٨).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥٧ و ١٥٨)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٦/٨).

(٣) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٧/٨).

(٤) أي: للمدعي.

(٥) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(٦) أي: المدعى عليه، وفي (ب): "وأنكره".

(٧) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(٨) أي: المدعى عليه.

(٩) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٩/٨).

(١٠) في (أ) و(ج): النعمان.

(١١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦١)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(١٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦٢)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

٣٤٤٨- وإذا نفى رجلٌ رجلاً من أبيه^(١)، وأم المنفِي ذميمة.. فلا^(٢) حدٌ عليه؛ لأنه رضى أمّه بغير أبيه، ويُعزّر^(٣).

٣٤٤٩- وإن قال: «يا ابن الزانية»، وأبواه^(٤) حرّان مسلمان ميثان.. فعليه حدّان، ولا يُضربُ خدّينِ في موقفٍ واحدٍ، ولكنه يُحدّ^(٥) ثم يُجسّ، حتى إذا برأ جلدُه حدّ^(٦).

٣٤٥٠- وكذلك لو فرّق القول، أو جمعه، أو قذف جماعةً بكلمةٍ واحدةٍ.. فلكلِّ واحدٍ منهم^(٧) حدّ.

٣٤٥١- واحتج بأن رجلاً لو قذف ثلاثة، فطلب واحد، وترك الآخرين.. كان للواحد أن يأخذ الحدّ تاماً^(٨).

٣٤٥٢- وقال أبو حنيفة: إذا قذفهم جميعاً.. فحدّ واحد، فإن^(٩) عفا اثنان.. فللواحد أن يأخذ الحدّ كله^(١٠).

٣٤٥٣- فهذا دليل^(١١) على أن حقَّ كلِّ واحدٍ منهم غيرُ حقِّ صاحبه، ولو كان لا يجب لهم إلا حدّ واحد^(١٢) على قوله.. لم^(١٣) يكن لكلِّ واحد^(١٤) إلا ثلث الحدّ^(١٥).

(١) في (ب): أمه.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) انظر: اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦٠/٨).

(٤) في (ب): وأبوه.

(٥) في (ب): ويحد.

(٦) انظر: اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦١/٨).

(٧) في (ب): منهم.

(٨) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦١/٨).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦٤ و ١٦٧)، اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦١-٣٦٢).

(١١) نهاية [ص ٣٤٧] من (ج).

(١٢) في (أ) و (ج): حدّاً واحداً.

(١٣) في (ب): لمن.

(١٤) في (ب): لمن.

(١٥) في (ب): أحد.

٣٤٥٤- ومن قذف^(٢٢) رجلاً^(٢٣) وأبوه حيٌّ.. لم يُحْدَ له حتى يكون الأب هو الذي يطلب، [فإن مات.. فللأب أن يطلب] الحد^(٢٤).

٣٤٥٥- ويضرب الرجال في الحدود قياماً، والنساء قعوداً، ويترك لهم أيديهم يتقون بها، لا يربطون، ولا يُمْدُون^(٢٥).

٣٤٥٦- ويُعطى كل عضو حقه؛ ما خلا الوجه والرأس والمذاكير والبطن.

٣٤٥٧- وإذا قَذَفَ ابن/ لثلاثين^(٢٦).. عَزَّرَ ولم يُحْدَ؛ إذا عني ما رماها به الزوج^(٢٧).

٣٤٥٨- وكذلك كل امرأة رميت بوطء شبيهة؛ فمن رماها به^(٢٨).. لم يُحْدَ، وعَزَّرَ.

٣٤٥٩- ويحد العبد والأمة.

٣٤٦٠- فإن^(٢٩) دخلت فيهما^(٣٠) المحرمة.. حُدَّ حدَّ العبد والإماء حتى يعتقا جميعاً^(٣١).

٣٤٦١- وكذلك لا يُحْدَ لهما [جميعاً] ولا يقتص لهما من حر^(٣٢) ^(٣٣).

(١) اختلاف البراقطين من "الأُم" (٣٦١/٨).

(٢) تكررت في (أ).

(٣) أي: قذفه بقوله: يا ابن الزاني، لا أنه قال له: يا زاني، وعبارة "الأُم": "من قذف أباً رجلاً".

(٤) اختلاف البراقطين من "الأُم" (٣٦٢/٨).

(٥) اختلاف البراقطين من "الأُم" (٣٦٣/٨).

(٦) في (أ) و(ز): الملاعين.

(٧) "لو قال لنفي باللعان: «لست ابن فلان».. فهو كناية في قذف أمه؛ لأنه يستل، فقد يريد لست ابنه شرعاً،

أو أن الملاعن نفاك، أو أنك لا تشبهه خلقاً وخلقاً، ولها تخليفه أنه لم يرد قذفها؛ فإن نكل وحلفت أنه أراد

قذفها.. حد، وإن حلف أنه لم يرد.. عزرو؛ للإيذاء، ولو كان قوله: «لست ابن فلان» بعد استلحاقه..

فصرح^{٨١}. من أسنى المطالب (٣٧٤/٣)، وانظر: الوسيط (٧٦/٦)، روضة الطالبين (٣١٩/٨).

(٨) نهاية (٨٨/ب) من (ب).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): فيه.

(١١) اختلاف البراقطين من "الأُم" (٣٨٠/٨).

(١٢) في الأُم: حرج.

(١٣) اختلاف البراقطين من "الأُم" (٣٨٠/٨).

٣٤٦٢- وعدتها^(١) عدة الأمة حتى تعتق^(٢) كلها^(٣).

٣٤٦٣- وقد قيل: عدتها عدة الحرة.

٣٤٦٤- فإن قال لامرأته: «أنت طالق إن ضمنتُ إليك امرأة حرة»، فحالها، ثم تزوج امرأة، ثم نكحها بعد.. لم يقع عليها^(٤) الطلاق؛ لأنه لم يضم إليها امرأة، بل ضمها^(٥) هي إلى التي تزوجها بعد طلاقها^(٦).

٣٤٦٥- وإن طلق رجل^(٨) امرأةً تطليقةً أو تطليقتين، ثم نكحت زوجها غيره، ثم رجعت إليه.. فهي على ما بقي من طلاقها، ولا يُهدم إلا الثلاث^(٩)^(١٠).

(١) في (ب): وعدتها.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يعتق.

(٣) أسنى المطالب (٣/٣٩٠).

(٤) في (أ) و(ج): عليه.

(٥) في (أ) و(ج): تضم.

(٦) في (ب): طلاقه.

(٧) انظر: اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٨٤/٨).

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) انظر: اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٨٦/٨-٣٨٧).

(١٠) بعد هذا في (ب): الحج، قال الشافعي رحمه الله: لو كسى رجلاً لا بنوي الحج.

باب الدعوى والبيّنات^(١)

٣٤٦٦- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه»^(٢).

٣٤٦٧- وأصل معرفة ذلك: أن يكون الشيء في يد الرجل/^(٣) فيدعي عليه رجل آخر أنه له، فيحلف المدعي عليه: «ما له فيه شيء»، وليس عليه أن يحلف أنه له، فإن نكل المدعي عليه.. لم يستحقه^(٤) المدعي إلا بيمينه^(٥) فإن نكل المدعي عن اليمين.. بطل حقه^(٦)، وإنما ردّنا اليمين لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ردّها في القسامة.

٣٤٦٨- وإن قال «الذي هو في يديه»: «هو عندي ودبعة، أو رهن، وألست أمْلِكُهُ»، وسئى صاحبه أو لم يُسمَّ^(٧).. فسواء؛ فإن أقام شاهدين على ما ادّعى.. لم يحلف للمدعي^(٨)، وإن^(٩) كان والذي أقرّ له [به] المُدّعى عليه حاضرًا^(١٠) فأقرّ [به].. لم يحلف الذي هو في يديه، وأحلف

(١) هذا الباب في (٦٤/ب) من (ب).

(٢) سبق تخرجه.

(٣) نهاية [ص ٣٤٨] من (٢).

(٤) في (أ) و(٢): يستحق.

(٥) في (أ) و(٢): يمينه.

(٦) الأم ٥٥٨/٧-٥٥٩ وليس فيه أنه ليس على المدعي عليه أن يحلف أن الشيء المدعى عليه له.

(٧) في (أ) و(٢): يسم.

(٨) في (أ) و(٢): المدعي.

(٩) في (أ) و(٢): فإن.

(١٠) في (أ) و(٢): حاضر.

والذي أقر به^(١) له، وإن لم يُقَمَّ شاهدين.. أُحْلِفَ؛ لأنه يحلف على^(٢) الظاهر^(٣)، فإن نكل عن اليمين.. أُحْلِفَ الآخر^(٤) أما له، ولا^(٥) يُعْلَمُ أَنَّ ما يَقُولُ هذا حق^(٦)، فإذا حَلَفَ.. دُفِعَ إِلَيْهِ.

٣٤٦٩- وينبغي للقاضي أن/١٦١/ب) يكتب [إقراره] إذا أقر بما لِرَجُلٍ^(٧)، ويُشْهَدُ، وإن قدم المنقر له فادّعاها.. رُدَّتْ^(٨) إليه الدارُ وكان حصصاً^(٩).

٣٤٧٠- وإن أقر أنه وكيلٌ وعُرِفَ بالوكالة للذي أقر له بالدار.. فلا يجوز^(١٠) إلا أن يُعْرِفَ الشيء الذي ادّعى بعينه أنه لمن أقر له بالوكالة، فإذا^(١١) عُرِفَ الشيء الذي ادّعى^(١٢) أنه بعينه له.. لم يخرج من يديه إلا بَشَنَةٍ ولم يحلف على ذلك.

٣٤٧١- وإذا ادّعى^(١٣) رجلان^(١٤) داراً في أيديهما، فادّعى أحدهما كُتْلَهَا، والآخر نصفها.. تمالعا، فإن حلفا^(١٥) أو نكلا.. فسواء، والدار بينهما نصفان؛ لأن الظاهر أنها في أيديهما، وأن النصف لكل واحد منهما، فلما ادّعى هذا النصف^(١٦).. كان إنما ادعى ما في يديه^(١٧)، ولما ادّعى هذا

(١) في (ب): أنه.

(٢) في (ب): عن.

(٣) أي: إن لم يقم صاحب اليد البينة، ولم يكن الذي أقر له حاضراً.. حلف أنها ليست للمدعي، وهذا يمين على ظاهر الأمر؛ إذ قد يكون قد باعها له أو ملكه إياها أو غير ذلك.

(٤) وهو المدعي.

(٥) في (ب): وما.

(٦) في (ب): حقاً.

(٧) في (ب): للرجل.

(٨) في (ب): رددت.

(٩) الأم: ٥٦٦/٧-٥٦٧.

(١٠) في (ب) زيادة: "له".

(١١) في (أ) و(ج): وإذا.

(١٢) في (ب): ذلك.

(١٣) في (أ) و(ج): دعا.

(١٤) في (أ) و(ج): رجلين، في (ب): الرجل.

(١٥) في (ب): اختلفا.

(١٦) في (ب): للنصف.

الْكُلِّ.. ادْعَى مَا فِي يَدَيْهِ^(٦) وَيَدِي صَاحِبِهِ.. فلم^(٧) يعطه ما^(٨) في يَدَيْ صَاحِبِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^(٩)؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ^(١٠) .

٣٤٧٢- وكذلك^(١١) كل متداعين، مَنْ كَانَ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ.. فَهَنُؤُا زُلْمِي [به]، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وليس^(١٢) عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ^(١٣).

٣٤٧٣- ولو أقامَا شاهدين -كل واحد منهما- عَلَى مَا ادْعِيَا؛ هَذَا عَلَى الْكُلِّ، وَهَذَا عَلَى النِّصْفِ، أَقْرَأُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا فِي يَدَيْهِ^(١٤).

٣٤٧٤- وإذا^(١٥) اختلف الشَّاهِدَانِ فِي الشَّيْءِ، وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ.. بُدِئَ بِالْبَاطِلِ فَأُخْلِفَ، ثُمَّ قِيلَ لِلْمُتَبَاعِ: «إِنْ شِئْتَ.. فَخُذْ، وَإِلَّا.. فَاحْلِفْ وَرَدًّا»، فَإِنْ اسْتَهْلَكَ السَّلْعَةَ رَخْلَفَا جَمِيعًا.. فَعَلِيَ الْبُتْنَاعُ فِيمَنْهَا، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيْنِهِ^(١٦).

٣٤٧٥- قال: وَأُخْلِفَ^(١٧) فِي النِّكَاحِ، وَالْحُدُودِ، وَالطَّلَاقِ، وَالتَّنْسِبِ، وَكُلِّ شَيْءٍ.

٣٤٧٦- وقال مالك: لَا يُخْلَفُ فِي النِّكَاحِ^(١٨).

٣٤٧٧- واحتجَّ الشَّافِعِيُّ فِي الْيَمِينِ فِي التَّنْسِبِ: بِاللَّعَانِ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ أَنَّهُ يُخْلَفُ.

٣٤٧٨- واحتجَّ فِي الْحُدُودِ: يَقُولُ^(١٩) اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢٠): ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ﴾ [الزُّور: ٨].

(١) تكرر في (ب)، من قوله: "قلما ادعى هذا النصف" إلى هذا الموضع.

(٢) نهاية [٣٤٩] من (ز).

(٣) في (ب): ولم.

(٤) في (أ) و(ز): بما.

(٥) الأم: ٥٦٠/٧ و ٥٧٨-٥٧٩.

(٦) في (ب): وهكذا.

(٧) في (ب): واليمين.

(٨) الأم: ٥٨١/٧.

(٩) الأم: ٥٧٩/٧.

(١٠) في (ب): فإذا.

(١١) الأم: ٥٦٠-٥٦١/٧.

(١٢) في (ب): والحلف.

(١٣) انظر: المدونة (٩٦/٢).

٣٤٧٩- واحتج في الطلاق: بفرقة اللعان.

٣٤٨٠- وَأَحْلَفُ الْمَرْأَةَ إِذَا ادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَحْلَفْ، وَلَمْ يَحْلَفِ الرَّجُلُ.. لَمْ أَقْضِ لَهُ بِهَا، فَإِنْ نَكَلَتْ.. حَلَفَ الرَّجُلُ، وَهِيَ امْرَأَتُهُ^(٣).

٣٤٨١- وَإِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ/ أُمَّةً خَالَعَ امْرَأَتَهُ بَعِيدٍ أَوْ بَغِيرِهِ، وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ.. حَلَفَتْ، وَلَزِمَهُ الْخُلْعُ^(٤)، وَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ لِإِقْرَارِهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْوَضَ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْعَبْدِ شَيْءٌ^(٥)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ادَّعَى أَنَّهُ خَالَعُهَا بَعِيدٍ إِذَا صَارَ إِلَيْهِ.. فَلَا يَلْزِمُهُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَيْهِ.

٣٤٨٢- وَإِذَا^(٦) أَقْرَ الرَّجُلُ لَعِيدَهُ^(٧) أَنَّهُ أَعْتَقَهُ عَلَى أَلْفٍ، وَأَنْكَرَ الْعَبْدُ^(٨).. اسْتَحْلَفَ الْعَبْدُ؛ فَإِنْ حَلَفَ.. عَتَقَ وَلَمْ يَتَّبِعْ بِشَيْءٍ، وَإِنْ نَكَلَ.. حَلَفَ السَّيِّدُ وَأَتْبَعَهُ بِالْمَالِ^(٩)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّيِّدُ قَالَ: «أَعْتَقْتَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ تَصِلُ إِلَيَّ، وَلَمْ تَصِلْ».. فَلَا^(١٠) يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ بِصَفَةٍ لَمْ تَتِمَّ^(١١)، وَالْأَوَّلُ أَقْرَ بَعْتَقَهُ وَأَتْبَعَهُ^(١٢) بِالْمَالِ.

٣٤٨٣- وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَهِيَ مَعْرُوفَانِ بِالْخُرَيْةِ، وَأَقْرَأُ^(١٣) لَهُ بِذَلِكَ.. لَمْ يَجِزْ^(١٤).

(١) غَايَةُ (ب/٦٤) مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): عَرَّجَلٌ.

(٣) الْأَم (٧/٥٦١).

(٤) أَي: الطَّلَاقُ، وَلَا يَلْزِمُهَا دَفْعُ شَيْءٍ لَهُ.

(٥) الْأَم (٧/٥٦٢).

(٦) فِي (أ) وَ(ز): فَطَا.

(٧) فِي (أ) وَ(ز): لَعِيدٍ.

(٨) غَايَةُ [ص ٣٥٠] مِنْ (ز).

(٩) أَي: وَعَتَقَ الْعَبْدَ. الْأَم (٧/٥٦٢-٥٦٣).

(١٠) فِي (أ) وَ(ز): وَلَا.

(١١) فِي (أ) وَ(ز): يَتِمُّ، فِي (ب): بَلَا تَقْطُ لَأُولَاهَا.

(١٢) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): وَلَيْسَ لَهُ.

(١٣) فِي (أ) وَ(ز): نَحْمُ أَقْرَأَ.

(١٤) فِي (أ) وَ(ز): زِيَادَةٌ لَهُ.

٣٤٨٤- وإن^(٦٦) ادعى رجلٌ [على رجلٍ] أنه قتل رجلاً هو وثيئه.. أُحْلِفَ^(٦٧) المدعى عليه حسين يمينا وبرئ، فإن نكل.. حلف للمدعي حسين يمينا وقتله^(٦٨).

٣٤٨٥- وقال الشافعي: يُقضى^(٦٩) على الغائب بعد العذر^(٧٠)، وذلك أن^(٧١) يكون الرجل بأرض نائية أو يكون قريباً فلا يجيب^(٧٢).

٣٤٨٦- وكل شهادة متضادة في الشيء الواحد بعضها يكذب بعضاً.. فالشهادة باطلة^(٧٣).

٣٤٨٧- وإذا كانت الدار في يدي^(٧٤) رجل فادعاه رجلان، وأقاما^(٧٥) البينة على ملك كل واحد منهما في وقت واحد.. فالشهادة باطلة^(٧٦) بعد أن يتحالفا، والدار للذي^(٧٧) هي في يديه^(٧٨).

==

(١) ولم ثبت عليهما الرفق. كما هي عبارة الأم (٥٦٣/٧)، وحكاة عنه ابن السبكي في طبقاته (١٦٦/٢) ضمن الغرائب التي استخرجها النووي من مختصر البويطي، قلت المسألة مذكورة في الأم أيضاً. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): حلف.

(٤) الأم (٥٦٣/٧).

(٥) في (ب): ويقضى.

(٦) في (ب): العمد.

(٧) قال الشافعي: "وإن نرى القضاء عليه بعد الإعتذار، وقد كتبنا الإعتذار في موضع غير هذا". اهـ. من الأم (٥٦٧/٧). ولم أجد الموضع الذي أشار إليه.

(٨) في (ب): بأن.

(٩) في (أ) و(ج): بلا نقط لأول حرفين.

(١٠) في (ب): باطل.

(١١) كأن يشهد رجل أن فلاناً قتل فلاناً يوم الخميس، وآخر أنه قتله يوم الجمعة. الأم (٤٦٧/٧) و٥٦٨.

(١٢) في (أ) و(ج): يد.

(١٣) في (أ) و(ج): فأقاما.

(١٤) في (ب): باطل.

(١٥) في (ب): للتي.

(١٦) وهو المعتمد. الأم (٥٦٨/٧) و٦٠٢ وذكر قولاً آخر: أن البنتين تستعملان وترفع العين من هي في يديه، وفي كيفية الاستعمال أقوال: أحدها: تقسم بينهما، والثاني: يقرع بينهما، والثالث: يوقف حتى يتبين أو يصطلحا. العزيز (٢٤٠/١٣) روضة الطالبين (٥١/١٢)، المنهاج (ص. ٥٨)، نهاية المحتاج (٣٦٠/٨).

(٣٦١).

ويحلف لهما، وإن^(١) أقر لأحدهما.. كانت له، ويحلف للآخر، فإن نكل.. حلف الآخر، وغرم له الذي [كان] في يديه الدار قيمة الدار^(٢).

٣٤٨٨- وإذا شهد لرجل^(٣): «أن هذه الدار لفلان مات وتركها ميراثاً».. قضى لها^(٤)، وإن لم يزيدوا^(٥) على أن يقولوا^(٦): «لم نزل لأبيه حتى مات»، ولم يقولوا: «وتركها ميراثاً».. قضى له بها^(٧).

٣٤٨٩- وكان يقول: لا يجوز^(٨) شهادة شاهدين إلا على شهادة رجل^(٩)، وآخران^(١٠) غيرهما على شهادة آخر^(١١).

٣٤٩٠- وكذلك المرأة، لا يجوز^(١٢) إلا شهادة رجلين على كل امرأة^(١٣).

٣٤٩١- ولا يُعَدُّ النساء،^(١٤) (ب/١٦٢) ولا يَجْرَحُهُنَّ^(١٥)، ولا يشهد على شهادتهن^(١٦) إلا الرجال^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): فإن.

(٢) روضة الطالبين (٥١/١٢) المنهاج (ص. ٥٨٠) نهاية المحتاج (٣٦٠/٨-٣٦١).

(٣) في (أ) و(م): للرجل، أي: وكان هذا الرجل هو الوارث.

(٤) في (ب): له بها.

(٥) في (ب): يزيد.

(٦) في (ب): يقول.

(٧) الأم (٥٦٩/٧).

(٨) في (أ) و(ز): يجوز.

(٩) في (ب): رجلين.

(١٠) في (ب): وآخرين.

(١١) غير معتمد، وهذه مسألة الشهادة على الشهادة، وذَكَرَ في الأم (٥٧٠/٧) قولين عن غيره، أولهما: يجوز

شهادة رجلين على شهادة رجلين، والثاني: الذي ذكره هنا، وهو أنه لا تقبل إلا شهادة رجلين على شهادة

كل واحد منهما، ولم يُرَجَّح شيئاً، والمعتمد: الأول. انظر: المنهاج (ص. ٥٧٤).

(١٢) في (أ) و(م): لا يجوز.

(١٣) أما اشتراطه لاثنتين على كل امرأة.. فتفريع على غير المعتمد.

وأما اشتراطه الذكورة.. فمعتمد، فلا تشهدُ النسوةُ على الشهادة؛ لأن هذا ليس بمال. انظر: الأم

(٥٧١/٧)، المنهاج (ص. ٥٧٣).

- ٣٤٩٢- [وقد قيل: يجوز شهادة رجلين على شهادة مائة]^(٥).
- ٣٤٩٣- وإذا كانت الدارُ في يَدِ رَجُلٍ، فأقامَ البَيِّنةَ رجلٌ لها منذ شهر، وأقامَ الآخرُ البَيِّنةَ لها له منذ عشرة أشهر، فإن كانت في يدي^(٦) رجلٍ أُجِنِيَّ.. تخالفا [ها]، وكانت بينهما نصفين^{(٧)(٨)}.
- ٣٤٩٤- وإن كانت في يدي أحدهما.. كانت له مع يمينه^(٩)، وهذه ليست متضادة، وقد يمكن أن 'يكون الشاهدان صادقين'^(١٠)، وإعنا^(١١) للمتضادة: ما لا يمكن أن 'يكون الشاهدان صادقين'^(١٢).
- ٣٤٩٥- وقال^(١٣) أبو يعقوب^(١٤): هي لأقدمهما ملكاً^(١٥)، وأنا أتوهمه عن الشافعي^(١٦).

-
- (١) نهاية [ص ٣٥١] من (٢).
- (٢) في (٢): نترجم.
- (٣) في (ب): شهادتهما.
- (٤) قال الشافعي: "لا يجوز على شهادة المرأة إلا رجلان، ولا يجوز عليها رجل وامرأتان؛ لأن هذا ليس بمال".
٨١. من الأم (٥٧١/٧)، المنهاج (ص ٥٧٣).
- (٥) وهو المصمد، كما سبق.
- (٦) في (ب): يدي.
- (٧) في (أ) و(٢): نصفان.
- (٨) المصمد: تقدم البينة الأقدم تاريخاً، والمتمدد يخالف لما في الأم والمزني والبويطي، حيث نص في الأم (٥٧٦/٧) أن تقدم التاريخ في إحدى البينتين لا قيمة له في الترجيح، ولكن في روضة الطالبين (٦٢/١٢) أن المذهب: تقدم أسبقهما تاريخاً، وعمر عنه في المنهاج (ص ٥٨١) بالأظهر، وانظر: العزيز (٢٤٠/١٣) وفيه: يحكى عن نصح رَجُلَيْنِ بَيِّنَتُهُ في البويطي أنه لا ترجيح، وفيه أن الطرين الثاني: القاطع بعدم الترجيح بأسبقية التاريخ.
- قلت: عدم الترجيح هو نصه في الأم والمزني (ص ٣١٥) والبويطي. والله أعلم.
- (٩) الأم (٥٧٨/٧) مختصر المزني (ص ٣١٥) روضة الطالبين (٦٣/١٢)، ولم يذكر أن عليه يميناً.
- (١٠) في (ب): تكون الشهادتين صادقتين.
- (١١) في (أ) و(٢): وأما.
- (١٢) في (ب): تكون الشهادتين صادقة.
- (١٣) في (أ) و(٢): قال.
- (١٤) في (ب) زيادة: "وحده"، يعني: أنه ليس قول الربيع أيضاً.
- (١٥) ذكره من قول أبي يعقوب البويطي في الأم (٥٧٩/٧)، لكن في مسألة ما إذا كانت العين في يديهما جميعاً، وفيه: "قال الربيع: هي بينهما نصفان".

٣٤٩٦- [قال الشافعي:] وإن كانت السلعة^(٦٦) في يدي رجل، فأقام رجل^(٦٧) البيّنة^(٦٨) أمّا له يملكها منذ سنة، وأقام الذي [هي] في يديه [البيّنة]^(٦٩) أمّا في يديه منذ سنين، ولم^(٧٠) يقولوا «ملك^(٧١)».. فهي لصاحب الملك^(٧٢).

٣٤٩٧- وقال أبو حنيفة مثل ذلك^(٧٣).

٣٤٩٨- وإن كانت الدار في يدي^(٧٤) رجل، فادعى^(٧٥) رجل أنه اشتراها بمائة ونقده، وادعى آخر^(٧٦)/^(٧٧) أنّه اشتراها بمائتين ونقده، فإن وقّعت البيّنة وقتاً^(٧٨)، وذلك أن يقول: «إنه اشتراها في شهر رمضان»، وقال الآخر: «في شوال».. فهي للأول، وإن لم ثبوت^(٧٩) [وقتاً].. خيّر كل واحد منهما أن يأخذ النصف بنصف ما اشترى^(٨٠)، فإن اختار واحد وأبى الآخر.. لم يكن له إلا النصف، ولم يكن له أن يأخذ النصف الباقي الذي رده [الآخر]^(٨١)/^(٨٢).

وقال المزني في مختصره (ص ٣١٥-٣١٦) في نفس مسألة الكتاب: "أشبه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى، كما جعل ملك التاج أولى، وقد يمكن أن يكون صاحب التاج قد أخرجه من ملكه، كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم أخرجه من ملكه".

(١) قوله: "وأنا أتوهمه..."، هذا محتمل لأن يكون من قول البويهلي، أو الربيع.

(٢) في (ب): سلعة.

(٣) في (أ) و(ج): الرجل.

(٤) في (ب): وإن لم.

(٥) في (أ) و(ج): يملك، في (ب): بلا نقط، فتحتمل: يملك، و: يملك.

(٦) الأم: ٥٧٧/٧.

(٧) الأم: ٥٧٧/٧.

(٨) في (ب): يد.

(٩) في (أ) و(ج): فادعها.

(١٠) في (ب): الآخر.

(١١) نهاية ٦٥/أ من (ب).

(١٢) تكررت في (أ) و(ج).

(١٣) ويرجع على البائع بالنصف الآخر من الثمن، أو ينتار رد البيع.

(١٤) انظر: الأم: ٥٧٩/٧.

٣٤٩٩- وقال^(١) أبو يعقوب [والربيع]: البيع مفسوخٌ، بعد يمين المتبايعين، أحدهما لصاحبه: ما يعلم صاحبه اشترى قبله^(٢).

٣٥٠٠- قال الربيع: وهذا معنى قول الشافعي في موضع آخر^(٣).

٣٥٠١- قال الشافعي: وإن ادعى رجل داراً في يدي رجل، وأقام البيّنة^(٤) أثمها له، يملكها منذ سنة، وأقام الآخر البيّنة^(٥) أنه اشتراها منذ سنتين^(٦) ممن يملكها.. فإنه بقضى لصاحب الشراء بإخراجها من الذي هي في يديه^(٧).

٣٥٠٢- وإذا شهدوا أنه باعها بثمن، وقبض المشتري الدار، أو لم يقبضها، إلا أنها كانت في^(٨) يدي البائع يوم باعها.. قضى لصاحب الشراء^(٩).

٣٥٠٣- وإن قال رجل: «من رمان.. فهو ابن الفاعلة» فرماه رجل.. لم يكن عليه شيء^(١٠)، وإن قال^(١١): «من دخل المسجد.. فهو^(١٢) ابن كذا» -مثله-، و «من دخل البيت.. فهو ابن^(١٣) الفاعلة» -مثله-.. فهذا كله لا حد عليه^(١٤).

٣٥٠٤- ولو قصده فقال: «إن رميتني فأنت ابن الفاعلة».. لم يكن عليه شيء^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (ب): مثله.

(٣) انظر: الأم (٥٧٩/٧) وفيه: «قال الربيع: وفيه قول آخر... وهو قياس قول الشافعي».

(٤) نهاية [٣٥٢] من (ز).

(٥) في (ب): بيّنة.

(٦) في (أ) و(ز): سنتين.

(٧) الأم (٥٧٧/٧).

(٨) تكررت في (أ).

(٩) الأم (٥٧٧/٧).

(١٠) الأم (٥٩٢/٧).

(١١) في (ب) زيادة: رجل.

(١٢) في (أ) و(ز): هو.

(١٣) تكررت في (أ).

(١٤) انظر: الأم (٥٩٢/٧)، وذكرها ابن السبكي في طبقاته (١٦٦/٢) ضمن غرائب استخرجها النووي من البوعطي، وحكاها بالمعنى.

٣٥٠٥- والحجة فيه: أن رجلاً لو قال لخصمي: «يا فاعل» في ذلك الوقت.. لم يكن عليه حد^(٢)؛ لأنه رماه بمُحالٍ، واستبان^(٣) للحاكم أنه فيه كاذب، وقوله: «إذا لبست التوب أو فعلت كذا.. فأنت فاعل» فقد استبان في ذلك كذبه؛ فإنه^(٤) لا يكون محيي ذلك الوقت فاعلاً.

٣٥٠٦- وإذا أقام^(٥) رجل^(٦) اليَنة أن: «هذه الدار لفلان، مات وتركها ميراثاً، وهذا ابني»، ولم يسموا الورثة.. فإن السلطان يحبس هذا المال، وَيَسْتَفِلُّهُ^(٧)، وَيُخْرِجُهُ من يدي الذي هو في يديه، وَيَنْظُر وَيَكْتَب^(٨) حيث يرجو عِلْمَ وَرَثَتِهِ؛ فإن لم يصح عنده وطال عليه.. دفع إلى الابن، وأخذ منه حيلة ثقة^(٩).

٣٥٠٧- وإذا مات الرجل وعليه دين ثلوم^(١٠) السلطان بماله، ونادى في غرماته، فإذا لم يجي أحد.. دفع إلى الذين^(١١) حضروا؛ فإن جاء أحد بعد ذلك.. حاصتهم^(١٢)، وليس بمجولة الوارث؛ لأن الذين عليه في حياته وموته^(١٣).

٣٥٠٨- وإذا اختلف الزوج والأخ في ميراث المرأة^(١٤) وابنها وقد ماتا؛ فقال الأب^(١٥): «ماتت الأم قبل^(١٦) الابن»، وقال الأخ^(١٧): «مات الابن قبل الأم».. فالقول قول الأخ في ميراثها؛

(١) حكاه عنه ابن السبكي أيضاً بالمعنى وذكر الحجة كذلك باختصار.

(٢) في (ب): شيء.

(٣) في (أ) و(ز): فاستبان.

(٤) في (أ) و(ز): أنه.

(٥) ليست في (ز).

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) في (أ) و(ز): ويشغله.

(٨) في (ب): ويكتب وينظر.

(٩) الأم ٥٧٣/٧ ٥٩٤-٥٩٥.

(١٠) في (ب): يلزم.

(١١) في (ب): الذي.

(١٢) في (أ) و(ز): حاصتهم.

(١٣) الأم ٥٩٤/٧ ٥٩٥-٥٩٥.

(١٤) لمائة [٣٥٣] من (ز).

(١٥) أي: أبو الابن الميت، وهو الزوج للمرأة التي عمر عنها بالأم فيما بعد، وفي (ب): الابن.

لأن الأب يريد إبطال حق، والقول قول الأب في ميراث الابن، ولا يعطى ^(٢) أخو ^(١) المرأة من ميراث الابن شيئاً ^(٣)؛ لأنه يدعى شيئاً ولا يعطى [من ادعى] إلا بيته ^(٤).

٣٥٠٩- وتفسر ذلك: أن يكون للمرأة دينار، وللابن ^(٥) دينار، فيموتان ولا يذرى أيهما قبل صاحبه.. فدينار المرأة للأخ والزوج، ولا يؤزث ^(٦) الابن منه شيئاً، ودينار الابن للأب، لا يؤزث الأخ منه ^(٧) شيئاً ^(٨). / (١٦٣/ب).

٣٥١٠- وإذا ضرب رجل ^(٩) بطن أمة غر بها [حر] ^(١٠) فألقت حينئذ.. ففيه لأبيه غرة، وللسيد ^(١١) على أبيه عشر قيمة الأمة، ويرجع الأب على من غره ^(١٢).

٣٥١١- وإذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبداً، أو صار إليه بوجه من الوجوه بشراء فاسد.. فإن للقاضي أن يقبل البيّنة على الصفة والاسم والجنس، ولا يقضي حتى يحضر العبد، ويسأل القاضي عن التعديل ^(١٣)، فإذا حضر [العبد] وبان [له] الحق.. أمضاه وأنفذه ^(١٤).

(١) في (ب): قيل.

(٢) أخو المرأة التي هي زوجة الأول.

(٣) في (ب): يعط.

(٤) في (أ) و(ب) و(ز): أخ.

(٥) في (ب): شيء.

(٦) الأم (٥٩٧/٧).

(٧) في (ب): والابن.

(٨) في (ب): ولا يرث.

(٩) في (أ) و(ز): منه الأخ.

(١٠) في (ب): شيء.

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (أ): وللسيد.

(١٣) انظر: الأم (٦٠١/٧)، ومنه زيادة "حر"، التي زدتها في النص.

(١٤) في (ز): التعديل.

(١٥) الأم (٦٠٢/٧).

٣٥١٢- وإذا ادَّعى رجلان شيئاً^(١) في أيديهما، وأقام كل واحدٍ منهما البينة أنه له.. ففيها أقاويل؛ منها: أنه^(٢) يقرع بينهما، والثاني: أنه يبينهما نصفان، لأما متضادة؛ فلما بطلت.. أُقِرَّ في أيديهما على ما وجد^(٣).

٣٥١٣- وإذا أقام الرجلُ البينةَ عند القاضي بسلمة [له] لها علة^(٤) في يد رجلٍ.. حَسِنَ السَّلْمَةُ^(٥) حتى ينظرَ في الشهادة^(٦)، ولا يَدْعُهُ ببيعِهِ حتى يحكم؛ فإن حكم له بها.. فالعلة له من يومَ شَهِدَ^(٧) له الشهودُ بها^(٨).

٣٥١٤- وإذا كانت الدار في يدي رجلٍ يحوزها في وقت، فادَّعاهَا^(٩) رجلٌ أَمَا كانت في يديه قَبْلَهُ^(١٠)، وأقام كل واحدٍ^(١١) منهما شاهدين بالخوز، ولم يقيما بالملك.. فهي للذي^(١٢) في يديه.

(١) نهاية (٦٥/ب) من (ب).

(٢) في (ب): أن.

(٣) في (ب): حدث.

(٤) والمقصود هو الثاني، وذكر في الأم (٥٧٨/٧ و ٦٠٢) القول الثاني، ولم يذكر القول بالقرعة، وفي روضة الطالبين (٥٢/١٢) "الحالة الثانية: أن تكون العين في يدهما، وادَّعاهما كل واحد؛ فإن أقاما (في المطبوع: أقامتا) بيتين.. فطريقان؛ أحدهما -وبه قال الفوراني والغزالي-: يجيء القولان في السقوط والاستعمال؛ فإن أسقطنا.. بقي المال في أيديهما كما كان، وإن استعملنا.. فعلى قول القسمة.. يجعل بينهما، ولا يجيء الوقف، وفي القرعة وجهان".

قلت: القول بالقرعة قول لا وجه، كما هو نصه هنا. والله تعالى أعلم.

(٥) في (ب): عليه.

(٦) في (ب): الحلة.

(٧) في (ب): الشهود.

(٨) في (أ) و(ز): يشهد.

(٩) الأم (٦٠٢/٧-٦٠٣) والذي في الأم: أنه إن عُدَّتْ الشهود.. متَّعَ صاحب اليد من البيع حتى يبين له الحكم، وإن لم تُعَدَّلِ البينة ولا واحد منهما، أو كانت البينة لم تقطع بما ينق الحكم للمشهود له.. لم يوقفها ولم يمنع صاحب اليد من البيع.

(١٠) في (ب): فادعى.

(١١) ليست في (ز).

(١٢) نهاية [ص: ٣٥٤] من (ز).

(١٣) في (ب): التي.

٣٥١٥- وقال أبو يعقوب [والربيع]: هي لأقدمهما حوزًا كما تكون^(١) لأقدمهما ملكًا.

٣٥١٦- وإن ثبت أحدهما حوزًا متقدمًا، والآخر ملكًا متأخرًا.. فصاحب الملك أولى.

(١) في (ب): يكون.

باب الشهادات

- ٣٥١٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿أُولَآ جَاءُوا عَلَىٰ
- بَآرِعَةٍ شُهَدَآءُ﴾ الآية [الر: ١٣]، وقال: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَزْوَجَهُنَّ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥].
- ٣٥١٨- وقال سعد^(١) للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَمْهَلُهُ حَتَّى أَتِي^(٢) بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟» فقال [النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] : «نَعَمْ»^(٣).
- ٣٥١٩- قال الشافعي: الكتاب والسنة يذكّان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة^(٤).
- ٣٥٢٠- والكتاب يذكّل على أنه لا يجوز إلا عدل^(٥).
- ٣٥٢١- فإذا تاب الفاذف.. فبليت شهادته^(٦)؛ والحجة في ذلك: قول عمر بن الخطاب لأبي بكر: «وَب.. تُقْبَلُ^(٧) شَهَادَتُكَ»^(٨).

(١) هو سعد بن عباد بن دُلم الخزرجي الأنصاري، أحد النقباء، وسيد الخرج، يكنى أبا ثابت، شهد العقبة وبدراً في قول بعضهم، كان جواداً كريماً، مُتَذَمِّماً وجهياً، له رئاسة وسيادة، توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخوران من أرض الشاملسنتين ونصف مضت من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك سنة خمس عشرة، وقيل غير ذلك، ويقال: إن الجن قتلته.

(٢) في (ب): يأتي.

(٣) أخرجه مسلم ك: اللعان، (١٥/١٤٩٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: الأم (١٠٧/٨).

(٥) انظر: الأم (١٠٧/٨).

(٦) انظر: الأم (١١٠/٨).

(٧) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوها.

(٨) أخرجه البخاري تعليقاً ك: الشهادات، ب: شهادة الفاذف والسارق والزاني، قبل الحديث (٢٦٤٨)، وَزَمَنَهُ الشَّافِعِيُّ في الأم (٢٤٩/٥)، -ومن طريقه البيهقي (١٥٢/١٠) وفي المروعة (٢٦٥/١٤)- ووصله البيهقي من غير طريق الشافعي (١٥٢/١٠) وفي الصغرى (٩٥/٩)، وعبد الرزاق (٣٨٤/٧) و(٣٦٢/٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٣/٤) وفي شرح مشكل الآثار (٣٥٩/١٢-٣٦٢) -بأسانيد منها ما رواه عن المزني عن الشافعي - والطبري في تفسيره (١٠٣/١٩).

- ٣٥٢٢- وإن زنى رجلٌ بامرأةٍ في دُبُرِها.. فعليه الخدُّ، مثل ما يرحم إذا فعل ذلك في الفرج^(١).
- ٣٥٢٣- ولا يجوز^(٢) شهادة النساء منفرداتٍ ليس معهن رجلٌ إلا حيث لا يراه الرجال^(٣) إلا أربع حرائر عدول^(٤).
- ٣٥٢٤- وإذا وُجدَ الرجلُ مع المرأةِ أو الجارية، فقال: «هي امرأتِي»، وقالت ذلك [المرأة]، أو قال^(٥): «جارييتي».. فالقول قولُهما، ولا يُكشَفان عن ذلك^(٦).
- ٣٥٢٥- وإذا وُجدت المرأةُ حاملًا، ولا يعرف لها زوج^(٧)، فقالت: «قد تزوجت».. فالقول قولُها^(٨).
- ٣٥٢٦- وإذا شهد الرجلُ وهو بصيرٌ ثم غيبي.. قُبِلَتْ شهادته؛ كانت^(٩) على الرؤية^(١٠) أو غيرها^(١١).
- ٣٥٢٧- وإذا^(١٢) شهد بعدَ ما غيبي.. لم أقبلْ شهادته؛ لا على الرؤية، ولا على غيرها^(١٣)^(١٤).

فائدة: في إخراج البخاري لهذا الأثر، مع روايته في صحيحه عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. ما يُعني في الرِّدَّة على من ضَعُفَ أَحَادِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى ولو كانت في البخاري، ذلك أن طريق الرواية غير طريق الشهادة. وانظر: فتح الباري.

- (١) انظر: الأم (١٠٨/٨).
- (٢) في (أ): بلا نطق لأولها، في (م): ولا يجوز.
- (٣) الأم (٥٩٣/٧).
- (٤) الأم (١١٧/٨).
- (٥) في (أ) و(م): قالت.
- (٦) الأم (١٠٩/٨).
- (٧) في (ب): تزوج.
- (٨) انظر: الأم (١١٠/٨).
- (٩) في (ب): وكان.
- (١٠) في (م): الرواية.
- (١١) انظر: الأم (١١٣/٨ و ٢٠٤).
- (١٢) في (ب): وإن.
- (١٣) في (ب): «إلا على الرؤية لا غيرها»، وفي (م) كالكتبت، لكن فيها: «الرواية» مكان: «الرؤية».
- (١٤) انظر: الأم (١١٣/٨ و ٢٠٤).

٣٥٢٨- فإن قيل^(١): فالأعمى يُلاعَن إذا قَذَفَ امرأته، فكيف^(٢) لا يجوز شهادة؟

٣٥٢٩- قيل: من قيل أنَّ اللعان ليست شهادة، إنما هي بَيْن يتكلم بها.

٣٥٣٠- والحجة عليهم: أن الله [حَلَّ ذِكْرُهُ] فَرَّقَ بَيْنَ حُكْمِ الزَّوْجِ وَالْأُخْتِ فِي الْقَذْفِ، فجعلَ الزَّوْجَ يَخْرُجُ 'هُوَ بَيْنَهُ'، وَغَيْرُهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ غَيْرِهِ^(٣).

٣٥٣١- ولا يجوز^(٤) شهادة عبد^(٥) ولا ذمي^{(٦)(٧)(٨)}.

٣٥٣٢- ولا الوالدُ لولده، ولا [بَيْن] بنيه، ولا بَيْن بناته، وإن سفلوا^(٩).

٣٥٣٣- ولا لأبائِهِ وإن بعدوا، ولا لَأُمَّهَاتِهِ وإن بَعُدْنَ^{(١٠)(١١)}.

٣٥٣٤- ولا يجوزُ شهادةُ الشريكِ لشريكِهِ.

٣٥٣٥- ولا حَارٌّ إِلَى نَفْسِهِ^(١٢).

٣٥٣٦- ولا خَصَمٌ^(١٣).

٣٥٣٧- ولا ظَنِينٌ^(١٤).

(١) غَايَةُ [٣٥٥ ص] مِنْ (٢).

(٢) فِي (أ) وَ(٢): كَيْفَ.

(٣) فِي (أ) وَ(٢): مِنْ بَيْنِهِ.

(٤) الْأُم (١١٣/٨).

(٥) فِي (أ): لَا نَقُطُ لِأَوَّلِهَا، فِي (ج): وَلَا يَجُوزُ.

(٦) انْظُرْ: الْأُم (١١٦/٨).

(٧) فِي (ب): ذِمِّي.

(٨) شَهَادَةُ الْكَافِرِ مُرَدُّةٌ، ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ ذِمِّيٍّ. انْظُرْ: الْأُم (١١٦/٨).

(٩) الْأُم (١١٤/٨).

(١٠) فِي (أ) وَ(٢): بَعْدُوا.

(١١) انْظُرْ: الْأُم (١١٤/٨).

(١٢) أَيْ: نَفْعًا. انْظُرْ: الْأُم (١٢٩/٨).

(١٣) انْظُرْ: الْأُم (١٣٩/٨).

(١٤) الظَّنِينُ: الْمُتَّهَمُ. انْظُرْ: الْقَامُوسُ مَعَ تَاغِ الْعُرُوسِ. (٣٦٧/٣٥).

٣٥٣٨- ولا المُعَادِي^(١).

٣٥٣٩- وتُجوز شهادةُ الزوجةِ لزوجها، والزوج لزوجته، والأخ لأخيه، وكلُّ ذي رحمٍ محرمٍ، والمولى لمولاه الأسفل والمفروق^(٢).

٣٥٤٠- وإذا شهدَ العبدُ والكافرُ والصبيُّ، ثم أدرَكوا وأسلموا^(٣) وعتق العبد.. جازت شهادتهم؛ رَدُّها الوالي قبلَ ذلك، أو لم يَرُدِّها^(٤).

٣٥٤١- ولا تجوزُ شهادةُ النساءِ إلا في موضعين:

٣٥٤٢- أن يشهدن على مالٍ لرجلٍ؛ رجلٍ وامرأتان.

٣٥٤٣- أو على ما لا يَطْلُعُ عليه غيرُهُنَّ.

٣٥٤٤- فأما سوى ذلك.. فلا تقبل شهادتهن؛ إن^(٥) كنَّ^(٦) مع رجلٍ، (١٦٤/ب) أو منفردات^(٧).

٣٥٤٥- وإذا أقرَّ رجلٌ^(٨) عند الوالي؛ وكان عدلاً^(٩).. فالإقرارُ أثبت عنده من^(١٠) الشهادة؛ لأنَّ الإقرارَ علَمُهُ^(١١)، والشهادة علَمُ^(١٢) غيره^(١٣).

(١) انظر: الأم (١٢٩/٨).

(٢) انظر: الأم (١١٥/٨).

(٣) في (أ) و(ج): أو أسلموا.

(٤) انظر: الأم (١١٦/٨).

(٥) في (أ) و(ج): وإن، في (ب): أو.

(٦) في (أ) و(ج): كانوا.

(٧) الأم (١١٧/٨ و ٥٩٣/٧).

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) أي: القاضي، كما في الأم، وترجم للباب بـ: "شهادة القاضي"، وقال: "وأما الفضاة اليوم.. فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبباً إلى أن يبوروا على الناس".

(١٠) خاتمة (١/٦٦) من (ب).

(١١) في (ب): عليه.

(١٢) في (أ) و(ج): على.

(١٣) انظر: الأم (١١٨/٨).

- ٣٥٤٦- ولا يصوم الناس إلا بشهادة رجلين، ولا يفطر إلا بمثله^(١).
- ٣٥٤٧- ولا تجوز الشهادة على الشهادة إلا رجلين على كُلِّ رَجُلٍ، ورجلين على كُلِّ امرأة^(٢).
- ٣٥٤٨- وقد قيل: تجوز شهادة رجلين على شهادة عبدة.
- ٣٥٤٩- ويصح بقول ابن عباس في رد شهادة الصبيان^(٣).
- ٣٥٥٠- وقال مالك: تجوز شهادة الصبيان^(٤) بعضهم على بعض في الجراح [وهم صغار] قبل أن يتفرقوا ويختبئوا^(٥).
- ٣٥٥١- وشهادة^(٦) النساء جائزة في قتل الخطأ^(٧)، وفي وصية الرجل للرجل؛ لأنه مال.
- ٣٥٥٢- وإذا شهد رجلان عدلان لرجل أن رجلاً أوصى له بثلاث ماله، وشهد رجل من الورثة عدل أن أباه رجع عن هذا، وأوصى لآخر.. حلف الذي شهد له الوارث وأخذ^(٨).

(١) تقدمت المسألة في بداية كتاب الصيام.

(٢) انظر: الأم (١٢٠/٨). وتقدمت المسألة في باب الدعوى والشهادات.

(٣) رواه الشافعي في الأم (١١٩/٨) وعبد الرزاق (٣٤٨/٨-٣٤٩: ١٥٤٩٤ و١٥٤٩٥) وسعيد بن منصور (٩٨٩/٣ ت: سعد الحميد)، وقال الخقق: "سنده صحيح"، وابن أبي شيبة (٢٨٠/٦) والحاكم (٢٨٦/٢) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، والبيهقي (١٦١/١٠-١٦٢) وفي الصغير (١١٤/٩).

عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله عن شهادة الصبيان، فكتب إلي: «إن الله عز وجل يقول: ﴿يَمْشِ تَرْتَضُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.. فليسوا ممن ترضى.. لا تجوزه. هذا لفظ سعيد بن منصور.

(٤) انظر: الأم (١١٩/٨) وفيه: "فإن قال قائل: فإن ابن الزبير قبلها.. قيل: فابن عباس ردّها، والقرآن يدل على أنهم ليسوا ممن يرضى".

(٥) نهاية [ص ٣٥٦] من (٢).

(٦) هكذا صورهما في (أ): ونحيط، في (ب): بلا نقط، ورسمها في (ج) كما هو في (أ)، وفي الموطأ: "ينبوا".
والخُبْ بالفتح: الخُلَاع، وبكسر، والخُبْ بالكسر: الخُلَاع، والخُبْ، والغش، والفساد، وشيئة: خُدعة،
والشَّيْب: إفساد الرجل عبداً أو أمة لغیره، ويقال: شيبها، فأفسدها، وشيبت فلان غلامي، أي: خدعه.
القاموس مع تاج العروس (٣٢٧/٢-٣٢٨).

(٧) انظر: الموطأ (٧٢٦/٢).

(٨) في (ب): وشهادات.

(٩) انظر: الأم (١٢١/٨).

٣٥٥٣- ولو مات رجل وترك ثلاث بنين، فشهد واحد من الورثة أن أباه أوصى لرجل^(٢) بالثلث، فإن كان عدلاً.. حلف وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. أخذ ثلث ما في يديه^(٣).

٣٥٥٤- ولو^(٤) أقر أحدُهم^(٥) بدين على أبيه^(٦).. أخذ جميع ما في يديه، ولم^(٧) يكن له ميراث حتى يُقضى الدين^(٨).

٣٥٥٥- وقد قيل: يأخذ منه بقدر حصته، مثل الوصية سواء^(٩).

٣٥٥٦- قال الربيع: وهو أصح القولين.

٣٥٥٧- قال الشافعي: وإن مات الرجل وترك ابنين، وترك ألف دينار على أحدِ ابنيه، وألفَ بعينها.. فلا ينأى أن يأخذ الألف بحصته، ويتحسب^(١٠) الألف على الذي^(١١) عليه الألف.

٣٥٥٨- وإن أقر رجلٌ بدين على أبيه، [ثم] بعده لرجل، ثم بعده لرجل، [ثم] بعده لرجل، حتى يحيط بماله.. فهم يتحاصون فيه، الأول^(١٢) والآخرُ سواء، لا يُبالي أقرَ لهما معاً أو لواحدٍ بعد واحد^(١٣).

(١) انظر: الأم (١٢١/٨-١٢٢).

(٢) في (٢): الرجل.

(٣) الأم (١٢٢/٨) روضة الطالبين (٤١٢/٤).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (٢): بعضهم.

(٦) في (ب) زيادة: "لم يكن له ميراث و"، وهي تكرار.

(٧) في (ب): فلم.

(٨) غير معتمد، وصورة المسألة في ما لو أنكر باقي الورثة، ولم يكن الشاهد عدلاً، لأنه إن كان عدلاً.. حلف المشهود له.. وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. جاءت هذه المسألة، وفيها قولان -كما في روضة الطالبين (٤١١/٤)- "القول: أن على المقر قضاء جميع الدين من حصته من التركة إن وق به... والجديد: أنه لا يلزمه إلا بقسط حصته من التركة". والقولان ذكرهما في اختلاف البرائتين من "الأم" (٢٧٧/٨) ولم يَرُجَّح شيئاً، لكنه رُجِّح في الأم (١٢٢/٨) أنه يلزمه قِسْطُهُ لا غير.

قلت: القول الأول قديمٌ وجديدٌ أيضاً؛ فهو نصه هنا في البويطي، وفي اختلاف المراقبين. والله تعالى أعلم.

(٩) وهو المعتمد.

(١٠) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (م): ونحسب.

(١١) في (أ) و(م): للذي.

٣٥٥٩- [وَقَدْ قِيلَ: الْأَوَّلُ فَلَأُؤْثَلَ أُوْثَى].

٣٥٦٠- وإذا أَقَرَّ الرجلُ بعيدَ لأبيه أَنَّهُ لرجلٍ بعينه، ثم عاذَ بعدُ فقال: «هو لهذا».. فهو للأوَّل^(١)، وليس للأخِرِ شيءٌ، ولا غَرَمَ على من أَقَرَّ^(٢).

٣٥٦١- وإن^(٣) شهدَ رجلٌ من الورثة/ (على أبيه بدين^(٤))، فإن كان عدلاً.. حلف^(٥) وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. أخذ من نصيبه بقدر ما يُصَيِّبه^(٦) لو^(٧) أَقَرَّ جميعَ الورثةِ^(٨).

٣٥٦٢- وقد قيل: يأخذُ جميعُ ما في يديه حتى يستوفيَ دينَهُ.

٣٥٦٣- وإن شهدَ شاهدانِ على ميت^(٩)/ بدين، وقد اقتصمَ الورثةُ، وأفلسَ بعضهم.. أُخِذَ من المِلْيَةِ جميعُ ما ورثَ من الميت، ويرجعُ على إخوانِهِ بذلكَ ديناً^(١٠).

٣٥٦٤- وإن كان ذلك باقراً من الوارث^(١١).. لم يرجع عليهم بشيء؛ لأنَّهُ لم يثبت على أبيهم، وكان عليه كُلُّهُ فيما صار إليه من مال أبيه^(١٢).

(١) في (ب): الأول.

(٢) الأم (١٢٢/٨).

(٣) في (ب): الأول.

(٤) الأم (١٢٢/٨).

(٥) في (أ) و(ز): ولو.

(٦) في (ب): أن على أبيه ديناً.

(٧) أي: المشهود له.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): نصيبه، في (ز): يصيبه.

(٩) في (أ) و(ز): ولو.

(١٠) سبقت المسألة قريباً.

(١١) نهاية [ص ٣٥٧] من (ز).

(١٢) انظر: الأم (١٢٣/٨).

(١٣) في (أ) و(ز): الورثة.

(١) تفرع على غير المعتمد، في مسألة: إقرار الوارث غير العدل بدين، هل يؤخذ كله منه أو بقدر حصته؟.

٣٥٦٥- وإن^(١) أقرّ الوارثُ المفردُ بأنّ هذا العبدُ لفلانٍ، ثم قال: «هو لفلانٍ».. فهو للأوّل، وسواءٌ كان الوارثُ إذا انفرد بالموثّق [بمن] يجوز^(٢) شهادتهُ أو^(٣) لا يجوز^(٤) في هذا الباب، من قبل أنّي لا أُجيزُ شهادتهُ في شيءٍ [قد] أقرّ به لرجلٍ فأُخرجَ من ملكه إليه^(٥) ^(٦).

٣٥٦٦- وكذلك لو أقرّ أن أباه أوصى بثلث ماله لرجلٍ، ثم قال بَعْدُ^(٧): «بل أوصى [به] لهذا».. لم أقبل شهادتهُ من قبل أنّي^(٨) قد الرّمتُ أن يُخرجَ من يديه ثلث مالٍ أبيه، فإذا أراد إخراجَه إلى غيره.. جعلتهُ^(٩) خصماً، ولا أُجيزُ شهادةَ الخصمِ^(١٠).

٣٥٦٧- ويجوز^(١١) الشهادةُ على الشهادةِ في كتابِ القاضي^(١٢).

٣٥٦٨- وإذا سمع الرجلانِ الرجلَ يقول: «أشهدُ أنّ فلاناً على فلانٍ ألفَ درهمٍ»، ولم يُشهدْهُمَا.. فليس عليهما أن يقوما بها، ولو قاما^(١٣) بها.. لم يكن للقاضي أن يحكمَ بها؛ لأنّه يجوزُ يقول: «أشهدُ أن له على فلانٍ ألفَ درهمٍ من عبْدَةٍ وَعَدَهُ إياها»، أو من وجهٍ لا يجب^(١٤).

٣٥٦٩- فإن قال [له]: «أشهدُ على شهادتي/»^(١٥) أن له عليه ألفُ درهمٍ.. سألهُ القاضي حتى يجزّه^(١٦) من أيّ سببٍ [هو]؛ فإن قال هذا ولم يسأله القاضي.. حاز، إذا أمرّه بالشهادة^(١٧).

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ج): يجوز، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) في (أ) و(ج): إليهم.

(٦) الأم (١٢٤/٨).

(٧) في (ب): من بعد.

(٨) في (ب): أن.

(٩) في (ب): جعله.

(١٠) الأم (١٢٤/٨).

(١١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

(١٢) الأم (١٢٤/٨) وفيه: "يجوز الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي".

(١٣) في (ب): أقاما.

(١٤) الأم (١٢٥/٨).

(١٥) نهاية (ب/٦٦) من (ب).

٣٥٧٠- وإذا أقر به.. فهو لازم له^(٣).

٣٥٧١- وإذا قال رجل: «أخبرني فلان أنه يشهد على فلان بكذا».. لم تكن هذه شهادة على شهادة، حتى يقول [له]: «أشهد على شهادتي أن فلاناً^(٤) أشهدني على فلان^(٥)/ بكذا»/ (١٦٥/ب).

٣٥٧٢- وإذا شهد الشاهد على مائة، ثم عاذ فنقص أو زاد، فإن كان عدلاً غير مُقْبَلٍ أو غير معروف منه كثرة النسيان في مثل هذا.. جازت شهادته، ويؤخذ بالآخر منهما^(٦).

٣٥٧٣- وأما الذي يقول: «المائة على هذا»، ثم يقول: «غلطت» أو: «نسيت»، إنما هي على هذا.. فلا تقبل^(٧) شهادته على الأول ولا الآخر^(٨).

٣٥٧٤- والحجة في ذلك: حديث عليّ [حين] قطع بشهادة الرجلين، ثم قال: «هو هذا» فلم يقبل منهما في الآخر، وألزمهما ذية اليد^(٩).

٣٥٧٥- وإذا شهد الشهود على إنسان بالسرقة^(١٠).. لم يكن للإمام أن يُلقنه الحجة، وذلك أنه لو^(١١) خُذ.. قطع^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): ينز.

(٢) الأم: (١٢٥/أ).

(٣) الأم: (١٢٥/أ-١٢٦).

(٤) في (أ) و(ز): فلان.

(٥) نهاية [ص ٣٥٨] من (ز).

(٦) في (أ) و(ز): منها.

(٧) (ب): يقبل.

(٨) ستأتي قريباً هذه المسألة وما قارها.

(٩) أخرجه البخاري مُعلقاً مجزئاً به، لك: الديبات، ب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم

كلهم؟، في ترجمة الباب قبل حديث (٢٨٩٦)، ووصله الشافعي في الأم (٤٦٥/أ)، -ومن طريقه أخرجه

البيهقي (٤١/أ) و(٣٥١/١٠) وفي المعرفة (٤٥/١٢) و(٣٤٦/١٤) - وعبد الرزاق (١٠٠/٨٨-٨٩:

١٨٤٦١ ١٨٤٦٢) وابن أبي شيبة (٤٠٨/٩) والدارقطني (١٨٢/٣). وقال الحافظ في التلخيص الحبير

(٦٣/٤) بعد أن ذكر رواية الشافعي: "وإسناده صحيح".

(١) في (ب): بسرقة.

٣٥٧٦- فإن^(٢٦) ادُعِيَتْ عليه سرقة بلا شهود، وكان من أهل الجهالة بالحد.. لم أر بأساً أن يُعرَضَ له فيقول: «لَعَلَّهُ لم يسرق»^(٢٧).

٣٥٧٧- وإذا شهد الشاهدان بالسرقة، أو بالضرب على رجل، أو أربعة على الزنا، واختلفوا في الأيام والأوقات، أو في الصفة أو [في] اللون.. لم يُخذ^(٢٨).

٣٥٧٨- وكذلك الطلاق، إذا شهد أحدهم أنه طلق اليوم، والآخر أنه طلق أمس.. لم يلزمه؛ لأن هؤلاء شهدوا على فعل مختلف^(٢٩).

٣٥٧٩- ولكن لو شهدوا على إقراره^(٣٠) في أيام مختلفة.. جاز؛ مثل أن يشهد على إقرار^(٣١) رجل أنه أقر بطلاق امرأته أمس، وشهد عليه آخر اليوم أنه أقر بطلاق امرأته.. جاز؛ لأن هؤلاء شهدوا على الإقرار^(٣٢)، والأول شهدوا على الفعل^(٣٣).

٣٥٨٠- وكذلك النكاح؛ لو شهد رجل أن فلاناً أنكح^(٣٤) ابنته يوم الخميس، والآخر يوم الجمعة.. لم يجز.

٣٥٨١- فإن شهدوا أنه أقر يوم الخميس أنه زوجه ويوم^(٣٥) الجمعة [أنه زوجه].. لزمه ذلك، ما لم يُقرَّوا أن أصل النكاح كان بغير شاهدين^(٣٦)، فإن^(٣٧) أقروا بذلك.. فالنكاح باطل.

(١) في (أ) و(ز): إن.

(٢) الأم (١٢٧/٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم (١٢٧/٨).

(٥) الأم (١٢٧/٨-١٢٨).

(٦) الأم (١٢٨/٨).

(٧) في (ب): إقرار.

(٨) في (ب): إقراره.

(٩) في (أ) و(ز): إقرار.

(١٠) الأم (١٢٨/٨).

(١١) في (ب): زوج.

(١٢) في (أ) و(ز): يوم.

(١) نهاية [ص ٣٥٩] من (ز).

- ٣٥٨٢- وإذا شهد الشهود على رجل أنه سرق ثوباً، فاحتلفا [في القيمة]؛ فقال أحدهما: «كان ثمن الثوب عشرة دراهم»، وقال الآخر: «ربع دينار».. يؤخذ^(٢) بالأقل أبداً^(٣).
- ٣٥٨٣- وكذلك لو شهد رجل^(٤) لرجل بألف درهم/ والآخر بألفين في [قيمة] شيء بعينه.. أُخذ بالألف، إلا أن يشهدوا بالإقرار.. فيلزمه أكثر ما أقر به^(٥).
- ٣٥٨٤- وإن شهد قوم على قوم بالزنا، أو بالسرقة، أو ما كان، فأثبتت^(٦) شهادتهم بما يوجب الحد، ثم^(٧) مات بعضهم، أو غاب، أو عرس، ثم عُدُّوا بعدد.. أُجِزَتْ شهادتهم، وأقيم الحد^(٨).
- ٣٥٨٥- وقال أبو حنيفة: إذا مات أو غاب، وعُدُّوا بعد.. لم يُقيم^(٩) الحد حتى يحضروا، من قبل أنهم قد يرجعون^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): فإذا.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يأخذ، ولعل الصواب كما أثبت.

(٣) «من قيل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرأ به الحد». ٨١. من الأم (١٢٨/٨).

(٤) في (ب): رجلاً، و.

(٥) في تصوير المسألة هنا إشكال حيث جعل شهادة الواحد حجة كافية، والظاهر أنه أراد كما هو في الأم (١٢٨/٨) (٥٢/٧) (التجار)، حيث جاء فيه: «وإذا سرق السارق السرقة، فشهد عليه أربعة، فشهد اثنان أنه ثوب كذا، وقيمته كذا، وشهد الآخران أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا.. فكانت إحدى الشهادتين ييب بها القطع، والأخرى لا ييب بها القطع.. فلا قطع عليه؛ من قيل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرأ به الحد، وتأخذه الأقل من القيمتين في القرم لصاحب السرقة، وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان، رجل بألف، والآخر بألفين؛ من قيل أنه قد يكون لذلك ألف من وجه، وألفان من وجه، وهذا لا يكون له إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه، وليس شهد الزيادة بأولى من شهد النقص، وأحله مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين».

(٦) في (ب): فأثبت.

(٧) في (ب): و.

(٨) انظر: الأم (١٢٩/٨).

(٩) في (أ) و(ب): يقام.

(١٠) المبسوط (٥٠/٩).

٣٥٨٦- والحجة (عليه في ذلك^(١)): الشاهدان يشهدان على الحق لرجل^(٢)، ثم نغيب^(٣) أو يموتا [قبل أن يُعدّلا] بُقضى بشهادتهما، و[قد] يمكن أن يرجعا^(٤)، وقد جامعونا^(٥) في حقوق الآدميين على مثل ما قلنا.

٣٥٨٧- وإذا شهد^(٦) الشهود بشيء، فلم^(٧) يحكم به الحاكم حتى يتغيروا^(٨) بعد العدالة، قبل مضي الحكم.. لم أقبل شهادتهم^(٩) (١٠).

٣٥٨٨- وإن شهد الرجل، ثم قال: «[قد] غلطت، ليس هذا، ولكن هذا».. لم يعاقب، ولم أحز^(١١) شهادته على^(١٢) الأول والآخر^(١٣).

٣٥٨٩- و[لكن] لو رجع بعد^(١٤) مضي الحكم.. لم أقبل منه، ولا أُعزّمه ما شهد به إذا رجع عنه^(١٥) بعد الحكم إذا كان مالا^(١٦) (١٧).

(١) في (ب): "في ذلك عليه".

(٢) في (ب): للرجل.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): تغيبا.

(٤) في (أ) و(ز): يرجع.

(٥) في (م): جاء معونا، والمعن: اتفقوا واجتمعوا معنا.

(٦) في (أ) و(ز): شهدا.

(٧) في (أ) و(ز): ولم.

(٨) في (ب): "يغيرا"، بلا نقط.

(٩) في (ب): شهادتهما.

(١٠) الأم (١٣١/٨).

(١١) في (ب): يقبل.

(١٢) في (أ) و(ز): عن.

(١٣) الأم (١٣٢/٨).

(١٤) نهاية (٦٧/أ) من (ب).

(١٥) في (أ) و(ز): عليه.

(١٦) في (أ) و(ز): مال.

(١٧) الأم (١٣٤/٨).

٣٥٩٠- وإن رجع في الحدود، أو ما^(١) هو الله، أو للآدميين مما ليس بعين قائمة^(٢)، مثل الطلاق، والحدود^(٣)، والقذف، والقتل، وما أشبهه؛ فهذا إذا رجعا.. أُخذَ منهما، وكان عليه صدائق التل، وقيمة الأرض في الخلد، والدية في النفس [والجراح]، فأما ما كان دراهم ودنانير وعروض^(٤) وكل عين قائمة^(٥).. فلا شيء عليهما^(٦).

٣٥٩١- فإن^(٧) قالوا في الرجوع: عمدنا قطع يد^(٨) هذا، أو قتل هذا، أو جرح هذا.. فله الخيار، ولأوليائه من بعده في القصاص أو أخذ الأرض^(٩).

٣٥٩٢- وإذا^(١٠) رجع الشهود، وكانوا ستة شهدوا على الزنا، أو أربعة شهدوا على سرقة؛ فإن رجع واحد [منهم] من شهود الزنا.. لم يكن عليه شيء، وكذلك الباقي، ما دام أربعة يقيم بهم الخلد^(١١).

(١) في (ب): مما.

(٢) في (أ) و(ز): قائم.

(٣) في (ب): والحد.

(٤) في (ب): وعرض.

(٥) نهاية [ص ٣٦٠] من (ز).

(٦) الأم (١٣٣/٨).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (أ) و(ز): به.

(٩) الأم (١٣٣/٨).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) إذا كان الشهود أكثر من العدد المعتبر، ثم رجع بعض الزائد أو كله، بعد أن حكم بشهادتهم، وثبت على الشهادة الحد المعتبر؛ فهل يفرم من رجع عن شهادته شيئاً؟ المعتمد: أنه لا غرم عليه كما هو نصه هنا في البويطي، والقول الثاني: حكاه المزني في «المشاور» - كما في البيان - أنه يفرم، واختاره المزني كما في نهاية المطلب.

حكى ما هنا عن البويطي صاحبها الشامل (لوحه: ١٦٨)، والحاوي الكبير (٢٣٧/١٣)، ونسب إمام الحرمين في نهاية المطلب (٦١/١٩) إلى البويطي القول بالتفرم، وهو غير صحيح. وانظر: البيان (٤٠٦/١٣)، المذهب (٣٤٢/٢) المفردة، العزيز (١٣٤/١٣)، روضة الطالبين (٣٠٣/١١-٣٠٤).

وحكى الرازي الخلاف وجهين، وقال: "ويقال: قولان"، وعُثر النووي عن الراجح بالأصح.

٣٥٩٣- فإن^(١) رجّع واحد من الأربعة^(٢).. رُجِعَ على الثلاثة^(٣) بنصف الدية^(٤)، فإن^(٥) رجّع واحد من الثلاثة^(٦).. كان/ (ب/١٦٦) عليه السدس^(٧)، ثم هكذا كله^(٨).

٣٥٩٤- وقال غيرنا: إذا رجّع واحد من الأربعة^(٩).. كان عليه وعلى الاثنين الربع؛ لأن ثلاثة أرباع الشهادة قائمة^(١٠).

قلت: هو قول لا وجه، فقد نص عليه هنا، ونص على الثاني المزي في «المشور»، وكون الخلاف قولاً.. حكاة في كفاية المطلب، والله تعالى أعلم.

(١) في (ب): وإن.

(٢) أي الذين ثبتوا من أصل ستة شهود. وفي (أ) (٢): أربعة.

(٣) الذين رجعوا، الاثنان الأولان، والثالث الأخير الذي انضم إليهم.

(٤) المعتمد: أنه يرجع عليهم بالربع؛ لأن ثلاثة أرباع الحجة قائمة.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) أي: من الثلاثة الذين ثبتوا.

(٧) المعتمد: أن عليه وعلى الثلاثة الذين رجعوا قبله.. النصف؛ لأن نصف الحجة قائم.

(٨) مخالف المعتمد، وهذه المسألة مَرَعَةٌ على التي قبلها؛ فإن شهد الشهود وكانوا أكثر من نصاب الشهادة، ثم رجّع بعضهم فأصبحوا أقل من النصاب.. فعلى من رجّع قسّط من الغرم، وهل القسّط بحسب عدد جميع الشهود، أم هو بحسب العدد المعتمد؟ الأول نصّه هنا في البويطي، والثاني هو المعتمد.

فلو كانوا ستة في شهادة الزنا، ثم رجّع منهم ثلاثة، وثبت ثلاثة.. كان عليهم الربع على المعتمد، لأن ثلاثة أرباع الحجة قائم، وعلى ما في البويطي.. فإن عليهم نصف الغرم، لأنهم نصف الشهود.

فتبيّه: اعتمد في العزيز (١٣/١٣٤) وروضة الطالبين (١١/٣٠٤) في المسألة السابقة مثل ما في البويطي، لكنهما خالفاً في هذه المسألة، فقالا -واللفظ للروضة-: "إذا لم يثبت من العدد المعتمد إلا بعضهم... فعلى الوجهين السابقين؛ فإن قلنا لا غرم هناك.. وُرِّعَ الغرم هنا على العدد المعتمد، وحصة من نقص من العدد المعتمد.. توزع على من رجّع بالسوية، وإن قلنا يفرم هناك.. وُرِّعَ هنا على جميع الشهود؛ فعلى الاثنين الراجعين من الثلاثة.. ثلثا الغرم".

قلت: لا يلزم هذا، فإنه في البويطي قد نص على عدم الغرم هناك، وجعله هنا موزعاً على عدد جميع الشهود، فليس القول به مبنياً على ذلك. والله تعالى أعلم.

وعبارة المهاج (ص٥٧٥): "قسّط من النصاب، وقيل: من العدد".

وقول البويطي هنا قد حكاة عنه في الشامل (لوحه: ١٦٨) ورجحه بقوله: "ودليلنا: أن الإلتلاف حصل بشهادتهم، فوجب الضمان بعددهم كما لو كانوا اثنين".

(٩) في (أ) (٢): الأربع.

٣٥٩٥- وهكذا الحكم عندنا وعندهم في السرقة على ما وصفت من قولنا وقولهم.

٣٥٩٦- وإذا شهد الشهود بشهادة وهم غير عدول، مجروحون^(١) في أبدانهم^(٢)، وأمضى الحكم ثم علم [بَعْدَ] أَنَّهُمْ غَيْرُ عَدُولٍ.. فللحكم أن ينقض الحكم، كما لو حكم بشهادة عبد أو مشرك ثم علم بَعْدَ.. فله أن يردده^(٣) ^(٤).

٣٥٩٧- وقال بعضهم: يرد في العبد والكافر، ولا يرد في المسلم بمجرته^(١) ^(٢).

٣٥٩٨- ولو كان الذي قضى به الحكم من شهادة هؤلاء قصاص.. لم يرجع [عليهم] بشيء؛ لأنهم لم يرجعوا عن شهادتهم، وإنما جرحوا، وكان ذلك خطأ من الإمام ويكون^(١) على عاقلة الإمام لا على بيت المال^(٢).

٣٥٩٩- وكلُّ حَدِّ لَه^(١) إذا لم يُقَمَّ^(٢) على من أتاها حتى يتوب.. فقد سقط عنه الحد^(٣) ^(٤)؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ٣٤]، وقول^(١) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ماعز: وَلَا تَرَكْتُمُوهُ^(٢).

(١) هو المعتمد في المذهب، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر: الأصل لمحمد بن الحسن (٥٤٨/٤)، المبسوط (١٨٧/١٦)، البحر الرائق (١٣٢/٧).

(٢) في (أ) و(ز): مجروحين.

(٣) في (ب): أيديهم.

(٤) في (أ) و(ز): يرد.

(٥) الأم (١٣٤/٨).

(٦) في (أ) و(ز): يجرجه، بلا نقط لأولها.

(٧) جاء في مختصر الطحاوي (ص ٣٥٠) أنه ينقض إن تبين أنه عبد أو كان محدولاً بقذف.

(٨) في (ب): أو يكون.

(٩) الأم (١٣٥/٨).

(١٠) في (ب): الله.

(١١) في (أ) و(ز): يقام.

(١٢) غير معتمد، وهو خلاف الأظهر، وذكر في الأم (١٣٦/٨) أنه يحتمل أن ذلك خاص بالمخارب ويحتمل أنه في كل حد لله عَزَّ وَجَلَّ، ثم قال الربيع: "قول الشافعي: الاستثناء في التوبة للمخارب وحده الذي أظن أنه يذهب إليه"، وانظر: روضة الطالبين (٩٧/١٠)، مغني المحتاج (١٨٤/٤).

(١٣) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

٣٦٠٠- ومن أقر على نفسه بالزنا مرة.. رُجم؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / ^(٢) لَا تُنِيسَ فِي الْمِرَاةِ: وَإِنْ ^(١) اعْتَرَفْتَ.. فَأَرْجَاهَا ^(٣).

٣٦٠١- ومعنى حديث ماعز ^(٤) أَنْ تَرْدِيدَ ^(٥) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طُنَّ أَنْ يَهْ جَنَّةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى أَهْلِهِ، فَلَمَّا بَانَ لَهُ أَنَّهُ غَيْرَ مَحْنُونٍ.. رُجِمَهُ.

٣٦٠٢- وإذا شهد شاهدان على رجلٍ أَنَّهُ سَرَقَ مَتَاعًا لِهَذَا، وَادَّعَاهُ ^(٦) الْمَسْرُوقُ.. قُطِعَ السَّارِقُ ^(٧) ^(٨).

٣٦٠٣- وَإِنْ قَالَا: «نَشْهَدُ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ هَذَا»، وَادَّعَاهُ رَبُّ الْبَيْتِ.. قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ فِي حَيَازَتِهِ ^(٩).

٣٦٠٤- فَإِنْ ^(١٠) قَالَ السَّارِقُ: «هُوَ لِي غَصْبِي، أَوْ أَوْدَعْتَهُ فَعَلْبِي [عَلِيهِ]».. كَانَ عَصَمًا، وَلَا قُطِعَ عَلَيْهِ ^(١١).

٣٦٠٥- وَإِنْ أَكْذَبَ الْمَسْرُوقُ [مَنْهُ] الشَّهَوْدُ.. لَمْ يُقَطَّعْ ^(١٢).

(١) فِي (أ) وَ(ز)؛ وَقَالَ.

(٢) سَبَقَ تَحْرِيقُهُ فِي بَابِ اللَّعَانِ.

(٣) نَهَايَةُ [ص ٣٦١] مِنْ (ز).

(٤) فِي (أ) وَ(ز)؛ إِنَّ.

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْرَجَهُ الْيَحْيَاوِيُّ كَ: الْحُدُودُ، ب: الْاعْتِرَافُ بِالزَّانَا ٦٨٢٧ وَ ٦٨٢٨، وَمُسْلِمٌ كَ: الْحُدُودُ، ب: مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا ١٦٩٧ وَ ١٦٩٨.

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ كَ: الْحُدُودُ، ب: مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا ١٦٩٢ وَ ١٦٩٤ وَ ١٦٩٥.

(٧) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): طَائِفَةٌ.

(٨) فِي (أ) وَ(ز)؛ أَوْ ادَّعَاهُ.

(٩) فِي (ب): "بِالسَّارِقِ"، وَبَعْدَهُ فِي (أ) وَ(ز) زِيَادَةٌ: "لِأَنَّهُ فِي حَيَازَتِهِ".

(١٠) الْأُم (١٣٧/٨).

(١١) الْأُم (١٣٧/٨).

(١٢) فِي (ب): وَإِنْ.

(١٣) الْأُم (١٣٧/٨).

(١٤) الْأُم (١٣٧/٨).

- ٣٦٠٦- ولا يجوز^(١) الشهادة في اللواط [واليهائم] أقل من أربع^(٢).
- ٣٦٠٧- ويُحَدُّ في اللواط واليهائم كما يُحَدُّ في المرأة؛ لأنه فَرْجٌ^(٣) بِفَرْجٍ.
- ٣٦٠٨- وإذا كَسَبَ القاضي إلى القاضي، ثم مات الكاتب أو^(٤) للكتوب/ إليه أو^(٥) عزل أحدهما.. جاز^(٦).
- ٣٦٠٩- وإذا أقام رجلٌ شاهدًا على رجلٍ أنه غصبه، وشاهدًا^(٧) آخر أنه أقر أنه غصبه.. فهذا مختلف؛ لأن الغصب فعل، فهذا مختلف، ويختلف مع أحد شاهديه، ويأخذ^(٨).
- ٣٦١٠- وإن شهد أحدهما أنه له، وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه إِيَّاه.. فكذلك^(٩).
- ٣٦١١- فإن شهد شاهدان على رجل أنه غصب جارية، ووطئها، وأولدها، وزعم القاصب أنها له، وأن الشاهدين^(١٠) شهدا على باطل.. فلا حَدُّ عليه، ويلحق به الولد، ويقومون عليه؛ لأن الشاهدين لم يقولوا: «غصبها وزناها»^(١١)، وقد يمكن أن تكون^(١٢) له^(١٣) فيغصبها من غصبه^(١٤) إِيَّاه، فيطأها بملكه، فلما^(١٥) لم يثبتوا الزنا.. درأنا الحد بالشبهة^(١٦)^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): ولا يجوز.

(٢) انظر: الأم (١٣٨/٨).

(٣) في (أ) و(ز): فرجًا.

(٤) في (ب): و.

(٥) في (ب): و.

(٦) الأم (١٣٩/٨).

(٧) في (أ) و(ب) و(ز): شاهد.

(٨) الأم (١٤٠/٨).

(٩) الأم (١٤٠/٨).

(١٠) في (أ) و(ز): الشاهدان.

(١١) نهاية (ب/٦٧) من (ب).

(١٢) في (أ): تكون، بلا نقط لأولها، في (ز): يكون، في (ز): يكونا.

(١٣) نهاية [ص/٣٦٢] من (ز).

(١٤) في (ب): أغصبه.

(١٥) في (ب): فإن.

(١٦) في (ب): شبهة.

٣٦١٢- [وقد قيل: يجلد الحد^(١)، وولده رقيق^(٢)، ويؤخذ منه^(٣) الجارية، وصادق المثل.

٣٦١٣- وإن غصب^(١) جارية، وشهد الشهود على الصفة، ولا يدرون قيمتها^(٢).. لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يثبتوا قيمتها، ويقال للمدعي: «ادع^(٣) ما شئت»، ويقال للمدعى [عليه]: «أقر بما شئت» مما يمكن أن يكون أقل ما يكون من الثمن، مثل أن يقر أنه غصب جارية نفيسة، ويدّعي قيمتها [فلساً].. فلا يقبل منه؛ لأن هذا لا يمكن، ويقبل أقل ثمن مثلها؛ فإن أقر له المدّعي [عليه].. فذاك^(٤)، وإلا.. حلف المدّعي عليه على قيمتها^(٥)؛ فإن نكل.. حلف المدّعي، وأخذ ما ادّعى^(٦).

٣٦١٤- وإن شهد شاهدان على رجل أنه أخذ من يد رجل ثوباً ولم يشهدوا أنه له.. قضينا برّده إليه كما أخذ^(١) منه^(٢).

٣٦١٥- وإن^(١) أقام رجلٌ بينةً على سلعةٍ أتاها له؛ فإن زاد^(٢) الشهود في شهادتهم: «لا نعلمه^(٣) باع ولا وهب».. فذلك، وإلا.. قضيتُ له بشهادتهم الأولى أتاها له^(٤).

(١) الأم (١٤٠/٨).

(٢) كأنما في (ب): الحدود، هكذا صورتها في (ب): للحدود ٥.

(٣) في (أ) و(ج): منها.

(٤) في (أ) و(ج): غصبت.

(٥) أي: وكانت قد هلكت، كما في الأم.

(٦) في (ب): ادعي.

(٧) في (ب): بذلك.

(٨) في (ب): ثمنها.

(٩) الأم (١٤١/٨) بأقل من هذا التفصيل.

(١٠) في (ب): أخذ.

(١١) الأم (١٤١/٨).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): أراد.

(١٤) في (أ) و(ج): بعلمه، في (ب): بلا نقط.

(١٥) الأم (١٤١/٨).

٣٦١٦- وإن أراد المشهود عليه أن أحلفه أمّا في ملكه.. أحلفته^(١)، ولا تخلفه^(٢) على أن الشهود شهدوا بحق^(٣).

٣٦١٧- وكلّ ما ادّعى عليه سوى هذا.. أحلفته له، مثل أن يقول: «عَصَبَنِي»^(٤)، أو: «[قد باعني]»، أو: «^(٥) قدّ علم أن شهوده شهدوا بخير الحق».. أحلفته^(٦) على علمه في الشهود/ (١٦٧/ب) أمم لم يشهدوا بباطل، وعلى^(٧) البتة^(٨) فيما سوى ذلك.

٣٦١٨- فإن^(٩) شهد أحبيبان^(١٠) لعبد أنّه أعتق -وهو الثالث- في وصية، وشهد الوارثان أنّه أعتق^(١١) هذا الآخر -وهو أقل أو أكثر- ولم يقلوا: رجع في الأول^(١٢).. أمضيت ذلك، وأقرعت بين العبدین، وأعتقت ما دام يحتمل الثالث^(١٣).

(١) الأم (١٤١/٨).

(٢) في (أ) و(ز): بلا نطق لأوها.

(٣) في (أ) و(ز): محتملة ل (الحق) و (بحق).

(٤) في (ب): عصبه.

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ب): أحلفه.

(٧) في (أ) و(ز): أو على.

(٨) في (ب): البتة.

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (ب): اثنان.

(١١) نهاية [ص٣٦٣] من (ز).

(١٢) في (ب): الأول.

(١٣) قد جمعت هذه الفقرة ثلاث صور للمسألة:

الصورة الأولى: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان يساوي الثالث: فيعمل بالشهادتين، لأنه لا حمة هنا، وفي كمية العمل قولان: الأول: يحق من كل واحد منهما نصفه، وهو نصه في الأم (١٤٢/٨) ومختصر المزني (ص٣١٣). والثاني: يقرع بينهما وهو نصه هنا في البويطي، وقال الربيع في "الأم" بعد أن ذكر قول الشافعي: "قول الشافعي في غير هذا الموضع: أن العبدین إذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يُدر أيهما عتق أولاً فاستوظف به الثالث.. أنه يقرع بينهما؛ فأيهما خرج سهمه.. أعتقناه"، وقال المزني: "قياس قوله: أن يقرع بينهما، وقد قاله في غير هذا الباب"، قلت: قاله في هذا الباب كما في رواية البويطي هنا. والله تعالى أعلم.

٣٦١٩- وإذا شهد شاهدان^(١) على أن الميت أوصى لرجل بثلث ماله، وآخران شهدا بمثل ذلك لرجل آخر، فجاء شاهدان فشهدا أنه رجع عن أحدهما، ولم يذريا^(٢) عن أبيهما رجع.. فهو بينهما نصفان^{(٣)(٤)}.

٣٦٢٠- وقد قيل: يُوقف^(٥) بينهما الثلث حتى يصطلحا، وهو أخب إني.

٣٦٢١- وكل ما أوصى به الميت.. فهو جائز في ثلث ماله، بحاص من أوصى له أولاً من أوصى له آخرًا، ما لم يُشهد أنه رجع عن شيء منه.

٣٦٢٢- وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال: «إن مت في شوال.. ففلان حر، وإن مت في رمضان.. ففلان علي عشرة دراهم»، وأقاما جميعاً البيّنة على دعواهما.. فهما متضادة، ولا يجوز^(٨).

والمعتمد في المذهب في هذه الصورة: الأخذ بالقرعة. كما في روضة الطالبين (٨٦/١٢). قلت: لكن رجح في أصل الروضة طريقة الجزم بالقرعة، وضعف طريقة حكاية القولين، فقال: "المذهب: القرعة، وقيل: قولان"، والصواب: ترجيح طريقة القولين كما لا يخفى. والله تعالى أعلم. الصورة الثانية: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان أكثر من الثلث: فيعمل بالقرعة، فإن خرجت لمن هو أكثر من الثلث.. عتق عنه بقدر الثلث. كما هو نصه في البويطي هنا، ولم أر هذه الصورة في كتب الشافعي الأخرى.

الصورة الثالثة: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان أقل من الثلث: فيقصر بينهما؛ فإن خرجت لمن هو الثلث.. عتق جميعه، ورق جميع الآخر، وإن خرجت لمن هو السلس.. عتق جميعه، وعتق من الآخر تكملة الثلث، وهي نصفه. وهذا نصه في الأم (١٤٤/٨) ومختصر المزني (ص ٣١٣) وهنا في البويطي، وقال في المزني: "وهو قول أكثر المفتين؛ أن شهادة الأجنبيين والورثة سواء، ما لم يجزأ إلى أنفسهما". وانظر: الخاوي الكبير (٢٨٥/١٧).

(١) في (ب): الشاهدان.

(٢) في (أ) و(ز): ولم يذريا.

(٣) في (ب): وهو.

(٤) في (ب): نصفين.

(٥) انظر: الأم (١٤٦/٨).

(٦) في (أ) و(ز): توقف.

(٧) في (ب): لا.

(٨) الأم (١٤٦/٨-١٤٧) في صورة قرية من هذه.

٣٦٢٣- وقال بعضهم: البينة لمن شهد له بالموت المتقدم أولى^(١).

٣٦٢٤- قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الحرث: ٨٦]، وقال: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: ٨١].. فلا^(٢) يَسْمَعُ^(٣) الشاهد أن يشهد إلا بما علم^(٤) ^(٥).

٣٦٢٥- والعلم من ثلاثة وجوه^(٦)؛

٣٦٢٦- منها: ما عاينه الشاهد، فيشهد به.

٣٦٢٧- ومنها: ما سمع^(٧)، فيشهد بما سمع من المشهود عليه.

٣٦٢٨- ومنها: ما تظاهرت به الأخبار^(٨) وتواطأت، مما لا يمكن في أكثره العيان^(٩).

٣٦٢٩- ولا يجوز السمع إلا بالعاينة؛ أن يكون بصيراً يرى الذي أقر به، لا حائل بينه وبينه^(١٠).

٣٦٣٠- والشهادة على رؤية المرأة ونسبها^(١١) إذا تظاهرت له أخبار^(١٢) من يُصدق^(١٣) أنها فلانة، وبراهها^(١٤) قبل ذلك مرة بعد مرة، فيثبتها،/ وهذا كله شهادة يعلم^(١٥) (كما وصفنا)^(١٦).

(١) ذكر مثل هذا القول في الأم (١٤٦/٨) في مسودة قريبة من هذه.

(٢) في (أ) و(ز)؛ ولا.

(٣) في (ز)؛ يسمع.

(٤) في (ب)؛ يعلم.

(٥) الأم (٢٠٣/٨).

(٦) الشهادة، والشهادة على الإقرار، وشهادة السماع، كما سيتضح ذلك من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) في (أ) و(ز)؛ يسمع.

(٨) في (ب)؛ الأخبار به.

(٩) انظر: الأم (٢٠٣/٨).

(١٠) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(١١) في (ب)؛ ونسبها.

(١٢) في (أ) و(ز)؛ الأخبار.

(١٣) في (أ) و(ز)؛ تصدق، في (ب)؛ بلا نقط لأولها، في الأم؛ يصدق.

(١٤) كناية [ص: ٣٦٤] من (ز).

(١٥) في (ب)؛ تعلم.

٣٦٣١- وكذلك 'يحلف الرجل' ^(٢) بأحد هذه الوجوه فيما 'أخذ به' ^(٣) مع شاهد، وزدّ بمين، وغير ذلك ^(٤).

٣٦٣٢- وقول الله تبارك وتعالى ^(٥): ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [القرة: ٢٨٢]، إذا كانوا قد شهدوا، وإن ^(٦) لم يشهد ولم يحضر غيره.. فعلية/ ^(٧) أن يشهد، وكذلك من دعي ليكتب ^(٨).

٣٦٣٣- وكذلك الجنائر، وزدّ السلام، والفقه، وطلب العلم، والجهاد.. كل هذا فرض على الكفاية؛ فإذا قام ^(٩) بشيء من هذه الأشياء من فيه كفاية.. لم يخرج المتخلف ^(١٠) ^(١١).

٣٦٣٤- وإذا شهد رجل على رجل أنه حضره وقد طلق امرأته يوم الخميس، وشهد آخر أنه حضره حين طلقها يوم الجمعة، وأنكر الشهود عليه.. حلف الشهود عليه وبطلت الشهادة؛ لأنها مختلفة على فعلين مختلفين.

٣٦٣٥- وكذلك إن شهدوا على شرب ^(١٢)، أو زنا، أو غصب، أو بيع، أو ^(١٣) ما أشبهه.

(١) في (أ) و(ز) كل ما وصفت.

(٢) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(٣) في (ب): الرجل يحلف.

(٤) في (ب): "أحد ته"، هكذا.

(٥) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(٦) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٧) في (أ) و(ز): ومن.

(٨) نهاية (١٦٨/أ) من (ب).

(٩) انظر: الأم (١٨١/٤-١٨٢) و(٢٠٧/٨).

(١٠) في (ب): أقام.

(١١) في (أ) و(ز): المختلف.

(١٢) انظر: الأم (٢٠٧/٨-٢٠٨).

(١٣) في (ب): سرق.

(١٤) في (ب): و.

٣٦٣٦- فإن^(١) قال أحد الشاهدين في هذا كله: «أشهد أنه أقر بالطلاق يوم الخميس»، وقال الآخر^(٢): «أشهد أنه أقر بالطلاق يوم الجمعة».. لزمت؛ لأن هذه شهادة على إقرار^(٣) لا فعل؛ لأنه قد يمكن أن يكون أصل الطلاق في وقت واحد، والشهادة على الإقرار مختلفة^(٤).

٣٦٣٧- والحجة في ذلك: الزوجان يشهدان^(٥) على نكاحهما وقتاً^(٦) بعد وقت.. فيجوز ذلك؛ لأنه قد يكون أصل النكاح جائزاً^(٧)، والشهادة بعد تأكيد لهما^(٨).

٣٦٣٨- وإن أقرّ أهما عقداً^(٩) النكاح بلا شهود في وقت النكاح.. لم يجوز^(١٠).

٣٦٣٩- ومثّل الرجل^(١١) يشترى الرّبع، ثم يشهد [من بعد] مرّة بعد مرّة تأكيداً^(١٢) وزيادة في التوثيق^(١٣)؛ إذا كان أصل الشراء جائزاً.

٣٦٤٠- والشهادة من ثلاثة^(١٤) وجوه؛ أحدها: ما عاينه الشاهد، والثاني: ما سمعه مع معاينة من سمع^(١٥) منه، ولا^(١٦) تكون^(١٧) شهادة بسماع إلا بمعاينة، والثالث: ما تظاهرت به الأخبار وتتابع/ (١٦٨/ب) به [مثل] السماع بالنسب، وأن فلاناً مات، وأن فلاناً ولي، 'وما أشبه ذلك'.

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(ز): آخر.

(٣) في (أ) و(ز): الإقرار.

(٤) في (ب): المختلفة، وزاد بعدها: "جائز".

(٥) في (أ) و(ز): شهدان.

(٦) في (ز): وقت.

(٧) في (أ) و(ز): جائز.

(٨) في (ب): أهما.

(٩) في (أ) و(ز): عقداً.

(١٠) مائة [٣٦٥ من (ز)].

(١١) في (ب) زيادة: الذي.

(١٢) في (ب): تأكيد.

(١٣) في (ب): التوثيق.

(١٤) في (أ) و(ز): ثلاث.

(١٥) في (ب): سمعه.

(١٦) في (أ) و(ز): لا.

٣٦٤١- وكلُّ ما وحياً لك من شيءٍ من مُورثٍ غبت عنه، أو شيءٍ مَلَكَكَ لك وكيلٌ أو رسولٌ.. حازَ لك مَلَكَكَ من [هذا الطريق] وإن لم تحضر^(٣) مَلَكَكَ أهلك، [ولا مَلَكَكَ] وكيلك، بأن تطاهرت عندك الأخبارُ من يُصدِّق، أو يُخبرُك^(٤) [مَنْ يُصدِّق] خبرُهُ أن أباك^(٥) مَلَكَكَ^(٦)، ويُقرُّ^(٧) في قلبك ذلك، ومثل أن يُخبرُك وكيلك أو من تُصدِّق^(٨) خبرُهُ أن وكيلك مَلَكَكَ هذا لك، ويُقرُّ^(٩) في قلبك خبرُهُ.. فيحوز لك مَلَكَكَ على هذا، ويحوز لك اليمين -إن ادَّعى عليك أخذَ فيه^(١٠) شيئاً- أنه لا شيء له فيه، ورُدَّ اليمين إن رُدَّت اليمينُ عليك^(١١) في شيءٍ من ذلك مما هو في يدي غيرك أن تملِكْ أنك مالك^(١٢) [له]؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٣) ورَثَ الأبناء من الآباء، وفيهم الصغار الذين لا يعرفون مَلَكَ الآباء إلا بما ثبت^(١٤) عندهم من الأخبار.

٣٦٤٢- وكذلك الشهادة^(١٥)؛ يحوز لك^(١٦) الشهادة بما تطاهرت [به] الأخبار [أن] فلان^(١٧) مَلَكَكَ، مع خوزِ تراه، ويُقرُّ في قلبك ذلك؛ مثل الدار يسكنها الرجل، والثوب يلبسه، والعبد يخدمه

(١) في (أ) و(ز): يكون، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١) في (أ) و(ز): وما أشبهه.

(٢) في (أ) و(ز): هذه الطرق.

(٣) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب): يحضر.

(٤) تكررت في (أ) و(ز).

(٥) في (أ) و(ز): خبر.

(٦) في (أ) و(ز): أباه.

(٧) في (أ) و(ز): أملاكه.

(٨) في (أ) و(ز): وتقر، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): يصدق.

(١٠) في (أ) و(ز): فيقر.

(١١) في (ب): منه.

(١٢) في (ب): عليه.

(١٣) في (أ) و(ب) و(ز): مالكاً.

(١٤) في (ب): جلَّ وعزَّ.

(١٥) في (أ) و(ز): ثبت.

(١٦) في (ب): الشهادات.

(١٧) في (ب): ذلك.

فَرَأَى^(١) حَائِزًا^(٢) لَهُ، لَا يَدْفَعُهُ عَنْهُ أَحَدٌ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ^(٣)، وَتَطَاهَرُ الْأَخْبَارُ عَنْكَ^(٤) يَجْزِيكَ..
فَيَجُوزُ لَكَ الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ مَالِكٌ [لَهُ]؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَنْبِيْهِ^(٥) مِلْكُكَ أَبَدًا إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ^(٦).

٣٦٤٣- وَكَذَلِكَ الْأَنْسَابُ؛ إِنْ قَالَ: فَلَانَ ابْنُ فُلَانٍ^(٧).

٣٦٤٤- فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا^(٨) جُوزَ الْأَنْسَابُ لِأَنَّهُ أَهْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى رُؤْيِيهِ، وَلَا يَحْمِلُ، وَلَوْ حَضَرَهُ
لَمْ يَحْمِلْ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَيْهِ لَمْ يَعْلَمْ.

٣٦٤٥- قِيلَ: فَهُوَ يُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يُعَيَّرَ الْأَبُ الَّذِي يَدْرِكُ النَّاسُ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا ابْنِي؛ فَلَمَّا
جُوزَ النَّاسُ الشَّهَادَةُ [عَلَى هَذَا]^(٩).. كَذَلِكَ^(١٠) جُوزَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَلِكِ بِالضَّرَائِطِ الَّتِي وَصَفْنَا، وَلَوْ
لَمْ يَجِزْ هَذَا.. لَمْ يُشْهَدْ عَلَى مِلْكِكَ أَبَدًا؛ لِأَنِّي وَإِنْ رَأَيْتَ الرَّجُلَ بَيْنِي الدَّارِ.. فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
اسْتَعَارَهَا وَنَهَاها، وَكَذَلِكَ لَوْ حَضَرَتْ شَرَاعِها؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِيها مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ، فَهَذَا بِمَا لَا يَحَاطُ بِهِ
أَبَدًا إِلَّا مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي أَحْمَرْتِكَ.

٣٦٤٦- وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ يَبِيعُهُ^(١١) الرَّجُلُ الَّذِي هُوَ أَصْغَرُ سِنًا مِنَ الْعَبْدِ، فَيَأْتِي، فَيَحْلِفُ: أَنَّهُ لَيْسَ
بِأَبِي، وَإِنَّمَا^(١٢) ذَلِكَ عَلَى مَا عَلِمَ مِنْهُ مِنْ ظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَبِي، وَمَا تَظَاهَرَهُ بَيْنَ عِنْدِهِ الْخَيْرُ أَنَّهُ لَيْسَ
بِأَبِي^(١٣).

(١) فِي (أ) وَ(ز): فَلَانَ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز): فَرَأَاهُ، فِي (ب): بَلَا نَقَطَ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز): جَائِزًا، فِي (ب): بَلَا نَقَطَ.

(٤) خَاتَمَةُ [ص ٣٦٦] مِنْ (ز).

(٥) فِي (ب): عَنْكَ الْأَخْبَارُ.

(٦) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): عَلَى سَبَبٍ، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): مُجْمَعًا.

(٧) فِي (أ) وَ(ز): هَذِهِ الطَّرِيقُ.

(٨) انْظُرْ: الْأَمَّ (١٨/٨-١٩ ٢٠٤).

(٩) انْظُرْ: الْأَمَّ (١٨/٨ ٢٠٤).

(١٠) فِي (أ) وَ(ز): فَوَقَّاهُ.

(١١) فِي (ب): أَنَّ هَذَا ابْنِي، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ أَبًا.

(١٢) خَاتَمَةُ (٦٨/ب) مِنْ (ب).

(١٣) فِي (أ) وَ(ز): يَشْتَرِيهِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): إِنَّمَا.

٣٦٤٧- وكذلك الشهادة^(٢) على الورثة أن فلاناً وارثُ فلانٍ، لا وارث له غيره، وإنما^(٣) ذلك على ما ظهر له، وتظاهر به الخبرُ عنده أنه لا وارث له غيره^(٤).

(١) انظر: الأم (١٩/٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩٣/١٠)، ونقله عنه البلقي في فتاويه (٤١/ب)، وعنده: وما تظاهر به من الخبر".

(٢) في (ب): الشاهد.

(٣) في (ب) زيادة: ظهر.

(٤) بعد هنا في (ب): اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي.

الرسالة^(١)

٣٦٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: أنزل الله تبارك وتعالى كتابه بلسان عربي مبين، ونفى عنه كل لسان غير لسان العرب^(٢)، قال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَلَّمْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ الآية^(٣)، وقال: ﴿وَلَقَدْ لَنَزَّلَ رَبِّيَ الْكَافِرِينَ﴾ الآية^(٤)/ ^(٥)، [وقال] ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ ^(٦)، و﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ^(٧)، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبِيًّا لَفَأَلَوْا﴾ الآية^(٨).

٣٦٤٩- والقرآن^(٩).. منه ما نزل عامًّا يراد به الخاص^(١٠)، وخاصًّا^(١١) يراد به العام^(١٢)، ومكتبًا يُستندل في سياقه ما أُريد به^(١٣).

٣٦٥٠- وإرشادًا، وإباحة^(١٤).

٣٦٥١- وفرضًا نصًّا، وفرضًا جملة، فأبان^(١٥) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معنى ما أَرَادَ منه^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): "باب في الرسالة".

(٢) الرسالة (ص ٤٠) وفيه: "جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب".

(٣) التحل: ١٠٣.

(٤) الشعراء: ١٩٢.

(٥) نهاية [ص ٣٦٧] من (ز).

(٦) الرعد: ٣٧.

(٧) طه: ١١٣.

(٨) فصلت: ٤٤.

(٩) في (أ) و(ز): فالقرآن.

(١٠) الرسالة (ص ٢٢٢) وسيأتي توضيحه والتمثيل عليه.

(١١) في (ب): وخصًّا.

(١٢) الرسالة (ص ٢٢٢) وسيأتي توضيحه والتمثيل عليه.

(١٣) الرسالة (ص ٥١-٥٢، ٦٢-٦٤)، وسيأتي توضيحه والتمثيل له.

(١٤) الرسالة (ص ٤١ و ٥١٠) اختلاف الحديث من "الأم" (٣٠/١٠).

(١٥) في (ز): فان، في (ب): وأبان.

(١٦) في (أ) و(ز): امته.

(١) الرسالة (ص ٢١-٢٢ و ٢٢٢)، الأم، ك: جماغ العلم (٤٢/٩-٤٣).

٣٦٥٢- وشيءٌ يحتمل التأويل، ومتشابهة^(١) لا يحلُّ لأحدٍ تفسيره إلا بسنةٍ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو خبرٍ عن أصحابه^(٢).

٣٦٥٣- وناسخٌ ومنسوخٌ^(٣).

٣٦٥٤- وشيءٌ نزلَ حملةٌ حصَّ منه شيءٌ^(٤).

٣٦٥٥- فمن جهلَ هذا، وجهلَ لسانَ العرب، ومعاني^(٥) كلامها.. لم يحزْ له القولُ في علمها^(٦).

٣٦٥٦- ومن^(٧) عَلِمَ هذا، مع سننِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسننِ أصحابه، وقولِ التابعين، وكانَ صحيحَ العقلِ يُفرقُ^(٨) بينَ المُشْتَبِه.. وسبعة/١٦٩(ب) القولُ في علمها.

٣٦٥٧- ومنه: ما نزلَ مثلاً ذلَّ طَلَبُهُ^(٩) على موضع الاجتهاد فيه^(١٠).

(١) قال الراغب: "التشابه من القرآن: ما أشكلَ تفسيره؛ لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى". المفردات (ص٤٤٣).

وذكر الماوردي في تفسيره (٣٦٩/١) عدة أقوال في معنى التشابه، ونسب إلى الشافعي أحدها، فقال: "الحكم: ما لم يحتمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا، والتشابه: ما احتمل أوجهًا، قاله الشافعي".

(٢) ذكره عنه السيوطي في الإتقان (٢٢٣/٤) (١٩٤/٤ ط٣، دار التراث)، فقال: "قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «لا يحلُّ تفسير التشابه إلا بسنة عن رسول الله، أو خبر عن أحدٍ من أصحابه، أو إجماع العلماء». هذا نصه"، قلت: انظر نص البويطي بعد فقرات قليلة، ففيه النص على الإجماع.

(٣) الرسالة (ص٤١).

(٤) وهذا هو العام المخصوص، وهو غير العام الذي أُرِيدَ به الخصوص، وعقد في الرسالة (ص٦٤-٦٥) بابًا سماه: باب ما نزلَ عامًا دلتَ السنةُ خاتمةً على أنه يُراد به الخاص.

(٥) في (ب): ومعنى.

(٦) الرسالة (ص٤١ و ٥٣-٥٠ و ٥٠٧-٥١١).

(٧) في (ب): ومع.

(٨) في (أ) و(ب): تفرق.

(٩) في (أ): حلقه، في (ب): بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): جالسه.

(١٠) الرسالة (ص٢٢).

٣٦٥٨- فأما ما نصَّ الله [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] .. فمثل قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ ﴾ الآية^(١)، وقوله: ﴿ فَاقْبَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ الآية^(٢)، وما أشبه هذا، بما يُستغنى فيه بالتزويل عن التفسير^(٣).

٣٦٥٩- وأما ما نزل^(٤) جملةً بما شئنه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقولُه: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾^(٦)، وقوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾^(٧)، 'وما أشبه هذا'، فأخبر رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بموافقت الصلاة، وعَذْبِهَا، وما يلزمُ فيها، وكم عددُ المالِ الذي يجب^(٨) فيه الزكاة، والمال الذي تُسقط^(٩) فيه الزكاة، وفي كم تُقطع^(١٠) يدُ السارق، وفي كم لا تُقطع^(١١)، و[ما] الرِّنا الذي يُوجبُ الحدَّ^(١٢).

٣٦٦٠- وأما العالمُ الذي يُرادُ به الخاصُّ: فقولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(١٣)، لبعض الناس، وإنما جمع بعضُ الناسِ لبعضِ الناس، وسائرُ الناسِ في بلدانهم^(١٤).

(١) المائدة: ٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الرسالة (ص ٢١): وفيها: "فمنها ما أبانه لخلقه نصًّا مثل جُمْلِ فرائضه..."، والأهم، لك: جُماعُ العلم (٤٢/٩-٤٣) وفيه: "... حتى استغني فيه بالتزويل عن التأويل وعن الخبر".

(٤) في (أ) و(ج) ترى.

(٥) البقرة: ٤٣، وغيرها، وكتبت في النسخ: "أقيموا" بدون الواو.

(٦) المائدة: ٣٨، ولم تكتب الواو في بداياتها.

(٧) النور: ٢.

(٨) في (ب): وما أشبهه.

(٩) في (أ) و(ج) ييب، في (ب): بلا نقط لأوها.

(١٠) في (أ) و(ج): يسقط، في (ب): تسقط.

(١١) في (أ) و(ج): يقطع.

(١٢) في (أ) و(ج): يقطع.

(١٣) الرسالة (ص ٢٢) وفيها: "ومنه ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه" وكذلك (ص ١٧٦) وما بعدها.

(١٤) آل عمران: ١٧٣.

(١) الرسالة (ص ٥٨-٦٠) باب بيان ما نزل من الكتاب عامًّا الظاهر يراد به كله الخاص.

٣٦٦١- وقوله [عَزَّوَجَلَّ]: ﴿ ثُمَّ أَمِيزُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَاسَ الْكَاسِ ﴾ ^(١)، وليس كُلُّ النَّاسِ يَجْعُ في عامٍ واحدٍ ^(٢).

٣٦٦٢- وقال: ﴿ يَتَأَمَّلُهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّكَ إِلَهِكَ تَنصُوتُ مِنْ دُونِ الْإِلَهِ لَوْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ الآية ^(٣) ^(٤) وقد كان مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من لا يدعو مع الله إلهاً آخر ^(٥).

٣٦٦٣- وقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ دَكِّرٍ وَأُنْثَى ^(٦) وَجَعَلْنَاهُ شُعْبًا وَبَيِّنًا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ أَكْرَمَهُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنَّهُمْ ﴾ ^(٧)، وإِنَّمَا ^(٨) يُخَاطَبُ بِالتَّقْوَى من يعقلها، ولا يُخَاطَبُ الصَّغَارُ ^(٩).

٣٦٦٤- وقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ دَكِّرٍ وَأُنْثَى ^(١٠) وَكُلَّ ^(١١) نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ مِنْ دَكِّرٍ وَأُنْثَى ^(١٢) ﴾.

(١) البقرة: ١٩٩.

(٢) الرسالة (ص ٦١) وقال: "فالعلم يحيط -إن شاء الله- أن الناس كلهم لم يخضروا عرفة في زمان رسول الله، ولكن محبباً من كلام العرب أن يقال: ﴿ أَمِيزُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَاسَ الْكَاسِ ﴾ يعني بعض الناس".

(٣) الحج: ٧٣، وكُتِبَتِ الآية في النسخ إلى قوله "فاستمعوا له"، ثم قال: الآية، ولكنني فضلت أن أُنِيت موضع الشاهد، دفْعاً للإشكال، وانظر الحاشية التالية.

(٤) في (ب) زيادة: "وقال: «لا تدعوا مع الله إلهاً آخر»".

قلت: وظاهرُها أنها من تصرف الناسخ، حيث لم يدرك وجه الربط بين الآية ووجه الاستدلال بعدها، فظن أن هناك سقطاً، فزاد ما ظنه قرأناً، وليس هو في القرآن، وحتى لو قصد قوله تعالى: «فلا تدع مع الله إلهاً آخر» (الشعراء: ٢١٣)، فإنه ليس فيها دلالة على الموضوع، فَلْتَأَمَّلْ، ووجه الدلالة يتضح من تنمة الآية «إن الذين تدعون من دون الله» وليس كل الناس يدعون غير الله.

(٥) الرسالة (ص ٦٠) وفيها: "إنما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض، لأنه لا يخاطب بهذا إلا من يدعو من دون الله إلهاً، تعالى عما يقولون علواً كبيراً، لأن فيهم من المؤمنين (و) المغلوبين على عقولهم وغير البالغين بمن لا يدعو معه إلهاً".

(٦) أُتِيَتْ في (أ) و(ب) إلى هنا، ثم قال: إلى قوله: "اتقاكم"، وقال في (ب): إلى قوله "إن أكرمكم عند الله اتقاكم".

(٧) المحجرات: ٦٠.

(٨) في (أ) و(ب): إنفا.

(٩) الرسالة (ص ٥٧).

٣٦٦٥- فهذه الآية تجمع (٣) العام والخاص؛ العام: قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾، والخاص: ﴿أَتَشْكُرُونَهُ﴾ (٤).

٣٦٦٦- وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (٥)، وإنما يؤخذ من بعض المال دون بعض (٦).
٣٦٦٧- وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٧)، وليس على الحيض (٨) والصغار والمجانين صلاة (٩).

٣٦٦٨- وقوله: ﴿الْفَسَقُ وَالْفَاقِسُ﴾ (١٠)، فدللت السنة أنه لا يُقتل والدٌ بولده، ولا سيّدٌ بعبده، وأشباه (١١) لهذا كثير.

٣٦٦٩- وأما الخاص الذي يُراد به العام: فقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَنْتَ أَلْفُ اللَّهِ﴾ (١٢)، فالمخاطبة (١٣) / (١٤) للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي له، ولثلاث عامة (١٥).

(١) في (أ) و(ب): نكل.

(٢) الرسالة (ص ٥٧).

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يجمع.

(٤) الرسالة (ص ٥٦) وذلك في "باب بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر، وهو يجمع العام والخصوص".

(٥) التوبة: ١٠٣.

(٦) الرسالة (ص ١٨٧) ذكر ذلك في باب حمل الفرائض، أي التي جاء بهاها في السنة.

(٧) البقرة: ٤٣، وغيرها، ولم تكتب الواو في بدايتها.

(٨) في (ب): الخائض.

(٩) الرسالة (ص ١١٩) لكن الباب مختلف.

(١٠) المائدة: ٤٥.

(١١) في (ب): وأشباها.

(١٢) الأحزاب: ١.

(١٣) في (ب): والمخاطبة.

(١٤) نهاية (١٠٢/ب) من (ب).

(١٥) لم أر في الرسالة شيئاً عن الخاص الذي أريد به العموم إلا إشارة واحدة، حيث قال: "... كتاب الله ينزل عاماً يُراد به الخاص، وخاصاً يُراد به العام..." انظر: الرسالة (ص ٢٢٢).

٣٦٧٠- وقوله: ﴿وَحَلِّيلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ يَبْنَونَ مِنْ أَسْلَابِكُمْ﴾ ^(١)، وهي على حلبة الصلب، وولد الولد، وولد الابن من الرضاعة ^(٢).

٣٦٧١- وقوله ^(٣): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ بِهَا﴾ ^(٤)، فالمحاطبة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٥) وهي للناس عامة.

٣٦٧٢- وأما ^(٦) المكي الذي يُسْتَدَلُّ في سياقه ما أُريد به: قوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ الآية ^(٧)، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ ^(٨)، فلما ذكر إحسانهم للبأس ^(٩).. ذلَّ على أنَّه أراد [به] أهل القرية بالقصم ^(١٠).

(١) النساء: ٢٣، ولم يكتب الواو في بداية الآية.

(٢) جاء في الأم (٦٨/٦-٦٩) (٢٥/٥) (النجار): "قَالُ أُمْرَأُ نَكَحَهَا رَجُلٌ.. حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ؛ دَخَلَ بِهَا الْإِبْنَ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَكَذَلِكَ حُرِّمَ عَلَى جَمِيعِ آبَائِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَبَوَةَ تَجْمَعُهُمْ مَعًا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ نَكَحَ وَلَدَ وَلَدِهِ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَإِنْ سَفَلُوا؛ لِأَنَّ الْأَبَوَةَ تَجْمَعُهُمْ مَعًا.... وَحُرِّمْنَا مِنَ الرِّضَاعِ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ قِيَامًا عَلَيْهِ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ يَحْرِمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرِمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

(٣) في (ب): وقال.

(٤) الطلاق: ١.

(٥) نهاية [ص ٣٦٩] من (ز).

(٦) في (ب): فأما.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(م): المكي.

و(كُنِيَ به عن كذا، يَكْنِي، ويَكْنُو)، كرمي وبدعو، (كناية)، بالكسر: (تكلم بما يُسْتَدَلُّ به عليه) كالرفث والغائط؛ نقله الأزهرى.

(أو) الكناية: (أَنْ تَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ (غَيْرَهُ)،

(أو) أَنْ تَتَكَلَّمَ (بَلْفُظٍ يَنَازِلُهُ جَانِبًا حَقِيقَةً وَجَارًا). القاموس مع تاج العروس (٣٩/٤٢٠-٤٢١) (ك ن ي).

(٨) يوسف: ٨٢.

(٩) الأنبياء: ١١.

(١٠) في (ب): الناس.

(١) الرسالة (ص ٥٢-٥٣) وفيها: "قال الشافعي: فإذا خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تُعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يتخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يُراد به العامُّ الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعامًا ظاهرًا يُراد به العامُّ، ويدخله الخاصُّ، فُيُسْتَدَلُّ على


٣٦٧٣- وكذلك العبر والقرية؛ لأنهما لا^(١١) يُتَّبان^(١٢) عن صديقهم، وإنما عن أهل القرية وأهل العبر وأشباه^(١٣) لهذا^(١٤).

٣٦٧٤- والإرشاد والإباحة: كل ما أمر^(١٥) فيه مما^(١٦) أملك؛ فإن أتيت^(١٧) ذلك.. فقد أثبت^(١٨) الاعتبار، وإلا^(١٩).. كنت أنما، ولم يحرم عليّ مالي، والله أعلم^(٢٠).

٣٦٧٥- وأصله: قوله [جَلَّ وَغَرَّ]: ﴿فَاعْتَرَلُوا أَلْسِنَهُ فِي الْمَجْجِينَ وَلَا تَقْرَبُوا مَنَ يَطْهَرَنَّ﴾^(٢١)، فالحرّة^(٢٢) والأمة داخلتين في هذا المعنى، فإذا فعلت ذلك.. كنت أنما، ولم تحرم عليّ الزوجة ولا الأمة^(٢٣).

هذا بعض ما عوطب به فيه، وعاماً ظاهراً يُراد به الخاص، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُؤاد به غير ظاهراً، وانظر: الرسالة (ص ٦٢-٦٤)، "باب الصنف الذي يمين سياقه معناه".

- (١) في (أ) و(ز) زيادة: "بعمي"، هكذا صورتها في (أ): نهي.
- (٢) هكذا صورتها في (أ): شيان عن صلاته، في (ب): بلا نقط، وفي الرسالة: "ينشان".
- (٣) في (ب): وأشباهاً. ٥٤٨٤٢٨٣٥٥.
- (٤) الرسالة (ص ٦٤) تحت عنوان: الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره، وهو تحت باب الصنف الذي يبين سياقه معناه.

- (٥) في (أ) و(ز): أمرني.
- (٦) في (ب): بما، هكذا صورتها في (ب): .
- (٧) هكذا صورتها في (أ): ابنت ذلك فقد استلخنت، في (ب): بلا نقط لأوها.
- (٨) في (ب): بلا نقط.
- (٩) في (ب): وإنما.

- (١٠) الرسالة (ص ٣٥)، ويلاحظ هنا أنه جمع بين أمر الإرشاد والأدب والإباحة، وبين النهي الذي لا يقتضي الفساد، وإن كان مُستمرّاً.

ويلاحظ أيضاً: أنه جَمَعَ بين الأمر والنهي في التمثيل، والنهي أمر، ألا ترى أنه لو قال قائل: أمرنا الله باعتزال النساء في المحض.. كان سائلاً قوله، وسألي في الباب التالي: "منفعة هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" مزيد بيان.

- (١١) البقرة: ٢٢٢، وفي النسخ: "لا تقرّبوا النساء في المحض".
- (١٢) في (ب): والحرّة.
- (١) الرسالة (ص ٣٥٤).

٣٦٧٦- وقوله: ﴿وَالْيَكْمُرُ الْإِنْسَانُ يَسْكُرُ وَالْفَالِجِينَ بَيْنَ يَدَاكَ [وَأَمَّا بَعْضُكُم]﴾ ^(١)، فإن فعلت، وإلا..

لم يحترم ذلك علي، والله أعلم، لأنه في مثل معنى الخاطئ ^(٢).

٣٦٧٧- وقوله: ﴿فَكثيريهم﴾ ^(٣)، فإن شئت.. ففعلت، وإن شئت.. لم أفعل؛ لأنني مالك

للعبد ^(٤). وأشباه هذا ^(٥).

٣٦٧٨- ومن الغرض النص أيضاً: قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ ^(٦)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٧)،

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ ^(٨)، وأشباه هذا.

٣٦٧٩- وأما التشابه الذي لا يحتمل التأويل.. فما لم يأت فيه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

ولا عن أحدٍ من أصحابه، ولا أجمع ^(٩) عليه العلماء ^(١٠)، ووقفوا عن تفسيره مما بين العباد وبين الله عز وجل ^(١١).

(١) النور: ٣٢.

(٢) كتاب الأم (١١٣/٦) (٤١/٥) النجار، وفيه: "دل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم، وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولم أعلم دليلاً على إيجاب إنكاح ماله العبد والإماء كما وجدت الدلالة على إنكاح الحر إلا مطلقاً، فأحب إلي أن ينكح من بلغ من العبد والإماء، ثم مالهوهم خاصة، ولا يتبين لي أن يميز أحدٌ عليه؛ لأن الآية محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب".

(٣) النور: ٣٣.

(٤) في (ب): "فإن فعل ما أمر، وإن لم يفعل.. لم يخرج؛ لأنه مالك للعبد".

(٥) الأم (٣٤٤/٩) (٣١/٨) النجار: وفيه: "... إذا جمع القوة على الاكتساب والأمانة.. فأحب إلي لسيده أن يكتابه... ولا يبين لي أن يجبر المالك أحدًا على كتابة مملوكه؛ لأن الآية محتملة أن تكون إرشاداً وإباحةً لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه، لا حتماً". وانظر: أحكام القرآن (١٧٠/٢).

(٦)

(٧) الإسراء: ٣٢.

(٨) الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣٣.

(٩) الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣١.

(١٠) في (أ): غير واضحة، في (ب): "تسمع"، بلا نقط لأولها، في (ج): جمع.

(١١) في (ب): العلماء عليه.

(١) بين الله وبين العباد.

٣٦٨٠- وأما الناسُ والمنسوخُ: فمِثْلُ قوله: ﴿الَّذِينَ لَا يَكُنْ لَهُ زَاوِيَةٌ﴾ ^(١)، (١٧٠/ب) فسحناها: ﴿وَأَكْثَرُوا الْأَيَّامَ يَكُفُّ﴾ ^(٢) ^(٣).

٣٦٨١- [وقوله] ﴿وَالَّتِي بَاتَتْ الْفَدَجَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ ^(٤)، ﴿فَلْيَجِدُوا كُلَّ وَجُوهِ وَمِنْهَا يَأْتِي جَلَدٌ﴾ ^(٥)، (٣) / ^(٦) ^(٧).

٣٦٨٢- وقوله: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ^(٨)، ثم نسختها آية الموارث ^(٩) في الوالدين ^(١٠).

٣٦٨٣- وأما ما نزلَ جملةَ حصصِ الله من شياً ^(١١): فمِثْلُ قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاقْتُلُوا الشِّرْكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية ^(١٢)، وقوله: ﴿وَقَتِّلُوا كُفْرَهُمْ حَتَّى لَا تُكُونَ فَتْنَةً﴾ ^(١٣)، ثم قال: ﴿فَقَتِّلُوا

(١) وهذا نصٌّ عزيزٌ، اغتبطت به جداً لما رأيته، فاشتدُّ عليه يديك، فإنني لا أعلم للشافعي نصّاً في هذه المسألة غير هذا.

(٢) النور: ٣.

(٣) النور: ٣٢.

(٤) ذكر مثل هذا في الأم ٢٨/٦ و ٣٨٤ و ١٨٨/٨ (١٢/٥ و ١٤٨ و ٨٣/٧ النجار)، وفي أحكام القرآن للبيهقي (١٧٨/١-١٧٩)، وفي الرسالة (ص ١٣٧-١٤٦) باب كامل في الناسخ والمنسوخ، وذكر هناك نسخ الوصية للوالدين، ثم قال: وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا، مُترقِّفٌ في مواضعه في كتاب «أحكام القرآن»، وإنما وصفت منه جهلاً يستدلُّ بما على ما كان في معناها، ورأيت أنها كافية في الأمل بما سكّنت عنه.

(٥) النساء: ١٥.

(٦) النور: ٣.

(٧) نهاية [ص ٣٧٠] من (٢).

(٨) أحكام القرآن (ص ٣٠٣-٣٠٤) الرسالة (ص ١٢٨-١٢٩).

(٩) البقرة: ١٨٠.

(١٠) في (ب): الميراث.

(١١) الرسالة (ص ١٣٧ وما بعدها).

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ^(١) وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ بَيْنَ الْحَقِّ بَيْنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَقًّا يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٨﴾ ﴿٢٩﴾، فأخرج^(٣) أهل الكتاب
إذا أُدِّرا الجزية من جملة المشركين^(٤).

٣٦٨٤- وقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية^(١)، ثم قال: ﴿وَالْفَسَقَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
﴿١٠﴾﴾، فأخلى^(٢) الكتابية، وأخرجها من تلك الجملة^(٣).

(١) وهو العام المخصوص. وفي اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨/١٠-٢٩): "وقد اختصرت من تمثل ما يذلل
الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام، وكتبته في كتاب غير هذا، وهو الظاهر من علم
القرآن، وكتبته معه غيره مما أنزل عاماً يراد به الخاص، وكتبته في هذا الكتاب مما نزل عاماً الظاهر ما دل
الكتاب على أن الله عَزَّوَجَلَّ أراد به الخاص؛ لإبانة الحجة على من تأول ما رأيناه مخالفاً (في ط: خالف) فيه
طريق من رخصنا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة. من ذلك... ثم مثَّل على ذلك.

وهذا النص يفيدك التفرق بين العام الذي أريد به المخصوص، وبين العام المخصوص، ولعله أقدم نص في هذه
المسألة. والله أعلم.

(٢) في (أ) و(٢): مثل.

(٣) التوبة: ٥. وليس في النسخ الفاء في «فاقتلوا».

(٤) البقرة: ١٩٣، الأنفال: ٣٩.

(٥) في النسخ إلى هنا، ثم كتب في (أ) و(٢): الآية، وكتبها تامة ليظهر موضع الشاهد فيها.

(٦) التوبة: ٢٩.

(٧) في (ب): فإخراج.

(٨) الأم (٥٦٧/٢) (٢٥٧/١) النجار، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩/١٠)، أحكام القرآن (٥١/٢) وما
بعدها.

(٩) البقرة: ٢٢١.

(١٠) المائدة: ٥.

(١١) في (ب): وأجل.

(١٢) الأم (١٤/٦-١٥) (٦/٥) النجار، وفيه: «قال الله عَزَّوَجَلَّ: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن»... وقد
قبل في هذه الآية: إنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل أوثان، فحرَّم نكاح نسائهم كما حرَّم
أن تنكح رجالهم المؤمنات.

قال: فإن كان هذا هكذا.. فهذه الآيات ثابتة، ليس فيها منسوخ.

٣٦٨٥- وقوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ﴾ ^(١)، ﴿وَمَا أَهْلٌ لِيَتَمَرَّ أَقْرَبِيهِ﴾ ^(٢)، ثم قال: ﴿وَعَلَّمَ الْبَيْنَ أَوْثُوا الْكِتَابَ بَلِّ لَكَ﴾ ^(٣)، فأخرجها من الجملة ^(٤).

٣٦٨٦- وشيء ذلَّ الله عز وجل عليه، لم يَحْظُرَ ما سواه: مثل قوله: ﴿إِنْ لَمْ يَكُونَا يَحْتَبِرُ فَرَجُلٌ وَآمَرَانِ﴾ ^(١)، فذلَّ على هذا، ولم يَحْظُرَ ^(٢) ما سواه، وأجاز ^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشاهد مع اليمين، وأجاز المسلمون شهادة النساء على ما لا يَطْلُعُ عليه الرجال ^(٤).

قال: وقد قيل: هذه الآية في جميع المشركين، ثم نزلت الرخصة بعدها في إحلال نكاح حرار أهل الكتاب خاصة، كما جاءت في إحلال ذبائح أهل الكتاب.
قال الله تبارك وتعالى: «أَجِّلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ» إلى قوله «أَجُورَهُنَّ»، وقال: فأيهما كان.. فقد أُبِيحَ فيه نكاح حرار أهل الكتاب. أحكام القرآن (١٨٦/١) والمعرفة (١١٩/١٠).

(١) المائدة: ٣.

(٢) المائدة: ٣، النحل: ١١٥.

(٣) المائدة: ٥.

(٤) لا يظهر أن الآية الأولى شَصَصَتْ بالأخيرة، لأن الشافعي - وغيره كثير - لا يقول إن ما ذُبِحَ الكتابي على النُّصَبِ، أو ذُبِحَ لغير الله.. لا يقول إن ذلك جائز. وانظر: الحاوي الكبير (٩٤/١٥)، شرح النووي على مسلم (١٠٢/١٢) وفيه: "أما إذا ذُبِحوا على اسم المسيح، أو كنيسة ونحوها.. فلا تحل تلك الذبيحة عندنا، وبه قال جماهير العلماء".

وإن كان قد روى أبو داود ك: الضحايا، ب: في ذبائح أهل الكتاب، (٢٨١٧)، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٦٣/٨ : ٢٥٠٨): "إسناده حسن". ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي (٢٨٢/٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» فَتَسَنَّى وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ».

وَذَكَرَ فِي «الْأَمِّ» أَنَّ الَّتِي شَصَصَتْهَا هِيَ آيَةُ الْاضْطِرَارِّ، جَاءَ فِي الْأَمِّ (٦٨/٨) (٢٨/٧) (النَّجَار): "... فقلت له: أَرَأَيْتَ لَوْ عَارَضْتُكَ جَاهِلٌ بِمِثْلِ مَا قُلْتَ، فَقَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَوَازِغِ» قَرَأَ الرَّبِيعُ إِلَى قَوْلِهِ «وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ» وَقَالَ فِي آيَةِ الْأُخْرَى «إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ» فَلَمَّا أَبَاحَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ مَا حَرَّمَ جَمَلَةً.. أَيْ كَوْنَهُ لِي إِبَاحَةٍ ذَلِكَ فِي غَيْرِ حَالِ الضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ فِيهِ مَنَسُوخًا وَإِبَاحَةً قَائِمَةً؟ قَالَ: لَا، قُلْنَا: وَتَقُولُ لَهُ: التَّحْرِيمُ بِحَالِهِ وَإِبَاحُهُ عَلَى الشَّرْطِ فَمَنْ لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ.. فَلَا تَحِلُّ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: فَهَذَا مِثْلُ الَّذِي قُلْنَا فِي إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ".

٣٦٨٧- وقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَزِیْلَعُكُمْ﴾ ^(٥)، فذَلَّ على الرَّجُلَيْنِ إِذَا كَانَا بَارِزَتَيْنِ في الكتاب، ولم يُعْطَرْ ^(٦) ما سواه، وَسَنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمَسَحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ^(٧).

٣٦٨٨- وقوله: ﴿وَأَزِیْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَیْكُم﴾ ^(٨)، فذَلَّ الله عز وجل على من ^(٩) حَرَّمَ نَصًّا مفردًا، وَحَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَ الْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ عَلَى ابْنَتِ أَخِيهَا، وَبَنَتِ أُخْتِهَا ^(١٠) ^(١١)، إِذ لم ^(١٢) يُجِلَّهُمُ اللهُ عز وجل نَصًّا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ قَوْلَهُ: ﴿مَا وَرَاءَ ذَیْكُم﴾ مِمَّا لم يَحْرَمْ عَلَيْكُمْ، فَلَمَّا أَمَرَ بِقَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَحَرَّمَهُم ^(١٣) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فِبَطَاعَةِ اللهِ وَفَرْضِهِ ^(١٤) خُرُفًا/ ^(١٥) ^(١٦).

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) في (ب) زيادة: على.

(٣) في (ب): فأجاز.

(٤) الأم (٢٧/٨-٢٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩٠/١٠) وما بعدها).

(٥) المائدة: ٦.

(٦) في (ب) زيادة: على.

(٧) الرسالة (ص ٦٦).

(٨) النساء: ٢٤.

(٩) في (ب): ما.

(١٠) في (ب): بنت أختها وبنت أخيها.

(١١) .

(١٢) نهاية (١٠٣/أ) من (ب).

(١٣) في (ب): وحرمهم.

(١٤) في (ب): وبفرضه.

(١٥) نهاية [٣٧١] من (ز).

(١٦) الرسالة (ص ٢٠١-٢٠٦).

٣٦٨٩- وقوله^(١): ﴿قُلْ لَا آيِدِي فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ غَيْرَ مَا﴾ الآية^(٢)، / ثم هي النبي ﷺ عن
أَكَلِ كُلِّ ذِي نَابٍ^(٣) مِنَ السَّبَاعِ، وعن الحمير^(٤) الأهلية.. فحرم بنهي رسول الله ﷺ،
إذ^(٥) لم يَنْصُرْ [الله] تَحْلِيلُهَا^(٦).

٣٦٩٠- وأما الموضع الذي ذُكِرَ فيه على الاجتهاد: فقولهُ^(٧): ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلِي وَجْهَكَ
نَظَرَ السَّجْدِ الْكَرَارِ﴾ الآية^(٨)، فَأَمَرَهُمْ [الله] بِالتَّوَجُّهِ^(٩) إِلَيْهِ بِالِاجْتِهَادِ إِذَا غَابَ عَنْهُمْ، قَالَ^(١٠):
﴿وَعَلَّمْتَنِي وَيَا لَتَجِبَ هُمْ يَحْتَدُونَ﴾^(١١) (١٢) (١٣).

٣٦٩١- وقوله: ﴿فَبَرَأَ نَبْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(١٤)، فهذا الاجتهاد^(١٥): مجمل الشيء بالشيء^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): قوله.

(٢) الأنعام: ١٤٥.

(٣) تكررت في (ب).

(٤) في (ب): حمير.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) الرسالة (ص ٢٠٦-٢٠٨) وفيها: "ويُتِمَّلُ قول الله ﷻ قُلْ لَا آيِدِي فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ غَيْرَ مَا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ (ﷻ) من شيء سئل عنه رسول الله ﷺ دون غيره، ويُتِمَّلُ: مما كنتم تأكلون، وهذا أول معانيه، استدلالاً بالسنة عليه دون غيره" ثم ذكر حديثي أبي ثعلبة الخشني وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في النهي عن كل ذي ناب من السباع.

(٨) في (أ) و(ز): قوله.

(٩) البقرة: ١٤٩ و ١٥٠.

(١٠) في (ب): بالتوجه.

(١١) في (أ) و(ز): وقوله.

(١٢) النحل: ١٦.

(١٣) الرسالة (ص ٢٢-٢٤ و ٣٤-٣٨).

(١٤) المائدة: ٩٥.

(١٥) في (ب): اجتهد.

(١٦) الرسالة (ص ٣٨-٣٩).

٣٦٩٢- 'ومنه ما^(١) أبانته الله عز وجل لهم، ثم زاد في تأكيد بيانه: وهو قوله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ نُتَنِيكَ لَيْلَةً وَأَتَمِّمْنَهَا بِمَشْرِقٍ مُّشْرِقٍ ۚ﴾^(٢) (١).

٣٦٩٣- وقوله: ﴿فَمِصْبَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي اللَّحْجِ وَسَمَاءٌ إِذَا رَمَيْتُمْ﴾ الآية^(٣)، فهذا زيادة في التبيان^(٤) (٢).

٣٦٩٤- والعالم الذي يُراد به العام: قول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٥)، وقال: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، وقال [عز وجل]: ﴿وَمَا يَنْ دَاخِرُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ يَرْفَعُهَا﴾^(٧) (٣).

٣٦٩٥- والحجة في أن 'السنة لا تنسخ'^(٨) القرآن: 'قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ عَنكُم مَّيْمَانًا يَمِينًا قَالُوكَ لَا يَرْجُونَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٩) أتت بضميرين غير هذا أو بوجه قل ما يكون في أن أبطله من تلقاها نفساً إن أتت إلّا ما يؤمن إلى أن أضاف إن عصيت ربّي عذاب يوم عظيم﴾^(١٠)،

(١) في (ب): منه وما.

(٢) الأعراف: ١٤٢.

(٣) الرسالة (ص ٢٧) باب البيان الأول، وفيها: "فكان بينا عند من حوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرين... أربعون ليلة".

(٤) البقرة: ١٩٦، وليس في النسخ الغاء في بداية الآية.

(٥) في (أ) و(م): البيان، وفي الرسالة: التبيين.

(٦) الرسالة (ص ٢٦) باب البيان الأول، وفيها: "فكان بينا عند من حوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع في المرجع... عشرة أيام كاملة".

(٧) الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢.

(٨) الأنعام: ١، وغيرها.

(٩) هود: ٦.

(١٠) الرسالة (ص ٥٣-٥٤) في باب بيان ما نزل من الكتاب عاماً يُراد به العام ويدخله الخصوص، وفيها -بعد أن ذكر هذه الآيات: "فهذا عام لا خاص فيه".

(١١) في (ب): "لا تنسخ السنة"، في (م): "السنة لا ينسخ"، ولفظ "تنسخ" غير منقوط في (أ).

(١٢) في (ب): قوله.

(١٣) في النسخ إلى هنا، وقال: الآية.

(١٤) يونس: ١٥.

وقوله: ﴿ مَا تَسْخَرُ مِنْ مَائِدَةٍ أَوْ نُسُيَّةٍ ثَأْنٌ يَخْتَرِمُنَهَا أَوْ مَتَلَبَسَ ﴾^(١)، وقال: ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا مَائِدَةً فَكَانَ مَائِدَتُكَ مَتَلَبَسًا ﴾^(٢).

٣٦٩٦- ومن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

٣٦٩٧- عامٌ يُرَادُ به الخاص^(١).

٣٦٩٨- وخاصٌ يُرَادُ به العام.

٣٦٩٩- وشيءٌ يُخَرِّمُهُ جملةٌ ثم يُخَصُّ منه شيئاً بالتحليل^(٢).

٣٧٠٠- مثل^(٣) نهيه عن التمر بالرطب، ورخص في الغريفة، ومثل نهيه عن المزبنة،^(٤) ثم رخص في الغريفة^(٥).

٣٧٠١- ومثل نهيه عن بيع الثمار حتى يُبْدُو صلاحها، ثم أحازها مع الأصول إذا بيعت قبل بُدُو صلاحها.

٣٧٠٢- ومثل نهيه عن المخابرة ثم رخص في المسافة.

٣٧٠٣- ومثل نهيه عن بيع الغرر، ومثل تجويزه في الشفعة بيع الربيع^(٦)، وفي ذلك^(٧) غررٌ أساس لا يُزَي، و^(٨) خضبٌ مُغَيَّبٌ، وغيره^(٩).

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) النحل: ١٠١.

(٣) الرسالة (ص ١٠٦-١٠٨).

(٤) الرسالة (ص ٢١٣)، وفيها: "ورسول الله عربيُّ اللسان والدار، فقد يقول القول عامًّا يرهّد به العامُّ وعامًّا يرهّد به الخاصُّ".

(٥) الرسالة (ص ٢١٤ و ٣٤١).

(٦) في (أ) و(ز): منه.

(٧) نهاية (ص ٣٧٢) من (ز).

(٨) الرسالة (ص ٣٣٤-٣٣٥)، وفيها: "فلما رخص رسول الله في بيع العرايا بالتمر كيلاً.. لم تعدوا (كذا) العرايا أن تكون رخصةً من شيءٍ نهى عنه، أو لم يكن النهي عنه -عن المزبنة، والرطب بالتمر- إلا مقصوداً بهما إلى غير العرايا، فيكون هذا من العام الذي يُرَادُ به الخاصُّ".

(٩) هكذا ضبطت في (أ).

٣٧٠٤- ومثل^(٦) ما قضى في دية^(٧) الخطأ بمائة من الإبل، ولم يجعل المسلمون (١٧١/ب) في الرجل يضرب الميت شيئاً، ثم قضى في الجنتين بغرة؛ وهذا.. لا حكم الحي، ولا الميت^(٨).

٣٧٠٥- فكل^(٩) سبعة له جملة حص منها شيء.. لم يعدد الخاص موضوعة، وكل^(١٠) ما ورد من شيء.. قتل بالعام، ولم يُقتل بالخاص^(١١).

٣٧٠٦- ومثل حديث الصعبي بن خثامة^(١٢) في البيات^(١٣)، وفي ذلك قتل النساء والصبيان، وحديث ابن أبي الحقيق^(١٤) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُي عن قتل النساء والصبيان^(١٥)، [فقتل النساء

(١) في (ب): غير، بلا نقط.

(٢) في (أ) و(ز): أو.

(٣) .

(٤) في (أ) و(ز): مثل.

(٥) في (ب): الدية.

(٦) ذكر المسألة في الرسالة (ص ٤٢٦-٤٢٩) في باب الحجة في تثبيت خير الواحد، وفي (ص ٥٥٣).

(٧) في (ب): وكل.

(٨) في (أ) و(ز): وكان.

(٩) الرسالة (ص ٢١٨-٥٤٥) وفيها: "... عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله دون ما سواها، ولم يُفَسَّ ما سواها عليها".

(١٠) في (ب): خثامة.

هو الصعبي بن خثامة بن قيس بن عبد الله بن يعمر الليثي الحجازي، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعنه:

عبد الله بن عباس، صحابي، توفي في خلافة الصديق على ما قيل، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان. انظر:

أسد الغابة (٤٠٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢١٠/٢).

(١١) متفق عليه وسبق في كتاب السير.

(١٢) هو: أبو رافع ابن أبي الحقيق اليهودي، قتل يوم خيبر، ولما قتل الأوس كعب بن الأشرف، تذكرت

الخروج رجلاً هو في العداوة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله، فذكروا أبا رافع بن أبي الحقيق بخبر،

فاستأذنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قتله، فأذن لهم، فخرج إليه عبد الله بن عتيك، وكان أمير القوم،

وعبد الله بن أنيس، ومسعود بن سنان، والأسود بن خزاعي، حليف لهم من أسلم. فخرجوا حتى جاءوا

خيبر، فقتلوه. انظر: الاستيعاب في ترجمة: عبد الله بن عتيك (٩٤٦/٣)، وأسد الغابة في ترجمة: الأسود بن

أبيض (٩٨/١).

والولدان] مُتَفَرِّدِينَ^(٢) في غير البيات.. ممنوعٌ بنهي^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا في البيات، ولا يُقْبَضُ لَهُمْ وهو يُعْرِفُهُمْ في البيات، فإن ثبت فأصابتهم.. فلا يتم عليه [إن شاء الله]^(٤).

٣٧٠٧- قال، قال الشافعي رحمه الله: قال لي قاتل: ما العلم؟ وما يجب على الناس من العلم؟

٣٧٠٨- قلت: العلم علمان^(٥)؛ علمُ العامة، لا^(٦) يسعُ البالغ جهله؛ وذلك مثلُ أن الصلوات خمس، وأن الله على الناس صومُ شهر رمضان، وحجُّ البيت إن استطاعوا^(٧) إليه سبيلاً، وعليهم الزكاة في أموالهم، وأنه حرَّم عليهم السرقة، والزنا، والخمر، وما كان في معنى هذه، مما كَلَفَ العبادُ أن/ (٨) يَعْلَمُوهُ^(٩)، /^(١٠) وأن يُعْطَوْهُ من أموالهم وأنفسهم، وأن يُكْفُوا عما حرَّم الله عليهم منه^(١١).

٣٧٠٩- والعلمُ الثاني: ما ينوبُ العبادَ من علم فروع الفرائض، وما يخصُّ من الأحكام، وغيرها مما ليس فيه نصُّ كتاب، ولا في أكثره نصُّ سنة - وإن كان في بعضه سنة.. فإنما هي في أخبار الخاصة، لا أخبار العامة - وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك مثلاً^(١٢) (١٣).

(١) رواه مالك (٤٤٧/٢) والشافعي في الرسالة (ص ٢٩٨) وعبد الوزاري (٢٠٢/٥: ٩٣٨٥). وابن أبي شيبه (٣٨١/١٢) والطبراني (٧٥-٧٤/١٩) من طرق، وذكره الحافظ في فتح الباري (١٤٧/٦) من رواية الإمام علي.

والنهي عن قتل النساء والصبيان: متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البخاري ك: الجهاد، ب: قتل النساء في الحرب، (٣٠١٥) ومسلم ك: الجهاد، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، (١٧٤٤).

(٢) في (ب): مفردين.

(٣) في (ب): بسنة.

(٤) الرسالة (ص ٢٩٧-٣٠٠).

(٥) ليست في (ز).

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (أ) و(ز): استطاع.

(٨) غاية (١٠٣/ب) من (ب).

(٩) في (ب): يعملوه، وفي الرسالة: "... أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه".

(١٠) غاية [ص ٣٧٣] من (ز).

(١١) الرسالة (ص ٣٥٧-٣٥٨).

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): "مثلاً"، وفي الرسالة: "قياساً"، والقياس تمثيل.

(١٣) الرسالة (ص ٣٥٩).

٣٧١٠- وهذه^(١) درجة من العلم ليس يتلقاها^(٢) العامة، ولم يُكَلِّفها كُلُّ الخاصة، ومن احتمل بلوغها من الخاصة.. فلا يستعهم^(٣) كلهم كافة أن يُعطلوها، وإذا^(٤) قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية.. لم يخرج^(٥) غيره بتركها^(٦).

٣٧١١- وذلك مثل: الجهاد، وإتباع الجنائز، وزد السلام، والشهادة، والكتابة، والفقهاء^(٧).

٣٧١٢- وإذا احتجذ العالم في الشيء النازل^(٨)، الذي ليس فيه نص كتاب، ولا سنة، ولا قول لأصحاب^(٩) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. فليس [له أن] يُعْتَلَّ بشيء من الخاص^(١٠)، إنما يُعْتَلَّ بالعام^(١١).

٣٧١٣- مثل محي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التمر بالرطب، وترخيصه في العربية؛ فكل شيء وزد من الرطب بالبابس.. فإنما هو قياس [على] التمر بالرطب.

٣٧١٤- ونهى عن بيع التمار قبل أن يبدو صلاحها، وإجازته ذلك مع الأصول إذا بيعت [الأصول].

٣٧١٥- ومثل فيه عن المخابرة، ورخص في المساقاة؛ فكل ما ورد شيء من هذا.. فإنما يقاس على الأصل، لا يقاس على المساقاة التي هي خاصة.

(١) في (ب): وهي.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب) و(ج): يلغها، في الرسالة: تلغها.

(٣) في (ب): فلا يستعهم.

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): يخرج، وفي الرسالة: يخرج.

(٦) الرسالة (ص ٣٦٠).

(٧) انظر: الرسالة (ص ٣٦١-٣٦٧) / للجهاد، ص ٣٦٧ / للجنائز، ص ٣٦٨ / لرد السلام والفقهاء.

(٨) في (أ) و(ج): للنازل.

(٩) في (أ) و(ج): أصحاب.

(١٠) في (أ) و(ج): خاص.

(١١) الرسالة (ص ٥٤٥)، وفيها: "ما كان لله فيه حكم متصور، ثم كانت لرسول الله سنة بتخفيف في بعض القرضي دون بعضي.. عُيِّلَ بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله دون ما سواها ولم يقس ما سواها عليها وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عام بشيء ثم سن سنة تفارق حكم العام"، وانظر: الأم (٤١٦/٣) (١٦٧/٢) (التجار)، مختصر المزني (ص ٧٣).

٣٧١٦- ومثل نجيه عن التمر بالتمر [خرصاً]^(١)، وقسمه بينه وبين يهود خيبر بالخرص، وكل ما ورد من قسم بُرّ أو شعير أو غيره.. فهو قياس على الأصل/^(٢)، لا يجوز إلا صاعاً^(٣) بصاع، ولا يقاس على الخرص^(٤).

٣٧١٧- وقد قيل في حائط بين رجلين قد أثمر: إنه يُقسم بينهما بالخرص^(٥)، كما قسم النبي ﷺ خيبر بينه وبين اليهود، وكما يقسم الدور بين الناس، ويقول: ليس هذا بقياس إنما هذا مثل الشيء بعينه؛ كقول النبي ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ مَبْرُكًا لَهُ فِي عِبْدِهِ، وَكَانَتِ الْأُمَةُ مَثَلَهُ، وَمَثَلُ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦): ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْإِحْسَانَ﴾^(٧)، فَكُلُّ مَنْ رَفَى مُحْصَنًا.. فهو مثل المحصنة، ومثل جنين الحرة [فيها] غرة قيمتها خمسون^(٨) دينارًا، فجعلوا جنين الأمة مثل عُشْرِ قِيمَةِ أُمَةٍ^(٩)، وقالوا: ليس هذا بقياس، وهذا مثل الشيء بعينه.

٣٧١٨- قَالَ: وَإِنْ قَارَضَ رَجُلٌ رَجُلًا.. جاز، وإن استأجره بعض ما يخرج من ثمرة^(١٠) أو ربح مال.. لم يميز؛ فالقراض خاص من هذين، فكل شيء وزد من الإجارة المجهولة.. قيس^(١١) بالإجارة المجهولة من ربح المال وثمره^(١٢) النخل، ولم يقس^(١٣) بالقراض.

(١) نهاية (ص ٣٧٤) من (٢).

(٢) في (أ) و(٢): صاع.

(٣) الرسالة (ص ٥٤٧-٥٤٨).

(٤) نص الشافعي أن هذا غير جائز. انظر: الأم (٤/٤٤) (٢٥/٣) النجار.

(٥) في (ب): عَرَّجَ بِلْ.

(٦) النور: ٤.

(٧) في (ب): خمسين.

(٨) في (أ) و(٢): أمة.

(٩) في (أ) و(٢): فإن.

(١٠) في (أ) و(٢): غمر.

(١١) في (٢): فليس، هكذا صورنا في (أ): فليس بالإجارة.

(١٢) في (أ) و(٢): وغمر.

(١٣) في (ب): ولم يقاس.

٣٧١٩- وكلُّ شيءٍ وَرَدَ من المُحَابَرَةِ.. قَيْسٌ^(١) بالمُحَابَرَةِ، ولم يُقَسَّ^(٢) على الزرع الذي أجاز النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ/ (١٧٢/ب) فيه المساقاة تحت النخل؛ لأنَّ حُكْمَ ذلك.. حُكْمُ النخلِ، كان كما حُكْمُ البناءِ المُغَيَّبِ في أحاسٍ دارٍ^(٣) كان كحُكْمِ البناءِ الظاهر.

٣٧٢٠- وكلُّ^(٤) شيءٍ وَرَدَ من قتلٍ^(٥) خطأ.. قِسْنَاهُ^(٦) على الحيِّ، وكلُّ شيءٍ وَرَدَ من ضربِ الميتِ أو كسرِ عَصَاٍ.. فهو قِياسٌ على الميتِ، ولا يقاسُ شيءٌ من هذا بالجنينِ.

٣٧٢١- وكلُّ شيءٍ وَرَدَ من الاجتهادِ، وكان يُشْبَهُ أَصْلِيهِ.. نُظِرَ^(٧) إلى أيَّهما كان أكثرَ شَبَهاً.. فَأُلْحِقَ بِهِ، وكان أولاهما به^(٨).

٣٧٢٢- وذلكَ مثلُ أن يَمْرَحَ رجلٌ عبداً/ ^(٩) جراحاتٍ؛ فقد قِيلَ: يَمْرِي^(١٠) - يَمْرِي - في فمه كالحرِّ في دنته، وقيل: هو سلعة من السلع، فَنُظِرَ إليه، فإذا هو يشبههما جميعاً؛ لأنه يشبه السلع، مثل بيعه وهبته، وإذا^(١١) هو يُجامِعُ^(١٢) الأحرارَ في أكثرِ خصاله؛ لأنه مُحَرَّمُ الدَّمِ، وعليه الفرائضُ، والتَّوَابُ، والعقابُ، ولا يَحِلُّ لِمَالِكِهِ أَنْ يَفْعَلَ به ما يَفْعَلُ بالدابةِ والتَّوْبِ، فلمَّا كان في أكثرِ حُكْمَيْهِ حُكْمُ الأحرارِ.. أُلْحِقَ بِهِ، وهكذا كُلُّ شيءٍ وَرَدَ من التمثيلِ، وإن قتلَه الحرُّ.. كان عليه رَقبةٌ كِفارةً، كقتله الحرَّ سواءً^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): قيس، في (ب): قيس، بلا نقط.

(٢) في (ب): ولم يقاس.

(٣) تصحفت في (أ) و(ز) إلى: وإن.

(٤) في (ب): فكل.

(٥) في (ز): قتل.

(٦) في (ز): قيساه.

(٧) في (ب): نظراً.

(٨) الرسالة (ص ٤٧٩).

(٩) نهاية (١/٤) من (ب)، ونهاية [ص ٣٧٥] من (ز).

(١٠).

(١١) في (ب): فإذا.

(١٢) في (ب): جامع.

(١٣) انظر: الرسالة (ص ٥٣٧-٥٤٢).

٣٧٢٣- ومن الجملة التي أخرج منها الخاص: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «جرح العجماء جبار»، ثم قال: «وما أفسدت المواشي.. فذلك ضامنٌ على أهلها»، فخص هذا من جملة^(١) العجماء^(٢).

٣٧٢٤- ولا يختلف المسلمون أن كلَّ من أفسد لرجل متاعاً.. فذلك عليه في ماله، وكذلك إن قُتل عمداً وضُوع على الذية، ثم خصَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [في قتل] الحرَّ في الخطأ فجعله على العاقلة، وكلُّ ما ورَّد من هذا.. لم يُقسَّ^(٣) بالخاص، وجعل على الرجل في ماله^(٤)، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا يجني عليك، ولا تجني عليه»^(٥)، وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦): ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٧).

٣٧٢٥- ومثل ذلك^(٨): فرض الله عز وجل الوضوء، وقد مسح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الخفين، وذلك رخصة؛ فإن وردت مسألة في المسح على الرقع والقفازين.. [لم] يُقسَّ^(٩) على الخفين؛ لأنه خاص^(١٠)، وقيس بالأصل من المسح على الأعضاء^(١١).

(١) في (ب): دون.

(٢) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٣١٥-٣١٧).

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): يقاس.

(٤) الرسالة (ص ٥٥١-٥٥٢).

(٥) في (أ) و(ج): «لا تجني عليك، ولا يجني عليك».

(٦) قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لرجلٍ معه ابنته، أخرجه الشافعي في الأم (١٢/٧) (٥/٦ النجار)، وأحمد

(١١/٧٦٦: ٧١٠٦)، وأبو داود ك: الديات، ب: لا يؤخذ أحد بجمرة أحد، (٤٤٩٥)، والسنائي ك:

القسامة، ب: هل يؤخذ أحد بجمرة غيره، (٤٨٣٢) وابن الجارود (ص ١٩٤: ٧٧٠)، والحاكم (٤٢٦/٢)،

وابن حبان (٣٣٧/١٣: ٥٩٩٥)، والبيهقي (٢٧/٨)، من حديث أبي رمثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروي عن غيره،

ورصحه الألباني، وانظر: إرواء الغليل (٣٣٣-٣٣٦).

(٧) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٨) الأنعام: ١٦٤.

(٩) في (ب): وذلك مثل.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): يقاس.

(١١) في (ب): الخاص.

٣٧٢٦- ومثل ذلك: المَصْرَافَةُ؛ أجازَ الشَّيْخُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَهَا بِاللِّبَنِ الَّذِي فِيهَا، وَكَرِهَ بَيْعَ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَكُلُّ^(١) مَا وَرَدَ مِنْ [هَذِهِ] الْأَشْيَاءِ.. قِيسَ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ يُقَسَّ^(٢) بِالرَّخِصَةِ/^(٣)(٤).

(١) الأم (٤١٦/٣) (١٦٧/٢) النجار) وفيه: "ولم يُعَدَّ بِالرَّخِصَةِ مَوْضِعَهَا؛ كَمَا لَمْ يُعَدَّ بِالرَّخِصَةِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفِيِّينَ، وَلَمْ يُعْمَلْ عِمَامَةً وَلَا قَمَازِينَ قِيَاسًا عَلَى الْخَفِيِّينَ". ونظر: (٤٧٥/٣) (١٨٦/٢) النجار).

(٢) في (ب): فُكِّلَ.

(٣) في (أ) و(ب) و(ز): يُقَاسُ.

(٤) مُلَايَةُ [٣٧٦] مِنْ (ز).

(٥) انظر: الرسالة (ص ٥٥٦-٥٥٧).

(٦) يَغْدُ هَذَا فِي (ب) : الْحَجَّ ، مِنْ لَيْسَ أَوْ تَطْيِب .

باب صفة نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١)

٣٧٢٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والنهي من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيان^(٢).

٣٧٢٨- فكلُّ شيءٍ للنبي^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيءٌ عنه في شيءٍ يملكه امرؤ^(٤).. فتَهَيَّءْ على الاحتياط^(٥).

٣٧٢٩- وذلك مثل شيءٍ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦) عن وطءِ النساءِ حيضاً، وأنا أملك بضعها، فإذا وطئتها.. أثبتت، ولم تحرم علي^(٧).

٣٧٣٠- ومثل ذلك: أنه شيءٌ عن الأكل من رأس الفريد، والقران بين التمرتين، والتعريس على الطريق^(٨).. وهذا كله: بعضه مباح له^(٩)، وبعضه في ملكه، فإن فعل فيه ما^(١٠) شيءٍ عنه.. كان آثمًا، ولم يحرم عليه الطعام ولا [التعر، ولا] 'لمرءٍ على' الطريق^(١١).

(١) مكان هذا العنوان في (ب) كلمتان، الأولى: اختلاف، والثانية غير واضحة، ولعلها: النهي، فتصحفت، هكذا صورتها في (ب): **أَخْتَلَفَ النَّهْيُ**.

(٢) الرسالة (ص ٣٤٣ و ٣٤٩) الأم ك: جماع العلم (٥٣/٩-٥٤).

(٣) في (ب): النبي.

(٤) في (ب): ونهى.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) الرسالة (ص ٣٥٤) و (٣٥٥-٣٤٩) الأم ك: جماع العلم (٥٤/٩).

(٧) في (ب): حل وعز.

(٨) الرسالة (ص ٣٥٤).

(٩) سبق تشريحه في أول كتاب النكاح، هو، والنهي عن القران بين التمرتين، والتعريس على الطريق.

(١٠) ليست في (ب).

(١١) في (ب): بما.

(١٢) في (أ) و(ب): القول على، في الرسالة: "الممر على ظهر الطريق".

(١٣) الرسالة (ص ٣٥٠-٣٥٤) وفيه في (٣٥٣): "فإنما ناهى لمعنى ثبت نظرًا له... لا على أن التعريس محرم"،

وفي الأم، ك: جماع العلم (٥٤-٥٥) نص على تشرعها أيضًا كما هو هنا في البويطي.

قال ابن السكيت في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٧/٢): "وهذه غرائب استخرجها الشيخ الإمام الوالد رحمه الله من مختصر البويطي".

٣٧٣١- ونهى عن اشتغال^(١) الصُّمَاءِ؛ فَإِنْ فَعَلَ^(٢).. فَعَقَلَهُ غَيْرُ حَائِزٍ؛ لتركه الاختيار، ولا يحرم عليه ثوبه ولا صلاته^(٣).

٣٧٣٢- ومثل ذلك: نهي^(٤) عن التحش/، وأن لا يسمو الرجل على سوم أخيه، ولا يبيع حاضر لباد، ولا يخطب على خطبة أخيه؛ فكل هذا إذا فعله.. كان مخطئاً، وقد لزمه حكم البيع والنكاح؛ لأن الشراء غير التحش، وإذا فعله مخطئاً.. كان أثماً، وقد لزمه الحكم، وعقد النكاح غير الخطبة، مع حديث فاطمة حين خطبها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أسامة بعد خطبة معاوية وأبي جهم إليها^(٥)، وهو عاصي بالتحش والخطبة، والشراء له حلال والنكاح^(٦).

٣٧٣٣- ر **ولا يبيع^(٨) حاضر لباد^(٩)**.. إنما هو أمر من أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أمر رجل أن لا يبيع في ماله غيره، فلما باعه.. لم يحرم البيع الحلال لرب السلعة بمعية هذا بالبيع^(١٠).

قال الشيخ الإمام رحمه الله: "نص الإمام الشافعي في البويطي على أن الأكل من رأس الثريد، والفران بين التمرتين، والتعرس على قارة الطريق -أي الزول ليلًا- واشتغال الصماء.. حرام". قلت -أي: ابن السبكي-: وللشيخ الإمام تصنيف في هذه المسائل، ضم إليها أن الشافعي نص في الأم أيضاً على تحريم احتياج الرجل ثوب واحد مفضياً بوجهه إلى السماء، وتحريم أكله مما لا يليه، وفي الرسالة شو ذلك، وقد ذكره أبو بكر الصيرفي شارحاً مضمونها له".

(١) في (ب): أن يشتغل.

(٢) في (ب): فعله.

(٣) انظر: التعليق السابق.

(٤) في (ب): النهي.

(٥) حكاية (١٠٦/ب) من (ب).

(٦) أخرجه مسلم ك: الطلاق، ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٧) انظر: في مسألة التحش. اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٤/١٠) مختصر المزني (ص ٨٨).

وفي مسألة البيع على البيع: اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٦/١٠) مختصر المزني (ص ٨٨).

(٨) في (أ) و(ب) و(ز): يبيع.

(٩) متفق عليه، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: هل يبيع حاضر لباد بخير

أجر وهل يبيعه، (٢١٥٨)، ومسلم ك: البيوع، ب: تحريم بيع الحاضر للبادي، (١٥٢١).

(١٠) اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٧/١٠-١٤٨) مختصر المزني (ص ٨٨).

٣٧٣٤- ومثل هذا: تلقي السلع؛ لأنه منهي^١ عن التلقي/(١٧٣/ب)، والبيع غير التلقي^(١) /^(٢)، فإذا اشترى.. فهو له حلال، وهو أتم، إلا أن يصح الحديث أنه جعل صاحب السلعة بالخيار..
فبيح^(٣).

٣٧٣٥- والنهي الثاني الذي يحرم ويفسخ؛ كل ما مضى عنه النبي ﷺ^(٤) مما لا يملكه المرء، إذا كان أصل الشيء محرماً [علي]، 'فإذا ملكته' ما كان في غير ملكي بنهي النبي ﷺ^(٥).. فسح؛ من ذلك أنه ﷺ^(٦) مضى عن الملازمة والمنابذة وبيع الغرر، والأصل أن السلعة لغيري، فإذا ملكتها بنهي النبي ﷺ^(٧).. حرمت علي، ومن ذلك بيعتين في بيعة؛ لأن كل واحد منهما مالك لسلعته، فإذا قال له: يعني علي أن أبيعك^(٨).. فسح البيع؛ لأنني إنما ملكت سلعته التي لا أملكها، وملك سلعتي التي لا يملكها^(٩) بنهي النبي ﷺ^(١٠).

٣٧٣٦- ومثله الشغار؛ لأن فرج ابنة الرجل محرّم علي، وفرج ابنتي محرّم عليه، فإذا ملكته بضع ابنتي، وملكتي بضع ابنته بنهي النبي ﷺ^(١١).. بطل^(١٢).

٣٧٣٧- وأصل النهي المحرم: أن الله عز وجل مضى عن الجمع بين الأختين، ولمضى عن الزنا، ولمضى عن القتل، فلما كان الأصل أن الأخت محرمة أن تنكح^(١٣) على أختها، والزنا محرّم علي.. فسح ذلك من طريق النهي؛ لأن^(١٤) أصلهما محرّم علي.

(١) في (أ) و(ز): تلقي.

(٢) غاية [ص ٣٧٧] من (ز).

(٣) اختلاف الحديث من "الألم" (١٠/١٤٨) وفيه: "وهذا نأخذ إن كان ثابتاً"، مختصر المزي (ص ٨٩) وفيه أيضاً

تعليق القول بالخيار على صحة الخبر.

(٤) في (ب): النبي ﷺ^(٥) عنه.

(٥) في (ب): فملكته.

(٦) في (ب): أبعدك.

(٧) في (ب): لأنه إنما ملك سلعتي التي لا يملكها، وملك سلعة التي لا أملكها.

(٨) الرسالة (ص ٣٤٣-٣٤٩)، الأم، ك: جامع العلم (٩/٥١-٥٤).

(٩) الرسالة (ص ٣٤٧)، الأم، ك: جامع العلم (٩/٥٢).

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): ينكح.

(١١) في (ب): فإن.

٣٧٣٨- وكل أمر أمر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أملك.. فهو بمنزلة محبة فيما أملك، فأمره أدب وإرشاد؛ فمن ترك ذلك.. فقد ترك الاختيار والأدب، ولا يحرم عليه ماله، وهو بمنزلة محبة، فأما النهي فواحد.

٣٧٣٩- وأصل^(١) الرخصة والأمر فيما أملك وفيما هو مباح لي^(٢): قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَاَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، [وقوله: ﴿فَكَيْفَ يُؤْتَمُّ﴾^(٥)، ﴿وَأَنْتَكُمُ الْأَيَّتَمُ يُنْكِرُ﴾^(٦)].

٣٧٤٠- والأصل أن هذا كله مباح إن فعلته أو لم أفعله، إنما هو^(٨) رخصة وأمر ذلَّ اللهُ/ جَلَّ شأنه عليه، فإن ترك أن يُنْكِحَ الأيامى^(٩)، أو المكاتبَ إذا علم فيه خيراً، أو [أن] يُنْكِحَ الصالح من عباده.. فقد ترك الاختيار والأدب، ولا يحرم عليه شيء من ذلك.

٣٧٤١- والانتشار والصيد رخصة لا يأثم بتركها.

٣٧٤٢- وإن^(١٠) سام على سوم أخيه، أو باع على بيع أخيه.. فذلك جائز؛ إلا أن يبيع الرجل [الرجل] السلعة فيسوم على سومه قبل أن يتفرقا.. فذلك الموضع الذي هي [الله] عنه، والله أعلم^(١١).

(١) في (ب): والأصل.

(٢) في (ب): لي.

(٣) نهاية [ص ٣٧٨] من (ز).

(٤) المائدة: ٢.

(٥) الجمعة: ١٠.

(٦) النور: ٣٣.

(٧) النور: ٣٢.

(٨) في (أ) و(ز): هي.

(٩) في (أ) و(ز): أيامي.

(١٠) في (أ) و(ز): فإن.

(١١) الرسالة (ص ٣١٤) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/١٤٦).

٣٧٤٣- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع في المزايمة^(١١)، و[أن] المزايمة^(١٢) إنما يزيد على بيع أخيه^(١٣).

٣٧٤٤- وقوله^(١٤) في النحل: «ولا تقصل ولداً^(١٥) على ولده^(١٦)».. اختيار^(١٧) (٨).

٣٧٤٥- والدلالة [على ذلك]: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَارْجِعْهُ»^(١٨)، والحديث الذي يُروى «لا أشهد^(١٩) على جور»^(٢٠)، فلو^(٢١) كان لا يجوز.. لقال له: «عطيتك»^(٢٢) لا يجوز^(٢٣)، وإنما قال له -والله أعلم-: «أرجعه»؛ لأن للأب أن يرجع فيما أعطى ولده^(٢٤)، ومن فعله.. جاز،

(١) في (ز): المزايمة.

(٢) أخرجه البخاري ك: البوع، ب: بيع المزايمة، وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغام فيمن يزيد، (٢١٤١)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دُبر، فاستاج، فأخذته النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «ومن يشتره مني؟» فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه.

(٣) في (ز): والمزايمة.

(٤) الرسالة (ص ٣١٦).

(٥) في (ب): وقيل.

(٦) في (ب): ولد.

(٧) لم أجد هذا اللفظ، ومعناه الحديث الآتي، ولنظفه عند البخاري (٢٥٨٧): «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» وعند مسلم (١٦٢٣/١٣) بلفظ: «اتقوا الله واعدلوا في أولادكم».

(٨) في (أ) و(ز): اختياراً.

(٩) اختلاف الحديث من "الأُم" (١٥٠/١٠).

(١٠) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الهبة وفضلها والتحريض عليها، ب: الهبة للولد، (٢٥٨٦)، ومسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣).

(١١) نهاية (١٠٧/أ) من (ب).

(١٢) في (ب) زيادة: "لا يصح".

(١٣) وهو حديث النعمان السابق، رواه البخاري ك: الشهادات، ب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، (٢٥٠) ومسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣/١٤).

(١٤) في (ب): ولو.

(١٥) في (ب): أعطيتك.

(١٦) في (أ) و(ب): بلا تقط لأولها، في (ز): يجوز.

(١٧) في (ب): الولد.

وقد ترك^(١) الاختيار، وقد روي أن^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أشهد غيري»^(٣).. فذل^(٤) على أنه حق له، كما قال في الذي عليه ذين^(٥): «وصلوا على صاحبكم»^(٦).

٣٧٤٦- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يحمل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يعطي»^(٧) ولذ^(٨).

٣٧٤٧- ولا يباع المكاتب إلا برضاه أو بالعجز^(٩) (١٠) (١١).

(١) في (أ) و(ز): وترك.

(٢) في (ب): عن.

(٣) وهو رواية أخرى لحديث النعمان الساق، رواه مسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣/١٧) بلفظ: «وأشهد على هذا غيري».

(٤) في (ب): فهذا يدل.

(٥) في (أ) و(ز): الدين.

(٦) منفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري ك: الوكالة، ب: الدين، (٢٢٩٨)، ومسلم ك: الفرائض، ب: من ترك مالا فلو رثته، (١٦١٩).

(٧) في (أ) و(ز): أعطى.

(٨) رواه أحمد (٤٢٧/٨: ٤٨١٠)، وأبو داود ك: الإجارة، ب: الرجوع في الهبة، (٣٥٣٩)، والترمذي ك: الولاء والهبة، ب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، (٢١٣٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والسنائي ك: الهبة، ب: ذكر الاختلاف على طاوس في الرجوع في هبته، (٣٧٠٣)، وابن ماجه ك: الهبات، ب: من أعطى ولذ^(٩) ثم رجع فيه، (٢٣٧٧)، وابن الجارود (ص ٢٤٩: ٩٩٤) وابن حبان (١١/٥٢٤: ٥١٢٣)، والحاكم (٤٦/٢).

(٩) في (ب): برضى أو عجز.

(١٠) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٠٠/١٥٣-١٥٥).

(١١) هذا الباب هو آخر ما في النسخة (ب)، وسأذكر الكلمات التي ختم الناسخ بها الكتاب في نهاية الكتاب إن شاء الله.

من اختلاف الحديث^(١)

٣٧٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: لا يباع المكاتب إلا برضى منه - واحتج بحديث بريرة^(٢) أنها كانت تسامد بنفسها^(٣) - أو يعجز^(٤) فإن عجز.. فله بيعه^(٥).

٣٧٤٩- وفي حديث بريرة: «اشترى وأعتق»^(٦)، فإن الولاء لمن أعتق، وقال بعض الناس: «اشترى واشترطى لهم الولاء»^(٧)، إنما قول^(٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والله أعلم - «اشترطى لهم».. اشترطى عليهم، ومعنى هذا.. قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلُونَ لَهُمُ الْقَوْلَ﴾^(٩)، يعني: عليه، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿كَمْ أَلَمْنَا﴾^(١٠).. ألا عليهم اللعنة^(١١).

(١) في (ب): اختلاف الحديث.

(٢) نهاية [ص ٣٧٩] من (٢).

(٣) البخاري لك: المكاتب، ب: بيع المكاتب إذا رضي، (٢٥٦٤)، ومسلم لك: العتق، ب: إذا الولاء لمن أعتق، (١٥٠٤).

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) اختلاف الحديث من "الأم" (١٥٢/١٠).

(٦) نهاية (ب/٩٧) من (ب).

(٧) البخاري لك: الشروط، ب: الشروط في الولاء، (٢٧٢٩) ومسلم (١٥٠٤/٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) الحجرات: ٢.

(١٠) الرعد: ٢٥، وغافر: ٥٢.

(١١) ما بين القوسين ليس في (ب).

(١٢) قال الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٥٣/١٠): "وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة.. أثبت من حديث هشام، وأحسبه غلط في قوله: «واشترطى لهم الولاء»، وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي، وهي ترى ذلك يجوز، فأعلمها رسول الله أنها إنما أعتقتها فالولاء لها، وقال: لا يمنعك منها ما تقدم فيها من شرطك، ولا أرى أمرها أن تشترط لهم ما لا يجوز".

وجاء في مختصر المزني (ص ٣٢٨): "فإن قيل: فما معنى قول النبي لعائشة: «اشترطى لهم الولاء»؟ قلت أنا: للشافعي في هذا جوابان؛ أحدهما: يطل الشرط ويبيز العتق ويبيعه خاصاً، وقال في موضع آخر: هذا من أشد ما يغلط فيه، وإذا جاء به هشام وحده، وغيره قد خالفه، وضعفه، قال المزني: هذا أول به؛ لأنه لا يجوز في صفة النبي في مكانه من الله عَزَّ وَجَلَّ ينكر على ناس شرطاً باطلاً، ويأمر أهله بإجابتهم إلى باطل، وهو على =

٣٧٥٠- وإذا نَحَلَ الرَّجُلُ بَعْضَ^(١) (١٧٤/ب) وَلَبِثَ دُونَ بَعْضٍ.. لم أَجِبْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِحَدِيثِ النُّعْمَانِ [عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٢)، فَإِنْ فَعَلَ.. فَذَلِكَ حَائِزٌ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ «أَشْهَدُ غَيْرِي»^(٣)،

أَهْلُهُ فِي اللَّهِ أَشَدُّ، وَعَلَيْهِمْ أَغْلَطَ، قَالَ الْمَرْبِيُّ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: اشْتَرَطِي عَلَيْهِمْ أَنْ لَكَ إِنْ اشْتَرَيْتِ وَأَعْتَقْتَ الْوَلَاءَ، أَيْ: لَا تُعْزِمِيهِمْ، وَاللُّغَةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «هَلُمَّ اللَّعْنَةُ» وَقَالَ: «أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: «أَمْ مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» وَقَالَ: «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا» أَيْ: فَعَلَيْهَا، وَقَالَ: «وَلَا تُجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ» فَكَانَتْ لَهُمْ مَقَامٌ عَلَيْهِمْ، فَتَقَبَّلَهُمْ رَجَعَتْ لَهُ^(٤).

قَالَ الْحَافِظُ فِي نِتَاجِ الْبَارِي (١٩٠/٥): «وَأَسْتَشْكِلُ مَدُورَ الْإِذْنِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْعِ عَلَى شَرْطٍ فَاسِدٍ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ؛ فَسَمِعْتُ مِنْ أَنْكَرِ الشُّرَطِ فِي الْحَدِيثِ، فَرَوَى الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ بِسَنَدِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ الْإِشَارَةُ إِلَى تَضْعِيفِ رَوَايَةِ هِشَامِ الْمَصْرَعَةِ بِالِاشْتِرَاطِ؛ لِكَوْنِهِ انْفَرَدَ بِهَا دُونَ أَصْحَابِ أَبِيهِ، وَرَوَايَاتُ غَيْرِهِ قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَأُخَارَ غَيْرِهِ إِلَى أَنَّهُ رَوَى بِالْمَعْنَى الَّذِي وَقَعَ لَهُ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّ، وَأَثْبَتَ الرُّوَايَةَ آخَرُونَ، وَقَالُوا: هِشَامٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى مَصْنَعَتِهِ... فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِهَا... حَكَى الطَّحَاوِيُّ... أَنَّ الْإِذْنَ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَطِي لَهُمْ بِمَعْنَى عَلَى... وَهُوَ مُصْحِحٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَسْنَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ عَنْ حَرْمَلَةَ عَنْهُ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ غَلَطَ... وَقَالَ النَّوَوِيُّ: تَأْوِيلُ الْإِذْنِ بِمَعْنَى عَلَى هُنَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْكَرَ الْإِشْتِرَاطَ وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَلَى لَمْ يَنْكَرْهُ، فَإِنْ قَبِلَ مَا أَنْكَرَ إِلَّا إِزَادَةَ الْإِشْتِرَاطِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ يَأْبَى ذَلِكَ وَضَعْفُهُ أَيْضًا مِنْ دَقِيقِ الْعَيْدِ وَقَالَ الْإِذْنَ لَا تَدُلُّ بِوَضْعِهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ النَّافِعِ بَلْ عَلَى مَطْلُوقِ الْإِخْتِصَاصِ فَلَا بَدَّ فِي حَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَرِيبَةٍ، وَقَالَ آخَرُونَ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَطِي لِلِإِبَاحَةِ وَهُوَ عَلَى جِهَةِ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُمْ فَوْجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ وَكَانَ يَقُولُ اشْتَرَطِي أَوْ لَا تَشْتَرَطِي فَذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُمْ... وَقِيلَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَنَّ الْإِشْتِرَاطَ الْبَاطِلَ الْوَلَاءَ بَاطِلٌ وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ نَبِيًّا لَا يَنْتَفِي عَلَى أَهْلِ بَرِيرَةَ فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرَطُوا مَا تَقَدَّمَ لَهُمُ الْعِلْمُ بِبَطْلَانِهِ أَطْلَقَ الْأَمْرَ مَرِيدًا بِهِ التَّهْدِيدَ عَلَى مَا لَ الْإِذْنَ... وَقِيلَ الْأَمْرُ فِيهِ بِمَعْنَى الْوَعْدِ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْأَمْرُ وَبَاطِنُهُ النَّهْيُ... وَقَالَ النَّوَوِيُّ أَقْوَى الْأُجُوبَةِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ خَاصٌّ بِمَائِشَةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَأَنَّ سَبِيحَ الْمَالَعَةِ فِي الرَّجْعِ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ لِمَا لَفَتْهُ حُكْمُ الشَّرْعِ وَهُوَ كَقَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمَرَةِ كَانَ خَاصًّا بِتِلْكَ الْحُجَّةِ مَبَالَعَةٍ فِي إِزَالَةِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ مَنَعِ الْعَمَرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

التصحيح (٢٢/١٨٠-١٨٣).

(١) تَكَرَّرَتْ فِي (أُ) وَ(م).

(٢) تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي كِتَابَةِ بَابِ صِفَةِ نَبِيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧/١٦٢٣) وَقَدْ تَقَدَّمَ.

واحتج بحديث عمر في الصدقة^(١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ»^(٢)، فإذا رُدَّها الميراث.. فهو جائز، [فكما لو اشترى رجل.. كان قد ترك الاختيار، وهو جائز]^(٣) وكذلك^(٤) إذا ترك هذا الاختيار فأعطى.. فهو جائز.

٣٧٥١- 'وقال في المسح على الخفين'^(٥)، ومسح الرأس، والرُّشُّ على الرجلين، قال: أما الرُّشُّ على الرجلين: فإن عائشة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالت لعبد الرحمن^(٦): «أصبغ الوضوء فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٧)، فلو كان الرُّشُّ يبرئ؛ وكان^(٨) ما زاد على ذلك نافلاً^(٩).. ما^(١٠) قال: ويل لها من النار؛ لأن النار لا تحب^(١١) إلا على من ترك الغرض^(١٢).

(١) في (ب): الوصية.

(٢) وذلك أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصدَّقَ بغيرِ في سبيل الله، فوجدَه يُباع، فأراد أن يشتريه، ثم أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاستأمره فقال: لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ، والحديث متفق عليه من حديث عمر وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، البخاري ك: الزكاة، ب: هل يشتري صدقته، (١٤٨٩) و(١٤٩٠)، ومسلم ك: الهبات، ب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به من تصدق عليه، (١٦٢٠) و(١٦٢١).

(٣) الأم (١٥١/٣) (٥٩/٢) النجار.

(٤) في (ب) زيادة: هذا.

(٥) في (ب): "وقال مسح الخفين".

(٦) هو عبد الرحمن بن أبي بكر -عبد الله بن عثمان -أبي قحافة- القرشي التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، وقبل غير ذلك، تأخر إسلامه إلى أيام الهدنة فأسلم وحسن إسلامه، وقيل: إنَّه أسلم يوم الفتح، أسنُّ ولد أبي بكر، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبيه، وروى عنه: عبد الله وحفصة وغيرهم، كان رجلاً صالحاً وفيه دعابة، لم يجرب عليه كذبة قط، كان شجاعاً رافعاً حسن الرمي، شهد البعثة فقتل سبعة من أكابرهم، وشهد وقعة الجمل مع عائشة وأخوه محمد مع علي، مات سنة ثلاث وخمسين، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٢٧٤/٤).

(٧) انقرد به مسلم ك: الطهارة، ب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، (٢٤٠).

وهو متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أخرجه البخاري (٦٠) و(٩٧) و(١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، ومتفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢).

(٨) في (أ) و(ب): كان.

(٩) في (ب): فضل.

(١٠) في (ب): لا.

٣٧٥٢- والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توضع مرة مرة (ومرتين مرتين^(١)) وثلاثاً^(٢))، فلو توضع رجل مرة.. لم يُقَلْ له: ترك الغرض، وقد غسل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجله، والغسل أشبه بالقرآن لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ قَاتِلُوا / ^(٣) وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ^(٤).

٣٧٥٣- وقال في العمامة: مَسَحَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [على العمامة]، وقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نزعها ومسح على الناصية.. فأخذنا^(٥) بذلك؛ لأن الحديث أشبه بالقرآن؛ لقول الله تبارك وتعالى^(٦): ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾.

٣٧٥٤- وقال في رجل يصلي خلف الصف وحده: فصلاته جائزة^(٧)؛ الحديث أبي بكره وذاك الله جرحاً ولا تغد^(٨)، واحتج بحديث أم سليم أنها صلت خلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحدها^(٩).
٣٧٥٥- وقال مالك: لا يصلي لحسوف القمر جماعة، ويصلي كل نفسه إن أراد^(١٠) ركعتين، ولا يجتنب في خسوف الشمس^(١١).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يجب.

(٢) اختلاف الحديث من "الأُم" (١٠/١٥٩-١٦٢).

(٣) في (ب): "وثنتين".

(٤) سبق شرحه.

(٥) نهاية [ص ٣٨٠] من (٢).

(٦) المائدة: ٦، وفي (أ) و(ب) و(ج): "اغسلوا أرجلكم إلى الكعبين"، وقد كتبتها تامة.

(٧) في (ب): وأخذنا.

(٨) في (ب): عَزَّيْزٌ.

(٩) اختلاف الحديث من "الأُم" (١٠/١٧١-١٧٤).

(١٠) البخاري ك: الأذان، ب: إذا ركع دون الصف، (٧٨٣).

(١١) البخاري ك: الأذان، ب: المرأة وحدها تكون صفًا، (٧٢٧)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: جواز الجماعة في النافلة، (٦٥٨) وعند مسلم أنها جدته مَلَكَة، وهو كذلك عند البخاري في غير هذا الموضع.

(١٢) غير واضحة في (أ) بسبب التاكُل، هكذا صورتها: **الْمَكْتَبَيْنِ**، في (ج): ١ د، بياض بين الحرفين، في (ب): أراد.

٣٧٥٦- قال الشافعي: يُخْطَبُ لهما جميعاً، ويُصَلَّى لهما جميعاً، لجمع النبي ﷺ عليهما في الحديث^(١).

٣٧٥٧- وقال في نكاح المحرم: لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخُطَبُ على نفسه، ولا على غيره^(٢).

٣٧٥٨- [وقال]: قد روي عنه: أنه تزوج وهو حلال^(٣)، / وروي أنه تزوج وهو حرام^(٤)، وحديث عثمان مبهم^(٥): «لا ينكح المحرم»^(٦)، والأصل أن النساء عمرات إلا بنكاح صحيح، فلما اختلفوا.. لم يميز نكاحها بالشبهة، ولا يجوز إلا باليقين؛ لحديث النبي ﷺ: «وإن الشيطان ينقر عند عجز أحدكم»^(٧)، فأعبر أنه لا ينصرف إلا على يقين من انتفاض الوضوء، وأنه^(٨) أبداً على أصل طهارته حتى يستيقن^(٩)، وكذلك المرأة هي على أصل حرمتها، لا يثبت نكاحها بالشك، ولا يثبت إلا باليقين.

٣٧٥٩- وقال في الشفعة: روى بعضهم أن «الشفعة فيما لم يقسم»^(١٠) /^(١١)، وقال بعضهم: «الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة»^(١٢)، وكلها معناها واحد - والله أعلم - لأن

(١) أشار إليه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٨٦/١٠) وهو في المدونة (٢٤٣/١).

(٢) الأم (٥٢٥/٢) (٢٤٢/١) النجار، اختلاف الحديث من "الأم" (١٨٠/١٠) و (١٨٦) مختصر المزني (ص ٣٣).

(٣) الأم (٢٠١/٦) (٧٨/٥) النجار، مختصر المزني (ص ٦٦ و ١٧٥).

(٤) رواه مسلم ك: النكاح، ب: نكح نكاح المحرم وكراهة خطبته، (١٤١١) من حديث يزيد بن الأصم عن حالته ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) متفق عليه، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري ك: النكاح، ب: نكاح المحرم، (٥١١٤).

ومسلم (١٤١٠).

(٦) في (ب): منهم.

(٧) أخرجه مسلم (١٤٠٩).

(٨) سبق شرحه.

(٩) في (ب): وإنما.

(١٠) في (أ) و(ب): يستقر.

(١١) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الشفعة، ب: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا

وقعت الحدود فلا شفعة، (٢٢٥٧)، ومسلم ك: المساقاة والمزاعة، ب: الشفعة، (١٦٠٨/١٣٤).

(١٢) نهاية [ص ٣٨١] من (٢).

«حديث^(٢١) الجار» يحتمل الشريك الذي لم يقاسم؛ لأنه^(٢٢) ليس في الحديث بيان الجار الذي قاسم، ولا جار أقرب ممن لم يقاسم، وحديث [جار]: «إذا كانت الطريق واحدة» يحتمل الجار الذي لم يقاسم؛ [لأنه] إذا لم يقاسمه.. فالطريق واحدة^(٢٣)، وليس في الحديث بيان إذا اقتصموا الدور وبقيت^(٢٤) الطريق، والأصل أن كل ذي مال أحق بماله، فإذا ملكت شيئاً مقسوماً.. لم يزل ملكي عنه أبداً بالشك، ولم يزل عنه [ملكياً أبداً] إلا باليقين، واليقين هو: الشريك الذي لم يقاسم؛ لأن كلهم اقتصموا عليه^(٢٥).

(١) رواه أحمد (١٥٥/٢٢: ١٤٢٥٣) وأبو داود ك: الإجارة، ب: في الشفعة، (٣٥١٨)، والترمذي، ك: الأحكام، ب: الشفعة للغائب، (١٣٦٩)، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائي في الكبرى (٩٥/٦: ٦٢٦٤) و(٣٦٥/١: ١١٧١٤)، وابن ماجه، ك: الشفعة، ب: الشفعة بالجار، (٢٤٩٤). قال الشافعي: «سمعت بعض أهل العلم بالحديث يقول: نشاف ألا يكون هذا الحديث عموماً». اختلاف الحديث من "الألم" (٢١٦/١٠).

وضعه شعبة، وقال أحمد: هذا حديث منكرو، وقال نعيم: لم يروه غير عبد الملك وقد أنكروه عليه، ومصححه ابن عبد الهادي، قال في المحرر (ص ٣٣٠): "وقد تكلم فيه شعبة وغيره بلا حجة، وهو حديث صحيح، ورواته أثبات"، وقال الحافظ في بلوغ المرام: "رجاله ثقات"، ومصححه الألباني في الإرواء (٣٧٨/٥)، وانظر: تنقيح التحقيق (١٧٥/٤).

أما قوله «الجار أحق بفسقه» فرواه البخاري ك: الشفعة، ب: عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، (٢٢٥٨)، عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (أ) و(ب): الحديث.

(٣) في (ب): ولأنه.

(٤) في (ب): واحد.

(٥) نهاية (٩٨/أ) من (ب).

(٦) في (ب): عليهم.

(٧) اختلاف العراقيين من "الألم" (٢٤٧/٨: ٢٥٣)، اختلاف الحديث من "الألم" (٢١١/١٠) وما بعدها.

٣٧٦٠- وقال في البكاء على الميت: هو كما قالت عائشة زوج النبي ﷺ^(١)، واحتج بحديث: **«لا يجني عليك ولا تجني عليه»^(٢)**، وهو أشبه لقول الله تبارك وتعالى: **﴿وَلَا يَزِدُّكَ ذُنُوبُهُ وَيُزِدُّكَ أُخْرَىٰ﴾** ^(٣)

٣٧٦١- وقال في استقبال القبلة بالعائط والبول^(٤): قد روى أبو أيوب^(٥) عن النبي ﷺ^(٦) جملة^(٧)، وروى ابن عمر عن النبي ﷺ^(٨) أنه رآه مستقبلاً بيت المقدس^(٩)، وإذا استقبله.. استدير [الكعبة]، ففي البيوت: يستقبل^(١٠) القبلة، وفي^(١١) الصحراء: لا يستقبل^(١٢).

(١) رواه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢١٦/١٠-٢١٩)، وقال نحو ما قال هنا، وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الجنائز، ب: قول النبي ﷺ^(١) يعذب الميت بعض بكاء أهله عليه، إذا كان النوح من سنته، (١٢٨٨) ومسلم ك: الجنائز، ب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٩٣٢).
(٢) سبق تخريجه.

(٣) الأنعام: ١٦٤، وغيرها.

(٤) في (ب): أو بول.

(٥) هو: خالد بن زيد بن كليب، أبو أيوب الأنصاري، من السابقين، شهد العقبة وبدرا وما بعدها ونزل عليه النبي ﷺ^(٦) لما قدم المدينة، فأقام عنده حتى بنى بيوته، ومسجده، وآوى بينه وبين مصعب بن عمير، وشهد الفتوح، وداوم الغزو، واستخلفه علي رضي الله عنه على المدينة لما خرج إلى العراق، ثم لحق به بعد، وشهد معه قتال الخوارج، روى عن النبي ﷺ^(٧)، وعن أبي بن كعب، وروى عنه: الثراء بن عازب، وزيد بن خالد، وغيرهم، توفي بالقسطنطينية من أرض الروم سنة خمسين، وقيل سنة إحدى وخمسين، في خلافة معاوية رضي الله عنه تحت راية يزيد. انظر: الاستيعاب (٤٢٤/٢)، الإمامة (١٩٩/٢).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، (١٤٤)، ومسلم ك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٤)، أن النبي ﷺ^(٨) قال: **«إذا أتيتم العائط.. فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا»** وهذا لفظ مسلم.

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٥)، ومسلم (٢٦٦).

(٨) في (أ) و(ب): يستقبل، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٩) في (أ) و(ب): "و".

(١٠) في (أ) و(ب): يستقبل، في (ب): بلا نقط لأوها.

(١١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢١٩/١٠-٢٢٢).

٣٧٦٢- وحديث^(١) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «ولا يصلي أحدكم في الثوب الواحد» ليس^(٢) على عاتقه^(٣) منه شيء^(٤)، اختيار^(٥)؛ لقول النبي^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / (١٧٥/ب) حين أُمِرَ أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد؛ فإن ضاق.. أترز به^(٧)، وحدث ميمونة قالت: كان^(٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي في مرط، بعضه عليّ وبعضه عليه، وأنا حائض^(٩).. فهذان يدلان على [أن] قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «ولا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه^(١٠) منه شيء^(١١)».. اختيار لا فرض^(١٢) (١١) (١٢).

(١) في (ب): وفي حديث.

(٢) في (ب): وليس.

(٣) في (أ) و(ز): عاتقه.

(٤) رواه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠)، وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقه، (٣٥٩) ومسلم ك: الصلاة، ب: الصلة في ثوب واحد وصفة لبسه، (٥١٦).

قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣٩٠/١): "ليس على عاتقه: بالثنية، ولأبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر: على عاتقه". ٨١. ، وفي مسلم: "عاتقه"، وفي نسخة: "عاتقه"، كما في حاشية التحقيق للنسخة التركية، نقلًا عن ط: نظر الفريابي، وعند الشافعي: "عاتقه".

(٥) في (أ) و(ز): اختيارًا.

(٦) في (ب): رسول الله.

(٧) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: إذا كان الثوب ضيقًا، (٣٦١)، ومسلم ك: الزهد والرقائق، ب: حديث جابر الطويل، (٣٠١٠).

(٨) نهاية [٣٨٢] من (ز).

(٩) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠)، أحمد (٣٨٧/٤٤: ٢٦٨٠٤)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: الرخصة في ذلك، أي: الصلاة في ثوب النساء، (٣٦٩)، وابن ماجه ك: الطهارة وسننهما، ب: في الصلاة في ثوب الحائض، (٦٥٣)، وابن الجارود (ص: ٤٣: ١٣٣)، وابن عزيمة (٣٧٧/١: ٧٦٨)، وابن حبان (٩٩/٦: ٢٣٢٩)، والبيهقي (٢/٢٣٩ و ٤٠٩) وفي المعرفة (٣/١٥٧).

ومثله لكن عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم ك: الصلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلي، (٥١٤).

(١٠) في (أ) و(ز): عاتقه.

(١١) في (أ) و(ز): اختيارًا لا فرضًا.

(١٢) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠-٢٢٤).

٣٧٦٣- والكلام في الصلاة الذي ^(١) غي ^(٢) ابن مسعود عنه ^(٣) لما قدم من الحبشة: أن يتكلموا ^(٤) في الصلاة عامداً ^(٥)، وحديث أبي هريرة.. نَعْدُهُ ^(٦)، لأن أبا هريرة صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل موته بثلاث سنين، فأخبرَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ يوم ذي الـيدين ساهياً، وليس واحد ^(٧) من الحديثين ناسخاً ^(٨) لصاحبه؛ ذاك ^(٩) في العمد، وهذا في الخطأ، وحديث معاوية بن الحكم ^(١٠).. إِنَّمَا تَكَلَّم جاهلاً ^(١١)، والجاهل غير عامد، وإِنَّمَا كَلَمُوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي الـيدين.. لأَهم لم يدروا؛ انْقَضَتْ ^(١٢) الصلاة أم نسي؛ لأنه يوحى إليه؛ فلما مات [النبي] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. عَلِمَ أَنَّنَا تَكَلَّم ^(١٣) إِنَّمَا يَتَكَلَّم على عمد؛ لأن الفرائض قد تناهت؛ لا ^(١٤) يزداد فيها ولا ينقص منها ^(١٥).

(١) في (أ) و(ب) و(ج): النّبي.

(٢) في (أ): نأ، في (ج): ؟؟؟، في (ب): غي.

(٣) في (أ) و(ج): عنها.

(٤) في (ب) زيادة: به.

(٥) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: العمل في الصلاة، ب: ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة عامداً، (١١٩٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحريم الكلام في الصلاة، (٥٣٨).

(٦) وهو حديث ذي الـيدين، وسبق تخريجه.

(٧) في (ب): واحداً.

(٨) في (ب): ناسخ.

(٩) في (أ) و(ج): وقال.

(١٠) هو: معاوية بن الحكم السلمي، كان يزل المدينة، ويسكن في بني سليم، له عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث واحد حسن، في الكهانة والطيرة والخط، وفي تسميت العاطس في الصلاة جاهلاً، وفي عتق الجارية، أحسن الناس سيقاً له، معدود في أهل المدينة، روى عنه: عطاء بن يسار، وكثير بن معاوية بن الحكم. انظر: الاستيعاب (١٤١٤/٣).

(١١) مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، (٥٣٧).

(١٢) هكذا صورها في (أ): انْقَضَتْ الصلاة، في (ب): انقصت، في (ب): بلا نقط، في (ج): انقصت.

(١٣) في (ب): يتكلم.

(١٤) في (ب): ولا.

(١٥) الأم (٢٨١/٢) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٥/١-٢٢٧).

٣٧٦٤- وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [قَدْ] قَتَنَ فِي الصُّبْحِ، وَ[فِي] غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ^(١)، ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ تَرَكَ^(٢)، وَلَمْ يَبَيِّنِ الَّذِي رَوَى أَنَّهُ تَرَكَ^(٣) فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا.. فَالْقِتُونُ فِي الصُّبْحِ سُنَّةٌ عَلَى أَصْلٍ مَا رَوَى مِنْ قِتُونِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّبْحِ، وَالتَّرْكَ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِهَا، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَنَ فِي الصُّبْحِ قَبْلَ قِتْلِ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ وَبَعْدَهُمْ^(٤)، فَأَمَّا^(٥) قِتُونُ الصُّبْحِ: فَإِنَّهُ

(١) متفق عليه أخرجه البخاري لك: الوتر، ب: القنوت قبل الركوع وبعده، (١٠٠٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقِنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ لَك: الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، ب: اسْتِحْبَابُ الْقِنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلْتَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً، (٦٧٨) عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْحُوهُ. وَانْظُرْ: الْبُخَارِيُّ (٧٩٧)، وَمُسْلِمٌ (٦٧٦).

(٢) متفق عليه، وهو حديث أصح من بئر معونة، البخاري لك: الجزية والمواذعة، ب: دعاء الإمام على من نكث عهداً، (٣١٧٠) ومسلم (٦٧٧).

(٣) في (ب): ترك.

(٤) أما القنوت قبل حادثة بئر معونة: فقد ذكره الشافعي في اختلاف المرافقين من "الأم" (٣٢٥/٨) هكذا بدون إسناد، ينحو عبارته هنا، وقال البيهقي في معرفة السنن (١٢٩/٣): "وروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِتُونُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ قِتْلِ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ بَعْدَ الرُّكُوعِ".

وأما القنوت بعده: فرواه عبد الرزاق (١١/٣: ٤٩٦٤) وعنه أحمد (٩٥/٢٠: ١٢٦٥٧)، ومن طريقه الدارقطني (٣٩/٢) والضياء في المنتارة (٤٤٩/٢: ٢١٢٧) ورواه البيهقي (٢٠١/٢) وذكر عن الحاكم تصحيحه للحديث، وتعقبه ابن التركماني فضعفه، وضعفه الحافظ في التلخيص الجدير وتكلم عليه (٥٩٧/١-٦٠٠)، وقال بعد أن ضعفه: "وروى ابن خزيمة في صحيحه (٣١٤/١: ٦٢٠) من طريق سعيد عن قتادة عن أنس: وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ، فَاسْتَخْلَفَ الْأَحَادِيثُ عَنْ أَنَسٍ وَاضْطَرَّتْ.. فَلَا يَقُومُ بِمِثْلِ هَذِهِ حُجَّةٍ". ثم قال الحافظ (٦٠١/١): "وبعارض الأول ما روى الترمذي (٤٠٢) والنسائي (١٠٨٠) وابن ماجه (١٢٤١) من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: وَصَلْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبَى بَكْرٌ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ.. فَلَمْ يَقْنُتْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ بَدْعٌ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ". قلت: ولفظ الترمذي وابن ماجه: "أَيُّ بَنِي مُخَذَّذٍ" وقال الترمذي: حسن صحيح. ثم قال (٦٠٢/١): "جمع بينهما من أثبت القنوت: بأن المراد ترك الدعاء على الكفار، لا أهل القنوت، وروى البيهقي (٢٠١/٢: ٢١٣) مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح".

وقال ابن عبد الهادي (٤٤٣/٢) بعد أن ذكر ما ذكره ابن الجوزي من أدلة الشافعية: "أجود هذه الأحاديث حديث أبي جعفر الرزائي" وهو هذا الحديث الذي فيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما زال يقنن في صلاة الفجر حتى قارف الدنيا، ثم قال بعد ذكر طرقه والاختلاف في أبي جعفر الرزائي بين علماء الجرح والتعديل

كان قبل وبعد، فأما الذي ترك: فهو عندنا -والله أعلم-^(٦) الذي زاد حين دعا على أهل بئر معونة^(٧)، وأما القنوت في غير الصبح: فصاح، لا يقال ناسخ ولا منسوخ؛ لأنه دعاء، وكان يرى أن يدعو^(٨) ساجداً وقاعداً^(٩).

٣٧٦٥- ولحم الصيد لا بأس؛ ما لم يصدّه الحريم، أو يصاد^(١٠) له؛ لحديث جابر^(١١).

(٢/٤٤٦): "وإن صحَّ الحديث.. فهو محمولٌ على أنه ما زال يطوّل في صلاة الفجر، فإنَّ القنوت لفظٌ مشتركٌ بين الطاعة والقيام والسُّكوت والخشوع وغير ذلك".

وانظر: نصب الرأية (٢/١٢٦-١٣٧) وتنقيح التحقيق (٢/٤٢٨-٤٤٩).

(١) في (ب): وأما.

(٢) .

(٣) وهكذا قال عبد الرحمن بن مهدي، كما سبق.

(٤) في (ب): يدعوا.

(٥) اختلاف البراقين من "الأم" (٨/٣٢٤-٣٢٥)، اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٣٣-٢٣٥) المجموع (٣/٤٧٤ وما بعدها).

(٦) بصطاد.

(٧) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٤٢) وأحمد (٢٣/١٧١: ١٤٨٩٤) وأبو داود ك:

المناسك، ب: لحم الصيد للمحرم، (١٨٥١)، والترمذي ك: الحج، ب: أكل الصيد للمحرم، (٨٤٦)،

وقال: "المطلب لا نعرف له سماعاً من جابر"، والنسائي ك: مناسك الحج، ب: إذا أشار المحرم إلى الصيد

فقتله الخلال، (٢٨٢٧)، وابن حبان (٩/٢٨٣: ٣٩٧١) وابن الجارود (ص١١٥: ٤٣٧)، وابن عزيمة

(٤/١٨٠: ٢٦٤١)، والحاكم (١/٤٥٢: ٤٧٦)، كلهم من حديث المطلب بن حنطب عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

، وكلام الحافظ يشعر بتضعيفه، وضعفه الألباني، وللشيخ أحمد شاذلي مطول في حاشية تحقيقه للرسالة

للشافعي (ص٩٣-١٠٣) بين فيها أن هناك أربعة يسمون بالمطلب بن حنطب، وأن هذا الذي يروي عنه

مولاه عمرو بن أبي عمرو، هو على الحزم "كان رجلاً في عصر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، وأنه من المحتمل جداً بل

من الراجح القريب من اليقين أنه من صفار الصحابة من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين -الذي لا

يدخله شك- أنه إن لم يكن مسحياناً فهو من كبار التابعين، وأن الحديثين الذين أعلوا رواياته بالإرسال وبأنه

لم يدرك فلاناً وفلاناً من الصحابة وأنه لم يسمع منهم إنما شبه لهم هذا بالمطلب أو بالمطين المتأخرين عن

عصره^١. من الرسالة (ص١٠٣).

وانظر: التلخيص الحبير (٢/٥٨٥) وتنقيح التحقيق (٣/٤٨٦).

٣٧٦٦- وحديث الصعب بن جثامة من حديث مالك.. (أصح؛ أنه^(١) / أهدى له حماراً^(٢))، وانحرم لا يحمل له أن يأخذ الصيد وهو حي فيذبحه، وأما حديث ابن عينة حديث الصعب^(٣) أنه أهدى له عضواً.. فحديث^(٤) مالك أثبت^(٥).

٣٧٦٧- وإن أعان عرم^(٦) [حلالاً] على صيد.. فقد أساء، ولا شيء عليه.

٣٧٦٨- ولا أحب للرجل^(٧) أن يتقدم رمضان يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً^(٨) كان بصومه^(٩) قيل، [قال]^(١٠) ويجب أن يفطر يوم الشك إذا لم يكن يوافق صومه^(١١).

(١) في (أ) و(ز): "لأنه أصح لأنه".

(٢) في (ب): حمار.

(٣) في (ب): صعب.

(٤) في (أ) و(ز): لحديث.

(٥) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٤٠-٢٤٤).

حديث الصعب من طريق مالك عن الزهري، هو في الموطأ (١/٣٥٣: ٨٣) وعنه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٤٠) والبخاري لك: جزاء الصيد، ب: إذا أهدى للمحرّم حماراً وحشياً حياً.. لم يقبل، (١٨٢٥) عن عبد الله بن يوسف عنه، ومسلم لك: الحج، ب: تحريم الصيد للمحرّم، (١١٩٣/٥٠) عن يحيى بن نعيم عنه. ورواه غيره.

وحديث الصعب من طريق ابن عينة عن الزهري، رواه الحميدي (٢/٣٤٤: ٧٨٣)، وقال: "كان سفيان يقول حمار وحش، ثم صار إلى: لحم حمار وحش، ورواه مسلم (١١٩٣/٥٢) ورواه غيره. قال الحافظ في فتح الباري (٤/٣٢): "قوله «حماراً وحشياً»: لم تختلف الرواية عن مالك في ذلك، وتابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عينة عن الزهري فقال: لحم حمار وحش، أخرجه مسلم لكن بين الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث: حمار وحش، ثم صار يقول: لحم حمار وحش؛ فدل على اضطرابه فيه، وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال، وقال: (٤/٣٣): "قال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب لحم حمار وحش وهو غير محفوظ".

(٦) في (أ) و(ز): عرمًا.

(٧) في (ب): لرجل.

(٨) في (ب): يومًا.

(٩) نهاية (٩٨/ب) من (ب).

(١٠) في (ب): لا يظهر شيء في المصورة، والظاهر أنها كتبت باللون الأحمر، ففي تعقبة الورقة التي قبلها كتب ما يشبه (قال)، وهي غير واضحة أيضًا.

٣٧٦٩- وقال بعض الناس في نفي الرجل ولده: ليس للرجل أن ينفي الولد إذا ولد على فراشه^(١)، واحتج بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولد للفراش»^(٢).

٣٧٧٠- وقال آخرون: إذا طلق الرجل امرأته وأتت بولد.. فليس له أن ينفيه^(٣).

٣٧٧١- قال^(٤) الشافعي: ينفيه في كل حال، وليس واحد من الحديثين ناسخاً لصاحبه، الولد للفراش ما لم ينعه^(٥)، فإذا نغاه.. نفيناه^(٦) بالسنة^(٧).

٣٧٧٢- والحجة في ذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اَرْوَاحَهُمْ وَكُرِّهَتْ لَهُمْ شَهَادَةُ اِلٰهٍ اَنفُسُهُمْ﴾ الآية^(٨)، فإذا رماها.. فقد وجب عليه الحد في كتاب الله عز وجل، وإذا نغاه باللعان.. زال عنه الحد بكتاب الله عز وجل، وكذلك الولد يلحقه بحديث الفرائض، وينفيه بحديث اللعان، وأي وقت لحق^(٩) فيه الولد بالزوج.. 'فله نفيه'^(١٠)، زوجة كانت أو غيرها؛ لأن^(١١) معناه في حقوقه بعد الطلاق مثل معناه إذا كانت زوجة.

(١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٠/١٠-٢٥١) وفيه: "فأختار أن ينظر الرجل يوم الشك في هلال رمضان، إلا أن يكون يوماً كان يصومه، فأختار صيامه".

(٢) قال الشافعي: "وقد قال قائل من غير أهل العلم: لا أنفي الولد باللعان، وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال"، ثم ذكر أن نفي الولد يجمع عليه فقال: "حديث إلفاق الولد بالمرأة بين نفسه... لا يتمثل تأويلاً، ولم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم". ٨١. من اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٥/١٠-٢٥٦).

(٣) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: للظاهر الحجر، (٦٨١٧)، ومسلم ك: الرضاع، ب: الولد للفراش، (١٤٥٧).

(٤) وهو مذهب الحنفية. مختصر الطحاوي (ص ٢١٧)، مختصر اختلاف العلماء (٥١٣/٢).

(٥) في (ب): وقال.

(٦) في (ب): ينفيه.

(٧) في (أ) و(ز): نفيناه، بلا نقط للنون التي قبل الألف، في (ب): نفينا.

(٨) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٤/١٠-٢٥٦).

(٩) النور: ٦.

(١٠) نهاية [ص ٣٨٤] من (ز).

(١١) في (أ) و(ز): فلم ينعه.

(١٢) في (أ) و(ز): فإن.

٣٧٧٣- ومن ادعت المرأة وهي زوجة للرجل^(١) أو هي مطلقة - في وقت يلحق به الولد ومعها صبي ترضعه وتدر عليه - فقالت^(٢): «الولد لك»، وأنكر الزوج وقال: «لم تلديه^(٣)، وليس هو لي، ولا لك... فلا^(٤) لعان عليه، ولا يلحق به، حتى تأتي^(٥) بأربع نسوة يشهدن عدول مسلمات أمها ولدته^(٦)».

٣٧٧٤- وقال بعضهم: امرأتين.

٣٧٧٥- وقال مالك: يلحق به إذا كانت زوجة^(٧) له^(٨).

٣٧٧٦- وقال في حديث ابن عباس وكان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ طلاق^(٩) الثلاث واحدة^(١٠): إن قول ابن عباس في الرجل يطلق امرأته مائة، قال: «وَحَرَمٌ عليك ثلاث^(١١)»، وسائرهن/ (ب/١٧٦) غَدَوَانٌ^(١٢)، وهو الذي روى الحديث، وهو أعلم^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): الرجل.

(٢) في (أ) و(ز): فقال.

(٣) في (ب): لم تلدي.

(٤) في (أ) و(ز): ولا.

(٥) في (ب): يأتي.

(٦) الأم (٥٦/٦) (٢١/٥) النجار.

(٧) هكذا مسورها في (أ): تَكْبِيَّةٌ، في (ب): زوجة، في (ز): رصعة، هكذا بلا نقط للباء.

(٨) المدونة (٤٩٩/٤) وهو قوله إذا أقر بالوطء، سواء كانت زوجته أو ملك يمينه.

(٩) في (ب): الطلاق.

(١٠) مسلم ك: الطلاق، ب: طلاق الثلاث، (١٤٧٢).

(١١) في (أ) و(ز): خرم، في (ب): بلا نقط لأوها.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): ثلاثا، وفي (ب): محتمة.

(١٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٨/٣)، والطبراني (٣٠٥/٩: ١٠٩٩)، والدارقني (١٢/٤).

والبيهقي (٣٣١/٧ ٣٣٧)، وصححه الألباني في الإرواء (١٢٣/٧).

(١٤) هكذا مسورها في (ب): أَيْتَمٌ.

بمعناه، وذلك معناه يدل^(١) على خلاف [ذلك]؛ إما أن يكون عِلْمٌ نَسَخَهُ، وإما أن لا يكون ثابتاً، وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البتة: «مَا أُرِذْتُ بِهَا»^(٢)، فتَوَاهُ، وإما نَوَاهُ ليستعمل عليه بُتُّهُ^(٣).

٣٧٧٧- وقال في «نهي النبي» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤) عن بيع النمر بالرطب، ثم رخص لأهل العرية: فلا^(٥) يقال ناسخٌ ومنسوخ^(٦)، ولكن ذاك جملة النهي عن^(٧) أن يباع كل رطب يابس، واستثنى منه العرية^(٨).

٣٧٧٨- كما نهي عن المخابرة ورخص في المساقاة.

٣٧٧٩- وكما لا يجوز إجارة الغرر ورخص في القراض.

٣٧٨٠- وكما جُفِلَ في النفس ثَقُلُ مائة من الإبل ولم يجعل في الجنين حكمَ الأحياء ولا الأموات، وجُعِلَ فيه حكمُ نفسه.

٣٧٨١- وكلُّ شيءٍ يُخَذُّ فَإِنَّمَا يُعْتَلُّ بِالْأَصْلِ لا بِالْخَاصِّ، ولا يُعَذَى^(٩) /^(١٠) بالرخص مواضعها.

٣٧٨٢- وقال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ اسْتَاغَ شاةً مُصْرَأةً.. فهو بخيرِ الطَّيَرَيْنِ بعدَ أَنْ يَحْلِيَهَا؛ فَإِنْ رَضِيَهَا.. حَبَسَهَا، وَإِنْ كَرِهَهَا.. رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ مِمْرٍ»^(١١)، وقال في حديث^(١٢):

(١) في (ب): فدل.

(٢) في (أ) و(ز): بهذا.

(٣) سبق تخريجه في باب الطلاق.

(٤) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٦٠/١٠-٢٥٦).

(٥) في (أ) و(ز): النهي.

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (ب): ولا منسوخ.

(٨) في (ب): حمله على النهي.

(٩) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٦٥/١٠).

(١٠) في (أ) و(ز): ولا يعد.

(١١) نهاية [ص ٣٨٥] من (ز).

(١٢) سبق تخريجه.

(١٣) في (أ) و(ز): الحديث.

«الخراج بالضمان»، ليس [واحد^(١)] منها^(٢) ناسخاً^(٣) لصاحبه، إنما^(٤) جعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخراج بالضمان؛ لأنَّ الغَلَّةَ لم تكن مع العبد حيثُ يَبْعُ، وإنما هو شيءٌ حَدَثَ في ملك المشتري، والمُضَرَّةُ باعها وزَمَّها الثَّانِي، فإذا أَكَلَ الثَّانِي ولم يَرْضَ^(٥).. رَدَّ الصَّاعَ عَوْضًا مِنَ الثَّانِي، وَكُلَّ شَيْءٍ حَدَثَ في الشَّاةِ بعدَ التَّضَرِّيَةِ.. فهو بمِثْلَةِ الخراج بالضمان؛ لأنه شيءٌ حَدَثَ في ملكه^(٦).

٣٧٨٣- فَإِنْ أَصَابَ بِالْمُضَرَّةِ بعدَ أَنْ رَضِيَها عَيْنًا^(٧) وَقَدْ أَكَلَ لِبْنَهَا شَهْرًا.. رَدَّهَا، وَرَدَّ صَاعًا مِنْ مِثْلِ الثَّانِي التَّضَرِّيَةِ فَقَطَّ^(٨).

٣٧٨٤- وَنَاجِ الْمَاشِيَةِ بِمِثْلَةِ الْغَلَّةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْوَلَادُ^(٩) نَقَصَ الْأُمَّ.. لَمْ يَرُدَّ^(١٠) وَزَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَادُ^(١١) لَمْ يُنْقِصْهَا.. رَدَّ الْأُمَّ، وَكَانَ النَّتَاجُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَلَّةٌ حَدَثَتْ^(١٢) فِي

٣٧٨٥- وَقَالَ فِي كَسْبِ الْحِمَامِ: «أَطْعِمَهُ رَقِيقَكَ، وَ^(١٣) أَعْلِفْهُ نَاصِيحَكَ»^(١٤)، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ/ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، لَا عَلَى التَّحْرِيمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ^(١٥) لِمُحِبَّةِ^(١٦) مَلِكَةٍ، وَيَقُولُ^(١٧) لَهُ: «أَطْعِمَهُ^(١٨) رَقِيقَكَ، وَالرَّقِيقُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْحَرَامُ»^(١٩).

(١) كتبت في (ب): لواحد.

(٢) في (ب): منهما.

(٣) في (أ) و(ب): ناسخ.

(٤) في (ب): وإنما.

(٥) في (أ) و(ب) و(ب): ولم يرض.

(٦) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٦-٢٧٣/١٠).

(٧) نهاية (٩٩/أ) من (ب).

(٨) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٥/١٠).

(٩) في (ب): "الولادة"، وكلاهما صحيح.

(١٠) في (ب): يرد.

(١١) في (ب): الولادة.

(١٢) في (ب): عيب حدث.

(١٣) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٥/١٠).

(١٤) في (ب): أو.

(١٥) رواه مالك (٩٧٤/٢: ٢٨) وعنه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨٢/١٠) وأحمد (٩٦/٣٩).

(١٦) وأبو داود ك: البيوع والإيجارات، ب: ما جاء في كسب الحمام، (٣٤٢٢)، والترمذي ك:

٣٧٨٦- وروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أنه] قال: «البيئة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»، وأنه قضى باليمين مع الشاهد، وأنه بدأ الأنصارين^(١) بالقسامة، وليس واحد من هذا ناسخ^(٢) لصاحبه، «والبيئة على المدعي» كلام جملة يراد به الخاص على بعض المدعين دون بعض^(٣)؛ بدلالة القسامة واليمين مع الشاهد، ويستعمل الأحاديث كلها على وجوبها، ولا يفتل^(٤) منها شيء أبدا إذا وجد لها^(٥) مخرجا^(٦).

٣٧٨٧- وقال في رجل مات ولم يحج، أو نذر صوما فمات ولم يصم فقال: إن الله^(١) تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢) [على الناس فرض^(٣) في أبدانهم وأموالهم؛ فما كان في أبدانهم.. فلا يجوز أن يَعْمَلَهُ غيره^(٤)]، وما كان بالأموال.. فحائز أن يفعلَهُ غيره^(٥)، منها الصوم والصلاة لا يعملها بَدَنٌ عن بَدَنٍ، ومنها الزكاة ونفقة الحج؛ فإذا أفند^(٦) الرجل^(٧).. فلا بأس أن يَعْمَلَهُ الرجلُ عن الرجل، قال

البيوع، ب: ما جاء في كسب الحجام، (١٢٧٧)، كلهم من طريق مالك عن الزهري، وابن الجارود (ص: ١٥٠: ٥٨٣) من طريق معمر عن الزهري، وصححه الألباني.

- (١) في (أ) و(ب): نص، في (ب): يقر، بلا نقط.
- (٢) يفتل بحضبة.
- (٣) في (أ) و(ب): ونقول، في (ب): بلا نقط لأولها.
- (٤) في (ب): اعلفه.
- (٥) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨٥/١٠-٢٨٥).
- (٦) في (ب): بالأنصارين.
- (٧) في (أ) و(ب) و(ج): ناسخ.
- (٨) مابة [ص: ٣٨٦] من (ج).
- (٩) في (أ) و(ب): نغفل، في (ب): بلا نقط لأولها.
- (١٠) في (ج): وجدتها.
- (١١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨٥/١٠-٢٨٩).
- (١٢) في (أ) و(ب): الله.
- (١٣) في (ب): عَزَّيْلٌ.
- (١٤) في (أ) و(ب): فرض على الناس.
- (١٥) في (أ) و(ب): غيرهم.
- (١٦) في (ب): افندا، بلا نقط.
- (١٧) في (أ) و(ب): زيادة: قال أبو حاتم: يعني كبر الرجل.

اختلاف الشافعي ومالك^(٢)

٣٧٨٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي، قال مالك: لا يُصَلِّي أَخَذَ بِالنَّاسِ (وهو جالس^(٣)/١٧٧/ب)^(١).

٣٧٨٩- وقال^(٥) الشافعي: إِنْ صَلَّى هُمْ جَالِسًا... صَلَّى مِنْ خَلْفِهِ قِيَامًا^(٦)، واحتج بأن آخر فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه: صَلَّى وهو جالس^(٧) والناس خلفه قِيَامًا^(٨)^(٩).

٣٧٩٠- وقال مالك: لا يرفع يديه إلا في افتتاح الصلاة^(١٠).

٣٧٩١- وقال الشافعي: يَرْفَعُهُمَا فِي كُلِّ حَفْظٍ وَرَفْعٍ^(١١)، واحتج بحديث مالك عن ابن عمر^(١٢).

قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٧/٤): "الأشبه أن تكون هذه القصة التي وقع السؤال فيها عن الصوم نصًا.. غير قصة سعد بن عباد التي وقع السؤال فيها عن النذر مطلقًا".

وقال بعد أن ذكر عدة أحاديث: "قُتِبَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ الْقَدَمِ: «وَقَدْ رَوِيَ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ شَيْءٌ، فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا... صَمِمَ عَنْهُ، كَمَا يُحْتَجُّ عَنْهُ»، وَقَالَ: «وَالْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ أَمْحُ إِسْتِنَادًا وَأَشْهَرُ رِجَالًا وَقَدْ أَوْدَعَهَا صَاحِبُ الصَّحِيحِ كِتَابَهُمَا، وَلَوْ وَقَفَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ طَرَفَيْهَا وَنَظَّاهَا... لَمْ يُخَالِفْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ".

(١) بعد هذا في (ب): "قال الشافعي: نَحَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ..." لكنه جعل ترجمة الباب: العجماء خيار (كلنا).

(٢) في (أ) و(٢): الوضع على مالك.

(٣) في (ب): جالسًا.

(٤) انظر: المدونة (١٧٤/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٣٨/٨).

(٥) في (ب): قال.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤١-٥٣٥/٨).

(٧) نهاية [٣٨٧/ص] من (٢).

(٨) في (ب): قيام.

(٩) رَوَاهُ مَالِكُ (١٣٦/١: ١٨)، والبخاري ك: الأذان، ب: إذا جعل الإمام ليؤتم به، (٦٨٧)، ومسلم ك:

الصلاة، ب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر... وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه

القيام إذا قدر عليه، ونسخ التعمود خلف القاعد في حق من قدر على القيام، (٤١٨).

(١٠) المدونة (١٦٥/١).

٣٧٩٢- وقال مالك: يُكْرَهُ أَنْ يُجَهَرَ بِإَمِينٍ^(١).

٣٧٩٣- وقال^(٢) الشافعي: يجهر؛ واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه مالك قال: «إذا الإمام.. فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ لِلْمَلَأَيْنَةِ ثَوَمِينَ»^(٣)، ولا يعرف الثأوموم ذلك^(٤) حتى يُسَمَّعَهُ^(٥) الإمام برفع^(٦) صوته^(٧)، واحتج بحديث واثل بن حنجر^(٨) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْهَرُ بِهَا^(٩).

(١) في (ب): رفع وخفض.

(٢) في اختلاف مالك والشافعي من "الأَم" (٥٤١/٨)، أن الرفع يكون في الإحرام والركوع والرفع منه.

قال الحافظ في فتح الباري (٢٢٣/٢): "وأما ما وقع في أواخر البيهقي: «يرفع يديه في كل خفض ورفع».. فيحمل الخفض على الركوع، والرفع على الاعتدال؛ وإلا.. فَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابَهُ فِي السُّجُود أَيْضًا، وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُور، وَقَدْ نَهَى ابْنُ عُمَرَ".

(٣) أخرجه مالك عن ابن عمر مرفوعًا مِنْ يَثْلِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَوْطِ (٧٥/١)، والبخاري ك: الأذان، ب: رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع، (٧٣٦)، ومسلم ك: الصلاة، ب: استحباب رفع اليدين... (٣٩٠).

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأَم" (٥٤٦/٨)، الإشراف (٢٦٠/١)، التلقين (١٠٧/١)، جامع الأمهات (ص ٩٤)، وقال ابن شاس في عقد الجزاهر الثمينة (١٣٤/١): "اختار بعض المتأخرين الجهر به".

(٥) في (أ) قال: (٢).

(٦) في (أ) قال: (٢) يؤمن.

(٧) أخرجه مالك (٨٧/١)، والبخاري ك: الأذان، ب: جهر الإمام بالتأمين، (٧٨٠)، ومسلم ك: الصلاة، ب: التسميع والتحميد والتأمين، (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إذا أمن الإمام.. فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِفٍ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَأَيْنَةِ.. غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(٨) في (ب): ذلك المأموم.

(٩) في (ب): يسمع.

(١٠) في (ب): بلا نقط لأوها.

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأَم" (٥٤٧-٥٤٥/٨).

(١٢) هو واثل بن حجر بن ربيعة الحضرمي، أبو هَتَيْد، كان أبوه من ملوك حضرموت، وقد على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأسلم، ويقال إنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَّرَ أَصْحَابَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ، فقال: «يقدم عليكم واثل بن حجر من أرض بعيدة طائفةً راضيةً في الله عَزَّ وَجَلَّ، وفي رسوله، وهو بقية أبناء الملوك، فلما دخل عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِبَ بِهِ وَأَدْنَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَبَسَطَ لَهُ رِجْلَهُ فَأَجْلَسَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى وَاثِلِ وَوَلَدِهِ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَفْعَالِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ، عَاشَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَايَعَ لَهُ. انظر: الاستيعاب (١٥٦٢/٤)، الإصابة (٤٠٥/٥).

٣٧٩٤- قال مالك: اجتمع الناس على أنه ليس في المفضل سجدة^(٢٣)، وروى^(٢٤) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجد في ﴿إِذَا أَلْتَمَأَهُ انْشَقَّتْ﴾، و﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾^(٢٥).

٣٧٩٥- وقال^(٢٦) الشافعي: يسجد في هذا كله، وفي الحجّ سجدتان^(٢٧).

٣٧٩٦- وقال مالك: يُصَلِّي في الكعبة النافلة ولا يُصَلِّي فيها المكتوبة^(٢٨).

٣٧٩٧- وقال الشافعي يُصَلِّي فيها^(٢٩) [بهما]^(٣٠) جميعاً، واحتجّ بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ^(٣١) صَلَّى في الكعبة نَطُوعاً^(٣٢)، وحكم النافلة والقرض سواء؛ لأن حكمهما في الطهارة والقبلة سواء إذا كان نازلاً بالأرض^(٣٣).

(١) أخرجه أبو داود ك: الصلاة، ب: التأمين وراء الإمام، (٩٣٢)، والفردني ك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في التأمين، (٢٤٨)، وقال: "حديث وائل بن حجر: حديث حسن"، والداوقني (٣٣٣/١) ومصححه، وقال الحافظ: "سنده صحيح". ومصححه الألباني. وانظر: التلخيص الحبير (٥٨١/١).

(٢) في (ب): سجدة.

(٣) انظر: الموطأ (٢٠٧/١)، وفيه: "الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفضل منها شيء".

(٤) في (ب): وروي.

(٥) أخرجه مالك (٢٠٥/١) والبخاري ك: سجود القرآن، ب: سجدة: إذا السماء انشقت، (١٠٧٤)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: سجود التلاوة، (٥٧٨/١٠٧) وعندهم كلهم: السجود في «إذا السماء انشقت» فقط، وذكر مسلم (١٠٨) و٥٧٨/١٠٩ السجود في «اقرأ باسم ربك»، أيضاً.

(٦) في (أ) و(ج): قال.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٤٧-٥٤٩) وما بعدها.

(٨) "قال مالك: لا يصلي في الكعبة، ولا في الحجر فريضة، ولا ركعتا الطواف الواحيتان، ولا الوتر، ولا ركعتا الفجر فأما غير ذلك من ركوع الطواف.. فلا بأس به". ٨١. من المدونة (١٨٣/١)، وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٤/٨).

(٩) في (ب): فيها.

(١٠) في (أ) و(ج): أن، وزاد: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١١) رواه مالك (٣٩٨/١) والبخاري ك: الصلاة، ٩٧-باب، (٥٠٦)، ومسلم ك: الحج، ب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها، (١٣٢٩).

٣٧٩٨- وقال مالك: لا يوتر بأقل من ثلاث، ويسلم في الركعتين من الوتر^(٢).

٣٧٩٩- وقال^(٣) الشافعي: إذا^(٤) أوتر بواحدة.. أجزأه^(٥)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما فصل بين الوتر.. فقد صبره ركعة^(٦)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا غشيبت الصبح.. فأوتر بواحدة»^(٧).

٣٨٠٠- قال الشافعي: والذي^(٨) أختار.. أن يكون قبلها صلاة^(٩).

٣٨٠١- قال مالك في العيدين والجمعة: لا يُتألى بأي سورة يُقرأ^(١٠).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٤/٨-٥٥٤) وفيه: "يُصلى فيها المكتوبة والثالثة، وإذا صلى الرجل وحده.. فلا موضع يُصلى فيه أفضل من الكعبة".

(٢) انظر: المدونة (٢١٢/١)، الترمذ (٢٦٧/١)، الإشراف (٣٥٤/١)، المعونة (٢٤٥/١)، الذخيرة (٣٩٣/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٧-٥٥٦/٨) وقال الشافعي فيه: "قولكم -الله يغفر لنا ولكم- لا يوافق سنة، ولا أثرًا، ولا قياسًا، ولا معقولًا، قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقارب الناس، إما أن تقولوا: لا يوتر إلا بثلاث -كما قال بعض الشريطين- ولا يُسَلَّم في واحدة منهن، فلا يكون الوتر واحدة، وإما ألا تكروهوا الوتر بواحدة، وكيف تكروهون الوتر بواحدة وأنتم تأمرون بالسلام فيها، فإذا أمرم به.. فهي واحدة، وإن قلتم: كرهناه لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء.. قلتم يوتر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثلاث ليس قبلهن شيء، وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث".

(٣) في (أ) و(ب): قال.

(٤) في (ب): إن.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٤/٨).

(٦) رواه مالك (١٢٠/١) ومسلم ب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الليل، (٧٣٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة».

(٧) رواه مالك (١٢٣/١)، والبخاري ك: الوتر، ب: ما جاء في الوتر، (٩٩٠)، ومسلم ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، (٧٤٩).

(٨) في (ب): الذي.

(٩) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٤/٨ و٥٥٧).

(١٠) هكذا في اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٥٨/٨) فإن الربيع قال: "لأنه لا يُتألى بأي سورة قرأ"، والربيع يتكلم على لسان المالكية، إذ إنه كان مالكًا قبل قدوم الشافعي إلى مصر، ثم تحول هو والبيهقي

٣٨٠٢- وقال الشافعي^(١): يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة و ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَقِيمُونَ﴾^(٢)، وفي

العديدين بـ ﴿قَ﴾ و ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾^(٣)، واحتج بحديث النبي ﷺ أنه كان يقرأهما^(٤) فيهما^(٥).

وغيرهم كثير إلى مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عن الجميع-، ولم يُتَكَبَّرِ الشافعي نسبة هذا القول إلى الإمام مالك، وهو تلميذ للإمام مالك عارف بأقواله.

ولكن كلام الربيع هناك يحتمل أن يكون بخصوص القراءة في صلاة العيد فقط، وينمى أن يكون لصلاة الجمعة أيضاً، ولعل الصواب هو الأول؛ فإن المنصوص عليه في المدونة أنه يقرأ في صلاة الجمعة بسورتي الجمعة والغاشية، ونصه فيها (٢٣٧/١): "قال ابن القاسم: أحب إلي أن يقرأ في صلاة الجمعة بهـ هل أتاك حديث الغاشية مع سورة الجمعة. قلت لابن القاسم: فأيهما قبل؟ قال: سورة الجمعة قبل عندي، وذلك أن مالكا قال في رجل فاتته ركعة من صلاة الجمعة: فقال: «أحب إلي إذا قام يقضي.. أن يقرأ فيها سورة الجمعة» من غير أن يرى ذلك واجبا عليه، فهذا غلبت أن سورة الجمعة تبدأ قبل في الركعة الأولى"، وقال القاضي عبد الوهاب: "السحب في الثانية: والغاشية"، فإن قرأ سورة المنافقون.. جاز، لكن قال ابن الحاجب: "ويستحب في الأولى: والجمعة، وفي الثانية: هل أتاك أو هبج أو المنافقون"، وانظر: الإشراف (٢١٢-٢٢)، المعونة (٣٠٩/١)، جامع الأمهات (ص١٢٥)، الذخيرة (٣٤٩/٢). وأما القراءة في العديدين: فلم أجد فيها نصاً للإمام مالك، ولكن المذهب عند المالكية أنه يقرأ فيها بنحو سورة الأعلى والشمس، وقال ابن حبيب: بقاء واقتربت الساعة. جامع الأمهات (ص١٢٨)، الذخيرة (٤٢٠/٢).

فهل ما ذكره البويطي هنا رواية عن الإمام مالك؟ أو أن ذكر الجمعة مع العيد وهم منه رَجَمَاءُ اللَّهِ؟ أو أن المقصود في صلاة الجمعة عدم استحباب قراءة سورة المنافقون في الركعة الثانية؟. احتمالات، لعل الأخير هو الأقرب. والله تعالى أعلم.

(١) نهاية [ص٣٨٨] من (٢).

(٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧/٨) وقال: "ولو قرأ هـ هل أتاك حديث الغاشية أو هبج اسم ربك الأعلى، كان حسناً؛ لأنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قرأها كلها".

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧/٨)، (٥٥٩).

(٤) في (٢): يقرأ.

(٥) حديث القراءة في صلاة الجمعة بسورتي الجمعة والمنافقون: رواه مسلم لك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الجمعة، (٨٧٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(٨٧٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وروي مالك (١١١/١) (١٩) ومسلم (٨٧٨/٦٣) أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ بالجمعة والغاشية.

٣٨٠٣- وقال مالك: إذا صَلَّى في بيته ثم أدرك الجماعة وهو^(١) في المسجد... أعادها كلها إلا المغرب^(٢).

٣٨٠٤- وقال^(٣) الشافعي: يُعِيدُهَا كُلُّهَا^(٤)؛ واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُعِيدُهَا^(٥)، وحيث قال للرجل الذي لم يُصَلِّ الْعَجْرَ معه، وقد صَلَّى في بيته، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَلَا صَلَّيْتُ مَعَنَا فَتَكُونُ^(٦)» لَكَ^(٧) نَافِلَةٌ^(٨).

٣٨٠٥- وقال مالك: لَا يُقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ وَالْمُرْسَلَاتِ، وَيُقْرَأُ بِأَقْصَرِ مِنْهُمَا^(٩).

وروى مسلم (٨٧٨/٦٢) أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِالْعَاشِيَةِ وَالْأَعْلَى.

وأما حديث القراءة في صلاة العيدين بسورتي ﴿ق﴾ و﴿ش﴾ واقتربت الساعة: فرواه مالك (١٨٠/١) ومسلم ك: صلاة العيدين، ب: ما يقرأ في صلاة العيدين، (٨٩١).

(١) في (أ) و(ب): هي.

(٢) انظر: الموطأ (١٣٣/١)، المدونة (١٧٩/١)، التصريح (٢٦٣/١)، الإشراف (٣١٢/١)، المعونة (٢٥٧/١)، التلخيص (١٨٩/١)، عقد الجواهر الثمينة (١٩٨/١)، جامع الأمهات (ص١٠٧)، الذخيرة (٢٦٧/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٦١/٨).

(٣) في (أ) و(ب): قال.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٦١/٨).

(٥) رواه مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها، (٦٤٨). عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْوَاءُ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يَجْتَنُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ، قَالَ: «فَلْت: فَمَا تَأْمُرُنِي؟» قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتُهَا مَعَهُمْ... فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ».

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): فيكون.

(٧) في (ب): ذلك.

(٨) من حديث يزيد بن الأسود العامري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَجَالِنَا. قَالَ: «وَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْنَا فِي رَجَالِكُمَا، ثُمَّ أَنْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ... فَصَلِّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهُمَا لَكُمْ نَافِلَةٌ».

أخرجه أحمد (١٨٢/٢٩)، وأبو داود ك: الصلاة، ب: فمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم، (٥٧٥)، والترمذي ك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، (٦٩)، والنسائي ك: الإمامة، ب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، (٨٥٨)، وابن خزيمة (٦٧/٣)، وابن حبان (٤٣٤/٤)، والحاكم (٢٤٥/١).

٣٨٠٦- وقال^(٦) الشافعي: إن قرأ فيهما بالطور والمرسلات.. لم أكرهه^(٧)؛ اتباعاً لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي رواه مالك^(٨).

٣٨٠٧- وقال مالك: لا يقرأ أحدٌ في الركعة الثالثة^(٩) بشيء^(١٠) مع أم القرآن^(١١).

٣٨٠٨- وقال^(١٢) الشافعي: إن قرأ.. لم أكرهه^(١٣)؛ واحتج بحديث أبي بكر ' وابن عمر' الذي رواهما^(١٤) مالك، وكانا يقرآن في كل ركعة مع أم القرآن، وابن عمر يقرؤها إذا كان وحده^(١٥).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٤/٨).

قال الحافظ ابن عبد البر: "وأهل العلم يستحبون فيها -أي المغرب- قراءة السور القصار، ولعل ذلك أن يكون آخر الأمرين من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يكون إباحةً ونهيًا منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيكون دليل العلماء على استحباب ما استحبابوا من ذلك.. قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ.. فَكَفَّصَ وَكَبَّخَفَ»، والحمد لله الذي جعل في ديننا سعةً ومُسراً ونخفياً، لا شريك له". ٨١. من التمهيد (١٤٦/٩).
وقال الشيخ زروق: ما ورد في الصحيح من قراءة المغرب بالأعراف والطور والمرسلات.. إنما ورَدَ لبان الجواز، وقد قرأ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصبح بالمعوذتين؛ لبان الجواز". ٨١. من مواهب الجليل (٢٤١/٢).

(٢) في (أ) و(م): قال.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٣/٨-٥٦٤).

(٤) في (ب): ذلك.

(٥) حديث قراءة الطور في المغرب، من حديث جابر بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه مالك (٧٨/١) والبخاري ك: الأذان، ب: الجهر في المغرب، (٧٦٥)، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح، (٤٦٣). وفيه نكتة جميلة، وهي: أن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعه وهو كافر لما أتى إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فداء أسارى بدر، وحَدَّث به وهو مسلم، أفادة الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١٤٦/٩) وقال: "وهو معنى بديع حسن من الفقه".

وأما قراءة المرسلات في المغرب، فمر من حديث أم الفضل بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه مالك (٧٨/١): ٢٤، والبخاري ك: الأذان، ب: القراءة في المغرب، (٧٦٣)، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح، (٤٦٢).

(٦) في (ب): الثانية.

(٧) في (ب): شيء.

(٨) انظر: المدونة (١٦٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٥/٨).

(٩) نهاية (٧١/ب) من (ب).

٣٨٠٩- وقال مالك: يُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ مِثْلَ مَا قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بِالْبَقَرَةِ^(٥).

٣٨١٠- وقال الشافعي: إِنْ قَرَأَ بِالْبَقَرَةِ^(٦).. لَمْ أَكْرَهُهُ^(٧)؛ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ مَالِكِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ^(٨).

٣٨١١- وَرَوَى^(٩) مَالِكٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ [فِي السَّفَرِ] بِالْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُفْصَلِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِسُورَةِ^(١٠).

٣٨١٢- وقال مالك: لَا يَقْرَأُ هَذَا^(١١) فِي السَّفَرِ، هَذَا تَنْقِيلٌ^(١٢).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٤/٨) وفيه: "أحب ذلك، وليس بواجب عليه"، وتقدمت المسألة في باب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، وفيها نص أنه لا يقرأ في الآخرين بغير الفاتحة، وهو المعتمد في المذهب.

(٢) في (أ) و(ز): وغيره.

(٣) في (ب): رواه.

(٤) أُرِثَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَوَاهُ مَالِكٌ (٧٩/١: ٢٥) وَعَبِدُ الْوَزَائِي (١٠٩/٢) وَابَيْهَقِي (٦٤/٢) وَفِي الْمَعْرِفَةِ (٣٩٥/٢).

وَأُثِرَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَوَاهُ مَالِكٌ (٧٩/١: ٢٦)، وَابَيْهَقِي (٦٤/٢)، وَفِي الْمَعْرِفَةِ (٣٩٥-٣٩٤/٢).
وَقَالَ ابَيْهَقِي فِي الْمَعْرِفَةِ: "قَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا ذُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ"، ثُمَّ سَأَلَ سَعِيدَ الْخَدْرِي الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ ك: الصَّلَاةَ، ب: اقْرَأَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، (٤٥٢)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَا نَخْرُجُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَمَحْزُونَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ.. قَدَرُ قِرَاءَةِ دَا لَمْ تَقْرَأْ السُّجْدَةَ، وَحِزْرُنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ.. قَدَرُ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحِزْرُنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ.. عَلَى قَدَرِ قِيَامِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ.. عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ."

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٦/٨).

(٦) في (ب): سورة البقرة.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٦/٨).

(٨) رَوَاهُ مَالِكٌ (٨٢/١: ٣٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ.. فَذَكَرَهُ، وَعَبِدُ الْوَزَائِي (١١٣/٢) عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَجَعَلَ يَقْرَأُهَا فِي رَكْعَتَيْنِ، وَابَيْهَقِي (٣٨٩/٢).

(٩) في (أ) و(ب) و(ز): ورواه.

(١٠) رَوَاهُ مَالِكٌ (٨٢/١: ٣٦) عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ.. فَذَكَرَهُ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الأم" (٥٦٧/٨)، وَعَنِ أَيْضًا عَبِدِ الْوَزَائِي (١١٦/٢).

٣٨١٣- وقال^(٦٦) الشافعي: [وإن قرأ].. لم أكرهه^(٦٧).

٣٨١٤- وقال مالك: تستظهر المستحاضة بثلاثة أيام على أقرانها، ثم تغسل [وتصلي]، وتتوضأ^(٦٨) لكل صلاة^(٦٩).

٣٨١٥- قال الشافعي: هذا^(٧٠) خلاف ما رواه^(٧١) [مالك] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَنَذَعُ الصَّلَاةَ عَذَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تُحِيشُهُنَّ"»^(٧٢) مِنْ الشَّهْرِ^(٧٣)، فترك مالك حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك، فأسقط عنها صلاة^(٧٤) ثلاثة أيام برأيه^(٧٥).

(١) في (ب): بها.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٧/٨).

(٣) في (ب): قال.

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٧/٨).

(٥) في (أ) و(ز): وتوضأ.

(٦) انظر: المدونة (١٥٢/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٩/٨).

(٧) في (ب): وهذا.

(٨) نهاية [ص ٣٨٩] من (ز).

(٩) في (ب): أنه قال.

(١٠) في (ز): تحييشهن.

(١١) رواه مالك (٦٢/٢: ١٠٥)، وعنه الشافعي في الأم (١٣٤/٢) وفي اختلاف مالك والشافعي من "الأم"

(٥٦٩/٨)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: المرأة تستحاض، (٢٧٤)، والنسائي ك: الحيض، ب: المرأة يكون

لها أيام معلومة تحييشها كل شهر، (٣٥٤)، وابن ماجه ك: الطهارة وستنها، ب: ما جاء في المستحاضة التي

قد عدت أيام أقرانها قبل أن يستمر بها الدم، (٦٢٣) وابن الجارود (ص ٣٨: ١١٣).

قال الإمام النووي في الخلاصة (٢٣٨/١): "بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم".

وقال ابن الملقن في البدر المنير (١٢١/٣-١٢٣): "هذا الحديث على شرط الصحيح... وأعله جماعة بالانقطاع،

قال البيهقي في سننه: هذا حديث مشهور؛ إلا أن سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة... قال الرافي:

يمكن أن يكون سمعه سليمان من رجل عن أم سلمة ثم سمعه منها، فروى تارة هكذا وتارة هكذا... قال ابن

الملقن: وهو جمع حسن وبه يثبت الاختلاف المذكور، وقد جزم صاحب الكمال بأن سليمان سمع منها،

وتبعه المزي والدقبى". وقال في خلاصة البدر المنير (٨١/١): "بأسانيد صحيحة على شرط الصحيح وأعله

البيهقي وغيره بالانقطاع، وظهر اتصاله وصحة الألباني.

(١٢) في (ب): الصلاة.

٣٨١٦- قال الشافعي: تغتسل في أول يوم، ثم^(١) تنوضاً لكل صلاة^(٢).

٣٨١٧- وقال^(٣) مالك في الكلب يُلغ في الإناء وفيه^(٤) (١٧٨/ب) لبن بالبادية: إنه يُشرب اللبن، ثم يُغسل الإناء حتى ينقى^(٥).

٣٨١٨- وقال الشافعي: يهرأ اللبن، ويُغسل الإناء سبعاً^(٦) أو أُولاهن أو أخرهن بالتراب^(٧) لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنْ كَانَ جَائِعًا.. فَأَلْقُوهُ وَمَا حَوْلَهُ^(٨)، يعني في السمن^(٩).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٨/٨-٥٧١).

(٢) في (ب): و.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٨/٨).

(٤) في (أ) و(م): قال.

(٥) في (ب): وفي.

(٦) انظر: المدونة (١١٥/١)، التفرع (٢١٤/١)، الإشراف (١٦٤/١)، المعونة (١٨١/١)، عقد الجواهر الثمينة (١٤/١)، جامع الأمهات (ص ٤١)، الذخيرة (١٨١/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٢/٨).

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧١/٨).

(٨) تقدمت المسألة في باب غسل الجمعة.

وهذا النص -والفقرة التي قبله- نقله ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٨/٢) قال: "وقفت في مختصر البويطي أيضاً في أواخره في باب اختلاف مالك والشافعي: قال مالك في الكلب يُلغ في الإناء وفيه لبن بالبادية [إنه يشرب اللبن،] هنا موضع السقوط] ويغسل الإناء سبعاً أو أُولاهن أو أخرهن بالتراب انتهى، ولو تجرد هذا عما نص عليه في باب غسل الجمعة لقيل: إنه إنما قاله نقلاً عن مالك، لكن تبين لي أن منقوله عن مالك الذي أشار إلى مخالفة الشافعي له فيه.. إنما هو شرب اللبن، أما تعيين الأولى أو الأخرى للغسل.. فالذهبان متوافقان عليه". قلت: لا داعي لهذا التفسير، بل نسخته من البويطي ساقط منها ما يبين أن الأخير من كلام الشافعي. والله أعلم.

(٩) اختلف فيه عن الزهري؛

فروي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه مالك (٩٧١/٢: ٢٠) بلفظ: «انزعوها، وما حولها فاطرحوه»، والبيهقي لك: الذبائح والصيد، ب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجماد أو الذائب، (٥٥٣٨)، بلفظ: «ألقوها وما حولها وكلوه»، وأحمد (٣٨٧/٤٤: ٢٦٨٠٣)، والسنائي لك: الفرغ والعتيرة، ب: الفأرة تقع في السمن، (٤٢٥٩) و(٤٢٥٩) و(٤٢٥٩) قال ابن عبد الحادي: "وفي هذه الزيادة نظر". كما في المحرر (ص ٣٠٤).

وروي من حديث الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، قال: سئل رسول الله ﷺ عن فارة وقعت في سمن، فماتت، فقال: «إن كان جامدا.. فخذوها، وما حولها، ثم كملوا ما بقي، وإن كان مائعا.. فلا تأكلوه»، رواه أحمد (١٠٠/١٢: ٧١٧٧)، وأبو داود ك: الأظمة، ب: في الفارة تقع في السمن، (٣٨٤٢) - قال الألباني: "شاذ" - وابن حبان (٢٣٧/٤: ١٣٩٣).

قال الترمذي: "هو حديث غير محفوظ، قال: وسكت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول: هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة". أ١. من سنن الترمذي ك: الأظمة، ب: الفارة تموت بالسمن، سكت حديث رقم (١٧٩٨).

وقال أبو حاتم الرازي: "وَقَمَّ، والصحيح: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ". أ١. من كتاب العلل لابن أبي حاتم (٣٩٢/٤: ١٥٠٧).

وقال الخافظ في التلخيص الحبير (٩/٣-١٠): "وعن خطأ رواية معمر أيضا الرازي، والدارقطني، وأما الذهلي فقال: طريق معمر مخوفة، لكن طريق مالك أشهر، ويؤيد ذلك أن أحمد وأبا داود ذكرا في روايتهما عن معمر الوجهين، فدل على أنه حفظه من الوجهين، ولم يهجم فيه، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه"، وقال: "وقد أنكر جماعة فيه التفصيل؛ اعتماداً على عدم وروده في طريق مالك ومن تبعه، لكن ذكر الدارقطني في العلل أن يبين القطان رواه عن مالك وكذلك النسائي رواه من طريق عبد الرحمن عن مالك مقيلاً بالجامد، وأنه أمر أن تُقَوَّرَ وما حولها فيرمى به، وكذا ذكره البيهقي من طريق حجاج بن منهال عن ابن عسبة مقيلاً بالجامد، وكذلك أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عسبة، ووهب من غلظه فيه ونسبه إلى الثعلبي في آخر عمره، فقد تابعه أبو داود الطيالسي فيما رواه في مسنده عن ابن عسبة والله أعلم". وذكره في المحرر (ص ٣٠٥)، وذكر كلام البخاري والترمذي وأبي حاتم، ولم يذكر غيره.

والذي يظهر من ترجمة الباب عند البخاري أنه يرى هذا الحكم في الجامد والمائع. وما استدل به على ضعف رواية التفصيل ما أجاب به الزهري عندما سئل عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد فأجاب بدون تفصيل، فأخرج البخاري (٥٥٣٩) بسنده عن الزهري، عن الدابة - أي سئل عنها - تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد الفارة أو غيرها ؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بفارة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل".

قال الخافظ في فتح الباري (٦٦٩/٩): "ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره، ولا بين الجامد منه والذائب؛ لأنه ذكر ذلك في السؤال، ثم استدلل بالحديث في السمن، فأما غير السمن فلخافه به في القياس عليه واضح، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد... فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدلل به، وهذا يتحد في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب". وقال: "ورفع التفصيل فيه أيضاً في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقد تقدم أن الصواب في هذا الإسناد أنه موقوف - أي على ابن عمر - وهذا الذي يتفصل به الحكم فيما يظهر لي، بأن التقيد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله - أي: من قول ابن عمر - والإطلاق من روايته مرفوعاً؛ لأنه لو

- ٣٨١٩- وقال مالك: نَحْنُ نُكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَمْرِ، وَعَلَى الْمَيْتِ إِذَا كَانَ غَائِبًا^(١).
- ٣٨٢٠- وقال الشافعي: "يُصَلِّي عَلَى الْقَمْرِ، وَعَلَى الْغَائِبِ"^(٢)؛ "اتَّبَاعًا لِفِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَأَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْجَاشِيِّ"^(٣)، وَعَلَى قَمَرِ امْرَأَةٍ"^(٤).
- ٣٨٢١- وقال [مالك]: نَحْنُ نُكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ^(٥).
- ٣٨٢٢- وقال^(٦) الشافعي: وهذا^(٧) عِلَافُ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى سَهْلِ بْنِ بِيضَاءَ [فِي الْمَسْجِدِ]^(٨)^(٩).

-
- كان عنده مرفوعاً.. ما سَوَّى في فتواه بين الجامد وغير الجامد، وليس الزهريُّ ممن يقال في حَقِّهِ: لَعَنَهُ نَسِيْ الطَّرِيقِ الْمُفْصَلَةُ الْمَرْفُوعَةُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ النَّاسِ فِي عَصْرِهِ، فَخَفَاءَ ذَلِكَ عَنْهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ".
- وَحَسَنَةُ النَّوَوِيِّ فِي خِلَامَةِ الْأَحْكَامِ (١٨٢/١).
- (١) فِي (ب): لَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّمَنِ: وَإِذَا كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهُ وَمَا حَوْلَهُ.
- (٢) قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: "لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَخَذَ"، فَقُلْنَا لِمَالِكٍ: وَالْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَيْهَا وَهِيَ فِي قِمَرِهَا؟ قَالَ، قَالَ مَالِكٌ: «قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ».
- أ. من المدونة (٢٥٧/١)، وانظر: الإشراف (٩٠/٢)، المعونة (٣٥٥/١-٣٥٦)، التلقيح (١٤٧/١)، الذخيرة (٤٧٢/٢)، وفيه: "عمل المدينة أرجح من الخبر على ما عُلِّمَ، أَوْ ذَلِكَ لِفَضْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ أَنَّ حَقَّ الْمَيْتِ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... أَوْ لَعَلَّهَا دُفِنَتْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا صَلِيَ عَلَيْهَا"، وَانْظُرْ: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٤/٨).
- (٣) فِي (ب): يَصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ وَعَلَى الْقَمْرِ.
- (٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٣/٨).
- (٥) رواه مالك (٢٢٦-٢٢٧/١) والبخاري ك: الجنائز، ب: الرجل ينحى إلى أهل الميت بنفسه، (١٢٤٥)، ومسلم ك: الجنائز، ب: في التكبير على الجنائز، (٩٥١).
- (٦) رواه مالك (٢٢٧/١)، والبخاري ك: الجنائز، ب: الصلاة على القبر بعد ما يدفن، (١٣٣٧)، ومسلم ك: الجنائز، ب: الصلاة على القبر، (٩٥٦).
- (٧) انظر: المدونة (٢٥٤/١)، الإشراف (٩٣/١)، الذخيرة (٤٦٤/٢)، وأجاب عن حديث سهل بن بيضاء بقوله: "لَعَنَهُ لَعْدَرٍ مَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَعَصَّدُهُ إِنْكَارُ الْكَافَةِ"، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٦/٨).
- (٨) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.
- (٩) فِي (ب): هَذَا.

٣٨٢٣- وقال مالك: لا يُحجُّ عن الميت إلا أن يُوصي [به]^(٣١)، ولا يُحجُّ عن الحي الذي لا يقدر على الحج^(٣٢).

٣٨٢٤- وقال^(٣٣) الشافعي: يُحجُّ عَنْهُمَا^(٣٤)، واحتج بما رواه مالك في الحَتَمِ^(٣٥).

٣٨٢٥- وقال^(٣٦) مالك: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة^(٣٧).

٣٨٢٦- وقال^(٣٨) الشافعي: يحتجم من ضرورة وغير ضرورة، ولا يخلق شعراً^(٣٩)، واحتج بحديث مالك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احتجم وهو محرم^(٤٠).

٣٨٢٧- وقال^(٤١) مالك: لا^(٤٢) يقتل المحرمُ الغائرة الصغرة^(٤٣)، ولا الغراب الصغرة؛ لأنه ليس فيه ضرورة، ولا يقتل الزنور^(٤٤).

(١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٦-٥٧٥/٨).

(٢) رواه الشافعي في الأم (٥٧٦-٥٧٥/٨) عن مالك، وهو عنده في الموطأ (٢٢: ٢٢٩/١)، ورواه مسلم ك: الجائز، ب: الصلاة على الجنابة في المسجد، (٩٧٣).

(٣) انظر: المدونة (٤٨٥/١)، الإشراف (٣٠٨/٢)، المعونة (٥٠٣/١)، التلقين (٢٠٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٨/٨).

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٨/٨)، التفرع (٣١٥/١)، الإشراف (٣٠٦/٢)، المعونة (٥٠١/١)، التلقين (٢٠٢/١).

(٥) في (أ) و(ز): قال.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٦/٨).

(٧) رواه مالك (٣٥٩/١: ٩٧)، والبخاري ك: جزاء الصيد، ب: الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الرابطة، (١٨٥٤)، ومسلم ك: الحج، ب: الحج عن العاجز لزمانة وهرم وشوفا، أو للموت، (١٣٣٤).

(٨) في (أ) و(ز): قال.

(٩) هو نصه يرويه في الموطأ (٣٥٠/١).

(١٠) في (أ) و(ز): قال.

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٨١/٨).

(١٢) رواه مالك (٣٤٩/١: ٧٤)، والبخاري ك: جزاء الصيد، ب: الحجامة للمحرم، (١٨٣٦)، ومسلم ك: الحج، ب: جواز الحجامة للمحرم، (١٢٠٣).

(١٣) في (أ) و(ز): قال.

(١٤) في (ب): ولا.

٣٨٢٨- قال الشافعي^(٣): وهذا^(٤) خلاف ما رَوَى^(٥) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦)، وله^(٧) قتل هؤلاء كَلْبِهِمْ، صغاراً كن^(٨) أو كباراً، وقَتْلُ الزَّنَبُورِ^(٩)؛ لقولِ عمر، وكُلُّ شيءٍ من السباع والطير الذي لا يؤكل لحمه؛ لأنه في [مثل] معنى [السبع] الذي حرَّم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكله وأَمَرَ بِقَتْلِهِ^(١٠).

(١) في (ب): الصغير.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٨٣/٨) (٢١٣/٧) النجار، لكنه يختلف عما هنا؛ فإنه قال هناك: "قَتْلُ: يقتل الحرم الفأرة الصغيرة، ولا يقتل الغراب الصغير، وإذا قَتَلْتُم هذا.. فقد أباح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قتل الغراب ومنعوه، فإن قَتَلْتُم إنما أباح قتله على معنى أنه يضر، والصغير لا يضر في حاله تلك.. فالفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك؛ فلا بد أن نألفوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغراب الصغير أو الفأرة الصغيرة، ولم أجد نصاً للإمام مالك في المسألة، إلا أنه قال في الموطأ (٣٥٧/١): "ما ضُرَّ من الطير.. فإنَّ الحرم لا يَقْتُلُهُ إلا ما سَمَّى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الغراب والحداة، وإن قَتَلَ الحرم شيئاً من الطير سواهما.. فدهاء".

وذكر في المدونة أن على الحرم الجزاء في سباع الطير إن لم تبتدئه. (ص ٤٤٩-٤٥٠).

وفي التفرع (٣٢٥/١): "لا بأس بقتل صغار الحيات والفأر والمقارب".

وفي الدخيرة: "ويقتل صغار الفأرة والحية والعقرب، وإن لم يؤذين، بخلاف الأشبال، والفرق أنهن يؤذين بخلاف الأشبال، وتَصَدَّقُ اسم كبارها عليها، بخلاف الكلب العقور والسبع الضاري الوارد في لفظ الحديث، وكذلك صغار الغريان لا تقتل".

(٣) نهاية [ص ٣٩٠] من (٢).

(٤) في (أ) و(٢): هذا.

(٥) في (أ) و(٢): روى.

(٦) رواه مالك (٣٥٧/١: ٨٨)، والبخاري ك: جزاء الصيد، ب: ما يقتل الحرم من الدواب، (١٨٢٦)،

ومسلم ك: الحج، ب: ما يندب للمسلم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، (١١٩٩) عن ابن عمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مخس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح؛ الغراب

والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور».

(٧) في (أ) و(٢): ولو.

(٨) ليست في (٢).

(٩) في (أ) و(٢): زنبوراً.

(١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٨٤-٥٨٢/٨).

٣٨٢٩- وقال مالك: يُكْرَهُ الطَّيْبُ قَبْلَ الإِحْرَامِ، وَبَعْدَ الإِحْلَالِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَ[لَا] يُكْرَهُ أَنْ يَذْهَبَ قَبْلَ الإِحْرَامِ بِالزَّيْتِ^(١) أَوْ^(٢) بِالشَّيْخِ^(٣)، وَمَا لَا تَبْقَى رَائِحَتُهُ بَعْدَ الإِحْرَامِ^(٤).

٣٨٣٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُكْرَهُ شَيْءٌ^(٥) مِنْ هَذَا^(٦)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ تَطَلَّبَ قَبْلَ الإِحْرَامِ، وَبَعْدَهُ قَبْلَ^(٧) أَنْ يَرْوِيَ الْبَيْتَ/ ^(٨) بَعْدَ رَفْعِي الْجَمَارِ^(٩) ^(١٠).

٣٨٣١- فَإِنْ كَانَ مَالِكٌ إِذَا كَرِهَ الطَّيْبَ قَبْلَ وَتَعُدُّ؛ لِأَنَّ أَثَرَهُ يَبْقَى فِيهِ.. فَالزَّيْتُ^(١١) يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَرَمِ أَذْهَنَ بَرِيَّةٍ أَوْ غَالِيَةٍ^(١٢) فِي إِحْرَامِهِ^(١٣).

٣٨٣٢- قَالَ مَالِكٌ فِي الْعُمَرَى: لَا يَكُونُ لِلْوَارِثِ؛ وَإِنْ قَالَ: «هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ»، وَالْعُمَرَى: أَنْ يَقُولَ: «قَدْ أَعْمَرْتُكَ حَيَاتَكَ^(١٤)».. فَهِيَ لَهُ حَيَاتُهُ، لَيْسَ لَوَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ^(١٥).

(١) فِي (أ) وَ(ز): بَرِيَّةٍ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز): وَ.

(٣) فِي (ب): بِالسَّيْرِجِ.

وَالشَّيْخُ: دُقْنُ السَّمْسِمِ، وَبِمَا قِيلَ لِلدُّهْنِ الْأَبْيَضِ وَاللَّعْصِيرِ قُلٌّ أَنْ يَتَغَيَّرَ تَشْبِيهًا بِهِ لَصَفَاتِهِ، وَالسَّيْرِجُ بِالْكَسْرِ: مُعْرَبٌ سِرٌّ، يَنْفَسُ الْمَعْنَى: تَاجُ الْعُرُوسِ (٣٨/٦ وَ ٦٢-٦٣).

(٤) انْظُرْ: الْمَوْطَأَ (٣٣٠/١)، الرَّدُّ عَلَى الشَّافِعِيِّ (٦٣-٦٥)، اخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٥٨٩/٨) وَ (٥٩١).

(٥) فِي (أ) وَ(ز): شَيْئًا.

(٦) اخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٥٨٨/٨).

(٧) فِي (ب): وَقَبْلَ.

(٨) مُخَابَةٌ (٧٢/أ) مِنْ (ب).

(٩) فِي (ب): الْحِمْرَةُ.

(١٠) رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٢٨/١)، وَابْنُ خَالٍ: لَكَ، الْحَجُّ: ب: الطَّيْبُ عِنْدَ الإِحْرَامِ، (١٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ: لَكَ، الْحَجُّ: ب: الطَّيْبُ لِلْمَحْرَمِ عِنْدَ الإِحْرَامِ، (١١٨٩).

(١١) فِي (أ) وَ(ز): وَالزَّيْتُ.

(١٢) فِي (أ) وَ(ز): عَاقِبُهُ، بَلَا نَقَطَ.

(١٣) اخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٥٨٨/٨-٥٩١).

(١٤) فِي (ب): ثَوْبِكَ.

(١٥) قُلْتُ: الَّذِي فِي الْمَوْطَأِ (٧٥٦/٢) غَيْرُ الَّذِي هُنَا، فَإِنَّ فِيهِ: "الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنْ الْعُمَرَى تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْمَرَهَا إِذَا لَمْ يَمُتْ: «هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ»"، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِيِّ» لِابْنِ الْبَرَادِ الْقُيُورَانِيِّ (٥٥-٥٧).

٢٨٣٣- قال الشافعي: [هي] له حياته، ولورثته بعد موته^(١)، واحتج بحديث جابر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «هي لك»^(٢).

٢٨٣٤- وقال مالك في المَشْرِكَيْنِ إذا أسلمت المرأة قبل الرجل^(٣): فإن أسلم الرجل وهي في العدة^(٤) [منه].. فهو أحق بها، وإن أسلم الرجل قبل المرأة.. وقعت الفرة؛ إلا أن تُسَلِّمَ مكانها^(٥).

٢٨٣٥- قال الشافعي: ما سواء^(٦)؛ والحجة في إسلام المرأة قبل الرجل: حديث صفوان وعكرمة^{(٧)(٨)}، والحجة في الرجال قبل النساء: حديث أبي^(٩) سفيان [بن حرب] وغيره ممن أسلم قبل نسائه^(١٠).

لكن ذكرت كتب المالكية - باستثناء كتاب الرد على الشافعي حسب اطلاعي - مثلاً ما ذكره البويطي هنا؛ ففي الإشراف (٢٥٦/٣): «إذا مات، أو انقرض عقبه إن ذكر العقب.. عادت ملكاً للمُعْتَمِر أو لورثته إن كان قد مات»، وانظر: المعونة (١٦٠٦/٣)، والتلخيص (٥٤٩/٢)، بداية المجتهد (٣٣١/٢). ونسب في اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٩٢/٨) إلى مالك مثلاً ما نسب البويطي هنا إليه، فيعد أن ذكر الشافعي أن من أُمِّ عمرى لشخص ولعقبه.. كانت للذي يُعطاها، بعد ذلك سأله الربيع وقال: «إنا نخالف في هذا»، ثم ردَّ عليه الشافعي.

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٩٦-٥٩١/٨).
(٢) حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه مالك (٧٥٦/٢: ٤٣) بلفظ: «أما رجل أُعْزِرَ عمرى له ولعقبه.. فإنما للذي يُعطاها، لا ترجع إلى الذي أعطاه أبناً؛ لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارثه»، ومسلم ك: الهبات، ب: العمرى، (١٦٢٥)، بنحوه.
ورواه البخاري ك: الهبة، ب: ما قبل في العمرى والرقى، (٢٦٢٥)، بلفظ: «قضى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعمرى أمّا لمن وهبت له».

(٣) في (ب): الرجال.

(٤) في (ب): عدة.

(٥) انظر: الموطأ (٥٤٥/٢)، المدونة (٢١٢/٢-٢١٣)، الرد على الشافعي (٧٣-٧٥)، الإشراف (٣٣٧/٣-٣٣٨)، المعونة (٨٠٤/٢).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٥٩٧/٨-٦٠٠).

(٧) هو: عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله القرشي، المخزومي، أسلم بعد الفتح وحَسُنَ إسلامه. كان مجتهداً في قتال المشركين مع المسلمين، استعمله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عام حج على هوازن بصدقتها، ووجهه أبو بكر إلى عمان، وكانوا قد ارتدوا، فظهر عليهم، ثم وجهه أبو بكر إلى اليمن، ثم

٣٨٣٦- وقال^(١) مالك^(٢): لا بأس أن يأتي الرجلُ بذهبه إلى دار الضربِ فيعطيه الضربَ بدنانيرٍ مضروبةٍ، ويزيده على وزنها قدر ما يكون^(٣) الأخر^(٤) والتقص^(٥).

لزم عكرمة الشام مجاهدًا حتى قتل يوم الرموك في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . انظر: الاستيعاب (١٠٨٣/٣)، أسد الغابة (٥٦٧/٣).

(١) أما قصة إسلام عكرمة: فرواها مالك (٥٤٥/٢)، -ومن طريقه البيهقي (١٨٧/٧) وفي المعرفة (١٤٢/١٠)- وعبد الرزاق (١٦٩/٧)-١٧١-١٧٦: ١٢٦٤٦ و١٢٦٤٧ عن الزهري أنه بلغه... الخ. وأما قصة إسلام صفوان: فرواها مالك (٥٤٣/٢-٥٤٤: ٤٤)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٩٨/٨) -ومن طريقه البيهقي (١٨٦/٧)، وفي المعرفة (١٤١/١٠)- وعبد الرزاق (١٦٩/٧): ١٢٦٤٦ و١٧٢: ١٢٦٤٩، عن ابن شهاب أنه بلغه... الخ.

قال ابن عبد البر: "هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إساده إن شاء الله". ٨١. من التمهيد (١٩/١٢).

ويغني عنه ما رواه البخاري ك: الطلاق، ب: نكاح من أسلم من المشركات وعدهن، عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "كان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب.. لم تُحْطَب حتى تبيض وتطهر؛ فإذا طهرت.. خُلِّ لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح.. رُدَّت إليه". وقد ضعف هذا الحديث ابن الترمذي (١٨٧/٧)، وذكر أن عطاء الذي يروي عن ابن عباس.. هو عطاء الخراساني، وضعفه، وقال: إن البخاري ظن أنه ابن أبي رباح، أي: فلذلك صححه. قال الحافظ "وحاصل الجواب: جواز أن يكون الحديث عند ابن جريح بالإسنادين؛ لأن مثل ذلك لا ينفي على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال، مع كون الذي نبه على العلة المذكورة هو علي بن المديني، شيخ البخاري المشهور به، وعليه يعول غالبًا في هذا الفن خصوصًا على الحديث". ٨١. من فتح الباري (٤١٨/٩).

(٢) في (ب): أبو.

(٣) تقدم شرح قصة إسلام أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في باب الجزية، وقال الشافعي: "ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما، وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما.. أمرٌ معروفٌ عند أهل العلم بالمغازي". ٨١. من الألم (٣٩٦/٦) (١٥٢/٥) النجار. وقال: "لم أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافًا من أن أبا سفيان أسلم قبل امرأته، وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما، ثم استقروا على النكاح". ٨١. من اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٩٨/٨) (٢١٨/٧) النجار.

(٤) في (أ) و(ج): قال.

(٥) نهاية [ص ٣٩١] من (ج).

(٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

٣٨٣٧- قال الشافعي: هذا الربا بعينه^(٢) لما روي عن النبي من الشهي عن الزيادة^(١).

٣٨٣٨- قال مالك: لا بأس بشراء تراب المعادن^(٣).

٣٨٣٩- وكان الشافعي يكرهه، لوجوه منها: أن^(٤) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هب عن بيع الغرر^(٥)، ومنها: أنه ذهب بذهب^(٦).

٣٨٤٠- وقال مالك: لا يكون البيع إلا بالكلام، والبيع يجب بالكلام دون التفريق^(٧)، وليس لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به^(٨).

(١) في (ب): الأجرة.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٢/٨).

لكن قال القاضي في الإشراف (٤٤٥/٢): "المصوغ من الذهب والفضة لا يجوز بيعه بشيء من جنسه إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن، خلافاً لمن أجاز المفاضلة بينهما قدر قيمة الصنعة، وبعض شيوخ المخالفين يكره هذا عتاً، فإذا دافعا (ط: وافقنا) أمساجهم عليه وقد دفنوه في كتبهم ومسائلهم في الخلاف.. قالوا: أنتم تتحدون مذهبكم، وإلى الله عَرْجَلُ الشكوى من غلبة الجهل". قلت: الشافعي أدرى بمذهب شيخه من القاضي رَحِمَهُمَا اللَّهُ. والله تعالى أعلم.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠١/٨-٦٠٢).

(٤) رواه مالك (٦٣٢/٢: ٣٠)، والبخاري ك: البيوع، ب: بيع الفضة بالفضة، (٢١٧٧)، ومسلم ك: ب: الربا، (١٥٨٤).

(٥) أجاز شراء تراب المعادن ولو كانت ذهباً بفضة. المدونة (١٩٦/٣)، التلخيص (٣٨٠/٢).

(٦) تكررت في (أ).

(٧) سبق تخريجه.

(٨) أي: هو ذهب بذهب، ولا يعلم التماثل بينهما؛ لأنه ليس بذهب خالص، ولا يعلم كم نسبة الذهب من غيره فيه. انظر: الأم (١١٠/٣)، (٤٢/٢) النجار، مختصر المزي (ص ٥٣)، الحارثي الكبير (٣٣٤/٣).

(٩) في (ب): التفريق.

(١٠) انظر: الموطن (٦٧١/٢)، المدونة (٢٢٢/٣)، الرد على الشافعي (ص ٥٩-٦٣)، التفرع (٣٧١/٢)،

الإشراف (٤٣٦/٢)، المعونة (١٠٤٣/٢)، التلخيص (٣٦٤/٢)، جامع الأمهات (ص ٣٥٦)، الذخيرة (٢٠/٥)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٣/٨).

٣٨٤١- قال الشافعي: هذا خلاف حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَنْفَرَقَا»^(١)، «وَالْفَرَقُ بِالْأُيُودِ» واحتج^(٢) بحديث مالك بن أنس أن عمر قال: «وَالْفَرَقُ تَفَرُّقُ الْأَيْدِي»^(٣)، «وَأَنَّ امِنْ عَمْرٍ» كان إذا أراد أن يوجِبَ البيع.. رَجَعَ الْفَقْهَرُ^(٤) (٥).

٣٨٤٢- قال مالك: لا يجوز بيع السَّاجِ الْمُدْرَجِ^(٦)، لأنه في معنى (١٧٩/ب) الملامسة، وزعم أن^(٧) بيع الأعدال على البارنامج^(٨) يجوز^(٩).

٣٨٤٣- فَأَجَازَ^(١٠) ما كان مُعْتَبَرًا لَا يُرَى مِنْ شَيْءٍ^(١١)، وَأَفْسَدَ مَا يُرَى^(١٢) مِنْ شَيْءٍ^(١٣).

(١) رواه مالك (٦٧١/٢)، والبخاري ك: البيوع، ب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، (٢١١١)، ومسلم ك: البيوع، ب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، (١٥٣١).

(٢) في (ب): ويحتج.

(٣) معناه، رواه مالك (٦٣٦/٢)، والبخاري ك: البيوع، ب: بيع الشعر بالعر، (٢١٧٤)، ومسلم ك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، (١٥٨٦)، عن مالك بن أنس بن الحدثان أنه قال: «أَقْبَلْتُ أَقُولُ مِنْ يَصْرِفُ الدِرْهَامَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -وَهُوَ عِنْدَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ- أَرَبْنَا ذَهَبًا، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمًا مُطْعِكٌ وَزَوْكٌ، فَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ لَتُطْعِمُهُ زَوْقَةً أَوْ تَزِدُّنَ إِلَيْهِ ذَهَبًا، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الزَّوْقُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ...»، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٤) في (ب): وابن عمر أنه.

(٥) رواه مسلم ك: البيوع، ب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، (١٥٣١/٤٥).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٠٣/٨-٦٠٤).

(٧) السَّاجُ: الطَّيْلَسَانُ الْأَخْضَرُ، أَوِ الصُّعْمُ الْغَلِيظُ، أَوِ الْأَسْوَدُ، أَوِ الْمُقَوَّرُ يُنْسَجُ كَذَلِكَ. انظر: الزاهر (ص١٢٢)، المحكم (٥١٩/٧)، القاموس مع تاج العروس (٥٠/٦) مادة: (س و ج).

وفَرَجَ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ يَدْرِجُهُ دَرْجًا وَأَدْرِجُهُ: طَوَاهُ وَأَدْخَلَهُ. انظر: المحكم (٣٢٠/٧)، القاموس مع تاج العروس (٥٥٥/٥).

(٨) في (ب): أنه.

(٩) الأعدال جمع عَدَلٍ، وَالْعِدْلُ: نَصْفُ الْجِمْلِ، يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ جَنَّتِي الْبَيْرِ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْعِدْلُ: اسْمُ جِمْلٍ مُعَدُّوْلٍ بِجِمْلٍ، أَيْ مُسَوًّى بِهِ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٤٨/٢٩).

وَالْبَرْنَامَجُ: الْوَرَقَةُ الْجَامِعَةُ لِلْحِسَابِ، وَهِيَ: زِمَامٌ يُرْسَمُ فِيهِ فَنَائِجُ الشُّجَارِ وَيُسَلِّقُهُمْ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ بَرْنَامَ، وَأَصْلُهَا فَارِسِيَّةٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٢٠/٥-٤٢١).

(١٠) انظر: المدونة (٢٥٧/٣ و ٢٦٠)، القوانين الفقهية (ص١٧٠)، جامع الأمهات (ص٣٣٩)، اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٠٤/٨).

٣٨٤٤- قال الشافعي: لا يجوز بيع شيء من ذلك حتى يُرى^(١)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التلاصة والتابذة وبيع الفرر^(٢).

٣٨٤٥- وقال^(٣) مالك: لا يجوز للرجل أن يبيع كلب صيد، ولا ماشية، ولا غير ذلك^(٤)، وإن قُتل لرجل^(٥) كلب صيد، أو ماشية.. غرم له ثمنه^(٦).

٣٨٤٦- وقال^(٧) الشافعي: لا شيء له^(٨)،^(٩) لنهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٠) عن ثمن الكلب^(١١).

٣٨٤٧- وقال^(١٢) مالك: القطيعة كلها صنف واحد في الزكاة؛ يُضم بعضها إلى بعض، والشعير والحنطة والسلت.. صنف واحد يُضم بعضها إلى بعض^(١٣)، والدرهم والدنانير.. يُضم بعضها إلى بعض^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): وأجاز.

(٢) وهو بيع الأعدال على الرناج.

(٣) في (أ) و(ز): رأى.

(٤) وهو الساج المدرج. قال الشافعي: "تألأعدال التي لا تُرى.. أَدْخَلُ في معنى الفرر المحرم من (القطيعة والساج يُرى بعضه دون بعض)". ٥١. من اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٤/٨).

(٥) في (أ) و(ز): بوى.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٤/٨)، وتقدم خريج هذه الأحاديث.

(٧) في (ب): قال.

(٨) الموطأ (٦٥٧/٢) المدونة (٥٥٢/١).

(٩) في (أ) و(ز): الرجل.

(١٠) انظر: المدونة (٥٥٢/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٧/٨).

(١١) في (ب): قال.

(١٢) في (ب): "عليه".

(١٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٨-٦٠٧/٨)، ولا شيء له: أي لصاحب الكلب، ولا شيء عليه: أي على القاتل.

(١٤) نهاية [ص ٣٩٢] من (ز).

(١٥) رواه مالك (٦٥٦/٢)، والبيهقي ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، (٢٢٣٧)، ومسلم ك: المساقاة والمرارعة، ب: تحريم ثمن الكلب، (١٥٦٧).

٣٨٤٨- قال الشافعي: كُلُّ^(١) واحد من هذا.. صنف على حياله؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الْبَرُّ بِالْبِرِّ وَالشَّجِيرُ بِالشَّجِيرَةِ»^(٢)، وكما لا^(٣) يُضَمُّ الْإِبِلُ إِلَى الْبَقَرِ، وَلَا الْبَقَرُ إِلَى الْغَنَمِ.. فكَذَلِكَ لَا يُضَمُّ شَعِيرٌ^(٤) إِلَى حَنْطَةٍ^(٥)، وَلَا فَوْلٌ إِلَى حِمَصٍ، وَلَا ذَهَبٌ إِلَى وَرَقٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِذَا بَلَغَ مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ.. فَبِهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَمِ كُلُّ صَنْفٍ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٦).

٣٨٤٩- قال مالك: الْمَرْأَةُ الذَّيْبَةُ^(١) لَا بَأْسَ أَنْ يُزَوَّجَهَا رَجُلٌ غَيْرُ وَلِيِّ، وَالشَّرِيفَةُ لَا يُزَوَّجُهَا^(٢) إِلَّا الْوَلِيُّ^{(٣)(٤)}.

٣٨٥٠- قال الشافعي: فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَاحِدًا فِي الشَّرِيفَةِ وَالذَّيْبَةِ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِوَلِيِّ^(١)، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢).

(١) في (ب): قال.

(٢) انظر: المدونة (٣٨٤-٣٨٣/١)، الرد على الشافعي (ص ٥٧-٥٩)، التفرع (٢٩١/١)، الإشراف (١٥٣/٢)، المعونة (٤١٢-٤١٤)، التلقين (١٦٤/١)، الذخيرة (٨٠/٣-٨٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٨/٨-٦١٠).

(٣) انظر: المدونة (٣٠٢/١)، الرد على الشافعي (ص ٥٧-٥٩)، التفرع (٢٧٤/١)، الإشراف (١٦٠/٢)، المعونة (٣٦٣-٣٦٢/١)، التلقين (١٥١/١)، الذخيرة (١٣/٣).

(٤) في (ب) زيادة: صنف.

(٥) سبق تخريجه قريباً، وهو حديث مالك بن أنس بن الحداث عن عمر رضي الله عنه، وهو متفق عليه.

(٦) في (أ) و(ز): لم.

(٧) في (ب): الشعرير.

(٨) في (ب): الحنطة.

(٩) الأم (٩٠/٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٠-٦١٠/٨).

(١٠) هكذا مسورها في (أ)؛ في (ز): المرتبة.

(١١) نهاية (٧٢/ب) من (ب).

(١٢) في (ب): الوالي.

(١٣) انظر: المدونة (١٠٩/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١١/٨).

(١٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٢-٦١٠/٨).

(١٥) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٠/٨)، وأبو داود ك: النكاح، ب: في الولي،

(٢٠٨٣)، والنومذي ك: النكاح، ب: ما جاء ولا نكاح إلا بولي، (١١٠٢) وقال: "هذا حديث حسن"،

وابن ماجه ك: النكاح، ب: لا نكاح إلا بولي، (١٨٧٩)، وأحمد (١٩٩/٤٢: ٢٥٣٢٦) والحاكم

٣٨٥١- وقال ^(١) مالك: أقل الصداق: ما تقطع فيه ^(٢) اليد؛ ثلاثة دراهم فصاعداً ^(٣).

٣٨٥٢- وقال ^(٤) الشافعي: كُلُّ ما كَانَ له مَنٌّ وتراضيا عليه.. فهو صداق ^(٥)؛ واحتج ^(٦) بحديث سهل بن سعد حين قال ^(٧) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اطلب ^(٨) ولو خافاً ^(٩) من حديد» ^(١٠)، وقوله: وما تراضى عليه الأهلون ^(١١).

٣٨٥٣- وقال ^(١٢) مالك: تُحرَّم ^(١٣) المصّة والمصتان، والرّضعة والرّضعتان ^(١٤).

(١٦٨/٢)، وابن حبان (٣٨٤/٩: ٤٠٧٤). وصححه نيين بن معين كما في البيهقي (١٠٧/٧) وصححه أبو عوانة وابن خزيمة كما في فتح الباري (١٩١/٩)، وانظر: حاشية عمقي المسند (٢٤٣/٤٠: ٢٤٢٠٥) فيها كلام موسع على الحديث، وأحاديث الباب.

(١) في (ب): قال.

(٢) في (أ) و(ز): به.

(٣) انظر: المدونة (١٥٢/٢)، الإشراف (٣٥٢/٣)، التلخيص (٢٨٨/٢٢٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٢/٨).

(٤) في (ب): قال.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٥-٦١٢/٨).

(٦) غير واضحة في (أ).

(٧) في (أ) و(ز) زيادة: "له"، وهي خطأ، وخطاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان لغيره، وإنما هو داو.

(٨) في (ز) زيادة: "ولو سى"، كأخا، ولو شيء، وهي غير واضحة في (أ)، وليست في (ب).

(٩) في (أ) و(ز): خاتم.

(١٠) رواه مالك (٥٢٦/٢)، والبخاري لك: النكاح، ب: التزويج على القرآن وبغير صداق، (٥١٤٩).

ومسلم لك: النكاح، ب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير،

(١٤٢٥).

(١١) رواه الشافعي بلاغاً في الأم (١٥٤/٦) (٨٩/٥) النجار، وسعيد بن منصور (١٧٠/١: ٦١٩)، والطبراني

(٢٣٩٠: ٢٣٩/١٢) والدارقطني (٢٤٢/٣: ٢٤٤) والبيهقي (٢٣٩/٧)، وقال في المعرفة (٢١٤/١٠):

"وأسانيد هذا الحديث ضعيفة"، وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٤٠٣/٣): "وإسناده ضعيف جداً".

(١٢) في (ز): قال، وهي غير واضحة في (أ).

(١٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يترجم.

(١٤) انظر: المدونة (٢٩٥/٢)، الرد على الشافعي (٦٧-٧١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨).

٣٨٥٤- قال/ الشافعي: لا يُحرَّم إلا خمس^(١) رضعات^(٢)، لحديث^(٣) عائشة، وابن الزبير، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تحرم المصَّة ولا المصَّان»^(٤)، واحتج بحديث عائشة: «وكان مما نزل من القرآن.. عشر رضعات، ثم تسخن بحمسي، فتؤلفي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ/»^(٥) وهنَّ بما يُقرأ بهنَّ من القرآن»^(٦).

٣٨٥٥- فإن قيل: أفيجوز^(٧) أن يُبَيَّن^(٨) حُكْمُهُ ولا يُقرأ^(٩) به قرأتا؟ قيل: نعم، كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لأَفْطَيْنَ يَتَكَمَّا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْغَنَمُ وَالْجَارِيَةُ زِدْ عَلَيْكَ»^(١٠)، فأثبتنا^(١١) حُكْمَهُ، ولم نجعله^(١٢) قرأتا يُقرأ.

٣٨٥٦- وقال مالك: [ب] الساتية^(١٣)، والنصراني يعتق^(١٤) المسلم، إن ولأهما للمسلمين، ولا يرجعان إليه وإن أسلم^(١٥).

(١) في (ب): خمسة.

(٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٥/٨-٦١٧).

(٣) في (أ) و(ز): حديث.

(٤) هذا هو حديث ابن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، رواه مسلم ك: الرضاع، ب: في المصَّة والمصَّان، (١٤٥٠). عن ابن الزبير عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ورواه غيره كذلك أيضا.

وجاء من مسند ابن الزبير -بدون ذكر عائشة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند ابن حبان (٣٨/١٠: ٣٩-٤٢٢٥)، والشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨)، والشافعي ك: النكاح، ب: القدر الذي يحرر من الرضاعة، (٣٣٠٩)، والبيهقي (٤٥٤/٧).

(٥) تحابة [ص ٣٩٣] من (ز).

(٦) رواه مالك (٦٠٨/٢: ١٧)، ومسلم ك: الرضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، (١٤٥٢).

(٧) في (أ) و(ز): أفجوز، في (ب): بلا نقط لحرف المضارعة.

(٨) في (ز): ثبت، في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(٩) في (ب): بلا نقط لأوله.

(١٠) متفق عليه، وسبق تنزيهه في باب الشهادات، حديث: «إن اعترفت فارجمها».

(١١) في (أ) و(ز): وأثبتنا.

(١٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): نجعله.

(١٣) وهو: "العبد الذي يقول له سيده: «لا ولاء لأحد عليك»، أو: «أنت سائبة»، يريد بذلك عتقه، وأن لا ولاء لأحد عليه". ٨١. من فتح الباري (٤١/١٢) وانظر: المعونة (١٤٥٥/٣).

(١٤) في (أ) و(ز): يعتقهم، في (ب): يعتق.

٣٨٥٧- وقال^(١) الشافعي: هذا خلاف السنة، والولاء ثابت لمعتق السّائبة، والنصراني يُعتق المسلم؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ»^(٢)، وهؤلاء^(٣) مُعْتَقُونَ، وإنما يَمْتَنِعُ النصراني من الميراث بالذّين، فإذا رجع إلى الإسلام.. فهو بِرُّهُ^(٤)؛ ألا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَسَبَ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) إلى أبيه، وأبوه كافر.

٣٨٥٨- وقال^(٦) مالك: من وَطِئَ أَهْلَهُ في رمضان.. كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ^(٧) أن لا يُكْفَرُ إلا بالطعام؛ وإن كان موسراً لغیره^(٨).

٣٨٥٩- قال الشافعي: لا يُكْفَرُ إلا على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٩) [الرقبة]؛ فإن^(١٠) لم يجد.. فالصيام؛ فإن لم يقدر.. فالإطعام^(١١)^(١٢).

(١) انظر: الموطأ (٧٨٥/٢)، الترمذ (٢٧/٢)، الإشراف (١٢٠/٥)، المعونة (١٤٥٥/٣)، التلغين (٥١٨/٢).

جامع الأمهات (ص ٥٣١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨-٦١٨).

(٢) في (ب): قال.

(٣) هو حديث بريرة المشهور، وقد سبق تخريجها.

(٤) في (ب): فهو لا.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨-٦١٩).

(٦) تكرر في (ب).

(٧) في (ب): قال.

(٨) في (ب): إلينا.

(٩) جاء في المدونة (٢٨٤/١): "قلت: وكيف الكفارة في قول مالك؟ فقال: الطعام، لا يعرف غير الطعام، ولا يأخذ مالك بالعتق ولا بالصيام".

والمذهب: أن كفارة الفطر في رمضان على التخيير عند مالك، انظر: الترمذ (٣٠٦/١-٣٠٧)، الإشراف (٢٥٠/٢)، المعونة (٤٧٨/١)، التلغين (١٩١/١)، عارضة الأحوذ (٢٥٣/٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٢٠/٨).

وفي جامع الأمهات (ص ١٧٥): "المشهور: أنما إطعام ستين مسكيناً مثلاً، كإطعام الظهار، دون العتق والصيام، وقيل: على الأوكى - أي: تقدم الإطعام - ، وقيل: على التخيير، وقيل: على الترتيب كالظهار، وقيل العتق أو الصيام للجماع، والإطعام لغیره".

(١٠) رواه مالك (٢٩٦/١-٢٩٧/٢) والبخاري لك: الصوم - ب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فصُدِّقَ عليه فليُكْفَر، (١٩٣٦)، ومسلم لك: الصيام، ب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، (١١١١).

٣٨٦٠- قال مالكٌ في آخر أثره: لا يمسحُ المقيمُ على الخفِّ^(١).

٣٨٦١- قال الشافعي: يمسح^(٢)؛ لحديث^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

٣٨٦٢- قال مالك: يُكْرَهُ أَكْلُ اللَّقِطَةِ لِلْعَيِّ وَالْمُسْكِينِ؛ وإن عَرَفَهَا سَنَةُ فَصَدَّقَ^(٥) بها.. أحب إلي؛ فإن جاء صاحبها.. غَرِمَهَا له^(٦).

٣٨٦٣- قال الشافعي: يُعَرِّفُهَا سَنَةٌ ثُمَّ شَأْنُهُ مَا؛ فإن جاء صاحبها.. غَرِمَهَا له، ولا أُكْرَهُ له أَكْلُهَا ولا حَبْسُهَا بَعْدَ السَّنَةِ^(٧).

٣٨٦٤- قال مالك: ليس لقاتلٍ سَلْبٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ الْإِمَامُ عَلَى 'النَّظَرِ مِنْهُ'^(٨) / (١٨٠/ب)^(٩).

(١) في (أ) و(ز): وإن.

(٢) في (ب): فالطعام.

(٣) انظر: اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأُم" (٦١٩/٨-٦٢٠)، واختاره ابن العربي من المالكية، كما في عارضة الأجرودي (٢٥٣/٣).

(٤) وهو آخر قوليه. انظر: المدونة (١٤٤/١)، الإشراف (٦٧/١-٦٩)، المعونة (١٣٥/١)، جامع الأمهات (ص٧١)، اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأُم" (٦٢٤/٨).

(٥) في (ب): المسح.

(٦) مختصر المزني (ص٩).

(٧) في (أ) و(ز): يندبت.

(٨) لعله يقصد حديث ابن عمر، وهو ما رواه مالك (٣٦/١: ٤٣) عن نافعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دُعِيَ لِمَنَازَةِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ... فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثُمَّ مَتْنَى عَلَيْهَا، ورواه عنه: الشافعي في اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأُم" (٧٠٩/٨).

(٩) في (أ) و(ز): فصدق.

(١٠) انظر: المدونة (٤٥٥/٤)، الإشراف (٢٦٧/٣)، المعونة (١٢٦١/٢-١٢٦٢)، التلخيص (٤٥٠-٤٥١)، اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأُم" (٦٢١/٨).

(١١) في (ب): سنة.

(١٢) اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأُم" (٦٢٠/٨-٦٢٢).

(١٣) غير ظاهرة في (أ) بسبب التمزق وإنشاء الورق.

٣٨٦٥- قال الشافعي: السَّبُّ للقاتل^(١١) في الإقبال والمبارزة، وعليه^(١٢) البيهقي، واحتج بمحدث مالك^(١٣) الذي رواه، أن أبا قتادة قُتل القاتل قُتل أن يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومن قتل قتيلاً.. فله سلبه»^(١٤)، وأن أبا قتادة سمع الشاذلي بعد قتله القاتل، فأعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقول مالك في هذا. خلافاً ما رَوَى^(١٥) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٦).

٣٨٦٦- وقال^(١٧) مالك: يكره^(١٨) رقية أهل الكتاب^(١٩).

٣٨٦٧- وقال^(٢٠) الشافعي: لا بأس أن يرقبها^(٢١) بكتاب الله [عَزَّ وَجَلَّ]^(٢٢)؛ واحتج بمحدث أبي بكر حين قال [لليهودية]^(٢٣)؛ وأرقبها^(٢٤) بكتاب الله^(٢٥).

(١) انظر: الموطأ (٤٥٥/٢)، المدونة (٥١٦/١-٥١٧)، الرد على الشافعي (ص ٥٢-٥٣)، التمهيد (٣٥٨/١)، الإعراف (٤٣١/٤)، المعونة (٦٠٦/١)، التلخيص (٢٤٠/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٢٦/٨).

(٢) غاية (ص ٣٩٤) من (٢).

(٣) في (أ) و(ب): عليه.

(٤) في (أ) و(ب): "محدث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

(٥) متفق عليه، وصححه شُرَيْبِيه، وهو في الموطأ (٤٥٤/٢)؛ (١٨).

(٦) في (ب): روي.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٢٥/٨-٦٢٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) في (أ) و(ب): يكره، في (ب): لا تخط لأولها.

(١٠) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣١/٨).

(١١) في (أ) و(ب): قال.

(١٢) في (ب): يرقبها.

(١٣) زيادة من (٢).

(١٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٠/٨-٦٣١).

(١٥) زيادة من (ب)، وهي في المخطوط: "لليهودي"، وممن وثقها من كتب التمهيد ومن "الأم".

(١٦) في (أ) و(ب): "أرقبها"، في (ب): "أرقبها"، والثبت كما في اختلاف مالك والشافعي من "الأم".

(١٧) رواه مالك (٩٤٣/٢)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣١/٨).

(١٨) (٢٢٨/٧)، وابن أبي شيبة (٤٠٨/٧)، كلهم عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقبها، فقال أبو بكر: "أرقبها بكتاب الله"، قال الألباني: "هذا

٣٨٦٨- واحتج هذا^(١) في تعليم الذمي القرآن.

٣٨٦٩- قال مالك: لا بأس بعقر الدواب في أرض العدو إذا كثرت عليهم^(٢).

٣٨٧٠- قال الشافعي: لا تعرب^(٣) هيمة^(٤)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) قال: **وَمَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقٍّ.. [سَأَلَهُ اللَّهُ^(٦)، أَيْ:] حوسب بها، وهي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصْبِرَ^(٧) البهائم^(٨)، وقال أبو بكر: **وَلَا تَقْرُ شَاةٌ وَلَا^(٩) بَعِيرٌ إِلَّا لِمَالِكِهِ^(١٠).****

إسناد رواه ثقات، لكنه منقطع، فإن عمرة هذه لم تدرك أبا بكر رضي الله عنه^{١١}. من السلسلة الصحيحة (١١٦٧/٦: ٢٩٧٢). ورواه البيهقي (٣٤٩/٩) موصولاً عن عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لكن قال الألباني: "أظن أنه من محمد بن يوسف، وهو الفرابي، وهو ثقة فاضل ملازم لسفيان، وهو الثوري، ومع ذلك فقد تكلم ابن عدي وغيره في بعض حديثه عنه، فأخشى أن يكون وصله لهذا الإسناد مما تكلموا فيه، فيكون شافياً لمخالفته لتلك الطرق التي أرسلته، أو يكون الخطأ من دونه، فإنهم دونه في الرواية".

(١) في (أ) و(ز) و(ب) و(ج).

(٢) انظر: المدونة (٥٢٤/١).

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ز): يعرب.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٣-٦٣١/٨).

(٥) غاية (٧/٣) من (ب).

(٦) رواه الشافعي في الأم (٥٩٥/٥) وأحمد (١٠٨/١١: ٦٥٥٠) والشافعي ك: الضحايا، ب: من قتل عصفوراً

بغير حقها، (٤٤٤٥)، والحاكم (٢٣٣/٤) وابن حبان (٢١٤/١٣: ٥٨٩٤)، وضعفه الألباني.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يصبر.

(٨) أخرجه البخاري ك: الصيد والذباح، ب: ما يُكْرَهُ مِنَ الْفَلَةِ وَالْمُصْبُورَةِ وَالْمُجْتَمَةِ، (٥٥١٣)، ومسلم ك:

الصيد والذباح، ب: النهي عن صبر البهائم، (١٩٥٦).

(٩) في (أ) و(ز): أو.

(١٠) رواه مالك (٤٤٧/٢-٤٤٨: ١٠)، وعبد الرزاق (١٩٩/٥: ٩٣٧٥)، والبيهقي (٨٩/٩)، وفي الصغير

(٥٥١/٧)، وفي المعرفة (٢٥٠/١٣)، من طريق مالك وغيره.

قال الشافعي: "هذا من حديث مالك منقطع، وقد يعرفه أهل الشام بإسناد أحسن من هذا" اه. من اختلاف مالك

والشافعي من "الأم" (٦٣٢/٨).

وقال: "وكل ذلك منقطع، ورواه ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي بكر، فهذا وإن كان أيضاً منقطعاً.. فمراسيل ابن المسيب أقوى من مراسيل غيره، إلا أن أحمد بن حنبل كان

٣٨٧١- قال الشافعي: تعقر^(١) 'الشجرة المثمرة'^(٢) وتحرق^(٣)؛ لحديث^(٤) النبي ﷺ حين حرق غنل بني النضير^(٥).

٣٨٧٢- قال مالك: إذا جاءت الأمة بولدٍ لأقل من ستة أشهر من يوم اشتراها، وإنما وطئها بعد استئثارها^(٦).. لم يلحق به الولد؛ فإن^(٧) جاءت [به] لسته أشهر فصاعداً.. لحق به^(٨).

٣٨٧٣- وهو قول الشافعي^(٩).

٣٨٧٤- وقال^(١٠) مالك: نحن نكره أن يُحبي الرجل أرضاً^(١١) مينةً إلا بإذن الوالي^(١٢) (١٣) (١٤).

يقول: هذا حديث منكرو، ولم أقف على المعنى الذي لأجله أنكره، وكان ابنه عبد الله يزعم أنه كان ينكر أن يكون ذلك من حديث الزهري، والله أعلم.

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يعقر.

(٢) في (ب): الشجر المثمر.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يحرق.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٣-٦٣١/٨).

(٥) في (أ) و(م): بتحديث.

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري ك: الجهاد والسير، ب: حرق الدور والتعجيل،

(٣٠٢١)، ومسلم ك: الجهاد، ب: جواز قطع أشجار الكمار وشريقها، (١٧٤٦).

(٧) في (ب): اشتراها.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) انظر: المعونة (١٠٨٢/٢)، التلخيص (٣٩٧-٣٩٦/١).

لكن الذي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٤/٨)، قال الربيع: "قلت للشافعي: إن صاحبنا -يعني مالكا- يقول: لا تلحق ولد الأمة وإن أقر بالوطء بما لا حين يدعي الولد".

(١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٣/٨-٦٣٦) وفيه: "يلحق به الولد إذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء بعد الوطء".

(١١) في (أ) و(م): قال.

(١٢) في (ب): أرض.

(١٣) في (ب): الولي.

(١٤) فصل الإمام مالك رحمه الله في هذا فقال: "إذا أحياها.. فهي له؛ وإن لم يستأذن الإمام... ولا يكون له

أن يحيي ما قُرب من العمران، وإنما تفسر الحديث: ومن أحيا أرضاً موتاً.. إنما ذلك في الصحاري والبراري، وأما ما قُرب من العمران، وما يتشاح الناس فيه.. فإن ذلك لا يكون له أن يحيي إلا بقطعة من

- ٣٨٧٥- قال الشافعي: من أحيا أرضاً مواتاً.. فهي له، ولا أبالي أعطاه^(١) السلطان أم لا، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى^(٢)، وعطاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمٌ، وعلى الناس اتِّباعُهُ، كما أنه إذا حكم بشيء.. كان حقاً في نفسه؛ حكمَ به حاكمٌ^(٣) بعده أو لم يحكم^(٤).
- ٣٨٧٦- وقال الشافعي^(٥): الأرضُ المواتُ.. كُلُّ أرضٍ ليسَ لها قِيمٌ^(٦).
- ٣٨٧٧- وقال مالك: للحجار أن يمنع جاره أن يغرز خشبهُ^(٧) في حداره^(٨).
- ٣٨٧٨- وقال^(٩) الشافعي: ليس له أن يَحْتَمِلَ^(١٠)، واحتجَّ بحديث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال^(١١) أبو هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين؟»^(١٢).

-
- الإمام". أ. من المدونة (٤٧٣/٤). وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٣٧/٨). فإنه عزاه إلى مالك كما هنا دون تفصيل.
- (١) في (أ) و(ز): أعطى.
- (٢) كما في حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ك: الحِرْثُ وَالْمَزَارَعَةُ، ب: من أحيا أرضاً مواتاً، عنها، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من أَعْمَرَ أرضاً ليست لأحد.. فهو أحق».
- وَأَمَّا بَلَقُ: «من أحيا أرضاً ميتة.. فهي له»، فرواهُ مالِك (٧٤٣/٢: ٢٦) عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً، ورواه البخاري معلقاً، ووصله الحافظ من طرق عدة، وقال: «في أسانيدِها مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض». أ. من فتح الباري (١٩/٥).
- (٣) نهاية [٣٩٥] من (ز).
- (٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٣٦/٨) وما بعدها.
- (٥) في (أ) و(ز): قال.
- (٦) في (أ) و(ز): قيمة.
- (٧) في (ب): خشبته.
- (٨) جاء في المدونة (٤٤٢/٣) «قلت: وهل كان مالك يأخذ بهذا الحديث: «ولا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره؟» قال: لا أرى أن يقضى بهذا الحديث؛ لأنه إما كان عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندي على وجه المعروف بين الناس»، وانظر: التلخيص (٤٣٢/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٤٠/٨).
- (٩) في (أ) و(ز): قال.
- (١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٤٠-٦٣٨/٨).

وعزا هذا القول إليه الإنسوي في المهمات (٤٦٠/٥) حيث قال: «القول بالإجبار قد نقله البويطي عن الشافعي، فيكون القولان في الجديد، ولهذا قال البيهقي في إحياء الموات: «لم نجد في سنن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٣٨٧٩- وقال مالكٌ في قضاءِ عمرَ في إجراءِ النهرِ في حائطِ محمد بنِ مسلمة^(٣)،

٣٨٨٠- وناقاةُ المزني حينَ نَحَرَها غلمانُ حاطِبٍ^(٥):^(٦) ليس عليه العمل^(٧).

٣٨٨١- وقال^(٨) مالك: إذا وهب الرجلُ هبةً^(٩) للثواب، فَتَغَيَّرَتْ عندَ الموهوبِ بزيادةٍ أو نقصانٍ.. فَقُلِيَ الموهوبُ لهُ قيمَتُها يومَ قِيضَها^(١٠).

٣٨٨٢- قال الشافعي: إذا وهبها للثواب ولم^(١١) يُسَمَّ^(١٢).. فهذا عوضٌ مجهولٌ لا يجوز؛ فإن أعطاه شيئاً فَرَضِيٌّ ولم يَفُتْ.. فذاك، وإلا.. رَدُّها وَرَدُّ ما نَقَصَها^(١٣)، وإن^(١٤) كانت بغيرِ ثوابٍ

=

ما يعارض هذا الحديث، ولا يصح معارضته بالعمومات، وقد نص الشافعي في القلم والجديد على القول به، فلا عذر لأحد في مخالفته، هذا كلامه، والحديث في الصحيحين.

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) حديث أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يعرض خشبة في جداره»، ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، رَوَاهُ مالِكُ (٧٤٥/٢: ٣٢) والبخاري ك: المظالم، ب: لا يمنع جارٌ جاره أن يعرض خشبة في جداره، (٢٤٦٣)، ومسلم ك: المساقاة، ب: غرز الخشب في جدار الجار، (١٦٠٩).

(٣) رَوَاهُ مالِكُ (٧٤٦/٢: ٣٣).

(٤) انظر: المدونة (٣١٦/٤)، البيان والتحصيل (١٧٧/٩).

(٥) في (أ) و(ز): خاطب!

(٦) وذلك أن رقيقاً خاطب سرقوا ناقاةً لرجلٍ من مزينة فانتحروها، فَرُفِعَ ذلك إلى عمر بن الخطاب، فَأَمَرَ عمر أن تقطع أيديهم، ثم قال عمر للمزني: كم غنناقتك؟ فقال المزني: قد كنت والله أمتعتها من أربعمائة درهم، فقال عمر: أعطيتهم ثمانمائة درهم.

رَوَاهُ مالِكُ (٧٤٨/٢: ٣٨).

(٧) انظر: الموطأ (٧٤٨/٢)، وفيه: "وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة، ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إذا بغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها"، وانظر: اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم"

(٦٤١/٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) في (ب): الهبة.

(١٠) المدونة (٣٨٢/٤)، اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٤٤/٨).

(١١).

(١٢) في (ب): يسمي.

مُسَمًى، 'وَلَا تُؤْتِ لَذَلِكَ' (٣). فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُرْجَعَ فِيهَا؛ لِلْحَدِيثِ: وَلَا يُجِلُّ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا وَهَبَ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ' (٤).

٣٨٨٣- وقال (٥) مالك: لَا يُنْفَى الْعَبْدُ وَلَا النِّسَاءُ (٦).

٣٨٨٤- قال الشافعي: يُنْفَى كُلُّ أَحَدٍ (٧) (٨)؛ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ 'النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَمَلَةٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، حِينَ قَالَ: وَخُذُوا عَنِّي: الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ، جَلْدٌ مَائَةٌ، وَتَقْرِيبُ عَامٍ،' (٩) حَدِيثٌ (١٠) وَاحْتَجَّ فِي نَفْيِ الْعَبْدِ (١١) بِقَوْلِ عُمَرَ نَصًّا (١٢) فِي الْعَبْدِ الَّذِي وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، أَنَّهُ ضَرَبَتْهُ وَتَفَاهَتْ (١٣).

٣٨٨٥- وقال مالكٌ فِي الْعَبْدِ إِذَا سَرَقَ لَامْرَأَةً سَيِّدِهِ: قُطِعَ إِذَا كَانَ مِنْ لَا يَكُونُ مَعَهُ فِي مَرْزَلٍ وَاحِدٍ بِأَمْنُونَةٍ (١٤) فِيهِ (١٥).

٣٨٨٦- وقال (١٦) الشافعي: هَذَا خِلَافُ حَدِيثِ عُمَرَ (١٧)؛ حِينَ (١٨) قَالَ: وَخَادِفُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ (١٩).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٤/٨) وفيه: "كان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار".

(٢) فِي (ب): وَإِذَا.

(٣) فِي (ب): وَقَالَ: نَوَيْتُ ذَلِكَ.

(٤) سبق تقريره، وهو آخر حديث فِي بَابِ مَنَعَةِ نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) فِي (أ) وَ(م): قَالَ.

(٦) انظر: الموطأ (٨٢٦/٢)، المدونة (٥٠٤/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٥/٨).

(٧) فِي (أ) وَ(م): وَاحِدٌ.

(٨) وَلَكِنْ الْعَبْدُ يُنْفَى نِصْفَ سَنَةٍ. انظر: مختصر المزني (ص ٢٦١).

(٩) فِي (أ) وَ(م): "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ جَمَلَةٌ".

(١٠) فِي (أ) وَ(م): وَلِلْحَدِيثِ.

(١١) حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه مسلم لك: الحدود، ب: حد الزن، (١٦٩٠).

(١٢) فِي (ب): الْعَبْدُ.

(١٣) فِي (ب): قِضَا.

(١٤) رواه مالك (٨٢٧/٢: ١٥) وعنه الشافعي فِي اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٥/٨).

(١٥) فِي (أ) وَ(م): بِأَمْنَانِهِ.

(١٦) انظر: الاستذكار (١٩/٨)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٦/٨).

٣٨٨٧- 'وقال مالك^(٥): إذا دخل الرجل بالمرأة فأغلق^(٦) الباب وأرغى الستر^(٧)، فإن كان إنما دخل عليها في بيت أهلها ليس على وجه البناء [ها].. فالقول قوله، ولا يجب الصدق بإغلاق الباب وإرخاء الستر،^(٨) وإن دخل عليها^(٩) على وجه الابتاء^(١٠) ها.. لم يجب الصدق بإغلاق^(١١) ولا إرخاء^(١٢)، إلا أن/ (ب) تدعي المرأة أنه وطئها^(١٣).

٣٨٨٨- وقال الشافعي: لا يجب إلا بالنسب^(١٤)، وهو قول ابن عباس^(١٥)، مع دلالة القرآن ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النور: ٢٣٧].

٣٨٨٩- وقال مالك في [امرأة] العتین: إن^(١٦) رفعت أمرها إلى الوالي حين دخل بها سواء، وضرب له أجل^(١٧)/ (٢)^(١٨).. فليس لها إلا نصف الصداق، وإن أقامت معه زماناً ثم رافعه.. فلها الصداق كاملاً^(١٩).

-
- (١) في (أ) و(ز): قال.
 (٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٤٦/٨).
 (٣) ليست في (ز).
 (٤) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦٤٦/٨) عن مالك، وهو في الموطأ (٨٣٩/٢: ٣٣) عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 (٥) في (ز): وقال، في (ب): قال مالك.
 (٦) في (ب): وأغلق.
 (٧) نهاية [٣٩٦ ص] من (ز).
 (٨) في (ب) زيادة: قال.
 (٩) في (ب): بها.
 (١٠) في (ب): البناء.
 (١١) في (أ) و(ز): والإرخاء، ولعل المثلث هو الصواب.
 (١٢) الموطأ (٥٢٩/٢) وفيه: "إذا دخل عليها في بيتها فغالت: قد مسني، وقال: لم أمسها.. مُدِّق عليها، فإن دخلت عليه في بيته فقال: لم أمسها، وقالت: قد مسني.. مُدِّقَت عليه".
 (١٣) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأُم" (٦١٥/٨).
 (١٤) رواه الشافعي في الأُم (٥٤٦/٦) (٢١٥/٥) النجار، وعبد الرزاق (٢٩٠/٦: ١٠٨٨٣ و١٠٨٨٣) وسعيد بن منصور (٢٠٤/١: ٧٧٢) وابن أبي شيبة (٣٠١/٤) والبيهقي (٢٥٤/٧)، وصححه الألباني، كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٨٧/٣).

٣٨٩٠- قال الشافعي: ذلك كله سواء، ولا نصف لها ولا غيره؛ لأنه فسخ بغير طلاق جاء من قبل المرأة، لا من قبل الرجل.

٣٨٩١- حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي، قال^(٥) مالك: وإذا^(٦) نكح الرجل في السرّ بشاهدين ووليّ، وقال لهما: «اكتما».. فالنكاح باطل^(٧).

٣٨٩٢- وقال الشافعي: النكاح جائز^(٨).

٣٨٩٣- وقال مالك: إذا تزوج الرجل المرأة وما جنون أو جذام أو برص فمَسَّها.. فلها الصداق^(٩) كاملاً، ويرجع الزوج على وليّها إن كان وليّها أبوها أو أخوها أو من يعلم ذلك منها، فإن كان مبشّر^(١٠) [يرى أنه] لا يعلم.. فلا شيء على الولي، ويؤخذ المهر منها، ويترك لها ثلاثة دراهم قدر ما يستحلها به^(١١).

٣٨٩٤- وقال^(١٢) الشافعي: لا يرجع على الولي [بشيء؛ واحتج] بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [حين قال]: [ونكاحها باطل]^(١٣)، وجعل لها صداقها بما استحلّ منها، فقد^(١٤) جعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها بالنكاح الفاسد المهر، وهي التي أعانت على ذلك^(١٥).

(١) في (ب): إذا.

(٢) في (ب): أجل.

(٣) نهاية (ب/٧٣) من (ب).

(٤) -

(٥) في (ب): وقال.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) -

(٨) الحاوي الكبير (٥٨/٩-٥٩).

(٩) في (ب): صداقها.

(١٠) في (أ) و(ب): من.

(١١) الموطأ (٥٢٧/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٥/٨).

(١٢) في (أ) و(ب): قال.

(١٣) سبق نفيّه، وهو حديث النكاح بلا وليّ.

(١٤) في (أ) و(ب): فقد.

٣٨٩٥- قال مالك: وإذا قال الرجل لامرأته^(١) «حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ» وقد دخل بها.. فهي ثلاث^(٢).

٣٨٩٦- قال الشافعي: هو ما أراد^(٣)؛ واحتج بحديث عمر حين استخلفه: «ما أردت؟»^(٤).

٣٨٩٧- وقال مالك في المفقود: إذا تربصت امرأته أربع سنين وأربعة أشهر وعشرًا، ثم تزوجت، فقدم زوجها، فإن كان دخل بها.. فهو أحقُّ بها من الأول، وإن لم^(٥) يدخل بها.. فالأول أحقُّ [بها]، ولها الصداق من الأول والثاني^(٦).

٣٨٩٨- وهذا خلاف ما^(٧) رَوَى^(٨) عن عمر^(٩).

(١) انظر: الأم (٢١٨-٢١٧/٦) (٨٥/٥) النجار) وفيه: "لم يُحْزَ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْآخِذَةُ لَهُ وَبِغَرْمُهَا وَلِئِذَا أَنْ أَكْثَرَ أَمْرَهُ أَنْ يَكُونَ غَرُّهَا وَهِيَ غَرَّتْ بِنَفْسِهَا، فَهِيَ كَانَتْ أَحَقُّ أَنْ يَرْجَعَ بِهِ عَلَيْهَا، وَلَوْ رَجَعَ بِهِ عَلَيْهَا لَمْ تُغَطَّ أَوَّلًا".

(٢) نهاية [ص ٣٩٧] من (٢).

(٣) انظر: المدونة (٢٨٨/٢)، التلقين (ص ٣٢٣-٣٢٤).

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٦/٨).

(٥) رَوَاهُ مَالِكٌ بَلَاغًا (٥٥١/٢)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٥/٨)، ووصله عبد الرزاق (٣٦٩/٦: ١١٢٣٢) وسعيد بن منصور (٢٨٠/١) والبيهقي (٣٤٣/٧).

(٦) في (ب) زيادة: يكن.

(٧) انظر: الموطأ (٥٧٥/٢)، المدونة (٢٩/٢: ٣١)، التلقين (ص ٣٢٣-٣٢٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٧/٨)، لكن قال في الموطأ (٥٧٥/٢): "إن تزوجت بعد انقضاء عدتها، فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها.. فلا سبيل لزوجها الأول إليها".

(٨) في (ب): لما.

(٩) في (ب): روي.

(١٠) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٤٠١/١: ١٧٥٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٨/٤) وفيه: "عن الشعبي: سئل عمر عن رجل غاب عن امرأته فبلغها أنه مات فتزوجت، ثم جاء الزوج الأول، فقال عمر: يُخَيَّرُ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَامْرَأَتِهِ؛ فَإِنْ اخْتَارَ الصَّدَاقَ.. تَرَكَهَا مَعَ الزَّوْجِ الْآخِرِ، وَإِنْ شَاءَ.. اخْتَارَ امْرَأَتَهُ".

وَأَمَّا الْإِمَامُ مَالِكٌ فَإِنَّهُ قَالَ كَمَا فِي الْمَوْطَأِ (٥٧٥/٢: ٥٢): "تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سَنِينَ، ثُمَّ تَعُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَحِلُّ" ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: "وَأَدْرَكْتُ النَّاسَ يَنْكُرُونَ الَّذِي قَالَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ: يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ، فِي صَدَاقِهَا أَوْ فِي امْرَأَتِهِ".

٣٨٩٩- وقال الشافعي: النكاح/ باطل، ولها صدائق مثلها في الوطء^(١)، واحتج بحديث علي أنها امرأة الأول^(٢).

٣٩٠٠- وقال مالك: لا يترغ القراز ولا الحلمة محرم^(٣).

٣٩٠١- قال الشافعي: يترعه ويقتله^(٤)، ولا شيء عليه^(٥)، واحتج بحديث عمر أنه كان يُقرّد بعيراً له^(٦).

٣٩٠٢- وقال مالك: من جهل أن يكون آخبر^(٧) عهده الطواف بالبيت؛ فإن كان قريباً.. [رجع]، وإلا.. فلا شيء عليه^(٨).

٣٩٠٣- قال الشافعي: إن كان قريباً -وَحُدَّ الْقُرْبَ بِقَدْرِ مَا تُقْصَرُ^(٩) فيه الصلاة، وهو أقرب المواعيت إلى مكة-.. رَجَعَ، وإلا.. مَضَى، وأهراق دماء^(١٠).

٣٩٠٤- وقال مالك: لا يُقْدَى شيءٌ مِنَ الصَّيْدِ -صغاره ولا كباره- إلا بما يجوز في الضحايا؛ الجذع أو التي^{(١١) (١٢)}.

(١) الأم (٦٠٨/٦)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٨-٦٥٧/٨).

(٢) رواه الشافعي في الأم (٦١٢/٦)، وعبد الوزاري (٩٠/٧: ١٢٣٣٠ ١٢٣٣١)، وسعيد بن منصور

(٤٠٢/١: ١٧٥٧ ١٧٥٨)، وابن أبي شيبة (٢٣٨/٤)، والبيهقي (٤٤٤/٧)، وفي المعرفة (٢٣٣/١١).

(٣) انظر: المدونة (٤٥٣/١)، وقال في الموطأ (٣٥٨/١) بعد أن روى يَتَلَّ عمر، قال: "وَأَنَا أَكْرَهُه".

(٤) في (ب): يقتله ويرعه.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٢/٨).

(٦) رواه مالك (٣٥٧/١)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٢/٨).

(٧) في (ب): آخره.

(٨) انظر: المدونة (٤٩٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٤/٨).

(٩) في (أ) و(ب): يقصر.

(١٠) الأم (٥٨٨/٣: ٥٦٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٤/٨).

(١١) في (أ) و(ب): بالجذع والتي.

(١٢) قال في الموطأ (٤١٦/١): "وَكُلُّ شَيْءٍ قُدِّي.. فَنِي مِمَّغَارِهِ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي كِبَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ دِيَةِ

الْحَرِّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهِيَ بِمِثْلَةِ وَاحِدَةٍ سِوَاءٍ، وَبَنَحُوهُ فِي الْمَدُونَةِ (٤٤٧/١)، وفي المدونة (٤٥٠/١) أن في

الربوع والضب قيمتها طعاماً.

وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٥/٨).

- ٣٩٠٥- وقال الشافعي: يُقْدَى بالمثل؛ يُشَبَّه الصغيرُ بالصغير، والكبيرُ بالكبير^(١)، والحجة في ذلك: قول عمر: «في الربوع جفرة»^(٢)، وقال في غير ذلك: «جدي»^(٣) قد جَمَعَ الماءَ والشجرة»^(٤).
- ٣٩٠٦- وقال مالك: إذا وطئ الرجلان صيداً^(٥).. فَعَلَى كُلِّ واحدٍ منهما جزءٌ^(٦).
- ٣٩٠٧- وقال الشافعي: ليس عليهما إلا جزء واحد^(٧)، واحتجَّ بحديثِ عُمَرَ وابنِ عُمَرَ^(٨).
- ٣٩٠٨- وقال مالك/^(٩): لا يُخَمَّرُ الحَرَمُ وجهه^(١٠).
- ٣٩٠٩- وقال^(١١) الشافعي: لا بأس أن يُخَمَّرَ الحَرَمُ وجهه^(١٢)، وقد أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُخَمَّرَ وجهه^(١٣) مُخَرِّبٍ ميتٍ، ولا يُخَمَّرُ^(١٤) رأسه^(١٥)، وَغَطَّى عثمانُ وجهه^(١٦)، وَغَطَّى مروانُ وزيد^(١٧).

-
- (١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٥/٨ و ٦٦٤-٦٧١).
- (٢) رَواه الشافعي في الأم (٤٩٧/٣) عن مالك وهو عنده في الموطأ (٤١٤/١: ٢٣٠)، وعبد الرزاق (٤٠١/٤: ٨٢١٦ و ٤٠٣: ٤٢٢٤).
- (٣) في (أ) و(ب): وجدي.
- (٤) قاله في الصَّبِّ، رَواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٠/٨)، وعبد الرزاق (٤٠٢/٤: ٨٢٢٠ و ٨٢٢١)، وابن أبي شيبَةَ (٧٦/٤)، والبيهقي (١٨٢/٥ و ١٨٥).
- (٥) في (ب): الصيد.
- (٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧١/٨).
- (٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧١/٨).
- (٨) أما أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَرَوَاهُ الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧١/٨)، عن مالك، وهو في الموطأ (٤١٤/١: ٢٣١)، ومن طريقه البيهقي (١٨٠/٥ و ٢٠٣).
- وأما أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فَرَوَاهُ الشافعي في الأم (٥٣٣/٣)، وعبد الرزاق (٤٣٨/٤: ٨٣٥٧)، والبيهقي (٢٠٤/٥).
- (٩) غَايَةُ [٣٩٨] من (٢).
- (١٠) انظر: المدونة (٣٩٥/١)، التلخيص (٢١٣-٢١٤)، الرد على الشافعي (٧١-٧٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٤/٨).
- (١١) في (أ) و(ب): قال.
- (١٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٤/٨).
- (١) في (أ) و(ب): وجهه.
- (٢) في (ب): يُغَطَّى.

٣٩١٠- وقال^(١) مالك: إذا صيد الصيد من أجل المحرم فأكله.. غرمه^(٢).

(١) أمهل الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري ك: جزاء الصيد، ب: المحرم يموت بعرقه، (١٨٤٩)، ومسلم ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، (١٢٠٦)، وفيه عندهما: «ولا تخمروا رأسه».

وزاد في رواية عند مسلم (١٢٠٦/٩٨): «ولا تخمروا رأسه ولا وجهه»، وفي رواية (١٢٠٦/١٠٢): «وأن يكشفوا وجهه». وفي رواية (١٢٠٦/١٠٣): «ولا تغطوا وجهه».

ورواه الشافعي في الأم (٦٠٥/٢) (٢٧٠/١) النجار، من طريق إبراهيم بن أبي حُرّة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وخفروا وجهه، ولا تخمروا رأسه». وذكرها ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤٦٠/٣) وقال: «وإبراهيم: وثقة يحيى وأحمد وأبو حاتم». ورواه ابن المنذر في الأوسط (٣٤٣-٣٤٤) عن الربيع عن الشافعي به.

قال البيهقي: «وذكر الوجه فيه غريب، ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير فذكر الوجه على شك منه في مثله، ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن ساقا.. أولى بأن تكون محفوفة، والله أعلم». ١١. من السنن الكبرى (٣٩٣/٣).

وقال الحافظ في فتح الباري (٥٤/٤-٥٥): «اختلف في ثوبها... وتردد ابن المنذر في مسحه، وقال البيهقي: «ذكر الوجه غريب، وهو وهم من بعض رواه»، وفي كل ذلك نظروا فإن الحديث ظاهرة الصحة... وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ: «ولا يمس طيباً خارج رأسه»، قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال: «خارج رأسه ووجهه» انتهى، وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية، وشعبة أخف من كل من روى هذا الحديث؛ فلعل بعض رواه انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية».

وقال الإمام النووي: «وتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً، إنما هو صيانة للرأس؛ فإنهم لو غطوا وجهه.. لم يؤمن أن يغطوا رأسه». ١١. من شرح مسلم (١٢٨/٨).

وقال الألباني: «زيادة الوجه في الحديث ثابتة محفوفة». ١١. من إرواء الغليل (٤٠٠/٤).

(٢) رواه مالك (٣٥٤/١) (٨٤) وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨)، ومن طريقه البيهقي (١٩١/٥)، ورواه ابن أبي شيبة (٧٢٠/٣).

(٣) مروان هو ابن الحكم، وزيد هو ابن ثابت رضي الله عنهما.

والأثر رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨)، وابن أبي شيبة (٧٢١/٣).

(٤) في (ب): قال.

(١) انظر: الموطأ (٣٥٤/١)، التلطين (ص ٢١٨)، اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨).

٣٩١١- وقال^(١) الشافعي: لا يغرمة؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢) إِنَّمَا جَعَلَ الْكُفَّارَةَ فِي الْقَتْلِ^(٣)، [وقاتل هذا.. لا جزاء عليه]^(٤).

٣٩١٢- وقال مالك^(٥): الْقَتْلُ: أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى الشَّيْءِ، يَنْتَظِرُ إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ وَهُوَ يَرَاهُ^(٦) أَنَّهُ كَمَا حَلَفَ، ثُمَّ يَجِدُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، أَوْ يَرَى^(٧) الشَّيْءَ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(٨).

٣٩١٣- وقال^(٩) الشافعي: إِذَا فَعَلَ مِثْلَ هَذَا.. وَحَبَّتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّ^(١٠) هَذَا عَطَا^(١١).

٣٩١٤- وقال^(١٢) الشافعي: لَعُو الْيَمِينِ [إِذَا قَالَ]: «لَا وَاللَّهِ»، وَ: «بَلَى وَاللَّهِ»، غَيْرُ عَاقِبٍ عَلَيْهِ.. فَلَيْسَ بِيَمِينٍ^(١٣).

٣٩١٥- قال مالك: لَا يَبَاعُ الْمُدْبِرُ^(١٤).

٣٩١٦- قال الشافعي: يَبَاعُ^(١٥) (١٨٢/ب)، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاشِئَةَ فِي بَيْعِهِ^(١٦).

-
- (١) في (أ) و(ز): قَالَ.
 - (٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.
 - (٣) في (أ) و(ز): الْقَتْلُ.
 - (٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٤/٨-٦٧٨-٦٧٦).
 - (٥) نهاية (أ/٧٤) من (ب).
 - (٦) في (ب): يَرَى.
 - (٧) في (ب): يَرَى.
 - (٨) انظر: الموطأ (٤٧٧/٢)، المدونة (٥٧٨/١)، التلخيص (ص. ٢٥)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٩/٨).
 - (٩) في (أ) و(ز): قَالَ.
 - (١٠) في (ب): لِأَنَّهُ.
 - (١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٩/٨).
 - (١٢) في (أ) و(ز): قَالَ.
 - (١٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٩/٨).
 - (١٤) انظر: الموطأ (٨١٥/٢)، المدونة (٥١٩/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٠/٨).
 - (١٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٠/٨).

٣٩١٧- وقال^(٦٦) مالك: الشاهد تشهد عمر^(٦٧).

٣٩١٨- وقال^(٦٨) الشافعي: الشاهد تشهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحديث^(٦٩) ابن عباس^(٧٠).

٣٩١٩- وقال^(٧١) مالك: مَنْ سلف في ثياب، فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها من غير الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن.. فلا بأس^(٧٢).

٣٩٢٠- وقال^(٧٣) الشافعي: لا يجوز^(٧٤)، ليهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع ما لم يقبض وربح ما لم يقبض^(٧٥)، وقال ابن عباس: «كُلُّ شَيْءٍ بِمِزْلَةِ الطَّعَامِ»، وَرَوَى^(٧٦) مالك، حديث السبائب^(٧٧)، حين سلف الرجل في السبائب^(٧٨).

(١) حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيع المدبر: رواه جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ غَيْرِهِ؟»، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: «وَمَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِشَاغَاتٍ دَرَاهِمَ، فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ. رواه مسلم ك: الزكاة، ب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، (٩٩٧).

• وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ، فَأُهَا بَاعَتْ مَدْبَرَةً لَهَا سَحَرَتْهَا: فَسَبَقَ فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّاحِرِ.

(٢) في (أ) و(ب): قَالَ.

(٣) انظر: المدونة (٢٢٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٤/٨).

(٤) في (أ) و(ب): قَالَ.

(٥) في (ب): لِحَدِيثِ.

(٦) سبق في باب التشهد.

(٧) في (أ) و(ب): قَالَ.

(٨) الموطأ (٦٥٩/٢)، المدونة (١٣٣/٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨١/٨-٦٨٢).

(٩) في (أ) و(ب): قَالَ.

(١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨١/٨-٦٨٣).

(١١) متفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا.. فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ك: البيوع، ب: بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، (٢١٣٥)، ومسلم ك: البيوع، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، (١٥٢٥) واللفظ له.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ج): وَرَوَاهُ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْتُهُ.

(١٣) السبائب: جمع سبيبة، وهي شَقَّةٌ رَقِيعَةٌ مِنَ الثَّيَابِ، وَقِيلَ مِنَ الْكُتَانِ. انظر: النهاية لابن الأثير (٣٢٧/٢)، القاموس مع تاج العروس (٣٦/٣).

٣٩٢١- وقال^(٦٦) مالك: إن وقع على أهله وهو محرّم وهو بمنى قبل أن يبيض وقد رمى الجمرة.. فعليه أن يبيض ويحرم ويحرم بدنة وقد ثمّ حجّه^(٦٧).

٣٩٢٢- وقال^(٦٨) الشافعي: عليه أن يبيض/ ^(٦٩) وينحر [بدنة]، وليس عليه العمرة، وقد ثمّ حجّه^(٧٠)، واحتج بحديث مالك عن ابن عباس أنه [قال:] ينحر ^(٧١) بدنة^(٧٢).

٣٩٢٣- وقال^(٧٣) مالك: إذا ملّك الرجل امرأته أمرها ففارقته.. فهي ثلاث؛ إلا أن يُناكِزها^(٧٤) في المجلس^(٧٥).

٣٩٢٤- وقال^(٧٦) الشافعي: نية الرجل في ذلك؛ رَدُّ عليها في المجلس أو لم يرد^(٧٧)؛ واحتج بحديث زيد بن ثابت حين أتاه محمد بن أبي عتيق، فقال: وهي واحدة، فأرتجعها^(٧٨) إن شئت^(٧٩).

(١) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨١/٨) عن مالك وهو عنده في الموطأ (٦٥٩/٢): (٧٠) عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت عبد الله بن عباس وزجّل يسأله عن رجل سَلَفَ في سبائب، فأراد بيعها قبل أن يقبضها؟ فقال ابن عباس: «تلك الورق بالورق، وكرة ذلك.

(٢) في (ب): قال.

(٣) انظر: الموطأ (٣٨٢/١) ٣٨٤، المدونة (٤٣١/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٣/٨).

(٤) في (أ) و(ز): قال.

(٥) نهاية [ص ٣٩٩] من (ز).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٣/٨).

(٧) في (أ) و(ز): أخر.

(٨) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٣/٨)، عن مالك وهو عنده في الموطأ (٣٨٤/١): (١٥٥).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) في (ب): بفارقها.

(١١) هكذا حكاه عنه في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٦/٨).

لكن الذي في المدونة غير هذا؛ فإنه قال (٢٧٤/٢): «قال مالك في الذي يملك امرأته أمرها ولا نية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاثة، فطلّقت نفسها ثلاثاً فناكِزها: إما طالق ثلاثاً ولا تنفعه تناكِزها؛ لأنها لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنتين حين ملكها».

وهذا ما يفهم أيضاً من نصّه في الموطأ (٥٥٤/٢)، ولعل الذي حكاه هنا رواية أخرى للإمام مالك. والله تعالى أعلم.

(١٢) في (أ) و(ز): قال.

٣٩٢٥- قال مالك في الشيخ الكبير [الذي] لا يستطيع الصيام: ليس عليه الفدية^(١).

٣٩٢٦- قال الشافعي: عليه الفدية، واحتج بحديث أنس [بن مالك]^(٢).

٣٩٢٧- قال مالك: من باع ثمرة^(٣) حائطه.. فحائز له أن يستني مكيلة^(٤) [ما] بينه وبين ثلث الثمرة^(٥).

٣٩٢٨- وقال^(٦) الشافعي: لا يجوز أن يستني شيئاً من ذلك؛ لأنه لا يُدْرَى^(٧) كم يبقى بعد مكيلة ما استنى.. فيكون قد اشترى شيئاً مجهولاً^(٨).

٣٩٢٩- قال مالك: إذا أفاضت المرأة قبل أن تُقَصِّرَ^(٩)، فَقَصَّرَ الزوجُ بأسنانهِ شعرها، ثم حاصفها.. إنها تحريق دمًا^(١٠).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٥/٨).

(٢) في (أ) و(ز)؛ وارتجمها.

(٣) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٥/٨) عن مالك، وهو عنده في الموطأ (٥٥٤/٢): ١٢.

(٤) انظر: الموطأ (٣٠٧/١)، وفيه: "لا أرى ذلك واجباً، وأحب إلي أن يفعله إذا كان قويا عليه"، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٧/٨).

(٥) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٧/٨) عن مالك الموطأ (٣٠٧/١) (٥١) أنه بلغه: أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام، فكان يفتدي.

(٦) في (ب): نحر.

(٧) في (ب): مكيلة.

(٨) الموطأ (٦٢٢/٢).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) في (ب): يدري.

(١١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٨/٨) (٢٤٥/٧) (النجار)، وفيه: "قال الشافعي: إنما روى عن القاسم وعشرة الاستثناء، ولم يرو عنهما خذ الاستثناء، ولكن جاز أن يستني منه سهماً من ألف سهم.. فيجوزن تسعة أعشاره وأكثر، ولا أدري من اجتمع لكم على هذا، والذي يروي.. خلاف ما يقول، قال الشافعي: ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعاً على شيء، والمستثنى خارج من البيع، وذلك أن يقول: أبيعك ثمر حائطي إلا كلداً وكلذا ثلثة تعرف بأعيانها، تكون خارجة من البيع بأعيانها، أو أبيعك نصف ثمر حائطي.. فيكون النصف خارجاً من البيع، أو أبيعك ثمرة إلا نصفه، أو إلا ثلثه.. فيكون ما استثنى خارجاً من البيع".

٣٩٣٠- وقال^(٣٧) الشافعي: لا شيء عليها^(٣٨)؛ واحتج بأن الله / تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٣٩) إنما أَمَرَ بالخلقِ
والنقصير، فبأي شيء كان الخلق والنقصير.. أجزأه.

٣٩٣١- وقال^(٤٠) مالك: من كانت له عشرون^(٤١) دينارًا نقص، أو مائتي درهم نقص، وهي
تجوز^(٤٢) جواز الوازنة.. فعليه الزكاة^(٤٣).

٣٩٣٢- وقال^(٤٤) الشافعي: لا زكاة^(٤٥) عليه حتى يتم^(٤٦)؛ واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
«لَيْسَ فِي أَقْلٍ^(٤٧) مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ زَكَاةٌ»^(٤٨)، وبإجماع^(٤٩) العلماء: ليس في أقل من عشرين دينارًا
زكاة^(٥٠).

٣٩٣٣- وقال^(٥١) مالك: لا بأس ببيع نجوم المكاتب بغير ض^(٥٢)؛ فإن أَدَّى.. عتق، وإن عجز..
رَقَّ وكان عبدًا للذي^(٥٣) اشترى نومه^(٥٤).

(١) في (أ) و(ز): بقصر.

(٢) انظر: الموطأ (٣٩٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٩/٨).

(٣) في (أ) و(ز): قال.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٩/٨).

(٥) في (ب): عَرَّجَلٌ.

(٦) في (أ) و(ز): قال.

(٧) في (أ) و(ز): عشرين.

(٨) في (أ) و(ز): يجوز، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٩) انظر: الموطأ (٢٤٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٠/٨-٦٩١).

(١٠) في (أ) و(ز): قال.

(١١) في (ب): تكون.

(١٢) هكذا في النسخ الثلاث.

(١٣) في (أ) و(ز): بأقل.

(١٤) سبق تخريجه في أول كتاب الزكاة.

(١٥) في (ب): وباجتماع.

(١٦) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩١/٨)، وأما الإجماع: فذكره ابن المنذر (ص ٥٣).

(١٧) في (ب): قال.

(١٨) في (ب) تحتمل: "بعوض" و "بعرض"، هكذا صورناها في (ب): **بِعَرَضٍ**.

٣٩٣٤- وقال^(٦٦) الشافعي: لا يجوز^(٦٧) ذلك له؛ لأنه ليس بذَيْن ثابت؛ لأنه إذا عجز.. صار عبداً لسيده، وهو شراء غرر.

٣٩٣٥- قال مالك: إذا كان المسافر يطعم في الماء.. فلا يَتَيْمُّ إلا في آخر الوقت^(٦٨).

٣٩٣٦- قال الشافعي: /^(٦٩) يَتَيْمُّ^(٧٠)، وهذا^(٧١) خلاف فعل ابن عمر؛ أنه يَتَيْمُّ بِرَبِّهِ الثَّعْمِ^(٧٢).

٣٩٣٧- قال مالك: إن يَتَيْمُّ في أوَّل الوقت ثم وجد الماء في الوقت.. أعاد الصلاة^(٧٣).

٣٩٣٨- قال الشافعي: لا يُعِيدُ^(٧٤)؛ واحتج بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ»^(٧٥).

(١) في (أ) و(ز): عبد الذي.

(٢) انظر: الموطأ (٧٩٧/٢-٧٩٨).

(٣) في (أ) و(ز): قال.

(٤) نهاية [ص. ٤٠٠] من (ز).

(٥) انظر: المدونة (١٤٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٩/٨).

(٦) نهاية (ب/٧٤) من (ب).

(٧) انظر: الأم (٩٧/٢).

(٨) أي: قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٩) رواه مالك (٥٦/١: ٩٠) "عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجُرف، حتى إذا كانا بالجربد نزل عبد الله، فَتَيْمَّمُ مِمَعِدًا طَيًّا، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صَلَّى"، ورواه عنه: الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٩/٨) وعنه أيضاً: عبد الوزاري (٢٢٩/١: ٨٨٣).

ورواه البخاري معلناً، ك: التيمم، ب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، قال: "وأقبل ابن عمر من أرضيه بالجُرف فحَضَرَتِ الْعَصْرُ بِرَبِّهِ الثَّعْمِ، فَصَلَّى ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَبِعَةٌ، فَلَمْ يُعِدْ..".

"والجُرف، بضم الجيم والراء، بعدها فاء: موضع ظاهر المدينة، كانوا يحسرون به إذا أرادوا الغزو، وقال ابن إسحاق: هو على فرسخ من المدينة، والمَرْدُ، بكسر الميم، وسكون الراء، بعدها مُؤَذَّةٌ مفتوحة، وحكى ابن التين أنه روي بفتح أوله، وهو من المدينة على ميل". ٨١. من فتح الباري (٤٤١/١).

(١٠) انظر: المدونة (١٤٥/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٩/٨).

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٩/٨-٧٠٠).

(١٢) سبق نشرجه.

٣٩٣٩- قال مالك: يصلي إمام مكة، والحاج، وأهل مكة بمنى وعرفات.. ركعتين^(١).

٣٩٤٠- وقال^(٢) الشافعي: مَنْ كَانَ مِنَ الْحَاجِّ مُسَافِرًا^(٣) لَمْ يَتَوَّعْ مُقَامَ أَرْبَعٍ.. فَصَرَّ، وَمَنْ نَوَى [مِنْهُمْ] مُقَامَ أَرْبَعٍ.. أَتَمَّ، وَأَمَرَ مَكَّةَ - إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَوْ مُقِيمًا بِهَا لَا مُسَافِرًا^(٤) - وَأَهْلُ مَكَّةَ وَمِنَى وَعَرَفَاتُ.. يَتِمُّونَ^(٥).

٣٩٤١- والحجة في ذلك أنهم من أهل الحضر، وليس سفرهم ذلك سفرٌ تُقصرُ فيه الصلاة، وأما^(٦) صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكرٍ وعمر.. فَإِنَّهُمْ مُسَافِرُونَ، وَقَدْ أَتَمَّ عُثْمَانُ وَابْنُ مَسْعُودٍ^(٧)، وَإِنَّمَا أَتَمُّوا لِأَن ذَلِكَ مَبَاحًا لَهُمْ، كَمَا يُتِمُّ الْمُسَافِرُ حُلْفَ الْمُقِيمِ، وَهَذَا^(٨) يُدَلُّ أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا صَلَّى بِقَوْمٍ وَأَتَمَّ لَهُمْ.. لَمْ تَفْسِدْ صَلَاتُهُمْ^(٩).

(١) انظر: الموطأ (٤٠٢/١)، المدونة (٢٥٠/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

(٢) في (أ) و(ز): قال.

(٣) في (أ) و(ب) و(ز): مسافر.

(٤) في (ب): يتوي.

(٥) في (ب): مسافر.

(٦) انظر: الأم (٣٦٥/٢) (١٨٦/١) النجار) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

(٧) في (ب): فأما.

(٨) عن عبد الرحمن بن يزيد أنه قال: صلى بنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ.. رَكَعَتَانِ مُتَقِلَتَانِ".

متفق عليه، رواه البخاري ك: تقصير الصلاة، ب: الصلاة بمنى، (١٠٨٤)، ومسلم ك: صلاة المسافرين، ب:

ب: قصر الصلاة بمنى، (٦٩٥).

ورواه أبو داود ك: الناسك، ب: الصلاة بمنى، (١٩٦٠) وزاد: أن عبد الله بن مسعود منى أربعا، فقيل له: «عَيَّتَ عَلَى عُثْمَانَ، ثُمَّ مَنَيْتَ أَرْبَعًا؟» قَالَ: «الْخَلَّافُ شَرُّهُ». ومصحح الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤/٦).

(٩) في (أ) و(ز): نهذا.

(١٠) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

٣٩٤٢- وقال ^(١) مالك: إن ^(٢) نائم قليلاً قاعداً.. لم ينقض وضوءه، وإن ^(٣) تطاول (١٨٣/ب) ذلك.. توضاً ^(٤).

٣٩٤٣- وقال ^(٥) الشافعي: لا يجوز أن يكون في النوم إذا كان قاعداً وضوءه ^(٦)؛ إلا أن يكون حكمه حكم المصطحج.. فقليله وكثيره سواء، أو خارجاً من ذلك الحكم.. فلا ينقض النوم قاعداً وضوءه (لا قليلاً، ولا كثيراً) ^{(٧) (٨)}.

٣٩٤٤- وقال ^(٩) مالك: لا يجوز إذا توضأ الرجل ثم مسح على خفيه ثم خلعهما.. إلا أن يغسلهما مكانه؛ فإن لم يفعل هذا/ ^(١٠).. استأنف ^(١١).

٣٩٤٥- قال الشافعي: من فعل مثل هذا.. فوضوءه تام ^(١٢)؛ واحتج بحديث ابن عمر أنه توضأ ثم خرج إلى السوق ثم دعي إلى المجازة.. فغسل رجله ^(١٣).

٣٩٤٦- قال مالك: لا يقضي الرجل بيديه إلى الأرض في حر ولا برز إن شاء ^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (أ) و(ز): إذا.

(٣) في (أ) و(ز): وإن.

(٤) انظر: المدونة (١١٩/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٨/٨).

(٥) في (أ) و(ز): قال.

(٦) في اختلاف مالك والشافعي: "لا يجوز في النوم قاعداً إلا..."، وهي أوضح من العبارة هنا.

(٧) في (أ) و(ز): قليله وكثيره.

(٨) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٨/٨).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) نهاية [ص ٤٠١] من (ز).

(١١) انظر: المدونة (١٤٤/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٩/٨).

(١٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٨/٨).

(١٣) سبق تخريجه، لكن فيه أنه مسح عليهما، ولعله يجوز هنا في العبارة؛ والمقصود هنا الاستدلال على عدم وجوب الموالاة. والله تعالى أعلم.

(١٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٣/٨)، وفيه: "إن شاء الله" بدل "إن شاء".

٣٩٤٧- قال الشافعي: يُفْضِي يَنْدِي فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالرَّدِّ؛ وَاحْتِجَ بَأَنِ ابْنِ عَمْرِو كَانَ يَفْعَلُهُ^(١)،
[إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ.. فَيَتَّبِعْ]، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَجِدَّ
عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ^(٢)، وَكَمَا يَفْضِي بِجِهَتِهِ.. كَذَلِكَ يَفْضِي بِيَدِهِ^(٣).

٣٩٤٨- قَالَ مَالِكٌ^(٤) فِي الثَّرَاةِ: إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا.. أَفْطَرَتْ، وَأَطْفَعَتْ، وَغَلَبَتْهَا الْقَضَاءُ^(٥).

٣٩٤٩- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٦).

٣٩٥٠- وَقَالَ^(٨) مَالِكٌ: مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ.. فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ^(٩).

وانظر: المدونة (١٧٠/١) وفيها: "قال مالك: أرى أن لا يضع الرجل كفيه إلا على الذي يضع عليه جبهته، قال: وإن كان حرًا أو بردًا.. فلا بأس بأن يسط ثوبًا يسجد عليه، ويجعل كفيه عليه. قال: وقال مالك: بلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يفعلان ذلك".

(١) في (أ) و(م): يفعل.

(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ (١٦٣/١: ٥٩)، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ إِذَا سَجَدَ وَخَمَعَ كَفَيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ جِهَتَهُ، قَالَ نَافِعٌ: "وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الرَّدِّ، وَهُوَ لَيُخْرِجُ كَفَيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْثِي لَهُ، حَتَّى يَضَعَهُمَا عَلَى الْحِصْبَةِ"، هَذَا مِنْ فَعْلِهِ، وَرَوَاهُ فِي (١٦٣/١: ٩٠) مِنْ قَوْلِهِ، وَفِيهِ: "وَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ"، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَم" (٧١٢/٨).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري لك: الأذان، ب: السجود على سبعة أعظم، (٨٠٩)، ومسلم لك: الصلاة، ب: أعضاء السجود، (٤٩٠).

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٢/٨) وليس فيه تعليق القول بمذهب مالك.. على وجود الخير.

(٥) ليست في (م).

(٦) انظر: الموطأ (٣٠٨/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٣/٨).

(٧) تقدمت المسألة في كتاب الصيام.

ووافق الشافعي مالكًا في هذه المسألة، وكلاهما ترك قول ابن عمر -في الحامل- أنه لا قضاء عليها؛ لظاهر القرآن: «وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ.. فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»، وإنما أراد الشافعي بذكر هذه المسألة أن يُلَوِّحَ بِمَالِكٍ أَنَّهُ يَسِيرُ عَلَى نَفْسِ الْمَنَهِجِ الَّذِي سَلَكَهُ هُنَا مِنْ تَرْكِ قَوْلِ ابْنِ عَمْرِو إِنْ ظَهَرَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَذَكَرَ مَثَلًا لِمَا لَمْ يَسْلُكْ فِيهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ هَذَا الْمَنَهِجَ فَقَالَ: "قَالَ ابْنُ عَمْرِو: لَا يُصَلِّي أَخَذَ عَنْ أَخِي، فَقَالَ - أَيْ: الْإِمَامُ مَالِكٌ - : «لَا يَحُجُّ أَخَذَ عَنْ أَخِي؛ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرِو»، وَتَرَكَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ". أ. من اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٣/٨-٧١٤).

(٨) في (ب): قال.

٣٩٥١- وقال^(١) الشافعي: ليس عليه [إلا] القضاء، ولا يُعَدَّى^(٢) بالكفارة الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: في الجماع^(٣)، وكان لا يَرَى الكفارة إلا في الجماع^(٤).

٣٩٥٢- قال الربيع: لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَكَ النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ.. فلا يجبُ عليهم أن يُخْرِجُوهَا إلا بما رَجِبَ عليهم؛ فَلَمَّا جُعِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكفارة في الجماع، فقال بعضهم: إذا [أفطر]^(٥).. رَجِبَتْ عَلَيْهِ الكفارة، وقال بعضهم: لا يجب إلا بالجماع، وأَصْلُ الْمَلِكِ تَأَمُّ لِلْمَالِكِ.. فلا يُزَالُهُ باختلافهم حَتَّى يَجْتَمِعُوا^(٦) على إخراجِهِ كما أَجْمَعُوا على ملكِهِ.

٣٩٥٣- وقال مالك: من أَكَلَ نَاسِيًا.. فعليه القضاء^(٧).

٣٩٥٤- وقال^(٨) الشافعي: لا قضاء عليه^(٩)؛ واحتجَّ بحديث أبي هريرة: [وَاللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ]^(١٠).

٣٩٥٥- وقال مالك: لا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْمُتَطَفَّةَ^(١١).

(١) انظر: المدونة (٢٨٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٥/٨).

(٢) في (أ) و(ز): قال.

(٣) في (ب): يعدوا.

(٤) وذلك في حديث أبي هريرة المتفق عليه، أخرجه البخاري ك: الصوم، ب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء مُقْصَدٌ عليه.. فليُكْفَر، (١٩٣٦)، ومسلم ك: الصيام، ب: تغليظ شرم الجماع في نهار رمضان على الصائم، (١١١١).

(٥) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٥/٨).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) في كلا النسختين؛ (أ) و(ز): "دخل"، ولعل الصواب: "أفطر"، لأن به يستقيم المعنى.

(٨) في (أ) و(ز): اجتمعوا.

(٩) انظر: المدونة (٢٧٧/١)، الأم (٢٤٣/٣).

(١٠) في (أ) و(ز): قال.

(١١) الأم (٢٤٣/٣).

(١٢) متفق عليه، عن أبي هريرة رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ومن نسي وهو صائم، فأكل أو شرب.. فليَتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ، رَوَاهُ البخاري ك: الصوم، ب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، (١٩٣٣)، ومسلم ك: الصيام، ب: أكل الناسي وشربه وجاعه لا يفطر، (١١٥٥).

٣٩٥٦- قال الشافعي: / يلبسها، واحتج بحديث النبي ﷺ في الإزار، وحديث ابن المسيب في المنطقة^(١)/^(٢).

٣٩٥٧- وقال^(٣) مالك: إذا دخل العشر.. فليس بأس أن يأخذ من شعره وبشره، إن أراد الضحية أو لم يردّها.

٣٩٥٨- قال الشافعي: إذا دخل العشر، وأراد الضحية.. فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً.. أحب إليّ احتياطاً، -[واحتج] بحديث أم سلمة- وإنما لم أوجه.. لحديث عائشة^(٤) "كنت أقبل قلائد هدي النبي ﷺ، فيبعث بها.. فلا يخرم عليه شيء [حلّ له] حتى يتخرم المهدي"^(٥)/^(٦).

٣٩٥٩- وقال^(٧) مالك: يلي الحرم بالحج حتى تزول الشمس يوم عرفة، ثم يقطع التلبية^(٨).

(١) لكن جاء في الموطأ (٣٢٧/١): "عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: في المنطقة يلبسها الحرم تحت ثيابه، إنه لا بأس بذلك، إذا جعل طرفها سيوراً، يعقد بعضها إلى بعض"، ثم قال مالك: "وهذا أحب ما سمعت إليّ في ذلك". وهكذا عزاه إليه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٧/٨)، ولعل صواب العبارة في البوطي: "ولا بأس للمحرم بالمنطقة"، فتصحفت.

(٢) رواه مالك (٣٢٧/١) عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب، فذكره.

(٣) نهاية [ص ٤٠٢] من (٢).

(٤) انظر: الأم (٣٧٦/٣) (١٥١/٢) التجار، واختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٧/٨) وفيه: "إن من استجاز خلاف ابن عمر، ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب.. كتحقيق أن لا يتألف سنة رسول الله ﷺ حديث النبي وعدم تركه بذريعة أن ابن عمر يخالفه، أي: كما فعل هنا.

(٥)

(٦) في (أ) تحتمل: "الحديث" و"حديث"، في (ب): بحديث.

(٧) متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: الأصحاحي، ب: إذا بعث بهديه ليدبح.. لم يخرم عليه شيء، (٥٥٦٦)، ومسلم ك: الحج، ب: استحباب بعث المهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، (١٣٢١).

(٨) نهاية (٧٥/أ) من (ب).

(٩) في (أ) و(ب): قال.

(١٠) انظر: الموطأ (٣٣٨/١)، المدونة (٣٩٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٠/٨).

- ٣٩٦٠- وقال^(١) الشافعي: يلبي حتى يرمي جرة العقبة^(٢)، بحديث الفضل^(٣).
- ٣٩٦١- وقال^(٤) مالك: لا يعتمر الرجل في السنة إلا مرة^(٥).
- ٣٩٦٢- قال الشافعي: يعتمر في السنة ما بدا له وقد أُعْمِرَ^(٦) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشة في سنة واحدة مرتين^(٧).
- ٣٩٦٣- وقال^(٨) مالك: يُكْرَهُ أَنْ يُهْلَ أَخَذَ مِنْ رِوَاءِ الْمِيقَاتِ^(٩).
- ٣٩٦٤- وإن أهل بالحج في غير أشهر الحج.. لُرْمَةٍ.
- ٣٩٦٥- وقال^(١٠) الشافعي: إن أهل بالحج قبل الميقات.. فهو جائز، والميقات أحب إلي^(١١).
- ٣٩٦٦- وَلَا يُهْلُ [أَخَذَ بِالْحَجِّ] إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [الذرة: ١٩٧]، واحتج بقول جابر، وابن مسعود^(١٢).
- ٣٩٦٧- قال الشافعي: فمن أهل في غير أشهر الحج.. فهي عمرة، كما إذا صلى الظهر قبل الوقت كانت له نافلة^(١٣).

- (١) في (أ) و(ز): قال.
- (٢) انظر: الأم (٥٧٤/٣) (٢٢٠/٢-٢٢١/٢) النجار.
- (٣) رواه البخاري ك: الحج، ب: التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمي جرة العقبة، (١٦٨٥ و ١٦٨٧) من حديث عبد الله بن عباس عن الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٤) في (أ) و(ز): قال.
- (٥) انظر: الموطأ (٣٤٧/١)، المدونة (٤٠٣/١)، الأم (٣٣٤/٣).
- (٦) في (ب): اعتمر.
- (٧) انظر: الأم (٣٣٤/٣) (١٣٥/٢) النجار، مختصر المزني (ص ٦٣).
- (٨) في (أ) و(ز): قال.
- (٩) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٢/٨).
- (١٠) في (أ) و(ز): قال.
- (١١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٢/٨).
- (١٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.
- (١٣) سبق تشرجه في كتاب الحج، بلغة: ولا يهل بالحج إلا في أشهر الحج.

- ٣٩٦٨- وقال^(٦) مالك: يُكره أن يغدو الرجل من منى إذا طلعت الشمس^(٧).
- ٣٩٦٩- وقال^(٨) الشافعي: يغدو إذا طلعت الشمس^(٩)، واحتج بحديث ابن عمر^(١٠)، وحديث رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن كان لا يثبت^(١١).
- ٣٩٧٠- قال مالك: إذا خيّر الرجل امرأته، فاختارت نفسها.. فهي ثلاث^(١٢)، وليس له مُناكرُها/ ^(١٣) ^(١٤).
- ٣٩٧١- وإن قال: «أمرُك بِبِدك»، وَطَلَقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا.. فله أن يُناكِزها^(١٥).
- ٣٩٧٢- وقال^(١٦) الشافعي: هما سواء، إن أراد الطلاق.. فهو ما أراد إذا قِيلَتْ^(١٧) (١٨٤/ب)^(١٨)، فإذا^(١٩) اجتمعَا.. لَزِمَهُمَا، وإذا^(٢٠) اختلفَا.. فلا شيء^(٢١).

(١) انظر: الأم (٣١٧/٣ و ٣٣٨ و ٣٨٧) مختصر المزي (ص ٦٣/٧) المجموع (١٣٣/٧).

(٢) في (ب): قال.

(٣) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).

(٤) في (أ) و(ز): قال.

(٥) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).

(٦) رواه مالك (١/٤٠٠: ١٩٥) عن نافع أن ابن عمر كان يصلي الصبح بمخ، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى

عرة، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).

(٧) قد ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر الطويل، ك: الحج، ب: حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٢١٨)

وفيه: «فلما كان يوم التروية.. توجهوا إلى منى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصلً بهم

الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقية من شعر تُضرب له

بنمرة، فسار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ....»

(٨) في (ب): ثلاثة.

(٩) نهاية [ص ٤٠٣] من (ز).

(١٠) انظر: الموطأ (٥٦٣/٢)، المدونة (٢٧١/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٧/٨).

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٧/٨).

(١٢) في (ب): قال.

(١٣) في (ب): قبلته.

٣٩٧٣- قال مالك: **الْمُخَيَّرَةُ وَالْمُخَيَّلَةُ وَالْمُتَلَكَّةُ.. لَا مُنْعَةَ لَهُنَّ**^(٥).

٣٩٧٤- قال الشافعي: **لَهُنَّ النِّعَةُ**؛ لأنهن داخلات في جملة المطلقات^(٦)، واحتج بقول ابن عمر^(٧): **وَلِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مَنَعَةٌ، إِلَّا الَّتِي طَلَّقَتْ وَلَمْ تُنْسَأْ**^(٨)،^(٩) وابتداء الطلاق من الزوج^(١٠).

٣٩٧٥- وقال^(١١) مالك في الرجل يقول^(١٢) لامرأته: «أَنْتِ خَلِيَّةٌ»، أو: «بَرِيَّةٌ»، أو: «بَاتِنٌ»، وكانت مدحولة^(١٣).. فهي ثلاث، ولا تنفعه^(١٤) النِّعَةُ، وإن كانت^(١٥) غير مدحولة^(١٦).. بها.. فَهْوَ بَيْتُهُ^(١٧).

(١) هنا حصل خلل في ترتيب أوراق نسخة (أ)، فوضعت الورقة رقم (١٩١) بعد هذه الورقة، ثم استمر الترتيب على الصواب، ولم يتبته لهذا نسخ (ج) فحصل في نسخته نفس الخلل، وقد أعدتها إلى مكانها، وأُثبت في مُسْتَحْيِي الترتيب الصحيح.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) انظر: الأم (٦٥٨/٦ و ٤٣٨/٨ و ٢٦١/٥ و ١٧٥/٧ النجار).

(٥) انظر: المدونة (٢٤٠/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٩/٨).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٩/٨) و(٧٦/٨).

(٧) في (أ) و(ب): ابن عباس، في (ب): ابن عمر وابن عباس، والمثبت كما هو في الأم.

(٨) رواه مالك (٥٧٣/٢: ٤٥) عن نافع عن ابن عمر، وعنه الشافعي في الأم (٧٦/٨).

(٩) في (ب) زيادة: "وأوراه"، ولعلها: "وأوراه"، أو غير ذلك.

(١٠) وهذا جواب على اعتراض المالكية، فإنهم قالوا: إن المختلعة والمملكة والمخيرة هن اللواتي اخترن الطلاق،

وليس الزوج هو الذي طلقهن.. فلا يدخلن في عموم الآية الأمرة بالنِّعَةِ للمطلقات، فرد الشافعي عليهم..

بأن ابتداء الطلاق كان من الزوج؛ لأنه هو الذي غيرها ومَلَكَها، وقَبِلَ منها الخلع، ولو لم يدخلن في عموم

المطلقات.. فإنه يلزم على ذلك أن لا تكون هن عدة، وهم يقولون بالعدة هن.. فلزم أن يقولوا إنهن

مطلقات.. وهو المطلوب. وهو معنى ما ذكره الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٩/٨).

(١١) في (أ) و(ج): قال.

(١٢) في (أ) و(ج): قال.

(١٣) في (أ): بلا تنقط لأولها، في (ج): ينفعه.

(١٤) في (ب): كان.

(١٥) في (ب): مدحولة.

(١٦) انظر: الموطأ (٥٥٢/٢)، المدونة (٢٨٩/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٠/٨).

٣٩٧٦- وإن قال لها: «أنت بثّة».. فهي ثلاث؛ دخلَ بها أو لم يدخلْ^(١).

٣٩٧٧- وقال^(٢) الشافعي: يَبْتُهُ في كُلِّ ذَلِكَ^(٣)؛ لحديث^(٤) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الْبَيْتِ^(٥)، وحديث عمر [بن الخطاب]^(٦).

٣٩٧٨- وقال^(٨) مالك: لا بأس باليعمر باليعمرين^(٩) يذا بيد، اختلفت رُحْلُهُمَا^(١٠) أو نَحَابَتُهُمَا أو لم تختلف، وإذا كان إلى أحلٍ.. فلا يجوز [واحدًا] باثنين إلا أن تختلف^(١١) الرُّحْلَةُ والشَّحَابَةُ^(١٢).

٣٩٧٩- وقال^(١٣) الشافعي: لا بأس بالعروض^(١٤) كُلُّهَا يذا بيد متفاصلة، وإلى أجل كذلك^(١٥)، اختلفت أو اتفقت^(١٦)؛ لأنه: لا ربا فيها^(١٧)؛ واحتج بحديث ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة^(١٨)، وبحديث علي^(١٩).

(١) انظر: الموطأ (٥٥١/٢).

(٢) في (أ) و(ز): قال.

(٣) الأم (٦٥٩-٦٥٨/٦) (٦٥٩-٢٦٠/٥) (٢٦١-النجار).

(٤) في (أ) و(ز): بحديث.

(٥) في (أ) و(ز): البيت.

(٦) وهو حديث ركاة، وقد تقدم.

(٧) يعني: حديث إما الأعمال بالنيات، وهو متفق عليه، وقد تقدم.

(٨) في (أ) و(ز): قال.

(٩) في (أ) و(ز): زيادة: واحد.

(١٠) في (ب): راحلتهما.

ويقال: بعير ذو رُحْلَةٍ؛ بالكسب، والضم: أي قوي على السير، وجمل رَحِيل: قوي على السير، أو على أن

يرجل، وكذلك ناقة رَحِيل. انظر: القاموس مع تاج العروس (٥٩/٢٩).

(١١) في (أ) و(ب): بلا نقط لأوها، في (ز): يختلف.

(١٢) انظر: الموطأ (٦٥٢/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٢/٨).

(١٣) في (ب): قال.

(١٤) نهاية [ص ٤٠٦] من (ز).

(١٥) في (أ) و(ز): بالعروض.

(١٦) في (ب) زيادة: إذا.

(١٧) في (أ) و(ز): ايتفت.

(١٨) الأم (٢٤٥/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣١/٨).

٣٩٨٠- وقال^(٣) مالك: «مَنْ رَجَعَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ بِمَنْ، فَإِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ.. فَعُدَّ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْمَرٍ.. فَعُدَّ وَثَلَتْ».

٣٩٨١- وَمَنْ رَجَعَتْ عَلَيْهِ [كَفَّارَةٌ] ظَهَارٍ.. أُعْطِيَ كُلُّ مَسْكِينٍ مِذَا بِمَدَّ هِشَامُ^(٤)، وَهُوَ: مُدٌّ وَثَلَا^(٥) مُدٌّ، أَوْ مُدٌّ وَنِصْفٌ^(٦).

٣٩٨٢- قال الشافعي: كُلُّ ذَلِكَ.. [مُدٌّ] لِكُلِّ مَسْكِينٍ، بِمَدَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧)؛ وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرَقِ^(٨)، وَالْعَرَقُ.. مَعْرُوفٌ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا، وَاحْتِجَّ لَهُ ابْنُ^(٩) عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ كَانَا يُكْفِرَانِ بِمَدَّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ^(١٠).

(١) رواه البخاري تعليقاً (٨٣/٣)، لك: البيهقي، ب: بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسبية، في ترجمة الباب، ووصله مالك (٦٥٢/٢: ٦٠)، عن نافع عن ابن عمر، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣١/٨).

(٢) رواه مالك (٦٥٢/٢: ٥٩)، عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب باع جهلاً له يُدعى عصفوراً، بعشرين بغيراً إلى أجل، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣١/٨) وعنه أيضاً عبد الرزاق (٢٢/٨: ١٤١٤٢).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (٨٨/٣): "وفيه انقطاع بين الحسن وعلي، وقد روي عنه ما يعارض هذا؛ روى عبد الرزاق (٢٢/٨: ١٤١٤٣) من طريق ابن المسيب عن علي أنه كره بغيراً يعبرين نسبية، وروى ابن أبي شبة (١١٣/٦) نحوه عنه".

(٣) في (ب): قال.

(٤) في (ب): من.

(٥) وأما سائر الكفارات.. فهي عنده بِمَدَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: الموطأ (٢٨٤/١).

(٦) في (ب): وثلي.

(٧) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٦/٨).

(٨) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٦-٧٣٤/٨).

(٩) في (ب): العراق.

(١٠) سبق شرحه، وهو حديث الذي واقع أهله في نهار رمضان.

(١١) في (ب): باين.

(١٢) أما أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فرواه مالك (٤٧٩/٢: ١٣) عن نافع عن ابن عمر، وعبد الرزاق (٥٠٧/٨: ١٦٠٧٤) وابن أبي شبة (٤٠٧/٣) والدارقطني (١٦٤/٤) والبيهقي (٥٥/١٠).

٣٩٨٣- [قال الشافعي:] وقال مالك: لا يقطع السيد يذ عبده إذا أنى السلطان أن يقطعه، ولا يجلد^(١) أمته في الرنا^(٢).

٣٩٨٤- قال الشافعي: يقطع [يذ] عبده، ويجلد أمته^(٣)؛ أتباعا لقول^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم في الرنا: وإذا زنت أمه أخذكم.. فلْيَجْلِدْهَا^(٥)،^(٦) و[احتج] بحديث^(٧) ابن عمر: أنه قطع يذ عبد له^(٨).

٣٩٨٥- قال مالك: جراح العبد في غيبه كجراح الحر في دينه في أربعة أشياء؛ الموضحة والمنقلة والمأمومة والمخافة، وما سوى ذلك.. فما^(٩) نقصه^(١٠).

٣٩٨٦- وقال^(١١) الشافعي: نجزي^(١٢) في جميع جراحه^(١٣) من قيمته.. كالحُر في دينه واحتج في ذلك: بأنه من الأدميين، ولأن يقاس بالأحرار.. أولئ من أن يقاس بالبهائم والعروض، مع قول سعيد

وأما أثر زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فرواه ابن أبي شعبة (٤٠٧/٣)، والدارقطني (١٦٥/٤)، والبيهقي (٥٥/١٠).

لكن في مصنف عبد الرزاق (١٦٠٦٨: ٥٠٦/٨) و(١٦٠٦٩) عن زيد بن ثابت وابن عمر أنهما قالا بأن الكفارة مُكَّان.

(١) حاية (٧٥/ب) من (ب).

(٢) انظر: المدونة (٦٠٦/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٩/٨).

(٣) الأم (٤٦٣/٨-٤٦٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٩-٧٣٨/٨).

(٤) تكررت في (أ).

(٥) في (ب): فليحدها.

(٦) رواه مالك (٨٢٦/٢) والبخاري ك: الحدود، ب: إذا زنت الأمة، (٦٨٣٧ و ٦٨٣٨)، ومسلم ك:

الحدود، ب: رجم اليهود أهل الذمة في الرنا، (١٧٠٣ و ١٧٠٤) كلهم عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٧) في (أ) (٢): حديث.

(٨) رواه مالك (٨٣٣/٢) عن نافع عن ابن عمر، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم"

(٧٣٨/٨)، وعبد الرزاق (٢٤٠/١٠: ١٨٩٨٣) وابن أبي شعبة (٤٨٣/٩) والبيهقي (٢٦٨/٨) وفي

الصغرى (٢٩٨/٧) وفي المعرفة (٤٠٦/١٢).

(٩) في (ب): ما.

(١٠) الموطأ (٨٦٣/٢).

(١١) في (ب): قال.

بن المسيّب^(٦)، ولأشياء كثيرة^(٧) مِمَّا يَجَامَعُ فِيهَا^(٨) الْأَحْرَارُ^(٩) /^(١٠) لَأَنَّهُ مُحَرَّمٌ الدَّمُ وَالْجِرَاحُ كَهُمْ^(١١)،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَهَائِمُ، وَلَئِنْ عَلَيَّ مِنْ قَتْلِهِ رَقَبَةٌ كَالْحُرِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيَّ مِنْ^(١٢) قَتْلِ بَهِيمَةٍ^(١٣).

(١) في (أ) و(٢): نخري، في (ب): نخزي، بلا نقط لأول حرفين.

(٢) في (ب): جراحته.

(٣) قولُ سعيد: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٢٠/٩) وَعَبْدُ الْوَزَائِي (٣/١٠٠: ١٨١٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٤٢/٩).
وَرَوَاهُ مَالِكٌ (٨٦٢/٢) بِإِسْنَادٍ.

(٤) في (ب): كثير.

(٥) في (أ) و(٢): فيه.

(٦) نهاية [ص ٤٠٧] من (٢).

(٧) في (ب): لهم.

(٨) في (أ) و(٢) زيادة: "قتله وإن".

(٩) انظر: الْأَمِّ (٢٥٤/٧) و(١٢٠/٩).

(١٠) بعد هذا في (ب): التعريض بالخطبة.

باب القرعة

٣٩٨٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ لَهُمْ﴾ [أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ] ﴿الآية [آل عمران: ٤١]، وقال: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَجِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية [الصافات: ١٣٩].

٣٩٨٨- قال الشافعي: فإذا كانت دعوى القوم مستوية أقرع بينهم ^(٢)؛ وذلك مثل ما أقرع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين ستة مملوكين؛ لأن دعواهم كانت مستوية، وإفراعه بين نسائه حين أراد سفراً ^(٣).

٣٩٨٩- وإذا أعتق الرجل عبداً له في مرضه "عتق بنات" ^(٤).. انظر بهم؛ فإن ضحَّ.. عتقوا من رأس ماله، وإن مات.. أقرع بينهم فأعتق ثلثهم؛ والحجة في [أن] العتق بنات ^(٥) في المرض وصية: إفراع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بين] السنة المملوكين الذين أعتقهم الرجل في مرضه؛ فأنزل ^(٦) عتقهم ^(٧) وصيةً وأعتق ثلثهم ^(٨).

٣٩٩٠- والحجة في القرعة مع الحديث ^(٩): إجماع ^(١٠) العلماء أن دوراً لو كانت بين قوم.. قُسِمَتْ وَأُقِرْعَ ^(١١) بينهم.

(١) في (ب): عَزَّجَلَّ .

(٢) انظر: الأم (٢٧٩/٩).

(٣) في (ب): السفر.

(٤) في (ب): في مرضه عبداً له.

(٥) هكذا صورتها في (أ): يَحْتَقُّ بَنَاتٌ .

(٦) في (أ) و(ب): بات.

(٧) في (ب): وأنزل.

(٨) في (أ) و(ب): عليهم.

(٩) انظر: الأم (٢٨١/٩).

(١٠) نهاية (ب/٦٢) من (ب).

(١١) في (ب): اجتماع.

٣٩٩١- والقرعة: أن يكتب^(٢) رقاعاً ثم يكتب أسماءهم، ثم يندق^(٣) بنادق من طين، ويجعل كل رقعة في كل بندقة^(٤)، (ب/١٨٥) ويجزأ الرقيق أثلاثاً، ثم يؤمر رجل لم يحضر الرقاع فيخرج كل رقعة على [كل] جزء ويعينه^(٥).

٣٩٩٢- فإن^(٦) لم يستوا في القيمة.. عُدُّلوا، وضم قليل الثمن إلى كثير^(٧) الثمن، وجعلوا ثلاثة أجزاء قلوا أو كثروا، إلا أن يكونوا^(٨) عبيدين؛ فإن وقع العتق على جزء وفيه^(٩) عدة رقيق^(١٠) من الثلث/^(١١).. أعيدت^(١٢) القرعة بين^(١٣) السهمين الباقيين^(١٤).. فأبهم وقع عليه.. عتق منه باقي^(١٥) الثلث^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): فأقرع.

(٢) في (ب): يجعل.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ز): زيادة: في.

(٥) غير واضحة في (أ).

(٦) في (ب): بعينه.

(٧) انظر: الأم (٢٨٤/٩).

(٨) في (أ) و(ز): وإن.

(٩) في (أ) و(ز): أكثر.

(١٠) في (أ) و(ز): يكون.

(١١) في (ب) زيادة: على.

(١٢) في (ب): الرقيق.

(١٣) لكافة [ص ٤٠٨] من (ز).

(١٤) في (ب): أعيد.

(١٥) في (ب): على.

(١٦) في (ب): الباقيتين.

(١٧) في (أ) و(ز): لباقي.

(١٨) انظر: الأم (٢٨٥/٩-٢٨٧).

٣٩٩٣- وإن وُثِرَ قَوْمٌ عبيداً^(١)؛ فإن رضي الورثة بالقرعة بينهم وبتراجعوا^(٢) بالفضل، وإلا.. ترك كل واحد منهم على ملكه^(٣) وهو أعلم بملكهم.

٣٩٩٤- وإذا اعتق في مرضه عتق بنات^(٤)، وله مدبرون وعبيد أوصى بهم أن يعتقوا بعد موته.. بدئ بالذين بت عتقهم؛ لأنهم يعتقون عليه وإن صح، وليس له الرجوع فيهم بحال، ولا يعتق بنات^(٥) إلا بعد موته وفي ثلثه، وكل مال^(٦) أصيب به أو أصاب حتى يموت السيد موقوف^(٧)؛ فإن خرج من ثلثه.. كان جميع ما أصيب أو^(٨) أصاب بعد البنات حكمه حكم الحر لأن^(٩) العتق وجب له يومئذ، وإنما حبسناه إلى بعد الموت خوفاً تلف ماله، ولا يعتق منه إلا ثلث مال الميت، وأما^(١٠) الحرية.. فقد وجبت له [من] يوم تكلم بالعتق إن حمل الثلث بعد موته، وإن لم يحمل الثلث كله.. فما عتق منه فسيبيله سبيل^(١١) الحر وما بقي عبد^(١٢).

٣٩٩٥- وإذا وهب الرجل هبة في مرضه أو تصدق بها صدقة بنات وقبضها الموهوبة له.. أوقفت وبديت قبل الوصايا من الثلث، وإن لم يقبض.. فلا شيء له، [وقد قيل: يجوز في الثلث].

٣٩٩٦- وإذا باع عبداً في مرضه؛ فإن باعه ب قيمته.. جاز كل ما باع من ماله إذا لم يحايي فيه، فإن حايي في بيعه وكانت الحماة أقل من الثلث أو الثلث.. فذلك جائز؛ لأنها وصية، ويبدأ بها، وإن

(١) في (أ) و(ج): عبيد..

(٢) في (أ) و(ج): وبتراجعان.

(٣) في (ب): ملكهم.

(٤) في (أ) و(ج): بلا نقط لما بعد الباء..

(٥) في (أ) و(ج): بلا نقط لما بعد الباء..

(٦) في (أ) و(ج): ما.

(٧) في (أ) و(ج): موقوفاً.

(٨) في (أ) و(ج): و.

(٩) في (ب): إلا أن.

(١٠) في (ب): فأما.

(١١) في (أ) و(ج): سبيله.

(١٢) انظر: الآم (٢٨٩/٩) و٢٩٤.

كان أكثر من الثلث.. خيّر المشتري بين أن يأخذ [منه] بقيمة ما أعطى^(١) منه وزيد ثلث مال الميت^(٢) عليه، ويرد الباقي إن لم يكن له وصايا.

٣٩٩٧- وإن كانت وصايا/^(٣)/^(٤) حاصراً بالأقل مما حاباه [به] أو بثلث مال الميت، ويرد الباقي إلى الورثة، وبين أن يفسخ البيع ويأخذ ماله، فإن قال: أعطوني الذي حاباني ولا أشتري شيئاً.. لم يعطه^(٥)؛ لأنه إنما أعطاه بصفة المشتري^(٦)، فإذا لم يتم الشراء.. لم تنفذ^(٧) له الوصية.

٣٩٩٨- وإذا^(٨) باعه عشرة أمداد قمح جيد لا مال له غيره، بعشرة أمداد قمح رديء، ثم مات.. لم يكن له من ذلك الطعام الذي أخذ منه إلا مثلاً^(٩) بمثل ما يكون بينهما، [مثل] فضل ثلث ماله، وتفسير ذلك: أن تكون قيمة العشرة الأمداد التي أعطاه ثلاثين درهماً، وقيمة ما أعطاه^(١٠) [هو]: عشرة دراهم.. فوصيته له عشرة دراهم؛ فيخير المشتري بين أن يأخذ خمسة أمداد من مال الميت وقيمتها خمسة عشر^(١١) بخمسة^(١٢) أمداد من طعامه وقيمتها خمسة دراهم، فيكون الطعام

(١) في (ب): أعطى.

(٢) غير واضحة في (أ)، وبض ما في (ز).

(٣) نهاية (١٨٦/أ) من (أ).

(٤) نهاية [ص ٤٠٩] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): لم يعطى.

(٦) في (أ) و(ز): الشري.

(٧) في (ب): تنفذ.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): مثل.

(١٠) في (ب): ما أعطى.

(١١) في (ب): عشرة.

(١٢) في (ب): خمسة.

[بالطعام] مثلاً بمثل، وقد أخذ في فضل قيمة^(١) طعام البيت على طعامه ثلث [جميع] مال^(٢) البيت وبين أن يرد^(٣) العشرة ويأخذ العشرة، وإنما جعلنا له الخيار في الطعام.. لأنه نقص دخل عليه.

٣٩٩٩- وقد قيل: من باع في مرضه بيع محاباة.. فسخ البيع، لأن العقدة انعقدت على غرر، ألا ترى أنه إن ضح.. ثبت ذلك، وإن مات.. نقص على قدر كثرة التلث وقلته، وعلى قدر وصاياه ودينه، وربما لم يكن له ثلث، وهذا^(٤) أحب إلي.

٤٠٠٠- وإذا أعتق شريكاً له في عبد، وكان موسراً، ثم لم يقوم عليه حتى أصاب العبد أحد^(٥) بمرض^(٦)، أو أصيب.. فكل أمره موقوف؛ فإن أخذت^(٧) القيمة وأعتق.. كانت^(٨) جميع أحكامه أحكام الحر^(٩).

٤٠٠١- وإن اعتمد المعتق بعد اليسر.. كانت أحكامه أحكام عبد؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٠): «فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد»^(١١)، ولم يجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العتق إلا بعد العطية، والله أعلم، وإن لم يعطه.. لم يعتق، وكذلك لو كان موسراً ثم أعسر قبل أن يودي.. لم يعتق العبد؛ فإن^(١٢) (١٨٦/ب) [أيسر.. عتق، وإن] أعتق وهو معسر ثم أيسر.. لم يكن عليه عتق^(١٣).

(١) في (أ) و(ج): القيمة.

(٢) نهاية (٦٣/ب) من (ب).

(٣) في (ب): يراد.

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في (ب): أخذ.

(٦) في (ب): الحرج.

(٧) في (أ) و(ج): أحدث، في (ب): بلا نقط إلا للذال.

(٨) في (أ) و(ج): كان.

(٩) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

(١٠) نهاية [ص ٤١٠] من (ج).

(١١) سبق نشرجه.

(١٢) انظر: الأم (٢٩٧/٩).

٤٠٠٢- قال الربيع: وفيه للشافعي قولاً آخر: إذا أعتق نصيبه وهو موسر ولم يقوم عليه حتى اعتد.. فهو حر بالقيمة، ويتبع به دين^(١).

٤٠٠٣- وإن مات العبد قبل أن يقوم على الموسر، أو مات السيد وهو موسر قبل أن يودي.. قوم عليه بما وجب عليه من الأصل^(٢).

٤٠٠٤- وإذا مات وأوصى إلى رجل بقضاء دينه، فقال الورثة: نحن نقضي عنه [دينه] وتأخذ^(٣) المال.. كان ذلك لهم، ولم يكن للوصي أن يبيع^(٤)، وإن رضي الديان أن يحتالوا [على] الورثة ويერთوا الميت.. حاز، وإن لم [يحضروا] المال ولم [يرثوا] [الميت] من الدين.. لم يترك حتى يباع ماله ويقضى دينه.

٤٠٠٥- وإذا أعتق [الرجل] في مرضه عتق بنات، فلم يمت الميت حتى تغرت قيمته بزيادة أو نقصان.. فالقيمة بينهم في القرعة يوم تكلم بالعتق لا يوم يفرع بينهم، وكذلك المدبر، ومن أوصى بعتقه.. قيمتهم^(٥) يوم مات الميت؛ لأنه يومئذ وجب لهم، لا قيمتهم يوم يفرع بينهم، وإن كان فيهم أمة حامل يوم مات الميت.. تبعها ولدها بلا قيمة؛ لأن العتق وجب لها يومئذ وهي حامل^(٦).

٤٠٠٦- وإذا جنى العبد وقد عتق نصفه.. خُيرَ السيد في نصف الجنابة؛ إن شاء فداء، وإلا.. باع نصفه، والباقي دين في رقبته خطأ كان أو^(٧) عمداً^(٨) مني أعتق^(٩).. اتبع به دين، ويؤخذ منه كلما كسب إذا أفاد في يومه عن^(١٠) فضل ما يحتاج إليه من النفقة^(١١).

(١) انظر: الأم (٢٩٩/٩).

(٢) انظر: الأم (٢٩٩/٩).

(٣) في (ب): وتأخذ.

(٤) في (ب): يبيع.

(٥) في (ب): فقيمته.

(٦) انظر: الأم (٩٦٢/٩).

(٧) في (ب): أم.

(٨) مائة [ص ٤١١] من (ز).

(٩) في (ب): عتق.

(١٠) في (أ) و(ز): ثم.

(١١) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

٤٠٠٧- وإذا أعتق ثلاثة أعبد في مرضه ثم مات عبداً^(١) منهم... أفرعنا بين الأموات والأحياء؛ فمن خرجت عليه القرعة.. فهو حر^(٢).

٤٠٠٨- وإن أعتق شريكاً له في عبد، ثم^(٣) أعتق شريكه قبل أن يقوم عليه.. فالعتق للأول^(٤) الذي أعتقه أولاً^(٥)؛ لأن الولاء صار له؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولاء لمن أعتق»، وإن^(٦) كان له مال.. فقد عتق في ماله إذا أدى^(٧).

٤٠٠٩- وإذا كان عبد بين ثلاثة، أحدهم^(٨) معسر، والباقيان موسران، فأعتق/ المعسر حصته فعتق منه ما عتق، ثم أعتق أحد الموسرين شقصه.. قُومَ عليه ما بقي^(٩).

٤٠١٠- وقال مالك: إذا أعتق^(١٠) الثاني.. لم يقوم عليه، وكان ما بقي عبد.

٤٠١١- قال الشافعي: وفيه قول آخر في رجل أعتق عبداً له وهو موسر فلم يقوم عليه حتى أعسر: أنه^(١١) يكون حراً ويتبع.

٤٠١٢- وإن^(١٢) كانت أمة حاملاً^(١٣) فأعتقت.. فإنما تقوم^(١٤) على حال ما أعتقها لا ينظر إلى الزيادة ولا النقصان ولا الحمل، والولد بمنزلها يعتق منهم ما عتق^(١٥) منها.

(١) في (أ) و(ج) عبداً.

(٢) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

(٣) في (ب): لم.

(٤) في (ب): الأول.

(٥) في (ب): أول.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) انظر: الأم (٢٩٧/٩).

(٨) في (أ) و(ج) أحدهما.

(٩) انظر: الأم (٢٩٨/٩).

(١٠) في (ب): عتق.

(١١) في (أ) و(ج): أنه.

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): حامل.

- ١٣-٤- وإذا أعتق شقيقاً من عبد له في مرضه^(٣) عتق بنات.. عتق عليه كله من ثلثه^(٤).
- ١٤-٤- وإذا أوصى بعق ثلثه بعد موته.. لم يعتق [عليه] إلا ذلك الثلث، وإن كان موسراً^(٥) لأن^(٥) ماله صار لغيره^(٦).
- ١٥-٤- وإذا أعتق الرجل^(٧) عبداً^(٨) وله فيه شير^(٩)، فمات العبد قبل أن يقوم عليه [ر] اختلفا في القيمة.. تحالفا على دعواهما، وكان على المعتق نصف القيمة، والقول قول المعتق مع يمينه^(١٠).
- ١٦-٤- ولو قال رب العبد^(١١)/^(١٢) كان حياراً^(١٣)، وقد علم أنه كان يخبر بعد عتقه.. فهذا مما يحدث^(١٤)، [ر] القول قول المعتق مع يمينه أن هذا حدث بعد العتق.
- ١٧-٤- وإن مات العبد فقال المعتق: كان معي^(١٥).. لم يقبل قوله^(١٥).
- ١٨-٤- ولا يجر^(١٦) الرجل على أن يشتري أباه فيعتق عليه^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): فإنه يقوم.

(٢) في (ب): اعتق.

(٣) نهاية (٦٣/ب) من (ب).

(٤) انظر: الأم (٣٠٠/٩).

(٥) في (ب): إلا أن.

(٦) انظر: الأم (٣٠٠/٩).

(٧) في (ب): رجل.

(٨) في (ب): عبده.

(٩) في (ب): شركا.

(١٠) انظر: الأم (٣٠١/٩).

(١١) في (أ) و(ز): الملك.

(١٢) نهاية [ص ١٢٤] من (ز).

(١٣) في (ب): حيارا.

(١٤) في (أ) و(ز): معينا.

(١٥) انظر: الأم (٣٠١/٩).

(١٦) في (أ) و(ز): ولم يجر.

(١٧) انظر: الأم (٣٠٢/٩ و ٣٠٣).

- ١٩-٤- وإن [كان] ورث منه نصفه.. لم يعتق في ماله ما بقي [عليه] منه^(١).
- ٢٠-٤- وإذا اشتراه.. عتق عليه في ماله وإن تُصَدَّقَ به عليه أو وهب له أو أُوصِيَ له.. فله أن لا يقبله، فإن قبل.. فهو حر، وإن تُصَدَّقَ عليه ببعضه قبله.. فهو حر، ويُقَوِّمُ عليه ما بقي^(٢).
- ٢١-٤- ولا يعتق على الرجل إلا الوالد والأجداد من قبل الأب والأم والوالدة والجدات من قبل الأب والأم، والولد وولد الولد وولد الرجل والنساء^(٣).

باب السَّبْقِ والرَّمْيِ

- ٢٢-٤- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿...﴾: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٦٠]، [و] قال (١٨٧/ب) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا سَبْقَ إلا في ثلاث في [خُفٍّ أو حافرٍ أو نُصْلٍ]»^(٤).
- ٢٣-٤- والسبق ثلاثة: ١- سَبْقٌ يُسَبِّقُهُ الْوَالِي، وَالرَّجُلُ مَتَطَوِّعًا، بَأَن يَقُولَ: لِلْسَّابِقِ كَذَا، وَلِلْمُصْلِيِّ^(٥) كَذَا، وَالثَّالِثُ كَذَا، وَالرَّابِعُ كَذَا^(٦).

(١) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٢) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٣) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٤) في (ب): "جاء ما ينال للمسلم أن يأخذ من أخيه: ثلاثة أوجه".

(٥) في (ب): عَرَّجَلٌ.

(٦) رواه أبو داود ك: الجهاد، ب: في السبق، (٢٥٧٤)، والترمذي ك: الجهاد، ب: في الرهان والسبق،

(١٧٠٠)، وحسنه، والشافعي ك: الخيل، ب: في السبق، (٣٥٨٥)، وابن ماجه ك: الجهاد، ب: السبق

والرهان، (٢٨٧٨)، وابن حبان (٥٤٤/١٠: ٤٦٦٠).

قال الحافظ: "ومحمده ابن القطان وابن دقيق العيد، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف" ٨١. من التلخيص الخبير

(٣٩٥/٤).

(٧) في (ب): "والمصلي"، وهو الذي يلي الأول السابق.

(٨) انظر: الأم (٥٥٥/٥).

- ٤٠٢٤-٢- وسبق بين رجلين، أن يقول أحدهما لصاحبه: «إن سبقتك.. أحرزت سبقي، وإن سبقتي.. فلك سبق كذا».. فذلك جائر^(١١).
- ٤٠٢٥- فأمّا [إذا] قال الرجل للرجل: «أسابقتك على [أي] إن سبقتك.. فلي كذا وكذا، وإن سبقتي.. فلك^(١٢) كذا وكذا.. فهذا^(١٣) القمار^(١٤).
- ٤٠٢٦-٣- والسبق الثالث أن يُدخل بينهما مَحَلًّا لا يأمنانه على أن يسبقهما على أنه إن سبقهما.. أحرز^(١٥) سبقهما/^(١٦)، وإن سبق.. ليس عليه شيء^(١٧).
- ٤٠٢٧- وإن سبق أحدهما المحلّ، وسبق المحلّ الآخر.. أحرز الأول سبق نفسه وليس [له] على المحلّ شيء، لأن^(١٨) المحلّ ليس عليه شيء وأحرز المحلّ سبق الآخر^(١٩).
- ٤٠٢٨- ولا بأس أن يُدخل بينهما محلًّا أو^(٢٠) اثنين أو^(٢١) أقل أو^(٢٢) أكثر، ولا يجوز أن يُدخل بينهما محلًّا بأمنانه^(٢٣) لأنه قمار^(٢٤).
- ٤٠٢٩- والسبق: لو سبقه بالهادي أو الكُتَد أو بعضه^(٢٥).

(١) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٢) في (ب): "تلي" أ.

(٣) في (أ) و(ز): فهو.

(٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥) وليس فيه التصريح أنه قمار.

(٥) في (ب): آخره.

(٦) نهاية [ص ١٣٤] من (ز).

(٧) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٨) في (ب): لا إن.

(٩) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): و.

(١٢) في (ب): و.

(١٣) في (أ) و(ز): بأمناء.

(١٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(١٥) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

٤٠٣٠- قال الربيع: الهادي، العنق، والكُند، الكنف^(١).

٤٠٣١- ولا يجوز إن يجري الرجل مع الرجل إلا والغاية التي يجريان إليها^(٢) وينتهيان إليها واحدة، ولا^(٣) يتقدم أحدهما صاحبه، وكذلك في الرمي لا يستقيم أن يتقدمه بهم ولا بغاية^(٤).

٤٠٣٢- قال الشافعي: وإذا استبقا في السهام على المبادرة، الرمي خمسة [خمس].. أفرع بينهما في الرمي [أيهما] أولاً؛ فإن [كان] رمى الأول واحد فسبق، ورمى الآخر بواحد فأخطأ نصله بمبادرة السبق.

٤٠٣٣- وأخطأ: إذا سُمي كُلُّ واحدٍ منهم عبثاً^(٥) السهام التي^(٦) يرمى بها^(٧).. فلا يجب له السبق، وإن بدأ بالسبق، حتى يرمي صاحبه بمثل عدة^(٨) ما رماه^(٩)، ولا يجوز أن يتشارطا^(١٠) ألا يرمى إلا بقوس واحد^(١١) مُسَمَّى^(١٢) أو بنبل^(١٣) مُسَمَّى^(١٤) ويكون ذلك إلى الرامي يرمي بما شاء.

٤٠٣٤- وإن اشترط أن يحمل على الفرس^(١٥) رجلاً بعينه.. لم يستقم^(١٦).

(١) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٢) في (ب): فيها.

(٣) في (أ): (ز)؛ فلا.

(٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٥) في (أ): (ز)؛ عدد.

(٦) في (أ): (ز)؛ الذي.

(٧) في (ب): يرمي بها.

(٨) غير واضحة في (أ)، ويض لها في (ز).

(٩) في (ب): رمى.

(١٠) في (أ): (ز)؛ يتشارطان.

(١١) في (ب): واحدة.

(١٢) في (ب): مسماة.

(١٣) في (ب): نبل.

(١٤) في (ب): مسماة.

(١٥) في (أ): (ز)؛ فرس.

(١٦) في (ب): يستهم.

- ٤٠٣٥- ولا يجوز أن يقول ما استبقنا^(١).. أطعمنا قوماً؛ لأنه اشترط^(٢) عليه في ماله.
- ٤٠٣٦- وقد قيل: إن المبادرة/^(٣) أن يفوقا^(٤) جميعاً بسهميهما^(٥)؛ فأيهما وقع سهمه أولاً..
بدأ^(٦) بالسبق.
- ٤٠٣٧- وإن سبق أحدهما/^(٧) صاحبه، وسبق الآخر المحلل.. أحرز سابق المحلل سبق نفسه،
وأخذ السابق من صاحبه الذي سبق المحلل سبقه^(٨) ^(٩).

(١) في (ب): سبقنا.

(٢) في (ب): لا يشترط.

(٣) نهاية (١٦٤/أ) من (ب).

(٤) في (أ): يفوقا، هكذا صورتها في (أ): انشترقا جميعاً، في (م): يفوقا، في (ب): يفوقا.

(٥) في (ب): سهميهما.

(٦) في (ب): بدر.

(٧) نهاية [ص ٤١٤] من (م).

(٨) في (ب): نفسه.

(٩) بعد هذا في (ب): الدعوى والبيانات.

باب الولاء

- ٤٠٣٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الشافعي: لا نسب إلا نسبين؛ نسب الله تبارك وتعالى [الناس] في كتابه، فقال: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَسْبَابِهِمْ﴾ [الأحرار: ٥]، وقال: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْصَبْتَ عَلَيْهِ﴾ الآية [الأحرار: ٣٧]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولاء لمن أعتق».
- ٤٠٣٩- فلو أن رجلاً والى رجلاً أو أسلم على يديه.. لم يكن مولى له بالإسلام ولا الموالة.
- ٤٠٤٠- وكذلك لو وجد^(١) منبوذاً فالتقطه.
- ٤٠٤١- ومن أعتق عبداً له سائبة.. فالعتق ماض^(٢) وله^(٣) ولاؤه.
- ٤٠٤٢- وهكذا^(٤) المسلم يعتق المشرك.. فالولاء للمسلم، ولا يرثه إن مات؛ لاختلاف الدينين.
- ٤٠٤٣- وإذا قال الرجل لعبده: «أنت حر عن فلان»، ولم يأمره فلان عند العتق^(٥).. فالولاء للمعتق، وسواء قيل المعتق عنه أو^(٦) لم يقبل.
- ٤٠٤٤- وإذا [مات] أعتقه عنه بأمره.. فالولاء للأمر، وهذه هبة مقبوضة؛ لأن العتق^(٧) أكثر من القبض.
- ٤٠٤٥- وإذا مات المولى للمعتق.. لم يرثه مولاة بالولاء وله أحد من قرابته بالنسب.
- ٤٠٤٦- ولا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو كاتبن أو^(٨) أعتق من أعتقن.

(١) في (ب): وجده.

(٢) في (أ) و(ز): ماضي.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): فهكذا.

(٥) في (ب): عتقه.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): عتقه.

(٨) في (ب): و.

٤٠٤٧- وإذا أعنت^(١) المرأة فماتت ولها أخ وابن.. فالابن أولى بالولاء، فإن مات الابن [وترك ابنًا ثم مات لمولى] وترك ابن ابن مولاته وأخاها.. كان المال لابن الابن، ثم هكذا أبدًا، وإن سفلوا^(٢).

٤٠٤٨- وإن مات الابن وترك عصبة مثل عمه أو^(٣) ما أشبهه، وكان للمرأة المعتقة عصبة.. فعصبة المرأة المعتقة^(٤) أولى من عصبة ابنها.

٤٠٤٩- وإن مات وترك جدة وابن أخيه^(٥)/ (١٨٨/ب).. فابن^(٦) الأخ أولى.

٤٠٥٠- وإن مات وترك عمه وجد أبيه.. كان المال للعم دون جد الأب.

٤٠٥١- وإن تزوج العبد مولاة لرجل^(٧) أعنتها فولدت أولادًا وأبوهم عبد بحاله.. فولأؤهم لموالي^(٨) أمهم ما دام أبوهم عبدًا، فإذا أعنت^(٩) أبوهم جُر^(١٠) الولاء.

٤٠٥٢- وإذا اشترت ابتنان^(١١) أباهما فعنت عليهما ثم مات ورثتا^(١٢) الثلثين^(١٣) بالنسب، والثلث بالولاء.

٤٠٥٣- فإن^(١٤) ماتت إحدى البنتين^(١٥) بعد موت أبيها ولم تدع^(١٦) وارثًا إلا أختها.. ورثت سبعة أثمان مالها^(١٧)؛ النصف بالنسب، والربع بأخا ابنة من أعنت نصفه.. فصار لها نصف ولأه ولده

(١) في (ب): عنت.

(٢) في (ب): سفلوا.

(٣) في (ب): و.

(٤) نهاية [ص ٤١٥] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): فالابن.

(٦) في (ب): رجل.

(٧) في (ب): لمولى.

(٨) في (ب): عنت.

(٩) في (أ) و(ز): جرا.

(١٠) في (ب): بنتان.

(١١) في (ب): وورثا.

(١٢) في (ب): البنتين.

بِحَرْ (٥) الْأَبْ وَلَاءٌ وَلَدِيهِ إِلَى (٦) مِنْ أَعْتَقَهُ، وَالْقَمْنُ مِنْ قَبْلِ الرَّبْعِ الْبَاقِي (٧) الَّذِي صَارَ لِلْمِئْتَةِ بِنَصْفِ وَلَاءِ أُبَيْهَا، فَخَرَّتِ الْأَخْتُ الْحَيَّةُ نَصْفَ ذَلِكَ وَهُوَ الْقَمْنُ (٨).

باب المديبر

٤٠٥٤- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الشافعي: ويجوز بيع المديبر كان لصاحبه مال غيره أو لم يكن، وكان عليه دين أو محتاج أو لم يكن (٩)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع (١٠)، وفي الحديث أنه لا مال لصاحبه (١١) غيره، وقد يكون لا مال له ولا محتاج؛ لِقَوَائِمِهِ وَكَسْبِهِ، ولوجوه غير ذلك.

٤٠٥٥- وَمَنْ خَلَّ لَهُ بَيْعُ شَيْءٍ فِي الْحَاجَةِ.. [خَلَّ] لَهُ فِي غَنَاهُ (١٢).

٤٠٥٦- وَالْمُدْبِرُ وَصِيَّةُ (١٣).

٤٠٥٧- وإذا قال الرجل لعبده صحيحاً أو مريضاً: «أنت مُدْبِرٌ»، أو: «أنت عتيق»، أو: «أنت مُخَرَّرٌ»، أو: «أنت حُرٌّ إذا مِتُّ»، أو: «مَنْ مِتُّ»، أو: «بعد موتي»، أو ما أشبه هذا من الكلام..

(١) في (أ) و(ج) وإن.

(٢) في (أ) و(ج) الاثنين.

(٣) في (ب) يدع.

(٤) في (ب) ماله.

(٥) في (ب): وغير، في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها. هكذا صورها في (أ): فَصَا: لَهَا نَصْفُ (أَوْلَاهُ خَيْرٌ لَابْ (أَوْلَاهُ لِيَزِيدَ فِيهِ

(٦) في (أ) و(ج): إلا.

(٧) في (أ) و(ج) والباقي.

(٨) بعد هذا في (ب): القرعة.

(٩) انظر: الأم (٣٠٧/٩).

(١٠) سبق شرحه.

(١١) في (ج): في.

(١٢) في (أ) و(ج) زيادة: "مال".

(١٣) في (أ) و(ج): غناه.

(١٤) انظر: الأم (٢٨٩/٩ و ٣٠٨ و ٣١٢).

فهو تدبير^(١)، وسواء قال: «أنت خُرُّ بعد موتي إن لم أُحْدِثْ حَدَثًا» أو لم يقل، [و]الاستثناء له؛ تَكَلَّمْ به أو لم تَتَكَلَّمْ به^(٢).

٤٠٥٨- وإذا قال: أنت خُرُّ إلى وقتٍ من الأوقات.. فله بيعه قبل ذلك الوقت؛ فإن مات قبل الوقت.. فلا خُرَّة له.

٤٠٥٩- وإن^(٣) جاء الوقت وهو خيٌ صحيح.. عَقَقَ عليه من رأس المال^(٤).

٤٠٦٠- وإن جاء الوقت وهو مريض.. عَقَقَ عليه من الثلث إن خَمَلَهُ الثلث، وإلا.. فما خَمَلَ^(٥) الثلث.

٤٠٦١- وأولادُ المُدْبِرَةِ^(٦) بِمَنْزِلَتِهَا^(٧).

٤٠٦٢- والرجوع في المدبر لا يكون إلا بالبيع^(٨) أو الهبة أو تحويله إلى غير ملكه؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما باع، والبيع خروج من ملكه، وليس [له] الرجوع بالكلام ولا يكون إلا أن يزول ملكه^(٩).

٤٠٦٣- وكذلك إن قال: «أنت خُرُّ إن قَدِمَ فلان»^(١٠).

٤٠٦٤- والمُدْبِرُ وَصِيَّةٌ في جميع حالاته إلا في موضعين؛ أن تكون أمةً فيوصي بها رجل وصية لبست مطلقاً؛ مثل أن يقول: «إن ميتٌ في سفري هذا»، أو: «في مرضي هذا»، وما أشبهه.

(١) نهاية [ص ٤١٦] من (٢).

(٢) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(٥) في (٢): حمله.

(٦) هكذا صورتها في (أ): وَأَوَّلُ سَحَقٍ، وكتبها في (٢): (الم - ق)، هكذا صورتها في (٢): .

(٧) انظر: الأم (٣٠/٩ و ٣٢١).

(٨) في (ب): في البيع.

(٩) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(١٠) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

٤٠٦٥- وقال أبو يعقوب: فأما إذا أوصى بها^(١) وصية مطلقة بعد موته.. فهو تدبير، وأما^(٢) إذا أوصى بعقها إن مات في مرضه و^(٣) ما أشبهه فتلد أولاداً.. فإن أولادها رقيق، وليس كذلك المدبرة^(٤).

٤٠٦٦- قال الشافعي: وإذا أوصى^(٥) بعنق يعتق عنه بعد موته.. رجع^(٦) بالكلام، ولا يكون الرجوع في المدبر إلا بالخروج من ملكه.

٤٠٦٧- وإذا أوصى أن يعتق بعد موته، ثم قال: قد رجعت بالكلام، ولم يخرج من ملكه^(٧).. جاز بالكلام.

٤٠٦٨- [ولو أوصى أنه حر بعد موته.. عتق حين يموت سواء، ولم يحتج إلى أن يعتق عنه]؛ لأن هذا لا يعتق بعد موته حتى يعتق عنه.

٤٠٦٩- والحجة في ذلك^(٨) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يبيت امرؤ وله شيء يوصي فيه إلا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ»^(٩)/«^(١٠) فهذا لا خلاف^(١١) فيه أن الوصية يؤخذ^(١٢) بأخرها إذا رجع عن

(١) في (ب): به.

(٢) في (ب): فأما.

(٣) في (ب): أو.

(٤) في (أ) و(ز): المدبر.

(٥) في (ب): ويوصي.

(٦) في (ب): فراجع.

(٧) نهاية (٦١/أ) من (ب).

(٨) في (ب): هذا.

(٩) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما حقُّ امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عنده»، أخرجه البخاري ك: الوصايا، ب: الوصايا وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وصية الرجل مكتوبة عنده، (٢٧٣٨)، ومسلم ك: الوصية، (١٦٢٧)، وفي لفظ آخر عند مسلم: «بيت ثلاث ليال».

(١٠) نهاية [ص١٧٤] من (ز).

(١١) في (ب): لا اختلاف.

(١٢) في (ب): تؤخذ.

الأولى وتبعنا^(١) في هذا الحديث: «ما من امرئ له شيء»، وفي المذهب.. الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم باع، في أنه لا يكون رجوع المذبر إلا بأن يُزِيل ملكه عنه^(٢).

٤٠٧٠- والخجة في أن الرجوع لا يكون في المذهب بالكلام: أن الرجل إذا قال لعبده: «أنت حر» إذا قدم فلان.. فله أن يبيعه قبل قدوم فلان^(٣).

٤٠٧١- وكذلك قال مالك وغيره.

٤٠٧٢- ولو رجع فيه بالكلام.. لم ينفعه ذلك؛ إلا أن يخرج من ملكه بيع أو غيره^(٤).

٤٠٧٣- وإن قال: «أنت حر إن مت من مرضي هذا» أو: «في سفري [هذا]» أو: «في عامي هذا».. فهذه وصية وليست^(٥) تدير^(٦)، وإذا ضحّ ثم مات من غير ذلك المرض.. لم يكن حرًا^(٧).

٤٠٧٤- ولو قال: «إذا قدم فلان/ (ب/١٨٩)».. فأنت حر متى مت»، و: «إذا جاءت السنة.. فأنت حر متى مت».. كان مذهبًا في ذلك؛ لأن هذا شيء قد وجب [له] بمجيء السنة وقدوم فلان، والأول شيء قد بطل بصحته وبقدومه^(٨) (٩).

٤٠٧٥- وإن^(١٠) قال لعبده^(١١): «إن شئت الساعة.. فأنت حر إذا مت» فشاء الساعة.. فهو مذبّر^(١٢).

(١) في (ب): فاتبعنا.

(٢) انظر: الأم (٣١٤/٩)، وفيه منسوخ بالفرق بين التدير والتدبير والوصية.

(٣) صحة الرجوع عن التدير بالكلام هو أحد قولين للشافعي؛ انظر: الأم (٣١٣/٩)، قال الربيع: "وهذا أصح القولين عندي".

(٤) في (ب): بغيره.

(٥) في (أ) و(٢): وليس.

(٦) هكذا صورهما في (أ): وليس بـ ~~تدير~~، في (م): وليس تدير.

(٧) انظر: الأم (٣١٠/٩).

(٨) في (م): وقدومه.

(٩) انظر: الأم (٣١٠/٩).

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): للعبد.

(١٢) انظر: الأم (٣١١/٩).

٤٠٧٦- وإن^(١) قال: «إذا مِتُّ فمُتُّت.. فأنت حر» ثم مات^(٢) فشاء بعد الموت.. فهو حر؛ لأُما وصية من الثلث^(٣).

٤٠٧٧- ولو قال لعبد: «أنت حرٌّ إن شاء فلان وفلان» فشاء أحدهما ولم يشأ الآخر، أو غاب الآخر أو حرس أو مات.. لم يكن حرًّا^(٤)، وكذلك في الطلاق إذا لم يجتمعا، وكذلك في الوصية إذا أوصى إلى رجلين، وكذلك الوكيلين.

٤٠٧٨- واحتج بحديث عثمان حين بعث معاوية وابن عباس حَكَمَتَيْن، فوجد^(٥) الباب مُعَلَّقًا^(٦) فقال ابن عباس: «لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»، وقال معاوية: «لَا أَفْرُقُ الْيَوْمَ» بين شيئين من قَوْشٍ.. فَرَجَعَا إلى عثمان ولم يحكم أحدهما دون صاحبه^(٧).

٤٠٧٩- وحديث علي: «إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا.. فَرَّقْهُمَا»^(٨)، فلم يكن لواحد منهما دون الآخر.

٤٠٨٠- ولو لزم صاحب المَدْبَر [سيد العبد] دينٌ وله مالٌ غيره.. بُدِئَ بغيره، إلا أن يقول السيد: «قد أبطلت التدبير» فإن لم يكن له مالٌ [غيره].. بيع في دينه^(٩).

٤٠٨١- وإذا قال الرجل لمدبره: «إِنْ أَدَى كَذَا وَكَذَا بَعْدَ مَوْتِي».. فهو حرٌّ فهذا رجوعٌ في التدبير^(١٠).

(١) في (أ) و(ز): وإنا.

(٢) في (ب) زيادة: فإن.

(٣) انظر: الأم (٣١١/٩).

(٤) انظر: الأم (٣١٢/٩).

(٥) في (أ) و(ز): فوجد.

(٦) نهاية [ص ٤١٨] من (ز).

(٧) في (ب): لا فرق.

(٨) في (أ) و(ز): "لا فرق بالتوهم".

(٩) وذلك فيما بين عقل بن أبي طالب وزوجته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، رواه الشافعي في الأم (٤٩٦/٦).

(١٠/٥) (النجار)، وعبد الرزاق (٥١٣/٦: ١١٨٨٧) والبيهقي (٣٠٦/٧) من طريق الشافعي.

(١٠) سبق تشريجه.

(١١) انظر: الأم (٣١٣/٩).

(١) في (ب): "بعد موتي كذا".

٨٢-٤- [قال الشافعي:] والكتابة في الصحة والمرض ليس برجوع، إنما هو شبه الخراج يجعله^(٢) عليه 'فأما إذا ما جعل'^(٣) عليه شيئاً من بعد موته.. فإنما جعل عليه [شيئاً] لورثته بعد زوال ملكه [عنه]^(٤).

٨٣-٤- وإذا دُبر نصفه.. فهو 'كما دُبره'^(٥)، وإذا دُبر كله.. فهو مُدبر؛ فإن رجع عن نصفه.. فله ما رجع فيه؛ بأن يُخرج الذي رجع فيه من^(٦) ملكه، وما بقي.. على حاله مدبراً^{(٧)(٨)}.

٨٤-٤- وإن كاتبه فمات و[قد] بقي من الكتابة شيء، وكان الثلث يجعله^(٩).. [عق من] الثلث [و] سقط عنه ما بقي من الكتابة^(١٠).

٨٥-٤- وإذا جنى المدبر/ فافتداه سيده بأرض الجنابة مقطوعاً.. فهو على التدبير^(١١).

٨٦-٤- ولو دُبر أمة فوطئها فولدت.. كانت أم ولد تعتق^(١٢) بموته من رأس المال.

٨٧-٤- وإن ادّعى المدبر أنه دُبره، وأنكر السيد؛ فإن لم يكن له بينة.. حلف السيد، فإن نكل.. أُخلف^(١٣) العبد وكان على تدبيره.

٨٨-٤- واحتج^(١٤) بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ اليمينَ في القسامة، 'فقال لليهود: وتحلفون'^{(١٥)(١٦)}.

(١) انظر: الأم (٣١٥/٩)، وكانت هذه وصية وهي مقدمة على التدبير.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يجعله.

(٣) في (أ) و(م): فإذا جعل.

(٤) انظر: الأم (٣١٤/٩) و(٣١٦).

(٥) في (ب): كالمدبر.

(٦) في (ب): عن.

(٧) في (ب): مدبر.

(٨) انظر: الأم (٣١٤/٩).

(٩) هكذا مسورها في (أ): ~~فإن كان المدبر~~ وطئته، في (م): عن، ثم يبايع.

(١٠) انظر: الأم (٣١٥/٩) و(٣٢٢) و(٣٢٧).

(١١) انظر: الأم (٣١٦/٩) و(٣١٧).

(١٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (م): يعتق.

(١٣) في (ب): حلف.

٨٩-٤- وإذا دُبره^(٥) ثم كاتبه^(٦) ثم مات ولا مال له^(٧) وعليه دين ولم يكن له ثلث.. فهو على الكتابة؛ فإن أدى.. فهو حر^(٨).

٩٠-٤- وإذا كاتب ثم دُبر^(٩) فإن عجز.. فهو مُدبر^(١٠).

٩١-٤- وإذا قال: «منى مبتة وقد قرأت قرأتاً.. فأنت حر» فإذا قرأ من القرآن شيئاً.. فهو حر^(١١).

٩٢-٤- وإذا قال: «منى مبتة؛ فإن شاء ابني فلان.. فأنت حر» فإن شاء ابنه فلان.. فهو حر، وإلا.. فلا^(١٢).

٩٣-٤- واحتج بأن [هذه] صفة مثل رجل قال في مرضه: «إن مبتة في مرضي هذا.. فأنت حر» ولفلان عشرة دنانير» فإن صح.. لم يلزمه شيء مما اشترط على هذه الحال.

٩٤-٤- وإن^(١٣) دُبر نصف عبده.. لم يَقُومَ عليه الباقي، وإن^(١٤) أوصى بعق نصف عبده.. لم يعتق عليه إلا ذلك؛ من قبل أنه نفع^(١٥) الحرية والمال لغيره، وليس له من ثلثه إلا ما أخذ، ولم يأخذ إلا نصف عبده^(١٦).

(١) نهاية (ب/٦١) من (ب).

(٢) في (ب): فإن اليهود.

(٣) في (ب): يعلفون.

(٤) سبق تخريجه، وفيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للأَنْصَار: فتخلف لكم يهود، ولم يكن قوله لليهود.

(٥) في (ب): دبر.

(٦) في (ب): كاتب.

(٧) نهاية [ص ٤١٩] من (ج).

(٨) انظر: الأم (٣٢٨/٩).

(٩) انظر: الأم (٣٢١/٩ و ٣٢٢).

(١٠) انظر: الأم (٣٢٢/٩).

(١١) انظر: الأم (٣٢٣/٩).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (أ) و (ج): فإن.

(١٤) في (أ) و (ج): يقع.

(١٥) انظر: الأم (٣١٤/٩ و ٣٢٣).

٩٥-٤- ولو قال: «من مِتُّ ومات فلان».. لم يعتق إلا بموتهما جميعاً^(١).

٩٦-٤- وإذا مات السيد أولاً.. نُظِرَ إلى ماله؛ فإن كان يخرج من الثلث.. أوقف^(٢) حتى يموت الآخر، وإن^(٣) لم يكن له مال.. فهو عبد.

٩٧-٤- وإذا مات السيد وله مالٌ غائبٌ وحاضرٌ؛ فإن خرج مما حضر.. عتق، وإن لم يخرج^(٤) مما حضر.. عتق مما حضر بمحضته^(٥)؛ وكلّما طرأ له^(٦) مالٌ، أو اقتضى^(٧) يعني له^(٨).. عتق منه بقدر ذلك، وكلُّ مالٍ له؛ علم به أو لم يعلم به.. يعتق في ثلثه.

٩٨-٤- وإذا مات الرجل وترك مديراً، وكسب المدير مالاً بعد الموت^(٩)؛ فإن لم ينظر في عتقه ساعة مات كم يعتق منه.. فكل ما كسب^(١٠) (١٩٠/ب)^(١١) بعد موته يكون له بقدر ما عتق منه، ويكون ما بقي من كسبه زائداً في رأس المال، ثم يعتق منه بقدر زيادة ذلك ويبقى في يده ما يصيبه من ذلك^(١٢).

(١) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

(٢) في (ب): أو وقف.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): يعتق.

(٥) في (ب): بالحصّة.

(٦) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

(٧) أي: للسيد الميت، وذلك من أمواله الغائبة أو ما في ذمة غيره من دين أو نحوه.

(٨) في (ب): فأقضه.

(٩) كتبت هكذا بخط صغير مرتفع كأنه استدرکها بعد أن كتب ما بعدها ولم يكن هناك مكان لها إلا هذا، ورسمها في (ج) هكذا.

(١٠) هكذا صورتها في (أ) **مَالُهُ يَخْرُجُ مِنْ يَدِهِ**، هكذا كتبها في (ج): ب..... الموت.

(١١) غير واضحة في (أ)، وبض لها في (ج).

(١٢) هنا حصل خلل في ترتيب أوراق المخطوط، فالورقة التالية قد قدمت ووضعت بعد الورقة رقم (١٨٤)، وفي

نسخة (م) قد تابع الترتيب غير الصحيح.

(١) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

٤٠٩٩- وإن كان في يديه^(١) مَالٌ، فقال المذَّهَبُ: «كسبه^(٢) بعد الموت»، وقال الورثة: «قبل الموت».. فالقول قول المذَّهَبِ^(٣).

٤١٠٠- وإذا دُبرَ^(٤) ثم ارتدَّ السيّدُ، فإن رجع إلى الإسلام.. فهو على تدبيره، وإن قتل أو مات.. فهو حرٌّ إن^(٥) حمله الثلث، وماله فيءٌ؛ فإن^(٦) رجع في التدبير قبل أن يوقف السلطان ماله فأخرجه من ملكه.. فذلك رجوع، وإن كان بعد إيقاف السلطان.. لم يميز^(٧).

٤١٠١- وإذا دُبرَ الغلامُ الذي يعقل ولم يبلغ الحلم، أو^(٨) البالغ المحجور عليه؛ فإن ثبت حديث عمر أنه أحاز وصية الغلام^(٩).. فهو جائز، وإلا.. فلا؛ لأن المذَّهَبَ وصية^(١٠).

(١) في (ب): يده.

(٢) في (ب): كسبه.

(٣) انظر: الأم (٣٢٩/٩).

(٤) في (ب): دبر.

(٥) في (أ) و(ب): وإن.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) انظر: الأم (٣١٦/٩).

(٨) في (ب): و.

(٩) رواه مالك (٧٦٢/٢) وعبد الوزاري (٧٨/٩: ١٦٤١٠) وابن أبي شيبه (١٨٣/١١) وسعيد بن منصور (١٢٦/١: ٤٣٠) والداودي (٥١٥/٢: ٣٢٨٧) والبيهقي (٣١٧/١٠) في المعرفة (٤٣٦/١٤) وقال: "وهذا وإن كان مرسلاً من جهة أن عمرو بن سليم لم يدرك أيام عمر.. ففيه قوة من حيث أنها كانت أم عمرو، والغالب أنه أخذها عن أمه التي وقعت الوصية لها. والله أعلم".

(١٠) المخلص: عدم صحة وصية الصبي ولا تدبيره. انظر: الأم (٣٢٧/٩) الحارثي الكبير (١٣٧/١٨) البان (١٦٠/٨) روضة الطالبين (٩٧/٦) مغني المحتاج (٣٩/٣).

وقال في مغني المحتاج (٣٩/٣): "وفي قول: تصح الوصية من صبي مُمَيِّزٍ، كما نص عليه في «الإملاء» ورجحة جمع من الأصحاب؛ ولأنها لا تنزل ملكه في الحال، وتفيد الثواب بعد الموت".
فيكون القول بصحة وصية الصبي قول منصوص في «الإملاء» ومعلق بصحة الخبر في «البيوطي».

وانظر: النظر فيما علق الشافعي القول به على صحة الخبر (ص ٥٨٨).

وحكى البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٣٦/١٤) هذا التعليق للقول على صحة خبر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: «علق الشافعي فيه في كتاب البيوطي» على حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصية الغلام".

٤١٠٢- وَمَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عِبْدٍ، وَقَدْ دَبَّرَ شَرِيكَهُ نَصْفَهُ.. قَوْمٌ عَلَى الْمُتَعَقِّ وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ
بَيْنَ اثْنَيْنِ يَعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ قَوْمٌ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ «رَسُولِ اللَّهِ» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي
عَبْدٍ.. عَتَقَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ»^{(٢١)(٢٢)}.

٤١٠٣- وَإِذَا دَبَّرَ الرَّجُلُ أَمْتَهُ.. فَوَلَدَهَا بِمَتْرَلَيْهَا يَعْتَقُونَ بِعَتَقِهَا، وَيَرْقُونَ بِرَقِّهَا، وَيُقَوِّمُونَ فِي
الثَّلَاثِ كَمَا يُقَوِّمُ^(٢٣) الْإِمَّ^(٢٤).

٤١٠٤- وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْإِمِّ دَوْحَهُ، وَفِيهِمْ دُونَ الْإِمِّ^(٢٥).

٤١٠٥- وَإِنْ كَانَ دَبَّرَهَا وَهِيَ حَمْلٌ؛ فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.. فَلَيْسَ مُدَبَّرٌ، وَإِنْ جَاءَتْ
بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَمَا زَادَ.. فَهُوَ مُدَبَّرٌ.

٤١٠٦- فَإِنْ رَجَعَ فِي التَّدْبِيرِ، وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ^(٢٦) لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ رَجْعِهِ.. فَهُوَ
مُدَبَّرٌ؛ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ مَعَ أُمِّهِ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِداً.. لَمْ يَكُنْ مُدَبَّرًا^(٢٧).

٤١٠٧- وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْوَلَدِ؛ فَقَالَ السَّيِّدُ: «وُلِدْتَنِي قَبْلَ التَّدْبِيرِ»، وَقَالَتْ هِيَ: «بَعْدَ
التَّدْبِيرِ»^(٢٨).. فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مَعَ بَيْعِهِ، وَإِنْ أَقَامَا جَمِيعًا الْبَيْتَةَ.. فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ^(٢٩).

٤١٠٨- وَمَنْ أَوْضَى بِعَتَقٍ جَارِيَةٍ لَهُ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ هَذَا وَلَمْ يُدَبِّرْهَا، فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا.. فَهُمْ
عَبِيدٌ^{(٣٠)(٣١)}.

(١) في (ب): النبي.

(٢) سبق شَرِيكَهُ.

(٣) انظر: الأم (٣٢٨/٩).

(٤) في (أ): بَلَا نَقَطَ لِأَوَّلِهَا، في (ج): بِقَوِّهِ.

(٥) انظر: الأم (٣٣٠/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٣٠/٩).

(٧) في (أ) و(ج): وَإِنْ.

(٨) كِتَابَةُ [ص: ٤٠٤] مِنْ (ج).

(٩) انظر: الأم (٣٣١/٩).

(١٠) كِتَابَةُ [ص: ٦٢/٦٢] مِنْ (ب).

(١١) انظر: الأم (٣٣١/٩).

(١) محابة (١٩١/أ) من (أ).

(٢) انظر: الأم (٣٣٢/٩).

(٣) بعد ههنا في (ب): الولاء.

باب المكاتب

٤١٠٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الشافعي: ولا تجوز الكتابة على نجم واحد^(١)، لأن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يكتبون على النجوم، وبريرة كوتبت على تسع أوراق بعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل عام أوقية^(٢).

٤١١٠- ولا يجوز أصل الكتابة^(٣) حتى يكون السيد والعبد بالغين غير محجور على السيد ولا مغلوب على عقل العبد^(٤).

٤١١١- ولا تجوز الكتابة إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان المعلومة والأجال المعروفة^(٥)، كانا ذري صنعة أو^(٦) غير ذري صنعة^(٧).

٤١١٢- ولا تجوز الكتابة على يَدَيْهِ وَمَالِهِ إن كان ماله 'ذهبًا وورقًا' بذهب ولا ورق؛ لأنه يدخل الكتابة الصرف^(٨)، ولا عرضًا^(٩) (ورق أو ذهب^(١٠))؛ لأنه بيع ومكاتبه^(١١).

٤١١٣- ولا تجوز الكتابة إلا أن يكون مقرّداً بلامال.

(١) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(٢) حكاة البيهقي في المعرفة (٤٤٢/١٤)، فقال: "واحتج في كتاب البويطيء بأن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يكتبون على نجوم، وبريرة كوتبت على تسع أوراق بعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل عام أوقية".

(٣) في (ب): العتاقة.

(٤) انظر: الأم (٣٤٩/٩) و (٣٥٢).

(٥) في (ب): المعلومة.

(٦) في (ب): و.

(٧) انظر: الأم (٣٦٧/٩).

(٨) في (أ) و(ز): ذهب أو ورق.

(٩) في (أ) و(ز): والصرف.

(١٠) في (أ) و(ز): عرض.

(١١) في (أ) و(ز): بذهب وورق.

(١٢) انظر: الأم (٣٦٨/٩).

٤١١٤- ولا يجوز أن يكتبه على نفسه وولده الصغار؛ إلا أن يجعل ذلك عليهم، ولا أن يتخمل^(١) عنهم؛ لأنها مكاتبٌ وجمالة^(٢).

٤١١٥- وإذا كانوا كباراً.. فلا بأس إذا^(٣) كانوا أولاداً أو أحبيبين أو زوجة أن^(٤) يكتب السيد جماعتهم على شيء معلوم؛ وإن لم يسم^(٥) كم على كُلِّ رَجُلٍ منهم، ويكون^(٦) على^(٧) كُلِّ رجلٍ منهم من الحملة على قدر قيمته من^(٨) قيمة صاحبه من المال^(٩).

٤١١٦- قال الربيع: وقد قيل لا يجوز مكاتبه اثنين في عقد واحد إلا أن يُسمي لكل واحد مكاتباً معلوماً؛ فإن أدرك.. فسخ، وإن أديا.. تراجعاً عما والمولى بالقيمة.

٤١١٧- وقال الشافعي: لا يجوز الكتابة حتى يكون على كل رجل منهم شيء معلوم.

٤١١٨- فإن قيل: أفيجوز للرجل^(١٠) أن يشتري من ثلاثة رجال ثلاثة أعبد يضمن مسمى جملة؟

٤١١٩- قيل: لا؛ من قبل أن المتبايع وإن كان واحداً.. فإن البياع^(١١) ثلاثة^(١٢).

٤١٢٠- ولكن إن اشترى^(١٣) رجل من رجل ثلاثة أشياء؛ داراً وفرنساً وعبدًا بمائة دينار.. جازاً

لأن البائع واحد/(١٩١/ب)^(١٤) والمتبايع واحد، وكذلك سيد المكاتبين هو واحد وهو مالكهم.

(١) في (ب): يتحمل.

(٢) انظر: الأم (٣٧٢/٩) و٣٩٣.

(٣) في (أ) و(ز): إن.

(٤) في (أ) و(ز): أو.

(٥) في (ب): يسمى.

(٦) في (ب): فيكون.

(٧) نهاية [ص ٤٠٥] من (ز).

(٨) تكررت في (ب).

(٩) انظر: الأم (٣٧٢/٩) و٣٩٢.

(١٠) في (ب): لرجل.

(١١) في (ب): المتبايع.

(١٢) في (ب): بينه.

(١٣) في (أ) و(ز): يشتري.

٤١٢١- ولا يجزأ أحد على كتابة عبده وإن كان أميناً صالحاً.

٤١٢٢- فإن احتج أحد بقول الله عز وجل^(١)/^(٢): ﴿فَكَابِتُهُمْ إِنْ عَصَوْهُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [الرعد: ٣٣].. قيل: ذلك - والله أعلم - مثل قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، وقال: ﴿

فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٠]، وكان الأصل أن الصيد مباح له والانتشار، وكذلك الملك مباح له، وإذا^(٣) لم يكن الصيد واجباً ولا الانتشار.. فكذلك لا يجزأ [أخذ] على الكتابة^(٤).

٤١٢٣- [قال الشافعي:] وإذا أحرر عبده.. فليس له أن يكتبه، فإن كتبه.. فهو باطل^(٥).

٤١٢٤- ولا بأس أن يأخذ ما يأتيه به، وإن كان من صدقات الناس، لقول الله تبارك وتعالى^(٦):

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٧) [البقرة: ١٦٠].

(١) هنا نهاية الورقة التي قدم مكافأ.

(٢) في (ب): حل وعز.

(٣) نهاية [ص: ٤٢٠] من (ز).

(٤) في (ب): إذا.

(٥) انظر: الأم (٣٤٤/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٤٥/٩).

(٧) في (ب): عز وجل.

(٨) في (أ) و(ز): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَفِي الرِّقَابِ﴾، في (ب): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ -الآية

وقوله-: وفي الرقاب﴾، وفضلت إثباتها بتمام ذكر الأصناف الثمانية.

(٩) انظر: الأم (٣٤٦/٩).

٤١٢٥- وقد جاءت بريرة تستعين في كتابتها، فلم يعب ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عليها]، ولم يختلف المسلمون في أن المكاتب يُعْطَى من الزكاة لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾.

٤١٢٦- وإذا أراد الرجل أن يقطع^(١) عبده أو بكتابه^(٢).. فليس له ذلك إلا برضى^(٣) العبد، ولكن يقال له: وَأَجْرُهُ^(٤).

٤١٢٧- وقول الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ^(٥): ﴿وَمَا أَوْفَوْهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، فواجب عليه أن يضع له من كتابته شيئاً، وإذا وضع شيئاً درهماً^(٦) أو أقل.. أجزأه^(٧).

٤١٢٨- واحتج في الوضع: بفعل أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبأن^(٨) المكاتب أولى بماله من أذى كتابته^(٩).. فلذلك خيّرته على إعطائه مما أخذت منه، أو تركته^(١٠) له؛ لأن الأمر فيه أن أعطيه^(١١) من شيء في ملكه، أمر بإعطائي^(١٢) إياه وأمرت^(١٣)/ ^(١٤) برّده عليه يعينه أو تركه له

(١) في (ب): عَزَّجَلْ .

(٢) في (ب): بكتابه .

(٣) في (ب): يقطعه .

(٤) في (ب): أن يرضى .

(٥) انظر: الأم (٣٤٦/٩).

(٦) في (ب): عَزَّجَلْ .

(٧) في (أ) و(ز): درهم .

(٨) انظر: الأم (٣٤٨/٩).

(٩) في (أ) و(ز): بأن .

(١٠) في (ب): كاتبه .

(١١) في (ب): تركه .

(١٢) في (ب): اعطيه .

(١٣) في (ب): أمرت بإعطائه .

(١٤) في (ب): أو أمرت .

(١٥) نهاية (٤٨/أ) من (ب).

قيل أن يعطيني^(١)، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ وسبه: (٣) ما آتاكم منهم بالكتابة، والله أعلم^(٤) (٥).

٤١٢٩- وإذا ادعى^(٦) العبد أنك^(٧) كاتبه^(٨) وأنت غير محجور عليك، وقال السيد: «كاتبتك/ وأنا محجور [علي]». فالقول قول العبد، وعلى السيد اليقظة^(٩).

٤١٣٠- [وقال الشافعي]: لا تحوز كتابة أم الولد لعبيدها، ولا المكاتب لعبيده، ولا المدبر؛ لأن مالههم لسيدهم؛ ولأن المكاتب إنما يعمل في ماله بالمعروف والنظر، والكتابة ليس بنظر^(١٠).

٤١٣١- وإذا كاتب الرجل عبداً بينه وبين آخر^(١١)، ولأحدهما ولي، وهو محجور عليه، فأدّى^(١٢) إليهما، وقضاه.. عتق نصيب المالك، ورجع ولي المحجور على الذي أعتق^(١٣) عليه

(١) في (ب): قيل يعطى.

(٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ .

(٣) هكذا مسوقاً في (أ): ~~أنت كاتبك~~، هكذا رسمها في (ز): ود....سبه.

(٤) نهاية [ص ٤٢١] من (ز).

(٥) انظر: الأم (٣٤٩/٩).

(٦) في (أ) و(ز): دعا.

(٧) غير واضحة في (أ)، في (ز): لك.

(٨) في (أ) و(ز): كاتبتي.

(٩) انظر: الأم (٣٥٠/٩).

(١٠) انظر: الأم (٣٥١/٩).

(١١) في (ب): الآخر.

(١٢) في (ب): وإذا .

(١٣) في (ب): عتق.

نصفه^(١) بنصيب المحجور إن كان موسراً، وعق^(٢) عليه [العبد]، وما أخذ كُل واحدٍ منهما إن^(٣) كانا بالسواء.. فَمِنْ حِصَّتِهِ أَخَذَهُ^(٤) (٥).

٤١٣٢- وإن كاتب^(٦) الرجل عبده كتابةً فاسدةً بألف درهم؛ فإن علم بها قبل أن يؤدّي^(٧).. فالكتابة باطل، وما أخذ السيد.. له^(٨).

٤١٣٣- وإن لم يعلم [بها] إلا [من] بعدما أخذ وفرغ.. فالعق جائز، ويرجع عليه العبد إن كان قيمته أقل من الألف^(٩) بِفَضْلِ ما أَدَّى عن قيمته، ويرجع السيد عليه إن كان قيمته أكثر مما أخذ [ورجح] بالفضل^(١٠)؛ وإنما جازَ عتق العبد بالصفة، كَرَجُلٍ قال لعبده: «إذا جئتني بألف درهم.. فأنت حرٌّ» فعتق^(١١) بالصفة، وبتراجعا^(١٢) بِفَضْلِ ما بين القيمة، ولأنه بِمَنْزِلَةِ البيع الفاسد؛ ولأنها كتابة فاسدة.

٤١٣٤- [قال الشافعي:] وإذا كاتب عبده على كتابة جائزة، ونحوه^(١٣) معلومة، ولم يُبين في الكتابة «إذا أدّيت.. فأنت حرٌّ».. لم يعتق، وكان ما أخذ السيد.. له، وهو عبدٌ بحالِهِ^(١٤).

(١) في (ب): نصيبه.

(٢) في (أ) و(ج): اعتق.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (ب): احد.

(٥) انظر: الأم (٣٥٢/٩).

(٦) في (أ) و(ج): كانت.

(٧) في (أ) و(ج): بردي.

(٨) انظر: الأم (٣٧٧/٩).

(٩) في (ب): ألف.

(١٠) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(١١) في (ب): فعتق.

(١٢) في (ب): وتراجعا.

(١٣) في (ب) زيادة: في.

(١٤) انظر: الأم (٣٧٤/٩) و(٣٧٥).

٤١٣٥- فإن^(١) كَانَ لِرَجُلٍ عَبْدٌ وَأَبُوهُ حُرٌّ، فَقَالَ: «كَاتِبُهُ وَأَنَا أَضْمَنُ».. لم يميز^(٢)؛ لأنه لا يجوز أن يتحمل أحدٌ بمالي عن مالي؛ وذلك أنه إذا عجز.. رُدَّ في الرق [و] ليس [له] عليه شيء، وكذلك لو تحمل حُرٌّ أجنبي عنه.. لم يميز^(٣).

٤١٣٦- وإذا وطئ مَكَانَتَهُ ولم تحمل.. فلها مهر مثلها عليه؛ فإن حَمَلَتْ.. شَبَّهَتْ؛ فإن شَاءَتْ.. مُضَتْ^(٤) على كَتَابَتِهَا وتَعَجَّل^(٥) العَقْدُ^(٦)، وإن شَاءَتْ.. عَجَزَتْ، وكانت أُمُّ وَلَدٍ لَه.

٤١٣٧- فإن مضت على كتابتها^(٨) (ب/١٩٢) قبل أن تؤدي^(٩) ومات السيد.. عتقت بموته.

٤١٣٨- وإذا أسلمت أُمُّ وَلَدٍ النصراني.. حبل بينه وبين وطنها، وأخذ بالفقعة عليها، وعُزِلَتْ عنه.

٤١٣٩- وإن كانت ذات عمل.. أوجرت، وكان له إجارتها، فإذا مات.. فهي حُرَّةٌ.

٤١٤٠- قال مالك [بن أنس]: إذا أسلمت أم ولد النصراني.. عتقت عليه.

٤١٤١- قال الشافعي: وإذا كاتب الحرُّ عَبْدَهُ في بلاد الإسلام، وما عندنا بأمان، ثم خرجا إلى دار الحرب وعادا^(١١) إلى دار الإسلام؛ فإن كانت الكتابة على حالها.. لم تبطل كتابته^(١٢)، وإن

(١) في (أ) و(ز) ولو .

(٢) نهاية [ص ٤٢٢] من (ز).

(٣) في (أ) و(ز): لم يميز.

(٤) انظر: الأم (٣٧٦/٩).

(٥) غير واضحة في (أ)، في (ز): مضت.

(٦) في (ب): وتعجلت.

(٧) هكذا صورتها في (أ): ~~وتعجلت~~.

(٨) غير واضحة في (أ)، هكذا صورتها في (أ): مضت ~~عنه~~.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يؤدي.

(١٠) في (أ) و(ز): وعاد.

(١١) في (ب): الكتابة.

كان العبد استعبد السيد في دار الحرب ثم خرجا إلينا.. بطلت^(١) الكتابة، وكان عبده على ما خرجا إلينا^(٢).

٤١٤٢- وإذا سُبِيَ سَيِّدُ الْمَكْتَابِ.. لم تبطل الكتابة^(٣).

٤١٤٣- وإن خرج السيد إلى بلده^(٤)، ثم سُبِيَ فرد فعات رقيقاً.. لم يكن له ولاؤه^(٥).

٤١٤٤- وإن عتق المكاتب.. كان الولاء^(٦) له.

٤١٤٥- ولا يجوز أن يُجْعَلَ الولاءُ للرقيق، ولا لأحدٍ نُسِبَ سيده ولا ولده^(٧)، وإن أعتق^(٨) بعد ما خرج إلينا من الرق.. كان الولاء له^(٩).

٤١٤٦- وإذا ارتدَّ الرجلُ عن الإسلام، ثم كاتب عبده قبل أن يرجع إلى الإسلام.. فكتابته جائزة^(١٠)، وكلُّ ما صَنَعَ في ماله.. فَأَمْرُهُ 'فيه جائزة'^(١١)، كما كان قبل^(١٢) الردة^(١٣).

٤١٤٧- وإذا أوقف^(١٤) الحاكمُ ماله.. فلا يجوز، فإن^(١٥) قتل أو مات.. فَمَالُهُ فِيَّ.

(١) في (أ) و(ز): بطل.

(٢) انظر: الأم (٣٥٨/٩).

(٣) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(٤) في (ب): بلاده.

(٥) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (أ) و(ز): نُسِبَ سيد ولا ولد، هكذا صورتها في (أ): وَلَمْ يُحْسِبْ سَيِّدُهُ وَلَوْ لِد.

صورتها في (ب):

(٨) في (ب): عتق.

(٩) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(١٠) نهاية [ص ٤٢٣] من (ز).

(١١) في (أ) و(ز): جائزة فيه.

(١٢) نهاية (ب/٤٨) من (ب).

(١٣) انظر: الأم (٣٥٩/٩).

(١٤) في (ب): وقف.

٤١٤٨- وإذا كان العبد بين اثنين.. فلا يجوز لأحدهما أن يكتب نصفه دون صاحبه، فإن كاتبه^(٦٦).. فالكاتب باطل؛ فإن غفل عنه حتى أذى.. عتق إذا صار إلى الذي لم يكتب مثله الذي صار إلى الذي كاتب، ويُقوّم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً، وتراجعان^(٦٧) هو والسيد، كما وصفت في الكتابة الفاسدة^(٦٨).

٤١٤٩- وإن كان نصفه حرّاً^(٦٩).. فلا بأس أن يكتب نصفه^(٧٠).

٤١٥٠- والحجة في هذا: من قيل أن للمكاتب^(٧١) البيع والابتياح والإقرار بالدين بغير إذن سيده، فإذا^(٧٢) كاتب نصفه/ وبقي نصفه رقيقاً^(٧٣) لرجل.. لم يتبعض إقراره، ولا تبعه ولا شراؤه، وكان في حكم العبيد، وزال عنه حكم المكاتب.. فلذلك نطل.

٤١٥١- وإن كاتبه بإذن شريكه.. لم يميز أيضاً^(٧٤)؛ فإن أدركه.. فمسخ، وإن لم يدركه حتى يؤدي إليه ما كاتبه عليه وأدى إلى شريكه مثله.. عتق، وتراجعا -الذي كاتبه والعبد- بنصف قيمته على ما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو أعطى الذي كاتبه على نصفه خمسين، وجاء بخمسين إلى الآخر فأبى أن يأخذها.. جهر على أن يأخذها، فإذا أخذها.. صار حرّاً على الذي كاتب، ويُقوّم نصيب الذي لم يكتب عليه، وتراجعا -الذي كاتبه والعبد- بنصف قيمته على ما وصفت في الكتابة الفاسدة^(٧٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): كاتب.

(٣) في (أ) و(م): وتراجعا .

(٤) انظر: الأم (٣٦٣/٩).

(٥) في النسخ: حر.

(٦) انظر: الأم (٣٦١/٩).

(٧) في (ب): المكاتب.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في النسخ: رقيق.

(١٠) انظر: الأم (٣٦١/٩).

(١١) انظر: الأم (٣٦٤/٩).

٤١٥٢- قال الشافعي: وإذا كاتباً^(١) العبد مَعًا.. فالكتابة جائزة، وليس لواحد منهما أن يأخذ شيئاً/ ^(٢) دون صاحبه، فمن أخذ منهما^(٣).. كان لصاحبه الرجوع عليه، أو على المكاتب^(٤).

٤١٥٣- ولو أذن له أن يقبض جميع حصته^(٥) فقبض.. أصبح^(٦) ما فيه: أنه لا يعتق، ويرجع السيد عليه بنصف ما أخذ؛ لأنه إنما أذن له في شيء لم يكن في يديه^(٧).

٤١٥٤- وإن^(٨) كاتباه^(٩) معاً على ألف، فأدعى العبد أنه أدى إليهما الألف^(١٠)، فأقر أحدهما أنه قبض هو وقبض الآخر، فإنكر الآخر^(١١).. حلف [الآخر] الذي أنكر، وعق على الذي أقر نصيبه بإقراره أن [كان] صاحبه أخذ قبل ما أخذ، ويرجع^(١٢) صاحبه عليه^(١٣) بنصف ما أخذ، ولا يقوم عليه نصيب صاحبه، فمن أدى ما بقي عليه مع ما أخذ من الشريك.. عتق^(١٤).

٤١٥٥- وإذا عجز المكاتب وهو بين اثنين عن نجم من نجومه، فأراد أحدهما إنظاره ولا يعجزه، وأراد الآخر تعجيله فعجزه.. فهو عاجز، والكتابة مفسوخة^(١٥)(١٦).

(١) في (ب): كاتب.

(٢) نهاية [ص ٤٢٤] من (٢).

(٣) في (أ) و(٢): منها.

(٤) انظر: الأم (٣٦٤/٩).

(٥) في (أ) و(٢): حصته.

(٦) مكافئاً بيا ض في (ب).

(٧) انظر: الأم (٣٦٥/٩) وفيها حكاية قولين في المسألة، الأول: الذي ذكره هنا، والثاني: أنه يعتق ويقوم عليه.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في (ب): كاتباً.

(١٠) في (ب): ألف.

(١١) ليست في (٢).

(١٢) في (أ) و(٢): فراجع.

(١٣) في (ب): عليه صاحبه.

(١٤) انظر: الأم (٣٦٦/٩).

(١٥) في (ب): مفسوخ.

(١٦) انظر: الأم (٣٦٥/٩).

٤١٥٦- وإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له بيده^(١) عملاً.. جاز، إذا^(٢) ابتداءً^(٣) فيه ساعة كاتبه^(٤).

٤١٥٧- وإذا^(٥) كاتبه على أن يبتدئ ثم تأخر.. فلا بأس.

٤١٥٨- وإن/ (ب/١٩٣) كاتبه على أن يبي له بيتاً موصوفاً مضموناً.. فهو جائز، ولا بُدَّ أن يكون مع الإجارة كتابة^(٦) مضمونة، أو بيده^(٧) شيء يعطيه بعد الإجارة، حتى يصير نعيمين؛ لأن الإجارة نعيم واحد^(٨).

٤١٥٩- وإذا كاتبه على أن يبي له بيتاً موصوفاً في شهر مُسمى لا يشرع فيه حين كاتبه، ودراهم في نِعم آخر.. لم يجز؛ لما شرط من تأخير الإجارة؛ وهذا إذا كاتبه على أن يعمل له بيده^(٩).

٤١٦٠- فأما إذا كانت^(١٠) إجارة مضمونة.. جاز^(١١)/ (ب/١٤)، وجازت الكتابة على إجارتي مضمونتين في وقتين؛ وإن لم يكن معهما دراهم^(١٢).

(١) في (ب): بيده.

(٢) في (أ) و(ز): وإذا.

(٣) في (ب): ابتدي .

(٤) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): كانت.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): بيده، في (ب): بيده.

(٨) في (أ) و(م): نِعمًا واحدًا.

(٩) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(١٠) في (ب): بعمله بيده.

(١١) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(١٢) في (أ) و(م): كان.

(١٣) في (ب): فلا بأس.

(١٤) مكاة [ص ٤٢] من (ز).

(١٥) انظر: الأم (٣٧١/٩).

٤١٦١- ويجوز على إحداهما^(١) يعملها ويسرع^(٢) فيها، والأخرى مضمونة إلى وقت آخر.

٤١٦٢- [قال الشافعي:] وإذا كاتب الرجل ثلاثة أعبد كتابة واحدة [بألف]، فمات أخذهم.. سقط من الكتابة بقدر 'ما يُصَيِّهُ'^(٣) من الألف من قيمته/١٤٩/ من الكتابة^(٤).

٤١٦٣- وكذلك إن أعتقه السيد، وكذلك إن أذاها إلى السيد.. عتق دون أصحابه^(٥).

٤١٦٤- فإن^(٦) أدوا بعض الكتابة إلى السيد معاً.. فهو^(٨) على الجماع، لا بقيمتهم^(٩).

٤١٦٥- ولا يجوز أن يُكاتب عبده على أن يعصمهم حملاً عن بعض، لأنه ليس بدين ثابت ولا يجوز أن يحمل ماله عن ماله^(١٠).

٤١٦٦- وإذا كاتب عبده كتابةً فاسدةً فرفعها إلى الحاكم فأبطلها، أو شَهِدَ شاهدين^(١١) بأبطلها ولم يرفعها^(١٢) إلى الحاكم، وقبض ما كاتبه بعد ذلك.. لم يعتق العبد^(١٣).

(١) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٢) في (أ) و(ز): يسرع.

(٣) في (ب): نصيه.

(٤) نهاية (١٤٩/أ) من (ب).

(٥) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): فهم.

(٩) انظر: الأم (٣٧٣/٩).

(١٠) انظر: الأم (٣٧٦/٩).

(١١) في (أ) و(ز): شهد شاهدان.

(١٢) في (ب): أو لم يرفعها.

(١٣) انظر: الأم (٣٧٧/٩).

٤١٦٧- وإن كاتبه كتابة فاسدة فلم يُطِيل^(١) [حتى] قبضها السيد وهي مائة.. عتق العبد، وترجع هو والعبد بفضل القيمة؛ فإن^(٢) كان قيمة العبد -يوم عتق لا يوم كاتبه- عشرين.. أخذها قصاصاً من المائة، ورجع بشعائين ديناراً عليه دين^(٣).

٤١٦٨- وإن مات السيّد ولم يؤدّ الكتابة الفاسدة، وأدّاها إلى ولده.. جاز لهم ما أخذوا^(٤)، ولم^(٥) يعتق؛ لأنهم لم يعقدوا له، وكان أصلها^(٦) فاسداً^(٧).

٤١٦٩- وإذا كاتب الرجل عبده، فأدّاها كلّها^(٨) إلا نَحْماً واحداً ثم مات السيّد وأدّى ما بقي إلى الولد.. فهو حرٌّ.

٤١٧٠- وإن كاتبه ثم مات العبد وبقي عليه درهم.. مات عبداً، وماله لسيده^(٩).

٤١٧١- [و] قال مالك: إذا مات العبد وعنده ما يؤديه^(١٠).. عذناه^(١١) في كتابته^(١٢)، وصار حرّاً، وكان ما بقي من الشالٍ لورثته.

٤١٧٢- قال الشافعي: وإذا^(١٣) كاتب الرجل عبده، فأقرّ أنّه قد^(١٤) استوفى من أحدهما ولم يُبينَ يُبينَ حتى مات.. أفرع بينهما؛ فأيهما^(١٥) خرج سهمه.. عتق^(١٦).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها.


(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ج): دين.

(٤) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(٥) في (ب): أخذ.

(٦) في (ب): وإن لم.

(٧) غير واضحة في (أ) بسبب الأربعة، هكذا صورناها في (أ):  في (ج): أم... ل.

(٨) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(٩) نهاية (١٩٤/أ) من (أ).

(١٠) انظر: الأم (٣٧٢/٩ و ٣٧٤).

(١١) في (ب): يؤدي.

(١٢) في (ب): أخذ.

(١٣) نهاية [ص ٤٢٦] من (ج).

(١٤) في (أ) و(ج): إذا.

٤١٧٣- وإن كاتبه وله مال أو ولد أخفاه عنه، ثم أعتق.. أخذ ما أخفاه^(٤١) عنه، وكان أخق^(٤٢) به^(٤٣).

٤١٧٤- وإن اختلفا بعد الكتابة.. فالقول قول العبد^(٤٤) أنه أفاده بعد الكتابة^(٤٥).

٤١٧٥- والمكاتب لا يجوز له أن يتزوج امرأة^(٤٦).

٤١٧٦- ولا يكاتب عبداً.

٤١٧٧- ولا يبيع بدين.

٤١٧٨- ولا يتحمل بماله^(٤٧).

٤١٧٩- ولا يهب^(٤٨)، ولا يتصدق.

٤١٨٠- ولا يجوز له أن يعمل شيئاً إلا نظراً^(٤٩) للسيد^(٥٠)؛ فإن^(٥١) عمل بغير نظر^(٥٢) لسيده..
رد^(٥٣).

٤١٨١- ولا يجوز له أن يشتري أحداً^(٥٤) من قرابته، فإن اشتراهم.. فالشراء باطل^(٥٥).

(١) في (ب): و.

(٢) في (أ) و(ز): وأنها.

(٣) انظر: الأم (٣٨١/٩).

(٤) في (ب): ما أعتق.

(٥) انظر: الأم (٣٨٧/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٨٧/٩).

(٧) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(٨) انظر: الأم (٣٨٩/٩).

(٩) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(١٠) في (ب): لا نظر.

(١١) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(١٢) في (ب): فيه.

(١٣) في (ب): النظر.

(١٤) في (ب): رده.

٤١٨٢- وإن وُهب^(٣) له أحدٌ من قرابته، أو تُصدَّق عليه فقبلة.. فهم موقوفون معه، سيَّلهم سيَّله، فمن عتق.. عتقوا، وإن عجز.. صاروا رقيقاً برِّقه^(٤).

٤١٨٣- وإن جنى أحدٌ منهم حنابةً.. لم يكن له أن يفديهم^(٥) من ماله، ويبيع من كُلِّ واحدٍ [منهم] بقدر الحنابة، وليس له أن يُنفق عليهم من ما في يديه؛ إلا أن يكون لهم كسبٌ، أو يكونوا مرضى فينفق عليهم كما ينفق على عبيده، ولا يتسرى^(٦) المملوك ولا المكاتب، وإن أذن له سيده.

٤١٨٤- وإذا وُلِدَ للمكاتب من أمته، فقال السيد: «وُلِدَ قبل الكتابة»، وقال العبد: «بعدها».. فالقول قول العبد إذا أمكن أن يُصدَّق^(٧).

٤١٨٥- وإذا أقام السيد اليَّنة أن أمة المكاتب ولدت ولدين في بطن؛ أحدهما قبل الكتابة^(٨)، والآخر بعدها.. كانا مملوكين للسيد؛ لأنه إذا رُقَّ أحدهما.. رُقَّ الآخر^(٩).

٤١٨٦- وإذا كاتب الرجل أمةً، فولدت في الكتابة، فحُجِّي عليه بقتل أو جرح جرحاً أخذ له أرشاً.. فذلك للسيد دون الأم، وإن اكتسب مالاً.. وقَفَ^(١٠) (١١٩٤/ب)، وأُتِفِق عليه منه؛ فإن مات قبل أن تؤدي الأم.. كان للسيد، وإن أعتقت^(١١) الأم وعَتَقَ بعَتَقها.. كان له^(١٢).

(١) في (أ) و(ز): أحد.

(٢) انظر: الأم (٣٨/٩).

(٣) في (أ) و(ز): أوهب.

(٤) انظر: الأم (٣٩٠/٩).

(٥) في (ب): يفنديهم.

(٦) في (ب): ولا يتسر.

(٧) انظر: الأم (٣٩٢/٩).

(٨) في (ب): ولو.

(٩) حنابة [ص ٤٢٧] من (ز).

(١٠) انظر: الأم (٣٩٢/٩).

(١١) في (ب): وقفه.

(١٢) في (ب): عتقت.

(١٣) انظر: الأم (٣٩٤/٩).

٤١٨٧- وإن عجز كسبُه عن نفقته.. أخذ السيد بالنفقة عليه، ولو أعتقه^(١) السيد.. جاز [له] عتقه، وهذا خلافُ ولد المكاتب من أمته، وولده الذي تصدق عليه؛ لأن ذلك إما^(٢)/^(٣) ملكه، والأم لم تملك ولدها؛ ألا ترى لو أن السيد أراد أن يعتق ابن المكاتب من أمته.. لم يجز؛ لأنه يستعين بهم على كتابته^(٤).

٤١٨٨- وإذا وطئ أحد الشريكين مكاتبته [و لم يعمل].. فلها صداق مثلها، وهو لها؛ فإن بقي الشهر في يديها حتى تعجز.. فهو لها جميعاً^(٥).

٤١٨٩- وإذا وطئ أحد الشريكين المكاتبه، فحملت، فاحتارت العجز.. صارت أم ولد، وكان عليه لشريكه نصف قيمتها إن كان موسراً، ونصف قيمة الولد، ونصف صداق المثل^(٦).

٤١٩٠- وإن لم يكن موسراً.. كان نصيبه أم ولد له، وأُتبع الواطئ بنصف صداق المثل، ونصف قيمة الولد.

٤١٩١- وإذا كانت الجارية^(٧) بين اثنين، فوطئها جميعاً واحداً بعد واحد، فأنت بولدين، فأقر كل واحد منهما بأحدهما، وصدق أحدهما صاحبه، وقال كل واحد منهما: «إنما وطئتها بعد وطء».. فالوطء شبهة، ويلزم كل واحد منهما الولد الذي أقر به، ويكون لها على كل^(٨) واحد [منهما] صداق مثلها؛ فإن اختارت المضي فأدت.. عتقت، والولاء بينهما، وإن اختارت العجز.. كانت موقوفة، تعتق^(٩) بموت أحدهما^(١٠)، ولا يكون الولاء لأحد منهما حتى نستيقن^(١١) أيهما وطئ وطئ أولاً^(١٢).

(١) في (أ) و(ج) و(د): اعتق.

(٢) في (أ) و(ج) و(د): أبداً.

(٣) غاية (٤٩/ب) من (ب).

(٤)

(٥) انظر: الأم (٣٩٧/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٩٧/٩).

(٧) في (ب): جارية.

(٨) غاية [ص ٢٨٤] من (ج).

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (د): يعتق.

(١٠) في (ب): أحدهما.

٤١٩٢- وللكتاب أن يُعْجَلَ مَكْتَبَتُهُ قَبْلَ عَمَلِهَا، وَيُجَبَّرَ السَّيِّدُ عَلَى اخْتِيَارِهِ؛ وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: حَدِيثُ أَنَسٍ حِينَ قَالَ لَهُ عُمَرُ: «خُذْ»^(١٢)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَى الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ وَمَا أَشْبَهَهَا^(١٣)، وَيَجِبُ عَلَى أَخْذِهِ فِي الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ حِرَابَةٍ^(١٤)، وَأَمَّا الشَّاعِ الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ.. فَلَا أُجْرَهُ إِلَّا فِي^(١٥) الْبَلَدِ؛ مِثْلَ الْحَدِيدِ^(١٦) وَشِبْهِهِ^(١٧)؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ.. فَلَهُ مُؤَنَةٌ بِالْحَمْلِ^(١٨).

٤١٩٣- فَأَمَّا الطَّعَامُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَتَغَيَّرُ بِالْقَدَمِ وَالْجِدَّةِ.. فَلَا أُجْرَهُ إِلَّا فِي أَجَلِهِ^(١٩).

٤١٩٤- قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ: وَالرَّقِيقُ وَالِدَوَابُّ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَهَا مُؤَنَةً بِالْعَلْفِ وَالطَّعَامِ.

٤١٩٥- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اشْتَرَى الْمَكْتُابُ عَبْدًا بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا، فَمَاتَ [الْمَكْتُابُ] فِي أَيَّامِ الْخِيَارِ.. قَامَ السَّيِّدُ مَقَامَهُ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ عَنْ غَيْرِ خِيَارٍ أَيَّامًا، فَلَمْ يَفَارِقْ بَيْعَهُ^(٢٠) حَتَّى مَاتَ الْمَكْتُابُ.. فَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَرِ^(٢١) الرَّدَّ حَتَّى مَاتَ^(٢٢).

(١) فِي (أ): بَلَا نَقْطَ لِأَوَّلِهَا، فِي (ب): يَسْتَقْبَلُ.

(٢) انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٩٩/٩).

(٣) فِي (أ): حَذَّ، فِي (ب): خَذَّ.

(٤) ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٤٠١/٩) بَلَا إِسْتَادَ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٤/١٠) فِي الْمَعْرِفَةِ (٤٥٧/١٤) مُسْتَدًّا عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "كَاتَبَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى عِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَكُنْتُ فِيمَنْ فَتَحَ نَسْرَتَهُ، فَاشْتَرَيْتُ رَقَّةً، فَرَنْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ بِكِتَابَتِهِ، فَأَمَى أَنْ يَقْبِلَهَا مِنِّي إِلَّا لُجُومًا، فَأَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَرَادَ أَنَسُ الْمِرَاثَ»، وَكَتَبَ إِلَى أَنَسٍ أَنْ يَقْبِلَهَا مِنَ الرَّجُلِ، فَقَبِلَهَا، وَفِي الْمَعْرِفَةِ (٢١١/٨) بِسَنَدِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَذَكَرَهُ.

(٥) فِي (أ) وَ(ب): وَمَا أَشْبَهَهُ.

(٦) فِي (أ) وَ(ب): حِرَابَةٍ.

(٧) مِتَّالِكَةً فِي (أ)، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): []، وَبَيَضَ لَهَا فِي (ب).

(٨) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): ، وَبَيَضَ فِي (ب).

(٩) فِي (أ) وَ(ب): وَشِبْهِهَا.

(١٠) انْظُرْ: الْأَمَّ (٤٠٠/٩).

(١١) انْظُرْ: الْأَمَّ (٤٠١/٩).

(١٢) فِي (ب): مَعَهُ.

(١٣) فِي (ب): لَمْ يَحْرَ.

٤١٩٦- ولا يكون الخيار في شيء من البيوع إلا في ثلاثة أيام.

٤١٩٧- وإن أذن له بالهَجْع^(١) فَلَزِمَتْهُ^(٢) كفارة أو جزاء صليب.. لم يكن عليه إلا الصوم.

٤١٩٨- وإذا^(٣) أذن الرجل لمكاتبه^(٤) أن يُعْتِقَ^(٥) عبده أو يُكَاتِبَ مكاتبه، فأدَّى^(٦) للمكاتب الأسفلُ فعتق.. فالعتق جائز^(٧)، والكتابة جائزة^(٨)، لأنه أتلف بإذنه، والولاء موقوف؛ فإن عتق المكاتب.. رجع إليه الولاء، وإلا.. كان الولاء للسيد^(٩).

٤١٩٩- وكان يَرَى^(١٠) بين المكاتب وبين سيده^(١١) ربا^(١٢).

٤٢٠٠- ولو كاتب رجل عبده بعشرة دنانير، وللعبد على السيد مائة درهم، فأراد أن يسقط بعضه عن بعض.. لم يجز؛ لأنه دين بدين؛ ولأن حديث ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان أحدهما ديناً^(١)، والآخر نقداً^(٢).

(١) انظر: الأم (٤٠٤/٩).

(٢) في (ب): في الهَجْع.

(٣) في (أ) و(ز): فلزمه.

(٤) في (ب): وكذا.

(٥) في (ب): لمكاتبته.

(٦) في (ب): عتق.

(٧) في (ب): فذا.

(٨) في (ب): جائزة.

(٩) غاية [ص ٤٢٩] من (ز).

(١٠) انظر: الأم (٤٠٥/٩).

(١١) في (ب): نرى.

(١٢) في (ب): سيده.

(١٣) وفي فتاوى البلقيني (ورقة ٣٩/أ): "مسألة: هل يجري الربا بين السيد وعبده، أجباب: نعمُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ في البويطي في باب المكاتب على أنه لا ربا، ولفظه «وكان الشافعي لا يرى بين المكاتب وبين سيده ربا»، وهذا غريب". ثم انتقل إلى مسألة أخرى.

قلت: الذي في نسخ البويطي التي بين أيدينا عكس هذا، فلعل الخطأ من نسخة الإمام البلقيني رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا يزول الاستغراب والحمد لله. والله تعالى أعلم.

٤٢٠١- ولا يجوز بيع النجم بغيره^(١) [و] لا بغيره^(٢).

٤٢٠٢- وإذا^(٣) حُلَّ نِجْمُ السَّيِّدِ عَلَى الْكَاتِبِ، ثُمَّ بَاعَهُ.. فَإِنْ كَانَ آخِرُ نِجْمِهِ مِنْ رَجُلٍ.. لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ^(٤)، وَلَمْ يَنْتَقِ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ بَيْعًا فَاسِدًا [و] لَمْ يَنْتَقِ، وَإِنْ أَذَى إِلَى الْمُنَاعِ، وَلَيْسَ بَيْعُ الْكَاتِبِ بِتَعْجِيزٍ^(٥) لَهُ، وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْجِزَهُ أَوْ يَرْضَى بِالْعَجْزِ.. لَمْ يَجْزِ.

٤٢٠٣- وَإِذَا جُرِحَ الْكَاتِبُ.. أَخَذَ أَرْضَ حَرْحِهِ مِنَ السَّيِّدِ وَ[مِنْ] غَيْرِهِ، وَكَانَ^(٦) فِي يَدَيْهِ كَسَائِرُ مَالِهِ^(٧).

٤٢٠٤- وَإِذَا جُرِحَ هُوَ.. خُيِّرَ؛ فَإِنْ أَذَى أَرْضَ مَا جُرِحَ.. فَهُوَ عَلَى الْكِتَابَةِ، وَإِلَّا.. فَهُوَ عَاجِزٌ، وَيُخَيَّرُ السَّيِّدُ فِيهِ كَعَبْدٍ لَهُ^(٨).

٤٢٠٥- وَإِذَا كَاتَبَ الْعَبْدَ، فَقُصِبَ أَوْ غُلِبَ عَلَى بَدَنِهِ^(٩) بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، فَلَمْ يَزَلْ عِبْوسًا/ (١٩٥/ب) فِي ذَلِكَ نِجْمٍ أَوْ نِجْمٍ، ثُمَّ خُلِّيَ، وَرَجَعَ إِلَى الْكِتَابَةِ وَقَدْ حُلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ أَذَى مَكَانَهُ، وَإِلَّا.. فَلِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعْجِزَهُ مَكَانَهُ^(١٠).



(١) في (ب): دين.

(٢) في (ب): نقد.

(٣) انظر: الأم (٤٠٨/٩).

(٤) هكذا مسورها في (أ): [مسورة]

(٥) انظر: الأم (٤٠٨/٩).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٨) في (أ) و(ز): وإنا.

(٩) في (ب): يعجز.

(١٠) في (أ) و(ز): فكان.

(١١) نهاية (٥٠/أ) من (ب).

(١٢) انظر: الأم (٤١٦/٩).

(١٣) في (ب): يديه.

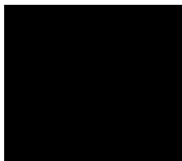
(١٤) بعد هنا في (ب): "الركاة قال الشافعي: قال الله عَزَّوَجَلَّ ...".

ثُمَّ

ثُمَّ اُخْتَصِرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عِمْدِ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ^(١).

(١) هذه خاتمة النسخة (أ) و(م).

وبعد هذا في (أ): «فرغ من نسخه يوم الأربعاء في العشر الأول من جمادى الأول سنة خمس وعشرين وستمائة». ثم بخط مغاير ولون آخر: «قوبل ومصحح على الأتميل بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب». ثم ختم الواقف: «وقفه لوجه الله تعالى، أفقر الوري أبو الخير أحمد الشهر بناماد زاده، عفا الله عنه وعن أسلافه وأخلافه، سنة ١٣٢٥ هـ، وهذه مبرورته:



وكتب على غلافها الأخير: قد استنسخت من هذه النسخة، وأنا العبد الفقير إليه سبحانه: عبد الرؤف القزافي، في اليوم السابع من جمادى الآخرة لسنة ١٣٢٥ هـ، وهذه مبرورته:



وختمت النسخة (ب) بقوله: «والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكان الفراغ منه في شهر جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وثمانمائة، أحسن الله عامها».

وبعد الخاتمة في (م): «فرغ من استنساخه من (كذا) يد العبد الضعيف عبد الرؤف القزافي، يوم السابع من جمادى الآخرة لسنة خمس وعشرين وثمانمائة وألف».

فهرس الألفاظ المشتملة على

- ٤- فهرس الألفاظ.
- ٥- فهرس الأقوال المعلقة على صحة الحديث والأثر.
- ٦- فهرس الإجماعات التي حكها الشافعي.
- ٧- فهرس الكلمات الغريبة.
- ٨- فهرس المسئلة العلمية.
- ٩- فهرس الأعلام.
- ١٠- فهرس زوائد أبي يعقوب البويهي.
- ١١- فهرس زوائد الربيع المرادي.

فهرس زوائد الشافعي على عالم الرازي

فهرسُ الآياتِ القرآنيَّةِ

العلاج

١٥٢، ١٤٥، ١٤١

الأية ١ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢.

الآية ٢ ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ يَوْمَ الْقَوْمِ﴾

الآية ٧ • وَلَا الْمَكَالَ •

الدعم

الآية ١٨٥ ﴿وَلَا تَقْبَلُوا الْحَبْلَ﴾ وَلَتَقْبَلَ الْبَلَدَ الَّذِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿١٨٥﴾

الآية ١٩٧ • الْحَمْدُ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ • ١١٣٦

الآية ٢٢١ • وَلَا تَسْكُنُوا أَلْفُسَهُ كَتَحْتُمْ بِهَا ١٢٥

211.207 6 226 251

الآية ٢٢٦ ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلِينَ وَالْاٰخِرِينَ﴾

107

000,000 100,000 50,000 0

[illegible]

199 4 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 281

١٢٩

4. 1997 年 10 月 1 日起, 凡在境内销售货物或提供应税劳务, 以及进口货物的单位和个人, 必须向主管税务机关申请领购和使用增值税专用发票。

511 *Journal of Management Inquiry* 16(4)

[illegible][illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

Journal of Management Studies, 1986, 23(1), 7-10.

پیشہ ورانہ تعلیم کے شعبہ کے سربراہان کی طرف سے

[illegible][illegible]

الزيتون ١٨١ * مقبولة *

١٨١ - وقد تم على سفرهم بعدوا فيا من ميمية -

الآية ١٥٩ • وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مَا يَمْشُونَ فِي الْأَسْجَادِ •

الآية ٤٤ ﴿وَمَا كُنْتَ لِقَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَيْهَمْ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١١٤٣]

النساء

الآية ٣ ﴿بَيْنَ يَدَيْكَ وَبَيْنَهُمْ﴾

الآية ٣ ﴿وَقَدْ أَقْبَىٰ آلَ قَرْيَلَا﴾

الآية ٤ ﴿وَقَدْ لِمَنْ عَرَّيْتَ الشَّيْءَ مِنْكُمْ﴾

الآية ٤ ﴿وَإِنْ يَدْرَأَ لَكُمْ عَنْ غَيْرِنَا فَكُلُوا﴾

الآية ٦ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾

الآية ٦ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٦ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ١٥ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ١٩ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا الْوَسْطَ كَرِهًا﴾

الآية ٢٣ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٢٣ ﴿وَأَنْ تَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٢٤ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٢٤ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٢٥ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْلُخْ بِكُمْ مَخْلُوفًا﴾

الآية ٢٥ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْلُخْ بِكُمْ مَخْلُوفًا﴾

الآية ٢٩ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضُكُمْ عَنْ زَوْجِ بَعْضٍ﴾

الآية ٣٤ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٣٤ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٣٥ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٣٥ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٣٥ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٤٣ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٤٣ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٤٣ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٨٦ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٩٢ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٩٢ ﴿وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾

الآية ٥٨ ﴿ وَإِنَّا نَخَافُ مِنْ قَوْلِهَا عُتَابٌ ۚ ١٣٥

الآية ٦٠ ﴿ النَّبِيُّ ۚ ١١٩

الآية ٦٠ ﴿ وَأَعِذُوا لَهُمْ ۚ ١١٥١

لقدره

الآية ٢١ ﴿ تَزَادُ مِنْ قَدْرِ رَسُولِهِ إِلَى إِلَهِكُمْ عَذَابٌ ۚ ١٢٦

الآية ٢ ﴿ سَيُجَاهِدُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ۚ ١٢٥

الآية ٥ ﴿ فَإِنِ اسْتَمَعَ الْأَكْثَرُ لِلْحَرَمِ فَقَاتِلُوا الشِّرْكَهَ ۚ ١٣٥

الآية ٥ ﴿ فَإِنِ اسْتَمَعَ الْأَكْثَرُ لِلْحَرَمِ فَقَاتِلُوا الشِّرْكَهَ [جَبَّ وَبَسُلُوسًا] ۚ ١٢٦

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ ۚ ١٦١

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ وَالْمُكَذِّبِينَ عَذَابًا وَتُؤَلَّفُ لَهُمْ فِي الرَّحْمَةِ وَيُؤْتَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَهُمْ لَا يُكْذَبُونَ ۚ ١١٥٠

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ وَالْمُكَذِّبِينَ [وَالْمُتَكِبِينَ] ۚ ١٢٠

الآية ١٠٣ ﴿ وَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَسْجِدَ يَوْمَ يُكْفَرُ بِهِ زُنُوجَهُمْ يَأْتُونَ ظِلْمًا مِمَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ ۚ ٢٠٢

يوسف

الآية ٨١ ﴿ وَمَا عِدْنَا إِلَّا طَائِفًا مِّنْهُمْ ۚ ١٠٣٦

الحجر

الآية ٨٧ ﴿ وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ النَّاسِ إِذْ أَنْشَأَ رَسُولَهُ الْكَافِرِينَ ۚ ١٣٦

الحمل

الآية ١٠٦ ﴿ إِلَّا مَنْ أَصْرَبَ ۚ ١٤٤

الآية ١٢٦ ﴿ وَرَبِّكَ عَالِمُ غُيُوبِكُمْ ۚ ١٢٥

الآية ٧٥ ﴿ وَرَبِّكَ اللَّهُ فَلَا تَلْهَوْا بِهِمْ ۚ ٢٥٤

الآية ١٠ ﴿ [مَعْرُوفٌ] فِيهِ فَيُؤْمَرُ ۚ ٢١٣

الإسراء

الآية ٢٦ ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا نُسَخَّ بِهٖ ۚ ١٠٣٦

الآية ٧٨ ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ ۚ ١١٩

طه

الآية ١٤ ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ ۚ ١١٩

الطور

الآية ٤ ﴿ وَاللَّهُ يَرَىٰ مَا تَكْسِبُ ۚ ٤١٦، ٤١٩

الآية ٦ ﴿ فَتَهْتَدُ لِسِيرِهِ ۚ ٤١٢

الآية ٦ ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ ۚ ٤١٤، ٤١٩

الآية ٦ ﴿ وَاللَّهُ يَرَىٰ مَا تَكْسِبُ ۚ ٤١١

الآية ٨ ﴿ وَيَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ ۚ ١٠٠٥، ٤١٩

الآية ١٣ ﴿وَلَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَمْسِهِ شَيْئًا﴾ ١٠١٦

الآية ٣٢ ﴿يَكُونُوا الْآخِثِينَ وَكُلًّا﴾ ٤٢٥، ٤٢٥، ٤٢٥

الآية ٣٣ ﴿فَإِنْ تَأَلَّوْا لَعَلَّ الْآخِثِينَ تَمْنَسُكُمُ﴾ ١١٧٢

الآية ٣٣ ﴿فَكَيْفَ يُعْطَمُ أَنْ يُعْطَمَ يَوْمَ خِزْيٍ﴾ ١١٧١، ١١٧١

المصن

الآية ٢٧ ﴿قَالَ إِنِّي أَنبِئُكَ أَنَّكَ مُبْتَلًى خَشِيَ عَنْ أَنْ تَأْمُرَهُ فَنُفِثَ جَمِيعٌ﴾ ١١٧١

المحكوت

الآية ١١ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَبِيبَ عَامٍ﴾ ٥١٢

الأحزاب

الآية ٥ ﴿لَتَعْلَمُنَّ مَا لَا تَحْكُمُونَ﴾ ١١٥٥

الآية ٢٨ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا نُؤْتِكُمْ إِيَّاهَا فَاتَّقُوا اللَّهَ أَتُنْكِرُونَ﴾ ١١٩٩

الآية ٣٧ ﴿وَلَا تَقُولُوا لِلَّذِينَ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ كَيْفَتُهُمْ وَلَاحِقَةُ الْأَمْرِ﴾ ١١٥٥

الآية ٤٤ ﴿فَتَنبِيْهُهُمْ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَلِيْبٌ﴾ ١١٩٩

الآية ٤٩ ﴿إِنَّا لَنَكْشِرُ الْقُبُورَ وَيَرْبَحُونَ﴾ ١٢٦

الآية ٤٩ ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ يَنْ يَذُو شَرَفٍ﴾ ٥٠٦

الصافات

الآية ١٣٩ ﴿وَلَا يُوَسِّسُ لِمَنْ يُرِيدُ﴾ ١١٤٣

الزحرف

الآية ١٣ ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ وَالْحَقُّ أَنَّمَا يَمْلِكُ﴾ ١٠٣٦

العب

الآية ٢٥ ﴿وَلَوْلَا بَنَاءُ الْمُعَذِّبُونَ وَمَسَدٌ مَّرْمُوسَةٌ﴾ ٩١٩

الحجرات

الآية ٩ ﴿فَإِنْ فَتَنَّا فَتَمَحَّيْزُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ آلِ إِبْرَاهِيمَ﴾ ٩١٢، ٩١٠

الآية ٩ ﴿وَلَوْ عَلَّمْنَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْتُمْ لَوْ عَلَّمْنَا بَيْنَهُمْ﴾ ٩١٠

المحذلة

الآية ٢ ﴿يُظْهِرُونَ﴾ ٤١١

الآية ٢ ﴿فَإِنْ يُسْأَلُ﴾ ٤١١

الآية ٢ ﴿سُحُورًا مِنَ الْقَوْلِ [وَرُفْدًا]﴾ ٤٦٩

الآية ٣ ﴿وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ ٤٦٤، ٤٦٩

الآية ٤ ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَمِنْ بَيْنِهِمْ شَتَاتِينَ﴾ ٤١١، ٤١٥

الحشر

الآية ٦ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا﴾ ١٠٢٢

فهرِسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ

فهرِسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

٢٧٢.....	أُماح رسول الله ﷺ الصلاة في مراح المسم.
٧٦٩.....	أُماح رسول الله ﷺ الصلاة أها الملت (مسي الوصية)
٥٣٧.....	أبي عمر).....
١٤٢.....	أُفَرُّوْنَ [حلفي] وأما أفرأه، فأحاطوه بسبي، قال: «فُفَرُّوا أَحَدَكُمْ بِأَيِّ الْقُرْآنِ فِي نَفْسِهِ».....
٧٢٢.....	أُحَارِجُ النِّصْفِ فِي الشَّعَةِ.....
١١٠.....	أُحْتَجَمَ وَهُوَ عَمْرٌ.....
٢٢٧.....	أُحَدِّثُ مِنْ بَعَارِي النَّاسِ دِيَارًا دِيَارًا.....
٢٢٧.....	أُحَدِّثُ مِنْ بَعَارِي بَابَهُ دِيَارًا دِيَارًا.....
٨٨٢.....	أُحَدِّثُ النَّبِيَّ ﷺ مَا فِيهِ مِنَ الْفَرَاةِ.....
	أُحَرِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَمَةٍ، أَيْ.....
٤٨٨.....	أُحَرِّمُوا الْخُدُودَ، بِالْمِصْبَاتِ.....
٧٢٩.....	إِذَا أُحِلَّ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَطَنَ.....
٧٨١.....	إِذَا أُحِلَّ السَّابِقَانِ [إِذَا].....
٧٨١.....	إِذَا أُحِلَّ السَّابِقَانِ (٢٨٢).....
	إِذَا أُفْرَسَتْ كَلْبُكَ وَكَرِهْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ 'وَأَمْسَكَ عَلَيْكَ'.. مَكْلٌ وَإِنْ قُلَّ، وَإِنْ أَكَلَ مَاءً.. «لَا تَأْكُلْ» [يُؤْمِنُ] أَمْسَكَ عَلَى هَبَةٍ، وَإِنْ احْتَطَّ بِمِصْبَحٍ.....
٩٥٢.....	كَلْبُكَ كَلْبُكَ عَرَبِيَّةً.. «لَا تَأْكُلْ» [أَيْ] لَأَنَّ إِيَّاهُ دَكِرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَلْبُكَ، وَلَمْ تَدْكُرْهُ عَلَى عَرَبِيَّةٍ.....
٥٨.....	إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ زَوْجَتِهِ.. «لَا يَنْسِنُ يَدَهُ» فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَسْلُكَهَا، بَلَا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّ مَاءٍ يَدُهُ.....
١١٩.....	إِذَا أَشْتَدَّ الْخُرْقُ فَأَرَادُوا مِنَ الْفِتْنَةِ، فَإِنَّ خِدَةَ الْخُرْقِ مِنْ فِتْنِهِمْ.....
٦٩.....	إِذَا أَصْبَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى مَرْحَلَةٍ.. فَلْيَتَوَضَّأْ.....
١٠٨٩.....	إِذَا لَمْ يَسْأَلِ الْإِنَاءَ... فَاسْأَلْ، فَإِنَّ الْفَلَاحَةَ تُؤْمَرُ.....
١٨٥.....	إِذَا سَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْحَمَةِ فَلْيَتَسَلَّلْ.....
١٠٩١.....	إِذَا حَبِثَ الصَّبْحُ.. فَأَوْزُرْ بَرَّاحِدَةً.....
١١٤١.....	إِذَا رَسَتْ نَمْلَةٌ أَحَدُكُمْ.. فَطَحْهَا.....
٢٤٦.....	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ (١) فَلَمْ يَذْكُرْ صَلَّى، ثَلَاثًا (أَوْ أَسْبَأَ) [طَمَسَ عَلَى مَا اسْتَفْزَأَ]، وَلَسَحَدَنَ (سَحَدَنُ عَلَى السَّلَاةِ).....
١٦٨.....	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ.. فَطَسَّ عَلَى الْفَقِيصِ.....
٢٢٨.....	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ.. فَطَسَّ عَلَى الْفَقِيصِ.....
١٢٢.....	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ، طَمَسَ، يَذْكُرْ كَيْفَ صَلَّى.. فَطَسَّ عَلَى الْفَقِيصِ.....
٨١٨.....	إِذَا كَانَ لَا بَأْسَ لَهُ.....
٢٠٥.....	إِذَا كَثُرَ.. فَكَثُرُوا.....
١٠١٦.....	لَزَّكَتُ إِنْ وَدِدْتُ أَنْ أَمْرَأَتِي رَحَلًا، مُنْجِيَةً حَتَّى أَوْ بَارِسَةَ شَهَادَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ يَمْ».....
١٢٩.....	الْإِسْتِجَاعُ).....
٨٧.....	الْإِسْتِجَاعُ (٢).....
٩٦١.....	كُشِمُوا وَأَهْمُوا وَإِنْ وَلِيَّ عَشْرَتَكُمْ كَفَا وَكَفَا.....
٩٦٥.....	أَسْهَمَ لِمَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَتَحَصَّرْ.....
	أَمْتَرَهَا وَأَعْتَبَهَا.....
	انظر: حديث مبررة

- أصبح عائلاً عُزْبٌ إِلَهَ حَيْسٍ فَأَهْرَ..... ٢٠٧
- اطلب "ولو حالاً" من حديد .. طاعة [هَوْنٌ] عَلَيْنُكُمْ..... ١١٠٩
- أَبْدَلُوكُمَا مَا أَطَاعَا اللَّهَ حَتَّى تَنَالُوهُ دُونَ عَصَا اللَّهِ... مَا طَاعَا [هَوْنٌ] عَلَيْنُكُمْ..... ٩٩١
- أَمْسَتْ (مَسُومَةٌ) قُلْ أَنْ يَتْلُمَ النَّاسُ مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَيْكَ..... ٩٩١
- إِصْطَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / "سَهْمٌ دِي الْفَرَقِ بِي خَاسِمٍ وَبِي الْطَلَبِ، [وَكَلَا: عِنْدَ إِيَّاهُ فِي ذَلِكَ.. عِلْمٌ بِطَعْنِهِ وَلِسَعِهِ بِي بِي خَاسِمٍ وَبِي الْطَلَبِ]..... ٧٩٨
- أَمْلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعْوَانَ نَسْرٍ "أَرْسَةَ أَصْهَرٍ"..... ٨٢٨
- الأَصْدَالُ نَالَةٌ..... ٥٦١، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٠٩، ٦٥، ٦٤، ٦٣
- أَمَّا تَرْكُمُوهُ..... ٤٨٩
- أَخَذَ مِنَ الْيَهُودِيِّ حَتَّى رَجَعَ رَأْسُ الْخَارِجَةِ..... ٨٥٣
- الْفَرَاءُ، فَإِنْ لَمْ يَخْسِ الْفَرَاءَةَ... فَكَّرَ وَجَحَ..... ٤٨٦
- إِفْرَاجُ النَّاسِ مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى النَّاسِ..... ٨٧٥
- إِفْرَاجُ النَّاسِ مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى النَّاسِ..... ٨٧٥
- كُرِّمَ مَا كُرِّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ..... ٨٤١
- أَكَلًا، فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ٩٦٤
- أَلَا إِنَّ فِي قَبْلِ السَّيِّئِ الْحَقَّ بِالْإِسْوَاطِ وَالْمَصَافَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ٨٥٣
- أَلَا تَرْكُمُوهُ..... ١٠٣٠
- أَلَا تَسْلُوْنَ فِي الْكُرْحَالِ..... ٢٢٧
- أَلَا سَلَّيْتُ مَتَا حُكُورُ قَدْ بَاطَتْ..... ١٠٩٣
- الأَصْدَالُ نَالَةٌ..... ٢٠٧
- الأَصْدَالُ نَالَةٌ..... ٢١٩
- أَقْدَى بَشَرْتُ فِي آتِيَةِ [الْعَذَابِ] وَآهَتَهُ... إِنْهَا يُحْزَنُ فِي نَفْسِهِ "بَارِ حَيْثُمُ..... ١٠٨
- لَمَّا بَخَسِيَ كَلْدِي بَرِيحَ رَأْسِهِ قَدْ يَنْهِيهِ أَنْ يَنْجَلِي رَأْسَهُ رَأْسُ حِمَارٍ..... ١٥٤
- فَرَسًا لِي مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنْ يُحْزَنُ وَهْمٌ "مُحْزَنٌ مَبْنِيٌّ، وَلَا يُحْزَنُ رَأْسُهُ..... ١١٢٣
- كُرِّمَ لِي مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنْ يَنْجَلِي عَلَى سَعَةِ أَصْلِهِ..... ١١٢٣
- أَمْرٌ لِي مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ بِذَلِكَ، (بِمَنْ نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ)..... ٢٧٨
- فَرَسًا أَنْ يُبَسِّطَ عَلَى بُولِ الْأَعْرَافِ دُونًَا أَوْ مَسْجُودًا مِنْ مَاءٍ..... ٨١
- أَمْرٌ نَالَهُ الْفَحْرُ عَلَى الْوَقْتِ (الْأَمَانُ الْأَوَّلُ)..... ١٢٠
- فَرَسُهُ (بِمَنْ نَحْنُ الْفَحْرُ عَلَى الْوَقْتِ)..... ١٢٦
- أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَصْرٍ بَرِيحَ رُوحَةٍ..... ٥٠١
- فَرَسُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَصْحَابَةِ..... ١٢٣
- أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَكَا الْمَطْأَ أَنْ يَخُوَ: فَرَسٌ رَكْبَتِي لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِي: الْخِصْمَةُ فَحَلَسِي وَاللَّيْلُ مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى النَّاسِ..... ١٦٣
- أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَ فِي حِلِّهِ الْمَاءَ (أَنْ يَفْرَأَ بِالْأَعْلَى، وَالْمَسْجِدَ وَصَحَابَهُ، وَاللَّيْلُ [بِأَيْ] بَعْضُ)..... ١١٥
- فَرَسٌ شَرُّهُ أَنْ يُبَسِّطَ الْأَصْلَ وَيُسْكِلَ الْفَحْرَ..... ٧٥٤
- فَرَسٌ فَمَاءٌ فَتَبَسُّهُ "فَرَسٌ: نَالَتْ: لَا، فَأَمْرًا بِالْفَحْرِ -بِمَنْ أَنْ هَانِي-..... ٢٠٧
- إِنْ أَنْ حَسْبُ كَبَرٍ، وَفَرَسَةٌ لَكَ فِي الْحِلِّ لَدُنْكَ أَمْرُكَ، فَأُجِبْ عَنْهُ "عَالِي لِي مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى النَّاسِ: "فَرَسٌ"..... ٥٦٩
- إِنْ إِرَارِي يَسْفُطُ مِنْ إِحْدَى جَنَّتِي..... ٢٤٧
- إِنْ الصَّطَاءُ يَفْرَعُ عَنِ أَمْرُكَ حَتَّى يَسْفُطَ صَوْنًا أَوْ يَحْدُ رَتْنَا..... ١٥٧
- إِنْ الصَّطَاءُ يَفْرَعُ عَنِ أَمْرُكَ..... ٥١٥
- إِنْ لَكَ عَيْنٌ لَمْ يَرِمْ فِيهَا فَهَسْمٌ ذَلِكَ مُفْرَسٌ وَلَا نَبِيٌّ مُفْرَسٌ حَتَّى تَفْرَسَهَا [فَرَسًا]..... ٨٢٠
- أَنْ لِي مِنْكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَاحِظٌ فِي رَحْلِ وَفَرَسَتِهِ وَهِيَ وَلَدُهُ وَهُوَ مَوْلُودٌ... فَعَادَ هَهُ، وَأَخْبَى الْفَرَسَ بِالْمَرْءِ (أَيْ عَمَى)..... ٤٩٢
- إِنْ حَامَتِ بِكَ كَدًا... هَوْنٌ لَدِي "بَهْمَةٌ..... ١٩١

- ٣٩١..... إن معاوية وأبا جهم خطبا
- ٦١٥..... أن^(١) النبي ﷺ باع عبداً بدينين
- ٥٥٩..... امرع الجنة
- ٩٩١..... إنكم خير من بني نضير، فاستبوا حتى تقبوا
- ٢٢٨..... إنما الأعمال بالنية
- ٦٣..... إنما الأضال بالنية
- ١٤١..... إنما حبل الإمام الموثق به إذا رجع فاركعوا
- ١٥٣..... إنما حبل الإمام الموثق به
- ١٧٣..... إن قد حدثت، صهبا أسفكم به في الركوع... تدركونه في السجود
- ٥٦٢..... أهل علي على إهلاك النبي ﷺ
- ١١٢٠..... أول الوقت: رسول الله
- ١١٨..... أول الوقت: رسول الله، وآخره: غزو مكة
- ١٠٤..... أولاهم أو أحرامهم بالقراب، كذلك روي عن رسول الله ﷺ
- ١١٥٧..... ما على المذنب
- ٩٧٧..... ما على النبي ﷺ من الميراث شي من قريظة
- ٧١٠..... ما على رجل -لحق ميراثاً له في عهد- شقة له
- ٥٩..... عديت النبي ﷺ (حدث المصنف)
- ١١٠٨..... الميراث بالشر والشر بالشر
- ١١٠٧..... مع القدر
- ٩٩٧..... الميراث بالخيار ما لم يتعزأ
- ٤٣٨..... الميراث بالخيار ما لم يتعزأ، أو يكون بهما عن حار
- ١١٠٦..... الميراث بالخيار ما لم يتعزأ
- ٦٤٤..... النية على المدعي واليمين على من أنكر
- ١٠٠٧، ٩٠٧، ٧٢٣، ٦٥٣، ٤٤٩..... النية على المدعي واليمين على المدعي عليه
- ١٠٨٦، ١٠٠٥، ٦٤٠، ٤٤٩..... النية على المدعي، واليمين على المدعي
- ٤٤٩..... النية على المدعي، واليمين على المدعي عليه
- ٩٠٦..... نعلون
- الحيات للمراكات، المصنوعات للحكيات، سلاج (ملك فيها النبي ورجع الله وبركاته، سلاج) عليا وعلى^(١) عاد الله الصالحين، أخيه أن لا يك
 إلا الله، و(أن عمداً رسول الله (كذلك روي ابن عباس عن النبي ﷺ)
 الحيات، المصنوعات، والحكيات، سلاج (ملك فيها النبي ورجع الله وبركاته، سلاج) عليا وعلى عاد الله الصالحين، أخيه أن لا يك إلا الله
 وأخيه أن عمداً رسول الله (كذلك روي ابن عباس عن النبي ﷺ)
 نية السجد ركعتان
 نوع الصلاة غداً الأيام والأقلام التي كانت نعيمهم من الشهر
 نروح عائشة في صفرها
 نكف على الإحرام: وسنة قل "أنا أبور البيت"^(١) سد رضى الحمار
 نفقة: ضد الرحمن بن عوف في عروة نوك، صلى بهم، وجاء النبي ﷺ فأدركه معه ركعة قال: **«أشتم»**
 نوماً وعليه عمامة^(١)، طلق نزع رأسه.. من العمامة ومسح ثغفه^(١) رأسه
 نرسه مهلى ركعتي المحرم والصبح وقال
 حسن الأصل وسئل القسرة
 حدث ابن عتبة (في السهو)
 حدث ابن عمر (أنه لا يسهم إلا لقمر واحد)
 حدث ابن عمر في رفع اليدين في الصلاة
 ٢٣١.....
 ٨١٦.....
 ١٠٨٨.....

- حديث ابن مسعود (صَلَّى اللهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَحَلَفَ أَنْ يَكْرَهُ وَحَلَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَرَأَ فِي بَيْتِهِمْ أَقْبَرُ ۖ)..... ١٣٥
- حديث أبي حمزة الرضائي (صلاة الخوف)..... ٢٠١
- حديث أبي قاتبة..... انظر : من قبل فضلاء انظر : من قبل فضلاء... طه سله
- حديث أبي ذؤيب (أقبل من مال صدقة، فقال ﷺ)..... ٧١٢
- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ (من أكره ما له به عد رجل أو إنسان قد أظن.. فهو أحق به من غيره)..... ١١٠٣
- حديث أبي... ميان (إسلامه قبل روجه)..... ٢٠٣
- حديث الأعمام (الذي عن الميراث لا يتخذ إسمين وهو إجماع الثوب)..... ١١٠٠
- حديث الجنينة في الحج عن النبي..... انظر (...)
- حديث النخعي ولده وخلافه..... ٥٠٦
- حديث الشريفي "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَلَهَا لِي أَقْرَبًا" في حياته ومدة "موت"..... ٧٦٤
- حديث العجل (أن النبي لم يزل ياتي حتى رسي حرة النخعة)..... ١١٦٦
- حديث الكفاءة لم أنظر في رمضان والحاج..... ١١٢٤
- حديث المرأة السوداء (كعب وقد رعت أمًا قد أُرصتكم)..... ٤١٨
- حديث السور بن عرفة..... ٢٢٦
- حديث النبي ﷺ (في كفارة الخلع في رمضان)..... ١١١١
- حديث النبي ﷺ أنه يبدها (بني الصلاة إذا صلاها ثم أكره الحاشية)..... ١٠٩٣
- حديث النبي ﷺ رواه خير بن مسلم في إعتابهم (دوي القرون)..... ٨٠٠
- حديث النبي ﷺ في الميات (مثل من أهل الدار من المرحوم يتون عصاب من سائلهم وعمرانهم، فقال
- حديث النبي ﷺ في الحش إذا احتلوا..... ٦٧٤
- حديث النبي ﷺ في المرق خمسة عشر أو عشرين..... ٤٤٦
- حديث النبي ﷺ في المرق..... انظر : حديث الخلع في عام رمضان
- حديث النبي ﷺ في المصرة..... ٥٩٧
- حديث النبي ﷺ في الذي عن كاح النخعة..... ٢٩٠
- حديث النبي ﷺ في مع الدمر..... ١١٢٥
- حديث أسير من مال عن النبي ﷺ وعمر وعثمان، (صلى مع رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان، فلم أقم
- أحدًا منهم قرأ في بَيْتِهِمْ أَقْبَرُ ۖ)..... ١٣٤
- حديث بروع ست واقع (نكحت مع مهر صلات روحها ضعى لها التي يهرون سائلها والترات)..... ٣٦٢
- حديث بروع ست واقع (٢٦٢، ٢٦١)..... ٤٣٩
- حديث ميرة..... ١١١١، ٧٠٠، ٢٧٠
- حديث نعيم النبي ﷺ (أما أني محدودة بغيره)..... ١٢٥
- حديث حاتم (عن عبد الله) في صلاة الخوف أن النبي ﷺ على طائفتين ركعتين بكل طائفة..... ٢٤١
- حديث حاتم عن النبي ﷺ في السرط في الحج..... ٧٨٠
- حديث حفصة (من لم يست الصاب من الليل فلا صبا له)..... ٢٥١
- حديث حناب بن حير (صلاة الخوف)..... ٢٥٠
- حديث ذي الدين..... ٢٥٦، ٢٤٤
- حديث رافع بن حجاج..... ٦٧١
- حديث زكاة..... انظر : ما أوردت ما
- حديث زوي عن النبي (أنه جلس في منى أن طلعت الشمس، ثم سار إلى عرفة)..... ١١٢٧
- حديث زيب أن الحكم لا يجل حرمًا ولا يحرم حلالًا (من قصيت له عن مسلم إذا هي قطعة من الدار)..... ٣٧٢

- حدث صاحب المصنف الذي حرم من صلاة عماد..... ٢١٢
- حدث صفوان وعكرمة (إسلاماً) رويتهما فلهما)..... ١١-٣
- حدث عائشة (كان رسول الله ﷺ يستحب الصلاة بالكبر والقراءة) (ب ج د هـ)..... ١٣٥
- حدث عبد بن رمة..... ٧٦٦
- حدث كعب بن عجرة..... ٤٤٦
- حدث مساقاة: التي ﷺ..... ٧٦٨
- حدث ساد حين حمله [إلى ﷺ] من ماله لفرمانه..... ٧١٠
- حدث باقة التي ﷺ..... انظر: أحد باقة من المرأة
- حدث نذرة: كتب له ابن عباس (كان ﷺ يبرو بالنساء ويُحدثن من الصيغة، ومما سبهم علم بصرت هن)..... ٩٦٩
- حدث وائصة..... ٢١٥
- حدث "علي" في انتاج الصلاة (رس رواية عبد الله بن أبي رافع عنه، مرفوعاً أنه كان يقول
حزق خيل بني النضر..... ١١١٥
- الحظة بالخط، فإنما احتلف الصلوات.. هجوا بدأ به كعب عثمان..... ٦١٢
- حب الأعراب الذي جاء إلى ﷺ بالفرمان..... انظر: امرع الحة
- جدها منهم، وارثتها عليهم..... ٨٢٢
- جندوا عتي: الكثر بالكفر، جندوا بالحق، ونشئت عا..... ١١١٨
- جدي ما يكملك وولدك بالمروء..... ٢٣٧، ٤٤٥
- المراح بالصلوات..... ١٨٥، ١٨٥
- حرم التي ﷺ إلى بني عمرو بن عوف، صلى عم أبو بكر، وجاء رسول الله ﷺ وهم في الصلاة فلم يمت ذلك عليه..... ٢١٠
- حطب ثانياً ﷺ..... ١٧٠
- حطبا التي ﷺ على أمانة بني عاتكة بنت عيسى لا قالت
- حبس رصبات..... ٤١٥
- حبس من الدواب ليس على الفرس حاج..... ١١٠١
- ذكر التي ﷺ الصلاة يوم: الوادي فأخبرها حين حرم من الوادي..... ٢٢٦
- راحمها حين حبس، لم تظهر، تلك المدة التي أمر الله ﷻ أن تطلق" لما الساء..... ٥١٤
- رأى ابن عمر التي ﷺ على ظهر بيت مسفل" بيت المقدس..... ١٠٠
- رأيت رسول الله ﷺ جاء رجل وهو يحط بدخل المسجد بمخف نذم قال: "أصلحت" قال: لا، قال: "فصل ركعتين" (وكذلك
- روى أبو حميد المديني)..... ١٦٢
- رأيت رسول الله ﷺ يكر في كل رفع ووضع ولما: ولعمرو، وسلم عن يمينه ﷻ الصلاة عليكم ورحمة الله، وعن يساره ﷻ الصلاة عليكم
- ورحة الله ﷻ حين أتى ماض حدة كلتهما، ورأيت أبا بكر وعمر هلال ذلك (حدث ابن مسعود)..... ٢٨٢
- رسم التي ﷺ يهوداً ويهودة..... ٤٠٨
- رمة التي ﷺ أما يصبر سداً أسلم..... ٨١٢
- رفع الخلق من ثلاثة: عن اليهود..... ٤٦٩
- روي إلى مصعب الخليل عن التي ﷺ (آخر وقت الصلاة)..... ١١٧
- رأى الله عزماً ولا شد..... ٢١٥
- رؤه ولو يترك..... ٢٤٢
- سماك اللهم وحده، تاركك، وتعالى جدد، ولا إله غيره، (روي عن التي ﷺ مثل معنى هذا قبل الفرادة أي: الاستعانة)..... ١٢٩
- سجد رسول الله ﷺ للمكر..... ٢٨٠
- سجد في ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾ و﴿ج ج ج﴾..... ١٠٩٠
- شجر في منط وصماف..... ٩٢١
- شوا عم مئة أهل الكتاب..... ٨٢٦
- صلاة: سلم حلف التي ﷺ بأمره أو علمه..... ٢١٥

- صلاته حالاً، وصلاة من حلقه فيما..... ١٦٩
- منى على الحامى..... ١٠٩٩
- منى على سهل من معاد في المسجد..... ١٠٩٩
- منى على قمر مرأة..... ١٠٩٩
- منى في الكفة نطوما..... ١٠٩٠
- منى وهو حاله والامر حلقه فيما..... ١٠٨٨
- منى حلقه أن قمرأة قرأ: ﴿يَسْمِعُ أَفْئِدَةً رَاحَتِي الْكَبِيرِ﴾ قبل أم القرآن وقل السورة، وكثر في الجمع والجمع، وقال: ﴿لَنَا أَسْمُهُمْ﴾..... ١٢٤
- صلاة برسول الله ﷺ ##..... ١٢٤
- المصمت إثر الر (بني سكوت الكثر في الكاح)..... ١٨٦
- صوموا لرؤيته وأطروا لرؤيته، إن عم عليكم.. فأكملوا العدة ثلاثين..... ٢٣٦
- ضحي رسول الله ﷺ..... ٩١٢
- المصماء شأ..... ٩١٧
- عن عن الحسب والحسب..... ٩٥٠
- عن الي منى ﷺ، بنى (حدث اليه)..... ٦٥
- عسل جمع وجهه..... ٨٩
- عسل رأسه..... ٨٩
- إن اعترفت.. فارها..... ١٠٣١
- فرق في الكلا: بين حكم الأمم والمكر، حصل الكرم، والأثم أحق بنفسها..... ٤١١
- فصل بين الزن..... ١٠٩١
- طراحها (أي).....
- مكاها ناطل..... ١١٢٠
- مكاها ناطل، ولها المرمع أصاب منها..... ٣٧١
- مها عتقت عن طه..... ٩٢٢
- في عصرين دياراً نصف ديار..... ٣٠٢
- هنا أظن..... ١٠٩
- هنا سفت السماء أو كان بلاء: القيس، وهما مني بالصبح: نصف الصبح..... ٣٠٢
- قل أبو حذيفة بن اليمان ما حذبه يوم أحد، وحذيفة يقول: قل أي أن..... ٨٥٤
- قد سر لكم مناد فالتقوا به..... ٢٤٠
- قرأ في المنبر بالطور والمرسلات..... ١٠٩٤
- قرأ منى ﷺ على المنبر ورجع الفقهري قول وسجد على الأرض..... ٢١٧
- قرية "هذ" ملت عليها..... ٧٥٦
- عصر منى ﷺ مكة سبع عشرة يوماً، وكانت إقامة لأهلب حرب..... ٢٢٠
- فصاء الي منى ﷺ الصلوات يوم الحداد..... ١٢٢
- فصى بالنسبة إلى المائدة.....
- فصى بدية الحسب على المائدة.....
- فصى بدية الحسب على المائدة، في المرتبة المصرية حتى صرحت إحداهما الأخرى..... ٨٥٧
- فصى: في الصبح، حسون.....
- فصل الي منى ﷺ في ربع ديار..... ٤١٦
- فل: اللهم صل على عمه وعلى آل عمه، قاله لأن مسعود في تعليمه الصلوة..... ٢٣٠
- كان رسول الله ﷺ يهمل ذلك (يقول مثل ما يقول المؤيد)..... ١٢٦
- كان لرسول الله ﷺ مؤنات في الصبح..... ١٢٢
- كان معاد يصلي مع الي منى ﷺ يملأها حومه..... ٢٠٩
- كان معه في عروة الربيع مرأة أو مرهقان..... ٩٨٠

- كان من أنزل من القرآن... عشر مصاحبات، ثم تسخن غنسي، فيؤتي رسول الله ﷺ^١ ونحن من أنزل من القرآن... ١١١٠
- كان يؤم فومه، يسي عمرو بن سلمة وهو ابن سح... ٢٠٩
- كان يخبرها (بني أمية)... ١٠٨٩
- كان يعلي مع النبي ﷺ المصاحم ثم يعلها فومه... ٢٤٠
- كان يقرأ في الجمعة سورة الجمعة و ﴿ ك ز ح ﴾... ١٠٩٢
- كان يقرأ في الصلوات - ﴿ أ ﴾ و ﴿ اقترعت ﴾... ١٠٩٢
- كانت شو الصبر ما أماء الله (عمر)... ٨٠٢
- كانت شو الصبر ما أماء الله على رسول، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، يعلى على أهلها مائة سنة، وما بقي منكم في الكرام... ٨٠٧
- والسكاح... ٨٠٧
- كانت شو الصبر وقري قرينة ما أماء الله على رسول (عمر)... ٨٠٢
- كانت عمر بن سحر غنسي... ٤١٥
- كانت لرسول الله ﷺ من حالته (عمر)... ٨٠٩
- كانت لرسول الله ﷺ خاصة (عمر)... ٨٠٩
- كانت لرسول الله ﷺ حالها... ٨٠٧
- كانت رسول الله لعمرو بن حن... ٨١٦
- كعب ما بكر من قبل أمه... ٩٩٦
- كعب ما بكر من قبل أمه... ٩٩٦
- كل ذي مال أحق بما... ١٧٢
- كل شرط ليس في كتاب الله... هو باطل... ٥٠١
- كل شرط ليس في كتاب الله... هو باطل، وإن كان ما عدا شرط... ٥٠١
- كان يقرأ قراءة رسول الله ﷺ باضطراب لحنه... ٢٢٢
- كانت قبل ثلاثة دوي التي ﷺ، فثبت ما... فلا يقرأ عليه شيء [حل ٤] حتى يقرأ الحمد... ١١٢٥
- لا خير في الصلة ولا المصان... ١١١٠، ١١٥
- لا خير في الصلة ولا المصان، (عن ابن عباس)... ٤١٥
- لا خير في الصلة ولا المص... ٧٥٥
- لا تعصب لمهلكك صريك أمك... ١٢٢
- لا تمشي المني إلا إلى ثلاثة مساحد: المسح المراء، ومسح الدابة، ومسح بيت المقدس... ٩٣٦
- لا تسق إلا في ثلاث في شمس أو حافر أو نخل... ١١٥١
- لا صلاة: إلا أن: القرآن... ٢٣١
- لا سب: إن لم يمتنع [السيا]: قبل التهجيم... ٢٠٦
- لا تكاح إلا بأحد ولي... ٤٢٧
- لا تقيم: ديان بغيره القرب... ٢٢١
- لا يثبت مهر ولا شيء يوصي به ولا ووصية مكتوبة... ١١٥٩
- لا يجوز الكاح إلا بولي، كما قال النبي ﷺ... ١١٠٨
- لا يجلل لسلم أن يهجر أمه... ٤٢٢
- لا يجلل لولد أن يرحم بها وقت إلا الولد من ولده... ١١١٨
- لا تخطب أحدكم على خطبة أمية... ٣٩١، ٣٦٦
- لا تخطب أحدكم على خطبة أمية، ولا بيع على بيع أمية... ٣٦٦
- لا يسمع صوت المزدحم حذر ولا شيء إلا عهد له يوم القيام... ١١٤٤
- لا يثقل الأرض من ربه، له عنه، وعله عرمة... ٢٣١
- لا يمنع أحدكم حاره أن يمر حصة في حفره... ١١١٦
- لا يملك بغير... ١٠٧٤، ٢٦٦

- من قتل دون ما به.. فهو شهيد ٩٩٠
- من قتل غمهوراً بشر حق.. ساقه الله ١١١٤
- من قتل عبداً.. لله سنة ٩٧٢
- من قتل خيلاً.. له عليه سنة ٨١٤، ٨١٢
- من قتل خيلاً.. لله سنة ٨١٤
- من قتل خيلاً.. له سنة ١١١٣، ٨١٤
- من كان منكسك ممي طمكسك في الممر الأواصر" فإن قد كرمها في كسبها ٣٥٥
- من كان له شدة.. فشهده إلى شدة، ومن لم يكن له عهد.. فأحقه إرثه أختهم ٨٢٨
- من لم يدر ألقاً على أم أرملة.. طعن على الفقه ٩٣٩
- من مدر أن يطلع.. الله.. طبعه، ومن مدر أن يعمي الله.. فلا يعمه ٩٢٢
- من نسي صلته.. طمأنها إذا ذكرها ٢٤٦
- من يصدق" على هذا فاصلي معه ٢٤١
- المائدة ١١٠٧
- نقل رسول الله ﷺ من سبوا، وكانت "شهنشأ" أحد عصر سبوا ٨١٠
- في "رسول الله" ﷺ [عاب] حق أو طاس "أن" نوطاً" حامل حق تصع ولا حائل حق شخص" ٥٥٠
- في النبي ﷺ من الصلاة في سائر الإبل ٩٧١
- في النبي ﷺ من مع المير ٤٢٢
- في النبي ﷺ من مع المير ٦٠٠
- في النبي ﷺ من مع المير ٦٥٠
- في النبي ﷺ من مع ما لم يقض روح ما لم يقض ١١٢٦
- في النبي ﷺ من مع الكلب ١١٠٧
- في رسول الله ﷺ أنه نُصِّرَ الهائم ١١١٤
- في رسول الله ﷺ من الدين بالدين ٥٩٤
- في رسول الله ﷺ من الصمار ٣٦٤
- في رسول الله ﷺ من المير ٥٩٤
- في رسول الله ﷺ من اللامعة ٥٩٤
- في رسول الله ﷺ من المائدة ٥٩٤
- في رسول الله ﷺ من مع المير ٣٦٥
- في رسول الله ﷺ من مع اللحم بالحيوان ٦٠٠
- في رسول الله ﷺ من مع اللامعة ٣٦٥، ٦٠٠
- في رسول الله ﷺ من مع حل الحقة ٦٠٠
- في من الأكل من رأس الفريد ٣٦٥
- في من الترس" على لاعة الطريق ٣٦٥
- الهي عن الطلاق في غير الطهر (أس عس) ٥٠٦
- في من القتران بين الترسين ٣٦٥
- في من اللامعة ١١٠٧
- في من المائدة ٦٥٠
- في من مع المير ٧٢٥، ١١٠٥
- هادن ﷺ فرساً، وكانت حراماً مع النبي ﷺ، فأعان عليها بعض فريسي، ثم سبوا أبا سعيان بسيرة في الردة فلم يردوه رسول الله ﷺ بالبحارة، وعراهم عارفين ٨٣٤
- هم معهم ٩٧٩

هو عليها صدقة، ولما هدبة	٧٥٦
هي لك (الشمري)	١١٠٣
وأمرُوا السَّاءَ في مائِي	٤١١
وإنْ كَانَ حَامِدًا... فَأَقْبُوهُ وَمَا حَزُونُكَ	١٠٩٧
وجهت وجهي للذي طهر السماوات والأرض حيناً مسلماً) وما أنا من الملحركي، إذ صلاي وسكبي وعماي وعماي قد رب العالمين، لا غيرك ه	
وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، (روي عن أبي سفيان بن عيينة) مثل معنى هذا قول القرطبي: أي: الاستعانة)	١٢٩
وجهت وجهي... ويقول من المشهد والسلام...)	٢٣٠
ولي الأُمة، إنا أوعى حذفاً... مائة من الإبل	٨٩٦
الولاء ليس أمتي	١١١١
الولاء لي أمتي	١١٥٥، ١١٤٩
وهل نرك لنا عتلي مولاً	٨٣٣
يا منقز الجُتار، إن هذا التي يحضره الخلف... فتوهموا بالصدقة	٧٨٦
يبنى من الصحابا أروع: الموراء" التي عورفا، والمرصة" التي ترشها، والمرعاء التي طلبها أو عرجها، والمحاء التي لا نعي	٩٤٤
تبركك من ذلك الخلف)	٩٣٤
يضم أهلها حرمكة سد فضاء تشكك ثلاثاً	٢٢٠

فهرس الآثار

أُتِمَّ عَمَدَانِ الصَّلَاةِ بِي.....	١١٢٦
أُحَدِّثُكُمْ الْحَرَمَةَ تَعَاوَتْ بَيْنَ السَّيِّئِ وَالْخَيْرِ (وَهُوَ عَدَا عَلَى وَجْهِ الصَّلَاحِ).....	٢٢٨
أُحَدِّثُكُمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَدِينَةَ مِنْ "أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْخَطِّ وَالرَّيْتِ وَالْخَطِّ" (عمر).....	٢٠٧
أُحَدِّثُكُمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَدِينَةَ مِنْ الْمَدِينَةِ مِنَ الْفُطَيْيَةِ: الْمَدِينَةِ مِنَ الْخَطِّ: نَصَبُ الْمَدِينَةِ (عمر).....	٢٢٩
إِذَا اسْتَدْرَجَ الرَّحَا: طَبَسَ الرَّحْلَ مِنْكُمْ عَلَى ظَهْرِ أُمِّهِ (رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطِّ).....	١٧٢
أَرْقَبُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ (أَبُو بَكْرٍ).....	١١١٢
اِخْتَرَى رَاغِلَةً فَأَرْسَلَهَا لَمَرْءٍ (أَبُو بَكْرٍ).....	١١٢٦
اِخْتَرَى رَاغِلَةً فَأَرْسَلَهَا لَمَرْءٍ مَصْنُوعَةٍ بِوَحْيٍ (أَبُو بَكْرٍ).....	٦١٥
أَقَا: أَهْمَرًا بِغَضَرٍ (أَبُو بَكْرٍ).....	٢٢٢
أَقَا: أَهْمَرًا بِغَضَرٍ (سَدِّ بْنِ أَبِي وَفَافٍ).....	٢٢٢
اِقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ (عمر).....	٩٢٠
أَمَرَ أَنْ يُؤَدَّ مِنْ كُلِّ عَسْكَرٍ: نَصَبُ دِمَارٍ جَانِبَ خَيْمَتِهِ.. تَرْكَبُهَا (بَعْضُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (عمر بن عبد المطلب).....	٢٢٩
أَمَرَ بِبَيْعِ الْقَتْلَانِ.....	٧٩١
إِنْ رَأَيْتُمْ أَنَّكُمْ تَمُوتُونَ.. مَرَضًا (عمر).....	١١٢٦
أَنْ يَدَّ مِنْ نَاسٍ سَلَسَ عَلَيْهِ الْوَلَدُ، فَكَانَ يَوْمًا لِكُلِّ صَلَاةٍ.....	١٠٢
أَنْ يَبْعَ سَلَمَةَ إِلَى الْأَحْلِ لَمْ يَحْتَرِبْهَا فَأَخْلَ.....	٦٦٠
أَنَا قَدْ لَكْتُ مَسْلُومٌ (عمر).....	٩٨٨
نَاحَ سَبْعًا بِمَدِينَةِ سَبْعٍ إِلَى أَحْلِ (عمر).....	٦١٥
نَاحَ حَلَاةً لَمْ يَدْعُ عَصِيْرًا، يَسْمِي سَبْعًا إِلَى أَحْلِ (عمر).....	١١٢٩
بِئْسَ الرَّحْمَةُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي الرَّحَابِ.....	٢٢٩
مُبِيَّةٌ.. لَمْ يَلْجِئْ لَهَا ذَنْبٌ (عمر).....	١٠٦
ثَلَاثُونَ قَتْلَانًا (أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ).....	٨٨٢
نَضَفْتُ فَاظَةً نَبَتْ عَمْرَ الْحَسَنِ وَالْحَسَنِ مَعًا.....	٩٥٠
الْقَرْقُورُ يَنْقُذُ الْأَيْدِيَّاتِ (عمر).....	١١٠٦
نَوْمًا لَمْ يَحْزَنْ إِلَى السُّوقِ لَمْ يَمُتْ إِلَى الْحَارَةِ.. عَمِلَ رَحْلَةً (أَبُو بَكْرٍ).....	١١٢٢
نَوْمًا وَحَزَنًا إِلَى السُّوقِ لَمْ يَمُتْ إِلَى حَارَةٍ.. فَسَمِعَ عَلَى شَعْبَةٍ، -أَوْ عَمِلَ رَحْلَةً- وَمَلَّى (أَبُو بَكْرٍ).....	٧٢
نَبِيْتُكُمْ مَعْرَدُ الْبَيْتِ (أَبُو بَكْرٍ).....	١١٢٠
الْقَبِيْلَةُ لَكُمْ صَلَاحٌ ابْنُ عَمْرٍوَالْحَسَنِ.....	١١١
حَدَّثَنِي لَمْ يَصْبَحْ لَمْ يَكُنْ وَالْمَدِينَةُ (قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطِّ).....	١١٢٢
حَدَّثَنِي ابْنُ الْحَسَنِ فِي الْمَدِينَةِ (قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطِّ).....	١١٣٥
حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍو (قَالَ الْمَدِينَةُ، أَنْ يَأْخُذَ بِنَصْبِ طَائِفَةٍ وَمِنْهَا دِمَارٌ).....	٦٢٧
حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍو فِي الْمَدِينَةِ قَتَلَ صِدْقًا وَاحِدًا.....	١١٢٢
حَدَّثَنِي السَّائِلُ (أَبُو بَكْرٍ).....	١١٢٦
حَدَّثَنِي أَسَى (قَالَ لَمْ يَكُنْ كَانَ يَهْطَرُ وَبَطْنُهُ).....	١١٢٨
حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّهَا بَاعَتْ ثَمَرَةً فَا سَحَرَهَا.....	١١٢٥
حَدَّثَنِي عَلِيٌّ (الَّذِي يَدَّ عَمْدَةَ الْكَافِرِ.. الرَّوْحُ).....	٢٨٥
حَدَّثَنِي عَلِيٌّ أَنَّهَا مَرَّةً الْأَوَّلُ (مَرَّةً الْفَقْدُ تَزُوْجُ لَمْ يَمُتْ رَوْحُهُ).....	١١٢٢
حَدَّثَنِي عُمَرُ (أَبُو بَكْرٍ) أَنَّهَا مَرَّةً الْأَوَّلُ (مَرَّةً الْفَقْدُ تَزُوْجُ لَمْ يَمُتْ رَوْحُهُ).....	٨٦٢
حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطِّ أَنَّهَا مَرَّةً الْأَوَّلُ (مَرَّةً الْفَقْدُ تَزُوْجُ لَمْ يَمُتْ رَوْحُهُ).....	١٦٩

- حدثت شمر في المساعة غنل صيدا واحدا ١١٢٣
- خادمكم سرق متاعكم (عمر) ١١١٨
- لقد رأيت عمرو أنس بن مالك أن يأخذ ويقل من ثكائبه تعجب المكاتبية. ١١٨٤
- الذكاة في الحلق والكتير (عمر وابن عباس) ٩٦٠
- روي ذلك عن عائشة وروى بن ثابت وعمرها (الأعزاء): الأظهر ٥١٤
- رؤي عن ابن مسعود أنه قال: @ تخفي الإباء @ **بشر** **أفئد** **أزنتي** **أزير** @ ١٣٦
- روي فيه كراهة عائشة (أي) ١٣٦
- رويت الكفارة في من قال: مالي صدقة في سبل الله من عائشة زوج النبي **صلى الله عليه وسلم** ، وعن عطاء، وعن الحسن ٩٢٤
- سجد أبو بكر للمكر ٢٨٠
- سجد عمر للمكر ٢٨٠
- سحرها حاربتها فاعها (عائشة) ٩٢١
- عزيمة الطلاق في الإباء. . . انصاء الأربعة الأهمر (معنى الصحابة) ٥٥٧
- على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق (عمر) ٨٨٥
- على أهل الذهب والذهب ، وعلى أهل الورق والورق (عمر) ٧٥٠
- عن ابن عمر أنه كان يقرأ **بشر** **أفئد** **أزنتي** **أزير** إذا استبحر بالمرازمة وإذا قرأ السورة التي بعدها ١٣٩
- عن عطاء بن أبي رباح ، أنه قال: سكت خلف رجال من أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم** ، كلهم يهرون : **بشر** **أفئد** **أزنتي** ١٣٩
- أزير** @ ١٣٨
- عطي ربه وجهه (وهو عمر) ١١٢٣
- عطي عثمان وجهه (وهو عمر) ١١٢٣
- عطي مروان وجهه (وهو عمر) ١١٢٣
- في الربوع جفرة (عمر) ١١٢٣
- في " سائمة النمل إذا نلت رأسها حادة ، عاة ٣٠٣
- قال عبد الرحمن بن أنس : سكت خلف عمر في الخطاب **بشر** **أفئد** **أزنتي** **أزير** @ ١٣٧
- أفئد** **أزنتي** **أزير** @ هو هذا المثل الذي سكت في الأعر ، وقرئها دية الله (علي) ١٠٢
- قلت حفصة جارية لما قد سحرها ٩٢٠
- قرأ في الصبح بالقرعة (أبو بكر) ١٠٩٥
- قضاء عمر في إخراج المهر في حائط عمر بن مسعدة ١١١٧
- قضاء عمر في روضة المالك تزوج ثم يموت زوجها ١١٢١
- قضاء عمر في ناقة الربيع حتى نخرها علما حاطب ١١١٧
- قضى عمر في الفيل يحمل ٩٠٤
- قضى عمر في اللطاة - وهي السمحاق - نصف الوصحة ٩٠٤
- قلع بمهادة رجلين ، ثم قال : @ هو هذا المثل الذي سكت في الأعر ، وقرئها دية الله (علي) ١٠٢٤
- قلع يده شدة في (عمر في السيرة) (ابن عمر) ١١٤١
- قول ابن عباس في رد عهد الصبيان ١٠٢٠
- قول سعيد بن السبب (أن حراج البلد في فتح كحراج البحر في دية) ١١٤٢
- قول عمر في البلد الذي وقع على حاربه من الحنسي ، أنه صرته وعاء ١١١٨
- كان ابن عمر يهني يده في دية الحرج والرد إلى الأرض ١١٢٣
- كان ابن شمر يقرأ إذا كان وشدة في كل ركعة مع أم القرآن ١٠٩٤
- كان إذا أراد أن يوحى إليه .. ربح القهقري (ابن عمر) ١١٠٦
- كان يهني الصبح معي ، ثم يبدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة (ابن عمر) ١١٢٧
- كان يقرأ في الصبح في السفر بالسر الأول من المفضل في كل ركعة سورة (ابن عمر) ١٠٩٥

- كان يقرأ في كل ركعة مع آية القرآن (أو سكر) ١٠٩٤
- كان يقرأ سورة (عمر) ١١٢١
- كان يكثر من كل سكر (ابن عمر) ١١٢٠
- كان يكثر من كل سكر (ربد بن ثابت) ١١٢٠
- كانت نزل النساء وغزو وسطاً (أبو سلمة) ١٢٧
- كذلك روي عن ابن عباس (نصر الأيام: السدودات والمعلومات) ٩١٨
- كنا لا نحسن السكت، وإن سلف الغرام قد طلع ما لا كنا (عمر) ٨١٤
- لا أفرق اليوم بين شيئين من غربي (عصاوية) ١١٦١
- لا أخور لها عطية حين تلج سة (عمر) ٧٤٤
- لا تكثر صلاة الإمام ١١٢١
- لا تكثر صلاة ولا يجر إلا لملكه (أبو بكر) ١١١٤
- لا تأخذ قتلًا دية ٨٨٤
- لا تلبس الحر إلا بالسبي (ابن عباس) ١١١٩
- لا يطر الرجل (ولده) إلا ولده إن شاء أمها وإن شاء أسكنها (ابن عمر) ٣٩٧
- لا يطر معها شرط لأحد (عمر) ٣٩٧
- لا يهل بالخرج إلا لي أخوه الحج (حابر وابن عباس) ٥٦٨
- لا، حتى يغزو، يهل الذي أقرت [به] ١٢٤
- أفوتن بينهما (ابن عباس) ١١٦١
- لأن أصحاب رسول الله ﷺ حذوا ذلك السر. ما يكون أرمه ترم ٧٣
- لحدثت عمر (الفتنة من عهد الواقعة) ٩٦٨
- لكن قطفه قطفة، إلا التي قطفنا ولم نمنس (ابن عمر) ١١٢٨
- لكم علينا ثلاث، لا تمنعكم مساجد الله تبارك وتعالى أن تذكروا فيها اسم الله، ولا تمنعكم القيء ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا تذكروا قتال ٩٩٣
- ما أردت؟ قاله عمر بن قائل لأمراه حلك على عارك ١١٢١
- ما من المشرق والمغرب فة ٢٦٠
- ما، يعاري بن نلب، من أهل الكتاب، وما أما تاركهم حتى يسلموا أو أمترب بلانهم (عمر) ٨٣٠
- من رعب طيندئ (المسور بن عزمة) ٢٦٩
- هي واحدة، فارجعها إن شئت (لحين ملك امرأته فطقت نفسها ثلاثاً) (زيد بن ثابت) ١١٢٧
- وروي عن ابن عمر أنه كان يقرأ في يسو الله أرتنن أرتنن ١٣٦
- وتكل عمر حالاً يسبون الصوف، وإذا أحروه أن الصوف قد استوت. أمن ٢٥٥
- بني من رعب بن الصلاء (علي بن أبي طالب) ٢٧٠
- بحر دة (س) وقع على أهله سد أن رمى وقل أن يحيى (ابن عباس) ١١٢٧
- بوصف الولي (بوصف الصحابة) ٤٥٧

فهرِسُ الأقوالِ المُعلَّقةِ عَلَى صِحِّهِ الحَدِيثِ والأَثَرِ

- إذا شَرَّ العَلامُ الذي يَنتقلُ ولم يَلحِ الخَلمُ، أو المَالعُ المَحمُورُ عليه، فإن نَتِ حَديثَ عَمرُ أهْ أَجارَ وَصِيَّةِ العَلامِ... هُوَ سائِرُ، وإِلا... فلا، لأنَّ المُدَثِّرَ وَصِيَّةً ١١٦٥
- إِلا أن يَكُونِ في ذلكَ حَديثٌ... مُنْتَبِغٌ (بني التَّرحِمِصِ في عَدَدِ الإِصْماءِ نالِدِ إلى الأَرْضِ في السَّحُودِ في الحَرِّ أو القُرْدِ) ١١٤٣
- إِنْ لَمْ يَنْتَبِغْ الصَّهَادَةُ إِلا سَدَ الرُّوَالِ... لم يَصلِ صِلاةُ العَبدِ سَدَ الرُّوَالِ ولا سِ الدِّ إِلا أن يَنْتَبِغْ في هَذا حَديثٌ ٣٣٧
- فإنَّ "صَحَّ حَديثُ عَمرُوهِ النَّارِفي" فَكُلُّ مِ ناعِ أو عَمِ [مَلِكِ عَمرُوهِ سِوِ إِدَه] "مِ رَعي... فَالِجِ وَالِجِ حائِثِرا ٦٩٤
- فَإِنْ أَرَادَ الاِعتِكَافَ... دَخلَ السَّجْدَةِ الذي يَنْتَكِفُ [عِه] فَمِ عَروبِ السَّمِيسِ مِنَ الظَّليَّةِ الَّتِي يَهرِدُ "أَنْ يَنْتَكِفُ" عِها، "إِلا أن يَكُونِ في ذلكَ حَديثٌ... فَينحَ ٣٥٥
- وَإِنْ "صاحِبُ" في السَّعَرِ مِ أَرادَ أن يَطرُفَ... فَلِيسَ ذلكَ هَ، "وَأَثَرٌ - وَفَقَّ أَعلَمَ - الَّتِي" مِثْلُ النَّظْمِينِ الثَّامِ نالِطِطِ الكَدِيدِ لا يَسْتَقِلُّونَ"، لِيسَ لَو: ٣٥٢
- فَهمَ "عِها"؛ إِلا أن يَصحَّ الحَديثُ أن الَّتِي مِثْلُ النَّظْمِينِ أَطْطِ في بَو: هُوَ "عِها" هِ صائِمٌ ٧٨٠
- وَكُلُّ شَريطِ في سِجِ عَلى "أَلا يَحصُ الوَدُ... فلا يَهورُ، إِلا أن يَصحَّ حَديثُ حائِصِ الَّتِي مِثْلُ النَّظْمِينِ في الشَريطِ في البَحِّ ١٥٦
- ولا يَخطُ العَاصِي مِ يَدِهِ حِطَّانٍ؛ إِلا أن يَكُونِ في ذلكَ حَديثُ نائِث... مُنْتَبِغٌ ١٥٦
- وَسِ صاحِبُ في سَعَرِ في رَمَضانَ... فَلِيسَ هَ أن يَطرُفَ، وَكَذلكَ مِ أَصَحِّ في حِصَرِ صائِمًا "مِ ساهِر... فَلِيسَ هَ أن يَطرُفَ"، إِلا أن يَنْتَبِغْ حَديثُ الَّتِي مِثْلُ النَّظْمِينِ أَهْ أَطْطِ في بَو: الكَدِيدِ ٣٤٠
- وَمِنْ عَمَلِ المَت... فَلِيه السَّيْلُ، "إِنْ صَحَّ الحَديثُ ٢٩٦

فهرِسُ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي حكاها الشافعيُ

- ١٢٣ إجماع العلماء [على] أنه لو ربح حاربة عوفها الرضخ .. لم يُجِدْ ولو عوفها الرضخى .. شُدَّ
- ١١٢ إجماع العلماء أن الدرهم يسلف في السبل والخيل والقطيع .. لا بأس به ..
- ٨٤٧ إجماع العلماء: أن كل ما حر: غريمه .. حر: به ..
- ١١٢٩ إجماع العلماء: ليس في أهل من عشرين ديناراً ركاة ..
- ١١٤٣ إجماع العلماء أن ثوباً لو كانت بين فرج .. فسقط وأقرع سهم ..
- ٧٩٩ إجماع العلماء على أن كل من أوصى فقال: @ هس مالي لفلان وعلان وعلان .. أقيم بقسمون ذلك عليهم على ما أوصى الميت ..
- أجمع العلماء أن رجلاً لو أوصى فقال: @ ثلثي لفلان وعلان [وعلان] وحمي أصابعاً .. أقيم لم ينفقوا أنه لا يمتدى بحسب صبره عما أوصى [ه]
- ٨٢٤ إلى صبر غيره ..
- أجمع عليه العلماء أن الرجل إذا قال لامرأته: «ادعيه» أو «احسريه» أو «وضعي» أو ما أشبه هذا من الكلام الذي يسهه الطلاق، فإن بوى طلاقاً ..
- ٥٠٠ هو طلاق ..
- ١٦٦ أجمع العلماء على أن المصون إذا طلق في غير إقامته، والوصاد من الزوج .. أن ذلك لا يلزمه ..
- ١٦٦ أجمعوا على أن الخائض نسي في الكفارة إن اضطلع النكاح بسبب الحيض ..
- العلماء لا ينفقون أن رجلاً لو اكتسب مائة أو داراً أو عقاراً إلى أجل ففقدته طم بفسد الدار ولم يترك الطهور ولم يستعمل البدن .. أن الكفارة لا شيء ..
- وذلك لو أن رجلاً نكح رجلاً بعتة إلى بلد يبيع له مائة ما عاهد .. ولم يجد ثم رجع .. أن الكفارة لا شيء له، وعليه أن يستعمل مالي الله .. لأقيم أحدوا كراهم ولم يثقلوا .. وكذلك الطهور ..
- ٧٨٥ العلماء لم ينفقوا في ذلك (أن الصبي من الصفة للبيعة من الصفة حاشية) ..
- ٢٦٧ إن سرح الصبي من المدة ثم سجد بعد .. فلا احتلاب .. بين العلماء أن الكاح حائز وهو أتم مما صح ..
- ١٦٢ طم ينفقوا إذا جدوا على إبداء .. كان لا يملك .. صوت الثلاث ..
- ٢٦٦ لا أعلم خلافاً بين العلماء من أن الرجل إذا وحب عليه الرجل لرحل فعلى رجله ما أحب .. أُنزل ثلاثة في مع ماله وأما ما وحب عليه ..
- ٢٦٦ لا أعلم خلافاً .. كل من وكل طهوراً من الصلة .. أُماد الصلاة ..
- ١١٦ لا خلاف في أن الوصية يؤخذ بأمرها إذا رجع عن الأول ..
- لا ينفقون أن كل من كان على رجل في طلاق بمرته أنه لا يملك شيئاً، ثم مات بالثلاث .. سقطت تلك الأيمان كلها إذا رحت إليه مكان بعد روح ..
- ١٥٨ لم ينفق أحد .. لا الناصبي [ولا] مالك [إن أسير] ولا المراهون في أن الرجل إذا قذف بعد موته .. كان لورثته أن يهووا به، وإن عفا بعضهم ..
- ١٤٩ كان للناصب أن يهووا به ..
- ١٢٩ لم ينفق العلماء أن الحار في الكاح لا يجوز ..
- ١٨١ لم ينفق العلماء أن الطلاق والظهار والإيلاء يصح من كل روح ..
- ٥٠٢ لم ينفق العلماء في أن من طلق واحدة وثانية أنه له الرجعة ..
- ١٥٣ لم ينفق المسلمون [ق] أن الولاية لا تكون .. إلا لدل حر ..
- ١١٧١ لم ينفق المسلمون في أن للكاتبة ينفق من الركا ..
- ٨٠١ لم ينفق أهل العلم أن ابن إذا كان موصراً استرجع [ه] من ماله ..
- ٧٥٤ لو ولي الأمان في مسجده والصلاة به وسأله الشر ونشرها .. كان حسناً عند جميع العلماء ..
- ٢٩٠ ليس بين الأمة خلاف أن لا يجوز حيار .. في الكاح ..
- ٢٧٢ ليس على الأب من الرضاغة شيء وإن كان لها مال ..
- ٧٩٩ ما احتج الناس عليه من أوّل النكاح وذكر [الله عَزَّوَجَلَّ] الرجعة ..
- ٧٩٨ ما احتج الناس عليه من إعطاء الثمن والمهر والمساكنة ..
- ١٦٩ ما أجمع العلماء عليه أن من ألق لأمي خطأ .. فذلك عليه ..
- ١٨٦ من طلق من المرأة بلسانه ما كان .. أو أفتق .. لم ينفقوا أن ذلك يلزمه إذا عرف ..
- ١٩٩ وإجماع العلماء .. على ثالث .. هو كل: بسة الطلاق إذا بوى مع الكلام الطلاق ..

٨١٤ والسناء: العز، والسنج: الصانع، والكسوة: والتفقد، وما يكون على الرجل من سلاحه وألوه، وهو الذي لا سلم، مع استعماله
 ٢٢٨ والماسي: يتعلموا له أن رسلنا صحت لنا: ذكر وهو يقر، أنه يصدق مكانه، ويرثه، وإياه ولا يندم المقامه
 ٧٧٨ وأمر: للمسلمين لا يتعلموا في غيوب الإحبار

فهرسُ الكَلِمَاتِ القَرِيبَةِ

١٢٩.....	الإِنَار.....
٩٠.....	أَخْلَج.....
٩٥٤.....	إِرْسَل.....
٤١١.....	الِاسْتِشَار.....
١٠٣.....	اسْتَكْح.....
١١٠٦.....	الأَعْدَال.....
٢٠٣.....	الأَعْلَام.....
٣٣٠ : ٢٦٢ : ١١٤ : ٧٧ : ٧٦ : ٧٤.....	أَمُور.....
٦٢٠ : ٦١٩.....	الأَطْوَر.....
٦١.....	الإِنصَاء.....
١٧٦.....	أَمَل.....
٥٦٩.....	أَمَد.....
٢١٨.....	الأَكُورَة.....
٧٨.....	أَنبَاء.....
٧٨.....	أَنبَاء.....
٤٨٧.....	أَهْض.....
٤٥٦.....	الإِيلَاء.....
١١٠٦.....	الْمَارَام.....
٨٩٨.....	نَحَى.....
١٧٣.....	بَدَأَ، بَدَأَ.....
٢٩٥.....	بِرَاحِم.....
٨١٧.....	بِرَادِي.....
٢٢٢.....	الْمَرْزُوقُ.....
٢٧١.....	مَرَص.....
١٥٠.....	مَط.....
٦٢٠.....	المَصْح.....
١٢٢.....	التَّوْب.....
٣٠.....	نَصَص.....
٩١٥.....	نَمَا.....
١٠٦ : ٨١.....	نُحَا.....
٩٢.....	حَدَرَى.....
٢٧١.....	حَدَام.....
٨٢٦.....	حَرْب.....
٦٢٩.....	الْمَعْد.....
٩٥٩.....	الْمَلَأَق.....
٣٢١.....	الْمَلَان.....
٢٢٤.....	حَلَوَر.....
٩٥٤.....	الْمَلَق.....
٣٠٥.....	شُحُور.....

٦١٨.....	الحذقة.....
٨١.....	حرّة.....
٨٣.....	الحماة.....
٨٧.....	حشنة.....
٢٩٩.....	المحوط.....
١٠٢٠.....	حشا.....
٢٤١.....	حمرص.....
٩٥٢.....	حسق.....
١٩٠.....	حسوف.....
٥٤١، ٢٩٤، ٢٩٢.....	حصي.....
٦٢٠.....	الجرى.....
٢٤١.....	القدس.....
١١٨.....	طوك.....
٨٠.....	فريرة.....
٢١١، ٢٠٢.....	مؤد.....
٧٥٤.....	رنج.....
٢١٨.....	الرقي.....
٢٧٠.....	الزقي.....
٢٧٠.....	رغاء.....
٨٧، ٨٥، ٨٢، ٥٩.....	رصح.....
٢١٢.....	رشة.....
١١٢٩.....	رشفة.....
٢٢٥.....	رد.....
٢٦٩.....	رد.....
٧٦.....	الرغاء.....
٧٧.....	رشاء.....
٢٩٥.....	رواجب.....
٧٦.....	روصح.....
٨٢.....	زفت.....
٦٢٠.....	الرسق.....
١١١٠.....	الساقة.....
٢١٢، ٢٠٢.....	الساقة.....
١١٠٦.....	التاج.....
٩٧٤.....	الكأ.....
١١٢٦.....	الساك.....
٢٤٢.....	السدل.....
١١٤.....	شوط.....
	شفر ٢٧٩.....
٢٢١.....	السلت.....
١٠٢.....	سلس.....
٩٠١.....	السلح.....
٦٢٧.....	غت.....

١١٦، ١١٥	المنعول
١٩٠	هماز
٢١٤	المستقل
٨٩	المشذع
٨٩	المشذع
٦١	مبني
٦٧، ٦٦	معانير
١٩١	مجلس
١٩١	مجلس
٢٦٨	المشقة
٧٩	طوب
١٦١	مجلس
١٠١٨	مجلس
٢٩٢	الندرة
٢٢٢	عدق م حلق
١٩٠	عدق
١٩٠	عدق
٧٥٤	عزسة
٢٠٢	عزس، وجهه عروس
٩٧٢	الغفر
٤٤٤	الغفر
٧٨	عشي
٦٢٠، ٦١٩	المبالغة
٢٩٢	الثلثة
٦١٩	المبالغة
٥٥٩	على
٩٨٨ (١٠٠)	المبالغة
٥٩	قائلة
٩٢٨	المفاجعة
٥١٤	المفرد
٦٢٢	فرط
٢٧٠	الفرط
٧٠٧	القصارة
٦٢٤	القصبة
٨٣	قُطران
٢٢٢، ٢٠٧	القطر
٨٢٦	قبر
٦٠، ٥٩	للال
٦٠، ٥٩	لغني
٩٨	قُفس
٢١٩	المشقة
٤١٧	قوي

٧٩.....	كثرت
٧٨.....	كعدة
٧٨.....	كُفَّةٌ
٥٩٨.....	كُرٌّ
٧٨١، ٧٧٩، ٧٧٧، ٧٧٥، ٧٧٢، ٦٩٠، ٢٠٦.....	كرء
٨٤.....	الكرُش
١٩٠.....	كسوف
١٢٨.....	كُتُو
٥٨٢.....	الكسبة
١٠٠.....	الكسب
٢٣٧.....	كور
٥٣٥.....	الْقُأُ
٨٠.....	لَبِ
٨٩.....	اللقش
٦٦.....	لصمحي
٨٩٨.....	اللقهاة
٦٨.....	الماء الدلم
٦٨.....	الماء الرَاكَةُ
٢١٨.....	ماحمى
٢٩٤، ٢٩٣.....	محبوب
١٩١.....	مبح
١١٠٦.....	الْمُذْرَج
١٠٨، ١٠٧.....	الْمُذَكَّةُ
١٠٣.....	المذقي
٧٥٤.....	مَرَش
٤٤٧.....	مروى
٩٠٠.....	مستحصب
٨١.....	مُسْقَاة
٦١٨.....	المسافر
٢٠٩.....	مصعب
١٠٦٣، ٧٠٠.....	المَصْرَاةُ
٢٢٣.....	مصران الهارة
١٦١.....	منطال، جمع منطقة
٢٧١.....	مماطن
٩٤٨.....	مُمُ
٦٨، ٦٥، ٦٠.....	ممن
٧٩.....	مُنْرَة
٢٠٩.....	مُطَفَّة
٩٩.....	مُوطِد
٢٠٢.....	ناصي
٨٩٨.....	الناطر
٩٦١.....	الحج

٨١.....	منع
٧٩.....	مُورَة
٨٠.....	أقيَة
٧٥٩.....	ساعة
٨١٧.....	محص
٤١٤.....	و حور
١٠٢.....	الورثي
٥٨١، ٨٢، ٨٠.....	ورثس
١١٨.....	وئلسس
١٥٠.....	بنتخ
٢١٩.....	بسوى
٨٥٩.....	بعض إحصاءات

فهرسُ المصطلَّحات العلميَّة

٥٨٥.....	الاصطاح
٥١٤.....	الأفراء
٢١٤.....	الأوقاص
٩٤٨.....	الأيام المدبونات
٩٤٨.....	الأيام الملبونات
٥٥٥، ٥٠٠، ٤٧٩، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٣٨.....	الإلاء
٨٧٢.....	الخاصة
٦٥٠، ٤٤٢.....	سج العبر
٢٨٠.....	التعويص
٢١٧.....	التَّ
٢١٧.....	المدعة
٩٠٢.....	الحكومة
٧٢٨.....	الحواقة
٢١٥.....	الخطا
٨٧١.....	الدعية
٧١٢.....	الرشد
٩٨٧، ٢١١، ٢١٠.....	الركار
١٨١، ١٦٤، ١٥٩، ١١٥.....	الروال
٦٠٨.....	السلم
٨٧٢.....	السمحا
١٠٦٦، ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٦٢، ١٦٩.....	السَّار
٢١٤.....	التسق
٥٠٦.....	ملاق السنة
٨٥٥.....	المالقة
٦٠٦.....	المربة
٩٢٨.....	عقد البس

٧٦٤	الشمري
١٧٤	المؤد...
٤٦٩	العدة (الخب)
٨٥٤	قل الخط
٨٥٢	قل السم
٨٥٢	قل من السم
٩٦٨	لمو المي
٨٧٢	الأنومة
٧٦٧	قها يرق
٢٧٢	سراج
٧٦٧	مسألة
٩٥	الستحامة
١٠٩٠ ، ١٤٥	الفصل
٨٧٢	الطاة
٨٧٢	القة
٨٧٢	الموصحة
٢٥١ ، ١٦٠	مل
٨١٠	العل
٨٧٢	القاعة
٢٦٢	والنف
٢٢٠	الوص
٧٧٥	وتة
١٧٥	البار

عمرو بن حنبله.....	١٤٢٢، ٢٠٩
عيسى بن أبي عزة.....	١٥٨
فيس بن أبي عزة.....	٧٨٥
كعب بن عجرة.....	١٤١٦، ٥٥٩
مالك ..	٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠

- قال أبو يعقوب: ومن بدر كسعتي أبوهم صلاة، فلم يقدر على ذلك ليلة مني أو ليس أصي... فلا شيء عليه، وإن كانت امرأة بدت الصلاة
 صاحبها، فإن كانت فرطت منذ حلول وقتها.. فست، وإن كانت لم تفرط.. فلا شيء عليها ٩١٠
- قال أبو يعقوب: ومن وطن مرقته في اعتكافه ليلة [كان] أو غاراً أو وقت المرأة في اعتكافها.. هذا إنما عا بعض اعتكافها، وكان عليها
 قضاء ما هي، كانت أياماً، سبها أو لم تكن، [يتسام البدة التي] بدراها [وأوجها] على أنفسها..... ٣٦٠
- قال أبو يعقوب: وبدأ من حل الميت بد السرير البس فحملها على عاتقه الأيمن ثم لرحل البس في اليد اليسرى ثم لرحل اليسرى وبسمل الحماره
 من يبعده معها ٣٠٠
- قال أبو يعقوب: وبرع مع كل جلد وحديد وما أضفه، إذا مات ونفس في الشرك وكان إما قبله العدو من أهل الحرب ٢٩٣
- قال أبو يعقوب: بحسن حراً يأن الإماء، أو سر إده، ولا أحب لها أن يخرج سر إده ٩٨١
- قال مالك: إن صحت [أرحل] عه وعه أهل به بكس واحد.. أحراه وإن كان واحداً، للأثار التي رويت عن أبي سفيان بن عيينة وأصحابه،
 وإنا نجره ذلك عن كل من يلزمه عفته، ويستحب كس عن كل شيء لم، فله، ولا يفتقر القوم في الكس الواحد [والإبل] والفر،
 يخرجون البس ويخسون اللحم ٩٤٤
- قال أبو يعقوب [وأبو عماد]: وإن ناهه.. وكذلك ٥٩٩
- قال أبو يعقوب، قال مالك: وإنا نكون الحنفية بوج الساج، وإنا نحب الساج إذا ولد البس قبل المهر ذلك البس، وإن ولد بعد
 المهر.. فإنه يلبي ولا نحب ٩٥١
- [وقد] روي عن السلف من حاله من تابع من [من عمره أنه كان قرأ] ﴿سورة قُلْ أَتُحِبُّونَ الْكُفْرَ﴾ إنا استعج بالقرآن وإنا
 قرأ السورة التي بعدها ١٣٩
- وإن حلف رجل لرحل إلا يسراً، إلا يده، أو حتى يأمن به، فأد به ثم أقام بعد ذلك، ثم أراد أن يسر.. سار على الإذن الأول، وكذلك جميع
 هذه السائل في الطلاق، والطلاق، ونكاح، وإلا في المهر ٩٤١
- وإن قال: لا أدخل بيتك إلا بوج حنة.. يدخل كل حنة على الأبد ٩٤١
- وإن قال: لا أدرك إلا إلى الحساء، فأد لها إليه، فدخلت إلى عروء.. حنت ٩٤١
- وروي أيضاً عن عمر بن مرة، عن يعقوب بن عطاء، عن أبيه، أنه قال: صليت خلف رجال من أصحاب النبي ﷺ، كلهم
 يجهزون: ﴿سورة قُلْ أَتُحِبُّونَ الْكُفْرَ﴾ (١) ١٣٨
- وقال أبو يعقوب [وأبو عماد]: والحق في ذلك: أنه [قد] نت حقه كتاب الله بالماضي المذنب، فلا يراد "لرأه" لا يدرى يكون أم لا يكون
 ٤٥٠
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: هي لأقدمها حوزاً كما تكون لأقدمها ملكاً ١٠١٥
- وقال أبو يعقوب يوسف بن يحيى: وكذلك يقول التبت من سعد والأوزاعي (زوج امرأة الهخانة على المؤمن في الشربة والمهنية) ١٤٤
- وقال أبو يعقوب (١): هي لأقدمها ملكاً، وأنا أوجه عن الماضي ١٠٠٩
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: البس معسوج، بعد بين الشابين، أحدهما لصاحبه، ما يعلم صاحبه اختار فله ١٠١١
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: لا يجوز ذلك عدي، كان به من بعده أو لم يكن، لأنه إنما يجوز الإقرار على شيء، وهذا خبر على عروء، وإنا ألق
 أبي سفيان بن عيينة: إن رمة أبيه لموت حراجه. والله أعلم ٧٤٦
- وكان الشامي يقول [أيضاً]: إنا لما القع من بوج عقد الكاح "من قبل أنا معونة من الرجال سه، وهو أحب لقولنا إلى (ولله من كل)
 الربيع ٤٥١
- وس حلف لا يقضي فلا حجة وأنه لا يكتم رجلاً، صرح على ذلك.. لم يجز، وإن حلف أنه لا يدخل داراً، فاحتمل أدخل.. لم يجز، وإن أقام
 فيها، وإن حلف أن يقضي فلا حجة هذا الشيء سه، صلف على ذلك الشيء قبل وقت أحله.. فلا حجة عليه، وإن كان لم يؤقت، وأمكنه أن
 يقضيه علم نفسه.. صرح حات ٩٤١
- ودعت الحمار عند أبي يعقوب [وأبو عماد]: ما لم يهرها أو تأخذ المرأة في حمل بدل" على ترك الحمار مثل أن تله "أو عارها" أو يحك "ل" من
 وطها أو تنظر، "و" أسماء هدا، وإنا أهدنا [هدا] من حديث أبي سفيان بن عيينة: قال يمان بن جابر ما لم يفرقه، أو يكون بينهما عن
 خيار، "فوجدت البس روال ملك والطلاق روال ملك ١٣٨

فهرس زوائد الربيع المرادي

- قال أبو محمد: له القوب إن كانت لائمة، وإن فات.. هه هههه ١٢٨
- قال الربيع: في مسأله الراوية: الماء الذي أحده من موضعه، ونحوه له، وعليه كراهة مثل الدابة، وكراهة الراوية/..... ١٢٧
- قال الربيع: ومن اعتدى شيئاً على أن يسبح منه.. فالبح باطل، مثل أن يقول: اعتريت منه القوب على أن يسبحي عملاً..... ٥٥٤
- قال الربيع: المفاوي، السقي، والكند، الكتب..... ١١٥٣
- قال الربيع: لا تكون إلا جارة على هذا معلومة، فإن صح محل هذا.. طه أحمر منه، والمخ للمحجوج عدناً..... ٥٧١
- قال الربيع: لأن الله عز وجل يقول: تلك الناس أمواتهم.. فلا ينجس عليهم أن يخرسوها إلا بما وجبت عليهم، طهنا مثل التي من القلوب يخرس الكفار، في المساج، فقال يسميهم: إذا [أفطر]..... وخسنة عليه الكفارة، وقال يسميهم: لا نجس إلا بالسمع، وأمر الملك تأجيل للساكن.. فلا يبرأه باحلامهم حتى يحنثوا على إقراره كما أحنثوا على ملكه..... ١١٣٤
- قال الربيع: هو حائر، ولأن "السلطان إذا حلف بصادق"..... ١٤٧
- قال الربيع: وقد غلب لا يجوز مكانة اثنين في عقد واحد إلا أن يسمي لكل واحد مكانة معلومة، فإن أدرى.. فصح، وإن أمنا.. تراخا عما والولي بالقبيصة..... ١١٦٩
- قال الربيع: وهذا معنى قول القاضي في موضع آخر..... ١٠١١
- قال الربيع: وهو أصح القولين..... ١٠٢١
- قال "الربيع: إذا أمر عدة أن يتزوج امرأة بألف ووصى السيد الألف ثم حابت المرأة نكحت مدامها ماعها زوجها تلك الألف فالبح باطل، والنكاح نكاح من قبل أما من ملكت زوجها انكح نكاحها، ومن انكح نكاحها لم يكن لها صداق، وكان السيد مضمناً لها من، ومن كان السيد مضمناً لها من/ كان البيع باطلاً، ومن كان البيع باطلاً كان النكاح باطلاً، وهذا إذا لم يدخل السيد بالمرأة، فإن دخل بما قصد وجب لها الصداق بالدخول، فمن استمر بالصداق الذي وجب لها انكح نكاحها وكان النكاح لها"..... ٣٩٦
- قال الربيع: فإن قال رجل: امرأته طالق في لم أنزوح اليوم، فقد نكح أمة وهو لا يدري لم يعقد النكاح، وقد طلقت امرأته..... ٥٥٨

فهرسُ زوائد الحافظ أبي حاتم الرازي

- أبو حاتم: أحسب أني أن ينجح (يعني السبع بعد الداء يوم الجمعة)..... ١٢٣
 حدثنا أبو حاتم، قال حدثنا علي بن محمد، قال ثنا يحيى بن آدم، عن الحسن بن صالح، عن عيسى بن أبي (عمزة)، أن النعماني سئل في صحرار.....
 فأقبح السَّوط مُشْتَرِصًا..... ١٥٨
 حدثنا أبو حاتم، قال: ثنا عبد الله بن داود أبو صالح الخزاز، قال: حدثنا موسى بن أبي (عن شطرب)، عن النعماني، قال: قال: يقول الإمام:
 «صلى الله على جده، اللهم ربنا ولك الحمد»، ويقول المأمون: «ربنا لك الحمد»..... ١٤٨
 قال أبو حاتم: لم يجر حين يقول: فقلت (يعني إذا قال الروح للأب: روحني ابتك صلاة، فقال الأب: قد روحك)..... ١٢٢
 قال أبو حاتم: والذهب عددا أنه لا يهرس: ﴿يُشِيرُ أَفْقَهُ كَرْتَشِي كَرْتَشِي﴾، حديث أس بن مالك عن أبي عبيدة بن جراح..... ١٣٥
 وعمر وعثمان، وحدث ابن شميل، وعائشة في ذلك أيضا، وهو الذي نثاره..... ١٣٥
 قال أبو حاتم: ولا نُسب علي بن جهر (يعني بالنسبة)..... ١٣٥
 قال أبو حاتم: وحدثني نعيم بن مسعود عن أبي عبيدة بن جراح..... ١٥٦
 قال أبو حاتم: يوقها حين أحسب أني (يعني أن نعيم بن مسعود) عن جده، و@ربنا ولك الحمد،..... ١٤٨
 قال أبو حاتم، قال ابن أبي أوس: @المسوف: أن يذهب الكحل في الشمس والقمر، والكسوف: أن يذهب النصارى..... ١٩٠
 قال أبو حاتم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سألني رجل، فقال: قلت لصراف: «سلي حاحه»، قال: «أنت لا تفهم حاحه»، قال: «هزأته»
 طلق (أو) لم يستبرأ له، قال: «استبرأ من حوزائه»، قلت: «لا تحت» من قبل أنه لا يقدر أن يستبرأ، من قبل أنه لو عقد هذه الصرا..... ١٢
 نسفد لا، لا نسفد لا، على شتر أيضا، مكان هذا مكشفا، كما لو قال: ضرب الحر، أو: طر في السماء..... ١٢
 حد المذكور، ولا شيء عليه..... ٥٥٨
 قال أبو حاتم: ينتق عليه كل ذي عمر..... ٢٧٢
 قال أبو حاتم: يصح..... ٢٦٩
 قال: (وتمت يقول: أطلس الكتاب يعني: إجماعه) وأطلس: مع عليه..... ١٩١
 قال: وصحته يقول: @الندف عذف: الحلة، والندف: الضمارع..... ١٩٠

فهرسُ الفروق الفقهية

- إذا أُل أو طاهر أو طلق فمرته لم قال لأخرى: @أنت خيرتها... في نكح خيرتها في الإيلاء، ونكح خيرتها في الطلاق والظهار..... ٤٦٤
 الإيلاء يبرح عليه إن طلقها ماتت منه ثم تزوجها بعد: لأنه بقيت مدة من أجل كونه بعد نكاحها منه من وطئها، بخلاف الظهار فإنه واقع بكافة.....
 ١٧٩
 الفرق بين اختلاف اليهود في الشهادة على الإقرار والشهادة على الفعل..... ١٠٨
 الفرق بين الميراث بينهم وبين من ساء الملاك أو المرس باستعمال الماء من حيث الإعادة..... ٩٤
 الفرق بين المسافر مع أو تخاف استعمال الماء وبين المصري يصبه ذلك..... ٢٦٢
 الفرق بين النقي من الضمار إذا تزوج به طلق، والنقي من الأكل من رأس الثريد والقران بين الثمرين والتمرين على الطريق، فإن منه لم يجر: عليه ذلك..... ٢٦٥
 الفرق بين أن سوي المكتوبة في تيمم مع قراءة المصحف والحجارة والفاقة وبين المكتوبة إذا جازها..... ١١٢
 الفرق بين نوله
 أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وبين
 أنت طالق وأنت طالق..... ٥١١
 الفرق بين نازع الظهار ناسأ أو حاشا يكون عليه العدة، والتطيب واللاسي كذلك.. لا عده عليه..... ٥٦٢
 المرأة في كتمان: الفحل إذا حاست ساء، وإذا مرصت أسأعت..... ١٧٦

- إن قال لأربع [سواء هـ] أتى طوالي واحدة.. لزم: كل واحدة^١ تطلقه، خلاف الرجل تطلق: والله لا أكلمك.. فلا تحت وإن كلم ثلاثة حين يكلم المرأة... ١٧٣.....
- لو عهدوا على إقراره في أباب مختلفة.. حار، ولو عهدوا على صله.. لم يخبر... ١٠٢٥.....
- والهوى... ١١٠١..... ١١٢، ٩٤، ٨٨، ٦٤٨، ١١٠١.....
- والهوى بين الولد والمرأة (في العفة): أن المرأة إنما رحت ذلك لما خال مصحها بحرقه السح، والولد^٢ إنما هو عي، وحب عليه سر عوض صار إليه... ٤٤٨.....
- والهوى بين من أكره كراه مصحها مصب الخصال في سبب الطريق وبين المصارف والساعي: أهضا غريكان، وهذا ليس بمركب فلا يكون له أن يقول @ أنا أكره عني حوائج وأرجع عليه!... ٧٧٩.....
- ولو قال: «إحاذك طالي» ثم قال في واحدة «هي هذه» ثم قال «والله ما أرى أي هي» ثم عرجاه^٣.. طلعت الأولى بالإقرار، وتوهمت الوالي، ولم يكن كالدي قال/ على الاندما «لا أرى أطلعت أم لا»... ٥٤٨.....

فهرسُ الأقوالِ المفتى بها على المذهب القديم

- وقت صلاة المغرب... ١١٥.....
- الأذان للصلوات الثلاث... ١٢١.....
- التنويب في آذان المحرم، وهو قوله... ١٢٤.....
- حكم فراءة السورة في الركعتين الأخرتين من الصلاة، والثالثة من المغرب... ١٣٩.....
- وإن يروح كبيرة ولم يدخل ماء، وثلاث منار، فأرصمنهن واحدة سد واحدة.. حرمت [عليه] الكسرة، وأوّل صمرة أرصمنها، وعمر^٤ الصمريين سد، لأعيا أختاه^٥ مجموع سهما في الكفا... ٤٢٠.....

تُصوُصُ عَزِيْرَة

- ولا بأس بالسواك للصائم بالليل والنهار... ٣٤١.....
- طما صاق على المرأة.. عُمرت بالنساء، ولما اتسع على الرض... عُمر بالاششاف... ٤٧٧.....
- والصنع أحب إلى (بمعنى حب الصنع)... ٥٨٣.....

فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

- ١- إتحاف الحيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوميري (ت: ٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبي محمد ياسر بن إبراهيم، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩م، دار الوطن- الرياض.
- ٢- الإتحاف في علوم القرآن، لأبي الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، سنة: ١٣٩٤-١٩٧٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٣- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: صفيّر أحمد بن محمد حنيف، ط٢، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، مكتبة مكة الثقافية- رأس الخيمة، ودار عالم الكتب- الرياض.
- ٤- الأحاد والمثاني، لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني المعروف بابن أبي عامر (ت: ٢٨٧)، تحقيق: أ.د. باسم فيصل الجوابرة، ط١، ١٤١١-١٩٩١م، دار الراجية- الرياض.
- ٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي الحسن، علي بن بلبان بن عبدالله الفارسي (ت: ٧٣٩)، تحقيق: شعب الأرناؤوط، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٦- أحكام الجنائز وبدعها، لأبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط١ الجديدة، ١٤١٢-١٩٩٢م، مكتبة المعارف- الرياض.
- ٧- أحكام القرآن، لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، ط٢، ١٤١٤-١٩٩٤م، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- ٨- أعيان القضاة، لأبي بكر، محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الصبيّ البغدادي، الملقّب بـ"وكيع"، (ت: ٣٠٦)، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، ط١، ١٣٦٦-١٩٤٧م، المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة.
- ٩- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، (ت: ١٨٢)، حققه: أبو الوفاء الأتقاني، سنة ١٣٥٨، لجنة إحياء المعارف النعمانية- حيدر أباد الدكن بالهند، مطبعة الوفاء.
- ١٠- اختلاف الحديث، للإمام الشافعي، وهو جزء من كتاب الأم، (وهو المجلد العاشر من كتاب الأم، حسب طبعة دار الوفاء).
- ١١- الآداب الشرعية، لأبي عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامزي ثم الصالح، (ت: ٧٦٣)، تحقيق: شعب الأرناؤوط وعمر القيّام، ط٣، ١٤١٩-١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ١٢- إرشاد الساري، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت: ٩٢٣)، ط٧، ١٣٢٣، المطبعة الأميرية ببولاق- مصر.

- ١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لأبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط ١، ١٣٩٩-١٩٧٩م، المكتب الإسلامي- بيروت.
- ١٤- الاستذكار، لأبي عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، (ت: ٤٦٣)، تحقيق: سالم محمد عطاء، محمد علي معوض، ط ١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت: ٤٦٣)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، ١٤١٢-١٩٩٢م، دار المحل- بيروت.
- ١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن، علي بن محمد ابن الأثير الجزري، (ت: ٦٣٠)، طبعة دار الفكر- بيروت.
- ١٧- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لأبي يحيى، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)، المكتبة الإسلامية- طبعة قديمة بدون معلومات.
- ١٨- الأطباء والنظار، لتاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، (ت: ٧٧١)، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط ١، ١٤١١-١٩٩١م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٩- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، لأبي محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، (ت: ٤٢٢)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، ط ١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م، دار ابن القيم- الرياض، دار ابن عثان- القاهرة.
- ٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢)، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط ١، ١٤١٥-١٩٩٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢١- الأصل وهو «المبسوط»، لأبي عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، (ت: ١٨٩)، حققه: أبو الوفاء الألفاني، سنة ١٤٠١-١٩٨١م، دار المعارف النعمانية- لاهور.
- ٢٢- الأصول والضوابط، لأبي زكريا، يحيى بن شرف بن مُرِّي النووي، (ت: ٦٧٦)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط ١، ١٤٠٦، دار البشائر- بيروت.
- ٢٣- إعانة الطالبين على خَلِّ ألفاظ (فتح المعين، لزين الدين الملياري)، لأبي بكر عثمان بن محمد شطا الدماطي البكري، (ت: بعد ١٣٠٢)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البالي الحلبي.
- ٢٤- الأعلام، قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط ٥، ١٩٨٠م، دار العلم للملايين- بيروت.
- ٢٥- الإنفاع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، المعروف بابن القطان (ت: ٦٢٨)، تحقيق: أ.د. فاروق حمادة، ط ١، ١٤٢٤، دار القلم- بيروت.
- ٢٦- الإنفاع، لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط ١- ١٤٠٨، بدون معلومات عن الناشر.

- ٢٧- الأم، لأبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي المطلب القُرشي، (ت: ٢٠٤)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م، دار الوفاء- المنصورة.
- ٢٨- الأم، للشافعي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط٢، ١٣٩٣م، دار المعرفة- بيروت.
- الأم للشافعي، ت: محمود مطرجي، ط١، ١٤١٣-١٩٩٣م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- وهي التي أشير إليها بقولي (ترتيب الأم)، وأما الطبعة التي بتحقيق محمد زهري النجار فأبينها بقولي مثلاً: (١/١٣٣ النجار)، فإن قلت ترتيب الأم، ولم أذكر (النجار) فأعني تحقيق محمود مطرجي.
- ٢٩- الأماكن، أو (ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة)، لأبي بكر، محمد بن موسى الخازمي (ت: ٥٨٤)، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، دار البعثة للبحث والترجمة، بدون معلومات نشر أخرى.
- ٣٠- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر، يوسف بن عبد الله الأندلسي، (ت: ٤٦٣)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، ١٤١٧-١٩٩٧م، دار البشائر- بيروت.
- ٣١- الأنساب، لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت: ٥٦٢)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى الملقني، ط٢، ١٤٠٠-١٩٨٠م، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٣٢- الأنوار لأعمال الأبرار، ليوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي، (المتوفى في حدود سنة ٧٧٩)، تحقيق: خلف مقضي المطلق، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م، دار الضياء- الكويت.
- ٣٣- الأرسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النسابوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: صفيّر أحمد حنيف، ط١، ١٤١٢-١٩٩١م، دار طيبة- الرياض.
- ٣٤- الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنفود الشرعية، محمد صبيح بن حسن -حلاق، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م، مكتبة الجليل الجديد- صنعاء.
- ٣٥- البحر الرائق شرح كثر الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نعيم، (ت: ٩٧٠)، دار المعرفة- بيروت، ط٢، مصورة عن طبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر بتصحيح محمد الزهري الغمراوي.
- ٣٦- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله، محمد بن هاد بن عبد الله الزركشي، (ت: ٧٩٤)، تحقيق: د. محمد محمد تامر، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٣٧- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن، عبد الواحد بن إسماعيل الروباني، (ت: ٥٠٢)، تحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٣٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، (ت: ٥٨٧)، ط٢، ١٤٠٢-١٩٨٢م، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٣٩- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الشرح الكبير، لأبي حفص، عمر بن علي بن الملقن، (ت: ٨٠٤)، تحقيق: مصطفى أبو القيط، وعبدالله بن سليمان، وباسم بن كمال، ط١، ١٤٢٥-٢٠٠٤م، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

- ٤٠- بشرى الكرم بشرح مسائل التعليم، لسعيد بن محمد باعشن ط٢، ١٣٦٧-١٩٤٨، الباي الحلبي- القاهرة.
- ٤١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري (٧٣٥-٨٠٧)، تحقيق: د. حسين الكاكري، ط١، ١٤١٣-١٩٩٢م، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة.
- ٤٢- بلوغ المرام، لأحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، الكنايني، المسقلاني (ابن حجر) دار السلام- الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦م.
- ٤٣- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكنايني الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨). تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧، دار طيبة- الرياض.
- ٤٤- البيان، ليجين بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي الباني، أبو الحسين (٤٨٩-٥٥٨). تحقيق: قاسم محمد التوري، ط٢، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ٤٥- تاج التراجم في من منصف من الخنفية للحافظ زين الدين أبي العدل قاسم بن قطولغا الخنفي، تحقيق إبراهيم صالح، ط: دار المأمون للتراث، بيروت- لبنان، الأولى: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسين الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى (ت: ١٢٠٥). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وغيره، طبع تباعاً ما بين سنة ١٣٨٥-١٩٦٥م، وستة ١٤٢٢-٢٠٠١م، مطبعة حكومة الكويت- الكويت.
- ٤٧- تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، (ت: ٣٤٧)، تحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٤٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، ١٤٠٧-١٩٨٧م، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٤٩- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٥٠- التجريد، لأحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت: ٤٢٨)، تحقيق: د. محمد أحمد سراج، أ.د علي جمعة، دار السلام- القاهرة، ط١- ١٤٢٤، ٢٠٠٤م.
- ٥١- تشرير ألفاظ التنبيه، ليجين بن شرف بن مري، التتوي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) تحقيق: عبد لغني الدقر، ط١، ١٤٠٨، دار القلم- بيروت.
- ٥٢- تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرزباني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (٨٣٦) تحقيق: حنان بنت عيسى علي الحازمي، دار لجنة- دمهور- مصر. ن. ن. ن. من كتاب البيوع إلى آخر كتاب الغصب.
- ٥٣- تحرير تنقيح اللباب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). مطبوع مع ثقة الطلاب.
- ٥٤- ثقة الحبيب على (شرح الخطيب المعروف بالإتقان في حل ألفاظ أبي شعاع للحطيط الشربيني ت: ٩٧٧)، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي (ت: ١٢٢١) المسماة، دار الكتب العلمية

- بيروت، ط ١، ١٤١٧، ١٩٩٧م.
- ٥٥- ثقة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٧م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٥٦- ثقة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي (ت: ٩٧٤) المطبعة الميمنية اطارة احمد البابي الحلبي (١٣١٥).
- ٥٧- التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المعروف ابن الجوزي (ت: ٥٩٧) تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط ١، ١٤١٥-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٥٨- تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٥٩- تذكرة النبي في تصحيح التنبيه، لعبد الرحمن بن الحسين الاسنوي (ت: ٧٧٢) تحقيق: د. محمد عقلة الإبراهيم، ط ١، ١٤١٧-١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة- بيروت. (مطبوع مع تصحيح التنبيه للنووي).
- ٦٠- التذنب، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤) أحمد فريد المنري، ط ١، ١٤٢٥-٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية- بيروت. مطبوع مع كتاب الوحي للقرطبي.
- ٦١- تصحيح التنبيه، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، يحيى الدين (ت: ١٧٦) تحقيق: د. محمد عقلة الإبراهيم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١، (١٤١٧-١٩٩٦م). ومعه (تذكرة النبي).
- ٦٢- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشافه من محفوظه، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠) ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، دار باوزير، جدة.
- ٦٣- التعليقة الكبرى في الفروع، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (٣٤٨-٤٥٠). (من ك: الفصيح إلى نهاية ك الإجازات)، تحقيق: محمد بن علفة الفزي، رسالة في الجامعة الإسلامية.
- ٦٤- التعليقة الكبرى في الفروع، وهي شرح مختصر المزني، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (٣٤٨-٤٥٠). ك: الطهارة، (من بداية كتاب الطهارة، إلى نهاية باب جامع التيمم والعذر فيه)، تحقيق: حمد بن محمد بن جابر، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفقه من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤١٩، مكتوبة على الحاسب، غير منشورة، منها نسخة في مكتبة كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.
- ٦٥- التعليقة الكبرى في الفروع، وهي شرح مختصر المزني، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (٣٤٨-٤٥٠). ك: النكاح وك: الصلوات وك: القسم والنشوز، تحقيق: د. يوسف بن عبد اللطيف بن عبد الله العقيل، رسالة دكتوراة مقدمة لتسليم الفقه من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٥-١٤٢٦، مكتوبة على الحاسب، غير منشورة، منها نسخة في مكتبة الحرم النبوي الشريف، وفي مكتبة كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.

- ٦٦- التعليق، للقاضي حسين المروزي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ن ط، ن ن، مكتبة نزار الباز - مكة.
- ٦٧- التفرع، لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (ت: ٣٧٨). تحقيق: د. حسين بن سالم الدمان، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١- ١٤٠٨، ١٩٨٧م.
- ٦٨- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠- ٧٧٤) تحقيق: سامي سلامة، ط٢، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، دار طيبة- الرياض.
- ٦٩- تقريب التهذيب، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ-)، حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه، أبو الأشبال صفيّر أحمد شاغف الباكستاني، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٧٠- تكملة المجموع، لعلي بن عبد الحمد الكافي السبكي، تقي الدين (ت: ٧٥٦) انظر: المجموع طعة الارشاد.
- ٧١- التلخيص الحبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، الشهير بالحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩- ١٩٨٩م.
- ٧٢- التلقين، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، أبو محمد (ت: ٤٢٢) تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاي، نزار الباز - مكة المكرمة، ن ن، ن ط.
- ٧٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الر بن عاصم العمري القرطبي المالكي، أبو عمر، ابن عبد الر (٣٦٨ - ٤٦٣) تحقيق: مصطفى أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧- ١٩٦٧م.
- ٧٤- التنبه، لإبراهيم بن علي بن يوسف العمروزي الشيرازي، أبو إسحاق (ت: ٤٧٦) تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - عماد الدين حيدر، ط١- ١٤٠٣، ١٩٨٣م، عالم الكتب - بيروت.
- ٧٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٤) تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحبابي، ط١، ١٤٢٨- ٢٠٠٧م، أضواء السلف - الرياض.
- ٧٦- تهذيب التهذيب، تصنيف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ-)، باعتناء إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٧٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، (ت: ٧٤٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢م، الرسالة - بيروت.
- ٧٨- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الأزهر، أبو منصور (ت: ٣٧٠). ت: محمد معوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٧٩- التهذيب في اختصار المدونة، لخلف بن أبي القاسم محمد، الازدي، أبو سعيد ابن المرادعي (ت: ٣٧٢) ت: د. محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، دار البحوث

للدراستات الإسلامية وإحياء التراث - دبي.

- ٨٠- الثقات، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيدر آباد، الهند.
- ٨١- القمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لصالح بن عبد السميع الآبي الأزهر بن طه ن، المكتبة الثقافية - بيروت.
- ٨٢- جامع الأمهات، لثمان بن عمر بن أبي بكر بن بونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب. (ت: ٦٤٦) تحقيق: أبو عبد الرحمن الأحمضري، ط١، ١٤١٩ - ١٩٩٨م، اليمامة - دمشق.
- ٨٣- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمل، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.
- ٨٤- الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بني شيان، أبو عبد الله (١٣١ - ١٨٩) إجازة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان، ١٤١١ - ١٩٩٠م.
- ٨٥- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، أبو عبد الله (ت: ٦٧١) تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب - الرياض، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.
- ٨٦- المخرج والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧)، ط١، ١٣٧١ - ١٩٥٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية - بيدر آباد الدكن - الهند.
- ٨٧- جواهر الإكليل على مختصر الإمام خليل، ط٢، ١٣٦٦ - ١٩٤٧م، طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ومصورها دار الفكر بيروت.
- ٨٨- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، لمحمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، شمس الدين الأسوطي (ت: ٨٨٠) تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٩- الجواهر المضية في طبقات الخلفاء، لمحي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥)، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلوة، ط٢، ١٤١٣ - ١٩٩٣م، دار حجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة..
- ٩٠- الجواهر النقية في فقه السادة الشافعية، للنهاوي أحمد إبراهيم ط١، ١٤٢٦ - ٢٠٠٥م، دار المنهاج - جدة.
- ٩١- الجوهر النقي في الرد على البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (مطبوع بذيال السنن الكبرى للبيهقي).
- ٩٢- حاشية ابن عابدين المسماة: رد مختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني الدمشقي، المعروف بابن عابدين (ت: ١٢٥٢)، ط٢، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ومصورها دار الفكر - بيروت، سنة ١٣٩٩ - ١٩٧٩م، ومعها تكميلها: قرة عيون الأخبار تكملة رد مختار على الدر المختار لنجل المؤلف، محمد علاء الدين أفندي، (ت: ١٣٠٦).

- ٩٣- حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع، لابراهيم البيجوري أو الباجوري تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط٤، ٢٠٠٤-١٤٢٥، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٩٤- حاشية الجمل على شرح المنهج، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤) دار الفكر.
- ٩٥- حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج، لعلي بن علي الشيرازي، أبو الضياء، نور الدين (ت: ١٠٨٧).
- ٩٦- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، لعلي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي (ت: ١١٨٩) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ن ط-١٤١٢-١٩٩٢، دار الفكر- بيروت.
- ٩٧- حاشية على أسنى المطالب لشهاب الدين أحمد بن حزة الانصاري الرملي الشافعي، الرملي الكبير (ت: ٩٥٧)، مع أسنى المطالب شرح روض الطالب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- ٩٨- حاشية على الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الميمني (ت: ٩٧٤) دار الحديث- بيروت.
- ٩٩- حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري (ت: ١٠٦٩). ط٣، ١٣٧٥-١٩٥٦م، مكتبة البابي الحلبي- القاهرة.
- ١٠٠- حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد الرلسي الملقب بعميرة (ت: ٩٥٧). ط٣، ١٣٧٥-١٩٥٦م، مكتبة البابي الحلبي- القاهرة. طبعت حاشيته مع حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي.
- ١٠١- حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل، محمد بن عبد الهادي التنوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت: ١١٣٨) تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر ووزارة الأوقاف بقطر، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٨..
- ١٠٢- الحاروي الصغير، لعبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني، نجم الدين، الشافعي (ت: ٦٦٥) تحقيق: د. صالح بن محمد بن إبراهيم اليابس، ط١: ١٤٣٠، دار ابن الجوزي-الدمام- السعودية.
- ١٠٣- الحاروي الكبير، لعلي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، أبو الحسن، الشهير بالماوردي. (٣٦٤-٤٥٠) ط١، علي معوض و علي عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٠٤- حواشي الشرواني على ثقة المحتاج لابن حجر الميمني، لعبد الحميد الشرواني الداعستاني. (ت: ١٣٠١) مطبوع مع ثقة المحتاج.
- ١٠٥- حياها الروايا، لبد الدين محمد بن هادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤) تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف الكويتية - الكويت، ط ١، ١٤٠٢، ١٩٨٢م.
- ١٠٦- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ليجين بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) تحقيق: حسين إسماعيل الجمل ط١ (١٤١٨-١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة-بيروت.

- ١٠٧- علامة البدر المنير في تزيين الأحاديث والآثار الواقعة في (الشرح الكبير، للإمام أبي القاسم الرافعي)، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤) تحقيق: هادي عبد الحميد السلمي، ط١، ١٤١٠-١٩٨٩، مكتبة الرشد- الرياض.
- ١٠٨- الخلاصة، المسمى: (خلاصة المختصر ونفاة المختصر)، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: (ت: ٥٠٥) تحقيق: أحمد رشيد محمد علي، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ١٠٩- غير الكلام في القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦) ت: علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١-٢٠٠١.
- ١١٠- الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي الحصكفي (ت: ١٠٨٨)، مطبوع مع حاشية ابن عابدين عليه.
- ١١١- دقائق المنهاج، لبيح بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) مطبوع بنحاشية المنهاج.
- ١١٢- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، للحسن بن الحسين بن عبد الله العتكي السكري، أبو سعيد (ت: ٢٧٥)، تحقيق: د. أنور علان أبو سويلم، و د. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠٠.
- ١١٣- الرد على الشافعي، لأبي بكر محمد بن المبارك القيرواني (ت: ٣٣٣)، تحقيق: عبد الحميد بن حمدة، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦، دار العرب- تونس.
- ١١٤- الرسالة، لعبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفري، القيرواني، المالكي (أبو محمد) (٣١٠-٣٨٦) تحقيق: د. الهادي ججو، و د. محمد أبو الأجنان، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦، دار الغرب الإسلامي- بيروت.
- ١١٥- الرسالة، لمحمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المظلي الإمام، أبو عبد الله (ت: ٢٠٤)، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، ١٣٥٨-١٩٤٠، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- القاهرة.
- ١١٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لبيح بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) إشراف: زهير الشاويش، ط٣، ١٤١٢-١٩٩١م، المكتب الإسلامي- بيروت.
- ١١٧- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، أبو منصور (ت: ٣٧٠) تحققي: د. محمد جبر الألفي، ط١، ١٣٩٩-١٩٧٩م وزارة الأوقاف- الكويت.
- ١١٨- الزواجر، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤) تحقيق: مركز الدراسات بمكتبة نزار الباز، المكتبة العصرية-لبنان-صيدا، ط٢، ١٤٢٠-١٩٩٩م.
- ١١٩- سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير، ط٤ ١٣٧٩-١٩٦٠، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- ١٢٠- السراج الوهاج على المنهاج، (وهو تكملة كافي المحتاج للإسنوي)، لبدر الدين محمد بن هادر بن

عبد الله الزركشي(ت:٧٩٤)، مخطوط في متحف (طوب قب سراي) باستنبول - تركيا، وما في
٤ أجزاء، برقم (٥٥٢١) ٢/٩٢٩ (٥٥٢٢) ٣/٩٢٩ (٥٥٢٣) ٤/٩٢٩ (٥٥٢٤) ١/٩٣٢،
محقق في رسائل الجامعة الإسلامية.

١٢١- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد الربيعي القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه (ت: ٢٧٣) مع أحكام
الشيخ الألباني، ط ١ مكتبة المعارف، الرياض، ت: مشهور حسن سلمان.

١٢٢- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، السجستاني(ت: ٢٧٥)
مع أحكام الشيخ الألباني، ت: مشهور حسن، ط ٤، ١٤٢٧-٢٠٠٧، المعارف-الرياض.

١٢٣- سنن الترمذي، وهو: الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة
الصحيح والعلول وما عليه العمل، المطبوع باسم: الجامع الصحيح، محمد بن عيسى بن سورة بن
موسى الترمذي (ت: ٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر وغيره، ط ٢، ١٣٩٨-١٩٧٨م، مكتبة مصطفى
الباي الحلبي- القاهرة.

١٢٤- سنن الدارقطني، لملي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، أبو الحسن، الدارقطني
(ت: ٣٨٥) تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة-بيروت-١٣٨٦-١٩٦٦م.

١٢٥- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، التميمي، أبو محمد، (ت: ٢٥٥)
(تحقيق: فواز زمزلي وخالد العلمي، الناشر: قديمي كتب خاتمه.

١٢٦- السنن الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨) تحقيق: محمد ضياء الرحمن
الأعظمي، وسمى تحقيقه: المنة الكبرى شرح وتزجج السنن الصغرى، مكتبة الرشد- الرياض،
١٤٢٢-٢٠٠١م.

١٢٧- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨) مجلس دائرة المعارف
النظامية الكاتبة في الهند بلدة حيدر آباد، ط ١، ١٣٤٤.

١٢٨- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد النعم شلي وإشراف: شعيب
الأرنؤوط، ط ١، ١٤٢١-٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة- بيروت.

١٢٩- سنن النسائي، الصغرى، (المجتبى من السنن) لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، مع أحكام
الشيخ الألباني، تحقيق: مشهور حسن، ط ١، دار المعارف-الرياض.

١٣٠- سنن سعيد بن منصور، (قسم الفرائض والنكاح)، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المروزي،
الطالقاني، البلخي (ت: ٢٢٧) ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية- بيروت.

١٣١- سنن سعيد بن منصور، (قسم فضائل القرآن والتفسير)، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني،
المروزي، الطالقاني، البلخي (ت: ٢٢٧) تحقيق: سعد بن عبد الله بن حميد، دار الصميعي- الرياض،
ط ١، ١٤١٤، ١٩٩٣م.

١٣٢- سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه
وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الثانية: ١٤٠٢هـ/
١٩٨٢م.

- ١٣٣- جذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩)، ط٢، ١٣٩٩-١٩٧٩م، دار المسرة- بيروت.
- ١٣٤- شرح الجامع الصغير، لعمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي الملقب بالصدر الشهيد (ت: ٥٣٦هـ) تحقيق: د. صلاح الكبيسي، د. خميس الزويبي، د. حاتم العيسوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ١٣٥- شرح العدة، لتقي الدين أبو الغباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الخرافي الحنبلي الدمشقي (٦٦١-٧٢٨). ت: خالد بن علي بن محمد المشيقي، ط١-١٤١٨-١٩٩٧، دار العاصمة- الرياض.
- ١٣٦- الشرح الكبير على مختصر العلامة خليل، لسيد أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو الراكات الشهر بالدردير (ت: ١٢٠١). (مطبوع مع حاشية الدسوقي) طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ن ط، ن ن.
- ١٣٧- شرح مختصر الطحاوي، لأحمد بن علي الكفني بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٠٥-٣٧٠) تحقيق: د. سائد بكداش وبمجموعة، ط١، ١٤٣١-٢٠١٠م، دار البشائر- بيروت.
- ١٣٨- شرح مشكل الوسيط، لعثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الشهرزوري الكردي الشرحاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣) مطبوع مع الوسيط
- ١٣٩- شرح مشكلات الوسيط، لحمزة بن يوسف الحموي، مطبوع مع الوسيط
- ١٤٠- شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، ت: محمد سيد جاد الحق ومحمد زهري النجار، مطبعة الأنوار المحمدية-القاهرة، ن ط، ن ن.
- ١٤١- الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣). ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩-١٩٧٩م، دار العلم للملايين- بيروت.
- ١٤٢- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مقبذ، التميمي، (ت: ٣٥٤) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
- ١٤٣- صحيح ابن خزيمة، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر، المعروف بابن خزيمة (ت: ٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ١٣٩٠ - ١٩٧٠م المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٤٤- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، ١٤٢٢، دار طوق النجاة.
- ١٤٥- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢م، دار غراس-الكويت.
- ١٤٦- صحيح مسلم، (المسمى: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١) تحقيق: محمد

فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

- ١٤٧- الطبقات السنية في تراجم الخنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الناري الغزي المصري الخنفي (ت: ١٠٠٥ وقيل: ١٠١٠)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الدينية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة- ١٣٩٠- ١٩٧٠م.
- ١٤٨- طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧١)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، لتفصيل عيسى البابي الحلبي- القاهرة.
- ١٤٩- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد، المعروف بابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، ١٤٠٧- ١٩٨٧م، عالم الكتب- بيروت.
- ١٥٠- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت: ١٠١٤)، تحقيق: عادل نويهض، ط٢، ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- ١٥١- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسين الاسنوي (ت: ٧٧٢)، تحقيق: عبد الله الجبوري، سنة ١٤٠١- ١٩٨١م، دار العلوم- الرياض.
- ١٥٢- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت: ٤٥٨)، تحقيق: المستشرق: جوستا فينستام، طبعة قديمة بتاريخ ١٩٦٤، لندن- بريل.
- ١٥٣- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي، المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢م، دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- ١٥٤- طبقات الفقهاء الشافعيين، لعبد الدين إسماعيل بن كثير، (ت: ٧٧٤)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، و د. محمد زينهم محمد غرب، سنة ١٤١٣- ١٩٩٣م، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.
- ١٥٥- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢، ١٤٠١- ١٩٨١، دار الرائد العربي- بيروت.
- ١٥٦- طرح الشرب في شرح التقريب، (وأكملة ابنه أبو زرعة)، لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي (ت: ٨٠٦)، تحقيق: عبد القادر محمد علي، ط٢٠٠٠، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥٧- العباب، المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، لأحمد بن عمر بن محمد السبيعي المرادي المذحجي الزبيدي، المعروف بالمرجد، (ت: ٩٣٠)، تحقيق: هادي الدمرdash، دار الفكر- بيروت، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠١.
- ١٥٨- العزيز شرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤)، علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط١٤١٧- ١٩٩٧، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥٩- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (ت: ٦١٦)، تحقيق: د. محمد أبو الأجنان، أ. عبد الحفيظ منصور، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٥م، دار الغرب

الإسلامي- بيروت.

- ١٦٠- علل الترمذي الكبير، (رغمه أبو طالب القاضي)، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي (ت: ٢٧٩) ت: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري وعمود محمد خليل الصعدي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- ١٦١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني، (ت: ٨٥٥)، مصورة دار الفكر، (١٣٩٩-١٩٧٩م)
- ١٦٢- العناية على الهداية، محمد بن محمد بن عمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي الباري (ت: ٧٨٦). مع فتح القدير.
- ١٦٣- غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري (المشهور بالشافعي الصغير). ت: أحمد عبد السلام شاهين، ط١، ١٤١٤، ١٩٩٤، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٦٤- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). الطبعة الميمنية-
- ١٦٥- غنية الفقير في حكم حج الأجر، لعلي بن محمد بن محمد بن ظهيرة القرشي المكي الشافعي، أبو بكر (٨٣٨-٨٨٩) ت: د. عبد السلام بن سالم السحيمي، ط١، ١٤٢٦-٢٠٠٦م، دار الإمام أحمد- القاهرة.
- ١٦٦- فتاوى البلقيني، المسمى: الشجر وألأقيام في فتاوى شيخ الإسلام الكناني البلقيني الشافعي، جمع ولده: علم الدين صالح بن سراج الدين عمر البلقيني، مخطوط بالمكتبة السلمانية، برقم (٦٧٧)، نسخ سنة ٨٥٤، يحقق حاليًا في رسالتي ماجستير في قسم الفقه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٦٧- الفتاوى الهندية، تأليف جماعة من علماء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين البلسي بأمر من سلطان الهند أبي المظفر محيي الدين محمد أورنگ زيب.
- ١٦٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي الكنان، المستقل المعروف بابن حجر، مصورة دار المعرفة- بيروت، سنة ١٣٧٩، وهي الطبعة السلفية التي حققها الشيخ ابن باز ومحب الدين الخطيب.
- ١٦٩- فتح القدير، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندراني، كمال الدين، المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١)، مصورة دار الفكر، ط٢- ١٣٩٧-١٩٧٧م.
- ١٧٠- فتح القريب المريب في شرح ألفاظ التقريب أو القول المختار في شرح غاية الاختصار، (مع حاشية الباجوري)، محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي (ت: ٩١٨)
- ١٧١- فتح المعين، لزين الدين بن عبد العزيز بن زين الدين ابن علي بن أحمد المعري الملباري (ت: ٩٨٧) مطبوع بامش إعانة الطالبين.

- ١٧٢- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب، الشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). مطبوع باماش حاشية الجمل.
- ١٧٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري (ت: ٤٥٦)، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر و د. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، جدة- الرياض، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢.
- ١٧٤- الفهرست، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بالنديم (ت: ٤٣٨)، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، ١٤١٧- ١٩٩٧م، دار المعرفة- بيروت.
- ١٧٥- الفوائد البهية في تواجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعاني، دار الكتاب العربي الإسلامي.
- ١٧٦- فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك، للسيد عمر بركات بن السيد محمد بركات الشامي البقاعي، المكي الشافعي، الشهير بالبقاعي (ت: بعد ١٢٩٥)، ط٢، ١٣٧٢- ١٩٥٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ١٧٧- القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، أبو محمد، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠). ت: د. نزيه حاد، ود. عثمان ضمرية، دار القلم - دمشق، ١٤٢١، ٢٠٠٠م.
- ١٧٨- الكافي في فقه أهل المدينة، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣) ت: محمد محمد أحمد ولد مادوك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ط٢، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ١٧٩- كتاب الآثار، محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بني شيان، أبو عبد الله (١٣١ - ١٨٩) ط٣- ١٤١١، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان.
- ١٨٠- كتاب الآثار، لمعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢) ت: أبو الوفاء الأصفهاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر اباد الدكن بالهند، تصوير دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٨١- كتاب العلل، لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧). تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، ط١، ١٤٢٧- ٢٠٠٦م.
- ١٨٢- كتاب القواعد، لثقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحمصني الدمشقي الشافعي (ت: ٨٢٩). ت: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧م، مكتبة الرشد- الرياض.
- ١٨٣- كشف القناع عن متن الإقناع، لمصنوع بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١). ت: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢.
- ١٨٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور بناحي خليفة، أو: الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧)، مكتبة المثنى- بغداد، وصورها دار الفكر وغيرها، طبعة سنة: ١٩٤١م.

- ١٨٥- كفاية الأخيار في خُلْ غاية الاختصار، لتقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصريي الدمشقي الشافعي ت: عماد حيدر العطار، ط١، ١٤٢٦-٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة ناشرون- بيروت.
- ١٨٦- كفاية النبيه شرح التنبيه، لنجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة أبو العباس (ت: ٧١٠هـ): د. مجدي محمد سرور باسولوم، ط١، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٨٧- الكلام في بيع الفضولي، لخليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين (٦٩٤-٧٦١هـ): د. محمد بن رفيد المسعودي، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦، دار عالم الكتب- الرياض.
- ١٨٨- كثر الراغبين شرح منهاج الطالبين، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي (ت: ٨٦٤هـ). مطبوع بامش- شافيني قلوبو وعميرة.
- ١٨٩- اللباب في الفقه الشافعي، لأحمد بن محمد بن أحمد الحاملي الشافعي أبو الحسن (ت: ٤١٥هـ): ت: أ.د. عبد الكريم بن صنتان الغمري، دار البعاري - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦.
- ١٩٠- اللباب في تهذيب الأسساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠هـ)، سنة ١٤٠٠- ١٩٨٠م، دار مصادر- بيروت.
- ١٩١- اللباب في شرح الكتاب، لعبد القني الغنيمي الميمني الدمشقي الحنفي (القرن الثالث عشر) المكتبة العلمية - بيروت.
- ١٩٢- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويعي الإفريقي، المعروف بابن منظور (ت: ٧١١هـ)، ط١، دار مصادر - بيروت.
- ١٩٣- المسبوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، الطبعة القديمة- مصورة دار المعرفة- لبنان- (١٤٠٩-١٩٨٩م)
- ١٩٤- مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبي المدعو بشيخي زاده (١٠٧٨هـ): ت: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩- ١٩٩٨م.
- ١٩٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري (٧٣٥-٨٠٧هـ): ت: عبد الله محمد درويش، ١٤١٤- ١٩٩٤م، دار الفكر- بيروت.
- ١٩٦- المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية ط١ ت: مجموعة من الدكاترة، [وأرجع إليها أحياناً، عند الحاجة، كوجود سقط في ط الإرشاد، وأبين ذلك في موضعه].
- ١٩٧- المجموع شرح المهذب، لمحيي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦هـ): ت: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد- جدة.
- ١٩٨- المجموع شرح المهذب، لمحيي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦هـ): ت: مجموع من كبار علماء الأزهر الشريف، المطبوع بين سنتي (١٣٤٤-١٣٥٢)، شركة مطبعة التضامن الأخوي، صورها دار الفكر- [مساندة].
- ١٩٩- المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٤هـ): ت: عادل الهدبا ومحمد علوش، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠١م، دار العطاء- الرياض.

- ٢٠٠- المحرر، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤) ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١- ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٠١- الحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسى، أبو الحسن (٤٥٨). ت: عبد الحميد هنداي، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٠٢- الخلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦) ت: أحمد محمد شاكر وغيره، ط١، طبع خلال السنوات من (١٣٤٧)- (١٣٥٢)، إدارة الطباعة النورية.
- ٢٠٣- الخلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري، (ت: ٤٥٦) مقابلة على النسخة التي حققها أحمد شاكر، دار الفكر، ن ن، ن ط
- ٢٠٤- المحيط الرهاني في الفقه النعماني، لرهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦). ت: عبد الكريم سامي الجندى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٤- ٢٠٠٤م
- ٢٠٥- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، لأحمد بن علي المكثي، أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٠٥- ٣٧٠) ت: د. عبد الله نذير أحمد، ط١، ١٤١٦- ١٩٩٥، دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- ٢٠٦- مختصر الطحاوي، لأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١)، ت: أبو الوفا الأنفاقي، لجنة إحياء المعارف النعمانية- حيدر آباد الدكن بالهند.
- ٢٠٧- مختصر القدوري، لأحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت: ٤٢٨) ت: د. عبد الله نذير أحمد رمزي، ط١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، مؤسسة الريان- بيروت.
- ٢٠٨- مختصر المزني (مطبوع مع الأم) لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤) ت: محمد زهري النجار، دار المعرفة، وأشير إلى هذه الطبعة بقولي (مختصر المزني (ص)
- ٢٠٩- مختصر المزني لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤) ت: خليل شحنا، وأشير إلى هذه الطبعة بقولي: (المزني ص كذا)
- ٢١٠- المدونة الكبرى، لسحنون التتويحي (ت: ٢٤٠) المالكي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت ن ن، ن ط (رواية سحنون عن ابن القاسم).
- ٢١١- مراتب الإجماع، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦) دار الكتب العلمية - بيروت، ن ط ن ن، ومعه نقد مراتب الإجماع.
- ٢١٢- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٢١٣- المسائل، لأحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (ت: ٢٤١)، رواية ابنه عبد الله، ت: زهير الشاويش، ط١، ١٤٠١، ١٩٨١م، المكتبة الإسلامية- بيروت.
- ٢١٤- المستدرک، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم أبو عبد الله الحاكم (٣٢١) - ٤٠٥هـ، ٩٣٣ - ١٠١٥م). الطبعة الهندية، ومصورها دار المعرفة- بيروت.

- ٢١٥- مسند أبي عوانة، ليعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، أبو عوانة (ت: ٣١٦). ت: أمين عارف الدمشقي، دار المعرفة- بيروت، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م.
- ٢١٦- المسند، لعبد الله بن الزبير الحميدي الاسدي، أبو بكر (ت: ٢١٩) ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية- المدينة المنورة.
- ٢١٧- مسندالحارث، للحارث بن محمد بن أبي أسامة طاهر التميمي (١٨٦ - ٢٨٢). انظر: الهيثمي: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.
- ٢١٨- المصنف لعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، أبو بكر الصنعاني (ت: ٢١١) ت: حبيب الرحمن الأعظمي ط١ - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ ط المجلس العلمي جنوب إفريقيا-الهند.
- ٢١٩- المصنف، لعبد الله بن محمد بن أبي شبة العسبي، مولا هم، الكوفي، أبو بكر (ت: ٢٣٥) ط الدار السلفية الهندية القديمة.
- ٢٢٠- المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي، لنجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة أبو العباس (ت: ٧١٠) (من بداية الباب الثاني في الاستجاء إلى آخر الباب الرابع في الفسل)، ت: عبد الباسط بن حاج عبد الرحمن، رسالة ماجستير من قسم الفقه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٩-١٤٢٠، منها نسخة في مكتبة المسجد النبوي الشريف، ونسخة في مكتبة كلية الشريعة.
- ٢٢١- معالم التزليل، للحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بمحمي السنة، البخوي (ت: ٥١٠) ت: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة - الرياض، ط ٤، ١٤١٧، ١٩٩٧م.
- ٢٢٢- المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) ت: محمد شكور محمود الحاج امير، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م، المكتب الإسلامي- بيروت، ودار عمار- عمان.
- ٢٢٣- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٢٢٤- معجم لغة الفقهاء، ل محمد رواس قلعة جي ط١، ١٤١٦-١٩٩٦، دار الفنائس- بيروت.
- ٢٢٥- معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨)، ت: د. عبد المعطي القلعجي، ط١، ١٤١٢-١٩٩١م، دار الوعي - حلب.
- ٢٢٦- معرفة الصحابة لأبي مُعِين، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠). ت: عادل بن يوسف العرازي، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م، دار الوطن- الرياض.
- ٢٢٧- المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى المالكي أبو محمد (ت: ٤٢٢) ت: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، ن ن ن ط.
- ٢٢٨- معني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، شمس الدين (ت: ٩٧٧) سنة ١٣٧٨- ١٩٥٨م، مكتبة البابي الحلبي- القاهرة، وصورتها دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر.

- ٢٢٩- المغني، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجعافيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أبو محمد (١٠٤١-٦٢٠) ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب- الرياض، ط٣-١٤١٧-١٩٩٧.
- ٢٣٠- المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالرغائب الأصفهاني أبو القاسم، ت: صفوان عدنان داوودي، دار العلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، ١٤١٢
- ٢٣١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللحيمي الفرناطي الشهير بالشافطي (ت: ٧٩٠). ت: مجموعة من الباحثين، ط١- ١٤٢٨- ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
- ٢٣٢- المنتقى لسليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، الباجي، أبو الوليد (٤٠٣-٤٧٤) ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١- ١٤٢٠- ١٩٩٩.
- ٢٣٣- المنتقى من السنن المستندة عن رسول الله ج، لعبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوري (ت: ٣٠٧)، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨م، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.
- ٢٣٤- منحة السالك في شرح خفة الملوك، مع تحقيقه وحاشيته (المسبوكة)، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العمري (ت: ٨٥٥) ت: د. عبد المحسن القاسم، ط١- ١٤٢٨، الناشر: المؤلف.
- ٢٣٥- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، لهيحيى بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ت: محمد محمد طاهر شعبان، ط١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ٢٣٦- المنهاج شرح صحيح مسلم، لهيحيى بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ط١، (١٣٤٧-١٩٢٩م)، المطبعة المصرية بالازهر
- ٢٣٧- منهاج الطلاب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). ط١، ١٤١٨، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٣٨- المهذب، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق (ت: ٤٧٦) مطبوع مع المجموع، طبعة الإرشاد (فيما كان عليه شرح للنووي) وبعد نهاية شرح النووي والسبكي من مصورة دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٣٧٩ - ١٩٥٩م. وأميزها بقولي (المفردة).
- ٢٣٩- الموازين والمكاييل والأطوال، إعداد: غالب محمد أكرم، ملحق بكتاب المنهاج للنووي.
- ٢٤٠- مواهب الجليل، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيثي، أبو عبد الله، المعروف بالحطاب (ت: ٩٥٤) ت: زكريا عميرات، طبعة خاصة للدار عالم الكتب (١٤٢٣- ٢٠٠٣م) بإذن من دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٤١- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، لسعدي أبو حبيب، دار الجمهورية ودار المختار، ط٣.
- ٢٤٢- الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، لمالك بن أنس (ت: ١٧٩)، ت: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط٣- ١٩١٨- ١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٢٤٣- الموطأ، برواية محمد بن الحسن الشيباني، لمالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأميحي

- الحميري، (ت: ١٧٩). ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٣، المكتبة العلمية - بيروت.
- ٢٤٤- الموطأ، برواية نجي بن نجيبي اللبني، لمالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأمسي الحميري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- ٢٤٥- الموطأ، رواية سويد بن سعيد الحداد، لمالك بن أنس (ت: ١٧٩)، ت: عبد المجيد تركي، ط١، ١٩٩٤، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٤٦- نقد مراتب الإجماع، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الخرافي الحنبلي الدمشقي (٦٦١-٧٢٨). مطبوع مع مراتب الإجماع لابن حزم دار الكتب العلمية، ن ط ن ن.
- ٢٤٧- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي الكناي، الصقلاني المعروف بابن حجر، ت: د. ربيع بن هادي عمر المدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- ٢٤٨- النكت والعيون - تفسير الماوردي، لعلي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، ابو الحسن، الشهير بالماوردي. (٣٦٤-٤٥٠) ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٢٤٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري (المشهور بالنافعي الصغير). (ت: ١٠٠٤). الطبعة الأخيرة، ١٣٨٦-١٩٦٧م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.
- ٢٥٠- نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين (٤١٩-٤٧٨). ت: د.١. عبد العظيم محمود الديب، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م، دار المنهاج - جدة، بيروت.
- ٢٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني العلامة بجد الدين أبو السعادات الجزوي ابن الأثير (ت: ٦٠٦)، ت: طاهر أحمد الراوي - محمود محمد الطناسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥٢- الهداية شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣) مطبوع مع فتح القدير.
- ٢٥٣- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابي البغدادي (ت: ١٣٩٩).
- ٢٥٤- الوجيز، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: (ت: ٥٠٥). (رجعت إلى المطبوع ضمن شرحه العزيز للإمام الرافعي).
- ٢٥٥- الوسيط في المذهب، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: (ت: ٥٠٥). ت: محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط ١، ١٤١٧-١٩٩٧م. ومعه شرح مشكل الوسيط.
- ٢٥٦- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

جدول الموضوعات

٣	المقدمة
٥	أسباب اختيار الموضوع
٧	خطة البحث
٨	منهج البحث
١٠	القسم الأول:
١١	القسم الأول: الدراسة
١١	الفصل الأول:
١١	التعريف بمؤلف الكتاب
١٣	المبحث الأول: اسمه ونسبه ^١
١٤	المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته
١٥	المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه ، وفيه مطلبان :
١٥	المطلب الأول: شيوخه
١٦	المطلب الثاني: تلاميذه
١٨	المبحث الرابع: معنته وثناء العلماء عليه ، وفيه مطلبان :
١٨	المطلب الأول: معنته
٢١	المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه
٢٥	صفاته وعبادته وأخلاقه:
٢٦	المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه
٢٦	فقهه:
٢٧	مصنفاته:
٢٨	خلافته للشافعي في درسه:
٣٠	الفصل الثاني: دراسة الكتاب
٣١	المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف
٣٤	هل هذا الكتاب هو مختصر البويطي أم مختصر الربيع؟
٣٥	المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومنزلته بين كتب الفقه الشافعي
٣٨	إذا كان مختصر البويطي بهذه القيمة بين الكتب الشافعية ، فلماذا نجد فيه مسائل غير معتمدة في المذهب؟
٤١	خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي المختلفة في المسألة الواحدة:
٤٢	سبب مخالفة الأصحاب لكلام الشافعي
٤٣	اختلاف النسخ في ترتيب أبواب كتاب مختصر البويطي
٤٤	التكرار في بعض المسائل في مختصر البويطي
٤٤	ما هو سبب هذا التكرار؟
٤٥	المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها
٤٩	نماذج من

٤٩	النسخ الفاصلة
٤٩	نماذج من النسخ الخطية
٥٦	القسم الثاني:
٥٦	النسخ المصحح
٥٧	[كتاب الطهارة] ^(٢)
٦١	باب المضمضة والاستنشاق والمصح بالرأس والضمار
٦٦	باب الاختصال من الجنابة
٦٨	باب في مسح الذكر
٧٠	باب المصح على الخفين
٧٣	باب التيمم
٧٩	باب: الصعيد ما هو ؟
٨١	باب طهارة الماء
٨٥	[باب ما ينقض الوضوء سوى العائظ والبول]
٨٥	باب الاستنجاء
٨٨	باب مسح الرأس
٩٠	باب التيمم كيف هو ؟
٩٥	[الحوض] ^(٣)
٩٧	باب غسل الجمعة
١٠٩	[التيمم] ^(٤)
١١٥	باب الصلاة
١٢٠	باب الأذان
١٢٧	باب/ إقامة النساء وما طهين في الأذان والإقامة
١٢٨	'باب رفع اليدين في الصلاة'
١٢٩	'باب قول المصلي عند الإحرام
١٣٠	'باب الجهر بـ ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّكَعَ أَكْبَرُ﴾ وقراءة الحمد
١٤٥	'باب القراءة في صلاة الصبح وخبرها
١٤٧	باب في التأمين وقول: 'سمع الله لمن حمده'
١٤٩	باب الجلوس في الصلاة
١٥٥	'باب التشهد'
١٥٦	'باب السجدة للمصلي
١٥٩	'باب في الجمعة'
١٦٥	باب صلاة الجمعة
١٦٩	باب غسل الجمعة
١٧٠	باب آخر في صلاة الجمعة
١٧٦	باب صلاة العيدين والأمر فيهما والعمل
١٨١	باب صلاة العيدين [أو الاستسقاء]
١٨٥	'باب غسل الجمعة والعيدين'
١٨٦	باب صلاة الخسوف
١٩١	باب صلاة الكسوف
١٩٤	باب صلاة الاستسقاء
١٩٦	باب صلاة الخوف
١٩٩	'باب صلاة الخوف'

٢٠٩	باب في الإمامة ^٥
٢١٨	باب في الصلاة ^٥
٢٤٢	باب ما يجزئ الرجل والمرأة للصلاة فيه
٢٤٥	[المسح في الصلاة]
٢٤٧	باب تكبير الإحرام والمسح
٢٥٠	باب تقصير المصافر
٢٥٦	باب استقبال القبلة
٢٦٣	باب الاغتسال من الحيض
٢٦٤	باب الرجل يمسح الإمام ببعض الصلاة
٢٦٦	باب الإمام يحدث
٢٧١	باب الصلاة في معاطن الإبل
٢٧٢	باب طهارة الأرض
٢٧٣	باب الوتر
٢٧٦	[التقليل على الدابة]
٢٨١	باب [في] تسليم الإمام ومن خلفه
٢٨٤	باب الرجل يمسح الإمام ببعض الصلاة
٢٨٥	باب من مسه عن سلام نافذة أو فرجة
٢٨٦	باب السنة في الجنائز ^٥
٣٠٢	كتاب الزكاة
٣١١	[زكاة الإبل]
٣٢٥	باب زكاة الفطر ^٥
٣٣١	باب زكاة الفطر ^٥
٣٣٦	كتاب الصيام ^٥
٣٥١	باب في الصيام ^٥
٣٥٥	باب السنة في الاحتكاف ^٥
٣٦٢	كتاب النكاح
٣٦٢	الشغار
٣٦٧	[المهر]
٣٨٧	باب المضاربة
٣٨٩	باب التعريض في الخطبة
٤١١	باب تزويج البكر
٤١٢	باب تحريم الجمع والزنا ^٥
٤٢٢	باب الجمع بين الأختين
٤٣٣	باب النشوز
٤٤٥	باب النفقة
٤٥٦	باب الإيلاء
٤٦٨	باب الظهار ^٥
٤٨١	باب اللعان
٤٩٩	باب [في] الطلاق
٥٠٦	باب الطلاق ^٥
٥١٤	باب في العدة والحيض
٥٣٨	باب الرجعة
٥٤٢	[الطلاق]

٥٥٠	باب الاستبراء
٥٧٠	باب الإجارة على الحج
٥٧٩	باب مختصر مختصر الحج ^٥
٥٩٤	كتاب البيوع
٥٩٤	[فصل ^٥ : البيوع من ضربين] ^٥
٥٩٨	[البيوع أيضاً] ^٥
٦٠٠	باب بيع حل الحلة ^٥
٦٠٢	باب الصرف ^٥
٦٠٨	باب السلف
٦٣١	كتاب الرهن
٦٤٧	باب آخر من الرهن
٦٥٧	باب الوديعة
٦٥٨	[البيوع]
٦٦٧	باب الشركة
٦٧٣	باب القراض
٦٨٢	باب الخصب ^٥
٦٩٦	باب التقليل ^٥
٧١٣	باب بلوغ الرشد [و هو] ^(٢) [الحجر]
٧١٩	باب الشفعة
٧٢٠	باب الصلح
٧٢٢	[اختلاف المرافقين وجواب الشافعي فيه]
٧٢٣	باب الرد بالعيوب
٧٢٦	مسألة في التمين
٧٢٦	مسألة في البيوع
٧٢٧	مسألة في الرد بالعيوب
٧٢٧	مسألة في البيوع
٧٢٨	مسألة في الصلح
٧٢٩	مسألة في البيوع
٧٣٠	مسألة في حكم [بيع الوكيل نسيئة في التوكيل المطلق] ^(٢)
٧٣٠	مسألة في البيوع
٧٣١	مسألة في البيوع
٧٣٢	مسألة في وكالة
٧٣٣	مسألة في البيوع
٧٣٣	مسألة
٧٣٤	مسألة
٧٣٤	مسألة في البيوع
٧٣٥	مسألة في الهبة
٧٣٦	مسألة في الصنفه
٧٣٦	مسألة في الدعوى
٧٣٨	مسألة في الكفالة
٧٤٠	مسألة في الضمان
٧٤٠	مسألة في الوكالة
٧٤١	مسألة في الوكالة
٧٤٣	مسألة في حكم [اختلاف المتبايعين] ^(٢)
٧٤٣	مسألة في الشهادات
٧٤٤	مسألة في الوصية

٧٤٨	مسألة في الدعوى
٧٤٨	مسألة في منافع البيت
٧٤٩	مسألة في الوصلها
٧٥٠	مسألة في الديات
٧٥٣	(باب الأخباس)
٧٥٦	[ما يجوز حبسه]
٧٥٧	أصل الحيين
٧٦٧	باب الإجازات ^٥
٧٧٧	باب آخر في الإجازات ^٥
٧٨٨	باب المفاقة ^٥
٧٩٥	باب قسم للفداء [والغنيمة] ^(١)
٧٩٥	[الذي توجف عليه بالخيول والركاب] ^٥
٨٠٢	باب ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ^٥
٨١٣	باب السلب في الميازنة
٨١٦	باب [ما] يسهم للفارس
٨٢٠	باب/ فرض الصدقة
٨٢٦	باب الجزية ^٥
٨٥٣	باب الديات
٨٥٣	[باب قتل العمد]
٨٨٥	[أصل الدية]
٨٨٩	باب دية الجنين
٩٠٦	باب الضامة
٩١٧	باب ما جاء في المرتد ^٥
٩٢٠	باب ما جاء في الساحر
٩٢٣	(باب الأيمان والنذور)
٩٤٣	باب المنة في الضحايا
٩٥٠	باب المنة في الحففة
٩٥٣	باب المنة في الصيد
٩٦٠	باب في الصيد والنبائح
٩٦٥	كتاب السير ^٥
٩٨٢	(المنة في الجهاد)
٩٩٠	باب قتل أهل البغي
٩٩٧	(باب الأحكام)
١٠٠٣	باب الدعوى والبيئات ^٥
١٠١٦	باب الشهادات
١٠٤٢	الرسالة ^(١)
١٠٦٤	(باب صفة نهى النبي ﷺ)
١٠٧٠	(من اختلاف الحديث)
١٠٨٨	(اختلاف الشافعي وماله)
١١٤٣	باب القرعة
١١٥١	باب المشق والرمي
١١٥٥	باب الولاء

١١٥٧	باب المدير
١١٦٨	باب المكاتب
١١٨٨	الفهارس العلمية:
١١٨٩	فهرس الآيات لقرآنية
١١٩٥	فهرس الأحاديث والآثار
١١٩٥	فهرس الأحاديث النبوية
١٢٠٥	فهرس الأحاديث والآثار المستندة
١٢٠٦	فهرس الآثار
١٢٠٩	فهرس الأقوال المطلقة على صحة الحديث والآثار
١٢١٠	فهرس الإجماعات التي حكاها الشافعي
١٢١٢	فهرس الكلمات الغريبة
١٢١٦	فهرس كمصطلحات العلمية
١٢١٨	فهرس الأعلام
١٢٢٢	فهرس زوائد أبي يعقوب البويطي
١٢٢٥	فهرس زوائد الربيع المرادي
١٢٢٦	فهرس زوائد الحافظ أبي حاتم الرازي
١٢٢٦	فهرس الفروق الفقهية
١٢٢٧	فهرس الأقوال المقتضى بها على المذهب القديم
١٢٢٧	نصوص عزيزة
١٢٢٨	فهرس المصادر والمراجع
١٢٤٧	جدول الموضوعات